

فتاویٰ عالمگیری

جلد - رابع

فهرس جلد رابع فتاوى عالمكبرى

كتاب الدعوى

- الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها
وشروط جوازها وحكمها وانواعها ومعرفه
المدعى من المدعى عليه ... ١
- الباب الثانى فيما تصح به الدعوى
وما لا يسمع ٢
- الفصل الاول فيما يتعلق بالدين ٢
- الفصل الثانى فيما يتعلق بدعوى
العين المنقول ٦
- الفصل الثالث فيما يتعلق بالعقار ١١
- الباب الثالث فى اليمين ١٧
- الفصل الاول فى الاستحلاف
والنكول ١٧
- الفصل الثانى فى كيفية اليمين
والاستحلاف ٢٢

- الفصل الثالث فىمن يتوجه عليه اليمين
ومن لا يتوجه ومن يحل له الإقدام على
اليمين ومن لا يحل ٣٢
- الباب الرابع فى التحالف ٣٣
- الباب الخامس فىمن يصلح خصما لغيره ومن
لا يصلح وفيمن تشرط حضرته ومن
لا تشرط لسماع الدعوى وفيما يحدث
بعد الدعوى قبل القضاء ... ٣٨
- الباب السادس فيما يدفع به دعوى المدعى
وما لا يدفع به ٤٠
- الباب السابع فيما يكون جوابا من
المدعى عليه وما لا يكون ... ٨٤
- الباب الثامن فيما يقع به التناقص فى الدعوى
وما لا يقع ٨٥
- الباب التاسع فى دعوى الرجلين ... ٩١
- الفصل الاول فى دعوى الملك
المطلق فى الاعيان ٩٨

الفصل الثاني في دعوى الملك نفي.

الاعيان بسبب الارث والشراء والهبة

او ما شبه ذلك ١٠٠

ومما يتصل بذلك مسائل ١٠٩

الفصل الثالث في دعوى القوم

والرهن ودعواهم مختلفة ١٢٣

الفصل الرابع في تنازع الايدي ١٢٦

الباب العاشر في دعوى الحائط ... ١٣٢

الباب الحادي عشر في دعوى الطريق

والمسيل ١٤١

الباب الثاني عشر في دعوى الدين ... ١٤٤

الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكمالة

والحوالة ١٥٠

الباب الرابع عشر في دعوى النسب ... ١٥٣

الفصل الاول في مراتب النسب

واحكامها وبيان انواع الدعوة ... ١٥٣

الفصل الثاني في دعوى البائع

والمشتري ١٥٦

الفصل الثالث في دعوى الرجل ولد

جارية ابنه ١٦٢

الفصل الرابع في دعوى ولد الجارية

المشتركة ١٦٣

الفصل الخامس في دعوى الخارج

وذى اليد ودعوة الخارجين ... ١٦٨

الفصل السادس في دعوى الزوجين

والواد في ابديهما او في يد احدهما ١٧١

الفصل السابع في دعوى نسب ولد

امته الغير بحكم النكاح ١٧٢

الفصل الثامن في دعوى الولد من

الزنا وما في حكمه ١٧٣

الفصل التاسع في دعوى المولى ولد

امته ١٧٥

الفصل العاشر في دعوى الرجل الولد

لنفسه بعد اقراره لملان ١٧٧

الفصل الحادي عشر في تحميل

النسب على الغيرة ايا سب ذلك ١٧٨

الفصل الثاني عشر في نسب ولد

المطلقة والمعتقة عن الوفاة ١٨١

الفصل الثالث عشر في نفي احد

الابوين الولد وادعاء الاخراية ... ١٨٢

الفصل الرابع عشر في دعوى العبد

التاجر والمكاتب ١٨٥

الفصل الخامس عشر في

المتفرقات ١٨٨

الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق

وما في معنى الاستحقاق ... ١٩٢

الباب السادس عشر في دعوى الغرور ... ٢٠١

الباب السابع عشر في المتفرقات ٢٠٦

الباب الثالث عشر فيما يكون اقراراً بالشركة .

وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون

مشاركاً بينه وبين غيره والاقرار على

نفسه وعلى غيره والاقرار بشيء لنفسه

وغيره ٢٧٣

الباب الرابع عشر فيما يكون اقراراً بالبراءة

وما لا يكون وفي البراءة صريحاً ٢٧٨

ومما يتصل بذلك ٢٨٠

الباب الخامس عشر في الاقرار بالبلغة ٢٨١

الباب السادس عشر في الاقرار بالنكاح

والطلاق والرق ٢٨١

الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب وامية

الولد والعق والكتابة والتدبير ٢٨٦

الباب الثامن عشر في الاقرار في البيع والشراء

وفي الاقرار بالعيب في المبيع ٢٩١

الباب التاسع عشر في اقرار المضارب

والشريك ٢٩٨

الباب العشرون في اقرار الوصي بالقبض ٣٠٢

الباب الحادي والعشرون فيمن في

يديه مال الميت اذا اقر الوارث

او موصى له ٣٠٥

الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل

والجناية ٣٠٧

الباب الثالث والعشرون في المتفرقات ٣٠٨

٢١٣

كتاب الاقرار

الباب الاول في بيان معناه شرعاً وركنه وشرط

جوازه وحكمه ٢١٣

الباب الثاني في بيان ما يكون اقراراً

وما لا يكون ٢١٤

الباب الثالث في تكرار الاقرار ٢٢٩

الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار ومن

لا يصح ومن يصح منه الاقرار ٢٣٠

الباب الخامس في الاقرار للمجهول وعلى

المجهول وبالمجهول وبالمجهول ٢٣٣

الباب السادس في اقرار المريض وفعاله ٢٣٩

الباب السابع في اقرار الوارث بعد موت

المورث ٢٤٣

الباب الثامن في اختلاف الواقع بين المقر

والمقر له ٢٤٤

الباب التاسع في الاقرار بأخذ الشيء من

مكان ٢٦١

الباب العاشر في النجاء والاستثناء والرجوع ٢٦٢

الباب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل

الي يده من رجل لآخر واقرار ماله

على آخر غيره ٢٦٨

الباب الثاني عشر في اسناد الاقرار الى حال

ينافي صحته وثبوت حكمه ٢٧٠

كتاب الصلح

٣١٢

الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه

وشرائطه وانواعه ٣١٢

الباب الثاني في الصلح في الدين وفيما يتعلق به

من شرط قبض بدل الصلح في المجلس

وغيره ٣١٦

الباب الثالث في الصلح من المهر

والنكاح والخلع والطلاق والنفقة

والسكنى ٣٢١

الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة

والاجارة والمضاربة والرهن ٣٢٥

الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقه

والاكره والتهديد ٣٢٩

الباب السادس في صلح العمال ... ٣٣٥

الباب السابع في الصلح في البيع والسلم ٣٣٥

الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح

عن العيب ٣٤٠

الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق

والحرية ٣٤٦

الباب العاشر في الصلح في العقار

وما يتعلق به ٣٤٧

الباب الحادي عشر في الصلح

في اليمين ٣٥٣

الباب الثاني عشر في الصلح عن الدماء

والجراحات ٣٥٥

الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء ٣٦٢

الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير ... ٣٦٣

الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصي

في الميراث والوصية ٣٦٦

الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد

الماجر ٣٧٧

الباب السابع عشر في صلح اهل الذمة

والحزبي ٣٧٨

الباب الثامن عشر في بينة يقبمها المدعي

او المدعى عليه او المصالح عليه بان

كان عبدا بعد الصلح يريدون

ابطاله ٣٧٩

الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة

بالانقار ٣٨٢

الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح

من التصرف في بدل الصلح ... ٣٨٣

الباب الحادي والعشرون في المتفرقات ٣٨٧

كتاب المضاربة ٣٩٠

الباب الاول في تفسيرها وركنها وشرائطها

وحكمها ٣٩٠

الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير
تسمية الربح فيها نصا وما لا يجوز وما يجوز
من الشروط فيها وما لا يجوز ٣٩٥

الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعضه
مضاربة وبعضه لا : ٣٩٦

ومما يتصل بهذا الباب ٣٩٨

الباب الرابع فيما يملك المضارب من
التصرفات وما لا يملك ٣٩٩

الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى
رجلين ٤٠٢

الباب السادس فيما يشترط على المضارب
من الشروط : ٤٠٦

الباب السابع في المضارب يضارب ٤٠٩

الباب الثامن في المراجعة والتولية
في المضاربة ٤١١

الفصل الاول في بيع المضارب مراجعة
او تولية على الرقم او غيره ٤١١

الفصل الثاني في المراجعة من
المضارب ورب المال ٤١٣

الفصل الثالث في المراجعة بين
المضاربين ٤١٥

الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة ٤١٦

الباب العاشر في خيار العيب وخيار
الرؤية ٤٢١

الباب الحادي عشر في دفع المالكين مضاربة
على الترادف وخط أحدهما بالآخر
وخط مال المضاربة بغيره ٤٢٣

الباب الثاني عشر في نفقة المضارب ٤٢٦

الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة
وفي كتابته وفي دعوة نسب ولد جارية
المضاربة ٤٢٩

الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة
قبل الشراء او بعده ٤٣٦

الباب الخامس عشر في جحود المضارب
مال المضاربة ٤٣٩

الباب السادس عشر في تسمة
الربح ٤٤٠

الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين
المضارب ورب المال وبين
المضاربين ٤٤١

الفصل الاول فيما اذا اختلفا في
مشتري المضارب هل هو للمضاربة ٤٤١

الفصل الثاني فيما اذا اختلفا في العموم
والخصوص في المضاربة ٤٤٣

الفصل الثالث في اختلفا في مقدار
الربح المشروط للمضارب وفي مقدار رأس
المال وفي اختلفا في جهة قبض
المال ٤٤٣

الباب الثاني عشر في نفقة المضارب ٤٢٦

الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة
وفي كتابته وفي دعوة نسب ولد جارية
المضاربة ٤٢٩

الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة
قبل الشراء او بعده ٤٣٦

الباب الخامس عشر في جحود المضارب
مال المضاربة ٤٣٩

الباب السادس عشر في تسمة
الربح ٤٤٠

الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين
المضارب ورب المال وبين
المضاربين ٤٤١

الفصل الاول فيما اذا اختلفا في
مشتري المضارب هل هو للمضاربة ٤٤١

الفصل الثاني فيما اذا اختلفا في العموم
والخصوص في المضاربة ٤٤٣

الفصل الثالث في اختلفا في مقدار
الربح المشروط للمضارب وفي مقدار رأس
المال وفي اختلفا في جهة قبض
المال ٤٤٣

الباب الثاني في حفظ الوديعة بيد الغير ٤٦٧
 الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها
 في الوديعة ولا يجب ٤٧٠
 الباب الرابع فيما يكون تضييعا للوديعة
 و. ايضن به المودع، ولا يضمن ٤٧٢
 الباب الخامس في تجهيل الوديعة ٤٨٣
 الباب السادس في طلب الوديعة والا مـ
 بالدفع الى الغير ٤٨٧
 الباب السابع في رد الوديعة ٤٩٠
 الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الوديعة
 والمستودع غير واحد ٤٩١
 الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة
 والشهادة فيها ٤٩٣
 الباب العاشر في المتفرقات ٤٩٨

كتاب العارية ٥٠٣

الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها
 وشرائطها وانواعها وحكمها ٥٠٣
 الباب الثاني في اللفاء التي تنعقد بها
 العارية وما لا تنعقد بها العارية ٥٠٥
 الباب الثالث في النصرفات التي
 يملكها المستعير في المستعار والتي
 لا يملكها ٥٠٥
 الباب الرابع في خلاف المستعير ... ٥٠٧

الفصل الرابع في اختلافهما في وصول
 رأس المال الى رب المال قبل اقتسامهما
 الربح او بعده ٥٤٦
 الفصل الخامس في اختلاف المضاربين
 واحد هما مع رب المال ٥٤٦
 الفصل السادس في اختلافهما في
 نسب المشتري ٥٤٨
 الفصل السابع في المتفرقات من هذا
 الباب ٥٥٠
 الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه
 عن التناضي ٥٥٢
 الباب التاسع عشر في موت المضارب واقراره
 في المرض ٥٥٣
 الباب العشرون في جنابة عبد المضاربة
 والجنابة عليه ٥٥٥
 الباب الحادي والعشرون في الشنعة
 في المضاربة ٥٥٧
 الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين
 اهل الاسلام واهل الكفر ... ٥٥٨
 الباب الثالث والعشرون في المتفرقات ٥٥٩

كتاب الوديعة ٥٦٥

الباب الاول في تفسير الوديعة
 وركنها وشرائطها وحكمها ... ٥٦٥

- ٥٥٢ الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة
 الباب التاسع في اختلاف الواهب
 والموهوب له والشهادة في ذلك ٥٥٦
 الباب العاشر في هبة المريض ٥٥٩
 الباب الحادي عشر في المتفرقات ٥٦٢
 الباب الثاني عشر في الصدقة ... ٥٦٨

٥٧٢ كتاب الاجارة

- الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها
 والفاظها وشرائطها وبيان لانواعها
 وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها ٥٧٢
 الباب الثاني في بيان انه متى يجب الاجرة
 وما يتعلق به من المالك وغيره ٥٧٨
 الباب الثالث في الاوقات التي يقع عليها
 عقد الاجارة ٥٨٢
 الباب الرابع في تصرف الاجير
 في الاجرة ٥٨٥
 الباب الخامس في الخيارات في الاجارة
 والشرط فيها ٥٨٨
 الباب السادس في الاجارة على احد
 الشرطين او على الشرطين او اكثر ٥٩٢
 وما يتصل بهذا الفصل اذا جمع في عقد الاجارة
 بين الوقت والعمل ٥٩٥
 الباب السابع في اجارة المستأجر ... ٥٩٧

- الباب الخامس في تضييع العارية وما يضمنه
 المستعير وما لا يضمن ٥٦٨
 الباب السادس في رد العارية ٥٦٣
 الباب السابع في استرداد الائمة وما يمنع
 من استردادها ٥٦٤
 الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا
 الباب والشهادة فيه ٥٦٦
 الباب التاسع في المتفرقات ٥٦٧

٥٢٠ كتاب الهبة

- الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشرائطها
 وانواعها وحكمها وفيما يكون هبة
 من الناطق وما يكون مقامها وما
 لا يكون ٥٢٠
 الباب الثاني فيما يجوز من الهبة
 وما لا يجوز ٥٢٤
 الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل ... ٥٣١
 الباب الرابع في هبة الدين ممن عليه
 الدين ٥٣٥
 الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما
 يمنع من الرجوع وما لا يمنع ٥٣٧
 الباب السادس في الهبة للصغير ... ٥٤٥
 الباب السابع في حكم العرض في
 الهبة ٥٤٩

فصل في المتفرقات ٦٤٠

الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر

وفما يجب على الآجر ... ٦٤٣

ومما يتصل بهذا الباب فصل التوابع ٦٤٤

الباب الثامن عشر في الاجارة التي

تجري بين الشريكين واستيجار

الاجيرين ٦٤٥

الباب التاسع عشر في فسخ الاجارة بالعدر

وبيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيما

يكون فسخا وفي الاحكام المتعلقة

بالفسخ وما لا يكون فسخا ... ٦٤٧

الباب العشرون في اجارة الثياب والامتعة

والحلي والنسائط وما اشبهها ٦٤٩

الباب الحادي والعشرون في الاجارة

لا يوجد فيها تسليم المعقود عليه

الى المستأجر ٦٦٤

الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات

التي يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع

وفي تصرفات الآجر ٦٦٦

الباب الثالث والعشرون في استيجار الحمام

والرحى ٦٧٠

الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالاجر

وبالمعقود عليه ٦٧٣

الباب الثامن في انعقاد الاجارة بغير لفظ

وفي الحكم ببقاء الاجارة وانعقادها

مع وجود ما ينافيها ٦٠٠

الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلما

مع الفراغ منه وما لا يكون ٦٠٥

الباب العاشر في اجارة الظئر ... ٦٠٧

الباب الحادي عشر في الاستيجار للخدمة ٦١٢

الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة ٦١٧

الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق

ببرد المستأجر على المالك ... ٦١٧

الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد

صحتها والزيادة فيها ٦١٩

الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من

الاجارات وما لا يجوز ٦١٩

الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه ٦١٩

الفصل الثاني فيما يفسد العقد فيه

لمكان الشرط ٦٢٤

الفصل الثالث في قفيز الطحان وما هو

في معناه ٦٢٧

الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان

المستأجر مشغولا بغيره ٦٣٠

الباب السادس عشر في مسائل الشيوع

في الاجارة والاستيجار على الطاعات

والمعاصي والافعال المباحة ٦٣٢

الباب الثامن والعشرون في بيان حكم

الاجير الخاص والمشترك ٧١٠

الفصل الاول في بيان المحل الفاصل

بين الاجير المشترك والخاص وبيان

احكامها ٧١٠

الفصل الثاني في المتفرقات ٧٢٩

الباب التاسع والعشرون في التوكيل

في الاجارة ٧٣٠

الباب الثلاثون في الاجارة الطويلة المرسومة

بيخارا ٧٣١

الباب الحادي والثلاثون في الاستصناع

والاستيجار على العمل ٧٣٦

الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات ٧٤٣

الباب الخامس والعشرون في الاختلاف

الواقع بين الاجر والمستأجر وبين

الشاهدين ٦٧٤

الفصل الاول في الاختلاف الواقع

بين الاجر والمستأجر في البذل او في المبدل

او بين الشاهدين ٦٧٤

الفصل الثاني فيما اذا اختلف الاجر

والمستأجر في وجود العيب بالاجرة ٦٨٢

الباب السادس والعشرون في استيجار

الدواب للركوب ٦٩٢

الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان

بالخلاف والاستعمال والضياغ والتلف

وغير ذاك ٦٩٦



رب يسر ولا تعسر رب يسر الله الرحمن الرحيم وتم بالخير

کتاب الدعوی

وهو مشتمل على ابواب الباب الاول في تفسيرها شرعا وركها وشرط جوازها وحكمها وانواعها ومعرفة المدعى من المدعى عليه اِمّا تفسيرها شرعا وهوركنها فهي اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة بان يقول هذا العين لي هكذا في محيط السرخسي * اما شروط صحتها فمنها عقل المدعى والمدعى عليه فلا تصح دعوى المجنون والصبي الذي لا يعقل حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البينة ومنها حضرة الخصم فلا تسمع الدعوى والبينة الا على خصم حاضر الا اذا التمس بذلك كتابا حكما للقضاء به فيجب القاضي اليه فيكتب الى القاضي الغائب في يده بما سمعه من الدعوى والشهادة ليقضي عليه هكذا في البدائع * ومنها ان يكون المدعى به شيئا معلوما وان يتعلق به حكم على المطلوب حتى لو كان المدعى به مجهولا او لا يلزم على المطلوب شيء نحو ان يدعي انه وكيل هذا الخصم الحاضر في امر من اموره وانكر الامر فان القاضي لا يسمع دعواه هكذا في النهاية * ومنها مجلس القضاء فالدعوى في غير مجلس القضاء لا تصح حتى لا يستحق على المدعى عليه جرمه هكذا في الكافي * ومنها ان يكون بلسانه عينا اذا لم يكن به عذرا الا اذا رضى المدعى عليه بلسان غيره عند ابي حنيفة ربح وعندهما ليس بشرط حتى لو وكل المدعى رجلا بالخصومة من غير عذرو لم يرض به المدعى عليه لا تصح دعواه عنده حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البينة وعندهما تصح حتى يلزم وتسمع هكذا في البدائع * وان كان المدعى عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويدعى منها فسمع ولو كان لسانه

غير لسان القاضي يأخذ مترجماً كذا في فتاوى قاضيهان * ومنها عدم التناقص في الدعوى الا في النسب والحرية وهو ان لا يسبق منه ما يناقض دعواه كما لو اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه قبله لابعده او مطلقاً كذا في البحر الرائق * ومنها ان يكون المدعى بحتمل الثبوت حتى لو قال لمن لا يولد مثله لمثله هذا ابني لا تسمع دعواه كذا في البدائع * اما حكمها فاستحقاق الجواب على الخصم بعم اولاً فان اقرت المدعى وان انكر يقول القاضي للمدعى الك بينة فان قال لا يقول لك بينة ولو سكت المدعى عليه ولم يجبه بلا ونعم فالقاضي يجعله منكراً حتى لو اقام المدعى البينة تسمع كذا في محيط السرخسي * اما انواعها فثنتان دعوى صحيحة ودعوى فاسدة فالصحيحة ما تتعلق بها احكامها وهو احضار الخصم والمطالبة بالجواب ووجوب الجواب واليمين اذا انكر والاثبات بالبينة ولزوم احضار المدعى والناسدة ما لا تتعلق بها الاحكام كذا في الكافي * لو كانت الدعوى غير صحيحة فادعى المدعى عليه الدفع هل تسمع منه وهل يمكن اثبات دفعه من غير تصحيح الدعوى اختلف المشائخ فيه وفي كتاب الرجوع عن الشهادات ما يدل على ان مدعى الدفع يطلب بتصحيح الدعوى ثم انبات الدعوى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * اما معرفة المدعى من المدعى عليه فهي ان المدعى من لا يجبر على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة وهذا حد عام صحيح وقال محمد ر ح في الاصل المدعى عليه هو المنكرو وهذا صحيح لكن الشأن في معرفته والترجيح بالفته عند الحذاق من اصحابنا ر ح لان الاعتبار للمعاني دون الصور والمباني فان المودع اذا قال رددت الوديعة فالقول له مع البين وان كان مدعياً للرد صورة لانه ينكر الضمان كذا في الهداية * الباب الثاني فيما تصح به الدعوى وما لا يسمع وفيه ثلثة فصول الفصل الاول فيما يتعلق بالدين ان كان المدعى به ديناً ذكرانه يطالبه به كذا في الكافي * ولا تصح الدعوى فيه الا بعد بيان القدر والجنس والصفة كذا في فتاوى قاضيهان * فان كان مكيفاً فانما تصح الدعوى اذا ذكر المدعى جنسه انه حنطة او شعير فان ذكرانه حنطة يذكر نوعها انها ستية او برية خريفة او ربيعية وصفتها (گندم سفیده) او (گندم سرخه) وانها جيدة او وسطه او ردية وقد رها بالكيل فيقول كذا قفيز او يذكر بقفيز كذا لان القفيز ان تفاوت في ذاتها كذا في الذخيرة * ويذكر سبب الوجوب كذا في المحيط * فلو ادعى عشرة اقترزة حنطة ديناً عليه ولم يذكر باي سبب لا تسمع كذا في خزائن المتين * ويذكر في السلم

شرائط صحته ولو قال بسبب السلم الصحيح ولم يبين شرائط صحة السلم كان القاضي الامام شمس الاسلام محمود الاوزجندى رح يفتي بصحتها وغيره من المشائخ لا يفتون بصحتها وفي دعوى البيع بان قال بسبب بيع صحيح صحت الدعوى بلا خلاف وعلى هذا كل سبب له شرائط كثيرة لا بد من تعداد الشرائط لصحة الدعوى عند عامة المشائخ وان لم تكن له شرائط كثيرة يكتفى بقوله بسبب صحيح كذا في الظهيرية * مؤيد كذا في القرض القبض وصرف المستقرض ذلك الى حاجة نفسه ليصير ذلك ديناً عليه بالإجماع وكذا لك يذكرك في دعوى القرض انه اقرضه كذا من مال نفسه كذا في الذخيرة * قال صدر الاسلام لا يشترط بيان مكان الابقاء في القرض وتعيين مكان العقد كذا في الوجيز للكردي * رجل ادعى على آخر كذا مالا (بسبب حسابي كه ميان ايشان است) ذكر هذا السبب ليس بصحيح لان الحساب ليس بسبب لوجوب المال كذا في الخلاصة * وان كان وزنياً فانما تصح الدعوى اذا بين الجنس بان قل ذمب او فضة فان قال ذهب فان كان مضروباً يقول كذا وكذا ديناراً ويذكر نوعه انه بخاري الضرب او نيسابوري الضرب او ما شبه ذلك هكذا في المحيط * وفي دعوى الدائير لا بد ان يقول (ده دهي اوده نهی) كذا في الخلاصة * قالوا وينبغي ان يذكروا صفته انه جيد او وسط او ردي كذا في المحيط * وهذه الدعوى ان كانت بسبب البيع فلا حاجة الى ذكر الصفة اذا كان في البلد نقد واحد معروف الا اذا كان قد مضى من وقت البيع الى وقت الخصومة زمان طويل بحيث لا يعلم نقد البلد في ذلك الوقت فحينئذ لا بد من بيان ان نقد البلد في ذلك الوقت كيف كان وبيان صفته بحيث كان تقع المعرفة من كل وجه كذا في الذخيرة * ان كان في البلد نقود مختلفة والكل في الرواج على السواء ولا صرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطى المشتري البائع اي النقدين شاء الا ان في الدعوى يعين احدهما وان كان الكل في الرواج على السواء وللبيع صرف على البعض كما كانت الغطريفية والعدالية في ديارنا قبل هذا لا يجوز البيع الا بعد بيانه وكذا الاصح الدعوى من غير بيانه كذا في المحيط * وان كان احد النقدين اروج وللآخر فضل فالعقد جائز وينصرف الى الاروج ورأيت بخط الاستروشنى اذا كان في البلد نقود واحدها اروج لا تصح الدعوى ما لم يبين كذا في الفصول العمادية * وان كانت الدعوى بسبب القرض والاستهلاك فلا بد من بيان الصفة على كل حال كذا في النهاية * وان ذكر كذا ديناراً نيسابورياً منتقداً ولم يذكر الجيد فقد اختلف المشائخ فيه قال بعضهم لا حاجة الى ذكر الجيد مع ذلك وهو الصحيح

ولو ذكر الجيد ولم يذكر المنتقد فالدعوى صحيحة كذا في المحيط * وعند ذكر النسابوري او البخاري
لا حاجة الى ذكر الاحمر لان النسابوري والبخاري لا يكون الا احمر ولا بد من ذكر الجيد وعليه
عامه المشائخ وفي فتاوى النسفي اذا ذكر احمر خالصا ولم يذكر الجيد كفاه ولا بد من ذكر انه من ضرب
اي وال عند بعض المشائخ وبعض مشائخنا لم يشترطوا ذلك وانه اوسع والاول احوط كذا في الذخيرة * وان
لم يكن الذهب مضروبا لا يذكر في الدعوى كذا دينار وانما يذكر كذا مثقالا فان كان خالصا من
الغش يذكر ذلك وان كان فيه غش ذكر نحو الדה نهى او الده هشتي او ما شبه ذلك كذا في الظهيرية *
وان كان المدعى به نقرة وكانت مضروبة ذكر نوعها وهو ما يضاف اليه وصفها انها جيدة او وسطية
او ردية وينكر قدرها انه كذا درهما وزن سبعة كذا في المحيط * وان كان المدعى به دراهم مضروبة
والغش فيها غالب ان كان يتعامل بها وزنا يذكر نوعها وصفها ومقدار وزنها وان كان يتعامل بها
عددا يذكر عددها كذا في الظهيرية * وان كانت غير مضروبة بلا غش يذكر انها خالصة ونوعها
كقولهم نقرة فرنج او الروس او الطمغاجي وصفها انها جيدة او ردية وقيل ان ذكر انها طمغاجية
مثلا لا حاجة الى ذكر الجودة والرداءة ولا يكفي بمجرد قوله انها نقرة بيضاء ما لم يذكر نقرة طمغاجية
او كليجة كذا في الوجيز للكردي * ويذكر قدرها كذا درهما كذا في المحيط * لو ادعى الحنطة
او الشعير بالامناء والمختار للفتوى انه يسأل المدعى عن دعواه فان ادعى بسبب القرض والاستهلاك
لا يفتى بالصحة وان ادعى بسبب بيع عين من اعيان ماله بحنطة في الذمة او بسبب السلم يفتى
بالصحة هكذا في الذخيرة * وان ادعى مكايلة حتى صحت الدعوى بلا خلاف واقام البينة على
اقرار المدعى عليه بالحنطة او الشعير ولم يذكر الصفة في اقراره قبلت البينة في حق الجبر على البيان
لا في حق الجبر على الاداء كذا في المحيط * وفي الذرة والمعج يعتبر العرف كذا في الفصول العمادية *
اذا ادعى الدقيق بالتفيز لا تصح ومتى ذكر الوزن حتى صحت دعواه لا بد ان يذكر (خشك
آرد وشسته) ويذكر مع ذلك (يخته او نا يخته) والجودة والوساطة والرداءة هكذا في الظهيرية *
واذا ادعى على آخر مائة عدلية غصبا وهي منتطعة عن ايدي الناس يوم الدعوى ينبغي
ان يدعى قيمته غير ان عند البيحنيقة رح يعتبر القيمة يوم الدعوى والخصومة وعند ابي يوسف رح
يوم الغصب وعند محمد رح يوم الانقطاع ولا بد من بيان سبب وجوب الدراهم في هذه الصورة
كذا

كذا في الذخيرة * وفي دعوى الدين دلى الميث اذا ذكر انه مات قبل اداء شيء من هذا الدين وخلف من التركة في يد هؤلاء الورثة ما يفي بقضاء هذا الدين وزيادة ولم يذكرا عيان الورثة تسمع فيما عليه التوى لكن لا يحكم باداء الدين على الوارث ما لم يصل اليه التركة فان انكروا حصول التركة اليه واراد اثباته لا يتمكن من ذلك الا بذكر اعيان التركة على وجه يحصل به الاعلام كذا في الوجيز للكردري في نوع من الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى * وفي الدين لو ادعى المديون انه بعث كذا من الدراهم اليه او قضى فلان دينه بغير امره صحت الدعوى ويخلف ولو ادعى عليه فرض الف درهم وقال وصل اليك بيد فلان وهو مالي لا تسمع بجواه كما في العين كذا في الخلاصة * وفي دعوى المال بسبب الكفالة لا بد من بيان السبب وكذا اذا ذكر قبول المكفول له في مجلسها امالو قال قبلها في مجلسه لا يصح وكذا لو ادعت المرأة بعد وفات زوجها على ورثته ما لا لا تصح بلا بيان السبب قالوا وفي دعوى لزوم المال بسبب البيع والاجارة ونحوها من التصرفات لا بد ان يقول كان ذلك بالطوع وحال فذا تصرفاته له وعليه لتصح دعوى الوجوب كذا في الوجيز للكردري * وفي دعوى مال الاجارة المنسوخة بموت الآجر اذا كانت الاجرة دراهم او عدلية ينبغي ان يذكر كذا دراهم كذا عدلية راجعة من وقت العقد الى وقت الفسخ كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر عشرة دراهم عند القاضي وقال لي عليه عشرة دراهم ولم يزد على هذا اختلف المشائخ فيه قال بعضهم الدعوى صحيحة وقال بعضهم لا تصح ما لم يذل للقاضي مرة حتى يعطيني هذا في النوازل وقال ابو نصر رح الصحيح انه تسمع الدعوى كذا في الخلاصة * اذا ادعى على آخر ثمن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع او محدد ولم يحدده يجوز هو الاصح وكذا في دعوى مال الاجارة المنسوخة لا يشترط تحديد المسأجر ولو ادعى على آخر انه اسأجر المدعي لحفظ عين معين سماه ووصفه كل شهر بكذا وقد حفظه مدة كذا فوجب عليه اداء الاجارة المشروطة ولم يحضر ذلك الغين في مجلس الدعوى ينبغي ان تصح الدعوى ولو ادعى ثمن مبيع غير مقبوض لا بد من احضار المبيع مجلس القضاء حتى يثبت البيع عند القاضي كذا في خزائنه المفتين * رجل ادعى على غيره ان وصي باع من اقمشتي منك كذا في حال صغري بكذا وكذا وانه قد مات قبل استيفاء شيء من الثمن فادفع اليّ نقد قليل لا تصح هذه الدعوى لان بعد موت الوصي حق قبض ثمن ما باع الوصي يكون اوارثه او لوصيه فان لم يكن له وصي او وارث فالقاضي ينصب له وصيا

قال رضي الله عنه فعلى قول من يقول من المأثم في الوكيل بالبيع اذا مات قبل قبض الثمن فحق القبض ينتقل الى الموكل ينبغي ان يقال هنا حق القبض ينتقل الى الصبي بعد بلوغ الصبي وتصح الدعوى كذا في المحيط * الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المنتهية ان كان العين الذي يدعيه المدعي قائما حاضرا في المجلس لا بد ان يشير اليه باليد فيقول هذا العين اي والاشارة بالرأس لا يكفي الا اذا علم باشارته الاشارة الى العين المدعى هكذا في فتاوى قاضيخان * ان كان المدعى به عينا في يد المدعى عليه كلف احضارها ليشير اليها بالدعوى كما في الشهادة والاستحلاف كذا في الكافي * قال شمس الاثمة الجلوائي رح ومن المتقولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من اطعام والقطيع من الغنم والقاضي فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع لو تسر له ذلك والا فان كان مأذونا بالاستحلاف يبعث خليفته الى ذلك الموضع كذا في المحيط * وفي دعوى احضار المدعى لا بد ان يقول لازم على هذا المدعى عليه احضار المدعى ان كان منكرا لا يبرهن عليه لانه اذا لم يكن منكرا وكان مقرا لا يلزم الا احضار بل يأخذه المقر له كذا في الوجيز للكردي * ادعى عينا في يد رجل فاراد احضاره مجاس القضاء فانكر المدعى عليه ان يكون في يده فجاء المدعي بشاهدين شهدا ان هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة تسدع ويجبر المدعى عليه على احضاره كذا في خزانة المفتين * ان وقع الدعوى في عين غائب لا يدري مكانه بان ادعى رجل على رجل انه غصب منه ثوبا وجارية ولا يدري افعه قائم او هالك ان بين الجنس والصفة والقيمة فدعواه مسدوعة وبينه مقبولة وان لم يبين القيمة اشار في عامة الكتب انها مسدوعة كذا في الظهيرية * وان كان المدعى به هالكا لا يصح الدعوى الا ببيان جنسه وسنه وصفته وحليته وقيمته لانه لا يصير معلوما الا بذكر هذه الاشياء وشروط الخصاص ببيان القيمة وبعض القضايا لا يشترطون ببيان القيمة كذا في محيط السرخسي في باب شرط الدعوى والخصومة * من كتاب ادب القاضي قال الفقيه ابو الميث يشترط مع بيان القيمة ذكر الذكورة والانوثة كذا في الكافي * ولا يشترط ذكر اللون والشية في دعوى الدابة حتى لو ادعى انه غصب منه حمارا وذكر شيته واقام البينة على وفق دعواه فاحضر المدعى عليه حمارا فقال المدعي هذا الذي ادعيت وزعم الشهود كذلك ايضا فنظروا فاذا بعض شباهته على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود بانه مشقوق الاذن وهذا الحمار غير مشقوق الاذن قالوا لا يمنع هذا القضاء للمدعي ولا يكون هذا

النساء خلا في شهادتهم كذا في الفصول العمدية * سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين ادعى على رجل انه غصب منه غلاما تركيا وبين صفاته وطالب احضار الغلام فلما حضر الغلام كان بعض صفاته على خلاف ما ذكره المدعي فادعى انه له واقام البينة قال روح ان المدعي هذا الغلام هو الذي ادعيت له لا تسمع دعواه اذا كانت الصفات مما لا يحتمل التغير والتبدل وان قال المدعي بعد ما حضر الغلام هو عبدي ولم يزد على ذاك تسمع دعواه وتقبل بينته كذا في فتاوى فاضيل خان * رجل ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة المثل جملة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة تصح الدعوى ولا يشترط التتبع وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين * وهكذا في فتاوى فاضيل خان * اذا ادعى على آخر اني دينار بسبب الاستهلاك اعيانا لا بد وان يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وكذا لا بد وان يبين الإعيان فان منها ما يكون مثليا ومنها ما يكون من ذوات القيم كذا في الفصول العمدية * رجل بعث عبده الى رفاء بيد تلميذه ليصالحه فانكر الرفاء قبض العمامة والتلميذ قد مات او غاب فادعى صاحب العمامة انها ملكي وصلت اليك بيد فلان لا تسمع هذه الدعوى الا اذا قال استهلكتها وادعى القيمة عليه ولو قال بعثت اليك تسمع كذا في الخلاصة * وان ادعى عينا فائما يشير ولا يحتاج الى ذكر الاوصاف والوزن والنوع وان دينا في او انه لا بد من بيان قدرته ونوعه وصفته فيقول كذا مناط فيه ابيض ويذكر الجودة والوسط وان بعد انقطاعه عن ايدي الناس في السوق الذي يباع فيه يقول له الحاكم ماذا تريد ان قال العنب لا يصغي اليه دعواه وان قال قيمته بأمره بذكر السبب لانه ان نمن المبيع انفسه المبيع بالانقطاع عن ايدي الناس كما في الدراهم والدنانير وان بسبب السلم او الاستهلاك او الغرض لا يستطبل يطالبه بالقيمة اذا كان لا ينتظر اوانه كذا قال الامام ظهير الدين كذا في الوجيز للكردي * وان ادعى نوعين من العنب بان ادعى الف من العنب العلاني والورخمي الحلو الوسط لا بد وان يقول من العلاني كذا ومن الورخمي كذا كذا في المحيط * ولو ادعى وقرر مان او سفر رجل يذكر الوزن ويذكر انه حلوا وحامض صغير او كبير وفي دعوى المحم لا بد من بيان السبب كذا في الخلاصة * فان بين انه يدعيه بسبب انه جعل ثمن المبيع بصح اذا بين اوصافه وموضعه هكذا في الوجيز للكردي * ولو ادعى على رجل مائة من من الكعك لا يصح الا بعد بيان السبب لان في السلم في الخبز اختلافا وفي الاستقراض

ايضا كذلك وفي الاستهلاك يجب القيمة وان بين انه ثمن المبيع نصح الدعوى ولكن ينبغي ان يذكر في الدعوى الكعك المتخذ من الدقيق الغسيل او غير الغسيل وكذا ينبغي ان يذكر انه ابيض الوجه او مزغر الوجه وكذا ينبغي ان يذكر ان على وجهه سمسا حتى يصح الدعوى كذا في الظهيرية * ودعوى الجمد حال انقطاعه لا تصح وان كان من ذوات الامثال لعدم وجوب رد مثله لا نقطاعه فله ان يطالبه بقيمته يوم الخصومة كذا في الوجيز للكردي * وفي دعوى الدهن واشباهه ان كان الدعوى بسبب البيع يحتاج الى الاحضار للاشارة اليه وان كان بسبب الاستهلاك او بسبب القرض او بسبب الثمن لا يحتاج الى الاحضار كذا في خزائن المفتين * اذا ادعى ديباجا على انسان ولم يذكر وزنه فان كان الديباج عينا يشترط احضاره والاشارة اليه وعند ذلك لا حاجة الى بيان الوزن وسائر اوصافه وان كان ديباجا كان مسلمانا فيه فيه اختلاف المشائخ في انه هل يشترط ذكر الوزن ام لا فاعلمتهم على انه يشترط وهو الصحيح كذا في الذخيرة * وقع الدعوى في خباء في ذمته مهرا فارسيته (خرگاه) فاقنوا بالصحة ليس فيه اكثر من الجهالة والجهالة في باب المهر لا تمنع الوجوب في الذمة كذا في المحيط * وذكر الواراد على زندي ببيع طوله بذرعان خوارزم كذا وشهد بذلك بحضرة الزنديجي فذرع فاذا هو ازيد وانقص بطلت الشهادة والدعوى كما اذا خالف سن الدابة في الدعوى والشهادة وكذا ايضا ادعى حديدا وذكر انه عشرة اماء فاذا هو عشرة او ثمانية تقبل الدعوى والشهادة لان الوزن في المشار اليه لغو كذا في الوجيز للكردي * وفي دعوى القطن لا بد وان بين القطن اليزقاني او البيهقي او الجا جرمي كذا في خزائن المفتين * ولا يشترط انه يحصل من كذا امنا منه كذا امنا من المحلوج على ما عليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي * وفي دعوى التميص اذا بين نوعه وجنسه وصفته وقيمه لا بد وان يذكر وبين (مردانه باز نانه خرد يا بزرگ) كذا في خزائن المفتين * وفي دعوى خرق الثوب وجرح الدابة لا يشترط احضار الثوب والدابة لان المدعى يدعى الحقيقة الجزئية الفات من الثوب والدابة كذا في الخلاصة * اذا ادعى جوهر الا بد من ذكر الوزن اذا كان غائبا وكان المدعى عليه منكرا كون ذلك في يده كذا في السراجية * وفي المؤلوي ذكر ديرة وضوءة ووزنه كذا في خزائن المفتين * وفي دعوى عدد من الابر والمسلط لا بد من بيان السبب لاندان عينا يلزم

يلزم احضاره وان دينا بسبب السلم او يجعله ثمن مبيع ازيد من بيان النوع والصفة لارتفاع الجهالة ولا يجب المثل فيهما من الاستهلاك لانهما فيميان ولا يجبان بالقرض لعدم جواز قرضهما **كذا** في الوجيز للكردري * ادعى كذا منا من الحناء لا بد وان يذكر الجيد والوسط والردى وبذكر (حنا برگ) او (سوده) او (كوفته) ولو ادعى قدرا من التوتياء ينبغي ان يذكر في دعواه (كوفته) او (نا كوفته) وبدونه لا تصح الدعوى كذا في خزائن المفتين * ادعى طاحونة في يدي رجل وبين حدود الطاحونة وذكر الادوات القائمة في الطاحونة الا انه لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيتها فقد قبل لا يصح الدعوى وهو الاصح كذا في المحيط * وفي فتاوى رشيد الدين ينبغي ان تكون لفظة الدعوى في دعوى الوديعة ان لم يكن عنده كذا قيمته كذا فامره ليحضرة لاقيم عليه البينة على انه ملكي ان كان منكرا وان كان مقرا فامره بالتخلية حتى ادفع ولا يقول فامره بالرد كذا في الفصول العمادية * وفي دعوى الوديعة لا بد من ذكر موضع الابداع انه في اي مصر سواء كان له حمل ومؤنة او لم يكن وفي دعوى الغصب اذا لم يكن له حمل ومؤنة لا يشترط ذكر موضع الغصب كذا في الخلاصة * ادعى عليه غصب حنطة وبين الشرائط لا بد من ذكر مكان الغصب كذا في الوجيز للكردري * وفي غصب غير المثلّي واستهلاكه ينبغي ان يبين قيمته يوم الغصب في ظاهر الرواية كذا في الفصول العمادية * وفي دعوى التخارج لا بد من بيان انواع التركة وتحديد ضياعها وبيان الامتعة والحيوانات وبيان قيمتها ليعلم ان الصلح لم يقع على ازيد من حصته فان التركة لو تلفها بعض الورثة ثم صلح مع غير المثلّف على ازيد من قيمتها لا يصح عندهما كما في مسئلة الصلح بعد الغصب والانلاف على ازيد من قيمته كذا في الوجيز للكردري * لو ادعى على غيره انه باع عينا مشتركا بيني وبينه وانني قد اجزت البيع حين وصل اليّ خبر البيع فواجب عليه تسليم النصف الثمن اليّ لا تصح هذه الدعوى ما لم يذكر في الدعوى ان هذا العين كان قائما في يد المشتري وقت الاجازة ولا بد من ذكر رواج الثمن وقت الاجازة وكذا لا بد من ان يذكر قبض البائع الثمن من المشتري ويسأل القاضي المدعي ان العين كان مشتركا بينكما شركة ملك ام شركة عقد فان قال شركة ملك لا بد من ذكر هذه الشروط وان قال شركة عقد لا حاجة الى قيام العين وقت الاجازة ولكن يشترط قبض الثمن لتصح مطالبته باداء نصف الثمن كذا في الفصول العمادية * وفي دعوى مال الشركة بسبب الموت عن تجهيل لا بد وان يبين انه مات مجهلا لمال الشركة ام مات مجهلا للمشتري بمال الشركة لان مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري مضمون بالقيمة ولا يجب

ذكر المطالبة بالرد والتسليم لان الواجب على المودع التخلية كذا في خزائنه المفتين * وفي دعوى البضاعة والوديعة بسبب الموت مجهلا لابد وان يبين قيمتها يوم الموت وكذا في دعوى مال المضاربة اذا مات المضارب مجهلا لابد وان يبين ان مال المضاربة يوم مات مجهلا لتدا ومرض كذا في الفصول العمادية * لو ادعى على آخر انه قبض منه كذا فغير حنطة مائة فواجب عليه ردها ان كانت قيمتها فائمة وان كانت هالكة او مستهلكة فرد مثلها ينبغي ان يقول ان كانت قائمة فعليه التخلية وان كانت هالكة ينبغي ان يقول هالكة بعد الجحود وان كانت مستهلكة ينبغي ان يقول من جهته كذا في الخلاصة * اذا ادعى انه قبض مني بجهة السوم كذا زرد بجيا طوله كذا وعرضه كذا او قيمته كذا فواجب عليه تسليم عينه ان كان فائما وتسليم قيمته ان كان هالكا فهذه الدعوى لا تصح ما لم يثبت قبض بجهة السوم ليشتري بكذا اذا رضى كذا في الفصول العمادية * لو ادعى الراهن تسليم الرهن على المرتهن هل يصح ذكره في المطحوي ان مؤنة رد المرهون على الراهن فعلى هذا الوطالبة الراهن بالرد والتسليم لا يصح وقبل مؤنة رد المرهون على المرتهن فعلى هذا ينبغي ان تصح دعوى الرد والتسليم على المرتهن كالمستعير كذا في المختار في شرح الجامع كذا في خزائنه المفتين * رجل باع عيناه لابيان وهو عبد بحضرة مولاه ثم ان المولى ادعى العين التي باعها العبد لنفسه فان كان العبد مأذونا له لا تصح دعوى المولى وان كان محجورا عليه تصح كذا في الظهيرية * ادعى انه كان مكرها على البيع واراد استرداده لا يصح ما لم يقل باعه وسلمه وهو مكره على كل واحد منهما ولو كان الثمن مقبوضا ينبغي ان يذكر وقبض الثمن ايضا مكرها وبرهن على الكمال اما لو ادعى المكره انه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح الدعوى لان بيع المكره اذا اتصل به القبض ثبت الملك فعلى هذا لو ادعى البيع الفاسد الذي اتصل به القبض انه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح الدعوى كذا في الوجيز للكردي * وفي فتاوى رشيد الدين رح في دعوى البائع الاكره على البيع لا حاجة الى تعيين المكره كما لو ادعى ما لا بسبب السعاية لا حاجة الى تعيين العوان وهو الاصح كذا في الفصول العمادية * في المنتقى رجل ادعى على آخر انه امرفلانا حتى اخذ منه كذا ان كان الامر سلطانا فدعوى صحيحة وان كان غير سلطان لم يكن على الامر شي كذا في الخلاصة * وان ادعى الضمان على المأمور فان كان الامر سلطانا لا يصح الدعوى على المأمور وان لم يكن سلطانا يصح الدعوى على المأمور ومجرد الامر الامام اكره كذا في خزائنه المفتين * وفي دعوى السعاية لا حاجة

الى ذكر اسم قابض المال ونسبه لكن يبين السعاية اما الوقال (فلان غمز كرد مر انا زبان كرد ندمر اظالم)
بمجرد هذا الايصم الدعوى و كذا لو ادعى انه اخسره فلان بغير حق كذا في الخلاصة *
دعى على انسان انه اخسرنى كذا (بسبب آنكه سعایت كرد مر ابا صاحب سلطان بنا حق)
وشهد الشهود (كه اين فلان سعایت كرد با صاحب سلطان بنا حق مراين مدعى را و صاحب سلطان
بستند بنا حق از اين مدعى بسبب سعایت اين مدعى عليه اين مقدار مال موصوف) فهذه
الدعوى والشهادة صحيحة وان لم يذكر واقبض المال على التعيين ولا بد من تفسير السعاية لينظر
انه هل يوجب المال عليه فانه يجوز انه سعى الى اصحاب السلطان وقال لي عليه حق واجب
فامرو به بالدفع الى فطلبوه بالاداء واخذوا الجعل منه وهذه السعاية لا تكون مرجبة للضمان لانها
بحق وكذلك اذا سعى وقال انه يجي الى امرأتى فاخذة السلطان واخذ منه المال بهذا السبب
لا يكون موجبا للضمان لانه تكلم بما هو صدق وهو قاصد الحسبة في هذا فلا تكون هذه السعاية موجبة
للضمان والموجب للضمان ان يأتى بكلام كذب يكون ذلك سببا لاخذ المال منه ولا يكون قصده
اقامة الحسبة كما لو قال عند السلطان ان فلانا وجد ما لا وقد وجد المال فهذا موجب للضمان لان
السلطان ظاهراً خدماً لاله منه بهذا السبب كذا في خزائن المفتين * وادعى انه ارتشى منه لا تصير
ايضاً بدون التفصيل فان فسر على الوجه تسمع والا فلا كذا في الخلاصة * الفصل الثالث فيما
يتعلق بالعقار ان كان المدعى به عقاراً ذكر حدودها الاربعة واسماء اصحابها ونسبهم الى الجد كذا
في الاختيار شرح المختار * ولا بد من ذكر الجد عند ابى حنيفة رح هو الصحيح كذا في السراج الوهاج *
هذا اذا لم يشتهر الرجل فان اشتهر فلا حاجة الى ذكر الاب والجد اجماعاً كذا في الوجيز للكردي *
ذكر الشيخ الامام الفقيه الحاكم ابو نصر احمد بن محمد السمرقندي في شروطه اذا وقع الدعوى
في العقار لا بد من ذكر البلدة التي فيها الدار ثم من ذكر المحلة ثم من ذكر السكة فيبدأ أولاً
بذكر الكورة ثم بالمحلة ثم بالسكة اختياراً بقول محمد رح فان المذهب عنده ان يبدأ بالاعم
ثم ينزل من الاعم الى الاخص وقال ابو زيد البغدادي يبدأ بالاصغر ثم بالاعم فيقول دار
في سكة كذا في محلة كذا في كورة كذا لكن ما قاله محمد بن الحسن رح احسن كذا في الفصول
العمادية * وذكر انه في بد المدعى عليه ولا تثبت اليد في العقار بتصادق المدعى والمدعى عليه
انه في يده بل يثبت بالبينة او علم القاضي في الصحيح كذا في الكافي * وذكر انه يطالبه به

لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولانه يحتمل ان يكون مرهونا في يده او محبوسا بالثمن في يده وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال وعن هذا قالوا في المنقول يجب ان يقول في يده بغير حق كذا في الهداية * قال جماعة من اهل الشروطينبغي ان يذكر في الحد ولزريق دارفلان ولا يذكر دارفلان وعندنا كلا اللغطين على السواء ايما ذكر فهو حسن كذا في المحيط * ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت ولكنه اخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعى عليه ليس هذا المحدود في يدي او قال ليس علي تسليم هذا المحدود فانه لا يتوجه عليه هذه الخصومة وان قل المدعى عليه هذا المحدود في يدي غير انك اخطأت لا يلتفت اليه الا اذا توافقت على الخطاء فيثبت يستأنف الخصومة كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى دارا وذكر ان احد حدودها ارض زيد ثم ادعى ثانيا وذكر لهذا الحد ارض عمر ولا يقبل وان كان المدعى عليه يصدقه انه غلط ولا ادعى على آخر كرم او بين حدوده (واضح جهارم بعضى بيوسنه رز عمر وبن احمد بن يوسف است ايشان بيوسنه رز عمر وبن احمد بن عمر ونوشته اند و همچنين دعوى كرد و گواهان باین گواهی دادند قاضي حکم کرد این حکم در حق این رز که در دست مدعی علیه است) لا يصح (چون بعضی حدود را غلط گفته اند) ولا يجوز للمدعي ان يتصرف به كذا في خزانه المفتين * ولو ذكر في الحد الرابع لزريق الزقية او الزقاق واليد المدخل او الباب فذلك لا يكفي لان في الازقة كثرة فلا بد من ان ينسبها الي ما يعرف به وان كانت لا ينسب الي شيء يقول زقية بالمحلة او بالقرية او الناحية ليتقع بذلك نوع معرفة كذا في الفصول العبادية * وهكذا في الوجيز للكردي * وان ذكر حدين لا يكفي في ظاهر الرواية عند اصحابنا وان ذكر ثلاثة حدود كفاه وكيف يحكم بالحد الرابع في هذه قال الخصاص رح في وقفه جعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث حتى ينتهي الي مبدأ الحد الاول كذا في المحيط * اذا كان الحد الرابع لزريق ملك رجلين لكل واحد منهما ارض على حدة او لزريق ارض فلان ومسجد فقال المدعي الحد الرابع لزريق ارض فلان ولم يذكر الجار الا خرو المسجد يصح وقيل الصحيح ان لا يصح دعواه في هذين الفصلين هكذا في الفصول العبادية * لو ادعى محدودا او احد حدوده او جميعها متصلة بملك المدعي هل يحتاج الي ذكر الفاصل قيل لا يحتاج وان كان متصلا بملك المدعي عليه يحتاج الي ذكر الفاصل

ذكر الفاصل وقيل ان كان المدعى ارضا فكذلك الجواب وان كان بيتا او منزلا او دارا فلا حاجة الى ذكر الفاصل والجدار فاصل هكذا في المحيط في كتاب الشهادات * والشجرة لا تصلح فاصلا اما المسنة تصلح فاصلا والشجر اذا كان محيطا بجميع المدعى بها يصلح فاصلا كذا في الخلاصة * والطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان الطول والعرض على الاصح والنهر لا يصلح حدا والاصح انه يصلح كالخندق كذا في خزائن المفتين * وهل يشترط ذكر طول النهر وعرضه الاصح انه لا يشترط كذا في خزائن الفتاوى * واذا جعل الحد طريق العامة لا يشترط ان يذكر طريق القرية او طريق البلدة كذا في المحيط في كتاب الشهادات * وفي ظاهر المذهب ان السور يصلح حدا كذا في الفصول العبادية * وهو الاصح كذا في خزائن الفتاوى * والمقبرة لو ربوته تصلح حدا والا لا كذا في الوجيز للكردي * اذا ادعى عشر ديرات ارض وبين حدود التسع دون الواحدة ان كانت تلك الارض الواحدة في وسط هذه الاراضي فقد دخلت في الحد فيجوز ان يقضى بالجملة عند ظهور الحجة وان كانت هذه الواحدة على طرف فبدون ذكر الحد لا يصير معلوما فلا يجوز القضاء بها كذا في خزائن المفتين * وهكذا في الوجيز للكردي * ولو قال لزريق ارض الوقف لا بد وان يبين المصروف ولو قال لزريق ارض المملكة يبين اسم امير المملكة ونسبه ان كان الامير اثنين كذا في الخلاصة في كتاب الشهادات * واذا ذكر في الحد لزريق ارض ورثة فلان فذلك لا يكفي كذا في المحيط * واذا كتب لزريق ملك ورثة فلان لا يصلح كذا في الوجيز للكردي * ورأيت بخط الموثوق به اذا كتب لزريق دار من تركته فلان يصح ويصلح هذا وهذا في غاية الحسن واوذكر في الحد لزريق ارض (مياي ديهي) فذلك لا يكفي فاذا جعل احد حدوده اراض لا يدري مالها لا يكفي ما لم يقل هي في يد فلان حتى يحصل المعرفة اذا ذكر احد الحدود لزريق اراض المملكة يصح وان لم يذكر انها في يد من لكن يشترط ان يقول والفاصل بينهما كذا كذا في الفصول العبادية * وفي اشتراط حدود المستثنيات نحو الطريق والمقبرة والحياض اختلاف المشائخ فمنهم من شرط ذلك ومنهم من لم يشترط ولا بد من تحديد المستثنى بحيث يقع به الامتياز وما يكتبون في زماننا في تحديد المستثنى ان حدودها الاربعة لزريق ارض دخلت في هذه الدعوى او في هذا البيع لا يصح لانه لا يقع به الامتياز فيذكر في التحديد نهر اقرب هذا المستثنى بحيث يقع به التمييز كذا في خزائن المفتين * وكان ظهير الدين المرغيناني رح يقول اذا كانت المقبرة تلامححتاج الى ذكر حدودها وان لم يكن تلامححتاج كذا في الفصول العبادية *

قال الامام النسفي الشيخ الامام السرخسي كان يشترط في استثناء المساجد والمقابر والحياض وطرق العامة ونحوها في شراء القرية الخالصة ان يذكر حدود هذه الاشياء ومقاديرها طولاً وعرضاً وكان يرد المحاضر والسجلات والصكوك التي كان فيها استثناء هذه الاشياء مطلقاً من غير بيان الحدود وقال الامام النسفي السيد الامام ابو شجاع لا يشترط ذكر الحد لهذه الاشياء قال ففتي بهذا تسهيلاً للامر على المسلمين كذا في الخلاصة * وما يكتبونه في زماننا وقد عرف المتعاقدان هذان جميع ما ورد عليه العقد واحاطا به علماً فقد استرد له بعض مشائخنا وهو المختار لان المبيع لا يصير به معلوماً للقاضي عند الشهادة فلا بد من التعيين كذا في الوصول العمادية * رجل ادعى داراً في يد رجل فقال له القاضي هل تعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاه وبين الحد ولا تسمع اما اذا قال لا اعرف اسامي صاحب الحدود ثم ذكر في المرة الثانية تسمع ولا حاجة الى التوفيق كذا في الخلاصة * ولو انه قال لا اعرف الحدود ثم ذكر الحدود بعد ذلك وقال عنيت بقولي لا اعرف الحدود لا اعرف اسماء اصحاب الحدود قبل ذلك منه وتسمع دعواه كذا في الذخيرة * رجل ادعى محدوداً وذكر حدودها وقال في تعريفها وفيها اشجار وكان المحدود بتلك الحدود ولكنها خالية عن الاشجار لا تبطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان الاشجار الحيطان ولو كان المدعي قال في تعريفها ليس فيها شجر ولا حائط فاذمها اشجار عظيمة لا يتصور حدونها بعد الدعوى الا ان حدودها يوافق الحدود التي ذكر تبطل دعواه ولو ادعى ارضاً ذكر حدودها وقال هي عشر ديرات ارض او عشر جريب فكانت اكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا لو قال هي ارض يبذر فيها عشر مكائيل فاذمها اكثر من ذلك او قال الا ان الحدود وافقت دعوى المدعي لا تبطل دعوى المدعي لان هذا خلاف يحتمل التوفيق وهي غير محتاج اليه كذا في فتاوى قاضيان * اذا ادعى محدوداً في موضع كذا وبين الحدود وام بين المحدود كرم او ارض او دار وشهد الشهود كذلك هل تسمع الدعوى والشهادة حكى فتوى شمس الائمة السرخسي رح انه لا تصح البدعوى والشهادة وحكى فتوى شمس الاسلام الاوزجندی ان المدعي اذا بين المصرو والمحلة والموضع والحدود تصح الدعوى ولا يوجب ترك بيان المحدود ما هو جهالة في المدعى وكان ظهير الدين المرغيناني يكتب في جواب الفتوى لو سمع قاض هذه الدعوى يجوز وقيل ذكر المصرو والقرية والمحلة ليس بلامم وذكر رشيد الدين انه لا بد ان يكتب باي موضع ليرفع الجهالة وذكر ايضا اذا كتب صك الضيعة

لا بد ان يكتب باي قرية هي وباي موضع لانه وان بين الحد لكن اذا لم يبين الموضع فالجھالة فيه باقية قلت واختلافات اهل الشروط انه ينزل من الاعم الى الاخص او من الاخص التي الاعم اجماع علي شرطية البيان كذا في الفصول العمادية * اذا ادعى مسيل ماء في دار رجل لا بد وان يبين مسيل ماء المطر او ماء الوضوء كذا في خزائن المفتين * وينبغي ان يبين موضع مسيل الماء انه في مقدم البيت او في مؤخره كذا في المحيط * رجل ادعى مجرى ماء في ارض رجل او طريقا في دار رجل ذكر في بعض الروايات انه لا تسمع دعواه ولا تقبل الشهادة الا بعد بيان الموضع والطول والعرض وذكر في الاصل انه تسمع دعواه وتقبل الشهادة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من الشهادة الباطلة من كتاب الشهادات * ادعى علي آخر انه شق في ارضه نهرا وساق فيه الماء الى ارضه لا بد وان يسمى الارض التي شق فيها وان يبين موضع النهر انه من الجانب الايمن من هذه الارض او من الجانب الايسر ويبين قدر طول النهر وعرضه ويبين عمقه فاذا بين ذلك ان اقر المدعى عليه بذلك لزمه وان انكر حلفه بالله ما احدثت في ارض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعي وكذا لو ادعى انه بنى في ارضه بناء لا يلتفت الى دعواه حتى يبين الارض ويصف البناء طوله وعرضه وانه من الخشب او من الحجر وكذا اذا ادعى غرس الشجر في ارضه فهو علي ما ذكرنا فان بين المدعي ذلك ان اقر المدعى عليه امر برفع البناء والشجر وان انكر حلفه بطل ما بنيت هذا البناء وما غرست هذا الشجر في ارض هذا الرجل فان نكل امر برفع البناء والشجر كذا في الفصول العمادية * اذا ادعى علي آخر ثلثة اسهم من عشرة اسهم من دار وقال هذه الاسهم الثلثة من العشرة الاسهم من الدار المحدودة ملكي وحقي وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق ولم يذكر ان جميع هذه الدار في يده وكذلك لم يشهد الشهود ان جميع هذه الدار في يده هذا المدعى عليه فهذه الدعوى وهذه الشهادة مقبولة كذا في المحيط * وفي دعوى غصب نصف الدار شاعلا بشرط ان يبين كون جميع الدار في يد المدعى عليه اختلف المشائخ فيه قال بعضهم بشرط ان غصب نصف الدار شاعلا لا يكون كل الدار في يده وقال بعضهم غصب نصف الدار شاعلا يتصور بان تكون الدار في يد رجلين فغصبه من يد احدهما يكون غصبا لنصف الدار شاعلا كذا في الفصول العمادية * ادعى انه له بسبب وقوعه في حصته لا بد ان يذكر ان القسمة كانت بالقضاء او بالرضاء كذا في الوجيز للكردي * باع دار غيره وسلمها الى المشتري وجاء المالك فادعى الدار على البائع هل تصح الدعوى ينظر

ان اراد اخذ الدار لا تصح وان اراد التضمن بالغصب فعلى الخلاف المشهور ان الغصب في العقار هل يتحقق موجبا للضمان وفي وجوب الضمان بالبيع والتسليم روايتان عن ابي حنيفة رح كذا في المحيط * والاصح ان العتار يضمن بالبيع والتسليم كذا في الفصول العمدية في الفصل الثاني والثلاثين * وان اراد اجازة البيع واخذ الثمن تصح دعواه كذا في المحيط * ادعى دار من تركه والده انه اشتراها من والده في مرضه وانكر باقى الورثة ذلك فقد قبل لا تصح هذه الدعوى وقبل ينبغي ان تصح كذا في الذخيرة * رجل باع عقارا وابنه وامرأته وبعض اقاربه حاضرين يعلم به ووقع القبض بينهما وتصرف المشتري زمانا ثم ان الحاضر عند البيع ادعى على المشتري انه ملكه ولم يكن ملك البائع وقت البيع اتفق المتأخرون ومن مشائخ سمرقند على انه لا تصح هذه الدعوى ويجعل سكوته كالانصاح بالافترار انه ملك البائع ومشائخ بخارا افتوا بصحة هذه الدعوى قال الصدر الشهيد في وانعاندان نظر المفتي في المدعى وافتى بما هو الاحوط كان احسن وان لم يمكنه ذلك يفتي بقول مشائخ بخارا فان كان الحاضر عند البيع جاء الى المشتري وتقاضاه الثمن بان بعته البائع اليد لا تسمع دعواه بعد ذلك الملك لنفسه وبصير مجيزا للبيع بتقاضى الثمن فلا تصح بعد ذلك دعواه الملك كذا في المحيط * رجل ادعى دارا في يد رجل فقال اشتريت من وصيك في صغر ك تصح اذا ذكر اسم الوصي ونسبه وكذا الوفاة اشتريت من وكيلك امالو قال اشترى وكيلك منك لا تصح كذا في الخلاصة * رجل ادعى دارا في يد انسان وقال في دعواه هذه الدار كانت لابي فلان مات وتركها ميراثي ولاختي فلان لا وارث له غيرنا وترك دوا با وثيابا فتسما الميراث وقعت هذه الدار في نصيبي بالقسمة واليوم جمع هذه الدار ملكي لهذا السبب وفي يد هذا بغير حق فدعواه صحيحة ولكن لا بد وان يقول واخذت اختي نصيبها من تلك الاموال حتى تصح منه مطالبة المدعى عليه بتسليم كل الدار اليه ولو كان قال في دعواه مات ابي وتركها ميراثي ولاختي ثم ان اختي اقرت بجمعها لي فصدقتها في اقرارها حكى عن شيخ الاسلام الاوزجندی رح انه قال دعواه صحيحة والاصح انه لا تصح دعواه في الثلث كذا في المحيط في فصل الشهادة في المواريث من كتاب الشهادات * سئل الامام شمس الاسلام الاوزجندی رح عن ادعى على آخر عينا وقال كان هذا ملك ابي مات وتركه ميراثي ولفلان وسمى عدد الورثة

عدد الورثة الا انه لم يبين حصة نفسه فهذه الدعوى صحيحة منه ولكن اذا آل الامر الى المطالبة بالتسليم لا بد وان يبين حصته ولو كان بين حصته ولم يبين عدد الورثة بان قال مات ابي وترك هذا العين ميراثي ولجماعة سوائي وحقي منه كذا وطلبت بتسليم ذلك لا تصح منه الدعوى ولا بد من بيان عدد الورثة كذا في الذخيرة * اذا ادعى الرجل دارا ميراثا من ابيه او امه ولم يذكر اسم المورث ونسبه حكى عن شمس الاسلام الا وزجدي ان لا تسمع دعواه كذا في المحبط في فصل الشهادة في المواريث * لو ادعى عينا في يد انسان انه له لما ان صاحب اليد اقربه له اذ ادعى عليه دراهم وقال في دعواه لي عليه الف درهم لما انه اقربها له او قال ابتدأ ان هذا الرجل اقربان هذا العين لي او اقربان لي عليه كذا من الدراهم لا تصح هذه الدعوى على قول عامة المشائخ كذا في خزائن المفتين نقلا عن الذخيرة * ذكر المصدر الشهيد في الباب الثاني والخمسين من شرح ادب القاضي ان المدعي لو ادعى انه اقربان هذا الشيء لي فصره بالتسليم اليه ولم يدع انه ملكي فعمامة العلواء على انه يسمع وبأمره بالتسليم اليه هكذا في الفصول العمادية * اجمعوا على انه لو قال هذا العين ملكي وهكذا اقربه صاحب اليد او قال لي عليه كذا وهكذا اقربه المدعى عليه انه تصح الدعوى وتسمع البيعة على اقراره كذا في الذخيرة * وفي هذه الصورة لو انكر هل يحلف على اقراره الفتوى على انه لا يحلف على الاقرار وانما يحلف على المال كذا في الفصول العمادية * وكما لا تصح دعوى المال بسبب الاقرار لا تصح دعوى النكاح ايضا بسبب الاقرار كذا في خزائن المفتين * ولو قال في الدعوى ان صاحب اليد قال هذا العين لك يسمع ذلك منه لان هذه دعوى الهبة والهبة سبب الملك كذا في الذخيرة * اختلفوا انه هل تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع حتى لو اقام المدعى عليه بيعة ان المدعى اقراره لاحق له على المدعى عليه واقام بيعة ان المدعى اقراران هذا ملك هذا المدعى عليه هل تقبل ما منهم على انه تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع هكذا في الفصول العمادية * الباب الثالث في اليمين وفيه

ثلاثة فصول * الفصل الاول في الاستحلاف والنكول الاستحلاف يحتاج الى معرفة اليمين وتفسيرها وركنها وشرطها وحكمها اما تفسيرها فاليمين عبارة عن القوة والقدرة ومعنى القدرة ههنا ان يتقوى الحالف في انكاره بان يدفع دعوى المدعى للحال واما ركنها فذكر اسم الله تعالى مقرونا بالخبر واما شرطها فانكار المنكر واما حكمها فانقطاع الخصومة وانفصال المشاجرة بينهما حتى لا تسمع دعوى المدعى بعد ذلك اذا لم يكن له بيعة قال الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رح

اذا شك الرجل فيما يدعي عليه فينبغي له ان يرضي خصمه ولا يعجل بيمينه وبصالحه وان كان
 في شبهة بنظره ان كان اكبر رأيه ان دعواه حق فلا يستعان بحلف وان كان اكبر رأيه ان دعواه باطل
 يسعد ان يحلف هكذا في محيط السرخسي * الاستحلاف يجري في الدعوى الصحيحة دون
 فاسدها كذا في الفصول العمادية * فان صحت الدعوى سأل المدعي عليه عنها فان اقر وانكر
 فبرهن المدعي قضي عليه والاحلف بطلبه كذا في كزالد فائق * اذا توجهت اليمين على المنكر
 ان شاء حلف ان كان صادقا وان شاء فدى يمينه بالمال كذا في محيط السرخسي * لو حلف
 بطلب المدعي يمينه بين يدي القاضي من غير استحلاف القاضي فهذا ليس بتحليف لان التحليف
 حق القاضي كذا في القنية * وهكذا في البحر الرائق * قال ابو يوسف رح اربعة اشياء يستحلف
 القاضي الخصم قبل ان يسأل المدعي ذلك احدها الشفيع اذا طلب من القاضي ان يقضي بالشفعة
 يحلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وان لم يطلب المشتري ذلك وعند ابي حنيفة
 ومحمد رح لا يستحلفه الثاني المبكر اذا بلغت فاختارت الفرقة وطلبت التثريق من القاضي
 يستحلفها بالله لقد اخترت الفرقة حين بلغت وان لم يدعه الزوج الثالث المشتري اذا اراد الرد
 بالعيب يحلفه القاضي انك لم ترض بالعيب ولا عرضته على البيع منذ رأيت المرأة اذا سألت
 من القاضي ان يفرض لها النفقة في مال الزوج الغائب يحلفها بالله ما اعطاك نفقتك
 حين خرج ويجب ان تكون مسئلة النفقة في قولهم جميعا كذا في الفصول العمادية *
 وفي الاستحقاق يحلف المستحق بالله ما بعث ولا وهبت عند ابي يوسف رح وعندهما لا يحلف
 بدون طلب الخصم كذا في الخلاصة والوجيز المذكورين * واجمعوا على ان من ادعى ديناً على ميت
 يخاف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المدينون الميت ولا من اجداده
 اليك عنه ولا قبض لك قابض بامرک ولا ابرأته منه ولا شيئاً منه ولا املت بذلك ولا بشي منه
 على احد ولا عندك به ولا بشي منه رهن كذا في الخلاصة * لا يحلف مع وجود البرهان الا في مسائل
 الاولى يحلف مدعي الدين على الميت اذا برهن ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع
 يدعي حقاً في التركة واثبت بالبينة فانه يحلف من غير طلب خصم انه ما استوفى حقه وهو مثل
 حقوق الله تعالى يحلف من غير دعوى الثانية المستحق للمبيع بالبينة للمستحق عليه تحليفه بالله
 ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرجت العين من ملكه الثالثة يحلف مدعي الا بق مع البينة بالله انه

باق على ملكك الى الآن لم يخرج ببيع ولا هبة كذا في البحر الرائق * واذا قال المدعى لى عليه شهود حضور في المصر وطلب حلفه لم يحلف عند ابي حنيفة ر ح ولكن يقال لخصمه اعط كتيلا بنفسك ثلاثة ايام لثلاث غيب فيبطل حق المدعي ويجب ان يكون الكفيل ثقة معروف الدار حتى يحصل فائدة التكفيل كذا في الكافي * وان قال لا اوقال شهودي غيب او مرضى حلف المدعى عليه وقال مشائخنا اذا قال المدعي شهودي غيب او مرضى انما يحلف المدعى عليه اذا بعث القاضي امينا من امانته الى محلة الشهود الذين سماهم المدعي حتى يسأل عن الشهود فان اخبروا انهم غيب او مرضى يحلفه اما بدون ذلك لا يحلفه على قول من لا يرى الاستحلاف اذا كان له بينة حاضرة في المصر كذا في المحيط * واذا نكل المدعى عليه عن اليمين قضى بالمال للمدعي على المدعى عليه بسبب النكول عندنا ولا بد ان يكون النكول في مجلس القضاء هكذا في الكافي * ولا بد من اليمين على المدعي كذا في الهداية * وينبغي للقاضي ان يقول له اني اعرض عليك اليمين ثلاث مرات فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعى فاذا كرر العرض عليه ثلاث مرات قضى عليه بالنكول كذا في الكافي * وهذا التكرار ذكره الخصاص لزيادة الاحتياط والمبالغة في ايلاء العذر فاما المذهب انه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جازوه هو الصحيح والاول اولى كذا في الهداية * ولو عرض عليه اليمين ثلاث مرات فابى ان يحلف وقضى عليه بالنكول ثم قال انا احلف لا يلتفت اليه ولو قال انا احلف قبل ان يقضى عليه يقبل ذلك منه ويشترط ان يكون القضاء على الفور بالنكول عند بعض المشائخ وعلى قول الخصاص لا يشترط وعليه الفتوى كذا في الفصول العمادية * ولو ان القاضي عرض عليه اليمين في المرة الاولى فقال لا احلف ولما عرض عليه في المرة الثانية قال احلف فاراد ان يحلفه فقال له قل بالله فقال لا احلف ثم عرض عليه اليمين ثالثا فقال لا احلف فان القاضي يقضى عليه ويجب كل ذلك عليه ولو ان المدعى عليه بعد عرض القاضي عليه اليمين مرتين استمهله ثلاثة ايام ثم جاء بعد ثلاثة ايام وقال لا احلف فان القاضي لا يقضى عليه حتى نكل ثلاثة ويستقبل عليه اليمين ثلاث مرات ولا يعتبر نكوله قبل الاستمهال كذا في فتاوى قاضيهان * ثم ان النكول قد يكون حقيقيا كقوله لا احلف وقد يكون حكما بان يسكت وحكمه حكم الاول اذا علم انه لا آفة به من طرش او خرس هو الصحيح كذا في الكافي * ولو سأل القاضي عن دعواه فسكت ولم يجبه وكلما كلاه القاضي بشيء لم يجبه فالقاضي يأمر المدعي ان يأخذ منه كفيلا حتى يسأل عن قصته

وجالته هل به آفة تمنعه من السمع والكلام فان ظهر انه لا آفة به واعاده الى مجلس القاضي فدعى وهو ساكت فالقاضي بعرض عليه اليمين ثلثا فيقضي عليه بالنكول ولو قال لا اقر ولا انكر لا يحلفه و يحبسه عند ابي حنيفة رح وعندهما يجعل منكرا كذا في محيط السرخسي * وان علم القاضي ان بلسانه آفة بان علم انه اخرس يأمره ان يجيب بالاشارة ويعمل بشارته فان اشار بالاقرار ثم الاقرار وان اشار بالانكار عرض عليه اليمين فان اشار بالاجابة كان يمينا وان اشار بالاباء يكون نكولا فيقضي عليه بالنكول كذا في الذخيرة * ان ادعى رجل على امرأته انه تزوجها وانكرت المرأة ذاك او ادعت المرأة النكاح وانكر الرجل او ادعى الرجل بعد الطلاق وانقضاء العدة انه كان راجعها في العدة وانكرت المرأة او ادعت المرأة ذلك وانكر الزوج او ادعى الزوج بعد انقضاء مدة الايلاء انه كان ذاء البها في المدة وانكرت المرأة او ادعت المرأة ذلك وانكر الزوج او ادعى على مجهول انه عبدة او ادعى المجهول عليه ذلك او اختصما على هذا الوجه في ولاء العتاقة ولاء الموالاة او ادعى على رجل ان المدعى عليه ولده او والدة او ادعت المرأة على مولاهما انها ولدت منه هذا الولد او ادعت انها ولدت منه ولد او قد مات الولد وانها ام ولده عند ابي حنيفة رح لا يستحلف المنكر في هذه المسائل السبع وعندهما يستحلف واذا نكل يقضى بالنكول كذا في النهاية * وكذلك لو كانت الدعوى في الرضاء بالنكاح او في الامر بالنكاح يستحلف عندهما كذا في خزائن المفتين * واما المولى اذا ادعى الاستيلاء ثبت باقراره ولا يلتفت الى انكاره ففي هذه المسائل يتصور الدعوى من الجانبين الا في الاستيلاء كذا في الجوهرة النيرة * قال القاضي فخر الدين في الجامع الصغير والفتاوى على قولهما وقبل ينبغي للقاضي ان ينظر في حال المدعى عليه فان رآه متعنتا يحلفه يأخذ بقولهما فان كان مظلوما لا يحلفه آخذا بقوله كذا في الكافي * قال في الينايع اذا رفعت المرأة زوجها الى القاضي وجد الزوج نكاحها حلفه القاضي فاذا حلف يقول فرقت بينكما هكذا روى خلف بن ايوب عن ابي يوسف رح وقبل يقول القاضي للزوج ان كانت امرأتك فهي طالق فيقول الزوج نعم كذا في السراج الموهاج * ثم على قول ابي حنيفة رح اذا كان لا يجري الاستحلاف في النكاح لو كان دعوى النكاح من المرأة وقالت المرأة للقاضي لا يمكنني ان اتزوج لان هذا زوجي وقد انكر النكاح فسر ليطلقني لا تزوج والزوج لا يمكنه ان يطلقها لان بالطلاق يصير مقرا بالنكاح ماذا يصنع القاضي ذكر

ذكر فخر الاسلام عليّ البزدوي يقول للزوج فل لها ان كنت امرأتني فانت طالق كذا في المحيط *
وان كان الدعوى من الزوج وقال انا اريد ان تزوج اختها او اربعاسواها فان القاضي لا يمسكه
من ذلك لانه اقرب لهذه المرأة انها امرأته فيقول له ان كنت تريد ذلك فطلق هذه ثم تزوج اختها
او اربعاسواها هكذا في البدائع * وانما يستحلف في النسب المجرد عندهما اذا كان يثبت باقراره
كذا في الهداية * اقرار الرجل يصح بخمسة بالوالدين والولد والزوجة والمولى لانه اقرب ما يلزمه ولا يصح
اقراره ببا سواهم ويصح اقرار المرأة باربعة بالوالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى
هؤلاء لان فيه تحميل النسب على الغير الا اذا صدق الزوج في اقرارها بالولد او يشهد بولادة الولد
هكذا في غاية البيان * هذا كله اذا لم يدع المدعي بدعوى هذه الاشياء مالا ما اذا ادعى مالا
بدعوى هذه الاشياء كالمراة تدعي على رجل انه تزوجها على كذا وطلقها قبل الدخول بها وادعت
نصف المهر ولم تدع الطلاق وادعت النفقة جلفه القاضي بلا خلاف كذا في الفتاوى الصغرى * اذا
قال المدعي انا اخو المدعى عليه لايه وان اباهما مات وترك مالا في يد هذا المدعى عليه او ادعى
حجرا بان قال هذا الصغير الذي التقطه اخي ولي ولاية الحجر عليه وانكر ذواليد او قال المدعي
وهو من انا اخو المدعى عليه فافرض لي عليه النفقة وانكر المدعى عليه ان يكون هذا المدعى اخاه
او اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك يستحلف المدعى عليه على ما يدعي
من النسب بالاجماع ولكن ان نكل ثبت ما ادعى من المال او الحق لا النسب هكذا في الكافي *
اما الحدود فاجمعوا انه لا يستحلنه فيها الا في السرقة فاذا ادعى على آخر سرقة فانكر فانه يستحلف
فان ابى ان يحلف لم يقطع ويضمن المال وكذا اللعان لا يستحلف فيه ايضا بالاجماع لان اللعان في
معنى الجحد فاذا ادعت على زوجها انه قدفها وارادت استحلافه فانه لا يستحلفه كذا في السراج الوهاج *
ذكر الصدر الشهيد ر ح ان الحدود لا يستحلف فيها بالاجماع الا اذا تضمن حقا بان علق عتق عبده
بالزنا وقال ان زنت فانت حر فادعى العبد انه قد زنى ولا يثبت له عليه يستحلف المولى حتى اذا نكل ثبت
العتق دون الزنا كذا في التبيين * ثم اذا حلف المولى هنا كما هو المختار يحلف على المسبب بالله
ما زنت بعد ما حلفت يعتق عبدك هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو ان رجلا ادعى على رجل انه
قال له يا منافق يا زنديق يا كافرا او ادعى انه ضربه او لطمه او ما شبه ذلك من الامور التي
اوجبت التعزير واراد تحليفه فالقاضي يحلفه فان حلف لاشي عليه وان نكل يقضي عليه بالتعزير

ويكون التحليف فيه على الحاصل كذا في المحيط * ومن ادعى قصاصا على غيره فجمده استخلف
بالاجماع كذا في الهداية * فان حلف فانه يبرأ كذا في السراج الوهاج * ثم ان نكل عن اليمين
فيما دون النفس يلزمه النصاص وان نكل في النفس حبس حتى يقرأ ويحلف وهذا عند ابي حنيفة رح
وقال ابو يوسف ومحمد رح يلزمه الارش فيهما كذا في الهداية * الفصل الثاني في كيفية اليمين
والاستخلاف من توجه عليه اليمين والقاضي يحلفه بالله ولا يحلفه بغير الله كذا في محيط السرخسي *
ان اراد المدعي تحليفه بالطلاق او العتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التحليف
بالطلاق او العتاق ونحو ذلك حرام وهو الصحيح هكذا في فتاوى فاضيل خان * ويغلب بذكرا وصفه
نحو قوله قل هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر
ما يعلم من العلانية ما علان هذا عليك ولا تباك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء
منه وله ان يزيد في التغليب على هذا وله ان ينقص منه الا انه ان يحثا فلا يذكر لفظ الواو كيلا يتكرر
عليه اليمين وان شاء القاضي لم يغلب فيقول قل بالله او والله كذا في الكافي * وبعضهم قالوا القاضي
ينظر الى المدعى عليه ان عرفه بالخير والصلاح او رأى عليه سيئا بالخبر ولم ينهمه اكتفى بذكر
اسم الله وحده وان كان على خلاف ذلك غلظه وبعضهم قالوا نظر الى المدعى به ان كان مالا
عظيما غلظ عليه وان كان فقيرا يكتفى بذكر اسم الله وحده ثم بعضهم قدروا العظيم بنصاب الزكوة
وبعضهم قدروا بنصاب السرقة ان اراد التغليب على اليهودي يحلفه بالله الذي انزل التوراة
على موسى وان اراد التغليب على النصراني يحلفه بالله الذي انزل الانجيل على عيسى كذا
في المحيط * ولا يحلف بالاشارة الى مصحف معين بان يقول بالله الذي انزل هذا الانجيل او هذه
التوراة لانه ثبت تحريف بعضها فلا يؤمن ان يقع الاشارة الى المحرف فيكون التحليف به تغليظا
بما ليس بكلام الله عز وجل هكذا في البدائع * ويحلف المجوسي بالله الذي خلق النار هكذا
ذكر محمد رح في الاصل كذا في الهداية وكذا الدقائق * وليس عند ابي حنيفة وابي يوسف رح
خلاف ذلك في الظاهر الا انه روي عن ابي حنيفة رح في النواذر قال لا يحلف الا بالله خالصا
فلهذا قال بعض مشائخنا لا ينبغي ان يذكر البار عند اليمين كذا في المبسوط * وغيرهم من
اهل الشرك يحلف بالله ولا يحلف بالله الذي خلق الوثن والصنم كذا في محيط السرخسي *
ولا يحلفون في بيوت عبادتهم كذا في الاختيار شرح المختار * ولا يجب تغليب اليمين

على المسلم بزمان ولا مكان كذا في الكافي * استحلاف الآخر ان يقول القاضي عليك عهد الله ان كان لهذا عليك هذا الحق ويشير الآخر برأسه اي نعم ولا يستحلفه بالله ماله هذا عليك الف ويشير الآخر برأسه اي نعم كذا في محيط السرخسي * وان كان المدعي آخرس وله اشارات معروفة وخصمه صحيح فالتقاضي يحلفه بطلب الآخر بالله الذي لا اله الا هو كما اذا كانا صحيحين وان كان المدعي عليه مع كونه آخرس اصم والقاضي يعرفه انه اصم فان القاضي يكتب له ويأمره ان يجيب بالكتابة وان كان لا يعرف الكتابة وله اشارة معروفة يؤمر بالاشارة لجيب ويعامل معه كما يعامل مع الآخرس كذا في الذخيرة * اذا ادعى دينا ولم يذكر له سببا يحلف على الحاصل بالله ماله هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وكذا اذا ادعاه ملكا وحقاني عين حاضر مطلقا ولم يذكر له سببا يحلف على الحاصل فيحلف بالله ما هذا العين لفلان بن فلان ولا شيء منه بجمع بين الكل والبعض احتياطا كذا في المحيط * وان ادعى عليه دينا بسبب القرض او بسبب الشراء او ادعى ملكا بسبب البيع او الهبة او ادعى غصبا او عارية يستحلف على حاصل الدعوى في ظاهر رواية اصحابنا راجح ولا يستحلف على السبب حتى لا يستحلف ما استقرضت منه هذا المال ما غصبته ما اودعك ما اشتريت منه هذا العين وكذا ما بيعت منه هذا العين سواء عرض المدعي عليه او لم يعرض الا ان فيما سوى الودعة يحلفه بالله ماله عليك ولا قبلك المال الذي يدعي ولا شيء منه وفي الودعة يحلفه بالله ليس في يدك هذه الودعة التي يدعي ولا شيء منه ولا له قبلك بحق منه لان المدعي لو كان استهلك الودعة اودل سارقا عليها لا يكون في يده ويكون ضامنا لها فيحلف على نحو ما قلنا كذا في فتاوى قاضيخان * ثم التحليف على الحاصل هو الاصل عند ابي حنيفة ومحمد راجح اذا كان شيئا يرتفع برفع او اذا كان فيه ترك النظر للمدعي فحينئذ يحلف على السبب اجما او ذلك بان تدعي مبتوتة ثقة والزوج ممن لا يراها او ادعى شفعة بالجوار والمشتري ممن لا يراها بان كان شاهعا كذا في الكافي * وعن ابي يوسف ومحمد راجح ان المدعي اذا ادعى مالا مطلقا يحلف على المال وان ادعى مالا بسبب يحلف على المال بذلك السبب بالله ما استقرضت منه هذا المال او بالله ما اغتصبت منه هذا المال او نحو ذلك الا ان يعرض المدعي عليه للقاضي فيقول لا تحلفني على هذا الوجه فان الرجل قد يستقرض مالا ثم لا يكون ذلك المال عليه عند الدعوى

باردة او ابرأه منه فاذا عرضه على هذا الوجه حينئذ يحلفه على الحصول وبه اخذ بعض المشائخ وقال
شعس الائمة الحلواني ينظر الى جواب المدعى عليه ودعوى المدعى ان انكر المدعى عليه الاستعراض
والغصب فقال ما استقرضت منه شيئاً ولا غصبت منه شيئاً ولا يحلف على السبب بالله ما استقرضت
وان قال المدعى عليه في الجواب ليس له عليّ هذا المال الذي يدعي ولا شيء منه يحلف
على الحصول بالله ماله عليك ولا قبلك هذا المال الذي تدعي ولا شيء منه قال رحمه الله وهذا
هو احسن الاقوال مندي وعليه اكثر القضاة رح كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان سببا
لا يرتفع برافع فالتحليف على السبب بالاجماع كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه بخلاف
الامة والعبد الكافر لانه يتكرر الرق عليها بالردة والمحاق وعليه بنتص العهد والمحاق ولا يتكرر
على المسلم كذا في الهداية * المشتري اذا ادعى الشراء فان ذكر نقد الثمن يحلف المدعى عليه
بالله ما هذا العبد ملك المدعي ولا شيء منه بالسبب الذي ادعاه ولا يحلف بالله ما بعث كذا
في الفصول العمادية * وان شاء يحلفه بالله ما يبتك وبين هذا بيع قائم الساعة فيما ادعى او قال
بالله ما هذه الدار شراء لهذا الساعة بما ادعى من الثمن او بالله ما هذا البيع الذي ادعى عليك
في هذه الدار فائمة فيها الساعة بهذا الثمن على ما ادعى وان شاء حلفه ما عليك تسليم هذه الضيعة
اليه بهذا البيع الذي يدعي سواء عرض المدعى عليه للقاضي او لم يعرض هكذا في شرح ادب القاضي
للخصاف * وان لم يذكر المشتري نقد الثمن يقال له احضر الثمن فاذا حضر الثمن يستحلفه القاضي
بالله ما عليك قبض هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاء حلفه بالله
ما يبتك وبين هذا شراء قائم الساعة كذا في الفصول العمادية * واذا ادعى البائع البيع وانكر المشتري
ان ادعى انه سلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلف المشتري بالله ما قبلك هذه الدار ولا ثمنها وان ادعى انه
لم يسلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلفه بالله ما هذه الدار لك ولا الثمن الذي سماه عليك كذا في
محيط السرخسي * ويستحلفه على العين والتمن جميعا كما في دعوى الشراء كذا في الفصول العمادية *
ويستحلف في النكاح ما بينكما نكاح قائم في الحال هكذا في الهداية * اذا ادعت النكاح والصداق
بي ظاهر الرواية عنهما يحلف على الحصول بالله ما هذه امرأتك بهذا النكاح الذي تدعى ولالها
عليك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وان كان المدعي هذا الرجل
يستحلف

يستحلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعي كذا في فتاوى قاضيهان * ادعت على زوجها تطليقة رجعية يحلف بالله ما هي طالق منك الساعة وان ادعت البائن ففي ظاهر الرواية بالله ما هي بائن منك الساعة بواحدة او ثلث على حسب الدعوى او بالله ما طلقنها البائن او الثلث في هذا النكاح المدعى ولا يحلف ما طلقنها ثلثا مطلقا كذا في الوجيز للكردي * وكذلك اذا لم تدع المرأة فلك ولكن شهد عند القاضي شاهد واحد او جماعة من الفساق بذلك لان حرمة الفرج حق الشرع فكان على القاضي الاحتياط في مثله بالاستحلاف كذا في المحيط * ادعت انها سألته الطلاق فقال لها امركِ بيدكِ فاخترت بذلك التفويض نفسها وحرمت عليه فانكر الزوج الامر والاختيار لا يحلفه على الحاصل بخلاف ويحلف على السبب ويحناط فيه له ويحلف بالله ما جعلت امرها يدها منذ آخر تزوج تزوجتها بعد سوءها الطلاق ولا علمت انها اختارت نفسها بذلك التفويض في مجلس التفويض كذا في الوجيز للكردي * وان اقر بالامر وانكر اختيارها نفسها يحلف الزوج بالله ما تعلم انها اختارت نفسها في مجلس الامر الذي ادعت وان اقر بالاختيار وانكر الامر يحلف بالله ما جعلت امر امرأتك هذه بيدها قبل ان تختار نفسها في ذاك المجلس كذا في الفصول العمادية * امرأة ادعت على زوجها انه آلى منها ومضت مدة الابلاء ووقعت الفرقة بينا وطلبت من القاضي تحليفه وقالت للقاضي انه ممن يرى ان المولى يوقف بعد الاربعة الاشهر فيحلف انها ليست ببائن منه ولا يحلفه القاضي على السبب بالله ما قلت لها والله لا اقربك منذ كذا على ما ادعت وان نكل عن اليمين ابانها منه بتطليقة نظرا لها وان كان فيه احتمال الضرر بالزوج كذا في محيط السرخسي * فان اقر الزوج بالابلاء فلدعى انه فاء اليها في المدة وانكرت هي الفيم في المدة فالقول قولها مع اليمين ويحلف على الحاصل عند محمدرح فيحلف بالله لست بامرأة له اليوم بالسبب الذي يدعي ولا يحلف بالله لم يفيم اليك قبل مضي الاربعة الاشهر وفي كتاب الاستحلاف قال بشر سمعت ابا يوسف رح قال يستحلف بالله انه لم يفيم اليك قبل مضي الاربعة الاشهر قال والاحوط على قوله ان يزداد في اليمين فيحلف بالله لم يفيم اليك في الاربعة الاشهر في النكاح الذي يدعيه الزوج كذا في المحيط * لو اختلفت من زوجها بمهرها وحدها الزوج فالقول قوله ويحلف على الحاصل على الاظهر وعند ابي يوسف رح على السبب كذا في خزائن المفتين * امرأة ادعت على

زوجها انه حلف بطلاقها ثلثا ان لا يدخل هذه الدار وانه قد دخلها بعد اليمين ان اقر باليمين والدخول جميعا فقد اقر بالطلاق وان انكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يحلف على الحاصل بالله ما هذه المرأة بائن منك بثلاث تطليقات كما ادعته وان اقر باليمين وانكر الدخول بعد اليمين يحلف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وان اقر بالدخول في ذلك الزمان وانكر اليمين يحلف بالله ما حملت بطلاقها ثلثا ان لا يدخل الدار قبل ان يدخلها كذا في فتاوى قاضيان *

وكذلك على هذا العقد اذا ادعى العبد او الامة على المولى انه حلف بعقده انه لا يدخل هذه الدار وانه دخلها الا ان يعرض المولى او الزوج في ذلك بشيء فيستحلفه بالله ما هذه المرأة طالق منك ثلثا بهذه اليمين التي ادعت ولا هذه الامة حرة بما ادعت من يمينك فاذا حلف على ذلك فقد اتى على ما يريد كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * لو ادعى اني او مدعت عندك كذا فقال او مدعت مع فلان آخر فلا رد كذا اليك يحلف المدعى عليه بالله ان رد الكمال ليس بواجب عليك فاذا حلف اندفعت كذا في خزانة المفتين * غصب جارية وغيبها فبرهن المالك على انه غصب منه جارية فانه يحبس بها حتى يجيء بها ويردها على المالك وهذه الدعوى صحيحة مع قيام الجهالة للضرورة وان لم يكن للمالك بينة يحلفه بالله ما لهذا عليك جارية ولا يمينها وهو كذا درهمها ولا اقل من ذلك كذا في الوجيز للكدوري * وفي الاجارة والمزارعة والمعاملة يحلف بالله ما بينك وبينه اجارة في هذه الدار قائمة او مزارعة في الارض قائمة لازمة اليوم الى الوقت الذي ادعاه بهذا الاجر الذي سماه كذا في محيط السرخسي * وان ادعى المدعي اجرة الدار ووجد المدعى عليه يستحلفه القاضي بالله ماله قبلك هذا الاجر الذي سمي من اجارة هذه الدار لهذا الوقت الذي ادعى انه اجرها منك قالوا وان شاء القاضي حلفه بالله ماله قبلك هذا الاجر الذي سمي بهذا السبب الذي ادعاه او من هذا الوجه الذي ادعاه كذا في المحيط * لو ادعى الكفالة بمال او بعرض حلف على حاصل الدعوى ولكن انما يحلفه اذا ادعى كفالة صحيحة منجزة او معلقة بشرط متعارف وذكرا ان الكفالة باذنه او ذكرا جازته لتلك الكفالة في مجلس تلك الكفالة ما بدون ذلك لا يكون مدعى كفالة صحيحة فلا يترتب عليه التحليف واذا حلفه بالله ماله قبلك هذه الاثني بسبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى لا يتناول كفالة اخرى وكذا اذا كانت كفالة بعرض يحلفه بالله ماله قبلك هذا النوب بسبب هذه الكفالة وفي النفس يقول بالله ماله قبلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في النصول

العمادية * لو أن رجلا دعى على رجل أنه اشترى دارا بجنب داري واني شفيعها بداري واراد استخلافه بحلفه القاضي على السبب بالله ما اشتريت هذه الدار التي سبها و حدودها كذا وكذا ولا شيئا منها وادعى اقر المدعى عليه بالشراء والجوار الا انه يقول الشفيع لم يطلب الشفعة حين علم بالشراء وقال الشفيع لابل طلبت فالقول قول الشفيع مع اليمين واذا كان القول قول الشفيع مع اليمين اذا طلب المشتري من القاضي يمين الشفيع فان القاضي يحلفه بالله لقد طلبت شفعة هذه الدار حين بلغك شراؤها واشهدت على ذلك بحضرة احد المتبايعين والدار هكذا ذكر في كتاب الاستجلاف ولكن هذا انما يستقيم اذا ادعى المشتري انه بلغه الشراء وهوين ملاء من الناس اما اذا لم يكن عنده من اشهده لم تبطل شفته بترك الاشهاد للحال فاذا اقر بذلك حلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وخرجت الى الشهود حين قدرت وطلبتها بحضرة احد المتبايعين والدار واشهدت على ذلك واذا ادعى الشفيع انه بلغه الخبر ليلا وانه طلب الشفعة واشهد عليها حين اصبح حلفه القاضي بالله ما بلغك الا في وقت الذي تدعي وقد طلبت الشفعة واشهدت على ذلك حين اصبحت كذا في المحيط * والخبرة بخيار البلوغ في حق اختيارها لنفسها بمنزلة الشفيع في طلب الشفعة والاستحلاف على اختيارها لنفسها نظير استحلاف الشفيع على طلب الشفعة فان قالت للقاضي قد اخترت نفسي حين بلغت او قالت حين بلغت طلبت الفرقة قبل قولها مع اليمين وان قالت بلغت امس وطلبت الفرقة فلا يقبل قولها ويحتاج الى اقامة البينة والجواب في الشفعة هكذا اذا قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت فالقول قوله ولو قال علمت امس وطلبت كلف اقامة البينة ولا يقبل قوله هكذا في الفصول العمادية * وان ادعى على رجل انه كسر ابريقا له من الغضة واحضر الا بريق وادعى انه صب الماء في طعامه وافسده ان اقر المدعى عليه بذلك يخبر صاحب الا بريق والطعام ان شاء امسكه كذلك ولا شيء له وان شاء دفع له الا بريق والطعام وضمنه قيمة الا بريق من خلاف الجنس وضمنه مثل ذلك الطعام وليس له تضمين النقصان فان انكر المدعى عليه حلفه القاضي على قيمة الا بريق وعلى مثل الطعام فان قال المدعي ان هذا المدعى عليه ممن يقول لا يجب الضمان وانا يجب النقصان فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت على ما ادعاه المدعي كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ان رجلا دعى على رجل انه خرق ثوبه واحضر الثوب الى القاضي معه واراد استخلافه فان القاضي لا يحلفه على السبب بالله ما خرق ثوبه لكن ينظر القاضي في الخرق لان من الخرق اوجب النقصان من غير خيار نحو ان يكون الخرق يسيرا ومن الخرق ما يثبت الخيار ان شاء اخذ

الثوب وضمنه النقصان وان شاء ترك الثوب وضمنه قيمة الثوب كله نحو ان يكون اخرق فاحشا فلن كان يسيرا حتى اوجب النقصان من غير خيار يقوم الثوب صحيحا ويقوم منخرقا فيضمنه ذلك النقصان ويحلفه على الحصول بالله ماله عليك هذا التقدر من الدراهم التي ادعى فان حلف برئ وان نكل ازمه ذلك هذا ان كان الثوب حاضرا وان لم يكن حاضرا فاجاب المدعي فقال ان هذا خرق ثوبالي فان القاضي يقول له كم نقص هذا الخرق ثوبك سمه حتى يحلفه لك عليه هذا اذا كان الخرق يسيرا كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * وهو الصحيح هكذا في المحيط * وان كان الخرق فاحشا يوجب جميع قيمة الثوب فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت كذا وكذا على ما ادعاه المدعي مفسرا نظرا للمدعي وان كان فيه اضرار بالمدعي عليه هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف للصدر الشهيد * وان رجلا ادعى انه هدم حائطه او كسره وبين قدر الحائط وموضعه وبين النقصان وطلب النقصان حلفه القاضي على الحصول بالله ماله عليك هذا التقدر من الدراهم ولا شيء منها كذا في فتاوى قاضيخان * هكذا ذكر الخصاف قال شمس الائمة الحلواني رح ينبغي للقاضي ان يحلفه على السبب ولا يحلفه على الحصول هو الصحيح كذا في المحيط * وان ادعى رجل على رجل انه ذبح شاة او بقرة او فتاعين عبده فدمت من غير ذلك او عين دابة له او جنى على شيء من ماله فنقص ذلك الشيء وليس ذلك بحاضر فان القاضي يقول كم نقصان ذلك فاذا عرض ذلك حلفه على الحصول ولا يحلف على السبب لان في التحليف على السبب اضرار بالمدعي عليه وليس في التحليف على الحصول اضرار بالمدعي هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف * رجل ادعى على رجل انه وضع على حائطه خشبا او اجرى على سطحه ماء او في دارة ميزابا او ادعى انه فتح في حائطه بابا او بنى على حائطه بناء او ادعى انه رمى التراب او الزبل في ارضه او دابة مبيتة في ارضه او غرس شجرا او ما يكون فيه فساد الارض وصاحب الارض يحتاج الى دفعه ونقله وصحح دعواه بان بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الارض بذكر الحدود وموضعها فاذا صحح دعواه وانكر المدعي عليه يستحلفه على السبب ولو كان صاحب الخشب هو المدعي فقدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب فوقع او قلعه لا عبدة وان صاحب الحائط بمنعني من ذلك لا اسمع دعواه ما لم يصحح وتصحيح الدعوى بان يبين موضع الخشب وان له حق وضع خشبة

خشبة او خشبتين او ما شبه ذلك وبين غلط الخشبة وخفتها فاذا صحح الدعوى وانكر المدعى عليه بحلفه القاضي على الحاصل بالله ما لهذا في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعي وهو كذا وكذا في موضع كذا من الحائط في مقدم البيت او مؤخره حق واجب له فاذا نكل الزعم القاضي حقه ولو ادعى رجل على غيره انه حفر في ارضه حفرة اضر ذاك بارضه وطلب النقصان فان بين موضع الارض وحدودها ومقدم الحفرة والنقصان يحلفه القاضي على الحاصل بالله ما له عليك هذا الحق الذي يدعيه ولا يحلفه على السبب كذا في فتاوى قاضيان * وان ادعى مسيل ماء او طريقا في دار رجل يحلفه على الحاصل بالله ما له هذا الحق الذي ادعاه في هذه الدار التي في يده كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى رجل على رجل انه قتل ابنا له عمدا او عبدا او وليا بالله توجب القصاص وادعى القصاص لنفسه او ادعى انه قطع يده عمدا او قطع يد ابن له صغير عمدا او ادعى شجة او جراحة يجب فيها القصاص وانكر المدعى ما يدعي كان له ان يستحلفه ثم في كيفية التحليف في القتل روايتان في رواية يستحلف على الحاصل بالله ما له عليك دم ابنه فلان ولا دم عبده فلان ولا دم وليه فلان ولا تبلك حق سب هذا الدم الذي يدعي وفي رواية يحلف على السبب بالله ما قتلت فلان بن فلان واي هذا عمدا وفيما سوى القتل من القطع والشجة ونحو ذلك يحلف على الحاصل بالله ما له عليك قطع هذه اليد ولا له فبلك حق بسببها وكذلك في الشجاج او الجراحات التي يجب فيها القصاص فان حلف برئ وان نكل في القتل بتضي عليه بالدية عند ابي يوسف ومحمد روح وعند ابي حنيفة روح يحبس حتى يحلف او ينكر كذا في فتاوى قاضيان * وان ادعى انه قتل ابنه خطأ او وليه خطأ او قطع يده خطأ او شجه خطأ او ادعى عليه شيئا يجب عليه فيه دية او ارش استحلفه بالله ما لعلان عليك هذا الحق الذي ادعى من هذا الوجه الذي ادعى ولا شيء منه ويسمى الدية والارش عند اليمين وقال ابو يوسف روح كل حق يجب على غير المدعى عليه مثل القتل خطأ وجناية التي يجب بها الارش فانه يستحلف بالله ما قتلت ابن هذا فلانا وفي الشجة بالله ما شجبت هذا هذه الشجة وكل جناية يجب بها الارش والدية عليه يستحلف على الحاصل كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * وان كان دعوى الجناية على العبد فان كانت في النفس وكانت عمدا فالخصم في ذلك العبد فيستحلف العبد وان كانت خطأ فالخصم هو المولى وكان اليمين عليه ولكن يحلف على العلم وان كانت فيما دون النفس فالخصم في ذلك المولى عمدا كانت او خطأ فيحلف

المولى ولكن يحلف على العلم هكذا في المحيط * أن وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من كل وجه بان ادعى عليه انك سرت هذا العين مني او فصبت يستحلف على البتات وان وقع الدعوى على فعل الغير من كل وجه يحلف على العلم حتى لو ادعى المدعي دينا على ميت بحضرة وارثه بسبب الاستهلاك او ادعى ان اباك سرق هذا العين مني او غصبه مني يحلف الوارث على العلم وهذا مذهبا كذا في الدخيرة * قال الحلواني هذا الاصل مستقيم في المسائل كلها الا في الرد بعيب فانه اذا ادعى المشتري ان العبد آبق ونحو ذلك فاراد المشتري تحليف البائع فانه يحلفه على البتات مع انه فعل غيره وانما كان كذلك لان البائع ضمن تسليم المبيع سالما من العيوب فالتحليف يرجع الى ما ضمنه بنفسه فيحلف على البتات ولانه انما يكون التحلف على فعل الغير على العلم اذا قال المكر لا علم لي بذلك واما اذا ادعى العلم فيحلف على البتات الا يرى ان المودع اذا قال ان الودعة قبضها صاحبها يحلف على البتات وكذا الوكيل بالبيع اذا ادعى قبض الموكل الثمن فانه يحلف على البتات بادعائه العلم بذلك كذا في التبيين * وان وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجه فان قال اشتريت مني استأجرت مني استقرضت مني يحلف على البتات كذا في المحيط * لو ان رجلا قدم رجلا الى القاضي فقال ان ابا هذا توفى ولي عليه الف درهم فانه ينبغي للقاضي ان يسأل المدعى عليه هل مات ابوه فان قال نعم سألته عن دعوى الرجل على ابيه فان اقر له بالدين على ابيه يستوفى الدين من نصيبه وان انكر واقام المدعى البينة على ذلك تنقل ويقضي بالدين ويستوفي من التركة لا من نصيب هذا الوارث وان لم يكن له بينة على ذلك واراد استخلاف هذا الابن يستحلف على العلم وهو قول علماء ان يحلف بالله ما تعلم ان فلان فلان هذا على ايك هذا المال الذي ادعاه وهو الف درهم ولا شيء مدان حلف انتهى وان نكل يستوفي الدين من نصيبه فان قال لم يصل الي من ميراث ابي شيء ان صدقه المدعي فلا شيء له وان كذب يحلفه على البتات بالله ما وصل اليه من مال ابيه هذا الف ولا شيء منها فان نكل لزمه القضاء وان حلف لاشيء عليه هذا اذا حلفه على الدين او لانتم على الوصول فان حلفه على الوصول ولم يكن المدعي حلفه على الدين فاراد ان يحلفه على الدين فقال الابن ليس علي يمين فان القاضي لا يقبل قوله ويحلفه على العلم واذا اراد ان يحلفه على الدين او لا فقال الابن لم يصل الي من ميراث ابي شيء قال صدقة المدعى مع هذا اراد استخلافه على الدين فله ذلك وان كذبه واراد استخلافه

على الدين والوصول جميعا اختلف المشائخ فيه قال عامتهم يحلف مرتين مرة على الوصول على البتات ومرة على العلم بالدين هذا اذا اقر وقال نعم أما اذا انكر ان يكون ابوه مات واراد الغرم استخلافه على ذلك فعامة مشائخنا على انه يحلف مرتين مرة على الموت على العلم ومرة على الوصول على البتات فان نكل حتى ثبت الموت يحلف على الدين على علمه فان حلف لم يكن عليه شيء وان نكل لزمه هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف * رجل ادعى عينا في يدي رجل واراد استخلاف المدعى عليه فان قال المدعى عليه العين في يدي ببيراث وعلم القاضي ذلك ولم يعلم واقر المدعى بذلك ولم يقر ولكن اقام المدعى عليه بينة على ذلك ففي هذه الوجوه كلها التحليف على العلم يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم ان عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان لم يعلم القاضي حقيقة الحال ولا اقر المدعى بذلك ولا اقام المدعى عليه بينة على ذلك والقاضي يحلفه البتة فان طلب المدعى عليه من القاضي ان يحلف المدعى ما وصل اليه من جهة الميراث والقاضي يحلفه على العلم بالله ما تعلم انه وصل اليه بالميراث فان حلف المدعى على ذلك انتفى الوصول الى المدعى عليه بجهة الميراث فيستحلف حينئذ البتة وان نكل صار مقرا انه وصل اليه من جهة الميراث فيحلف المدعى عليه حينئذ على العلم هكذا في المحيط * وان قال المدعى عليه وصل العين الى يدي بالشراء او بالهبة او بالصدقة من جهة فلان يحلف على البتات بالله ما عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان كان المدعى عليه يدعي لنفسه ملكا مطلقا يحلف على البتات ايضا كذا في الدخيرة * رجل في يديه عبد جاء رجل وادعاه واثام البينة انه عبده والذي في يديه العبد يدعي انه اشتراه من رجل آخر وسلم الى المدعى المبيع فعلى ظاهر الرواية يحلف المدعى على الحاصل بالله ما هذا العين لذي اليد هكذا في المحيط * رجل اشترى من رجل جارية او غيرها ثم ادعى رجل عليه انه اشتراها من البائع قبل ان يشتريها هذا منه فانه يحلف صاحب اليد على علمه على السبب بالله ما تعلم ان هذا الرجل اشتراها من البائع قبل ان يشتريها منه كذا في محيط السرخسي * فان عرض المدعى عليه للقاضي وقال ان الرجل قد يشتري شيئا ثم ينتقض البيع بينهما باقالة او غيرها ولا يمكنه ان يقر مخافة ان يلزمه شيء فالقاضي يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم ان بينهما شري فائما الساعة في هذه الجارية حكى عن القاضي الامام ركن الاسلام علي السغدري رح انه قال تمام الظرف ان يحلفه بالله ما هذا الشيء لهذا المدعى من الوجه الذي

يدعي ثم ما ذكر الله يأتي على قول أبي يوسف رح فاما على ظاهر الرواية فالتحليف على الحصول على كل حال على ما مر في المحبط * لو كان الرهن في يد المرتهن فالتنقيض في بلد آخر نطالبه المرتهن بالدين امر يدفع المال الى المرتهن فان ادعى الراهن دلاك الرهن وانكره المرتهن حلف على البتات بالله ما هلك ولو كانا وضعا الرهن على بدعي عدل واختلفا في الهلاك حلف المرتهن على العلم كذا في النصول العدادية * اورد ع دابة عند رجل نكحها المستودع ثم هلكت الدابة فقال المستودع هلكت بعد ما نزلت عنها وقال المودع لا بل هلكت قبل النزول فالقول قول المودع مع يمينه ثم كيف يستحلف المودع قال والتحلف على العلم بالله ما نعلم انها هلكت بعد النزول كذا في محيط السرخسي * اذا اشترك الرجلان على ان ما اشتريا اليوم او هذا الشهر او هذه السنة وخصا صنفا من التجارة ووثقا او ام يوثقا فهذه الشركة جائزة فان قال احدهما اشتريت متاهما فهلك واراد ان يتبع شريكه بصف الثمن وانكر الشريك الشراء فالقول قول الشريك مع يمينه فيحلف منكر الشراء بالله ما نعلم انه اشترى ذلك المتاع وكان الحاكم ابو محمد رحمه الله يقول يجب ان يزاد على هذا التحليف بالله ما نعلم انه اشترى ذلك المتاع على شركتكما كذا في المحيط * ثم في كل موضع وجب اليمين فيه على البتات فحلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يقتضي عليه بالكل ولا بسقط اليمين عنه وفي كل موضع وجب اليمين فيه على العلم فحلف على البتات يعتبر اليمين حتى سقط اليمين عنه ويتقضى عليه اذا نكل لان التحلف على البتات اكد فيعتبر مطلقا بخلاف العكس كذا في التبيين * الفصل الثالث فيمن يتوجه عليه اليمين ومن لا يتوجه ومن يحل له الاندام على ايمين ومن لا يحل رجل ادعى على رجل ان المدعى عليه زوج اسنه فلانة منه وهي صغيرة فانكر الاب وطلب المدعى يمينه ان كانت الابنة صغيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب في قول أبي حنيفة رح وعند صاحبيد يستحلف الاب وان كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب عند الكل وتستحلف المرأة على دعواه عند ما كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ادعى على رجل انه زوج امته منه يستحلف المولى عندهما وان كانت كبيرة كذا في النصول العدادية * ادعى على آخره الا واقام اليمة فقال المدعى عليه للقاضي حلف المدعى انه محق او حلفه ان شهوده شهدوا بالحق لا يحلف وكذا في كل موضع كان بخلاف الشرع ولو اراد ان

ولو اراد ان يحلف الشاهد بالله لقد شهد بالحق لا يحلف كذا في الخلاصة * ولو قال المدعى عليه
 (اين شاهد مقرأه است پیش ازین گواهی که این حد و دملک من است) و اراد تحلیف الشاهد
 والمدعی لا يحلف وكذا الشاهد اذا انكر الشهادة لا يحلفه القاضي وكذا الوفا (اين شاهد این
 محدود را دعوی کرده است بر من پیش ازین گواهی) و اراد تحلیف الشاهد والمدعی لا يحلف
 وكذا لو طلب المدعی من القاضي ان يحلف المدعی علیه (که این سوگند راست خوردی)
 لا يجيبه القاضي الى ذلك هكذا في خزائن المفتين * لا يمين على الاب فيما يدعي على ابنه الصغير
 كذا في محيط السرخسي * لو ادعى ضيعة في يد رجل انها له وقال ذرا ليدهي لابني الصغير فلان
 لا يستحلف المدعی علیه ولو استحلف فكل لا يصح بكوله فان قال المدعی ان هذا استهلك ناري
 باقراره لولده الصغير فيصير ضامنا عند الكول فعند هذا لا يستحلف وعلى قول محمد ر ح يستحلف
 لان عند محمد ر ح العقار يضمن بالغصب وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل باقراره لولده
 الصغير لا يسقط عنه اليمين وقال القاضي الامام ابو علي النسفي اذا اقر للصبي سقط عنه اليمين سواء
 كان الصغير اسأله او غيره ولو قال المدعی عليه هذه الدار لاسي الكبرياء ثاب فلان فهذا ما لواقع
 بذلك لا جنبي سواء لا يسقط عنه اليمين فان حلف فكل تدفع الدار الى المدعی فان حضر الغائب
 بعد ذلك وصدقه كان له ان يأخذ الدار لسبق اقراره وكذلك في الاقرار للموذن الصغير عند من لا يسقط
 عنه اليمين يحلف وان نكل تدفع الدار الى المدعی واذا بلغ الصغير ادهاء تدفع اليه كذا في
 فتاوى قاضيخان * ادعى الشفعة بالجوار فقال القاضي للمدعی عليه ماذا تقول فيما ادعى
 فقال هذه الدار لابني هذا الطفل صم اقراره فان قال الشفيع للقاضي حلفه بالله ما انا شفيعها فانه لا يحلفه
 وان اراد الشفيع ان يقيم البيعة على الشراء كان الاب خصما وتسمع البيعة عليه كذا في الفصول العمادية *
 لو ادعى عبدا في يد غيره فقال صاحب اليد انه لفلان الغائب او دعيه ولو لم يقم بيته على ما ادعى
 حتى صار خصما للمدعی ان يستحلفه على دعواه فان حلف برئ عن الخصومة وان نكل قضى
 بدادعاه المدعی فان جاء المقر له الاول كان له ان يأخذ العبد من المدعی ثم يقل للمدعی انت
 على خصومتك مع الاول فان اقام بيته انه له اخذه منه وان لم تكن له بيته على ذلك استحلف
 الاول فان حلف برئ عن خصومة المدعی وان نكل قضى عليه بالعبد للمدعی هذا اذا اقر به
 الاول ونكل للمدعی بعد ذلك ولو لم يقل شيئا حتى استحلفه للمدعی ونكل وقضى به للمدعی

ثم اقربه للغير لا يصح اقراره ولا يصح لذلك الغير شيئا كذا في المحيط * في يده جارية يقول اودعيتها
ولان الغائب ونهرن فقال المدعى باعها او وهبها بعد الابداع منك وانكره المدعى عليه يحلف
بانه ما باعها او وهبها منك كذا في الوجيز للكردي * الصبي اذا كان محجورا ان لم يكن للمدعى
بينه لا يكون له حق احضاره الى باب القاضي لانه لا يتوجه عليه البين لانه لو كل لا يقضى عليه
بنكوله فان كان له بينة وهو يدعى عليه الاستهلاك كان له حق احضاره لان الصبي يؤخذ باعاله
والشهود بحثا جون الى الاشارة اليه لكن يحضر معه ابوه حتى اذا التزم الصبي شيئا يؤمر بالاب
بالاداء عنه من ماله كذا في محيط السرخسي * الصبي المأذون يحلف كالبالغ وبه يأخذ وكذا
المكاتب والعبد الناحر والعبد المحجور كالمأذون في انه يحلف ثم ان كان المال واجبا بسبب
الاستهلاك يباع فيه وان كان مالا لا يؤخذ به الا بعد العتق كدين السكاح بلاذن المولى والكفالة
كذلك يحلف وان حلف برئ وان نكل او اقر فعبد العتق هكذا في الوجيز للكردي * اختلف
مشائخنا في الدين المؤجل والاصح انه لا يحلف قبل حلول الاجل كذا في الخلاصة * ولو ان رجلا
ادعى ان ولان مات واوصى هذا الرجل وقال الرجل لم يوص لي فانه لا يستحلف وكذلك اذا
ادعى انه وكيل بلان وكذا اذا ادعى الصانع على رجل انه استصنعني في كذا فانه لا يستحلف
المستصنع هكذا في شرح اذب القاضي للخصاف * رجل استصنع رجلا في شيء ثم اختلفا في المصنوع
فقال المستصنع لم تعمل كما امرتك وقال الصانع فعلت قالوا لا يدين فيه لاحدهما على الآخر كذا في
فتاوى قاضيهان * اذا ادعى على متركه ميت دينا وقدم الوصي الى القاضي ولا بينة له فان كان
الوصي وارثا يحلف وان لم يكن وارثا لا يحلف كذا في الذخيرة * رجل ادعى على رجل ان عليه
الف درهم باسم رجل يقال له فلان بن فلان الغلابي وان هذا المال لي ولفلان بن فلان الغلابي
الذي المال باسمه اقران المال لي وان اسمه عارية في الصك وان الذي باسمه المال وكلني بقبض هذا
المال وبانخصومه فانه ان صدقه المدعى عليه فيما ادعى يؤمر بدفع المال اليه ولم يكن ذلك قضاء
على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر ذلك اخذ المال من المدعى عليه ويرجع على الآخر
كذا في فتاوى قاضيهان * وان جحد الدعوى كلها فقال المدعي للقاضي حلفه لي فان القاضي
يكلف المدعى اقامة البينة على ما ادعى من اقرار الرجل بالمال ومن توكله اياه بقبض ذلك
المال والشرط اقامة البينة على انه وكيل فلان ليثبت كونه خصما فان اقام ثبت كونه خصما

فبعد ذلك ان اقام البيّنة على المال تقبل وبأخذ المدعى المال ويكون هذا قضاءً على الغائب حتى لو جاء وانكر ذلك لم يكن له ان يأخذه له من المدعى عليه وان لم يكن له بيّنة على المال واراد استخلافه فان القاضي يحلفه بالله ما للفلان بن فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه فلان بن فلان وهو الف درهم ولا اقل منها وان لم يكن للمدعى بيّنة على التوكيل وقال للقاضي ان هذا المدعى عليه يعلم ان فلانا الذي باسمه المال قد وكلني بتقبض هذا المال فاستخلفه لي على ذلك يحلفه بالله ما نعلم ان فلان بن فلان الفلاني وكله على ما ادعى فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقرا بالوكالة منكر للمال ولو اقام المدعى البيّنة على اقرار الغائب له بالمال ولم يكن له بيّنة على التوكيل فلا خصومة بينهما فان طلب من القاضي ان يحلفه حلفه كما قلنا فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقرا بالوكالة منكر للمال ولو اقر بالوكالة صريحا وفي ضمن النكول وانكر المال صار المدعى خصما في حق استخلافه على المال واخذ المال منه ولم يصر خصما في حق الخصومة حتى لو اراد المدعى اقامة البيّنة على المدعى عليه بالمال قبل ان يحلف على المال او بعد ما حلف لا يسمع ونظير هذا ما قال اصحابنا من رجلا ادعى ان رجلا بئال له فلان بن فلان الفلاني وكله بطلب كل حق له على هذا الرجل وان له عليه الف درهم فاقر المدعى عليه بالوكالة وانكر المال فقال المدعى انا اقيم البيّنة ان هذا المال عليه لم يكن خصما في ذلك وان اقر بشيء امره القاضي بدفعه اليه وان لم يقر واراد استخلافه حلفه فان جاء الغائب بعد ذلك وانكر الوكالة والقول قوله كذا همسا وما اذا اقر بالمال وجد الوكالة فان اقام البيّنة على الوكالة صار خصما مطلقا فيؤمر بتسليم المال اليه وان لم يكن له بيّنة فاراد استخلافه يحلفه على ما قلنا فان حلف منها انتهى الامر وان نكل تثبت الوكالة لكن في حق اخذ المال منه لافي حق الخصومة والقضاء على الغائب هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف للصدر الشهيد * اذا وكل الرجل رجلا بطلب شفّعة فادعى المشتري على الوكيل ان مرّكه قد سلمه الشفعة وطلب من القاضي ان يحلف الوكيل فالقاضي لا يحلفه وان ادعى تسليم الوكيل ان ادعى تسليمه في غير مجلس الحكم لا يحلف الوكيل وان ادعى تسليمه في مجلس الحكم وانكر الوكيل فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رح يستحلف وعند محمد رح لا يستحلف كذا في المحيط * في كل موضع لو اقر لزمه فاذا انكر يستحلف الا في ثلث مسائل منها لو وكيل بالشراء اذا وجد في المشتري عيبا فاراد ان يرد بالعيب واراد البائع ان يحلفه

بالله ما يعلم ان الموكل رضي بالعيب لا يحلف بالعيب وان اقر الوكيل لزمه ذلك ويبطل حق الرد الثانية لو ادعى على الامر رضا لا يحلف وان اقر لزمه الثالثة الوكيل بقض الدين اذا ادعى المدعيون ان الموكل ابرأه عن الدين وطلب يمين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر به لزمه كذا في الخلاصة * اذا ادعى مسلم على ذمي حمرا بعينها تصح واذا انكر يستحلف وان ادعى عليه استهلاك خمر لا يحلف كذا في خزائن المفتين * ادعى على آخر مالا وانكر المدعى عليه ذلك ثم ادعى عليه في مجلس آخر انك استهلت مني هذا المال وصرت مقرا بالمال والمدعى عليه ينكر المال والاستهال يحلف على المال دون الاستهال لان بالاستهال يصير مقرا بالانكار حجة المدعي والمدعى عليه لا يحلف على حجة المدعي فانه لا يحلف بالله ما للمدعي بيته والاصل في جنس هذه المسائل ان الانسان اذا استحلف على حق خصمه او على سبب حقه فانه قول النبي يوسف رح اما لا يحلف على حجة خصمه هكذا في الذخيرة * ادعى على رجل مالا بحكم الشركة وجحد المدعى عليه ذلك ثم ان المدعى عليه قال كان في يدي من مال كذا وكذا بحكم الشركة ولكن قد دفعته اليك وانكر المدعى الدفع والقبض ان كان المدعى عليه انكر الشركة وكوّن المال في يده فانه لا بد ان قال لم يكن بي وبشرك قط وما قبضت منك شيئا بحكم الشركة لا يحلف المدعي على القبض وان قال المدعى عليه وقت الانكار ليس في يدي شيء من مال الشركة يحلف المدعي كذا في القصول العمادية * لو ادعى المصارب او الشريك دفع المال وانكروا المال او الشريك القصد يحلف المصارب والشريك الذي كان المال في يده واذا ادعى المدعي ابقاء الثمن وانكر البائع فالتأصي انما يحلفه اذا طلب المشتري دينه ولو حلفه القاصي من غير طلبه ثم اراد المشتري تحليفه ثانيا له ذلك ثم اذا حلف البائع انه لم يستوف الثمن وقال المشتري انا اجي باليمينه على الالباء والقاصي لا يجبر المشتري على اداء المال بل يسهله ثلثة ايام بشرط ان يدعي حصول الشهود واما ان قال شهودي غيب فينضي عليه بالمال ولا يمهله كذا في خزائن المفتين * ادعى مال الشركة او المصاربة او الوديعه فقال (رسابده ام) يقبل قوله مع اليمين ولو حلف رب المال او المودع او الشريك الآخر (نيافته ام) لا يعتبر ذلك ولو ادعى القرض او سن المبيع فقال (رسابده ام) لا يقبل قوله ويعتبر يمين البائع والمقرض انه لم يصل ما لحاصل ان في كل موضع كان المال امانة في يده والقول قوله في الدفع مع اليمين وكذا البيئته بينته وان كان

وان كان المال مضمونا عليه فالبينة بينته على الايفاء ولا يكون القول قوله مع اليمين كذا في الفصول
العمادية * **لو ان رجلا ادعى على رجل انه استهلك مالي وطلب التحليف من القاضي لا يحلفه**
وكذا لو قال كان هذا شريكى وقد خان فى الربح ولا ادري قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغنى
ان فلان بن فلان اوصى لى ولا ادري قدره واراد ان يحلف الوارث لا يجيبه القاضي الى ذلك
وكذا المديون اذا قال قضيت بعض ديني ولا ادري كم قضيت او قال نسبت قدره واراد ان يحلف
الطالب لا يلتفت اليه قال شمس الائمة الحلواتي الجهالة كما تمنع قبول البينة تمنع قبول الاستحلاف
ايضا الا اذا اتهم القاضي وصي اليتيم او قيم الوقف ولا يدعى عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظرا
للقوف واليتيم كذا فى فتاوى قاصيخان * رجل ادعى منزلا في يد رجل انه ملكه غصبه منه وان ذاك
له وملكه وهو يمنعه عن ذلك فقال المدعى عليه انه وقف على جهة معلومة صار وقفاً و عليه اليمين
للمدعى ان حلف برئ وان ندل ضمن قيمته ولا يدفع المنزل اليه وكذا لو اقام المدعى عليه البينة
على انه وقف على جهة معلومة ولم يذكر واقفه لا يدفع عنه اليمين و صار وقفاً بقرارة والبينة فصل
لا يحتاج اليها هذا اذا قال هو وقف واما اذا قال وقفته على جهة معلومة واراد المدعى ان يحلفه يحلف
عند محمد رح خلافا لهما ولو اراد ان يحلف لياخذ الدار لا يحلف بالاتفاق والفتوى على قول محمد رح
كذا فى الخلاصة * اذا دعى على رجل على رجل انه غصب منه ثوبا واقرا الغاصب بذلك ثم اختلف فى قيمته
فقال المغصوب عنه كانت قيمة ثوبى مائة وقال الغاصب ما ادري ما كانت قيمته ولكن علمت ان قيمته
لم تكن مائة فالقول قول الغاصب مع يمينه ويؤمر بالبيان وان لم يبين يحلف الغاصب على ما ادعاه
المغصوب منه من الزيادة فان حلف ولم يثبت ما ادعاه المغصوب منه ذكر فى كتاب الاستحلاف
ان المغصوب منه يحلف ان قيمة الثوب مائة كذا فى المحيط * البائع اذا اقرب قبض الثمن ثم قال لم انقبض
واراد استحلاف المشتري يصدق ويحلف استحسانا عند ابي يوسف رح وعندهما لا يحلف قياسا
وهنا خمس مسائل احدى هذه الثانية رجل اقرب بيع دابة ثم قال اقررت بالبيع لكنني ما بايعت وطلب
بمينه الثالثة اذا اقر المشتري بقبض المبيع ثم قال لم انقبض الرابعة اذا قال المديون اقررت بقبض
الدين ولكنني ما قبضت الخامسة اذا قال الواهب اقررت بالهبة لكنني ما وهبت وطلب يمين
الموهوب له الكل على هذا الخلاف وعن محمد رح انه رجع الى قول ابي يوسف رح قال الامام
السرخسي رح الاحتياط فى الاخذ بقول ابي يوسف رح ومشائخنا اخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء

كذا في الخلاصة في كتاب ادب القاضي في باب اليمين * رب الدين اذا اقر قبض الدين من المديون واشهد عليه ثم انكر ان قبض فارد يحلف المديون فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رح القاضي لا يحلفه وعلى قول ابي يوسف رح يحلفه هكذا في المحيط * واذا اقر رجل اني وهبت هذا العين لفلان ونصبه مني ثم ادعى انه لم يقبضه مني واني قد اقررت بالتبض كاذبا وطلب يمين الموهوب له ذكر الشيخ الزمزم المعروف بخواهر زادة في المزارعة لا يحلف الموهوب له في قول ابى حنيفة ومحمد رح ويحلف في قول ابي يوسف رح وكذا في كل موضع اذا ادعى انه كان كاذبا فيما اقر كذا في فتاوى قاضيخان * رجل اخرج صكبا اقرار رجل فقال المقر قد اقررت لك بهذا المال الا انك رددت اقراري يحلف المقر له كذا في المحيط في فصل المتفرقات * ادعى علي وارث رجل مالا اخرج صكبا اقرار المورث بالمال فادعى الوارث ان المقر له رد اقراره او طلب يمين المدعى كان له ان يحلفه كذا في خزائن المتين * بان مات المقر وادعى ورثته ان كان اقر تلجئة يحلف المقر له بالله لقد اقر لك اقرارا صحيحا كذا اجاب الزعفراني وان مات المقر له هل يحلف وارثه ذكر في بعض تعليق بعض البخاريين انه يحلف الوارث على العلم وسمعت عن والدي رح موقفا ايضا انه لا يحلف وهو من المسائل التي يحلف المورث ولا يحلف الوارث كما اذا ادعى المودع رد الودعة او هلاكها ومات قبل ان يحلف لا يحلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير كذا في الوجيز للكردي * واذا اقر رجل لاني انسان ببال ومات المقر فقال ورثته بعد موته ان اباي قد اقر ببال كاذبا فلم يصح اقراره وانت ايها المقر له تعلم بذلك وادوا تحليفه على ذاك لم يكن لهم ان يحلفوه كذا في المحيط في فصل المتفرقات * ان شهد البائع على البيع وقبض الشئ ثم ادعى ان ذلك البيع كان تلجئة وطلب يمين المشتري ذكر في كتاب الاستحلاف انه يحلف عندهم جميعا ويحلف بالله ما شرطت ان يكون البيع الذي جرى بينكما تلجئة كذا في الفصول العمادية في الفصل السادس عشر * عبد في يد رجل ادعاه رجل فقال ملكي اشتريته من فلان منذ سبعة ايام وقال ذوايد ملكي اشتريته من ذلك الرجل منذ عشرة ايام فقال المدعى البيع الذي جرى بينكما كان تلجئة له ان يحلفه كذا في الخلاصة في كتاب ادب القاضي * وكذا في الوجيز للكردي في كتاب الاستحلاف * قال محمد رح اذا كانت لرجل دار الى جنب دار رجل فنصدق احدهما على رجل بالحائط الذي يلي داره وقبضه المتصدق عليه ثم اشترى المتصدق عليه ما بقي من الدار من المتصدق فليس للجاريها

شعته فان طلب الجار الذي وراء الحائط يمين البائع والمشتري بالله ما باع الحائط ضرارا ولا فرارا من الشفعة على وجه التلجئة وبطل الشفعة حلفه الناضي على ذلك يريد بهذا والله اعلم ان الجار الذي وراء الحائط ادعى وقال ان صدقة الحائط كانت تلجئة وقد بعث الكل وخاصم المشتري سواء كانت الدار في يده او لم تكن او البائع ان كانت الدار في يده وطلب يمين البائع والمشتري كان له ذلك فاذا انكر يستحلف عليه فان حلف لم يثبت تلجئة الحائط وانقطع خصومة الجار عن المتصدق عليه والمشتري وان نكل ثبت تلجئة الصدقة فكان للجار الشفعة كدائي المحيط * لو ادعى احدهما انه اشتراه منه وادعى الاخر انه ارتهنه او استأجره بالف درهم فاقربده للمرتهن او للمستأجر او لا فقال صاحب الشرى حلفه لي بالله ما باعه منه فانه يحلفه له فان حلف انتهى الكلام وان نكل يثبت البيع ويثبت الخيار للمشتري ان شاء صبر الى ان يفتك الرهن وتمضي مدة الاجارة وان شاء فسح وان اقرصا حب الشراء او لا فقال المرتهن او المستأجر حلفه لي بالله ما رهنه او آجره منه لم يكن عليه في ذلك يمين وكذلك لو كانا مدعين الاجارة فاقربا لادهم لم يحلف الاخر كدائي محيط السرخسي *

رجل في يديه دار او عرض او حيوان فقد منه رجلان الى القاضي وادعى كل واحد منهما انه اشتراه من ذي اليد بكذا فاقربا لمدعى عليه لاحدهما بعينه انه باعه منه وانكر للآخر فقال الآخر للقاضي حلف المدعى عليه لي انه لم يبعه مني فانه لا يحلفه وكذا لو انكر المدعى عليه دعواه فحلفه القاضي لاحدهما نكل وقضى عليه بالسكول ثم قال الاخر حلفه لي فانه لا يحلفه رجل في يديه دار او عرض فقد منه رجلان الى القاضي وادعى كل واحد منهما ان صاحب اليد وهبه له وسلمه اليه فاقربا لادهم بعينه وطلب الاخر يمينه لا يحلف وكذا لو حلفه لاحدهما نكل لا يحلف الاخر وكذا لو ادعى كل واحد منهما انه رهنه عنده بالف درهم وانه قبضه فاقربه لاحدهما او حلف لاحدهما فنكل لا يحلف للاخر كذا في فتاوى قاضيخان * لو ان رجلا في يديه امة او عدا او عرض جاء رجلان وادعى كل واحد منهما انه له او انه له غصبه صاحب اليد وانه له او دعه من هذا وقدماه الى القاضي فسأله القاضي دعواه ما وان اقربا لادهمما وجد للآخر يومر بالتسليم الى المقر له فان اراد الاخر استخلافه فلا سبيل له عليه وتكون الخصومة للآخر مع المقر به لاحدهما في دعوى الملك المطلق فان قال الآخر للقاضي انما اقرب له ليدفع اليمين عن نفسه فحلفه لي فالصواب انه لا يحلفه له وكذلك في الوديعة عند أبي يوسف رح ويحلف في الغصب وكذلك في الوديعة عند محمد رح وان اقرلها أمر بالتسليم اليهما ولا يضمن

لو اُحد منهما شيئا فان اراد اُحدهما او كل واحد منهما ان يحلفه على النصف الآخر لنفسه لا يحلف في دعوى الملك المطلق كذا في الوديعه على قول ابي يوسف ر ح ويحلف في الغصب وعلى قول محمد ر ح في الوديعه ايضا اما اذا جحد لهما وطلب كل واحد منهما من القاضي ان يحلفه فالتقاضي لا يحلفه بالله ما هذا العبد لهما ولكن يستحلف لكل واحد منهما بعد هذا اختلف المشائخ قال بعضهم يحلف لهما بيمين واحدة بالله ما هذا العبد لهما الا لهذا ولا لهذا ولا يحلف لكل واحد منهما بيمين على حدة وبعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهما بيمين على حدة والرأي في ذلك للقاضي ان شاء بدأ باحدهما من غير اتراع وان شاء اقرع بينهما تطييبا لقلوبهما وتقبيل للثمة عن نفسه ثم اذا حلف لكل واحد منهما تطييبا بيمين على حدة فالمسئلة على ثلثة اوجه الاول حلف لكل واحد منهما بيمين على حدة وفي هذا الوجه برئ عن دعواهما وهذا ظاهر الثاني اذا حلف لا حدهما ونكل من الآخر فان حلف للاول برئ عن دعواه واذا نكل عن الآخر قضى بكل العين له كما اذا ادعاه هو وحده فحلف ونكل وان نكل الاول فالتقاضي لا يقضي بنكوله للاول بل يحلف للآخر وينظر حاله مع الآخر فلو انه قضى للذي نكله او لامع انه لا ينبغي له ان يفعل ذلك نفذ قضاؤه ولو نكل لهما جملة بان حلفه القاضي لهما بيمين واحدة كما هو قول بعض المشائخ او نكل لهما على التعاقب بان حلف القاضي لكل واحد منهما بيمين على حدة كما هو قول بعضهم فالحكم في الوجهين واحد في دعوى الملك المطلق يقضي بالعين بينهما وفي دعوى الغصب يقضي بالعين بينهما وبالقيمة بينهما وفي دعوى الوديعه يقضي بالعين بينهما ولا يقضي بشيء من القيمة عند ابي يوسف ر ح ويقضى بالقيمة عند محمد ر ح هكذا في المحيط * رجل في يده عبد ورثه من ابيه فادعى انسان ان العبد عبده اودعه اباه الميت وانكر صاحب البعد فانه يستحلف صاحب اليد على دعواه على العام فان حلف برئ وان نكل قضى بدعواه بالتسليم الى المدعي فان سلم فادعى على المدعي عليه آخر بمثل ما ادعاه الاول واراد ان يحلفه ليس له ذلك قالوا وهذا اذا لم يكن في يد الابن شيء من تركه الاب سوى هذا العبد اما اذا كان في يده من تركه الاب شيء سوى هذا العبد يستحلف للثاني واذا نكل يقضى عليه ولو كان هذه الدعوى في الغصب لا يستحلف للثاني ايضا اذا لم يكن في يده شيء من التركة سوى العبد وان كان يستحلف هكذا في الفصول

في الفصول السادسة * لو ادعى رجلان نكاح امرأة وقد ماها الى القاضي فاقترت لاحدهما وانكرت للآخر فقال الآخر حلفها الي لا يحلفها في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان * وهل يستحلف الزوج المنزله ذكر فخر الاسلام عليّ البزدوي في شرحه ان فيه اختلاف المشائخ بعضهم قالوا لا يستحلف وبعضهم قالوا يستحلف فان حلف لا تستحلف المرأة بعد ذلك وان نكل تستحلف المرأة حينئذ فان نكلت فضي بالنكاح للثاني وبطل نكاح الاول كذا في المحيط * واو انكرت دعواهما فحلفها لاحدهما بعينه علي قول ابي يوسف ومحمد ربح فنكلت فقتضي بهاله لا يحلف للآخر في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان * اشترى جارية وتقاضا ثم ردت علي البائع بالعيب بالنكول ثم جاء البائع وقال ردت علي وهي حبلتي ان اقر المشتري الزمة وضمن البائع نقصان العيب الاول وان انكر يربها النساء فان قلن حبلتي يخاف المشتري بالله ما حدث عندك هذا الحبل ان حلف اندفع وان نكل ان شاء البائع امسكها ولا شيء له علي المشتري وان شاء رده مع نقصان العيب الاول كذا في الخلاصة * وان قال المشتري للقاضي قد كان هذا الحبل عند البائع يستحلف البائع ولو انبغى ان يحلف باللدن قد سلمتها بحكم هذا البيع وما بها هذا العيب قالوا ولو كانت الجارية في يدي المشتري فخصم البائع في العيب فلدا حكم الحاكم بربه علي البائع قال البائع ايها حبلتي وهذا الحبل حادث عند المشتري وقال المشتري لا بل كان عنده فان القاضي يحلف البائع علي ذلك ولا يحلف المشتري هكذا في المحيط * رجل توجه عليه اليمين فقاتل ان المدعي قد حلفني في هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا وطلب يمين المدعي علي ذلك حلفه القاضي بالله ما حلفته فان نكل لا يكون له ان يحلف المدعي عليه وان حلف كان له ان يحلف المدعي عليه علي المال كذا في فتاوى قاضيخان * لو ادعى المدعي عليه انه ابرأني عن هذه الدعوى وقال القاضي حلفه انه لم يبرأني عن هذه الدعوى لا يحلفه القاضي ويقال له اجب خصك ثم ادع عليه ما شئت وهذا بخلاف ما لو قال ابرأني عن هذه الالف فانه يحلف ومن المشائخ من قال الصحيح ان يدعي المدعي علي دعوى البراءة عن الدعوى كما يحلف علي دعوى التحليف واليد مال شمس الائمة الحلواني وعليه قصاصة زمانا كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى علي رجل مالا فقال المدعي عليه ان المدعي ابرأني عن هذه الدعوى فتوهم الحاكم ان هذا اقرار من المدعي عليه بالمال فخاف المدعي علي البراءة فخاف ابحاف المدعي عليه بعد ذلك علي المال ام لا قال الخصاف ربح وهكذا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان المدعي عليه يحلف وقوله ابرأني المدعي عن الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب علي القاضي

ان يسأل المدعي ألك بينة على المال فان اقام البينة على المال يحلف المدعي بعد ذلك على البراءة وان لم تكن للمدعي بينة على المال يحلف المدعي عليه او لا على دعواه المال ودعواه البراءة لا يكون اقرا باطل ان حلف المدعي عليه ترك وان نكل حلف المدعي على البراءة قال المتقدمون من اصحاب ارجح دعوى البراءة عن الدعوى لا يكون اقرا وهذا اصح قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ زين الدين رح ينبغي ان يحلف المدعي او لا على البراءة هكذا في فتاوى قاضيخان * اذا توجه اليمين على الورثة فيمين الواحد منهم لا ينوب عن الباقيين حتى يستحلف الكل واذا توجه لهم اليمين على غيرهم فاستحلاف الواحد منهم كاستحلاف الكل وصورته رجل ادعى على الميت حقه وتوجد اليمين على الورثة يستحلف جميع الورثة ولا يكتفى بيدين واحد منهم فان كان في الورثة صغير او غائب وفداهي على الميت حقه يحلف الباقيين الحضور وموئرا صغير حتى يدرك والغائب حتى يتدم ثم يحلفان ولو ادعى الورثة على رجل حقه للميت واستحلته وادعاهم لم يكن للبقية ان يستحلفوه كذا في محيط السرخسي * لو ادعى احد شريك العمان او احد شريك المأوضة حقه على رجل للشركة وحلف المدعي عليه لا يكون للشريك الآخر ان يحلفه كذا في المحيط * ولو ادعى رجل على احد الشريكين حقا من شركتهما فله ان يحلفهما جميعا كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى جماعة الشواء على رجل وحلفه ادهم كان لبينة المدعين ان يحلفوه كذا في خزائن المفتين * روى بن سامة عن محمد بن رجل تزوج امرأة وابنتها في عقدتين ثم قال لا ادري ابنتهما الاولى فانه يحلف لرجل واحد منهما بالله ما تزودها قبل صاحبتهما والقاضي ابتدأ بابنتهما شاء وان شاء اقرع بينهما فان حلف لاحدهما ثبت نكاح الاخرى وان نكل للاولى لزمته وبطل نكاح الاخرى اذا ادعت كل واحدة منهما ان نكاحها كان اولاكذا في محيط السرخسي * رجل وهب ارضا من ميراث ابيه وسلمها الى الموهوب له ثم جاءت امرأة الميت فادعت على الموهوب له ان الارض ارضها فانهم قسموا الميراث بعدما وهب لك الارض فوفعت في قسمي وادعى الموهوب له ان الارض ارضه فانهم كانوا قسموا قبل التهمة وقد وقعت الارض في قسم الواهب وعجز الموهوب له عن اقامة البينة وحلفت المرأة على ذلك ليس له ان يحلف سائر الورثة وامر برد الارض كذا في الذخيرة * لو قال لي عليك الف درهم فتال المدعي عليه ان حلفت اتيها لك عني ادينها اليك فحلف فادها اليه هل له ان يسترد هاهنا بعد ذلك ان دفعها اليه على الشرط الذي

شرطا كان له ان يسترد هاهنا كذا في خزائنه المفتين * رجل في يديه سلعة لا يعلم لاحد فيها حق جاء رجل وادعى فيها دعوى وسع الذي في يديه ان يحلفه البتة بالله ماله فيها حق ولو كان المدعى مع المدعى عليه فصالحا من دعوى المدعى على درهم ثم ان المدعى عليه جحد حق المدعى فيه لا يسعه ان يحلف ماله قبله حق حتى يعلم ان لاحق له في ذلك الشيء واذا حال الرجل غربا من غمائه على رجل بالف درهم ثم ان المحتمل له قدم المحيل الى القاضي وهو لا يري ان الحوالة توجب براءة الاصيل وذلك قبل ان يجحد المحتمل عليه وقبل ان يفلس حل للمحيل ان يحلف ماله عليه حق اذا كان من رأي المحيل ان الحوالة توجب براءة الاصيل وان قضى للمحيل له ببطالة المحيل وجعل الحوالة بمنزلة الكفالة ثم اراد المحيل ان يحلف على براءة نفسه لا يسعه ذلك كذا في المحيلة * رجل عليه دين ارجل وبه رهن يمي بالدين فانكر رب الدين ارجل وحلف كان للمدعى عليه وهو الراهن ان يحلف بالله ماله على هذا الدين الذي يدعي ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * استقرض منده مائة درهم عنده رها ويخاف الصمان ان اقر بالدين انكر المرتهن يقول للقاضي سله بهذه المائة التي تدعي رهن ام لا فان اقر بالرهن اقر هو بالمال وان انكر الرهن حلفه بانه لا دين عليك بل ارجل بها عنده فيمكنه التحلف بلا حث كذا في الوجيز المذكور * بالله ماله قبله شيء كذا في المحيط * رجل ادعى على رجل الف درهم والمدعى عليه يعلم انها نسيئة فخاف انه لو اقر بالالف وادعى الاجل ربما ينكر الاجل وبطالته بالالف حالة فالمحيلة له في ذلك ان يقول للقاضي سله انها معجلة او مؤجلة فان سألته فقال هي دالة وطلب يمين المدعى عليه كان للمدعى عليه ان يحلف بالله ماله على هذه الالف التي يدعي ولو حلف بالله ماله على اداء هذه التي يدعي كان صادقا في يمينه ولو كان عليه الالف حالة وهو معسر لا يسعه ان يحلف بالله ماله على هذه الالف التي يدعي حتى لو حلف بالطلاق ليس على هذه الالف وهو معسر يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيخان * رجل في يديه دار يزعم ان طائفة منها له يعلم مقدارها ولم يعلم فادعى رجل لنفسه فيها حقا معلوما بان يدعي الثلث او الربع فقال المدعى عليه للقاضي انا نعلم للمدعى فيها حقا ولا ادري مقدار حقه فادفع اليه ما احببت لا ينبغي للقاضي ان يتعرض لذلك بشيء ولكن يحلف المدعى عليه على ما ادعى المدعى فان نكل فقد صار مقرا او باذلا بذلك التقدر او ايا ما كان فهو حجة وان حلف على ذلك المقدار المعين فالقاضي يسكن المدعى مع المدعى عليه في الدار باقراره ان له فيها حقا كذا في المحيط * الباب الرابع في التحالف *

إذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن والمبيع بان ادعى المشتري ثمنًا وادعى البائع أكثر منه واعترف
 البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري أكثر منه واختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه
 تزوجها بالف وقالت تزوجتني بالنقود فابهما اقام البينة قضي له وان اقاما البينة فالمبينة المثبتة
 للزيادة اولى ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا بان ادعى البائع أكثر مما يدعيه المشتري
 من الثمن وادعى المشتري أكثر مما يقربه البائع من المبيع في حالته واحدة فبينة البائع اولى في الثمن
 وبينة المشتري اولى في المبيع وان لم يكن لكل واحد منهما بينة قبل للمشتري أما ان ترضى بالثمن
 الذي ادعاه البائع والافسخا البيع وقيل للبائع أما ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والافسخا البيع فان
 لم يترضيا استخلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر ويتدأ يمين المشتري في الصحيح وهو
 المروى عن ابي حنيفة وابي يوسف رح وهو قول محمد وزفر رح وهذا اذا كان بيع عين بدين فان كان بيع
 عين بعين او ثمن بثلثين بدأ القاضي بيمين أيهما شاء كذا في الكافي * وصفا يمين ان يحلف البائع بالله ما باعه
 بالف ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بالنقود وهو الاصح كذا في الهداية * فان حلفا فسوخ القاضى البيع
 بينهما ان طلبه او طلب احدهما وهو الصحيح وايهما نكل عن اليمين انزه دعوى الآخر كذا في الكافي *
 وان لم يكن اختلافهما في البذل مقصودا بل كان في ضمن شيء آخر نحو ان يشتري الرجل من آخر سيفا
 في زق ووزنه مائة رطل ثم جاء بالزق ليُرده على صاحبه ووزنه عشرون رطلا البائع ليس هذا في وقال
 المشتري هو زقك فالقول قول المشتري سمي لكل رطل ثمنًا ولم يسم هكذا في التبيين * ولا يخالف ان
 اختلفا في الاجل سواء كان في اصله او في قدره وكذا اذا اختلفا في شرط الخيار ما في اصله او في قدره
 وكذا اذا اختلفا في قبض الثمن او المبيع او في الخط والابراء او مكان تسليم المسلم فيه وحلف المنكر
 منه في تلك الصور كذا في شرح ابي المكارم للنفاية * وان اختلفا في اصل البيع لم يتحلفا والقول بالمنكر
 العقد كذا في الكافي * اذا اختلفا في جنس العقد بان ادعى احدهما البيع والاخر الهبة او في جنس
 الثمن بان ادعى احدهما الدراهم والاخر الدنانير ذكر محمد رح في الجامع وقال لا يتحلفان قال
 مشايخنا المذكور في الجامع قولهما فاما عند محمد رح يتحلفان وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي *
 ان هلك المبيع ثم اختلفا لم يتحلفا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح والقول قول المشتري وكذا اذا
 خرج المبيع عن ملكه او صار بحال لا يقدر على رده بالعيب وهذا اذا كان الثمن دينًا فان كان فيما
 يتحلفان

يتحالفان ثم يرد مثل الهالك ان كان له مثل او قيمته لم يكن له مثل كذا في الهداية * رجل اشترى
عبدین صفقة واحدة وقبضهما فمات احدهما واختلفا في الثمن قال ابو حنيفة رح القول قول المشتري
مع اليمين الا ان يشاء البائع ان يأخذ الحكي ولاشيء له واختلف المشائخ في قوله ولاشيء له قال بعضهم
اراد به ان لا يأخذ من ثمن الميت زيادة على ما اقر به المشتري وهو الصحيح وتكلموا في الاستثناء انه منصرف
الى التحالف او الى يمين المشتري قال بعضهم بانه منصرف الى التحالف معناه لا يتحالفان الا ان يشاء
البائع اخذ الحكي فحينئذ يتحالفان لانه حينئذ صار الحكي كل المعقود عليه كذا في شرح الجامع الصغير *
وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي * وفي الكفاية هو قول عامة المشائخ كذا في شرح ابى المكارم
لمختصر الوفاة * وقال بعضهم بانه منصرف الى يمين المشتري معناه القول قول المشتري مع يمينه
الا ان يشاء البائع اخذ الحكي فحينئذ لا يحلف المشتري وهو الصحيح لان المذكور يمين المشتري لا ترك
التحالف والاستثناء ينصرف الى المذكور كذا في شرح الجامع الصغير * واذا اشترى عبد باع نصفه
بعد قبض ثم اختلف البائع الاول مع المشتري الاول في ثمن العبد فعند ابى حنيفة رح لم يتحالفا
والقول قول المشتري مع يمينه وعند ابى يوسف رح يتحالفان في النصف الذي بقي على ملك
المشتري ان رصي بانه بقول هذا النصف وعند محمد رح يتحالفان في الدل واذا تحالفا والمشتري
على البائع نصف قيمة العبد ويرد النصف الذي بقي على ملكه ان قبله البائع وان ابيع بعيب الشركة
رد قيمة هذا النصف ايضا كذا في الكافي * ومن اشترى جارية وقبضها ثم تقايلا ثم اختلفا في الثمن
وانهما يتحالفان ويعود البيع الاول ولو قبض البائع المبيع بعد الاقالة فلا يرجع الى عذابي حنيفة وابى يوسف رح
كذا في الهداية * رجل اسلم الى رجل عشرة دراهم في كروضة ثم تقايلا ثم اختلفا في رأس المال
فالقول قول المسلم اليه ولا يعود السلم كذا في شرح الجامع الصغير * اشترى عبدین صفقة او صفقتين
احدهما بالف حال والاخر بالف مؤجل الى سنة فرد احدهما بالبيع فقال المشتري ثمن المردود
حال وقال البائع مؤجل فالقول للبائع ولم يتحالفا وكذلك لو اشتراهما بمائة في صفقة وقبضهما
ومات احدهما في يده ورد الاخر بعيب واختلفا في قيمة المردود فالقول للبائع ولم يتحالفا ولو كان ثمن
احدهما دراهم وثمن الآخر دينارين وقبضهما البائع واختلفا في ثمن الباقي بعد رد احدهما بالبيع فقال
المشتري ثمنه دراهم فرد الدينارين وقال البائع على عكسه فالقول للمشتري مع يمينه ان ماتا
ولا يتحالفان خلافا لمحمد رح فان كانا قائمين يتحالفان بالاجماع وكذا اذا اختلفا في الصفقة فادعى

البائع اتحد الثمن وادعى المشتري بقدر الثمن فالقول للمشتري كذا في الكافي * لو اختلفا في عينه الثمن ودينه فدعى احدهما ان الثمن عين وادعى الآخر انه دين فان كان مدعى العين هو البائع كما اذا قال بعت منك جاريتي هذه بعدك هذا والمشتري يدعى الضل دينه ويقول اشتريت منك بالف درهم وان كانت التجارية فائمة تحالفا وترادا وان كانت هالكة عند المشتري سقط التالف عندهما والقول قول المشتري وعند محمد ربح يتحالفا ولو كان المدعي للعين هو المشتري وهو يقول اشتريت جاريتك بغلامي هذا وقال البائع بعتها منك بالف درهم او بمائة دينار فان كانت التجارية فائمة تحالفا وترادا وان كانت هالكة كذلك تحالفا وترادا القيمة في توابع جميعا كذا في شرح الطحاوي في كتاب البيوع * اشترى امة فماتت بعد القبض فقال المشتري اشتريتها بالف وهذا الوصيف وقيمته خمسمائة وقال البائع بعناها بالعين والقول للمشتري في ثلثي التجارية انه اشترها بالف مع يمينه ويتحالفا في ثلثها وهو حصة الوصيف ويحلف كل واحد منهما على جملتها يحلف المشتري بالله ما اشتريتها بالعين ويحلف البائع بالله ما بعناها بالف وهذا الوصيف واذ احلف غرم المشتري ثلث قيمة التجارية مع الالف واخذ الوصيف وعند محمد ربح يتحالفا في الكل كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى البائع انه باع الامة بالف وبهذا الوصيف وادعى المشتري انه اشترها بالعين وهلك الامة في يد المشتري فالقول للمشتري مع يمينه ولم يتحالفا في شيء من الامة وكذا لو كان مكان الوصيف مكيل او موزون بعينه كذا في الكافي * وان ادعى البائع البيع بالعين والمشتري بمائة دينار ووصيف فالقول للمشتري مع يمينه في حصة ما ندد دينار اذا قسمت التجارية عليها وعلى الوصيف ويتحالفا في حصة الوصيف ويغرم قيمته مع المائة الدينار ادعى المشتري بالف وبمائة دينار والبائع بالعين فالقول للمشتري مع يمينه وكذا اذا ضم الى الدراهم شيئا مكىلا او موزونا او معدودا بغير عينه فهو بمنزلة الثمن وما كان معينا فهو مبيع فيحلف البائع في قدره بالاجماع كذا في محيط السرخسي * بعد قطع عند البائع فقال البائع قطعه المشتري قبل البيع ولي عليه نصف القيمة وكل الثمن وقال المشتري قطعه البائع بعد البيع ولي الخيارات شئت اخذته بنصف الثمن وان شئت تركته ولا بينة لهما يتحالفا فان حلنا اخذه المشتري بكل ثمنه او تركه وان برهنا فالبينة لمشتريه وان اتفقا ان فاطمه باعته او مشتريه او اجنبي وادعاه البائع قبل البيع والمشتري بعده فالقول قول البائع والبينة لمشتريه كذا في الكافي * لو قال البائع التجارية التي بعناها ملك هذا الرجل وكلني ببيعها وقال المقر له بعناها منك بمائة دينار

وقضتها ثم بعثها لنفسك فالجارية للمشتري فان كانت الجارية بغير معروفه للمقر له يتحالفان ويبدأ يمينين المتفران حلغا غرم المقر قيمتها وان كانت الجارية معروفه للمقر له فاصحح انه يحاف المقر دون المقر له وقد نص محمد بن ح عليه في آخر هذا الباب ولم يغرم المقر قيمتها واخذ الثمن ان شاء والا فهو موقوف في يد الساع على تصديق المقر له فمتى عاد الى تصديقه يأخذه وان كانت الجارية هالكة فالقيمة لازمة للمقر له مجهولة كانت او معروفة كذا في محيط السرخسي * ولو كاتبها او اعتمها او برها او استولدها ثم تحالفا ضمن المقر قيمتها لو كانت مجهولة وان كانت معروفه لا يضمن في الوجوه كلها وتبطل الكتابة بعجزها عن الاداء وتعنى بموت المقر لو كانت ام وابدولا تعتق بدوت المقر له وبأيهما مات لو كانت مدبرة بزعم كل واحد منهما وتوفى الولاء لو كانت محررة بنفي كل واحد منهما ولو قال كانت ودبعة وامرني ببيعها وماتت ضمن المقر قيمتها بكل حال لانه اعترف بالتعدي وهو تسليم الودبعة الى الغير كذا في الكافي * وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعتود عليه تحالفا وترا دافان وقع الاختلاف في الاجارة بدأ يمين المستأجر وان وقع في المنفعة بدأ يمين المأجر احر وأيهما نكل لزمه دعوى صاحبه وأيهما اقام البينة قبلت بينته ولو اقامها فبينة المؤجر اولى ان كان الاختلاف في الاجارة وان كان في المنافع فبينة المستأجر اولى وان كان فيهما قبلت بينة كل واحد فيما يدعيه من الفضل نحو ان يدعي هذا شهرا وعشرة والمستأجر شهرين بخمسة يتضي بشهرين وعشرة وان اختلف بعد الاستيفاء لم يتحالفا وكان القول قول المستأجر وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعتود عليه تحالفا وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المستأجر كذا في الهداية * اذا اختلف المولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة لم يتحالفا عند ابني حنيفة رح والقول للعبد مع مبيه وقال يتحالفان وتفسخ الكتابة كذا في الكافي * وان اقام احدهما بينة تقبل بينته وان اقاما البينة كانت بينة المولى اولى الا انه اذا ادعى المولى قدر ما اقام البينة عليه يعتق كذا في التبيين * اذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها بالف وقالت تزوجني بالعين فأيهما اقام البينة تقبل بينته فان اقاما البينة فالبينة بينة المرأة اذا كان مهر مثلها اقل مما ادعته وان كان لم يكن لهما بينة تحالفا عند ابني حنيفة رح ولا يفسخ الكاح ولكن يحكم مهر المثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج او اقل قضى بما قال الزوج وان كان مهر المثل مثل ما ادعته المرأة او اكثر قضى بما ادعته المرأة وان كان مهر مثلها اكثر مما اعترف به الزوج واقل مما اعترفت به المرأة قضى لها بمهر المثل ذكر التحالف اولاهم التحكيم وهذا قول الكرخي كذا في الهداية * واما في قول الرازي فلا تحليف الا في وجه واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهدا

لا أحدهما وفيما عداه فالقول قوله يمينه إذا كان مهر المثل مثل ما يقول أو قل وقولها مع يمينها إذا كان مثل ما ادعته أو أكثر قال في النهاية وهذا هو الأصح وذكر في بعض الشروح قالوا إن قول الكرخي هو الصحيح كذا في العاية * ويبدأ بيمين الزوج عند أبي حنيفة ومحمد ربح ولو ادعى الزوج النكاح على هذا العبد والمرأة تدعيه على هذه التجارية فهي كالمسئلة المتقدمة إلا أن قبضة التجارية إذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمتها دون غيرها كذا في الهداية * الباب الخامس فهمن يصح خصما لغيرة ومن لا يصح ومن لا تشترط حصرته ومن لا تشترط لسماع الدعوى وفيما يحدث بعد الدعوى قبل القضاء تسترط حضرة الراهن والمرتهن في دعوى عمن رهن والعارية والاجارة كالرهن وأما حضرة المزارع هل هو شرط في دعوى الضياع أن كان البذر من المزارع فهو كالمستأجر بشرط حضوره وإن لم يكن البذر منه أن نبت الزرع فكذلك وإن لم ينبت لا يشترط هذا في دعوى الملك المطلق أما إذا ادعى على آخر غصب ضيعته وأنها في يد المزارع لا تشترط حضرة المزارع لأنه يدعي عليه العمل ولو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فجاء مستحق واستحقها لا يتضي بالدار له إلا حضرة البائع والمشتري كذا في الخلاصة * المشتري شراء فاسدا يصلح خصما للمدعي إذا قبض المبيع وقبل القبض فالخصم هو البائع وحده لو اشترى شيئا بشرط الخيار فادعاه آخر تشترط حضرة البائع والمشتري عند أبي حنيفة ربح والمشتري بالسبع الباطل لا يكون خصما للمستحق كذا في الفصول العبادية في الفصل الثالث * رجل في يده جارية ادعى رجل أن فلان بن فلان الغائب كان شريك في شركة عنان في ألف بينا وإن الغائب اشترى هذه الجارية بذلك المال المشترك فصنفها لي ونصفها لفلان الغائب فقال الذي في يده التجارية أنا أعلم أن فلانا الغائب اشترى هذه التجارية بمال مشترك بينك وبين فلان الغائب فصنفها لك ونصفها لفلان الغائب إلا أن فلانا الغائب أمرني أن أذهب بالجارية إلى بغداد وأبيعها قال الشيخ الإمام الأجل ظهير الدين ليس للمدعي أن يمنعه من أن يذهبها إلى بغداد قال وكذا لو كان الغائب مضاربا وكل من كان له حق التصرف وإن كانت الشركة بينهما شركة ملك لا شركة عقدان له أن يمنعه عن المسافرة بها وعن التصرف فيها كذا في فتاوى قاضيان * رجل استأجر ثلث دواب ثم إن رب الدواب أجردا به من غيره وأعار أخرى وذهب أخرى أو باع فوجد المستأجر الدواب في أيديهم فإن باع من عذر فبيعه جائز وإن باع من غير عذر كان للمستأجر أن يأخذها

ان يأخذها فاذا اخذها كان المشتري بالخيار ان شاء صبر حتى تنقضي مدة الاجارة ثم يأخذها وان شاء فسخ البيع وان وهبها رب الدابة من غيره او اعارها او اجرها فان كانت الاجارة الاولى معروفة فله ان يسترد من ايديهم وان لم تكن الاجارة الاولى معروفة واراد اقامة البينة فان كانت الدابة في يد الموهوب له فله ان يقيم البينة ويأخذها وان كان الواهب غائبا فاذا اخذها ومضت مدة الاجارة فليس للموهوب له ان يأخذها وكذلك اذا كانت في يد المشتري فالمشتري خصم فله ان يقيم البينة عليه وإن كانت في يد المستعير او المستأجر فاراد ان يقيم البينة عليهما والاجارة والاعارة من الثاني ظاهرة او لم تكن ظاهرة واقام المستعير والمستأجر الثاني بينة على العارية والاجارة ورب الدابة غائب فلا تقبل بينة المستأجر عليهما هكذا في الفصول العادية * استأجر دابة وقبضها وغاب المالك فادعى آخر ان اجارته كانت اسبق منه وبرهن افنى فخر الاسلام البزدوي بانه يقبل وهذا اقرب الى الصواب وقيل لا ينتصب خصما بل ادعى الفعل عليه بان يقول كان سلمها اليّ وانت قبضتها مني اما لو قال سلمها اليك بالاجارة المتأخرة مني لا اليّ لا يقبل وبه افنى الامام ظهير الدين قال السرخسي رح الصحيح عدم الانتصاب كالمستعير من المالك وكذا في دعوى الرهن والاعارة لا يصلح المستأجر خصما والمشتري والموهوب له يصلح خصما لكل واحد واليه مال ابو بكر رح كذا في الوجيز للكردي * اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل انها في اجارتي اجريها فلان وادعى ذواليد انها في اجارتي اجريها فلان آخر تسمع دعوى المدعى وينتصب صاحب اليد خصما بخلاف ما اذا ادعى المدعى المملك المطلق وصاحب اليد ادعى الاجارة واذا ادعى المستأجر بغير حضرة الاجر تسمع دعواه كذا في المحيط * ادعى ان هذه الدار كانت لفلان الغائب وذواليد اشتراها منه وقبضها منه وانا شقيعتها اطلب الشفعة وذواليد يقول هي داري لم اشترها من احد او قال دارك بعثها من فلان ولم يسلمها وانا اطلب الشفعة لا يقبل عند الامام ومحمد رح حتى يحضر البائع في الفصل الاول والمشتري في الفصل الثاني والامام الثاني رح جعل ذاليد خصما وحكم عليه بالشفعة وجعله حكما بالشفعة على البائع والمشتري واخذ الثمن ووضع على يدي عدل وان كان المشتري حاضرا ينكر الشراء فمحمد رح حكم للشفيع بالشفعة وجعل العهدة على المشتري ودفع الثمن اليه كذا في الوجيز للكردي * الوكيل بشراء الدار اذا اشترى الدار وقبضها فجاء الشفيع واراد ان يأخذ الدار من يد الوكيل كان له ان يأخذها ولا يشترط حضرة الموكل ولو كان المشتري

وهو الوكيل لم يأخذ الدار فالشفيع لا يأخذها الا بحضرة الموكل او وكيله وبحضرة البائع او وكيله فعلى هذا اذا استحق المشتري من بديل الوكيل بالشراء لا يشترط حضرة الموكل للقضاء به للمستحق ويكتفى بحضرة الوكيل كذا في الفصول العبادية * أجر داره وسلمها ثم غصبها من المستأجر فاسب لانصح دعوى المالك على الغاصب بلا حضور المستأجر كذا في الوجيز للكردي * لو اشترى دارا ولم يقبضها حتى غصبها رجل من البائع ان كان المشتري بقدر الثمن او كان الثمن مؤجلا فالخصم هو المشتري والا فالخصم هو البائع كذا في الفصول العبادية * باع البائع المبيع من آخر قبل نقد المشتري الثمن ففي ظاهر الرواية تسمع دعوى الاول على الثاني لانه يدهى الملك لنفسه وذواليد يعارضه لكن بدون تسليم الثمن لا يأخذه من يد ذى اليد كذا في الوجيز للكردي * رجل اشترى من آخر جارية بالف درهم ولم ينقد ثمنها وقبضها بغير اذن البائع وباعها من رجل آخر بمائة دينار وتقابضا وغاب المشتري الاول وحضر بائعه واراد استردادها من يد المشتري الثاني فان اقر المشتري الثاني ان الامر كما وصف البائع الاول كان للبائع الاول ان يسردها من المشتري الثاني وان كذب المشتري الثاني البائع الاول او قال لا ادري أحق ما قاله البائع الاول او باطل فلا خصومة بينهما حتى يحضر المشتري الاول كذا في المحيط * ادعى على رجل انه فقأ عين عبده والعبده حي لا تسمع الدعوى والبينة الا بحضرة العبد ولو لم يكن العبد حيا تسمع ويقضى بارش العين كذا في محيط السرخسي * واذا كان العبد صغيرا لا يعبر عن نفسه فالنفاضي يقضي بالارزش للمدعي على العاقبي ولا يشترط حضرة العبد ولو ان المدعى عليه اقرانه فقأ عين العبد وانه عبد هذا المدعي والعبد غائب فانه يقضي بارش العبد له كذا في المحيط * ولو اقام البينة انه فقأ عين برذون له تقبل واراءة البرذون للقاضي ليس بشرط صحة الدعوى حتى لو كان حاصرا تجب اراءة القاضي انه فقأ عينه ام لا فان جاء الرجل بالبرذون مفقوا العين وقال البرذون له لم يقض له بالارزش الابينة يقيمها على الملك وان المدعى عليه فقأ عينه وهو يومئذ فحينئذ يأخذ ارش العين فان اقام صاحب البرذون بيته انه له وان العاقبي فقأ عينه وهو يملكه واقام المدعى الاول البينة على انه له وان ذاليد فقأ عينه فتكون بيته أولى كذا في محيط السرخسي * لو ادعى جرحا في دابة او خرقا في ثوب لا يشترط احضار الدابة والثوب لسماع هذه البينة كذا في خزائن المفتين * رجل هلك وترك ثلثة آلاف درهم وترك وارثا واحدا فاقام رجل البينة ان الميت اوصى له بثلث ماله ومحمد الوارث

ذلك فالقاضي يسمع بينته على الوارث ويقضي بوصيته فان دفع الوارث الثلث الى الموصي له
ثم جاء رجل آخر واقام بينته ان الميث اوصى له بثلث ماله وقد غاب الوارث واحضر الموصي له الى
القاضي فالتقاضي يجعل الموصي له خصما ويسمع بينته عليه وبأمره ان يدفع نصف ما في يده
الى المدعى الثاني فان لم يكن عند الاول شيء بان هلك ما في يده واستهلكه وهو معدم فاحضر الثاني
الوارث واراد ان يأخذ منه بعض ما في يده فبحمد الوارث وصيته لم يكلف الثاني اعادة البينة
على الوارث وكان للموصي له الثاني ان يأخذ من الوارث خمس ما في يده ثم الثاني مع الوارث
يتبعان الاول فيأخذان منه نصف ما اخذ فاذا اخذ ذلك اقتسماه على خمسة اسهم سهم للموصي له
الثاني واربعة اسهم للوارث فالخصومة الى القاضي الذي قضى للاول والى قاض آخر سواء
ولو كان الموصي له الاول هو الغائب واحضر الثاني الوارث فالقاضي يقضي على الوارث
ويكون القضاء على الوارث قضاءً على الموصي له الاول فان كان القاضي قضى بوصية الاول
ولم يدفع اليه شيئاً حتى خاصمه الثاني والوارث غائب فان خاصمه الى ذلك القاضي بعينه جعله
خصماً وان خاصمه الى قاض آخر لم يجعله خصماً ولو كان الموصي له الاول هو الغائب والوارث حاضر
ولم يدفع القاضي الى الموصي له الاول شيئاً فالوارث خصم للموصي له الثاني وان خاصمه الثاني الى
قاض آخر هذا كله اذا اقر الموصي له الاول بان المال الذي في يده بحكم الوصية من الميث او كان
ذلك معلوماً للقاضي اما اذا لم يكن شيء من ذلك والاوّل يقول هذا مالي ورثته من ابي والميث
ما اوصى لي بشيء وما اخذت من ماله شيئاً فانه يكون خصماً للموصي له الثاني فان قال هذا المال
وديعه عندي من جهة فلان الميث الذي يدعي الثاني الوصية من جهته او قال غصبته منه فلا خصومة
بينهما وان قال هو وديعه عندي من جهة رجل آخر غير الموصي او قال غصبته منه فهو خصم الا
ان يقيم بينته على ما قال كذا في المحيط * رجل هلك وترك مالا ووارثاً واحداً واقام رجل بينته
ان له على الميث الف درهم دين فقضى القاضي له على الوارث ودفع اليه الف درهم وغاب
الوارث فحضر غريم آخر للميث وادعى عليه الف درهم فان الغريم الاول لا يكون خصماً للغريم
الثاني ولو كان الغريم الاول هو الغائب فاحضر الثاني وارث الميث كان خصماً له ثم اذا قضى
القاضي على الوارث وقد توى ما اخذه الوارث رجع الغريم الثاني على الغريم الاول فاخذ منه
نصف ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقي لهما ولو لم يكن الاول غريماً وكان موصي له بالثلث

وقضه وغاب الوارث فاقام رجل البينة ان له على الميت ديناً فاموصى له ليس بخصم له كذا في الذخيرة * رجل اقام بينة على وارث ميت انه اوصى له بهذه الجارية بعينها وهي ثلث ماله وقضى القاضي بذلك ودفعها اليه وغاب الوارث ثم اقام آخر البينة على الموصى له ان الميت اوصى له بها فان ذكر وارحوا قضى القاضي بكل الجارية للثاني وان لم يذكر وارحوا قضى بنصفها للثاني ويكون هذا قضاءً على الوارث غاب او حضر حتى ان الموصى له الاول لو ابطال حقه كان كل الجارية للثاني فان دفع القاضي الجارية الى الاول ثم غاب الموصى له وحضر الوارث لم ينتصب الوارث خصماً للموصى له الاخر كما صممه الى القاضي الاول والى غيره فان كان القاضي قضى للأول بالجارية فلم يدفعها اليه حتى خاصم الثاني الوارث فان خاصمه فيها الى القاضي الاول لم يجعله خصماً وان خاصمه الى قاض آخر جعله خصماً ثم القاضي اذا سمع بينة الثاني على الوارث في هذا الفصل قضى الثاني بنصف الجارية سواء شهد شهوده على الرجوع عن الاول او لم يشهدوا على الرجوع فاذا احصر الاول فان اعاد الثاني البينة على الرجوع اخذ الكل والاخذ نصفها وان اقام الاول بينة ان الميت اوصى له بثلث ماله ودفعه القاضي اليه ثم اقام الثاني البينة على الاول ان الميت رجع عن الوصية الاولى واوصى بثلث ماله للثاني والقاضي يأخذ الثلث من الاول ويدفعه الى الثاني ولو كان الوارث هو الحاضر قضى القاضي بالوصية الثانية دون الرجوع عن الوصية الاولى ولو كان الاول موصى له بعبد بعينه والعبد مدفوع اليه بقضاء القاضي ثم اقام آخر البينة على الموصى له ان الميت اوصى له بمائة من ماله فاموصى له بالعبد لا يكون خصماً له ولو حضر الوارث وغاب الموصى له الاول كان الوارث خصماً للثاني كذا في المحيط * رجل له على رجل الف درهم قرض او غصب او ودعة وهي قائمة بعينها في بدا الغاصب والمودع فاقام رجل البينة ان صاحب المال توفي واوصى له بهذه الالف التي قل هذا الرجل - هو مقر بالمال لكنه يقول لا ادري ا مات فلان او لم يميت لم يجعل القاضي بينهما خصومة حتى يحضر وارثا او وصيا فان قل الذي في يديه المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت شيء صار خصماً للمدعي وقضى له بثلث ما في يد المدعى عليه الا ان يقيم المدعي بينة ان الميت ترك التي درهم غير هذه الالف وان الوارث قبض ذاك فحينئذ يقضى القاضي للموصى له بكل هذه الالف فلو حضر الوارث بعد ذلك وقال لم اقبض

لم اقبض من مال المبت شيئا لم يلتفت الى قوله ولو كان مكان الموصى له غريم يدعي دينا على المبت لم يكن الذي قبله المال خصما سواء كان صاحب اليد مقرا بالمال او جاحدا فان اقام هذا المدعي بينة ان فلانا مات ولم يدع وارثا ولا وصيا يقبل القاضي بينته ولم ينصب عن المبت وصيا وبأمر المدعي ان يقيم البينة عليه بذلك الدين فاذا فعل ذلك قبل بينته على الدين وامر الذي قبله المال بقضاء الدين الى الغريم ان كان الذي قبله المال مقرا بذلك هكذا في الذخيرة * ولو ان الموصى له اقام البينة ان فلانا مات ولم يدع وارثا ولا وصى له بالالف التي قبل فلان وديعة او غصبا او قال الشهود لا نعلم له وارثا والذي قبله المال مقرا بالمال الذي قبله فالتقاضي يقضي بالمال للموصى له كذا في المحيط * والخصم في اثبات الوصاية وارث المبت او موصى له او غريم له للمبت عليه دين او غريم له على المبت دين كذا في الفصول العمادية * رجل مات وله ابنان احدهما غائب فادعى الحاضر ان له على ابيه الف درهم دين ولا مال للمبت غير الف درهم على رجل فاني اقبل بينة الابن الحاضر في اثبات الدين على الاجنبي ولا اسمع بينته على ابيه بدينه ولا اقضي له من الف التي قضيت على الاجنبي بشيء فاقف الالف حتى يجيء الاخ كذا في المحيط * ادعى دارا في بدي رجل ان فلانا الغائب اشترى منك لاجلي وجحد ذواليد البيع يقبل بينة المدعي عليه وكذلك لو كان المشتري حاضرا ينكر الشراء وهذا بمنزلة من ادعى دارا في بدي رجل وقال اشتريتها من فلان وكان فلان اشترى منك وذكر في دعوى المشتري قال ابو سفيان رح لو قال ذواليد قد كنت بعثها من فلان الذي تزعم انك وكلته بالشراء لك وفلان غائب فلا خصومة بينه وبين ذي اليد وكذلك لو قال كنت بعثها من فلان الذي تزعم انك اشتريتها منه وهي في بدي حتى يدفع الثمن او قال اودعتها فلا خصومة بينهما كذا في الفصول العمادية * رجل جاء بصك باسم غيره على رجل الى ذاك الرجل وقال هذا المال الذي في هذا الصك باسم فلان عليك قد اقر به فلان لي ولي البينة على ذلك فان انكر المدعي عليه ان يكون لفلان الغائب عليه شيء فهو خصم فتقبل بينة هذا المدعي عليه ويقضى له بالمال وان اقر بالمال للرجل الذي الصك باسمه لا تقبل بينة هذا على الغائب الذي الصك باسمه حتى يحضر كذا في خزانة المفتين * عن ابن سماعة عن محمد رح في رجل امر رجلا ان يشتري له عشرة دنانير بمائة درهم ففعل ذلك وقبض الدنانير ودفع الدراهم فجاء رجل يدعى الدنانير فالمشتري خصم له ولا اقبل بينة المشتري ان فلانا امره واشترى

هذه الدنانير له وان اقر مدعي الدنانير بذلك لم اجعل بينهما خصومة كذا في المحيط *
 رجل ادعى على رجل انه باع هذا العبد بالف درهم بامر مولاه فلان وهو بضاعة في يديه فقال
 المدعى عليه بعته بغير امر صاحبه فاني اجعله خصما وقضي عليه بدفع العبد الى المشتري كذا
 في الذخيرة * رجل ادعى مملوكا وزعم انه له وقال ليس هو اليوم في يدي وقال المملوك انا مملوك
 لفلان الغائب فان جاء المملوك بينة على ما ذكر فلا خصومة بينه وبين المدعي وان لم يقر
 على ذلك بينة قبلت بينة المدعي عليه وقضيت به له فان جاء المقر له بعد ذلك لم يكن له على العبد
 سبيل فان اقام بينة قبلت بينته وبقي على العبد على المقضي له الاول كذا في المحيط * وان رحلا
 ادعى عبدا في يدي عبد او ادعى دينا عليه اراد على شراء شيء منه فهو خصمه الا ان يقر المدعي
 انه محجور عليه فلا اجعل بينهما خصومة كذا في الذخيرة * وفي المتنق دار في بدر رجل ادعى
 رجل انها دار فلان وان فلانا ذلك كان رهن عندي هذه الدار بالالف التي لي عليه منذ شهر ودفعها
 الي وقبضتها منه ثم انه بعد ذلك استعارها مني فاعربتها اياه واقام البينة على ذلك ورب الدار
 غائب واقام الذي في يديه الدار البينة ان الدار اذ اشترها امس من الغائب الذي بدعى
 المدعي انه رهنها او قال اشترتها منه منذ عشرة ايام قال مدعى الرهن يستحقها وليس لمدعى
 الشراء ان ينقض البيع اذا كان البائع غائبا وكذا الوادى الاستيجار مكان الرهن ولو كان مكان
 المرتهن والمستأجر رجل يدعى ملك الدار ويقول اشترتها من الغائب منذ شهر قبل شراء ذى اليد
 فهو خصم يقضى له بالدار وينقض البيع الثاني ويؤخذ الثمن من المدعي ويكون امانة عنده
 ويسلم اليه الدار اذا كان لم يشهد شهود المدعي ان البائع قبض منه الثمن كذا في فتاوى قاضيخان *
 قال هشام سألت محمدا راح عن رجل قال اشترت من رجل جارية ونقدته الثمن وقبضت
 الجارية واستحقها مني انسان بينة وقضى القاضي بها للمستحق فاحضرت الذي باعها فقال
 البائع لى البينة على ان الذي استحقها منك باعنيها او اقرها لي فاقضى بخبر المشتري
 ان شاء ولّى الخصومة بنفسه وان شاء ردها ويرجع بالثمن على البائع وان قال المشتري اتف
 امري وبلى البائع الخصومة بنفسه ليس له ذلك كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر عبدا بعينه
 واقام البينة نزكوا او لم نزكوا حتى اقر ذواليد انه حرا وباعه من غيره او وهبه لا يصح العتق في حق
 المدعي اما التصرفات في حق المتر فصحح حتى لو لم يظهر دالة الشهود يعمل اقراره وكذلك

لوا قام شاهد واحد ثم تصرف المدعى عليه هذه التصرفات لم تجز في حق المدعى كما في الشاهدين ولولم يباشر المدعى عليه هذه التصرفات ولكن اقر بالعبد المدعى به المدعى بعد ما اقام المدعى البينة فالقاضي يقضي عليه بالاقرار ارام بالبينة ذكر في الاقضية انه يتضي بالاقرار وفي الجامع الكبير قال يقضي بالبينة كذا في الخلاصة * رجل ادعى عينا في يد رجل انه له وانكر المدعى عليه فقبل ان يقم المدعى البينة على دعواه باع المدعى عليه العين من رجل واشهد عليه فلما اقام المدعى البينة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له بالعين اقام ذلك المشتري البينة على المقضي له ان العين له وفي يده بغير حق فقضى له ثم ان المقضي له الثاني وهو المشتري باعه من بائة او وهبه له جاز ويعود العين اليه وهذه حيلة يفعله الناس لدفع الظلم الا انه انما تصح هذه الحيلة اذا لم يدع الشراء من المقضي عليه الاول وانما ادعى ملكا مطلقا وما اذا ادعى الشراء منه لا تسمع دعوى المشتري كذا في فتاوى قاضيخان * في الاقضية رجل ادعى نصف دار في يد رجل فاقر له المدعى عليه ولم يدفع اليه وغاب وحضر رجل آخر وادعى هذا النصف فالمقر له لا يكون خصما ولو غاب المقر له وحضر المقر فهو خصم كذا في الخلاصة * رجل اقر بدار في يديه ابها لعلان سمي رجلا عابئا غيبة منقطعة وانه امر فلان ان يحفظها على المقر له ثم ان ذلك الرجل جعلها على يدي وقدمات فالمجوع بده يكون خصما لكل ما ادعاه الا ان يتيم البينة على ان الغائب فلان بن فلان وقد اثبتوا معرفته فدفعها الى المبت الذي دفعها اليه هذا الذي هي في يديه وغاب فاذا اقام على ذلك بينة فلا خصومة بينه وبين المدعى قال ولا اجعله وصيا الا فيها خاصة في قول محمد رح واما في قياس قول ابي حنيفة رح ينبغي ان يكون وصيا في كل شيء رجل ادعى ان له على فلان الف درهم وانه مات قبل ان يؤديها اليه وان له في يدك من ماله الف درهم وطالبه بقضاء الدين من ذلك المال فالتقاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته ولو طلب من القاضي ان يحلف المدعى عليه بالقاضي لا يحلفه كذا في المحيط * اذا استحق مال المضاربة وفيها ربح فالخصم في قدر الربح المضارب ولا يشترط حضرة رب المال فيه وان لم يكن فيه ربح فرب المال كذا في الوجيز للكردي * قال هشام سألت محمد ارح يقول في رجل وتب على طريق من طرق المسلمين نافذ فبني فيه اوزرع ثم خرج ودفعه الى انسان فجاء اهل الطريق وخصموه فاقام الذي في يديه بينة ابها في يدي من قبل فلان وكله به ودفعه اليه قال ان كان طريقا مما يشكل ولا يعلم انه طريق

الابينة فلا خصومة بينهما حتى يحضر الدافع وان كان مما لا يشكل فهو خصم كذا في الذخيرة *
 ابراهيم في نوادره عن محمد ر ح رجل اعتق عبدا ومات الرجل فجاء رجل وادعى انه
 ابن الرجل المبت الذي اعتق وليس للمبت وصي هل يكون هذا المعنى خصما قال ان كان
 اعنته في حاله المرض يكون خصما وان كان اعنته في حالة الصحة لا يكون خصما كذا في المحيط *
 رجل اشترى من آخر عبدا ولم يتقاضا حتى ادعاه رجل والمدعي مقر بالبيع فاحضر البائع والمشتري
 عند الحاكم وقال لابينة لي واستحلفهما الحاكم فحلف البائع ونكل المشتري فان المشتري ياخذ بالثمن
 فاذا اداه سلم العبد للمدعي وان حلف المشتري ونكل البائع فعلى البائع جميع قيمته للمدعي الا ان يجز
 البيع وبرضى بالثمن كذا في الذخيرة * رجل في يديه دار وهو مقر بانها لفلان مات وتركها مبرانا
 وسمى الورثة وبعضهم غيب وادعى الشراء من الغيب حقونهم وسأل ان يترك ذلك في يده الى
 ان يحضر ولم اتركه في يده فان احضر بينته على الشراء سمعت شهادتهم ولكن لا انفذ البيع ولا انضي
 على الغائب ولكن اترك في يده واستوثق كقبلا حتى يقدم الغائب فيستأنف الخصومة معه
 كذا في المحيط * رجل وكل رجلين بخصومة رجل فاقام المدعي على احدهما شاهدا واحدا
 وعلى الآخر شاهدا آخر قال هو جائز وكذلك لو اقام على الوكيل شاهدا واحدا وعلى الموكل شاهدا
 وكذلك لو اقام على اخي شاهدا وعلى الورثة بعد موته شاهدا كذا في الذخيرة * هشام عن محمد ر ح
 رجل في يديه دار قال صاحب البديل لرجل هذه الدار كورنتها من اخيك فلان وقال المقر له لا بل
 هذه لرجل آخر ورنتها من اخيه فضي به للمقر الآخر اذا كان كلام المقر له موصولا فان غاب المقر له
 الاول وجاء المقر له الآخر الى الذي الدار في يديه واقام البينة عليه باقراره للغائب وباقرار الغائب له
 لا تقبل بينته كذا في المحيط * لو اشترى شيئا بمئة اودم او خمرا وخنزير وقبض المشتري ثم استحقه
 انسان بالبيعة ففى الشراء بالمينة والدم لا يكون المشتري خصما ولا تسمع البينة عليه كذا في الفصول
 العبادية * وفي الشراء بالخمر والخنزير يكون المشتري خصما وتسمع البينة عليه كذا في المحيط *
 قال محمد ر ح في الجامع رجل اشترى من آخر ابريق فضة بدینارين وقبض الابريق ونقد دينار
 واحد اثم تفرقا قبل ان ينقد الدينار الاخر حتى فسد العقد في نصف الابريق لا يتعدى الفساد الى النصف
 الاخر فان حضر رجل بعد ما غاب بائع الابريق وادعى ان نصف الابريق له كان المشتري
 خصما له

خصم له فلو حضر البائع بعد ما اقام المستحق البينة على النصف وقضى القاضي بالنصف له رد المشتري على البائع ربع الا برىق ورد البائع على المشتري نصف حصة ما استحق مما هو مملوك بالسبب الصحيح ولا يثبت للمشتري الخيار وان صار البائع شريكاً له في الادبىق وكذا لو اشترى من رجل عبد ابصفقة واحدة نصفه بمائة دينار حاله ونصفه بمائة دينار الى العطاء فقبض المشتري العبد وغاب البائع فحضر رجل واقام البينة ان له نصف العبد هكذا في الذخيرة * لو باع النصف واودعه النصف وغاب فادعى من رجل النصف لم يكن المشتري خصماً ولو باعه رجل النصف واودعه آخر النصف ثم استحق النصف قضى له بربع العبد وهو نصف المشتري ويرجع المشتري على البائع بنصف الثمن كذا في محيط السرخسي * لو ان رجلاً اشترى من رجل نصف عبد ثم اشترى منه نصفه الآخر اذ هما صحيح والآخر فاسد او كانا صحيحين او كانا فاسدين ثم جاء رجل وادعى عليه نصف العبد واقام البينة والمشتري خصم له ويقضى القاضي عليه بالنصف الذي ورد عليه البيع الثاني ولو كان البيع الاول صحيحاً والبيع الثاني بمينه اودم او خسر لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر البائع لان المشتري بدم او ميتة او خسر غير مملوك بالاتفاق كذا في المحيط * اذا ادعى على امرأة انها امته وهي تحت زوج والزوج غائب فدعواه صحيحة ولا يشترط حضرة الزوج كذا في الذخيرة * رحل ادعى على رجل انه قطع يد عدة خطأ وله عليه نصف قيمته خمسمائة او ادعى انه زوج امته فلانده منه وله عايمه والمهر والعبد والامة حيان غائبان فقال المدعى عليه نعم لكن لا اعطيك الارش والمهر مخافة ان يحضر العبد والامة فينكران الملك لك فيضمناني والقاضي يلزمه الارش والمهر بافراره وكذلك الجواب فيما اذا كان المهر عرضاً من العروض وان كان للعبد ودبعة الف درهم عند هذا الرجل او غصبه منه او كان من قرض او بيع فافترى الذي عنده المال ان الذي دفع اليه المال عند هذا الرجل وصدقه المتزله لاسبيل للمقر له على ذلك وكذلك لو قال الذي في يديه المال ان هذا المال مال هذا الرجل غصبه منه عدة ودفعه اليه وصدقه بذلك المقر له وكذلك ان اقران فلاناً امر عدة ببيع امته فباعها ولم يقبض الثمن وصدقه رب العبد بذلك لم يجبر على دفع الثمن الى المولى هذا كله اذا كان المال قائماً في يد المقر فان كان مستهلكاً فللمقر له ان يأخذ بذلك فان قدم الغائب وانكر ان يكون عبداً فلان او ان يكون غصب من فلان شيئاً كان القول قوله فله ان يضمن المقر مثل المال الذي اقر بقبضه ثم هل يرجع المقر على المقر له

ففيما اذا اخذ المقر له من المقر الارش والمهر ثم قدم الغائب وانكر ان يكون مملوكا للمقر له يرجع
وفيهما عدا ولا يرجع هكذا في المحيط * ولو قال المقر في جميع هذه المسائل ما ادري الغائب أهو
عبدك ام لأم تقبل بينة المولى ان الغائب عبده ولا يقضى له على المقر شيء حتى يحضر
العبد ولا يستحلف المدعى عليه على ما ادعى المدعي من ملك الغائب ويستحلف في الجناية
والمهر بالله ماله فلنك ما يدعي من الجناية والمهر ولا يستحلف من المال في شيء الا ان يدعي
المدعي ان العبد اخذ الفاه فاقرضه هذا وانته اخذ الفاه في غرضه فاستهلكه فان ادعى
هذا وقال المدعى عليه قد اقترضني فلان او قد غصبت من فلان الفاه فاستهلكه وما ادري أهو عبد
هذا ام ليس فاده يستحلف ماله قبلك هذا الذي يدعي فان قال رجل لاخر هذه الالف التي
في يدي لك لانني غصبتها من عبدك لان مال عبدك لك اولان عبدك او د عنها وقال المولى الالف
لي ولم تغصبه من عبدي فانه يأخذها الا ان يقيم المقر بينة على الغصب والوديعة فان لم يكن له بينة
وقبض المولى المال ثم حضر العبد فانكر ان يكون عبدا للمقر له ولم يكن للمولى بينة ضمن المقر للعبد الفاه
ان كان اقرب الغصب وان كان اقرب الوديعة لم يضمن شيئا في قول ابي يوسف رحمه وقال محمد رحمه
يضمن في الوجهين جميعا وان كان الذي في يديه المال قال هذه الالف او د عنها عبدك
او غصبتها منه وهولك لان مال عبدك لك فان المولى يأخذها بعد ما يحلف بالله تعالى مالم يعلم
ان فلانا او دعه او انه غصبها من فلان فان قدم الغائب وانكر ان يكون عبدا فلان فانه يأخذ
الالف من المولى ويقال للمولى اقم البينة بحق ان كان لك ولا يضمن المقر شيئا ولو قال المقر
هذه الالف لعبدك فلان في يدي غصبا او وديعة وقال المولى فلان عبدي وهذه الالف لي
لم يأخذها منه ولم يكن عليه سبيل الا ان يقيم البينة وان ادعى رجل قبل رجل مهرا مائة او جناية
على عبد له او وديعة لعبد في يديه او غصبا او غبر ذلك فادعى ان العبد قد مات وصدقه المدعى عليه
قضي بدفع ذلك اليه فان قال المدعى عليه على العبد دين لم يلتفت الى ذلك وكذلك ان
لم يقر المدعى عليه بشيء من ذلك واقام المولى البينة على ذلك كذا في مختصر الجامع الكبير في باب
ما يكون الرجل فيه خصما عن عبده * رجل في يديه مال قال رجل لصاحب اليد غصبتني عبدك هذا
المال فاودعها اياك وقال صاحب اليد صدقت لكنه لا ارادها عليك لاني اخاف ان يحمدا العبدان يكون

عبد المقر كان القول قوله وقضى القاضي له بالمال الذي اخذه المقر له ان وجده فائدا الا ان يقيم المقر له للحال بينة ان المال له وان كان المقر له استهلك ذلك المال الذي اخذه فاراد الغائب ان يضمن المقر الذي كان المال في يده كان له ذلك ولو قال المقر هذا المال اودعني عبد فلان ولا ادري اهلوك ام لا فاقام المدعي بينة ان المال له فالتقاضي يقبل منه هذه البينة ويدفع المال اليه فان حضر الغائب وانكر ان يكون عبد المقر اخذ ماله ويقال للمدعي اعد بينتك والا فلا حق لك وان قال المقر وهو الذي في يده المال هذا المال لك اودعني عبد فلان وليس بعبدى فاقام المدعي بينة ان فلانا عبدك لم يكن بينهما خصومة ولم تقبل بينته كذا في المحيط * رجل وهب لعبد رجل شيئا ثم اراد الرجوع ومولى العبد غائب فان كان العبد مأذونا يقضى له بالرجوع وان كان محجورا لا يقضى له بالرجوع مالم يحضر المولى فان قال العبد انا محجور وقال الواهب لا بل انت مأذون فالقول قول الواهب مع يمينه وان اقام العبد بينة انه محجور لا تقبل بينته فان كان المولى حاضرا او العبد غائبا فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كان في يد المولى فهو خصم كذا في خزائن المفتين * وان قال المولى اودعني هذه الجارية عبد فلان ولا ادري اوهبها له ام لا فاقام المدعي بينة على الهبة فالمولى خصم فاذا قضى القاضي بالقاضي بالجارية للواهب فقبضها الواهب وزادت في يدها في يد الواهب ثم حضر الموهوب له وانكر ان يكون عبدا فالقول قوله وكان له ان يأخذ الجارية ثم ليس للواهب ان يرجع في الهبة فان كانت الجارية قد ماتت في يد الواهب كان الموهوب له الخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن الواهب قيمتها فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المولى المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن ابضا وان قال المولى قد علمت انك وهبتها للذي اودعني الا انه ليس بعبد لي واقام المدعي بينة على ان فلانا الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حيا وان قال الواهب ليست لي بينة وطلب يمين المودع بالله ان الغائب ليس بعبد له استخلفه القاضي فان حلف برئ عن الخصومة وان نكل لزمه الخصومة ولو اقام المدعي بينة على اقرار المولى ان فلانا عبده تقبل بينته وقضى بالرجوع وان اقام المدعي بينة على ان الغائب عبد هذا الرجل وانه قد مات قبلت بينته وصار ذوا اليد خصما له وان اقام المدعي بينة على ان الغائب كان عبده وانه قد باعه من فلان بالف درهم وقبضه فلان منه لم تقبل بينته ولا يرجع في الهبة وان اقام بينة على اقرار الذي في يده الجارية انه قد باع فلان الغائب من فلان ولم يقيم البينة على اقراره

ان الغائب عبده والقاضي لا يقبل هذه البينة فلا يجعل الذي في يديه خصما كذا في المحيط * رجل في يديه عبد يتر الرق وادعى العبد ان فلانا الغائب اشتراه من مولاه هذا بالف ونقده الثمن لا يقبل قوله وان ادعى ان فلانا الغائب اشتراه من مولاه ووكله بالخصومة وقبض نفسه من صاحب البد قبلت بينت لان العبد يصلح خصما في قبض نفسه ولو قال العبد كنت عبد فلان فباعني منك بالف درهم ووكلني بقبض الثمن واقام البينة على ذلك قبلت بينته الا ان مولاه ان يمنعه من الخصومة وان لم يمنعه فليكنه جائزة وله ان يقبض الثمن ويبرأ منه المولى ولو قال انا عبد فلان قد وكنني بخصومتك في نفسي واقام البينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاصيخان * الباب السادس فيما يدفع به دعوى المدعي وما لا يدفع به رجل ادعى على رجل حقا او مالا واقام البينة فقال المدعي عليه دفع لي فخرج من دعواه امهله القاضي الى المجلس الثاني ولا يقضي عليه وكلامه هذا لا يكون انرا منه للمدعي قال مولانا رضي الله عنه ويبغي للقاضي ان يسه له عن الدفع ان كان سمحيا امهله القاضي وان كان قاسدا لا يمهل ولا يملأ اليه كذا في فتاوى قاصيخان * ادعى رجل عبدا في يد رجل انه له فقال ذو البد هو فلان الغائب ودبعة عندي او عارية او اجارة او رهن او غصب واقام على ذلك بينة واقام ذو اليد بينة ان المدعي اقر انه فلان اندفعت خصومة المدعي عنه وقال ابو يوسف رح ان كان ذو البد صالحا تدفع عنه الخصومة اذا اقام البينة وان كان معروفا بالحيل لم تدفع الخصومة عنه باقامة البينة رجع اليه حين ابتلي بالقضاء وعرف احوال الناس فقل المحتمل من الناس قد يأخذ مال انسان غصباً ثم يدفع سرا الى من يريد ان يغيب عن البلدة حتى يودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك واراد ان يثبت ملكه فيقيم ذو اليد بينة على ان ولا ناودعه فيبطل حقه ويدفع خصومة المالك كذا في الكافي * وان لم يتم البينة فهو خصم في ظاهر الرواية عن اصحابنا رحمهم الله كذا في المحيط في النوع الاول من الفصل الثالث والعشرين في بيان ما يدفع به دعوى المدعي * فلو قضى القاضي للمدعي وحضر الغائب واقام بينة على انه ملكه دفعه الى صاحب البد ودبعة والقاضي يقضي للذي حضر هكذا في المحيط في النوع الثاني فيما يدعى المدعي مع دعوى الملك المطلق فعلا * ولو ان القاضي لم يقض للمدعي بينة حتى حضر المقر له وصدق صاحب اليد فيما قال ودفع العبد الى المقر له وقضى القاضي للمدعي بالعبد بتلك البينة

البينة كان هذا قضاءً على صاحب اليد فان اقام المقر له بينة على المدعي انه عبده كان اودعه من صاحب اليد قبلت بينته ويقضى بالعبد له وتبطل بينة المدعي هكذا ذكر محمد ر ح في الجامع وحكى القاضي ابوالهيثم عن النضاة الثلث ان ما ذكر في الجواب ليس بصحيح والصحيح انه يقضى بالعبد بين الذي حضروا وبين المدعي نصفاً قال القاضي ابوالهيثم ان ابن سماعة كتب الى محمد ر ح في هذه المسئلة فكتب اليه محمد ر ح ان يقضى بالعبد بينهما ثم اذا اقام المقر له بينة على دعواه وبطلت بينة المدعي فالقاضي يقول للمدعي اعد بينتك على الذي حضروا الا فلا حق لك كذا في المحيط في النوع الذي بعد النوع الثاني من هذا الفصل * اذا قال شهود ذى اليد اودعه رجل لا نعرف اصلاً فالقاضي لا يقبل شهادتهم ولا تدفع خصومة المدعي عن صاحب اليد بالا لجماع كذا في الكافي * وان قالوا نعرف المودع بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه جازت شهادتهم في قول الشيخية وابي يوسف ر ح كذا في فتاوى قاضيخان في فصل الدور والاراضي * ولو قال شهود المدعي عليه نعرف المودع باسمه ونسبه ولا نعرفه بوجهه فهذا فصل لم يذكره محمد ر ح وقد اختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا لا تدفع الخصومة عن ذى اليد وبعضهم قالوا تدفع وهكذا ذكر في الاضية ان القاضي يسأل المدعي هل هو بهذا الاسم والنسب فان قال لا يظهر انه غير المودع كذا في المحيط * وقال محمد ر ح لا بد في معرفته من الطرق الثلث وتعويل الائمة على قول محمد ر ح كذا في الوجيز للكردي * ولو قال الذي في يده اودعني فلان لرجل معروف وشهد شهوده ان رجلاً اودعها اياه قالوا لا تقبل هذه الشهادة كذا في المحيط * ولو قال الذي في يده اودعني رجل لا اعرفه فشهدا لشهود انه اودعهم رجل وهما لا يعرفانه كان الذي في يده خصم المدعي كذا في فتاوى قاضيخان في فصل الدور * ولو قال الذي في يده اودعني رجل لا اعرفه وقال الشهود اودعه فلان بن فلان ذكر الخصاص ر ح في ادب القاضي ان القاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا تدفع الخصومة عن ذى اليد كذا في الذخيرة * ولو اقر المدعي ان رجلاً دفعها اليه والمدعي لا يعرفه فلا خصومة بينهما وكذا لو شهد شهود ذى اليد على اقرار المدعي انه دفعها اليه رجل انه لا يعرفه فالقاضي لا يجعله خصماً كذا في خزائنه المفتين * ولو قال الشهود اودعه من نعرفه بالطرق الثلث لكن لا نقوله ولا نشهد به لا تدفع ولو برهن انه دفع اليه رجل معروف ولكن لم ينصوا على انه ملك المودع تدفع ولو قالوا اودعه فلان لكن لا ندري لمن ذلك الشيء او قالوا كان المدعي هذا في بدنان الغائب لكن لا ندري ادفعه اليه ام لا وقال ذواليدود دفعه اليّ تدفع كذا في الوجيز للكردي * لو شهد شهود المدعي عليه

ان المدعي اقر ان هذا فلان الغائب وقال اود عنه فلان الغائب اوشهد الشهود على اقرار المدعي بذلك ولم يقل صاحب اليد هو فلان الغائب اود عني قالوا تدفع عنه الخصومة وكذا لو اقر المدعي ضد القاضي ان فلانا الغائب دفعه اليه فانه تدفع الخصومة عن ذي اليد هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو اقر المدعي انها كانت في يد فلان ولا ادري اذ دفعها اليه هذا ام لا وواليد يقول دفعها الي فلان فلا خصومة بينهما كذا في خرائد المفتين * شهد الشهود على اقرار المدعي انها كانت في يد فلان ولا ندري اذ دفعها الي فلان ام لا فلا خصومة بينهما ولو شهد شهود صاحب اليد انها لفلان ولم يشهدوا ان فلانا اودعها اياه والقاضي لا يتقبل هذه الشهادة ولا تدفع الخصومة عنه ولو اقام المدعي بينه على سبيل دفع بينة صاحب اليد ان صاحب اليد ادعاها لنفسه لم تقبل من صاحب اليد بينة على الايداع اصلا كذا في المحيط * ولو قالوا هذه الدار لفلان الغائب اسكنه فيها واشهدنا على ذلك والدار في يد الغائب يومئذ او قالوا كانت في يد الساكن او قالوا لا ندري في يد من كانت الدار يومئذ لكن نعلم انها اليوم في يد الساكن اولم يدكروا ان الدار في يد من كانت يومئذ تقبل وتدفع كذا في الوجيز للكردري * وان قالوا كانت في يد ثالث يومئذ لا تدفع الخصومة كما لو شهدوا انه اسكنها فلان الا انه سلمها اليه رجل آخر كذا في محيط السرخسي * ولو برهن المدعي ان الدار يوم اشدهما كانت في يد غير الساكن والمسكن وهو فلان لا تقبل ولو حضر فلان هذا وبرهن على ذلك الوجه ايضا لا تقبل عندهما خلا فالثاني كذا في الوجيز للكردري * ولو قال المدعي عليه نصف الدار لي ونصفها ودبعة فلان واقام البينة على ذلك اندفعت الخصومة في الكل كذا في الاختيار شرح المختار * ولو ادعى ذوا اليد ودبعة ولم يمكنه اثباتها حتى قضى القاضي للمدعي نفقضاؤه ولو اراد ان يقيم بعد ذلك بينة على الايداع لا تقبل بينته فلو قدم الغائب فهو على حجة ولو لم يقم ذوا اليد بينة على ما ادعى من الايداع حتى صار خصما واقام المدعي شاهدا واحدا او شاهدين ولكنه لم يقص القاضي بهائم وجد ذوا اليد بينة على الايداع تقبل بينته لانه ظهر انه ليس بخصمه قبل ان يتجه القضاء كذا في جامع الاسي جاني رح كذا في الفصول العمادية * رح ادعى دارا في يدي رجل فقال ذوا اليد ان فلانا اودعها فقال المدعي قد كان فلان اودعها لكنه وهبها منك بعد ذلك او باعها فالقاضي يستحلف المدعي عليه ما وهبها له ولا باعها منه فان نكل عن اليمين جعل خصماله فيها كذا في محيط السرخسي * ولو اقام المدعي بينة ان فلانا باعها من الذي

في يده تقبل ويجعل المدعى عليه خصما ولو ادعى المدعى عليه الودعة ولم يقيم بينة وطلب المدعى بمينه ان ذلك الرجل اودعها اياه يحلفه القاضي بالله لقد اودعها اياه ويحلف على البينات لاعلى العلم وان كان على فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول فيحلف على البينات كذا في الفصول العمدية * رجل في يديه وديعة لرجل جاء رجل وادعى انه وكيل المودع بقضها واقام على ذلك بينة واقام الدعي في يديه الودعة بينة ان المودع قد اخرج هذا من الوكالة قلت بينته وكذا اذا اقام بينة ان شهود الوكيل عبيد كذا في المحيط * ادعى على آخر دارا فقال ذواليد انها وديعة من فلان في يدي واقام البينة عليه حتى اندفعت منه الخصومة ثم حضر الغائب وسلمها ذواليد اليه واعاد المدعى لدعوى في الدار فاجاب انها وديعة في يدي من فلان واقام البينة عليه قال تدفع عنه الخصومة ايضا كما في الابتداء كذا في محيط السرخسي * رجل ادعى دارا في يدي رجل واقر ذواليد انها كانت للمدعى ثم قال بعد ذلك انها لفلان اودعنيها وقال على القلب بان بدأ بالابداع ثم نسي بالافرار ان اقام البينة على الابداع اندفعت عنه الخصومة وان لم يكن له بينة ان بدأ بالافرار للمدعى ونسي بالابداع يبرأ من التسليم الى المدعى فان حضر الغائب وصدقه لا تنزع الدار من يد المدعى لان حقه كان اسبق لكن يقال للمقر له اقم البينة ان الدار كلها لك وان بدأ بالابداع ونسي بالافرار يبرأ من تسليم الدار الى المدعى لانه ثبت حق المدعى وحق الغائب موهوم لانه صدق المدعى وعسى يكذبه الغائب وعلى تدوير الكذب لا يثبت حق الغائب ولو لم يقيم البينة على الابداع ولكن علم القاضي ان الغائب اودعها اياه لم يجعل بينهما خصومة وكذلك لو اقر المدعى بذلك واعلم القاضي انها للمدعى واقام الذي في يديه البينة ان فلانا الغائب اودعها لخصومة بينهما حتى يحضر الغائب ولو علم القاضي ان الغائب غصبها من المدعى واودع ذواليد فانه يأخذها من ذواليد ويسلم الى المدعى وذكر في باب اليمين ان ذواليد لو قال اودعنيها الغائب ولم تكن له بينة يحلف ان حلف برئ وان نكل لزمه ولو جاء المقر له الاول كان له ان يأخذ من المدعى ثم يقال للمقر له الثاني انت على خصومتك مع المقر له الاول ان اقام البينة اخذه وان لم تكن له بينة يحلف ان حلف برئ وان نكل لزمه هكذا في المحيط * وان قال المدعى عليه ابتعته من الغائب فهو خصم هكذا في الهداية * دار في يد رجل ادعها آخر ملكا مطلقا وشراء منه منذ سنة او شفعة فيها فقال ذواليد كانت لي بعته من فلان او وهبتها له وسلمتها فودعنيها لا تدفع

الخصومة الا اذا صدقه المدعي فيما يقول او علم القاضي بذلك فحينئذ تندفع عنه الخصومة فان لم يكن له شيء من ذلك ولكن اقام ذواليد بينة على البيع لا تقبل فان قضى عليه فحضر الغائب و اقام بينة على شرائه من ذى اليد لا تقبل وتقبل على المالك المطلق واوبرهن الغائب قبل القضاء للمدعي على المالك المطلق صار هو مع المدعي كخارجين اقام البينة فان برهن الغائب على الشراء من ذى اليد منذ شهر تقبل في ابطال بينة الخارج ويقال للمدعي اعد الشهود على المقتل ان شئت ولو قال كانت في يد فلان ولكن لم اد رادفع اليه ام لا وقال ذواليد دفع الى فلان فلا خصومة كذا في الكافي *

رجل ادعى عبد ابي يد رجل انه له بطول بالبينة فلما قاما من عند القاضي باع الذي في يديه العبد من ثالث وثقه بضئهم اودعه المشتري عند البائع فغاب ثم جاء المدعي بالبينة فان علم القاضي بما صنع ذواليد او اقرده المدعي لا تسمع بينة المدعي على صاحب اليد وان لم يعلم به القاضي ولا اقر به المدعي سمعت بينة المدعي ولا تسمع بينة ذى اليد على ما صنع الا اذا اقام البينة على اقرار المدعي بذلك فتقبل بينته وتندفع عنه خصومة المدعي والهبة اذا اتصل بها القبض والصدقة في هذا بمنزلة البيع كذا في فتاوى قاضيخان في فصل دعوى المقول * لو ادعى الدار و اقام شاهدا واحدا ثم قاما من عند القاضي ومكثا زمانا ثم تقدمما الى القاضي وجاء المدعي بشاهد آخر و اقام صاحب اليد بينة على انه باع الدار من فلان بعد ما قاما من عند القاضي او قال وهبها له وسلمها اليه فان اقر المدعي بذلك او علم القاضي به او اقام ذواليد بينة على اقرار المدعي بذلك فلا خصومة بينهما ولو لم يكن شيء من ذلك فاقام ذواليد بينة على ما صنع القاضي لا يسمع بينته ولا تندفع الخصومة عنه ولو كان المدعي حين ادعى الدار اقام شاهدين فعلا فقل ان يقضي القاضي بالدار للمدعي قاما من عند القاضي فمكثا زمانا ثم تقدم عند القاضي وادعى صاحب اليد انه باع الدار من فلان بعد ما قاما من عند القاضي او وهبها له وسلمها اليه ثم ان فلانا اودعها وغاب و اقر المدعي بذلك او علم القاضي به فانه لا تندفع الخصومة من ذى اليد كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين في بيان من يصلح خصما لغيره *

رجل ادعى عبد ابي يد رجل و اقام البينة و اقام المدعي عليه البينة ان المدعي باعه من فلان الغائب بطل دعواه وكذا لو قال بعته من فلان وفلان باعه مني ولم يمكنه اثبات بيع فلان منه هكذا في الخلاصة في دعوى الميراث * اذا اقام المدعي عليه بينة على اقراره بالبيع من فلان او على اقراره انه ملك

ملك فلان تبطل كذا في الفصول العمادية * ادعى داراني بدرجل وقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى اشتريتها من فلان وانت اجزت هذا البيع فهذا لا يكون اقرارا بالملك للمدعى عليه ولا يكون دفعا لدعوى المدعى كذا في المحيط * لو ان رجلا ادعى داراني بدرجل انها له واقام البينة فاقام الذي في يديه الداران هذه الداران الغائب اشترها من المدعى ووكلي فيها ذكر في المنتقى انه تقبل بينة ذي اليد ويجعل وكلا وادفع عنه الخصومة والزم الغائب الشراء كذا في فتاوى قاضيخان * رجل في يديه دارا اشترها وطلب الشفع الشفعة فقال المشتري اشتريتها لفلان وادام بينة وان فلانا وكله بشرائها منذ سنة قال لا قبل بينته كذا في المحيط * وان وقعت الدعوى في العين بعد هلاكه واقام المدعى عليه بينة انه كان عندي ودیعة اورثها او مضاربة او شركة لا تقبل بينة المدعى عليه ثم اذا قضى بالقيمة للمدعى واخذ القيمة من المدعى عليه فاذا حضر الغائب وصدق المدعى عليه فيما قال ففي الوديعة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة يرجع المدعى عليه على الغائب بما ضمن ولا يرجع المستعير والغاصب والسارق بما ضمن على الغائب وان كذب صاحب اليد الغائب في اقراره انه وصل اليه من جهة من الوجوه التي ذكرنا دلالة له ما لم يقم البينة على ما ادعاه من الاجارة والرهن والوديعة والشركة والمضاربة والبيع فادعاه على الذي ابق من يده واقام المدعى عليه بينة على هذه الوجوه فان الجواب فيه كالجواب في الموت فاذا عاد العبد من الاباق ففي فصل المودعة والرهن والاجارة والشركة والمضاربة يعود على ملك الغائب وفي فصل السرقة والغصب والعارية يعود على ملك الذي كان في يده لان الضمان لا يقتصر عليه كذا في خزائن المفتين * ولو كان العبد قائما وذهبت عينه واخذ ارشها واقام البينة ان فلانا اودعه فلا خصومة في العبد ولا في الارش كذا في الكافي * ولو كانت جارية فولدت ثم مات واقام المدعى البينة انها جاريته ولدت في ملكه واقام ذو اليد البينة على الوديعة قبل الولادة فانه يقضى للمدعى بقيمة الجارية ولا يقضى في الولد بشيء حتى يحضر الغائب كذا في محيط السرخسي * ادعى عبدا في يدي رجل فقال المدعى عليه هذا العبد وديعة في يدي من جهة فلان فقال المدعى سلم العبد الي واخضر فلانا حتى اقيم البينة عليه فدفع العبد اليه وذهب ليحجي بفلان فمات العبد في يدي المدعى ثم جاء فلان واقام بينة انه عبده كان اودعه صاحب اليد واقام المدعى بينة انه عبده فالبينة بينة فلان ولو كان العبد حيا يؤمر المدعى بدفع العبد الى فلان المقر له ويقال للمدعى اقم البينة عليه كذا في المحيط * امته في يدي رجل قتلها عبد فدفع بها واقام

رجل البينة ان الامة كانت له واقام ذو اليد البينة على الودعة قبل للمدعي ان طلبت العبد فلا خصومة لك وان طلبت القيمة فلك الخصومة كذا في الكافي * واذا قضى القاضي بقيمة الجارية على ذي اليد واخذها المدعي من ذي اليد ثم حضر الغائب واقر بالودعة اخذ العبد من يدي اليد ويرجع ذو اليد على الغائب بما ضمن للمدعي من قيمة الجارية ولو ان الجارية لم يقتلها العبد ولكن قطع يدها ودفع العبد باليد لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر الغائب لاني الجارية ولا في العبد كذا في المحيط * وان ادعى الثعل على ذي اليد بان قال غصبتها مني او اجرتها منه او هبتها وادعى ذو اليد انها وديعة وعارية ونحوه من جهة فلان واقام البينة على ذلك لا تدفع عنه الخصومة فان حضر لمقرله واقام البينة على ذلك قبلت بينته كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو ان صاحب اليد لم يقم البينة على ما ادعى كذا في المحيط * رجل ادعى دارا في يدرجل ابهاله اغتصبه منه الذي في يديه وقال المدعى عليه هي ملك والدي وديعة في يدي لا تدفع عنه الخصومة فان اقام المدعى البينة على ما ادعاه ثم اقام المدعى عليه البينة انها ملك والده اشترها من المدعي قالوا لا تقبل بينته المدعى عليه كذا في فتاوى قاضيان * وان قال المدعي سرقته مني او سرق مني لا تدفع الخصومة وان اقام ذو اليد البينة على الودعة فلو قضى عليه ثم حضر الغائب واقام البينة على الملك تقبل كذا في الكافي * وبما اذا قال سرق مني القيس ان تدفع الخصومة عن صاحب اليد اذا اقام البينة على ما ادعى وهو قول محمد رح وفي الاستحسان لا تدفع وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله كذا في المحيط * واذا ادعى عينا وقال غصب او اخذ مني فاقام ذو اليد بينته على انه وصل اليه من جهة الغائب تدفع عنه بالاجماع كذا في الفصول العبادية * عبد في يدي رجل اقام العبد بينته انه عبد الذي في يديه وانه اعتقه واقام صاحب اليد انه عبد فلان او دعه اياه فالقاضي يقضي بعنق العبد ولا تدفع الخصومة عن ذي اليد به الا ان من البينة كذا في الذخيرة * فلو قضى عليه ثم حضر الغائب وادعى لا يلتفت اليه لفاذ القضاء عليهما كذا في الكافي * وهكذا في محيط السرخسي والمحيط * وفي الذخيرة في فصل دعوى العنق عبد ادعى على رجل انه كان ملكه وانه اعتقه فقال المولى حين اعتقه لم يكن ملكي لما انه بعته من فلان ثم اشترته منه واقام البينة على بيعه قبل الاعناق لا تقبل بينته ولو كان المولى قال له اعتقتك قبل ان اشتريتك وقال العبد لا بل اعتقتني بعد ما اشتريتني فالقول قول العبد كذا في المحيط * وان ادعى على ذي اليد فعلا لم ينه احكامه بان ادعى الشراء منه بالف ولم يذكر انه نقد الثمن ولا قبض منه فاقام الذي في يديه البينة

انه لفلان الغائب اودعنيته او غصبته منه لا تدفع عنه الخصومة في قولهم وان ادعى عليه فقد انتهى احكامه بان ادعى انه اشترى منه هذه الدار وهذا العبد ونقده الثمن وقبض منه المبيع ثم اقام المدعى عليه البينة انه لفلان الغائب اودعنيته اختلفوا فيه قال بعضهم تدفع عنه الخصومة وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان في فصل دعوى الدور والاراضي * عبد في يد رجل ادعاه وقال اشتريته من ذى اليد واقام البينة واقام ذى اليد البينة ان فلانا اودعنيته لا تدفع الخصومة عنه فلو لم يقض القاضى بالعبد للمدعى حتى حضر الغائب وصدق ذا اليد سلم القاضى العبد الى المقر له ثم يقضى بالعبد لمدعى الشراء ولا يكلفه اعادة البينة على المقر له وان اقام رب العبد البينة انه عبده وانه اودعه اولم يقل اودعه قبلت وبطلت بينة المدعى فلو اقام رب العبد البينة انه عبده ثم اعاد مدعى العبد البينة على رب العبد ان العبد كان لذى اليد وانه اشتراه منه بكذا ونقده الثمن ان اعاد البينة بعد ما قضى لرب العبد لا تقبل بيته وان كان قبل ان يقضى تقبل كذا في الخلاصة * ولو كان مدعى الشراء اقام شاهدا واحدا على الشراء من ذى اليد فافر صاحب اليد ان العبد لفلان الغائب اودعنيته فقبل ان يقيم شاهدا آخر حضر فلان وصدق صاحب اليد فيما افروا من تسليم العبد الى اذى حضر ثم ان المدعى اقام شاهدا آخر على الشراء قضى بالعبد له ولا يكلف اعادة الشاهد الاول على الذي حضر ويكون المتصلي عليه صاحب اليد لا الذي حضر كذا في المحيط * مدعى الشراء اذا لم يقيم البينة على ذى اليد حتى اقر ذى اليد انه لفلان الغائب ثم حضر المقر له وصدقه ودفع العبد اليه ثم اقام مدعى الشراء البينة على المقر له وقضى به كان المقضى عليه المقر له كذا في الخلاصة * اذا ادعى ثوباني يدي رجل انه ثوبه سرقه منه فلان الغائب واقام على ذلك بينة واقام الذي في يديه بينة انه ودبعة عنده من فلان الغائب لا تدفع الخصومة عن ذى اليد ويقضى بالثوب للمدعى وهذا استحسان كذا في الذخيرة * رجل ادعى ثوباني يدي رجل انه ثوبه غصبه منه فلان الغائب واقام على ذلك بينة وقال صاحب اليد فلان ذلك اودعنيته فلا خصومة بينهما وان لم يقيم صاحب اليد بينة على الابداع كذا في المحيط * لو ادعى شراءه من فلان وقال ذى اليد اودعنيته فلان ذلك اندفعت الخصومة بقوله بغير بينة الا ان يقيم المدعى البينة ان فلانا وكله بقبضه فان طلب المدعى يمينه على ما ادعاه من الابداع حلف على البتات ولو قال ذى اليد اودعنيته وكيله لا يصدق الابينة كذا في الكافي * ولو شهدوا ان عمرو اودعها اياه وقالوا لا ندري من دفعها الى عمرو وقال ذى اليد دفعها عبد الله لا خصومة بينهما ولا يمين على ذى اليد ولو قالوا دفعها عبد الله الى عمرو ولكن لا ندري

من دعيها الى ذى اليد وقال ذو اليد دفعها اليّ عمر ولا تندفع عليه الخصومة فان قال ذو اليد حلف المدعي ما دفعها اليّ عمر ويحلف على العلم ولو قال المدعي للقاضي حلف ذو اليد لقد اودعها اياه عمرو يحلف على البتة كذا في الخلاصة * ولو ان العبد اقام البيّنة ان فلانا اعتقه واقام صاحب اليد البيّنة ان فلانا ذلك اودعه تقبل وتبطل بيّنة العبد ولا يحال بينه وبين العبد قيا ساوي حال استحسانا ويؤخذ من العبد كقبيل بنفسه استينافا حتى لا يهرب فاذا حضر الغائب فان اعاد البيّنة عتق والا فهو عبد كذا في محيط السرخسي * وكذا لو اقام ذو اليد البيّنة ان فلانا اخراودعه اياه كذا في الخلاصة * لو ادعى العبد انه حر الاصل فالقول للعبد فان اقام ذو اليد البيّنة على الملك وايداعه تقبل وان اقام على ايداعه فحسب لا تقبل بخلاف الداروان برهن على الملك والايداع وبرهن العبد على حرية الاصل حيل بينهما بكفيل كذا في الكافي * عبد في يد رجل ادعى رجل انه قتل واياه خطأ واقام ذو اليد البيّنة ان العبد لعلان اودعه اندفعت عنه الخصومة كذا في الخلاصة * اذا ادعى على رجل اني اشتريت منك هذا العبد بكذا والبائع بمحمد البيع فاقام المدعي البيّنة على الشراء فقال البائع في دفع دعواه انك قد رددت عليّ هذا العبد بالعيب واقام على ذلك بيّنة صم منه دعوى هذا الدفع وسمعت بيّنته عليه كذا في المحيط * رجل ادعى على آخرانه باعه جارية فقال لم ابعها منك فاقام المشتري البيّنة على الشراء فوجد بها اصبعاً زائدة واراد ردها واقام البائع البيّنة انه بريء اليه من كل عيب لم تقبل بيّنة البائع وذكر الخصاص في هذه المسئلة في آخر ادب القاضي وقال على قول ابي يوسف رح تقبل بيّنته كذا في شرح الجامع للصدر الشهيد حسام الدين في كتاب القضاء * ادعى على آخر محدودة في يده وقال هذا ملكي باع ابي منك حال ما بلغت وقال ذو اليد باعه مني حال صغرك فالتول قول المدعي كذا في الفصول العمادية * اشترى دارا لابنه الصغير من نفسه واشهد على ذلك شهودا وكبر الابن وام يعلم بما صنع الابن ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلّمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان ابي كان اشترى هذه الدار من نفسه في صغري انها ملكي واقام على ذلك بيّنة فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي انك متناقض في هذه الدعوى لان استئجارك الدار مني اقرار بان الدار ليست لك فدعواك بعد ذلك الدار لنفسك يكون تناقضا

تناقضا فهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت اجوبة المفتين في هذا والصحيح ان هذا لا يصلح
دفع الدعى المدعى ودعوى المدعى صحيحة وأن ثبت التناقض الا ان هذا تناقض فيما طريقه طريق
الخفاء كذا في الذخيرة * ادعى دارا بسبب الشراء من فلان فقال المدعى عليه انى اشتريت من فلان
ذلك ايضا واقام بينة وتاريخ الخارج اسبق فقال المدعى عليه ان دعواك باطل لان فى التاريخ الذي
اشتريت هذه الدار من فلان كانت رهنا عند فلان ولم يرخص بشرائك وجاز شرائى لانه كان بعد ما
فك الرهن فاقام البينة لا يصح هذا الدفع كذا فى الفصول العبادية * ولو كان المدعى ادعى ان هذا العين
كان لفلان رهنه بكذا عندى وقبضته واقام البينة واقام المدعى عليه في دفع دعواه انه اشترى منه
ونقدته الثمن كان ذلك دفع الدعى الرهن كذا فى فتاوى قاضى بخان فى باب اليدين * فى مجموع
النوازل رجل ادعى على آخر انه اشترى منى جارية وصفتها كذا بكذا دارهما وقبضها واستهلكها
ووجب عليه اداء هذا الثمن اليى وقد اقر بذلك وشهد الشهود على المدعى عليه بذلك بعد انكاره
فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انك مبطل فى دعوى الاستهلاك لان الجارية قائمة
وهي فى بلدة كذا فى يدي فلان واقام شهودا شهدوا انارأيناها حية قائمة فى بلدة كذا اهل يصبر ذلك دفعا
لدعوى المدعى قال لا كذا فى الذخيرة * ادعى دارا فى يدي رجل شراء من رجل آخر بشرائطه
فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انى كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى
فى دفع دعوى المدعى عليه قد كنا افلنا البيع الذي جرى بينى وبين هذا المدعى عليه فهذا دفع
صحيح وكذلك لو كان المدعى من الابتداء ادعى الدار على صاحب اليد ملكا مطلقا وقال المدعى عليه
فى دفع دعواه انى كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى فى دفع دعوى المدعى عليه
قد كنا افلنا البيع الذي جرى بينه وبين المدعى عليه كان هذا دفعا صحيحا وكذلك اذا قال المدعى
فى دفع دعوى المدعى عليه انك قد اقررت انك ما اشتريتها منى كان هذا دفعا صحيحا كذا فى المحيط *
رجل ادعى دارا فى يدي رجل انها له فقال المدعى عليه اشتريتها من المدعى ولي بينة على ذلك
قال محمد ربح فى الاستحسان ترك فى يد المدعى عليه ويؤخذ منه كقيل ويؤجل ثلثة ايام فان اقام
المدعى البينة على ما ادعى والا فاضي عليه هكذا فى فتاوى قاضى بخان * ادعى دارا فى يدي رجل
فقال المدعى عليه فى دفع دعواه انك اقررت قبل هذا انك بعت هذه الدار منى واراد ان يحلف
المدعى فله ذلك ولو اقام البينة على اقرار المدعى بذلك قبلت بينته وان دفع دعوى المدعى كذا

في الذخيرة * ادعى دارا انها ملكي لاني اشتريتها من فلان فقال ذواليد لابل ملكي لاني اشتريتها من فلان ذلك ايضا فقال المدعي جرى الفسخ بينكم الذالك البيع ثم اشتريت من فلان بعد ذلك واقام البينة تسمع ولو كان في المنقول يشترط القبض بعد الفسخ لصحة البيع اذا ادعى عينا في يدي رجل اني اشتريته من فلان منذ سبعة ايام وقال ذواليد لابل هو ملكي اشتريته من ذاك المدعي تدعى الشراء منه منذ عشرة ايام واقام البينة يكون لاسبقهما تاريخا ولو ان من يدعى البيع بتاريخ لاحق يقول ان بيعك معه في التاريخ السابق كان تلجئة والاخر ينكر كان له ان يحلفه كذا في الفصول العمادية * برهن على ان هذا ارث له عن ابيه فبرهن المطلوب على اقرار ابيه حال حيوته انه لاحق له فيه او برهن على اقرار المدعي حال حيوة ابيه او بعد مماته انه لم يكن لايه بطل دعوى المدعي وبرهانه وادّعى ابرهن المطلوب على اقرار المدعي قبل دعواه انه ليس له او ما كانت له او كان اقراره لاحق له فيه او انه ليس له حق فيه وهناك من يدعيه بطلت بينة المدعي وان لم يكن من يدعيه هنا لا تبطل كذا في الوجيز للكردي * ادعى دارا ميراثا عن ابيه فقال المدعي عليه ان اباك باعها من فلان حال حيوته وصحته بكذا وانى اشتريت من فلان واقام البينة فقد قيل يصنع وهو الاصح هكذا في الفصول العمادية * ادعى عليه دارا في يده ارثا وهدية فبرهن المدعي عليه على انه اشترها منه وبرهن المدعي على اقلته صح دفع الدفع كذا في الوجيز للكردي * دارا في يدي رجل جاء رجل وادعى ان اباه مات وترك هذه الدار ميراثا له واقام بيته شهدا وان اباه مات وهذه الدار في يديه واخذ هذا الرجل هذه الدار من تركته بعد وفاته واخذها من ابي هذا المدعي في حال حيوته واقام ذواليد البينة ان الوارث او اباه اقران الدار ليست له فالتقاضي يقضي بدفع الدار الى الوارث هكذا في المحيط * رجل ادعى عينا في يدي رجل انه كان لايه مات وتركها ميراثا له وقال ذواليد اودعني ابوك ولا ادري امات ابوك او لم يست ذكر في المنتقى انه لا تدفع عنه الحصومة كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على آخر ضيعة فقال الضيعة كانت لعلان مات وتركها ميراثا لاخته فلانة ثم ماتت فلانة وانا وارثها واقام البينة تسمع فلو قال المدعي عليه في الدفع ان فلانة ماتت قبل فلان مورثها صح الدفع كذا في الخلاصة * ادعت المرأة على ورثتها زوجها المهر والميراث فقالت الورثة في دفع دعواها ان ابانا قد حرّمها على نفسه قبل موته بسنتين وقالت هي في دفع دعواهم ان الزوج اقرني مرض الموت اني حلال عليه فهدا دفع صحيح كذا في المحيط * امرأة

ادعت علي ولد رجل ميت انها كانت امرأة ابيه مات وهي في نكاحه وطلبت الميراث فجدد الابن فاقامت البينة على نكاحها ثم ان الابن اقام البينة ان اباه كان طلقها ثلثا وانقضت عدتها قبل موته اختلفوا فيه والصحيح انها تقبل بينة الابن فان كان الابن حين ادعت المرأة ذلك قال انه لم يكن تزوجها اولم تكن زوجة له قط ثم اقامت البينة على الطلاق لا تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيهان * ادعى علي غيره انه كان لابي عليك كذا وكذا من المال وانه قدمات قبل استيفاء شيء من ذلك وصار جميع ذلك ميراثا لي لما اني وارثه لا وارث له غيري فقال المدعى عليه الدين الذي تدعيه قد كان لايك علي بحكم الكفالة عن فلان وفلان ذلك قد ادعى جميع ذلك الي ابيك في حال حيوته وقد صدقته مدعي الدين ان الدين كان بحكم الكفالة عن فلان الا انه انكر ادعاء فلان ذلك اليه فاقام المدعى عليه بينة علي دعواه فهدا دفع صحيح لدعوى المدعي وكذا لو قال المدعى عليه في هذه الصورة اخرجني ابوك عن الكفالة في حيوته او قال اخرجتني عن الكفالة بعد موت ابيك واقام بينة علي ما ادعى تدفع دعوى المدعي كذا في المحيط * ادعى علي غيره انه كان لابي عليك كذا وكذا مات ابي قبل ان يقبض شيئا من ذلك وصار جميع ذلك ميراثا لي من جهة ابي لما انه لا وارث لابي غيري فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان اباك قد ادعى فلانا بما كان له علي وقد قبلت الحوالة ودفعت جميع ذلك الي المحتال له وصدقه المحتال له في ذلك كله لا تدفع الخصومة عن المدعي ما لم يقم البينة على الحوالة فاذا اقام البينة على الحوالة تدفع دعوى المدعي منه وخصومته كذا في الذخيرة * رجل ادعى علي آخر كذا دينارا مال الاجارة المفسوخة بحكم الارث من ابيه فقال المدعى عليه في الدفع انه اقربان اباه استوفى مني هذا المال واقراه بعد موت ابيه واقام البينة تشهد الشهود انه اقربان اباه استوفى ولم يذكروا انه اقر بعد الموت تسمع كذا في الخلاصة * ادعى في تركه امرأة ميراثا وقال كانت امرأته الي يوم موتها فبرهن الورثة ان الزوج قال لو كانت المرأة المتوفاة امرأتني لورثت منها يصح الدفع ولو قالوا كان طلقها لا يصح الدفع لاحتمال ان يكون رجعا وبه لا تنقطع الزوجية فيرث كذا في الوجيز للكردي * وهكذا في الخلاصة * امرأة ادعت المهر المسمى علي زوجها وقال الزوج في الدفع انها اقرت ان النكاح كان بغير المهر فالدفع صحيح كذا في الخلاصة * ادعى رجل دارا في يد امرأة ابيه انها تركه ابيه وقالت المرأة هذه الدار تركه ابيك الا ان القاضي باعها مني بمهري وانت صغير كان ذلك دفعا لدعوى المدعي وهو الابن لو انبت ذلك بالبينة كذا

في المحيط * رجل مات وترك مالا وبنات فاقام رجل البيعة انه كان عبده فاعتقه وان ولاء له واقامت البنت البيعة انه كان حرا الاصل ذكر في ولاء الاصل ان البيعة بسنة البت كذا في فتاوى قاضيخان * رجل مات وترك ابنين صغيرين ولكل ابن قيم على حدة وفي يدا حد القيمين دارين عم انها دار الصغير الذي في ولايته ادعى عليه قيم الصغير الآخر ان الدار التي في يديك نصفها ملك الصغير الذي انا قبده سبب ان هذه الدار كانت كلها ملكا لوالد الصغيرين مات وتركها ميراثا للصغيرين فادفع الي نصفها الاحتفظ لاجل الصغير الذي انا قبده فاقام القيم المدعى عليه بيعة ان والد الصغيرين قد كان اقر في حال حياته ان كل هذه الدار ملك الصغير الذي في ولايتي يدفع عنه دعوى القيم المدعى فان اقام القيم المدعى بيعة لدفع دعوى القيم المدعى عليه وقال انك ادعيت قبل هذا نصف هذه الدار لاجل الصغير الذي في ولايتك ارأنا عن ابيه والآن تدعي كلها للصغير الذي في ولايتك بجهة اخرى اندفع دعوى القيم المدعى عليه لمكان التناقض كذا في الدخيرة * مثل نجم الدين النسفي رح ممن ادعى ميراث ميت لعصوبة بنو العم واقام البيعة على النسب بذكر الاسامي الى الجدة فاقام منكر هذا النسب والميراث بيعة ان جد الميت فلان وهو غير ما اثبت المدعي هل يدفع بهذا دعوى المدعي وبينته قال ان وقع القضاء بينه المدعي والقضاء ماض ولا تبطل بيعة المدعي بهذا ولا يندفع دعواه وان لم يقع القضاء بينه المدعي فالتعاضى لا يقتضي باحدى البيعتين لمكان التعارض كذا في المحيط * ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر انه ابن عم الميت لايه وذكر الاسامي الى الجدة الا على فاقام المدعى عليه بيعة ان ابا المدعي هذا كان يقول في حياته انا اخو فلان لانه لا لايه لا تقبل بيعة المدعى عليه الا اذا اقام المدعى عليه البيعة ان قاضيا قضى شبات سبامه من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعي كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على اخو دارا بالارث من ابيه فاصطحا على مال مقدرنم ادعى المدعى عليه ان بائعي اشترى تلك من ابيك لا تسمع كذا في الخلاصة * ادعى كرماني بدرجل ميراثا عن جده الى امه وقال ابا محمد واسم امي حرة وابوها محمد بن الحارث بن سادع فاقام المدعى عليه بيعة ان المدعي كان زعم قبل هذا انه ابن عايشة بنت علي بن الحسين كان شمس الاسلام الا وزجني رح بفني في جنس هذه انه لا يندفع دعوى المدعي ولا تقبل بيعة المدعى عليه على ما ادعاه وتابعه في ذلك بعض المشائخ في زمانه وبه كان

وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني رح وهو الصواب عندنا هكذا في الفصول العمادية والمحيط
والذخيرة * وعلى هذا اذا ادعى رجل انه كان لابي علي بن ابي القاسم بن محمد عليك
كذا وكذا من المال وانه مات قبل استيلاء شيء من ذلك وصار ما كان له عليك ميراثا لي وقال
المدعى عليه انه مبطل في هذه الدعوى لانه زعم ان والد القاسم محمد ووالد القاسم احمد لا يكون
هذا دفع دعوى المدعى علي ما هو اختيار شمس الاسلام وبعض مشائخ زمانه فلا تقبل بينة
المدعى عليه في ذلك والمسئلة كانت واقعة العتوى كذا في المحيط * ادعى علي اخيه شركة في دار
في يده بحق الميراث عن ابيه وانكر المدعى عليه دعواه وقال لم يكن لابي في هذه الدار حق ثم
ادعى المدعى عليه انه كان اشترى هذه الدار من ابيه او ادعى ان اياه قد اقر له بها فدعواه
صحيحة وبينته مسموعة وان قال لم يكن لابي نطا وقال لم يكن لابي فيها حق قط لم تسمع دعواه
الشراء من ابيه كذا في الذخيرة * اذا ادعى دارا في يدي رجل ميراثا عن ابيه فقال المدعى عليه
في دفع دعوى المدعى اشتريت هذه الدار في حال صغر ك باطلاق القاضي فهذا دفع صحيح
اذا ثبت ان البيع كان لحاجة الصغير او لنضاء دين الميت كذا في المحيط * ادعى دارا فقال
المدعى عليه اشتريت هذه الدار من وصيكي في حال صغر ك بكذا ولم يسم الوصي او قال ان فلانا
باع مني هذه الدار باطلاق القاضي في حال صغر ك ولم يسم القاضي هل تسمع وهل يكون دفعا
فيه اختلاف المشائخ ولو سمى الوصي والقاضي حاز بالاتفق كذا في الفصول العمادية * اذا قال
المدعى في دعوى الميراث لا وارث له غيري فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان لك اخا واختا
وقد قلت لا وارث له غيري حكى فتوى القاضي الامام شمس الاسلام الاوز جندي رح ان
المدعى لو اقر بذلك تبطل الدعوى والشهادة جميعا ومال واراد المدعى عليه اثباته بالبينة لا تسمع
بينته وفي كتاب الجنایات انه تسمع كذا في الذخيرة * وفي فتاوى رشيد الدين ادعى دارا ميراثا
عن ابيه واقام بينة واقام المدعى عليه بينة ان اباك اقر حال حيوته انها ملكي بسمع هذا الدفع فلو
اقام المدعى بينة انك اقررت ان هذه الدار ملك ابي وحقه يقبل هذا الدفع ايضا وقد تعارض
الدفعان فتقبل بينة الارث بلامعارض فلو ان المدعى عليه ذكر التاريخ في اقرار المورث والمدعى
لم يذكر التاريخ في اقرار المدعى عليه تقبل بينة المدعى كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى
محمدا في يدي رجل ميراثا عن ابيه له ولاخيه الغائب فلان فقال المدعى عليه في دفع دعوى

المدعى ان مورثك فلا نقدا اقر في حال حيوته ان هذا المحدود ملكي فقد قيل هذا دفع وهو الاصح هكذا في الذخيرة * وان حضر الاخ الغائب وادعى في دعوى المدعى عليه الدفع على اخيه وقال ان المدعى عليه اقر بعد موت ابيما ان هذا المحدود تركته ابينا فهذا دفع لدعوى المدعى عليه ولو كان المدعى عليه من الابتداء لم يدع اقرار المورث بكون المحدود ملكا له اذ ادعى اقرار وارث المدعى بكون المحدود ملكا للمدعى عليه فالجواب فيه على الخلاف ايضا على قول بعض المشائخ هذا دفع وعلى قول بعضهم يجب ان تكون المسئلة على التفصيل ان قال انك اقررت بكون المحدود ملكي وادعتك بصحة الدفع وان لم يقل وانا صدقتك لم يصح وان حضر الاخ الغائب وادعى ان المدعى عليه قد اقر بعد موت ابيما ان هذا المحدود تركته ابيه لا يسمع منه هذا الدفع هكذا في المحيط * ادعت امرأة انها ابنة هذا الميت وان لها في تركته كذا وكذا فقال ورثة الميت انت مبطله في هذه الدعوى لما انك قد اقررت بعد وفات هذا الميت وقلت (بنده ابن مرده بودم وبي مرازا کرده است) لا يصح هذا الدفع كذا في الذخيرة * رجل ادعى ضيعته في يد رجل انك اشتريتها مني وكنت مكرها على البيع والتسليم واقام على ذلك بينه واراد استرداد الضيعه فقال المدعى عليه كان الامر كما قلت الا ان بعد ما زال الاكراه بعث هذا المبيع مني بكذا عن طوع ورضاء واقام على ذلك بينه فالتضيي بقضي بينه المدعى عليه وبندفع دعوى المدعى حتى لا يكون للسائق حق الاسترداد كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر ضيعته بسبب شراء منه وقال في آخره وهكذا اقر المدعى عليه بالبيع منه واقام المدعى عليه البينة انه كان مكرها في الاقرار بالبيع لا يصح الدفع كذا في الخلاصة * وبه كان يفتي الامام ظهير الدين المرغيباني رح وكان يقول يحتدل انه كان طائعا في البيع مكرها في الاقرار والاقرار بالبيع مكرها لا يوجب خلافا في البيع طائعا حتى واقام البينة على كونه مكرها في البيع والاقرار جميعا كان الدفع صحيحا كذا في المحيط * اذا ادعى الاكراه على البيع والتسليم فقال المشتري في دفع دعواه انك اخذت الثمن مني طائعا وادعى الاكراه على البينة فقال المهرؤب له في دفع دعواه انك اخذت عوض هبتك مني طائعا فهذا دفع صحيح هكذا في الذخيرة * وفي مجموع النزاع سئل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة السعدي رح عن رجل اثبت على رجل بالبينة انه اقر له بكذا طائعا واقام المدعى عليه في دفع ذلك بينه ان اقراره ذلك كان باكراه هل يكون ذلك دفعا لبينة المدعى قال نعم وبينة الاكراه أولى بالقبول كذا في المحيط *

رجل ادعى على آخر ديناً ثم قال وهكذا اقر فقال المدعى عليه كنت مكرهاً في الاقرار صح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكرة ونسبه كذا في الخلاصة * لو ادعى الاقرار طائفاً قام المدعى عليه بالبينة انه كان ذلك الاقرار لهذا التاريخ من اكرهه بالبينة بينه المدعى عليه وان لم يؤرخا وارضاهما على التناوت فالبينة للمدعى كذا في التناوت خاتمة نافلا من المناصري * رجل ادعى على آخر ألف درهم بسبب الكفالة من فلان بامر او بغير امره فجاء الاصيل وقال في الدفع هذا المال غير واجب عليّ وكنت مكرهاً في الاقرار لا يسمع هذا الدفع اما لو ادعى الكفيل ان الاصيل ادعى هذا المال او ابرأه المدعى صح كذا في الخلاصة * كفل عن آخر بالف يدعيها ثم اقام الكفيل البينة ان الالف التي ادعاه على المكفول عنه ثمن خمر لم يقبل ذلك من الكفيل وان اقام البينة على اقرار المكفول له بذلك والمكفول له بحج ذلك لا تقبل بينته ولو اراد ان يحلف الطالب لا يلتفت اليه ولو كان الكفيل ادعى المال واراد ان يرجع على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عند كان المال فماراؤن من خمر او مينة او ما اشبه ذلك واراد ان يقيم البينة على الكفيل لا تقبل بينته ويؤمر براءة المال الى الكفيل ويقال له اطلب خصمك وخصمه فان حضر الطالب قبل ان يأخذ المال من الكفيل فاقرا الطالب عند القاضي ان المال كان ثمن خمر او ما اشبه ذلك برئ الاصيل والكفيل جميعاً كذا في الفصول العمادية * اذا قال المدعى عليه في دعوى الدين انا جيت بالدفع فقال له القاضي الدفع يكون بالابراء ولا يفاء فليهما تدعى قال كليهما هل يكون هذا تناقضاً حكى عن الشيخ الامام نجم الدين النسفي انه قال لا يكون تناقضاً اذا وفق وبين وجه التوفيق ووجه التوفيق ان يقول او فئت بعضه وابرأني عن بعضه او يقول او فئت الكل فحججني فتشفعت اليه فابرأني او يقول ابرأني ثم حجج بالابراء او فئت وقيل لا يكون تناقضاً ولا يبطل دعواه وان لم يوفق كذا في الذخيرة * اذا ادعت المهر المسمى على ورثة زوجها واقامت على ذلك بينة وقالت الورثة في دفع دعواها انك كنت قد اقررت ان النكاح كان بغير تسمية وان الواجب مهر المثل والان تدعى المسمى وبينهما تناقض فقد قيل انه ليس بدفع وهو الاصح هكذا في المحيط * وفي فتاوى رشيد الدين ادعت المهر على ورثة زوجها وادعت الورثة الخلع بعد انكار اصل النكاح لا يسمع كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى على آخر ألف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك عليّ شيء قط وليس لك عليّ شيء قط فاقام المدعى البينة على المال فدعى المدعى عليه الايذاء والابراء تسمع فلو اقام البينة ثبت ولو قال ما كان لك عليّ شيء قط ولا عرفك قط وباقى المسئلة على حالها لا يسمع الدفع وروى القندوري عن اصحابنا

انه يسمع كذا في الخلاصة * ادعى على غيره ديناً فذكر المدعى عليه ذلك فقام المدعى بينة على
امك استمهلتني هذا المال منذ عشرة ايام وذلك اقرار منك بهذا المال عليك وقال المدعى عليه
في دفع دعواه انك ابرأتني عن هذا المال منذ عشرين يوماً واقام على ذلك بينة فهذا لا يكون دفعا
كذا في المحيط * ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المدعى عليه في الدفع انه قال (مرا جزسه دينار
درخواستني نیست) لا يسمع هذا الدفع كذا في الخلاصة * رجل ادعى على آخر مائة درهم فقال
المدعى عليه دفعت اليك منها خمسين درهما وانكر المدعى قبض ذلك منه فقام المدعى عليه
البينة انه دفع الى المدعى خمسين درهما فانه لا يكون دفعا ما لم يشهدوا انه دفع اليه وتضي هذا
الخمسين الذي يدعى كذا في جواهر التناوين * اذا قال المدعى عليه ان ما تدعى عليّ مال
اقتدار او ندن الخمر بسمع واواقام البينة تقبل كذا في الخلاصة * ادعى على غيره كذا كذا دينار
او درهم فادعى المدعى عليه الابطاء وجاء بشهود يشهدوا ان المدعى عليه دفع هذا المال كذا كذا
من الدراهم ولكن لا تدري بأي جهة دفع هل يقبل القاضي هذه الشهادة وهل يدفع بهاد دعوى
المدعى عن بعض مشتات خسار ان يقبل ويندفع بهاد دعوى المدعى وهو الاشبه والا قرب الى الصواب
هكذا في المحيط * رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه قد قضيتها في سوق سمرقند
وطواب بالبيته فقال لا بينة لي عليه ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا واقام البينة على
ذلك تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيهان * رجل ادعى على رجل مالا وقل المدعى عليه
في دفع دعوى المدعى انه ابرأتني عن هذه الدعوى واقام على ذلك بينة فادعى نازبا ان المدعى عليه
قد كان اقربا لمال بعد ابرائني اياه هل يصح دفع الدفع قبل ان قال المدعى عليه ابرأتني عن
هذه الدعوى وقبلت البراءة وقال صدقته في ذلك لا يصح منه دفع الدفع يعني دعوى الاقرار
وان لم يكن قال قبلت البراءة يصح منه دفع الدفع كذا في الظهيرية * برهن عليه انه دفع اليه
عشرة دنانير دفعت اليّ لادفعه اليّ فلان دفعت يصح الدفع كذا في الوجيز للكردي * ادعى
على آخر خمسين ديناً فقال المدعى عليه في الدفع ان المدعى قد اقرانه دفع البتة العدا اليّ بكل
دسار خمسين ولكن اخذت الخط بالدينانير صح الدفع وكذلك لو قال انك ابرأتني عن الدعوى
كلها في ستة كذا يصح الدفع كذا في المحيط * ادعى ديناً في تركة فقال الوارث لم يخلف تركة فبرهن
المدعى

المدعى ان عينا من الاعيان التي في يده من التركة فبرهن ان اباة باعه من رجل غائب بئدفع وأن لم يذكر اسم المشتري ونسبه كذا في الوجيز للكردري * رجل ادعى دينا في تركة ميت واقام البينة ثم ان وارثا آخر غير الذي اقيمت عليه البينة صالح المدعى على بعض ما ادعى بان ادعى مائة دينار والصالح على عشرين فلما طالبه ببدل الصالح اتى بالدفع فقال انا اقيم البينة ان مورثي اوفاك هذا المال ودعواك باطل فلم يتبع صحيحا ان كان مدعى الايفاء غير المصالح بسمع الدفع اما لو اراد هذا المصالح ان يقيم البينة على هذا الدفع لابعم كذا في الخلاصة * رجل احضر وصي الميت وادعى ان له على الميت خمسين درهما وكان الميت اقر له بخمسين درهما في حياته دينا لازما ووصي الميت بينة ان المدعى قد اقر ان له على الميت هذا الخمسين لانه كان باع منه مائة درهم له على ثالث والوا تقبل بينة الوصي ويكون ذلك دفعا لبينة المدعى كذا في فتاوى قاصيخان * رجل ادعى على غيره ان اباك او وصي لي بثلك ماله وانكر المدعى عليه الوصية واقام المدعى بينة على دعواه فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان ابي قد كان رجوع عن هذه الوصية في حياته وقال ان ابي قال في حياته رجعت عن كل وصية اوصيت بها قيل يسمع وهو الصحيح وكذلك لو اقام البينة على ان الاب جحد الوصية في حياته كان هذا دفعا على ما ذكره في المبسوط وذكر في الجامع ان جحد الوصية لا يكون رجوعا قبل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قياس وما ذكر في المبسوط استحسانه كذا في المحيط * ادعى في تركة ميت وصية لابنه الصغير بثلك ماله واقام البينة على ورثة الميت وقضى القاضي بالوصية لابنه ثم ان الورثة اقاموا البينة على المدعى بطريق الدفع انه قد كان اقر قبل التحكم ان على الميت دينا مستغرفا لتركته كان هذا دفعا صحيحا ويبطل حكم القاضي وسجله كذا في الذخيرة * رجل اوصى لابني ابنه بثلك ماله واحدهما صغير والآخر كبير واولهما حي ثم مات الموصي فادعى ابو الصغير على وارث الموصي لاجل ابنه الصغير الوصية من جهة الميت وادعى الكبير لنفسه الوصية من جهة الميت وانكر الوارث وصيتهما وقال في دفع دعواهما ان هذا الكبير قد اقر بعد موت الميت ان الميت ما اوصى لي بشي وكذلك ابو الصغير اقر ان الميت ما اوصى لابنه الصغير بشي بل يكون هذا دفعا قبل هذا ليس بدفع اصلا وهو الاظهر والاشبه بالغقه كذا في المحيط * اذا ادعى الناج في دابة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انك مبطل في هذه الدعوى لما انك اقررت انك اشتريت هذه الدابة من فلان فهذا دفع لدعوى المدعى كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر انه استأجر من فلان محمدا اجارة طويلة

وقضيه وبين حد دة وأجرة من المدعى عليه مقاطعة بعد القبض وذكر الشرائط وطلب منه مال الاجارة
قال المستأجر المقاطع في الدفع اذا اشترت هذا المحدود من الأجر ونفذ البيع بمضى المدة وسقط الاجر
لا يصح هذا الدفع بغية الأجر وهو المختار هكذا في الخلاصة * وفي دعوى الكرم لو اقام المدعى عليه
بينة ان المدعى أجر نفسه مبي ليعمل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرارا من المدعى انه ليس ملكه
وكذا لو اقام بينة ان المدعى استأجر مني هذه الدار واخذ هذه الارض مزارعة و اقام بينة انه قال لي (ابن
خانه را بمن اجار دة تا بگيرم) أو انه قال (ابن زر را بمن بزگردي ده) يكون دفعا ويكون اقرارا
انه لا ملك للمدعى فيه كذا في الفصول العمادية * ذكر ابن سماعة رجل ادعى على رجل انه اخذ منه
مالا وهو كذا وكذا او وصفه بامر يعرف ف اقام المدعى عليه بينة ان المدعى قد اقر ان هذا المال المسمى
اخذ منه فلان آخر والمدعى ينكر فليس هذا بابطال لدعوى المدعى ولا اكذاب لبينة ولو ان المدعى عليه
اقام البينة ان هذا المدعى اقر ان فلانا وكيل هذا المدعى عليه اخذ منه هذا المال فهذا ابطال لدعوى
المدعى واكذاب لبينة قالوا والمراد من مسئلة الوكيل ان لا يكون الموكل وهو المدعى عليه ذا سلطان
اما اذا كان ذا سلطان كان الضمان فيه على الموكل وهو المدعى عليه والمراد من الوكالة المذكورة فيه
الامر لاحقية الوكالة كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر انه ضرب بطن امته وماتت بضربه
فقال المدعى عليه في الدفع انها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع اما لو اقام البينة انها
صحت بعد الضرب يصح ولو اقام البينة هذا على الصحة والاخر على الموت بالضرب فيبني الصحة
اولى كذا في الخلاصة * ادعى على آخر انه لكرابي ومات من لكره و اقام على ذلك بينة و اقام
الضارب بينة ان اياه قد صح من لكره وبرئ من صربه فقد قيل هذا دفع صحيح لدعوى المدعى وقيل
يجب ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان المدعى ادعى انه لكره لكره ومات من تلك
اللكزة وشهوده شهدوا كذلك فهذا دفع لدعوى المدعى وان كان ادعى انه لكره ومات من
اللكزة فهذا لا يكون دفعا لدعوى المدعى ويقضى عليه بالضمان كذا في المحيط * ادعى على
آخر انه كسر سكة العلف فقال المدعى عليه في الدفع انه لم يكن له السن العليا لا يسمع هذا الدفع كذا
في الخلاصة * واذا ادعى على رجل عيا في يده ملكا مطلقا و اقام البينة فقال المدعى عليه في دفع
دعوى المدعى هذا العين ملكي وقد كنت ايتها المدعى اشتريت هذا العين مني ثم اقلنا
البيع واليوم هذا العين ملكي ف اقام على ذلك بينة فهذا ليس بدفع لان المدعى ادعى الملك المطلق

وفي مثل هذا البينة بينة الخارج كذا في المحيط * رجل احضر مملوكا وادعى ان له وانه تملك عنه وقال المملوك انا عبد فلان الغائب ذكر في المنتقم ان العبد اذا جاء ببينة على ما ذكرنا يجعل بينه وبين المدعي خصومة وان لم يتم البينة على ذلك تسمع بينة المدعي ويتصلى له فان حضر الغائب المقتله بعد ذلك لاسبيل له على العبد الا ان يقيم البينة ان العبد له وتقبل بينته ويقضى بالعبد له على المقضي له الاول كذا في فتاوى قاصيخان * رجل ادعى على رجل آخر مائة من من دهن السمسم بسبب صحيح فقال المدعي عليه في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لاني قد كنت اعطيته عوض هذا الدهن دينار من الذهب الاحمر الجيد البخاري الضرب فهذا ليس بدفع مالم يعلم سبب وجوب الدهن لجواز ان الدهن قد وجب بسبب السلم فاذا اخذ عوضه دينار فقد استبدل بالمسلم فيه واستبدال المسلم فيه قبل القبض لا يجوز وان كان الدهن مبيعا بان اشترى مقدارا معيناً من الدهن فاذا اعطاه عوض ذلك من الذهب وهو قائم بعينه كان بائعا للمبيع قبل القبض وانه لا يجوز فلا يصح الدفع ايضا كذا في المحيط * رجل جعل امرا امرأته بيدها على انه ان لم يصل اليها النفقة في وقت كذا فامرأها بدها في تطليقة فقال الزوج وصلت النفقة اليها قالت في الدفع انه اقرانه لم يصل اليها يسمع اما لو قالت انه اقرانه لم يدفع لا يسمع كذا في الخلاصة * في فتاوى النسفي رح سئل عن ادعى على آخر اني رهنت منك كذا عينا سماه ووصفه بكذا وطلب منه باحضار الرهن ليقتضي ماله عليه من الدين ويرد الرهن عليه والمدعي عليه ينكر الرهن والارتهان فجاء المدعي بشاهدين على الرهن وجاء المدعي عليه بشاهدين شهدا ان المدعي عليه اشترى هذا العين من هذا المدعي بكذا ونقده الثمن وقبض المشتري بتسليمه فهذا دفع لدعوى المدعي ويتصلى بينة صاحب اليد لان بينته اكثر اثباتا لان الشراء اكدر من الرهن كذا في المحيط * رجل اخذ دابة رجل فهلك في يده فجاء الذي كانت الدابة في يده الى القاضي وادعى على الذي اخذ الدابة من يده انه اخذ دابتي بغير حق وهلك في يده واقام الأخذ بينة اني اخذتها بحق لما ان الدابة ملكي وكانت في يد صاحب اليد بغير حق فهذا دفع صحيح ولو كانت الدابة قائمة في يد الأخذ فادعى الذي في يده على نحو ما بينا واقام الأخذ بينة انه اخذها لانها ملكها قبلت بينته كذا في الذخيرة * امرأة ادعت على زوجها انها محرومة عليه بالطلاق الثالث واقامت على ذلك بينة فقال الزوج في دفع دعواها انها اقرت انها اعتدت بعد الطلقات الثالث وتزوجت بزواج آخر ودخل بها زوجها الثاني ثم طلقها

و ابتصت عدتها ثم تزوجها وهي حلال له اليوم هل يصح هذا دفعا والصحيح ان دعوى الدفع على هذا الوجه صحيح هكذا في المحيط * لو ادعى نكاح امرأة واقام البينة فاقامت هي بينة على وجه الدفع انه خالعهام هذا دفع ان لم يوقنا او وقت احد هما دون الآخران وقتنا وتاريخ الخلع اسبق فهذا ليس بدفع وبينه المرأة مردودة ولو ادعى نكاح امرأة وهي تدعى اقرار المدعى بحرمنها فهذا دفع صحيح وكذا لو ادعت النكاح وادعى هو الخلع فهذا دفع ولو ادعى نكاح امرأة وادعت هي انها مسكوحة فلان الغائب فهذا ليس بدفع كذا في الفصول العمادية * لو ادعت امرأة على رجل نكاحا فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما اقامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اختلعت منه تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان * ادعت النكاح وانكر الزوج النكاح اصلا فاقامت بينة وقضي بالنكاح ثم ادعى الزوج بعد ذلك انه خالعهام هل تدفع دعوى المرأة اجاب راجح لا تدفع لان الزوج مناقض كذا في الفصول العمادية * القاضي اذا فرض الفقه على الزوج قال الزوج انها علي حرام وقت العرض لا يسمع هذا الدفع ولو ادعى الخلع على المهر ونفقة العدة يسمع كذا في الخلاصة * رجل اشترى عبدا وقبضه فاستحقه انسان بالملك المطلق بالبينة كان له ان يرجع بالثمن على بائعه فان رجع فتقبل ان يقضي القاضي له بالثمن على بائعه اقام البائع البينة انه لا يسمع دعوى البائع وان اقام البائع بينة عليه انه كان اشتراه من المستحق ثم باعه من المشتري او اقام البائع البينة على الساج بنظر ان اقام البينة على المستحق فبطلت بينته ويبطل قضاء القاضي المستحق وان اقام البائع بذلك بينة على المشتري ان اقامها بعدما قضى القاضي عليه بالثمن للمشتري لا تقبل هذه البينة وان اقامها بعد ما رجع المشتري على البائع ولم يقض القاضي له بالثمن فبطلت بينة البائع كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اقرني غير مجلس القاضي ان هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان ثم ادعاه عند القاضي ملكا مطلقا فقال المدعى عليه للقاضي في دفع دعواه انه اقر مرة ان هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان فهذا دفع صحيح لو اثبت ذلك عند القاضي بالبينة يندفع دعوى المدعى كذا في المحيط * رجل ادعى عينا في يد انسان عند القاضي ملكا بسبب لم يمكنه اثباته فباع المدعى عليه ذلك العين من رجل وسلمه اليه ومضى على ذلك زمان ثم ادعى ذلك العين على المشتري عند ذلك القاضي

القاضي أو قاض آخر ملكا مطلقا فقال المشتري في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لما انه ادعى هذا العين على بائعي بسبب الشراء والان يدعيه ملكا مطلقا فهذا دفع صحيح كذا في الذخيرة * ادعى عينا في يدي انسان ملكا مطلقا ودعى المدعى عليه في دفع دعواه انه كان ادعى هذا العين قبل هذا بسبب فقال المدعى انا ادعيه الآن بذلك السبب ايضا وتركت دعوى الملك المطلق تسمع دعواه ثانيا ويطل دفع المدعى عليه كذا في الفصول العمادية * في دعوى الشفعة لو اقام المشتري البينة ان الملك الذي يستحق به الشفعة ملك فلان لا يسمع ولو اقام البينة انه اقراها فلان يسمع كذا في الخلاصة * رجل ادعى دارا انها له وان مورث المدعى عليه كان احدث يده عليها بغير حق ثم مات وتركها في يد وارثه هذا واقام البينة على ما ادعاه فاقام المدعى عليه البينة ان مورثه فلانا كان اشتراها من المدعى بكذا بيعا باثنا وتقاضا ثم مات مورثي فورثتها منه فادعى المدعى لدفع دعوى المدعى عليه ان مورث المدعى عليه كان اقرا ان البيع الذي جرى بينه وبين المدعى هذا كان بيع وفاء اذ ارد علي الثمن يجب علي ردها اليه واقام البينة على ذلك قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رح لا يسمع منه هذا الدفع كذا في فتاوى قاضيخان * الاستيهاب والاستبراء يكون اقرارا بالملك للبائع على الاصح وفي الزيادات لا يكون اقرارا وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين * وفي زيادات القاضي علاء الدين الصحيح رواية الجامع والاقدام على الاستبراء والاستيهاب والاستيداع والاستيجار اقراره بانه لا ملك له فيه باتفاق الروايات كذا في الفصول العمادية * ادعى عينا في يد انسان انه ملكي وقد اقر صاحب اليد بذلك لي فاقام المدعى عليه البينة انه اسئو به هذا العين مني يكون ذلك دفعا لدعوى المدعى كذا في المحيط * ذكر في الجامع اذا اقام المشهود عاينه البينة ان المدعى ساومه بالمدعى به قبل دعواه قبلت بينته وبطلت بينة المدعى لان الاستيلاء اقرار بالملك للبائع واقرار من المساوم ان لا ملك له فيما ساومه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ادعى المدعى التوفيق وقال كان ملكي لكنه قبض مني ولم يدفع الي فاستشريته منه لا يسمع هذا من المدعى كذا في خزائن المفتين * فلان المدعى بعد بينة المدعى عليه على هذا الوجه اقام البينة ان صاحب اليد استام من المدعى بها قبلت هذه البينة ويطل الدفع الاول لان في رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك للمستام منه فكان المدعى بهذا الدفع مدعى اقرار صاحب اليد انها ملك المدعى والتناقض يطل بتصديق الخصم هذا اذا رخص كل واحد منهما لاقاراره تاريخا فان لم يؤرخا فكذلك يندفع اقرار كل واحد منهما

بأقرار صاحبه فبقيت بينة المدعي على الملك المطلق وعلى الرواية التي جعل الاستينام أقراراً بان
لأملك له فكذلك يصح هذا الدفع لأن أقرار ذي اليد بان لأملك له ولم يوجد أحد يدعي الملك لنفسه يكون
أقراراً بالملك للمدعي هكذا في فتاوى فاضلخان * والاستشراء من غير المدعي عليه في كونه أقراراً بأنه
لأملك للمدعي نظير الاستشراء من المدعي حتى لو أقام المدعي عليه بينة أن المدعي استشرى هذا
العين من فلان يكون دفعاً كذا في العصول العمادية * استعار من رجل ثوباً ثم أقام البينة أنه لا يملك
الصغير دكر أبو يوسف ر ح في الأمالي أنه تسع دعواه وتقبل بينته قال المؤلف وهذا على الرواية التي
لم تكن الاستعارة أقراراً بالملك له وإنما يكون أقراراً بان لأملك للمستعير كذا في فتاوى فاضلخان *
إذا ادعى بخلاف يدي رجل فقال المدعي عليه في دفع دعواه أنه استشرى ثوباً هذا النخل مني فهذا
ليس بدفع كذا في الذخيرة * وفي دعوى العقار إذا أنكر المدعي عليه مرة أو مرتين ثم قال إن الأرض
التي في يدي ليست علي هذه الحدود ولا يصح منه هذا الدفع كذا في خزائن المفتين * ادعى محدوداً
في يدي رجل وبين حدودها فقال المدعي عليه (ابن محدود) مدعى دعوى مبكدة بآيين حدود
ملك من است وحق من است) فأعاد المدعي دعواه ثانياً في مجلس آخر يعين تلك الحدود فقال
المدعي عليه (در حدود خطا کرده واین محدود که درست من است بآيين حدود نیست که دعوی
کرده) فأعاد المدعي دعواه ثالثاً في مجلس آخر فقال المدعي عليه (آن محدود که تو دعوی میکنی
بفلان فروخته بودی پیش از آنکه دعوی میکردی و من از آن فلان خریده ام) هل يكون هذا
دفعاً لدفع المدعي قتيلاً لا وينقض كلامه الثالث بكلامه الثاني واعتبر كلامه الثاني لنقص كلامه الثالث
وأن لم يعتبر في حق دفع دعوى المدعي كذا في المحيط * استعار من آخر ثوباً وهلك الثوب تحت
المستعير وانكر رب الثوب الادانة الا عارة وصالحه المستعير على مال جاز فان أقام المستعير بعد ذلك بينة على
العارية وقال إنها نقضت فنثبت بينته ويبطل الصلح وان اراد استخلاف المعير على ذلك فله ذلك
وذكرت في المنتقى مسائل تدل على عدم القبول ومن جملة ذلك رجل ادعى داراً في يدي رجل
ميراثاً عن أبيه ثم اصطالحا على شيء ثم أن المدعي عليه أقام بينة على أنه كان اشترى هذه الدار من أبي
هذا المدعي حال حيوته أو أقام بينة أنه كان اشترىها من فلان وفلان كان اشترىها من أبي هذا المدعي
لا تقبل بينته كذا في الذخيرة * في المنتقى إذا صالح المدعي عليه في دعوى الثوب على عشرة دراهم
ثم أن المدعي عليه أتى بعد ذلك ببينة يشهدون على أقرار المدعي بأنه لاحق له في ذلك الثوب

ان شهدوا على اقراره بذلك قبل الصلح فاشهادة باطله والصلح جائز ولو اقام المدعى عليه البينة على اقراره بعد الصلح بانه لم يكن لدى الثوب حق اطلت الصلح فان كان القاضي قد علم بان الرجل قد كان اقر عنده ان الثوب ليس له قبل الصلح اطل الصلح وعلم القاضي ههنا بمنزلة الاقرار بعد الصلح اذا كان انما ادعاه بملك واحد بان كان قد اقر عند القاضي بان هذا الثوب لم يكن له قط ولم ير منه من ايدهم جاء بعد ذلك فادعى انه ورثه من ابيه وكان ادعى بملك غير المورث فصالحه عليه لم يبطل القاضي الصلح بذلك الاقرار كذا في الخلاصة * رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك علي الف درهم قط وقد كنت ادعيت علي هذه الالف فدفعتمها امس اليك فقال المدعى لي عليك الف درهم وما قبضت منك شيئا فصالحه من دعواه على خمسمائة درهم ثم ان المدعى عليه اقام البينة بعد ذلك فشهدوا انهم رأوا المدعى عليه دفع الى المدعى امس الف درهم لا يلتفت الى شهادتهم لان صلحه كان افتداء عن اليمين ولو كان المدعى عليه قال للمدعى حين ادعى صدقت كان لك علي الف درهم الا اني قبضتها امس فقال المدعى ما قضيتني فدفع اليه العاوصا ليه من الالف على خمسمائة ثم ان المدعى عليه اقام البينة فشهدوا انه دفع اليه امس الف درهم جازت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع على المدعى بما اخذ منه ثانيا لان في هذه الصورة لما ادعى التضاء قبل الصلح كان اليمين على المدعى ولم يكن الصلح من المدعى افتداء عن اليمين كذا في فتاوى وصيخان * الوكيل بقبض المال اذا ثبت بوكالة بالبينة وقضى القاضي بوكالته ثم ان المطلوب ادعى ان الطالب قد مات قبل دعواه وليس له حق القبض فهذا دفع صحيح ان اقام البينة يدفع به دعوى المدعى كذا في النصول العمادية * رجل ادعى على رجل ان فلان بن فلان عندك كذا وكذا وانه صبي وجعل القاضي فلان بن فلان وصيا لهذا الصبي وهذا الصبي في ولاية هذا القاضي ثم ان فلان بن فلان وكلني بقبض مال الصغير هذا منك وذلك كذا وكذا وقضى القاضي بوكالة المدعى بشرائطه وقبض المدعى المال ثم ان هذا المدعى عليه بعد ذلك يوما ادعى على هذا الوكيل ان هذا الصبي فلان بن فلان قد ادرك وكلني بقبض ماله منك ايها الوكيل عن الوصي فقال الوكيل عن الوصي بعثت المال الى الوصي هل يصدق فقد قيل لا يصدق كذا في المحيط * حانوت استحق من يدرجل بالبينة ورجع المستحق عليه على بائعه بشئنه بالبينة فاقام بائعه بينة بحضرته وبحضرة المستحق ان المستحق اقر ان هذا الحانوت كان ملك ابي مات وتركه ميراثا لي لا وارث له غيري وان ابي قال في حيوته وصحته ان جميع هذا الحانوت ملكي بسبب صحيح وانه في يده

بحكم الاجارة لأملاك له فيه وقد كنت صدقته في هذا الاقرار ثم بعته بعد ذلك من المستحق عليه هذا فان قضاء القاضي للمستحق وقع باطلا فهذا دفع صحيح ولو ان البائع لم يقل هذا وانما قال ان المستحق قد كان قال قبل دعوى الحانوت التي في يد فلان ملك فلان بن فلان والآن يدعي الحانوت لنفسه وهذا تناقض فهذا دفع لدعوى المدعي كذا في الذخيرة * بائع العبد اذا طلب الثمن من المشتري فقال المشتري انك مبطل في هذه الدعوى لانك بعت الحر فانك حلفت وقلت ان اشتريت عبدا فهو حر ثم اشتريت هذا العبد بعد بيعك وعق عليك وبعته مني فهذا دفع صحيح لو انبته بالبينة وكذلك لو قال حلفت وقلت كل عبد اشتريته فهو حر ثم اشتريت هذا العبد بعد اليهين حتى علق عليك ثم بعته مني وكذلك لو قال اعتقت هذا العبد قبل ان تبعه مني فهذا كله دفع صحيح ذكر الفصل الاخير في الزيادات من غير ذكر خلاف وذكر الفصل الاخير في موضع آخر عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة رحمهما الله ان بينة المشتري لا تقبل على البائع بذلك حتى لا يسترد المشتري الثمن عن البائع لكن يعتق العبد على المشتري لا قراره بذلك كذا في المحيط *

الباب السابع فيما يكون جوابا من المدعى عليه وما لا يكون رجلا ادعى ضيعة في يدي رجل انه ملكه فقال المدعى عليه (تامل كنم ونكاه كنم) فهذا ليس بجواب ويجبره القاضي على الجواب كذا في المحيط * واذا قال (به بينم) او قال (مرا علم ليست) او قال لا ادري اهو ملكي ام لا او قال (اين مدعى بحق من است وترادروي حق ليست) فالكل ليس بجواب كذا في الخلاصة *

ولو قال لا ادري اهو ملك هذا المدعى فهذا ليس بجواب ويجبره القاضي على الجواب فان لم يجب بجعله منكرا وبسمع البينة عليه كذا في المحيط * واذا قال المدعى عليه (ابن محدود ومرتوسه ردي ليست) او قال (بتوسليم كردني ليست) فعند بعضهم هذا جواب وهو الاصح كذا في الذخيرة * ادعى ضيعة في يدي رجلين فقالا (دو تيراز سه تيرازين ضياع ملك ماست ودر دست ماست ويك تير ملك فلان غائب است ودر دست ما امانت است) فهذا اجواب تام ولكن لا تندفع الخصومة عنهما عن السهم الاخر ما لم يقيم البينة على الوديعه على ما عرف كذا في المحيط * وفي دعوى العقار اذا قال هذا المحدود ملكي ولم يقل في يد المدعى عليه لا يلزم المدعى عليه بالجواب واذا قال هو ملكي وفي يد هذا المدعى عليه للمدعي فقال المدعى عليه للمدعي (ابن محدود ملك تو ليست) فهذا على وجهين

ما ان قال (در دست من است وملك تو نیست) فهذا جواب وان لم يقل (در دست من است) فقد يل انه جواب وهو الاشبه هكذا في الذخيرة * ادعى دارا في يدي رجل انها داره غصبها ذواليد منه قال ذواليد (جملگی این خانه در دست من است بسببی شرعی و مرا باین مدعی سپردنی نیست) .
 فهذا جواب تام في حق انكار الغصب غير تام في حق الملك كذا في المحيط * ادعى منزلا في يد رجل يقال المدعى عليه (عرصه ملك من است) لا يكون جوابا ما لم يقل (این عرصه من است) وكذا اذا قال الشهود العرصه ملكه لا يكفي ما لم يقولوا هذه العرصه ملكه كذا في الوجيز للكردري * رجل ادعى دارا في يدي رجل فقال المدعى عليه انها دارى ثم قال انها وقف فهذا جواب تام تقبل بينه المدعى عليه وكذلك لو قال في الابتداء هذه الدار وقف وفي يدي بحكم التولية فهذا جواب تام كذا في المحيط * وفي دعوى الدين اذا قال المدعى عليه (مرا بتو چیزی دادنی نیست) فنجد بعضهم هو جواب وهو الاشبه ولو قال في دعوى الدين (مرا علم نیست مرا خبر نیست) فهذا ليس بجواب هكذا في الذخيرة * واذا قال في دعوى الدين بسبب البيع او ما اشبه ذلك (مرا این مبلغ بدین سبب دادنی نیست) فهذا ليس بجواب هكذا قيل وقد قيل هذا انكار لاصل الدين فيكون خصما في اصل الدين كذا في المحيط * ولو ادعى وارث رب المال على المضارب عند الناضي فاجاب المضارب وقال (مرا بدین دعوی که وی میکند بوی و بموکلان وی) يعني بقية الورثة (چیزی دادنی نیست) فهذا جواب كاف وليس للقاضي ان يجبره على بيان ذلك فان اقاموا بينته ان مورثهم دفع اليه مال المضاربة كذا وان قبض ذلك لا يلزمه شيء وكذا كل امين كالمودع والمستعير والمستأجر والوكيل والمستبضع الا اذا ادعى شيئا يجب به الضمان كذا في الملتقط * ادعى نكاح امرأة قتالت (من زن این مدعی نیم) فان اشارت اليه فجواب والا فلا في قول وقيل جواب كذا في الوجيز للكردري * ادعى عشرة دنانير معجلا لابنته فقال الزوج (آنچه بوده است دادم) هذا لا يكون جوابا لدعوى المدعى لانه يدعى عليه المقتدر لكن القاضي ان يقول للزوج اقم البينة على ما اديت فاذا اقام البينة لا بد وان يبين قدر المودع لتصح الشهادة وكذا لو ادعى ثمن المبيع فقال (آنچه بوده است دادم) فكذلك الجواب ايضا كذا في الفصول العمادية * الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع متني ثبت عند المحاكم تعارض القولين المتضادين المتناقضين من المدعى في الدعوى يمنع استماع الدعوى كذا في محيط السرخسي * التناقض كما يمنع صحة الدعوى لنفسه يمنع صحة الدعوى لغيره فمن اقر بعين لغيره فكما

لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره بوصاية او وكالة وهذا اذا وجد منه ما يكون اقرا بالملك له
اما اذا برأه عن جميع الدعاوى ثم ادعى عليه مالا بجهة الوكالة من رجل او وصاية منه يسمع كذا
في خزائن المفتين * ادعى عيا في يدي اسنان انه له ثم ادعى بعد ذلك انه لفلان وكله بالخصومة
فيه واقام البينة على ذلك قبلت بينته ولا يصير متناقضا ولو ادعى اولا انه لفلان وكله بالخصومة
فيه ثم ادعى انه له واقام البينة على ذلك يصير متناقضا ولا تقبل بينته الا ان يوفق فيقول كان لفلان
وكلني بالخصومة ثم اشتريته منه بعد ذلك واقام على ذلك بينته فحينئذ تقبل بينته كذا في الظهيرية *
ادعى انه لفلان وكله بالخصومة ثم ادعى انه لفلان آخر وكله بالخصومة لا تقبل الا اذا رفق وقال
كان لفلان الاول وكان وكلني ثم باعه من الثاني ووكلني الثاني ايضا والتدارك ممكن بان غاب
عن المجلس و جاء بعد مدة وبرهن على ذلك على من نص عليه الخصم في الجامع كذا
في الوجيز للكردي * والدين في هذا نظير العين كذا في الظهيرية * الوكيل بالخصومة لو اقر على
موكله في غير مجلس افتاء انه قبض دينه وانه لا حق لموكله عليه ثم ادعى عليه دينه لموكله لم تقبل
دعواه كذا في محيط السرخسي * اذا دفع الرصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد الابن على
نفسه انه قبض منه جميع ما كان في يده من تركته والدة ولم يبق له من تركته والدة عنده من قليل ولا كثير
الا و - استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصي شيئا وقال هو من تركته والدي واقام البينة قبلت
بينته ولو اقر الوصي انه استوفى جميع ما كان لليتيم على الناس ثم ادعى على رجل دينه لليتيم
تسمع دعواه كما لو اقر به الوارث ثم ادعى دينه لليتيم هكذا في فتاوى قاصيخان * لو قال هذا العبد
لفلان ثم اقام البينة انه اشترى منه بالى وام بوقته سمعت ولو قال هو لفلان اشتريته منه امس موصولا فاقام
بينته قبلت استحسانا وان قال مفصولا بان قال هو لفلان وسكت ثم قال اشتريته منه امس لا يقبل قوله كذا
في محيط السرخسي * رجل اقر ان هذا العبد لفلان ثم مكث مقدار ما يمكنه الشراء منه ثم اقام البينة
على الشراء من فلان ولم يوقت الشهود وقتا قبلت بينته وكذا لو اقر ان هذا العبد لفلان
لاحق لي فيه ثم مكث حيناً ثم ادعى انه اشتراه منه واقام البينة ان وقت الشهود انه اشتراه
بعد الاقرار قبلت والا لا وكذا لو اقر ان هذا العبد كان لفلان لاحق لي فيه ثم اقام الشهود انه
اشتراه منه ان وقت الشهود وقتا بعد الاقرار جاز والا فلا كذا في الفصول العبادية * في الاملاء عن
محمد ر ح ثوب في يدي رجل اقر انه لفلان ثم قال بعد ما سكت بعته منه بمائة دينار وقال فلان هولبي

من غير البيع قبلت بينته ولم يكن اقراره اكد ابابالبينة ولو كان المقر وصل كلامه فقال هذا العنان بعته منه بمائة دينار قبل قوله ولم يخرج من يده الا بما قال كذا في المحيط * عن محمد بن ح في رجل في يده دار فافر رجل آخر ان هذه الدار لمن هي في يده انا بعتها منه بالف درهم موصولا باقراره وانكر صاحب اليد الشراء وقال الدار لي فاقام المقر البينة على ان الدار داره تقبل بينته وان قال ذلك مفصولا لا تقبل بينته على ان الدار له كذا في محيط السرخسي * رجل اقر عند القاضي ان هذا العبد او الدار لفلان غير ذي اليد ثم اقام البينة انه له اشتراه من الذي في يده قبل اقراره لا تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان * لو قال هذا العنان لاحق لي فيه او قال كان لفلان لاحق لي فيه ثم اقام بينة بعد حين على الشراء منه لا تقبل حتى لو وقت الشهود بعده قبلت كذا في محيط السرخسي * رجل قال لغيره هذا العبد لك وقال المقر له ليس هو لي ثم قال هو لي ذكر في الاعمال انه لم يكن له ولو اقام البينة لم تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان * لو قال لا اعلم لي حقا الا اعلم لي حجة ثم ادعى حقا وجاء بحجة قبل منه كذا في محيط السرخسي * اذا قال ذو اليد ليس هذا لي او ليس ملكي او لاحق لي او ليس لي فيه حق او ما كان لي او اخذ ذلك ولا من ازع حين ما قال ثم ادعى ذلك احد فقال ذو اليد هو لي صح ذلك منه والقول قواء ولو كان لذي اليد من ازع يدعي ذلك حين ما قال هذه الاعطاش التي ذكرنا فعلى رواية الجماعة يكون هذا اقرارا منه بالملك للمنازع وهو في باب من القضاء في آخر الجامع وعلى رواية الافعال لا يكون اقرارا بالملك للمنازع امكن القاضي يسأل ذا اليد اهو ملك المدعي فان اقر به امره بالتسليم اليه وان انكره ايا المدعي باقامة البينة عليه ولو اقر بما ذكرنا غير ذي اليد ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع في باب القضاء ان قوله ليس هذا ملكي او ما كان لي يمنع من الدعوى بعد ذلك للتناقض وانما لم يمنع ذا اليد على ما مر لقيام اليد والمدكور في شرح الجامع ادعى دارا في يد رجل واقام المدعى عليه بينة على اقرار المدعي ان الدار ليست ملكا لي او ما كانت لي اندفعت بينة المدعي كذا في الفصول العمادية * لو قال الزوج ليس هذا الولد مني ونفاه فتلاعنا على نفى الولد وانقطع نسبه منه ثم قال هو ابني بصدق كذا في محيط السرخسي * وفي الجامع اقرار الوارث بان العين هذا لم يكن لمورثه بل كانت عنده وديعة لعلان ثم برهن انه كان لمورثه اخذته منه بعد موته احوال حيوته رد الى الوارث ان اميناً حتى يقدم المودع والاجعل في يدي عدل هذا اذا اقر به لمعلوم اما اذا قال ليس هذا الشيء لمورثه ثم ادعى انه لمورثه دفع الى الوارث بعد التلوم انما يحضره مطالب

كذا في الوجيز للكردي * ذكر هشام من معمد رح رجل مال مالي بالري حق في دار وارض
ثم ادعى وادعاه البيعة في دار في يدي انسان بالري انها له قال تقبل وان قال ليس لي بالري في رستاق
كذا في يدي لان دار وارض ولاحق ولد دعوى ثم ادعاه البيعة له في يديه في ذلك الرستاق حقا في دار
وارض لم يقبل الا ان يقم البيعة له اخذ دعوى بعد الاقرار كذا في محيط السرخسي * لو قال مالي في يد
فلان دار ولاحق ولاست ولم يسمه في رستاق ولا قرية ثم ادعى ان له قله حقا بالري في رستاق او قرية لا تقبل
بيته كذا في اري قاضيخان * في نوادر هشام دل سالت محمدا رج عن رجل قال لاحق لي
في هذه الدار ولا خصومة ولا طلبه ثم جاء يزعم انه وكيل ولان في دعوى هذه الدار قبل ذلك منه
كذا في المحيط * ادعى عليه آخر شركة فمما في يده بحق الورثة من ابيه وبكر المدعى عليه وقال لم يكن
لاي فيها حق ثم ادعى عليه انه كان اشتراها من ابيه او ادعى ان اياه كان اقرله بها فدعواه صحته
وبيته مسدودة لانه يمكن ان يقول لم يكن لابي بعد ما اشتريته منه فان كان قال لم يكن لابي قط
لا تسمع دعواه السراء من ابيه لان فيه تبا وتسمع دعوى اقرار ابيه لانه لا تانص فيه كذا في فتاوى
قاضيخان * ادعى على آخر ان له في يده كذا او كذا من مال الشركة فبكر المدعى عليه الشركة
ثم ان المدعى عليه ادعى دفع ذلك المال الى المدعى ان كان انكر الشركة اصله وان قال لم يكن
بيها شركة اصلا وما بيعت اليد شيئا من المال لا تسمع دعوى دفع المال لمكان الساقض وان انكر
الشركة والمال في الحال ان قال لا شركة بسا وليس لك في يدي مال الشركة تسمع منه دعوى
دفع المال ولا تانص ههنا كذا في المحيط * ادعى عليه غيره انه اخذ دعوى عليه البيعة فقال
المدعى عليه هو ليس باحي ثم مات المدعى فحذف المدعى عليه بطلب الميراث وقال هواخي لا يقبل
ذلك منه ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى البيعة او دعوى الابوة يقبل منه ذلك ويقضى له
بالميراث كذا في الفتاوى الصغرى * لو ادعى انها له اشتراها من ابي ذي اليد فقال ذو اليد
ما كان لابي بها حق واما اقام المدعى البيعة على انه اشتراها من الميت وهو بملكها اقام ذو اليد البيعة
انه كان اشتراها من ابيه قلت بيته ولو قال ذو اليد هذه الدار ما كانت لابي قط او لم يكن لابي فيها
حق قط ولما اقام المدعى البيعة على ما ادعاه اقام ذو اليد البيعة انه كان اشتراها من ابيه في صحته لا تقبل
بيته وان اقام البيعة ان اياه اقر في صحته انها لي قبلت بيته كذا في فتاوى قاضيخان *

ادعى على

أدعى على رجل ألف درهم فقال لم يكن لك علي شيء فطمأنت المدعى عليه البيعة أنه قد قضى يقبل منه ولم قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شيء لا تقبل بيئته على القضاء وقال أبو يوسف ر. ح. إن قال لم يجز بيني وبينك معاملة ولكن أخبرني شهودي هؤلاء أنه ادعى علي حثائم قال شهدوا أنني قد أبرأته ولم يجز بيني وبينه معاملة قبل ذلك منه كذا في محيط السرخسي * ولو قال المدعى عليه أو لا لم يكن له علي شيء قط ولا عرفه فلما أقام المدعى البيعة على المال أقام هو البيعة على القضاء لا تقبل بيئته في ظاهر الرواية كذا في فتاوى فاضل خان * لو ادعى رجل على رجل أنه باع منه هذه الجارية بألف درهم وقال ذواليد لم أبعها منه قط فلما أقام المدعى البيعة على الشراء وقضى له بذلك وجد بها أصبعاً زائدة وأراد أن يردّها على المقضي عليه فقال المقضي عليه أنه بريء إلى من كل عيب بها لا تقبل بيئته كذا في العصول العبادية * ولو ادعت امرأة على رجل نكاحاً فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما أقامت المرأة البيعة على النكاح أقام هو البيعة على أنها اختلعت منه تقبل بيئته وإن قال الرجل في النكاح لم يكن بيننا نكاح بطأ وقال ما تزوجتها قط فلما أقامت المرأة البيعة على النكاح أقام هو البيعة على أنها اختلعت منه قال رضي الله عنه ينبغي أن تكون هذه المسئلة ومسئلة البيع سواءً وثمة في ظاهر الرواية لا تقبل البيعة على السراة من العيب فكذلك الخلع عندنا لأن الخلع طلاق يقتضي سابقة النكاح وكان هو في دعواه الطلاق متافصلاً يسمع هكذا في فتاوى فاضل خان * امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها ونكر الرجل ذلك ثم ادعى تزوجها فأقام البيعة تقبل كذا في محيط السرخسي * لو أقامت المرأة بيئته على الطلاق ثلثاً بعد ما اختلعت نفسها لها أن تسترد بدل الخلع وإن كانت متافصة وكذلك الزوج إذا قاسم أخاه أنه ميراثها وأقر الأخ أنه وارثها ثم أقام الأخ بيئته أن الزوج كان طلقها ثلثاً قبلت بيئته ويرجع الأخ على الزوج بما أخذ من الميراث وكذلك المأثبة إذا ادعت بدل الدخلة ثم أقامت بيئته على اعتاق المولى أياها قبل الكتابة تقبل وكذا العبد وكذا المرأة إذا قاسمت ورثته زوجها الميراث وكلهم كبار وقد أقر أنها زوجته ثم وحدوا شهوداً أن زوجها كان طلقها ثلثاً في صحته فابهم يرجعون عليها بما أخذت من الميراث كذا في العصول العبادية * قوم ورثوا داراً من أبيهم وانفسوها برضاهم فادعى بعضهم أن أباه كان تصدق بطائفة منها معلومة عليه أو ادعى ذلك لابن له صغير وقال مات ابني فورثتها منه وأقام على ذلك بيئته فدعواه باطلة وبيئته مردودة ولو كان ادعى دينا على أبيه صحّت دعواه وبيئته على ذلك كذا في الذخيرة * إذا أقسم القوم داراً والمرأة منزهة بذلك

واصابها الثمن فعزل اليها ثلثه من الارض ثم ادعت انه صدقها اياها في صحته وادعت انها اشترتها منه بصدافه لا تقبل بيسته وكذلك اذا اتسموا ارضا فاصاب كل انسان طائفة بجميع ميراثه عن ابيه ثم ادعى احدهم في قسم ارضه براء او بخلا وزعم انه هو الذي براه وغرسه واقام البيعة على ذلك لا تقبل كدائي فتاوى قاضي خان * اذا اقر احد الورثة ان هذا المحدود ميراث عن ابينا ثم ادعى انه وصيه من ابي لاسي فلان واقام البيعة قيل لا تقبل بينته ويكون متناقضا وهو الاظهر هكذا في الظهيرية * لو ان رجلا اقر ان ميراثه وترك هذه الارض اردها الدار ميراثا ثم بعد ذلك ادعى ان الميراث ارضي له بالثلث قبل بيسته واقتراره السابق لا يخرج من دعوى الوصية وكذلك لو ادعى ان ميراثه ارضي له بغيره فوجدوا ان هذه المواضع ميراث يساعن ابيائهم ادعى احدهم ان ثلث هذه المواضع وصية من ابي لاسي الصغير فلان واقام البيعة قبل بينته كدائي فتاوى قاضي خان * استأجر من آخر محدودا ادارة طريقه مرسومه واخره من غيره مقطوعة وادار المستأجر الثاني بالقبض ثم ان المستأجر الاول مع المستأجر الثاني فسك الادارة الثانية بينهما وطالب المستأجر الاول للثمن جريا الثاني ببال المقاطعة فقال المستأجر الثاني ان هذا المحدود كان في يدي الاجر الاول من يوم الادارة الثانية الى هذا اليوم ولم يحس علي مال المقاطعة واقام البيعة الصحيح انه لا تصح دعواه ولا تقبل بيسته لمكان التناقض ولو ادعى المستأجر الاول بيعة على ان الثاني قد قبض المستأجر واقام الثاني بيعة على انها كانت في الاول تمام المدة فبيعت الاول اولى سئل بحكم الدين السفلي عن رجل ادعى ديما في تركه ميت وصدقته الوارث في ذلك وصح من ابناء الدين ثم ادعى هذا الوارث بعد ذلك ان الميراث قد كان قضى المال في حيوته واراد اثبات ذلك بالبيعة قال لا تصح دعواه ولا تسمع بيسته هكذا في المحيط * سئل الشيخ الامام ظهير الدين عن رجل ادعى ميراثه وقال في مجلسه (مرا اندرين حانه هيچ چیزی نیست) ثم ادعى شيئا من متاع البيت او اقمشة قال ان كان المدعى يقول كان هذا في البيت وقت الاقرار لا تسمع دعواه وان قال لم يكن هذا في البيت وقت الاقرار تسمع دعواه ذكر في الجوامع رجال قال مافي يدي من قليل او كثير او عبدا او متاع لفلان صح اقراره وان جاء المقر له لياخذ عبدا من يد المقر واختلفا فقال المقر له كان في يدك وقت الاقرار فهو لي وقال المقر لابل ملكك هذا بعد الاقرار كان القول قول المقر الا ان يقيم المقر له البيعة انه كان في يد المقر وقت الاقرار وذكر في الاقرار مافي يدي روايه الجامع رجال قال مافي حانوتي لفلان ثم بعد ايام ادعى شيئا مما في الحانوت انه

وضعه في الخانوت بعد الاقرار صدق وذكر في بعض الروايات انه لا يصدق قال رضي الله عنه وهذه الرواية تخالف رواية الجامع قالوا تأويل الرواية الثانية اذا ادعى بعد الاقرار في مدة لا يمكنه ادخاله في الخانوت في تلك المدة يقيم وفي مسئلة الجامع اذا ادعى المقر حدوث الملك في زمان لا يتصور حدوثه فيه لا يقبل قوله اني ملكته بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضيخان * وان ادعى انه له ولم يقل شيئاً يسمع دعواه اذا لم يكن دعواه في ذلك المجلس قال رضي الله عنه ذكر في الجامع الكبير رجل قال لاحق لي قبل فلان او قال في يد فلان ثم انه اقام البينة على عبد في يد المقر له انه غصبه منه او ادعى عليه ديناً لا تقبل بينته حتى يشهد الشهود انه غصبه بعد الاقرار وعلى دين حادث بعد الاقرار وكذا لو كتب الرجل براءة لرجل انه لاحق لي قبلك في عين ولادين ولا شراء ثم اقام البينة على شراء عبد من الذي ابرأه او على قرض الف درهم لا يقبل الا بتاريخ بعد الاقرار قال رضي الله عنه فعلى هذا ينبغي ان لا يسمع دعوى الزوج بعد الاقرار الا ان يدعي ان هذا المتاع لم يكن في البيت وقت الاقرار اما اذا ادعى مطلقاً انه لا يسمع دعواه كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اقر المدعى عليه وقال جميع ما في يدي من قليل وكثير لفلان ثم انه مكث اياماً فحضر فلان ليأخذ ما في يده فادعى عبداً ما في يده انه له ملكه بعد اقراره وقال المدعى كان هذا العبد في يدك يوم الاقرار والقول قول المدعى عليه والعبد عبده الا ان يقيم المدعى بينته انه كان في يده يوم الاقرار كذا في العصول العمادية * رجل اقران لفلان علي الف درهم ثم قال بعد ذلك قضيتها اياه قبل ان اقرها واقام البينة على ذلك لم تقبل بينته ولو ادعى انه قضاه قبل الاقرار موعداً لا قراره تقبل بينته استحساناً هكذا في المحب في فصل التناقض في الدعوى والشهادة * لو قال كانت له علي الف درهم ثم قال قضيتها اياه قبل الاقرار موصولاً او مفصلاً واقام البينة عليه قبلت بينته كذا في الذخيرة في فصل التناقض في الدعوى والشهادة * قال ابن سماعه عن محمد بن حريز في رجل ادعى عليه عشرة آلاف درهم فانكرها فسأل الحاكم المدعى هل قضى من المال شيئاً فانكره قبض منه عشرة آلاف درهم فابرأ الحاكم المدعى عليه من العشرة الآلاف فلما خرجا من عند الحاكم قال المطلوب لا والله ما قبضتها مني فجاء الطالب ببينة يشهدون على كلامه هذا قال محمد بن حريز اقبل هذا من الطالب واقضي بها عليه وبمثله لو اقام الطالب البينة على المال لا يقبل ذلك منه وأن قال المطلوب انما قلت ما قبضتها مني وانا اقيم البينة انك قبضتها من وكيلي لم تقبل بينته ولو جاء المطلوب

بيينة تشهد ان رجلا اجنيا قضى هذا المال تطوعا بهما من ماله من غير امر المطلوب ولا وكالة
فاني اقبل ذلك ولو قال المطلوب ما قبضها فلان كان هذا على قبض من نفس المطلوب
ووكيله وعلى كل احد اجسبي غيره ولا اقبل البيينة انه قبضها من رجل اجنبي كذا في المحيط
في فصل التناقص في الدعوى والشهادة * رجل ادعى على رجل مالا واقام البيينة ثم قال
بعد اقامة البيينة اني قد استوفيت من هذا المال كذا هل تبطل بيينة قالوا ان قال استوفيت من هذا المال
كذا لا تبطل بيينة لانه يمكنه ان يقول استوفيت بعد اقامة البيينة وان قال قد كنت استوفيت من هذا المال
كذا او قال بالعارية (چندین یافته بودم) بطلت بيينة كذا في فتاوى قاضى خان * واذا اقام البيينة ان له
على فلان اربعمائة ثم اقر المدعى ان للمنكر عليه مائة سقط عن المنكر ثلث مائة عند ابى القاسم وعن
ابن ابي احمد عيسى بن النصير انها لا تسقط وعليه الفتوى كذا في الملثبط * اذا ادعى رجل على غيره
مشرة دراهم حالة فقال المدعى عليه (آرى مارا بتواين ده درم بايد دادن ولكن مارا از تو هزار درهم
مى بايد حل) فهذه الدعوى الثانية لا تصح اذا كان المالان من جنس واحد كذا في الدخيرة * اذا قال
المدعى عليه الدين (اين مبلغ مال كه دعوى ميكني بتور سائیده ام) ثم قال (بعلان حواله كرده بودم
واور سائیده است) فقد قيل لا تسمع هذه المقالة الثانية وقيل تسمع كذا في المحيط * ساوم دارا في يد
رجل ثم برهن على شرائها من فلان ما لكها لا يقبل الا ان يبرهن على الشراء من فلان بعد المساومة
او على ان المساوم منه كان وكيل فلان بالبيع كذا في الوجيز للكردي * اشترى ثوبا او ماومه واستوهبه ثم
ادعى انه كان ملكه قبل الشراء او قبل المساومة او قبل الاستيهاب او ادعى انه كان ملك ابيه يوم المساومة
فمات وترك ميراثه او وهبه له لا تسمع دعواه الا اذا صرح بملك ابيه عند المساومة بان اثبت انه قال
عند المساومة ان هذا الثوب لابي ووكلك ببيعه فبعه مني فلم يتفق بينهما بيع ثم ادعى الارث من ابيه
يقبل لعدم التناقض وكذا لو قال عند الدعوى كان لايه وكله ببيعه فاشتريته ثم مات وترك ثمنه ميراثا
لي يسمع ويقضى له بالثمن لانه ليس بتناقض كذا في الكافي * ولو ادعى طيلسانا وساوومه ثم ادعى
مع اخ له انه كان يملكه قبل الشراء وقبل الاستيham او ادعى انه كان ملك ابيه يوم المساومة فمات
وتركهاميراثا لهما لا تسمع دعواه في نصيبه وتسمع في نصيب صاحبه ويتخير في نصف الطيلسان لتفرق
الصفقة عليه ولو اشتراه وحده وقبضه او لم يقبضه او لم يشتره ولكنه ساومه ثم جاء ابوه وادعى ان الطيلسان له
تسمع

تسمع ويرجع المشتري بالثمن على البائع وكذا اذا قضى لايه ولم يقبض الاب حتى مات وتركه ميراثا له سلم له الطيلسان ويرجع بالثمن على البائع اما اذا لم يقض القاضي حتى مات ابوه لا يقضى للابن هكذا في الخلاصة * لو ادعى رجل شراء ثوب وشهد له بشراء من المدعى عليه وقضى اولاً ثم رعم احد الشاهدين ان الثوب له اولاً بيته ورثه هو عنه لا تسمع دعواه واوقال عند الشهادة هذا الثوب باعه منديلكه لي اولاً بي ورثته منه يقضى بالبيع وتسمع دعوى الشاهد فاذا برهن على ما ادعاه قضى له لانعدام الناقض ولو قال لا قولاً ولم يؤد بالشهادة ثم ادعى لنفسه او لاندلايه وكله بالطلب تقبل كذا في الوجيز المذكور في * رجل ساوم بولدامة او ثمرة نخل او نخل في ارض في يد غيره ثم اقام البينة ان الامة او النخلة او الارض له يقضى له بالامة او النخلة او الارض دون الولد والثمرة والنخل وادعى الام مع الولد او النخلة مع الثمرة او الارض مع النخل لا تسمع دعوى النخلة والثمرة والولد كذا في الخلاصة * وكذلك لو كانت الامة حاملة مولدت في يده فساوم بالولد بعد اقامة البينة قبل القضاء بالامة وكذلك اذا قال الشاهد ان الولد للمدعى عليه او لا لاندري لمن الولد وكذلك اذا لم يكن بينه للمدعي ولكن المدعى عليه اقر ان الام له دون ولدها كذا في الذخيرة * لو برهن على مساومة وكيله في مجلس القضاء خرج الوكيل وموكله من الخصومة وان في غير مجلسه خرج الوكيل فقطران برهن الموكل على انه وكله غير جائز الاقرار برهن المدعى عايه على اقرار الوكيل فالموكل على دعواه وخرج الوكيل عن الخصومة كذا في الوجيز المذكور في * ولو اشترى جارية منتقبة فلما جلت وكشفت نقابها قال المشتري هذه جاريته ولم اعرفها بالنقاب لا تقبل دعواه ولا يبينه وان اشترى منه متاعاً في جراب مدرج او ثوباً في منديل مئلف فلما اخرجه ونشره قال هذا متاعي وام اعرفه تقبل دعواه وبينته قال محمد ر ح كل ما يمكن معرفته عند المساومة مثل الجارية المنتقبة القائمة بين يديه لا يقبل قوله ان له اعرفه وكل ما لا يمكن معرفته حين المساومة مثل ثوب في منديل او جارية قاعدة عليها كساء مغطاة لا يرى منها شيء تقبل دعواه وبينته كذا في محيط السرخسي * العبد المأذون اذا اشترى عبداً وقبضه ثم اقر ان هذا العبد الذي اشتراه من فلان قد كان فلان اعتقه قبل ان يبيعه منه فاشتراه وهو حر وانكر البائع ذلك فان العبد مملوك له على حاله ولا يصدق المأذون فيما اقر به على البائع ولو كان العبد المأذون لم يقر بذلك وانما اقر ان البائع كان باع هذا العبد من فلان قبل ان يبيعه مني وصدقه فلان في ذلك وكذبه البائع فان المأذون لا يصدق فيما ادعى على البائع حتى لا يسترد الثمن من البائع ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد

البي فلان وان افرا البائع بما ادعاه المأذون رجع المأذون على البائع بالثمن وكذلك لو اقام المأذون البينة على ما ادعى على البائع او حلف المأذون البائع على ما ادعى ونكل رجع المأذون على البائع بالثمن فقد جمع محمد ر ح بين ثلثة وصول افرا البائع بما ادعاه المأذون واقامة المأذون البينة على البائع وتحليف المأذون البائع على ما ادعاه ر ح اب في النكل ان المأذون يرجع على البائع بالثمن وهذا الجواب ظاهر في فصل الافرا ما مشكل في فصل اقامة البينة وفي تحليف البائع وكان ينبغي ان لا تسمع البينة من المأذون على ما ادعى ولا يكون له حق تحليف البائع على ما ادعى وقد وضع محمد ر ح هذه المسئلة في الزيادات والجامع في الحرو ذكر ان المشتري لو اقام البينة على ما ادعى من بيع البائع المبيع من غيره قبل ان يبيعه منه انه لا تسمع دعواه ولو اراد ان يحلف البائع على ذاك ليس له ذلك فمن مشائخنا من لم يصح ما ذكر في المأذون ومنهم من صححه واختلعا فيما بينهم قال بعضهم في المسئلة روايتان على رواية الزيادات والجامع لا تسمع البينة ولا يحلف البائع وعلى رواية المأذون تسمع البينة ويحلف البائع وقال بعضهم ما ذكر في الزيادات والجامع قياس وما ذكر في المأذون استحسان كذا في المحبط * رجل قدم بلدة واستأجر دارا وقيل له هذا دار ابك وتركها صبر انا لك فقال ما كنت اعلم ذلك فادعى الدار لنفسه لا تسمع دعواه بعد ذلك لكان التناقص كذا في الذخيرة * دار في يد رجل قال له رجل ادفع الي هذه الدار اسكنها فابى ان يدفع فادعى السائل انها له تسمع دعواه وكذا لو قال اعطني هذه الدابة اركبها او قال ناولني هذا الثوب البسه ولو اسكنني هذه او اعزني هذه الدار او هذه الدابة وهذا الثوب ثم ادعاه بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في فتاوى قاضي خان * في نوادر هشام قال سألت محمدا ر ح عن تزوج المرأة ثم ادعى انه اشتراها من لا يملكها قال لا قبل بينته على ذلك حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان بعد التزوج وهو يملكها كذا في المحبط * في المستقى بشر عن ابي يوسف ر ح شاهدان شهدا على رجل انه طلق امرأته ثلثا وانفذ القاضي شهادتهما ثم ادعى احد الشاهدين انها امرأته تزوجها قبل الذي طلقها ولي على ذاك بينة والمرأة تجحد لا قبل ذلك منه وكذلك لو لم يكونا شهدا انها امرأته وشهدا انه طلق هذه ثلثا وكذلك هذا في العتق والبيع وغير ذلك اذا جحد البائع دعوى الشاهد وقال المتاع لي وكذلك اذا قال الشاهد نحن امرأته بالبيع سواء كان البائع جاحدا للبيع او كان المشتري جاحدا للشراء ولو شهدا فرد الحاكم شهادتهما ثم ادعياه لا نفسهما فليس لهما في ذلك دعوى فان لم يشهدوا عليه عند الحاكم لكن شهدا على المبيعة وختمتا على الشراء من غير افرا

بكلام فان هذين لا تقبل لهما دعوى وفيه ايضا عن محمد ر ح عن رجل شهد على رجل انه
 طلق هذه المرأة ولم يشهد انها امرأته واجاز القاضي شهادته ثم ادعى الشاهد انها امرأته وقال
 انالم اعرفها ولم اكن دخلت بها قبلت بينته وكذا لو شهدا على اقرار المرأة انها امرأته ولم يشهدا انها
 امرأته واجاز القاضي عليها اقرارها وجعلها امرأته ثم اقام الشاهد بينة انه تزوجها منذ سنة واني لم اعرفها
 قبلت بينته ويطل قضاء القاضي ويردها على الشاهد فصار مسئلة الطلاق مختلفة بين ابي يوسف
 ومحمد ر ح كذا في الذخيرة * ادعى عينا في يدي رجل ملكا مطلقا ثم ادعاه في وقت آخر على ذلك
 الرجل عند ذلك القاضي بسبب حادث صح دعواه ولو ادعى اولا الملك بسبب ثم ادعاه بعد ذلك
 على ذلك الرجل ملكا مطلقا عند ذلك القاضي لا يصح دعواه كذا في المحيط * وعليه الفتوى
 هكذا في الفصول العبادية * لو ادعى التاج اولا في دابة ثم ادعاه بعد ذلك بسبب
 عند ذلك القاضي ينبغي ان لا يصح دعواه الثاني بخلاف ما اذا ادعى الملك المطلق اولا
 ثم ادعاه بعد ذلك بسبب عند ذلك القاضي كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر نصف دار
 معين ثم ادعى بعد ذلك جميع الدار لا يسمع وعلى الغنم يسمع كذا في الخلاصة * والصواب انه
 يسمع في الوجهين جميعا الا اذا كان قال وقت دعوى النصف لاحق فيها سوى النصف فحينئذ لا تسمع
 دعواه جميعا كذا في المحيط * ولو ادعى دارا في يد رجل بسبب الشراء وظهر ان الدار
 المدعاة يوم الدعوى لم تكن في يد المدعى عليه بل في يد غيره ثم ان هذا المدعى ادعى هذه الدار
 في مجلس آخر على صاحب اليد ملكا مطلقا قيل لا تسمع وهو الاصح وهذا اذا ادعى الشراء اولا
 ولم يذكر القبض ولو ادعى الشراء مع القبض اولا ثم ادعى بعد ذلك على ذلك الرجل عند ذلك
 القاضي ملكا مطلقا هل تسمع قيل ينبغي ان يكون فيه اختلاف المشائخ كما اذا ادعى الشراء
 مع القبض وشهد الشهود بالملك المطلق فيه اختلاف المشائخ هكذا في الفصول العبادية * دار في يد
 رجل يزعم انه اشتراها من رجل فجاء رجل وادعى عند غير القاضي انها دار تصدق بها على الذي
 باعها من ذي اليد ثم رفع المدعى الذي في يديه الدار الى القاضي بعد شهر او سنة وادعى انه دار
 اشتراها من الذي زعم ذواليد انه اشتراها منه فان ذكر تاريخ الشراء قبل تاريخ الصدقة لا تقبل شهادة
 شهوده وان ذكر تاريخ الشراء بعد تاريخ الصدقة قبلت شهادته هكذا ذكر في الاقضية واذالم يذكر
 التاريخ تقبل شهادة الشهود قال محمد ر ح ولا بالي قال في الصدقة قبضت اولم اقبض قال محمد ر ح

لو كان ادعى الصدقة بعد تاريخ الشراء لا يرجع بالثمن على البائع هكذا في الذخيرة والمحيط في فصل
التناقض بين الدعوى والشهادة * لو ادعى دارا شراء من ابيه ثم ادعى الميراث تسمع وادعى
اولا بسبب الارث ثم ادعى الشراء لا تقبل ويثبت التناقض كذا في خزائن المفتين * ادعت المرأة
مهر المثل ثم ادعت بعد ذلك المسمى تسمع دعواها الثاني ولو ادعت المسمى اولاً ثم ادعت مهر
المثل لا تسمع دعواها الثاني كذا في المحيط * امرأة تطالب زوجها بمهره فتال الزوج مرة او فيتها ومرة
قال ادبت الي ابني فاولا لا يكون ما قضا كذا في الفصول الا شروشية * وانعد الفتوى (مردى
زنى راكه خدمت او ميكرد بشوهي دار بعد از ان دعوى ميكنند كه آن زن در نكاح من بوده است
ومن دلاق نداده ام) هل يسمع ذلك منه ينبغي ان لا يسمع للتناقض الظاهر فانه الا شروشي كذا
في الفصول العمادية * امرأة باعت كرمها فدعى ابنها وهو غر بالغ ان الكرم له ورثه من ابيه
وصدقته البائعة وزعت ابها لم تكن وصيده فاولا انك انت ادعت وقت البيع انها وصيدة الصغير
لا يقبل فراها بعد ذلك ابها لم تكن وصيده وكانت عليها ثبته المبيع للصغير باقرارها على نفسها انه
استهلكته وبيع والتسليم لا تسمع بينه الغلام الا اذا ن من له ولاية عليه كذا في فتاوى قاصيخان *
اذا كانت الدار في يدي رجل دار رجل وادعى انها داره ورثها من ابيه منذ سنة واقام اليه انه اشتراها
من الدار في يديه منذ سنتين والمدعى يدعي ذلك فالتقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا يتضي بالدار
للمدعى فان وفق المدعي فقال كنت اشتريتها منذ سنتين من ذي اليد كما شهد الشهود ثم بعناها من ابي ثم
ورثناها من ابيه منذ سنة فتشهد الشهود بذلك قبلت شهادتهم وقضي بالدار له وكذلك اذا ادعى
دبته او صدقة مكان الشراء كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الشراء هكذا في المحيط في فصل
التناقض بين الدعوى والشهادة * لو ادعى الصدقة منذ سنة ثم ادعى الشراء منه منذ شهرين
واقام البيعة لا تقبل الا اذا وفق فقال تصدق علي وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب فمحمد
في الصدقة فاشترتها وبين ان الصدقة هي السبب والشراء كان تخليصا لملكه كذا في الخلاصة * ولو
ادعى الصدقة منذ سنة فتشهد الشهود انه اشتراه منذ شهر لا يقبل الا ان يوفق فيقول تصدق به علي منذ سنة
وقبضته ووصل اليه بسبب وجحد الصدقة فاشترى منه منذ شهر فاذا وفق واثبت بالبيعة قبلت بينته
كذا في فتاوى قاصيخان * واذا ادعى دارا في يدي رجل انه وهبها لوالده لم يتصدق بها عليه
واقام

واقام شاهدين على الصدقة وقال لم يهبها لي فطوقنا دعوى الهبة عند القاضي فهذا الكذاب منه لشاهديه فلا تقبل وكذلك لو ادعى انها ميراث لم يشترها قط ثم جاء بعد ذلك فقال هي بشرى ولم ارها قط فجاء بشاهدين على الشراء منذ سنة فهو باطل فان ادعاهما هبت ولم يقل لم يتصدق بها علي فط ثم جاء بعد ذلك بشهود على الصدقة وقال لما جحدني الهبة سألتني ان يتصدق بها علي ففعل اجزت هذا وكذلك لو قال ورثتها ثم قال جحدني الميراث فاشتربتها منه فجاء بشاهدين على الشراء وهذا بخلاف مالو ادعى الشراء اولاً ثم جاء بشاهدين يشهدان انه ورثه من ابيه كذا في المبسوط *

لو ادعى انها له ورثها من ابيه ثم ادعى هو مع آخر انها ورثاها من الميت واقام البينة على ذلك تقبل كذا في الخلاصة * صبي له عقار موروثه ادعى بعد بلوغه عقاراً من عقاراته على رجل ان وصيه باعه مكرها وسلم مكرها فاراد استرداده من يدي المشتري ثم ادعى مرة اخرى ذاك العقار ان وصيه باعه بغبن فاحش فالقاضي يسمع منه الدعوى الثانية كذا في الذخيرة * رجل اشترى من رجل عبداً ثم ان البائع ادعى انه كان فضولياً في هذا البيع واراد استرداد العبد من يدي المشتري وانكر المشتري ذلك لو ادعى المشتري ان البائع كان فضولياً في هذا البيع واراد استرداد الثمن لا يصح دعواه وان اراد ان يقيم بينة على ما ادعى من كونه فضولياً في البيع لا تسمع بينته وكذا اذا لم تكن له بينة واراد ان يحلف صاحبه على ما ادعى من كونه فضولياً في البيع ليس له ذلك كذا في المحيط * ادعى عليه انها له ثم ادعى انها وقف عليه تسمع ولو ادعى اولا الوفاء ثم ادعاه لنفسه لا تسمع كذا في الوجيز للكردي * رجل باع ضيعة ثم اقام البينة انه كان وقفاً عليه وعلى اولاده قال لا تسمع للتناقض وان اراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك وان اقام البينة تقبل وقد قيل القول بعدم القبول احوط واحوط هكذا في محيط السرخسي * وفي الاجناس مشتري الارض اذا اقران الارض المشتراة مقبرة او مسجد وانفذ القاضي اقراره بحضرة من يخاصمه ثم اقام المشتري البينة على البائع ليرجع بالثمن عليه قبلت بينته كذا في المحيط * ولو ادعى المشتري على بائعه ان الارض التي بعث مني وقف على مسجد كذا تقبل وينتقض البيع عند الفقيه ابي جعفر ح قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ناخذ وقيل لا يقبل والا اول اصح كذا في الفصول العمادية * لو ادعى ما لا بسبب الشركة في يده ثم ادعى ذلك دينا عليه تسمع وعلى العكس لا تسمع لان مال الشركة قد يصير دينا بالبحر والدین لا يصير شركة كذا في الفصول الاستروشنية * رجل ادعى على

آخرانه كان لفلان عليك كذا وكذا وقد مات فلان وصار ماله عليك ميراثا لي فقال المدعى عليه انا اوفيته هذا المال المدعى وذهب ليأتي بالبينة فلم يأت ثم ان المدعى اعاد دعوته ثانيا في مجلس آخر فقال المدعى عليه لا علم لي بوراثتك سمع ذلك منه كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من كتاب الدعوى * رجب ادعى على امرأة انه تزوجها وانكرت ثم مات الرجل فجاءت تدعى ميراثه فلها الميراث كذا في المحيط في الفصل التاسع في دعوى الميراث * ولو كانت المرأة ادعت النكاح فانكر الرجل ثم ماتت فطلب الرجل ميراثها وزعم انه كان تزوجها كان له الميراث هكذا روي من ابيوسف ربح في السواد كذا في فتاوى قاضي خان * ولو ان امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلاثا وانكر الزوج ذلك ثم مات الزوج فطلبت ميراثها منه قال لم اورثها منه وكذلك ان كانت اكدت نفسها وزعمت انه لم يطلقها قبل موته كذا في المحيط * رجل في يديه مملوك ادعاه رجل انه مملوكه والذي في يديه سجود ادعاه لنفسه فحلته القاضي ما هو له المدعى فابى ان يحلف وقضى القاضي عليه بنكوله فقال الذي في يديه قد كنت اشتريته منه قبل الخصومة واقام على ذلك بينة قبلت بينته وقضى له به ولا يكون اباءة اليمين اكذبا بالشهود الشراء ولو اقام بينة على انه لي واد في ملكي ثم اقام بينة اني اشتريته من فلان آخر سوى المدعى لا تقبل منه البينة هكذا في الدخيرة * في نوادر عيسى بن ابان ثلثة نفر اقاموا بينة على رجل بمال لهم قبله من ميراثهم عن ابيهم وقضى القاضي به لهم ثم ان احدهم قال بعد ذلك مالي في هذا المال الذي نصي لي به علي فلان من حق وانما هذا اخوي قال لا يبطل بهذا القول عن المتضي عليه شيء الا ان يقول ما كان لي اصلا في هذا المال شيء وما هو الا اخوي فحينئذ يبطل حقه عن المتضي عليه ولو قال قبل ان ينصي القاضي له بالمال مالي في هذا المال حق وما هو الا اخوي يسأل عن ذلك باي وجه صار لهما دونك وانما ادعين من ميراث ابيكم فان جاء بوجه يكون له فيه من قوله مخرج قبل منه وان قال هذا القول ثم مات قضى القاضي به للاخوين بالثلثين وترك نصيب المتروك كان الذين اقاموا البينة هم الذين بدلوها معا ملتهم ولم يدعوا المال عليه من الميراث وان كان من شيء بائعوه له ثم قال احدهم ما المال الا لهدين مالي فيه حق كان المال كله لهدين ولم يبطل عن المدعى عليه شيء كذا في المحيط في الفصل العشرين فيما يبطل دعوى المدعى من قوله او فعله *

الباب التاسع في دعوى الرجلين وفيه اربعة فصول * الفصل الاول في دعوى الملك المطلق

في الاعيان قال محمد ر ح في الاصل اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل او عقارا آخر او منقولا واقاما البينة قضى بالخارج عند علمائنا الثلث هذا اذا لم يذكر تاريخا فاما اذا ذكر تاريخا فان كان تاريخهما على السواء فكذا الجواب انه يقضى للخارج منهما وان ارجا وتاريخ احدهما اسبق فعلى قول ابي حنيفة ر ح وعلى قول ابي يوسف ر ح الآخر يقضى لاسبقهما تاريخا واذا ارجا احدهما ولم يؤرخ الآخر فعلى قول ابي حنيفة ر ح يقضى للخارج هكذا في المحيط * دار في يدي رجل ادعى رجل انها داره ملكها منذ سنة واقام صاحب اليد بيته انه اشتراها من فلان منذ سنتين وهو بملكها وقبضها قضى بها للمدعى الخارج كذا في الظهيرية * اذا ادعى الخارج انه عبده كاتبه على الف درهم واقام على ذلك بيته واقام ذواليد بيته انه عبده كاتبه على الف درهم قال جعلته مكاتباً بينهما يؤدى اليهما جميعاً كذا في الذخيرة * لو ادعى احدهما انه دبره وهو بملكه واقام على ذلك بيته وادعى الآخر انه كاتبه وهو بملكه كان بيته التدبير اولى كذا في المحيط * اذا ادعى ملكا مطلقا وكان في يد ثالث ولم يؤرخا ارجا وتاريخا واحدا فهو بينهما نصفان هكذا في الخلاصة * وان ارجا واحدهما سبق في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ر ح وابي يوسف ر ح الآخر ومحمد ر ح الاول يقضى لاسبقهما وان ارجا احدهما والآخر في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ر ح يقضى بينهما وهو الصحيح واختلفت الروايات عن صاحبيه قال الامام المعروف بخواهر زادة ان الصحيح على قول ابي يوسف ر ح الاول ومحمد ر ح الآخر يقضى بينهما نصفين كما قال ابو حنيفة ر ح كذا في فتاوى قاضيان * دارا ومنقول في يدي رجلين واقام كل واحد منهما بيته على ما ادعى ان لم يؤرخا او ارجا وتاريخهما على السواء يقضى بينهما نصفان وان ارجا وتاريخ احدهما سبق فعلى قول ابي حنيفة ر ح وهو قول ابي يوسف ر ح آخر وهو قول محمد ر ح ولا يقضى لاسبقهما تاريخا وان ارجا احدهما ولم يؤرخ الآخر فعلى قول ابي حنيفة ر ح يقضى به بينهما وكذلك عندنا على القول الذي لا يعتبران التاريخ وعلى القول الذي يعتبران التاريخ يقضى للمؤرخ عند ابي يوسف ر ح وغير المؤرخ عند محمد ر ح لان غير المؤرخ اسبقهما تاريخا هكذا في المحيط * عبد في يدي رجل اقام رجل البيته انه عبده غصبه ذواليد منه او قال استأجره ذواليد منه او استعاره منه او ارتهنه منه واقام ذواليد بيته انه ملكه اعتقه او دبره او كانت امة واقام ذواليد بيته انه استولدها كانت بيته الخارج اولى وقضى له بالعبد كذا في الذخيرة في الفصل الثاني عشر في دعوى الناج * رجل في يديه

دار واقام رجل اجنبي عليه البيعة انها دار واقام رجل آخر البيعة انها دار غصبها منه هذا المدعى الآخر فانه يتقضى بالدار للمشهود له بالغصب وكذلك لو كان مكان دعوى الغصب دعوى الابديع كذا في المحيط * ادعى بكر بيتا هو في يدي سعد وريد وبرهن انه له وكل واحد منهما برهن انه له فصنفه لبكر ونصفه لهذا ولو ادعى بكر الغصب او الوديعة على سعد فربعه لزيد وما بقي لبكر والاصل ان 'الخارجين اذا تنازعا في عين وادعى احدهما الغصب على صاحبه وبرهنا فالقاضي يقضي بينه مدعى الغصب ولا يقضي بينه المدعى عليه الغصب كذا هنا ولو ادعى بكر الغصب على سعد وسعد عليه وادعى زيد ملكا مطلقا فصنفه لبكر ونصفه لهما ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى زيد ملكا مطلقا فربعه لزيد وما بقي لبكر ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى بكر فلزيد النصف الذي في يد سعد وبكر النصف الذي في يد زيد ولو ادعى الغصب على بكر وهو على سعد فلزيد النصف الذي في يد سعد وما في يد زيد بين بكر وسعد كذا في الكافي * ولو اقام سعد بيعة انها دار غصبها مني زيد واقام زيد بيعة انها دار غصبها مني سعد واقام بكر البيعة انها دار غصبها مني سعد وسعد وسعد وريد فلكر نصف الدار والنصف الآخر بين سعد وزيد نصفان هكذا في المحيط * الفصل الثاني في دعوى الملك في الاعيان بسبب الارث او الشراء او الهبة او ما شبه ذلك دار في يدي رجل ادعاها رجلان كل واحد منهما يدعي انها داره ورثها من ابيه فلان واقام على ذلك بيعة فان لم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء يقضى بالدار بينهما وان ارخا وتاريخ احدهما سبق فعلى قول ابي حنيفة رح آخر على ما ذكر في المنتقى وهو قول ابي يوسف رح آخر على ما في الاصل وهو قول محمد رح اولا على ما رواه بن سماعة عنه يقضى لاسبقهما تاريخا هكذا في الذخيرة * وكذا ان ارخا ملك المورثين يقضى لاسبقهما تاريخا بالاجماع هكذا في الخلاصة * وان ارخا احدهما ولم يؤرخ الآخر قضي بينهما نصفين اجماعا كذا في الكافي * ولو كان في يد احدهما فهو للخارج الا اذا كان تاريخ ذي اليد اسبق فهو لولى عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح يقضى به للخارج وان ارخا احدهما ولم يؤرخ الآخر فهو للخارج بالاجماع وان كان في ايديهما فهو بينهما نصفان بالاجماع الا اذا كان تاريخ احدهما اسبق فهو لولى كذا في الخلاصة * ان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر وانه اشتراها

من فلان وهو يملكها واقام آخر بيته انه اشتراها من فلان آخر وهو يملكها فان القاضي يقضي بينهما كذا في فتاوى قاضيخان * سواء ارخا على الشراء ولم يؤرخا هكذا في المحيط * وان وقتا فصاحب الوقت الاول اولى في ظاهر الرواية وان ارخا احدهما دون الآخر يتقضى بينهما اتفاقا كذا في فتاوى قاضيخان * وان ادعى الشراء من واحد ولم يؤرخا او ارخا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفان كذا في الكافي * ويخير كل واحد منهما فان رضي واحدهما وانى الآخر بعد ما خبرهما القاضي وقضى لكل واحد منهما بالنصف فليس للذي رضي به الا النصف كذا في المحيط * وان ارخا واحدهما سبق تاريخا يقضى لاسبقهما تاريخا اتفاقا وان ارخا احدهما ولم يؤرخ الآخر فهو للمؤرخ اتفاقا وان كان العين في ايديهما فهو بينهما الا اذا ارخا وتاريخ احدهما سبق فحينئذ يقضى لاسبقهما تاريخا وان كان في يدا احدهما فهو لذي اليد سواء ارخا ولم يؤرخ الا اذا ارخا وتاريخ الخارج سبق فيقضى به للخارج كذا في الكافي * رجل في يده دار وعبد اقام رجلان كل واحد منهما البيته انه اشترى منه الدار والعبد الذي في يده وصاحب اليد ينكر دعواهما فان القاضي يتضي بالدار بينهما ويقضي بالعبد بينهما وإهما الخيار فان اختار اخذ الدار اخذ الدار بينهما والعبد بينهما وان اختار النسخ اخذ العبد بينهما وقيمة العبد بينهما وان اراد احدهما ان يأخذ كل الدار بعد ما قضى القاضي لهما ليس له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * وان كانت الدار في ايدي المدعين والماضي بحاله فكذلك الجواب وان كان في يدا احدهما عين والماضي بحاله قضى بالدار لصاحب اليد ولا يكون له الخيار ويكون كل للعبد للآخر كذا في المحيط * ولو لم يكن الدار في يده ولكن شهوده شهدوا له بقبض الدار قضى القاضي له بالدار كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال المدعى عليه لصاحب اليد ان عوض الدار لم يسلم له بل استحق بيته الخصم الآخر فانا ارجع عليك بالدار لا يلتفت اليه لان العبد استحق بما ليس بحجة في حق صاحب اليد لترجيح بيته صاحب اليد على بيته الآخر فلم يظهر الاستحقاق في حق صاحب اليد وصار كما لو استحق عليه باقراره هذا اذا ادعى الشراء مطلقا ما اذا ادعى الشراء مؤرخا واقاما البيته على ذلك وتاريخ احدهما سبق قضى لاسبقهما تاريخا سواء كانت الدار في يدا المدعى عليه او في ايديهما او في يدا احدهما ايتهما كان ويقضى بالعبد للآخر كذا في المحيط * وان ارخا احدهما دون الآخر والدار في يدا المدعى عليه يقضى للمؤرخ بالدار وبالعبد للآخر وان كان لاحدهما تاريخ والآخر قبض معائن به او مشهود به فهو اولى كذا في الكافي * وان شهد شهود الذي لم يؤرخ على اقرار البائع بالشراء والقبض قضى لصاحب التاريخ ولو كان

لا أحدهما قبض مشهود وللآخر معائن فالدي له قبض معائن أولى كذا في المحيط * ولو كانت الدار
في أيديهما وارخ أحدهما واطلق الآخر نصي بالدار والعبد بينهما كذا في الكافي * وأن شهد شهود
كل واحد منهما على الشراء والقبض معاينة أو على اقرار البائع بالقبض وارخ أحدهما ولم يؤرخ
الآخران كانت الدار في يد البائع فصاحب التاريخ أولى وإن كانت الدار في يدا الذي لم يؤرخ شهوده
فهو أولى بحكم القبض المعائن وإن كانت الدار في يد المشتري وأقاما البيعة على الشراء والقبض معاينة
أو على اقرار البائع بالقبض وارخ شهود أحدهما دون الآخر نصي بالدار بينهما نصفين والعبد لهما أيضا
وبخير إن أبى قال محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن أبي القاسم في هذا بمنزلة تاريخ الشراء حتى لو كانت الدار في يد البائع
وشهد شهود كل واحد من المدعين على الشراء والقبض وارخوا القبض دون الشراء وتاريخ أحدهما
أسبق كان صاحب القبض السابق أولى وكذلك إذا كانت الدار في يد صاحب الوقت اللاحق
نصي بها لصاحب الوقت السابق وإن ارخ أحدهما في القبض دون الآخر والدور في يدي البائع
قضي لصالح التاريخ وإن كانت الدار في يدي الذي لم يؤرخ فهو أولى هذا كله إذا كان العبد
في يد المدعى عليه فاما إذا كان العبد في يد المدعين والدار في يد المدعى عليه والباقي بحاله فالدار
والعبد بينهما وبخير إن أبى أمضا العقد فالدار بينهما وإن اختارا فسح العقد كان العبد بينهما نصفين
ولا يغرم المدعى عليه قيمة العبد بينهما كذا في المحيط * عبد في يدي رجل أقال البيعة أنه باعه
من الذي في يديه بالف درهم ورطل من خمر وهو يملكه وأقام رجل آخر البيعة أنه باعه من الذي
في يديه بالف درهم وحزير وهو يملكه والذي في يديه ينكر دعواهما قال أبو يوسف رجح برء العبد
على المدعين نصفين ويضمن الذي في يديه لكل واحد منهما نصف قيمته وكذا لو أقام كل واحد منهما
البيعة أنه باعه من الذي في يديه ببيع فاسد كذا في فتاوى قاضي خان * وإن مات العبد في يد المشتري
فعليه قيمتان كذا في المحيط * وهذا إذا قام البيعة على اقرار الذي في يديه بذلك وإن أقام كل واحد
منهما البيعة على معاينة البيع وقبض العبد فإن كان العبد قائما أخذ العبد بينهما نصفين ولا شيء
لها غير ذلك وإن كان العبد مستهلكا فانهما يأخذان قيمة واحدة بينهما ولا شيء لهما غير ذلك
كذا في فتاوى قاضي خان * عبد في يدي رجل ادعاه رجلان أقام كل واحد منهما البيعة أنه باعه
من الذي في يده بمائة على أن المشتري بالخيار فيه وقتنا معلوما والذي في يديه ينكر دعواهما ويدعي لنفسه
فألزم في يد العبد بالخيار يدفعه إلى أيهما شاء وعليه ثمنه للآخر كذا في الظهيرية * عبد في يدي

رجل اقام رجلان كل واحد منهما بينة انه عبده باعه اياه على انه بالخيار فيه ثلاثة ايام فان امضيا البيع او امضى احدهما ورضي به الآخر لزم المشتري ولكل واحد منهما الف درهم وان امضى احدهما البيع ونقض الآخر فللمجيز نصف الثمن وللناقص كل العبد وان لم يرضيا البيع اخذ العبد نصفين ولا شيء على المشتري وان لم يقيما البينة وصدقهما ذو اليد ولا يعلم ايهما اول ان امضيا البيع اخذ كل واحد منهما الف درهم وان لم يرضيا البيع ومضت المدة اخذ العبد بينهما نصفين غرم المشتري لكل واحد منهما نصف قيمته وان امضى احدهما ولم يرضه الآخر يأخذ المجيز الالف كلها ويأخذ الآبى العبد كله كذا في محيط السرخسي * في نوادر هشام قال سألت محمدا راح عن غلام في يدي رجل ادعى رجل انه اشتراه من صاحب اليد بالف درهم منذ سنة و اقام رجل آخر بينة انه اشتراه من صاحب اليد بمائة دينار منذ خمسة اشهر وصاحب اليد يقول بعته من صاحب المائة فنقض القاضي بالغلام لصاحب الالف وسلم الغلام اليه ثم وجد المشتري به عيبا ورده على المقضي عليه بقضاء وجاء صاحب المائة فقال انا اخذ الغلام لانك اقررت ببيعه مني وصاحب اليد يابى ويقول القاضي فسخ العقد بيني وبينك لا يلتفت الى قول صاحب الغلام ولا يكون النضاء بالغلام لصاحب الالف فسخا للبيع بمائة ويكون لصاحب المائة ان يأخذ الغلام باقرار البائع انه باعه منه ولم يبعه من ذلك وان قال البائع لصاحب المائة اخذ الغلام وابى هو للبائع انه يلزمه وان قال صاحب المائة حين قضى القاضي بالغلام لصاحب الالف وقام من مجلس القاضي قد فسخ البيع بينهما يكتف فسخا الا ان يقول البائع اجبتك الى ذلك او يفسخ القاضي العقد بينهما كذا في المحيط * اذا ادعى الخارج وذو اليد تلقي الملك بسبب من جهة واحدة وارخا وتاريخهما على السواء ولم يرخا وارخ احدهما فذواليد اولى وان ارخا وتاريخ احدهما سبق كان استتاهما تاريخا اولى هكذا في الذخيرة * اذا كانت الدار في يد رجل وادعى انه اشترى هذه الدار من زيد و اقام على ذلك بينة وذو اليد اقام البينة انه اشتراها من زيد والمدعي هو الاول اي تاريخ الخارج اولى فانه يقضى بها للخارج فاذا قضينا بالشراء للخارج فان ثبت نقدهما الثمن عند القاضي باقرار البائع او بمعينة القاضي فانه يسلم الدار الى الخارج ولا يكون لذى اليد ان يحبس الدار حتى يستوفي ما نقد للبائع وان لم يثبت نقدهما الثمن باقرار البائع او بالمعينة فان القاضي لا يسلم الدار الى الخارج حتى يستوفي الثمن منه وان ثبت نقدهما عند القاضي

اما باقرار البائع او بالمعينة فان ثبت نقد الخارج فانه يسلم الدار اليه ولا يكون لذى اليد شيء وان ثبت نقد ذى اليد بالاقرار او بالمعينة ولم يثبت نقد الخارج فان القاضي لا يسلم الدار اليه حتى يستوفي الثمن فان كان الثمنان من جنسين مختلفين فان القاضي لا يعطي ذا اليد شيئاً مما قبض من الخارج لان البائع لو كان حاضراً لم يكن له ان يأخذ ذلك بغير رضا البائع فكذا اذا كان غائباً لا يكون للقاضي ان يعطيه وان كان من جنس واحد فانه يعطيه مما قبض تمام حقه ثم ان فضل شيء امسكه على البائع وان بقي من دين ذى اليد شيء اتبع البائع اذا حضر هذا اذا ثبت نقد ذى اليد باقرار البائع عند القاضي او بالمعينة واما اذا اراد ذو اليد ان يقيم البينة على نقد الثمن للبائع فانه لا يسمع بينته ولو كانت الدار في يد ذى اليد بهبة او صدقة او بيع ولم ينقد الثمن فاقام هذا بينة انه اشتراها من زيد قبله قضيت بالدار للخارج وادفعها اليه واخذت من الثمن للبائع ولا اعطي ذا اليد من ذلك شيئاً هكذا في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء * وان ادعى تلقي الملك من جهة اثنين فانه يقضى للخارج هكذا في المحيط والذخيرة * اذا ادعى صاحب اليد تلقي الملك من جهة واحد ولم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء وارخ احدهما دون الآخر يقضى بالدار بينهما وان ارخا وتاريخ احدهما سبق يقضى لاسبتهما تاريخا وان ادعى تلقي الملك من جهة اثنين فكذلك على التفصيل هكذا في الذخيرة * الخارج وذو اليد اذا ادعى الشراء من اثنين وارخا وتاريخ احدهما جهالة بان ادعى المدعي انه اشتراها من زيد منذ سنة واقام البينة واقام ذو اليد البينة انه اشتراها من عمرو منذ سنة او اكثر ولا يحفظون الفضل فالبينة بينة المدعي وكذا اذا شهد شهود المدعي عليه انه اشتراها من فلان منذ سنة او سنتين وشكوا في الزيادة يقضى للخارج كذا في النصول العمادية * دار في بدر جل ادعى خارج انه اشتراها من ذى اليد وادعى ذو اليد انه اشتراها من الخارج واقام البينة ولا تاريخ معهما تهرت البينتان سواء شهدوا بالقبض او لم يشهدوا وترك الدار في يد ذى اليد بغير قضاء وهذا عند الحنفية وابي يوسف رح ثم لو شهدت البينتان على نقد الثمن يقع المقاصة عندهما وان لم يشهدوا فالقصاص مذهب محمد رح لوجوب الثمن عنده كذا في الكافي * فان وقت البينتان في العقار ولم تثبتا تبضا وقت الخارج اسبق يقضى لصاحب اليد عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وان اثبتا قبضا قضي لصاحب اليد وان كان وقت صاحب اليد اسبق يقضى للخارج في الوجهين هكذا

هكذا في الهداية * دار في يدي رجل اقام رجل البينة انها داره باعها من ذى اليد بالف درهم واقام ذواليد بينة انها داره باعها من هذا المدعي بالف درهم فعلى قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رح تها ترت البينتان كذا في المحيط * دار في يد زيد برهن عمر وعلى انه باعها من بكر بالف وبرهن بكر على انه باعها من عمرو بمائة دينار وجمد زيد ذلك كله قضى بالدار بين المدعين ولا يقضى بشيء من الثمنين كذا في الكافي * دار في يدي رجل يسمى محمدا اقام خارج يسمى بكر البينة على الشراء من هذه المرأة بالف واقامت المرأة البينة على الشراء من بكر بالف واقام ذواليد البينة على الشراء من بكر ولم يذكر القبض والتاريخ فبينة محمد مقبولة ويقضى بالشراء له من بكر وبينة البكر والمرأة باطلتان عند ابي حنيفة وابي يوسف رح ولو كانت في يد بكر والمسئلة بحالها فالجواب عندهما كما لو كانت في يد محمد ولو كانت الدار في يد المرأة لا يقضى بشيء عندهما وتركت الدار في يدها هكذا في محيط السرخسي * واذ اشهدوا بالعقد والقبض وكانت الدار في يد محمد وباقي المسئلة بحالها فعند ابي حنيفة وابي يوسف رح يقضى بشراء محمد وتها ترت بينه بكر والمرأة وهكذا الجواب فيما اذا كانت الدار في يد بكر وما اذا كانت في يد المرأة فعلى قولهما تقبل بينة بكر ومحمد ولا تقبل بينة المرأة هكذا في المحيط * حر في يده عبد اقام مكاتب البينة انه عمده باعه من هذه المرأة بالف واقامت المرأة البينة على البيع من المكاتب بعشرة اكرار حنطة واقام الحر البينة انه اشتراه من المكاتب بهذا الوصف ولم يذكر القبض فعند ابي حنيفة وابي يوسف رح يقضى بالحر وتبطل بينة المرأة والمكاتب ولو كان العبد في يد المكاتب يقضى بشري الحر عندهما وكذلك عند محمد رح وان كان في يد المرأة لا يقضى بشيء عندهما هكذا في محيط السرخسي * واذ اشهدوا بالعقد والقبض والعبد في يد الحر فان على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح بينة المرأة والمكاتب باطلتان وبينه الحر على المكاتب مقبولة وان كان العبد في يد المكاتب وباقي المسئلة بحالها فالجواب فيه عندهما كالجواب في الفصل الاول وان كان العبد في يد المرأة وباقي المسئلة بحالها فعلى قولهما بينة المكاتب على المرأة باطلة وبينه المرأة على المكاتب وبينه الحر على المكاتب جائزتان هكذا في المحيط * ولو كان الحر يدعى البيع من المكاتب بمائة دينار والمسئلة بحالها وهو في يدي الحر ولم يذكر القبض يقضى ببيع الحر عندهما وكذلك عند محمد رح ولو كان في يد المكاتب فكذلك عندهما وان كان في يد المرأة قضى ببيع الحر من المكاتب ولو ذكر والقبض والمبيع في يد الحر قضى ببيعه من المكاتب ويسلم اليه عندهما ولو كان في يد المكاتب فكذلك عندهما وان كان في يد المرأة يترك العبد في يدها وتها ترت بينة المرأة والمكاتب ويقضى بالحر على المكاتب

بالثمن عند هذا كذا في محيط السرخسي * رجلا نكاح امرأة واقاما البينة لا يقضى لواحد منهما الا اذا اقرت المرأة لاحدهما وهذا اذا لم يؤرخا وارخا تاريخا واحدا وان ارخا وتاريخا احدهما سبق فهو اولى وان كان تاريخهما سواء ولا حد هدايد فهي له وان ارخ احدهما دون الآخر فصاحب التاريخ اولى وان كان لاحد هما تاريخ وللآخر يد فصاحب اليد اولى فان اقرت لاحدهما وللآخر تاريخ فهي للذي اقرت له وهذا كله في حال حيوة المرأة اما بعد موتها ان كان تاريخ احدهما سبق يقضى له وان كان تاريخهما سواء ولم يؤرخا ينقض بالكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر وبرتان ميراث زوج واحد فان جاءت بولد يثبت السبب منهما ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما يرتان من الابن ميراث اب واحد كذا في الخلاصة * الخارج مع ذى اليد اذا اقاما البينة على الكاح مطلقة من غير تاريخ يقضى بيينة صاحب اليد ولو كان القاضي يقضى للخارج بيينة ثم اقام صاحب اليد بيينة هل يقضى بيينة صاحب اليد فيه اختلاف المشايخ رح وعلى قول من يسمع بين ذى اليد واقام الخارج بعد ذاك بيينة على انه تزوجها قبل صاحب اليد يقضى للخارج هكذا في الفصول العمادية *

ادعى نكاح امرأة وهي في بد آخر فاقرت المرأة للمدعى ثم اقاما البينة بدون التاريخ قال بعض مشائخنا يقضى للخارج بحكم الافرار وقال بعضهم يقضى لصاحب اليد كذا في الفصول الاشروشية * لو ادعى نكاح امرأة وهي ليست في بد احد هما فاقرت لاحدهما فهي للمقر له فان اقام الآخر بعد ذاك بيينة على الكاح فصاحب البينة اولى ولو اقاما البينة بعد ما اقرت لاحدهما فان وقتا فالاولى وان لم يوقتا فالذي زكيت بيئته اولى وان لم تزك بينهما اوركبة فعند بعض المشايخ رح ينقض للذي اقرت له بالكاح سابقا وهو الاقبس وعند بعضهم لا يقضى لواحد واليه اشار في ادب القاضي في باب الشهادة على الكاح كذا في الفصول العمادية * ولو ادعى نكاح امرأة وهي ليست في بد احد هما واقاما البينة من غير تاريخ وسئلت المرأة عن ذلك فام تقرا لاحدهما حتى تهاترت البينتان ثم اقام احدهما البينة على اقرارها له بالنكاح يقضى له بالنكاح كما لو اقرت لاحدهما بالنكاح بعد ما اقاما البينة عيانا ولو ادعى نكاح امرأة وهي تجحد وليست في بد احد هما فام احدهما البينة على النكاح واقام الآخر البينة على النكاح وعلى اقرار المرأة بالنكاح لا يترجح بيئته من بدعيه له اقرارها بالنكاح كذا في الفصول الاشروشية * ولو اقاما البينة فمات احدهما فاقرت المرأة بنكاح الميت صح اقرارها ويقضى لها بالمهر والميراث وكذا لو اقاما البينة على الكاح والدخول فاقرت المرأة لاحدهما انه دخل بها اولا

فهو أولى وإن لم تفرق بينهما وكان على كل واحد منهما بالدخول الأقل من المسمى ومن مهر المثل كذا في فتاوى قاضيهان * ولو تفرّد احدهما بالدعوى والمرأة تجحد فأقام البينة وقضى بها القاضي ثم ادعى آخر فأقام البينة على مثل ذلك لا يحكم بها إلا أن يوقت شهود الثاني سابقا وكذا إذا كانت المرأة في بد الزوج ونكاحه ظاهر لا تقبل بينة الخارج الاعلى وجه السبق كذا في الهداية * ولو شهد شهود احد مدعى النكاح انه دخل بها كان هو أولى وإن كانت المرأة في بيت احدهما او شهد شهود احدهما بالدخول وأقام الآخر البينة انه تزوجها قبله كان هو أولى ولو ان اخبر ادعت كل واحدة منهما على رجل واحد انه تزوجها وهو يجحد فأقامت احدهما البينة على اقراره انه تزوجها بالف درهم وأقامت الاخرى البينة على اقراره انه تزوجها بمائة دينار ودخل بها فعدلت البينتان فان القاضي يفرق بينهما ويقضي لكل واحدة منهما بالمال الذي شهد الشهود على اقراره استحسانا وإن أقامت احدهما البينة على اقراره بالدخول بها بالنكاح ولم تقم الاخرى البينة على اقراره بالدخول بها ولكنها أقامت على النكاح وهو ينكر الكل فان القاضي يقضي للدخول بها بصحة نكاحها وبالمهر الذي شهد الشهود به لان الدخول دليل على سبق نكاحها ولو لم تقم كل واحدة منهما البينة على اقراره بالدخول بها ولا على الدخول اصلا فرق بينه وبينهما ويقضى بنصف المالين لهما بينهما المدعية الدراهم بربع الدراهم ومدعية الدنانير بربع الدنانير كذا في فتاوى قاضيهان * امرأة قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمروا والزوجان يدعيان النكاح فهي امرأة زيد عند أبي يوسف زح وعليه الفتوى هكذا في الفصول العمادية * وهو الصحيح لان قولها تزوجت زيدا اقرار منها بالنكاح فصح اقرارها فهي تريد بقولها بعد ما تزوجت عمروا ابطال اقرارها الاول ولا تملك هكذا في محيط السرخسي * لو ان امرأة أقام عايبا رجلا كل واحد منهما بينة انها اقرت انها امرأة اختلعت منه بالف درهم ولم يوقنا فعليها ان تؤدي الى كل واحد منهما ماله وان قتالزهما مال الوقت الاول ويبطل عنها مال الوقت الآخر الا ان يكون بينهما وقت تقضي في مثلها العدة وتزوج فيلزمها المالا جميعا وان لم يدخل بهذا احدهما لزم المالا جميعا وقنا ولم يوقنا كذا في المحيط * في دعوى فتاوى نجم الدين النسفي رح ادعى على امرأة انها امرأة له وحلاله وهي تدعي انها كانت امرأة له لكن طلقها وانقضت عدتها وتزوجت بهذا الزوج الثاني وهي في يده ويدعى الثاني انه تزوجها وينكر نكاح الاول وطلاقه تكلف المرأة اقامة البينة على الطلاق فان عجزت عن اقامة البينة حلف الزوج الاول على الطلاق وفرق بينهما وبين الزوج

الثاني كذا في الفصول العمادية * رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبل فلان وقد طلقك وانقضت عدتك وتزوجتك وقالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وانكر الطلاق فرق بينهما وهي للاول وان افر الاول بالنكاح والطلاق وكذبت المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعا عليها ونعند من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقت المرأة في جميع ما قال كانت امرأة الآخر وانكرت ما اقر به الاول من النكاح والطلاق فهي امرأة الآخر كذا في فتاوى قاضيخان * وقال الزوج كان لك زوج قبلي وطلقك وانقضت عدتك وانكرت الطلاق فجاء رجل وادعى انه ذك الزوج وانكره الثاني فالقول للثاني كذا في محيط السرخسي في كتاب النكاح * رجل تزوج امرأة ثم جاء رجل وادعى انها امرأتي فقال المدعى عليه كانت امرأتك لكن طلقناها منذ سنتين وانقضت عدتها ثم تزوجتها وانكر المدعى الطلاق بؤمرا بالتسليم الى المدعي ولو قال بل طلقناها لكن تزوجتها بعد ذلك (ومدعى عليه بازخاستن وبرا منكر است) ترك في يد المدعى عليه ولو ان المدعي انكر الطلاق واقام المدعى عليه بينة انه طلقها منذ سنتين وانبي تزوجتها وحكم القاضي بالطلاق كانت عدتها من وقت الطلاق كذا في الفصول الاشروشنية * امرأة في دار رجل يدعي انها امرأته وخارج بدعيها وهي تصدقه فعلى قول ابي يوسف رح القول قول من هي في دارة كذا في الفصول العمادية * برهن على انها منكوحته وفي بدوى اليد بغير حق وذو اليد قال زوجني والمرأة تصدق ذاليد بحكم النكاح للخارج وان برهن ذو اليد على النكاح بلا تاريخ فبينه اولى كذا في الوجيز للكردي * رجل قال لامرأة زوجنيك ابوك وانت صغيرة وقالت بل زوجنيك وانا كبيرة فلم ارض كان القول قولها والبينة بينة الزوج كذا في فتاوى قاضيخان * وهكذا في المحيط * البالغة اذا اقامت البينة على رد النكاح بعد البلوغ والزواج اقام البينة انها سكنت بعد بلوغها تقبل بينتها كذا في الفصول الاشروشنية * اذا تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده فادعى الزوج الفساد وادعت المرأة الصحة واقام البينة تقبل بينة من يدعى الفساد ومنى قبلنا بينته على الفساد سقطت نفقة العدة ونسب الولد ثابت كيف ما كان كذا في الفصول العمادية * رجل وامرأة في ايديهما دار اقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عبدها واقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة زوجته تزوجها على الف درهم ودفع اليها ولم يقيم البينة انه حر فانه يقضى بالدار للمرأة ويكون الرجل عبدا لها

عبد الها ولو اقام الرجل البينة انه حر الاصل والمسئلة بحالها فان المرأة امرأته ويقضى بانه حر ويقضى
بالدار للمرأة ولو لم تكن لهدا بينة كانت الدار للزوج كذا في فتاوى قاضيخان * روى عن
ابي يوسف رح في رجل وامرأة اختلفا في مناع النساء فاقامت المرأة بينة ان المتاع متاعها
وان الرجل عبد ها واقام الرجل بينة ان المتاع له وان المرأة امرأته تزوجها على الف ونقد ها فان الرجل
يقضى به عبد للمرأة ويقضى بالمتاع لها فان شهد شهود الرجل انه حر الاصل قضى بانها امرأته ويقضى
بالمتاع له هكذا ذكر وعلى قياس مسئلة الدار ينبغي ان يقضى بالمتاع لها واذا اختلفا في ذلك وذلك
المتاع في يد المرأة ومثل ذلك في يد الرجل يقضى بالكاح ويعتق الرجل ويقضى بما في يد كل واحد
منهما للاخر متاع النساء كان اومة متاع الرجال اومتاعهما واذا كان المتاع في يد احد هما خاصة دون الآخر
فالبينة بينة المدعي كذا في الذخيرة * وذكر سن شجاع في النوادر واقام الرجل البينة ان الدار داره
والمرأة امته واقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عبد ها وليست الدار في يدها فالدار بينهما
نصفان وان كانت في يد احد هما ترك في يده ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بينة احدهما
على صاحب الرق قال رضي الله عنه وينبغي ان الدار اذا كانت في يد احد هما يقضى ببينة الخارج لان
بينة صاحب اليد في الملك المطلق لا تعارض بينة الخارج كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى
على امرأة انها امرأته واقام رجل آخر بينة انها امته واقامت المرأة البينة عليهما انها عبدان لهما
فالقياس ان تقبل بينة المرأة عليهما وان لم يقم كل واحد منهما البينة لا يحلف ولا يقضى بالنكاح
كذا في جواهر الفتاوى * اذا تزوج عبد الرجل حرة ثم ادعى ان المولى لم يأذن له بالنكاح قالت المرأة
قد اذن له يفرق بينهما ولا يصدق في اطل المهر ويلزمه الساعة ان دخل بها واهل العقدة ما دامت في العدة
وان لم يدخل بها يلزمه نصف المهر وكذلك اذا قال لا ادري بأذن اي او لم بأذن كذا في الفصول
العمادية * ومما يتصل بذلك مسائل رجل ادعى على امرأة انه تزوجها واقام على ذاك بينة
واقامت المرأة بينة على رجل آخر انه تزوجها وهو بكر ذلك فالبينة بينة الرجل كذا في الذخيرة *
رجل اقام البينة على امرأة انه تزوجها واقامت عليه اختها بينة انه تزوجها قال ابو حنيفة رح تقبل
بينة الرجل ولا تقبل بينة المرأة ولو وقت بينة المرأة ولم يوقت بينة الرجل جاز دعوى الرجل ويثبت نكاح
المرأة التي يدعى الرجل ويطل نكاح المدعية ولها على الزوج نصف المهر كذا في فتاوى قاضيخان *
ادعى على امرأة نكاحا وقد اقام البينة واقامت هي بينة ان اختها امرأة المدعي وهو ينكر ذلك

ويقول ماهي بزواجني فان القاضي يقضي بنكاح الشاهدة للمدعي ولا يقضي بنكاح الغائبة عند أبي حنيفة ر ح وكذا لو اقامت الشاهدة البينة على اقرار المدعي بنكاح الغائبة وقال لا يتوقف القاضي ولا يقضي بنكاح الشاهدة كذا في الفصول العمادية * لو ادعى نكاح امرأة واقام البينة فادعت المرأة انه تزوج بامها او بابنتها فهذا او ما لو ادعت المرأة نكاح الاخت سواء عند أبي حنيفة ر ح ولو اقامت الشاهدة ببينة انه تزوج بامها ودخل بها او قبلها او مسها بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة بفرق القاضي بين الشاهدة وبين المدعي ولا يقضي بنكاح الغائبة هكذا في الفصول الاثني عشر وشبهة * رجل له ابنتان صغرى وكبرى واقام رجل ببينة على هذا الرجل انه تزوج ابنته الكبرى منه واقام الاب ببينة انه تزوج ابنته الصغرى من هذا الرجل فالبينة ببينة الزوج كذا في المحيط * لو قالت امرأة تزوجت هذا الرجل امس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الاخر منذ سنة فهي للذي اقرت بنكاحه امس ولو شهد الشهود على اقرارها لهما جسيما وهي نجدة قال ابو يوسف ر ح اسأل الشهود بيهما بدأت واقضي به ولو قالت تزوجتهما جميعا هذا امس وهذا منذ سنة كانت امرأة صاحب الامس كذا في فتاوى قاضيان * لو ادعى نكاح امرأة فاكذرت واقرت بالنكاح الرجل حاضر وصدفها المقر له فان المدعي يحتاج الى اقامة البينة فان اقام البينة ونسب يحتاج المقر له الى اقامة البينة على هذا المدعي بحضرة هذه المرأة واذا اقام المقر له البينة بعد اقامة البينة من المدعي صار المقر له أولى بالبينة والاقرار كذا في الفصول العمادية * روى بن سماعه عن محمد ر ح لو اقام الرجل ببينة على امرأه انه تزوجها على الف درهم واقامت المرأة ببينة انه تزوجها على مائة دينار واقام ابوها وهو عبد الزوج انه تزوجها على رقبته واقامت امها وهي امه الزوج ببينة انه تزوجها على رقبته فالبينة ببينة الاب والام والنكاح جائز على نصف رقبتهما وان كان القاضي قضى للمرأة بمائة دينار ثم ادعى الاب والمسئلة بحالها قضى بان الاب صدقها ويعتق من مالها ويطل القضاء الاول ولو اقام الزوج البينة انه تزوجها على ايها وصدقه الاب في ذلك قضى القاضي به ثم اقامت البينة انه كان تزوجها على مائة دينار تقبل بينهما ويقضى لهما بمائة دينار واعتق الاب من مال الزوج والولاء له ولو اقام الاب ببينة انه تزوجها على رقبته والمرأة تدعي مهرها مائة دينار والزوج يدعي الف درهم حكم ببينة الاب واعتق من مال ابنته ثم لو اقامت ام المرأة البينة انه تزوجها على رقبته لا تقبل كذا في محيط السرخسي * اذا ادعت اختان على رجل واقامت كل واحدة منهما البينة

انه تزوجها ولا كان ذلك الى الزوج اذا صدق واحدة منهما انها كانت اولا امرأته يبطل بينة
الاخرى ولا شيء لهما من المهر ان لم يكن دخل بها وان قال الزوج لم اتزوج واحدة منهما او قال
تزوجتهما جميعا ولا ادرى الاولى منهما قال في الكتاب فرق بينه وبينهما وعليه نصف المهر بينهما ان لم يكن
دخل بواحدة منهما قالوا هذا اذا قال تزوجتهما ولا ادرى الاولى منهما اما اذا قال لم اتزوج واحدة
منهما ينبغي ان لا يجب شيء والاصح ان هذا الجواب في الفصلين سواء كذا في فتاوى قاضيان *

لو ادعت المرأة النكاح على رجل فانكر الزوج ثم تصاد فاعلم ان النكاح كان لا يثبت النكاح لان
في الابتداء لو تصاد قال (كه مازن وشويم) لا يثبت النكاح كذا في الفصول الاشترونية * برهن عليها
بالنكاح فقالت لي زوج آخر وهو فلان بن فلان في بلد كذا يحكم للبرهن ولا يلتفت الى اقرارها
كذا في الوجيز للكردي * ولو ادعى نكاح امرأة وانكرت ولكن لم تقرب رجل آخر ثم اتت بين يدي
القاضي في مجلس آخر لهذا المدعي بصرح اقرارها ويسمع ذلك ولو اقرت لرجل آخر ثم لهذا المدعي
لا يسمع اقرارها لهذا المدعي كذا في الفصول العمادية * امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فقال
الرجل ما فعلت ثم قال بلى فعلت فهذا جا تر كذا في المحيط * امرأة ادعت على رجل انه تزوجها
وانكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك واقام البينة قبلت بينته رجل ادعى على امرأة انه
تزوجها بالف فانكرت واقام البينة على انه تزوجها بالف في درهم تقبل ويقضى بالنكاح بالفين وكذا
لو اقام البينة انه تزوجها على هذا العبد قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيان * ادعى عليها نكاحا
فقالت كست زوجته لكن اخبرت بوفاته فاعدت وتزوجت بهذا فهي زوجة المدعي ولو قالت
اذا امرأة هذا ولكني كنت لهذا المدعي اولاً وسأقت القصة فهي امرأة الثاني كذا في الوجيز للكردي *

يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى رجل ان اباه مات في يوم كذا وقضى به ثم ادعت
امرأة على هذا الميت انه كان تزوجها بعد ذلك التاريخ بيوم يسمع ويقضى بالنكاح ويوم القتل
يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى على آخر انه قتل اباه يوم كذا وقضى به ثم ادعت امرأة
بعد هذا التاريخ بيوم ان اباه تزوجها لا يسمع كذا في الفصول العمادية * ادعى على امرأة نكاحا
وقال ان زوجك فلانا طلقك وانقضت عدتك وانا تزوجتك فقالت المرأة ما طلقني فلان فاقام المدعي
البينة على طلاق الزوج الاول لا تقبل فان حضر الزوج واقام البينة على طلاقه تقبل ثم ينظر
ان اقام البينة على ان الزوج بعد انقضاء العدة يثبت النكاح كذا في الفصول الاشترونية *

وليربها على نتاج دابته وارخاصي لمن وافق شئها تاريخه ولا فرق في ذلك بين ان يكون في ايديهما او في يد احدهما او في يد ثالث لان المعنى لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في النتاج من غير تاريخ حيث يحكم بها لذى البدان كانت في يد احدهما اولهما ان كانت في ايديهما اذ في يد ثالث وان اشكل سن الدابة في موافقة احد التاريخين يقضى لهما بها وهذا اذا كانا خارجين بان كانت الدابة في يد ثالث وكذا اذا كانت في ايديهما كذا في التبيين * واذا علم ان سن الدابة مخالف لاحد الموثقين وهو مشكل في الوقت الآخر قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي اشكل سن الدابة عليه وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر وكان سن الدابة مشكلا قضى بينهما ان كانا خارجين وترك في ايديهما ان كانت في ايديهما هكذا في المحيط * وان كانت في يد احدهما قضى بها لصاحب اليد وان خالف سن الدابة التاريخين بطلت البيتان وترك في يد من كانت في يده كذا في التبيين * لعمامة المشائخ وهو الصحيح هكذا في المحيط * والاصح انهما لا يطلان بل يقضى بهما بينهما ان كانا خارجين او كانت في ايديهما وان كانت في يد احدهما يقضى بها لذى اليد كذا في التبيين * سواء اقام صاحب اليد البينة على دعواه قبل التضاء بها للخارج او بعده كذا في المحيط * لو اقام الخارج البينة انه عبده اشتراه من فلان وابنه ولد في ملك بائعه و اقام ذو اليد البينة انه عبده اشتراه من فلان آخرواؤه ولد في ملكه قضى به لذى اليد وكذلك لو اقام الخارج البينة على نتاج بائعه و اقام ذو اليد البينة على النتاج في ملكه فبيته ذى اليد اولى وكذلك لو اقام البينة على واثقه او وصيه انه هبة مقبوضة من رجل واسم ولد في ملك ذلك الرجل كذا في المبسوط * شاذ في يدي رجل اقام رجل البينة انها شاته ولدت في ملكه و اقام صاحب اليد البينة انها شاته تملكها من جهة فلان وانها ولدت في ملك فلان ذلك الذي تسلكها منه قضى بها لصاحب اليد كذا في الذخيرة * ذكر في الاصل ان القاضي ينتقض التضاء على الماني ويقضى به للاول وهو الصحيح هكذا في المحيط * ولو اقام احدهما البينة على الملك والآخر على النتاج فصاحب النتاج احق بهما كان وكذا لو كانت الدعوى بين خارجين فبيته النتاج احق واقضى بالنتاج لذى اليد ثم اقام ثالث البينة على النتاج بقضى له الا ان يعيد ذو اليد البينة على النتاج كذا في الكافي * فان لم يقدر ذو اليد على اعادة البينة وقضى بالقاضي بالعبد للثالث ثم احضر ذو اليد بيته ان العبد عبده ولد في ملكه قضى به له وان لم يعد

وان لم يعد ذواليد بينة ولكن حصر رابع واقام بينة انه عبده ولد في ملكه فان القاضي يقول الثالث اعد بينتك على انه عبدك ولد في ملكك بمحض من الرابع فان احضرها كان هو احق بالعبد من الرابع فان حصر المدعى الاول وادعى البينة انه عبده وادعى في ملكه لم تقبل بينته لانه قد قضى عليه به مرة ولا تقبل بينته على احد بعد ذلك وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهم الله وهو قيس قول ابي حنيفة رحمه الله هكذا في المحيط * رجل في يده عبد اقام رجل بينة انه عبده ولد في ملكه وادعى رجل آخر بينة بثل ذلك وقضى القاضي بالعبد بينهما نصفين ثم جاء ثالث واقام بينة بمثل ذلك يقضى بالعبد له ان لم يعد المتقضي لهما البينة انه عبدهما ولد في ملكهما فان اعاد ذلك احد هما دون الآخر قضى بالنصف الذي في يد الذي اعاد بينته له وام تقبل فيه بينة الثالث ويقضى للثالث على المتقضي له الآخر الذي لم يعد البينة بالنصف الذي في يده ولا شركة فيه مع الثالث الذي اعاد بينته فان وجد المتقضي عليه الاول وهو الذي كان العبد في يده بينة ان العبد ملكه ولد في ملكه اذ امها عبد القاضي فقضى القاضي بالعبد له لانه لو اقام يومئذ بينة على ذلك كان هو اولى فكذا اذا اقام بينة بعد ذلك كذا في الذخيرة * لو ادعى ذواليد والخارج الملك المطلق وبرهنا وقضى على ذى اليد بالملك ثم ان ذا اليد المتقضي عليه واقام البينة على النتائج تقبل وينقص به القضاء الاول كذا في الكافي * عند في يد رجل اقام البينة انه عبده اعتقه وهو يملكه واقام رجل آخر البينة انه عبده ولد في ملكه بان الولادة اولى كذا في فتاوى قاضي صيخان * الخارج ج وذواليد اذا اقاما البينة على نتائج العبد والخارج بدعى الاعناق ايضا فهو اولى وكذلك لو ادعاه وهو في يد ثالث واحد هما يدعى الاعناق ايضا لان بينة النتائج مع الغنى اكثر اثباتا لانها اثبت اوليته على وجه لا يستحق عليه اصلا وبين ذى اليد اثبتت الملك على وجه يتصور استحقاق ذلك عليه كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى الخارج والتدبير مع النتائج وادعى صاحب اليد النتائج لاخير في هذا الوجه اختلفت الروايات ذكر في رواية ابي سليمان انه يقضى للخارج وجعله بمنزلة الغناق وذكر في رواية ابي حفص انه يقضى لذى اليد وجعله بمنزلة الكاتبة كذا في المحيط * لو ادعى الخارج التدبير والاستيلاء مع النتائج ايضا وذواليد مع النتائج عتقا بانها واولى ولو ادعى ذواليد التدبير والاستيلاء مع النتائج والخارج ادعى عتقا بانها واولى كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى ذواليد النتائج وادعى الخارج انه ملكه فصبه منه وذواليد كانت بينة الخارج اولى وكذا اذا ادعى ذواليد النتائج وادعى الخارج انه ملكه آجره او دعه منه او اعارة منه كانت بينة الخارج اولى كذا في المحيط * امه في يد

كتاب الدعوى (١١٤) (الباب التاسع) الفصل الثاني

رجل اقام رجل بيته ان واصي بلدة كذا قضى له بها على هذا الرجل الذي هي في يديه واقام ذو اليد بيته انها
امته ولدت في ملته وان شهد شهود المدعى انه قضى بها بشهادة شهود وشهدوا عنه انه اشترها من ذي اليد
او وهبها له اليد منه ارتصديق بها ذو اليد عليه او شهدوا انه قضى بها لهذا المدعى وام بينوا سبب
القضاء بقضى القاضي ذلك القضاء ايضا وبدفعها الى المدعي وان شهدوا انه قضى بها له بشهادة
شهود وشهدوا عنه انها الدار انها نتجت عنه والقاضي يرضي ذلك القضاء ايضا عبد ابي حبيفة
وابي يوسف رح وعبد محمد رح بعينه وان شهدوا ان واصي بلدة كذا اقر عنه ثاثة قضى للمدعي
بهذه الثاثة شهادة شهود وشهدوا عنه لدوا انها نتجت عنه ذكر شيخ الاسلام رح ان القاضي
الثاني ينص ذلك والاجماع هكذا في الدخيرة * اذا كانت التجارة في يدي رجل اقام رجل البيته
ان واصي بلدة كذا قضى له بها على ذي اليد هذا وام بينوا سبب القضاء واقام رجل آخر بيته على
النتاج فصاحب القضاء اولى وان اقام الاول بيته ان واصي بلدة كذا قضى له بشهادة شهود وشهدوا
عنده انها لدوا وام الآخر بيته على النتاج فصاحب القضاء اولى عدهما وعبد محمد رح صاحب
النتاج اولى كذا في المحيط * اذا اقام احراج بيته على ان هذه امته ولدت هذا العبد في ملهى واقام
ذو اليد بيته على مثل ذلك ولد بقضى بها للمدعي لانهما ادعى في الامه منك مطلقا بقضى بها
للمدعي ثم يستحق العبد ثمة كذا في النصول العمدة * واقام المدعى البيته على الشاة التي هي
في يد المدعى عليه انها شاة رنة جز هذا الصوف في ملكه منها واقام ذو اليد بيته على مثل ذلك
قضى والشاة في الصوف للمدعي كذا في الدخيرة * وان عدا في يد رجل اقام هو السيد له عبده
واد في ملكه من امته وعده واقام خارج البيته على مثل ذلك يقضى بالعبد لذى اليد كذا
في فتاوى قاضيهان * ويكون ان امته وعده ولا يكون ان امته الاخر وعده فقد قضى بالعبد لصاحب
اليدين في المالك والسبب جميعا كذا في المحيط * عبد في يدي رجل اقام رجل البيته انه عبده
واد في ملكه من امته هذه ومن عبده واقام رجل آخر البيته على مثل ذلك فانه يقضى بالعبد بين
الحارجين ومن ويكون الابن من العبدين والامتن جميعا كذا في فتاوى قاضيهان * عبد في يدي
رجل اقام رجل بيته انه عبده ولد في ملكه ولم يسموا امته واقام رجل بيته انه عبده ولد في ملكه من امته هذه
فانه يقضى بالعبد للمدعي امت في يده فان اقام صاحب اليد بيته على انه عبده ولد في ملكه من امته هذه
غير امته اخرى قضى بدلي اليد كذا في المحيط * في الكبرى رجلان في يد كل واحد منهما شاة

اقام كل واحد منهما البيئة ان الشاة التي في يد صاحبه شاة ولدت من شاته التي في يده ذكر في دعوى الاصل بينهما تقبل ويقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يد صاحبه العنوى على هذا هكذا في المصمرات *
وانما تقبل البيتان اذا كان اسنان الشاة مشككة ويحتمل ان يكون كل واحدة منهما اما للآخرى بمرآي العين واما اذا كانت احداهما لا تصلح اما للآخرى فلا تقبل ولو اقام بيته على ان الشاة التي في يديه شاة ولدت في ملكه وان شاة صاحبه له ولدت بها شاة عنده واقام الآخر على مثله قضى لكل واحد بالشاة التي في يديه كذا في محيط السرخسي * كل سبب لا يتكرر فيه في معنى النجاسات وذلك بالنسبة في الثياب التي لا تنسج الامرة كنسج الثياب القطنية وغزل القطن وحلب اللبن واتخاذ الجبن واللبد والمزجى وجزر الصوف وان كان سببا يتكرر لا يكون في معنى النجاسات فيقضيه به للخارج بمنزلة الملك المطلق وهو منزل الجوز والباء والغرس وزراعة الحنطة والحبوب فان اشكل يرجع الى اهل الخبرة كذا في الكافي * اذا ادعى ثوباني يدي رجل انه ملكه نسجه هو او ادعى فصل سيف في يدي رجل انه سيفه ضربه واقام عليه بيته واقام صاحب اليد بيته على مثل ذلك ان كان يعلم قطعا ان هذا الثوب وهذا النصل لا ينسج ولا يضرب الامرة واحدة قضى بيته صاحب اليد وان كان يعلم قطعا ان هذا الثوب وهذا النصل يضرب مرة بعد اخرى فانه يتضى بيته الخارج وان اشكل على القاضي ذلك سأل اهل العلم عن ذلك يريد به العدول منهم وبني الحكم على قولهم الواحد منهم يكفي والاثنان احوط وان اختلف اهل العلم بذلك فيما بينهم حتى بقي مشكلا ففيه روايتان في رواية يقضى للخارج هكذا في المحيط * وكذا اذا اختلف اهل الصناعة كذا في الوجيز المذكور * لو تنازعت امرأتان في غزل قطن كل واحدة منهما تدعي انها غزلته فانه يقضى به للتي الغزل في يدها كذا في فتاوى قاضيخان * واوكان مكانه غزل صوف فالخارجة او اى كذا في الظهيرية * ولو تنازعا في ثوب هو في يداهما اقام احدهما البيته انه نسج نصعه واقام الذي في يديه انه نسج نصفه قال محمد بن حان كان يعرف النصفان فلعل واحد منهما النصف الذي نسجه وان لم يعرف فكله للخارج كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى صوفاني يدي رجل انه صوفه جزء من غنمه واقام على ذلك بيته فاقام صاحب اليد البيته على مثل ذلك قضى به لصاحب اليد كذا في الذخيرة * اذا ادعى سمنا وزينا ودهن سمس في يدي رجل انه له عصرة وسلاء واقام على ذلك بيته واقام صاحب اليد بيته على مثل ذلك قضى لصاحب اليد وكذلك الدقيق والسويق كذا في المحيط * اذا تنازعا في جبن فاقام الخارج وذو اليد كل واحد منهما بيته انه جبنه

صنعه في ملكه فهو ادى اليد وكذا اذا اقام كل واحد منهما البينة ان اللبن حلب في يده وفي ملكه
قضى لذي اليد كداني الكافي * ولو اقام كل واحد منهما بينة ان اللبن الذي صنع منه هذا الجبن
كان له ان يقضى للخارج ولو اقام كل واحد منهما البينة ان اللبن حلب من شاته وفي ملكه وصنع منه
هذا الجبن وان يقضى بالجبن لذي اليد ولو اقام كل واحد منهما بينة ان الشاة التي حلب منها
اللبن الذي صنع منه هذا الجبن ملكه قضى للمدعي ولو اقام كل واحد منهما بينة ان الشاة التي حلب
منها اللبن الذي صنع منه هذا الجبن ولدت من شاته قضى بالجبن لذي اليد كداني المحيط * ولو
قال المدعي هذا الجبن لي صنعته من لبن شاتي هذه واقام الخارج البينة على مثل ذلك فانه يقضى
بالشاة الخارج كداني فتاوى قاصيدان * لو ادعى حلياله له صاغدي ملكه لم يكن هذا دعوى التاج
وكذا لو ادعى حطة انها له زرعها بنسبه كداني الظهيرية * اذا كانت الدار في يدي رجل اقام رجل
آخريته انها دار جده اختطها وساق الميراث حتي انتهى اليه واقام صاحب اليد بيته بمثل ذلك
فانه يقضى بالدار للمدعي كداني المحيط * اذا كانت الارض والتخيل في يد رجل واقام آخر البينة له
ارضه ونحله وانه غرس هذا التخيل فيها واقام ذو اليد البينة على مثل ذلك يقضى بها للمدعي
وكذا الكرم والشجر كداني الكافي * ولو كان في الارض زرع واقام كل واحد من صاحب اليد
والمدعي بيته ان الارض له والزرع لذررته قضى بالارض والزرع للخارج كداني المحيط *
وكذلك اذا اختلفا في البناء وادعى كل واحد انه بيم على ارضه كداني محيط السرخسي *
اذا كان قباء محسوبي يدي رجل واقام رجل البينة انه له قطعه وحشاه وخاطه في ملكه واقام ذو اليد
البينة على مثل ذلك فانه يقضى به للمدعي كداني المبسوط * وكذلك الجبة المحشوة والعرو
وكذا ما يقطع من الثياب والبسط والاسباط والوسائد وكذلك الثوب المصبوغ بالعصفر والزعفران
او الورس اذا اقام الخارج وذو اليد كل واحد منهما البينة انه له صبغه في ملكه كداني الظهيرية *
جلدي يده واقام آخر البينة انه جلده سلخه في ملكه واقام ذو اليد البينة على مثله فهو لذي اليد
كداني محيط السرخسي * اذا كانت الشاة المسلوخة في يدي رجل ادعاه رجل آخر انها له بحها
وسلخها واقام على ذلك بيته واقام صاحب اليد بيته على ذلك قضى بها للخارج كداني المحيط
ولو اقام كل واحد منهما البينة ان الشاة شاته نتجت عنده في ملكه بحها وسلخها وان له جلدها
ورأسها

ورأسها وسقطها يقضى بالكل للذي الشاة في يده كذا في المبسوط * ولو اختصم ذو اليد وخارج في لحم مشوي أو في سمكة مشوية كل واحد منهما يدعي أنه شواه في ملكه فانه يقضى به للمدعي وكذا في المصحف كل واحد منهما اقام البينة انه مصفحه كتبه في ملكه فانه يقضى به للمدعي لان الكتابة مما ينكر ويكتب ثم يحصى ثم يكتب كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان كوز صنرا وطستا أو آنية من حديد أو صغرا ونحاس أو شبه اورصاص أو مصراعين من ساج أو الافداح أو تابوتا أو سريرا أو حجلة أو قبة أو خفا أو قلائب يقضى بالخارج ان كان بعاد وان كان لا يعاد يقضى لذى اليد كذا في الخلاصة * اذا ادعى لبناني يدي رجل انه له ضربه في ملكه واقام عليه البينة واقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضي للخارج وان كان مقام اللبن أجرا أو جصا أو نورة يقضى لصاحب اليد كذا في المحيط * شاة مسلوخة في بدرجل وجلدها وسقطها في يد آخر فاقام الذي الشاة في يده بينة ان الشاة السقط والجلد كله له واقام الذي في يده السقط والجلد على مثله يقضى لكل واحد بما في يده كذا في محيط السرخسي * ان كان في يدي رجل حمام أو دجاجة أو طير مما يفرخ اقام رجل بينة انه له فرخ في ملكه واقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضي لصاحب اليد كذا في الذخيرة * واقام المدعى البينة ان البيضة التي خرجت هذه الدجاجة منها كانت له لم يقض له بالدجاجة ولكن يقضى على صاحب الدجاجة ببيضة مثلها صاحبها كذا في المبسوط * باضت الدجاجة المغصوبة بيضتين فحضنت الدجاجة احدهما وخرج فرخ وحضن الغاصب الاخرى تحت دجاجة اخرى والدجاجة وفرخها الذي حضنته للمغصوب منه والفرخ الذي حضن الغاصب له كذا في محيط السرخسي * الصوف وورق الشجرة وثمره الشجر بمنزلة الساج وغصن الشجر والحنطة ليس بمنزلة الساج حتى لو اقام المدعى البينة ان هذا الصوف صوف شاته وهذه الثمرة وهذا الورق من شجرة وهذا الغصن من نخلة وهذه الحنطة من حنطة بذرها في ارضه واقام صاحب اليد البينة على مثل هذا ففي الغصن والحنطة يقضى للمدعي والصوف والثمر والورق يقضى لصاحب اليد كذا في المحيط * لو ادعى ثوباني بدرجل انه له نسجه فاقام البينة والشهود شهدوا انه نسجه ولم يشهدوا انه له فانه لا يقضى به للمدعي وكذا الوشهد وفي دابة انها نتجت عنده او في امة انها ولدت عنده ولم يشهدوا انها له لا يقضى به للمدعي وكذا الوشهد وانها ابنة امته وكذا الوشهد وعلى ثوب انه غزل من قطن فلان لا يقضى به لفلان كذا في فتاوى قاضيخان * لو شهدوا انه غزل هذا

من فطن فلان وهو بملكه ونسج فعلى الغاصب فطن مثله والثوب للغاصب الا ان يقول المالك انا امرته بالغزل والنسج به اُخذ صبه كذا في محيط السرخسي * اذا شهدوا ان هذا الثمر من نخيل هذا المدعي قصي بالثمر للمدعي كذا في المحيط * لو شهدوا ان هذه الحنطة من زرع كان في ارض فلان او هذا الثمر من النخل كان في ارض فلان او هذا الزبيب من كرم كان في ارض فلان لا يقضى به لفلان ولو اقر اذني في يديه بذلك يؤخذ باقراره ولو شهدوا ان هذا العبد ولدته امته فلان كان العبد لصاحب الامه ولو شهدوا ان هذه الحنطة من زرع هذا الرجل يقضى بها لصاحب الزرع وكذا لو شهدوا ان هذا الزبيب من كرم فلان يقضى بالزبيب لفلان كذا في فتاوى قاضيان * لو شهدوا ان فلانا نحن هذا الدقيق من حنطة فلان وهو يملكها قضى عليه بحنطة مثلها وان قال رب الحنطة اذ امرته اخذ الدقيق كذا في المبسوط * ثوب مصبوغ بالعصفر في يدي رجل شهدا لفلان هذا العصفر اذني في هذا الثوب لهذا المدعي صبغ هذا الثوب به ورب الصبغ يدعي على رب الثوب انه هو الذي صبغه ورب الثوب يجحد ذلك فالتقول قول رب الثوب كذا في المحيط * امه في يد رجل وابنتها في يد رجل آخر ادعى رجل انها امته واقام البينة فقضى له بالجارية لا يكون لهذا المدعي ان يأخذ ابنتها وان استحق التجارية ملكا مطلقا ولو كانت البنت في يد المدعي عليه كان له ان يأخذ البنت مع التجارية واوقام رجل البينة على نخل في يد رجل وثمره هذا النخل في يد غيره فقضى له بالنخل فانه يأخذ الثمر ايضا ولا يشبه الثمر الولد كذا في فتاوى قاضيان * قال هشام سألت محمدا راح عن ارض مزروعة حنطة اقام آخر بينة ان الارض لمدعى وقالت البينة لاندري لمن الزرع قال اذا لم يعلم الزرع والزرع ينبع الارض قلت وان اقام الذي في يده الارض بينة انه هو اذني زرع يجعل له الزرع قال نعم قلت فان كان الزرع محصورا او كدسا والشهود لم يشهدوا بالزرع لاحد قال الزرع لمن في يديه الارض كذا في المحيط * ان اقام الخراج البينة على الملك المطابق وحب البينة على الشراء منه كان صاحب اليد اولى كذا في الهداية * اذا ادعى احد هما البينة مع انقبض والاخر الشراء من جهة واحد والعين في يد ثالث ولم يؤرخا وارحا وتاريخهما على السواء فالشراء اولى وان ارخا احدهما ولم يؤرخ الآخر فالمؤرخ ايتهما كان اولى ولو ارخا وتاريخ احدهما سبق فلهما اولى وان كانت العين في يد احدهما فهو اولى الا ان يؤرخا وتاريخ الآخر سبق فحينئذ يقضى للخارج وان كانت في ايديهما فهو بينهما الا ان يؤرخا وتاريخ احدهما سبق

فحينئذ يقضى لاسبتها تاريخا والجواب في الصدقة مع القبض والشراء اذا اجتمعا كالجواب في الهبة والقبض مع الشراء هكذا في المحيط * لو ادعى احد هما الشراء من زيد بالف وادعى آخر ان فلانا آخر وهبها له وقبضها منه والعين في يد ثالث قضى بينهما وكذا اذا ادعى ثالث ميراثا عن ابيه وادعى رابع صدقة من آخر قضى بينهم ارباعا ولو كان العين في يد احدهما يقضى للخارج الا في اسبق التاريخ فهو للاسبق وان كان في انديهما يقضى بينهما الا في اسبق التاريخ فهو له وهذا اذا كان المدعى به مما لا يقسم كالعبد والذابة اما فيما يقسم كالدار فانه يقضى لمدعى الشراء كذا في محيط السرخسي * والصحيح ان المشاع الذي يحتمل التسمية والذي لا يحتمل التسمية في ذلك على السواء كذا في المحيط والدخيرة * ودعوى الهبة والصدقة مع القبض فيهما مستويان وهذا فيما لا يحتمل التسمية من غير خلاف واختلغا فيما يحتمل التسمية والاصح انه لا يصح وهذا اذا لم يوقت البيعتان ولم يكن مع واحد منهما قبض واما اذا وقتا فصاحب الوقت الاقدم اولى وان لم يوقتا ومع احد هدهد قبض كان هو اولى وكذا ان وقت صاحبه كذا في التبيين * وان وقت بيعة احدهما فتاح الوقت اولى كذا في المحيط * رجلان ادعيا عينا في يد آخر فادعى احد هما الشراء من زيد وادعى الآخر انه ارثه من زيد وقبضه واقاما البيعة ولم يؤرخا وارخا على السواء فالشراء اولى فان ارخا احدهما دون الآخر فالمؤرخ اولى ايتهما كان وان ارخا وتاريخ احدهما اسبق فهو اولى وان كان العبن في يد احدهما فهو اولى الا ان يؤرخا وتاريخ الخارج اسبق فحينئذ يقضى للخارج كذا في الفصول العمادية * لو ادعى احدهما رهبا وقبضا والآخر هبة وقبضا من صاحب اليد واقاما البيعة ولم يكن مع احد منهما تاريخ ولا قبض كان الرهن اولى وهذا استحسان كذا في التبيين * هذا اذا كان دعواهما من واحد اما اذا كان من اثنين فهما سواء كذا في السراج الوهاج * فان ترجح احدهما بالتاريخ او اسبته باليد يقضى له به كذا في الفصول العمادية * هذا اذا لم تكن الهبة بشرط العوض واما اذا كان بشرط العوض فهي اولى هكذا في السراج الوهاج والهداية * اذا ادعى احدهما شراء العبد وادعت المرأة تزوجها عليه فهما سواء يقضى بالعبد بينهما نصفين هذا اذا لم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء وهذا قول ابي يوسف رح وعند محمد رح الشراء اولى واما اذا ارخا وتاريخ احدهما اسبق فالاسبق اولى هكذا في غاية البيان * ثم عدا بي يوسف رح للمرأة نصف العبن ونصف قيمتها على الزوج والمشتري نصف العبن ويرجع بنصف الثمن ان شاء وان شاء فسخ البيع وعند محمد رح

لها على الزوج قيمة العين هكذا في التبيين * وإذا اجتمع السكاح والهبة والرهن والصدقة والنكاح أولى كذا في المحبط * شهد شاهدان بالقرض وشاهدان بالمضاربة بالبينة لمدعى القرض كذا في محبط السرخسي * مسأله متفرقة في المتن دار في يدي رجل أقام رجل بينة اني كنت ادميت هذه الدار وان صاحب اليد صالطني منها على مائة درهم واقام الذي في يديه الدار انه ابرأه من حقه من دعواه في هذه الدار فبينة الصلح أولى كذا في الذخيرة * رجل ادعى امة في يدي رجل انه اشتراها من صاحب اليد بالف درهم وانه اعتقها واقام على ذلك بينة واقام آخر بينة انه اشتراها من صاحب اليد بالف درهم ولم يذكر الاعتاق فصاحب العتق أولى ولم يذكر ما اذا كان مدعى الشراء قبض العبد ولو كان قبض العبد كان هو أولى كذا في المحبط * رجل له عبد أقام العبد بينة ان المولى اعتقه او دبره واقام رجل آخر بينة ان المولى باع العبد منه بالف درهم فان لم يكن المشتري قبض العبد منه فبينة العبد أولى وان كان المشتري قبض العبد فبينة المشتري أولى واذا ارخا وتاريخ احدهما اسبق ينقض لاسبغتهما تاريخا كذا في الذخيرة * لو ادعت امة انها ولدت من مولاهما واقامت على ذلك بينة واقام رجل آخر بينة انه اشتراها من مولاهما فبينة الامة أولى سواء كانت في قبض المشتري او لم تكن في قبضه ولو رقت بينة المشتري وقتا قبل الحمل بثلاث سنين كانت بينة المشتري أولى كذا في المحبط * امة في يد رجل ادعى البينة انه دبره وهو يملكها واقام آخر البينة انها ولدت منه وهو يملكها واقام آخر على مثل ذاك فهي للذي في يديه كذا في فتاوى فاضيلان * واذا أقام عبد البينة ان فلانا اعتقه ولملان بكر او بقرو واقام آخر البينة انه عبده قضيت به للذي أقام البينة انه عبده وكذلك لو شهدوا انه اعتقه وهو في يديه وكذلك لو شهدوا انه في يده امس لم تقبل هذه الشهادة كذا في المبسوط * وان شهد شهود العبدان فلانا اعتقه وهو يملكه وشهود الآخرا انه عبده قضى ببينة العتق كذا في المحبط * ولو ان المولى أقام بينة انه عبده واعتقه واقام رجل آخر بينة انه عبده قضى ببينة العتق وكذلك لو أقام العبد بينة ان فلانا دبره وهو يملكه واقام رجل آخر بينة انه عبده قضى ببينة التدبير كما لو أقام المولى بنفسه بينة انه عبده دبره واقام الآخر بينة انه عبده يقضى ببينة المولى كذا في الذخيرة * ولو أقام العبد بينة ان فلانا كاتبه وهو يملكه واقام آخر بينة انه عبده يقضى للذي أقام البينة انه عبده ولو أقام الذي في يديه بينة انه ملكه كاتبه واقام الآخر بينة

بينه انه عبده قضي بالذي اقام البينة انه عبده هكذا في المحيط * عبد في يدي رجل اقام رجل البينة انه عبده واقام آخر البينة انه حر الاصل وانه ولاه وعاقده فصاحب المولاة الاولى كذا في الذخيرة * عبد في يدي رجل اقام الذي في يديه البينة انه عبده وهو بملكه واقام آخر البينة انه اعنته وهو بملكه فان صدق العبد احد هما فبينته الاولى وان كذبهما جديعا يتضى بولائه بينهما نصفين كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اقام كل واحد منهما بينة انه اعنته على الف درهم وهو بملكه لم يلتفت الى تصديق العبد وكذبه وقضيت بولائه بينهما والكل واحد منهما على الف درهم وان ذكر احدي البنتين ما لا ولم يذكر الاخرى فالبينة بينه الذي يدعى المال ولاؤه ولا ابالي صدقه العبد لو كذب كذا في الذخيرة * وفي نوادر بن سماعة عن محمد بن حمرح رجل في يديه عبد ادعى ابن له واقام بينه ان اياه تصدق به عليه وهو صغير في عياله واقام العبد بينه ان الاب قد اعنته قال اقبل بينه العتق ولو شهدوا انه تصدق به او وهبه لابنه الكبير الفقير هذا وقضيه وعادوا قبضه اياه وشهد شهود العبد انه اعنته ولم يوثقوا اجزت الصدقة وابطلت العتق وفي المنتقى رجل شهد على رجل انه اعنت غلامه وهو مريض وقال الوارث كان بهزئ حين دخل عليه الشهود وام يتر الوارث بالاعتناق قال القول قول الوارث حتى يشهد الشهود انه كان صحيح العقل ولو اقر الوارث بالعتق الا انه ادعى انه كان بهزئ قال القول قول الغلام وهو حر حتى يقيم الوارث البينة انه بهزئ كذا في المحيط * رجل اعنت امه ولها ولد فالت اعنتني قبل الولادة والولد حر وقال المولى لابل لمعتقك بعد الولادة والولد عبد ذكر في العميون ان الولد اذا كان في يدها كان القول قولها وقال ابو يوسف ر ح ان كان الولد في ايديهما فكذلك يكرن القول قولها وان اقاما البينة فبينتها الاولى وكذلك في الكتابة واما في التدبير فالقول قول المولى وفي المستقى عن محمد بن حمرح ان كان الولد يعبر عن نفسه فالقول قوله وان كان لا يعبر فالقول لمن هو في يديه وان اقاما البينة فبينتها الاولى وكذلك في الكتابة ولو اعنت جاريته ثم اختلف بعد حين في ولدها فقالت ولدته بعد عتقي فاخذته مني وقال المولى ولدته قبل العتق فاخذته منك والولد لا يعبر فعلى المولى ان يرده الى الام وكذلك في الكتابة وفي المدبرة وام الولد القول قول المولى كذا في فتاوى قاضيخان * غلام في يدي رجل يدعى الحرية وقال ذو اليد هو غلامي فان كان لا يعبر فالقول لذى اليد لانه كالمنازع وان كان يعبر عن نفسه او بالعا فالقول للغلام وان برهنه على الرق والحرية فبينه الغلام الاولى كذا في الوجيز للكردري * رجل قدم بلدة ومعه رجال ونساء وصبيان يخدعونهم في يده فادعى انهم ارقاؤه وادعوا انهم احرار فالقول قولهم

كتاب الدعوى (١٢٢) (الباب التاسع) الفصل الثاني

ما لم يقره بالملك بكلام اوبيع او تقوم له بيعة عليهم قال وان كانوا من الهند او السند او الترك او الروم
هكذا ذكرنا تأويله اذا جاء بهم غير مقهورين اما اذا كانوا مقهورين من جهة فلا يقبل قولهم انهم احرار
كذا في المحيط * ادعى رجل حربة الاصل ولم يذكر اسم امه واسم ابيه ولا حريتهما جاز كذا في الذخيرة *
مات الرجل وعليه دين ولم يترك الاجارية وفي حجرها ولد ادة عت انها ام ولد الميت وان هذا
من الميت لا يقبل قوله من غير بيعة تقوم على اقرار المولى في حيوته انها ام ولده ولو شهدت الورثة انها
ام ولد الميت قبلت شهادتهم ولا سبيل للغرماء عليها كذا في المحيط * رحلان اقاما البيعة على عبد
في يدي رجل بدعي كل واحد اذعه واقر لاحدهما ولا يخلوا ما ان اقر بعد ما اقاما البيعة او قبل
اقامتهما البيعة او بعد ما اقام كل واحد شاهدا واحدا او بعد ما اقام احدهما شاهدين فان اقر بعد السماع
قبل التصاء بالبيعة دفع اليه وان عدلت البيعتان فهو بينهما ولا تبطل بيعة المقر له وما اذا اقر لاحدهما
فل اقامة البيعة ثم اقام البيعة بقضى الغير المقر له وما اذا اقام كل واحد شاهدا واحدا ثم اقر لاحدهما دفع اليه
وقيل للاخر انهما شاهدا آخر فان اقام بقضى له وان لم يقض حتى جاء المقر له بشاهد آخر يتقضى بينهما وان
لم يقض حتى اعاد الخارج شاهدا الاول او اقام شاهدين مستقلين يتقضى بكامله فان اقام المقر له شاهدا
الاول وشاهدا آخر على الخارج قبل ان يقضى بالخارج اربعة لا تسمع منه ولو قال غير المقر له مات شاهدي
الاول او غاب قيل له مات باخر وان جاء باخر يتقضى له بالعبد الا ان يقيم المقر له شاهدا آخر او شاهدين
مستقلين فيكون بينهما وفي رواية ويقوم شاهدين مستقلين فيكون العبد كله وان لم يقرن والى الاحد هما
حتى قضي به بينهما ثم اقام احدهما البيعة ان العبد له لا تسمع وان لم يذكر بيعة احدهما او لم يقيم حتى قضى
للاخر ثم اعاد الآخر البيعة العاد له على ان العبد قصي له على المنصف لهما اذا اقام احدهما البيعة ولم يقيم
الآخر وان ردوا اليد لغير المتبهم يدفع اليه ويقضى بيعة غير المقر له من غير ان يكلف اعادتها وبكون
فضاء على المقررون المقر له حتى لو اقام المقر له البيعة انه عبده او دعه ذا اليد يقضى له وان
لم يقض له حتى اعاد غير المقر له شهوده بطلت بيعة المقر له ويقضى بالعبد للاخر هكذا في محيط السرخسي *
دار في يدي رجل اذعاه رجلان كل واحد منهما يدعي انها اذعاه من الذي في يديه
شهر ابعشرة دراهم و اقام على ذلك بيعة والذي في يديه الدار قد سكنها شهرا وهو جادد عواهما
فانهما يأخذان الدار بينهما نصفين ويأخذان عشرة دراهم ويكون بينهما نصفان ايضا كذا في المحيط *
في نوادر بشر عن ابي يوسف رح رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه ونقده الثمن ثم اقر بعد ذلك

بالعبد للبائع وقال هذا العبد لفلان واراد البائع ان يقبضه فقال العبد عبدي وقال المقر انما بعثتك
العبد بالف درهم فالقول قوله قال وكذلك رجل اقر بعبد لرجل امس او اقر لمقر له بالعبد اليوم للقول
الاول وقال له المقر له الثاني العبد عبدي وقال المقر الثاني انما اقررت بذلك لاني بعته منك
اليوم وانما وصل الي من قبلك فالقول قوله ولا يأخذ الا بالثمن كذا في الذخيرة * في نوادر
هشام رجل في يديه ثوب قال له رجل بعثتك هذا الثوب بخمسين درهما وقال صاحب اليد وهبته
لي فالقول قوله ولا يلزمه الخمسون هكذا في المحيط * الفصل الثالث في دعوى القوم
والرهط ودعواهم مختلفة اذا كانت دار في يدي رجل اذ عاها اثنان احدهما جميعها والاخر
نصفها واقام البينة فلصاحب الجميع ثلثة ارباعها ولصاحب النصف ربعها عند ابي حنيفة رح
وقلاهي بينهما اثلاثا كذا في الهداية * وان لم تكن لهما بينة حلف على دعوى كل واحد منهما
ان حلف برئ عن خصومتهما وترك الدار في يده كما كانت هكذا في المحيط * واذا كانت الدار
في يد رجلين احدهما يدعى النصف واخر يدعى الجميع فان لم تكن لهما بينة فانه لا يدين على مدعى
الجميع ويحلف مدعى النصف فان حلف ترك الدار في ايديهما نصفين وان نكل بقصده له وان اقام
جميعا البينة يتضى بجميع الدار لمدعى الجميع نصفيها بالبينة ونصفيها بالاقرار كذا في شرح الطحاوي *
وفي نوادر هشام قال سمعت محمدا رح يقول في دار في يدي اخوين ادعى احدهما كل الدار
وادعى الاخر انها ميراث بينهما من ابيهما قال للذي ادعى كلها ثلثة ارباع الدار النصف الذي
في يديه ونصف ما في يدي اخيه والاخر ربعها فان اقام البينة على ما ادعى اصار النصف الذي
في يد مدعى الكل ميراثا فيكون ذلك النصف بينهما نصفان ويصير النصف الذي في يد مدعى
الميراث للاخر فيكون لمدعى الكل ثلثة ارباع الدار ولمدعى الميراث ربعها فان جاء انسان آخر
واقام البينة انها داره فاستحقها ثم وهبها لمدعى الجميع فلا شيء لاهيه فيها وان وهبها لمدعى الميراث
اخذ اخوه نصفها كذا في المحيط * ولو شهد شهود مدعى الميراث ان الدار بينه وبين مدعى
الجميع نصيبين اشترياها من فلان بينهما نصفان وشهد شهود الاخر على الجميع فالدار بينهما نصفان كذا
في محيط السرخسي في باب الرجلين يقسمان البينة على شيء في ايديهما * دار في يدي رجل
ادعى رجل جميعها واخر ثلثيها واخر نصفها واقاموا البينة فعند ابي حنيفة رح لصاحب الجميع
سبعة من اثني عشر ولصاحب الثلثين ثلثة ولصاحب النصف سهمان على طريق المازعة وعندهما

تقسم الدار بينهما على ثلثة عشر بطريق العول والمصاربة لصاحب الجميع ستة واصحاب الثلثين اربعة واصحاب النصفين ثلثة ولو كانت الدار في ايديهم ولا يئنه لهم حلف كل واحد منهم على دعوى صاحبه فان حلفوا والدار بينهم اثلاثا وان حلف صاحب الجميع ونكلا فالدار لصاحب الجميع وان حلف صاحب الثلثين ونكلا اخذ سدسه من صاحب الجميع وسدسها من صاحب النصف مع ما في يده وهو الثلث وان حلف صاحب النصف ونكلا فله ما في يده وبأخذ نصف سدس من صاحب الجميع ونصف سدس من صاحب الثلثين هذا اذا حلف واحد ونكل اثنان ولرحاب اثنان ونكل واحد فان حلف مدعى الجميع ومدعى الثلثين ونكل مدعى النصف يقسم ما في يده على المازعة ارباعا عدابي حبيقة رح وعندهما يقسم اثلاثا لثلاثة مدعى الجميع وثلثة مدعى الثلثين على سبيل العول والمصاربة ولو حلف مدعى الكل ومدعى النصف ونكل مدعى الثلثين يقسم ما في يده على ثمانية اسهم سهم مدعى النصف وسبعة مدعى الكل عنده وعندهما يقسم اخماسا خمسة مدعى النصف واربعة ادماسه مدعى الكل ولو حلف مدعى النصف ومدعى الثلثين ونكل مدعى الجميع فيما في يده يقسم على اربعة اسهم سهم مدعى النصف وسهمان مدعى الثلثين ويبقى مدعى الكل سهم بلا مازعة هذا كله اذا لم تكن لهم بيعة او نكلوا فلما اذا قاموا جميعا البيعة او نكلوا جميعا فلصاحب النصف اثنان واصحاب الثلثين اربعة واصحاب الكل خمسة عشر من اربعة وعشرين وهذا قول ابي حنيفة رح وعندهما يقسم على مائة وثمانين سهما لصاحب النصفين سبعة وعشرون واصحاب الثلثين خمسون واصحاب الجميع المائة وثلثة اسهم هكذا في محيط السرخسي * ولو كانت الدار في يد ثلثة فادعى اقدم النصف والاخر الثلث والاخر السدس وحدهم دعوى البعض فان في يد كل واحد منهم الثلث فالثالث الذي في يد مدعى السدس نصفه له والنصف الآخر موقوف عنده فان قامت البيعة لصاحب النصف اخذ من يد كل واحد من صاحبه نصف سدس الدار كذا في المبسوط *

دار في يدي رجل منها منزل وفي يدي رجل آخر منها منزل آخر ادعى احدهما ان جميع الدار له وادعى الاخر ان الدار بينهما نصفان ولا يئنه لهما حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا والمنزل الذي في يد مدعى الجميع يترك في يده ويقضى له بنصف المنزل الذي في يد مدعى

مدعى النصف ويترك نصف المنزل الذي في يده مدعى النصف في يده على حاله ويتقاضى بالساحة بينهما ويتصرنان فيها على السواء وان اقام البينة في هذه الصورة قبات بينة كل واحد منهما على ما في يد صاحبه كذا في المحيط * ولو كان في يد احدهما يات وفي يد الآخر بيوت والساحة في ايديهما وكل واحد منهما يدعى الجميع ولم تكن لهما بينة وحلنا بترك لكل واحد منهما ما في يده والساحة بينهما وان اقاما البينة يقضى ما في يد هذا الآخر وما في يد الآخر لهذا والساحة بينهما نصفان كذا في شرح الطحاوي * دارسفلها في يد احدهما وعلوها في يد الآخر وطريق العلو في الساحة يدعى كل واحد ان الدار له فالدار لصاحب السفل الا العلو وطريقه كذا في محيط السرخسي * ولو كان العلو في يد احدهما والسفل في يد الآخر والساحة في ايديهما ولم يكن لهما بينة وحلنا وكل واحد يدعى الجميع فيترك السفل في يد صاحب السفل والعلو في يد صاحب العلو والساحة لصاحب العلو حق الممر في رواية وفي رواية اخرى الساحة بينهما نصفان وان اقاما البينة يقضى بالسفل لصاحب العلو والساحة لصاحب السفل والساحة الذي قضى له بالسفل كذا في شرح الطحاوي * رجل اقام بينة على دار في يدي رجل انها له واقام الآخر البينة انها له واصحاب اليد اشترواها من فلان وقضاها منه وهو يملكها فانه يقضى بالدار بين المدعين اثلاثا ثلثها لمدعى الجميع وثلثها لمدعى النصف لنفسه ولو ادعى اجنبي انها كلها له وادعى اخو صاحب اليدان اياه مات وتركها بينه وبين اخيه صاحب اليد واقاما البينة على ما ادعى يقضى للاجنبي بثلثة ارباعها والاخر المدعى بربعها كذا في محيط السرخسي * فان اراد ذو اليدان بدخل مع اخيه في الربع الذي صار له وقال له قد اقررت ان النصف الذي اصاب ابانا من هذه الدار بيني وبينك نصفان فما ورد عليه الاستحقاق يكون مستحقا على الدل وما بقي يبقى على الكل فليس له ذلك كذا في المحيط * ولو كان الذي في يديه الدار اقراه ورثها من ابيه بعد ما انكر الوارثة وبعد ما اقاما البينة فالجواب فيه كالجواب فيما اذا لم يقر بالوارثة سواء يقضى بثلثة ارباع الدار للاجنبي وبربعها لآخي ذي اليد وان كان اقرار ذي اليد بالوارثة قبل اقامتهما البينة ثم اقام البينة يقضى بكل الدار للاجنبي كذا في الدخيرة * ولو كان ذو اليد من الاستدعاء ادعى ان هذه الدار كانت لآبيه مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه فلان واخوه غائب فاقام الاجنبي البينة على انها داره ورثها من ابيه وقضى القاضي بالدار للاجنبي ببينة ثم حضر اخو ذي اليد واقام البينتان الدار كانت لآبيه فلان مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه ذي اليد فان القاضي لا يقبل بينته وان كان اقرار ذي اليد ان الدار ميراث

بينه وبين أخيه الغائب فلان بعدما أقام الاحتمالي عليه البينة انها داره ورثها من أبيه وقضى القاضي عليه للاجنبي بكل الدار ثم حضر اخو ذي اليد فاقام البينة على ان الدار كانت لابيه مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه قبل القاضي بيته كذا في المحيط * التصل الرابع في تنازع الايدي اذا تنازع رجلان في دار يدعي كل واحد منهما انها في يده فان عرف القاضي بكون الدار في يد احدهما جعله صاحب اليد وان لم يعرف كونها في يد احدهما وعرف انها ليست في يد ثالث فكل واحد منهما مدع ومدعى عليه وان اقاما البينة على اليد قضى بالدار لهما وتجعل الدار في ايديهما ولو وجدها في يدي ثلث ينزعها من يده عند طلبهما وقبل ذلك لا ينزعها من يد ثالث وان قامت لاحدهما بينة قضى باليد له وان لم تكن لهما بينة ولا لاحدهما يحلف كل واحد منهما على صاحبه فان حلفا برئ كل واحد عن دعوى صاحبه ويوقف القاضي الدار الى ان يظهر حقيقة الحال ولا يجعلها في يد واحد منهما وان نكل احدهما عن البمين وحلف الآخر يجعلها القاضي في يد الحالف ولكن يمنع الساكن من ان يتعرض للدار وان وجد القاضي الدار في يد ثالث لا ينزعها من يد الثالث هكذا في المحيط * اذا تعلق رجلان بعين واقاما البينة على اليد حتى جعلناه في ايديهما واقام احدهما بينة ان العين ملكه قضى له بالصف الذي في يد صاحبه وترك المصف الذي في يده على حاله هكذا ذكر في بعض المواضع وذكر في بعض المواضع اذا اقاما البينة على اليد ثم اقام احدهما بينة ان العين له قضى بكنهه كذا في الذخيرة والمحيط * ذكر محمد بن حري السمرقاني مسلما خرج من دار الحرب معه مستأمن وفي يدهما بغل عليه مال كل واحد منهما يقول هو مالي وفي يدي تقامت لاحدهما بينة من المسلمين فان القاضي يقضي بالمال لمن اقام البينة كذا في فتاوى قاضي خان * في كتاب الاقضية اذا تنازع اثنان في دار كل واحد منهما يدعي انها في يده واقام البينة على ذلك ثم ان احدهما قال انا اقيم البينة على ما هو اجد من هذا انا اقيم البينة على ان ابي مات وترك هذا العين ميراثا لي ولا وارث له غيري واقام البينة على ذلك تقبل فيكون ذلك قضاء على الذي خاصمه وقوله في الكتاب انا اقيم البينة على ما هو اجد من هذا اعراض عن بينة التي اقام قبل ذلك حتى يصير خراجا تقبل بينته على الملك كذا في المحيط * سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني رح عن رجلين اختصما في دار احدهما يدعي انها ملكه وفي يده والاخر انها في يده وانه احق بها من غيره لما انها كانت اجارة في يده من جهة فلان وقد مات فلان وهي محبوسة في يدي بمال الاجارة قال نجعل

الدار في ايديهما وبعض مشا ئخ ز ما نه رح افنى بان الدار تجعل في يد مدعى الاجارة كذا في الظهيرية *
 في كتاب الانتصية اذا تنازع رجلان في دار كل واحد منهما يدعي انها في يديه فاقام احدهما بينة
 انهم رأوا دوابه وغلما نه يدخلونها ويخرجون منها فالقاضي لا يقضي باليد للذي شهد الشهود بما وصفه
 حتى يقولوا كانوا ساكنا فيها فاذا فالوا ذلك قضيت بانها في يد صاحب الغلمان والدواب كذا في المحيط *
 ابن سماعه عن محمد رح في اجبة او غيضة تنازع فيها فريقان كل فريق يدعي انها له وفي يديه
 وشهد الشهود لاحد الفريقين انها في يديه او للفريقين انها في ايديهما فان لم يسألهم القاضي عن تفسير
 ذلك ولم يزيدوا على ما ذكروا فهو مستقيم وان سألهم عن تفسير ذلك فهو وثق واحسن ثم
 بين ما يعرف به اليد على الغيضة والاجمة فقال في الغيضة اذا كان يقطع الاشجار ويبيعها وينتفع
 بها ممنعة يقرب منها وقال في الاجمة اذا كان يقطع القصب وبأخذها للصرف الى حاجة نفسه
 او للبيع ارمه اشبه ذلك كذا في الظهيرية * اذا اختصم رجلان في عبد وكل واحد منهما يقول هو
 عبده وهو في ايديهما فان كان العبد صغيرا لا يعبر عن نفسه فالقاضي لا يقضي لواحد منهما بالملك
 ما لم يتم البينة لكن يجعله في ايديهما فان كان الغلام كبيرا يتكلم ويعقل ما يقول او صغيرا يعبر
 عن نفسه فقال انا حر فالقول قوله ولا يقضى القاضي لهما بشيء لا بالملك ولا باليد ما لم يتم البينة
 على ذلك ولو قال انا عبد احدهما لم يصدق وهو عبد هما كذا في المحيط * ولو قال انا عبد لعلان
 لغبرذى اليد وهو يعبر عن نفسه فقال الذي في يده انه عبيد فهو عبد للذي في يده كذا في الكافي *
 واذا كان العبد في يدي رجل وهو لا يعبر عن نفسه وقال صاحب اليد انه عبيد فالتول قوله
 يقضى له بالملك فان كبير الغلام وقال انا حر الاصل لا يصدق الا بحجة لانه يريد ابطال ملك
 جرى القضاء به وكذلك اذا قال انا لقيط فهذا كقوله انا حر فان اقام ذوا اليد بينة انه عبده واقام العبد
 بينة انه حر الاصل فبينه العبد اولى كذا في الذخيرة * سئل الشيخ القاضي الامام شمس الاسلام
 محمود الازجدي رح عن ضياع في يدي رجل اثبت رجل آخر يده عليها بطريق التغلب
 فاقام الذي كان الضياع في يده بينة على التغلب ان الضياع ملكه وانه اخذه من يده بطريق
 التغلب قال قبلت بينته وقضي بالضيا ع له وانتزع من يد المتغلب وسلم اليه ولو لم تكن له بينة
 واراد تحليف امة تغلب بالله ما كان هذا الضياع في يد هذا المدعي وما اخذت منه بطريق التغلب
 قال له ذلك وكذلك لو ادعى على المتغلب اقراره انه كان في يده واراد ان يحلفه على ذلك

قال له ذلك كذا في المحيط * وفي فوائد شمس الاسلام ولو اقام البينة ان هذا المحدود في يده منذ عشرين سنة وانه احدث اليد عليها ينقض له باليد وبأمره القاضي بالتسليم اليه لكن لا يصير المدعى عليه مقضيا عليه حتى لو اقام البينة بعد ذلك انه ملكه تقبل ولو اقام البينة ان هذا المحدود كان في يده منذ عشرين سنة او لم يقل عشرين لا يستحق بهذا شيء وعن ابي يوسف رح تقبل هذه الشهادة واجدعوا انهم لو شهدوا على اقرار المدعى عليه انها كانت في يده امس بأمره القاضي بالرد اليه وكذا لو شهدوا ان المدعى عليه اخذه من المدعى كذا في الخلاصة * وفي وافتات اللاطفي اذا اقام البينة على عبد في يدي رجل انه كان عبده وانه كان في يده منذ ستة حتى اغتصبه هذا الذي هو في يده واقام ذو اليد البينة انه عبده منذ عشرين سنة فهو لمن في يده كذا في المحيط * وفي العيون تنازعا في شيء فاقام احدهما البينة انه كان في يده منذ شهر واقام الآخر بينة انه في يده الساعة امرة القاضي في يده مدعى الساعة لان بد الآخر منتبضة واليد المنتبضة لا عبرة لها عند ابي حنيفة ومحمد رح ولو اقام احدهما بينة انه في يده مد شهر واقام الآخر بينة انه في يده منذ جمعة نصي به لمدعى الجمعة كذا في المحيط * رحل في يده ارض غيرة أجرها فقال رب الارض اجرتها بأمري والاجري وقال الآخر غصبتها منك فاجرتها والا حربي كان القول لرب الارض ولو كان الاجري في الارض ثم احدثها فقال رب الارض امرتك ان تبني فيها لي ثم تاجرها وقال ذو اليد غصبتها منك وبنيت ثم اجرتها فانه يقسم الاجر على الارض وهي مبنية وعلى الارض وهي غير مبنية فما اصاب الباء يكون للأجر وما اصاب الارض يكون لصاحب الارض وان قال رب الارض غصبتها مني مبنية كان القول قوله وان اقاما البينة كانت بينة الغاصب او لم يكن كذا في فتاوى قاضي خان *

ولو قال غيرة غصبت منك الف والاربعون تحت فيها عشرة آلاف وقال المتبرل لابل امرتك به فاقول للمتبرل ولو قال المتبرل بل غصبت الالف والعشرة الآلاف فالتقول للمتبرل ولو قال غصبت منك ثوبا وقطعته وخطته بغير امرك وقال المقر له بل غصبتني القميص او قال بل امرتك بخياطته فالتقول للمتبرل كذا في المحيط * بعث القصار اربع قطع من الكرباس الى صاحبها يريد تلبذه فحاء اليه بثلاث قطع وقال القصار دفعتم اليك اربعا وقال التلميذ دفعت لم بعدة علي يقال لصاحب الثوب صدق من شئت ان صدق الرسول برئ وتوجه الحلف على القصار ان نكل لزمه الضمان وان حلف برئ وللقصار

وللقصار على صاحب الثوب اليمين على الاجران حلف برئ من الاجر بحصة ذلك الثوب وكذا لو صدق القصار برئ وام الحلف على الرسول ويجب عليه اداء القصار اذا حلف على ذلك وصدقه صاحب الثوب كذا في الوجيز المذكور في * حائط رجل ولما اشجار على صفة نهر فنبتت من عروقها في الجانب الآخر من النهر اشجار ورجل آخر في ذلك الجانب الآخر كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى صاحب الكرم الاشجار وادعى الآخر قول انها من عروق اشجارى ان علم انها من عروق اشجاره فهي لصاحب الاشجار وان لم يعرف ذلك ولا يعرف لها غارس فهذه اشجار لا مالك لها فلا يستحق لها احدهما كذا في الخلاصة * ولو نبت زرع في ارض انسان بلا انبات احد فلصاحب الارض بخلاف الصيد يدخل في ارض انسان حيث يكون للاخذ كذا في الوجيز المذكور في * اذا ادعى الى آخر عرصه كذا بالميراث وتضمنى القاصي للمدعي بالعرصة بيته اناهم اثم اختلف المتضمني لدة بالعرصة والمتضمني عليه بالعرصة في الاشجار والسكنى ولا يبيد لواحد منهما ذيل القول قول المتضمني عليه بالعرصة وقيل القول قول المتضمني لدة بالعرصة كذا في المحيط * وفي اجماع الصغير نهر رجل الى جنبه مسناة وارض لرجل خاف المسناة تلزقها ويست المسناة في يدا حددهما بان لم يكن لاحدهما عليه فرس ولا طين ملقى لصاحب النهر وادعى صاحب الارض المسناة وادعاهما صاحب النهر ايضا فهي لصاحب الارض عدائي حنيعة رح وقال لصاحب النهر حر بما ملكتي طينه وغير ذلك كالمشي ونحوه وثمرته تظهر في موضعين احدهما ان اذا كان على المسناة اشجار لا يدري من غرسها فعنده الاشجار لرب الارض وعندهما لرب النهر وثانيهما ان ولاية الغرس على المسناة لرب الارض عنده وعندهما لرب النهر والثاء الطين قبل هو على الخلاف وقيل ان لرب النهر ذلك مالم يضر وهو الصحيح وان اراد ان يمر عليه صاحب النهر فليل له ذلك عنده والاشبه ان لا يمنع ان لم يكن فيه ضرر قال الفقيه ابو جعفر رح اخذ بقوله في الغرس بقولهما في الثاء الطين كذا في الكافي في كتاب احياء الموات * السبل لوجاء بالتراب والطين ووضع في ارض رجل او نهر فهو لصاحب الارض والنهر كذا في الخلاصة * والمجتمع في الطاحونة من دفاق الطحن لصاحب الطاحونة والاصم اندلن سبقت يده اليه وكذا الحكم في كل ما لا يكون من اجزاء الارض كالرماد والسرقين اهل سكة يرمون الرماد والسرقين في ملك رجل واجتمع فيه سباطة فهي لمن سبقت يده اليه وكذا من بنى مربطا او اصطبلًا تجتمع فيه الدواب واجتمع فيه من السرقين فهي لمن اخذه قبل ان تعبارة لاعداد المكان في ذلك ومثله يحكى عن الامام " نبي في المنشور في الولائم ان اصاب في حجرة فخذ احد

ان كان هـ ربله و حبرة ذلك يستورده من الآحاد والاولاد اسبق احراره تناول الآحاد ان
 حـ مع المسوطين ربه عد وموع المسور فيه على قصد الاحرار وتؤيده ماد كرى الغناوى آخر
 دارة وارح المسند حرد الله معرفته ولمستجمع لمن سقت يده الله الادا كان المؤاخر اراد ان يجمع
 فيه البروث والمعرفت يكون له رافى او حصر للمكردرى * رحل مات وترك ستا واحدا صنعا
 فذلت السب المتاع كله لى ومكان اشتراها الاباى من مالى باموي والاح يقول الامتعه كلها
 للبيب وتقول قول الاح رافى الاحبره * لونه راعا في دانه او مص واحدها راسها ولاسه
 والآحره متعلق بها ماله الركنه والراكب واللاس او على في كبره دانه كذا في الكافي * واد كان
 احدهما رافى في السرح والآحر رد منه الراب او على بخلاف ما اذا ما راكس حدث يكون بينهما
 كذا في ايه * او كان احدهما يقود الا الله والآحر بسوته اقصى بالاداء المتأذوا كان احدهما ممسكا
 بلحام الداه والآحر متعلق به مال مشايخه يسعى ان يتصل للدى هو وممسك بلحامه ادى المحيط *
 اذا تبارعا في معرفه عليه حال الاحدهما فاصحاب الحمل او على كذا في الهداية * دانه تاراع منها
 رحلان لاحدهما عليه حمل و آحر كور على او محله معلنه صاحب الحمل او على كذا في الكافي *
 رحل يقود طرا من الال وعلى معرفه حال راكب وادعى الراب والله اندكل واحد منهما
 المعبر كلنا فالان هـ على المعبر حصوله الراب والاول كذا المراكب والتأذوا حبروا ان كانت
 المعبر اعراء للمراكب المعبر ادى هـ رافى رافى لى لى الاحبره * هـ سام عن محمد راج
 في بطاران على المعبر الاول رحل راب وعلى وسطه رحل وعلى آخره رحل ادى على كل واحد منهم
 الشطر كله فلدل واحد المعبر ادى هو راكمه وهـ من المعبر الاول والاولى الاول وما من الاوسط والآحر بين
 الاول والاوسط صنان وليس الآحر الام ركنه فال دامت لهم سنده اركمه كل واحد منهم بين الآحر بين
 بصان وافي بين الاول والاوسط من الاوسط والآحر صان والدى من الاوسط والآحر صعه للآحر
 وصعه بين الاول والاوسط صان رافى محيط السرحسى * اذا كان ثوب في يد رحل وطرف منه

قد وجدت هذه المسئلة في نسخة واحدة من التسمي الحاصره * رحل يقود ثورا وعصا او بطار رحل
 آحر بسوته ادى السان والاندراك كله بذلك كله للسائق ولا شيء منها للقاء الا ان يقودها
 بشاة معه فنكون له الشاة وحدها كذا في محيط السرحسى *

في يد آخر فهو بينهما نصفان كذا في الهداية * في القدوري لو ان خياطاً يخيط ثوباً في دار رجل وتنازعا في الثوب فالتقول قول صاحب الدار كذا في المحيط * لو اختلف الخياط وورب الثوب فقتل رب الثوب انا اخيطه وقال الخياط لا بل انا اخيطه ان كان الثوب في يد الخياط كان القول قوله وعلى صاحب الثوب الاجرة له وان كان في يد المالك فالتقول له وان كان في ايديهما فالتقول للخياط مع يمينه وعلى صاحب الثوب الاجرة كذا في محيط السرخسي * استأجر ابيع البز او اخياطة الثوب وادعى الاجير ان الثوب الذي في يده له والمستأجر ان له ان كان في حانوت المستأجر فهو له يحلفه وان كان في المحلة او في منزل الاجير فالتقول للاجير حراً كان او عبداً ما اذنوا وصكابا كذا في الوجيز للكردي * ذكرني المأذون الكبير لو أجرة عبده من قصارا وخباز او نحوه فوجد المولى معه متاعاً في طريق فاختلف فيه هو والمستأجر قال ابو يوسف ر ح ان كان ذلك المتاع من صناعة المستأجر فالتقول له وان لم يكن من صناعته فالتقول للمولى وان كان في منزل المستأجر فالتقول للمستأجر في الوجهين كذا في محيط السرخسي * رجل خرج من دار رجل وعلى عنقه متاع فراه قوم فشهدوا ان رأياه هذا خرج من هذه الدار وهذا المتاع على عنقه وقال صاحب الدار المتاع لي والخارج يدعي ذلك لنفسه ان كان الحمال ممن يعرف يبيع مثل هذا المتاع بان كان بزاراً او صاحب خز فهو للحمال وان كان لا يعرف فهو لصاحب البيت كذا في الوقعات الحسامية * في نوادر بن سعادة عن ابي يوسف ر ح رجل دخل في دار رجل فوجد معه مال فقال رب الدار هذا مالي اخذته من منزلي قال ابو حنيفة ر ح القول قول رب الدار ولا يصدق الداخل في شيء ما اخذ الا ثيابه التي عليه ان كانت الثياب مما يلبس وقال ابو يوسف ر ح ان كان الداخل رجلاً يعرف بصناعة شيء من الاشياء بان كان حمالاً يحمل الزيت فدخل وعلى رقبته زق زيت او كان ممن يبيع الجبن ويطوف بالمتاع في الاسواق فالتقول قوله ولا يصدق رب الدار عليه كذا في المحيط * روى هشام عن محمد ر ح قالوا لو ان كناساً في منزل رجلين وعلى عنق الكناس قطيعة او نحوه فادعى كل واحد منهما فهي لصاحب المنزل كذا في محيط السرخسي * حمال عليه كارة وهو في دار رجل فادعى صاحب الدار ان الكارة له وقال الحمال لا بل ملكي فالتقول قول الحمال اذا كان الحمال يحمل البز والكارة مما تحمل كذا في الوقعات الحسامية * لو تنازعا في بساط احدهما جالس عليه والاخر متعلق به او كانا جالسين عليه فهو بينهما لا على طريق القضاء كذا في العناية * دار فيها رجلان قاعدان وكل واحد يدعيها لنفسه فانه لا يقضى بينهما كذا في المحيط * ان ادعى رجل السفينة وهوا كبتها والاخر ممسك بسكانها وآخر يحذف فيها

والآخر يدها فهي بين الراكب وصاحب السكان والذي يحذف منها ولا شيء لمن يدها كذا
 في محيط السرخسي * عبدالموسرى عنه دة تساوى بدرة والعبد في بيت معسر لا يملك الا حصيرا
 ادعى مالك العبد ان الدرة له ومالك المنزل انها له فالقول لمالك العبد كذا في الوجيز للكردري *
 رجلان في سفينة وفي السفينة دقيق فادعى كل واحد منهما السفينة وما فيها واحد هما معروف
 ببيع الدقيق والآخر ملاح معروف والدقيق للذي هو معروف ببيعه والسفينة للملاح عن ابي يوسف ر ح
 رجل اصطاد طائرا في دار رجل فان اتفق على انه على اصل الابا حده فهو للصا اذ سواء اصطاده
 من الهواء وعلى الشجر وان اختلفا يقال رب الدار كنت اصطدته قبلك او ورثته وانكر الصائد وان كان
 احده من الهواء فهو له وان كان اخذه من داره او شجرة فالقول قول صاحب الدار كذا في محيط
 السرخسي * اذا باع مستأجر المحابوت سكنى المحابوت من رجل وقبضه المشتري فحاضه صاحب
 المحابوت واستحق السكنى من يد المشتري فان كان السكنى متصلا بباء المحابوت وهو ليس من آلات
 صناعة المستأجر فالقول قول صاحب المحابوت مع يمينه واذا حلف رجع المشتري على المستأجر
 بمن السكنى وان كان من آلات صناعة المستأجر فالقول قول المستأجر ولا سبيل لصاحب المحابوت
 على السكنى كذا في المحيط * الباب العاشر في دعوى الحائط اذا كان دائريين دارين يدعيه صاحبهما
 ان كان متصلا بينهما اتصال تربيع واتصال ملازقة فهو بينهما الاستواء في اليد المالبة على الحائط
 وان كان اتصال احدهما اتصال تربيع واتصال الآخر اتصال ملازقة فصاحب التربيع اولى لاندله مع
 الاتصال نوع استعمال وان كان متصلا بباء احدهما اتصال تربيع او ملازقة وليس الآخر اتصال فصاحب
 الاتصال اولى وان كان لاحدهما اتصال والآخر عليه جدوع فان كان اتصاله اتصال تربيع فالحائط
 لصاحب الاتصال ويكون لصاحب الجذوع موضع جدوعه وان كان لاحدهما اتصال ملازقة
 ولآخر عليه جدوع فصاحب الجذوع اولى وصورة اتصال التربيع مداحلة اللبن بعضه على بعض
 ان كان الحائط من مدر أو آجر وهوان يكون انصاف لمن كل واحد من الحائطين متدخلا على الحائط
 الآخر وان كان الحائط من حيث ان يكون رأس ساحة احدهما مركبا عن ساحة الآخر فما اذا
 نقب الحائط وادخل لا يكون تربيعا وعن ابي الحسن الكرخي اتصال التربيع ان يكون الحائط
 المنازع فيه طرفاه موصولان بالحائطين والحائطان موصولان بالحائط الدار وما اذا كان الاتصال

من جانب فصاحب الجذوع اولى وذكر الطحاوي اذا كان متصلا من جانب واحد يقع به الترجيم قالوا الصحيح روايه الطحاوي كذا في محيط السرخسي * وان لم يكن متصلا بيئتهما ولم يكن لهما عليه شيء من الجذوع وغيرها وانه يقتضى بالحائط بينهما اذا عرف كونه في ايديهما فضاء ترك وان لم يعرف كونه في ايديهما وادعى كل واحد منهما انه ملكه وفي يديه يجعل في ايديهما هكذا في المحيط * وان كان لاحدهما عليه حرادي او بواري ولا شيء للآخر فهو بينهما كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان لهما عليه حرادي او بواري يقتضى بالحائط بينهما كذا في المحيط في كتاب المحيطان * وان كان لاحدهما عليه جذع واحد والآخر عليه حرادي او بواري ولا شيء للآخر فهو لصاحب الجذع كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان لاحدهما عليه جذوع والآخر عليه جذوع والآخر حرادي يقتضى به لصاحب الجذوع ولكن لا يؤمر برفع الحرادي كذا في محيط السرخسي * وان كان لاحدهما عليه جذوع والآخر عليه سترة او حائط المتنازع فيه هو الاسفل لصاحب الجذوع والسترة لصاحب السترة ولا يؤمر لصاحب السترة برفع السترة الا ان يثبت مدعى الحائط استحقاق الحائط بالميد فحيث يدعى صاحب السترة برفعها كذا في فتاوى قاضيخان * وتونازع في الحائط والسترة جميعا فهم لصاحب الجذوع كذا في محيط السرخسي * وان كان لاحدهما عليه سترة والآخر حرادي والحائط لصاحب السترة كذا في المحيط * وان كان لاحد المدعين على الحائط المتنازع فيه ازج من لسن او اجر فهو بمنزلة السترة كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان لاحدهما على الحائط عشر خشبات والآخر ثلث خشبات فصاعدا الى العشرة والحائط بينهما هذا هو جواب ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في المحيط * ولو كان لاحدهما عليه جذع اوجد عان دون الثلث والآخر عليه ثلثة اجذع او اكثر ذكر في النوازل ان الحائط يكون لصاحب الثلث ولصاحب ما دون الثلث موضع جذوعه قال هذا استحسان وهو قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح آخر قال ابو يوسف رح القياس ان يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان ابو حنيفة رح يقول اولا ثم رجعا الى الاستحسان وذكر شمس الاثمة السرخسي رح في دعوى الاصل اذا كان لاحدهما عليه عشر خشبات والآخر عليه خشبة واحدة فلكل واحد منهما ما تحت خشبته ولا يكون الحائط بينهما نصفين وانما استحسنت هذا في الخشبة والخشبين وهكذا ذكر في صلح الاصل وذكر في كتاب الاقرار ان الحائط كله لصاحب عشر خشبات الاموضع الخشبة فانه لصاحبها لا يؤمر

هو برقع الخشبة قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشبات انه لا بينهما يقضى به من اصحابها من قال يقضى بالملك بينهما على احد عشر سهما عشرة اسهم لصاحب العشر الخشبات وسهم لصاحب الخشبة الواحدة فحكم ما بين الخشبات حكم ما تحت كل خشبة من الحائط حتى لو انهدم الحائط يفسدان ارضه واكثرهم على انه يقضى به لصاحب العشر الخشبات الاموضع الخشبة الواحدة فان ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة الواحدة عند اكثرهم قال محمد بن روح وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاصيدان * وادان الحائط طويلا وكل واحد منهما منفرد ببعض الحائط بالانصال ووضع الجذوع قضى لكل واحد منهما به ايازي ساحته من الحائط ولا يطر الى عدد الجذوع وبه كان يقضى القاضي عبد الله الضميري واما ما بينهما من القضاء يقضى بينهما كذا في محيط السرخسي * قال الامام الاسيحاقي رحمه الله في شرح الطحاوي ان كان وجه الحائط الى احدهما وظهره الى آخره قال ابو حنيفة رحمه الله يقضى بالحائط بينهما ولا يقضى لمن اليه وجه الحائط ولا يقضى بالحائط لمن اليه وجه الحائط هما اذا جعل وجه البناء حين بنى واما اذا جعل الوجه بعد البناء بالتمش والنتطين فلا يستحق به الحائط في قولهم جميعا كذا في غاية البيان شرح الهداية * خص بين دارين فمطه الى احدى الدارين كل واحد من صاحبي الدارين يدعى الحصص قال ابو حنيفة رحمه الله يقضى بالخص بينهما نصفين وقال صاحباه يقضى به لمن اليد الغلبة كذا في فتاوى قاصيدان * لو تارعا في باب يغلق على حائط بين دارين والعلق الى احدهما قال ابو حنيفة رحمه الله يقضى بالعلق والباب بينهما وقال يقضى بالباب لمن اليد الغلق ولو كان للماب غلطان من الجابين جميعا يقضى بالباب بينهما والاجماع كذا في غاية البيان شرح الهداية * وادان الحائط بين رجلين واوام رجل البيعة على احدهما انه اقران الحائط له قضيت له بحصة من الحائط كذا في المبسوط * جذوع شاخصه الى دار رجل ليس له ان يجعل عليها كيد الانصاء صاحب الدار وليس لصاحب الدار قطعها اذا امكنه البناء عليها وان لم يكن البناء عليها بان كانت جذوعا صغارا او جذعا واحدا ينظر ان كان قطعها بضر ببقية الجذوع ويضعها الا يملك القطع وان لم يضر لها يطالب به بالنزع ولو اراد صاحب الدار ان يغلق على اطراف هذه الجذوع شيئا لبس له ذلك كذا في محيط السرخسي * جدار بين اثنين لهما عليه حموله غير ان حمولة احدهما اثل فلعمارة بينهما نصفان ولو كان لاحدهما عليه حمولة وليس لآخر عليه حمولة والجدار مشترك بينهما

قال الفقيه ابو الليث رح للآخر ان يضع عليه بمثل حمولة صاحبه ان كان الحائط يحتمل ذلك
 الا ترى ان اصحابنا رح قالوا في كتاب الصلح لو كانت جذوع احدهما اكثر فلا آخر ان يزيد
 في جذوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يذكروا انه قد يم او حديث كذا في الخلاصة في كتاب الحيطان *
 وان لم تكن لهما عليه خشبة فاراد احدهما ان يضع عليه خشباً له ذلك وليس للآخر ان يمنعه ويقال له
 ضع انت مثل ذلك ان شئت كذا في الفصول العبادية * لو كانت لاحدهما عليه جذوع وليس
 للآخر عليه جذوع فاراد ان يضع والجدار لا يحتمل جذوع اثنين وهما مقرران بان الحائط مشترك
 بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت فادفع ذلك عن الحائط لتستوي بصاحبك وان شئت فحط
 عنه بتدريما يمكن لشريكك من الحمل كذا في الخلاصة * جدارين رح لهما عليه بناء فاراد ان
 يحول جذوعه الى موضع آخر قال ان كان يحول من الايمن الى اليسار ومن اليسار الى الايمن ليس له
 ذلك وان اراد ان يسفل الجذوع فلا بأس به وان اراد ان يجعله ارفع عما كان لا يكون له ذلك كذا
 في فتاوى قاضى خان * حائط بينهما وكانت لدل واحد جذوع فللدي هو صاحب السفلى ان يرفعها
 بجذاع صاحب الاعلى ان لم يضر بالحائط ولو اراد احدهما ان ينزع جذوعه من الحائط له ذلك
 ان لم يكن في نزع ضرر بالحائط هكذا في الفصول العبادية * اذا كانت جذوع احدهما مرتفعة
 وجذوع الآخر متسعة فاراد ان ينقب الحائط لينزل فيه الخشب دل له - ك قيل ليس له ذلك وكان
 ابو عبد الله الجرداني ينتهي بان له ذلك وقيل ينظر ان كان ذلك مما يوجب فيه وهما لم يكن له ذلك
 وان كان مما لا يدخل فيه وهما فله ذلك كذا في محيط السرخسي * جدارين رح لهما اراد احدهما
 ان يزد في البناء لا يكون له ذلك الا باذن الشريك اضر الشريك بذلك او لم يضر كذا في فتاوى
 قاضى خان * قال ابو القاسم حائط بين رحلين انهدم جانب منه فظهر انه ذوطا قين متلازقين فيريد
 احدهما ان يرفع جدارة ويزعم ان الجدار التي يكفيه للمسترفيعا بينهما ويزعم الآخر ان الجدار اذا بقي
 ذاطق واحد يهي وينهدم فان سبق منهما ان الحائط بينهما قبل ان يتبين انهما داطان فكل
 الحائطين بينهما وليس لاحدهما ان يحدث في ذلك شيئاً بغير اذن شريكه وان اقرا ان كل حائط
 لصاحبه فلكل واحد منهما ان يحدث فيه ما احب كذا في التاوى الصغرى في كتاب الحيطان *
 جدارين اثنين وهما اراد احدهما ان يصلحه وابى الآخر ينبغي ان يقول له ارفع حمولتك بعمد لاني
 ارفعه في وقت كذا او يشهد على ذلك فان فعل فيها ان لم يفعل فله ان يرفع الجدار فان سقطت حمولته

لا يضمن كذا في الخلاصة * وعن الشيخ الامام ابى القاسم جدارين رجلين لاحد هما عليه حمولة وليس
 للآخر شيء فقال الجدار الى الذي لاحمولة فاشهد على صاحب الحمولة فلم يرفعه مع امكان الرفع
 بعد الاشهاد حتى انهدم ورافسد شيئا قال اذا انت الاشهاد وكان مخوفا وقت الاشهاد يضمن المشهود عليه
 نصف قيمة ما افسد من سقوطه هكذا في فتاوى قاضيخان * قال ابو القاسم جائط بين رجلين لاحد هما عليه
 غرفته والآخر عليه سقف بيته وهدم الحائط من اسفله ورفع اعلاه بالامه الخمين ثم اتفقا جميعا حتى بيما فلما بلغ
 البهاء موضع سقف هذا الى صاحب السقف ان يبني بعد ذلك لا يجبر ان يتفق فيما جاوز ذلك كذا
 في الفتاوى العنبري في كتاب الحيطان * رجل له بيت وحائط هذا البيت بينه وبين جاره واراد صاحب
 البيت ان يبني فوق بيته غرفته ولا يصع خسبة على هذا الحائط قال ابو القاسم ان يبني في حد نفسه من غير
 ان يكون معتمدا على الحائط المسترك لم يكن للجار معه كذا في فتاوى قاضيخان في باب الحيطان *
 رجل له ساباط احد طرفي جذوع هذا الساباط على حائط دار رجل فتارعا في حق وضع الجذوع
 فقال صاحب الدار جذوعك على حائطي بغير حق فادفع جذوعك عنه وقال صاحب الساباط
 هذه الجذوع على حائطك بحق واجب ذكر صاحب كتاب الحيطان السبع الفتنى ان الاصم
 يامر به برفع جذوعه وقال الصدر الشهيد روح وبه يقتضى وان تنازع في الحائط يقتضى بالحيطة
 الدار في ظاهر مذهب اصحاب الان الحائط متصل بملك صاحب الدار والاتصال ثبت البدل ان هذا
 اذا كان الاتصال ترابع اما اذا كان اتصال ملاقة وصاحب الساباط الى هذا الحائط
 في كتاب الحيطان * جدارين دارين انهدم واحدهما بنات ونسوة واراد صاحب اعيال ان يبنيه
 وابى الآخر قال بعضهم لا يجبر الابن وقال الفقيه ابو القاسم روح في زمانه لا يجبر لانه لا بد ان يكون بينهما
 ستره قال هو لا يارض وينبغي ان يكون الجراب على التفصيل ان كان اصل الجدار يحتل القسمة
 بحيث سكن الكل واحد منهما ان يبني في صميمه ستره لا يجبر الابن على البناء وان كان اصل
 الحائط لا يحتل القسمة على هذا الوجه يؤمر الابن بالبناء كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان
 الحائط بين رجلين وهدم فارد احد هما قسمة عرصته الحائط وابى الآخر اواراد احدهما ان يبني
 انداء بدون طلب القسمة وابى القسمة فان لم يكن عليه حمولة اعلا وطلب احد هما قسمة عرصته
 الحائط وابى الآخر ذكر في بعض المراضع مطلقا انه لا يجبر وبه اخذ بعض المشائخ وبعض مشائخنا
 قالوا

قالوا ان كان انقاضي لا يرى القسمة الا بالا قراع لا يقسم واما اذا كان يرى القسمة بدون الاقراع فانه يقسم بينهما اذا كانت العرصة عريضة بحيث لو قسمت اصاب كل واحد منهما ما يمكن ان يبنى فيه ويجعل نصيب كل واحد منهما مما يلي دارة تميما للمنفعة عليها وقال بعضهم اذا كانت العرصة عريضة فالقاضي يجبر الابي على القسمة على كل حال واليه اشار الخصاص وعليه الفتوى واما اذا اراد احدهما ان يبنى ابتداء بدون طلب القسمة وابي الآخر ان كانت عرصة الحائط عريضة بحيث لو قسمت اصاب كل واحد منهما ما يمكنه ان يبنى فيه حائط لفسد لا يجبر وان كانت غير عريضة فقد اختلف المشايخ قال بعضهم يجبر واليه مال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام الاجل شمس الائمة وهو الاشبه ولولم يكن شيء من ذلك لكن بنى احدهما الحائط بغير اذن شريكه هل يرجع على صاحبه بشيء اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يرجع على كل حال وهكذا ذكر في كتاب الاقضية وهكذا ذكر الفقيه ابو الليث رح في النوازل عن اصحابنا وقال بعضهم ان كانت عرصة الحائط عريضة على ما بينا لا يرجع وان كانت غير عريضة يرجع واذا كان على الحائط حمولة فاذا كانت لهما عليه جذوع فطلب احدهما قسمة عرصة الحائط فالجواب فيه انه لا يقسم عرصة الحائط الا عن تراض منهما وان كانت العرصة عريضة على التفسير الذي قلنا واذا اراد احدهما البناء وابي الآخر ذلك ذكر شمس الائمة السرخسي رح انه يجبر من غير تفصيل وعليه الفتوى واذا بنى احدهما بغير اذن صاحبه بعض مشايخنا رح قالوا ان كانت عرصة الحائط عريضة على التفسير الذي قلنا لا يرجع الباني على شريكه ويكون متطوعا هكذا ذكر الخصاص في نفقاته وبعض مشايخنا قالوا لا يكون متطوعا واليه اشار في كتاب الاقضية وهكذا روى بن سماعة رح في نوادره وهو الاصح هكذا في المحيط * وان بناءه باذنه ليس له ان يمنعه لكن يرجع عليه بنصف ما انفق كذا فتاوى قاضيخان * واذا كان لاحد هما عليه حمولة فطلب هو القسمة وابي الآخر يجبر الابي اذا كانت العرصة عريضة على التفسير الذي بيناه وهو الصحيح وعليه الفتوى واذا اراد من له الحمولة البناء وابي الآخر فالصحيح انه يجبر عليه واذا بنى الذي له عليه حمولة فالصحيح انه يرجع وان بناء الآخر عرصة الحائط عريضة على التفسير الذي قلنا صار متبرعا ثم في كل موضع لم يكن الباني متطوعا كما اذا كان له اولهما عليه حمولة كان للباني ان يمنعه صاحبه عن الانتفاع اليه ان يرد عليه ما انفق او قيمة البناء على حسب ما اختلفوا فيه فان قال صاحبه انا لا انتفع بالمبنى هل يرجع الباني عليه اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يرجع واليه مال

القاضي الامام ابو عبد الله الدامغاني في شرح كتاب الحيطان والشيخ الامام المعروف بخواجه زاده رح في شرح كتاب المزارعة وبعضهم قالوا يرجع واليه مال الشيخ الامام الجليل ابوبكر محمد بن الفضل وهو اختيار الصدر الشهيد عمي ثم اذا رجع بماذا يرجع ذكرنا الفصل الاسيما في شرح مختصر الطحاوي في كتاب الصلح في مسئلة العلو والسفل ان صاحب العلو يرجع على صاحب السفل بقيمة السفل مبنيا لا بما انفق وهكذا ذكر الشيخ الامام في شرح كتاب المزارعة وذكر في فتاوى الفضلي في الحائط المشترك انه يرجع نصف ما انفق وفي العلو والسفل يرجع على صاحب السفل واستحسن بعض المتأخرين من مشائخنا فقالوا ان بني بامر القاضي رجع بما انفق وان بني بغير امر القاضي يرجع بقيمة البناء ثم في الموضع الذي يرجع بقيمة البناء يرجع بقيمة البناء يوم البناء او يوم الرجوع فقد قيل يوم الرجوع وبه كان يفتي القاضي الامام ابو عبد الله الدامغاني وقيل يوم البناء وبه كان يفتي صدر الشهيد حسام الدين هذا الذي ذكرنا اذا تهدم الحائط وان هدم ما يكدلك الجواب في الوجوه كلها وان هدم احدهما اجبر على البناء هكذا في المحيط * في صلح الموازل جدار بين اثنين ولكل واحد عليه حمل فانهدم واحدهما غائب فبناه الآخر ان بناه بتقض الحائط الاول فهو منطوع وليس له ان يمنع الآخر من الحمل وان بناه بلبين او خشب من قبل نفسه لم يكن الذي لم يبن ان يحمل عليه حتى يؤدى نصف قيمته كذا في الخلاصة * وفي فتاوى الفضلي اذا اراد احدهما نقض جدار مشترك وانى الآخر نقض له صاحبه انا ضمن لك كل ما يهدم من بينك فضمن له ذلك ثم نقض الجدار باذن شريكه لم يلزمه من صمان ما يهدم من منزله المضمون له شيء كما لو قال ضمننت لك ما يهلك من مالك كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان * جدار بين رجلين اهدم واحد الجارين غائب فبنى الحاضر في ملكه جدار من خشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم الغائب فاراد ان يبني الحائط في الموضع القديم ومنعه الآخر قال الفقيه ابوبكر ان اراد الذي قدم ان يبني على طرف موضع الحائط مما يليه جاز وان جعل ساحة اس الحائط الى جانب نفسه ليس له ذلك وان اراد ان يبني الحائط كما كان اودق منه ويترك الفضل من الجانبين سواء له ذلك كذا في فتاوى فاضيلان في باب الحيطان * جدار بين كرمين لرجلين انهدم فاستعدى احدهما الى السلطان لما ابيى صاحبه ان يبني فامر السلطان ببناء برضاء المستعدي ان يبني الجدار على ان يأخذ الاجر منهما جميعا فبنى كان له ان يأخذ الاجر من صاحبي الكرمين كذا في الفصول العمادية * وفي الاضية حائط مشترك بين اثنين اراد احدهما نقض الحائط واني الشريك الآخر اذا كان بحال لا يخاف منه السقوط لا يجبر

وان كان بحيث يخاف من الامام ابي بكر محمد بن الفضل رُح انه يجبر فان هدموا واراد احدهما ان يبني
واي الاخر ان كان اس الحائط عريضا يمكنه ان يبني حائطا في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك
وان كان لا يمكن يجبر كذا حكى من الامام ابي بكر محمد بن الفضل وعليه التنوي وتفسير
الجبر انه ان لم يوافق الشريك فهو ينفق في العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما انفق ان كان
اس الحائط لا يقبل القسمة كذا في الخلاصة * لو هدم جدارا بينهما ثم بناه احدهما بنفقته والاخر
لا يعطيه النفقة ويقول انا لا اضع على الجدار حمولة فانه ان يرجع على شريكه بنصف ما انفق
وان لم يضع غير الباني الحمولة كذا في الفتاوى الصغرى * ان خاف وقوع الحائط وهدم
احدهما لا يجبر الشريك على البناء وان كان الحائط صحيحا فهدم احدهما باذن الشريك لا شك
انه يجبر الهادم على البناء ان اراد الآخر البناء كما لو هدم ما وان هدم بغير اذن الشريك ان لم يكن
للتراب قيمة ولا ترد الارض قيمة بيناء الحائط فانه يضمن قيمة نصيب شريكه من الحائط بالغته ما بلغت
وان كان للتراب قيمة يرفع قيمة التراب من نصيب شريكه الا ان يختار ان يترك التراب عليه ويضمن قيمة
نصيبه فحينئذ لا يرفع منه قدر قيمة نصيبه من التراب وان كانت الارض تزيد قيمة ببناء الحائط يقوم
الحائط بارضه وبنائه يرفع عنه قدر الارض بدون البناء فيضمن نصيب الشريك ما بقي من بنائه كذا
في الخلاصة * جدار بين رجلين لكل واحد منهما عليه حمولات فوهى الجدار فرفعه احدهما وبناه
بمال نفسه ومنع الآخر عن وضع الحمولات على ما كان عليه في القديم قال الفقيه ابو بكر الاسكاف
ينظر ان كان عرض موضع الجدار بحال لو قسم بينهما اصاب كل واحد منهما موضع يمكنه
ان يبني عليه حائط يحتمل حمولاته على ما كان عليه في الاصل كان الباني متبرعا في البناء ليس له
ان يمنع صاحبه من وضع الحمولات على هذا الجدار وان كان بحال لو قسم لا يصيبه ذلك
لا يكون متبرعا وله ان يمنع شريكه من وضع الحمولات على هذا الجدار حتى يضمن له نصف
ما انفق في البناء قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري رُح يرجع عليه بنصف ما انفق
ان بناه بامر القاضي ونصف قيمة البناء ان بناه بغير امر القاضي كذا في فتاوى قاضيخان * في شروط
النوازل قال ابو بكر رُح في جدار بين رجلين بيت احدهما اسفل وبيت الاخر اعلى قدر ذراع او
ذراعين فانهدم فقال صاحب الاعلى لصاحب الاسفل ابن لي جدار بيني ثم يبني جميعا ليس له ذلك
بل يبنيهما جميعا من اسفله الى اعلاه قال الفقيه ابواليث ان كان بيت احدهما اسفل باربعة اذرع او نحو

ذلك مقدار ما يمكن ان يتخذ بيتا فاصلاحه على صاحب الاسفل حتى ينتهي الى موضع البيت الآخر
لانه بمنزلة الحائطين من سفلى وعلو وقيل بيتان للكل وهو قول ابى القاسم ثم رجع وقال لي حيث ملكه
عليه ثم بعد ذلك يشتركانه كذا فى الفصول العمادية * صاحب السفلى لو اراد ان يهدم سفله ليس له
ذلك وان كان السفلى خالص ملكه حتى لو باع السفلى كان الثمن كله له كذا فى المحيط فى كتاب الحيطان *
علو لرجل وسفل لآخر ليس لصاحب السفلى ان يند وتدا ولا ان ينقب كوة بغير رضاء
صاحب العلو عند ابى حنيفة ر ح وقال يبيع فيه ما لا يضر بالعلو هكذا فى الكافى فى باب متفرقات كتاب
ادب القاضي * علو لرجل وسفل لآخر قال ابو حنيفة ر ح ليس لصاحب العلوان يبنى فى العلوان
او وند وتدا الأبرضاء صاحب السفلى والمختار للفتوى انه ان اضر بالسفل يمنع وعند الاشباه والاشكال
لا يمنع كذا فى فتاوى ناصيخان فى باب الحيطان * انهدم السفلى والعلو لا يجبر صاحب السفلى
على البناء ولصاحب العلوان السفلى ويمنع لصاحبه من السكنى حتى يعطيه قيمته فاذا ادعى اليه
قيمة البناء يملك البناء عليه وعن الطحاوى حتى يعطيه ما انفق فى السفلى واستحسن بعض المتأخرين
وقالوا ان بنى بامر القاضي رجع بما انفق وان بنى بغير امره رجع بقيمة البناء وعليه الفتوى كذا فى محيط
السرخسى * ثم اذا كان لصاحب العلوان يمنع صاحب السفلى من الانتفاع بسفله حتى يرجع عليه
بقيمة البناء على ظاهر الرواية وامتنع صاحب السفلى عن اداء القيمة لا يجبر عليه كذا فى المحيط *
وان كان صاحب السفلى هو الذي هدمه كلف اعادته بخلاف ما اذا هدم اجنبى السفلى لا يجبر
على البناء بل بضمن قيمة صاحب العلو والسفل اذا اخصصا فى الجذوع السفلى او الحرادى
والبوارى والطين والازج فهو لصاحب السفلى ولصاحب العلو الوطأ والقرار على ذلك فان
تارعا فى السقف وفى الحائط الذي فوق السقف اختلف المشائخ فيه قيل يكون لصاحب السفلى وقيل
لا يحكم بالحائط لصاحب السفلى وبه يفتى ولو كان فى السفلى روشن ولصاحب العلو عليه طريق
فاخصصا فى روشن كان لصاحب السفلى ولصاحب العلو عليه طريق ومرو كذا فى محيط السرخسى *
ثلاثة نفر لرجل سفلى وللآخر عليه علو وللآخر على العلو علو فانهدم الكل فقال كل واحد منهم
لصاحبه السفلى لك والعلوى فان كان لواحد منهم بيعة يقضى بينته وان كان لاثنتين منهم بيعة يقضى
بينتهما ويقضى بالعلو بحصة الارض بينهما نصفان وان لم تكن لواحد منهم بيعة اصلا يحلف كل واحد
منهم

منهم اصحابه ثم تكلموا في كيفية الاستحلاف قال وما حب كتاب الحيطان يحلف كل واحد منهم بالله الذي لا اله الا هو ما يجب عليك بناء هذا السفل الذي يجب لهذا البناء علوه عليه وقال غيره من اصحابنا راح يحلف بالله الذي لا اله الا هو ان هذه الارض ليست بملك لك ولا يجب عليك بناءها قال الصدر الشهيد راح وبهذا يفتى والصحيح مندي ما ذكره الامام العتابي انه يحلف كل واحد على دعوى الآخر بالله ما له فملك حق بناء العلو على سفلك لو بنى فاذا حلفوا بالكل واحد منهم ان شئت ان تبني بالسفل فابن وتبني عليه ما ادعيت عليه من الملو وتمنع صاحبك من الانتفاع به الى ان يدفع لك ما انفقت وان شئت فدع هكذا في الفصول العبادية *

الباب الحادي عشر في دعوى الطريق والمسبل لو ادعى على آخر حق المرور ورقبة الطريق في دارة فالقول قول صاحب الدار ولو اقام المدعى البينة انه كان يمر في هذه الدار لم يستحق بهذا شيئا كذا في الخلاصة * ولو شهد الشهود ان له طريقا في هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يحدوا الطريق قال شمس الائمة الحلواني رح ذكر في بعض الروايات انها لم تقبل ما لم يبين موضع الطريق انه في مقدم الدار وفي مؤخرها ويذكر طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكر في بعض الروايات انها تقبل وان لم يحدوا الطريق محمول على ما اذا شهدوا على اقرار المدعى عليه بالطريق وذكر شمس الائمة السرخسي الصحيح انها تقبل وان لم يذكر او موضع الطريق ومقداره لان الجهالة انما تمنع قبول الشهادة اذا تعذر التضاء بها وههنا لا يتعذر فان عرض الباب العظمى يجعل حكما بمعرفة الطريق هكذا في فتاوى قاضيان في باب اليمين * والاصح ان هذه الشهادة مقبولة على كل حال كذا في المحيط * ولو شهدوا ان اباه مات وترك هذا الطريق ميراثا له جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان * اذا كان له باب مفتوح من دارة على حائط في زقاق انكر اهل الزقاق ان يكون له حق المرور في زقاقهم فلم يمنعهم الا ان تقوم بينة على ان له طريقا ثابتا فيها كذا في المحيط * اذا كان الميزاب منصوبا الى دار رجل واختلفا في حق اجراء الماء واسالته فان كان في حال عدم جريان الماء لا يستحق اجراء الماء واسالته الا ببينة هكذا في محيط السرخسي * وليس اصحاب الدار ايضا ان يقطع الميزاب كذا في المحيط * وحكى الفقيه ابو الليث رح انهم استحسبوا ان الميزاب اذا كان قديما وكان تصويب السطح الى دارة و علم ان التصويب قديم وليس بمحدث ان يجعل له حق التسييل وان اختلفا في حال جريان الماء قيل القول لصاحب

الميزاب ويستحق اجراء الماء وقبل لا يستحق فان اقام البيئة على ان له حق المسيل وبينوا انه لماء المطر من هذا الميزاب فهو لماء المطر ليس له ان يسيل ماء الاغتسال والوضوء فيه وان بينوا انه لماء الاغتسال والوضوء فهو كذلك وليس له ان يسيل ماء المطر فيه وان قالوا له فيها حق مسيل ماء ولم يسيلوا الماء المطر او غيره صح والقول لرب الدار مع يمينه انه لماء المطر او لماء الوضوء والغسالة وقال بعض مشايخنا لا تنبل هذه الشهادة في المسيل وفي الطريق تقبل كذا في محيط السرخسي *

ولو لم تكن للمدعي بيئة اصلا استخلف صاحب الدار ويتضمن فيه بالنكول كذا في الحاوي *

في بوار هشام قال سألت محمدا رج عن رجل على رحل ادعى ان مجرى مائه في بستانه ولم يكن الماء جاريا يوم اختصاصه فشهد شاهدان انه كان جاريا الى بستان هذا امس قال كان ابو يوسف رح بجيز هذه الشهادة وكان ابو حنيفة رح لا يجيزها ما لم يشهدوا له بالملك والحق وهو قول محمدا رح واو شهدوا على اقرار المدعي عليه فذلك جائز في قولهم جميعا كذا في المحيط * لو ادعى رجل قبل آخرنا وقام موضوعا على نهره هذا امس جاء السيل وقطعه امس ورمى به قال محمدا رح اذا شهدوا بذلك امرنا باعادة الماء وقت كما كان فان اراد ان يجري الماء فمنعه صاحب النهر وجحدان يكون له فيها حق اجراء الماء قال له ان يمنعه حتى يقيم البيئة ان مجرى مائه فيها قيل لمحمدا رح فله يمنعه اذن قال يستاجر صاحب النهر ان شاء باجراء الماء فيه وذلك جائز كذا في الظهيرية * نهر في ارض رجل يسيل فيه الماء واختلنا في ذلك فالتقول قول صاحب الماء الا ان يقيم صاحب الارض بيئة ان النهر ملكه وكذلك اذا لم يكن جاريا وقت الخصومة الا انه علم انه كان يجري الى ارض هذا الرجل قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء ويتضمن له بالنهر الا ان يقيم صاحب الارض بيئة ان النهر ملكه واذا لم يكن الماء جاريا الى ارض هذا الرجل وقت الخصومة ولم يعلم بجريانه الى ارضه قبل ذلك فانه يتضمن لصاحب الارض بالنهر الا ان يقيم صاحب الماء بيئة ان النهر ملكه هكذا في المحيط * وفي المستقى قال هشام سألت محمدا رح عن بهر عظيم الشرب لاهل قرية لا يحصون حبسه قوم من اهل النهر عن الاسفلين وقالوا هو لنا وفي ايدينا وقال الذين هم في اسفل النهر هو لنا كله ولا حق لكم فيه قال اذا كان النهر يجري الى الاسفلين يختصمون ترك على حاله يجري كما كان يجري وشربهم جميعا منه كما كان وليس للاعلى ان يسكروه عنهم وان كان الماء منقطعا من الاسفلين يوم يختصمون لكن علم انه كان يجري الى الاسفلين فيما مضى وان اهل الاعلى

يحبسونهم وأقام أهل الأسفل بينة أن النهر كان يجوي إليهم وأن أهل الأعلى حبسوه عنهم أمر
أهل الأعلى بإزالة الحبس عنهم كذا في الذخيرة * دار في سكة غير نافذة وفي السكة نهرا أراد صاحب
الدار أن يدخل الماء في دارة ويجريه إلى بستانه فللجيران أن يمنع الجيران مثل ذلك
ومن أجرى قبل ذلك وأقر أنه أحدثه فلم يمنعهم وإن كان ذلك قد يما لم يمنع كذا في خزائن المفتين *
دار بين ورثة أقر بعضهم أن لفلان فيها طريقا ومسيل ماء لم يكن له أن يمر به يسيل حتى يتفقوا ولكن
تقسم الدار فإذا قسمت أن وقع الطريق والمسيل المقرب به في نصيب المقر له إلا سلة والاستطراق وأن وقع
في نصيب الساكن يضرب المقر له بقيمة الطريق والمسيل في حصة المقر والمقر بحصته سوى قيمة الطريق
والمسيل فيكون بينهما على ذلك لأنه أقر له بحق المرور وتسييل الماء لا رتبة الطريق حتى لو أقر
برتبة الطريق فحينئذ يضرب المقر له بقدر ذراع الطريق والمقر بقدر ذراع نصيبه سوى ذراع
الطريق ويجب أن يكون هذا على قولهما وأما على قول محمد رحمه الله يجب أن يضرب المقر له
بنصف قيمة الطريق والمسيل والمقر بجميع قيمة نصيبه إلا قدر قيمة نصف الطريق والمسيل
كذا في محيط السرخسي * وإذا كان مسيل ماء في دار رحل في قناة فإد صاحب القناة
أن يجعله ميزابا فليس له الإبرضاء صاحب الدار ولو كان ميزابا فإد أن يجعله قناة فإن كان
في ذلك ضرر على صاحب الدار بأن احتاج إلى هدم حائطي النهر لجعله قناة فليس له ذلك الإبرضاء
صاحب الدار وإن لم يكن في ذلك ضرر على صاحب الدار بأن لم يحتج إلى ذلك بأن كان الميزاب
مريضاً فله ذلك وذكر الكرخي أنه إذا تساوى الأمران في الضرر فله أن يجعل القناة ميزاباً والميزاب
قناة ومن المتأخرين من قال ما ذكر محمد رحمه الله في الكتاب محمول على ما إذا كان له حق المسيل
لا غير فإما إذا كانت البتة التي يسيل فيها الماء ملكه فله أن يتصرف فيها أن شاء قال في الكتاب
فإن كان الميزاب على الهواء فليس له أن يجعله قناة ولم يفصل بينهما إذا كان لصاحب الأرض فيه
ضرراً ولم يكن لوارثه أن يجعل ميزاباً أطول من ميزابه أو أعرض أو أقصر أو أراد أن يسيل ماء سطح آخر
في ذلك الميزاب ليس له ذلك الإبرضاء أهل الدار كذا في المحيط * لو أراد أهل الدار أن ينووا حائطاً ليسدوا
مسيله وأرادوا أن ينقلوا الميزاب من موضعه أو يرفعوه أو يفسدوه لم يكن لهم ذلك ولو بنى أهل الدار بناءً ليسيل
ميزابه على ظهره لهم ذلك كذا في البدائع * ولو كان له طريق في دار رجل أراد أهل الدار أن ينووا في ساحة
الدار ما يقطع طريقه لم يكن لهم ذلك وينبغي أن يتركوا في ساحة الدار عرض باب الدار كذا في الخلاصة *

ذكر في المستقيم من محمد ربح في قناة جارية تحتقر بعض آبارها في دار رجل في ساحة داره او في ارض رجل عليها حائط محيط فادعى صاحب القناة ظهر آبارها وادعى صاحب الدار والارض ذلك قال اماما كان في انداز فهو لصاحب الدار واماما في الارض فهو لصاحب القناة اذا لم يعلم في يد من هو فان كان صاحب الارض قد زرعها وحصد زرعها ورفعها قال هي للذي زرعها لانه اذا زرعها فقد صارت في يديه كذا في الحاوي * رجل له قناة خالصة عليها اشجار لقوم اراد صاحب القناة ان يصرف قناة من هذا النهر ويحفر له موضعا آخر ليس له ذاك ولو باع صاحب القناة القناة كان لصاحب الشجرة شفعة جوار كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع والثلاثين * الباب الثاني عشر في دعوى الدين اذا ارادت المرأة اثبات بقية مهرها على الزوج بانها ذلك وان لم يكن لها حق المطالبة ببقية المهر في الحال وكذلك من له الدين المؤجل اذا اراد اثباته فله ذلك وان لم يكن له حق المطالبة في الحال كذا في المحيط * امرأة ادعت مهرها على وارث زوجها اكثر من مهر مثلها ان كان الوارث متراذلا كذا يقول له القاضي اكان مهرها كذا اكثر من مهر مثلها فان قال الوارث لا يتول القاضي اكان كذا يدكر مهرادون الاول لكنه اكثر من مهر مثلها ان قال لا يتول له القاضي اكان كذا الي ان يأتي القاضي على مقدار مهر المثل فبعد ذلك اذا قال الوارث لا الزمه القاضي مقدار مهر المثل ويحلغه على الرابذة هذا اذا كان القاضي يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف يأمر اهتاء بالسؤال عن يعلم او يطلعها اذ همة البينة على ما تدعي كذا في فتاوى قاصبحان * ادعت المرأة المهر في تركة الزوج فانكرت الورثة النكاح واقامت بينة على كليهما ثبت كلاهما فلو اقامت الورثة بينة على انها ابرأت الزوج عن المهر قبل موته لا يقبل للتناقص كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع عشر * امرأة ادعت على حاضرائه كان على زوجي فلان بن فلان بقية المهر كذا وانك ضمننت لي ذلك عندان حرمت عليه بثلاث تطليقات واني اجزت ضمانك هذا لنفسني وانك حرمت علي نفسي بثلاث تطليقات فصارت بقية المهر واجبة لي عليك بسبب ضمانك هذا بوقوع العرقلة وتطليق بالاداء فيقر المدعى عليه بالصمان وينكر العلم بوقوع الحرمة الغليظة فشهد الشهود بوقوع الحرمة الغليظة يحكم القاضي بالمال على الحاضر وبوقوع الحرمة على الزوج الغائب كذا في خزانة المصنفين * قال هشام في نوادره قلت لمحمد ربح في رجل لي عليه الف درهم وللرجل على امرأة

امرأة الف درهم فخاصما فيه فاقامت المرأة شاهدين وانا غائب اني اقررت ان الدراهم التي على هذا الرجل الذي يطالبها ملكها هذه المرأة لاشي لي فيها وانما هي باسمي من ثمن عبد بعته لها والرجل الذي يطالب المرأة مقربان لي عليه الف درهم او منكر فاقامت المرأة بينة ان لي عليه الف درهم وانا اقررت ان ملكها لها وان اسمي في ذلك عارية قال محمد رح هذا امر جائز والشهادة قاطعة كذا في المحيط * اثبات الدين على الميت بحضرة الوارث او الوصي بجوز وان لم يكن في ايديهما شيء من التركة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثامن والعشرين * رجل ادعى ديناً على ميت بحضرة احد الورثة فاقر هذا الوارث صح اقراره ويلزمه جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس الائمة رح هذا اذا قضى القاضي على هذا الوارث باقراره اما بمجرد اقراره لا يلزمه الدين في نصيبه كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى الفضلي اذا ادعى بعض الورثة على مورثه ديناً وصدقه بعض الورثة وكذب البعض قال يستوفى الدين من نصيب من صدقه بعد ان يطرح نصيب المدعي من ذلك الدين كذا في المحيط * لو ادعى على الميت ديناً بحضرة احد الورثة ثبت الدين في حق الكل وكذا لو ادعى احد الورثة ديناً على الانسان للميت واقام بينة ثبت الدين في حق الكل ويدفع الى الحاضر نصيبه مشاعاً ولا يدفع الى الحاضر نصيب الغائبين ويترك في يده وقال ابو ضع على يدي عدل وصاحب اليد لو كان مقراً لا يؤخذ نصيب الغائبين من يده اجماعاً وهذا في العقار وفي المنقول يوضع على يدي عدل ان كان منكراً وان كان مقراً يترك في يده واذا حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة على الاصح كذا في خزائن المفتين * وفي كتاب الاقضية رجل ادعى على رجل ان له على فلان الف درهم وان فلان امر هذا ان يدفع اليه هذه الف الف الودبعة التي عنده لتوجد المودع الامر بذلك فاقام المدعي بينة على الف الف الودبعة والآخربالدفع وقضى القاضي عليه فانه يكون قضاءً على الغائب وينتصب الحاضر خصماً عن الغائب كذا في المحيط * لو ان رجلاً مات وعليه دين وترك الف درهم وترك ابناً قال الابن هذه الف الودبعة كانت عند ابي لفلان وجاء فلان يدعي ذلك فصدقه غرماء الميت في ذلك وقالوا الف لفلان او كذبوه وقالوا الف للميت ولم يصدقوه ولم يكذبوه وقالوا لا ندري لمن هي فان القاضي يقضي للغرماء الف عن الميت ولا يجعلها لمدعى الودبعة لكن في الوجه الاول وهو ما اذا صدقه غرماء الميت اذا قضى به القاضي اياهم يرجع المودع ويأخذها منهم باقرارهم انها له هذا اذا اقر وكذلك اذا جحد وقال الف لابي او لم يقربه ولم يجحد وقال لا ادري لمن هي فهذا

والاول سواء فاذا اراد مدعى الوديعة استخلاف الابن في الوجه الثاني وهو ما اذا اجمد فلا يمين عليه
واذا عرفت الجواب في الوديعة فكذا الجواب في المضاربة والبضاعة والغارية والاجارة والرهن اذا كان
في يد المبت عين واقرا بشيء من هذا كذا في شرح ادب القاضي للخصاف في الفصل الثالث
والسبعين * اذا ادعى ديناً على ميت والورثة الكبار غيب والصغير حاضر فللقاضي ان ينصب
عن هذا الصغير وكيلاً بدعي عليه فاذا قضى على الوكيل يكون قضاءً على جميع الورثة كذا ذكر
رشيد الدين رح قلت غير ان الغريم يستوفي دينه من نصيب الحاضر اذا لم يقدر على نصيب الكبار
فاذا حضر الكبار يرجع بذلك عليهم كذا في الفصول العمادية * ولو كان الوارث الحاضر كبيراً
فاقر الوارث بالدين على مورثه فاراد الطالب ان يقيم البينة عليه مع اقراره ليكون حقه في جميع التركة
فان القاضي يقبل بينته على المقر ويتضي ويكون ذلك قضاءً على الكل وكذا الوادعى على
وصي الميت فاقر الوصي بالدين فاراد المدعى ان يقيم البينة عليه بالدين كان له ذلك وكذا الواقم
على الوكيل بالخصومة بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضيان * اذا ادعى ديناً على الميت واقرا
كل الورثة فاراد الطالب اقامة البينة تقبل لانه يحتاج الى اثبات الدين في حقهم . في حق غيره
لانه ربما يكون للميت غريم آخر فحضر ودينه ظاهر ودين المقر له باقرار الورثة لا يظهر في حق ذلك
الغريم فيحتاج الى اثبات الدين بالبينة وكذا اذا اقر جميع الورثة بالوصية واقامت الورثة البينة تقبل
ايضاً كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى على غائب ديناً بحضرة رجل يدعي انه وكيل الغائب
في الخصومة فاقر المدعى عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى اواقم المدعى بينة بالدين على الغائب
لم تقبل بينته وكذا الوادعى على ميت بحضرة رجل يدعي انه وصي الميت فاقر المدعى عليه بالوصاية
كذا في فتاوى قاضيان * اذا حضر الوكيل وادعى انه وكيل فلان بن فلان العائب وكاه بقبض
الدين الذي له قبله وبقبض العين التي له في يدك وديعة وصدقه المدعى عليه بجميع ذلك
فانه يوم يدفع الدين ولا يؤمر بدفع العين الوديعة واذا حضر الوصي وقال ان فلان بن فلان توفي
واوصى اليّ بقبض الدين له في ذمة هذا الرجل وبقبض العين التي له في يده وصدقه صاحب الدين
فانه يؤمر بتسليم العين والدين اليه جميعاً كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * لو اقام البينة على
مديون لا تقبل ولا يملك اخذ الدين عنه اما اذا ثبت الدين في تركته عند القاضي واقرا رجل
عند القاضي ان للميت عليه ديناً كذا يأمره بالدفع الى رب الدين وفي العيون لو قضى هذا

الذي عليه المبت الف درهم الالف النبي على الميت وللميت وصي بغير امره قال محمدرح ان كان قال حين قضي هذه الالف اني لعنان الميت علي من الالف النبي لك على الميت جازوان لم يقل ذلك لكن قضاء الالف على الميت فهو متبرع كذا في الخلاصة * اذا كانت الورثة صغارا وكبارا فاقتر الكبار بالدين على الاب يحتاج الغريم الي اقامة البينة ليثبت دينه في حق الصغار كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى دينا على ميت بخضرة وارثه وقال ان الميت قد خلف من التركة من جنس هذا الدين في يد الوارث ما به وفاء بالدين واقام بينته على ذلك لا شك ان هذا القدر يكفي لامر الوارث باحضار هذا المال حتى يشهد الشهود بخضرة المال ان هذا مال الميت ولو اكتني بهذا القدر للقضاء على الوارث كان جائزا كذا في فتاوى قاضيخان * برهن على دين على الميت وعلى وفاء التركة به لابد من بيان التركة فلو كان عقارا لابد من بيان حدوده وان ادعى اقرار الورثة بالوفاء لا يحتاج الي بيان التركة والاصح انه يقبل بلا بيان التركة وعليه الفتوى وان استوفى غريم الميت وبرهن على الوفاء وبين التركة ثم برهن غريم آخر لا يحتاج الي اثبات التركة والوفاء بخلاف واذا ادكر الوارث دين الغريم الثاني وصدقه الغريم الاول بشارك الثاني الاول لاقراره بالشركة كذا في الوحيز المذكور ري * لو ان رجلا توفي فجاء قوم الى القاضي وقالوا ان فلانا توفي ولما عليه اموال وقد ترك اموالا وعدا ورثته على ماله وهم يقرقونه وبسئلون القاضي ان يأمر بجعل التركة موقوفة حتى يثبتوا عنده حقوقهم فانه لا يجب للقاضي ان يتعرض للورثة بما في ايديهم فان قالوا انه شهد حضور تقيمها في حاضر المجلس او في المجلس الثاني والوارث يخاف عليه الاتلاف والاسراف او اشهران فلانامات وله غرماء او عرف القاضي هؤلاء المدعين بالصالح او مال قلبه الي انهم صادقون والوارث مما يخاف عليه الاتلاف والاسراف في الاستحسان لا بأس به ان يقفه ايا ما وكذا سبيل من ادعى وصية من الميت كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * اذا كان الدين بين ثلاثة مشتركاً على انسان فغاب اثنان وحضر الثالث وطلب نصيبه بجبر المديون على الدفع كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع * لو ان رجلا قدم رجلا الى القاضي وقال ان ابي فلانامات ولم يترك وارثا غيري وله على هذا كذا كذا من المال فان القاضي يسأل المدعي عليه عن ذلك فان اقر بجميع ما ادعى صح اقراره وامر بتسليم الدين والعين فاما اذا انكر فان اقام المدعي بينته قبلت بينته وامر المدعي عليه بتسليم الدين والعين جميعا وان لم يكن للمدعي بينته واراد ان يحلف المدعي عليه على ما ادعى ذكر الخصاف انه

روى من بعض اصحابنا راجح انه لا يحلف قال الخصاف فيها قول آخر يحلف هكذا في المحيط *
 رب الدين اذا اقام البينة على ان الورثة باعوا عبدا من التركة والتركة مستغرقة بالدين فقالت الورثة
 ان ابانا باع هذا العبد حال حيوته واخذنا ثمنه واقصوا البينة فبينة رب الدين اولى كذا في خزائن المفتين *
 التركة اذا كانت مستغرقة بالدين فجاء غريم آخر واراد اثبات دينه بالبينة فانما تقبل بينته على الوارث
 لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الوارث هذا هو المذكور في سائر الكتب ولم يذكر في شيء من الكتب
 انه هل يصح اقرار هذا الوارث في حق نفسه حتى لو ظهر للميت مال آخر يستوفى دين هذا الغريم
 من نصيب الوارث المقر ينبغي ان يصح ولكن لا يحلف لهذه الغائبة الموهومة كذا في المحيط *
 ذكر في فتاوى رشيد الدين ان التركة اذا كانت غير مستغرقة والغريم اثبت الدين على واحد من
 الورثة يبيع الحاضر نصيبه ويقضي ما بحصنه من الدين وليس له ولاية يبيع نصيب غيره ليقضي
 الدين ولو كانت التركة مستغرقة لا يبيعه الا برضاء الغرماء كذا في الفصول العمادية * لو كانت
 التركة ثلثة آلاف والدين الف وقد قسمت بين ثلثة بنين يأخذ رب الدين من كل واحد منهم ثلث
 الالف لو ظفر بهم حملة عند القاضي اما اذا غفر باحدهم فانه يأخذ منه جميع ما في يده كذا في
 خزائن المفتين * وللورثة حق استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا لا احد الورثة اذا امتنع الباقيون ولو
 امتنع الكل عن الاستخلاص ومن قضاء الدين لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصيا كذا
 في الخلاصة * ادعى على واحد من ورثة ميت ديناً واثبته والتركة في يد اجنبي فلم يدعى عليه
 ان يطلب التركة من الاجنبي كذا في التنبيه * رجل مات في بلدة وماله وتركته في يد اجنبي حيث توفي
 وورثته في بلدة اخرى فادعى قوم حقوقاً واموالاً بان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعاً عن هذه
 البلدة التي جعل له القاضي وصياً فيشتمون دينهم عليه وان لم يكن منقطعاً لم يجعل القاضي له وصياً لكن يسمع
 شهود المدعين ويكتب لهم بما يصح عنده من امورهم الى قاضي بلد فيه الورثة ليقضي لهم ثم يكتب
 ذاك القاضي الى الكاتب ليسلم التركة اليهم كذا في السراجية * ان لم يكن الميت اوصى الى رجل
 وكانت ورثته صغاراً ليس فيهم من يقوم بحجة ينبغي للقاضي ان يجعل لهم وصياً يقوم بامرهم فان اثبت
 الغرماء حقوقهم بحصر من هذا الوصي وسأل القاضي ان يأمره بدفعه اليهم من مال الميت
 فينبغي للقاضي ان يستخلف كل واحد منهم قبل ان يدفع اليهم شيئاً بالله ما قبضت شيئاً من هذا المال
 الذي

الذي نبتك من فلان ولا من احد اذ اذ اليك منه ولا قص ذلك فاقص بامرك ولا ابرأته منه
ولا من سيء منه ولا حال بذلك ولا بشيء من فلان الميت ولا اترهت بذلك ولا لسيء منه رهاً من فلان
وان لم يدع الوصي ذلك فادخل امر بالدفع اليه وان بكل ام بحكم له شيء وام بامر بالدفع وكذلك
ان مات رجل وام يوص الى احد ولم يحلف وارثا وادعى عليه قوم ما لا وحقوقا وان القاضي يجعل
ذلك وصيانهم يدعوهم ببياناتهم على ما يدعون بحصر من هذا الوصي فادبت التحق حلف المدعي
على الوحد الذي مر كذا في شرح ادب الماصي للحصاف * برهن على ان له كذا على الميت يحلف
على انه استواه ولا شيئاً منه وان لم يدع الورثة الاستيفاء في الفتاوى وان اى الورثة التحليف كذا في الوحي
ناكر دري * لو ان رحلين لهما على رجل الف درهم وهما شركا فيه والمدعيون بحكم الدين
بحصر احدىهما وادام لبيته على ديتهما والشريك الآخر غائب ذكر في المتن ان له على قول
ابن حنبله ح يقتص الحاصر بحسمه اياه وادام حصر الغائب كلف باعادة البيه ولا يجعل الحاصر
حصصاً عن الغائب في وحده من الوحد الا ان يكون الاثني ميراناً بينهما من شخص واحد وان
حصر الغائب ولم يندر على اعادة البيه دخل مع شريكه في الحسمائة التي قص الشريك كذا
في فتاوى قاضي خان * رجل ادعى على رحلين مالا في حقه وادام البيه واحدهما حاصر
والآخر غائب والحاصر يقتص على الحاصر بنصف المال على المحرار الا ان يكون كقبلاً
عن الغائب بامر به يد يقتص عليه بجميع المال كذا في حرائر المتن * رجل يدعى دية على
رجل وكل المدعى عليه رحلين وادام المدعى شاهداً على احدهما الوكيل وشاهد على الوكيل
الآخر داروك والوادام شاهداً على الموكل وشاهد على الوكيل وادام المدعى عليه
شاهد او على وصيه او وارثه شاهداً او كان للميت وصيان وادام المدعى على احدهما شاهداً
وعلى الآخر شاهداً كذا في فتاوى قاضي خان * الوصي اذا ادعى دية في التركة فالقاضي يصب
وصيه آخر ليدعي عليه كذا في الفصول العمادية * رجل مات وترك امين فادعى احدهما
ان لا يبيها على هذا الرجل الف درهم من ثمن بيع وادعى الآخر له كان من فرض وادام كل واحد
مهما البيه على ما ادعى فانه يقتص لكل واحد منهما بحسمائه ليس لاحدهما ان يسارك صاحبه
فيما نص كذا في فتاوى قاضي خان في فصل فيما يتعلق بالمكاح والمهر من كتاب الدعوى *
في كتاب الاملاء عن محمد راج فبين هلك وبرك مالا في بدرجل من دراهم او دنانير او عفا

أورقينا أو غير ذلك فادعى رحا أن ذلك الدين له أو دعه المبت أو غصب منه المبت وصدق الذي
 في يديه المال بذلك وأنه لا يعلم لمست وترك وارثا صغيرا وترك وارثا غائبا فان القاضي لا يدفع إلى
 المدعى شيئا باقرار الذي في يديه ويجعل في بيت المال بعد التلوم والانتظار كذا في الفصول العمادية *
 إذا ادعى بعض المنتسبين من الورثة دينا على المبت وأقام بينة تقبل وتنقض التهمة وأمكن تكمين القسمة
 أبرأ عن الدين بخلاف ما لو ادعى عينا من أعيان التركة حيث لا تبطل دعواه كذا في الصغرى *

الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة والحوالة رجل من وكلاء باب القاضي ادعى قبل
 القاضي على ادعى من جهة فلان بن فلان الغائب بآثبات حثوفة ودبونه على الناس وللغائب
 عشرة دنانير فرض مرة حتى يسلم إلى فلم يجب المدعى عليه لكن وكيل آخر من وكلاء
 باب القاضي بحضرة مدعى عليه أجاب وقال أن موكلتي يقول ليس علي هذه العشرة وليس لي علم
 بهذه الوكالة فأقام الوكيل شاهدين على التوكيل وطلب الحكم من القاضي فتضى القاضي ببوت
 وكالته والمدعى عليه ساكت لم يجب فضلا وتكيل الوكيل من المدعى عليه ليس بآثبات هل يصح
 هذا الحكم وهل يثبت التوكيل قبل لا يوجد كان ينتهى الإمام ظهير الدين وهي واقعة العامة فليحفظ
 كذا في المحيط * رجل ادعى أنه وكيل فلان باستبداء الدين من رجل واحد حضره مجلس المحكم
 فادعى المدعيون الأبراء والأبناء والوكيل عزلنى الموكل أن كان التوكيل بالنماسة الخصم لا تسمع
 هذه الدعوى لأنه لا يملك عزله وإن كان التوكيل بغير النماسة من جهته تسمع ولكن إذا ثبت إذا
 أقام البينة على العزل أما بدون البينة فلا ولو لم يقل هذا ولكنه قال است بوكيل وصدق الخصم
 لا يصح وأثر هذا أنه لو ادعى مع الخصم ثم قال است بوكيل وأراد استرداد ما دفع وصدق الخصم
 لا تسمع كذا في الخلاصة * وكذا بقبض دينة أو وديعته وصدق المودع أو الغريم ومع ذلك برهن الوكيل
 على وكالته ذلك وفائدة تطهيره إذا حكم بوكالته على الحاضر بالبينة ثم حضر خصما آخر
 لا يحتاج إلى إعادة البينة على المحضر الثاني وكذا لو برهن بوكالته على هذا الحق ثم غاب الوكيل
 وحضر الموكل أو وكيل آخر له في طلب هذا الحق لا يحتاج إلى إعادتها وكذا لو برهن شاهدا فردا
 على هذا الغريم وفردا على غريم له آخر أو وارث له آخر كذا في الوجيز للكرديري *

رجل حضر مجلس القضاء ووكلا رجلا بقبض كل حق له بخارا والخصمة وليس معهما أحد للموكل
 قبله حق فان كان القاضي يعرف الموكل باسمه ونسبه قبل وكالته حتى إذا حضر الوكيل بعد غيبة الموكل

رجلا يدعي الموكل عليه حقا تسمع خصومته ولا يكلف إقامة البينة على الموكل لو كان القاضي لا يعرف الموكل باسمه ونسبه لا يقبل وكالته فان قال الموكل انا اقيم البينة وقال اني فلان بن فلان ليقضي بوكالتي هذه لهذا الرجل فالتقاضي لا يسمع البينة كذا في الفتاوى الصغرى * رجل قدم رجلا الى القاضي وقال ان لفلان بن فلان على هذا الف درهم وقد وكلني بالخصومة فيها وفي كل حق له وبقبضه واقام البينة على ذلك جملة قال ابو حنيفة رح لا تقبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة وان اقام البينة على الوكالة والدين جملة يقضى بالوكالة ويبعد البينة على الدين وقال محمد رح اذا اقام البينة على الكل يقضى بالكل ولا يحتاج الي اعادة البينة على الدين وهذا استحسان ومحمد رح اخذ بالاستحسان لحاجة الناس والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي اذا اقام البينة على الدين والوصاية جملة والوارث اذا اقام البينة على السب وموت المورث والدين كذا في فتاوى قاضيخان * رجل اقام البينة على رجل ان فلان بن فلان وكله وطلان بن فلان بقبض المال الذي له عليه فجدد الغريم الدين والوكالة او جدد الوكالة خاصة فاقام الوكيل البينة على الوكالة والدين جملة هل يقضى بوكالتهما او بالدين عند محمد رح تقبل ويقضى وعند هذا لا تقبل واذا اثبت لم يكن له ان يقبض حتى يحضر الغائب وبمثله لو اقام هذا الوكيل البينة ان صاحب المال وكله وفلانا الغائب بالخصومة مع فلان او بقبض الدين واجاز ما صنع كل واحد منهما فانه يقضى بوكالته الحاصرون الغائب والوصي لو اقام البينة ان فلانا وصي ابيه والى فلان الغائب عند هذا يقضى بوصايته وبوصاية الغائب وعند ابي يوسف رح يقضى بوصايته وحده كذا في الخلاصة * لو اقام الوكيل بينة على الوكالة فتقبل ان يركب الشهود اقام البينة على الحق على الغريم تسمع ويقضى به اذ اركبت بينة الوكالة وثبت الوكالة سابقا عليه وبصير وكبلا في حق جميع اهل البلد اذا كانت الوكالة عامة وكذا الوصي او الوارث اقام بينة على الوصاية والوراثه وقبل ان ترك اقام البينة على الحق ثم زكيت صح وان لم ترك بينة الوكالة او الوصاية بطلت بينة الحق كذا في التاتارخانية ناقلا عن العنابية * ادعى على آخر الكفالة بمال الاجارة معلنة بالفسخ وقال اني قد فسخت الاجارة ولزمك المال واقام على ذلك بينة والآجر غائب قبلت بينته ويكون ذلك قضاء على الآجر وانتصب الكفيل خصما عنه واذا ادعى الكفيل رجوع على الآجر ان كانت الكفالة بامرته وان كانت بغير امره لا يرجع عليه فان حضر الآجر قبل ان يأخذ المدعي من الكفيل شيئا وانكر الفسخ لم يلتفت الى انكاره وكان الفسخ

ما جيا كذا في المحيط * برهن ان له على الغائب العاود اكيل عنه ان ادعى كذا انه مبهم بان قال
 للكفيل تكفلت بكل مالك على فلان ولي عليه الف وذكر شهوده مثل ذلك ونصوا على قبولها
 قضى بها على الحاضر والغائب وله مطالبة ايها شاء ولا يحتاج الى اعادة البيعة بعد حضور الاصل
 وان مبرا الكفالة قال تكفلت بالف لي على الغائب ان قال كانت بامره وبرهن حكم بها عليهما كما امر
 وان لم يدكر الامر وبرهن فعلى الكفيل خاصة فاذا حضر الغائب لا بد من اعادة البيعة كذا في الوحيز
 للكردي * ادعى على احراره كفل له انه ان مات فلان مجهلا لود بعني وهي كذا فاضمانها علي
 وقدمات فلان مجهلا لود بعني واقام البيعة عليه هل نسمع هذه الدعوى فنقبل تسمع وفي دعوى
 الكفالة لا بد وان نقول وانا اجزت كفايته مجلس الكفاية وبذلك كان بعني السيخ الامام ظهير الدين رح
 وقد قبل لا يشترط ذلك ودعوى الكفاية تنصن ذكر الاجارة كدعوى البيع تنصن ذكر الشرى
 كذا في المحيط * لو اقام على الحاضريته ان له عليه وعلى فلان الغائب الف درهم وان الحاضر
 كقبل عن الغائب بامره يقضى عليهما بالالف ولو ادعى ان الغائب كقبل عن الحاضر لا يقضى
 الانصيب الحاضر ولو اقام بيعة على ان كل واحد كقبل عن صاحبه ثبت على الحاضر الخمسمائة
 بالاصالة والخمسمائة بالكفاية وثبت على الغائب الخمسمائة بالاصالة لا غير والحاصل ان الكفاية
 على الغائب لا تثبت والاصالة تثبت اذا ثبتت الكفاية على الحاضر عن الغائب بامره واما بغير امره
 فلا كذا في التاتار حانية نقلا عن الغناية * باع مهنما مائة الف وكفل كل مهنما عن الآخر بامره فلتقي
 احدهما وبرهن عليه بحكم بالالف عليه يصنعها الله ويصنعها الله وان لم يستوف مده شيئا حتى لقي
 المنسرى الاخر له المطالبة بلا اعادة البيعة كذا في الوحيز للكردي * رجل ادعى على آخر انه كفل له
 وبلان الغائب من رجل بالف درهم وكل واحد منهما كقبل عن صاحبه واقام البيعة فانه يقضى له على الحاضر
 بالف وباحذنه ايها شاء فان وحد الغائب لا يحتاج الى اعادة البيعة كذا في الخلاصة * برهن على انه كميل له
 عن فلان بالف وحكم به فابرا الكفيل من الكفاية ثم علم فساد الدعوى والحكم واراد اعادة الدعوى
 على هذا الكفيل على وجه الصحة لا يصح كذا في الوحيز للكردي * امرأة ادعت على رجل انه
 كفل لها بدينار من صداقها الذي لها على زوجها فلان معلقا بالفرقة وقد تحققت لان الزوج جعل الامر
 بيدي منى غاب غني شهر او قد غاب شهرا فطلقت نفسي في مجلسي فاقامت البيعة على الغيبة والامر
 والطلاق

والطلاق بحضرة الكفيل تقبل وان كان الزوج غائبا ينتصب الكفيل خصما عن الزوج كذا في الخلاصة * اشترى عبدا بالف درهم وقبض العبد باذن البائع وطلب البائع الثمن فقال المشتري قد كنت احبته على فلان وفلان غائب واقام على ذلك بيته قيات بينته ويتعدى ذلك الى الغائب وفي مثل هذا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب كذا في المحيط * الباب الرابع عشر في دعوى السب وفيه خمسة عشر فصلا الفصل الاول في مراتب السب واحكامها وبيان انواع الدعوة والسب مراتب ثلث احدى بالانكاح الصحيح وما هو في معناه من المكاح الفاسد والاحكم فيه انه يثبت من غير دعوة ولا ينفي بمجرد النفي واسما ينفي باللعان في المكاح الصحيح دون الفاسد كذا في الظهيرية * وله ان ينفيه مالم يقرب نسبه صريحا ويظهر منه ما يكون اعترافا من قبول تهينة او شراء متاع الولادة او تطايل المدة مع العلم بالولادة او يقع الاستغناء عن نفيه او يقع فيه حكم لا يقبل النقص والابطال متى وجد كما اذا جنى هذا الولد جنابة وقضى القاضي على عاتقه الاب بالارش لا يستطيع نفي هذا الولد لانه وقع فيه حكم لا يقبل النقص والبطالان والمرجع في معرفة تطاول المدة العرف والعادة فاذا مضى من المدة ما ينفي فيها الولد عادة ولم ينف فليس له ان ينفيه بعد ذلك هذا رواه عن ابي حنيفة راجح وروى عنه رواية اخرى ان يفوض ذلك الى رأي القاضي وعن ابي يوسف ومحمد راجح انهما قدر المدة الطويلة الاربعين فبعد الاربعين لا يصح النفي هكذا في المحيط * اذا نفي الرجل ولد امرأته بعد ايام او كان حيا فمات قبل اللعان فهو بانه لا يستطيع ان ينفيه وكذلك لو قتل الولد كذا في المبسوط * وروى عن ابي يوسف راجح رجل جاءت امرأته بولد فنفاه ولم يلاعنها حتى فذبحها اجنبى بالولد فحديث السب ولا تلاعن بينهما كذا في المحيط * المرتبة الثانية ام الولد والاحكم فيها ان نسب ولدها يثبت بدون الدعوة اذا كانت بحال يحل للمولى وطنها اما اذا كانت بحال لا يحل للمولى فيها وطنها لا يثبت نسب ولدها بدون الدعوة الا يرى انه لو كانت للمولى ثم جاءت بولد لا يثبت النسب من المولى بدون الدعوة والمولى ان ينفيه اذا لم تطاول المدة مع العلم بالولادة ولم يقربه صريحا ولم يقع الاستغناء عن نفيه ولم يقع فيه حكم لا يقبل النقص والابطال كذا في المحيط * امه لرجل وادت فلم ينفيه حتى مات الولد فهو لازم له لا يستطيع ان ينفيه وتاويل هذه المسئلة في ام الولد وكذلك ان جنى جنابة فقضى القاضي به على عاتقه لم يستطع نفيه بعد ذلك وكذلك لو جنى عليه فحكم فيه بتصاص او ارش كذا

في المبسوط * ولم يذكر في ام الولد ما اذا قل التهنئة ولا شك انه يكون اقرا فان ذكر في الفتاوى انه لو هنئ المولى بولد الامة فسكت يكون اقرا بقبول التهنئة اذا زوج الرجل ام ولده من رجل ومات عنها زوجها او طلقها وانقضت عدتها ثم جاءت بولد بستة اشهر منذ انقضت فهو ابن المولى وله ان ينفقه ما لم يوجد منه احد الاسباب التي ذكرنا كذا في المحيط * وان كان حرمها على نفسه او حلف ان لا يتربها يلزمه ولدها ما لم ينفقه كذا في محيط السرخسي * ذكر بن سماعه في نوادره عن ابي يوسف ومحمد ر ح ام ولد قبلت ابن سبدها فاعتنها مولاه فاجاءت بولد لم يلزمه الا ان تجيء به لافل من ستة اشهر منذ حرمت على سبدها كذا في محيط السرخسي * لو كانت ام ولد المسلم محوسبة او مرتدة لم يلزمه ولدها الا ان يدعيه او جاء به لافل من ستة اشهر بعد الردة كذا في المبسوط * واو حرمت بالحيض او بالنكاح او الاحرام او الصوم فان نسب ولدها ثبت منه ولو تزوجها المولى ثم جاءت بولد فالولد من الزوج وان ادعاه المولى لم يثبت نسبه منه وكذلك لو كان النكاح واسدا ودخل بها هكذا في الفتاوى * ام الولد الجارية التي استولدها الرجل بملك اليدين او استولدها بملك النكاح ثم اشتراها بعد ذلك او ملكها بسبب آخر او استولدها بالشبهة ثم اشتراها بعد ذلك ارما ملكها بسبب آخر واذا استنطت امة الرجل سنطا استبان خلقه او بعض خلقه تصيرا لم ولده وان لم يستن شي من خلقه لانصير ام ولده فل ابو يوسف ر ح اذا اقرا الرجل ان جاريته هذه قد استنطت منه فهذا اقرا انها ام ولده كذا في المحيط * ولو اقرا امته قد ولدت مندا واستنطت منه سنطا مستعين الخلق ثم ولدت بعد ذلك بستة اشهر وهو غائب او مريض فانه يثبت النسب منه ما لم ينفقه فان نفقه يتقى بمجرد نفقه عندنا كذا في المبسوط * امة بين شريكين جاءت بولد فادعياه يثبت النسب منهما فولدت آخر لا يلزمها الا بالدعوة وان ادعاه احدهما يلزمه ويضمن عددهما حصته شريكه من الام والود وعند ابي حنيفة ر ح لا كذا في محيط السرخسي *

المرتبة الثالثة الامه والحكم فيها ان نسب ولدها بعد الولادة لا يثبت بدون دعوة المولى ويستوي في ذلك ان يدعي المولى نسب ولدها بعد الولادة او يدعي نسبه وهو في بطنها بان قال هذا الحمل الذي في بطني امي هذه مني او قال هذا الولد الذي في بطني هذه مني في الاصل رجل له امة حامل قال ان كان حبلها غلاما فهو مني وان كانت جارية فهو من فلان او قال فليس مني فولدت غلاما وجارية لافل من ستة اشهر يثبت نسبهما منه كذا في المحيط * رجل عالم جاريته فيمادون الفرج

فانزل فاخذت الجارية مائة في شئ فاستد خلته في فرجها فعلق من ابي حنيفة ر ح ان الولد ولده وتصير الجارية ام ولد له كذا في فتاوى قاضيخان * الامة اذا جاءت بولد فهنى المولى فسكت لا يكون قبولاً كذا في الدخيرة * ولو قبل المولى النهنقة كان اعترافاً كذا في المحيط * لو احصن المولى امه ووطئها فجاءت بولد يستحب له ان يدعيه لان الظاهر انه منه ولكن لا يثبت النسب ما لم يدع وهذا اذا لم يعلم حقيقة انه منه فاذا علم انه منه يجب دليبه ان يدعي ولا ينكر ولا ينفي وان لم يحصنها فله ان يكر كذا في المحيط *

روى ابراهيم عن محمد ر ح في رجل وطئ جارية له وام بيوتها بينا ولم يحصنها قال ابو حنيفة ر ح له ان ينمي ولدها ويبيعها فاما في قول فاحب ان يعتق ولدها ويتنعم منها فاذ مات اعتقها كذا في المحيط * امد ولدت وادعت ان مولاه قد اقر به وحمد المولى وشهد عليه شاهد انه اقرب ذلك وشهد آخر انه ولد على فراشه لم تقبل شهادتهم كذا في المبسوط * وان اتفق الشاهدان على اقرار المولى انها وادت منه قبلت شهادتهما وكذلك اذا شهدا على نفس الولادة على فراشه كذا في المحيط *

ولو كان المولى ذمياً والامة مسلمة فشهد ذميان عليه بذلك جاز فان كان المولى هو المدعي والامة جاحدة لم تجز شهادة الدميين عليها وتأويل هذه المسئلة انها تجحد المملوكة للمولى فانها اذا كانت تقرب ذلك بفرد المولى بدعوة نسب ولدها ولا عبرة لتكذيبها ولو كانا مسلمين وشهد على الدعوة ابو المولى وحده لم تجز الشهادة وان شهد بذلك ابناء المولى جازت الشهادة اذا كان المولى جاحداً لذلك كذا في المبسوط * الدعوة ثلاثة انواع دعوة استيلاء ودعوة تحرير وهي دعوة الملك ودعوة شبهة الملك اما دعوة الاستيلاء ان يدعي نسب ولداً اصل علوقه يعلم انه كان في ملكه وتصح في الملك وغير الملك وتستند الى وقت العلوق وتوجب فسخ ما جرى من العقود اذا كان الولد محل النسب وفسخ العقد فيه ويجعل معتراً بوطئ الجارية مستنداً الى وقت العلوق وامومية الواديتبع اثبوت النسب في الولد واما دعوة التحرير ان يدعي نسب ولداً لم يكن علوقه في ملكه وانما تصح في الملك لا في غير الملك ولا يجعل معتراً بوطئ الجارية ولا توجب فسخ العقد فيه وفي كل موضع امكده انبات العتق تصح والا فلا حتى لو اشترى جارية حاملات ثم ادعى المشتري الولد كانت هذه دعوة تحرير وامامة شبهة الملك ان يدعي ولداً جارية ابنه كذا في محيط السرخسي * وشرط صحته ان يكون للاب تأويل ملك في جارية ابنه من وقت العلوق الى وقت الدعوة وولاية التملك ايضا من وقت العلوق الى وقت الدعوة وان تكون الجارية من محل التملك من ملك الى ملك كذا في المحيط * ثم اذا اجتمعت الدعوتان فدعوة الاستيلاء

أولى من دعوة التحريض وان سنها دعوة التحريض فهي أولى ودعوة التحريض أولى من دعوة شهة الملك ودعوة عا حب النكاح أولى من الكذل فاسدا كان النكاح او صحيحا كذا في محيط السرخسي *

الصل الي في دعوة اليه ثع والمشتري باع امه فولدت عند المشتري فان جاءت بالولد لائل من سندا شهر من وقت البيع راد على البائع الولد او شهد شاهدان على انقار البائع نهشت نسبه منه فنصر الجارية ام ولد له وينقض البيع ويرد الثمن على المشتري هـ كذا في محيط السرخسي * وان

لقد عاد المشتري صحت دعوته ويثبت السب منه وعار الجارية ام ولد له وكانت دعوة المشتري دعوة تحريض حتى كان للمشتري ولاء على الولد كذا في المحيط * وان ادعى عا عا ندعوة الدائع أولى وان ادعى على النعائب والسابق منهما أولى ايهما كان هـ كذا في محيط السرخسي * وان جاءت بالولد سندا شهر فاعدا ايمنهما ربن سنتين من وقت البيع وقد علم ذلك وان ادعى البائع نسب الولد وحده لا تصح دعوته الا بتصديق المشتري وان ادعى المشتري وحده صحت دعوته ويجب ان تكون دعوته دعوة استيلاء حتى كان الولد حر الاصل ولا يكون للمشتري ولاء كذا في المحيط * وان ادعى عا معا وعنه ثع تصح دعوة المشتري دون البائع وان جاءت بولد لاكثر من سنتين لا تصح دعوة البائع الا بتصديق المشتري فان صدق المشتري بشت منه السب ولا يستنقض لبيع ولا تصير الجارية ام ولد له ويقتضى الولد ملكا للمشتري هـ كذا في محيط السرخسي * وان ادعى المشتري وحده صحت دعوته وكانت دعوته دعوة استيلاء كذا في المحيط * وان ادعى عا معا وعنه ثع تصح دعوة المشتري وهذا كله اذا علم مدة اولاد زاما دام تعلم مدة الولادة بعد البيع فان اختلفا في المدة لا تصح دعوة البائع الا بتصديق المشتري وتصح دعوة المشتري فان ادعى عا معا لا تصح دعوة واحد منهما وان سبق المشتري صحت دعوته وان سبق البائع لا تصح دعوة واحد منهما سواء كان البائع ذميا او مكتابة والمشتري حرا او مسلما وادعى البائع قبل الولادة يكون موثقا لينصل حيا فينقض واولم يكن اصل الحمل عند البائع بان كان اشترها حيا لم يباع لا تصح دعوته وانقول المباع ان الحمل عنده كذا في محيط السرخسي * لو حبلت امه في ملك رجل فباعها فولدت في يد المشتري باقل من سندا شهر من ذبا عا فادعى البائع الولد وقد اعق المشتري الام وهو ابنه ويحكم بحريته ولا يصح في حق الام حتى لا نصير ام ولده ولو كان المشتري اعق الولد لا تصح دعوته لا في حق الولد ولا في حق الام وبما اذا اعق الام يرد عليه

عليه حصته من الثمن عندهما وعنده يرد كل الثمن في الصحيح وذكر في المبسوط يرد حصته من الثمن لا حصتها بالاتفاق هكذا في الكافي * ولود برها واستولد هـ ثم ادعى البائع المولد بحجب عليه رد حصة المولد من الثمن ولا يرد حصة الام بلا خلاف فان دبره لا تصح دعوته هكذا في محيط السرخسي * ولومات الام ثم ادعى البائع نسب المولد صحت دعوته ويرد البائع جميع الثمن في قول ابي حنيفة ر ح ولو كان المشتري باع الام او وهبها او رهنها او آجرها او كاتبها ابطلت جميع ذلك وردتها على البائع كذا في المبسوط * ولومات المولد في يد المشتري او قتل واخذ قيمته فادعاه البائع فدعوته باطلة وكذلك لو كان المشتري اخراج المولد من ملكه فاعته الذي صار له او دبره او مات عنده ولو باعه المشتري او رهنه او آجره او كاتبه نقض ذلك ويثبت النسب كذا في الحاوي * ولو قطعت يد المولد فاخذ المشتري نصف قيمته ثم ادعاه البائع صحت دعوته لكن الارش يبقى سالما للمشتري فتد الجارية مع ولدها على البائع بجميع الثمن الا حصته اليد وكذلك لو كان القطع في الام كذا في المبسوط * وبوقفت عينا فدفعه المشتري واخذ قيمته صحت الدعوى ويرد الثمن ويرجع الجاني على المشتري بالقيمة ولا ارش على الجاني عند ابي حنيفة ر ح كذا في محيط السرخسي * اذا حبلت الامة عند رجل فباعها وقبض الثمن فولدت عند المشتري لاقل من ستة اشهر فادعاه البائع وكذبه المشتري ثم قتل المولد بعد ذلك ارتفعت يده عمدا او خطأ فعلى الجاني في ذلك ما عليه في الجنابة على الاحرار وان كانت الجنابة على الام كان على الجاني ما في الجنابة على امهات الاولاد ولو جنى المولد كان جنايته كجناية الحر وجناية امه كجناية ام المولد وان لم يكن القاضي قضى ذلك وان كانت الجنابة منهما قبل الدعوة فهي على البائع دون المشتري وهو مختار ان كان عالما بها كذا في الحاوي * اذا ولدت الجارية المبيعة في يد المشتري ولدا لاقل من ستة اشهر وكبر ابنها وولد له ابن عند المشتري ثم مات الابن الاول ثم ان البائع ادعى المولد الثاني لا تصح دعوته وولد الملاعة اذا كبر وولد له وولد ثم مات المولد المنفي وبقي ابنه فادعاه الملاعن صحت دعوته هكذا في المحيط * الامة المشتراة اذا جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء فشهد شاهدان ان البائع ادعى نسب هذا المولدين ولدوا نكرها البائع ان كان المشتري يدعي ذلك فالشهادة مقبولة وان كان المشتري لا يدعي ذلك فان كان المولدان اثني فلكل الجواب تقبل الشهادة وان كان المولد ذكر فلكل الجواب عند ابي يوسف ومحمد ر ح تقبل

هذه الشهادة واما على قول ابي حنيفة ربح كان ينبغي ان لا تقبل هذه الشهادة لاني حق الولد لان الشهادة على عتق العبد عنده بدون الدعوى غير مقبولة ولا في حق الجارية لان حق الجارية في هذا الباب يتبع والى هذا مال بعض مشائخنا وبعضهم قالوا لابل هذه الشهادة مقبولة عند ابي حنيفة ربح ايضا لان ربح قامت على عتق العبد الا انها تضمنت حرمة النرج حتى لو كانت الام مينة لا تقبل هذه الشهادة عنده والى هذا مال الشيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده وقال بعضهم لابل هذه الشهادة مقبولة عند ابي حنيفة ربح وان كانت الام مينة ان ليس المقصود عتق الولد وانما المقصود ثبوت النسب والعتق بقاء عليه ويجوز ان يثبت النسب بالشهادة من غير دعوى والى هذا مال شمس الائمة المحلواي هكذا في الذخيرة * اذا حبلت الامة عند رجل فباعها ثم ادعى الحبل قبل ان تلد وقال المشتري ليس لها حبل واراها النساء فقلن هي حبلني فاني لا اجيزد عوته في ذلك حتى تضع الامة وكذلك ان صدقه المشتري في الحبل ولكنه يقول ليس منك فانه لا يصدق في الدعوة حتى تضع فان جاءت به لاقل من ستة اشهر فهو ابسه وان جاءت لاكثر من ستة اشهر لم يصدق عليه كذا في الحاوي * فان ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت البيع فقال المشتري اصل الحبل لم يكن في ملكك انما اشتريتها وهي حامل وقال البائع لابل اصل الحبل كان في ملكي فالقول قول البائع فان اقاما جميعا البينة والبيد بينة البائع ولا شك في هذا على قول ابي يوسف ربح واختلف المشائخ على قول محمد ربح منهم من قال قوله هكذا ومنهم من قال على قول البينة بينة المشتري واعمل هذا فيما اذا اختلف في تاريخ الشراء وقد ولدت الجارية في يد المشتري بعد البيع بيوم وادعاه البائع فقال المشتري لم تحبل عنك وانما اشتريتها قبل ان يعتقني مد شهر وقال البائع لابل اشتريتها منذ سنة فالقول قول البائع فان اقاما جميعا البينة والبيد بينة البائع عند ابي يوسف ربح وعند محمد ربح البيد بينة المشتري كذا في المحيط * اذا باع امته فولدت عند المشتري فقال البائع بعثها منك منذ شهر والولد مني وقال المشتري بعثها مني لاكثر من ستة اشهر والولد ليس منك فالقول للمشتري بالاتفاق فان اقاما البينة فالبيد للمشتري ايضا عند ابي يوسف ربح وعند محمد ربح البيد للبائع كذا في رجل اشترى جارية فظهر بها حبل بعد ايام فخاصم البائع فقال له البائع امسكها عندك فان ثبت فهو مني وامر غلامه بان يرد الثمن الى المشتري ويقبض الجارية منه فاسقطت الجارية سقطا مستبين

الخلق بعد هذا القول لاقل من اربعة اشهر وهو ما ئد وعشرون يوما كان الولد منه وعليه ردة وكانت
الجارية ام ولد له وترد كذا في الوقات الحسامية * اذا ولدت الجارية المبيعة بنتا لاقل من ستة اشهر
من وقت البيع ثم ولدت البنت ابنا فاعتق المشتري ابن البنت ثم ادعى البائع نسب البنت فانه
تصح دعوته واذا صححت دعوته في حق البنت صححت في حق ابنها حتى يبطل حق المشتري كذا
في المحيط * وكذلك اذا كانت الابنة ولدت ابنة كذا في المبسوط * ولو ولدت بنتا عند البائع ثم البنت
ابنا ثم باع الابن فاعتقه المشتري ثم ادعى البائع البنت بطل البيع والعتق ولو باع البنت واعتقها المشتري
ثم ادعى البائع البنت لا تصح ويعتق ابن البنت الذي عنده وان لم يثبت النسب منه هكذا
في محيط السرخسي * اذا حبلت الامة فولدت في بدمولها ثم باعها فزوجها المشتري من عبده فولدت
له ولدا ثم مات العبد عنها فاستولدها المشتري ثم ادعى البائع الولد الذي عنده يثبت نسبه منه ويرد اليه
ابن العبد بحصته من الثمن ولولم يستولد المشتري الام كانا جميعا مردودين عليه ويعتبر في الانقسام
قيمتهما وقت البيع وقيمة الولد الثاني وقت الانفصال ويعتق بدوت البائع من جميع ماله فان ادعى البائع
ابن العبد انه ابنه عتق عليه ولم يثبت نسبه منه كذا في المبسوط * لو باعها وهي حبلت فولدت عند المشتري
بعد البيع بيوم ثم ولدت آخر بعد ذلك بسنة من غير زوج فادعى البائع والمشتري معا الولدين فهما
ابنا البائع ولولدا لمشتري فادعى الولد الثاني جعلته ابنه وجعلتها ام ولده فان ادعى البائع بعد
ذلك الولد الاول اثبت نسبه منه بحصته من الثمن وان لم يدع واحد منهما شيئا حتى ادعى البائع
الولد الثاني خاصه لم يصدق وكذلك ان مات الاول ثم ادعاهما البائع كذا في الحارمي * قال
محمدرح في الجامع رجل له جارية فحبلت فباعها من رجل فولدت في يد المشتري واذا فادعى
الولدا بالبائع وكذبه المشتري وصدقه البائع او كذبه فدعوته باطلة ولا يثبت نسب الولد منه وان صدقه
المشتري وكذبه البائع صححت دعوته ولكن لا يستردا لمشتري عن الثمن بتصديقه ابالبائع في دعوته
ولا يضمن ابوبائع شيء من قيمة الجارية للبائع وليس للمشتري على ابى البائع شيئا من قيمة الجارية
ولا من قيمة الولد ولو صدقاه جميعا صارت الجارية ام ولد له ويثبت نسب الولد منه ورجع المشتري بالثمن
على البائع وضمن الاب قيمة الجارية للبائع كذا في المحيط * امه ولدت ولدين في بطن واحد فباع المولى
احدهما فادعى ابوبائع ولدين وكذبه البائع والمشتري صححت الدعوة ويثبت نسب الولدين وعتق
ما في يد الابن بغير قيمة وما في يد المشتري عبد بحاله كذا في محيط السرخسي * فان كان باع الجارية

مع احد الولدين ثم ان البائع ادعى نسب الولدين جميعا وكذبه المشتري والبائع فعلى قول محمد ر ح دعوة الاب باطالة وعلى قول ابي يوسف ر ح دعوة الاب لا تصح في حق الجارية ولا تصير الجارية ام ولد له وتصح دعوته في حق الولدين سببا ولا تصح دعوته في حق الولدين حربة فلا يحكم بحربة الولد المبيع بل يكون عند المشتري والولد الباقي يكون حرا بالقيمة وان صدقه المشتري وكذبه البائع فالجارية تصير ام ولد له بخلاف وعليه قيمتها الابن ويثبت نسب الولدين منه بخلاف ويصير الولد المبيع ذرا بغير قيمة بخلاف اما الولد الباقي فهو حر بالقيمة على الاب عند ابي يوسف ر ح وعند محمد ر ح هو حر بغير قيمة وان البائع صدقه وادعه فيما ادعى وكذبه المشتري يثبت نسب الولدين من ابي البائع في قول ابي يوسف ر ح وعلى قول محمد ر ح ينفي ان لا يثبت نسب الولدين والصحيح انه قول البطل ثم ان محمد ر ح ذكر في الكتاب حكم الولد في هذا الفصل ولم يذكر حكم الام وكان الفاضل الامام ابو حازم والثعالبي الامام ابو الهيثم يقولان على قياس قول ابي حنيفة ر ح ضمن البائع قيمة الجارية ام ولد له دعوى وهو الاب ويضمن الاب له وهو ابنه بغير قيمة قد قال اكثر منا نحن لا بضدن احدهما من الاب والابن لصاحبه شيئا بالاتفاق هذا في المحيط * اذا ولدت الامه المبيعة ولدين في بطن واحد لقل من سنة اشهر فادعى البائع احدهما صححت دعوته ويثبت نسبهما منه ويبطل ما حرم فيه من العتق من متق وبيع وكذلك ان جاءت باحدهما لقل من سنة اشهر والآخر لا كثر وادعاهما المشتري او لاثم البائع لم يصدق البائع وهما ابنا المشتري واوجب على احدهما اخذ المشتري الارش ثم ادعاهما البائع صح والارش والكسب للمشتري ولو قل احد واخذ المشتري قيمته كانت قيمة المقتول لورثته ولا يتحول الى الدية ولو اعتق المشتري احدهما ثم قتل وترك ميراثا واحد المشتري دية وارثه بالولاء ثم ادعاهما البائع نصح وبأخذ الدية والميراث من المشتري ويبطل الولاء كذا في محيط السرخسي * واذا ولدت الامه عند رجل ولدين في بطن واحد فباع احدهما وادعى المشتري الولد الذي اشتراه انه ابنه صححت دعوته ويثبت نسب الولدين منه ولا يعتق الولد الآخر ولا تصير الجارية ام ولد له كذا في المحيط * باع احد التوأمين وادعى نسب الآخر ثبت نسبهما ولو كان اعتقه مستريه بطل عتقه هذا اذا كان اصل العلوق في ملكه وان لم يكن اصل العلوق في ملك البائع والمستلة بها يثبت نسب الولدين من البائع ايضا ويعتق الذي عند البائع على البائع ولا يبطل

عق المشتري في الذي عنده ولا يبطل بيعه كذا في الكافي * رجل اشترى عبيدين توأمين ولدا في ملك
 غيره فباع احدهما ثم ادعى نسبهما يثبت نسبهما منه ولكن لا ينتقض البيع في الآخر وكذلك لو ادعاهما
 المشتري يثبت نسبهما منه والدي عند البائع يمتنع مملوكا له كما كان كذا في المبسوط * رجل له جارية
 حبلى عنده فولدت اما مكبر عنده فزوجه امته له فولدت له ابنا ثم باع المولى هذا الابن واعتقه
 المشتري ثم ادعى البائع نسب الولد الاكبر يثبت نسبه وبطل العتق والبيع ويلزمه الثمن وان لم يكن
 ادعى البائع نسب الولد الاكبر لكن ادعى نسب الولد الباني لا تسمع دعواه كذا في التاتارخانية نافلا
 عن الخزائن * اذا اشترى الرجل امته وولدها واشتراها وهي حامل ثم باعها ثم اشترها من ذلك الرجل
 او من غيره وادعى ولدها فدعوته جائزة اذا كان الولد في ملكه يوم بدعيه ولا يفسخ شيء من البيوع
 والعقود التي حرت فيه وفي امه ولو كان اصل الحبل عنده بطلت بذلك البيوع والعقود كلها كذا في
 الهداوي * اشترى عبدا واشترى ابوه اخاه وهما توأمين فادعى احدهما من في يده يثبت نسبهما منه
 وعق الذي في يدي الاخر بالقربة كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى جارية على انه باختيار
 فيها ثلثا فولدت عنده في الثالث ولد فادعاه المشتري صحته فدعوته ولو كان الخبر للبائع فادعى
 المشتري الولد فالبائع على خبارة فان اجاز البيع يثبت النسب من المشتري كما لو وجد والد دعوة
 بعد الاجازة فان نقض البائع البيع بطلت دعوة المشتري كذا في المبسوط * واذا احذر الرجل امتين
 من رجل على انه باختيار ياخذ ايتهما شاء بالف درهم ويرد الاخرى فولدتا عنده وافرانهما منه
 الا انه لم يعين التي وطئها او لا فافتراره صحيح في ولد احدهما وهي التي تولىها البيع ويتعين باختيار
 المشتري في يومه والبيان مدام حيا فان مات قبل البيان والبيان الى الورثة فان قالت الورثة ان ابانا وطئ
 هذه الجارية او لا فانه يثبت نسب ولد هذه من الميت ويرث معهم وتصير هي ام ولد للميت وتعق بموته
 وعلى الورثة ثمن هذه للبائع وبودون ذلك من تركه الميت ويردون الامة الاخرى على البائع
 مع عقرها فتكون امه للبائع كما لو حصل هذا البيان من الميت وان قال بعض الورثة ان ابانا
 وطئ هذه او لا وقال بعض الورثة لا بل وطئ هذه الاخرى او لا كانت التي قال لها بعض الورثة
 او لا هي التي وطئها الميت او لا متعينة للاستيلاء وترد الاخرى وان اتفقت الورثة انهم
 لا يدرون التي وطئها الميت او لا فانه لا يثبت نسب احد من الولدين من الميت ولكن يعتق
 نصف كل واحد من الولدين ونصف كل واحدة من الجاريتين وسعت كل واحدة من الجاريتين

كتاب الدعوى (١٦٢) (الباب الرابع عشر) الفصل الثالث

وكل واحد من الوالدين في نصف القيمة وردت الورثة على البائع نصف ثمن كل واحدة من التجارين
ونصف العقر من التركة فان لم يمت المشتري وادعى نسب الولدين وادعى البائع نسب الولدين
ايضا فهذا على وجهين الاول ان تكون الدعوة من البائع بعد دعوة المشتري وفي هذا الوجه
تصح دعوة البائع في الولد الذي يرد عليه وفي امه كيف ما جاء تال بالولدين لاول من ستة اشهر من وثت
البيع او ستة اشهر وان ادعى اياه جميعا ان جاء تال بالوالدين ستة اشهر فده دعوة البائع صحيحة فيما صار له
ولا تصح دعوته بعد صار للمشتري وان جاء تال بالولد لاول من ستة اشهر ودعوة البائع او اولى في الولدين
كذا في المحيط * باع ام ولده والمشتري يعلم انها ام ولد للبائع فجاءت بولد فادعاه المشتري لا تصح
ويكون ابن البائع وان نذاه يثبت من المشتري استحسانا ويكون للبائع بمنزلة امه وكذلك لو لم يعلم
المشتري بانها ام ولد للبائع الا ان الولد يكون حرا اذ ان ذاه البائع وادعاه المشتري كما
في محيط السرخسي * الفصل الثالث في دعوة الرجل ولده جارية امه ولدت امه راحل فادعى
ابوه الولد ولم يكن اصل الحمل عند ابه وكذلك الابن لم تجرد عوته الا ان يصدق له المولى فتصح دعواه
ولا يملك التجار بكذا اذا ادعاه احمي ويغتنق على المولى وكذا لو ادعى ولد مدبرة ابنة او ولد
ام ولده المني من جهة الابن او ولد مكانه الذي ولدته في الكنانة او نبالها لا تصح دعواه الا بتصديق
الابن كذا في محيط السرخسي * اذا اشترى الابن امه حراما وباعها قبل ان تلد ثم ولدت وادعاه
ابو البائع لا تصح دعوته هكذا في المبسوط * جارية لرجل حلت في ملكه فباعها وهي حامل وقبضها
المشتري ثم اشتراها البائع فوضعت حملها في بده لاول من ستة اشهر وادعاه ابو البائع الاول وكذلك
امه في ذلك كانت دعوة الاب باطله واوصدقه الابن كانت التجارية ام ولد له بالقيمة ويثبت نسب
الولد ويكون حرا غير قيمة ولو ان المشتري ام بيعها من البائع ولده ردها بعيب نقضاء القاضي او بغير
قضاء القاضي او بخيار الشرط او بخيار الرؤية او كان البيع فاسدا وقد قبضها المشتري فيردها على
البائع بحكم فساد البيع ثم ان اب البائع ادعى الولد فهذا الاول سواء كذا في المحيط * اذا كانت
الرجل امه وقد وضعتها ثم ولدت بعد ذلك فادعاه ابوه جازت دعوته كذا في الحاوي * واذا قال الاب
وفعت على جارية امي واداعا علم انها امي حرام تصح دعوته ويثبت نسب الولد كما لو لم يعلم
كذا في المحيط * اذا ادعى ولد جارية ابنه وضمن قيمتها لابن ثم استحقها رجلا فانه يأخذها
بعقرها وقيمة وادعاه من الاب ثم يرجع الاب على الابن بما اخذ منه من قيمة الجارية كذا

كتاب الدعوى (١٦٣) (الباب الرابع عشر) الفصل الرابع

في الذخيرة * ولو كان الابن ادعى الولد ثم ادعى الاب او ادعى معانا الابن او لم يكن هكذا في السراج الوهاج * ان ادعى ولد جارية ابنه والابن حر مسلم والاب عبد او مكاتب او كافرا لم يصح دعوته ولو كان الاب مسلما والابن كافرا صححت دعوته وهو الصحيح ولو كانا جميعا من اهل الذمة وملتهما مختلفتين جازت دعوة الاب فيه كذا في المبسوط * اذا حبلت جارية الرحل في ملكه وولدت ولدا فادعاه الجدد والوالد حتى حقيقته او اعتبارا بان كان الوالد حرا مسلما فدعوة الجدد باطلة فان كان الوالد نصرانيا والجدد مسلمين او كان الاب عبدا او مكاتباً والجدد والجدان حريين صححت دعوة الجدد ولو كان الاب مرتدا والجدد والجدان مسلمين فدعوة الجدد موقوفة عند ان حبيته راح ان اسلم الاب بطلت دعوته وان مات او قتل على رده صححت دعوته وان كانوا جميعا احراراً ومسلمين ثم مات الاب والجارية حامل فوضعت حملها لافل من سنة اشهر منذ مات الاب فادعاه الجدد لم يصح دعوته وكذلك لو كان الاب نصرانيا والجدد والجدان مسلمين ثم اسلم الاب والجارية حامله فوضعت حملها لافل من سنة اشهر كانت دعوة الجدد باطلة وكذلك لو كان الوالد مكاتباً فادعى بدل الكتابه فعنق قبل دعوة الجدد او كان عبدا فعنق قبل دعوة الجدد كانت دعوة الجدد باطلة كذا في المحيط * لو كان الاب معتوها من حين العلوق الى حين الدعوة ودعوة الجدد مقبولة فان افاق المعتوه ثم ادعى الجدد فدعوته باطلة كذا في الحاوي * وان لم يدع الجدد الولد حتى افاق الاب وانما ادعاه الاب بعد ما افاق في الاستحسان تصح دعوته هكذا في المحيط * العصر الرابع في دعوة ولد الجارية المشتركة اذا كانت الامتدتين رجلين في ملكهما وولدت فادعاه احدهما ثبت النسب وصارت الجارية ام ولد له ويملك نصيب الشريك بالقيمة موسرا كان او معسرا ويضمن نصف العنقر ولم يضمن من قيمة الولد شيئا كذا في الحاوي * فان قال المدعي لصاحبه ان هذه الجارية قد وادت منك ولدا وادعيتك وفيل ان تلد مني وصارت ام ولدك وصدقه صاحبه في ذلك وكذبته الجارية فانهما لا يصدقان على الجارية وعلى ولدها حتى لا يبطل ما ثبت لهما من الحقوق من جهة المدعي ولا يبطل الصمان من المدعي ولكن يضمن المقر نصف قيمتها ام ولد ومن مشائخنا من قال هذا قولهما اما على قول ابي حنيفة راح لا يضمن المقر للمقر له شيئا وقيل لا بل هو قولهم جميعا والاول اشبه واقرب الى الصواب فان اكتسب الجارية اكتسابا وقتلت هي او ولدها فذلك كله للمقر ولو قال هذا المدعي للشريك كنت اعنتها انت قبلها هذا وصدقه الشريك في ذلك فالامة تعتق ولا ضمان على الواطئ في نصف قيمتها ولا في نصف عتريها

جارية بين اثنين قال احدهما هذه ام ولدني وام ولدك او قال ام ولدنا فان صدقه صاحبه في ذلك صارت الجارية ام ولدلهم ولا ضدان لواحد منهما على الآخر كما لو ادعى معاوان كذبه صاحبه في ذلك ضمن المقر لشريكه نصف قيمتها موسرا كان او معسرا وضمن ايضا نصف العقر لشريكه ثم يكون نصف الجارية ام ولد للمقر ونصفها موقوف بمنزلة ام الولد فان عاد الشريك الى التصديق صارت ام ولد بينهما وولد ما اخذ من الضمان وان لم يعد الى التصديق فنصفها ام ولد للمقر ونصفها موقوف بمسرة ام الولد بخدم المقر يومه ويوقف يومه فان مات احدهما ففي فصل التصديق عتقت ابنتها ماتت ولا سعاية عليها للحبي في قول ابي حنيفة رح وعندهما عليها السعاية وفي فصل النكذب كركت تعتق ابنتها ماتت ولا سعاية عليها للمكر وان مات المكر عتقت ولا سعاية عليها للمقر عند ابي حنيفة رح خلا فاليهما كذا في المحيط * ولو كانت الجارية بين ثمة او اربعة او خمسة وادعوه معا فهدوا بينهم جميعا ثبت نسبه منهم والجارية ام ولد لهم عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح لا يثبت من اكثر من اثنين وقال محمد رح لا يثبت من اكثر من ثلثة كذا في البدائع * واذا كانت الانصاء مختلفة والحكم في حق الولد لا يختلف اما الاستيلاء فيثبت في حق كل واحد بحصته كذا في الحاوي * وعادة الوالد اذا تعذرا اعتبارا دعوى الاستيلاء تعتبر دعوى التحرير قال محمد رح في الزادات جارية بين رجلين ولدت لستة اشهر فصاعدا منذ ما كانا هاتما جاءت بولد آخر بعد ذلك لستة اشهر فصاعدا منذ ولدت الولد الاول فتال احد المولين الاصغر ابني والاكبر ابن شريكاني فان صدقه شريكه يثبت نسب الولد الاصغر من مدعى الاصغر وتصير الجارية ام ولد لمدعى الاصغر وضمن مدعى الاصغر لشريكه نصف قيمة الجارية موسرا كان او معسرا وضمن نصف عقرها ايضا ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ويثبت نسب الولد الاكبر من مدعى الاكبر ويصير مدعى الاكبر معتق للاكبر وهو مشترك بينهما وعليه مدعى الاكبر نصف قيمة الاكبر لشريكه ان كان موسرا وان كان معسرا سعى الاكبر في نصف قيمته ولا تصير الجارية ام ولد لمدعى الاكبر ويضمن مدعى الاكبر نصف العقر لمدعى الاصغر هذا اذا صدقه شريكه فاما اذا كذبته فالجواب في حق مدعى الاصغر انه لا يثبت نسب الاكبر من واحد منهما ولكن يعتق الاكبر ويكون حكمه حكم عبد مشترك بين اثنين شهد احدهما على صاحبه بالعتق وصاحبه منكرو هذا الذي ذكرنا كله اذا قال احد المولين الاصغر ابني والاكبر ابن شريكاني فاما اذا قال الاكبر ابن شريكاني

ابن شريك والصغر ابني فان صدقه شريكه في ذلك يثبت نسب الاكبر من الشريك المصدق وصارت الجارية ام ولد له وضمن مدعى الصغر نصف قيمتها ونصف عقرها موسرا كان او معسرا ولا يضمن من قيمة الولد شيئا وفي الاستحسان يثبت نسب الصغر من مدعى الصغر ويضمن مدعى الصغر قيمة الصغر لشريكه وجميع عقرها وذكر في كتاب الدعوى انه يضمن نصف العقر واذا كدبه شريكه يثبت نسب الولد الصغر من مدعى الصغر وصارت الجارية ام ولد له وضمن شريكه نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ولا يثبت نسب الاكبر من الشريك هكذا في المحيط * رجلان اشترى جارية فولدت لستة اشهر فادعى احدهما الولد والآخر الام فالدعوة عا حب الولد والجارية ام ولد له والولد حر ويضمن نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الجارية ولو ولدت بعد الشراء لاقل من ستة اشهر والمسئلة بحالها صحت دعوة كل واحد وادعى الام لا يضمن لشريكه ولا تسعى له الام عند ابي حنيفة ر ح وعندهما يضمن نصف قيمتها ان كان موسرا وتسعى فيه ان كان معسرا ولا يضمن نصف العقر ولا يضمن مدعى الاول للثاني قيمة الولد ولا قيمة الجارية ولا عقرها وان ولدت الجارية ستا لستة اشهر من وقت الشراء ثم البنت ولدا وادعى احدهما الولد الاول والآخر الثاني معا والجدة حية وميتة صحت دعوة كل واحد فصارت الجدة ام ولد الاول واعا به نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يلزمه قيمة الولد ويضمن مدعى الصغر للكبرى نصف عقرها وهو الاصح ويضمن مدعى الكبرى نصف قيمة الجدة ونصف عقرها ولا يضمن شيئا من قيمة الكبرى فان كانت الجدة قتل قبل الدعوة فآخذ قيمتها بينهما نصفان ثم ادعى ام يضمن من قيمة الجدة شيئا ويضمن مدعى الكبرى للآخر عقر الجدة بالقرار بالوطى ولا يضمن من قيمة الام شيئا عند ابي حنيفة ر ح وعندهما نصف قيمة الام ان كان موسرا ومدعى الصغر لاضمان عليه والولد الاكبر للذي ادعاه ولا تصير ام ولد الثاني وان ولدت الجدة ولدا لاقل من ستة اشهر والمسئلة بحالها بطلت دعوة الكبرى وصحت دعوة الصغر وامها ام ولد له ويضمن نصف قيمة الكبرى لشريكه ونصف عقرها وصارت ام ولد له ومدعى الكبرى يضمن نصف قيمة الجدة لشريكه وصارت ام ولد له ان كانت حية ولا تصيران كانت ميتة كذا في محيط السرخسي * رجلان اشترى جارية فولدت في ملكهما واد الاقل من ستة اشهر فادعى الولد احدهما صحت دعوته وكانت الجارية ام ولد له وضمن لشريكه نصف قيمتها يوم ادعى الولد موسرا كان او معسرا

ولا يصح لشريكه شيء من عقرها والجواب في الولد كالجواب في العبد إذا كان بين اثنين اعتقه
 أحدهما كذا في المحيط * إذا كانت الجارية بين رجلين فجاءت بولد بن فادعى كل واحد
 أحد الولدين أن حاءت في بطن واحد دعى أحدهما الأكبر والآخر الأصغر وخرج الام
 منهما جميعا معايشت النسب منهما جميعا دام أن السابق أحدهما بالدعوة ثبتت نسب الولدين منه
 وعنه وصارت الجارية ام ولد له ويغرم نصف قبيلة الجارية ونصف العقر لصاحبه ولو ولد في بطنين
 مختلفين دعى أحدهما الأكبر والآخر الأصغر وخرج الكلام منهما معايشت نسب الأكبر
 من مدعى الأكبر وعق وصارت الجارية ام ولد له ويغرم نصف قبيلة الجارية لمدعى الأصغر مع
 نصف العقر ونسب الأصغر من مدعى الأصغر في الاستحسان ويغرم العقر لمدعى الأكبر
 هذا إذا خرج الكلام منهما معار لو ادعى الأكبر ولا يثبت نسب الأكبر وعق وصارت الجارية
 ام ولد له ويغرم الآخر نصف قبيلة الجارية مع نصف العقر وبعد ذلك لو ادعى الآخر الأصغر فقد ادعى
 ولدا ام ولد الغير محتاج إلى تصديقه ولو صدقه ثبتت النسب ويكون كام الولد وان كذبه لا ثبتت
 النسب ولو ان أحدهما دعى الأصغر أو الاعتق الأصغر ونسبته منه وصارت الجارية
 ام ولد له ويغرم نصف قبيلة الجارية للآخر مع نصف العقر والأكبر رقيق بينهما وإذا دعى الآخر
 الأكبر بعد ذلك صار كعبد بين اثنين اعتقه أحدهما عتق نصيبه ونسبته منه والآخر بالخيار
 ان شاء اعتق وان شاء استسعى وان شاء ضمن المعتق ان كان موسرا وان كان معسرا له الخيار
 بين السعانة والعتق عدائي حبيته روح وعددها ان كان موسرا وله الصدان وان كان معسرا له
 السعانة لا غير هذا في شرح الخدوي * رجل مات وترك ابين وجارية فظهر بها حمل ودعى أحدهما
 ان الحمل من ابه ودعى الآخر ان الحمل منه وكانت الدعوة منهما معا والحمل من الذي ادعاه لنفسه
 ويغرم الذي ادعاه لنفسه نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه وكذلك ان كان الذي ادعاه لنفسه سبق بالدعوة
 فان كان الذي ادعى الحمل للاب بدأ بالادعاء لم يثبت من الاب بقوله ولكن يعتق عليه نصيبه من الام
 وما هو في بطنه كذا في المبسوط * ولا يصح المدعى لأخيه شيئا من الام ولا من الولد كذا في المحيط *
 وتجوز دعوة الآخر ونسب الولد منه ولا يصح من قبيلة الام شيئا ويضمن نصف عقرها ان
 طلب ذلك أخوه كذا في المبسوط * أمه بين رجلين ملك أحدهما نصيبه مده شهر والآخر منذ سنة
 اشهر فجاءت بولد فادعىاه فهو لأمه مملوكا ويضمن نصف قيمتها ونصف العقر ولم يذكر في الكتاب لمن

يضمن وينبغي ان يضمن البائع لاصحابه وعلى البائع ان يرد جميع الثمن الى صاحب الملك الآخر قال
 مشائخنا ينبغي ان يضمن جميع العقر لاصحابه لانه ظهر انه اقرب وطى ام ولد لاصحابه كذا في محيط السرخسي *
 هذا اذا علم المالك الاول من المالك الآخر فاما اذا لم يعلم يثبت نسب الولد منهما وتصير الجارية
 ام ولد لهما ولا عقر على واحد منهما لاصحابه ويضمنان نصف العقر للبائع والى هذا مال شيخ الاسلام
 وبعض مشائخنا او الا عقر على واحد منهما اصلا والى هذا مال شمس الائمة السرخسي والاول
 اشبه باصول اصحابها كذا في المحيط * امد بين رجل وصغير وادت فادعى الرجل وابوا الصغير
 يثبت من صاحب الرقبة كذا في محيط السرخسي * امة بين رجلين جاءت بولد فادعاه احدهما
 في مرض موته صحت دعوته ويثبت نسب الولد منه وتصير الجارية ام ولد وتعق من جميع المال
 اذا مات وهذا اذا كان الولد ظاهرا اما اذا لم يكن ظاهرا يعق من الثلث كذا في المحيط * لو كانت
 جارية بين رجل وابيه فولدت فادعياه معاجلته ابن الاب استحسانا وضمنته نصف قيمة الام ونصف
 عتقها وضمنت الاب نصف العتق ايضا فيكون قصاصا وكذا الجدا ابو الاب اذا كان الاب ميتا واما
 الاخ والعم والاحسي فهم كلهم سواء كذا في الحاوي * ولو كان بين الحد والحاربه فادعياه
 جميعا والاب اتم يثبت النسب منهما جميعا كذا في شرح الطحاوي * ابن سعدة عن محمد بن حفي رجل
 وطى جارية مشتركة بين ابنه وبين اجنبي فولدت قال عاينه نصف قيمة الام لابن وعليه الاخر نصف
 قيمتها ونصف عتقها كذا في المحيط * روي عن ابي يوسف رجل في جارية بين رجل وابنه وجده
 جاءت بولد ادعوا جميعا معا فوجدوا وليا وعليهما مهر تام للجد اذا صد فهما الجد انهما وطها
 فان لم يصد فهما فلا شيء عليهما ولا تحل هذه الجارية للجد وان كذبهما في الوطى فليس هذا كالا بن
 اذا ادعى انه وطى جارية ابية وكذبه الاب فانها لا تحرم عليه كذا في الحاوي * الامه اذا كانت
 بين مكاتب وحر فولدت فادعى المكاتب نسب الولد حتى يثبت نسب الولد منه ضمن نصف قيمة
 الجارية ونصف عتقها الشريكه واذا كانت بين حر وعبد تاجر وولدت ولدا فادعى العبد نسب هذا
 الولد حتى يثبت نسب الولد منه لا يضمن العبد من قيمة الجارية لشريكه شيئا كذا في المحيط *
 واذا كانت بين حر ومكاتب فالحر او اولى كذا في الحاوي * جارية بين مسلم وذمي ولدت فادعياه
 فهو ابن المسلم عندنا فان كان الذمي قد اسلم ثم جاءت الامه بولد فادعياه فهو ابنتهما ميرثهما ويروثانه
 سواء كان العلق بالجارية قبل اسلام الذمي او بعده واذا كانت الامه بين مسلمين فارتد احدهما

ثم جاءت بولد فادعاه فهو ابن المسلم منهم لم يلق قبل ارتداد الآخر أو بعده وإذا صار المسلم أولى بالولد صارت التجارية أم ولد له وضمن للمرتد مثل قيمتها وبتقاصه في العقر كذا في المحيط * ولو كانت بين مسلم وذمي ثم ارتد المسلم ثم ادعاه فهو ابن المرتد وهي أم ولد له وبضمن نصف قيمتها ونصف عقره ^{المرتد} من الذمي له نصف العقر وإن سق أحد الشريكين بالدعوة في هذه النصوص كلها فهو أولى كأنه من كان كذا في الحايي * أمه بين مسلم ومرتد فادعاه ثبت من المسلم كذا في محيط السرخسي * ولو كانت بين مجوسي وكناني في الاستحسان ثبت من الكنايني كذا في شرح الطحاوي * أمه بين مسلم وذمي ومكاتب ومدير وعمد وادعوا وأحرار المسلم أولى وعلى كل واحد العقر بحصة الشريك كذا في محيط السرخسي * إذا كانت الأمه بين مجوسي حر وبين مكاتب مسلم جاءت بولد فادعاه فهو ابن المجوسي كذا في المحيط * أمه لذمي باع بصفه من مسلم ثم ولدت لأقل من سنة أشهر وادعاه فهو ابن الذمي وبطل البيع كذا في المبسوط * إذا كانت الأمه بين رحلين فعلقت ثم باع أحدهما بصفه من صاحبه ثم وضعت لأقل من سنة أشهر وادعاه المشتري ثبت نسبه منه وبطل البيع ويسترد الثمن ويغرم حصته البائع من قيمته وعقره ^{المرتد} كذلك لو كان البائع هو الذي ادعاه كذا في الحايي * ولو ادعاه فهو أبوهما كذا في المحيط * الفصل الخامس في دعوة الخارج وذی اليد ودعوة الخارجين صغير لا ينظم في يد رجل بدعي أنه ثبت السب صد استحسان إذا لم يعبر عن نفسه وإن ادعاه آخر أنه يثبت نسبه عند قدواليد أو كذا باستحسان لا قبله ولو ادعاه ذی اليد ورجل آخر يد واليد أولى ولو سبق أحدهما بالدعوة فهو السابق كذا في محيط السرخسي * قال محمد راجع في الأصل وإن حر أمسلائي بدعي غلام بدعي أنه جاء مسلم حراً وذمي أو عبد وإمام بينة أنه ابنه ولا بينة لصاحب اليد قضي بنسبه من المدعي ذكر شيخ الإسلام بكون الولد حراً في ذلك كله وذكر شمس الأئمة الحلواني ويكون الصبي حراً في العبد خاصة وهو الأشبه كذا في المحيط * الخارج وذی اليد أقام البينة على البنوة فذو اليد أولى كذا في محيط السرخسي * وإن أقام كل واحد من الخارج وذی اليد البينة أنه ابنه من امرأة هذه قضي بنسبه من ذی اليد ومن امرأته وإن جددت هي ذلك وكذلك لو جدد الأب وادعت الأم كذا في المبسوط * إذا كان الصبي في يدي رجل أقام رجل البينة أنه ابنه واد من أمته هذه منذ أكثر من سنة أشهر وأقام الذي في يديه بينة

بينته انه ابنه من امته هذه منذ سنة والصبي مشكل السن فالبيئة بينة الذي في يديه كذا في المحيط *
 زوجان رقيقان في ايديهما صبي يقيمان البيئة انه ابنهما واقام حر ذمي او مسلم انه ابنه من امرأته
 الحرة هذه يقضى للحر كذا في محيط السرخسي * لو كان الصبي في بدرجل فاقام رجل البيئة انه
 ابنه من امرأته هذه وهما حران واقام ذواليد البيئة انه ابنه ولم ينسبه الى امه فانه يقضى بد المدعي
 وكذلك اذا كانت الام هي المدعية كذا في المبسوط * صبي في يد ذمي اقام مسلم بينة من المسلمين
 او اهل الذمة انه ابنه ولد على فراشه واقام ذمي من اهل الذمة البيئة على مثل هذا يقضى للمسلم
 وان كان شهود الذمي مسلمين يقضى له دون المسلم كذا في محيط السرخسي * قال محمد ر ح
 امه لها ابنا والامة مع احد ولديها في بدرجل والولد الآخر في بدرجل آخر فادعى كل واحد
 منهما ان الامة له وان الابن ابنه ولدا من هذه الامة قضى بالامة والولد بن جميعا للذي في يديه
 الامة سواء ولد في بطن واحد او في بطنين مختلفين واذا ادعى كل واحد منهما الامة مع الولد
 الذي في يديه لا غير ان ولديهما في بطن واحد فهذا الاول سواء وان ولديهما في بطنين فان لم يعلم
 الاكبر من الاصغر قضى بالامة للذي في يديه ويتضى لكل واحد منهما بالولد الذي في يديه
 واما اذا علم الاكبر من الاصغر والاكبر في يدي الذي الامة في يديه فانه يقضى له بالامة
 والولد الاكبر ولا يقضى له بالولد الاصغر وان كان الاكبر في يدي الذي ليست الامة في يديه
 فانه يقضى لكل واحد منهما بالولد الذي في يديه واما الامة فقد ذكر في الكتاب انه يقضى بها
 للخارج الذي الاكبر في يديه كذا في المحيط * غلام وامة في بدرجل فاقام آخر البيئة ان
 هذه الامة امته ولدت هذا الولد منه على فراشه واقام ذواليد البيئة انها امته ولدت هذا الغلام
 على فراشه فبينت ذى اليد اولى وهذا اذا كان الغلام صغيرا وكبيرا مصداق الذي اليد فان كان كبيرا
 يدعى انه ابن الآخر فاني اقضي بالغلام والامة للمدعي كذا في المبسوط في باب الولاء والشهادة
 عليها * قال محمد ر ح حرة لها ابن وهما في يدي رجل واقام رجل آخر بينة انه تزوجها وانها
 ولدت منه هذا الولد على فراشه واقام ذواليد بينة على مثل ذلك فانه يقضى بالولد لذي اليد
 سواء ادعى الغلام انه ابن ذى اليد او ابن الخارج ولو كان الذي هما في يديه من اهل الذمة
 وشهوده مسلمون والذي يدعيه مسلم وشهوده مسلمون والمرأة من اهل الذمة قضيت بالمرأة
 والولد للذي هما في يديه وان كانت المرأة مسلمة في هذه الصورة يقضى بالمرأة والولد للمدعي

كتاب الدعوى (١٧٠) (الباب الرابع عشر) الفصل الخامس

سواء كان شهود ذى اليد مسلمين او كانوا من اهل الذمة كذا فى المحيط * ولو اقام البيه انه تزوجها فى وقت واقام ذوا اليد البيه على وقت دونه فاني اقضي بها للمدعى كذا فى المبسوط * ولو اقام ذوا اليد بيه انها امرأتها تزوجها وولدت هذا الولد منه على فراشه واقام آخر بيته انها امته وولدت هذا الغلام فى ملكه على فراشه وانه يقضى بالولد للزوج وبملك الامه للمدعى وكان الولد مع الامه مملوكين له الا ان الولد يعتق باقرار المدعى وتصير الجارية ام ولد له باقراره ايضا فلان الان بشهد شهود المدعى انها غرتة من نفسها بان زوجت نفسها على انها حرة فحيث يكون الولد حرا القيمة كذا فى المحيط * لو ان رجلا فى يديه امته ولدوا ام آخر البيه انها امته ابنته وولدت هذا الغلام على فراش ابنته وابنته ميتة وشهد آخرون انها امه للذي هي فى يديه وولدت الولد فى ملكه وعلى فراشه وانه امته قضيت بالولد للميت الذي ليس فى يديه وجعلت الامه حرة وولادة للميت ولا يصحى للذي هي فى يديه بشي من ذلك كذا فى الحارثي * لو كان الصبي فى يد رجل واقامت امرأه البيه انها ابنتها قضيت بالنسب منها وان كان ذوا اليد يدعه لم يقض له به ولو لم يتم للمرأة الا امرأة واحدة شهدت انها ولدت له وان كان ذوا اليد يدعى انه ابنه او عبده لم يقض للمرأة بشي وان كان الذي فى يده يدعى فاني اقضي به للمرأة بشهادة امرأته واحدة وهذا استحسان كذا فى المبسوط * صبي فى يدي امرأته ادعت امرأة اخرى انها ابنتها واقامت على ذلك امرأة واقامت المرأة التي فى يديها امرأة انها يقضى للتي فى يديها ولو شهد لكل واحد منهما رجلان قضى لذي اليد ولو شهدت لصاحبة اليد امرأة واحدة وشهد للخارجة رجلان يقضى للخارجة كذا فى المحيط * صبي فى يد رجل لا يدعيه واقامت امرأة البيه انها ابنته وولدت له على فراشه وامه يسم امه جعلته ابن الرجل والمرأة وكذلك لو كان فى يد المرأة ومن ضرورته القضاء بالفراش بينهما كذا فى المبسوط * قال ابو حنيفة ربح خارجان اقام كل واحد البيه انها ابنته ولد على فراشه من امرأتها هذه جعل ابن الرجلين والمرأتين وقالوا يجعل ابن الرجلين لا غير كذا فى محيط السرخسي * قال محمد ربح صبي فى يدي رجل جاء رجلان وادعى كل واحد منهما انه ابنه واقام على ذلك بيته قضى بنسبه منهما وان وقت احدى البيتين وقتا قبل الاخرى ينظر الى سن الصبي فان كان موافقا لاحد الوقتين مخالفا للوقت الآخر يقضى للذي كان وقت موافقا لسن الصبي وان كان مخالفا لاحد الوقتين يقين مشكلا للوقت الآخر يقضى للمشكك وان كان مشكلا للوقتين نحو ان شهدا احد الفريقين

ان ابن تسع سنين وشهد الفراق الآخر ابن عشر سنين وهو يصلح ابن تسع سنين وابن عشر سنين فعلى قول
 ابي يوسف ومحمد رجب سبط اعتبار التاريخ ويقضى بينهما باتفاق الروايات وذكر شمس الائمة الحلواني في
 شرحه واعلم على قول ابي حنيفة رجب ذكر في عامة الروايات انه يقضى بينهما قال وهو الصحيح هكذا في المحيط *
 لقيط ادعاء رجلان اقام احدهما ابينه اندابنه واقام الآخر ابينه انه بنته فاذا هو خشي فان كان يقول
 من مال الرجل فهو ولد على الابن وان كان يقول من مال الجارية فهو ولد على البنت فان بال
 منهما والحكم الاسبق فان بال منهما معا ولم يسبق احدهما قال ابو حنيفة رجب لا علم لي بذلك
 فيقضى بينهما وقال لا يقتضى باكثرهما بولا وان كان يخرج منهما على السواء فهو مشكل بالاتفاق
 كذا في شرح المنظومة * لو ادعى عبد مسلم انه ابنه ولد على فراشه من هذه الامة وادعى ذمي
 انه ابنه ولد على فراشه من امرأته هذه فتبي المحر الذمي كذا في المبسوط * صبي في يدي رجل
 يدعى نسبته خارجان احدهما مسلم والاخر ذمي واقام كل واحد منهما بينته من المسلمين انه ابنه
 قضى بالنسب من المسلم ويرجع المسلم على الذمي بحكم الاسلام كذا في المحيط * لو ادعى يهودي
 نصراني ومجوسي واقام كل واحد منهم البينة قضيت لليهودي والنصراني كذا في المبسوط *
 صبي في يدي رجل ادعاء حر مسلم انه ابنه من هذه المرأة وادعاء عبدا ومكاتب انه ابنه من هذه
 المرأة فتبي للحر ولو ادعاء عبدا انه ابنه ولد على فراشه من هذه الامة وادعاء مكاتب انه ابنه واد
 من هذه المكاتبه قضى للمكاتب كذا في المحيط * الفصل السادس في دعوة الزوجين والولد
 في ايديهما او في يد احدهما اذا كان الصبي في يد الرجل وامرأته فادعى الرجل انه ابنه من
 غيره وادعت المرأة انه ابنها من غيره فهما بينهما جميعا هذا اذا كان الكاح بينهما ظاهرا وان لم يكن
 الكاح ظاهرا بينهما يقضى بالكاح بينهما كذا في شرح السخاوي * ولو كان الولد في يد الزوج فقال
 الزوج هذا ابني من امرأة اخرى وقالت المرأة هذا ابني منك والقول قول الزوج ولو كان
 الوالد في يد المرأة وقالت المرأة هذا ابني من زوج آخر كان لي قبلك وقال الزوج هذا ابني منك
 فالقول قول الزوج ايضا كذا في الذخيرة * ولو ادعى الزوج اولاد انه ابنه من غيرها وهو في يده
 يثبت النسب من غيرها فبعد ذلك اذا ادعت المرأة لا يثبت النسب منهما وان ادعت المرأة اولاد
 انه ابنها من غيره وهو في ايديهما فادعى الرجل انه ابنه من غيرها بعد ذلك فان كان بينهما نكاح
 ظاهر لا يقبل قولهما فهو ابنهما وان لم يكن بينهما نكاح ظاهر فالقول قولها ويثبت نسبه منها اذا صدقها

ذلك الرجل هذا اذا كان الغلام لا يعبر عن نفسه اما اذا كان يعبر عن نفسه وليس هناك رق
ظاهر فالقول قول الغلام ابهما صدقه يشتر نسبه منه بتصديقه كذا في السراج الوهاج * ادعت
على زوجها ان هذا ولدي منك والولد في يدها وشهدت امرأة على الولادة وكرهها الزوج قال
محمد رح اذا ازمها الزمه ذكر في الوجيز المذكور في * امرأة لها زوج ادعت صبيا انه ابنها منه وانكر
الزوج ذلك لم تصح دعوتها حتى تشهد امرأة على الولادة وان كانت معدة وادعت النسب
على الزوج احتاجت الى حجة تامة عدلي حبيبة رح وان لم تكن معدة ولا مكوحة ثبت
النسب من غير حجة ولو صدقها الزوج فهو ابهما وان لم تشهد امرأة على الولادة هكذا في شرح
الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين رح * لو كان الزوج يدعي الولد وكذبته المرأة وكرهها امرأة
على الولادة لم يصدق الزوج والما يثبت بشهادة السابلة اذا ادعت المرأة الولادة كذا في الوجيز المذكور في *
صبي في يد رجل وامرأة ادعت المرأة انه ابنها من الرجل وادعى الرجل انه ابنه من غيرها
فهو ابن الرجل دون المرأة وان جاءت المرأة بامرأة تشهد لها على الولادة كان ابنها منه وكانت
زوجته بهذه الشهادة ولو كان الصبي في يد الرجل وكرهها المرأة وامرأته والمستند بحديثها فقامت
المرأة امرأة تشهد لها على الولادة فله لا يكون ابها منه ويكون ابن الرجل كذا في محيط السرخسي *
اذا تصادق الرجل والمرأة الحرة على ولدي يد احدهما انه ابهما فهو ابهما والمرأة امرأة
الرجل وان كانت المرأة لا تعرف ابها حرة وقالت اد ام ولدك وهذا ابني منك وقال
الرجل لا وانت امرأتني فهو ابهما ولكنها اقرت له بالرق وهو كدبها في ذلك فلم يثبت
الرق عابها وهو قد ادعى عابها المكاح وهي قد كدبته ولا يكون بينهما نكاح وكذلك لو ادعت انها
روحته وقال الرجل هي ام ولدي فهذا الاول سواء دنا في المبسوط * واو قال الرجل للمرأة هذا
ابني منك من نكاح جازن وقالت المرأة هذا ابني منك من نكاح واسد فهو ابهما وكذلك لو قالت المرأة
للرجل هذا ابني منك من نكاح جازن وقال الرجل هذا ابني منك من نكاح واسد فهو ابهما ويكون
القول قول من يدعي الجواز كذا في المحيط * فان قال الزوج من واسد يسأل ليخبر عن وجه الفساد
ويفرق بينهما ويكون تفرقا بالطلاق في حق المهر والسقعة حتى يلم منه المهر والسقعة وان كان المدعي للفساد
المرأة لا يفرق كنه في محيط السرخسي * الفصل السابع في دعوة نسب وادامة الغير بحكم النكاح

رحل في يده امته منها وادعى ان هذه الامه لزيد هذا زوجها منه ثم ولدت منه هذا الابن واقام زيد
 البينان الامه التي في يده زوجها منه وولدت له هذا الابن الآخر يقضي لكل واحد الابن الذي في يده
 وتوقف الامه في يدي ذي اليد لا يطاها احدها وايهما مات عتقت بموته كذا في محيط السرخسي *
 جارية في بدرجل مع الولد فادعى رجل ان ذا اليد زوجها منه وولدت وادعى ذو اليد ان
 هذه الجارية في يد المدعى زوجها مني والولد مني ينبت سبه منهما وعتق ويتوقف حكم الجارية
 لا يطاها احدها فاذا مات احدهما عتقت الجارية كذا في التارخانية فافلا عن الخزانة ان كانت
 الامه في يدي رجل وفي يده ولدها وادعى رجل انه تزوجها بغير ان مولاه فولدت له على فراشه
 هذا الولد الذي في يده مولاه بعد ما تزوجها به سنة شهر واقام البينة على ذلك واقام المولى البينة انه بئر ان
 على فراشه من امته هذه فاني اتصني بالواد للزوج وانت نسبه منه واعتقه باقرار المولى واجعل
 الامه بمنزلة ام الولد اذا مات المولى عتقت كذا في الحواشي * امت في بدرجل ولدت فادعى وادها
 وقال لرجل آخر هي امك زوجتيها او صدقته الآخر ولا يعرف ان اصلها كان للآدم فالولد حر ثابت السب
 من ذي اليد وامه ام ولد له لكن يضمن قسمة المستقر له ولو عرف ان اصلها كان للمقر له ثبت السب
 منه وكانا مملوكين له وان كان الاصل لا يعرف لهذا قال هذا بعنكها وقال الآخر ان الولد ولد زوجه حتى
 ضمن ابو الواد فيمتها ولا يضمن العتق وكذلك لو قال ابو الواد بعنكها هذه الجارية وقال الآخر بل
 زوجتك فهذا الاول سواء وان كان يعرف ان الاصل لهذا فانه يأخذ الام وولدها مملوكين في جميع
 ذلك ما خلا خصمه واحدة وهي ان يقر بانه باعها منه فحينئذ لا سبيل له عليها ولا يغيرم ابو الولد القيمة
 في هذا النصل ولكن عليه العتق وكانت بمنزلة ام الولد موقوفة كذا في المبسوط * قال محمد بن حازم ادعى
 الرجل امه في بدرجل انه تزوجها فانها ولدت عنه هذا الولد وقال المولى بعنكها بالو درهم وهذا
 الولد منك قال هذا الولد ثابت السب من المستواد ويعتق الولد وتصبر الجارية ام ولد له وتكون
 موقوفة لا تخدوم واحدا منهما الا يحل للزوج غشيا بها وكذلك لا يحل للمولى غشيانها وعلى الزوج المهر
 قضاء عن النكاح وان كان المستواد ادعى الشراء والمولى ادعى انه زوجها منه وباقي المسئلة بحالها فالولد
 ثابت السب منه والجارية مع الولد رقتين للمولى ولا يحل للمستواد وطئها فيحل للمولى وطئها
 كذا في المحيط * الفصل الثامن في دعوى الولد من الزنا وما في حذمه اذا زنى رجل بامرأة فجاءت
 بولد وادعاه الزاني لم يثبت نسبه منه وام المرأة فيثبت نسبه منها وكذلك لو ادعى رجل عبدا صبييا في يد

رجل انه ابنه من الزنا لم يثبت نسبه منه كذب المولى او صدقه ولو ملك الولد بوجه من الوجوه عتق عليه فان ملك امه لم تصرام ولد كذا في البدائع * وكذلك اذا قال المدعي هذا ابني من فجور او قال فحبرت بها فولدت هذا الولد او قال هذا ابني من غير رشدة وكذلك ان كان هذا الولد لابى المدعي او لخاله او لرجل ذي رحم محرم من المدعي لا يثبت نسبه من المدعي اذا قال هو من زنى ولا يعقب هذا الولد على هؤلاء وهذا بخلاف ما اذا كان الولد لابن المدعي فانه يثبت نسب الولد منه وان قال هو من زنى كذا في المحيط * ولو قال المدعي هو ابني وهو غير الاب ولم يقل من الزنا ثم ملكه يثبت النسب ويعقب وكذلك لو قال هو ابني من نكاح فاسد او شراء فاسد اراد على شبهة او قال ادخلتها الى المولى وكذب لم يثبت النسب ما دام عبد الغيرة فاذا ملكه المدعي يثبت النسب وعقب عليه وان ملك الام تصير ام ولد كذا في الحاوي * رجل اقترانه زنى بامرأة حرة وان هذا الولد ابنه من الزنا وصدقته المرأة فان النسب لا يثبت من واحد منهما فان شهدت الثالبة بذلك يثبت نسب الولد من المرأة دون الرجل كذا في المسوط * وان اقتران الرجل بالزنا بامرأة حرة او امه وان هذا الولد منها من الزنا وادعت المرأة نكاحا جائزا افساد فانه لا يثبت النسب من الرجل وان ملكه ولكن يعقب عليه اذا ملكه ولا حد عليه وعليه العتق وكذلك اذا قامت شاهدا واحد الا يثبت النسب من الرجل وان كان الشاهد عدلا وعليه العتق وعليها العدة في الفصلين كذا في الذخيرة * ولو ادعى صبيا في يدى امرأة فقال هو ابني من الزنا وقالت المرأة هو من النكاح لم يثبت النسب فان قال بعد ذلك من نكاح يثبت النسب وكذلك لو ادعى الرجل النكاح وادعت المرأة انه من الزنا لم يثبت النسب فان عادت الى التصديق يثبت نسبه منه كذا في الحاوي * وان ادعى الرجل النكاح وادعت هي انه من الزنا فليطعن الولد في يد الرجل يثبت النسب منه وان كان في يد المرأة لم يثبت نسبه واذا ما لم يثبت النسب وان ملكه امه صارت ام ولد له ولا حد عليه وعليه العتق وعليها العدة كذا في محيط السرخسي * اذا اقام الرجل شاهدا واحدا على النكاح لا يثبت النسب من الرجل اذا كان الولد في يد المرأة وذلك اذا اقام شاهدين غير انهما لم يزركما او كانا محدودين في فذف او عميين فاني لا اثبت النسب واوجب المهر والعدة هكذا في المحيط * واذا كانت للرجل امرأة ولدت على فراشه ولدا فقال الزوج زنيتم بها وولدت هذا الولد منه وصدقته المرأة في ذلك فان نسب الولد يثبت منه كذا في الذخيرة * اذا ولدت امرأة الرجل على فراشه وقال الزوج زنى بك فلان

وهذا الولد منه وصدقته المرأة واقر فلان بذلك فان نسب الولد ثابت من الزوج كذا في المبسوط * النص التاسع في دعوى المولى وادامته قال محمدرح اذا زوج الرجل امته من عبده فجاءت بولد لسته اشهر فصاعدا فهو ابن الزوج وان نفاه الزوج لم ينتف منه فان ادعاه المولى وقال هذا ابني لم تجرد عوته ولم يثبت نسب الولد منه ولكن يعتق الولد باقراره وتصير الجارية ام ولد له واذا قال في مسئلتنا هذه هذا ولدي من هذه الجارية من الزنا لا تصير الجارية ام ولد له هذا اذا جاءت بالولد لسته اشهر من وقت النكاح فلو جاءت به لاقول من سنة اشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبه من الزوج فان ادعاه المولى يثبت نسبه منه ويحكم بفساد النكاح هكذا في المحيط * لو كان زوج امته من عبد غيره باذن مولاه او من حر فجاءت بولد لسته اشهر فصاعدا فادعاه المولى وصدقه الزوج او كذبه فهو ابن الزوج ولكن يعتق على المولى باقراره انه ابنه وان لم يثبت النسب وتكون امه بمنزلة ام ولد له كذا في المبسوط * وهل يحكم بفساد النكاح ان كذبه الزوج لاشك انه لا يحكم بفساد النكاح واما اذا صدقه قال بعضهم يحكم بفساد النكاح ومنهم من قال لا يحكم بفساد النكاح الا اذا كان الزوج اقران الولد من المولى حبلت منه قبل النكاح فحينئذ يحكم بفساد النكاح وادعاه زوج الرجل امته من رجل ثم باعها ثم جاءت بولد لسته اشهر فصاعدا من وقت النكاح ولا قل من سنة اشهر منذ باعها المولى فادعاه المولى فانه لا يصدق في حق النسب ولا يعتق الولد ولا يقض البيع والولد ابن الزوج على حاله وان ادعاه المشتري لا تصح دعواه في حق النسب ولكن يعتق الولد وتصير الجارية ام ولد له كذا في المحيط * اذا تزوجت امه رجل بغير اذنه ثم ردت لسته اشهر فادعاه الزوج المولى فهو ابن الزوج ويعتق بدعوى المولى وكذلك ام ولد الرجل تزوجت بغير اذنه ودخل بها الزوج فجاءت بولد لسته اشهر فادعاه او نفيه او ادعاه احدهما ونفاه الآخر فهو ابن الزوج على كل الاحوال هكذا في الحاوي * اقام مولى الامة بينة على ولدانه ولدانه من امته على فراشه وادعى آخر انه تزوجها بغير اذن مولاه فولدت على فراشه هذا الولد الذي في يد المولى يقضى بالولد للزوج ويعتق الولد باقرار المولى للحال وتعتق امه اذا مات المولى كذا في محيط السرخسي * قال محمدرح رجل له امه لها اولاد قد ولدتهم في بطون مختلفة من غير زوج فقال المولى في صحته احد هؤلاء ابني فمادام المولى حيا يجبر على البيان فان مات قبل البيان اجمعوا على ان النسب لا يثبت حتى لا يرث واحد منهم من الميراث واجمعوا على ان

أم اليراد تعق وأم يعق من اليراد اخته فوافيه قال ابو حنيفة رح يعق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي
 قيمته وقال محمد رح يعق الاصغر كله ويعق من الاوسط نصفه ويسعى في نصف قيمته ويعق من الاكبر
 ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته وأم يذكر قول أبي يوسف رح في الكتاب وحكي ان النقيع ابا احمد العياصي
 كان يروي عن أبي يوسف رح انه قال ما تينمت بعته عن كلهما قال محمد رح وما لم تين
 بعته فار فواي به مثل قول أبي حنيفة رح فعلى هذا يعق الاصغر كله على قوله ويعق من الاوسط
 والاكبر من كل واحد ثلثه كذا في المحيط * اذا ولدت امه ولدا من غير زوج وأم دعه المولى
 حتى كبر وولد له ولد من امه للمولى ثم مات الابن اليرل ثم ادعى المولى احد هاتين احد
 هذين اني يعنى الميت واسمه انه يعق الاستل كله على اختلاف الاصلين وتسعى امه في نصف
 قيمته وكذلك السجدة تسعى في نصف قيمتها كذا في المبسوط * أمه في بدرجل ولدت بنا ولدت
 ابنتها بنتا للمولى في صحته احدى هؤلاء الثلثة ردي ومات قبل ان يبين فانه تعق السفلى كلها وكذلك
 الوسطى تعق كلها واه العليا تعق بضمها رست في نصف قيمتها كذا في المحيط * أمه ولدت
 ابنا من غير زوج ثم ولدت بثنين في بطن آخر من غير زوج ثم ولدت ابنا آخر من غير زوج ثم نظر
 المولى الى العلامة الاكبر وحدى التوأمين فقال في صحته احد هذين ولدي ثم مات قبل الميان
 لم يثبت نسب واحد منهما ويعق نصف الاكبر ويسعى في نصف قيمته ويعق من كل جارية
 نصفها وتسعى في الباقي ه يعق الابن الاصغر كله وتعق امه وهذا قول أبي حنيفة رح اه اعلى فولها
 فتعق ان جديعا وانظر الى الاكبر والاصغر فقال احدهما ابني عتق من الاكبر نصفه وتعق امهم
 وتعق نصف الابنتين وتسعيان في نصف قيمتهما صداي حنيفة رح وعند هذا يعق نصف الاكبر
 ويسعى في نصفه ويعق الاصغر كله ويعق نصف البنتين كذا في محيط السرخسي * رجال مات وترك
 امه له نسلا ولاد وقد ولد لهم في بطون مختلفة فوافمت الامه شاهدين ان الميت اقربان هذا الولد الاكبر
 ولده من عدد هذين والاولى والاصغر بمنزلة امهم فان قال الشهود يشهد انه اقرب بهذا الولد الاكبر
 انه ولده قبل ان يهددين فهما اباه ايضا وقال محمد رح اذا جاءت بواحد بعد اقرار المولى بالاكبر
 لستة اشهر فصاعدا لزمه الولد وان جاءت بدلا قال من ستة اشهر لم يلزمه كذا في محيط السرخسي في
 باب امه الميئة على دعوى السب * اذا كان للرجل منكوبة حرة وامه جاءت كل واحدة منهما

بغلام ثم ماتت المنكوحه والامه فقال الرجل احدهما ابني ولا اعرف من هو فانه لا يثبت نسب .
واحد منهما منه اكن يعنى من كل واحد منهما نصفه كذا في المحبط * وكذلك رجل له عبدان
فقال احدهما ابني او قال هذا ابني او هذا لم يثبت نسب واحد منهما ولكن يعنى احد هما بغير عينه
فيشيع العنق فيهما عند موت البيان السابق بالموت كذا في المبسوط * امه ولدت اولاد في بطون
مختلفه فتشهد ثلثه نفر على اقرار المولى شهدا احدهم انها حين ولدت الاكبر اقر المولى انه ابنه وشهد الثاني
انها حين ولدت الثاني اقر المولى انه ابنه وشهد الثالث انه اقر بالثالث والمولى يجحد جميع ذلك قال
محمد رح الولد الاكبر عده باع والثاني حكمه حكم ولد ام ولد وان لم يثبت نسبه ويثبت نسب الولد الثالث
الان ينفيه هكذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يتعلق بالكاح من كتاب الدعوى * الفصل العاشر في دعوة
الرجل المولى لنفسه به - الاقرار انه لعان اذا كانت الامه في يدي رجل ولدت غلاما فاقر مولى الامه ان هذا
الغلام من زوج حر وعبد زوجها اياه ثم ادعاه بعد ذلك لنفسه ان صدقه المقر له في ذلك لا تصح دعوة المولى
لنفسه بعد ذلك ولكن يعنى الغلام عليه باقراره وكذا اذا لم يصدقه المقر له في ذلك ولم يكذب به بل سكت
لا تصح دعونه اصلا وكذلك اذا كان المقر له غائبا او ميتا حتى لم يعلم تصديقه ولا تكذيبه لا تصح
دعوة المولى واما اذا كذب المقر له في اقراره ثم ادعى المولى لنفسه قل ابو حنيفه رح لا تصح دعوته
كذا في الذخيرة * ولو لم يقر المولى بشيء من ذلك لكن اجنبي قال هذا الولد ابن المولى فانكره
المولى ثم اشتراه الاجنبي او وارثه ادعى انه ابنه عتق ولم يثبت نسبه منه في قول ابي حنيفة رح
كذا في المبسوط * اذا ادعت امرأة على رجل انه تزوجها وان هذا الصبي الذي في يديها ابهامنه
وازوج يجحد ذلك وشهد رجلان على الزوج بما ادعته المرأة ورد القاضي شهادتهما بسبب من الاسباب
ثم ان احد الشاهدين ادعى ذلك الصبي لنفسه لا تصح دعوته عند ابي حنيفة رح هكذا في الذخيرة *
واشهدت امرأة على صبي انه ابن هذه المرأة ولم تقبل شهادتها بالنسب ثم ادعت الشاهدة ان الصبي
ابنها واقامت على ذلك شاهدين لم يقبل ذلك منها ولو كبر الصبي وادعى انه ابنها واقام على
ذلك شاهدين قضى القاضي بنسبه منها كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل نسب صبي في يدي
امرأة والمرأة تنكر واقام الرجل شاهدين ولم يقض القاضي بشهادتهما ثم ان احد الشاهدين ادعى
ان هذا الصبي ابنه وان هذه المرأة امرأته واقام على ذلك شاهدين فالقاضي لا يقبل شهادتهما
وان ادعت المرأة انه ابنها من هذا الرجل وانه زوجها واقامت على ذلك شاهدين سمعت

بينها كذا في المحيط * لو ادعى الرجل صبياني بدم امرأة كل واحد منهما يقول هو ابني منها بكاح وهي تنكر ثم ادعت المرأة على آخرانه تزوجها وهذا الصبي لهما منه وشهد له بذلك الرجلان المدعيان للصبي لم قبل شهادتهما وكذلك الصبي في بدم امرأة شهد رجل انه ابن فلان ورد القاضي شهادته ثم شهد هو وآخرانه ابن رجل آخر لم تقبل هذه الشهادة كذا في المبسوط * اذا اقرانه ولد مكاتبته من زوج ثم ادعاه لم يصدق ولكنه يعتق وكذلك والد المدبرة وام الولد كذا في الحاوي * اذا كانت لرجل جارية حامل فاقرار حملها من زوج قدمت ثم ادعى انه من فودت لافل من سنة اشهر فانه يعتق ولا يثبت نسب منه ولو مكث المولى بعد اقاراه الاول سنة ثم قال هي حائل مني فولدت ولدا لافل من سنة اشهر من وقت الاقرار فهو ابن المولى ثابت النسب منه كذا في المحيط * ولو اقرانه زوج امته رجلا غائبا وهو حي لم يمت ثم جاءت بولد بعد قبول سنة اشهر فادعاه المولى لم يصدق كذا في المبسوط * اذا كانت الجارية بين رجلين جاءت بولد فقال احدهما انه ابن صاحبي وقال الآخر انه ابن صاحبي ثم ادعى احدهما انه ابنه ان ادعى الثاني لا تصح دعوته بلا خلاف ولو ادعاه الاول فعلى قول ابي حنيفة راح لا تصح دعوته خلافا لهما وعنف الولد تصادفهما على حريته وتكون الجارية ام واد موقوفة ايهم مات عتقت كذا في الذخيرة * الفصل الحادي عشر في تحميل النسب على الغير وما يناسب ذلك اذا اراد رجل ان يثبت نسبه من ابيه وابوه ميت فان القاضي لا يسمع من شهودة الأعلى خصم وهو ارث الميت او غريم للميت عليه حق او رجل له على الميت حق او موصى له فذا احتزر رجلا وادعى عليه حقا لايه والمدعى عليه لذلك الحق فحقه او جاحد له فله ان يثبت نسبه ويسمع القاضي من شهودة بحصرة ذلك الرجل كذا في شرح ادب القاضي للخصاف راح * رجال ادعى على آخرانه اخوة لايه وامه ان ادعى بسببها الميراث او النفقة تسمع الدعوى وبقضائه اخوة وكان ذلك قضاء على جميع الاخوة والورثة وان لم يدع بسببها مالا لا يمكن اثبات الاخوة ولو اقر المدعى عليه انه اخوة لا تصح وكذا لو ادعى انه ابن ابنه والابن غائب او ميت وكذا لو ادعى انه جده ابوايه والاب غائب او ميت فان ادعى بسببها مالا من النفقة وغيره فحينئذ ينتصب خصما من الغائب كذا في خزائن المفتين * ادعى على رجل انه عمه او ادعى على امرأة انها اخته او عمته وام يدع ميراثا ولاحتا لم تصح كذا في السراجية * لو ادعى على رجل انه ابوه او ادعى على رجل انه ابنه او ادعى على امرأة انها زوجته او ادعت

امرأة على رجل انه زوجها وادعى العبد على عربي انه اعتقه وهو مولاة وادعى العربي ان هذا كان عبدا له وانه اعتقه وادعى ولاء المولاة والذي ادعى قبله بنكر فاقام المدعى البينة تقبل سواء ادعى بسبب هذه الاشياء مالا او لم يدع كتاب في الخلاصة * لو ادعت امرأة ان هذا الرجل ابها او كان هو المدعى انها امه فاقام المدعى من هذا البينة على دعواه فان القاضي يتبل ذلك منه ويثبت نسبه منه هكذا ذكر صاحب الكتاب ههنا وهكذا ذكر محمد ر ح في الجامع وما ذكر محمد ر ح في الجامع استحسان هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف * لو ان صبياني يد رجل لا يعبر من نفسه وزعم الرجل الذي في يديه انه التقطه واقامت المرأة الحرة الاصل بينة انه اخوها لا بيها وامها جعلته اخا وقضيت ببينتها ردفعته اليها وكذلك لو كل الذي في يديه يدعى انه عبده وبقي المسئلة بحالها قضيت بعينه بل انه اخوها وقضيت بعنقه اذا ادعت على رجل انه ابن ابنها فهذا وما لو ادعت الاخوة سواء فان ادعت مع ذلك حقا مستحقا قبلت البينة وما لا فلا رجل مات وترك مواليا ثلثة اعتقوه وترك دارا فاقام مواليه البينة انهم اعتقوه لا وارث له غيرهم وقضى القاضي بالدار بينهم اثلاثا ثم مات واحد من المواليا فاقام رجل البينة انه اخوه لابييه وامه لا وارث له غيره يعني اخا للميت الثاني وقضى القاضي له بنصيبه ودفعه اليه غير مقسم فباع الاخ ذلك من رجل وسلمه الى المشتري ثم ان المشتري اودع ما اشترى من رجل وغاب المشتري فجاء رجل واقام بيته بحضرة اخى الميت الاخر انه ابن الميت الاخر وارثه لا وارث له غيره وصدقه في ذلك الشريك ان في الدار والقاضي يقضي بنسب الابن وهل يقضي للابن بالثلث الذي قضى به للاخ من تركه الميت الاخران كان القاضي الذي وقع عنده دعوى الابن هو القاضي الذي قضى للاخ بنصيب الميت قضى للابن بذلك وان كان القاضي الذي وقع عنده خصومة الابن غير القاضي الذي قضى للاخ بنصيب الميت لا يقضي للابن وتاويل هذه المسئلة ان القاضي الثاني عرف كونه مودعا بالمعاينة بان كان ايداع المشتري منه معاينة القاضي الثاني او بيينة اقامها اودع ام اذا لم يعرف القاضي الثاني كونه مودعا فالقاضي يقضي للابن بنصيب الابن لا يدحل الابن في نصيب الشريكين المتصدقين فان حضر المشتري بعد ذلك اخذ القاضي الثاني نصيب الميت من المشتري ودفعه الابن هكذا ذكر محمد ر ح في الكتاب قالوا تاويل هذا اذا اعاد الابن البينة على المشتري او يقر المشتري انه اشترى هذا من اخى الميت وان الاخ كان ورثه من الميت اما بدون ذلك لا يقضي له القاضي

بنصيب المبت هكذا في المحيط * في المتن رجل زعم ادعى على رجل انه ابوه ليعرض له النفقة على ذلك الرجل فاقام الزعم بينة على ذلك واقام المدعى عليه بينة على رجل آخر انه ابوه الزعم وذلك الرجل ينكر الزعم ايضا ينكر فالبينة بينة الزعم وبثبت نسبه من الذي اقام عليه البينة بالنسب ويفرض عليه النفقة ولا يلتفت الى بينة الآخر كذا في الذخيرة * وفي بعض الفتاوى مجهول النسب اذا ادعى على رجل انى انك وصدقه المدعى عليه ثبت النسب منه وان كذب في دعواه وان اقام بينة انه ابوه ثبت النسب منه والافلا وان اقام المدعى عليه بينة ان هذا المدعى ابن فلان آخر تبطل بينة الابن ولكن لا يقضى بنسبه من فلان آخر فما ذكر في بعض الفتاوى بحال ما ذكر في المتن هكذا في المحيط * رجل اقام البينة ان هذا ابني من فلانة المبت واي في ميراثها حق واقام الابن البينة ان ابن رجل آخر من امرأته والآخر يكر بحكم بينة مدعى الميراث ويثبت نسب الوالد كذا في محيط السرخسي * لو ان رجلا محمدا ادعى على غلام موسر انه ابنه ليثبت نسبه منه ويفرض له النفقة عليه واقام على ذلك بينة والغلام يجحد ذلك واقام الغلام بينة انه ابن فلان يسمى رجلا آخر وفلان يجحد فالبينة بينة الاب وقضى له على الغلام بالنفقة وتبطل بينة الغلام على الآخر كذا في الذخيرة * غلامان توأمان مات احدهما من مال والآخر زعم محتاج فجاء رجل وادعى انه ابوهما ليأخذ الميراث وادعى الزعم على الآخر انه ابوهما وطلب منه النفقة وبره معا حكم بنصيب الغلامين من الابوين بالاترجيح كذا في الوجيز المذكور * ونواقامت على رجل انه عمها تريد النفقة واقام العم على آخر ان هذا اخوها برى العم من النفقة ويفرض على الاخ ان شاءت كذا في التاتار خانية نافلا عن العناية * فلام احتل اقام البينة على رجل وامرأة انه ابوهما واقام رجل آخر وامرأة البينة ان الغلام ابنهما فبينة الغلام الاولى وبثبت نسبه من الدين ادعاهما الغلام وكذلك لو كان الغلام نصرانيا واقام بينة مسلمة على نصرانية انه ابنهما واقام مسلم ومسلمة بينة على ذلك فبينة الغلام الاولى ويترجح من بينة مدعى الاسلام ولو كانت بينة الغلام نصرانية فبينة المسلم الاولى ويجبر الغلام على الاسلام كذا في محيط السرخسي * هذا اذا كان الابوان مسلمين في الاصل او كانا كافرين في الاصل الا انهما اسلدا والغلام صغير لكن لا تقبل ان ابى الاسلام هكذا في المحيط * اذا ادعى الغلام انه

انه ابن فلان ولد على فراشه من امته فلانة وذلك الرجل يقول هو عبيدي من امتي زوجته عبيدي فلانا
وانعبد حتى يدعى ذلك فهو ابن العبد ولو ادعى الولد انه ابن العبد واقام البينة وادعى المولى انه ابنه جعلته
ابن العبد واعتقته كذا في الحاوي * ولو اقام العبد البينة انه ابنه من هذه الامة وهي زوجته واقام المولى البينة
انه ابنه منها والبينة بينة العبد الا انه يعتق باقرار المولى وتصير التجارية بمنزلة ام الولد له كذا في المبسوط * وان كان
العبد ميتا او كان حيا الا انه لا يدعى نسب الغلام ولا يدعى الكا ح ومولى الامة ايضا ميت وانما يدعى ورثة
الميت وينمون البينة على ذلك بتضي بنسب الغلام من مولى الغلام ويرث مع سائر ورثته هكذا
في المحيط * وان رجلا مات وترك مالا فاقام الغلام بينة انه ابن الميت من امته فلانة ولدته في ملكه واقر
بذلك واقام رجل البينة ان الغلام عدة وامد امته زوجها من عبده فلانا وادت هذا الغلام على فراشه والعبد
حي يدعى قضيت للعبد بالنسب وقضيت بالام ان كانت حية للدعي كذا في المبسوط * وان كان
العبد ميتا او كان حيا الا انه اكر الكا ح وان نسب الغلام يثبت من الميت الذي اثم الغلام
البينة انه ابنه ويرث منه ويقضى بالامة للميت وتصير ام ولد له ويحكم بعقوبته كذا في المحيط *
الفصل الثاني عشر في نسب وادماطلقه والمعتدة عن الوفاة اذا طلق الرجل امرأته وكان الطلاق رجعا
فجاءت بولدين لاقل من سنتين بيوم ولم تقر بانقضاء العدة فنفي احدهما حين ولدته ثم ولدت الثاني فهما
اباه ولا حد عليه ولا لعان وان جاءت بهما لاكثر من سنتين فنفاهما يجزى اللعان بينهما ويقطع نسب الولدين
عه وان كان نفى الاول منهما ثم قرا بالثاني فهما اباه وعليه الحد وان جاءت باحد الولدين لاقل من سنتين
وبالاخر لاكثر من سنتين فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رحم هذا الفصل الاول سواء وان كان الطلاق بائنا
او ثلثة فان جاءت بهما لاقل من سنتين فعليه الحد بالنفي وهما ابناه وان جاءت بهما لاكثر من سنتين لم يثبت
نسبهما منه وان نفاهما فلا حد عليه ولا لعان وان جاءت باحدهما لاقل من سنتين بيوم وبالاخر لاكثر
من سنتين بيوم فعند ابي حنيفة وابي يوسف رحم هذا الفصل الاول سواء هكذا في المبسوط * وان اطلق
الرجل امرأته واحدة بائنة وقد دخل بها ثم تزوجها ثانيا ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت
النكاح الثاني فنفاه فانه يلاعن بينهما ويفرق بينهما والولد ثابت النسب من الاب وان جاءت به لستة
اشهر فصا عدا فانه يلاعن ويقطع نسب الولد كذا في المحيط * معتدة تزوجت باخر ودخل بها وفرق
بينهما فجاءت بولد يتصور ان يكون منهما فهو من الاول قيل هذا قول ابي حنيفة رحم واما على قولهما
يثبت النسب من الثاني فان لم يتصور من الاول فهو من الثاني وان لم يتصور منهما لا يجعل منهما

ان جاءت بولد لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول ولاقل من ستة اشهر منذ دخل بها الثاني وحكم
ام الولد اذا جاءت بولد لسنتين او اكثر كحكم الحرة والكبيرة المعتدة عن الوفاة يثبت نسب ولدها
الى سنتين والصغيرة المعتدة عن الوفاة ان جاءت بولد بعد انقضاء عدة الوفاة لافل من ستة اشهر
يثبت النسب كذا في محيط السرخسي * رجل تزوج امه فطلقها ثم اشتراها فجاءت بولد لافل
من ستة اشهر من وقت الشراء يلزمه وان جاءت بولد لستة اشهر من وقت الشراء لا يلزمه هذا اذا كان
الطلاق واحدا وان كان طلقها ننتين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق كذا في فتاوى
قاضيخان * الفصل الثالث عشر في نفى احد الابوين الولد وادعاء الاخبار اية اذا تزوج الرجل
امراة رجاءت بولد لستة اشهر منذ تزوج والنزوان حران مسلمان فادعى احدهما انه ابنه وكذب الآخر
فهو ابنة منهما وكذلك لو قال الزوج هذا الولد كان من زوج قبلي وقالت المرأة بل هو مك فهو
ولد هذا الزوج ولا لعن بينهما ولا حد على الزوج كذا في المحيط * ولو قال الزوج ولدت من زنا
فان صدقته المرأة بذلك فهو ابنة وان انكرت ذلك وجب اللعان فيما بينهما ويقطع النسب عنه
باللعان كذا في المبسوط * اذا ولدت المرأة ولدين في بطن واحد واقر بالاول منهما ونفى الآخر
فهذا ابنة ويلاعن بينهما لقطع النكاح فان كان نفى الاول منهما ثم اقر بالثاني جلد الحد وكا نا ابنه
واذا تزوج الرجل امراة رجاءت بولدين فنفاهما الزوج وقضى القاضي باللعان فمات احد الولدين
قبل اللعان فهما ابنا الزوج ويلاعن لقطع النكاح وكذلك لو لم يست واحد من الرادين ولكن
مات الزوج او المرأة قبل اللعان فالولدان ثابتا النسب منهما وكذلك لو التعا عند القاضي الا
ان القاضي لم يفرق بينهما ولم يلزم الولد امه حتى مات الزوج او المرأة فالولدان ثابتا النسب منهما واذا
ولدت ولدا فنفاه الزوج ولاعن القاضي بينهما وفرق بينهما والنزوم الولد امه ثم ولدت آخر في ذلك البطن
فان الولدين يلزمان الاب كذا في المحيط * ولو كانت ولدت ولدين توأمين فعلم احدهما ونفاه ولاعن والنزوم
القاضي امه وفرق بينهما ثم علم بالآخر فهما ابناه فان علم بالثاني قبل ان يفرق القاضي بينهما فنفاه اعاد
اللعان والنزوم الولدين الام كذا في المبسوط * واذا اكدب الملاعن نفسه وادعى نسب الولد بعد ما فرق
القاضي بينهما والنزوم الولد امه ان كان الولد حيا يثبت نسب الولد منه ويقام عليه الحد سواء كانت المرأة
حية او ميتة كذا في المحيط * وان كان الولد قد مات وترك ميراثا ثم ادعاه الاب لم يصدق عليه الا
ان يكون ترك ابن الملاعنة ولذا ذكر الواثني فحينئذ يصدق الاب فاذا صح الاقرار ضرب الحد

واخذ الميراث ولو كانت المنقبة ابنة فماتت عن ابن ثم اكدب الملا عن نفسه لم يصدق ولم يرث في قول ابي حنيفة روح وفي قولهما يصدق ويضرب الحد ويثبت كذا في المبسوط * واذا الا عن الرجل بحارية والزمها الام ثم اراد ابن الملا عن ان يتزوجها لم يكن لذلك ويفرق بينهما وكذا الملا عن نفسه لو ادعى انه لم يدخل بالام وتزوج بالبنيت يفرق بينهما كذا في المحيط * اذا اعتق ام واده ثم تزوجها فجاءت بولد لسنة اشهر فصاعدا فان نفاه لاعتن ولزم الولد امه وان جاءت به لاقل عن ستة اشهر منذ تزوجها لاعتن ولزم الولد اياه وتاويل هذه المسئلة اذا كان لاقل من سنتين منذ اعتقها حتى يثبت النسب من المولى كذا في المبسوط * اذا كانت مكوحة الرجل امه جاءت بولد فان جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح ان ادعاه الزوج لا يثبت نسبه الا بتصديق المولى وان نفاه لا يلزمه وان جاءت به لسنة اشهر فصاعدا من وقت النكاح يثبت نسب الولد منه ادعاه او لم يدع وان نفاه لا يلاع بينهما ولا ينتقي نسب الولد ولا احد عليه وان كان المولى اعتق الامه ثم جاءت بولد ان جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فان ادعى الزوج الولد يثبت نسب الولد من الزوج اختارت زوجها او نفسها قبل الدعوة او بعد الدعوة وان نفى الزوج الولد فان اختارت زوجها فسب الولد ثابت منه وينل اعنان بقطع النكاح وان اختارت نفسها فان كان ذلك قبل نفى الوالد ثم نفى الزوج الولد فسب الولد ثابت من الزوج ولا يلاع ويجب الحد على الزوج وان اختارت نفسها بعد النفي قبل اقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا احد ايضا هذا اذا جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فاما اذا جاءت بالولد لسنة اشهر فصاعدا من وقت العتق فان ادعى الزوج الولد فالولد ثابت النسب منه ولا احد ولا لعان في الوجوه كلها وان نفاه فان اختارت زوجها فانهما يتلاعنان وهل يقطع نسب الولد في الاستحسان يقطع وان اختارت نفسها قبل نفى الولد فان الولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولكن يجب الحد وان اختارت نفسها بعد النفي قبل اقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا احد هكذا في المحيط * ولو اشترها الزوج فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء فنفاه لا يصح نفيه ويلزمه الولد وان جاءت به لسنة اشهر فصاعدا فنفاه ينتفي بمجرد النفي ولا يلزمه الا ان يقر به هكذا في محيط السرخسي * رجل تحت امه اشترها من مولاها فاعتقها ثم جاءت بالولد فان جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فان ادعاه يثبت نسبه منه سواء كانت مدخولا بها

أولم تكن وصارت الجارية أم ولد له وأما إذا نفاه الزوج ان جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت
 الشراء لا ينتفي نسبه ولا لعان بينهما ويجب حد القذف وان جاءت به لستة اشهر من وقت الشراء
 فان نسب الولد لا يثبت منه ولا لعان ولا حد على الزوج وان جاءت بالولد لستة اشهر فصاعدا
 الى سنتين من وقت العتق فان ادعى الزوج نسب الولد يثبت نسبه منه سواء كانت المرأة مدخولا
 بها وغير مدخول بها وان نفاه فان كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت النسب منه عند هم جميعا
 وان كانت المرأة مدخولا بها ونفاه او لم ينف ولم يدع بل سكت اختلفوا فيه قال ابو يوسف ر ح
 لا يثبت نسبه من الزوج ولا يضرب الحد اذا نفي وقال محمد ر ح يثبت النسب من الزوج ويضرب
 الحد اذا نفي وان جاءت بالولد الاكثر من سنتين من وقت العتق ان ادعاه الزوج يثبت نسبه
 منه وان نفاه لا يثبت نسبه منه عند هم ولو ادعاه من غيره ثم جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر
 من وقت شراء الزوج اياها يثبت نسبه منه ادعاه او سكت وبطل البيع ويجب على الزوج رد
 النكاح وان نفاه لا ينتفي نسبه اياها وان جاءت بالولد لستة اشهر فقط منذ اشتراها الزوج فادعاه الزوج
 فالجواب في ذلك اجواب فيما اذا ادعت بالولد لاقل من ستة اشهر منذ اشتراها الزوج واذا جاءت بالولد
 لاكثر من ستة اشهر منذ اشتراها الزوج ان جاءت به لاقل من ستة اشهر منذ بيع الزوج وادعاه
 يثبت نسب الولد منه من غير تصديق المشتري وبطل البيع وان نفاه الزوج في هذه الصورة لا يثبت
 نسبه وبقي البيع على حاله وان جاءت بالولد لستة اشهر فصاعدا الى سنتين من وقت بيع الزوج
 وادعاه فان كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت نسبه الا بتصديق المشتري واذا صدق المشتري
 حتى يثبت النسب بطل البيع وان كانت المرأة مدخولا بها وباقي المسئلة بحالها كان ابو يوسف ر ح
 يقول ان لا تصح دعوته من غير تصديق المشتري وهو قول محمد ر ح هذا اذا ادعاه وان نفاه لا يثبت
 نسبه عند هم جميعا وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع ان ادعاه الزوج لا يثبت
 نسبه الا بتصديق المشتري عند هم جميعا وان نفاه لا يثبت نسبه عند هم جميعا هكذا في المحيط *
 ولو كان المشتري الآخر قد اعتق الولد ثم ادعاه المشتري الاول فان جاءت به لستة اشهر فصاعدا
 بعد الشراء الاول لم يلزمه وان جاءت به لاقل من ستة اشهر تصح دعوته وبطل البيع وينتقض
 العتق وكذلك لو اعتق المشتري الآخر الام مع الولد يبطل البيع والعتق فيها هكذا في محيط السرخسي *

وان أم يكن المشتري اعتق الولد لكن اعتق الام فان جاءت به لافل من ستة اشهر منذ اشتراها الزوج
صحت دعوته في حق الام والولد جميعا وان جاءت به لسته اشهر فصاعدا منذ اشتراها الزوج فان كان
لافل من ستة اشهر منذ باعها لا يثبت النسب الا بالدعوة واذا ادعى صحت دعوته في حق الولد
ولم تصح دعوته في حق الام وان جاءت بالولد لاكثر من ستة اشهر منذ باعها الزوج فانه تصح دعوته
الا بتصديق المشتري عند ابي يوسف ر ح في الآخر وعند محمد ر ح تصح دعوته الى سنتين من غير
تصديق المشتري اذا كانت مدخولا بها وهو قول ابي يوسف ر ح الاول وان جاءت به لاكثر
من سنتين منذ اشتراها فسواء جاءت به لافل من سنتين او لاكثر من سنتين منذ باعها الزوج لا تصح
دعوة الزوج الا بتصديق المشتري الا انه ان جاءت بالولد لسنتين من وقت البيع وصدقه المشتري
بفتحص البيع وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع لا ينقص البيع هكذا في المحيط *
وحل طلق امرأتها تطليقة بالثقة وهي امه ثم اعتقت فان جاءت بالولد الى سنتين من وقت الطلاق
والنسب ثابت من الزوج لا يستغني بغيره ويضرب الحد ولاء الولد لمولى الام ولومات الاب فجاءت
بالولد ما بين سنتين وقد اعتقت بعده بيوم فالولد ثابت النسب والمولى الام كذا
في المبسوط * اذا كانت امرأة الرجل امه فولدت منه ولدا واشترى الزوج وقد اعتقها وتزوجها
ثم ولدت ولدا آخر استدا شهر فصاعدا منذ تزوجها فغناه لا عن القاضي بينهما ولزم الولد امه فان جاءت
به لافل من ستة اشهر منذ تزوجها آخر ولاكثر من ستة اشهر لم يلاعن ويلزم الولد اباه ولو جاءت
بالولد لافل من ستة اشهر منذ اشتراها لا عن القاضي بينهما ولزم الولد امه ويضرب الحد اذا كانت
ام الولد مسلمة ولو صدقته المرأة ان الولد ليس منه لم يصدق على الولد كذا في المحيط * ولو لم يتزوجها
لزمها الولد ما بينهما وبين سنتين من وقت العتق فان غناه ضرب الحد كذا في المبسوط *

التصنيف الرابع عشر في دعوة العبد التاجر والمذائب اذا اشترى العبد المأذون امه فوطئها فولدت
فادعى وادها ثبت نسبه منه ويملك العبد بيع الولد والام هكذا في المحيط * وتزوج المولى هذه الامه
من عبده صح النكاح كذا الزوج منه امه اخرى ويثبت النسب منه اذا ولدت وكذلك لو تزوجها
بغير ان المولى ثبت نسب الولد منه اذا اقر به كذا في المبسوط * المأذون اذا كان مديونا فاشترى امه
وطئها فولدت له واداد على نسب الولد منه وكذا مولاة صحت دعوته ويثبت نسب الولد منه
وكذلك اذا ادعى ان المولى احلها له وكذا به المولى كذا في المحيط * اذا ادعى ولدا من امه لمولاها

[illegible]

فلا عقر عليه كذا في الحاربي * تخير المكاتبة فان شاءت مضت في الكتابة وان شاءت فسخت كذا في المحيط * وان كان لها زوج وصدقه الزوج يعق الوالد ولا يثبت النسب كذا في محيط السرخسي * وان ادعى ولداً مكاتبة لا تصح دعوته الا بتصدق المكاتبة وهذا حوار ظاهر الرواية فان صدقته المكاتبة ثبت النسب منه وكان الولد حراً بالقيمة يغرم المولى قيمة الولد للمكاتبة ويغرم عقرها للمكاتبة ايضاً ويعتبر قيمة الولد يوم ولادة الوالد هذا اذا جاءت الامة بالولد لسته اشهر منذ اشترتها المكاتبة فاما اذا جاءت الامة بالولد لاقبل من ستة اشهر منذ اشترتها فادعاه المولى لا تصح دعوته ولا يثبت النسب بدون تصديق المكاتبة واذا صدقته المكاتبة حتى ثبت النسب كان عدداً على حاله هكذا في المحيط * قال محمد بن حجاج او اشترى المكاتبة عبداً صغيراً فادعاه المولى لم يعجز دعواه وان صدقته المكاتبة يثبت النسب ولم يعق كذا في الحاربي * وحال اشترى عدداً وكاتبه ثم ان المكاتبة كاتبته امه ثم ولدت المكاتبة فادعاه مولى المكاتبة وان صدقته المكاتبة يثبت النسب منه ويحب العقر ايضاً ان ولدت لاثمن من ستة اشهر من ردت كتابتها وان ولدت لاقبل من ستة اشهر فالعقر للمكاتبة ثم هذا الولد يدون مكانه مع امه وان ادت الام بدل الكتابة عتقت وعق الولد تبعها وان عجزت وردت اخذ المولى لها بالقيمة ولا يحتاج الى تصديق المكاتبة وان ثبت الحق له بوجود التصديق يوم الدعوة عدل اليه التصديق ويعتبر فيه الولد يوم عجز المكاتبة ولو ثبت المكاتبة وصدقه المكاتب لا يثبت النسب ويكون الولد مداه مع امه ان ادت بدل الكتابة عتقا وان عجزت وردت في الرق يثبت النسب من المولى وكان الولد حراً بالقيمة غير انه ان ولدت لاقبل من ستة اشهر صدق كونه ثبت باعتباره الولد يوم الولادة وان جاءت به لسته اشهر صدق كونه ثبت باعتباره الولد يوم العجز وان كذب لا يثبت نسب الوالد ويكون الولد مع الام مكانين للمكاتبة وان ادت بدل الكتابة عتقا وان عجزت صار امه مملوكين للمكاتبة ولا يثبت النسب وان صدقته يثبت النسب من المولى فان جاءت الولد لاقبل من ستة اشهر منذ كانت المكاتب حتى كان العلوق في ملك المكاتب كان الولد حراً بالقيمة وقيمة الولد للمكاتبة ويعتبر فيه يوم الولادة وان جاءت به لسته اشهر صدق كونه المكاتب والولد مكاتب معها اذ امت مكاتبة لم تعجز بعد فان عجزت ياخذ المولى المهاد بالقيمة يوم اعجزت فيما ان اصدت المكاتبة وادته المكاتبة حتى لم يثبت النسب ولم يعجز المكاتب بعد ذلك ولكن ادعى المكاتب بدل الكتابة وعق فان كانت المكاتب ان جاءت بالولد لاقبل من

سنة اشهر منذ كوتبت يثبت النسب من المولى ويكون حرا بالقيمة ويكون ذلك للمكاتب هذا اذا كان الولد صغيرا يعرض نفسه وان كان قد كبر ثم ادعى المولى ابنه وصدق المولى المكاتب فالولد حر ورجع في حق النسب الى قول الولد وان جاءت بالولد لاكثر من سنة اشهر منذ كوتبت لا يعنى الولد بل يكون مكاتب مع امه ولا يثبت نسبه من المولى ايضا فان عجزت المكاتب بعد ذلك وردت في الرق كان الولد حرا بالقيمة ثابت النسب من المولى وان لم تعجز واكن ادت بدل المكاتب عتقت وعتق اولاد معها ولا يثبت نسب الولد من المولى الا انه اذا كسر الابن وصدق المولى في ذلك بحسبه ثبت نسبه من المولى بتصديقه ولا يلزمه القيمة هكذا في المحيط * اذا ادعى المكاتب الاول وعتق ثم جاءت المكاتب بولد لافل من سنة اشهر من وقت العتق ولسته اشهر من وقت المدة بد كان الجواب كما اذا ولدت قبل عتق المكاتب وان ولدت لسنة اشهر فصاعدا مذهبنا ان رعم المولى انه ولد بوطى بعد العتق لم يثبت نسبه وان وحد التصديق فكان زانية اما اذا ادعى النكاح بعد عتق المكاتب وان صدقته المكاتب ثبت شبهة النكاح يثبت النسب ولا يعنى الولد وان صدقته المكاتب الحر في النكاح وكذبته المكاتب لا يثبت النسب الا اذا عجزت وردت في الرق فمنع اقرار المولى وهو مكاتب الحر عليها بالنكاح ويثبت النسب ولا يعنى الولد وان ادعى انه ولد بوطى كان قبل العتق لم يصدق وان صدقاه ثبت نسب الولد ولا يعنى الولد فان ادت عتقت مع ولدها وان عجزت احذ المولى الولد حرا بالقيمة وان صدقته المكاتب وكذبته المكاتب الحر يثبت النسب والولد رقيق فان عجزت فهي وولدها مملوك كان للمكاتب الاول وان صدقته المكاتب الحران ومضى المولى كان قبل العتق وكذبته المكاتب لا يثبت النسب الا اذا عجزت فيعتق الولد بالقيمة يوم العجز وكذلك اذا لم يؤد المكاتب الاول المكاتب لكن مات عن ولاء وادبت كتابته ثم عجزت المكاتب والولد حر بالقيمة والام مملوكة لورثة المكاتب كذا في شرح الزيادات *

الفصل الخامس عشر في المتفرقات اذا مات الرجل وترك امراه وام ولد واقرار الوارث انها ولدت هذا الغلام من الميت فان لم يكن هناك للمقر منازع يثبت نسب الغلام من الميت وبرث ولا يشترط العدد في المقرين ولا لفظ الشهادة فان كان للمقر منازع بشرط العدد باتفاق الروايات ولا يشترط العدالة باتفاق الروايات وهل بشرط لفظ الشهادة فيه روايتان كذا في المحيط *

رجل مات عن ام ولد فجاءت بولد ما بينه وبين سنتين فنفاه الورثة لم يثبت النسب - في قول ابي حنيفة رح من الميت وام يرث منه بشهادة القابلة ما لم يشهد به شاهدان الا ان يكون المولى قد اقر بانها حليل منه وحينئذ يثبت السب بشهادة القابلة وان اقر به الورثة فاقرارهم كقرار الميت كذا في المبسوط * رجل في يديه امه فوطئها وولدت منه ولدا فادعى ولدها ثم قال كانت هي ام ولد فلان فزوجنيها فوادت لي هذا الولد وصدقه فلان في ذلك وان صدقتهما الامة في ذلك او كذبتهما واكن رجعت الى تصديقهما قبل قضاء القاضي بكونها ام ولد للمقر فهي ام ولد للمقر له ويكون حكم ولدها كحكمها فيعتق ان اذ مات المقر له فان كبر الولد بعد ذلك وكذبها فيما اتت لم يلتفت الى تكذيبه ولو لم تصدق الجارية المقر ولم تكذبه حتى مات صدق المقر والمقر له حتى كان الولد عبدا للمقر له فان كبر الولد وانكر ان يكون عبدا للمقر له لم يلتفت الى انكاره وان كذبتهما الامة وثبت على ذلك فالتقاضي بجعلها ام ولد للمقر وعلى المقر فيمتنها ام ولد للمقر له قيل هذا على قولهما اما على قول ابي حنيفة رح لاصدان على المقر ولا مقر للمقر له على المقر وان كذبتهما فلم يقض القاضي بشيء حتى ماتت يوقفا ام ولد حتى يكبر وان كبر وصدق المقر فيما اقر كان عبدا للمقر له واما ام ولد للمقر له فان مضى على التكذيب جعله القاضي حراما من جهة المقر واما ام ولد للمقر له وان كانت الام حية والغلام يعبر عن نفسه فصدقت الام المقر وكذبه الغلام فالغلام حر والجارية ام ولد للمقر وكذلك ان كذبت الام المقر وصدقه الغلام في جميع ما وصفت لك كذا في المحيط * رجل مات وترك ابنا فجاءت امرأة فوادعت انه ابنها من الميت فصدقه الغلام واقامت البيعة على ذلك فان القاضي يقضي بنسبه منها ويتضي بالزوجه وتورث من الميت كذا في شرح الطحاوي * اما ان اذا ادعنا سب وادوا قامت كل واحدة منهما رحلين او رجلا وامرأتين فعلى قول ابي يوسف ومحمد رح لا ينسب نسبه من واحدة منهما وعلى قول ابي حنيفة رح يثبت نسبه منها واذا قامت كل واحدة منهما امرأة واحدة ذكر في رواية ابي سليمان انه لا يقضي لواحدة منهم ابنة الحججة عند ابي حنيفة رح وذكر في رواية ابي حنيفة انه يقضي بالابنتينهما ولو لم تكن لواحدة منهم حججة لا يقضي بسب الولد منهما بلا خلاف قال في مجموع النوازل ولو كان احد الولدين ذكرا والاخر انثى ادعت كل واحدة منهما الابن ونعت الابن يوزن لبيتهما فيجعل الابن للتي لبنها انتل كذا في المحيط * اذا ولدت امه الرجل فادعاه اخوة انه ابنه من نكاح بشبهة وانكره المولى لم يصدق على ذلك وكذلك العم والخال وسائر القربات فان ملكه يوما وقد ادعاه من جهة نكاح

صحيح أو فاسد أو من جهة ملك يثبت بسببه منه وكذلك لو ادعى انه ابنه ولم يذكر انه تزوجها وأومل
أمه معها ودونه صارت أم ولد له وإن ملك الولد بالمدعى وهو يحدد مدة ابنته لم يثبت نسبه من الابن
ولا يعق كذا في المبسوط * إذا ولدت حارية الرجل وأراد على ابنه نسب هذا الولد لا تصح
دعوته إلا بتصدق من الأب وكذلك لو ادعى الابن انه تزوجها لا يصدق إلا بتصدق من الأب
فإن أقام الابن بينة على التزويج برصاء الأب أو بغير رضاءه فإن نسب الولد يثبت منه ويعتق كذا
في المحيط * إذا اعتق عبد صغير ثم ادعى انه ابنه صحيح ولد عنده أو لا ولو كان كبيراً بنظران جحد
يبطال افتراءه والافتهاج كذا في التناظر خاوية * رجال اعتق جارية ولها ولد ثم ادعى ولدها
بعد ما اعتتها قال يلزمه وعليها العدة كذا في المحيط * عند صغير بين رحاين اعتقه أحدهما ثم ادعاه
الآخر انه ابنه صححت دعوته عبد أبي حنيفة رح ويكفر مولى لهما إن كانت دعوة المدعى دعوة
تحرير وإن لم يكن في ملكه وإن كانت دعوته دعوة استيلاء بان كان الملق في ملكه فلم يعتق نصف الولاء
والولاء للمدعى فاما على قولهما عتق العبد كله على المعتق والآحاد هي نسب حر صغير ليس له
نسب معروف فتصح دعوته استحساناً هذا إذا ادعى الآخر نسبه وأما إذا ادعاه المعتق فعلى
قول أبي حنيفة رح لا تصح دعوته إلا بتصدق الآخر وعندهما تصح دعونه استحساناً وإن كان الولد
كبيراً بعبور عن نفسه فإن افترد بك ثبت نسبه من المدعى وإن جحد لم تصح دعوة المعتق وتصح دعوة
الآخر وهذا قول أبي حنيفة رح وعلي قولهما لا تصح دعوى أحدهما إلا بتصدق كذا في الدخيرة *
لو كان ولدان تدأمان واعتق أحدهما فدعى عن نسب الآخر ثبت نسبهما ويبطال العتق كذا في التناظر خاوية *
ابن سماعة في نوادره رجال اعتق جارية وتزوجت زوجها وجاءت بولد لافل من سنة أشهر منذ
تزوجها فدعاه الزوج والسيد قال أيهما صدقته فهو أبوه وإن صدقت الزوج وادعى نكاحاً فاسداً
أو وطئاً بشبهة لم يرد ذلك وكذلك السيد ليس له دعواه بدون تصديقها كذا في المحيط * نعى إلى
امرأة زوجها فاعتدت وكلمت وولدت فجاء الزوج الأول حياً فالولد من الأول كيف ما كان
عند أبي حنيفة رح وقال أبو يوسف رح إن كان من وقت نكاح الثاني إلى وقت الولادة أقل من ستة
أشهر فالولد للأول وإن كان أكثر من ستة أشهر فهو من الثاني وقال محمد رح إن كان من وقت ابتداء
وطئ الزوج الثاني إلى وقت الولادة أقل من سنتين فالولد من الأول وإن كان أكثر من
سنتين فهو من الثاني كذا في الكافي * قال أبو الليث في شرحه في دعوى المبسوط وقول محمد رح

اصح وبه نأخذ كذا في الفصول العمادية * وروى ابو عظمة سعد بن معاذ عن اسمعيل بن حماد عن عبد الكريم الجرجاني رح عن ابي حنيفة رح انه رجع عن هذا القول وقال الاولاد للثاني كذا في المحيط * رجل غاب عن امرأته وهي بكر ابنة عشرين متلفتر وحت وجاءت باولاد قال ابو حنيفة رح الاولاد للزوج الاول حتى جاز الزوج الثاني دفع الزكوة الى هؤلاء وتجاوز شهادتهم له وقال عبد الكريم الجرجاني عن ابي حنيفة رح ان الاولاد للزوج الثاني ورجع الى هذا القول وعليه الفتوى كذا في الوقعات الحسامية * واجدعوا علي ان المرأة ترد على الاول كذا في الذخيرة * ولو سببت المرأة فتزوجها رجل من اهل الحرب وولدت اولاداً فهو على هذا الخلاف هكذا في المبسوط * وعلى هذا الخلاف اذا ادعت المرأة طلاقاً واعتدت فتزوجت ووجدت زوجها الاول كذا في محيط السرحسي * وفي مجموع السوارل سئل نجم الدين النسفي عن تزوج امرأة صغيرة يتزوج ابوها ثم مات الاب والزوج غائب فكبرت البنت وتزوجت برجل آخر فحضر الغائب وادعاهما فانكرت وام تكذب لم يثبت له بها وقضي بها للثاني فولدت منه بنتاً للزوج الاول ابن من امرأة اخرى هل يجوز النكاح بين هذا الابن وهذه البنت قال ان كان في حال الصغر لا يجوز لان في رعم ابدا ان ام البنت زوجها والبنت ولدت على فراشه فهي بنته واما اذا كبر الابن وهو يتزوج البنت فبفسد ينبغي ان يجوز لان اقرار الابن لم يعد على غيره كذا في الفصول العمادية * اذا تزوج الرجل امرأة رجل وولدت ولد ادعى احد هما ان النكاح كان منذ شهر وادعى الآخر انه كان منذ سنة فالقول قول من يدعي النكاح منذ سنة وبحكم باثبات السبب متهما فان تصادقا على انه تزوجها منذ شهر لم يثبت السبب وان اقامت البينة بعد ما تصادقا انه تزوجها منذ شهر على انه تزوجها منذ سنة تملك بيته هكذا في الذخيرة * رجل قال في مرضه هذا الغلام ابني من احدى هاتين الجاريتين ثم مات قال محمد رح يعتق الغلام من جميع المال وتسعى كل جارية في نصف قيمتها ويعتق نصفها من الثلث كذا في المحيط * رجل اقر بان هذا الصبي ابنه من امته هذه ثم مات فانام اخوته البينة ان اباهم زوج امته من هذا العبد فبالولادة بثلاث سنين فولدت هذا على فراش العبد والعبد والامته ينكران لا تقبل بينتهم كذا في محيط السرحسي * وان كان الغلام والامته يدعيان ذلك قبل بينتهما الا انهما بهذه البينة يثبتان الحق لانفسهما وهو النكاح على الميت ويعتق الغلام وتصير الجارية ام ولد له فبعد ذلك ان كان هذا الاقرار من المولى في صحته يعتبر العتق من جميع المال وان كان في

مهره يعتبر من الثلث. وكذلك ادعى الغلام ذلك تفعل البيته ايضا ويؤمن الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الغلام والامه جميعا ذلك كدائى المحيط * ولو ادعت الام السكاح او ادعاه الغلام قبلت بيته الترويج لانها تكون للثلاث وان النسب من حق الغلام واذا اثبتت البيته من العبد كان مثبتا حق نفسه فثبت السكاح بينهما وبين العبد وذلك حتى كدائى المحيط * ولو كان العبد غائبا حال ما قامت الورثة اليه يوفى حكمه - البيته حتى يحضر العبد كدائى المحيط * فذا ادعت امرأة الرجل ولدا وادعت انه ابنا له والزوج يشهد ذلك فشهد على الزوج انه واخوه انه اقرب منه فقبلت الشهادة كدائى - حمزة * ولو شهد على اقرار الزوج بذلك ابوالمرأة او حدها لا تفعل شهادته ادعت المرأة او حدها - بذلك لو شهد بذلك ابوالزوج او حدها لم تفعل شهادته ادعى الزوج او حدها كدائى المحيط *
 الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق ادعى المشتري استحقاق المشتري على الباع وادعى الرجوع على البائع او يمن لا بد وان ينسب الاستحقاق ويؤمن سبعة ثم اذا بين سب الاستحقاق رجع ذلك واكره الباع المبيع منه وادعى المشتري البيته على الباع فقبلت بيته وكان له الرجوع بالثمن ولا يشترط حضرة المشتري اسماع - البيته عند بعض المشايخ وقد كان يعني ظهير الدين المرغية اني ربح بل اذا ذكر شيئا وصدا له ذلك مقدار الثمن كذا ثم اذا قبل بيته المشتري ورجع المشتري على البائع بالثمن فضاء البائع ان يرجع على بائعه بالثمن كان له ذلك كذا في الدخيرة * واما البائع المشتري عن الثمن او وجهه منه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع على بائعه بشيء وكذلك تقبل الباع لا يرجع بعضهم على البائع كدائى النصول العماديه * وادعى استحقاق المبيع من يدي المشتري وهو يومئذ الثمن او ادعى بعضه يجبر على اداء الثمن في النصل الاول وعلى اداء الباقي في الفصل الثاني لجوار ان القاضي عيسى ان لا يقتضي بيته المستحق او يجبر المستحق المبيع كدائى المحيط * المشتري اذا اراد الرجوع على البائع فوعده له ربع الثمن ان صدقه في الاستحقاق وقبل السجل يحرم على دفع الثمن وان لم يقرب بالاستحقاق لكن وعده ثم خالف لا يجبر كدائى الخلاصة * اذا رجع المشتري على بائعه وصاحدا البائع على شيء قليل كان للبائع ان يرجع على بائعه بجميع الثمن كدائى المحيط * رحل اشترى من آخر دارا بعد وتباضائم استحق نصف الدار كان مشتري الدار بالخيار ان شاء اخذ نصف الدار بصف العبد وان شاء ترك ولا يكون لمشتري العبد الخيار وان تفرقت الصفقة

الصفقة عليه وتعيب الباقي بعيب الشركة وعلى هذا اذا استحق بنصف العبد ون نصف الدار لاختيار
لمشتري الدار وان استحق نصف العبد ونصف الدار ذكر في الكتاب ان كل واحد من المشتريين بالاختيار
ان شاء اخذ وان شاء ترك ولم يبين قدر الماخوذ وقدر المتروك من اصحابنا من قال كل واحد منهما
بالاختيار ان شاء اخذ الربع بالربع وان شاء ترك وبعض اصحابنا قالوا كل واحد منهما بالاختيار ان شاء اخذ
النصف بالنصف وان شاء ترك وان لم يختبر واحد منهما شيئا حتى اجاز المستحق لنصف العبد وسلم ذلك
النصف الى مشتري العبد بهبة او صدقة يبطل خيار مشتري العبد ويكون الخيار لمشتري الدار هكذا في المحيط
في باب الاستحقاق * اشترى من آخر عبد او باعه من غيره ثم ان المشتري الاول اشتراه ثانيا ثم استحق
من يده رجع هو على البائع الاول هكذا حتى فتوى شمس الاسلام محمود الازرجندي رح وهذا الجواب
اذا استقيم على الرواية التي تقول فيها ان النقص بالملك للمستحق يوجب انفساخ البياعات كلها
اما على ظاهر الرواية والنقص بالملك للمستحق لا يوجب انفساخ البياعات فيبقى بيع المشتري الاول
وشراؤه ثانيا على حاله لا يكون له الرجوع على البائع الاول ولكن هو يرجع على بائعه ثم بائعه يرجع عليه
ثم هو يرجع على البائع الاول كذا في النصول العمادية * اشترى من آخر دارا وقبضها واستحقت
من يده فقال المستحق المشتري خذ الثمن الذي دفعته الى البائع مني فاخذ ثم اراد المستحق
ان يسترد ما دفع من المشتري هل له ذلك فقد قيل يجب ان لا يكون له ذلك على الرواية التي
يحمل فيها ان نقص القاضي بالملك للمستحق ينفسخ البياعات وعلى ظاهر الرواية له ان يسترد
ذلك وان المشتري رجع على البائع وطالب بالثمن فقال المستحق المشتري خذ الثمن مني فاخذ
ثم اراد المستحق ان يسترد منه لس له ذلك باتفاق الروايات كذا في الدخيرة * قال محمود رح
في الزادات رح اشترى من رجل عبدا ونقصه وخ من رجل للمشتري ما ادركه من درته
في العبد ثم باعه المشتري من غيره وسلمه اليه ثم باعه المشتري الثاني من رجل آخر وسلمه اليه
ثم استحق مستحق من يد المشتري الآخر البيعة ونقض القاضي بذلك يكون ذلك قضاء على المشتري
الآخر وعلى الباعة اجمع حتى لو اشترى المشتري الآخر واحد من الباعة بيعة على المستحق بالملك
المطلق لا تقبل بينته وكان لكل واحد من المشتريين ان يرجع على بائعه بالثمن من غير ان يحتاج
الى اعادة البيعة ولكن انما يرجع كل مشتري على بائعه اذا رجع عليه مشتريه حتى لا يكون للمشتري
الاوسط ان يرجع على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الآخر ولا يكون للمشتري الاول ان يرجع

علي بئعه قبل ان يرجع عليه المشتري الاوسط وكذلك لا يكون للمشتري الاول ان يضمن الكفيل بالدرك ما لم يرجع عليه وهل يحتاج كل مشتري الى اقامة البينة على الرجوع اذا اراد الرجوع على بئعه ينظر ان لم يعلم القاضي بالرجوع عليه بان كان الرجوع عند قاض آخر يحتاج وان علم القاضي بذلك بان كان الرجوع عليه عند هذا القاضي لا يحتاج ولو ان العبد لم يستحق ولكن اقام العبد البينة على المشتري الآخر على حرية الاصل وقضى القاضي بهارجع كل واحد منهم على بئعه بالثمن قبل ان يرجع عليه مشتريه وكذلك المشتري الاول يرجع على الكفيل قبل ان يرجع عليه ولو اقام العبد البينة على حرية الاصل ولكن اقام بئعه انه كان عبدا فلان منذ سنة اعتقه واقام رجل بئنه ان العبد كان له منذ سنة اعتقه وقضى القاضي بذلك وكان تاريخ العتق قبل تاريخ البياعات كلها يرجع كل مشتري على بئعه قبل ان يرجع عليه وكذلك اذ لم يعرف التاريخ وكذلك لو اقام العبد البينة انه كان عبدا فلان منذ سنة دبره او اقام رجل بئنه على ذلك او كانت جارية اقامت بئنه انها كانت فلان منذ سنة استودها او اقام رجل بئسه على ذلك وكان قريش هذه الاسباب قبل تاريخ البياعات كلها ولم يعرف التاريخ اصلا وقضى القاضي بذلك فهذا هو الواو اقامت البينة على حرية الاصل او على العتق سواء يرجع كل واحد من مشتريه قبل ان يرجع عليه وان اقامت البينة على العتق والتدبير والاستبدال بتاريخ بعد تاريخ البياعات كلها بان اقام العبد او الجارية بئنه على المشتري الآخر انه عبد فلان او جارية فلان اعتقه واستودها بعد شري المشتري الآخر واقام رجل بئنه على ذلك وقضى القاضي بذلك كان هذا قضاء بالملك المطلق سواء ولو كان تاريخ العتق من العبد بين البياعات حتى وقع بعضها قبل العتق وبعضها بعد العتق فما كان قبل العتق لا يرجع فيه كل مشتري على بئعه قبل ان يرجع عليه وما كان بعد العتق يرجع فيه كل مشتري على بئعه قبل ان يرجع عليه اعترافا للبعض بالكل كذا في المحيط * قل محددر ح في الزدات رجل اشترى من آخر جارية وقبضها ثم جاء مستحق واستحقها ببينة يرجع المشتري بالثمن على البائع هكذا في الذخيرة * لو اقر المشتري للمستحق او استخلف فنكح وقضى به للمستحق ثم اراد ان يرجع على بائعه ليس له ذلك ولو اقام البينة على اقرار البائع انه للمستحق رجوع عليه ولو لم تكن له بينة فاراد ان يحلفه ما اقر به للمستحق يحلف كذا في الخلاصة * فان نكح بالثمن كذا في الوجيز للكردري * فان قال المشتري بعد ما اقر او نكل انا اقيم البينة على ان الجارية ما لي للمستحق يريد به الرجوع بالثمن على البائع لا تسمع بينته ولو لم يستحق الجارية احد ولكن ادعت

انها حرة الاصل فاقترع المشتري بذلك اوابى اليمين وقضى القاضي بحريتها لا يرجع بالثمن على البائع فان حضر البائع وانكر ما قاله المشتري فقال المشتري انا اقيم البيعة على البائع انها حرة الاصل قبلت بينته ولو ادعى المستحق على المشتري انها جارية ربه وانه اعتقها او دبرها او استولدها وافرع المشتري بذلك ونكل لا يرجع المشتري بالثمن على البائع فان اقام المشتري بيعة على البائع بذلك لا يرجع بالثمن على البائع ينظر ان شهدت بينته بعق مطلق او بعق مؤرخ بتاريخ قبل الشراء قبلت ويرجع بالثمن واما اذا شهد وبعق مؤرخ بتاريخ بعد الشراء لا تقبل بينته كذا في الذخيرة * قال في الزيادات امه في يد عبد الله فقال ابراهيم لمحمد يا محمد الامة التي في يد عبد الله كانت امني بعثها منك بالف درهم وسلمتها اليك ولم تنقد الثمن الا ان عبد الله غلب عليك وغصبها منك وصدقه محمد في ذلك كله وعبد الله ينكر ذلك كله ويقول الجارية جارية فاقول في الجارية قول عبد الله ويقضى بالثمن لا ابراهيم على محمد هكذا في المحيط * فلو استحقها رجل من عبد الله بيعة على الساج او مطلقا لم يرجع محمد على ابراهيم بشيء وان اقام محمد البيعة على المستحق انها امته اشتراها من ابراهيم وهو يملكها وهو قبضها فاضي له بها وان اعاد المستحق بينته الساج على محمد فاضي له بها على محمد ورجع محمد بالثمن على ابراهيم كذا في محيط السرخسي * ولو لم يستحق الجارية احد ولكن اقامت الجارية البيعة على عبد الله انها حرة الاصل وقضى القاضي بحريتها رجوع محمد بالثمن على ابراهيم وكذلك لو اقام البيعة عبد الله انها كانت امته اعتقها او دبرها او استولدها وقضى القاضي بذلك رجوع محمد بالثمن على ابراهيم وكذلك اذا اقامت البيعة على الاعتاق والتدبير والاستيلاد من غير تاريخ فاما اذا ارخت بان اقامت البيعة على ان عبد الله ملكها منذ سنة واعتقها او دبرها او استولدها وقضى القاضي بذلك ينظر الى تاريخ العقد الذي كان بين ابراهيم ومحمد فان كانت منذ سنة او اقل من ذلك لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان كان بتاريخ العقد الذي جرى بين محمد و ابراهيم منذ سنتين لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو ان الجارية اقامت البيعة على عبد الله انه كاتبها وقضى القاضي بذلك لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم الا اذا ادت بدل الكتابة وعقت فحينئذ يرجع محمد بالثمن على ابراهيم كذا في المحيط * وان اقر عبد الله انه اشتراها من محمد بمائة دينار وقبضها ونقده الثمن وصدقه محمد في ذلك ان تصادقا عليه ثم استحققت الجارية من يد عبد الله يرجع

عند الله بالثمن على محمد ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان تصادف عليه بعد ما استحققت
لجارية من يد عبد الله يرجع عبد الله لثمن على محمد ولا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم
كذا ان اقر عبد الله بالشراء من محمد ومحمد كان غائبا او حاصرا فلم يصدقه ولم يكذبه حتى
استحققت الجارية من يد عبد الله ثم صدقه محمد بما قال فان قال مجدد اقيم البيعة على ابراهيم
ان عبد الله اشترى امسي يريد بدالرجوع بالثمن على ابراهيم فقلت بتمه وكذلك اقام محمد
ببذله صدق عبد الله في دعواه الشراء منه قبل استحقاق الجارية من عبد الله قبلت بيئته ورجع
محمد لثمن على ابراهيم ولو اصادق محمد عبد الله على ان محمد اوهب الجارية من عبد الله
وسلخه اليه او على ان محمد اصدق بجارية على عبد الله وسلخه اليه فبني الوجود الثاني والثالث
لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وفي التوحيد الاول يرجع على ابراهيم هكذا في الحبرة *

رجل اشترى امه بالف درهم ونقد الثمن ولم يمتنع حتى اقام رجل السدائمه امه والمشتري
والباع حاصران فنقصي القاضي للمستحق ثم ادعى البائع او المشتري ان البائع كان اشترى
من هذا المستحق قبل ان يبعه من المشتري واقام اليه ثمن قبل بيئته ولو قال المشتري للقاضي
بعد الاستحقاق قل له ان البائع لم يبيع الي ولا ينقص البيع بسا القاضي ينقص البيع ويرجع
المشتري على البائع بالثمن ولو فسخ القاضي البيع يبيعه ثم ان البائع وجد بيده كان اشترى
الامة من المستحق فسمح البيع على حاله لئلا يفسخ طهرا وباطنا فان اراد احدهما ان يحير البيع
ليس له ذلك فان كان المشتري قبض الامة من البائع ثم استحققت من يد المشتري واخذت
من يده ورجع المشتري على البائع بالثمن ثم وجد البائع بيده على السواء من المستحق باوامه
على المستحق ونقصي الامة للبائع واذا ادعى ان يلزم المبيع المشتري لذلك عددها على قياس قول
ابن حنبله راجع ليس له ذلك ولا يعود البيع وهذا اذا قضى القاضي للمشتري بالثمن على البائع
ثم اقام البائع البيعة ما اذا اقام البائع البيعة على الشراء من المستحق قبل ان يقضي للمشتري عليه
والثمن رجعت الجارية الى المشتري ولو قضى القاضي على البائع بالثمن ثم اقام البائع البيعة
وعلى ما مر من الخلاف باو اراد المشتري اخذ الجارية وامتنع البائع لا يجبر ولو اراد البائع ان يلزمه
لذلك فلو لم يخاصم المشتري البائع ولكن طلب منه الثمن فاعطاه او قبل الفسخ ثم اقام البائع

بينه على الشراء من المستحق وقضى بالجارية له ليس لأحدهما أن يازم صاحبه الجارية ولو لم يرقم البائع البينة على الشراء من المستحق لكن أقام البينة على أنها نتجت عنده فهذا وما لو أقام البينة على الشراء من المستحق سواء كذا في الخلاصة * أشترى جارية فولدت أو شجرة فثمرت والشمارعائها واستحقها رجل بالبينة والولد في يد المشتري ينبعهم الولد والثمرة وهل يشترى الحكم بالولد والثمرة قصودا اختلاف فيه قيل القضاء له بالأصل قضاء بالفرع وقال الصدر لابد من القضاء بالفرع أيضا كما إذا لم يكن الفرع في يد دكان في يد آخر وإن كانت ردت من المشتري فهو حر بالقيمة يوم الخصومة ويرجع على البائع ولو مات الولد لشيء على المشتري وإن قتل أخذه منه عشرة آلاف غرم قيمته لا غير وإن مات وترك مالا كثيرا فكله للمشتري ولا يغرم للبائع شيئا وعليه العقر ولو اكتسبت الجارية أو وهب لها يأخذها المستحق مع الاكتساب ولا يرجع على البائع إلا بالثمن كذا في الوجيز للكردي * رجس اشترى من آخر كرما واشترى الأرض والخيال جميعا وقبضها ثم استحق العرصة وحدها كان للمشتري أن يرد الأشجار على البائع ويرجع عليه بجميع الثمن كذا في الذخيرة * أشترى فرسا مع السرج واستحقها رجع بكل الثمن وإن استحق بلا سرج رجع بالحصاة وكذا الوصاع السرج وإن كان السرج قائما وأراد المشتري رد السرج وإن يرجع بكل الثمن وأبى البائع فبوله فله ذلك كذا في الوجيز للكردي * رجل اشترى أرضا فغرس فيها شجرا فبست الشجر ثم استحق الأرض يقال للمشتري أقلم الشجر فإن كان قلعه يضر بالأرض يقال للمستحق إن شئت تدفع إليه قيمة الشجر مقلوعا وتكون الشجرة لك وإن شئت فدره حتى يقطع الشجرة ويضمن لك نقصان أرضك وإن أمره بقطع الشجر وقلع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد التلع فإن المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الأرض وإن اختار المستحق أن يدفع إلى المشتري قيمة الشجر مقلوعا ويمسك الشجر وأعطاه القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فإنه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمستحق أن يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الأرض وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحموا لم تستحق الأرض حتى اندر الشجر بلغ الثمر ولم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الأرض وطالب المشتري بقطع الشجر كان له ذلك فإن كان بائع الأرض حاضرا كان للمشتري أن يرجع على البائع بقيمة الشجر ثابتة في الأرض وبسالم الشجر قائمة إلى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة الشجر ويجبر المشتري

على قطع النمر بلغ الثمر ولم يبلغ ويجزئ البائع على قلع الشجر كذا في فتاوى فاضل خان *
 أحال البائع رجلا على المشتري بالثمن وادى المشتري الثمن الى المحال له ثم استحققت الدار
 من يد المشتري فالمشتري على من يرجع بالثمن ذكر في مجموع النوازل من الشيخ الامام شيخ
 الاسلام السعدي ان المشتري يرجع على البائع قبل له فان لم يظفر المشتري بالبائع هل يرجع
 على المحال له قال لا وفي الجامع قبل له ان المشتري بالخيار ان شاء رجع على القابض وان شاء
 رجع على الامر واذا اشترى شيئا من الوكيل فاستحق من يدي المشتري فعند الاستحقاق يرجع
 المشتري بالثمن على الوكيل ان كان المشتري دفع الثمن الى الوكيل وان كان دفع الى الموكل
 يقال للوكيل طالب الموكل بالثمن وخذه وادفعه الى المشتري كذا في الذخيرة * وفي مجموع
 النوازل بيع جرى بين رجلين في جارية ثم استحققت الجارية بالقضاء وطلب المشتري الثمن من البائع
 وقبض ثم ظهر فساد القضاء بفتوى الائمة واخذ البائع الجارية من المستحق ليس للمستحق عليه
 ان يسترد تلك الجارية كذا في الخلاصة * اشترى من آخر قراطيس بثمان معلوم واعطى المشتري
 حمرا معينين ثمن القراطيس بسبعين قيمته اربعون فعند استحقاق القراطيس يرجع المشتري على
 بائعه بسبعين كذا في الفصول العمادية * رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم جاء رجل
 وادعاهما وافر المشتري انها للمدعي وصدق البائع المشتري في انها لهذا المدعي واداد المشتري
 ان يرجع على البائع بالثمن فقال البائع للمشتري اما كانت هي للمدعي لانك وهبتها له
 فالقول قوله ولا يرجع عليه المشتري بالثمن كذا في الذخيرة * وان استحق من يده بشهادة شاهدين
 وقد عدلها المشهود عليه قال ابو يوسف ربح اسأل عن الشاهدين فان عدل ارجع المشهود عليه على
 بائعه بالثمن وان لم يعدل فاند يقضى على المشهود عليه تعديله اياهما ولا يرجع هو بالثمن على
 بائعه وهو بمنزلة الاقرار كذا في الفصول العمادية * قال محمد ربح في الجامع الكبير رجل اشترى
 من آخر عدلا بالف درهم وكفل عن المشتري بالثمن كفيل بامر المشتري ونقدا كفيل للبائع الثمن ثم غاب
 الكفيل واستحق العبد من يد المشتري او وجد حرا او مكاتب او مدبرا او كانت جارية فوجدها
 ام الولد فاراد المشتري ان يرجع على البائع بالثمن قال ينظر ان كان الكفيل قد رجع على المشتري
 بما نقده للبائع كان للمشتري ان يرجع على البائع وان كان الكفيل لم يرجع على المشتري
 بما نقده للبائع لا يكون للمشتري ان يرجع على البائع ثم اذا حضر الكفيل فان شاء رجع على البائع

بما نقد وان شاء رجع على المشتري فان اخذ من البائع لم يرجع البائع على المشتري وان اخذ من المشتري يرجع المشتري على البائع وان اراد المشتري بعد ما حضر الكفيل اتباع البائع وذلك قبل ان يختار الكفيل اتباع المشتري ليس له ذلك ولولم تكن كفالة وكان امر ابقضاء الثمن وباقي المسئلة بحالها كان هذا بمنزلة الكفالة في جميع ما وصفنا ولولم يكن شيء مما ذكرنا من الاسباب في فصل الكفالة ولكن مات العبد قبل القبض وكان الكفيل قد نقد الثمن وغاب كان للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن سواء رجع الكفيل على المشتري بما نقد او لم يرجع فان حضر الكفيل في فصل موت العبد او كان الكفيل حاضرا لم يكن للكفيل ان يرجع على البائع بالثمن ولولم يموت العبد ولكن انفسخ البيع فيما بينهما بسبب من الاسباب فان كان الانفساخ بسبب هوفسخ من كل وجه نحو الرد بالعيب بعد القبض بقضاء او قبل القبض بقضاء او بغير قضاء او الرد بخيار الرؤية او بخيار الشرط كان الجواب في ذلك الجواب فيما اذا مات العبد قبل القبض وكذلك لو كان المشتري امر غيرة ان ينقد الثمن عند نقد ثم مات العبد في يد البائع قبل التسليم الى المشتري فان المشتري هو الذي يرجع على البائع بالثمن في الاحوال كلها وان كانت الكفالة بغير امر المشتري ثم انفسخ البيع فيما بينهما من كل وجه كان للكفيل ان يرجع على البائع بالثمن وليس للكفيل على المشتري سبيل وان انفسخ البيع بينهما بسبب هوفسخ فيما بين المتعاقدين عقد جديد في حق الثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء ونحو الاقالة لا يكون للكفيل ان يرجع على البائع بشيء ويكون حق القبض للمشتري ويكون المقبوض للكفيل دون المشتري ولولم تكن كفالة ولكن نقد رجل الثمن عن المشتري بغير امره كان الجواب فيه في جميع ما وصفناه نظير الجواب في الكفالة اذا كانت بغير امر المشتري ولو كانت الكفالة بامر المشتري فصالح الكفيل البائع عن الثمن على خمسين ديناراً كان للكفيل ان يرجع على المشتري بالدرهم دون الدنانير فان استحق العبد والكفيل غائب ثم حضر كان له اتباع البائع بالدنانير ولا سبيل للكفيل على المشتري ويستوي في هذا ان يكون الاستحقاق في المجلس او بعد الافتراق عن المجلس وكذلك لو ان البائع باع الكفيل الدرهم التي كفل بها عن المشتري بالدنانير ثم استحق العبد بطل البيع واراد محمد رح بهذه التسوية بين البيع والصلم تسوية بينهما بعد الافتراق عن المجلس فاما اذا استحق العبد وهما في المجلس بعد لا يطل البيع ويطل الصلم ولولم يستحق العبد ولكنه مات في يد البائع وقد كان باع الكفيل من البائع

بالدراهم خمسين ديناراً وقبضها منه البائع بان المشتري ان يرجع على البائع بالف ولا سبيل
للكفيل على البائع وكذا لو كان الكفيل صاحب البائع على خمسين ديناراً وفي الصلح للبائع الخيار
ان شاء رد خمسين ديناراً وان شاء رد الف درهم وفي البيع يراد الف درهم من غير خيار ثم في الصلح
ان اختار البائع رد الدراهم والمشتري هو الذي يستوفيه وان اختار رد الدينير فالكفيل هو الذي
يتبض ذلك ولا سبيل للكفيل على المشتري ولو كان المشتري امر رجلاً ان يقضي عنه الثمن
من غير كفاية فاع المأمور من البائع خمسين ديناراً بالثمن بحوزة ذلك لو صالح المأمور البائع
من الثمن على خمسين ديناراً ولو كان الكفيل كفيل عن المشتري بالثمن بغير امره ثم ان الكفيل
صالح مع البائع على خمسين ديناراً من الثمن او باع عنه خمسين ديناراً بالثمن ثم مات العبد قبل
القبض واستحق فلا سبيل للمشتري على البائع ولكن الكفيل يرجع على البائع ويتحجر البائع في الصلح
بين اعطاء الدراهم وبين اعطاء الدينير وفي البيع لا يتخير ولو لم تكن كفاية ولا امر بقضاء الدين ولكن
جاء متبرعاً واداع دينيره من بائع العبد بالثمن الذي له على المشتري او صالحه مع من الثمن على
دينيره وبيع بطل على كل حال واما الصلح فان كان يشترط ان يكون الثمن الذي على المشتري
للمستمرع يكون باطلاً وان كان الصلح بشروط براءة المشتري عن الثمن كان الصلح حائراً وان اطاق
الصلح اطلاقاً ولم يصرح بالبراءة ولا بالنسبة بحوزة ان استحق العبد كان على البائع رد الدينير
على المصالح وان مات العبد كان للبائع الخيار ان شاء رد الدينير على الكفيل وان شاء رد عليه الدراهم
هكذا في المحيط * واوكفل بجيد ونقد نهرجة يرجع بالجيد على المشتري وان استحق اتبع البائع
او المشتري بالنهرجة وان كفله نهرجة ونقد جدد ارجع بالسهرجة ولو استحق اتبع البائع بالجيد والمشتري
بالسهرجة ورجع المشتري على البائع بالجيد كذا في الكافي * ولو لم يستحق العبد ولكن مات في يد البائع
قبل القبض وقد كان الكفيل ادى انتص مما التزم فلا سبيل للكفيل على البائع ولكن يرجع على
المشتري بالف درهم نهرجة ولو كان الكفيل ادى اجود مما التزم ثم مات العبد في يد البائع لم يكن
للكفيل على البائع سبيل ولكن يرجع الكفيل على المشتري بما كفله عنه ويرجع المشتري على البائع
ببذل الدراهم التي اعطى الكفيل البائع وهو الجيد ولو كان المشتري امر رجلاً ان يتد عنه الثمن
من غير كفاية فنقد المأمور اصل مما امر به لم يرجع على الامر الا ببذل ما امر به وان نقده اردي

مما امره به يرجع بمنل المؤدى فان استحق العبد بخير المأمورين اتباع البائع وبين اتباع المشتري وان رجع على البائع رجح بمنل المقبوض وان رجح على المشتري يرجع للمؤدى ان كان المؤدى اردى مما امره وان كان احوذ رجح بما امر به ثم اشترى بوجع على البائع بمنل ما اخذ من المأمور ولو لم يستحق العبد ولكنه مات قبل القبض ولا سبيل للمؤدى على البائع ولكن يرجع المشتري على البائع بما دى ان كان المؤدى اردى مما امره وان كان احوذ يرجح بما امره كذا فى المحيط * من ضمن ائتمن المشتري عند الشراء معاقبة بظهور الاستحقاق جازا كان اذا اخذه استحق من يد المشتري بالقضاء ما يد يرجع على الكفيل بعد وجوب النكاح على البائع وان يجب التمسك على البائع بنفسه البيع وذلك بان يرجع عليه بقصى به القاضي وينسخ العقد ويجب ائتمن على البائع فيكون الحق للمشتري ان شاء احد من الكفيل وان شاء اخذ من البائع فان اخذ من الكفيل وكانت ائتمن له بغيره ولا مرجع على البائع لكن المانع بعد الاستحقاق وانصاء عليه يرجع هو على البائع كذا فى الفصول العمدية * ان دفع المدعى الى المدعى عليه شيء واخذ الدائم استحق المدعى بالان لا يرجع الدافع بدافع كذا فى الرجح للمدعى فى دعوى الصلح * اوصا ائتمن الدافع على دراهم فتمت ائتمن استحققت بعد التبرق رجح بالان دافع كذا فى الفصول العمدية * وان صاح من ماله على بغيره استحق البذل رجح بسببه ولا مرجع بجميع الدين الا ان كذا فى الوجيز المذكور فى دعوى الصلح * وعنه ائتمن من الدرافع على كره طه داز فان استحق الكبراء وجد با عبا دى يرجع البائع اصل حق وهو عليه من الدرافع كذا فى الفصول العمدية .

الباب السادس عشر فى دعوى الغرور اذا شترى الرجل امه شراء باسدا او جازا او ملكها بهبة او صدقة او وصية فولدت له اولاد ائتمن استحقها رجل فانه يقتضى للمستحق بالجارية واولادها الا اذا ثبت غرور المستولد ولا بد لذلك من البينة على الشراء او الهبة او ما شبه ذلك فاذا اقام بينة على ذلك ثبت غرور المستولد فيقتضى القاضي للمستحق بالجارية وقيمة الولد وبقرها ايضا ولا يرجع المشتري على مملكتها بالعقر بائعا كان او واهبا عندنا وهل يرجع بقيمة الولد ففي فصل الشراء يرجع وفي فصل الهبة وظواهرها لا يرجع كذا فى المحيط * وتعتبر قيمته يوم الخصومة ومن مات من الاولاد قبل الخصومة لم يضمن المستولد من قيمته شيئا كذا فى الذخيرة * والغرور ان يشتري رجلا امه او يتملكها بسبب من اسباب الملك كالهبة او الوصية او الصدقة فيستولدها ثم يظهر بالبينة انها ملك الغير فالولد فى هذه المسائل حر بالقيمة كذا فى الكافي * امه انت

[illegible]

على الواهب شيء ويرجع الواهب على بائعه بنصف الثمن ولا يرجع عليه شيء من قيمة الزاد
 كذا في الذخيرة * ولو مات بائع بين رجلين فجاءت بولد فادعاه أحدهما وعزم بتصف
 قيمتها واتفق عقرها لشریکه ثم استحقها رجل قضى بها وبقیمة الولد والعقر للآخرين
 ثم رجع على البائع بنصف الثمن ونصف القيمة ويرجع على شریکة بما أعطاه من نصف قيمتها
 ونصف عقرها ولا يرجع على شریکة شيء من قيمة الولد ويرجع الشریک على بائعه بنصف
 الثمن كذا في المسبوط * رجلان اشترى بأمه من وصي يبيع ما لهما من أمهاتهما استحققت
 الجارية كان الولد حراً القيمة ويرجع المستولد على الوصي بنصف قيمة الولد ولا يرجع بنصف قيمة
 الباقی من الولد على شریکة وإن صار مستوراً لنصف الباقي من شریکة ثم يرجع الوصي الذی فی مال
 البتیم وكذلك الجواب وإذا كان البائع الذی الصغير فهو الوصي فی حکم الرجوع فی مال الصغير
 على السواء وكذلك الجواب فیما إذا كان البائع وكلاً أو مستبصعاً كان له الرجوع به أخذه
 من العهدة على من وقع السع له وكذلك إذا كان البائع مزارعاً لم يكن فی الجارية ذی سهم
 رجوع بجمع ما لزمه من قيمة الولد على رب المال وإن كان فی الجارية فصل فأنما يرجع على
 رب المال من قيمة الولد بذی رأس المال وحصله من الریسم كذا فی المحيط * ولدت أمه من رجل
 ثم استحققت ذی المال الواسع الشریة ما من ولان وصدق ولان ولم یصد فهما المستحق بكون والده عبداً
 بعد ما یحلف المستحق أنه لا یعلم أنه اشتراها من ولان ولواثر المستحق وأكبر البائع بالولد حر وعلى
 الأب القيمة ولا رجوع على البائع ولو أقر به المستحق وبهذه اعترف الولد بالحرارة بلاقیمه كذا فی
 محیط السرخسی * إذا تزوج المكاتب أو العبد امرأة حرة ذی مولود ولدت له ثم استحققت فقصی به المستحق
 فالولد رقیق فی قول ابی حنيفة رجوانی یوسف رج الآخرو كذلك إذا صار مكاتب مغروراً
 بالشراء كذا فی المسبوط * إذا اشترى أم ولد لرجل أريد ذی البکارة من أحبی ووقع عاهة
 فجاءت بولد وان على المستولد قيمة الولد والعقر لمراعی المدبرة والمراعی أم الولد وعليه قيمة الزاد
 والعقر للمکاتب كذا فی المحيط * مکاتبه زوجت نفسها من رجل - یسألها حرة بظن أمه كما قد
 وان المستولد یضمن للمکاتب فی قول ابی یوسف رج الآخر ذی الذخيرة * مکاتب أرصده آذون
 باع أمه فاستولدها المشتري ثم استحققت رجع أبو الولد بقيمة الولد على بائعه كذا فی المسبوط *
 الوارث يرجع على دائعه المورث بقيمة الولد إذا استحققت من یدیه بعد ما استولدها والمرصی له

وَأَنْ شَهِدَ الشَّهَوْدَانِ الْمُشْتَرِي أَقْرَبُ بَعْدَ الشِّرَاءِ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا لِلْعَلَانِ لَا يَكُونُ لِلْمُسْتَوْلِدِ الرَّجُوعُ عَلَى الْبَائِعِ بِالْثَمَنِ وَبَقِيَّةُ الْوَلَدِ هَكَذَا فِي الْمَحِيطِ * رَجُلٌ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ مُضَارِبَةً بِالنِّصْفِ فَاشْتَرَى بِهَا جَارِيَةً تَسَاوِي الثَّمَنِ فَاسْتَوْلَدَ هَا الْمَضَارِبُ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ فَالْوَلَدُ حُرٌّ بِالْقِيَمَةِ ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَضَارِبُ عَلَى الْبَائِعِ بِالْثَمَنِ فَيَكُونُ عَلَى الْمَضَارِبَةِ كَمَا كَانَ وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ أَيْضًا بِرَبْعِ قِيَمَةِ الْوَلَدِ وَيَكُونُ لَهُ ذَلِكَ خَاصَّةً وَلَا يَكُونُ عَلَى الْمَضَارِبَةِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأُمِّ فَضْلٌ اخْتِصَفَ الْوَلَدُ مَعَ الْأُمِّ وَلَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ مِنَ الْمَضَارِبِ وَإِنْ كَانَ رَبُّ الْمَالِ هُوَ الَّذِي اسْتَوْلَدَهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا فَضْلٌ كَانَ الْوَلَدُ حُرًّا وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ الْمُسْتَحَقِّ وَيَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ بِالْثَمَنِ وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ وَالَّذِي يَلِي خُصُومَةَ الْبَائِعِ فِي ذَلِكَ الْمَضَارِبُ فَيَكُونُ الثَّمَنُ عَلَى الْمَضَارِبَةِ وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ أَرْبَابُ الْمَالِ وَإِنْ كَانَتْ الْجَارِيَةُ تَسَاوِي الثَّمَنِ فَالرَّجُوعُ عَلَى الْبَائِعِ بِثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ قِيَمَةِ الْوَلَدِ وَيَرْجِعُ بِالْثَمَنِ عَلَى الْمَضَارِبَةِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * رَجُلٌ أَمَرَ رَجُلًا بِشُرَى جَارِيَةً فَاشْتَرَى لَهُ جَارِيَةً ثُمَّ إِنْ أَمَرَ وَهَبَهَا فَوُلِدَتْ لَهُ وَلَدَانِ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ فَاخْذَتِ الْجَارِيَةُ وَعَتْرَهَا وَقِيَمَةَ وَلَدِهَا فَإِنْ الْوَاطِئُ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ شَيْءٌ لِأَنَّهُ مُشْتَرٍ لِلْغَيْرِ كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحِ * رَجُلٌ اشْتَرَى أُمَةً وَعَتَقَهَا وَزَوَّجَهَا مِنْ رَجُلٍ وَلَمْ يَخْبِرَ الزَّوْجَ أَنَّهَا حُرَّةٌ وَلَا أَنَّهَا أُمَةٌ إِلَّا إِنْ الزَّوْجُ عَلِمَ بِشُرَى الْمَرْجُوعِ وَعَتَقَهُ وَإِذَا هَانِمْ وَطَنُهَا الزَّوْجُ فَوُلِدَتْ وَلَدَانِ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ فَعَلَى الزَّوْجِ لِلْمُسْتَحَقِّ عَقْرُهَا وَقِيَمَةُ وَلَدِهَا ثُمَّ لَا يَرْجِعُ الزَّوْجُ عَلَى الْمَرْجُوعِ بِقِيَمَةِ الْوَلَدِ كَذَا فِي الدُّخِيرَةِ * اشْتَرَى جَارِيَةً وَاسْتَوْلَدَهَا ثُمَّ اعْتَقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَاسْتَوْلَدَهَا ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ وَاخْذَهَا الْمُسْتَحَقُّ وَعَقْرُهَا وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ يَنْبَغِي أَنْ يَرْجِعَ الْمُسْتَوْلَدُ عَلَى الْبَائِعِ بِقِيَمَةِ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ دُونَ الْبَاقِي ثُمَّ الْمُسْتَوْلَدُ يَضْمَنُ عَقْرَ وَاحِدٍ كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحِ * إِذَا دَعَى عَلَى رَجُلٍ مَا لَا فَصْلَ بَيْنَهُ عَلَيْهِ عَلَى جَارِيَةٍ بَعِيْنَهَا وَقَبْضَهَا وَاسْتَوْلَدَهَا ثُمَّ حَاءَ مُسْتَحَقٌّ فَاسْتَحَقَّهَا بِأَخْذِهَا وَعَقْرُهَا ثُمَّ وَلَدَهَا وَفَتِ الْخُصُومَةُ فَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ قَدْ مَاتَ فَبَلَّ أَنْ يَنْصُصَ عَلَيْهِ بِقِيَمَةٍ فَلَا يَنْصُصُ عَلَيْهِ بِقِيَمَةِ الْوَلَدِ ثُمَّ يَنْظُرُ إِنْ كَانَ الصَّالِحُ عَنْ أَقْرَابِهِ بِإِذْنِهِ وَإِلَّا يَنْصُصُ عَلَيْهِ بِقِيَمَةِ الْوَلَدِ وَإِنْ كَانَ الصَّالِحُ عَنْ أَنْكَارٍ أَوْ سَكُوتٍ رَجَعَ عَلَى دَعْوَاهُ لَا خَيْرَ إِنْ أَقَامَ الْبَيْتَةَ عَلَى دَعْوَاهُ أَوْ حُكْمَهُ فَمَنْ كَانَ رَجَعَ بِإِذْنِهِ وَإِلَّا يَنْصُصُ عَلَيْهِ بِقِيَمَةِ الْوَلَدِ وَلَا يَرْجِعُ بِالْعَقْرِ فِي الْعُصُولِ كُلِّهَا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ الْمَدْعَى مَا لَا وَكُنْ أَدْعَى قَصَاصًا فِي نَفْسِهِ أَوْ فِيمَا دُونِهَا فَصَالِحٌ عَلَيْهِ عَلَى جَارِيَةٍ فَاسْتَوْلَدَهَا ثُمَّ اسْتَحَقَّتِ الْجَارِيَةُ فَإِنْ كَانَ الصَّالِحُ عَنْ أَقْرَابِهِ فَلَا يَبْطُلُ الصَّالِحُ بِالْإِسْتِحْقَاقِ وَلَكِنْ يَرْجِعُ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ بِقِيَمَةِ الْجَارِيَةِ وَبِمَا ضَمِنَ مِنْ قِيَمَةِ الْوَلَدِ وَلَا يَرْجِعُ بِالْعَقْرِ وَإِنْ كَانَ الصَّالِحُ عَنْ أَنْكَارٍ أَوْ سَكُوتٍ ثُمَّ أَقَامَ الْبَيْتَةَ عَلَى دَعْوَاهُ أَوْ حُكْمَهُ وَكَذَلِكَ فَكَذَا يَرْجِعُ بِقِيَمَةِ

الجارية وبما ضمن من قيمة الولدان حلفه وحلف لا يرجع بشيء كذا في شرح الطحاوي * ادعى جارية في يد رجل فصالحه على جارية اخرى عن سكوت او انكار واستولد كل واحد منهما جارية فاستحقت التي في يدي المدعي فاخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع في دعواه ولا يرجع بقيمة الولد الا اذا قام البينة على حقه فحينئذ يرجع بقيمة الجارية التي ادعاه وبقيمة الولد ايضا وان استحقت التي استولدها المدعى على يد اخذها وعقرها وقيمة ولدها رجعت المستولدة بقيمة الجارية والاخرى على المدعي ولم يرجع بقيمة الولد كذا في محيط السرخسي * ولو اُصطلح على ان يدفع المدعي الى المدعى عليه جارية اخرى ويأخذ المدعي من المدعى عليه الجارية التي وقعت فيها الدعوى فاستولد كل واحد منهما الجارية التي اخذها ثم استحقت احدى الجاريتين رجوع المستحق عليه على صاحبه بقيمة الجارية التي اخذها منه وبقيمة الولد التي ضمنها للمستحق كذا في الذخيرة * ولد المعرور وولد المفتر يستويان في اثبات النسب من المستولد والحرية بالقيمة وانما ينفردان في رجوع المستولد بالقيمة على مملك الجارية ففي ولد المعرور يرجع وفي ولد المفتر لا يرجع هكذا في محيط السرخسي * واهل الذمة والمسلمون سواء في المعرور كذا في المحيط * الباب السابع عشر في المنقولات اذا قل في دعوة البينة هذا ابني ولم يقل ولد على فراشه فهذه الدعوى صحيحة اذا قام البينة سمعت بينته وقضي بينوته كذا في المحيط * رجل ادعى شيئا في يد غيره وقال هو ملكي فقال ان صاحب اليد احدث يده عليه بغير حق قالوا لا تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد وكذا الوفاة المدعى في دعواه هذا ملكي كان في يدي وان صاحب اليد احدث يده عليه بغير حق ولو قال هو ملكي وكان في يدي الى ان احدث المدعى عليه يده عليه بغير حق تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد كذا في فتاوى قاضي خان * الدعوى في عتق الامة وفي الطلاقات الثلث وفي الطلاق البائن ليس بشرط لصحة القضاء والمسئلة معروفة قالوا وكذلك في الطلاق الرجعي الدعوى لا تكون شرطا لصحته ايضا كذا في المحيط * ان ادعى مالين وقد بين احدهما على الوجه المعلوم وام يبين الآخر وشهد الشهود على ذلك لا يقضى بالمالين ولو شهد الشهود على المال المعلوم صح كذا في جواهر الفتاوى * ادعى على آخر ملكية حمار في يده فقال المدعى هذا الحمار ملكي لاني اشتريته من فلان بكذا وفي يدك بغير حق فواجب عليك تسليمه اليّ فانه لا تسمع منه هذه الدعوى كذا في الذخيرة * قال خلف بن ايوب سألت شذانا عن مات وترك مائتي درهم

فاقام رجل البينة بمائة درهم على الميت وقضى القاضي له بهائم جاء رجل آخر وادعى مائة درهم على الميت وانكرت الورثة ذلك ولا بينة للمدعى فامر المدعى الذي تضي له بالمائة لهذا المدعى الذي انكرت الورثة له ما حكم هذه المسئلة قال المائة التي اخذها المقضي له يكون بينهما نصفان قال خلف وبه آخذو المسئلة مسطورة في الكتب كذا في المحيط * رجل ادعى انه جرى بيني وبينك مصالحة شرعية صحيحة على ارض كذا افانى ادعت عليك واقام البينة على الصلح الصحيح واقام المدعى عليه البينة على صلح فاسد فالبينة على الصلح الصحيح مقبولة كذا في جواهر الفتاوى * رجل مات وترك ثلاثة ابد قيمتهم على السواء لا مال له غيرهم وترك ابنا وارث له سواه فاقام رجل بينة ان الميت اوصى له بعبدة هذا يقال له سالم وانكر الوارث ذلك وقال انما اوصى لهذا الرجل الآخر بعبدة هذا الذي يقال له بذيغ وصدقه المقر له بذلك فالقاضي يقضي لصاحب البينة بسالم ولا يقضي للمقر له من بذيغ بشيء ولو اشترى الوارث سالما بذيغ جاز الشراء وكذلك لو اشترى بالف درهم لكن في الفصل الاول يضم الوارث قيمة بذيغ المقر له بذيغ وفي الفصل الثاني يؤمر بتسليم بذيغ الى المقر له رجل مات وترك عبدا قيمته الف درهم لا مال له غيره فامر الوارث ان الميت اوصى بهذا العبد لفلان واني اجزت وصيته بعد موته واقام رجل بينة ان له على الميت الف درهم ووجد الوارث دينه فان القاضي يبيع العبد بالدين ويتقضى الدين من ثمنه وان اشترى الوارث العبد او رجع العبد اليه بهبة او وصية او ميراث فاراد المقر له ان يأخذ من الوارث باقراره له بالوصية لاسبيل له عليه ولو ظهر ان الشهود على الدين كانوا عبيدا فالقاضي لا يبطال البيع ولكن يدفع الثمن الى الموصى له ولو ان الغريم مات بعد ما قبض الثمن وورثه وارث الميت الاول فان ورث تلك الالف بعينها فللمقر له ان يأخذها وان ورث مالا آخر غير تلك الالف يباع منه بقدر الف درهم ويدفع ذلك الى المقر له ولو لم يرثه وارث الميت ولكن اوصى الميت للمقر بتلك الالف بعينها كان على الوارث ان يردّها على المقر له وان كان اوصى له بمال آخر يعطى من ذلك للمقر له قدر الف درهم ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن وهب الغريم للمقر تلك الالف بعينها او الف اخرى ان كانت الهبة في حال المرض فالجواب فيها كالجواب في الوصية وان كانت الهبة في حال الصحة ان كان الموهوب تلك الالف بعينها امر بالتسليم الى المقر له وان كان الموهوب الف اخرى لا يؤمر بالتسليم الى المقر له وان القاضي لم يبيع العبد من الاجنبي بالدين لكن اعطاه الغريم بدينه يقال هذا العبد يبيع لك بدينك او قال جعلته

لك بديك فاخذ الغريم على هذا ثم ان الوارث اشتراه منه او وهبه الغريم له او تصدق به عليه فلا سبيل للمقر له على العبد ولو ان القاضي لم يبع العبد من الغريم ولكن جعله صالحا للغريم من ماله بان قال هذا العبد صالح لك من مالك وسلمه اليه ثم وصل العبد الى الوارث يرما من الدهر يؤمر الوارث بتسليمه الى الموصى له للمقر له هكذا في المحيط * مات وترك ثلاثة ابد قيمتهم سواء فاخر الوارث رجل بعد تعيينه وصية وصدق المقر له وفاصت بينه الله وصى بهذا العبد الآخر لا يخرج منه الوارث واعتق المقر له عبده فان اعتقه قبل القضاء بالبينة نفذ عتقه فان قضى ببينة الآخر غرم المعتق قيمته ما دعى للوارث وان اعتقه بعد القضاء لم ينفذ فان ملك الوارث العبد المشهود به امر بتسليم المقر له الى المقر له ولا ينفذ عتقه هكذا في محيط السرخسي * في تواردين سماعة عن محمد بن رح رجل مات وترك ابنين ودارين فادعى رجل احدي الدارين انه غصبها ابوهما وحلفهما على ذلك فحلف احدهما ونكل الآخر عن اليمين قال القاضي للمدعي بنصف الدار حصته الذي نكل عن اليمين وبيع المدعي حصة الباكال عن اليمين من الدار الاخرى في اخذ ذلك نصف قيمة الدار التي ادعاه ولو لم يدع المدعي غصبها وادعى ان الدار له لم يكن له على الباكال ضمان نصف الاخرى كذا في المحيط * عن الامام رح ان الدار اذا كانت في يد ورثة واحد منهم غائب فادعى رجل انه اشتري نصيب الغائب منه وورثه عليه ان كان باقي الورثة مقرين بحصة الغائب لا يقبل وان كانوا منكرين ويتمل بنيت الشراء على الغائب حتى لو حضروا ونكروا يلتفت الى انكاره كذا في الوجيز للكويتي * اذا باع الرجل جارية من رجل ثم غاب المشتري ولا يدري ان هو فرغ الامر الى القاضي وطلب منه ان يبيع الجارية ويوفي ثمنه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك قبل اقامه البينة على ذلك ذكر ان القاضي يبيع الجارية على المشتري وينقد الثمن على البائع ويستوفى من البائع بكفيل ثمة ثم ان كان فيه وضعية فعلى المشتري وان كان فيه فضل فالمشتري ثم وضع المسألة في الجارية ولم يضع في الدار ويجب ان يقال بان في الدار لا يتعرض القاضي لذلك ولا يبيع الدار وان كان يعرف مكان المشتري فانه ليس للقاضي ان يبيع الجارية وان اقام البائع البينة على ذلك وهذا اذا جاء المشتري واقر بذلك فاما اذا انكر الشراء احتاج البائع الى اقامة البينة على المشتري ثانيا كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر ادعى في يده وقال ملكي رهنها ابي منك فانكر فشهدوا

ان هذه الدار ملكه وفي يد فلان بغير حق تقبل وصارت يده بغير حق لما انكر الرهن كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضباع والغفار * ادعى عليه دار انها ملكي وهبتها من والدك فلان بن فلان بكذا ثم مات والدك وتركها في يدك فعليك ان تقض الدين مني وتسلم الدار الي فاكرو وشهد لسهيو علي وفق دعواه ولكن زاد وابنه واليوم ملك هذا المدعي وحده وفي يد المدعي عليه هذا بغير حق تقبل هذه الشهادة كذا في القسمة * اذا ادعى جارية في بداسان انها ملكه وفي يد هذا بغير حق فدعواه صحيحة وان لم يقل في دعواه انها كانت ملكي يوم ما اخذ صاحب البدن مني واذا ادعى انه غصب مني هذه الجارية فدعواه صحيحة وان لم يقل ملكي واذا دام البيت على ان صاحب اليد غصبها منه فالقاضي يأمر صاحب اليد بالرد عليه ولا يقضي له بالملك كذا في المحيط * رجل في يده دار اشتراها رجل من غير ذي اليد بعد وسلم العبد اليه ثم خاصم المشتري صاحب اليد في الدار واخذها منه بهبة او صدقة او شراء او ودعة او غصب او ما شبه ذلك فليس له على العبد سبيل فان جاءه صاحب اليد واسترد الدار من يد المشتري بان كان في يد المشتري بسبب الغصب او بسبب الودعة فالمشتري يرجع على البائع بالعبد ولو كان مكان الدار جاريته اشتراها بالعبد فوصلت الي يد المشتري بسبب من الاسباب التي ذكرنا ثم هلك في يد هذا لا يكون له على العبد سبيل الا في صورة وهوان الجارية لو كانت غصبا في يد المشتري وجاءه ذواليد وضمنه قيمتها بحكم الغصب كان له ان يرجع على البائع بالعبد وكذلك لو كانت الجارية غصبا في يد المشتري فابتعت فجاء صاحب اليد وصعد المشتري فيمتار جمع المشتري بالعبد على البائع فان عادت من الاباق عادت على ملك العاصب وهو المشتري عرف ذلك من مذهبا والعبد سلم لمشتري الجارية فلا سبيل للبائع الجارية عليه كذا في الذخيرة * رجل اشترى من آخر دارا بعبد والدار في يدي غير البائع وصاحب البدن عي انهماله فخاصم المشتري صاحب اليد فام يقض له بشيء وطلب المشتري من القاضي ان ينسخ العقد بينهما اجابه الي ذلك فان نسخ العقد بينهما وامر البائع برد العبد على المشتري ثم وصلت الدار الي يد المشتري يوم ما من الدهر بسبب من الاسباب والنسخ ماض حتى لا يؤمر المشتري برد العبد على البائع وهل يؤمر المشتري بتسليم الدار الي البائع ينظر ان كان المشتري صرح بالاقرار له وقت السرايؤمر وان لم يصرح بالاقرار له ذكر ههنا انه لا يؤمر كذا في المحيط * ارض في يد رجل ادعى رجل ان هذه الارض وقف من جهة فلان علي جهة معلومة وانه منولي هذا الوقف وذكر الشرائط واثبت بالبينة

وقضى القاضي بالوقفية ثم جاء رجل وادعى ان هذه الارض ملكه وحقه يسمع كذا في الخلاصة
 في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار * سئل نجم الدين السفي عن رجل ادعى ارضاً في يدي رجل
 انها ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغبرحق فقال المدعى عليه هي ليست بملكي انما هي وقف على كذا وانا
 متوليها فطلب القاضي من المدعى عليه بيته على ما قال ولم يمكنه فامة البينة على ما قال فامر القاضي
 المدعى عليه بتسليم الارض الى المدعى لتكون في يده الى ان يقيم البينة على ما قال قال كل ذلك
 خطأ ليس ينبغي للقاضي ان يطلب البينة من المدعى عليه على مقالته ولا ان يأمر المدعى عليه بتسليم
 الارض الى المدعى وانما امر المدعى على اقامة البينة على دعواه الملك على المدعى عليه وبينته
 على ذلك على المدعى عليه مقبولة كذا في المحيط * في المنتقى رجل في يده دار ادها رجل انها
 داره اشتراها من الذي في يديه بالف درهم وادعى الذي في يده انها داره اشتراها من المدعى
 بالف درهم ولا بيته لهما فان الدار للذي في يده فان انكر تلك المقالة وشهد على اقرارهما بذلك
 شهود وكل واحد منهما يدعى الدار لنفسه وينكر تلك المقالة التي شهدت الشهود عليها فان الدار
 الامتكم الاول وهو الخارج كذا في الذخيرة * قال هشام سألت محمد ارح عن رجل في يده دار ادها
 رجل وقدم صاحب اليد الى القاضي فامر صاحب اليد انه اشترى هذه الدار من هذا المدعى
 وادعى ان له بيته هل يؤمر صاحب اليد بتسليم الدار الى المدعى بحكم هذا الاقرار قال اما في القياس
 فنعم لكن ادع الدار في يد المدعى عليه استحساناً واخذ منه كعبلاً واؤجله الى ثلاثة ايام فان احضر بيته
 والاقتصبت عليه كذا في المحيط * في المنتقى رجل ادعى على رجل اني قد بعنتك هذا الطيلسان الذي
 عليك بكذا وانكر الذي عليه ذلك الطيلسان وقال الطيلسان لي وانا كنت اودعك فرددتها علي
 يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويرد الطيلسان على الذي ادعى البيع ويبدأ في اليمين
 بالمدعى عليه كذا في الذخيرة في كتاب الرقيات * عن بن ساعدة كتب الى محمد بن حسن
 في رجل ادعى عبداً في يدي رجل واقام البينة ان هذا العبد كان لفلان بن فلان سمى رجلاً غائباً
 وان فلان اقرانه لهذا المدعى والذي في يده العبد ينكر دعواه ويدعي رقية العبد والمدعى يقول
 صدق الشهود وقد اقرولان لي بالعبد ولكني ملكته من جهة اخرى بهبة او صدقة او شراء منه قال
 محمد راجح لا يستحق بهذا شيئاً حتى يقيم البينة على هبة وقبض او شراء بشئ معلوم فاذا اقام
 البينة على ذلك نقد القاضي الثمن وقضى له بالعبد وكذلك ان قال المدعى صدق الشهود

ولم يرد على ذلك ولم يدع هبة ولا شئ ولو كان المقرحاً ضراً والعبد في يده فقال المدعي قد كان هذا الغلام لهذا الذي في يده وقد اقر لي به فقال الذي في يده صدق لم يستحق المتر له بذلك شيئاً حتى يقر له بهبة او قبض او ما اشبه ذلك كذا في المحيط * رجل ادعى عبداً في يدرجل قال بعثني هذا العبد بالف درهم وتقدتك الثمن فانكر المدعى عليه البيع وقبض الثمن فشهد للمدعى شاهدان على اقرار البائع بالبيع وقبض الثمن وقال لا نعرف العبد ولكنه قال لما عبدني زيد وشهد شاهدان آخران ان هذا العبد اسمه زيد او اقر البائع ان اسمه زيد فانه لا يتم البيع بهذه الشهادة ويحلف البائع فان حلف يرد الثمن وان نكل البائع عن اليمين لزمه البيع بنكوله وان شهد شاهدان ان البائع اقرانه باعه عبده زيد المولد فنسبوه الى شئ يعرف به من عمل او صناعة او حلية او عيب ووافق ذلك هذا العبد قال هذا الاول في القياس سواء الا اني استحسن اذا نسبوه الى معروف ان اجزئه وكذلك في الامة كذا في فتاوى قاضيان في فصل من لا تقبل شهادته للتهمة * ولو شهدا على اقراره بالعبد بعينه وسديا ووصنا وقال ارانا يومئذ وسمى لنا واكننا لا نعرف اليوم بعينه فهذا باطل من قبل انهما شهدا على معرفته ثم جهلا بشهادتهما كذا في المحيط * في نوادر بشر عن ابي يوسف رجع ادعى على رجل انه تصدق بهذه الدار عليه وقبضها واشتراها منه بالف درهم وقبضها او وهبها منه على عوض الف وقبضها وانكر صاحب اليد ذلك فاقام المدعى بينة ان صاحب اليد اقر بهذه الدار لهذا المدعى قال اقبل ذلك واجعلها للمدعى وبعد ذلك ان ادعى صاحب الدار الثمن والعوض الذي اقر له يدفعه اليه وان لم يدع ذلك فلا حق له فيه كذا في الذخيرة * وان قال المدعى عليه هذه الضبعة ليست في يدي واراد المدعى ان يحلفه على اليد له ذلك حتى يصير متراً باليد ثم اذا صار متراً باليد يحلفه القاضي بالله ما هي ملك هذا المدعى حتى يصير متراً بالملك وان صار متراً بالملك امره بترك التعرض كذا في المحيط * وان ادعى انه اشترى داراً من هذا الرجل او فرية او ضبعة ولم يحد ذلك فاقام المدعى عليه ذلك واتقاعاً على حد وذلك فان القاضي يحكم له بذلك على المدعى عليه باقراره وان اقر بالشراء واختلفا في الحدود فقال المدعى هذه حدودها وقال المدعى عليه لا بل هذه حدودها والتي اقربها المدعى عليه اقل مما ادعى وليس للمشتري شهود تعرف حدودها فانهما يتحالفان ويترادان وكذلك لو شهد شهود على اقرارهما بالشراء ولم يسميا حدوداً ان اتفقا على حدود نفذ ذلك عليهما وان اختلفا في الحدود وليس للمشتري

شهود يعرفون الحد وتدخل على ذلك وتنافض البيع وإذا تحالفا لا ينقض القاضي البيع بينهما حتى يسأل القاضي وإن اتى المشتري اخذ ذلك على ما قال البائع ولم يرجع إلى تصديق البائع وطلب البائع نقض ذلك وإن اتى بصي يظفر في ذلك مما أنى فإن كان للمشتري جحد ثبت بهاد عواة ولا تنص البيع وكذلك لو حضر المشتري كتاب شراء بحقه كتبه على البائع فشهدت الشهود على انوارهما جميعا بذلك السراء ربه تسميه الحد ودان القاضي يلزم البائع ذاك ويأخذه بتسليمه إلى المشتري وإن اخذته إلى الحد وتنافض البيع إلا أن يأتي المشتري به مد تشهد على الحد والتي يدعي وإن اتى على ذلك بيته الزم القاضي البائع ما شهدت به الشهود وأخذ بتسليمه المشتري كذا في شرح آراء القاضي للخصاف * ادعى داراني يدي رجال انهارا ره اشتراها من صاحب اليد قال هذا بنار يخ شهر وانكر المدعي عليه دعواه واقام المدعي بيته على دعواه فقال المدعي عليه ان اركابت اي الا ابي كمت بعثها فل هذا من امرأتي بتاريخ ثلثة اشهر وصدقت امرأة المدعي عليه في ذلك وقالت قد كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعي عليه فل هذا ثلثة اشهر واقامت بيته على دعواه على المدعي وكان ذلك قبل القاء بالدار للمدعي والقاضي لا يقبل بينه ولما وصفت المرأة البيته ذلك على زوجها قبلت بيته وبقي الدار له وان اقر الزوج بها بذلك كدافي المحط * وفي فتاوى ابي الميث رحل في يديه نصف دار جاء رحل وادعى انه وقف هذه الدار وكانت له يوم وفته ارشدها لسهود بوقت بيته جميعها فبليت شهدا بتم كدافي الدخيرة * رحل زوج ابنة امرأة وسمى لها مولا وادعاه ابيها منها صحبا ثم ان هذا الرجل مات وادعى ورثته ان ادهم باع هذا المنزل من ولان قبل ان يسميها وانه لا يصدقون على ذلك والمنزل انهار على فلان ان يقيم البيته على شرائه بتاريخ قبل تاريخ شراء المرأة ولا تقبل شهادة الورثة في ذلك كدافي المحط * صدركه زوجه ابو هارمات الزوج فجاءت تدعى الميراث ان قالت كنت امرت الاب بالمكاح فبليت المكاح وورثت وان قالت لم اكن امرت ابي بالمكاح ولكن بالغى المكاح فاجزت كان عليه البيته وكذلك كدافي البيع كدافي فتاوى قاضيخان في حال دعوى المكاح * اذا اقام المدعي بيته على ان قاضي بلد كدافي فلا يفتى له على هذا الرجل بالف درهم واقام المدعي عليه بيته ان ذلك القاضي قضى له بالبراءة عن هذه الالف فالقاضي يقضي بالبيته الني

التي قامت على البراءة ولا يقضي بينة المدعي كذا في المحيط * امرأة مع رجل في منزله يطأها ولها منه اولاد ثم انكرت ان تكون امرأته قال ابو يوسف رح اذا اقرت ان هذا الولد ولداها منه فهي امرأته وان لم يكن بينهما واد كان القول قولها وان كانت معه على هذه الحالة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل دعوى الكاح * ولو ان رجلا ادعى نصف دار في يدي رجل وقضى القاضى له بمادعى بالبينة ولهذا المدعى اخوان كل واحد منهما يدعى بعد ذلك ان له نصف الدار ان قبض الاول مادعى قضى بالدارين اخوين نصان وان لم يقض الاول مادعى قضى بينهم بالدار اثلاث كذا في المحيط * رجل مات وترك ابنين فادعى احدهما على رجل ان لابييه عاينه الف درهم قرض وادام على ذلك بينة وادعى الآخر على ذلك الرجل بعينه ان لابييه الف درهم فمن جارية باعها منه وادام على ذلك بينة وتصادق على انه ليس للاب عليه الف يقضى لذل واحد منهما خمسمائة واذا استوتى احدهما خمسمائة لا يشركه الآخر فيها كذا في الذخيرة * المحبوس بالدين اذا افام بنة انه معسوف قام رب الدين ببنة انه موسر فالتقاضى يقبل ببنة رب الدين ان لم يبين مقدار ملكه حتى يخلده في السجن ببنة رب الدين كذا في المحيط *

كتاب الافرار

هذا الكتاب يشتمل على ابواب * الباب الاول في بيان معاه شرعا وركنه وشرط جوازه وحكمه الافرار اخبار عن ثبوت الحق للغير على نفسه كذا في الكافي * واما ركنه فقوله لعان على كذا او ما يشبهه لانه يقوم به ظهور الحق وانكشافه حتى لا يصح شرط الخيار فيه بان اقربدين او بعين على انه بالخيار ثلثة ايام فالخيار باطل وان صدقه المثلثة والمال لازم كذا في محيط السرخسي * واما شرطه فالعقل والبلوغ بلا خلاف واما الحرية فهي شرط في بعض الاشياء دون البعض كذا في النهاية * حتى لو اقر العبد المحجور بالمال لا ينفذ في حق المولى ولو اقر بالقصاص يصح كذا في محيط السرخسي * ويتأخر اقراره بالمال الى ما بعد العتق وكذا المأذون له يتأخر اقراره بما ليس من باب التجارة كاقرار بالمهر بوطى امرأة تزوجها بغير اذن مولاه وكذا اذا اقر بجناية موجبة للمال لا يلزمه بخلاف ما اذا اقر بالحدود والقصاص كذا في التبيين * وكذا الرضاء والطوع شرط

حتى لا يصح اقرار المكره كذا في النهاية * واقرار السكران بطريق محظور صحيح الا في حد الزنا وشرب الخمر لا يقبل الرجوع وان كان بطريق مباح لا كذا في البحر الرائق * وشروط جوازه على التحصيل كون المقر به مما يجب تسليمه الى المقر له اما تسليم عينه كما لو اقر بعين في يده او تسليم مثله كما لو اقر بدين في الذمة فاما اذا كان المقر به بحيث لا يجب تسليمه الى المقر له فان الاقرار به لا يجوز كالتوافر انه داع من ولان شيئا او استاجر منه شيئا او اشترى منه عبد ابشي او غصبه منه كذا من تراب ارحبة من حنطة كان باطلا حتى لا يجبر على البيان كذا في المحيط * وحكمه ظهور المقر به لا ثبوته ابتداء كذا في الكافي * ولهذا قلنا ان الاقرار بالخمر للمسلم يصح ولو كان تمليكاً لا يصح وكذلك لا يصح الاقرار بالطلاق والعناق مع الاكراه والاشياء يصح مع الاكراه كذا في المحيط * ولو اقر بغيره بطل والمقر له يعلم انه كاذب في افراة لا يحل له ديانته الا ان يسلمه بطيب من نفسه فيكون همه مبدءاً كذا في التنبيه * وانما يعتبر الاقرار اظهره افي حق ملكية المقر به حتى يحكم بملكته للمقر له نفس الاقرار ولا يتوقف على تصديق المقر له اما في حق الرد فيعتبر تملكه مبدءاً كذا في النهاية حتى يبطل برد المقر له وبعد ما وجد التصديق من المقر له لا يعمل رده لورود الاقرار بعد ذلك ثم الاقرار اما يبطل برد المقر له اذا كان المقر له بالرد يبطل حق نفسه خاصة اما اذا كان يبطل حق غيره لا يعمل رده كما اذا اقر الرجل اني بعث هذا العبد من فلان بكذا فرد المقر له افراة وقال ما اشتريت منك شيئا ثم قال بعد ذلك اشتريت قتال البائع ما بعثته لزم البائع البيع بداسمى لانه جدد البيع بعد تملكه وجود احد المتعاقدين لا يبرح حتى ان المشتري منى قال ما اشتريت وصدق البائع وقال نعم ما اشتريت ثم قال لا بل اشتريت لا يثبت الشراء وان اقام البينة على ذلك لان التمسح بحدودهما في كل موضع بطل الاقرار برد المقر له لو اعد المقر ذلك الاقرار فصدقه المقر له كان للمقر له ان يأخذه باقراره وهذا استحسان هكذا في المحيط * الباب الثاني في بيان ما يكون اقراره وما لا يكون رجل قال لفلان عاني مائة درهم او قلبي مائة درهم فهو اقرار بالدين ولا يصدق انها ودیعة الا اذا قال موصولا كذا في فتاوى قاضيان * وان قال عندي فهذا اقرار بالوديعة وكذلك لو قال معي او في يدي او بيتي او كيستي او صندوقي فهذا كله اقرار بالوديعة كذا في المبسوط * ولو قال عندي مائة درهم وديعة قرض او بضاعة قرض او مضاربة قرض او قال وديعة دين او دين وديعة فهي قرض ودين كذا في محيط السرخسي * رجل قال لفلان عندي

الف درهم عارية كان اقرارا بالتعرض وكذلك كما يكال ويوزن لان اعادة ما لا يمكن الانتفاع الا بتلافه يكون قرضا كذا في فتاوى فاضل خان * وفي فتاوى النسفي اذا قال (مراب فلان ده درهم دادني است) قال لا يلزمه شيء ما لم يقل هو علي او في رقبتي او ذمتي او هودين واجب اوحق لازم كذا في الظهيرية * ولو قال له الف درهم في مالي او دراهمي هذه فهو اقرار ثم ان كان متديرا فهو ودیعة والا فشرکه فان عين المتدیر العاني ماله وقال المقر له تلك الالف هذه فهل يكون رد الافرار قبل يكون رد او قبل لا يبطل اقراره بالشركة لانه ليس من ضرورة دعوى الالف بعينها رد الاقرار بالشركة لجواز ان يكون مشتركا كما اقر به ثم اقتسما فيكون هذا مند دعوى القسمة واذا حلف الآخر ولم تثبت القسمة بقي الاقرار بالشركة على حاله واوعين المقر لنا من ماله وانكر المقر له القول قوله كذا في محيط السرخسي * ولو قال له من مالي الف درهم فهذه هبة حتى لا يجبر على دفعها اليه واپس باقرار ولو قال هذه الالف لك كان اقرارا ولم يكن هبة من جهته حتى يجبر على التسليم كذا في المحيط * وادان قال له من مالي الف درهم لاحق اي فيها فهذا اقرار بالدين كذا في المبسوط * امرأة قالت ازوجها (هرچه مرا می بایست از تو یافتم) لا يكون اقرار بقبض المهر كذا نقل عن الصدر الشهيد روح قبل يكون اقرارا كذا في الخلاصة * لو قال هذا الثوب او الدار عارية لفلان او قال من فلان او قال ملكه او بملكه او في ماله او من ملكه او بميراثه او في ميراثه او بحتة او من قبله فهو اقرار كذا في محيط السرخسي * اذا قال في الثوب والدابة عارية عندي لحن فلان لا يكون اقرارا وكذلك لو قال هذه الالف مضاربة عندي لحن فلان لم يكن اقرارا بخلاف ما افترض بحق فلان فانه يكون اقرارا ولو قال هذه الدراهم عندي عارية لحن فلان فهذا اقرار به كذا في المبسوط في الافرار بالعارية * ولو قال عارية عندي على يدي فلان او قال لفلان علي الف لخدمة او لشركة او بشركة او من شركة او لاجرة او باجرة او من اجرة او من بضاعة او ببضاعة فهو اقرار كذا في محيط السرخسي * وان قال لفلان علي كرحنطة من سلم او بسلم او سلف او ثمن لزمه ذلك وعلى هذا لو قال له علي مائة درهم من ثمن بيع او بيع او قبل بيع او من قبل اجارة او لاجارة او بكفالة او لكفالة او علي كفالة لزمه كذا في المبسوط في باب الاستثناء * وفي فتاوى ابي الليث اذا قال (اين چیز فلان راست) او قال (تراست) يكون اقرارا ولو قال (اين چیز فلانرا) او قال (ترا) فهذه هبة ولو قال (اين چیز آن فلان است) فهذا اقرار كذا في الظهيرية * رجل قال لابنه الصغير (اين مال

تراكردم او ندانم تو كردم او آن تو كردم) يكون تمليكاً قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهیر الدين (بنام تو كردم) لا يكون تمليکاً ولا اقراراً رجل قال داري هذه لولدي الا صار يکون باطلا لا بهيمة واذالم يبين الاولاد كان باطلا فان قال هذه الدار الا صار من ولدي فهو اقرار وهي لثلاثة من اصغرهم وكذا لو قال ثلث داري هذه عدلان كانت هبة ولو قال ثلث هذه الدار عدلان يكون اقراراً كذا في فتاوى فاضل خان * رجل قال اقضني الالف النبي ابي عليك فقال نعم فقد اقربها وكذا اذا قال ساعطيكها او غدا اعطيكها وسوف اعطيكها وكذلك اذا قال فاقعد واترنها فانتدوها فقبضها او لم يقل فاقعدوا كن قال اترنها وانتدوها وخذها بحلاف ما اذا قال اترون او انتدوا وخذوها لا يكون اقراراً هكذا في المبسوط * ولو قال لم يحل بعد او قال غدا ارفل ليست بهيمة او ميسرة اليوم ارفل ما كسر ما يتقاضى بها بطلها اقراراً هكذا في محيط السرخسي * ولو قال ليست اليوم عندي او قال احلني فيها كذا او اخرها عني او ننسي فيها او تسوانني بها او برأتني او فيها او قال والسلا نصيبكها او لا ازنه لك اليوم او لا نأخذها مني اليوم او قال حتى يدخل علي مالي او حتى يتقدم علي غلامي فهذا اقراراً هكذا في المبسوط * وادأ قال اقضني الكذا الذي ابي عليك وقال ذاك الغير ارسل غدا من بدالك فهذا اقراراً وكذلك اذا قال هذه المثلثة في شيء موزون فقال ارسل غدا من يترنه او ارسل وكذا لا اعطيه اياه او قال ارسل من يتقبضه او قال من يأخذه مني فهذا كله اقراراً كذا في المحيط * رجل ادعى علي رجل المأذول المدعى عليه قد اعطيتك د عواك لم يكن اقراراً وكذلك الرجل المدعى عليه اخر عني د عواك شهراً او قال اخر الذي ادعيت لم يكن اقراراً ولو قال اخر عني د عواك حتى يتقدم مالي فاعطيكها يكون اقراراً ولو قال حتى يتقدم مالي فاعطيك د عواك فليس باقراراً كذا في فتاوى فاضل خان * وفي نوادر هشام قال سمعت محمداً راح يقول في رجل قال لا خير اعطني الف درهم فقال اترنها قال لا يلزمه شيء لانه لم يقل اعطني الف الف كذا في المحيط * ولو قال اعطني الالف النبي عليك فقال اصبر او قال سوف تأخذها لم يكن اقراراً لان هذا قد يكون استهزاء واستخفافاً بل ولو قال ان يترنّها ان شاء الله فهو اقرار والاستثناء ليس عليه وانما هو على التبرية والتبرية تقتضي تقدم الدين كذا في محيط السرخسي * وفي النوازل اذا قال المدعى عليه (كيسه بدوز قبض كن) لا يكون اقراراً وكذا قوله (بغير) لا يكون اقراراً لان هذه الالفاظ تصلح للابتداء وكذلك اذا قال (قبض)

(قبض كس) بكسر النون (كيسه بدوزش) بكسر الزاء لا يكون اقرار لان هذه الالفاظ يذكر للاستهزاء وكذلك (بغيرش) بكسر الراء لا يكون اقرار ولو قال (كيسه بدوزش) بفتح الزاء (قبض كس) بفتح النون (بغيرش) بفتح الراء فقد اختلف المشائخ والاصح انه اقرار لان هذه الالفاظ لا تذكر على سبيل الاستهزاء ولا يصح للابناء فنجعل للبناء مربوطا كذا في المحيط * **لو قال** اقضني المائة لبي اي عليك فان غرماني لا يدعوني فقال احل علي بها بعضهم او من شئت منهم او يتني برجل منهم اصنعها واحتمل علي بها فهدا كله اقرار ولو قال قضينكها فهذا اقرار ولو قال ابرأ تني منها وكذلك لو قال قد حسبتها لك وكذلك لو قال قد حلتني منها وكذلك لو قال قد وهبتها لي او تصدقت بها علي وكذلك لو قال قد احلتك بها كذا في المبسوط * **وان اقال** ارفينكها فهذا منه اقرار بالدين فتؤمر بالاعضاء ثم بانبات الايلاء وكذلك اذا قال المدعى عليه للمدعي (سوگند خور كه اين مال بتو نرسانيده ام) او قال (سوگند خور كه اين مال بتو نرسیده است) فهذا اقرار من المدعى عليه بالمال ويؤمر بالايعاء هكذا احكي فتوى بعض مشائخنا كذا في المحيط * **ولو قال** ابرأ تني عن هذه الدعوى او صالحتني عن هذه الدعوى لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة * **ولو قال** صالحتك من حثك يكون اقرارا والبيان اني المقتول لو قال من دعواك لا يكون اقرارا ولو قال اخرج من هذه الدار بالف ابرأ منها او اتركها او سلم لي او اعطها لي فقد اقر له بالملك لان هذه الالفاظ متى ذكرت مقرونة بالبدل لم يتقدمها لفظ الصلح تستعمل للمساومة في العرف والعادة ولو ذكر هذه الالفاظ ولم يذكر بدلا لا يكون اقرارا ولو اصاب لهما على ان يسلم اجد هما دارا والآخرة يسلم له صدام بكن اقرارا ولو اشترى دارا من رجل ثم قال لاخر سلم لي شراءها بالف لم يكن اقرارا كذا في محيط السرخسي * **وفي** مجموع النوازل رجل قال لي عليك الف فقال ولي عليك مثلها او قال لاخر طلقت امرأتك او اعتقت امك او عبدك فقال الآخرة وانت طلقت امرأتك او اعتقت امك او عبدك عن ابن سماعه عن محمد بن ح انه يكون اقرارا وفي ظاهر الرواية لا يكون اقرارا والشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين كان ينتهي بجواب بن سماعه كذا في الخلاصة * **ولو قال** ذاك الرجل لي عليك الف درهم بدون حرف الواو فهذا ليس باقرار بخلاف ولو قال لي عليك مثلها فهو على الخلاف ولو قال لي عليك ايضا مثلها فالظاهر انه على الخلاف وان اقال ذلك الغير فانت اعتقت ايضا غلامك هل يكون اقرارا من ذلك الغير باعتاق عبده فالظاهر انه على الخلاف ولو قال ذلك الغير انت اعتقت غلامك فهذا ليس باقرار بخلاف وعلى هذا الخلاف اذا قال الرجل

لغيره انت قتلت فلانا فقال له ذلك الغيور وانت قتلت فلانا ايضا ولو قال ذلك الغير انت قتلت فلانا فهذا لا يكون اقرارا بخلاف كذا في المحيط * واذا قال بالعربية (مرا از تو چندین می باید) وسمى ما له معلوم فقال المخاطب (مرا نیز از تو چندین می باید) كان هذا من الثاني اقرارا بما ادعاه الاول هكذا قال بعض مشائخنا وينبغي ان يكون هذا على قول محمد بن علي بن يوسف رح لا يكون اقرارا كما في قوله ايضا بالعربية ولو قال (مرا از تو چندین می باید) فقال المخاطب (مرا باری از تو چندین می باید) فهذا لا يكون اقرارا من الثاني بما ادعاه الاول عليه كذا في الذخيرة * وفي العمود رجل قال قتلت ابن فلان ثم قال قتلت ابن فلان يكون هذا اقرارا بقتل ابن واحد وفي فتاوى اهل سمرقند لو قال لاخر لم قتلت فلانا فقال كان في اللوح مكتوبا هكذا او قتلت عدوي فهو اقرار بالقتل ويلزمه الدية في ماله ان لم يتر بالعقد ولو قال المقدور كائن لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة * ولو ادعى ما نفي درهم فقال المدعى عليه فصيتك مائة بعد مائة ولاحق لك علي لم يكن اقرارا وكذا لو ادعى مائة درهم فقال المدعى عليه قد فصيتك خمسين درهما لا يكون اقرارا كذا في فتاوى قاضيان * ولو ادعى علي رجل الف درهم فقال قد اخذت منها شيئا فقد اقرار بها وكذلك اذا قال كم وزنها او منى اجلها او ما ضربها او قد برئت اليك منها او فداديتها اليك فهذا كله اقرار بالالف ولو قال قد برئت اليك من كل قليل وكثير كان لك علي لم يكن هذا اقرارا بالالف ولكنه اقرار بشي مجهول الجنس والقدر فيكون مجبرا على بيانه واذا بينه بحلف الطالب ما قبضه منه وبحلف المطلوب ما عليه غير هذا هكذا في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه * واذا ادعى علي بعض الورثة دينا على الميت فقال المدعى عليه (درست من از تركه چیزی نیست) فهذا لا يكون اقرارا بالتركة كذا في المحيط * ولو ادعى رجل ارضاني بدي رجل فقال المدعى عليه للمدعي (ترا جزا زین زمینی دیگر هست) فهذا اقرار من المدعى عليه كذا في الظهيرية * رجل ادعى علي احراسه فقبض منه كذا درهم بغير حق فقال المدعى عليه ما قبضت بغير حق لا يكون اقرارا ولو قال دفعته الي اخيك بامرک فهو اقرار وعليه اثبات الامر كذا في الخلاصة * اذا ادعى علي آخر عشرة دراهم فقال المدعى عليه (ازین جمله مرا پنج درهم دادنی است) فهذا اقرار بالعشرة وكذا اذا قال (ازین جمله پنج درهم باقی است) ولو قال (پنج درهم باقی مانده است) لا يكون اقرارا بالعشرة كذا في الظهيرية * في المستقى اذا قال لغيره لي عليك الف درهم فقال اما خمسمائة منها فلا وقال اما خمسمائة منها فلا عرفها

فقد اقر بخمس مائة ولو قال اما خمسمائة فلا وام يقل منها فهذا ليس باقرار كذا في المحيط * قال لي عليك
الف فقال الحق او الصدق واليقين او قال حقا او صدقا او بيقينا او قال الحق الحق او الصدق الصدق واليقين
اليقين او حقا حقا او صدقا صدقا او بيقينا بيقينا او قال البر الحق والحق البر الى آخره فهو اقرار ولو قال الحق حق
او الصدق صدق واليقين يقين وكذا لفظ البر منرد بان قال البر او بر او قال مكررا غير منضم الى الحق
او اليقين او الصدق بان قال البر البر او بر او يكون اقرارا او كذا لفظ الصلاح معردا او مقرونا بالحق او الصدق
لا يكون اقرارا هكذا في الكافي * ولو قال لي عليك الف درهم فقال المدعى عليه مع مائة دينار فقال
الغنية ابي بكر الاسكاف لا يكون اقرارا وقال الفقيه ابي الليث روح ان صدقة في الدنانير صح اقراره بالمالين
وان كدبه في الدنانير صح اقراره بالدرهم كذا في الظهيرية * واو قال لعيره اترضتك مائة درهم فقال
ما استقرضت من احد سواك او من احد غيرك او من احد قبلك او قال لا استترض من احد بعدك
لم يكن اقرارا هكذا في فتاوى قاضي خن * وفي الاصل اذا قل لغيرة اترضتك مائة درهم فقال لا اعودها
او لا اعود بعد ذلك يكون اقرارا بخلاف ما اذا قال لا اعود حيث لا يكون اقرارا ولو قال لغيرة غصبت
مني مائة درهم فقال لم اغصبك الا هذه المائة كان اقرارا وكذلك اذا قل لم اغصبك سوى هذه المائة
او غير هذه المائة وكذلك لو قال لم اغصبك بعد هذه المائة شيء او قال لم اغصبك مع هذه المائة شيئا
او قال قبل هذه المائة شيء كان اقرارا بغصب المائة وكذلك لا اغصب احدا بعدك او لم اغصب احدا
بعدك كذا في المحيط * ولو قال مالك علي الاثني درهم او سوى مائة درهم او اكثر من مائة درهم
كان اقرارا بالمائة ولو قال مالك علي اكثر من مائة درهم ولا اقل لم يكن اقرارا هكذا في فتاوى قاضي خن *
ولو قال مالك علي اكثر من مائة درهم ولا اقل من مائة درهم قيل لا يكون اقرارا كما اذا نفي الاقل
مطلقا وقيل يكون اقرارا بمائة وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * ولو قال لا آخرا مالك علي مائة
درهم فهذا اقرار بالمائة ولو قال ليس لك علي مائة درهم فلم يقر له بشيء كذا في المبسوط * ولو ان رجلا
قال لقسام اتسم هذه الدار ثلثا لعلان وثلثا لي وثلثا لفلان آخرا لم يكن ذلك اقرارا لآخرين بثلثي الدار
حتى يقول لعلان ثلثها ولفلان ثلثها كذا في الظهيرية * ولو قال لعلان علي الف درهم فيما اعلم
او في علمي او فيما علمت قال ابو يوسف ومحمد روح هذا باطل كله وقال ابو يوسف روح هو اقرار
صحيح واجمعوا علي انه لو قال علمت ان لعلان علي الف درهم او قال لعلان علي الف درهم وقد
علمت ذلك ان ذلك اقرار صحيح كذا في الذخيرة * ولو قال له علي الف درهم فيما اظن او فيما ظننت

او فيما احسب او فيما حسبت او فيما رأيت فهو باطل كذا في المبسوط في باب الاستثناء * ولو قال له
 علي الف درهم في شهادة فلان او في علم فلان لا يلزمه شيء ولو قال بشهادة فلان او بعلم فلان كان
 اقرارا ولو قال في قول فلان او بقوله لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له علي الف درهم
 في حسابي او حساب فلان او بحسابه او في كتابي او في كتاب فلان او بكتاب فلان كان باطلا ولو قال
 في صكه او بصك فلان او في صكي او بصكي كان اقرارا ولو قال لفلان علي الف درهم في كتاب
 او بكتاب او قال لفلان علي الف درهم في حساب او من حساب او بحساب كان اقرارا هكذا
 في المحيط * ولو قال بسجل او في سجل او بكتاب او في كتاب بيني وبينه او من حساب بيني وبينه
 كل ذلك اقرار كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له علي صك بالف درهم او كتاب او حساب
 بالف يلزمه المال وكذا لو قال له علي الف درهم من شركتي بيني وبينه او من تجارة بيني وبينه او من خلطه
 لزمته الف كذا في خزائن المتنين * ولو قال له علي الف درهم في قضاء فلان وهو قاض او في قضاء فلان
 الغنيمة او بعتبائه او في فتيه لم يلزمه شيء فان قال بقضاء فلان و فلان قاض يلزمه المال وان لم يكن فلان قاضيا
 فقال الطالب حاكمته اليه ف قضى ابي عليه لزمه المال وان تصادف علي انه لم يحاكمه اليه لم يلزمه شيء وان
 قال لفلان علي الف درهم في ذكرك او بذكرك لم يلزمه شيء كذا في المبسوط في باب الاستثناء * اذا اقر الرجل
 فقال لفلان علي الف ان شاء الله تعالى قال ابو حنيفة راح الاقرار باطل وهذا استحسان كذا في المحيط *
 ولو قال غصبت هذا العبد ان شاء الله تعالى لم يلزمه شيء كذا في الخلاصة * ولو كتب عليه ذكر حق لفلان
 علي كذا واجله الي كذا او من قلم بذكر هذا الحق فهو ديني ما فيه ان شاء تعالى لا يلزمه ما في الصك
 في قول ابي حنيفة راح قيسا وعندهما يلزمه استحسانا كذا في المبسوط * ولو قال غصبتك هذا العبد امس
 ان شاء الله تعالى فلا اقرار باطل عند محمد راح والاستثناء صحيح كذا في المحيط * وهو ظاهر الرواية هكذا
 في محيط السر خسي * اذا قال لفلان علي الف درهم ان شاء فلان كان الاقرار باطلا وان شاء فلان
 وكذلك كل اقرار علق بالشرط نحو قوله ان دخلت الدار او امطرت السماء او هبت الريح او ان قضى
 الله تعالى او اراد او رضيه او احبه او قدره او يسره او ان بشرت بكذا فهذا كله وما شاكله مبطل للاقرار اذا كان
 موصولا كذا في التبيين * ولو قال له علي الف درهم الا ان بيدولي او الا ان ارى غير ذلك
 والاقرار باطل سواء بدأه او مات قبل ان يبدو له او رأى غير ذلك ولو قال له علي الف درهم ان
 حمل متاعي الي منزلي بالبصرة ففعل ذلك وقد كان حاضرا تسمع هذه المقالة فهو جائز والمال

واجب وكذلك لو قال لك عليّ الف درهم ان حصلت هذا المتاع اليّ بنيتي فهو استجار كذا
 في المبسوط * ولو قال اشهد ان له عليّ الف درهم ان مت فهو عليه ان مات او عاش وكذا لو قال
 عليّ الف درهم اذا جاء رأس الشهر او اذا افطر الناس او الى العطر او الى الاضحى كذا في التبيين *
 وفي المستقى عن ابي يوسف راج اذا قال اذا قدم فلان او قال ان قدم فله عليّ الف درهم بهذا باطل
 ولو قال لك عليّ الف درهم اذا قدم فلان فهذا جائز اذا كان الطالب يدعي ان له على القادم
 الف درهم وانه كمال لي بما عليه اذا قدم كذا في المحيط * راجل قال لفلان عليّ الف درهم ان حلف
 او على ان يحلف او اذا حلف او متى حلف او حين حلف او مع بيمينه او في بيمينه او بعد بيمينه فحلف
 فلان على ذاك وجحد المترالمال لم يؤخذ بالمال كذا في المبسوط * راجل قال لغيره اتع مني عهدي
 هذا او قال استأجره مني او قال اعزتك داري هذه فقال نعم كان قوله نعم اقرارا بالملك وكذا قوله
 ادفع اليّ غلة عهدي هذا او اعطني ثوب عهدي هذا فقال نعم وقد اقر بالثوب والعبد له سائر فتاوى
 قاصيحه * ولو قال افتح باب داري هذه او حصص داري هذه او قال اسرج دابتي هذه او احجم
 بغلي هذا او اعطني سرج بغلي هذا او لجام بغلي هذا فقال نعم فهذا اقرار ولو قال لاني جميع ذاك
 لا يكون اقرارا كذا في الظهيرية * ولو قال لي عليك الف درهم فقال نعم يكون اقرارا وكذلك ثوب
 في يده فقال وهب لي فلان فقال نعم او قال صدق او قال اجل او قال ذاك بالمارسية فهو اقرار كذا في
 محيط السرخسي * لو قيل له هل لفلان عليك كذا او منى برأسه نعم لا يكون اقرارا كذا في التبيين *
 ولو قال لغيره اخبر فلانا او اعلمه او قل له او اشهد او بشرة ان له عليّ الف درهم كان اقرارا وكذا
 لو قال اخبر فلانا ان عليك الف درهم او اعلم فلانا او اشهد له عليك الف درهم او اتول له فقال له
 نعم فهذا اقرار كذا في المحيط * ولو قال لا اخبر لا تشهد لفلان عليّ بالف شاهد لا يكون اقرارا
 وكذلك لو قال مال فلان عليّ شيء ولا تخبره بان له عليّ الدار او قال لا مال ان له عليّ الف درهم
 لا يكون اقرارا ولو قال ابتداء لا تخبر فلانا انه له عليّ الف درهم كان اقرارا وذكر الماطقي في اجاسه
 عن الكرخي انه قال لا تخبر كقول لا تشهد لا يكون اقرارا في الحالين جميعا والصحيح هو الفرق
 بينهما كذا في محيط السرخسي * ولو قال اكنوها لي طلتها اكنوها طلاقا اياها فهذا اقرار
 بخلاف قول لا تخبروها لي طلتها ولو قال اكنوها طلتها لم يكن طلاقا كذا في الاخيرة * اذا قال
 الرجل جميع ما في يدي من قليل او كبير من عبد او غيره لفلان فهذا الاقرار صحيح فان حضر فلان

ليأخذ ما في يده المقر فاخذ ما في يده فلان كان في يدك يوم اقررت فهو لي وقال المقر
لم يكن هذا في يدي يوم اقررت وانما تملكته بعد ذلك فالقول قول المقر الا ان يقيم المقر له بيعة انه
كان في يده يوم اقرت حينئذ بقصص المقر له ذكر في المحيط * رجل قال جميع ما في يدي او جميع
ما يعرف اليي او جميع ما يسب اليي فهو لفلان فهذا اقرار كذا في الخلاصة * ولو قال جميع مالي
او جميع ما املكه لفلان فهو له لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في يدي
لفلان كان اقرارا كذا في ترمذي واضيخان * واذا اقر الا حيران ما في يده من قليل او كثير من تجارة
او متاع او مال عين او دين فهو لفلان وقال ابا جبر له فيه فهو جائز وما كان في يده يومئذ من
شيء فهو لفلان كله لاحق للاجبر فيه غير اني استحسن الطعام والكسوة فاجعاهما للاجبر ولو اقر
الاحيران ما في يده من تجارة كذا فهو لفلان كان ما في يده من تلك التجارة وقت اقراره لفلان
وما كان في يده من غير تلك التجارة فليس لفلان منه شيء والقول في بيانه قول المتروك كذلك
ما كان في يده من تلك التجارة وادعى انه اصابه بعد اقراره والقول في قوله مع يمينه واذا اقر الاجيران
ما في يده من تجارة او مال لفلان وفي يده صكوك او مال عين فهو كله لفلان ولو اقر ان ما في يده من
طعام لفلان وفي يده حطة وشعير وسمسم وتبر لم يكن من ذلك لفلان الا الحطة ولو لم يكن في يده
من الحطة شيء فلا شيء للمقر له كذا في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك * اقر لابنته في صحته
بجميع ما في منزله من الثمن وشر والاواني وغير ذلك مما عليه اسم الملك من صنوف الاموال
كلها وله في الراساتيق دواب وغلما و هو ساكن في البلد قال يقع اقراره على ما في منزله الذي
هو ساكن فيه وما كان فيه من الدواب يبعثها الى القاهرة بالنهار ويرجع اليه منزله ذاك بالليل يدخل
تحت الاقرار وكذلك العبيد الذين يخرجون بالمهاري حوانجده ويارون بالليل اليه منزله
يدخلون تحت الاقرار وما سوى ذلك لا يدخل كذا في الطهيريته * رجل اقر في صحة بدنه وعقله
ان جميع ما هو داخل في منزله لامرأته غير ما عليه من الديار وتوقي الرجل وترك ابائهم ادعى
الاس ان ذلك من تركه ابيه فكل شيء علمت امرأته انه صار لها بتسليك الزوج ايها يبيع صحيح او بهيمة
صحيحة او كان لها عليه مهر فهي في سعة من منعه والاحتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن لها ملك
لا يصير لها بهذا الاقرار فيما بينها وبين الله تعالى وهو تركه المتوفى واما في الحكم فلما شهدت الشهود على
ذلك الاقرار وجب القضاء بما كان في الدار يوم الاقرار كذا في الخلاصة * اذا قال لامرأتي هذا البيت

وما اغلق عليه بابه وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع بخلاف ما لو كان مكان الاقرار ربعا بهذا اللفظ حيث لا يدخل المتاع في البيع وبصير كانه قال بعنك البيت بحقوقه ولو انلف مال والدته ثم قال لها جميع ما في يدي من المال فهو لك ثم مات والمال الذي اقر قائم بعينه فهو لها وان كان الاس استهلك ذاك وهو مالا يباع ولا يورث وقد ترك دراهم ودنانير فهي في سعة ان تتناول من الدراهم والدنانير مقدار ما استهلك بعد قوله جميع ما في يدي من المال فهو لك لان ذلك صار بمنزلة الصلح فبالاستهلاك بطل الصلح وعاد الدين كما كان كذا في الذخيرة * اذا اقر بحائط لرحل ثم قال عنيت الباء دون الارض لم يصدق ويقضى عليه بالحائط بارضه وكذلك لو اقر بالاسطوانة المبنية بالآجر فما اذا كانت الاسطوانة من خشب فلم يقر له الخشنة دون الارض فان كان يستطاع رفعها بغير ضرر اخذها المقر له وان كان لا يؤخذ الا بضر رخصن المقر قسنتها للطالب كذا في المسوط * واذا قل براء هذه الدار لعلان لا يقضى له بما تحته من الارض كذا في الظهيرة * اذا اقر بخلة او شجرة في بستانه او ارضه دحلت الشجرة والخلة باصلها من الارض ولم يذكر في الكتاب مقدار ما يدخل من الارض و اشار في موضع آخر الى انه يدخل ما دازاه سافها حتى لو قلع الشجرة ونبت في موضع قلعها اخرى كانت للمقر له وهذا فصل اختلف فيه المشايخ قال بعضهم يدخل موضع عروقها الكبرى التي هي شبه الجذع اما موضع ما يشعب من العروق الكبيرة فلا يدخل وبعضهم قالوا يدخل فيه من الارض مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا تنقي تلك الخلة بدوها والزيادة على ذلك لا تدخل وقال بعضهم يدخل فيه مقدار ما يأخذ ظل الخلة من الارض اذا قامت الشمس في كبد السماء والباقي لا يدخل وقال بعضهم يدخل مقدار غلط الخلة وقت الاقرار كذا في المحيط * اذا قل الثمرة التي في هذه الخلة لعلان لا بصير مقر له بالخلة ولو قال الزرع الذي في هذه الارض لعلان فان له الزرع دون الارض كذا في الذخيرة * واذا قل هذا الكرم لعلان فله الكرم بارضه وجميع ما فيه من الاشجار والازراحين والنباء ولو قال هذه الارض لعلان ونخيلها لي او قال هذه الارض لعلان الا نخيلها فان الارض مع النخيل لعلان وكذلك اذا قال هذه النخيل باصولها لعلان ونسرتها لي فان النخيل مع الثمرة لعلان كذا في المحيط * رجل قال هذه الارض لعلان وفيها زرع كانت الارض لعلان بزرعها ولو اقام المقر البينة ان الزرع له قبل القضاء او بعده تقبل بينته ولو كان في الارض شجرة نخيل فكذلك الا انه لو اقام البينة ان الشجرة لي لا تقبل

بسته الا ان يكون مقر الارض له شجرة الى فحينئذ لا تقصى الشجر للمقر له كما في البر فعات الحسد اميد *
فن محمد رح اذا قال هذه الدار لفلان والماء يدخل فيه وكذلك اذا قال ارض هذه ائدار لفلان
يدخل الماء فيه كذا في الدخيرة * ومن اربعة نخله لفلان فله النخله والنص ومن اقر سيف ارضه
والنخل والنخله ومن امر يحمله لرم العبدان والنسوة كذا في الداني * دار في يده وال هذه الدار
لفلان الابنة معلوم ارضه عشاء وانته الى فهو على ما اول ولو قال دار البيت لي او قال ولكن هذا
لي فانه لفلان ولو قال هذه الدار لفلان وهذا البيت لا حر كان له قال هكذا في محيط السرخسي *
ولو قال هذه الدار لفلان ونه وهالي او قال هذه الارض لفلان ويحمله لي ارضه لفلان واصولها لفلان والنبوة
لي كذا في النخل للمقر له ولا يصدق المقر الا تحته هكذا في فتاوى قاصصان * ولو قال هذه الدار لفلان
الارض وانته الى لم يصدق على الماء وعلى داره لو قال هذا السنان لفلان الا يحمله بغير اصولها بهالي
او قال هذه الحمة لفلان الا يطاقتها اليه الى وهذا السيف لفلان الا حمله بهالي وهذا الحاتم لفلان
الا مصداق الي ارضه التحفة لفلان الا مصداق الي كذا في المسوط * وان قال نه وهالي والعرضه لفلان
فهو كما قال كذا في الدخيرة * اذا قال نه وهالي الدار لي وارضه لفلان او ارضه لفلان ونه وهالي كان
الماء والارض احقر له وان قال ارضه الي ونه وهالي لفلان كانت الارض له ونه وهالي لفلان وان قال
ارضه لفلان ونه وهالي لآخره مت الارض والماء للمقر له الاول وان قال نه وهالي لفلان وارضه لفلان
آخر كان كما قال هدا في المحيط * وفي المستى اذا قال لغيره دار الحاتم لي ومصدك وهذه المطقة
لي وحلتها لك وهذا السيف لي وحلتها لك وهذه الحمة لي وطانها لك وقال المقر له الدل لي
لنقول ما اقر به المقر معدك بطران لم يكن في ريع المقر له صرر للمقر يؤمر المقر بالزرع والدمع
الي المقر له وان كان في الرعي صرر وواح المقر له يعطيه فيتمه اقر له ذلك وهذا كما قول
ابي حبيب وابي يوسف رح كذا في الدخيرة * اذا ولدت الجارية في يدي رجل ثم قال الجارية لفلان
والولد لي فهو كما قال وعلى هذا واد سائر الحيوانات والثمار المحدودة من الاسجار كذا في المسوط
في باب الاثرار تنص شيء من ملك انسان والاستثناء في الاقرار * ولو كان لي بده صدرق فيه
متاع فقال الصديق لفلان والمتاع لي او قال هذه الدار لفلان وما فيها من المتاع لي كان النول قوله
كذا في فتاوى قاصصان * اذا قال هذا الكيس لفلان فهو لفلان بما فيه من الدراهم وان قال اردت به
الخرفة

الحرقة دون اندراهم ام يصدق وكذلك اذا قال هذه القوصرة لفلان فهي للمنزلة بما فيها من التمر
وكذلك اذا قال هذا الدن لفلان وهو دن فيه خل او قال هذا الجراب لفلان وفيه متاع هروي او قال
هذا الجراب لفلان وفيه رقيق او قال هذا الجوالق لفلان وفيه حنطة وقال غنيت نفس الجراب
او نفس الجوالق صدق وانما يقع هذا على ما يضع الناس ويعاملون به ولو نظر الى زرق سمن وقال
هذا الزرق لفلان فهو على الطرف بعينه ولو قال تبين هذا الحنطة لفلان فالتبين لفلان ولو قال حنطة
هذا السنبل لفلان فله الحنطة والسبل ولو قال ظاهرة هذا الثبء لفلان فالثبء كله لفلان ولو قال بطانة هذا
الثبء لفلان فهو ضامن للبطانة عن محمدرح اذا قال هذه الراوية لفلان وفيها ماء كان الماء للمقرله
وام يكن له الراوية كذا في المحيط * ولو قال هذه الحنطة من الزرع كان في ارض فلان او من الزرع
كان في ارض فلان او من زرع حصص من ارضه فهو اقرار بالحنطة وكذلك لو قال هذا التريب من
كرم فلان او هذه التمرة من نخل فلان كذا في فتاوى قاضيخان * واذا قال هذا السوف الذي
في يدي من غنم فلان او قال هذا اللبن الذي في يدي من غنم فلان او قال ذلك لسمن او حسن فهذا
اقرار كذا في المحيط * وكذلك في فتاوى قاضيخان * وكذلك اولاد الحيوان كنه ما خلا الرقيق
كذا في المحيط * ولو اقران ولا نزرع هذه الارض او بنى هذه الدار او غرس هذا الكرم
وذلك كله في يد المقر فادعى المقر له انهاله وقال المقر كل ذلك لي وانما استعنت بك ففعلت
او فعلته باجره يقول للمقر كذا في الكافي * ولو قال هذا الدقيق من طحين فلان لا يكون اقرار كذا في الخلاصة *
ولو قال غصبتك كذا وكذا فهو اقرار بغصبتها فاذا قال غصبت عبدا او جارية كان اقرار بغصبتها
وكذلك لو قال كذا مع كذا نحو ان يقول دابة مع سرجها وكذلك لو قال كذا بكذا نحو ان يقول
غصبت فرسا بلجامها وعبدا بمنديله فهو اقرار بغصبتها وكذلك لو قال كذا فكذا نحو ان يقول
غصبت عبدا فجارية وكذلك لو قال كذا وعليه كذا نحو ان يقول غصبت دابة وعليها سرجها وان قال
كذا من كذا بان قال غصبت منديلا من غلامه وسرجا من دابته كان اقرارا بالغصب في الاول خاصة
وكذلك لو قال كذا على كذا نحو غصبت اكا فاعلى حمارة ولو قال كذا في كذا فان كان الثاني مما
يكون وعاء الاول انما هو نحو ثوب في منديل وطعام في سفينة وما شبه ذلك وكذلك تمر في
قوصرة او حنطة في جواثق وان كان الثاني مما لا يكون وعاء الاول نحو قوله غصبتك درهما في درهم
لم يلزمه الثاني وان كان الثاني مما يكون الاول وسطه نحو ان يقول غصبتك ثوبا في عشرة اثواب

لم يلزمه الاثوب واحد في قول ابي يوسف ر ح وهو قول ابي حنيفة ر ح ويلزمه في قول محمد ر ح
 احد عشر ثوباً كذا في المبسوط * ولو قال غصبتك كراً باسا في عشرة اثواب حرير عند محمد ر ح يلزمه
 الاول كذا في محبط السرخسي * ولو قال غصبتك طعاما في بيت كان هذا بمنزلة قوله طعاما في سفينة
 فيكون انرا يغصب البيت والطعام الا ان الطعام يدخل في ضمانه بالغصب والبيت لا يدخل في ضمانه
 في قول ابي حنيفة ر ح و ابي يوسف ر ح الآخرون قال لم احول الطعام من موضعه لم يصدق
 في ذلك كذا في المبسوط * ولو اقر بدابة في اصطبل ازمنه الدابة فقط كذا في الكنز * اذا قال لعنان
 علي عشرة في عشرة درهم ان قال المقر عيت بني مع اوفال عيت الواو فعليه عشرون درهما وان قال
 عيت بد علي ازمنه عشرة وان قال عيت به العرب ازمنه عشرة عند علماءنا وكذلك اذا اقر
 حنيفة كلمة في وهي الطرفة يلزمه عشرة كذا في المحبط * ولو قال له علي درهم في تغير حنطة لزمنه
 الدرهم والتغير باطل ولو قال له علي فتغير حنطة في درهم لم يدره التغير واطل الدرهم وكذلك لو قال له
 علي فرق زيت في عشرة مخاضيم حنطة لزمنه الزيت والحنطة باطل كذا في غاية البيان * ولو قال
 عشرة درهم في عشرة دايبر يلزمه عشرة درهم وبطل آخر كلامه الا ان يقول عيت الماين
 فلزمه كذا في فتاوى قاضي خان * لو اقر ان عليه خمسة درهم في ثوب يهودي يلزمه الخمسة
 فان قال بعد ذلك اثوب اليهودي هو الدين والخمسة الدرهم اسلمها اليه فيه فهذا بيان لكن
 فيه تغير ولا يصح مفعولا الا ان يصدق الطالب في ذلك وان صدقته فلما الحق لا يعدو ههنا فيثبت
 م اتصادق وان جحد كان المقران بحالته فاذا حلف كان له ان يأخذ المقر بخمسة درهم كما اقر به
 كذا في المبسوط * ولو قال غصبت منه خمسة درهم في ثوب يلزمه الخمسة مع اثوب كذا في محبط
 السرخسي * ولو قال علي درهم مع درهم اربعة عشر درهم ازمنه كذا في غاية البيان شرح الهداية * ولو قال
 علي درهم قبل درهم يلزمه درهم واحد ولو قال قبل درهم فعليه درهمان ولو قال درهم بعد
 درهم او بعد درهم يلزمه درهمان وكذلك لو سئل احدهما دينار او تغير حنطة كذا في المبسوط *
 وهكذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال درهم ودرهم او قال درهم ثم درهم يلزمه درهمان
 ولو قال درهم درهم لم يدر درهم واحد وكذلك اذا قال لعنان علي درهم علي درهم درهم واحد
 ولو قال درهمان ثم درهم ثلثه وكذلك على العكس كذا في الذخيرة * ولو قال علي درهم وعلي
 درهم يلزمه درهمان كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال له علي درهم بدرهم يلزمه درهم كذا

في غاية البيان شرح الهداية * وَاَوْثاقُ لفلان عليّ درهم مع كل درهم يلزمه درهمان ولو نظر الى عشرة دراهم بعينها وقل لفلان عليّ مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه عشرون ولو نظر الى عشرة بعينها وقل لفلان عليّ مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه احد عشر درهماً ولو قال لفلان عليّ كل درهم من الدراهم يلزمه ثلثة دراهم في قول ابي يوسف ومحمد رح وفي قياس قول ابي حنيفة، ح يلزمه عشرة رجل قال لفلان عليّ درهم فوق درهم يلزمه درهمان كذا في فتاوى قاضيخان * الاقرار بالكتابة على وجوه منها ان يكتب على وجهه لا يكون مستتباً بان كتب على الهواء او على الماء او على الجمد لا يجب به شيء وان شهد عابه ومعنى قوله اشهد ان يقول لجماعة اشهدوا عليّ بهذا ولم يقرأ عليهم ذلك اما اذا قرأ عليهم ذلك يلزمه ذلك وحل لمن سدد ان يشهد عليه بذلك هكذا في الذخيرة * ومنها ان يكتب على وجهه يكون مستتباً والله اعلم وجوه ومنها كتاب الرسالة وهوان يكتب على بياض ويصدره بالتسمية ثم بالدعاء ثم يبين المقصود فيكتب ان لك عني الف درهم من قبل كذا يكون اقرا واستحساناً ولو يحل لمن عاين كتابته ان يشهد عليه بذلك بشرط ان يعرف الشاهد ما كتب اشهد على ذلك ولم يشهد هكذا في المحيط * ولو كتب رساله من فلان الى فلان اه بعد فانك كتبت اليّ اني ضمنت لك من فلان الف درهم لم اضمن لك الدائم اضمنت لك خدماً ثم وعدة رجلان شهدا كتابته ثم محي كتابته فشهدا بذلك عليه لازمه وان لم يقل لهما شهدا ولا اخذوا وكذلك الطلاق والعناق وكل حق يثبت مع الشبهات كذا في المبسوط * ان كتب على وجه الرسالة في تراب او خرقة او نحوهما لم يكن ذلك اقرا ولا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال الا ان يقول اشهدوا على هذا المال كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كتب غير مرسوم على القراطس مستتباً ان اعلان عليه حقا كذا لا يجوز الا اذا قل اشهدوا بما كتبت فيجوز لهم ان يشهدوا كذا في محبطين السرخسي * ومنها كتاب صك اذا كتب الرجل ذكر حق على نفسه بشهادة قوم او كتب وصية ثم قال اشهدوا بهذا الغلان عليّ ولم يقرأ عليهم الصك ولم يقرّوا عليه فهذا جائز اذا كتب بين ايديهم بده او املاء على اسنان وان لم يحضروا كتابته ولا املاء لم تجز شهادتهم كذا في المبسوط * وان كتب الصك بنفسه بين قوم ولم يقرأ عليهم ولم يقل اشهدوا عني ذكر في الكتاب انه لا يكون اقرا حتى لا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال وقال القاضي الامام ابو عليّ النسفي رح ان كان المكتوب مصدراً مرسوماً نحو ان يكتب

بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اقر فلان بن فلان علي نفسه لفلان بالف درهم وعلم الشاهد بما فيه وسعدان يشهد عليه بالمكتوب ان ام يقرأ عليهم ولم يشهد هم ولو انه كتب الصك وقراء على الشهود حل لهم ان يشهدوا بذلك المال وان لم يقرأ اشهدوا كذا في فتاوى قاضيخان * وان غير الكتاب قرأ عليه الكتاب بين يدي الشهود وقال الكاتب اشهدوا علي بما فيه كان اقرارا وان لم يقرأ اشهدوا لا يكون اقرارا كذا في خزانه المذنبين * رجل كتب علي نفسه صاعدا عن قوم ثم قال اختموا عليه ولم يقرأ اشهدوا عليه لم يكن ذلك اقرارا لا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال وكذا لو قال الشهود انشده عليك بهذا قال اختموا عليه ولو قال انختم هذا الصك فقال اشهدوا عليه كان اقرارا حل لهم ان يشهدوا عليه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال الصكاك اكتب لفلان خط اقرار بالف درهم علي يكون اقرارا ويحل للصكاك ان يشهد بما لم يكن الرقعة للصكاك اكتب له طابع هذه الدار بكذا وكتب الصكاك ان لم يكتب في اقراره بالبيع وكذا لو قال له اكتب لامرأتي طلاقها ولو قال للصكاك ان اكتب لها طلاقا يكون اقرارا انطبقا واحدة وهذا المتاحي كذا في الخلاصة * رجل قرأ علي رجل صكاك وقال له الا خراشده عليك بهذا المال الذي بي صك فقال نعم كان ذلك اقرارا حل لهم ان يشهدوا عليه كذا في فتاوى قاضيخان * ومنها كتاب حساب وهو ما يكتبه التجار في صفائهم ودفاتر حسابهم كذا في المحيط * لو كتب في صفة حسابه ان لفلان علي الف درهم وشهد شاهدان حضرا ذلك او اقره عند احكامهم به لم يلزمه الا ان يقول اشهدوا علي به كذا في المبسوط * ومن المتأخرين من قال اذا كان في (روزنامه) ان لفلان علي كذا وكذا فانه يعد مرسوما ولا يكون الا شاهد عليه شرط كذا في المحيط * ولو قال وجدت في كتابي ان لفلان علي الف درهم او قال وجدت في ذكري او في حسابي او بخطي او قال كتبت بيدي ان لفلان علي الف درهم فهذا كله باطل كذا في الظهيرية * وجماعة من المتأخرين قالوا في (يادگار) الباعدان ما يوجد فيه مكتوبا بخط الباع فهو لازم عليه فعلى هذا اذا قال الباع وجدت في (يادگاري) بخطي وكتبت في (يادگاري) بيدي ان لفلان علي الف درهم كان هذا اقرارا ملزما آياه كذا في المبسوط والظهيرية * خط الصرف والبيع والسمسار حجة وان لم يكن معنونا لعرف ظاهر بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب ان يكون حجة لكان العرف كذا في الذخيرة * ولو ادعى رجل مالا فقال

فقال المدعى عليه ما يوجد في تذكرة المدعى بحط فقد التزم له لم يكن ذلك اقرارا كذا في خزائن المعتنين *

الباب الثالث في تدار الاقرار رجل اقر على نفسه بمائة درهم واشهد شاهدين ثم اقر له بمائة درهم في موطن آخر واشهد شاهدين فقال المقر هي مائة وقال الطالب هي مائتان وهذه المسئلة على وجوه اما ان اصاف اقراره الى سبب والسبب واحد او مختلف اذ لا يفي الى سبب فان اصاف الى سبب بان قال له علي ألف درهم ثمن هذا العبد ثم اقر بعد ذلك في ذلك المجلس او في مجلس آخر ان عليه ثلثان ألف درهم ثمن هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه الا مال واحد على كل حال في قولهم جميعا وان كان السبب مختلفا بان قال لعلان علي ألف درهم ثمن هذه البجارت ثم قال لعلان علي ألف درهم ثمن هذا العبد وفي هذا الوجه لا يلزمه الا مالان في قولهم سواء اقر بذلك في موطن واحد او موطنين وان لم يضاف الاقرار الى سبب لكن عقد على نفسه بالمال صك فان كان الصك واحدا كان المال واحدا عند الكل وان عقد على نفسه صكين كل صك بألف درهم واشهد على ذلك اقرمه المالان على كل حال واختلاف الصك بكون به زلة اختلاف السبب وان لم يعقد صكا ولكنه اقر مطلقا وان كان اقراره الاول عند غير القاضي بحصة شاهدين واقراره الثاني عند القاضي يلزمه مال واحد هكذا في فتاوى قاضيخان * وكذلك ان اقرارا عند القاضي ثم اقر في مجلس آخر عند غير القاضي كذا في الخلاصة * وكذلك لو اقرارا عند القاضي وانتم القاضي ذلك في ديوانه ثم اعاده الى القاضي في مجلس آخر اقر بنفسه ودعى الطالب به والى المطلوب مدعى انه مال واحد كان القول قول المطلوب وان كان الاقراران عند غير القاضي او كان الاقرار الاول عند القاضي والثاني عند غيره فان كان اشهد على كل اقرار شاهد واحد او مال واحد عند الكل كان ذلك في موطن او موطنين وان اشهد على اقراره الاول شاهد واحد وعلى الثاني شاهدين او اقر في مجلس آخر على قول ابي يوسف ومحمد رح يكون المال واحدا واختلف المسألة في قول ابي حنيفة رح والظاهر ان عنده يكون المال واحدا ايضا هكذا في فتاوى قاضيخان * وان اشهد على اقراره الاول شاهدين واشهد على اقراره الثاني في موطن آخر شاهد بن فعند ابي يوسف ومحمد رح المال واحد سواء اشهد على الاقرار الثاني الشاهد بن الاولين او غيرهما وعند ابي حنيفة رح ان اشهد الشاهدين الاولين فاما واحد وان اشهد غيرهما يلزمه المالان في ظاهر الرواية هكذا ذكر الخصاف وذكر الجصاص على عكس هذا هكذا في محيط السرخسي * وان كان الاقرار في موطن واحد فان

عديني يوسف ومحمد ربح يكون المال والحد اكل حال واه اعداني حبيبة ربح اذا اشهد على الاقرار
الاول شاهدين ثم اشهد على الاقرار انه اني شاهد او احدا او اكثر فبقي قياس واستحسان وقياس
على قوله ان يكون المال مشى واستحسن وقال المال واحد والمال ذهب الامام السرخسي هكذا
في شرح ادب القاضي المصدر الشهيد حسام الدين * وان جاء شاهدين على اقراره ربح ثم جاء شاهدين
آخرين على اقراره الف ولا بدري ان ذلك كان في موطن اربي موطن وبني السهود ذلك فهذا
مالا الا ان يعلم ان الف في موطن واحد كذا في فتاوى واصحاب * وبني وادري من ساعدني يوسف ربح
رحل ادعى على رجل الف درهم ومائة دينار واه ت الف بصرى قد كتب عليه وكتب فيه
ان لاسي عليه عيره واه ت المائة دينار في بصرى كتب بيدان لاسي عليه عيره والوقت واحد اولا وقت
فيهمه المال كذا لازم كذا في المحب * ان شهد به اعدان على الف سود وشاهدان على الف بصرى فهذا الا
ولو اقر بالف درهم ومائة دينار في موطن ثم اقر في هذا الموطن في هذا المجلس بالف درهم ذكر في اختلاف
زفرو يعقوب ربح اعداه الف درهم ومائة دينار في مال ابي حبيبة واني يوسف ربح كذا في فتاوى
قاصحان * وبني وادري حسام بن محمد ربح اد اش - رحل شاه - بن علي بن محمد لرحل بالف
درهم ابي شهرو اشهد آخرين على مسه بالف درهم ابي شهريين فهذا مالا للاختلاف الا حلي
كذا في المحب * وان رحل قرو قال قتل عدله لان وسمي ارام سم او مال بن ولا او احوه وسمه
اوام يسمه ثم اقر به اعداى فاه احرى قال الطالب فثابت ابي عبد بن او ابن اراحوه فهذا اقرار
بقتل عدو واحد وابن واحد ربح واحد الا ان يكون الطالب سمى اسمين مختلفين فبشده
له منه انان قال التبعي الامام ابو الحسن علي بن الحسين السعدي ربح بحوران يكون هذه
المسائل ابعاء على الاختلاف وبحوزان يكون على الاتق ادا ه بن في موضع وهو الصحيح
كذا في ربح ادب القاضي المصدر الشهيد حسام الدين * الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار
ومن لا يصح ومن يصح منه الاقرار من اقر بحمل او لحمل وبين سباصه اخص الاقرار والا
اذا اقر بحمل امد او حمل شاه او حل صح اقراره ولزمه واذا اقر بحمل فلا بد بالف درهم فهذا
على ثلثة اوجه احدها ان يبين سباصا احاد ان قال اوصى له فلان او مات ابوه فوريته فاستهلكته فهذا
الاقرار صحيح ولزمه المال ثم ان جاءت به حيا في مدة يعلم انه كان قائدا وقت الاقرار منه بان
وصعه لافل من ستة اشهر ومدة المورث والموصي وان وصعته لاكثر من ستة اشهر لم يستحق

شيئا الا ان تكون المرأة معتدة فحينئذ اذا ولدت لاقل من اُسنتين حتى حكم بنبوت النسب كان ذلك
 حكما بوجوده في البطن حين مات المورث والموصي فان ولدته ميتا فالمال مودود علي ورثة الموصي
 والمورث واوولدت ولدين حيين فالمال بينهما فان كان احدهما ذكرا والاخر اُنثى فثني الوصية
 يقسم بينهما نصفين وفي الميراث يقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وثانيها ان يبين سببا مستحسنا
 بان يقول اقرضني الف درهم او باع مني شيئا بالف درهم فهذا الاقرار باطل ولا يلزمه شيء
 وثالثها ان يبينهم الاقرار فانه لا يصح عند ابي يوسف روح وعبد محمد روح يصح كذا في الكافي *
 واذا اقر الرجل لصبي صغير لقطا او غير لقط بدين مائة درهم فهو لازم وكذلك لو قال اقرضني
 الصبي والصبي بحيث لا ينكح ولا يتراض فالمال لازم وعلي هذا لو قال اودعني هذا الصبي هذا العبد
 او اعارني او احريه او اقرضك لمجنون فاقراره باصل المال صحيح والسبب باطل كذا في المبسوط *
 وهما يكره العبد مفسونا على المقر لم يذكر محمد روح هدا في الكتاب قال مشيخنا روح ويجب ان
 لا يكون العبد مفسونا عليه في كل موضع او اقر به المباح لا يضمن وفي كل موضع لو اقر به للمباح كان
 مضمونا عليه فكذا اذا اقر الصبي هكذا قالوا كذا في الذخيرة * ولو اقر انه كفل لهذا الصبي عن ولان
 باف درهم والصبي لا ينكح ولا يعتل فالثلاثة باطله الا ان يقبل عنده وليه الذي له لا يات التجارة
 على الصبي عند ابي حنيفة ومحمد روح وعلي قول ابي يوسف روح يجوز ان يقبل عنه وابنه وان خاطبه
 من وليه التصرف في النفس لا في المال كالاخ وانعم فان الكفالة منعقدة موقوفة على الاجارة فان
 ادرك الصبي ورضي بها جازت فان رجع الكفيل عنها صح رجوعه هدا في المحيط * واقراره
 كفل عن هذا اللقيط فلان بئانه درهم واللقط لا ينكح جاز على الكفيل ولم يلزم الصبي شيء كذا
 في المبسوط في باب اقرار المحجور والملوك * اذا اقر الصبي المأذون في التجارة بدين لرجل يصح
 اقراره بما كان من دين التجارة ولم يصح اقراره بما ليس من دين التجارة وكذلك اقراره بالوديعة
 بالمعارية جائز وكذلك اقراره بالغصب وكذلك اقراره ببيع سلعة باعها جائز وكذلك الاقرار
 ببيع في يديه منه صحيح سواء كان العبد من تجارته او لم يكن من تجارته بان ورث من ابيه ولا يجوز اقراره
 بالمهر والجناية والكفالة كذا في الذخيرة * اقرار الصبي المحجور عليه والمعتوه والمغمى عليه والنائم
 باطل بمنزلة سائر تصرفاتهم كذا في محيط السرخسي * واقرار السكران جائز بالحقوق كلها الا
 بالحدود الخاصة لله تعالى والردة بمنزلة سائر التصرفات ينفذ من السكران كما ينفذ من الصاحي

کے اہل الکافی * وائز الارحس الکریم وبعث سائر فی القصص وحقوق الناس ما خلا
الحدود کما فی الحارمی * وائز الحرامہ حرار محجور علیہ بدین اوعین وازاد مولاه احدہ من المبر
بی حال عینہ اعمد ام کے اندک وائز الحرامہ بدین بعد المبر بعد انہ العیرہ فان کان مأد وادان اقرارہ
وان محکمہ واعاہ وائز دہ العیرہ دال کما فی المسوٹ * اذا مرا بعد المحجور ردم عددہ وایلی بعد احدہما
ام یسر لآخرہ ال فی صفہ وادامہ وند لا یسر فی مثلہ انقطع ہ انرا د اعزنی حق الموی کما فی الحارمی *
وائز ار بعد الہ حر لرحس بدین او د بعد او عصب او ع وادارہ دائروان کان علیہ بدین بحیط
تیمتہ ومانی بدین او مولاہ بدین علیہ او د بعدہ بدین وعلیہ بدین مستغرق ام یسر اقرارہ ولا یحور
انرا د ہ حر لرحس حیدہ ایس بیہ قصاص وادان یقتل عدد دائرہ وعلیہ قصاص
وکر دائرہ علی مسد مسد مرحب لحد کاتہ وائز او شرب المحرم کما فی المسوٹ * ہا و ہ ہ ہ ہ
نہ و ہ انقطع الی حب بدین وصدق علی ذاک کما فی الحارمی * ولا یحور اقرارہ سہم امرأہ ولا یقتلہ
مس ولا یقتل ولا یقتل عدلہ ولا یقتل بدین وادان امر بدین امرأہ دائرہ وعبان الموی لہ ان یغرق
بہ بدین المسوٹ * وائز بعد دائرہ طراق دائرہ انرا بعد المحجور الطلاق دائرہ ان العبد فی حق
طرق بدین المحرمہ وائز بدین او ان کما فی المحیط * وائز بعد التا حرامہ انقص امرأہ باصعدا مہ کات
او حر ام یسر بدین فی قول ابی حنیہ و محمد درج وبلر مددک فی قول ای یوسف درج وائز
نور یجھدوا لہ وادان بدین ام یسر مدد ہر لواحده صہما فی قول ابی حنیہ و محمد درج حتی یعتق و قال
ایوسف درج فی الحردہ ذاک الحواب واما اذا کانت امہ وان کان المرای روحہ ام یسر مدد شئ
حتی یعتق وان لم یکن المرای روحہ فهو مؤدد بالمہر فی الحال وان کانت الامہ ثبہ ام یسر مدد شئ
حتی یقتل کما فی المسوٹ * وائز بافصا اس الامد المستراۃ ثم استحب بلرمہ العقر فیو ادد الحال
کے ی محیط السرحسی * وائز اقرارہ وطی صبیہ بعد دہا دہب عدرتہا فادھا لہ بلرمہ
شئ حتی یقتل فی قول ابی حنیہ و محمد درج ہذا ال فی سح ای سلیمان و فی سح ای حص درج
ول فی قول ای حنیہ و ای یوسف و محمد درج و کذا ک و اقرارہ وطی امہ بسہنہ فادھا عدرتہا
واصاھا بعبادہ مولاد فی قول ابی حنیہ و محمد درج و فی قول ابی یوسف درج ان کان البول
لا یسنسک لا یلرمہ شئ الی الحال ولا بعد العتق وان کان البول یسنسک قال فی سح ای سلیمان
یصدق

يصدق في المهر ويكون ديناً عليه اليوم ولا يصدق في الافضاء وفي نسخ ابى حنص قال ان كان البول يستمسك لا يصدق في المهر فلا يكون ديناً عليه وما ذكره في نسخ ابى سليمان اشبه بالصواب هكذا في المبسوط * واذا كان العبدان رجلين اذن له احد في التجارة فافر العبد بدين لزمه في حصته الا اذن وجب ما يجوز اقرار العبد التاجر فيه فانه يجوز اقراره في حصته الذي اذن له وجميع مال هذا العبد من مال فدينه اولى به واذا قضى الدين كان له في بين المولى نصفين الا ان يعلم انه من عبر تجارة من هبة او صدقة او نحو ذلك فيكون نصفه للذي لم يأذن قبل قضاء الدين ولو اقر هذا العبد حر بدين فهو بين المولى ولا يستحق احدهما المال كله بالاذن كذا في الحاوي * واذا اقر المكاتب بدين عليه لحر او لعبد من ثمن بيع او قرض او غصب فهو لازم له فان عجز لم يطل ذاك عنه واقرار المكاتب بالحدود جائز وان اقر به من كاح لم يلزمه الا على قول ابى يوسف رح اذا اقر بالحد خول فانه يلزمه وكذلك لو اقرانه افتض امرأة باصبعه حرة او ممة او صبية فهذا يارمه في قول ابى يوسف رح وفي قول ابى حنيفة ومحمد رح هذا بمنزلة الافرار بالجناية واقرار المكاتب بالجناية صحيح في حال قيام الكتابة فان عجز قبل ان يؤدي بطل في قول ابى حنيفة رح وجاز في قول محمد رح وانا نقضي عليه بارش جناية بخطاء بعد ما اقره فادى بعضه ثم عجز بطل عنه ما بقي عند ابى حنيفة رح وعلى قول ابى يوسف ومحمد رح لازم بخلافه اذا عجز قبل ان يقضى به عليه كذا في المبسوط * اذا حجر القاضي على حر ثم اقر المحجور عليه بدين او غصب او بيع او عتق او طلاق او نسب او قذف او زنا فهو كله سواء جائز عليه والحجر على الحر بطل في قول ابى حنيفة رح وابى يوسف رح الاول ثم رجع ابو يوسف رح وقال الحجر جائز وهو قول محمد رح وقال لا يجوز اقراره بدين ولا بيع وكل شيء يبطل في الهزل فهو في الحجر باطل وكل شيء يجوز عليه في الهزل فهو في الحجر جائز عليه كذا في الحاوي * الباب الخامس في الافرار المجهول وعلى المجهول وبالمجهول وبالمجهول عليه لو كان المقر له مجهولاً لا يلزمه سواء تفاخت الجهالة بان قال علي الف درهم لواحد من الناس او لم يتفاخت بان قال علي الف لاهدين هكذا ذكره شمس الائمة رح وذكر شيخ الاسلام في مبسوطه والناطقي في واقعاته انها اذا تفاخت لا يجوز ان لم يتفاخت جاز وفي مثله يؤمر بالتذكرة ولا يجبر على البيان لان المقر له اذا اتفقا على الاخذ من المقر واصطاحا بينهما امكن دعواهما صح اقراره قال في الكافي وهو الاصح هكذا في التبيين * لو قال فلان علي عشرة دراهم او فلان علي

درهم لم يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي * اذا اقرانه غصب هذا العبد من هذا او هذا وكل واحد منهما يدعيه لنفسه كان الاقرار فاسدا حتى لا يجبر على البيان ولهما ان يصطلحا في اخذ العبد من المقر وان لم يصطلحا يستحلف لكل واحد منهما بالله ما هذا العبد لهذا ولا لهذا ولم يذكر انه يستحلف لكل واحد منهما جملة بمينا واحدة او لكل واحد منهما يمينا على حدة وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهما يمينا على حدة ويبدأ التاضي يمين ابهما شاء وان شاء اقرع بينهما واذا حلف لكل واحد منهما لا يخلو من ثلثة اوجه احدها ان يحلف لاحدهما وينكل للآخر وفي هذا الوجه يقضى بجميع العبد للذي نكل له ولا يقضى للذي حلف له بشيء وان نكل لهما يقضى بالعبد وقيمة العبد بينهما نصفين سواء نكل لهما جملة بان حلفه التاضي لهما يمينا واحدة او نكل لهما على التعاقب بان حلف لكل واحد منهما يمينا على حدة فاما اذا حلف لهما فتدبرى عن دعوى كل واحد منهما فان اراد ان يصطلحا في اخذ العبد منه فانه يكون لهما ذلك في قول ابي يوسف روح الاول وهو قول محمد روح ثم رجع ابو يوسف روح عن هذا وقال لا يجوز اصطلاحهم بعد التحلف كذا في المحيط * ولو قال لفلان علي الف درهم ولفلان علي مائة درهم او لفلان والالف الاول والآخرين ان يصطلحا في المائة دينار ولو قال لفلان علي مائة دينار ولفلان علي كرحطه او لفلان كرشعير والدنا نير الاول ثابتة ولا شيء للآخرين ولكن لكل واحد منهما ان يحلفه على ما يدعيه عليه كذا في المبسوط * ولو قال لفلان علي مائة درهم ولفلان او لفلان فلان اول عليه نصف المائة والنصف الثاني يحلف لكل واحد من الآخرين عليه الآن يصطلحا عليه فيكون بينهما نصفين على مائة درهم ولو قال لفلان علي مائة درهم او لفلان ولفلان فال نصف الثلث والنصف الثاني بين الاثنين على ما وضعنا كذا في الحاوي * قال لفلان علي مائة درهم ولفلان او لفلان فلان اول الثلث والاربع الثلث يحلف للثاني والثالث الا ان يصطلحا كذا في محيط السرخسي * وان قال لفلان علي مائة درهم والاف لفلان فني قول ابي يوسف روح هذا مثل قوله لفلان او لفلان وفي قول محمد روح الالف الاول ولا شيء للثاني كذا في المبسوط * لو كان المقر عليه مجهولا بان قال لك علي احد الف درهم لا يصح كذا في التبيين * لو قال علي عشرة او علي عهدي فلان وليس علي عبده دين لزمه احدهما وعليه ان يبين وان كان على العبد دين محيط بقيمة لم يلزمه فان قضى دينه يوما من دهره لزمه الاقرار كذا في محيط السرخسي * كما يصح الاقرار بالمعلوم يصح بالمجهول كذا في المحيط * ان قال لفلان علي شيء لزمه ان يبين ماله قيمة فاذا بين

غير ذلك يكون رجوعا والنول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر من ذلك وكذا اذا قال لفلان عليّ حق كذا في الهداية * اذا قال لفلان عليّ حق ثم قال انما عنيت به حق الاسلام ان قال ذلك مفصولا لا يصح وان قال موصولا يصح واذا قال لفلان عليّ عهدي فلان حق كان هذا افرازا بالدين عليّ عبده حتى اذا ادعى المقر له شركة في العبد وانكر المقر كان القول قول المقر مع يمينه بخلاف ما لو قال لفلان حق في عهدي كان افرازا ببعض العبد له حتى لو قال المقر عنيت به الدين لا يصدق كذا في الذخيرة * ولو قال لفلان حق في عهدي هذا او اعني هذه فادعى الطالب حقا في الذمة حلف المقر عليه فان حلف فلا حق له فيها ولا في العبد فان ادعى بينهما يقر بباطنة من ايّهما شاء وكذلك اذا ادعى احدهما كذا في محيط السرخسي * اذا اقرانه غصب من فلان شيئا ولم يبين فانه يصح اقراره ويؤمر المقر بالبيان فادعين ما هو مال متقوم نحو الدراهم والدنانير وما اشبههما فان صدقه المقر له ولم يدع عليه زيادة كان ادعى المقر تسليم ما بين لا غير وان صدقه لكن ادعى عليه الزيادة يلزمه تسليم ما بين ويكون القول قول المقر للزيادة مع يمينه وان كذبه فيما بين وادعى عليه شيئا آخر بطل اقراره بالكذب وكان النول قول المقر فيما ادعى عليه هكذا في المحيط * واذا بين ما ليس بمال ان صدقه المقر له فيما بين لم يكن عليه شيء آخر سواء بين ما يقصد بالغصب بان قال غصبت منه امرأته او ولده الصغير او لا بان قال غصبت منه كذا من تراب او حبة حنطة او سمسم وان كذبه وادعى عليه غصب مال متقوم هل يصدق المقر فيما بين ان بين ما لا يصدق بالغصب بلا خلاف بين المشائخ وان بين ما يتصد بالغصب لا انه ليس بمال متقوم اختلف فيه المشائخ عامة مشائخنا يقولون انه لا يصح بياؤه ويكون مجبرا على ان يبين شيئا هو مال متقوم وهو الاصح هكذا في غاية البيان شرح الهداية * واذا اقران لفلان عبده وديعة ولم يبين ما هي فما اقر به من شيء فهو مصدق فيه بعد ان يكون ما بين شيئا يقصد به الابداع وان ادعى المقر له شيئا آخر على المقر اليمين وكذلك لو اقر شوت وديعة وجاء به معيبا واقرانه حدث به عنده هذا العيب فلا ضمان عليه في ذلك واذا انكر صاحبه ان يكون استودعه فالجواب فيه كذلك كذا في المبسوط * ولو اقرانه غصب من فلان عبدا صح اقراره ويؤمر بالبيان فاذا بين وقال العبد الذي غصبته هذا هو عبد جيد او وسطا وريء وصدقه المقر له في ذلك اخذ ذلك وان كذبه فيما بين وادعى عليه عبدا آخر كان الثرل قول المتر مع اليمين فيما ادعى المقر له وبطل اقرار المقر فيما اقر به المقر له هذا اذا كان العبد قائما وان كان مستهلكا فالقول في مقدار

القبيلة تقول المتروك في الذخيرة * اذا اقترانه غصب شاة او غيرها او ثوبا صم اقراره ويرجع في البيان اليه كذا في المحيط * ولو اقترانه غصب دارا لقول قوله انها هي او هذه او انها في بلد آخر ولو قال هي هذه الدار التي بيدي هذا الرجل والذي بي يديه الدار يكون ذلك لم يضمن المتروك شيئا ولم يؤخذ بغير تلك الدار في قول ابي حنيفة رح رابي يوسف رح الآخر وفي قوله الاول وهو قول محمد رح يضمن المتروك قيمة ملك الدار مع نفسه كذا في الحاربي * ولو قال عصمت هذه الامة او هذا العبد او اعداها جميعا المترلة او يد يال لغاصب اقربا فيما شئت راحلت على الآخر وان اقترادهما خرج به عن عهدة ذلك الافرار وقد صدق المترلة في ذلك حين ادعاهما جميعا فخذ المترلة ذلك الذي عليه وتنفق دعواه الآخر فيكون قول المسكر مع يمينه وان ادعى المترلة احدهما بعينه لم يستحق ذلك اذا زعم المقران المغصوب هو الآخر وتنفق دعوى المترلة الآخر عليه وهو واحد والقول قوله م يمينه كذا في المسعودي * لو قال علي فقيز حطته فهو فقيز بالبشر كذا في الاوتار والاصا ولو قال لفلان علي ما تدرهم فهو على وزن بلده ان كان سبعة بسبعة لا بصدق على النقصان الا اذا وصل بان يقول ما تدرهم مائتا او مائة وزن خمسة فيكون على ما قال واذا كان اقراره بالصدق والمعارف فبذلك درهم وزن سبعة وان كان نقد البلد مختلفا فان كان نقد فيها بعينه الله بصرف الاقرار اليه ان استوت النقود في البراج بصرف اليه اقله ولو قال له علي درهم صغير او فل درهم او دينار او درهم كبير فطه على التام الا اذا تبين موصولا كذا في محيط السرخسي * ولو قال وهو بعد ادخلان علي درهم طرية فعليه درهم طرية ولكن بوزن بعد ادوك ذلك ادانال وهو بغداد لفلان علي كدر حطته موصليته فعليه حطته موصليته لكن بكيل بغداد كذا في المحيط * ولو قال علي درهم فعليه ثلثة دراهم وكذلك لو قال له علي درهمات فعليه ثلثة دراهم كذا في المسعودي * ولو قال له علي درهم كثيرة او دينار كثيرة او ثمانية عشرة دراهم وعشرة دنانير في فباس قول ابي حنيفة رح وعندهما ما تدرهم ومن الدنانير عشرون كذا في محيط السرخسي * اذا قال علي ثياب كثيرة او وصاف كثيرة فعده عشرة وعندهما يلزمه ما يساوي ما نتي درهم وان قال عصمت ابلا كثيرة او بقرا كثيرة او غنما كثيرة ينصرف اليه اقل نصاب يؤخذ منه ما هو من جسده عدهما وهو خمسة وعشرون من الابل والثلاثون من البقر والاربعون من الغنم . عده ويرجع اليه بان المقر كذا في التبيين * ولو قال لفلان علي اكثر الدراهم فعليه عشرة دراهم وقالا

وقالما تئنان ولو قال لفلان علي شي من الدراهم او شي من دراهم فعليه ثلثه كذا في خزائن المفتين * روى
 بن سماعة عن ابي يوسف رح انه اذا قال له علي دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم ولو قال دراهم
 اضعافا مضاعفة يلزمه ثمانية عشر درهما وكذا اذا عكس بان قال علي دراهم اضعافا مضاعفة كذا
 في التبيين * ولو قال له علي عشرة دراهم واضعافها مضاعفة يلزمه ثمانون درهما كذا في محيط السرخسي *
 ولو قال كذا درهما فهو درهم كذا في الكنز والهداية * وذكر في التيممة والدخيرة وغيرهما يلزمه درهمان
 لان كذا كناية عن العدد و اقل العدد اثنان كذا في التبيين * وهكذا في فتاوى قاضيخان *
 ولو قال كذا كذا درهما يلزمه احد عشر ولو قال كذا وكذا درهما يلزمه احد وعشرون درهما وكذا الدنانير
 والمكبل والموزون ولو قال كذا كذا مختوما من حنطة يلزمه احد عشر مختوما ولو قال علي كذا
 كذا درهما وكذا كذا دينار يلزمه من كل واحد احد عشر ولو قال كذا كذا دينار او درهما يلزمه
 من كل واحد نصف احد عشر كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ثلث كذا بغير واحد عشر وان ثلث
 بالواو مائة واحد وعشرون وان ربع تزداد عليها الف كذا في الهداية * ولو خمس بالواو ينبغي
 ان تزداد عشرة آلاف ولو سدس تزداد مائة الف واو سبع تزداد الف الف وعلى هذا كما اراد عليه
 معطوفا بالواو وزيد عليه ما جرت العادة به الى ما لا يتناهى كذا في التبيين * وهذا كله اذا
 ذكر الدرهم بالنصب فان ذكره بالخفض بان قال كذا درهم روي عن محمد رح انه يلزمه مائة درهم
 كذا في محيط السرخسي * ولو قال لفلان علي مال فالقول قوله في القدر ويقتبل قوله في القليل
 والكثير الا انه لا يصدق في اقل من درهم ولو قال له علي مال عظيم من الدراهم لم يصدق في اقل
 من مائتي درهم وهذا قول ابي يوسف ومحمد رح فان قال من الدنانير فالتقدير فيها بالعشرين
 وفي الابل بخمس وعشرين وفي غير مال الزكوة بتممة النصاب هكذا في الكافي * وعن ابي حنيفة رح
 انه لا يصدق في اقل من عشرة دراهم وعنه مثل قولهما كذا في التبيين * وقال شمس الاثنية السرخسي
 الصحيح من قول ابي حنيفة رح انه ينبغي على حال المقر في الفقر والغنلان الفقير يستعظم القليل
 والغني لا يستعظم كذا في فتاوى قاضيخان * وهذا كله اذا قال مال عظيم من الدراهم فان لم يقل
 من الدراهم صدق في كل جنس ذكر كذا في العنابية * ولو قال اموال عظام فالتقدير ثلثة نصب من فن سماء
 حتى لو قال من الدراهم كان ستمائة درهم كذا في الكافي * ولو قال علي مال نفيس او خطير او كريم قالوا
 يلزمه مائتان ولو قال لفلان علي مال كثير ذكر الماطقي انه يلزمه مائتا درهم في قول ابي حنيفة رح

الا ان يقرباكثر من ذلك و باقل من مائتي درهم لا يقبل قوله وقال ابو يوسف رح لا يصدق في اقل من عشرة وقال محمد رح يلزمه مائتان كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال الوف دراهم فثلثة آلاف ولو قال الوف كثيرة فعشرة آلاف وكذا في العلوس والدنانير كذا في المحيط * وفي المنتقى لو قال علي مال لا قليل ولا كبير فعليه مائتا درهم كذا في الخلاصة * ولو قال علي مال قليل يلزمه درهم واحد كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له علي زهاء الف درهم او جل الف درهم اعظم الف درهم او قرب من الف درهم فهذا كله اقرار بخمسمائة وزيادة شيء وكذلك هذا في الغصب والودبغة وكذلك هذا في البكيلي والوزني والنياب كذا في الذخيرة * عن محمد رح اذا قال لفلان علي غير الف فعليه الفان ولو قال غير الفين فعليه اربعة آلاف ولو قال غير درهم فعليه درهم ولو قال غير درهمين فعليه اربعة كذا في الحاربي * ولو قال حنطة كثيرة فعندهما على خمسة اوسق وقيل على قول ابي حنيفة رح يكون البيان اليه بعد ان يبين اكثر من ربع الهانمي وهو الصنع وذكر في بعض الروايات الحنطة الكبيرة عشرة اقنرة وكذلك كل ما يكال ويوزن ولو قال علي اقنرة حنطة يلزمه ثلثة اقنرة ولو قال اقنرة كثيرة فعشرة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لفلان علي عشرة دراهم ونيف والبيان في النيف اليه فان فسره باقل من درهم جاز كذا في التبيين * ولو قال علي بضع وخمسون درهما فلبضع ثلثة فصاعد او ليس له ان ينقص من الثلثة كذا في محيط السرخسي * ولو قال له علي مائتا درهم فعليه مائة درهم ودرهم عندنا وكذلك لو قال مائة ودينار او مائة وفتير حنطة فذكر شيئا من المكيل او الموزون كذا في المبسوط * ولو قال عشرة دراهم ودانق او قيراط فهو من الغصة كذا في التبيين * ولو قال لفلان علي عشرة دنانير ودانق ار قال رفيراط فالدانق والفيراط من الذهب كذا في المحيط * ولو قال له علي مائتا مثقال ذهب وفضة او كذا حنطة وشعير ولب من كل واحد منهما النصف وكذلك لو سمي اجناسا ثلثة فعليه من كل واحد الثلث كذا في الحاربي * ولو قال مائة وعبد او قال مائة وشاة او مائة وثوب او مائة وثوبان فالقول في بيان المائدة قوله كذا في الذخيرة * ولو قال مائة وثلثة اثواب فالكل من الثياب كذا في المبسوط * اذا قال لفلان حرة من داري فاليه البيان وله ان يقربا شاء وكذلك الشقص والنصيب والطائفة والنطعة وما السهم فهو عند ابي حنيفة رح السدس وعندهما يؤمر بالبيان كذا في المحيط * اذا اقر الرجل بشاة في غنمه صح اقراره فاذا ادعى المقر له شاة بعينها فان صدقه المقر على ذلك اخذها وان

ابن ذلك لم يأخذها الا باقامة البينة او بنكول المدعى عليه بعد استخلافه فان ادعى المقر له شاة بغير عينها اعطاه المقرائي شاة شاء من غنمه وان حلف المقر على كلهن لم يتبل ذلك منه ويجبر على ان يعطيه شاة منها وان لم يعين واحدا منها وقال لا ندرى او رجع المقر عن اقراره وجمده فهو شريك به حتى اذا كانت الغنم عشرة فله عشر كل شاة وان ماتت شاة منها ذهبت من مالهما وان ولدت شاة منها كان لهما جميعا على ذلك الحساب واذا جحد المقر اصلا وضيع الغنم فهو ضامن لنصيب المقر له حتى اذا هلكت شاة منها ضمن مقدار نصيبه منها وهو العشر فان مات المقر فورثته في ذلك بمنزلة الا انهم يستحلون على العلم وانواع الحيوان والرقيق والعروض في هذا مثل الغنم كذا في المبسوط *

وقال له في دراهمي هذه عشرة وهي مائة وفيها نقص وكبار فهي من الكبار وزن سبعة ولا يصدق انها من النقص وان كان فيها زبوف يقال هي منها صدق كذا في محيط السرخسي * ولو قال له في طعامي هذا كرحضة فاذا طعامه لا يبلغ كرافهولة كله ولا يضمن الزيادة يستحلف المقر ما استهلك من ذلك الطعام شيئا ولو كان الطعام كراوفا فهو له كله وان كان ازيد من الكرمله منه كركذا في المحيط *

له من داري ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينهما فنط كذا في الكنز * ولو قال له علي من درهم الى عشرة او قال ما بين درهم الى عشرة لزمته تسعة عند ابي حنيفة رح وقال يلزمه العشرة كذا في الكافي * ولو قال له علي ما بين كرشعير الى كرحضة فعليه في قول ابي حنيفة رح كرشعير وكرحضة الا قبيز حضة وعند ابي يوسف ومحمد رح يلزمه الكران ولو قال علي ما بين عشرة دراهم الى عشرة دنانير فعند ابي حنيفة رح يلزمه الدراهم وتسعة دنانير وعندهما يلزمه عشرة دراهم وعشرة دنانير وكذلك لو قال ما بين عشرة دنانير الى عشرة دراهم فعليه الدراهم وتسعة دنانير في نياس قول ابي حنيفة رح ووقع في بعض نسخ ابي حفص يلزم الدراهم في هذا الفصل ان عليه عشرة دنانير وتسعة دراهم وهو ظاهر عند ابي حنيفة رح ولكن الاصح هو الاول وقوله من كذا الى كذا بمنزلة قوله ما بين كذا الى كذا في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط * بشرع ابي يوسف رح اذا قال الرجل ائتلان علي ما بين شاة الى بقرة فان ابا حنيفة رح قال ليس عليه شيء سواء كان بعينه او بغير عينه وقال ابو يوسف رح ان كان بعينه فلا شيء عليه وان كان بغير عينه فهما عليه ولو قال ما بين درهم الى درهم فعليه في قول ابي حنيفة رح درهم وقال ابو يوسف رح يلزمه درهما كذا في المحيط * الباب السادس في اقرار المريض وفعاله المريض مرض الموت من لا يخرج الى حوائج نفسه وهو الاصح كذا في خزائن المفتين *

حد مرض الموت تكلموا فيه والمختار للفقهاء انه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كان صاحب فراش اولم يكن كذا في المضمرات * واقرار المريض لو ارثه لا يجوز الا باجازة بقية الورثة فان كان المقتول وارث المريض وقت الاقرار وبقي وارثا كذلك الى ان مات المريض فلا اقرار باطل وان كان المقتول وارثا وقت الاقرار وخرج من ان يكون وارثا بعد الاقرار وبقي كذلك حتى مات بان اقراره خبيء وليس له ابن ثم حدث له ابن وبقي هذا الابن حيا الى ان مات المريض فلا اقرار كذا في المحيط * ولو اقر لمن لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا له بسبب قائم وقت الاقرار نحو ان اقراره له وله ابن فمات الابن ثم مات المريض لا يصح اقراره ولو اقر لمن لا يكون له وارثا ثم صار وارثا له بسبب حادث بان اقراره جنيبة ثم تزوجها ثم مات صح اقراره كذا في فتاوى قاصيخان * وان كان وارثا وقت الاقرار ثم خرج من ان يكون وارثا ثم بصير وارثا ذلك نحو ان اقرار امرأته ثم ابناها وانتضت عدتها ثم تزوجها ثم مات او كان والى رجلا واقراره بعد ما مرض ثم فسح الولاء ثم عقد اتيانها مات من مرضه فني هذا الوجه خلاف قال محمد ربح الاقرار جائز وقال ابو يوسف ربح الاقرار باطل قالوا ما قل محمد ربح قياس وما قال ابو يوسف ربح استحسان كذا في المحيط * ولو ان مريضا اقرارا له بدين وابنه عبد ثم اعتق ثم مات الاب وهو من ورثته فاقراره بالدين جائز وان كان المعد تاحرا وعليه دين والمسئلة بحالها فلا اقرار باطل ولو اقر المريض لابنه وهو مكاتب ثم مات الاب والابن مكاتب على حاله فاقراره جائز وان عتق المكاتب قبل موت الاب لم يجز اقراره له كذا في المبسوط * اقرار مكاتب المريض لابنه الحر بدين ثم مات لاهن وفاء او ترك وفاء بالدين دون المكاتبه جائز اقراره وان ترك وفاء بهما فاقراره باطل كذا في محيط السرخسي * واذا اقر المريض بدين بعد لو ارث بعينها ثم مات من ذلك المرض فانه لا يجوز كذا في المحيط * واذا اقر الرجل في مرضه لامرأته بدين ثم ماتت امرأته قبله ولها ابان احد هما منه والاخر من غيره فان على قول اي يوسف ربح الاول الاقرار باطل وعلى قوله الآخر يجوز واذا اقر المريض لامرأته بالدين ثم ماتت قبله ولها ورثة يجوزون ميراثها وليسوا من ورثة الميت فان اقراره جائز كذا في الذخيرة * واذا اقر مريض لانه بدين ثم مات الابن المقتول وترك ابنا وليس للمريض ابن فان على قول اي يوسف ربح الاول لا يجوز هذا الاقرار وعلى قوله الآخر يجوز كذا في المحيط * ولو اقر في مرضه بدين

موته بدين من مهر لا مرأ تدصدق الي تمام مهر مثلها وتحاض غرماء الصحة كذا في خزائن المفتين *
ولو اقر لها بزيادة على مهر مثلها فالزيادة باطلة كذا في المبسوط * رجل اقر لامرأته بمهر الف درهم
في مرض موته ومات ثم اقامت الورثة البينة ان المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياة الزوج لا تنقل
والمهر لازم باقراره كذا في الخلاصة * ولو اقر لوارثه ولا جنسي ثم مات المقر له ثم مات المريض
وارث المقر له من ورثة المريض لم يجز ذلك الاقرار في قول ابي يوسف رح الاول وهو جائز في قوله
الاخر وهو قول محمد رح وكذلك لو اقر المريض بعبد في يديه انه لا جنسي فقال الاجنبي بل هو
لفلان وارث المريض لم يكن لي فيه حق على قول ابي يوسف رح الاول اقرار المريض باطل
وفي قوله الآخر الاقرار صحيح وقوله الآخر اقرب الى القياس وقوله الاول اخذ بالا احتياط كذا
في المبسوط * وهكذا في فتاوى قاضيخان * من يمرض يومين ويصح ثلثة او يمرض يوما ويصح
يومين فاقر لانه بدين فان فعل ذلك في مرض صبح بعده جاز ما صنع وان فعل في مرض الزمه
الغراس واتصل بموته لم يجز كذا في خزائن المفتين * اقر لوارثه بشيء ومات ثم اختلف المقر له
وبقية الورثة فقال المقر له ان الصحة وقال بقية الورثة لا بل كان في المرض كان القول
قول من يدعي انه كان في مرضه فان اقام جميعا البينة فبينة المقر له او لم يكن وان لم يكن
للمقر له بينة و اراد استخلاف الورثة كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * قال ابو حنيفة رح
لا يجوز اقرار المريض لقائله قالوا هذا اذا انخصه الجراحة وصار بحال لا يجيء ولا يذهب واما اذا لم تنخصه
الجراحة وكان بحال يجيء وبذهب صح اقراره وعلى قول من يعتبر خوف الهلاك على سبيل
الغلبة لصبر ورثته في حكم المرضي بقول هذا اذا كانت الجراحة جراحة يخاف منها الهلاك على
سبيل الغلبة اما اذا كانت الجراحة لا يخاف منها الهلاك على طريق الغلبة صح اقراره كذا
في المحيط * ولا يجوز اقرار المريض لعبد وارثه ولا لمكاتب وارثه ولا لعبد قائله ولا لمكاتبه كذا
في المبسوط * وان اقر لمكاتب نفسه بدين جاز اذا كان كاتبه في الصحة فان كان كاتبه في المرض لم يجز الا من
الثالث كذا في الحاوي * اقرار المريض بالدين للاجنبي بجميع المال جائز اذا لم يكن عليه دين الصحة
كذا في المحيط * ودين الصحة مقدم على دين المرض الثابت باقراره وهو ان يقضي من التركة
اولا دين الصحة فان فضل شيء يصرف الى دين المرض وان اثبت الدين بالبينة او بشهادة التاضي
فهما سواء كذا في محيط السرخسي * ودين الصحة مقدم على الوديعه التي يقر في المرض هكذا

في خزانة المقتنين * اشترى شيئاً في مرضه او استقرض او استأجر وهاين الشهود قبضه او تزوج
مرأة على الف وهو مهر مثلها فأنهم يحاصون غرماء الصحة وكذلك كل دين وجب على المريض
بدلاً عن مال ملكه او استهلكه و علم وجوبه بغير اقراره فهو بمنزلة دين الصحة ولو قضى دينه
في المرض ان قضى دين القرض و ندين المبيع كان له دون غرماء الصحة وان قضى دين المهر
او الاجرة بشاؤون فيه كذا في محيط السرخسي * وان لم يكن عليه ديون الصحة فاقتر في مرضه
بالدين لرحلين و لهما يتحصن ان لا يمدأ باحدهما سراً وقع الاقراران معا بان قال المريض لرحلين
لكما علي الف درهم او دفع علي الثعالب بان قال لاحدهما اذك علي خمسمائة ثم سكت يوماً
او قال او اكثر ثم قال للآخر لك علي خمسمائة كذا في المحيط * رحل اقر في صحته انه غصب
من رجل جارية ثم قال في مرض موته هي هذه ولا مال له غيرها و عليه دين فهدا جائز و هو مصدق
وكذا لو اقر في صحته ان لفلان عدة الف درهم و دبعة ثم قال في مرض موته هذه الف بعينها اصدته
واجعل صاحب الودبعة او لي من صاحب الدين كذا في الخلاصة * ولو اقر في المرض بدين
ثم اقر بودبعة فهم ادين ولا يتقدم الودبعة ولو اقر بالودبعة و لاثم بالدين فالاقرار بالودبعة او لي
والبضاعة والمصاريف حكمهما و حكم الودبعة سواء كذا في الحاوي * ولو اقر المريض بديعة
الف درهم ارحل ثم مات ولا يعرف بعينها فهي دين في تركه كدين المرض كذا في خزانة المقتنين *
ولو مرض وفي يده الف درهم و ليس عليه دين في الصحة و اقر بدين الف درهم ثم اقر بان الف
الذي في يده و دبعة لفلان ثم اقر بدين الف درهم ثم مات قسمت الف اثلاثاً ولو قال صاحب الدين
الاول لاحق لي قبل الميت او قد ابرأته من ديني كانت الف بين صاحب الودبعة و بين الغريم الآخر
فتمين ولا يطل حق الغريم الآخر بما قاله الغريم الاول كذا في المبسوط * و اذا اقر المريض بدين
الف درهم ثم اقر بضاربة الف درهم ارحل آخر بعينها ثم اقر بديعة الف درهم بغير عينها لرجل آخر
ثم مات و لم يترك الا الف درهم فان هذه الف تقسم بينهم بالخصص كذا في المحيط * و اذا اقر
المريض ان له علي ابيه دين لفلان وفي يده دار لايه و علي المريض دين معروف في الصحة فان
دينه الذي في الصحة او لي وان نضل شيئ كان في دين ابيه ولو كان بذلك في صحته بعد موت
ايه كان دين ابيه احق بذلك من غرماء الابن كذا في الحاوي * رجل قال لفلان علي الف
درهم و جحد ذلك المترو عليه ثم مرض المترو ومات الجاحد و المقر وارثه و علي المتردين في الصحة

ثم مات وترك العا ورثها من الجاحد فان غرماء المقر في صحته احق في هذه الاف من غير ماء الجاحد كذا في المبسوط * لو اشترى عبد في صحته بغير فاحش على انه بالخيار ثلثة ايام ثم مرض في مدة الخيار فجاز او سكت حتى مضت المدة ثم مات المريض كان المحاباة من الثلث كذا في خزانة المفتين * رجل اقر في مرضه بارض في بده انها وقف ان اقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كما لو اقر المريض بعق عبده او اقر انه تصدق به على فلان وان اقر بوقف من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير او صدقه ورثته جاز في الكل وان اقر بوقف ولم يبين انه منه او من غيره فهو من الثلث مريض اقر لو ارثه ولاجنبي بدين فاقرار باطل تضاد فافى الشركة او تكاذبا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رح اقراره للاجنبي بقدر نصيبه جائز اذا تكاذبا في الشركة او انكر الاجنبي الشركة كذا في فتاوى قاضيخان * واداكذبه الوارث في الشركة وصدقه الاجنبي قيل يجب ان يكون على الخلاف والا صم اند لا يجوز للاتفاق كذا في محيط السر حسي * فان صدقهما المقر في نفي الشركة وقال لم يكن مشتركا وانما اقررت بالشركة كاذبا فيحذف يصح الاقرار للاجنبي هكذا في المحيط * ولو اقر المريض ان لفلان قبله حقا فصدقه بما قال ثم مات المريض فان ابا حنيفة رح قال يصدق الطالب ما بينه وبين الثلث واستحسن ذلك فان ادعى اكثر من ذلك حلف الورثة على علمهم فاذا حللوا اخذ الثلث فان اقر المريض بدين مسمى مع ذلك كان الدين المسمى اولى بما ترك كذا في الحاوي * ولو اقر بدين واوصى بثلث ماله لرجل فالوصية المسماة اولى ويثال للورثة اقر واه في الثمانين بما شئتم ويقال للموصى له بالثلث اقر له في الثلث بما شئت ذمي الغريقين اقر بشيء يؤخذ به ويحلف على الباقي كذا في المحيط * مريض اقر لو ارثه بعبد فقال ليس لي بل لفلان وصدقه فلان ثم مات سلم العبد للاجنبي وغرم الوارث قيمته ودفع حظه وكذا لو اقر الوارث لوارث آخر سلم العبد للثاني ووجب على الاول قيمته وصارت ميراثا وللاول والثاني منها نصيب ولو كان على الميت دين يحيط بماله يغرم كل القيمة ولا يسقط حصته احد كذا في الكافي * مريض وهب عبد له لبعض ورثته ولا مال له سوى هذا العبد وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له اقر ان المريض قد كان اقر قبل ان يهبه مني ان العبد لهذا الوارث الاخر واقر انه كان وهبه قبل هذا من هذا الوارث الاخر وصدقه الآخر في ذلك فللثاني ان يأخذ العبد من الاول فلو اخذ الثاني العبد من الاول ثم مات المريض من مرضه ذلك فان كان قائما

يؤخذ من الثاني وبصير ميراث الورثة الميت ويقسم بينهم على فرائض الله تعالى وكذلك لو كان الثاني غير الوارث وعلى الميت دين يحبط بماله فان للغرماء ان يأخذوا العبد من يده ولو كان العبد قد مات في بدال الوارث الثاني فان الغرماء بالخيار في هذه الصورة وباقي الورثة في الصورة الاولى ان شاءوا ضمنوا الوارث الاول قيمة العبد وان شاءوا ضمنوا الثاني والثاني لا يرجع على الاول وان ضمنوا الاول فالاول لا يرجع على الثاني هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض الروايات انه يرجع ولو اورد الخيار لسقية الورثة انه لا يجيء اذ لم يوجد منهم تصديق ولا تكذيب واما اذا وجد منهم التصديق يكون لهم تضمين الثاني واما اذا وجد منهم التكذيب يكون لهم تضمين الاول هذا اذا صدق المقر له الثاني المقر له الاول فاما اذا كذبه وقال العبد عدي ولا اعرف ما يقول فان العبد يسلم للثاني هذا اذا كان الاول قبض العبد من المريض ثم اقره للثاني وكذلك لو ان الاول لم يقبض العبد من المريض حتى اقر ان المريض قد كان اقره للثاني قبل هذا فان صدقه الثاني وقبض العبد من المريض ثم مات المريض وعليه ديون كثيرة والعبد قائم في بدال الثاني اخذ العبد منه وقسم بين الغرماء وان لم يكن العبد قائما في يده للغرماء خيار التضمين ان شاءوا ضمنوا الاول وان شاءوا ضمنوا الثاني وان لم يكن على المريض دين فلباقى الورثة حق اخذ العبد ان كان قائما وخيار التضمين ان كان هالكا هكذا في المحيط * اذا اقر المريض باستيفاء دين وجب له على غيره فان كان الدين وجب بدلا عما هو مال فان افترض او باع حتى وجب الثمن في ذمة المشتري ومثل القرض في ذمة الغريم او وجب بدلا عما ليس بدال كالمهر وبدل الخلع واشباه ذلك فان وجب الدين للمريض بدلا عما هو مال والغريم اجنبي صح اقراره بالاستيفاء اذا كان لو حوِّب في حالة الصحة سواء كان عليه دين الصحة او لم يكن وان كان الوجوب في حالة المرض لا يصح الاقرار بالاستيفاء في حق غريم الصحة اذا كان عليه دين الصحة هكذا في الذخيرة * وهذا اذا علم وجوبه في حالة الصحة بالبينة او بالمعاينة فاما اذا لم يعلم وجوبه في حالة الصحة الا ان يقول المريض وقول من دائن معه بان قال المريض لرجل بعينه قد كنت بعتك هذا العبد في صحتي بكذا وانت قبضت العبد وانا استوفيت الثمن وصدقه في ذلك المشتري ولا يعرف ذلك الا بقولهما فان كان العبد قائما في يدي المشتري او في يد البائع وقت الاقرار او كان هالكا وقت

وقت الاقرار الا انه عرف قيامه وحيوته في اول المرض او كان هالكا وقت الاقرار ولا يدري انه هلك في حالة المرض او في حالة الصحة ففي هذه الوجوه كلها لا يصح اقرار المريض بالاستيلاء اذا كذبه في ذلك غرماء الصحة وان علم ان العبد هلك في حالة الصحة صح اقراره بالاستيلاء وان كان واجبا على وارثه واقر بالاستيلاء لا يصح اقراره سواء وجب في حالة المرض او في حالة الصحة وسواء كان عليه ديون الصحة لو لم تكن واذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال والغريم اجنبي فاقر بالاستيلاء في حالة المرض صح الاقرار سواء وجب هذا الدين في حالة الصحة او في حالة المرض وسواء كان عليه ديون الصحة او لم تكن واذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال والغريم وارث لا يصح اقرار المريض بالاستيلاء سواء وجب هذا الدين في حالة المرض او في حالة الصحة هكذا في المحيط * واذا اقر المريض المديون انه قبض من وارثه ودیعة كانت له عنده او عارية او مضاربة فهو مصدق في ذلك كذا في المبسوط * ولو اقر المريض بالرجوع في هبة فهو مصدق ويرى الموهوب له وكذلك لو اقر باسترداد المبيع في البيع الناسد او باسترداد المغصوب والرهن يصح وان كان عليه دين الصحة ولو اقر بتقبضه من الوارث في جميع ذلك لم يصدق كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه في الجامع اذا وجب لرجل على رجل دين الف درهم في صحته فلما مرض رب الدين اقر بالالف في يديه انها ودیعة عنده لغريمه او لمكاتبه وهي مثل الالف الواجب للمريض ثم مات المريض وعليه ديون الصحة وغرماء المريض يحدون ما اقربه المريض فالمريض مصدق فيما اقر ويكون الالف الودیعة تصا صا بالدين ويعتق المكاتب ولو اقر بالف درهم ودیعة هي اجود من الالف الواجب للمريض صح الاقرار فان قال المقر اذا استرد الجباد واعطى مثل حقه لم يكن له ذلك لعدم صحة الاقرار بالزيادة ولو اقر بالف زبوف في يده انها ودیعة عنده له والدين جيا لم يصح اقراره وتسمت هذه الدراهم بين الغرماء وبواخذ الغريم والمكاتب بما عليهما وكذلك لو اقر بمائة دينار في يديه انها ودیعة عنده لمكاتبه او لغريمه او اقر بجارية في يديه ثم مات وذلك في يديه قائم بعينه او لا يدري ما فعل بالجارية فان اقراره باطل فان قال المريض اخذت هذه الدراهم الالف النبهرجة من غريمي او قال من مكاتبتي قضاء لحقتي او قال اخذت هذه الدراهم قضا لحقتي او هذه الجارية شراء بحقتي ان كذبه الغريم والمكاتب وقال دينه علينا وهذه الاموال اموال الباطل اقرار المريض وبقي المقر به حقا للغرماء المريض يتقسم بينهم بالخصص والدين على المكاتب والغريم على حاله

وان صدق الغريم او المكاتب المريض فيما اقر نفى الجارية والدنانير ينظر ان كان قيمة الجارية والدنانير مثل الدين الذي للمريض على المكاتب او الغريم او اكثر صح الافرار وان كانت القيمة اقل من دين المريض بان كانت القيمة خمسمائة ودين المريض الف درهم نفى الجارية يقال للغريم او المكاتب ان المريض جاني بقدر خمسمائة والمحاباة لا تصح من المريض المديون فان شئت فامض البيع واتم حقه بخمسمائة وان شئت فاقض البيع وخذ له اربعة اداد ما عليك وفي الدراهم الشبه حجة لا يخبر المكاتب او الغريم بين ان يأخذ الشبه حجة ويرد الجهاد وبين ان يترك الزبوف وبضمن الحدوده ولكن يأخذ الشبه حجة ويرد الجهاد ولم يذكر في الكتاب ما اذا كان الدنانير اقل من الدين هل يخبر المكاتب ذكر القيمة ابو بكر السلمي رح انه يخبر وهو الاصح وان اختار المكاتب او الغريم النقض وجب رد الجارية والدنانير عليه هكذا في المحيط * ان اقر العبد التاجر بقبض دين كان له على مولاه فان لم يكن عليه دين جاز وان كان عليه دين لم يجز اقراره بذلك وكذلك المكاتب اذا اقر بقبض دين من مولاه وهو مريض ثم مات وعليه دين والمولى وارثه واقراره باطل وان لم يكن عليه دين وكان له على مولاه طعام ومكاتبته درهم فاقربا استيفاء الطعام ثم مات وترك ولاء فان لم يكن له وارث سوى المولى فلا افرار صحيح وان كان وارثه غير المولى فهو مصدق في ذلك ايضا ولو كان عليه دين محيط بماله لم يصدق على ذلك كذا في المبسوط * واقرار رجل للمريض انه قتل عبده او قطع يده ثم اقر المريض بالاستيفاء صح وكذلك لو كان الجاني قتل العبد عمدا في مرض المولى ثم صاحبه المولى على مال واقر بقبض بدل المصلح جاز كذا في الحاوي * اذا اقرت المريضة باستيفاء مهرها من الزوج وعليها دين الصحة ثم ماتت من مرضها قبل ان يطلقها الزوج فانه لا يصح اقرارها ويؤمر الزوج برد المهر فيكون بين الغرماء بالخصص وان كان الزوج طلقها قبل الدخول ثم اقرت باستيفاء المهر ثم ماتت من مرضها صح اقرارها وان قال الزوج انا ضربت مع الغرماء بنصف المهر لم يكن له ذلك كذا في الذخيرة * فان بقي شيء من مالها بعد قضاء ديون غرماء الصحة رجع بما بقي بنصف المهر ولو كان الزوج دخل بها ثم طلقها طلاقا بائنا ورجعا فمرضت واقرت بالاستيفاء ثم ماتت بعد انتضاء العدة باقرارها باستيفاء منه صح وان ماتت قبل انتضاء العدة لا يصح اقرارها ومنى لم يصح اقرارها باستيفاء المهر في هذا الوجه يستوفي اصحاب ديون الصحة ديونهم فان فضل شيء بنظر الى المهر والى ميراثه عنها فيسلم له الاقل من ذلك كذا في المحيط *

ولو خلع امرأته في مرضه على جعل وانقضت عدتها فاقتر باستيفائه منها وليس عليه دين في الصحة ولا في المرض كان مصداق كذا في المبسوط * مريض عليه ديون الصحة غصب رجل منه عبدا في مرضه فمات العبد في يديه او ابق وقضى القاضي للمريض على الغاصب بالقيمة فاقر المريض باستيفائها من الغاصب لا يصدق الابينة ولو كان الغصب في حال صحة المغصوب منه ثم مرض والعبد قائم بعينه في يد الغاصب ثم ابق او مات وقضى القاضي عليه بالقيمة ثم اقر المريض باستيفاء تلك القيمة ان كان العبد ميتا او لم يعد من الابق كان مصداق بمنزلة دين وجب له في الصحة وان كان العبد قد عاد من الابق لا يصح اقراره ولو كان الغصب والتضاء بالضمان جميعا في حالة الصحة واقر المغصوب منه باستيفاء الضمان في حالة المرض صدق في ذلك كذا في المحيط * مريض باع عبدا قيمته الف بالعين لآمال له غيره وعليه ديون كثيرة في الصحة فاقر باستيفاء الثمن ثم مات لم يصح اقراره بشيء في قول ابي يوسف رح ويخبر المشتري في دفع الثمن مرة اخرى وفي نقض البيع فان اختار دفع الثمن فهو لغرماء الصحة وقال محمد رح المريض مصدق فيما زاد من الثمن على قيمة العبد ويخبر المشتري بين ان يدفع الباقي او ينقض البيع ويباع العبد للغرماء ولم يذكر قول ابي حنيفة رح وذكر مشائخ رح قوله مع قول ابي يوسف رح كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * رجل باع عبدا في صحته من رجل وبفضه المشتري فمرض البائع وعليه ديون الصحة واقر باستيفاء ذلك حتى صح اقراره في حق غريم الصحة ثم مات من مرضه ووجد المشتري بالعبد عيبا ورده بتضاء القاضي فليس للمشتري ان يشارك غرماء المشتري المبت في سائر اموال المبت ولكن له حبس العبد الى ان يستوفي الثمن فيباع العبد ويكون المشتري احق بالثمن من غرماء المبت ثم اذا بيع العبد صرف ثمنه الى المشتري فان فضل شيء فالفضل لسائر غرماء المبت وان نقص الثمن عن حق المشتري فلا شيء له حتى يستوفي غرماء المبت ديونهم من سائر اموال المبت فان بقي شيء من حقوقهم اخذه المشتري ولو ان المشتري لم يحبس العبد بحقه بل دفعه الى المريض حال حيوته او الى وصيه بعد موته بتضاء القاضي بطل تقدمه ولكن لا يبطل حقه في استيفاء الثمن كذا في المحيط * اذا دفع المريض الى وارثه دراهم ليقتضيها غريما من غرمائه فقال الوارث قد دفعتهما اليه وكذبه الغريم فالوارث مصدق في براءة نفسه صدقه المريض او كذبه ولا يصدق على ابطال حق الغريم وان وكله بقبض دين له على اجنبي فقال قد قبضته ودفعته اليه فهو مصدق والمطلوب بري واذا وكله ببيع متاع له

ولادين عليه فباع بقيمة شهادة الشهود ثم قال في حياته وبعد موته قد قبضت الثمن ودفعته اليه
او ضاع فهو مصدق في ذلك وان قل بعث المتاع واستوفيت الثمن وضاع فان كان المتاع مستهلكا
ولم يعرف الذي اشتراه فهو مصدق كان المريض حيا او ميتا وان كان المتاع قائما والذي اشتراه معروفا
مترابذلك وليس على المريض دين فالوارث مصدق ايضا اذا كان المورث حيا وان كان على
المريض دين لم يصدق الوارث على ذلك وان صدقه المريض فيه وان كان ميتا حين اقر الوارث
بذلك لم يصح اقراره كذا في المبسوط * رجل له على رجل الف درهم دين واحد ورثته كفيل به
او كان الدين على الوارث ورجل اجنبي كفيل به بامر الوارث وبغير امره فمرض رب الدين
وان استغناء الدين من احدهما بطل اقراره فاما اذا ابرأ الاجنبي من غير قبض فان كان اصيلا لا يصح
وان كان كفيل لا يصح من الثلث فان كان للميت مال يخرج ذلك من ثلثه فهو صحيح ولا سبيل
على الكفيل والدين على الوارث على حاله وان لم يكن للميت مال غيره يصح من ثلثه والمورثة
الخيار في ثلثي الالف ان شاءوا اخذوا من الاصيل وان شاءوا اخذوه من الكفيل والثلث الباقي
يؤخذ من الاصيل لا غير ولو ابرأ الوارث لا يصح كيف ما كان ولو اقرانه قبض من اجنبي تطوع به
عن الوارث او تحول له اجنبي منه او وكله رجل ببيع عبده فباعه من ابن الآمر ثم مرض الآمر
فاقر قبض الثمن من ابنته او قر الوكيل بقبضه ودفعه الى الميراث لم يصدق فان كان المريض هو الوكيل
والآمر صحيح فهو مصدق وان جحد الآمر ان كان المشتري وارثا لهما وهما مريضان لا يصدق الوكيل
وان كان الوارث الوكيل دون الآمر فان اقرانه قبض ودفعه الى الآمر او هلك في يده يصدق فان اقر قبضه
فقط لا يصدق ولو ان الكفيل احال المريض بالدين على غيره كفيل المريض والمحتمل عليهم مات ان كانت
الحالة مطلقة لا يجوز وان كانت الحوالة بشرط طرأة الكفيل دون الاصيل فان كان الكفيل هو الوارث
لا يصح ايضا وان كان الكفيل اجنبي يصح من الثلث كذا في اللوثة الخيار ان شاءوا اجازوا الحوالة وان شاءوا انقضوا
فان اجازوا ان شاءوا اخذوا الدين من المحتمل عليه وان شاءوا اخذوا من الاصيل الوارث وان لم يجيزوا
فان كان للميت مال يخرج ذلك من الثلث فكذلك وان لم يكن للميت مال غير الالف فهو صحيح
في ثلثه وللورثة الخيار ان شاءوا اخذوا المحتمل عاينه بالثلث والكفيل بالثلثين وان شاءوا اخذوا كل
الدين من الوارث ولو ان المريض لم يفر بالاستغناء ولم يبرأ الكفيل ولم يحل ولكن اقر بالف درهم
او مائة دينار

او مائة دينار او جارية في يده انما وديعته ارفعصب للكفيل والذي اقربته قائم بعينه ولا يدري ما يعمل
 فقراره باطل فان لم يعلم بعينها حتى مات مجهلا يجب الضمان عليه فيصير تصاصا بالدين وان كان
 قائما كان للكفيل ان يأخذ ذلك ويبيعها فيتوصل الى قضاء الدين الذي يحتل البراءة الموارث من
 غير حاجة الى قضاء الدين بعين من اعيان ماله وكذا ان اقرب بهذا الكلد للاصيل كذا في التحرير شرح
 الجامع الكبير * رجل كاتب عبده في مرضه وليس له مال غيره ثم اقرب باستيفاء بدل الكتابة جاز من
 الثلث ويسعى المكاتب في ثلثي قيمته كذا في فتاوى قاضيخان * ولو لم يقرب باستيفاء بدل الكتابة ولكنه
 اقرب بالالف في يده او مائة دينار او جارية انها وديعته لهذا المكاتب او دعها اياه بعد الكتابة ثم مات فانه
 يجوز اقراره بتدبر الثلث كذا في المحيط * رجل اودع اياه الف درهم بمعاينة الشهود في مرض
 موت الاب وصحته فلما حضره الموت اقرانه استهلكها فاما ان يقرانه استهلك الوديعته وثبت على
 ذلك حتى مات فحينئذ صارت الوديعته ديناً للابن في ماله ولا يكون هذا اقراراً للمريض لو ارثه واما
 ان يجحد الوديعته او يقرانه استهلكها ثم قال ضاعت الوديعته مني او ردتها علي صاحبها فحينئذ
 لا يلتفت الى قوله ويجب عليه الضمان وان حلف واما ان يقول ضاعت الوديعته مني او ردتها
 فلما طوالب باليمين اقرب بالاستهلاك او نكل عن اليمين فحينئذ يبطل عنه الضمان ولا يؤخذ من
 تركته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للمصيري * قال محمد بن حرج رجل له ثلثة بنين وفي يده دار
 فحضره الموت فقال اشترى هذه الدار من ابني هذا ومن هذا الاجنبي بالف درهم وقبضتها
 منهم ما لم ادفع اليهم شيئاً من الثمن وصدقه علي ما اقر من الشركة ثم مات وللمدار شفع والابن الاخران
 ينكران جميع ذاك فهذا الاقرار باطل واذا بطل الاقرار قسمت الدار بين البنين اثلاً فلكل ابن الثلث
 فان حضر الشفع اخذ الثلث الذي في يد الابن المقر له بثلث الثمن ويقسم ثلث الثمن بين الابن
 المقر له وبين الاجنبي نصفان فان كان الابن المقر له ورث ما لا آخر يضم ذلك الى ما وصل من ثمن الدار
 وتكون الحصة بين الابن وبين الاجنبي حتى يصل الى كل واحد منهما تمام الخمسمائة فان كذبه
 الاجنبي في الشركة بان قال الاجنبي بعث نصف الدار منه بخمسمائة فاما النصف الآخر فلا ادري
 لمن كان وامكن بيني وبين الابن شركة وصدق الابن اياه فيما اقر من الشركة فعلى قول ابي حنيفة
 وابي يوسف ربح هذا الاقرار سواء وبأخذ الشفع ثلث الدار بثلث الثمن ويكون ثلث الثمن بين الابن وبين
 الاجنبي نصفان وعلى قول محمد بن حرج يأخذ الشفع ثلثي كل الدار ولو كذب الابن اياه وصدق الغريب

فعلى قول ابي حبيقة وابي يوسف رح اقرار المريض باطل ايضا غير ان الشفيع يأخذ من الابن المقر له سدس الدار بسدس الثمن اما على قول محمد رح الاقرار في حق الاجنبي صحيح فيقضى ببيع الاجنبي نصف الدار من المريض يأخذ الشفيع ذلك بالشفعة والنصف الآخر يقسم بين البنين ان لا ذلك ابن ثلث النصف وهو سدس الكل ولا يأخذ الشفيع من الابن المقر له في هذه المسئلة شيئا كذا في المحيط * او اقر مريض بمائة درهم لامرأة طلقها بسوء الها موى مهرها وقد استوفت مهرها فمات بعد العدة وترك اخا وصرتها واربعين درهما لها كاه وان مات قبل مضي العدة لها خمسة دراهم فمن الاربعين كذا في الكافي * ولو كان الزوج ترك مكان اربعين درهما ثوبا قيمته اربعون درهما ولم يترك مالا آخر فان مات الزوج قبل انتضاء العدة تلغى المطلقه ثمن هذا الثوب واما المطلقة لا تستحق عين الثوب فيباع ثمن الثوب بخمسة دراهم فيعطى لها ذلك الا ان ترضى ان تأخذ ثمن الثوب بحققها وان مات الزوج بعد انتضاء العدة يبع الثوب ويصرف الثمن كله اليها كذا في المحيط *

رجل حضره الموت وله اخ لاب وام وامرأة نسائه ان يطلقها فلما فعل ثم اقر لها بمائة درهم وقد كانت استوفت مهرها وراوصى لرجل بثلث ماله ثم مات وترك ستين درهما فان مات بعد انتضاء العدة اخذت جميع الستين بديتها وان مات قبل انتضاء عدتها للموصى له الثلث عشرون درهما وان كان الدين متقدما على الوصية ثم للمرأة ربع ما بقي وهو عشرة بتي للاخ ثلثون ولو ترك مكان الستين ثوبا وصاوي ستين درهما وقد مات قبل انتضاء عدتها للموصى له ثلث الثوب ويباع ربع ما بقي للمرأة الا ان ترضى ان تأخذ بحققها وما بقي للاخ ولو مات بعد انتضاء عدتها يباع الثوب للمرأة الا ان تأخذ بحققها ولا شيء للموصى له ولو كان اقر مع ذلك لاجنبي بدين والمسئلة بحالها فان مات بعد انتضاء عدتها للمرأة نحاص الاجنبي فيما ترك الميت حتى يستوفى دينهما فان بقي شيء اخذ الموصى له بثلث ذلك وما بقي للاخ وان مات قبل انتضاء عدتها بدأ بدين الاجنبي وان فصل شيء اخذ الموصى له ثلث ما بقي ثم يعطى للمرأة الاقل من ربع ما بقي ومما اقر لها به وما بقي فهو للاخ كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري * كاتبة عبده على الف فاقتر لمولاه بالف ولاجنبي بالف في مرضه وفي يده الف فقضاها من الكتابة ثم مات ولا مال له غيرها مات حرا ويكون ثلث هذه الف لمولاه وثلثه للاجنبي ولو قضاها المولى من الدين او لم يقض بها ومات عنها فالاجنبي احق بها لان المكاتب ان مات ولم يترك وفاء بالكتابة فتتسخ الكتابة بالعجز

ولا يجب للمولى على عبده دين فبطل كذا في محيط السرخسي * ولو ترك المكاتب ابنا ولد في مكاتبته
فلا جنبي احق بهذه الالف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالمكاتبه والدين ولو كان المكاتب
قد قضاها المولى من الدين المقربة قبل الموت ثم مات وترك ابنا مولودا في كتابته كان الاجنبي
احق بالالف ايضا ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والمكاتبه واذا ادّى الابن المكاتبه والدين الذي
على الاب لا ينتقض القضاء على الاجنبي وان صارت الدين مستوية في القوة كذا في المحيط * رجل
كاتب عبده له على الف درهم في صحته واقرضه رجل اجنبي الف في صحته ثم مرض المكاتب
فاقرضه المولى الغابمعاينة الشهود فسرقت منه وفي يده الف درهم فقضاها المولى من القرض ثم
مات فالمولى احق بها وان لم يترك مالا آخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري *
مكاتب له على مولا دين في حالة الصحة فاقرضه مرضه انه قد استوفى ماله على مولا وعليه دين
في حالة الصحة فاقرضه مرضه ثم مات ولم يدع مالا لم يصدق على ذلك كذا في المحيط * مكاتب
مريض اقرضه اجنبي بالف ثم مات وترك العا وعليه الكتابة فلا جنبي اولى من الكتابة كذا في محيط
السرخسي * ولو اقرضه مرضه للمولى بالف قرض واقرضه اجنبي بمثل ذلك او بدأ بالاجنبي ثم
مات وترك الف درهم بدأ بدين الاجنبي ثم يأخذ المولى الالف الاخرى من الكتابة وعق
المكاتب في آخر جزء من اجزاء حيوته وبطل الالف التي للمولى بجهة الدين وان ترك فضلا على
الف درهم اخذه المولى من الالف التي اقرضه بها ان لم يكن وارثا بان كان للمكاتب عصبة وان كان
المولى وارثا بطل الافرار والفضل بين المولى وصاحب القرض ان كان له وام يكن فهو المولى
بالعصوبة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري * ولو كان في يد المكاتب حين مرض مائة
دينار فاقرضه بها ودفعه عنده للمولى ثم اقرضه اجنبي بدين الف درهم ثم مات وترك الف درهم والمائة
الدينار التي اقرضها المولا فانه يبدأ بدين الاجنبي فيصرف الالف اليه والد نائير تباع فيقضى من
ذلك او لا بدل الكتابة فان فضل شيء كان العاضل للمولى بحكم الافرار الا ان يكون المولى من
ورقة المكاتب فحينئذ يكون الفضل ميراثا كذا في المحيط * ولو كاتب عبده على الف درهم واقرضه
المولى الف في صحته ثم مات المكاتب وترك العا واولاد احرارا من امرأة بقضى للمولى بالالف
من الكتابة ويقضى بعقته ويلحق ولاء الاولاد به فان قال المولى اجعل الالف من القرض او من
القرض والمكاتب لم يلتفت الى ذلك وان ترك اكثر من الالف اخذ المولى العا من بدل الكتابة

وبأخذ الفضل عن الدين الذي اقرب به فان نضل من دينه شيء يصرف الى اولاده الا حرار كذا
 في التحريم شرح الجامع الكبير لمصيري * كاتب على الف وله ابنان حران واقر لاحدهما بدين
 الف والميراث بدين الف مات عن العين اخذهما المولى وان ترك اقل من الاثنين بدأ بدين
 الابن كذا في محيط السرخسي * اذا اقر المريض في مرضه الذي مات فيه بالف درهم بعينها لها
 لقطة عندي ثم مات ولا مال له غير ذلك فان صدقه الورثة فيما قال فانه لا يصير ميراثا بينهم ويتصدقون
 به وان كذب الورثة فان على قول ابي يوسف ربح يصح اقراره بقدر الثلث ويتصدق به ولا يصح
 اقراره في حق الثلثين فيكون ثلثا الف ميراثين الورثة وقال محمد ربح بانه لا يصح اقرار المريض
 اصله لا يكون الكمال ميراثا بينهم كذا في المحيط * وان مات وترك ثلثة بنين وله على احدى الف درهم
 واقر في مرضه بقبضه وصدقه الابن الغريم واخ وكذب الثالث برئ الابن الغريم من ثلثيه ثلثه وثلث
 المصدق وغرم ثلث المكروان ترك الميراث الاخرى واقسموا بينهم اثلاثا الثلث للمكذب وبقي
 ثلثان للمصدق والغريم يأخذ الابن الغريم ثلثا حكم دينه بقي ثلث آخر فيقسم بينهما نصفين
 واقر في مرضه انه باع عبده بمنزل القيمة في صحته من اسد فلان وقض ثمنه وانفق في حاجته وسلم العبد
 اليه ثم اودعه اليه ثم مات وصدقه الابن المتور له واخ وكذب الثالث بطل في ثلث المكذب عند
 ابي حنيفة ربح وصح في ثلثيه وخبر فان امضى اخذ ثلثيه ورجع بثلث الثمن في نصيب نفسه ونصيب
 المصدق من التركة وان فسخ صار العبد بينهم اثلاثا ورجع المتور له بكل الثمن في نصيبه ونصيب المصدق
 من العبد ومن مال آخر ان كان للميت مال آخر وصدقه لا ينتص البيع ولكنه يدفع ثلث الثمن
 كذا في الكافي * وان كان في البيع محالة بان كان قيمة العبد النين وقد اقر المريض انه باع هذا العبد
 في صحته من ابنه هذا بالف درهم وباقي المسئلة بحالها فعلى قياس قول ابي حنيفة ربح هذا والاول
 سواء فاما على قولهما فالمحابة وصية ولا وصية للوارث الا باجازه باقى الورثة واذالم توحيد الاجازة
 من المكذب لا يسلم للابن المشتري العبد المشتري بالنمن الذي تصادق على الشراء فيكون له
 الخبران شاء فسخ العقد وان شاء امضى فان اختار الامضاء بلغ الثمن الى تمام القيمة في نصيب المكذب
 ورأى الموصية في حقه فغرم المشتري ثلث الاثنين للمكذب نصف ذلك حصة من المحابة ونصف
 ذلك حصة من الثمن ثم يرجع المشتري بنصف ما غرم وذلك ثلث الف في نصيبه ونصيب المصدق
 من الف

من الالف المتروكة وان فسخ العقد ورد العبد صار العبد ميراثا بين البنين الثلاثة اثلاثا ويرجع الابن المشتري بجميع الثمن في نصيبه ونصيب المصدق فان قال المشتري انا انقض البيع في حصّة المذنب خاصة كان له ذلك واذا فسخ البيع في نصيب المكذب رجع بثلث الثمن في نصيبه ونصيب الابن المصدق كذا في المحيط * الباب السابع في اقرار الوارث بعد موت المورث رجل مات وترك الف درهم وابنا فقال الابن في كلام موصول لهذا علي ابني الف درهم ولهذا الف درهم الف درهم بينهما نصفان ولو اقر الاول وسكت ثم اقر الثاني فالاول احق بالالف فاذا دفع الالف الى الاول بقضاء لم يضمن للثاني شيئا وان دفعها بغير قضاء ضمن خمسمائة للثاني ولو قال في كلام موصول هذه الالف ودبعة لهذا ولهذا الآخر علي ابني الف درهم دين كان صاحب الدبعة احق بالالف ولو قال لفلان علي ابني الف درهم وهذه الالف ودبعة لفلان تحاصف يد كذا في المبسوط * لو قال له رجل هذه الالف التي تركها الميت ودبعة لي وقال الآخر لي علي ابنيك الف درهم دين فقال المورث صدقتها قال ابو حنيفة ربح يصح الاقراران جميعا وتكون الالف بينهما نصفين وقال ابو يوسف ومحمد ربح بان الالف كلها لصاحب الدبعة ولا يصح الاقرار للثاني كذا في المحيط * لو قال لفلان علي ابني الف دين ودفعها اليه بقضاء ثم اقر بالف اخرى على اني لا ادرم يضمن لدبته من ذاك عند محمد ربح ولو دفع الثنا بغير قضاء يضمن للثاني خمسمائة ولو قال لفلان علي ابني الف لابل لفلان فدفع الي الاول بقضاء لم يضمن للثاني شيئا وبغير قضاء ضمن للثاني مثلها كذا في محيط السرخسي * اذا مات وترك ابين وابنين فخذ كل واحد منهما العائمه ادعى رجل على ابنيهما الف درهم وادعى ايضا آخر الف درهم فاقر جميعا للاحدهما واقر احدهما للآخر وحده وكان الاقراران معا فان الذي اتفقا عليه يأخذ من كل واحد منهما خمسمائة ويأخذ الآخر من اندي اقر له ما بقي في يده وهو خمسمائة ولو لم يقبضا منهما شيئا حتى غاب الذي اقر له جميعا وجاء الذي اقر له الواحد وقدمه الى الحاكم فقال لي على الميت الف درهم وقد اقر بها هذا المورث ابني فصدمه الابن واخبر القاضي بما اقر به لغيره فان القاضي يقتضي عايد بالالف كلها فان جاء الآخر وقدم اخاه قضي له عليه بالالف التي في يديه كلها ولا يرجع واحد من الاخوين على اخيه بشيء وكذلك لو كان الميراث دنانيرا وشيئا مما يكال او يوزن والدين مثله كذا في الحاوي * رجل مات وترك عشرين قيمة كل واحد منهما الف درهم وترك ابين فاقسم ما رآه كل واحد منهما عبدا

ثم اقر اجمعان اباهما اعتق احدا العبدين بعينه وهو الذي في يد الاصغر منهما في صحته وانرا الاكبر ان اياه اعتق العبد الذي في يده في صحته وجميع ذلك منهما معا فهما حران وضمن الاكبر للاصغر نصف قيمة العبد الذي في يده وكذلك الافرار بالوديعة في العبدين بان اقرا باحدهما بعينه انه وديعه ولان وانرا آخره في يده انه وديعة لعلان فهذا الافرار يعتق سواء واو كانت التركة التي درهم ونسبها را حاد كل واحد منهما الفانم اقر احدهما لرحل بدين خدسمائه على ابيه وقضى الناصي بنه عليه ثم اقر اجمعان على ابيهما لرحل آخر اف درهم دين فانه يقضى بها عليهما انرا لو كان الاول اقر الف ودفعها نقضاء فاض ثم اقر اجمعان الف الثانية قضى بالالف كلها اماني بد الجاحد والمقر الاول لا يصير صامه شيئا ولو كانا اقر او لا لرحل بدين مائة درهم ثم اقر احدهما لآخر بدين مائة درهم والمائة الاولى عليهما نصدا وان اخذ الملتق عليه مائة من ادهما رجع على ابيه بمصعها ولو بدأ احدهما فاجر لرحل بمائة درهم ثم اقر بعد ذلك لآخر بمائة درهم فالاول بخدمته المترمة ثلث درهم مما في يده والمائة التي هي حق الملتق عليه في مالهما على تسعة عشر مائة وان احدا المائة من احدهما رجع على صاحبه بحصة منها وكذلك لو كان الافرار مائة مائة مائة التي انثر بها احدهما عليه في نصيبه حاصلة والمائة الاخرى عليهما على تسعة عشر مائة كداني المنسوخ * ترك ثلثة بين وثلثة آلاف درهم فانسموه فادعي احسبي على ابيهم ثلثة آلاف درهم بصدقه الاكبر بينهما والوسط في الاثنين والاصغر في الالف يأخذ منهم المائتا ثلثا وانما من الاوسط والاكبر نصيبين ومن الاكبر ما تنبي في يده عنداني يوسف ربح وعبد محمد ربح يأخذ من الاكبر الغنم ومن الاوسط الغنم ومن الاصغر ثلث الغنم هذا اذا التقيم جميعا واما اذا التقيم متفرقا فان لقي الاصغر حده اوليا يأخذ منه الالف وان لقي الاوسط بعده بأخذ منه الالف التي في يده وكذلك لو لقي الاكبر بعده يأخذ منه ما في يده كله وامدكر في الكتاب ان الاوسط والاصغر هل يرحع ان على المقر له شيء فالواجب ان يرحع الاصغر ثلثي الالف على المقر له باتفاقهما فاما الاوسط لا يرحع شيء عند محمد ربح وعبداني يوسف ربح عليه سدس الالف هذا اذا لقي الاصغر اولا فان لقي الاكبر اولا لا يأخذ الغنم ومن الاوسط بعده بأخذ الغنم ومن الاصغر ثلث ما في يده اذا كان متفرقا ان اخويه انرا الرابدة على الالف فان جحد الاصغر اقراره ماله بالزيادة لم يأخذ منه شيئا ثم الاكبر لا يرحع على الاصغر بسى وكذلك الاوسط عند محمد ربح وعبداني يوسف ربح

يرجع بزيادة سدس الالف ويرجع الاصغر على الغريم بسدس الالف فان لقي الاوسط اولاً يأخذ الفه فان لقي الاصغر بعده فكما ذكرنا اراد به اذا جحد الاصغر اقرارهما فان لقي الاكبر بعده يأخذ الفه كذا في محيط السرخسي * رجل مات وترك ابنين لا وارث له غيرهما وترك الف درهم على رجل فقال الغريم قد قبض الميث مني خمسمائة حال حيوته وصدقته احد الابنين في ذاك وكذبه الآخرفان للمكذب ان يأخذ من الغريم الخمسمائة الباقية وليس للمصدق ان يأخذ من الغريم شيئاً ولو ادعى الغريم ان الميث قد قبض منه جميع الالف فصدقته احد الابنين في ذلك وكذبه الابن الآخر فللمكذب ان يأخذ من الغريم خمسمائة وليس للمصدق ان يرجع على الغريم بشيء وللغريم ان يحلف المكذب بالله ما تعلم ان اباك قبض مني جميع الالف فان حلف الجاحد واخذ من الغريم خمسمائة وترك الميث الف درهم اخرى سوى هذه واقتسم الابنان تلك الالف بينهما فللغريم ان يرجع على المصدق ويأخذ منه الخمسمائة التي ورثها كذا في المحيط * اذا مات وترك اباً و الف درهم فادعى رجل على الميث الف درهم فصدقه الابن ودفع اليه بقضاء او بغير قضاء ثم ادعى رجل آخر على الميث الف درهم وكذبه الابن وصدقه الغريم الاول وانكر الثاني دعى الغريم الاول لم يلتفت اليه انكاره ويقسم الالف نصفين وكذلك لو اقر الغريم الثاني لغريم ثالث فان الغريم الثالث يأخذ نصف ما في يده كذا في الحاوي * الباب الثامن في اختلاف الواقعيين المقر والمقر له رجل قال لا آخراخذت منك العاود دعة والغاصبا فضاغت الود دعة وهذه الالف غصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب وبقيت الود دعة كان القول قول المقر له يأخذ هذه الدراهم ويغرم المقر العاود اخرى وكذا لو قال المقر له لا بل غصبتى الالفين كان الجواب كذلك ولو قال المقر ادعني الغا وغصبت منك الغا فهلك الود دعة وبقي الغصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب كان القول قول المقر بأخذ المقر له الالف ولا يضمنه شيئاً كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال لا آخراخذت منك الف درهم ودعة فهلك وقال صاحب المال لا بل اخذتها غصباً ضمن المقر له انه اقر بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يوجب البراءة عنه وهو الاذن بالاخذ والآخر ينكر فكان القول قوله مع يمينه ووجوب الصمان على المقر باقراره الا ان ينكل الخصم عن اليمين وان قال اعطيتني الف درهم ودعة فهلك وقال صاحب المال بل اخذته غصباً لم يضمن المقر له ما اقر بسبب الضمان بل اقر بالاغطاء وهو فعل المقر له فلا يكون سبب الضمان على المقر الا انه يدعي عليه سبب الضمان

وهو اعصب فكان القول قول المكرم مع اليمين الا ان يملك المقر من السمين فتح يلزمه المال كذا في الكافي * **اواسنة** جردتني احد لهما الى الحيرة والاخرى الى القادسية وهي ابعد من الحيرة فحمل عليهما الى القادسية فمقت احد لهما الى القادسية مال المالك بعت التي استأجرتها الى الحيرة وعليك ضدها وقال المستأجر لاني سقت التي استأجرتها الى القادسية والقول قول المالك وبصم المستأجر كذا في التحرير شرح الحام مع الكبير المحصرى * **اوقان** اقترضت الف درهم ثم اخذتها منك بحسب على المقر معها اليه كذا في التبيين * **واذا** امر الرجل الله اقتضى من رجل الف درهم كانت له عليه وقصبة فقال ولان احدث مني هذا المال وام يكتن لك على شيء ورده على فانه يحرم على ان يرد المال بعد ان يحلف الله انه كان له على شيء ركذلك لو اقر الله ببص من ولان الف درهم مات رد بعدله عدة اربعة وهدية الدية بل هي مالي قصته مني فعليه ان يرد كذا في المسوط * **ولو قال** قصت منك الف درهم بوكالة ولان وقد كانت لفلان عليك او قال وهنتها لفلان وامرني بقمصها فنصته له ودفعته اليه فلم يقرصه من هكذا في المحط * **وار قال** اسكتت بيتي ولانا هذا ثم اخرجته منه ودفعته الي وادعى الساكن البيت انه له والقول قول صاحب البيت اسكتت او على الساكن البيت في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح القول قول الساكن وهو الياس وعلي هذا الخلاف لو قال هذا الداعي اخرجت ولانا ثم قصته منه او هذا الثوب لي امره فلا نام قصته منه واذا اقر الرجل ان فلا بالحط حاط فقصه هذا بص درهم وقص منه القصص وقال الخياط هو قصص امره والقول قوله كذا في الاول وكذا في الثوب سام الى الصانع كذا في المسوط * **واو** لم يقل في مسنة الخياط وغيره بقصه منه لا يرد انتفا كذا في محيط لسرخسي * **واو** كان الثوب معير فانه للمقر الدابة او الدار فقال امره ولانا وقصته منه كان القول قوله كذا في المسوط * **و** دل وصعت ثوبي في بيت فلان ثم اخذتها لم يصم عبد ابي حنيفة رح وعندهما يصم كذا في محيط لسرخسي * **قال** الخياط هذا الثوب لفلان سلمه الي ولان فادعياه فهو للمقر له ولا ولا بصم الله ابي شيئا عبد ابي حنيفة رح وعندهما صام كذا في محيط لسرخسي في باب الاقرار بمال دفع اليد فلان هو لا حر * **رحل** قال لا خرا حدثت منك هذا الثوب عاربة وقال الآخرا اخذت مني ببعاء القول قول الآحد وهذا اذا لم يلبسه اما اذا لبس وهلك فيضمن كذا في الخلاصة *

ولو قال لا آخراخذت منك هذه الدراهم وديعة وقال الآخراخذتها مني قرضا فالتقول قول المقر
 كذا في خزائن المفتين * ولو قال اقرضتني الف درهم وقال الآخرا غصبتني فالمقرض من ائتمانها
 ان كانت قائمة بعينها للمقر له ان يأخذها كذا في الحاوي * اذا قال الرجل لغيره اقرضني هذه
 الدابة التي في يدي وقال صاحب الدابة ما اعرتك واكنك غصبتها فان لم يكن المستعير ركبها
 فالتقول قوله لا ضمان وان كان المستعير قد ركبها فالتقول قوله فهو ضامن وكذلك اذا قال دفعتنا الي عارية
 او اعطينها عارية فلا ضمان عليه وقال ابو حنيفة رح ان قال احذتها عارية منك وحدها الآخرا فهو ضامن
 كذا في المحيط * رجل قال لا آخرا قد غصبتك الف درهم وربحت فيها عشرة آلاف درهم وقال المقر له
 قد امرتك به فالتقول قول المغضوب منه وان قال لا بل غصبتني عشرة آلاف فالتقول قول الغاصب
 كذا في الخلاصة * قال لغيره هذه الالف وديعة لك عندي وقال المقر له ليست بوديعة ولي عليك
 الف من قرض او ثمن بيع ثم حدها المقر الدين والوديعة واراد المقر له ان يأخذ الوديعة فضاء عن
 الدين الذي يدعي لم يكن له ذلك لان اقراره بالوديعة او لا بطل بالرد ولو قال المقر له
 ليست بوديعة ولكنني اقرضتكها بعينها وحدها المقر القرض كان للمقر له ان يأخذ الالف
 بعينها الا ان يصدقه المقر في الترض فحينئذ لا يكون للمقر له ان يأخذ الالف بعينها كذا في فتاوى
 قاضي خان * ولو اقر بالف قرض او غصب وادعي ثمن او قال ثمن عبدا وادعي ثمن امه لزمه
 كذا في الكافي * اذا قال لفلان علي الف درهم من ثمن متاع قتال فلان ما كان لي عليه نط الف
 درهم من ثمن متاع لكن لي عليه الف من قرض كان له الالف ولو قال ما كان لي عليه نط من ثمن
 متاع وسكت ثم ادعي الالف ائتمانها فليصدق كذا في المحيط * وان اقر الرجل لفلان علي الف
 درهم من ثمن متاع باعنيه الا اني لم اقبضه فانه لا يصدق في قول ابي حنيفة رح وصل ام فصل
 صدقه المقر له في الجهة او كذبه وقال ابو يوسف ومحمد رح بانه يصدق اذا وصل صدقه المقر له
 في الجهة او كذبه فاذا فصل ان كذبه المقر له في الجهة بان قال لي عليك الف درهم من قرض فانه
 لا يصدق المقر في قوله لم اقبض ويلزمه المال عندهما واما اذا صدقه في الجهة بان قال لي عليك
 الف درهم من ثمن متاع بعته وقبضت مني والمقر يقول لم اقبض مفصلا عن اقراره كان
 ابو يوسف رح يقول اولا بانه لا يصدق كما لو كذبه في الجهة ثم رجع وقال يصدق وصل
 او فصل وبه قال محمد رح كذا في الذخيرة * ولو قال لفلان علي الف درهم من ثمن هذا

العبد وكان العبد في يدي المقران صدقه المقر له فيما اقر له الف درهم وان قال المقر له هذا العبد عبيدي
وانما بعثك عبدا غيره واخذت العبد منه فانه لا يلزمه شيء ولو قال العبد عبيدك وانما بعثتك عبدا
غيره وقبضته واني عليك الف درهم ثمه فانه يلزمه الف درهم هكذا في المحيط * ولو قال لفلان
علي الف درهم من ثمن هذا العبد الذي هو في يد المقر له فان اقر الطالب سلبه له واخذه بالمال
وان قال العبد عبيدك لم بعثك انما بعثك غيره فالمل لا يلزم له كذا في المبسوط * وان قال العبد عبيدي
ما بعثك فحكمه ان لا يلزم المقر شيء هكذا في الهداية * ولو قال العبد عبيدي ما بعثته منك انما بعثتك
غيره لم يكن له عليه شيء وقد ذكر في آخر هذا الكتاب ان ابا حنيفة رح قال يحلف وكل واحد منهما
على دعوى صاحبه وهو قولهما كذا في المبسوط * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * واذا
تحالفا بطل المال كذا في الهداية والكافي * وان كان العبد في يد ثلثان صدقه المقر له وامكته تسليمه
لزمه المال والا فلا كذا في الخلاصة * ولو قال ابتعت منه شيئا بالف درهم الا اني لم اقبضه فالتول قوله
بالاجماع كذا في الكافي * لو اقراند باع عبده هذا من فلان وادعى انه لم يقبض الثمن وحسبه كان له
ذلك وكان القول قوله اذا انكر المقر له كذا في التبيين * رجل قال لفلان علي الف درهم ثمن خمر
او خنزير يلزمه المال ولا يصدق في السبب اذا كذب المدعي في السبب وصل ذلك او فصل في
قول ابي حنيفة رخ وكذا لو قال الف درهم من الثمن كذا في فتاوى قاضيخان * وان صدقه الطالب
في ذاك فانه لا يلزمه شيء في قولهم جميعا كذا في الذخيرة * ولو قال لفلان علي الف درهم حرام
او ربوا فهمي لازمته ولو قال لفلان علي الف درهم زور او باطل ان صدقه المقر له فلا شيء عليه وان
كذبه لم يره كذا في التبيين * ولو قال له علي الف درهم من ثمن متاع او قال اقرصني الف درهم ثم
قال هي : يوف او نهجته او ستوقه او رصاص او قال الا انا زبوف او قال لفلان علي الف درهم
زبوف من ثمن متاع او قال المقر له جبا دلمه الجبا عدا بي حنيفة رح وصل ام فصل و فلان
وصل صدق وان فصل لا يصدق ولو قال لفلان علي الف درهم زبوف ولم يذكر البيع والقرض قبل
يصدق اجماعا او صل وقيل هو على الخلاف ايضا كذا في الكافي * واذا اقر بالمال غصبا او ودیعة
وقال هي نهجته او زبوف صدق وصل ام فصل ولو قال في الغصب والوديعة الا انها ستوقه او
رصاص فان قال موصولا صدق وان قال منصولا لم يصدق كذا في المبسوط * وان قال لفلان
علي الف درهم من ثمن متاع او قال اقرصني فلان الف درهم او قال اودعني او قال غصبت

الف درهم ثم قال الا انه ينقض كذا صدق ان وصل والا لا ولو كان الفصل لضرورة انقطاع
فهو وصل كذا في الكافي * وبه يقتضى كذا في الذخيرة * رجل قال قد قبضت من فلان الف درهم قال هي
زيوف يتقبل قوله ولو قال هي ستوفة لا يتقبل وان مات المقر قبل ان يقول شيئاً فقال وارثه هي زيوف
لا يصدق كذا في الظهيرية * وفي المصاربة والغصب اذا مات المقر فقال وارثه هي زيوف لا يصدقون
كذا في المحيط * وكذلك هذا في البوديعة كذا في الظهيرية * اقرب قبض خسمائة على الشريك قال هي
زيوف صدق وصل ام فصل وللشريك نصفه ان شاء وان شاء منع المطلوب بالحياد فان قال مفصولا هي رصاص
لم يصدق وللشريك نصفها جبارا ولو قال موصولا يصدق ولا شيء للشريك كذا في محيط السرخسي *
وفي دعوى الزبافة اذا كان قال قبضت حقي للشريك ان يأخذ منه نصف الجبار كذا في المحيط *
ولو قال له علي كرحضة من ثمن بيع او قرض ثم قال هو ردي فالتقول قوله في ذلك وصل ام فصل
وكذلك سائر الموزونات والمكيلات علي هذا وكذلك لو اقر بكر حطة غصب او بديعة ثم قال
هو ردي فالتقول قوله وكذلك لو اتى بطعام قد اصابه الماء وعفن فقال هذا الذي غصبته او اودعته
فالتقول قوله في ذلك وكذلك لو قال استودعني عبد اثم جاء بعبد معيب فقال هو هذا فالتقول قوله
في ذلك كذا في المبسوط * ولو اقر لفلان عليه عشرة افلس من قرض او ثمن مبيع ثم قال هي
من الفلوس الكاسدة لم يصدق وكذلك ان وصل في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح
يصدق في القرض اذا وصل وعليه ما قال وما في البيع ففي قول ابي يوسف رح الاول لا يصدق
وفي قول محمد رح يصدق اذا وصل وعليه قيمة المبيع ولو قال غصبت عشرة افلس ثم قال هي من الفلوس
الكاسدة كان مصداقا وكذلك البوديعة كذا في النحوي * اذا اقر بقبض رأس مال السلم ثم ادعى
انه زيوف ان كان اقر بقبض الجبار او اقر بقبض بحقه او باستيفاء رأس المال او باستيفاء الدراهم
او بتبضع رأس المال لا يتقبل تولد انها كانت زيوفا وان كان اقر بقبض الدراهم فتقوله مقبول في دعوى
الزبافة استحسانا كذا في الظهيرية * ومن اقر بدين مؤجل فصدقه المتر له في الدين وكذبه في التأجيل
لزمه الدين حالا ويستحلف المقر له في الاجل كذا في الكافي * ولو قال لفلان علي عشرة مثاقيل
فضة ثم قال هي سوداء او قال لفلان علي ألف درهم ثم قال هي من ضرب كذا النوع من الدراهم
او قال من نقد بلد كذا ان قال علي من غصب فانه يصدق عندهم جميعا وصل ام فصل ولو قال
من قرض او ثمن بيع ان كان ماسمي نقد البلد فانه يكون مصداقا عندهم جميعا فما اذا لم يكن نقد

البلدان يصل لا يصدق عندهم جميعا وان وصل ذكرانه بصدق ولم يحك فيه خلافا من مشائخنا من قال ما ذكر في الكتاب قول ابي يوسف ومحمد رح واما علي قول ابي حنيفة رح لا يصدق ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا كذا في الذخيرة * ولو قال اسلمت الي عشرة دراهم في كرحنطة وقال لم اقبضها وقال رب السلام لابل فضتها ان قال المسلم اليه ذلك موصولا بصدق قيا سا واستحسانا وان فصل في الاستحسان لا يصدق ويأزمه المسلم فيه كذا في فتاوى قاصيخان * ولو قال لعنان عندي ودبغة الف درهم ار علي الف درهم قرصانهم قال لم اقبضها ضمنتها كذا في الخلاصة * ولو قال اعطينني الف وافرصني الف واسلمتني الف ان قال لم اقبض ان قال ذلك موصولا بصدق قيا سا واستحسانا وان قال ذلك مفصولا لا يصدق استحسانا ولو قال تدتني الف او قال دفعت الي الف او قال لم اقبضها لا يصدق في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح بصدق اذا وصل كذا في فتاوى قاصيخان * اذا قال افرصني الف درهم ولم تدفعها الي وقال ذلك مفصولا لا يصدق وهو ضامن وان كان كلامه موصولا لقول له كذلك اذ قال اعطينني او اسلمتني لكن لم تدفع الي ووصل كلامه ولو قال دفعت الي الف او تدتني الف لم اقبلها قال ابو يوسف رح لا يصدق وهو ضامن وقال محمد رح ان قال قوله ولا صدان عليه ولو قال تمت منك الف واخذت منك الف لكن لم تدعي حتى اذهب بها لا يصدق وهو ضامن كذا في المحيط * رجل قال لعنان علي مائة درهم عدائهم قال بعد ذلك هي وزن خمسة اوسنة وكان الاثر ارضه بالكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة ولا يصدق على النقصان الا ان يبين الوزن موصولا بكلامه كذا في المبسوط * ثم اذا ذكر ذلك مفصولا وكان وزن دراهم مائة سبعة حتى لم يصح يانه يلزمه مائة درهم بوزن سبعة باعتبار الوزن لا باعتبار العدد حتى اذا كان وزن مائة بوزن سبعة ولكن عددا خمسون يخرج من العهدة كذا في المحيط * وان كان في الدين اربعون علي دراهم معروفة والوزن بينهم ينقص من وزن سبعة صدق في ذلك فان ادعى وزن دون المتعارف في تلك البلدة لم يصدق الا اذا ذكره موصولا بكلامه وان كان في البلد نقود مختلفة فان كان الغالب منها نقد ابعينه ينصرف مطلق الاثر اليه وان لم يكن البعض غالبا على البعض ينصرف اقراره علي اقل ذلك ولو قال بالكوفة له علي مائة درهم بيض عدائهم قال هي تنقص دائنهم بصدق ولو قال له علي مائة درهم اسهدية عدائهم قال عنت هذه الصغار فعليه مائة درهم

وزن سبعة من الاسهدية كذا في المبسوط * الباب التاسع في الافرار باخذ الشيء من مكان
لواقرانه اخذ ثوبا من دارينه وبين آخر فادعى الشريك نصف الثوب وانكر المقر فالقول للمقر
ولو كان مستأجرا ومستعيرا فيها كان القول قوله كذا في محيط السرخسي * رجل قال قد قبضت
من بيت فلان مائة درهم ثم قال هي لي اوهي لفلان احب فانه يقضي بالمائة لصاحب البيت وبغرم
المقر مثله للذي اقرانهاله وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان او كيس فلان الف درهم او من
سقط فلان ثوبا او من قرية فلان كرخطة او من نخيل فلان كرترا او من زرع فلان كرخطة كل
ذاك يكون بمنزلة اقراره بالتبض من يده كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو قال قبضت من ارض
فلان عدلا من زطي وقال انما مررت فيها مارا فترلتها ومعى احمال من زطي فانه يقضي بالزطي
لصاحب الارض الا ان يتيمم البينة انه كان مارا فيها وكذلك اذا كان فيه طريق معروف للعامة
كذا في المحيط * واذا اقرانه اخذ سرجا كان عليه دابة فلان او لجاما او حبل او ادى على ذلك رب
الدابة قضى له به وكذلك لو قال اخذت حنطة كانت على دابته او طعاما كان في جوارق فلان
قضى له به وكذلك لو اقرانه اخذ بطانة جبهته او سترابه ولو اقرانه اخذ ثيابا من حمام فلا ضمان عليه وكذلك
المسجد الجامع والخان والارض ينزلها الناس ويضعون فيها الامتعة وكل موضع يكون للعامة ولو اقرانه
اخذ ثوبا من طريق فلان او فداء فلان فلا شيء عليه ولو اقرانه اخذ من اجير فلان فانه للاجير دون
الاستاذ ولو اقرانه وضع ثوبه في بيت فلان ثم اخذه لم يضمن في قول ابي حنيفة رح وان ادعاه
رب البيت ويضمن في قول ابي يوسف ومحمد رح كذا في الحاروي * ولو قال اخذت
من دار فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها ساكنا او كانت الدار في بدني باجارة لا يصدق وان اقام
المبينة ان الدار كانت في يده باجارة برئ عن الضمان كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو اقرانه
احتقر ارض فلان واستخرج منها الف درهم فادعاه صاحب الارض قال المستخرج هي لي
فالقول قول صاحب الارض وكذلك لو شهد شاهدان على رجل انه اتى ارض فلان واحتقر
فيها واستخرج منها الف درهم وزن سبعة وادعاه رب الارض وجدد المشهود عليه العمل
او اقر بالفعول وادعاه لنفسه فهي لرب الارض وكذلك لو شهد انه اخذ كذا من دارة او منزلة او حانوته
او دها من قارورة او سمنا من زقه فهو ضامن لذلك كله ولو اقرانه ركب دابة فلان فاخذها
فلان فهو ضامن لها حتى يرد ها وتاويله عندي اذا اقر بالركوب والمثل كذا في المحيط *

الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع اذا اقر الرجل ان لعنان علي درهم علي ابي بالخيار
ثلثة ايام او اقل او اكثر انما يؤول الى الخيار باطل صدقة الطالب في الخيار او كدبه هذا اذا شرط المقر
الخيار لنفسه واما اذا شرط الخيار للمقر له لم يدر كرم محمد ر ح هذا الفصل في الاصل قالوا ويبغي
ان لا يست له الخيار كذا في المحيط * رجل اقر رجل دين من قريش او غصب او ودبغة او عارته
فأئده او مسهله على الله الخيار فيه ثلثة ايام والامرار جائز والخيار باطل صدقة صاحبه او كدبه
وان اقر دين من ثمن بيع علي انه بالخيار ثلثة ايام وان هناك بشت الخيار اذا صدقه صاحبه وان
كده صاحبه لم يثبت الخيار كذا في المبسوط * وان كان الخيار من جانب المقر له والمقر له اذا
لم يصرق المقر في الخيار لا يثبت له الخيار وان كدبه المقر له في الخيار واداه وان يقيم بينه علي الخيار
لم يدر كرم محمد ر ح هذا الفصل في الاصل قالوا ويجب ان لا تسمع بيته كذا في المحيط * واد اقر
الدين من كدائه علي اشتراط الخيار مدة معلومة طويلة او قصيرة وصدقه المقر له فهو كمال والخيار
له المسمى آخر المدة وان كدبه المقر له في الخيار رآه المال ولم يصرق علي شرط الخيار كذا في غاية البيان
شرح الهداية * استثناء الكل من الكل باطل واستثناء القليل من الكثير صحيح بلا خلاف واستثناء
الجزء من القليل صحيح في ظاهر الرواية واستثناء خلاف الخمس لا يجوز في اصول وهو قول محمد ر ح
وفي الاستحسان وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ر ح ان كان من المستثنى والمستثنى منه موافقة
في الوجوب في الدمة في عقود المعاوضات بان كان كمال واحد منه يجب في عقود التجارات
في الدمة دال او مؤحلا صحيح الاستثناء حتى لو قال لعنان علي الف درهم الادسار او قال الاكر حطة
او الاغصنة او فلس كان الاستثناء دال او بطور ح قد رتعه المستثنى من المستثنى منه وان لم يكن بينهما
موافقة في الوجوب في الدمة في عقود التجارات بان كان المستثنى منه يجب في الدمة في عقود التجارات
دال او مؤحلا والمستثنى لا يجب في الدمة في عقود التجارات اصلا او كان يجب مؤحلا لا حالا
لا يصح الاستثناء حتى لو قال لعنان علي الف درهم الاثواب او مال الاحيوان او ما شئ ذلك لا يصح
الاستثناء كذا في المحيط * ولو قال لعنان علي الف درهم ولعنان علي ما نذ دينار الاقيراطا كان الاستثناء
من الاخير كذا في المبسوط * وفي المتن قال ابو يوسف ر ح اذا اقر بشي بعينه واستثنى غيره
من صعد او من غير صعد والاستثناء باطل كذا في المحيط * وان اقر بمالين واستثنى شيئا ولم يبين
ان المستثنى من اي المالين فان كان المقر له في المالين واحدا كما اذا قال لعنان علي الف

درهم ومائة دينار الادرهما فعلى الاستثناء الى المال الاول اذا كان المستثنى من جنس المال الاول وان كان المقر له رجلين فالاستثناء يصرف الى المال الثاني وان لم يكن المستثنى من جنس المال الثاني كما اذا قال لفلان عليّ الف درهم ولفلان آخر عليّ مائة دينار الادرهما وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما في الذخيرة * ولو قال لفلان عليّ الف درهم ولفلان مائة دينار الادرهما من الالف كان كما قال كذا في الحاوي * ولو قال لفلان عليّ الف درهم الائمة وخمسون ذكر في رواية ابي سليمان ان عليه تسعمائة وخمسين قالوا وهو الاصح هكذا في الذخيرة * ولو قال لفلان عليّ الف درهم ومائة دينار الائمة درهم وعشرة دنانير فاعليه تسعمائة درهم وتسعون دينار كذا في المحيط * الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف رجل قال لغيره لك عليّ الف درهم الائمة وخمسمائة قال ابو يوسف رحم عليه جميع الالف ولو قال عليّ خمسمائة وخمسمائة الائمة خمسمائة والاستثناء جائز وعليه خمسمائة والاستثناء من الخمسمائتين جميعه كذا في الذخيرة * وفي نراد رهشام عن محمد رحم في رجل قال لغيره لك عليّ الف درهم وضح الائمة درهم نبهر حقان في قياس قول ابي يوسف رحم بظركم يستوى البهرجة والدنانير فان كان يستوي كل مائة منها اربعة دنانير ينظر كم يستوى الاربعة الدنانير بالوضع فان كان يستوي ثمانين فعليه تسعمائة وعشرون وضحا قال محمد رحم ثمانية في قول يلزمه الالف الوضوح كلها ولو قال له عليّ الف درهم غلة الائمة وضح فعليه تسعمائة غلة في قولهم جميعا كذا في المحيط * ولو قال لفلان عليّ الف درهم الائمة درهم وعشرة دنانير الا فرباطا فالمستثنى مائة وعشرة دنانير غير فرباط بطرح ذلك من الدنانير هكذا في محيط السرخسي * ولو قال له عليّ الف درهم ومائة دينار الالف درهم كان الاستثناء باطلا ولو قال لفلان عليّ كرحنطة وكرحشعير الا كرحنطة وقفيز شعير واستثناء قفيز الشعير جائز واستثناء كرحنطة باطل في قول ابي يوسف ومحمد رحم وفي قول ابي حنيفة رحم يلزمه الكران ولو قال لفلان عليّ الف درهم ولفلان مائة دينار الالف درهم كان الاستثناء جائزا من المال الاخير كذا في الحاوي * ولو قال لفلان عليّ عشرة دنانير الادرهما فهذا عند ابي حنيفة رحم على وجهين ان كان المنادى به هو المقر له صح لان الخطاب يتوجه اليه وان كان غير المقر له لم يصح الاستثناء هكذا في الجوهرة النيرة * ولو قال لفلان عليّ الف درهم استغفر الله الائمة درهم فالاستثناء باطل كذا في الحاوي * وكذلك اذا ذكر بين المستثنى والمستثنى منه تهليلا او تكبيرا او تسبيحا كذا في المبسوط * ولو قال لفلان عليّ مائة درهم فاشهدوا عليه بذلك الا عشرة دراهم فالاستثناء باطل

ووافق لئلا نعلي ألف درهم الا عشرة دراهم فـ بمثلها اياه لا يصح الاستثناء وكانت عليه الالف كلها ووافق
 الا عشرة دراهم وقد نصبت اياه فعليه الالف الا عشرة ووافق على ألف درهم الادرهما نصبت اياه كان الاستثناء
 صحيحا كداني المحيط * ووافق له على درهم غير داني من ثمن نذل فـ نصبت اياه فعي رواه ابي حفص عليه
 درهم الاداني وهو الاصح كداني محيط السرخسي * ووافق لئلا نعلي درهم غير داني بالصعب بلزومه
 خمسة دنانير ووافق غير داني بالرفع لمزومه درهم ووافق له على عشرة غير درهمين بالصعب بلزومه ثمانية
 ووافق غير درهمين بالرفع لمزومه عشرة كـ في الظهير بنه * ووافق لئلا نعلي عشرة الادرهمين بلزومه ثمانية
 دراهم ووافق الادرهمان بلزومه عشرة دراهم كداني خزانة المثنين * ووافق على ما نذر درهم الا قليلا
 فعليه احد وحمسون وكذلك لو قال الاشياء وعن ابي يوسف ربح اذا قال لئلا نعلي عشرة دراهم
 الا بعثها فهو بمنزلة قوله الاشياء كداني الظهير بنه * ووافق ما في هذا المكيس من الادرهمان يعني لئلا نعلي
 الالف درهم وانما الى ان كان فيه الف درهم وردت في الزاد والمقره والالف له مقرات البرادة او كثرت
 وان كان فيه الف درهم لا غير ان كان منه اقل من الالف والادرهمان كله للمنزلة كداني خزانة المثنين * في المتن
 ووافق لئلا نعلي دينار الا مائة درهم الاستثناء باطل ووافق له على درهم الارطل زيت او قربة ماء
 اجريه ببعطي هذا درهم الا ثمانية رطل زيت او قربة ماء كـ في محيط السرخسي * ووافق له على عشرة
 ارطل زيت الارطل سمن كان الاستثناء باطلا وكذلك لو قال له على عشرة ارطل سمن الادرهمان
 او على كرحطة الا خمسة ارطل من زيت كداني المحيط * ووافق لئلا نعلي عشرة دراهم حباد
 الا خمسة زبوا قال ابو يوسف ربح يلزومه عشرة حباد ويرجع المقر على المقر له بخمسة زبوا قال
 ابو يوسف ربح وفي قياس قول ابي حنيفة ربح يجب على المقر خمسة حباد وبصير المستثنى عن العشرة
 خمسة حباد فلا يلزومه الا خمسة ووافق لئلا نعلي عشرة دراهم الا خمسة ستوقه بلزومه عشرة حباد بطرح
 منها ثمانية خمسة ستوقه في قولهم ووافق لئلا نعلي عشرة الا خمسة ستوقه كان عليه خمسة ستوقه وما يبقى
 بعد الاستثناء يكون من الستوقه كداني فتاوى في صحيحان * ووافق له على عشرة دراهم الا غير خمسة
 الا غير اربعة الا غير ثلثة الا غير اثنين الا غير واحد او اربعة دراهم ووافق له على عشرة دراهم
 الا غير اربعة الى آخر ما ذكرناه بلزومه ستة دراهم ووافق له على عشرة دراهم الا غير اثنين الا غير
 واحد بلزومه ثمانية دراهم كداني الظهير بنه * فان استثنى بعد الاستثناء الا ستثناء الاول نعي
 والثاني

والثاني اجاب مثل قوله لفلان علي عشرة الا تسعة الاثمانية فانه يلزمه تسعة ولو قال عشرة الاثلاثة الادرهما يلزمه ثمانية ولو قال عشرة الا سبعة الا خمسة الا ثلثة الادرهما فانك تجعل المستثنى الاخير وهو درهم مستثنى مديليده وهو ثلثة يبقى درهمان ثم تستنيهما مما يليهما وهو خمسة يبقى ثلثة ثم تستثنى الثلثة مديليها وهو سبعة يبقى اربعة ثم تستثنى الاربعة مما يليها وهو عشرة يبقى ستة وهو ثابت باقراره وفيه وجد آخر وهو ان تأخذ ما اقر به يمينك والاستثناء الاول بيسارك والاستثناء الثاني بيمينك وعلى هذا اني آخر الاستثناءات فما اجتمع في يسارك استقطه مما في يمينك فما بقي فهو المار به وقال بعضهم اذا اتى بالاستثناء بعد الاستثناء والثاني مستغرق صح الاول وبطل الثاني كما اذا قال له علي عشرة الا خمسة الا عشرة يلزمه خمسة وان كان الاول مستغرقا دون الثاني كما اذا قال عشرة الا عشرة الا اربعة ففيه ثلثة او جدا احد هـ يلزمه عشرة ويبطل الاستثناء الاول لاستغراقه ويبطل الثاني لانه من باطل والثاني يلزمه اربعة ويصح الاستثناء ان جميع لان الكلام انما يتم باخذه قالوا هذا القيس والثالث يلزمه ستة لان الاستثناء الاول باطل والثاني يرجع الي اول الكلام وهذا ضعيف وهذا كذلك ان لم يكن في الاستثناءين عطف ام اذا كان بان قال عشرة الا خمسة والا ثلثة او عشرة الا خمسة وثلاثة فهما جميعا مستثنيان من العشرة فلا يلزمه الادرهما فان كان العددان جميعا لوجعا استغراقا بان قال عشرة الا سبعة وثلاثة قال بعضهم يلزمه عشرة لان الواو جمعنها فيقتضي الاستغراق فكانه قال عشرة الا عشرة وقال بعضهم يلزمه ثلثة لان الواو صح استثناءه فان قال له علي درهم ودرهم ودرهم الادرهما ودرهما ودرهما يلزمه ثلثة وكذا اذا قال ثلثة الادرهما ودرهما ودرهما وكذا اذا قال ثلثة الادرهما ودرهمين يلزمه ثلثة ايضا ولو قال عشرة الا خمسة او ستة يلزمه اربعة ولو قال له علي درهم درهم درهم درهم واحد وكذا الكثرة الف مرة بغير الواو وكذا في السراج الوهاج * ولو قال لفلان علي غير درهم يلزمه درهمان كانه قال درهم وغيره مثله ولو قال لفلان علي غير الف درهم يلزمه الفان اذا قال الرجل هذه الدار لفلان الانصبا منها فانها لفلان فان وصل كلامه بان قال لفلان تسعة اعشارها مثلا ولهذا عشرها فهو جائز كما قال وان لم يصل فليست اجبة قوله بعد ذلك فيها ويقال للمقر له بالدار اقرصا حب النصيب بما شئت وسم ما هو كذا في المحيط * ولو قال هذا العبد الذي في يدي وديعة لفلان الانصفه فانه لفلان كان كما قال وكذلك لو قال هذان العبدان لفلان الا هذا فانه لفلان ولو قال هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان المقر له الاول الا الاول فانه لي لم يقبل قوله

ولا يصدق وكان جميعا لفلان ولو قال هذا العبد لفلان الا انه لفلان عندي وديعة كان للاول ويغرم
لثاني قيمته ولو قال هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان الا نصف الاول فانه لفلان والا نصف الآخر
فانه لفلان كان جائزا على ما قال وكذلك هذا في الحنطة والشعير والذهب والفضة والدرهم
والعرض كذا في المبسوط * اذا قال لفلان علي الف لابل خمسمائة فعليه الف ولو قال له علي درهم
ايض لابل اسود فعليه افضلهما وكذلك الجيد والردي الاصل ان كلمة لابل اذا دخلت بين
مقدارين فان كان المقر له اثنين لزمه المالا ان جميعا اتحد الجنس او اختلف وان كان المقر له واحدا
ان كان الجنس مختلفا لزمه المالا ان جميعا ايضا وان كان الجنس متحدا لزمه اكثر المالين وافضلهما
كذا في الطهيرة * ولو قال لفلان علي مخنوم من دقيق ردي لابل من حوارى فهو حوارى
وفي شرح الشافى عن الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف اذا قال لفلان علي دقيق حوارى
لا بل خشكارا لزمه الحوارى ولو قال كرحنطة لابل كردقيق لزمه الكران كذا في المحيط * ولو قال
له علي رطل من بننسم لابل من خبرى لزمه جميعا وكذلك لو قال له علي رطل من سمن النعم
لا بل من سمن البئر فعليه الرطلان كذا في المبسوط * ولو قال لفلان علي الف درهم لا بل لفلان
لزمه المالا وكذلك لو كان الثاني مكان الاول او عبدا او ذرا مديونا وان لم يكن العبد مديونا
لزمه الف واحدة استحسانا كذا في محيط السرخسي * ولو قال لفلان علي الف درهم ثمن جارية
باعيها لا بل باعها لفلان الف درهم فعليه اكل واحدة منهما الف الا ان يقول الثاني انها لاول
فيكون عليه الف واحدة لاول استحسانا كذا في الحاروي * ولو قال هذا العبد لفلان ثم قال لفلان
يتضى لاول فان دفع الى الاول بغير قضاء ضمن قيمته لا خروا ن دفع بقضاء لا يضمن كذا في
محيط السرخسي * ولو قال غصبت هذا العبد من فلان لا بل من فلان فالعبد للاول ولثاني قيمته سواء
دفعه الى الاول بقضاء او بغير قضاء وكذلك الوديعه والغاريه وهو قول محمد بن حراما عند ابى يوسف رح
في الوديعه والغاريه ان دفع الى الاول بقضاء القاضي لم يضمن للثاني شيئا وان دفع بغير قضاء
فهو ضامن للثاني كذا في المبسوط * ابن سماعه عن ابى يوسف رح اذا قال هذه الف اودعنيها
فلان لا بل فلان والاول غائب فاخذة الثاني ثم حضر الاول فان اخذها منها من المقر لم يرجع المقر بها
على المدفوع اليه وان اخذها من المدفوع اليه رجعت المدفوع اليه بمثلها على المقر كذا في المحيط * رجل
في يده الف فقال هي لفلان ثم قال بعد ذلك لا بل لفلان فهي للاول كذا في محيط السرخسي * ولو قال هذه

الدار لفلان ثم قال بعد ذلك لابل لعلان فهي للاول وليس للآخر شي وكذلك لو قال
الدار لفلان ثم قال بعد ذلك له ولفلان اولي ولفلان فالدار كلها للاول وان قال ابتداء انها
لفلان وفلان فوصل المنطق فهو بينهما نصفان كذا في المبسوط في باب الافرار بقض شي
من ملك انسان والاستثناء بالاقرار * ابن سماعه عن محمد بن حرجل في يديه عبد قال هذا
العبد مضاربة لفلان عندي ثم قال دفع الي خمس مائة فاشترت بها هذا العبد وقال المقر له بل
دفع اليك هذا العبد فالقول قول المقر له والعبد له وكذلك العقار والعروض وما يكال
وبوزن وغير ذلك كذا في المحيط * ولو قال غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار وكرحطة
لا بل فلانا لزمه لكل واحد منهما كله ولو كانت بعينها فهي للاول ومثلها للناسي كذا في التبيين *
ولو قال غصبت فلانا الف درهم وفلانا مائة دينار وفلانا كرحطة لا بل فلانا فانه يغرم للرابع ما قربته
لثالث كذا في محيط السرخسي * ولو ان رجلا له على رجل عشرة دراهم ويض وعشرة دراهم
سود فقال رب الدين اقتضيت منك درهما سود لا بل ابيض او على العكس فقال المديون
قد اقتضاهما مني لزمه اقتضاء درهم ابيض ولو كان الدين عشرة دراهم وعشرة دنانير فقال رب
الدين اقتضيت منك دينار لا بل درهما وقال المديون لا بل اقتضيت درهما ودينار لزمه اقتضاءهما
كذا في المحيط * وان كان عليه مائة درهم في صك ومائة في صك آخر فقال اقتضيت منك
عشرة من هذا الصك لا بل من هذا الصك فهي عشرة واحدة يجعلها من ايهما شاء الذي قضاه
كذا في المبسوط * ولو كان لرجل على رجل مائة درهم وعلى رجل آخر مائة درهم اخرى وكل واحد
منهما كفيل عن صاحبه وكل مال في صك على حدة او كانا في صك واحد فقال رب الدين
قبضت من هذا عشرة لا بل من هذا يلزمه لكل واحد منهما عشرة وكذلك لو كفلا عن رجل واحد
لرجل واحد فقال رب الدين قبضت عشرة من هذا الكفيل لا بل من هذا الكفيل لزمه كذا في المحيط *
ولو كان لرجل على آخر الف درهم فقال الطالب دفعت الي منها مائة درهم بيدك ثم قال لا بل
ارسلت الي بها مع غلامك فانها مائة واحدة لا يلزمه اكثر منها ولو كان بها كفيل فقال قد قبضت
منك مائة لا بل من كفيلك لزمه لكل واحد منهما مائة درهم فان اراد ان يستحلف كل واحد منهما
لم يكن عليهما يمين كذا في الحاوي * قال قبضت منك مائة فقال المطلوب وعشرة ارسلت بها اليك
وثوباعتك بعشرة فقال الطالب صدقت وقد دخل هذا في هذه المائة كان القول له مع يمينه وقيل

لو كان قال المطلوب عشرة بغير واولا يلزمه الالمائة اما مع الواولزمه المعطوف مع المائة وقبل
لا يلزمه الالمائة في الوجهين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى من آخر متاعا
فقال البائع قبضت الثمن من المشتري ثم قال بعد ذلك كان له علي ألف درهم فقاصمت بها لم يصدق
ولو قال قد استوفيت منك الثمن ثم قال بعد ذلك قاصمتك بصدق وكذلك لو قال قد برئت
الي منها ولو قدم ذكر التصاص فقال قد قاصمتك بالدين الذي كان لك علي ثمن ما اشتريته
مني ثم قال بعد ذلك وقد قبضت منك صدق في ذلك وعلى هذا اذا قال قبضت منك الثمن
لا بل قاصمتك بالفي كانت لك علي لم يصدق ولو قال استوفيت منك الثمن لا بل قاصمتك به
من دين كان لك علي صدق كذا في المحيط * الباب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل اليه
بده من رجل آخر واقرار ماله علي آخر لغيره اذا قال دفع الي هذه فلان وهي لفلان آخر فان
اقر الدافع انها مملوكة له اي وادعى الاذن بالدفع من جهته وصدقه الثاني فيه يدفع المقر الي ايها
شاء وان كذبه الثاني في الامر لا يدفع الي الدافع ولا يصح المقر للدافع شيئا واما اذا ادعى كل
واحد الملك لنفسه بهي الدافع ولا يصح للثاني فاذا رد بها الي الدافع برئ مالك او غير مالك
كذا في محيط السرخسي * رجل في يديه ألف درهم قال هذه الالف لفلان وهو كان دفعها الي
فلان فان اقر الدافع ان الالف لفلان وهو كان مأمورا من جهته بالدفع الي المقر فان الالف
تكون للاول وان انكر الدافع ذلك كله وادعى الالف لنفسه دفع الي الاول دون الثاني وهل يضمن
لثاني ان دفع بغير قضاء يضمن بعد ان يحلف الثاني بالله ما كنت مأمورا بالدفع من جهة الاول
فحاف واما اذا نكل ولا يضمن للثاني شيئا واما اذا دفع بتشاء علي قول ابي يوسف رجح لا يضمن
وعلي قول محمد رجح بضمن كذا في المحيط * رجل في يده امة فقال هي لفلان استودعنيها ثم قال
بل لفلان اودعنيها وهي له قضي بها الاول كذا في محيط السرخسي * في نوادر بن سبعة عن
محمد رجح رجل في يديه ألف درهم ثم قال هذه الالف لفلان هذا اودعنيها فلان آخر فقال المقر له هي
لي غصبتها سي قال ثاني ارفعها الي المقر له فان جاء المودع بعد ذلك وانكر ان يكون للمقر له ضمن
المقر لها اخرى للمودع ولا يرجع علي المقر له بشي كذا في المحيط * ولو قال هذه الالف لفلان
افرضنيها فلان اخبروا عنه كذا ما فهي للاول والمقرض عليه ألف درهم كذا في الخلاصة * اذا كان في يده
عهد قتال

عبد فقال هو لفلان باعني فلان آخر نادى على كل واحد منهما ما اقرب به فالعبد للمقر له وبدفعه اليه اذا حلف انه لم يأن للآخر في بيعه ويقضى بالثمن المباع عليه كذا في المبسوط * في المنتقى عيسى بن ابان عن محمد ربح في رجل في يديه مال قال دفعه الي فلان مضاربة بالنصف وفلان غائب ثم قال بعد ذلك قد كنت ابطلت فيما كنت اقررت به لفلان من هذا المال ليس له منه شيء انما هو لفلان آخر دفعه الي مضاربة بالنصف والمقر له الآخر حاضر فقال صدقت انادفعته اليك فاشتر به وبع فاشترى به وربح عليه ثم حضر الاول فالمال للاول على المضاربة وما كان من الربح فهو بين المقر والمقر له الاول نصفان ولا شيء للمقر له الثاني ولكن يضمن المقر للثاني مالا مثله قال والذي ذكرنا في المضاربة كذلك في الوديعة اذا قال هذه الالف وديعة لفلان وفلان غائب ثم قال ابطلت فيما اقررت هي وديعة لفلان آخر فهلك المال عنده فهو ضامن للثاني ولا يضمن للاول كذا في المحيط * لو قال هذه الالف لفلان ارسلها الي مع فلان وديعة وادعياها فهي للاول الا ان يقول ليست لي وللدافع وليس للرسول استرداد العين اذا كان المرسل غائبا كذا في محيط السرخسي * لو قال هذه الدابة لفلان ارسلها الي مع فلان قال ابو يوسف ربح يردّها على المقر له ويضمن المقر قيمتها للدافع ان ادعياها للدافع لنفسه ودفعها المقر الي الاول بغير قضاء وان دفعها بقضاء لا يضمن وفي قياس قول ابي حنيفة ربح لا يضمن للدافع شيئا كذا في فتاوى قاضيان * اذا اقران هذا العبد الذي في يديه لفلان غصبه فلان المقر له من فلان آخر فانه يقتضى بد للمقر له الاول ولا يقتضى للمغصوب منه عليه بشيء من العبد سواء دفع الى الاول بقضاء او بغير قضاء كذا في المحيط * لو قال هذا الصبي ابن فلان غصبته من فلان آخر وادعى ابو الصبي انه ابنه وادعى المغصوب منه انه عبده قضى به للاب وهو حر ثابت النسب منه وكذلك لو قال هذا الصبي ابن فلان ارسل به الي مع فلان كان الابن للاول اذا ادعاه دون الرسول هكذا في المبسوط * خياط في يده ثوب اقران الثوب الذي في يده لفلان وسلمه اليه فلان آخر وكل واحد منهما يدعيه فالثوب للذي اقرله اول مرة وكذلك كل عامل كاصباغ والقصار والصائغ ولا يضمن للثاني شيئا في قول ابي حنيفة ربح كذا في فتاوى قاضيان * لو قال هذا الثوب سلمه الي فلان ليقطع قميصا وهو لفلان وادعياها فهو للذي سلمه اليه وليس للثاني شيء كذا في الحاوي * ولو قال استعرت هذا الثوب من فلان فبعث الي مع فلان فهو للمعير لو قال فلان اتى بهذا الثوب عارية من فلان وادعياها فهو للرسول كذا في محيط السرخسي * في الاصل

اذا كان لرجل على رجل الف درهم دين في صك باسمه فاقرا الطالب ان ما في هذا الصك لفلان فهو جائز و يكون حق القبض للوكيل ولا يكون للموكل حق القبض الا بتوكيل من جهة المقر و ذكر في الاضية المنسوبة الى اهل الكوفة ان للمقر له حق قبض الذي بدون توكيل من جهة المقر قالوا ما ذكر في الاصل ان حق القبض للوكيل دون الموكل فذلك محمول على ما اذا اقر المقر له ان المقر باشر سب الدين باذنه وتوكيل منه وما اذا انكر ان يكون اذن له في مباشرة سبب الدين كان حق القبض للمقر له دون المقر كذا في المحيط * واذا اقر ان الدين الذي له على فلان لفلان وكان المقر على فلان مائة درهم في صك وعشرة دنانير في صك فقال المقر انه اعنيت الدراهم خاصة وادعاهما المقر له فهما جميعا للمقر له ولو غاب المقر لم يكن المقر له ان يتقاضي المال من الغريم فان صدقه الغريم بانه قد اقر له بذلك لم يجبر على دفعه اليه فان دفعه اليه الغريم برئ ولو كان لرجل على رجل الف درهم فاقرا نصفها لفلان فهو جائز والمقر هو الذي يتقاضي ويعطى المقر له نصف ما يخرج منه فان ادعى المقر له الضمان على المقر وقال اذنته بغير امرى وقال المقر له اذنته ذلك فالتول قول المقر ولا ضمان عليه وان ادعى انه باذنه فهو ضامن له بعد ان يحلف المقر له ما اذن له في ذلك وكذلك لو كان هذا في سلم او بيع او غصب شيء من الكيلبي والوزني كذا في الحاوي * ولو اقر ان الوديعه التي عند فلان لفلان فهو جائز وليس للمقر له ان يأخذها من المستودع ولدين المقر ياخذها بعد عهده اليه وان دفعه المستودع الى المقر له برئ وان كانت له عنده ودائع فقال عنيت بعهدها لم يصدق فان قال فلان ما استودعني المقر بشيء وقال المقر له استودعها ايا بغير امرى فالمقر ضامن لها بعد ان يحلف المقر له ما امره بذلك وان اقر بالامر وقال المستودع قد ردتها الى المقر او قال دفعتها الى المقر له وقال ضاعتم فالتول في ذلك قوله مع يمينه ولكن الذي يلي خصومته في ذلك واستحلفه المقر اذا كان اودعه باذن المقر له كذا في المسوط * الباب الثاني عشر في اسناد الاقرار الى حال ينافي صحته بمتوكله رجل اقر انه كان اقر وهو صبي لفلان بالف درهم وقال الطالب بل اقررت بها لي بعد البلوغ فالتول قول المقر مع يمينه وكذلك لو قال اقررت له بهاتي حاله تومي وكذلك لو قال اقررت بها قبل ان احلف ولو قال اقررت له واذا هب العقل من برسام اولدهم فان كان يعرف الله كان اصابه لم يلزمه شيء وان كان لا يعرف ان ذلك اصابه كان ضامنا للمال كذا في المبسوط * ولو قال تزوجتك واناصبه

وقالت المرأة لابل تزوجتني وانت بالغ فالتقل قول الزوج واذا قال الزوج لامرأته تزوجتك
وانا مجوسى وقالت المرأة لابل تزوجتني وانت مسلم فالتقل قول المرأة هكذا فى المحيط * وادأ
اقرت المرأة انها تزوجت هذا الرجل وهي امته وقد كانت امته فاعتقت وقال الزوج تزوجتني
بعد العتق او قبله فهو سواء والباح جائز في قولهم ولو كانت مجوسية فاسلمت ثم اقرت انها
تزوجته وهي مجوسية وقال الرجل تزوجتها بعد الاسلام فالتقل قوله ولو قالت تزوجتك وانت
صبي او فى المنام او قالت تزوجتك وانا مغلوبه على عقلي وقد عرف ذلك منها فالتقل قولها
كذا فى الحاوي * اقر احد هذان النكاح كان فى عدة الغير او فى نكاح الغير او بغير شهود او تزوجها
وتحته اربع نسوة او احدها فى نكاحه او فى عدته لا يتمل قول من يدعي هذه الموانع فان كان
الزوج هو الذي يدعي ذلك يفرق بينهما باترائه كذا فى فتاوى قاضيخان * ولو اقر انه كاتبه وهو
صبي فقال المكاتب بل كاتبني وانت رجل فالتقل قول المولى كذا فى المبسوط * ولو قال اخذت
منك وانا صبي او اذهب العقل يلزمه فى التحالين كذا فى محيط السرخسي * وادأ اقر الرجل الحر
اني اقرت لفلان بالف درهم عليّ وانا عبد فان المال لازم عليه وكذلك الحر بي اذا سلم واقر انه
كان اقر لفلان فى دار الاسلام بالف درهم حين دخلها بامان فان المال يلزمه وكذلك لو قال دخل فلان
المسلم علينا فى دار الحرب فاقرت له بكذا كان المال لازم وكذلك اذا قال اقرت له بالف
وانا فى دار الحرب وهو فى دار الاسلام فان هذا يلزمه كذا فى المحيط * ولو قال الحر والعبد اقرت له
بالف والمقر له عدد يلزمه كذا فى محيط السرخسي * وادأ اقر الحر بي المستأمن فى دار الاسلام
بدىن لمسلم فهو لازم له فان قال ادأني فى دار الحرب وقال المسلم فى دار الاسلام فالدين لازم
عليه سواء قال ذلك موصولا باقراره او مفصلا وكذلك لو اقر بذلك لمستأمن مثله او لدمي
وكذلك لو اقر بشي عينه فى يديه انه له واقرار المستأمن بالمكاح والطلاق والعتاق والود والجراحات
وحد القذف والاجارة والكفالة وما شبه ذلك جائز كذا فى المبسوط * ولو ان رجلا اعتق عبده
فقال له بعد ذلك نطعت يدك وانت عبدى وقال العبد فعلت بعد العتق فعلى قول ابي حنيفة
وابي يوسف رج التول قول العبد والمولى ضامن وكذلك اذا سلم الحر بي او صار ذميا فقال
رجل مسلم نطعت يدك وانت حر بي فى دار الحرب اخذت من مالك كذا وانت حر بي فى دار الحرب
وقال الحر بي فعلت ما فعلت بعد ما اسلمت او صرت ذميا فى دار الاسلام فالتقل قول الحر بي عندهما

والمسلم ضامن وكذا اذا السلم الحربي فقال لرحل مسلم قطعت يدك اخذت مالك وانا حربي في دار الحرب
وقال المسلم فعلت ما فعلت في دار الاسلام بعد ما اسلمت والقول قول المسلم والحربي ضامن على قديهما
واجمعوا على ان المال لو كان قائما في يد المتمر في هذه المسائل ان القول قول المقر ويؤمر المقر بردة عليه
واجمعوا على انه اذا قال لجاريته بعد ما اعتقها وطبتك فقل العتق وقالت لابل بعد ما اعتقني ان
القول قول المولى ولا ضمان عليه واجمعوا على انه اذا قال لعدة بعد ما اعتقه اخذت منك ضريبة
كل شهر وانت عدي وقال العبد لابل اخذت بعد العتق ان القول قول المولى ولا ضمان عليه
واجمعوا على ان من اعتق عبدا فقال العبد لرحل قطعت يدك وانا عبد وقال ذلك الرجل لابل
بعد ما اعتقت ان القول قول المقر ولا ضمان عليه هكذا في المحيط * واواعتق امته ثم قال اخذت منك
هرالرد قبل العتق وقالت لابل بعد ردة عليها وهو حر ولو لم يذل اخذته منك لا يردده ولو قال
اعتقتك بعد ما ولدته وقالت لابل قبالة القول لمن الولد في ردة كذلك هذا في التناظر وقال ابو يوسف رح
في الامالي لو كان الولد في ايديهم جميعا والسر لثقل قولها ولو كان لهما بستان فالبستان بينهما واما
في التدبير والبول قول المولى كذا في محيط السرخسي * ولو كان رجلا اعتق عبدا وافر رجل انه اخذ
منه البار هو عبد وقال العبد اخذته امسي بعد العتق والقول قول العبد وكذلك لو كاتبه ثم
جري هذا الاقرار والاختلاف واذا عتق ثم اقر رجل انه عصب منه ما تدرهم وهو عبد مولا
الاول وقال مولا الاخر بل عصمته وهو عدي فالمال الاخر وكذلك الجراحات كذا في الحاوي *
واو اقر له فذا عين فلان عتقته ذهبت عين الداعي بعد ذلك وقال المعتق عتقت عيني وعينك
ذاهب والقول قول المعتق عتقت عيني الميسر * ولو قال ثلثت وليه خطاء وانا عبد وقال الخصم
بل بعد العتق فلا شيء عليه كذا في محيط السرخسي * واذا اقر احد المئتا وصن ان على صاحبه دينا
قبل الشركة لفلان وانكر صاحبه وادعى الطالب ان هذا الدين كان في الشركة لم يهدا جميعا ولو اقر ان ذلك
عليه دون شريكه قبل الشركة وادعى الطالب في الشركة فالمال لازم له ولشريكه وان اصر قوا ان الدين
كان قبل الشركة لم يؤخذ واحد منهما بدين صاحبه واذا مات احد هما وتفرقا ثم اقر احد هما بدين
عليهما في الشركة لم يرد خاصة كذا في الحاوي * ولو اقر مسلم لذي ممي بخمر او خنزير في ردة جازا قراره
وكذلك لو اقر الذمي لمسام بعينها وان اقر له بخمر او خنزير مستهلك لم يلزمه شيء وان اقر بها لذي ممي

يعني بخمر او خنزير مستهلك لزمته قيمتها واذ اسلم الذمي فاقتر ذمي انه استهلك له خنزير بعد اسلامه وقال المسلم استهلكته قبل اسلامي فهو ضامن اتيتمته في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وفي قول محمد بن ح لا ضمان عليه وكذا لو ان ذميا اقتر بخمر واستهلكه فقال استهلكتها وانا حر بي او قال استهلكتها وانت حر بي وقد علم كونه حر بيا من قبله وعلى الخلاف الذي بيناه

هكذا في المبسوط * الباب الثالث عشر فيما يكون اقرارا بالشركة وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون مشتركا بينه وبين غيره والاقرار على نفسه وعلى غيره والاقرار برسي لنفسه ولغيره وان رجلا في يديه عبد فقال لفلان في هذا العبد شركة فله النصف في قول ابي يوسف ورجح وقال محمد بن ح القول قول المقر في بيان مقدار ما اقتره وانتقد انه لو قال فلان شريكتي في هذا العبد وهذا العبد مشترك بيني وبين فلان او هو لي وله كان بينهما نصفان وان وصل الكلام فقال هو شريكتي فيه بالعشر فالتقول قوله وكذلك لو قال هذا العبد لي ولفلان اي اللسان ولفلان الثلث واذ اقر ان لفلان وفلان معد شركاء في هذا فهو بينهما اثنان في قول ابي يوسف ورجح وعند محمد بن ح البيان فيه الى المقر كذا في المبسوط *

ابن سماعه عن محمد بن ح في رجل قال لاهل الرجل في هذا العبد الف درهم والعبد عبد المقر قال هذا عبدي على ان ذلك دين في رقبته الا ان يكون فيه كرام يدل على انه شريك في رقبته بالف درهم بان يقول اشتريت هذا العبد واهذا الف درهم يؤول الى ان في هذا النوب الف درهم ولم يكن هناك ما يدل على الشركة في الرقبة فهذا ليس بشركة انما هي على ان له فيه الف درهم مضروبة واولا قال له في هذا البر ذون الف درهم فهذا ليس له وجه غير الشركة فهو على الشركة كذا في المحيط *

اقرار احد الشريكين في الدار ببيت بعينه لا خزل لم يصح الاقرار بالحدال وينقسم فان وقع في نصيبه يسلمه وان وقع البيت في نصيب شريكه يقسم نصيب المقر بينه وبين المقر له على قدر حتهما بضرب المقر بجميع ذراعان البيت والمقر له بنصف باقى الدار سوى البيت وكذلك لو اقر بتأريق وحائط معلوم وهذا عندهما وعند محمد بن ح بضرب المقر له بنصف اذرع البيت والمقر بنصف باقى الدار حتى لو كانت الدار مائة ذراع والبيت عشرة اذرع فعندهما يضرب المقر له بعشرة اذرع والمقر بخمسة واربعين ذراعا فيكون بينهما على احد عشر سهما سهمان للمقر له وتسعة للمقر وعند محمد بن ح يضرب المقر له بخمسة اذرع والمقر بخمسة واربعين فيكون له عشر نصيب المقر وكذلك على هذا لو اوصى احد الشريكين في الدار ببيت بعينه لا خزل ثم مات كذا في محيط السر خسي * واذ كان

حمام بين رجلين فافرأدهما ان البيت الاوسط منه لرجل لم يجز ذلك وللمقر له ان يضمن المقر نصف قيمة البيت ولو اقر له بنصف الحمام او ثلثه كان اقراره جائزا كذا في المبسوط * ولو ان سيفا بين رجلين حابته فضا فافرأدهما ان حليته لرجل لم يجز ذلك على شريكه وضمن للمقر له نصف فمذ الحلية مصوغة من الذهب وكذلك لو اقر بجذع من سق بيت مشترك ضمن نصف قيمة الجذع للمقر له وكذلك لو اقر بأجر من حائط بينهما او بعود من قبة او بلوح من باب كذا في الحاوي * ولو كان عدل زطي بين رجلين فافرأدهما بثوب بعينه منه لرجل كان نصيبه من ذلك المقر له كذا في المبسوط * وكذلك الرقيق والحبوان كذا في الحاوي * دار بين رجلين فقال احدهما عشر جميع الدار من نصيبى فلان فهو جائز فجعل الدار على عشرة في بدل المقر خمسة وقد اقر فلان من نصيبه عشر جميع الدار وذاك سهم مما في بدل المقر فيكون للمقر له سهم وللمقر اربعة مما في يده ولو قال ربع جميع هذه الدار له والباقي بيننا وجدد شريكه فنصيبه يقسم بينه وبين المقر له على خمسة ثلثه وللمقر له سهمان كذا في محيط السرخسي * ولو كانت دار بين رجلين فافرأدهما ببيت بعينه لرجل وانكر شريكه وافر شريكه بيت آخر وانكر صاحبه ذاك فالدار تقسم بينهما نصيبين وايهما وقع البيت الذي اقر له في نصيبه سلك الى المقر له وان لم يقع في نصيبه قسم ما اصابه بينه وبين المقر له على البيت وعلى نصف ما بقي من الدار بعد البيت كذا في المبسوط *

دار بين رجلين فافرأدهما انها بينهما وبين فلان اندا واقر الآخر انها بينهما وبين هذا المقر له وبين آخر اربعة عاقل يسمى الذي اقر له متفقا عليه والذي اقر له احدهما محجورا والذي اقر لهما متفرا وشريكه مكذبا فنقول على قول ابي يوسف رح يأتي المتفق عليه الى المقر فباخذ منه ربع ما في يده وبضمة الى ما في يد المكذب فيقسمانه نصفين وما بقي في بدل المقر يكون بينه وبين المحجور نصفين واما على قول محمد رح المتفق عليه يأخذ من المقر خمس ما في يده والباقي كما قال ابو يوسف رح كذا في البحر بر شرح الجامع الكبير * وان طر يقال قوم عليها باب منصوب اقر واحد منهم بطريق فيه لرجل لم يجز اقراره على شركائه ولم يكن للمقر له ان يمر فيه حتى يقتسموها فان وقع موضع الطريق في قسم المقر جاز ذلك عليه وان وقع في نصيب غيره كان للمقر له ان يقاسم المقر بحصة ذاك الطريق فيما اصابه كذا في الحاوي * نهر بين ثلاثة اقر احدى عشر النهر لآخر فهذا على وجهين ان اقر له بعشر النهر وان الباقى بيننا فلان ثالث الذي في يده بينه وبين المقر له على اربع

للمقر له واحد وان كان يدعي لنفسه ثلث جميع النهر فما في يده بينهما على ثلثة عشر ثلثة للمقر له
وعشرة للمقر كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو كانت عين اوركي بين ثلثة نفر كذا في المبسوط *
في نوادر بن سماعة عن ابي يوسف رح رجلان في ايديهما دار شهد كل واحد منهما على صاحبه انه
اقر لهذا المدعي بنصف الدار وكل واحد منهما يكر قال لاحق للمدعي فيما في يد واحد منهما ولو
شهد كل واحد منهما وآخره على صاحبه انه اقر لهذا المدعي بنصف الدار فان المدعي بأخذ نصف
الدار منهما كذا في المحيط * واذا اقر الرجل ان هذا العبد الذي في يده بينه وبين فلان ثم قال بعد ذلك
هو بيني وبين فلان آخر ثم قال بعد ذلك هو بيني وبين فلان آخر فخاصدوه الى القاضي فانه يقضي
للاول بنصفه وللثاني بربعه والثلث بشئ من يده المقر الثمن وكذلك لو اقر بهذا على ميت
هو وارثه كذا في الحاوي * كيس في يد رجلين مائة درهم واقر احد الاجنبي بنصفه فان قال
نصفه لك وسكت وانكر الآخر فليقر له ثلثة ما في يد المتر وان قال نصفه لك ونصفه بيني وبين
شريكي فكذلك وان قال هذا الكيس بيني وبينك نصفان فما في يده بينهما نصفان هكذا في محيط
السرخسي * واو قال احد هذا الثلث اء نصفه ولي نصفه وقال الآخر له ثلثة ولي ثلثاه وصدق الاول
اخذ من الثاني ثلثة ما في يده وضم الي ما في يد الاول فاسم نصفين وقال محمد رح يأخذ خمس
ما في يده ويضم الي ما في يد الاول ويقاسمه نصفين ولو ادعى الكل اخذ المقر له من كل واحد
ما اقر به عند ابي يوسف رح وعند محمد رح يأخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالنصف
خمس ما في يده هكذا في الكافي * لو قال احدهما ان لفلان الثلث ولي السلطان وقال الآخر له السلطان
ولي الثلث وزعم فلان ان الكيس له اخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالثلثين ثلثة اخماس
ما في يده وهذا اذا كذبهما المقر له فان صدقهما معا اخذ من المقر بالثلثين ثلثة اخماس ما في يده فيضمه
الي ما في يد الآخر فيقسمانه اثلاثا للمقر له ثلثة كذا في محيط السرخسي * كيس في ايدي ثلثة افراد هم
لشريكه بثلثة ارباعه وله الربع والآخر اقران للمقر له خمسة الاسداس وله السدس والمقر له يدعي
الكل اخذ من كل واحد ما اقر وعند محمد رح يأخذ من المقر بثلثة الارباع خمس ما في يده
ومن الآخر ثلثة اخماس ما في يده كذا في الكافي * ولو اقر احد هم ان لفلان الاجنبي ثلثة ولي
ثلثاه وقال الآخر بل له نصفه ولي نصفه وقال الآخر له ثلثاه ولي ثلثة وقال الاجنبي بل لي
كله اخذ من المقر بالثلث سبع ما في يده ومن المقر بالنصف سبع ما في يده ومن المقر

والثلثين ثلثة اشباع مافي بده وثلاثي م معدناني محيط السرخسي * كيس في بدرجل فيه الف درهم
اقرانه بينه وبين ولان نصفان ودفع النصف اليه ثم اقران الكيس بده وبين رجل آخر نصفان فهذا على
وجهين اما ان دفع النصف الى الاول بقضاء الثاني او بغير قضاء الثاني ففي الوجه الاول
يدفع الى الثاني نصف ما بقى في بده وهو ربع الكيس وفي الوجه الثاني يدفع اليه النصف الذي في بده
وهذا كله قول علماء الملة في المقتدر ح ولو لم يقر له الثاني بالنصف ولكن اقر له بالثلث وقال الكيس بيني وبينك
وبين الاول والثاني بده الثاني الاول وان كان دفع الاول بقضاء الثاني ويدفع الى الثاني نصف ما في بده
وان كان يدفع الى الاول لا بقضاء يدفع الى الثاني ثلث جميع المال وان كان دفع النصف الى الاول
بغير قضاء والثالث الى الثاني بقضاء ثم اقر الآخر ان يشربكهم بالربع وكذبه الاول والثاني والثالث وكذبه
الثالث الاولين فانه يدفع الى الثالث سدس جميع المال والثالث سدسه وان كان دفع الاولين
بغير قضاء يدفع السدس الذي في بده الى الثالث ويغرم له نصف السدس من ما احبى يكون لدفع
الكيس ولو دفع الى الاول النصف بقضاء والربع الى الثاني بقضاء ثم اقر له الثالث يدفع اليه نصف
ما بقى في بده وهو اثنان من واحد دفع النصف الى الاول بقضاء والربع الى الثاني بغير قضاء ثم اقر له الثالث
يدفع الى الثالث سدس الكيس ويبقى له نصف السدس ولو دفع النصف الى الاول بغير قضاء
والثالث الى الثاني بقضاء ثم اقر له الثالث وصدق الاول والثالث وكذبه الثاني والثالث صدقه الاول
وكذبه به الثاني والثاني كذب بهما وان الثالث يأخذ من المقر نصف ما في بده فيضمه الى ما في يد
الاول فيقسمانه نصفين في قياس قول ابي يوسف رح وقال محمد رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح
ياخذ منه ثلث ما في بده ثم يصنع كما قال ابو يوسف رح ولو كان دفع الثلث الى الثاني بغير قضاء
ايضا ثم اقر له الثالث والمسئلة بها ذكر في الكتاب ان الثالث يأخذ من المقر ثمن جميع المال وهو
ثلثة ارباع ما في بده فيضمه الى ما في يد الاول فيقسمانه نصفين وذكرا ابو بكر الجصاص من ابي سعيد
البردعي رح انه قال هذا قول ابي يوسف رح اما على قياس قول محمد رح يأخذ منه عشر
حديق المال وهو ثلثة اخذ اس ما في بده ويضمه الى ما في يد الاول فيقسمانه نصفين واذا دفع المقر
النصف الى الاول بغير قضاء ثم اقر له الثاني والثالث معا وصدق الاول في الثلث وكذبه في الثاني
اخذ الثلث ربع ما في يد المقر بعد ما في يد الاول فيقسمانه نصفين وهذا قول ابي يوسف رح
وعند

وعند محمد ر ح يأخذ الثالث خمس ما في يده ، وبأخذ الثاني من المقر وهو الذي لم يصدقه الاول
ربع جميع المال كذا في التحرير بشرح الجامع الكبير للحميري * اذا قال لفلان علي وعلى فلان
الف درهم فجحدته الآخر من المقر نصفه وكذلك لو اقر بمثل في عارية او فرض او مضاربة او قتل خطأ او جراحة
عمدا او خطأ وان سمى اثنين معه لزمه الثلث وكذلك ليرسمى فيمن سمى عبدا محجورا عليه او صبيبا
او حريبا او مينا او رجلا لا يعرف ، فعلى المقر حصته على عدد درهم كذا في الحاوي * ولو قال لفلان علينا
الف درهم ولم يسم معه احدا ثم قال عنيت معي فلانا وفلانا وادعى الطالب ان المال كله عليه فالمال كله عليه
وكذلك لو قال لفلان علينا و اشار الى نفسه وآخرين معه يلزمه المال كله ولو قال لفلان علينا جميعا الف درهم
او قال علينا كلنا و اشار بيده الى نفسه والى قوم معه لزمه حصته من الالف تقسم الالف عليهم على
عدد رؤسهم ولو قال لفلان علي رجل منا الف درهم لم يلزمه شيء وكذلك لو قال علي رجلين
منا كذا في المحيط * ولو قال يا فلان لكم علي الف درهم يلزمه المال كله وكذلك لو قال انتم يا فلان
لكما علي الف درهم كان لفلان منها النصف كذا في محيط السرخسي * ولو قال اقرضنا فلان
الف درهم او استودعنا او اعارنا او غصبنا منه لزمه جميع المال ولا يصدق على انه اراد به غيره *
ولو قال غصبت ومعني فلان مائة درهم لزمه النصف بخلاف ما لو قال ومعني فلان جالس
كذا في المحيط * لو اقر انه قطع يد فلان هو و فلان عمدا او جحد فلان ذلك وادعى الطالب انه المقر
وحده لم يلزمه شيء في القياس وان كان دع القياس ونجعل عليه نصف ارش اليد كذا في الحاوي *
لو مات رجل وترك اخوين واقر احدهما باخ وانكر الآخر ان المقر يعطي الاخ المقر له نصف
ما في يده في قول علمائنا كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى * ولو قال ما عسى ان يرث
من ابي لي ولهذا هو اخي فانكر المقر له بنوة المقر وقال انا ابن الميت او قال لرجل ماتت
اختك وهي زوجتي وترك هذا المال ميراثا بيني وبينك فقال هو كله لي لانك لست بزوجهما
ففي المسئلة الاولى نصف المال للمقر له وفي المسئلة الثانية يأخذ الاخ كل المال عند ابي حنيفة ر ح
وعند ابي يوسف ومحمد ر ح نصف المال كذا في الكافي * المرأة اذا اقرت انها ورثت من
الزوج ثم اقرت لـ اخ الزوج فقال الاخ انا اخ وانت لست بامرأة فالمال كله للاخ في قول محمد
وزفر ر ح وقال ابو يوسف ر ح للمرأة الربع والباقي للاخ كذا في الفتاوى الصغرى * كتب بن سمانة
الى محمد ر ح في رجل قال لرجلين لكما علي الف درهم من ثمن عبد بعثنا فيه جميعا فصدقه

احدهما وقال الآخر ابي عليك خمسمائة درهم فرضا اقرضتكها لا شركة لاحد معي فيه فقال محمدرح
اما في قياس قول ابي حنيفة و ابي يوسف رح ينبغي ان لا يقبض واحد منهما شيئا الا شاركة
الآخر و اما في قولي فما قبضه احدهما لا يشارك الآخر فيه اذا كذبه ان يكون شريكا فيه رجل
قال لرجلين غصبت من ابيكما الف درهم و لا وارث له غيركما مصدقه اجد هما في ذلك وقال الآخر
لي عليك خمسمائة درهم فرضا اقرضتكها ولم تغصب من ابي شيئا قال محمدرح لا يأخذ واحد منهما
شيئا الا شاركة اخوه به كذا في المحيط * الباب الرابع عشر فيما يكون افرازا بالابراء و ما لا يكون
وفي الابراء صريحا اذا اقر الرجل ان له لاحق له فيه قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال
و ما ليس به ل كالثقلان بالفس و القصاص و حد القذف و ما هو دين و جب بدلا عما هو مال كالثمن
و الاجرة او و جب بدلا عما ليس به ل كالمهر و ارش الجنابة و ما هو عين مضمونة كالغصب او امانة
كالوديعة و العارية و الاجارة و لو قال لاحق لي علي فلان فانه يتناول المضمون و لا يتناول الامانة
و لو قال لاحق لي عند فلان فانه يتناول الامانة و لا يتناول المضمون هكذا في المحيط * قال هو بري
من مالي عليه يتناول الديون و اذا قال من مالي عنده يتناول ما اصله امانة و لا يتناول ما اصله
غصب او مضمون و اذا قال بري من مالي قلته بري من الصمان و الامانة فان ادعى الطالب
بعد ذلك عليه حق لم تقبل بيته عليه حتى يشهدوا انه بعد البراءة او يوقتوا و فتابعوها هكذا في
محيط السر حسي * و ان لم يورخ بل اَبَّهَم الدعي ابهما ما في القياس ان تسمع دعواه و في
الاستحسان لا تقبل بينهما كذا في المحيط * لو قال لادين لي علي احد ثم ادعى علي رجل ديناصح
و في نوادر بن رستم عن محمدرح لو قال كل من لي عليه دين فهو بري منه لا يبرأ غرامة
من ديونه الا ان يقصد احدا بعينه فيقول هذا بري بمالي عليه او قبيلة فلان و هم بخصون و كذلك
لو قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح كذا في محيط السر حسي * و لو اقران فلانا
قد بري من حقه قبلته ثم قال احدا بري من بعض حقه لا يصدق على ذلك و كذلك لو قال هو بري من الذي
قبله او من مالي قلناه او من ديني عليه او من حقي عليه ولكن يدخل في البراءة من الحقوق الكفالة و الجنابة
التي فيها قودا و ارش لان ذلك من حقوقه كذا في المبسوط * و لو قال الطالب قد برئت من ديني
على فلان او هو في حل مالي عليه كانت هذه براءة للمطلوب و كذلك لو قال وهبت الذي لي عليه
من مالي فهو بري من ذلك فان كان حاضرا فقال لا قبل الهبة او غائبا فبلغه فقال لا قبل فالمل عليه

وان مات قبل ان يرد فهو بري كذا في الحاوي * واذا اقر الطالب ان فلانا قد بري الي
مما لي عليه فهذا اقرار بالقبض كذا في المبسوط * ولو اقر انه ليس لي مع فلان شيء كان هذا براءة
عن الامانات لاعن الدين كذا في المحيط * وان اقر انه لاحدته قبل فلان فله ان يدعي سرقة فيها
قطع وان قال لا ارش لي قبل فلان فليس له ان يدعي دية خطأ ولا صلحا ولا كفالة بدية ولو قال
لا جراحه لي قبل فلان يتناول جراحه الخطاء والعمد جميعا ولا يتناول القتل كذا في محيط السرخسي *
واذا اقر انه لا قصاص له قبل فلان فله ان يدعي الخطاء والحد ولو اقر انه لا جراحه له خطأ قبل
فلان فله ان يدعي العمد كان فيه قصاص او لم يكن كذا في المبسوط * وان اقر انه لا دم له قبل فلان
فليس له ان يدعي دم عمدا ولا خطأ وله ان يدعي مادون الدم كذا في الحاوي * ولو اقر انه
لاحق له قبل فلان ثم ادعى قبله حد قذف او سرقة لم تقبل بينته على ذلك الا ان يشهد وانه فعل
ذلك بعد البراءة كذا في المبسوط * ولو قال له انه بري من قذفه اياي ثم طلب بعده فله ذلك
ولو قال هو بري من السرقة التي ادعت قبله لا ضمان عليه ولا قطع كذا في محيط السرخسي * واذا
قال الرجل لاحق لي على فلان فيما اعلم ثم اقام البينة ان له عليه حقا مسمى قبلت بينته وليست
هذه البراءة بشيء وكذلك لو قال في علمي او في يقيني او في ظني او في رأبي او فيما ارى او فيما
اظن او فيما احسب او في حسابي او في كتابي ولو قال قد علمت انه لاحق لي على فلان
او استيقنت لم اقبل منه بينته كذا في الحاوي * ولو قال لست من فلان في شيء ثم اقام البينة على
مال له قبل هذا القول قبلت بينته وهذا القول باطل وكذلك لو قال برئت من فلان او قال بري
فلان مني لم يكن هذا براءة من حق لواحد منهما قبل صاحبه كذا في المبسوط * ولو قال لست
من الدار التي في يده في شيء لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسي * ولو قال انا بري من هذه
الدار ثم ادعاه واقام البينة لم تقبل بينته الا ان يدعي حقا حادنا بعد البراءة فتقبل بينته عليه كذا
في المحيط * ولو قال خرجت من هذه الدار لم يكن اقرارا بشيء وان قال قد خرجت منها على مائة
درهم او بمائة درهم وقبضتها كان اقرارا بانه لاحق له فيها وعلى هذا الحيوان والعروض والدين
فان انكر ذلك وقال هي لي وقد اخذت مني مائة درهم غصبا حلف على ذلك ويسترد
المائة اذا حلف ويكون المقر على خصومة كذا في المبسوط * ولو قال انا بري من هذا العبد ثم
ادعاه واقام البينة لم تقبل وكذا اذا قال خرجت من هذا العبد او قال خرج هذا العبد من ملكي

او قال عن يدي ثم ادعاه واقام البيئته لم تقبل كذا في المحيط * لو قال هذا العبد لك فقال هو ليس لي ثم قال بل هو لي لم يكن له وكذلك لو اقام البيئته عليه لم تقبل بيئته كذا في المبسوط * قال لعلان علي الف فقال فلان مالي عليك شيء يرتد اقراره فان اعاد الافرار فقال المقر له اجل يارمه كذا في محيط السرخسي * لو اقران هذه التجارية لعلان غصبها آياه فقال فلان ليست هذه لي بطل اقراره فان اعاد الافرار فادعاه المقر له دفعت اليه كذا في المبسوط * ذكر بشر بن وليد عن ابي يوسف ر ح رجل قال لرجل ابرأ منك مما لي عليك فقال الرجل مجيبا له ان لك علي الف درهم فقال الاول صدقت تلزمه الالف قياسا وبراؤها استحسانا كذا في محيط السرخسي * رجل جاء شاهدين علي رجل بالالف درهم وجاء المطلوب بشاهدين بالبراءة عن الف درهم فان كان المال مؤرخا والبراءة كذلك فان كان تاريخ البراءة بعد تاريخ المال يقضي بالبراءة وان كان تاريخ صك المال بعد تاريخ البراءة بنص صك المال وان لم يكن اجد منه مؤرخا يعمل بالبراءة وكذلك لو كان تاريخهما سواء وان كان صك المال مؤرخا والبراءة غير مؤرخا وعلى العكس يؤمر بالبراءة ولو كان لرجل علي رجل صكان كل صك بالالف وتاريخ الصكين مختلف وفي يد المطلوب براءة عن الف درهم في صك وبراءة عن خمسمائة في صك فقال له المطلوب كان لك علي الف درهم وقد اخذتني السا وخمسمائة وقال الطالب كان لي عليك النان ولم افرض منك شيئا فان المطلوب يبرأ عن الف وخمس مائة ويرجع الطالب بخمسمائة تمام الاثنين كذا في فتاوى قاضيخان * ومما يتصل بذلك قال محمد ر ح في الجماع دار في يدي رجل اقر وقال هذه الدار لعلان لاحق لي فيها فقال المقر له ما كانت هذه الدار لي قط ولكنها لعلان يريد به رجلا ثالثا وصدقة الثالث في ذلك فان القاضي يقضي بالدار للثالث هذا اذا قال المقر له الاول ولكنها لعلان موصولا بقوله ما كانت هذه الدار لي قط واما اذا قال ذلك مفصولا فلا كذا في المحيط * رجل اقر له انسان بالدين فافر المقر له ان الدين لعلان وصدقه فلان صح ويكون حق القبض للاول دون الثاني ولو ادعى الي الثاني برئ كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال الالف التي لي علي فلان هي لفلان وليست لي فقال فلان ما هي لي علي فلان لا يبرأ من عليه المال ولو قال المقر له مالي علي فلان شه برئ منه كذا في محيط السرخسي * هشام عن محمد ر ح رجل في يده الف درهم قال لرجل هذه الالف

هذه الالف لك ورثتها من اخيك وقال المقر له هي لهذا الرجل الآخر ورثتها من اخيه قال تدفع الالف الى المقر له الآخر اذا كان الكلام موصولا كذا في المحيط * الباب الخامس عشر في الاقرار بالثلجثة اذا اقر الرجل ان لعان عليه الف درهم تلجثة فقال الطالب بل هو حق فان كان المقر له لم يترد انه تلجثة فالمال لازم على المقر الا ان يصدقه المقر له بذلك فحبه ذلم يلزمه شيء وكذلك لو قال اشهدوا ان لعان علي الف درهم زورا وباطلا وكذباً فقال فلان صدق في جميع ما قاله لم يلزمه شيء فان قال صدق في المال وكذب في قوله زورا وباطلا اخذته بالالف وعلى هذا الوتر انه باع دارة من فلان بالف درهم تلجثة لزم المقر البيع اذا كذبه في قوله تلجثة وان صدقه في جميع ما قال فهو باطل وان قال صدق فهو باطل ايضا لان مطلقة التصديق ينصرف الى تصديق جميع ما اقر به اذا لم يخص منه شيئا هكذا في المبسوط * اذا قال الرجل لا خرا لحق لي عليك فاشهد لي عليك بالف درهم فقال الآخر نعم لاحق لك علي ثم اشهد له بالف درهم والشهود يسمعون ذلك كانه قد اشهد بالاطل لا يلزمه شيء ولا يسمع للشهود ان يشهدوا عليه ولو قال اشهد لي عليك بالف على انها باطل ار على انك بريء فتعل لم يكن عليه منها شيء كذا في المحيط * واذا قال الرجل للمرأة اني اريد ان اشهد ان اتزوجك بالف درهم تزوجا باطلا وتلجثة وقالت المرأة نعم فعلى علي هذا الوجه وحضر الشهود وهذه المنة ثم اشهد انه قد تزوجها بالف درهم ورصيت بذلك فالكاح جائز وكذلك الطلاق والعناق على مال وغيره مال والتخاع والمال واجب فيما يسمى فيه المال وما لا يكتبه على هذا الوجه باطله بمنزلة البيع كذا في الحاوي * ولو قال لامرأة اني امهرك الف درهم في السر واطهر في العلانية الفين واشهد على ذلك فله مهر الف درهم ولو تواضعا على ان المهر في السر الف درهم وانما يظهر ان ان العقد بما ائذ بذار سمعة ففعلا ذلك فله مهر مثلها ولو كان هذا في البيع في الالف ومائة دينار في القياس البيع باطل وفي الاستحسان البيع صحيح ولو كان هذا في الالف والالفين في البيع فقال ابو يوسف رح فيما اعلم عند ابي حنيفة رح البيع بالفين وهكذا رواه المعلي عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة رح وروى عن محمد رح في اصلائه عن ابي حنيفة رح البيع صحيح بالف درهم وهو قولهما كذا في المبسوط * الباب السادس عشر في الاقرار بالكاح والطلاق والرق رجل اقر انه تزوج فلانة بالف درهم في صحة او مرض ثم جعدة وصدقته في حيوته او بعد موته فهو جائز ولها الميراث والمهر الا ان يكون فيه فضل على مهر مثلها فيبطل الفضل اذا كان في المرض ولو اقرت المرأة في صحة او مرض

بأنها تزوجت فلاناً بكذا ثم جددت له فان صدقها الزوج في حيوتها ثبت الكاح وان صدقها بعد موتها لم يثبت الكاح في قول أبي حنيفة رحمه الله ولا ميراث الزوج منها وقال أبو يوسف ومحمد رحم بثبت الكاح كذا في الميسرة * ولو قال تزوجت فلانة وقلت ان شاء الله فهذا ليس لها باقرار بالكاح بل هو انكار له حتى لو قالت هي ما ولى ان شاء الله كان القول قول الزوج وكذلك ان قالت هي ذلك وكذلك الطلاق والعناق بان قال طلعت وقلت ان شاء الله او اعتقتك وقلت ان شاء الله ولو قال امة تزوجك امس او ليس تزوجك امس او ام تزوجك امس فقالت بلى فهذا اقرار منها بالكاح بناء على ان كلفه الاستنهام اذ دخلت على النبي كابت بمعنى الاثبات فصارت له قال لها تزوجتك فقالت بلى كذا في المحيط * ولو قال ليس قد طلقك امس فقالت بلى فهو اقرار بالطلاق كذا في محيط السرخسي * ولو قال لها تزوجتك امس فقالت لا ثم قالت بلى فقال الزوج لا اريد الكاح ولو قال لها امة طلقك امس اما طلقك امس فهذا اقرار منه بالكاح والطلاق جميعاً ولو قال هل طلقك امس فهذا اقرار بالكاح وليس باقرار بالطلاق كذا في المحيط * امرأة قالت لرجل طلقني فهذا اقرار بالكاح وكذلك لو قالت اخلي باني درهم وكذلك لو قلت طلقني امس باني درهم او قلت خلي باني امس باني درهم او امرأت مني مظاهر او مؤل كذا في الميسرة * ولو قال لها امة طلقك مؤل او مظاهر كان اقراراً بالكاح ولو قال انت علي كظهر امي لم يكن اقراراً كذا في الحاوي * ولو قال لرجل اخلي باني مائة كان هذا اقراراً منه تزوجها كذا في الميسرة * ولو قالت المرأة طلقني فقال الرجل اخلي باني مائة كان هذا امرأ بيبك في الطلاق او لم يقل في الطلاق فهذا من الرجل اقراراً بالكاح واذا قال هذا الكلام ابتداء وقال في الطلاق كان اقراراً منه بالكاح واذا لم يقل في الطلاق لا يكون اقراراً بالكاح كذا في المحيط * ولو قال لرجل امة طلقك فهذا اقرار بالكاح ولو قال والله لا اقربك لا يكون اقراراً بالكاح وكذلك لو قال انت علي حرام او بائن او بنت الا ان يكون قاله في جواب سؤال الطلاق كذا في محيط السرخسي * ولو قال لامرأة قدوة هذا ابني مك فقالت نعم فهذا اقرار بالكاح وكذلك اذا قال لها هذا ابنة فقالت نعم ولو كانت المرأة التي قال لها هذه المقالة امة لا يكون هذا اقراراً بالكاح كذا في المحيط * اذا اقراره طلقها منذ ثلثة اشهر فان كان تزوجها منذ شهر لم يقع عليها شيء وان كان تزوجها منذ اربعة اشهر وقع الطلاق عليها الا انها ان صدقته في الاسناد فعدتها من حين وقع

الطلاق عليها وان كذبت في الاسناد فعدتها من وقت افراز الزوج به كذا في المبسوط * لو اقر بعد لدخول اند كان طلقها قبل ان يدخل بها وقد سبى لها مهر فان الطلاق واقع ولها نصف المسمى باقراره بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول بعد الطلاق كذا في المحيط * امرأة اقرت ان فلانا وطئها سكا ح او له ملك وهو يجهل ثم تزوجت ابن الرجل او ابا د لا يفرق بينهما وكذلك لو ادعت ان زوجها طلقها ثلثا وهو يقول طلقك واحدة ثم تزوجها قبل التزويج بغيره جاز وكذلك لو اقرت انها ارضعت صبيا ثم كبر فتزوجها او تزوج ابنتها لم يفرق بينهما لانه لا يتقرب واحدة منهما وكل اقرار يكون من المرأة في مثل هذا الم ينقض النكاح وان كان من قبل الزوج فادعى ان هذه اخته لايه وامه وثبت على ذلك ثم تزوجها فرتت بينهما والرمه نصف المهر كذا في محيط السرخسي * لو اقرته كان طلقها ثلثا ثم تزوجها قبل ان تكسح زوجها غيره وقالت هي ما طلقني او تزوجت غيرك ودخل بي فانه يفرق بينهما وعليه نصف المهر لها قبل الدخول وكذا ونفقة العدة بعد الدخول كذا في المبسوط * لو ان المجهول اقرت انها ابنة اب زوجها وصدقها ابو الزوج وكذبها الزوج فالقاضي يفرق بينهما ولو ان اختين معروفتين انهما اختان وهما تؤامان تزوج رجل احدهما فاقرت الاخرى انها ابنة اب زوجها وصدقته المقر له بذلك وكذبتها اختها وزوج اختها فالقاضي يفرق بين اختها وبن الزوج كذا في المحيط * رجل له امه اقرته وطئها فاشترها ابوه وابنه لم يحل له ان يتربها وكذلك لو اقر بذلك بعد ما وطئها الاب والابن يصدق ان كان مأمونا عليه استحسانا ولو اقرته وطئها في ملكه ثم اعتقها فتزوجها ابنه لا يصدق الاب ويجوز النكاح تياسا ويفرق بينهما استحسانا كذا في محيط السرخسي * اذا اقرت المرأة انها امه فلان ولا تعرف حالها في الرق والحرية فانه يصح افرازها وتصير امه للمقر له يصنع بها ما يصنع بامته ظاهرة يدل على ان المقر له وان علم انها كاذبة في اقرارها انها تصير امه له يسترها ويستخدمها ويستترشها ومشائخنا قالوا الاصح ان يقسم فيقال انما يملك التصرف فيما اذا علم انها صادقة فيما تقول اما اذا علم انها كاذبة لا يحل له التصرف وكذلك الرجل اذا كان مجهول الحال في الرق والحرية اذا اقر بالرق لانسان وصدقته المقر له في اقراره فانه يصح اقراره وكذلك صبي او صبية يعقل ويتكلم ان اقر بالرق لغيره صح اقراره وصار عبدا وامه للمقر له اذا صدقه في اقراره والجواب في اللقيط كالجواب في مجهول الحال في الرق والحرية وهذا اذا لم يعرف حريته بنوع دليل فاما اذا عرف حريته بدليل بان عرف

ان ابويه حر الاصل او تست حر يته بالشهرة فالتاضي لا يصدق في افرة ولا يجعله مملوكا للمقرله
وكذلك اذا كان الناصي قصي عليه بحكم من احكام الاحرار بان جنى او جنى عليه وقضى
التاضي بارش الاحرار لا يصدق في افرة بالرق وكذلك اذا عرف كونه معتق رجل فافرة بالرق
لا يسان لا يصح افرة وان افرة المعتق بذلك وصدقه اجزت افرة هكذا في المحيط * رجل تزوج
امراة لا يعرف احرازه امدا الكاح جائز بناء على ظاهر حريتها ولو ولدت اولاد انما افرت
بالرق لرجل رصده في المقرله وجمد الزوج صدق في حقها حتى صارت امته ومالهاله ولا يصدق
في حق الزوج حتى لا يبطان الكاح لعدم الاذن من المولى وليس للمقرله ان يمنعها من زوجها
بله ان يسمع المقرله عن استخدامها في التحرير بشرح الجامع الكبير * فان اعطاها الزوج المهر
فمل افرة هابري وبعد افرة هابري او ما ولدت قبله او بعده لابل من سنة اشهر فهو حر فان ولدت
لاكثر فعند ابي يوسف رح هو عبد خلا والمحمد رح وطلقها نستان وعدتها حيضتان بالاجماع
فان كان ثلثها قبل افرة ثنتين يملك الرجعه وله عليها الثالث فان اعتتها المقرله فلا خيار لها
وان كان الزوج آلى منها بافرت بالرق قبل ان ينقضي شهران فابلا وها شهران وان افرت بعد
اقتاء شهرين فابلا وها ربعة شهر كذا في محط السرخسي * وان حصى عليها وارش الامة للمقرله
وان حنت خبر المقرله بين الدمع والنداء كذا في الكافي * لو طلقها الزوج تطليقتين وهو لا يعلم
بافرة هابري الرجعة ولو علم لا يملك وهو الحبيس وكذلك لو وكل رجلا ان يطلقها
بسين ثم افرت بالرق يعلم الزوج ولم يغزل الوكيل حتى طلقها ثنتين بانته منه وان لم يعلم
ارعلم ولم يقدر على عزل الوكيل يملك مراجعتها كذا في محط السرخسي * لو طلقها الزوج
واحدة فصحت من عدتها حيث ثم افرت بالرق كانت عدتها حيضتان ولو افرت بالرق بعد ما حاضت
حيضتين كانت عدتها ثلث حبس وان الزوج آلى منها فصحت شهر ثم آلى منها فصحت شهر ثم افرت
بالرق مدة الابل الاول اربعة اشهر ومدة الابل الثاني شهران فاذا مضى شهر من وقت الافرار
تطلق بالابل الثاني وسبق مدة الابل الثاني مدة الابل الاول وكذلك لو آلى منها ثم قال
اذا مضى شهران فوالله لا اقربك فلما مضى شهران افرت بالرق كانت مدة الابل الاول
اربعة اشهر ومدة الابل الثاني شهران فاذا مضى شهران بعد الافرار بانته بتطليقتين بحكم
الايلائين

الابلائين كذا في المحيط* ولو قال لها اذا دخلت الدار واذا كلمت فلانا واصلت الظهر واذا اجاء رأس الشهر نانت طالق ثنتين ثم اقرت بالرق ثم وجد الشرط طلقت ثنتين وملك الزوج رجعتها لان الرجوع عن التعليق لا يصح فلا يمكنه التدارك وانما علق بشرط الرجعة فلو حرمت حرمة غليظة يتضرر بقولها وكذلك لو جعل امرها يدها في تطايتتين او يدها جنبي ثم اقرت بالرق لان التقويض لازم لا يقبل الرجوع فلا يمكنه التدارك كذا في التحرير شرح الجامع الكبير* ولو عاق طلاقها ثنتين بفعلها فاقرت بالرق ثم فعلت ذلك طلقت ثنتين وام تحرم عليه ولو كان علق بفعل نفسه فنعل بعد ما اقرت بالرق حرمت عليه قال في الكا ب سواء كان فعلا له منه بد او لا بد له منه مثل كلام الاب وصلوة الظهر وما شبه ذلك كذا في المحيط* لو ان رجلا مجهول الاعل له اولاد وامهات اولاد ومدررون ومكاتبون فاقر بالرق لرجل جاز ذلك في نفسه وماله ولا يصدق على اولاده وامهاتهم ومدبريه ومكاتبه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير* في المنتقى عبد قال ارحل انا ابن امك وهذه امي امه لك ولدت في ملكك ولكني حر ما ولدت الاخر فالقول قوله ولا يكون عبد له كذا في المحيط* لو ان امرأة مجهول له الحال في يدها ابن صغير من فجور فاقرت انها امه لفلان وان ابنها عبد له فهي مصدقة على نفسها وان كان الابن يعبر عن نفسه فقال انا حر كان القول قوله وكذلك رجل وامرأته مجهولان لهما ولد صغير اقر بالرق لرجل على نفسها وانها جاز وان قال نحن مملوكان لفلان واننا هذا مملوك لفلان آخر وكذبهما مولاها في الابن ولا ابن عبد له معهما كذا في التحرير شرح الجامع الكبير* رجل اعاق عبد له ثم اقر انه عبد فلان وعده فلان يصير رقيقا اذا لم يحكم القاضي بعقته بخلاف ما اذا اقر بعد ما قضى القاضي بعقته لا يصح ولو قال لاخر انا عبد لك فقال لائم قال بلى يكون عبد له كذا في محيط السرخسي* ولو قال ذواليد لرجل هو عبدك يا فلان فقال لائم قال بلى هو عبدي وجاء بالبينة انه له لم تقبل بينته وكذلك لو اقر ان هذا العبد لفلان ثم جاء بالبينة انه له لم تقبل بينته كذا في المبسوط* وسكوت العبد عند تصرف المولى فيه بظن ان كان تصرفا يشترك فيه الحر والمملوك كالاجارة والنكاح والخدمة لا يكون افرا ا بالرق وان كان تصرفا يختص به المملوك كالبيع والتسليم والهبة والرهن مع القبض ودفعه بالجناية فالتسكوت عن الرد عنده يكون افرا ا بالرق وسكوت العبد على سوم البيع لا يكون افرا ا بالرق اما اذا باعه ولم يسام وهو ساكت هل يكون افرا ا بالرق اختلفوا فيه قيل يكون افرا ا وقال

المتأخرون من اصحابنا لا يكون اقرار بالرق هكذا في محيط السرخسي * لو ان رجلا ادعى على امة انها امة وادعت الامة انه عبدها ولا يعرف اصلهما وليس واحد منهما في يد صاحبه وصدق كل واحد منهما صاحبه في دعواه معاذلك باطل وان كان اقرارا حدهما قبل الآخر فالذي اقرارا خيرا مملوك الاول اذا صدقه ثانيا فان صدقه المتقر له في ذلك كان عبدا له وان لم يصدقه ولم يكذبه لم يكن واحد منهما مملوكا الا آخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * اذا قال اعتقني فهو اقرار بالرق وكذا قال اعتقني امس وكذلك قوله هل اعتقني اقرار بالرق كذا في المحيط * قال محمد ر ح رجل لا يعرف له نسب وله ابن حر فاشترى المجهول عبدا و اعتقه ثم اقر بالرق لانسان و صدقه المقر له و جحد المعتق صح اقراره في حق نفسه حتى صار رقينا للمقر له ولا يصح اقراره في حق المعتق حتى لا يبطل عتقه فلو مات المعتق وترك مالا فماله لمولى المعتق وهو المقر له ان لم يكن له عصبه فان كان للبيت عصبه نحو الابن والاخ والعم فهو لآء احق بالميراث من المقر له وان لم يكن له بيت الابنة فلها النصف والباقي للمعتق بالولاء ثم يصير المقر له بانقراره ولو لم يمت المعتق لكنه جنى جناية بسعى فيها ولا يعقلها احد واختلف المشائخ ر ح انه يسعى في قيمته او في دية المتنول قال بعضهم في قيمته وقال بعضهم بسعى في الدية قال الصدر الشهيد ر ح وهو الاصح واليه مال الكرخي حكى عنه الجصاص كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * وان جنى عليه فهو كالجناية على المملوك كذا في محيط السرخسي * ولو ان المقر له بالرق اعتق المقر ثم مات المعتق الاول فماله للمقر له وكذا لو كان للمقر ابن حر لان الاب اذا كان حيا للاحق للابن في تركته فلو مات المنة اولا وترك ابنا حران مات المعتق الاول ولم يترك عصبه فميراثه لابن المقر للمقر وكذا لو كان له عصبه سوى الابن كان المال له كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * الباب السابع عشر في الافرار بالنسب و امة الولد والعنف والكتابة والتدبير يصح اقرار الرجل بالولد بشرط ان يكون المقر له بحال يولد لمثله وان لا يكون المقر له ثابت النسب من غيره وان يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كان له عبارة صحيحة وبالولد اذا كان المقر يولد لمثله وان لا يكون المقر ثابت النسب من غيره وان يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كان له عبارة صحيحة وبالمراة اذا صدقته وكانت خالصة عن زوج وعدة وان لا يكون تحت المقر اختها ولا اربع سواها ولو لمولى بان اقرار هذا العبد معتق او اقرار هذا معتق اذا صدقه المقر له وان لا يكون للمعتق

في الصورة الاولى وللمعتق في الصورة الثانية ولاننا من الغير ولا يصح اقراره بما عدا هو لآء نحن الاخ والعم
والخال ومن اشبههم وتفسير صحة الاقرار بمن ذكرنا اعتبار الاقرار فيما يلزم المقر والمقر له من الحقوق وفيما يلزم
غيرهما حتى انه اذا اقر الابن مثلاً فالابن المقر له يرث مع سائر ورثته المقر وان جحد سائر الورثة نسبة
ويرث ايضا من اب المقر وهو جحد المقر له وان جحد الجد نسبة وتفسير عدم صحة الاقرار بمن ذكرنا
عدم اعتبار اقراره فيما يلزم غير المقر والمقر له من الحقوق اما فيما يلزمها من الحقوق فاقراره صحيح
معتبر حتى ان من اقر مثلاً باخ وله ورثة سواء يجحدون اخوته فمات المقر لا يرثه الاخ مع سائر
ورثته وكذلك لا يرث من اب المقر اذا كان الاب يجحد نسبة اما يستحق النكحة على المقر حال
حيوته واقرار المرأة يصح بثلاثة بالولد والنزوح والمولى ولا يصح بالابن قال بعض مشائخنا راجح ما ذكر
ان اقرار المرأة بالابن لا يصح محمول على ما اذا كان لها زوج معروف فاما ان لم يكن لها زوج
معروف فينبغي ان يصح اقرارها كذا في المحيط * رجل ملك عبدا في صحته واقر في مرضه انه
ابنه ومثله بولد لملته وامس له نسب معروف فهو ابنه ويعتق ويرثه ولا يسعى في شيء وان لم يكن
له مال غيره وكان عليه دين محيط بتيمته وكذلك اذا ملك معه امه وقد ملكها في حالة الصحة
لا سعاية على الام هذا اذا ملك العبد وحده او مع امه في حالة الصحة فاذا ملك العبد في مرضه
واقر بنفسه ثبتت نسبة ايضا وعق عليه كذا في الذخيرة * فان لم يكن للمريض مال آخر يخرج
العبد من ثلثه يجب عليه السعاية ثم في امي قدر يسعى ذكر ان على قول ابي حنيفة راجح يسعى في
ثلثي قيمته وعندهما يسعى في جميع قيمته الا قدر ما يخصه من الميراث فان ذلك يطرح عنه وان كان
للمريض مال يخرج العبد من ثلث ماله فعلى قوله ما يرث العبد منه يسعى في قيمته الا قدر ما يصيبه
من الميراث وعلى قول ابي حنيفة راجح يرث ولا يسعى في شيء من قيمته واما الجارية فاما تعتق
بموته ولا سعاية عليها وان ملكها في حالة المرض عندهم هكذا في المحيط * عبد صغير لا يعبر عن نفسه
بين اثنين اشترياه فقتل احدهما هو ابني وابنك او قال ابنك وابني او قال ابنا فان ذكر موصولا
ثبتت نسبة من المقر صدقه شريكه او كذبه وان فصل بان قال ابني وسكت ثم قال وابنك نفذ على المقر
ولو قال وابنك وسكت ثم قال ابني فان صدقه شريكه ثبتت نسبة من الشريك وان كذبه شريكه
لم يثبت نسبة من الشريك وهل يثبت من المقر عند ابي حنيفة راجح لا يثبت وعندهما يثبت وان قال
المقر له بعد مقالة المقر فيما اذا فصل هو ابني وابنك او قال ابنك وابني او ابنا يثبت نسبة منه لان

هذا منه تصديق وافرار وان قال المقر له هو ابك دوني او ابك وسكت ثم قال ابني لم يثبت
نسبه منه فلا يثبت من واحد منهما عند ابي حنيفة رح كذا في شرح الزيارات للعتابي * وان كان
كبيرا او صغيرا يعبر عن نفسه فان كان مقرا بالرق لهما فهو والذي لا يعبر عن نفسه سواء وان لم يقم
بالرق لهما يرجع في ذلك الى قوله فان اقرانه ابن المقر فهو ابن المقر وان اقرانه ابن المقر فهو
ابن المقر له ان صدقه المقر له وان انكر نسبه منهما لم يثبت نسبه من واحد منهما كذا في المحيط *
جارية بين رجلين جاءت بولد فقال احدهما هو ابني وابنيك او ابك وابني او ابنا وان صدقه
شريكة ثبت نسبه من المقر وصارت الجارية ام ولده تبعاً للنسب وبضمن نصف قيمتها للشريك
موسرا كان او معسرا ولا يضمن قيمة الولد ونصف العقر بنصف العقر فصاع وان كذبه شريكه
فالجواب كذلك الا ان ههنا يجب للشريك على المستولد نصف العقر ولم يجب للمستولد على
شريكة نصف العقر كذا في شرح الزيارات للعتابي * رجلان اشتريا غلاما من السوق وكان عبدا
لرجل واحد عنده فقال احدهما صاحبه هذا ابني وابنيك او قال هو ابك وابني او قال هو ابنا
جميعا فقال صاحبه صدقت او قال كذبت فهو ابن المقر ولا يرجع فيه الى قول الغلام وان كان يعبر
عن نفسه فبعد ذلك ان صدقه شريكه فلا ضمان عليه في الولد اصلا وان كذبه كان حكم الولد كحكم
عبد بين اثنين اعنته احدهما وان قال الشريك هو ابك دوني فعلى قول ابي حنيفة رح لا يضمن
المقر لشريكه شيئا ولكن يسعى المعتق له في قيمته وعندهما يضمن المقر ان كان موسرا كذا في المحيط * رجلان
اشترى عبدا فادعاه احدهما ثم شهد على صاحبه انه كان اعنته قبل ان يدعيه وصدقه صاحبه سقط
الضمان عن المقر بتصديق صاحبه كذا في شرح الزيارات للعتابي * جارية بين رجلين ادعى احدهما
انها ام ولده وقال شريكه كنت اعنتها قبل ان تقر بهذا وكذبه المقر فالجارية ام ولد للمقر وضمن
المقر لشريكه بنصف قيمتها كذا في المحيط * جارية بين رجلين ولدت في ملكهما فادعى احدهما
الولد والآخرا لام معا وافرانه كان اعنتها ثبت نسب الولد من مدعى الولد وامه ام ولدا لان
دعوة الولد دعوة الاستيلاء فيستند الى اول العلق ودعوة الام دعوة تحرير فيقتصر على وقت
الدعوة فكان السابق اولى ويضمن لشريكه نصف قيمتها وان زعم الشريك انه لا ضمان له حيث
زعم انها بنته او معتنته ويضمن نصف عقرها لا قراره بالوأي ولا يضمن من قيمة الولد شيئا بلوقه حرام من
الاصل

الاصل كذا في شرح الزيادات للعنابي * استولد هائم اقرانها الغلان زوجها منه وصدقته فهي والغلام مملوكان للمقرله ولا يلتفت الى تكذيب الغلام اذ بلغ وكذلك اذ الم يقل شيئا حتى ماتت فان كذبت الجارية لم يصدق ويقضى عليه بقيمتها للمقرنه ولا يقضى بالعقرو ان ماتت قبل التصديق والتكذيب صدق ويكون الابن عبد للمقرله ولو انكرت وماتت قبل الحكم بشيء لا يقضى بشيء حتى يكبر الغلام فاذا كبر فالقول له ولو كانت الام حيه والغلام يعبر عن نفسه فصدقته وكذبه الغلام او على عكسه عتق الغلام والام ام ولد للمقره ويضمن قيمتها كذا في محيط السرخسي * قال محمد رح رجل له عبد ولعبد ابن ولابن عبده ابنان ولداني بطنين وكلهم يولد مثلهم لمثل المولى فقال المولى في صحته احدهم ولدي يؤمر بالبيان مادام حيا في ايهم بين يثبت نسبه منه وعتق ما بعده وان ماتت قبل البيان فالعبد يسعى في ثلثه ارباع قيمته وابنه في ثلثي قيمته وكل واحد من الاصغر في ربع قيمته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * رجل له عبد ولعبد ابنان ولداني بطنين مختلفين ولكل ابن ابن فهم خمسة وكل واحد منهم يولد مثله للمولى فقال المولى في صحته احدهم لاء ولدي ثم مات المولى قبل البيان فانه يعتق من الاول خمسة ويسعى في اربعة اخماسه واما الاوسطان يعتق من كل واحد منهما ربعه ويسعى في ثلثه ارباعه واما الاصغر ان يعتق من كل واحد منهما ثلثاه كذا في المحيط * ولو كان العبيد سبعة بان كان لكل واحد من الاصغر ابن فقال احدهم ولدي فعندهما وهو الاصح على قول ابي حنيفة رح يعتق من الاول سبعة ويسعى في ستة اسباع قيمته ويعتق من كل واحد من ابنيه سدسه ويسعى في خمسة اسداس قيمته ويعتق من كل واحد من ابني الابنين خمسة ويسعى في اربعة اخماسه ويعتق من كل واحد من الاصغر خمسة اثمانه ويسعى في ثلثه اثمان قيمته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * عبيدين رجلين قال احدهما لصاحبه اعتقناه او قال اعتقته انا وانت او قال اعتقته انت وانا وصدقه صاحبه في ذلك كله عتق العبد عنهما وصار مولى لهما وان كذبه صاحبه عتق على المقر باقراره وصار كعبد مشترك بين اثنين اعتقه احدهما فيكون للشريك خيار ثلثة عند ابي حنيفة رح واما سبعة عدينيين اثمان ان كان المتر موسرا والسعاية ان كان معسرا وولاء نصيب المقرله وولاء نصيب سبعة كذا فان عاد الى التصديق رد ما اخذ من الضمان او السعاية ويثبت الولاء منه

(٢) هكذا وجد في جميع الكتب المحاضرة عدد التصحيح والظاهر ان ما عد الصاحبين سقط من البين *

كذافي المحيط * اذا اقر الرجل انه اعتق عبده هذا امس وهو كاذب عتق في القضاء ولم يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المبسوط * ولو قال اعتقك امس وقلت ان شاء الله لم يعتق وكذلك لو قال اعتقك امس وانما اشتراه اليوم وكذلك قوله اعتقك قبل ان اشتريتك كذا في الحاوي * ولو قال اعتقك ان دخلت الدار لم يعتق حتى يدخل ولو قال جعلت امرك في يدك في العتق امس فلم يعتق تنسك وقال العبد بل اعتقت نفسي لم يعتق كذا في محيط السرخسي * ولو قال اعتقك على مال وقال العبد اعتقتني بغير مال فالقول قول العبد ولو قال اعتقك على مال امس فلم تقبل فقال العبد بل قبلت او قال اعتقتني بغير شيء فالقول قول المولى كذا في المبسوط * اقرانه اعتق عبده هذا الا بل هذا اعتنا كذا في محيط السرخسي * لو قال كاتبك ولم يسم مالا وقال العبد على خمسمائة فانه ينبغي في قول ابي حنيفة رح ان يصدق العبد ولا يصدق صدهما كذا في الحاوي * ولو قال كاتبك امس على الف درهم فلم تقبل الكتابة وقال العبد بل قبلتها فالقول قول العبد واقرانه كاتب عبده هذا على الف درهم لا بل هذا وادعى كل واحد منهما الكتابة جاز ذلك كذا في المبسوط * واقرانه كاتب عبدا قبل ان يملكه او انه كاتبه امس وانما اشتراه اليوم لم يصح واقرانه كاتبه امس وقال ان شاء الله فالقول قوله ولو قال استتبت الخيار لنفسي وقال المكاتب لم يكن فيه خيار فالكتابة جائزة ولا يصدق المولى على شرط الخيار وكذلك البيع في جميع هذه الوجوه كذا في الحاوي * دبر جارية ثم اقرانها كانت مدبرة لا خرغصبتها منه لم يصدق على التجارية ويضمن قيمتها واستخدمها ووطئها قضاء وفي الديانة لا يفعل ان كان كما يقول وان قتلها اجنبي فعليه القود ولو قتلها المقر له فعليه القود قيا لا قود عليه استحسانا كذا في محيط السرخسي * جارية بين رجلين قل احدهما لصاحبه دبرتها انا وانت او قال دبرتها انت وانا او قال دبرناها فان صدقة صاحبه في ذلك فهي مدبرة لهما وان كذبه صاحبه في ذلك صارت بمنزلة جارية بين رجلين دبرها احدهما والحكم ثم ان عند ابي حنيفة رح للشريك خيار خمسة ان شاء دبر نصيبه وان شاء ترك نصيبه على حاله وان شاء ضمن المقر المدبر ان كان موسرا وان شاء استسعى التجارية ان كان المدبر معسرا وان شاء اعتق نصيبه فان ضمن المقر كانت التجارية نصفها مدبرة المقر والنصف الآخر موقوف بخدم المقر وما توقف يومان عاد الشريك الى تصديق المقر صارت مدبرة بينهما وورد على المقر ما اخذ من الضمان وان لم يرجع الى تصديقه حتى مات احدهما ولا مال له سوى التجارية فان مات المقر وصدقه التجارية

فبما قال سعت في ثلثي نصف قيمتها الورثة المقرؤا ما اذا كذبت الجارية المقر فيما قال سعت في ثلثي قيمتها في ظاهر الرواية وان مات المنكر فان صدقت الجارية المقر فيما اقر فانها تسعى للمقر في جميع قيمتها وان كذبت الجارية المقر فيما اقر فانها تسعى للمقر في نصف قيمتها وذلك قيمة حصته ولم تسع في غير ذلك واما اذا مات جميعا احدهما قبل الآخر فان مات المقر اولاً ثم المنكر والجارية صدقت المقر فيما اقر فحكم المسئلة قبل موت المنكر ان يعتق ثلث النصف الذي هو حصته المقر ويلزمها السعاية في ثلثي ذلك النصف وان مات المنكر بعد ذلك وجب عليها السعاية في نصيب المنكر للمقر وان اوجب السعاية في نصيب المنكر للمقر صار ذلك تركة للمقر وازداد تركة للمقر وازداد تركة للمقر زاد الثلث فيسلم لها ثلث جميع الرقبة وتسعى في ثلثي جميع الرقبة وان كانت الجارية كذبت المقر فيما اقر فكذلك الجواب تسعى في ثلثي قيمتها وان مات المنكر اولاً ثم المقر والجارية صدقت المقر فيما اقر مشائخنا راجح ذكره وان كان يلزمها السعاية في كل قيمتها وان كانت الجارية كذبت المقر فيما اقر فنقول ذكر محمد راجح هذه المسئلة قبل موت المقر ان يلزمها السعاية في نصيب المقر لا غير ولم يذكر حكمها بعد موت المقر ومشائخنا راجح ذكره وان كان يلزمها السعاية في كل قيمتها لانه يلزمها السعاية في كل القيمة قبل موت المقر فلا يتغير بموت المقر بعد ذلك هذا كله بيان مذهب ابي حنيفة راجح واما بيان مذهب ابي يوسف ومحمد راجح نصير كلهما مدبرة باقرار المقر فبعد ذلك ان صدق الشريك المقر فهي مدبرة بينهما ولا ضمان على المقر وان كذبه ضمن المقر نصف قيمتها للشريك موسراً كان او معسراً ويكون نصفها مدبرة للمقر والنصف الآخر موقوفاً الى ان يعود الشريك الى تصديق المقر وان عادت صارت مدبرة بينهما وورد الشريك ما اخذ من المقر وان لم يعد حتى مات المقر سعت في ثلثي نصف قيمتها الورثة المقر ليس عليها غير ذلك للحال صدقت الجارية المقر او كذبت وباقى المسئلة بعد هذا على مذهبهما على حسب ما بينا لا يبي حنيفة راجح كذا في المحيط * الباب الثامن عشر في الافرار في البيع والشراء وفي الافرار بالعيب في المبيع لو قال الرجل بعثك عبدي هذا امس فلم تقبل فقال المشتري قد قبلت فالقول له وكذلك لو قال المشتري اشتريت منك هذا فلم تقبل فقال البائع بلبي قد قبلت فالقول له لان البيع ينتظم بفعلهما جميعاً كذا في محيط السرخسي * اذا اقر الرجل انه باع عبده هذا من فلان وقبض الثمن منه ولم يسمه فهو جائز ولو سمي واقر انه قبضه كان هذا اجوزاً ولو سمي ثمنا وقال لم اقبضه وقال المشتري قد قبضته فالقول قول البائع مع يمينه والبيئة على المشتري كذا

في المبسوط * اقترانه باع دارا منه ولم يسمها ثم جحد فالاقرار باطل وكذا ان سمي المبيع ولم يسم ثمنه فان حدد الدار وسمى الثمن يلزمه وان جحد ذلك البائع ولا يعرف الشهود الحدود بعد ان تقوم البينة على معرفة الحدود كذا في محيط السرخسي * لو اقترانه باع عبده من فلان ولم يسم العبد ثم جحد فهذا الاقرار باطل وكذلك ان اقترانه باع عبده من فلان غير ان الشهود لم يعرفوه بعينه كذا في المبسوط * لو اقترانه باع عبده منه ولم يسم الثمن فقال المشتري اشتريته منك بخمسائة فجحد البائع ان يكون باعه بشيء حلف البائع على دعوى المشتري ولا يلزمه البيع بالاقرار الاول وكذلك لو كان المشتري بدلا بالاقرار على هذا الوجه كذا في المحيط * اذا اقترانه باع هذا العبد من فلان بالف درهم فقال فلان ما اشتريته منك بشيء ثم قال بلى قد ابتعته منك بالف درهم وقال البائع ما بعتك فالقول قول المشتري وله ان يأخذه بالثمن ولو كان حين جحد المشتري الشراء قال البائع صدقت لم تشتره ثم قال المشتري بعد ذلك قد اشتريته لم يلزمه البيع ولم تقبل منه بينة على ذلك الا ان يصدق البائع على ما يدعي من الشراء بعد ذلك فحينئذ تصاد فهما على الشراء بمنزلة البيع المستقبل كذا في المبسوط * اقترانه باع هذا العبد من فلان لابل من فلان فهو باطل وبحلفه كل واحد منهما ان ادعاه بثمان مسمى كذا في محيط السرخسي * ولو اقتران هذا العبد الذي في يديه عبد لفلان اشتريته منك بالف درهم ونقدته الثمن ثم قال بعد ذلك اشتريته من فلان الآخر بخمسمائة درهم ونقدته الثمن فان اقام البينة على ذلك كله فهو جائز وعليه الثمن للاول والثمن الآخر هذا اذا اقام البينة على البيعين فقط ونقد الثمنين فاما اذا اقام البينة على نقد الثمنين فلا شيء عليه لو احدهما واذا لم يقم بينة على ذلك فالعبد للاول ان جحد البيع وان صدقه الثاني في ذلك فله الثمن خمسمائة وان جحد البيع ضمن له المقر قيمة العبد كذا في المبسوط في باب اقرار رجل في نصيبه * ولو اقام البينة على الاول ولم يقم على الآخر وصدقه الآخر بالبيع كان الجواب فيه كالجواب فيما لو ثبت البيعان جميعا بالبينة كذا في المحيط * لو اقترانه باع منه بالف درهم وقال المشتري اشتريته بخمسمائة وقد خرج نصف العبد من ملك المشتري فعلى قول ابي حنيفة رح القول قول المشتري سواء رضي البائع باسترداد ما بقي او لم يرغ وعلى قول ابي يوسف رح القول في الثمن قول المشتري مع يمينه الا ان يرضى البائع ان يأخذ ما بقي منه ويتبع المشتري بحصة ما خرج من ملكه

من ملكه على قول المشتري فحينئذ يجري التحالف واما على قول محمد رح يتحالفان ويتزادان قيمة العبد الا ان يشاء البائع ان يأخذ ما بقي من العبد وقيمة ما استهلك المشتري كذا في المبسوط *

في المنتقى رجل اشترى جارية وقبضها ثم اقر المشتري انها لهذا المدعي وصدقه البائع فاراد لمشتري ان يرجع عليه بالثمن فقال البائع انما كانت للمدعي لانك وهبتها له كان القول قراه كذا في محيط السر خسي * قال محمد رح رجل اشترى من رجل جارية يبيعها فاسد او قبضها المشتري فحضر البائع يريد استردادها فقال المشتري وهبتها من فلان وقبضها ثم اودعها عندي وانكر البائع لم يقبل قوله وللبيع ان يأخذها فان اقام المشتري بينة على ما ادعى لا تقبل ولو علم القاضي بما ادعاه المشتري او صدقه البائع او اقام البينة على اقرار البائع او حلفه المشتري فنكل اندفعت الخصومة عنه وبغرم قيمتها للبائع ولو لم يقم البينة على ما ذكرنا واسترداها البائع ثم حضر الغائب وانكر ما ادعاه المشتري سلمت الجارية للبائع وان اقر بما قال المشتري اذن الجارية من البائع وبغرم المشتري قيمتها ولو قال المشتري وهبتها لفلان وقبضها ثم اودعها عندها اعتقها او دبرها واستولدها فجمد البائع ذلك فلا سبيل له عليها ولا يأخذ قيمتها وتكون موقوفة الولاء وتصبح مدبرة موقوفة وام ولد موقوفة تعتق بموت الموهوب له فان حضر وصدق المشتري في ذلك كله اخذ الجارية وكانت مدبرة وام ولد له كما قال المشتري وان حضر وادعى الهبة وانكر الاعتاق وغيرها فهي امه وله ان يأخذها من المشتري ولو قال المشتري ان الموهوب له كاتبها وكذبه البائع كان له ان يأخذها وتكون في يده حتى يحضر الموهوب له فان حضر وكذبه المشتري في ذلك كله سلمت الجارية للبائع الا اذا قامت الجارية البينة انه ذك كان باعها وان المشتري كاتبها فحينئذ يقضى بكتابتها وان صدقه في الهبة وكذبه بالكتابة اخذها وكانت امه له وان صدقه في ذلك كله اخذها من البائع وكانت كما قال المشتري وبغرم قيمتها فان كان البائع حين ردت عليه باعها او دبرها واعتقها كان ذلك باطلا اذ اصدق الغائب المشتري في البيع والهبة وينفذ فيما اذا كذبه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * الوكيل بالبيع اذا اقر بالبيع صح اقراره في حق الموكل سواء كان الثمن قائما او هائلا ولو اقر الموكل ان الوكيل باعه من فلان بالف وصدقه فلان في ذلك والوكيل يجمد قال العبد لفلان بالف والعهد على الموكل دون الوكيل كذا في المحيط * اذا دفع رجل الى رجل عبدا وامره ان يبيعه ثم مات الامر فاقرا الوكيل انه باعه بالف درهم وقبضه فان كان العبد قائما لم يصدق الوكيل

وان كان مستهلكا صدق كذا في المبسوط * العبد لرجل اجنبي فاستهلك المشتري العبد فقال رب العبد للمائع اذا امرتك بالبيع فلي الثمن وقال الوكيل لم تأمرني ولي الثمن ولك القيمة فالقول لرب العبد وكذلك ان كان العبد قائما كذا في محيط السرخسي * ولو لم يأمره بذلك ولكنه اجاز البيع وان كان العبد قائما بعينه حاز وان كان مستهلكا لم يجز وان قطع يده ثم اجاز البيع فالارش للمشتري وان لم يجز له مع الارش لرب العبد كذا في المبسوط * فان اقر رب العبد انه اجاز البيع بعد ما وقع بيوم وانكر المشتري فالقول لرب العبد ولا يمين عليه وان كان العبد ميتا فالقول للمشتري مع بمينه كذا في محيط السرخسي * رجل وكل رجلا ببيع جارية له فسلمها اليه ثم جاء الموكل يريد استردادها فقال الوكيل قد بعتهما من فلان بالف درهم وقبضها وقبضت الثمن وهو هذا ثم اود عنها وكذبه الموكل لم يقبل قوله وردت على الموكل ولا تقبل بيته الوكيل على ما ادعى فان حضر المقر له وانكر سلمت الجارية للموكل وان ادعى ما اقر به الوكيل اخذ الجارية من الموكل وبأخذ الموكل الثمن من الوكيل ان كان قائما في يده وان هلك في يده لاضمان عليه وان لم يقر الوكيل بقبض الثمن فالقول قوله ويدفع المقر له الثمن وبأخذ الجارية وكذلك الجارية المأمورة اذا اشتراها مسلم بالف واخرجها الى دار الاسلام فجاء المالك القديم ليأخذها من المشتري بالثمن فقال وهبتها من فلان وقبضها مني ثم اود عنها وغاب لم يقبل قوله ويقضى بها للمالك القديم ولا تقبل بيته المشتري على ما ادعى وان حضر المقر له وانكر ذلك سلمت الجارية للموالي القديم بالثمن وان ادعى ما اقر به المشتري اخذ الجارية من الموالي القديم واخذ الموالي منه بالقيمة ورد المشتري الثمن على المالك القديم وعلى هذا الوجه من رجل شيئا وسلمه اليه ثم اراد الرجوع فقال الموهوب له وهبته من فلان وسلمته اليه ثم اودعني يومر بالتسليم اليه فان كذبه فيما ادعى فالرجوع ماض فان صدقه يومر الزاهب بالتسليم اليه وكذا لو ادعى انه اخوه او موضه او غيره مما يمنع الرجوع كان له ان يرجع كذا في التحرير شرح الباع الكبير * لو امر رجل بشراء عبد بعينه فامر الوكيل انه قد اشتراه بالف درهم وادعى ذاك الباع وجحده الآمر فالقول قول الوكيل ولو امره بشراء عبد بغير عينه وسمى جنسه وصفته وثبتد وامر الوكيل انه قد اشترى هذا العبد بالثمن الذي سماه له وجحده الآمر فان ابا حنيفة رح قال ان كان دفع الآمر الثمن الى الوكيل فهو صدق وان لم يكن دفع الثمن اليه لم يصدق وقال اذا كان العبد قائما بعينه وكان مثله يشتري بذلك الثمن فالقول قول الوكيل

ولو كان الآمر قد مات ثم اقر الوكيل بشراء هذا العبد فان كان العبد في يده بعينه او في يد البائع او كان الآمر يدفع الثمن اليه لم يصدق الوكيل في قول ابي حنيفة ر ح على الآمر ويلزم البيع الوكيل ويحلف المورثة على علمهم وان كان قد استهلك البائع الثمن فالقول قول الوكيل ويلزم بيع المبت كذا في الحاوي * قال محمد ر ح رجل امر رجلا ان يشتري له جارية فلان بالف درهم فقال نعم فاشترىها فقبضها ولم يقبضها حتى قال اشتريتها بالف وخمس مائة وصرت مخالفا للجارية لي وقال الآمر اشتريتها بالف والجارية ملكي وصدق البائع الآمر فالقول قول البائع والآمر ان لم يقبض الثمن فيعطى الآمر الف درهم الى البائع ويأخذ الجارية فان اراد المشتري ان يحلف البائع على ما ادعى ليس له ذلك وان اراد ان يحلف الآمر له ذلك فان حلف اخذ الجارية واعطى البائع الثمن والعهد بينه وبين البائع ولا يرجع بشيء من العهدة على المأمور وان نكل صارت الجارية للمشتري ويرد المشتري الى البائع الف درهم ويأخذ الجارية فان رجع البائع الى تصديقه اخذ خمس مائة ولم يذكر في الكتاب ان البائع لو اراد ان يطالب الآمر بالف درهم هل له ذلك ام لا حكى الجصاص عن الكرخي والقاضي الامام ابو الهيثم عن القضاة ر ح انه له ذلك وهو بالخيار ان شاء طالب المشتري بذلك وان شاء طالب الآمر وقال عامة المشائخ ليس له ذلك وكذا قال المشتري اشتريتها بمائة دينار والمسئلة بحالها كان الجواب في هذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء الا في فصل واحد وهو ان في الاولى اذا اخذ الآمر الجارية وادى الالف الى البائع ثم استخلفه المشتري ونكل يأخذ المشتري الجارية من الآمر مجانا بغير شيء في القياس وفي الاستحسان يأخذها بما دى من الالف وكان الآمر حرق حبسها عن المشتري الى ان يؤدي اليه الالف وفي هذه المسئلة يأخذها مجانا بغير شيء قياسا واستحسانا هذا اذا اقر بالشراء اما اذا انكر الشراء اصلا فقال الآمر اشتريتها بالف وصدقه البائع كان القول قول البائع والعهدة على الآمر فلو قال البائع انما استخلف المشتري بالله ما اشتري للآمر له ذلك فان حلف فلا شيء عليه وان نكل لزمته العهدة فيؤدي الثمن ويرجع فيه على الآمر ويرجع عليه قبل الاداء وان كان قد اقر انه لاحق له قبل الآمر حين انكر الشراء ذكر في هذه المسئلة استخلاف البائع للمشتري ولم يذكر في مسئلتي الخلاف بالكثرة والخلاف بتغاير الجنس من مشائخنا ر ح من قال لا يستخلف ثمه ومنهم من قال هناك ايضا يستخلف اذا حلف الآمر بالله ما علم انه اشترى بالف وخمس مائة او بمائة دينار ولو كان البائع

في هذه الوجوه قبض الثمن القائم قال كان الثمن الفا ومائة دينار لا يلتفت الى قوله فبطل قوله
بقي الخلاف بين الامر والمأمور المأمور يدعي انه اشترى لنفسه والامر يدعي انه اشترى له فكان القول
قول المأمور مع يمينه فان حلف ثبت الشراء لنفسه وان نكل ثبت الشراء لآخر هذا اذا صدق الامر
وان صدق المأمور وقد سمي الامر الثمن او ام بسم فاشترى فقال اشتريت بالف وقال الامر
اشتريت بخمس مائة وصدق البائع المأمور بالقول قول المأمور مع يمينه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير *
اذا اقر البائع انه باع هذا العبد من هذا وبه هذا العيب وادعى ان المشتري ابرأه منه فعليه البيعة فان
لم يكن له بيعة استخلف المشتري ما ابرأه وما عرض على بيع من ذراه ولا رضي به والاخرج من
ملكه وان حلف رده عليه وان ادعى المشتري انه اشتراه وبه هذا العيب وهو عيب يحدث مثله
وجحد البائع ذلك واقر انه باعه وبه عيب لم يسمه لم يلزمه بهذا الاقرار شيء كذا في الحاوي * واذا اقر
البائع بالمشتري عيبا بترحم زواله بحيث لا يبقى له اثر بان اقر انه باع هذا العبد وبه قرحة وام يسمها
وام بعينها ثم جاء المشتري بالعبد وبه قرحة واراد ان يرده وقال هي تلك القرحة التي اقررت
بها وقال البائع النبي اقررت بها قد زالت وهذه قرحة اخرى حدثت في يدك فالقول قول البائع
مع يمينه وعلى المشتري البيعة والقول قوله وكذلك ان سمي البائع نوعا من العيوب صدق انه
قد ذهب وهذا غرر اذا كان مديرا او يذهب كذا في المبسوط * فلا يكون للمشتري حق الرد
الا بيعة بقيدها ان هذا العيب عين ذلك العيب او يكون بين اقرار البائع وبين المأزعة مدة لا يتوهم
زوال القرحة باثرها في تلك المدة ولا قرحة بالجارية الا هذه فحينئذ كان القول قول المشتري وله ان يرد
بالعيب على البائع كذا في المحيط * اقر البائع انه باع وبه خرق فجاء المشتري بخرق فقال البائع
ليس هذا ذلك لا يصدق ولو قال زاد وكان صغيرا صدق ولو كان به خرق غير ذلك فقال البائع بعنك
وهذا به ولم يكن الا خبر به فالقول قول البائع مع يمينه كذا في محيط السرخسي * وان كان البائع
اثنين واقر احدهما بعيب وسماه وجحد الاخر كان للمشتري ان يرد على المقر دون الآخر فان
كان البائع واحدا ولم يشركه في مفاوض فجدد البائع العيب واقر به شريكه كان للمشتري ان يرده
كذا في المبسوط * وله الخيار ان شاء رد على الشريك المقر بالعيب وان شاء رد على البائع
كذا في المحيط * وان كان الشريك شريك عنان لم يكن للمشتري ان يرده باقراره وكذلك
المصارب

المضارب اذا باع خادما من المضاربة فاقر رب المال فيها بعيب لم يكن للمشتري ان يرد ما على المضارب بذلك وكذلك لو كان رب المال وهو الذي باع فاقر المضارب بالعيب وكذلك الوكيل اذا باع واقر الموكل بالعيب لم يلزم الوكيل ولا الآمر من ذلك شيء ولو اقر الوكيل بالعيب وجحد الآمر كان للمشتري ان يرد على الوكيل ولكن في حقه دون الآمر لا ان يكون عيبا لا يحدث مثله فحينئذ يرد على الآمر لا باقرار الوكيل ولكن يتقنا ان العيب كان موجودا عند الآمر وان كان العيب يحدث مثله فان اقام الوكيل البينة على انه كان عند الآمر رده عليه وان لم يكن له بينة استخلف الآمر على دعواه فان نكل رده عليه وان حلف فهو لازم للوكيل وفي شريكي الغان لو اقر البائع منهما بالعيب وجحد شريكه رده عليه ولم يزمهما جميعا وكذلك المضارب اذا اقر بالعيب لزمه وازم رب المال كذا في المبسوط * وان رجلا اشترى من رجل سلعة وباعها من غيره فطعن فيها المشتري الآخر بعيب ورد ما على المشتري الاول ان ردها بغير قضاء لا يكون للمشتري الاول ان يخاصم بائعه في ذلك العيب وان ردها بقضاء قاض فهذا على وجوه ثلاثة الاول اذا ردها باقراره بالعيب بان اقر بهذا العيب ثم ابى القبول وقضى القاضي عليه بالرد وانه على وجهين ان لم يسبق منه جحود هذا العيب نصا قبل الاقرار بالعيب بان لم يتل قبل الاقرار بالعيب بعنها وما بها هذا العيب كان له ان يخاصم بائعه ويرد عليه اذا اقام البينة ان هذا العيب كان عنده وقت الشراء وان سبق منه جحود هذا العيب نصا قبل الاقرار بهذا العيب لا يكون له ان يخاصم بائعه الوجه الثاني اذا ردها عليه بنكوله وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحود هذا العيب نصا بان سكت حالة الدعوى ولم يقل شيئا فعرض عليه اليمين فابى فرد عليه بالبينة كان له ان يخاصم بائعه وان سبق منه الجحود لا يكون له ان يخاصم بائعه الوجه الثالث اذا ردها عليه بالبينة وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحود هذا العيب نصا بان سكت حتى قامت عليه البينة كان له ان يخاصم بائعه وان سبق منه جحود هذا العيب نصا فهذا على وجهين ان اقام المشتري الآخرة بينة ان البائع الثاني باعها وبها هذا العيب لم تكن له مخاصمة بائعه وان اقام بينة ان هذا العيب كان بها يوم باعها للبائع الاول كان له مخاصمة بائعه هكذا ذكر في بعض الروايات قبل هو قول ابي يوسف ر ح وذكر في بعض الروايات ليس له مخاصمة قيل هو قول محمد ر ح كذا في المحيط في الفصل الثامن والعشرين في اقرار الوكيل والوصي بالقبض * اذا باع دارا ثم اقرانه باعها وفيها هذا العيب كصدع في حائط يخاف

عنه او كسري في جذع او في باب ردت عليه بذلك وكذلك لو باع ارضا فيها نخل فاقرب يعيب ينقص الثمن
 في نخله او شجرة وكذلك الثياب والعروض والحيوان يقر البائع يعيب ينقص الثمن لو اقرانه باعه
 انقطع اليد فجاء به المشتري وهو اقطع اليد بن لم يكن له ان يردده ولكنه يرجع بتقصان العيب في يد واحدة
 واذا كان للعبد اصبع زائدة فللمشتري ان يردده بها ان اقر به البائع او انكر الا ان يثبت البائع سببا
 مانعا من الرد وبسنوي في هذه المواضع في الخصومة في العيب حضرة العبد وغيبته اذا كان البائع مقرا
 بوجود العيب به في الحال كذا في المبسوط * قال محمد رح اذا قال للجارية يا سارقة او يا آبنة
 او يا زانية او يا مجنونة ثم باعها فوجد المشتري بها هذه العيوب فاراد ان يرد العيب فقال البائع
 حدث عندك فالقول قوله فان اقام المشتري البينة على ما كان من قول البائع لا يقبل ذلك وليس له
 ان يردّها وكذا لو اقام البينة انه قال له قبل البيع هذه الخبيثة او هذه السارقة او هذه المجنونة ففعلت كذا وكذا
 كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * ولو قال هذه السارقة وسكت كان اقرارا كذا في محيط السرخسي *
 ولو شهدوا انه قال هذه السارقة او هذه الزانية او هذه الآبنة او هذه المجنونة ولم يقر بالنعول او هذه سارقة او هذه
 آبنة او هذه زانية او هذه مجنونة فللمشتري ان يرد به هذه الشهادة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير *
 ولو قال لامرأته يا طالق او لامته يا حرة او قال هذه الطائفة او هذه الحرة ففعلت كذا يكون ابتاعا
 واقرارا وان كان مقروبا بالنعول او على وجه النداء كذا في محيط السرخسي * الباب التاسع عشر
 في اقرار المضارب والشريك اقرارا لمضارب بدين في المضاربة جائز على رب المال اذا كان مال
 المضاربة في يده ولا يجوز ان لم يكن مال المضاربة في يده ويجوز اقرار المضارب بالدين على رب
 المال اذا كان مال المضاربة في يده لمن لا تقبل شهادة له بالاجماع ويجوز اقرار احد شريكي الغنان
 لمن لا تقبل شهادة له بالاجماع بدين وجب بسبب تجارة دخلت تحت شركتهما بالاجماع ويلزمه دون
 صاحبه واقرار احد المتعاضين لمن لا تقبل شهادة له لا يصح عندنا في حنفية رح اصلا لا في حق شريكه
 ولا في حق نفسه كذا في المحيط * واذا كان مع الرجل الف درهم مضاربة فاقرب فيها بدين وحده رب المال
 جازا اقراره فيها وكذلك ان اقر فيه ابا جراحير او دابة او حانوت فان كان قد دفعها اليه رب المال فقال هذا
 من رأس مالك يا قبضتم اقر بعد ذلك ببعض ما ذكرنا لم يصدق كذا في الحاوي * اذا اقر الرجل قتال
 هذه الالف مضاربة عنده لفلان بالنصف ثم قال بعد ذلك هي مضاربة لفلان الآخر بالنصف وادعاها
 كل واحد من الرجلين انها له مضاربة بالنصف ثم عمل المضارب وربح فيها فعلى قول ابي يوسف رح

يدفع الى الاول الف درهم ونصف الربح ويضمن للثاني الف درهم ولا ربح له وعلى قول محمد رح
يضمن لكل واحد منهما الف درهم ولا ربح لواحد منهما بل يكون الربح للعامل ويتصدق بها كذا
في المحيط * اذا اقر المضارب ان هذا المال مضاربة لفلان وصدقة ثم قال بعد ذلك منصوباً
لاحدهما الثلثان والآخر الثلث لم يصدق وهو بينهما نصفان كذا في المبسوط * عبد في يده فقال
هو مضاربة لفلان معي بالنصف ثم باعه بالقبين وقال كان رأس المال الف والفقير دفع
اليك العبد بعينه مضاربة فالمضاربة فاسدة ولك اجر المثل والثلث كله لي فالتقول لرب العبد كذا
في محيط السرخسي * ولو اقر المضارب ان بمال في ايديهما انه مضاربة لفلان وصدقهما في ذلك ثم اقر
رب المال لاحدهما بثلث الربح والآخر بربعه فالتقول قوله كذا في المبسوط * اقر بمضاربة لرجل
ولم يسمها فالتقول له فيما سمي ولورثته ان مات كذا في محيط السرخسي * لو اقر المضارب بربح
الف درهم في المال ثم قال غلظت انما هي خمسمائة درهم لم يصدق وهو ضامن لما اقر به من المال
وان بقي في يده شيء من المال فقال هذا ربحي وقد دفعت رأس المال الي رب المال وكذبه رب المال
فالتقول قول رب المال ولكن يحلف رب المال بدعوى المضارب فان حلف يأخذ ما في يده بحساب
رأس ماله كذا في المبسوط * اقر رب المال ببيع فيما باعه المضارب ليس للمشتري رده على
المضارب وان اقر البائع از مهما كذا في محيط السرخسي * اذا قال الرجل فلان شريكي مفاوضة
فقال فلان نعم او اجل او قال صدق او قال هو كما قال او قال هو صادق فهذا كله سواء وهما شريكان في كل
ماله بعين او دين او رقيق او عتقار او غير ذلك مما في يد كل واحد منهما وكان ما في يد كل واحد
منهما بينهما نصفان الاطعام مثل كل واحد منهما وكسوته وكسوة اهله فان ذلك لمن في يده استحساناً
وكذلك ام ولد احدهما او مدبرته فاما اذا كان لاحدهما مكاتب قد كاتبه قبل افتراره فما عليه من بدل
الكتابة يكون بينهما وكذلك لو قال هو مفاوضي في الشركة وانا مفاوضة في الشركة كذا في المبسوط *
اذا اقر احد المتفاوضين بمادخل في تحت المفاوضة فهو جائز عليه وعلى شريكه صدقة شريكه
في ذلك او كذبه والاقرار بمطلق الدين داخل تحت المفاوضة فان اقر احد المتفاوضين بدين
في الشركة وقال شريكه هذا وجب عليك قبل المفاوضة وانه عليك خاصة وقال المقر لا بل بعد المفاوضة
فالتقول قول المقر مع يمينه واذا اقر احد شريكي العنان بدين دخل تحت تجارتها لا يصح علي
شريكه اذا كذبه الشريك فيه فان اقر بدين تولي مباشرة سببه بنفسه يؤخذ بجميع ذلك ولا يرجع

على شريكه بشيء وان اقرب دين توليا مباشرة سببه يؤخذ بنصف ما اقرب به ولا يؤخذ شريكه بشيء
وان اقرب دين تولي شريكه مباشرة سببه بنفسه لا يلزمه شيء هكذا في المحيط * اقرا شريك العنان
على شريكه في بيع او شري شيء قائم بعينه جائز وله على شريكه حصته وان اقرب شراء شيء
مستهلك يكون ثمنه دينا عليه دون شريكه كذا في محيط السرخسي * لو اقر احد المتفاوضين
بكفالة في صحته او مرضه يؤخذ به شريكه وهذا اذا كانت الكفالة بامر المكفول عنه فاما اذا كفل بغير
امر فانه يلزمه خاصة في قول الكل وهو الصحيح ولو اقر الصحيح والمتفاوضين بكفالة في صحته
بدون لوازم شريكه المريض ان لم يصحح كله دون المريض كذا في خزائن المفتين * اذا اقر احد
المتفاوضين انه كفل عن صاحبه بمهر او نفقة زوجته او جناية لزمه ولزم صاحبه ايضا في قول
ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يلزمه ولا يلزم صاحبه كذا في المبسوط * اذا كان الرجلان
متفاوضين فاقرا احدهما بشركة رجل آخر معهما وانكر الآخر ذكر في الكتاب ان اقراره جائز عليهما
وما في ايديهما يصير مشتركا بينهما وبين الثالث شركة ملك ولا يثبت بينهما شركة مفاوضة ولا شركة عنان
ولو قال فلان شريكنا شركة عنان او قال شركة مفاوضة وكذبه صاحبه فان الثالث يصير شريكا لشركة عنان
لا شريكا لشركة مفاوضة كذا في المحيط * اذا اقر الرجل لآخر بالشركة مفاوضة وانكر الآخر ذلك فلا شيء
لواحد منهما فيما في يدي صاحبه وان قال الآخر ان شريكك فيما في يدك غير مفاوضة ولست شريكك
فما في يدي كان اتول قوله بعد ان يحلف كذا في الحاوي * ولو اقر الحر بعد ما دون انه شريكه
مفاوضة او اقرب له مكاتب فصدقه في ذاك لم يثبت المفاوضة بينهما ولكن ما في ايديهما يكون بينهما
نصفين ولا يجوز اقرار واحد منهما على صاحبه بدین ولا وديعة وعلى هذا لو اقر اصبي تاجر بالمفاوضة
او اقر اصبي تاجر فما في ايديهما بينهما ولكن لا يثبت المفاوضة بينهما كذا في المبسوط * اقر اصبي
لا يتكلم بشركة المفاوضة وصدقه ابو في يد الرجل بينهما نصفين ولا يكونان متفاوضين ولم يصح
ما في يد الاصبي مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي * واذا اقر الذمي لمسلم بالمفاوضة او المسلم
لذمي بها فني قول ابي حنيفة ومحمد رح لا يكونان متفاوضين ولكن ما في ايديهما يكون بينهما
نصفين هكذا في المبسوط * اذا قال فلان شريكك ولم يزد على هذا يرجع في البيان اليه واي شيء بين
كان مصدق فيه بعد ان يكون شيئا يثبت فيه الشركة كذا في المحيط * قال انت شريكك في التجارات
فما

فما في ايديهما من منافع التجارات بينهما وكذلك الدراهم والدنانير ولا يدخل المسكن والخادم والكسوة والطعام كذا في محيط السرخسي * ان قال انا شريك فلان في كل قليل وكثير وصدقه فلان في ذلك صار ما في يد كل واحد منهما وقت الاقرار من مال التجارة مشتركا بينهما فما عرف وجوده في يد كل واحد منهما وقت الاقرار وعرف انه مال التجارة كالذهب والفضة يكون بينهما لا يرجع في بيان ذلك الى احد وما عرف انه ليس من مال التجارة نحو المسكن وما شبه ذلك من الاموال التي هي مشغولة بالحاجة الاصلية لا يكون للتجارة وان علم وجوده في يد كل واحد منهما وقت الاقرار وما عدا الذهب والفضة مما لا يكون مشغولا بالحاجة الاصلية فان القول في انه للتجارة وليس للتجارة قول من في يده كذا في المحيط * قال هو شريكي فيما في هذه الحانوت ثم قال ادخلت العدل الزطي بعد الاقرار لا يصدق وهو على الشركة وفي رواية يقبل قوله ومن اصحابنا من وافق بين الروايتين فقال ان كان الحانوت مغلقا يوم الاقرار الى يوم الفتح لا يقبل قوله ولا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي * واما اقرار فلان شريكي فيما في هذه الحانوت فان جميع ما في الحانوت يصير مشتركا بينهما وان تنازعا في منافع فقال ادخلت هذا في الحانوت بعد الاقرار وقال المقر له لا بل كان موجودا وقت الاقرار اختلفت الروايات في هذا الفصل ذكر في رواية ابي سليمان وقال القول قول المقر له ويكون بينهما وذكر في رواية ابي حفص القول قول المقر ويكون له خاصة واتفقت الروايات كلها فيما اذا قال فلان شريكي فيما في يدي من مال التجارة ثم ادعى المقر في بعض ما في يده انه لم يكن موجودا وقت الاقرار في يده انما اصابه بعد الاقرار وقال الآخربل كان موجودا في يدك وقت الاقرار ان القول قول المقر كذا في المحيط * لو قال فلان شريكي في الطحن وفي يد المقر حن وبابل ومنافع الطحنيين فادعى المقر له الشركة في ذلك كله فالقول قول المقر وكذلك كل عامل في يده حانوت وفيه منافع فاقرا انه شريك لفلان في عمل كذا فهما شريكان في العمل دون المنافع ولو قال هو شريكي في هذه الحانوت في عمل كذا فكل شيء في ذلك الحانوت من عمل او منافع ذلك العمل فهو بينهما ولو كان الحانوت وما فيه في ايديهما فقال احدهما فلان شريكي في عمل كذا فاما المنافع فهو لي وقال الآخربل المنافع بينهما فهو بينهما كذا في المبسوط * قال فلان شريكي في كل ما اشتريت من زطي وفي يده عدلان ثم قل اشتريت احدهما وورثت الآخر فالقول له كذا في محيط السرخسي * ولو قال هو شريكي في كل زطي مندي للتجارة ثم قال اشتريت احدهما من خاص مالي لغير التجارة

فالقول قوله ولو افران هما في يده للتجارة ثم قال هذا من خاصة مالي لم يصدق كذا في المبسوط *

ولو قال هو شريك في كل زطي قدم لي من الاهواز امس ثم افران عدلين قدما وقال احدهما بضاعة فكلهما على الشركة ولا يصح اقراره الا في نصيبه بدفع نصيبه الى المقر له بالضاعة ويضمن له نصف قيمة هذا العدل اذا دفع النصف الى شريكه بغير قضاء كذا في محيط السرخسي * واذا قال فلان شريك في هذا الدين الذي على فلان فقال المقر له انت اذنته بغير اذني ولم تكن بيني وبينك شركة فان كان المقر هو الذي باع المبيع فهو ضامن نصف قيمة المتاع وان قال له في ذكر الحق انه باعه المتاع فقال لم ابعه انا ولكن بعاه جميعا وكتب الصك باسمي فalcول قوله فان اراد المقر له ان يضمن الذي عليه الصك انما باعني المتاع الذي الصك باسمه فلا ضمان عليه ولكن المال الذي في الصك بينهما وحق المطالبة لمن باسمه الصك كذا في المبسوط * قال فلان شريك في كل تجارة وصدقه الآخر ثم مات احدهما عن مال فقال ورثته هذا مال استفادة لا من الشركة فalcول لهم وان افروا انه كان في يده يوم افر فهو من الشركة كذا في محيط السرخسي * وان كان للميت صك باسمه على رجل بمال تاريخه قبل الافرار بالشركة فهو من الشركة بينهما وان كان تاريخ الصك بعد الافرار بالشركة فalcول قول الورثة انه ليس من الشركة كذا في المبسوط * الباب العشرون في اقرار الوصي بالقبض قال محمد رح في الاصل اذا اقر وصي الميت انه قد استوفى جميع مال الميت على فلان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وقال الغريم كان لعلي الف درهم وقد قبضها الوصي بنماها فان كان الدين واجبا باذنه الميت واقر الوصي اولا باستيفاء جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره ثم اقر الغريم بعد ذلك ان الدين الذي كان عليه الف درهم وقد استوفى منه الف درهم فالغريم بريء من الالف حتى لم يكن للوصي ان يتبعه بشيء والقول قول الوصي مع يمينه انه قبض مائة ولا يصدق الغريم على الوصي حتى لا يضمن تسعمائة للوارث بسبب الجحد فان قامت للميت بينة على ان الدين على الغريم كان الف درهم بان اقام الوارث البينة انه غريم الميت كان الغريم بريئا عن جميع الالف حتى لم يكن للوصي ان يتبع الغريم بتسعمائة ويضمن الوصي تسعمائة للورثة واذا اقر الغريم اولا ان الدين الف درهم ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره يكون الغريم بريئا عن جميع الالف باقرار الوصي ويضمن

الوصي تسعمائة للورثة بالجحود هذا الذي ذكرنا ان قال الوصي وهي مائة مفصولا عن اقراره فاما اذا قاله موصولا بان قال استوفيت جميع مال الميت على فلان وهي مائة وقال الغريم لابل كان الف درهم فالوصي بصدق في هذا البيان حتى كان للوصي ان يتبع الغريم بتسعمائة والجواب فيما اذا اقر الغريم اولاد دين الف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهي مائة كالجواب فيما اذا كان اقرار الوصي بالاستيفاء اولاهذا اذا وجب الدين بادانة الميت فاما اذا وجب الدين بادانة الوصي ان اقر الوصي بالاستيفاء اولاهذا ثم قال مفصولا وهي مائة ثم اقر الغريم ان الدين كان الفايبرأه الغريم عن جميع ما عليه ولا يضمن الوصي شيئا للورثة بقول الغريم وان قامت البينة على ان الدين كان الف درهم يكون الغريم بريئا عن جميع الدين باقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسعمائة اما الجحود اولابرائه وان اقر الغريم اولاد بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره يكون الغريم بريئا عن جميع ما عليه لاقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسعمائة وان قاله موصولا بان قال استوفيت جميع ما عليه وهي مائة ثم قال الغريم كان الدين علي الف درهم وقد قبضتها فان الغريم يكون بريئا عن جميع ما عليه حتى لا يكون للوصي ان يتبعه بشيء ولا يضمن الوصي للورثة الا قدر ما اقر الوصي باستيفائه واذا اقر الغريم اولاد بالف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهي مائة فالغريم يكون بريئا من جميع الالف ويضمن الوصي للورثة تسعمائة هكذا في المحيط * باع مالا للورثة فاشهد انه استوفى جميع ثمنه وهو مائة فقال المشتري بل كان مائة وخمسين فالقول للوصي ولا يضمن الغريم وكذا الوصي شيئا لو اقر الوصي انه استوفى مائة وهو جميع الثمن وقال المشتري الثمن مائة وخمسون فالوصي قبض الخمسين الفضل وكذلك لو باع مال نفسه كذا في محيط السرخسي * ولو اقر الوصي انه قد استوفى جميع ما للميت على فلان وهو مائة درهم فقامت البينة انه كان له عليه مائتا درهم فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يصدق الوصي على ابطالها كذا في المبسوط * اذا اقر الوصي انه استوفى مال فلان الميت عند فلان ودبعة او مضاربة او شركة او بضاعة او عارية ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة فان اقر الوصي بالاستيفاء اولاهذا ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المطلوب كان الف درهم وقد قبضها فان الوصي لا يضمن اكثر مما اقر بقضه ويكون المطلوب بريئا من الجميع كما في الدين وان اقام البينة انه كان عند المطلوب الف درهم فان الوصي ضامن

لذلك ولا يضمن المطلوب هذا اذا قاله منفصلا فاما اذا قاله موصولا ثم اقر المطلوب ان ما عنده كان الف درهم فان القول قول الوصي بانه قبض منه مائة ولا يتبع المطلوب بشيء بخلاف ما لو كان هذا في الدين فانه يتبع الغريم بالباقى واذا اقر المطلوب او لان الامانة عنده الف درهم للمبت ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه وهي مائة فان قاله منفصلا صار ضامنا للكل وان قاله موصولا لا يلزمه الا ما اقر بقبضه ولا يتبع المطلوب بشيء بخلاف الدين هكذا في المحيط * واذا اقر الوصي انه قبض كل دين لعنان على الناس فجاء غريم لعنان فقال قد دفعت اليك كذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئا وما علمت ان لعنان عليك شيئا فقال قول قول الوصي وبؤاخذ الغريم بذلك ولو قامت البينة على اصل هذا الدين لم يلزم الوصي منه شيء لانه لم يقرب قبض شيء من رجل بعينه وكذا لك او قال قبضت كل دين لعنان بالكوفة وكذا لك الركيل بالقبض كذا في الحاروي * ولو اقر الوصي انه استوفى ما للعنان المبت على الناس من دين استوفاه من فلان بن فلان وقامت البينة ان للمبت على رجل الف درهم فقال الوصي ليست هذه فيما قبضت فانها تلزم الوصي كذا في المبسوط * اذا اقر الوصي انه استوفى ما على فلان من دين المبت وقال الغريم كان له علي الف درهم وقال الوصي ند كان له عليك الف درهم ولكنك اعطيت خمسمائة في حيوته الى المبت وخمسمائة دفعتها الي بعد موته وقال الغريم بل دفعت الكل اليك يضمن الوصي الف درهم ولكن يستحلف الورثة على دعواه هكذا في المحيط * ولو اقر الوصي انه قبض جميع ما في منزل فلان المبت من مناعه ومبرائه ثم قال بعد ذلك هو مائة درهم وخمسة انواب واقام الورثة البينة انه كان في منزل فلان يوم مات الف درهم ومائة ثوب لم يلزم الوصي اكثر مما اقر به حتى يشهدوا انه قبضه كذا في الحاروي * ولو اقر انه قبض ما في ضيعة فلان من طعام او ما في نخلة هذا من تمر وان قبض زرع هذه الارض ثم قال هو كذا وادعى الوارث اكثر منه واقام البينة انه كان في هذه الضيعة كذا وكذا لم يلزم الوصي زيادة على ما اقر بقبضه حتى يشهدوا انه قبضه كذا في المبسوط * ولو اقر الوصي ان المكاتبه على المكاتب الف وقبض المبت منها تسعمائة في حيوته وقبضت انا منها مائة بعد موته وقال المكاتب قبضت الالف كلها وقامت البينة ان الوصي اقر انه استوفى جميع ما كان على المكاتب لزوم الوصي الالف كلها بعد حلف الورثة انهم لا يعلمون

لا يعلمون قبض الميت كذا في محيط السرخسي * اذا اقر الوصي انه قد استوفى ما على مكاتب فلان الميت وهو مائة والمكاتب معروف يدعي ذلك ويقول قبضت مني الف درهم وهي جميع مكاتبي فالقول قول الوصي في المائة ويلزم المكاتب تسعمائة وان اقر الوصي بقبض المكاتب منه ولم يسم شيئا عتق المكاتب فان قامت البينة ان اصل المكاتب الف درهم وان المكاتب اقر بذلك قبل ان يشهد الوصي بالقبض فالوصي ضامن لجميع الالف كذا في المبسوط * الباب الحادي والعشرون فيمن في يديه مال الميت اذا اقر الوارث او وصي له رجل في يديه مال لانسان غائب ومات الغائب فجاء رجل وادعى انه ابنه وصدقه ذوا اليد فان القاضي يتلوم سواء قال ان للميت وارثا آخر او لم يقل فان ظهر له وارث آخر والادفع المال اليه وفي كل موضع قال يتأني ويتلوم القاضي يكون ذلك مفوضا اليه يعني يتحرى انه لو كان له وارث آخر لحضر في مثل هذه المدة كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى * في الاملاء عن محمد ر ح رجل توفي وترك مالا في يدي رجل فادعى رجل انه ابن الميت وادعت امرأة انها زوجة الميت وقال الذي في يديه المال صدقته ولا يعلم له وارثا غيركما وكذب كل واحد منهما صاحبه والقاضي يتلوم زمانا ثم يعطى الابن المال كله بعد ما يستحلفه عن علمه على دعوى المرأة وكذلك لو كان الميت امرأة فادعى رجل انه زوجها فهو بمنزلة المرأة في ذلك وكذلك لو اقر الذي في يديه المال بزواج او زوجة او اخ لام او عمه او خاله او كل ذي نسب ومولى العتاقة بمنزلة النسب في هذا فاذا ادعت المرأة انها ابنة الميت وادعى رجل انه اعتق الميت وقال الذي في يديه المال صدقته او قال هذه ابنته وهذا مولاه اعنقه او بدأ بمولى ثم بالابنة فهما سواء المال بينهما نصان وان كانا متكاذبين بينهما ومولى الموالاة بمنزلة الزوجين ولو كان الذي في يديه المال امرأة وهذا المال لرجل فقالت المرأة النني في يديها المال ان زوجة الميت وهذه المرأة زوجته ايضا وهذا الرجل مولى الميت قد كان اسلم الميت على يديه ووالاه وقالت تلك المرأة ان زوجته دونك وقال مولى الموالاة انا وارثه دونكما فالقاضي يجعل ربع المال بين الزوجتين والباقي لمولى الموالاة هكذا في المحيط * وان اقران هذا ابنه وقال لا ادري انه وارث آخر ام لا فان القاضي يتلوم وينتظر فان جاء وارث آخر والادفع المال اليه وان قال لا اعرف وارثا آخر لا يتلوم بل يدفع اليه المال كذا في شرح ادب القاضي للصدر الشهيد في الباب الثاني والسبعين في اثبات النسب *

قال محمد رح اذا قال الذي في يديه المال لرجل انت اخوة لايه وامه ولا ادري اله وارث آخر
يحجبك عن الميراث وقال المدعي انا اخوة لايه وامه ووارثه لا وارث له غيري لم يكن للاخ
ميراث حتى يعلم انه لا وارث له غيره وتوفى الذي في يديه المال انت اخوة لايه وامه وله اخ
آخر لايه وامه وانتم وارثه جميعا لانعلم له وارثا غيركم وقال المدعي انا اخوة لايه وامه ووارثه
لا وارث له غيري فان الناضي يتأني في ذلك فان جاء وارثا آخر والادفع المال كله الى هذا
المدعي كذا في المحيط * وجاء رجل وادعى ان الميت عبده وان المال مال عبده فهو احق به
وجاء رجل وادعى انه ابن الميت وان الميت حر لم يملك قط وانه وارثه والذي في يده المال
يقول ان الميت عبده وكذب كل واحد منهما صاحبه فان المال للمولى دون الابن كذا في المحيط *
لو ادعى انه اخ الغائب وانه مات وهو وارثه لا وارث له غيره وادعى انه ابنه او ابوه او امه او مولاه
اعتقه او كانت امرأة وادعت ابها عمدا لميت ابو خالته او بنت اخته وقالت لا وارث له غيري
وادعى آخر ان الميت اوصى له بجميع المال او ثلث المال وصدقهما ذواليد وقال لا ادري الميت
وارث غيركم ام لا لم يكن له عى الوصية شي بحكم هذا الاقرار ويدفع القاضى المال اليهم كذا في الخلاصة
في كتاب الدعوى * والزوجان ومولى المولاة اولى من الموصى له كذا في المحيط * لو اقر الذى
المال في يديه ان صاحب المال مات وان لهذا الرجل عليه الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
نعم لم يجعل بينهما خصومة وان قال لا تأتى القاضى في ذلك فان لم يجى وارث جعل للميت
وصيا فان ثبت الدين دفعه الى الغريم والا جعله في بيت المال كذا في مختصر الجامع الكبير
في كتاب الوصايا * رجل في يديه مال لرجل مات صاحب المال واقر الذى في يديه المال ان الميت
اوصى لهذا بجميع هذا المال واقر ايضا انه اوصى لهذا الرجل الآخر بجميع هذا المال وقال ذلك
الرجل ان الميت اوصى لي بجميع هذا المال وما اوصى لك بشي فالمال بينهما ولو ان الرجل
الذي في يديه المال قال ان الميت اوصى لهذا بجميع ماله واقر ايضا ان هذا اخوة لايه وامه ووارثه
لا وارث له غيره وتكاذبا بينهما فان ثلث المال لصاحب الوصية والثلاثان للاخ وتوفى الذي في يديه
المال ان الميت اوصى لهذا بجميع ماله وقال ايضا ان الميت اقر ان هذا ابنه او ابوه او مولاه مولى
متافه او مولى مولاة لي وانه لا وارث له غيره فالمال كله للوارث المقر له والمولى كذا في المحيط *
لو ادعى رجل ان له على صاحب المال الف درهم وانه مات وانه صدقه الذي قبله المال لم يلتفت

الى ذلك حتى يحضر وارث فان اقر الغريم والمدعي انه لا وارث للميت تأنى القاضي في ذلك
ثم جعل للميت وصيا بقبض المال من الذي قبله ثم يقال للمدعي اقم البينة على حقك فان اقامها
قضي له فان جاء صاحب المال حيا رد القاضي القضاء في ذلك فان كان مستهلكا وكان اصله ديناً
فلصاحب المال ان يضمن الذي كان المال قبله وان كان اصله غصباً فان شاء ضمن القابض
وان كان اصله ودیعة فالضمان على القابض في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح الودیعة عندي
بمنزلة الغصب وان كان المال وصل الذي في يديه من قبل ابيه اوصى به اليه فلا ضمان عليه
والضمان على القابض فان لم يجيء صاحب المال حيا وحضر وارثه وحجده الدين بالقضاء ماض
كذا في مختصر الجامع الكبير في كتاب الوصايا * ولو كان الذي في يديه المال قال ان الميت اوصى
لهذا بجميع ماله لكن لفلان بن فلان على الميت دين كذا وكذا وصدقه المقر له بالدين والموصى له
يدعي الوصاية وينكر الدين وقد اقر واجمع ان الميت لم يدع وارثا فان القاضي يتلوم في ذلك
زمان ثم يقول لصاحب الدين اقم البينة على دينك فان لم يكن له بينة استخلف الموصى له على علمه
ما يعلم هذا الدين لهذا على الميت فان حلف اعطاه المال ولم يعط الغريم شيئا ولو ان الذي في يديه المال
قال الميت اوصى لهذا بجميع المال ولا ادري اترك وارثا ام لا فقال له الموصى له اءلني فانه لي
على كل حال ترك وارثا ولم يترك فالقاضي لا يدفع اليه شيئا كذا في المحيط * ولو ان الذي
قبله المال قال للقاضي هذا المال لرجل مات ولم يدع وارثا تأنى القاضي في ذلك واخذ كقبلا
بنفسه فان حضر الوارث او موصى له والاخذ المال وجعله في بيت المال فان قسمه بين المسلمين
ثم جاء صاحب المال حيا وكان المال ديناً على الغريم غرض الغريم من بيت المال وان كان
غصباً فصاحبه بالخيار ان شاء ضمن الذي كان في يديه وان شاء اخذ مثله من بيت المال وان اخذ
من الغاصب رجع في بيت المال وان كان ودیعة فلا ضمان على المستودع في قول ابي يوسف رح
وقال محمد رح هو عندي بمنزلة الغصب وان كان الذي في يديه المال وصيا في المال
فلا ضمان عليه ويعوض صاحبه من بيت المال فان لم يأت صاحب المال حيا وجاء ابنه فلا ضمان
على الذي كان المال قبله في شيء من ذلك ويعوض الابن من بيت المال كذا في مختصر الجامع
الكبير في كتاب الوصايا * الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل والجناية اذا اقر الرجل بقتل
رجل خطأ وقامت البينة به على آخره والويل ادعى ذلك كله فعلى المقر نصف الدية ولا شيء

على الآخر وعلى هذا اذا افرا احدهما بالقتل عمدا او قامت البينة على آخر يمثل ذلك والولي ادعى القتل عمدا كان له ان يتنل المقتول وليس له ان يقتل الآخر ولو ان الولي في فصل الخطاء ادمى لكل على المقتول وجبت الدية بكما لها في مال المولود ادعى القتل كله على المشهود عليه وجبت الدية على عاقلة كمال كذا في المحيط * ولو اقر رجل انه قتل فلانا عمدا وحده واقر الآخر بمثل ذلك وقال الولي قتلتماه جميعا كان له ان يقتلهما كذا في المبسوط * لو شهد شاهدان على رجل انه قتل هذا الرجل وشهد آخران على رجل انه قتل هذا الرجل وقال الولي قتلتماه جميعا لم يكن له ان يقتل واحدا منهما كذا في المحيط * ولو قال لاحد هما انت قتلتك كان له ان يقتله ولو قال لهما صدقتما جميعا في مقاتلتهما ليس له ان يتنل واحدا منهما كذا في المبسوط * ولو اقر بالجنابة ثم بالملك لغيره في عبد معروف للمقر فان صدقه المقر في الملك والجنابة جميعا يقال للمقر انه ادفع العبد وافته وان كذبه فيه لا يكون المقر مختارا للمقضاء وان صدقه في الملك وكذبه في الجنابة صار المقر مختارا للمقضاء ولو اقر بالملك او لا ثم بالجنابة ان صدقه فيهما فالخصم هو المقر له وان كذبه فيهما فالخصم هو المقر وان صدقه في الملك وكذبه في الجنابة هدرت الجنابة وكذلك ان كان العبد مجهولا لا يدري انه للمقر او لغيره واقر بالجنابة او لا ثم بالملك او لا ثم بالجنابة واقر كذا بعتك من فلان قبل الجنابة وصدقه فلان بخبر المشتري بين الدفع والغداء كذا في محيط السرخسي في كتاب الجنائيات * الباب الثالث والعشرون في المتعزات ابن ساعدة عن ابي يوسف رح اذا قال الرجل لورثة فلان علي الف درهم فهو بينهم على الميراث ويدخل فيه الحمل ولو قال لورثة فلان علي الف درهم فهو بينهم بالسوية ولا يدخل فيه الحمل كذا في المحيط * رجل قال لامرأته اني تزوجتك وانصبي لم يفرق بينهما بل يسأل هل اجاز والدك فان قال لا قيل له هل اجرت بعد بلوغك فان قال لا قيل له هل تجيز الآن فان قال لا الآن يفرق بينهما كذا في الواقات الحسامية * في نوادر هشام عن محمد رح اذا اقر الرجل لفلان علي الف درهم من ميراث فلان فان اقر المقر له بما قال المقر اخذ هارثه فلان من المقر وان انكر المقر له ذلك فلا سبيل لورثته فلان على احد كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من الافرار * عبد قتل رجلا خطأ ولم يعام مولاة حتى اقرانه باعه من فلان وسلمه اليه ثم اودعه وكذبه ولي الجنابة لا يقبل قوله ولا بينته ويؤمر بتسليم العبد الى ولي الجنابة والفداء فان دفع ثم حضر الغائب فان كذبه فالدفع ماض وان صدقه له ان يأخذ العبد ويغرم صاحب العبد القيمة لولي الجنابة وان قال بعت وانا اعلم بالجنابة

بالجناية فلا سبيل لولي الجناية على العبد وعليه الدية كذبه المقر له او صدقه كذا في التحرير شرح
الجامع الكبير * ابن سماعه عن محمد بن رح رجل قال لهذا علي مثل مال هذا علي ولم يكن اقرا لآخر
بشيء في مجلسه ذلك ولا تقدم هذا الكلام شيء يدل على مال آخر عليه فانه يقر لكل واحد منهما
بما شاء فان اقام الآخر بيعة انه له عليه الف درهم لم يستحق هذا الف او كان للمقران يقر له بما شاء
وفي نوادر بن سماعه عن محمد بن رح اذا قال لهذا علي الف درهم مثل مال هذا علي دينار فلل اول عليه
الف درهم وللثاني عليه دينار ولو قال لهذا علي الف درهم وسكت ثم قال ولهذا علي مثل مال هذا
فان لكل واحد منهما عليه الف درهم اذا كان ذلك في مجلس واحد وكلام واحد كذا في المحيط *
رجل اقر بعبد رجل انه لفلان وجحد الذي في يده ثم قال المقران اشتريته فهو حر ثم اشتراه فانه
يقضى للمقر له ويطل العتق وان اقرانه لفلان ثم اقرانه حر ثم اشتراه فهو للمقر له وان بدأ فقال هو حر
ثم قال هو لفلان ثم اشتراه فهو حر وان اقر لرجل ثم اقرانه لآخر ثم اشتراه فانه يقضى به الاول
ولو اصره رجل بعد الاقرارين بشرائه له ثم اشتراه كان الامر احق به كذا في محيط السرخسي *
في المنتقى بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح رجل قال لفلان عندي الف درهم وبيعة ثم قال
ضاعت قبل اقرارني لا يصدق وهو ضامن ولو قال كان له عندي وبيعة فضاعت فالقول قوله
ولو قال له عندي الف درهم وبيعة ضاعت ووصل الكلام صدق استحسانا وكذلك اذا قال وقد ضاعت
امس كذا في المحيط * لو اقران لفلان عليه ثوب هروي فما جاء به من ثوب هروي صدق فيه بعد
ان يحل له قبل هذا على قول محمد رح واما عند ابي يوسف رح ينبغي ان ينصرف اقراره الى الوسط
والاصح انه قولهم جميعا وكذلك لو قال له علي ثوب ولم يسم جنسه فاي ثوب جاء به قبل منه اللبس
والجد يد فيه سواء ولا يترك حتى يعطي ثوبا كذا في المبسوط في اقرار الرجل باتحاد السبب *
اذا اقر الرجل ان لفلان عليه دار او ارضا او نخلا او بستانا كان هذا اقرارا بالغصب فيؤمر برد العين
ان كان في يده وان عجز عن رده فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الا خلا يضمن القيمة
وعلى قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد رح يضمن كذا في المحيط * اذا اقران لفلان عليه
عبد او ادعى ذلك فلان قال ابو يوسف رح بانه يلزمه عبد وسط او قيمة عبد وسط وقال محمد رح
بان التول قوله في العبد وفي قيمته وكذلك على هذا الاختلاف اذا قال ان لفلان علي شاة او بقرة
او بعير كذا في الذخيرة * واذا قال علي عبد فرض فعليه قيمة عبد والقول فيها قوله مع يمينه كذا

في المبسوط * ولو اقر علي نفسه بدائه كان عليه قيمة اي الدواب شاء فان جاء بدائه وقال هي كان القول قوله ان جاء بفرس او برذون او حمار او بعير ولا يقبل قوله في غير ذلك كذا في فتاوى قاضيخان في فصل ما يكون اقرار بشيء او بشيئين * وفي كتاب العلل اذا قال لفلان علي درهم ملوس فان عليه فلوسا تساوي درهما وكذلك لو قال لفلان علي دينار دراهم فعليه دراهم تساوي ديناراً ولو قال لفلان علي بدرهم فلوس فان هذا بيع فكأنه قال بعث منه فلوسا بدرهم ويكون بيان الفلوس اليه انها كم وفي المنتقى اذا قال لفلان علي درهم دقيق فعليه دقيق يساوي درهما كذا في المحيط * اقر له بحق في دار او ارض او ملك او شراء يبين ويحلف علي فضل يد عبه الخصم وان ابى ان يسمي يتول له القاضي انصف او ثلث او ربع حتى يصل الي مقدار يعلم في الاعرف انه لا يملك اقل منه فيلزمه ثم يستحلف علي الزيادة فان قال حقه فيها هذا الجذع او الباب المركب او البناء بغير ارض او حق الزراعة او السكنى بالاجارة لا يصدق الا اذا وصل بكلامه كذا في محيط السرخسي * وقال لفلان علي دين و ابى ان يبين فالقاضي بسمي له الدين درجة فدرجة حتى ينتهي الي اقل ما ينطق عليه اسم الدين بحكم العرف فان اقر بذلك والآن لم يدر ذلك المقدار ويحلف علي الزيادة كذا في المحيط * لو قال هذا العبد لفلان اشترينته منه فوصل باقراره واقام البينة علي الشراء قبلت بينته استحساناً ولو قال بعد ما سكت اشترينته منه قبل الاقرار او وهبه لي او تصدق به علي لم تقبل بينته علي ذلك كذا في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه * في المنتقى بشرع النبي يوسف رح اذا قل لاخي علي الف درهم وام يسمه فهو باطل واوسماة وله اخ علي ذلك الاسم لزمه ولو قال لاني ولم يسمه ولد ابن معروف فقال لي ابن آخر واياه عنيت فالتقول قوله وان سماه لم يكن له ان يصرفه الي غيره قال ركل شيء من هذا القبيل اتفق عليه اسمان عمرو وعمر وسالم وسالم فلا قرار بالذن بطل والطلاق والعنق يقعان وله ان يبين كذا في المحيط * الاصل انه متى ذكر مقدار او اضافته الي صئين من المال يجب النصف من كل واحد منهما لانه اضاف المقدار اليهما بالسوية فيوزع عليهما بالسوية كما لو اضاف الي رجلين بالسوية كان بينهما بالسوية والمساواة في الاضافة تقتضي التوزيع علي سبيل السوية لو قال استودعني عشرة ائواب هروية ومروية كان من كل واحد النصف كذا في محيط السرخسي * اذا قال لفلان عليه مائتا مثقال ذهب وفضة فان عليه من كل واحد منهما النصف وليس للمقر له ان يجعل النصف اكثر والقول قول المقر في الجيد من ذلك والرد في كذا في المحيط *

اذا قال لفلان مندي الف درهم قرض ووديعه فهو ضمان لنصفها فرضا والنصف الآخر وديعة وكذلك لو قال له قبلي الف درهم مضاربة وقرض فان وصل الكلام فقال ثلثائة منهما ترض وسبعمائة مضاربة كان القول قوله وان فصل الكلام كان عليه من كل واحد النصف كذا في الحاوي * قال له عندي الف درهم هبة ووديعه فكلمها وديعه كذا في محيط السرخسي * ولو قال اودعني ثلثة اثواب زطي ويهودي يلزمه زطي ويهودني والبيان في الثالث اليه ان شاء جعله زطبا وان شاء جعله يهوديا مع يمينه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال عليه قمير من حنطة وشعير الاربعان عليه ثلثة ارباع قمير من كل واحد النصف كذا في محيط السرخسي * لو قال علي كرحنطة وشعير وسمسم كان اثلاثا يلزمه من كل واحد ثلثة هكذا في فتاوى قاضيخان * لو قال لفلان علي نصف درهم ودينار وثوب فعليه نصف كل واحد منهما وكذلك لو قال نصف كرحنطة وكرحشعير وكرحتمر وكذلك لو قال علي نصف هذا العبد وهذه الامة ولو قال له علي نصف هذا الكرحنطة وكرحشعير فعليه من الشعير كرحامل وكذلك لو قال فصببت فلانا نصف عبده وهذه الامة وكذلك لو قال نصف درهم وهذا الدينار كذا في محيط السرخسي * وفي الجامع الصغير رجل مات وترك عبدا فقال العبد للوارث اعتقني ابوك وقال رجل آخر لي علي ابيك الف درهم دين فقال الوارث عند تسماعه اني قول ابي حنيفة رح الدين اولى وسعى العبد في قيمته وقال لا سعاية عليه كذا في المحيط * قال محمد رح رجل له غلام ولا آخر جارية فشهد كل واحد منهما علي صاحبه انه اعتق مملوكه وكذبه صاحبه ثم ان كل واحد منهما اشترى مملوك صاحبه بمملوكه جاز الشراء وعق كل واحد منهما علي من اشتراه قبض اولم يقبض ويضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشتراه فان كانت قيمتهما علي السواء وقعت المفاوضة ولم يردع احدهما علي صاحبه بشيء وان كانت قيمة احدهما اكثر يرجع علي صاحبه بالفضل وكذلك لو شهد كل واحد منهما علي صاحبه قبل البيع انه دبر مملوكه يتعلق عتق كل واحد منهما بموت بائع لا بموت المشتري ويتوقف الولاء ولو شهد كل واحد منهما علي صاحبه ان المملوك الذي في يده لفلان وهو رجل معروف وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم اشتراه كل واحد منهما مملوك صاحبه بمملوكه فالبيع جائز ويرد كل واحد منهما ما اشتراه الي المقر له وهذا اذا صدقه المقر له واما اذا كذبه لا يؤمر بالتسليم ولا يضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشترى كل ولا يرجع احدهما علي صاحبه بقيمة ما باعه ولو شهدا احدهما علي صاحبه انه دبر مملوكه وشهد الآخر عليه ان الذي

في يده ملك فلان وفلان يدعيه وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم تباعا فامتنر له يأخذ المقر به من مشتربه والذي اقر بالتدبير بصير ما اشتراه مدبرا موقوف الولاء والبيع جائز بينهما ولا يرجع احدهما على صاحبه بشيء ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه انه كاتب مملوكه ثم تباعا وارتفعا الى القاضي فان انكر المملوك ان الكتابة بقاء موقوفين وحكم بجواز البيع مطلقا وان ادعى الكتابة فان القاضي يسأل الغلامين البيئته على الكتابة فلو اقام كل واحد منهما البيئته يقضي بكتابتها ويفسخ البيع وان لم يكن لهما بيئته حلف كل واحد من الباعين للعبد الذي باعه بالله ما كاتبه فان حلنا جاز البيع وكان كل واحد منهما عبدا الذي اشتراه وان نكلا يقضي بكتابتة كل واحد منهما ويفسخ البيع ولو شهد احدهما على صاحبه بالتدبير وشهد الآخر عليه بالكتابة ثم تباعا والذي شهد بالتدبير بصير الذي اشتراه مدبرا من ماله ويعتق بموت بائعه باقراة ودلاوة موقوف والذي شهد بالكتابة فما اشتراه يكون مملوكا عند فسخ الكتابة يحلف البائع ان لم يكن له بيئته ولا يرجع احدهما على صاحبه بشيء وان نكل البائع يرد العبد على بائعه ويفسخ البيع كذا في التحرير شرح الجامع الكبير في باب الاقرار بالبيع في فساد او غير فساد *

كتاب الصلح

وهو مشتدل على احد وعشرين بابا الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وشروطه وانواعه اما تفسيره شرعا فهو انه عند وضع لرفع المنازعة بالتراضي هكذا في النهاية * واما ركنه فالاجاب مطلقا والقبول بمبايعتين بالتعيين كذا في العيني شرح الهداية * فاذا وقع الدعوى فمبايعتين بالتعيين فقال المدعى عليه للمدعى (صلح كن اذن مدعى بامن بدرهم كه بتوميدهم) فقال المدعى فعلت لا يتم الصلح مالم يقل الطالب قبلت وكذلك اذا وقع الدعوى فيما لا يتعين بالتعيين فحوالدرهم والدنانير وطلب الصلح على جنس آخر فاما اذا وقع الدعوى في الدراهم والدنانير وطلب الصلح منه على ذلك الجنس يتم الصلح بقول المدعى فعلت ولا يحتاج الى قبول المدعى عليه لان هذا طلب استناط بعض الحق والاستناط يتم بالمستط كذا في الذخيرة * الاجاب والقبول هو ان يقول المدعى عليه صالحتك من كذا على كذا ومن دعواك كذا على كذا ويقول الآ خر قبلت اورضيت او ما يدل على قبوله ورضاه كذا في البدائع * رجل ادعى على آخر شيئا فقال المدعى اياه (بر چند بن فضل کردم

كردم) فقال (كرد) يكون صالحا على ذلك المبلغ كذا في جواهر الفتاوى * وأما حكمه فوقوع الملك في البدل وثبوت الملك في المصالح عنه ان كان مما يحتمل التملك كالمال ووقوع البراءة عنه للمدعى عليه ان كان لا يحتمل التملك كالتقصص هذا اذا كان الصلح على الاقرار وفي الصلح على الانتكاث ثبوت الملك في البدل للمدعى ووقوع البراءة للمدعى عليه عن الدعوى سواء كان المصالح عنه مالا اولم يكن كذا في محيط السرخسي * وأما شرائطه فأنواع منها ان يكون المصالح عاقلا فلا يصح صلح المجنون والصبي الذي لا يعقل هكذا في البدائع * وصلح السكران جائز كذا في السراجية * ومنها ان لا يكون المصالح بالصلح على الصغير مضرا به مضرة ظاهرة حتى ان من ادعى على صبي ديننا فصالح ابو الصبي من دعواه على مال الصبي الصغير فان كان للمدعى بينة وما اعطى من المال مثل الحق المدعى او زيادة يتغابن في مثلها فالصلح جائز وان لم يكن له بينة لا يجوز ولو صالح من مال نفسه جاز ومنها ان يكون المصالح على الصغير ممن يملك التصرف في ماله كالأب والجد والوصي ومنها ان لا يكون مرتدا عند أبي حنيفة رح وعندهما صلحه نافذ على ان تصرفات المرتد موقوفة عنده وعندهما نافذة وصلح المرتد جائزة بخلاف هكذا في البدائع * وأما البلوغ والحرية فليس بشرط فصح الصلح من الصبي المأذون ان تنفع او عرى عن الضرر ومن العبد المأذون اذا كان له فيه منفعة لكن لا يملك الصلح على حط بعض الحق اذا كان له بينة ويملك التأجيل مطلقا وحط بعض الثمن للعبس ومن المكاتب هكذا في الغرر * ومنها ان يكون المصالح عليه مالا معلوما ان كان يحتاج الى قبضه وان كان لا يحتاج الى قبضه فشرط ان يكون المصالح عليه مالا سواء كان معلوما ومجهولا هكذا في المحيط * واذا ادعى عين مال في يدي رجل كالدرا والارض والعبد وغيره ادعى كله او بعضه والمدعى عليه مقربه او جاحد او ساكت فان كان الذي وقع عليه الصلح ذراهم بغير عينها فالشرط فيه بيان مقدارها ويقع على الجياد من نقد البلد فان كان في البلد نقود مختلفة يقع على الغالب منها وان لم يكن لبعضها غلبة على البعض لا يجوز الصلح مالم يبين نقدا منها مع بيان القدر ويجوز الصلح عليها حالة ومؤجلة وقبض ما وقع عليه الصلح في المجلس قبل الافتراق ليس بشرط وان كانت معينة جاز الصلح ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف ولا يتعلق العقد بعينها حتى ان المدعى عليه لو اراد ان يحبسها ويعطي المدعى مثلها كان له ذلك ولو هلك في يده قبل التسليم الى المدعى او استخفت لا يبطل العقد وعليه تسليم مثلها وان اختلفا في قدرها ووصفها بعد الهلاك فانهما يتحالتان

وبترادان الصلح وكذلك اذا وقع الصلح على الدنانير في جميع ما ذكرنا ولو صالح من دعواه على كبلي كالحنطة والشعير او وزني كالحدب والصفران كان معينا و اضاف العقد اليه وهو حاضر او غائب بعد ان كان ذلك في ملك المدعى عليه صح الصلح ويقع ذلك على ما سمي من الكبلي والوزني وان اشار اليه ولم يسم الكبلي والوزن جاز ونعني من ذلك في العقدان ضرب الاجل في الحنطة اذا كان بعينها كان ذلك باطلا وهذا لا يصح ذكره شيخ الاسلام خواهرزاده في الباب الثاني وان كان موصوفا في الذمة فالشرط فيه بيان القدر والوصف وبيان الاجل فيه ليس بشرط كذا ذكره شيخ الاسلام خواهرزاده ولولين الاجل جاز وثبت الاجل ولو صالح على ثياب فان كانت معينة جاز الصلح والشرط فيه الاشارة لا غير وان كانت غير معينة لا يجوز الصلح حتى يأتي بجميع شرائط السلم ولو صالح من دعواه على حيوان او على ما لا يجوز فيه السلم لجهالته فلا يصح الصلح الا ان يكون معينا هكذا في شرح الطحاوي * ومنها ان يكون المال المصالح عليه متقوما فلا يصح الصلح على الخمر والخنزير من المسلم وكذا اذا صالح على دن من خل فاذا هو خمر ومنها ان يكون مملوكا للمصالح حتى اذا صالح على مال ثم استحق من يدا المدعي لم يصح الصلح هكذا في البدائع * ومنها ان يكون المصالح منه مما يجوز الاعتياض عنه مالا او غير مال نحو انقصاص مجهولا كان او معلوما هكذا في المحيط * ومنها ان يكون المصالح عنه حق العبد لاحق الله سواء كان مالا عينا او دينا او حقا ليس بمال عين ولا دين حتى لا يصح الصلح من حد الزنا والسرقة وشرب الخمر بان اخذ زانيا او سارقا من غيرة او شاربا خمر فصالحه على مال ان لا يرافعه الى ولي الامر كذا في البدائع * ولو اخذ سارقا في دارة بعد ما اخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه لا يجب المال على السارق ويبرأ عن الخصومة اذا دفع السرقة الى صاحبها ولو كان هذا الصلح بعد ما رفع الى القاضي ان كان ذلك بلفظ العفو لا يصح العفو بالاتفاق وان كان بلفظ الهبة والبراءة عندنا يسقط القطع هكذا في فتاوى قاضيخان * وان كان لا يجوز الاعتياض عنه كحق الشفعة وحد القذف والكفالة بالنفس لا يجوز الصلح منه هكذا في محيط السرخسي * ان وقع الصلح في حد القذف قبل ان يرفع الى القاضي لا يجب البذل ولا يسقط الحد كذا في السراج الوهاج * ولو صالح شاهدا بربدان يشهد عليه على مال على ان لا يشهد عليه فهو باطل لان الصلح عن حقوق الله تعالى باطل ويجب عليه رد ما اخذ ويجوز الصلح عن التعزير هكذا في البدائع * والذي استقر عليه

فتوى ائمة خوارزم ان الصلح من دموى فاسدة لا يمكن تصحيحه لا يصح والذي يمكن تصحيحه كما اذا ترك ذكر حد او غلط في احد الحدود يصح كذا في الوجيز للكردي * واما انواعه بحسب المدعى عليه فثلاثة هكذا في النهاية * صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهوان لا يقر المدعى عليه ولا ينكر و صلح مع انكار وكل ذلك جائز ان وقع الصلح عن اقرار اعتبر فيه ما يعتبر في البياعات ان وقع من مال بمال فيجري فيه الشفعة اذا كان عقارا و مرد بالعيب ويثبت فيه خيار الرؤية والشرط وتفسده جهالة البديل دون جهالة المصالح منه وتشرط القدرة على تسليم البديل كذا في الهداية * ولو كان قدين لهما حكم الصرف حتى لو لم يقبض المصالح عليه في المجلس يبطل الصلح كذا في التهذيب * وان وقع من مال بمنافع يعتبر بالا جارات فيشترط التوقيت فيها ويبطل الصلح بموت احدهما في المدة كذا في الهداية * حتى لو صلح على سكنى بيت بعينه الى مدة معلومة جاز وان قال ابد او حي بموت لا يجوز كذا في المحيط * وان كان المدعى منفعه فان كانت المنفعتان من جنسين مختلفين كما اذا صلح من سكنى دار على خدمة عبد يجوز بالاجماع وان كانتا من جنس واحد لا يجوز عندنا كذا في البدائع * والصلح عن السكوت والانكار في حق المدعى عليه لا فناء اليمين وقطع الخصومة وفي حق المدعى لمعنى المعاوضة كذا في الهداية * واما انواعه بحسب المصالح عليه والمصالح عنه فاربعة لانه امان يقع عن معلوم على معلوم بان يدعى المدعى حقا معلوما في دار في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على مال معلوم وانه جائز واما عن مجهول على مجهول وانه على وجهين ان كان لا يحتاج فيه الى التسليم والتسلم بان ادعى رجل حقا في دار في يدي رجل ولم يسمه وادعى المدعى عليه حقا في ارض في يد المدعى ولم يسمه فاصطحا على ان يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه فانه جائز وان كان يحتاج فيه الى التسليم والتسلم بان اصطحا على ان يدفع احدهما من عند نفسه مالا ولم يبينه على ان يترك الآخر دعواه او على ان يسلم اليه بماد مائة فانه لا يجوز واما عن مجهول على معلوم وانه على وجهين ايضا ان كان المصالح عنه بحيث يحتاج الى تسليمه لا يجوز كما لو ادعى حقا في دار في يدي رجل ولم يسمه فاصطحا على ان يعطيه المدعى مالا معلوما ليسلم المدعى عليه للمدعى ماد مائة فانه لا يجوز وان كان المصالح عنه بحيث لا يحتاج لتسليمه بان اصطحا في هذه الصورة على ان يعطي المدعى عليه مالا معلوما للمدعى ليرك مدعى دعواه فهو جائز واما عن معلوم على مجهول فانه على وجهين ايضا ان كان يحتاج

فيه الى التسليم والتسليم لا يجوز وان كان لا يحتاج الى التسليم والتسليم يجوز والاصل في ذلك ان
الجهالة لا تفسد العقد بعينها بل لغيرها وهي المنازعة المانعة من التسليم والتسليم ففي كل موضع
لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فالجهالة فيه لا تقضي الى هذه المنازعة فلا تمنع جواز الصلح وفي كل
موضع يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فالجهالة فيه تقضي الى مثل هذه المنازعة فتمنع جواز الصلح
هكذا في النهاية * اذا وقع الصلح من دين فحكمه حكم الثمن في البيع وان وقع على عين فحكمه حكم
المبيع فما يصلح منه في البيع او مبيعا يصلح بدلا في الصلح وما لا فلا كذا في المحيط * الباب الثاني
في الصلح في الدين وفيما يتعلق به من شرط قبض بدل الصلح في المجلس وغيره رجل له على
آخر الف درهم فصالحه عنها على خمسمائة يجوز كذا في الفتاوى الصغرى * واذا كان له الف سود
فصالحه على خمسمائة يرض لم يجز بخلاف ما اذا كان له يرض فصالحه على ما دون ذلك من السود
جاز هكذا في غاية البيان شرح الهداية * لو كانت مائة درهم سود فصالحه منها على خمسين غلة حالة
او الى اجل جاز هكذا في المبسوط * لو كان لرجل قبل رجل الف درهم فلتفصالحه منها على خمسمائة
بخية ونقد ها اياه في المجلس لا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد رحماني يوسف رح الآخر كذا في فتاوى
فاضيخان * لو كان عليه الف درهم غلة فصالحه منها على الف درهم بخية حالة فان قبض قبل
ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل القبض بطل وان جعل لها اجلا بطل كذا في المبسوط * وان وقع الصلح من
دراهم في الذمة على دنانير او عكسه بشرط قبض البدل وان وقع من الدنانير في الذمة على
دنانير اقل منها لا يشترط قبضه وان وقع من مائة درهم في الذمة على عشرة دراهم الى شهر جاز كذا
في الوجيز للكردي * اذا كان عليه الف درهم سود حالة فصالحه على الف درهم بخية الى
اجل فانه لا يجوز واذا كان عليه الف درهم سود مؤجل فصالحه على الف درهم بخية حالة جاز
اذا نقد البخية في المجلس كذا في الذخيرة * ولو كانت الجباد الفا حالة فصالحه على الف
نبرجة مؤجلة جاز الا ان اصل المال اذا كان قرضا فصالحه على خمسمائة الى اجل لا يصح التأجيل
كذا في فتاوى فاضليخان * واذا كان عليه الف درهم بخية مؤجلة فصالحه على الف سود حالة فانه
لا يجوز كذا في الذخيرة * لو كانت له الف مؤجلة فصالحه على خمسمائة حالة لا يجوز كذا في الهداية *
لو كان لرجل على رجل الف درهم فضة يضاء فصالحه على خمسمائة درهم تبرا سودا الى اجل
جاز وان صالحه

جاز وان صالحه على خمسمائة درهم مضروبة وزن سبعة الى اجل لا يجوز فالاحاصل انه اذا صالح على اجود من حقه وانقص قدرا من حقه لا يجوز وان صالحه على اقل من حقه قدرا وجوده او على مثل حقه جودة وانقص قدرا من حقه جاز كذا في فتاوى قاضيخان * لو كان لرجل على رجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك على خمسين درهما وعشرة دنانير الى شهر فهو جائز وكذلك لو صالحه من ذلك على خمسين درهما حاله او الى اجل فهو جائز وكذلك لو صالحه على خمسين درهما فضة بيضاء تبرأ حالا او الى اجل كذا في المبسوط * قال شيخ الاسلام وتاويل المسئلة اذا كان التبر مثل ما عليه في الجودة او دونه اما اذا كان التبر اجود مما عليه لم يجز كذا في الذخيرة * لو كانت له عليه مائة درهم بخية وعشرة دنانير فصالحه منها على خمسين درهما سوداء حاله او الى اجل فهو جائز كذا في المبسوط * لو كان عليه مائة درهم وعشرة دنانير فصالحه منها على مائة درهم وعشرة دراهم الى اجل لا يجوز ولو صالحه عليها او دفعها اليه فهو جائز وان قبض عشرة دراهم قبل ان يتفرقا وبقيت المائة فهو جائز كذا في المحيط * رجل له على رجل الف درهم لا يعلم وزنها فصالح منها على ثوب او عرض بعينه جاز وان صالحه على دراهم ملومة يجوز استحسانا وكذا اذا جعل لها اجالا جاز ويجعل ابراء عن البعض وتاجيلا للباقى هكذا في فتاوى قاضيخان * رجل له على آخر الف درهم معلومة الوزن فتضاة دراهم مجهولة الوزن لا يجوز ولو اعطاه على وجه الصلح يجوز ويحمل على انه اقل كذا في الخلاصة * رجل له عليه الف فصالحه على مائة الى شهر وعلى مائتين ان لم يعطه الى شهر لا يصح كذا في الوجيز للذكر دري * ادعى على آخر كذا دينارا فانكر فصالحا على دنانير معلومة بعضه معجل وبعضه مؤجل فانه يصح كذا في جواهر الفتاوى * اذا ادعى رجل على رجل الف درهم فصالحه منها على طعام في الذمة مؤجلا او غيره مؤجل وتفرقا قبل القبض فهو باطل واذا وقع الصلح من الدراهم الني في الذمة على كرحنطة بعينها وتفرقا قبل ان يقبض الكرجاز ولو وقع الصلح من كرحنطة في الذمة على عشرة دراهم فان قبض العشرة قبل ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل قبض العشرة بطل كذا في الذخيرة * ولو صالحه من كرحنطة قرض على عشرة دراهم وقبض خمسة ثم افرقا بقي الصلح في نصف الكرجاز ما قبض ويبطل في النصف بحساب ما بقي وان صالحه على كرجاز بعينه ثم تفرقا قبل القبض فهو جائز ولو كان الشعير بغير عينه فان تقابضا قبل ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل ان يقبض فسد كذا في المبسوط * اذا كان عليه كرحنطة فصالحه على نصف كرحنطة ونصف كرجاز بغير عينه

الى اجل ام يجزوا الحنطة عليه حاله ولم يضرب لذلك اجلا وكان الشعير قائما بعينه والحنطة بغير عينها كان جائزا وكذلك اذا كان الشعير بغير عينه وقد قبض في المجلس جاز وكذلك لو كانت الحنطة الى اجل ونصف كر شعير حاله بغير عينها فان تفرق دفع عليه الحنطة ولم يدفع اليه الشعير الصلح فاسد على حصة الشعير كذا في المحيط * اذا كان له على آخر عشرة دراهم وعشرة اقنرة الحنطة فصالحه على احد عشر درهما وفارقه فللقبض انتقص الصلح بقدر درهم واحد كذا في السراجية * لو كان لرجلين على رجل كرحطه فرض فصالحه احدهما على عشرة دراهم من حصته فهو جائز ويدفع الى شريكه ان شاء ربح اندره ان شاء خمسة دراهم كذا في المبسوط * رجلان لهما على رجل الف درهم ان لم يكن الدين واجبا بعدد احدهما بان ورثا دينامو جلا من رجل فصالحه احدهما على مائة معجلة على ان اخر عنه ما بقى من حصته وهو اربع مائة درهم الى ستة والمائة المقبوضة تكون بينهما وتأخير حصته وذلك اربع مائة باعل في قول ابي حنيفة ربح حتى لو قبض الشريك الآخر شيئا كان للمؤخر ان يشاركه في المقبوض وعلى قول ابي يوسف ومحمد ربح تأخير في حصته جائز وان كان ديهما واجبا واداه احدهما بان كانا شريكين شركة عان فان اخر الذي وآى الاداة صح تأجيله في جميع الدين وان اخر الذي لم يشارك الاداة لا يصح تأخير في حصته على قول ابي حنيفة ربح وعلى قولهما يصح وان كانا متداوين فاجل احدهما دينا كان من المفادضة صح تأجيله عند الكل ايهما اجل كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان الدين بين شريكين فصالح احدهما من نصيبه على ثوب لشريكه بالخيار ان شاء اخذ منه نصف الثوب الا ان يضمن له شريكه ربع الدين وان شاء اتبع غريمه بنصف الدين ولو استوفى نصيبه او بنصف نصيبه من الدين لشريكه ان يشاركه فيما قبض ثم يرحعان على الغريم بالباقي كذا في الكافي * ولو كان لرجلين على رجل الف درهم بخبة فصالح احدهما من نصيبه على خمسمائة زبوف او على خمسمائة سود كان لشريكه ان يأخذ منه نصفهما كذا في المبسوط * ولو كان المالان لرجلين عليه لاحدهما دراهم والآخر دنانير فصالحه على مائة درهم فهو جائز وتتسم المائة بينهما على قدر قيمة الدراهم والدنانير فما اصاب الدنانير فهو صرف وبشروط القبض في المجلس وما اصاب الدراهم فهو استيفاء للبعض واسقاط للباقي كذا في الحاوي * ادمى رجل على رجلين الف درهم دين فصالحه على مائة دينار الى اجل لا يجوز سواء وقع الصلح على اقرار وانكار وكذلك لو صالحه على طعام في الذمة الى اجل او الى غير اجل فانه لا يجوز

كذا في المحيط * اذا كان لرجل على رجل الف درهم فصالحه منه على عبد بعينه فهو جائز والعبد للطالب يجوز فيه عتقه ولا يجوز فيه عتق المطلوب وان مات في يد المطلوب قبل ان يقبضه الطالب مات من مال المطلوب ويرجع الطالب بالدين وكذلك كل شيء بعينه لا يبطله افتراقهما قبل القبض كذا في المبسوط * وان صالحه عن الف على عبد ثم تصادقا ان لاشيء عايد فالدفع اليه بالخيار ان شاء برد العبد وان شاء اعطاه العا و امسك العبد كذا في محيط السرخسي * صالح من الف على مائة على ان يبيع ثوبا لا يصح كذا في الوجيز للكردي * لو ادعى ديناً على رجل واصطلحه على دار على ان يسكنها الذي لديه الدين سنة ثم يسلمها الى المدعي لا يجوز وكذلك اذا ادعى ديناً على رجل ثم صالحه عنه على عبد على ان يخدم العبد المدعى عليه سنة كان فاسداً كذا في المحيط * له على آخر مائة دينار نيشابورية فصالحه على مائة بخاريه وتفرقا قبل القبض فالصحيح انه لا يشترط القبض ولا يبطل الصلح ولو كان على القلب يشترط قبض بدل الصلح بخلاف كذا في الذخيرة * سئل نجم الدين النسفي عن ادعى على رجل الف درهم من الدراهم التي لا مضة فيها وصالحه على مائة درهم غط بفية فتفرقا قبل القبض قال يبطل الصلح وهذا الجواب مستقيم فيما اذا وقعت الدعوى في الدراهم في الذمة فاما اذا وقعت في دراهم معينة يجوز كذا في المحيط * من عليه الدين المؤجل اذا قضى المال قبل الاجل ثم استحق المقبوض او وجده زيوفاً او نبه رجته او ستوفة فردة عاد المال مؤجلاً وكذا لو باعه عبداً او صالحه على عبد وقبض العبد فاستحق او ظهر حراً او رده بعيب بقضاء قاض عاد المال مؤجلاً وان طلب ان يقبل الصلح على ما كان قبل الصلح او رده بعيب بغير قضاء كان المال مؤجلاً وان لم يسم الاجل في الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء فالمال حال كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان لرجل على رجل كرحنطة قرض فصالحه من ذلك على كرشعبرود فعه اليه فوجد المدعي بالشعر عيباً فردة بعدما تفرقا ان لم يستبدل في مجلس الرد بطل الصلح عندهم جميعاً وان استبدل اخرى في مجلس الرد فكذلك عند ابي حنيفة رح وعندهما الصلح على حاله وعلى هذا الاختلاف كل عقد يبطل بالافتراق من غير قبض ثم وجد بالمقبوض عيباً ورده كالصرف والسلم كذا في المحيط * ولو ادعى على رجل الفاً فانكر المدعى عليه فاراد ان يصالحه على مائة فقال المدعي صالحتك على مائة درهم من الالف التي لي عليك وابراًتك عن البقية جاز ويبرأ المدعى عليه عن الباقي قضاءً وديانةً وان قال صالحتك من الالف على مائة

ولم ينقل وأبرأك عن الباقي برئ المطلوب عن الباقي قضاءً لأدبائه كذا في الفتاوى الطهريّة *
 وأن المطلوب قضى الألف فانكر الطالب قضاءه فصالحه المطلوب على مائة درهم جاز قضاءه لا يحمل
 للطالب أن يأخذ منه المائة إذا كان يعلم بالقضاء كذا في فتاوى قاضيخان * إذا كان لرجل على رجل ألف
 درهم ديناً من ثمن بيع إلى أجل فصالحه الطالب على أن يعطاه كقبلاً وآخر عنه سنة بعد الأجل
 فهو جائز وهذا جواب الاستحسان وكذلك لو كان معه كميل فصالحه على أن يبرأ هذا الكميل أو على
 أن يدخل معه رجلاً آخر في الكفالة وعلى أن آخر عنه بعد الأجل شهر فهو جائز ولو صالحه على أن يعجل
 له نصف المال على أن يؤخر عنه ما بقي سنة بعد الأجل كان فاسداً ولو آخر عنه الطالب سنة بعد الأجل
 من غير الصلح كان ذلك جائزاً كذا في المحيط * من له على آخر ألف درهم فقال ادفع إليّ غداً منها
 خمسمائة على أنك بريء من الفضل فنقل فهو بريء فإن لم يدفع إليه خمسمائة فدا عادت الألف
 عند أبي حنيفة ومحمد ربح كذا في الكافي * لو قال حظت منك خمسمائة على أن تنقدي خمسمائة
 ولم يوقت لذلك وقتاً إذا قبل الغريم ذلك بريء عن خمسمائة أعطاه الباقي أو لم يعطه في قولهم ولو قال
 حظت منك خمسمائة على أن تنقدي اليوم خمسمائة فإن لم تنقد فالألف عليك على حاله فقبل
 الغريم أن نقده الخمسمائة اليوم بريء من الباقي وإن لم ينقد في اليوم لا يبرأ في قولهم ولو قال
 حظت منك خمسمائة على أن تنقدي الباقي اليوم ولم يزد على ذلك فقبل الغريم قال أبو حنيفة
 ومحمد ربح أن تنقدي اليوم بريء من الباقي وإن لم ينقد لا يبرأ كذا في فتاوى قاضيخان * إذا قال أبرأك
 من خمسمائة من الألف على أن تعطيني الخمسمائة غداً فلا براء فيه وانفع أعطى الخمسمائة أو لم يعط
 كذا في الهداية * ولو قال له على رجل ألف درهم فصالحه معه على خمسمائة على أن يعطيه إياها ولم يوقت
 لاداء الخمسمائة وقتاً فالصلح جائز ويكون منه حظاً للخمسمائة الباقية ولو قال صالحتك على خمسمائة
 على أن تعطيني الخمسمائة اليوم فإن لم تعطني فالألف عليك على حاله فإن أعطاه فالصلح ماض
 فإن لم يعطه حتى مضى اليوم فالألف عليه ولو قال صالحتك من الألف على خمسمائة على أن تعطيني
 اليوم ولم يقل فإن لم تعطني اليوم فالألف عليك فإن أعطاه خمسمائة اليوم بريء من الخمسمائة الباقية
 بالإجماع وإن لم يعطه حتى مضى اليوم ماد جبيع الألف في قول أبي حنيفة ومحمد ربح هكذا في شرح
 الطحاوي * ولو قال صالحتك من الألف على خمسمائة تدفعها إليّ غداً وانت بريء من الفضل على أنك
 إن لم

ان لم تدفعها فدا فالا لى عليك على حاله فان نعهه خمسائة بقى الابرء ماضيا وان لم يتقد بطل الابرء بالاجماع كذا فى الكافى * اذا قال ادا لى خمسائة على انك بريء من الفضل ولم يوقت للاداء وقتا يصح الابرء ولا يعود الدين هكذا فى الهداية * ولو قال حطت عنك خمسائة ان نقدت لى خمسائة لا يصح الحط فى قولهم نقد اولم يتقد وكذا لو قال للغريم او للكفيل اذا ادبت منها خمسائة او متى ادبت او قال ان دفعت لى خمسائة فانت بريء من الباقي فهذا كله باطل لا يبرأ من الباقي وان ادى اليه خمسائة ذكر لفظ الصلح اولم يذكر كذا فى الظهيرية * ان حط احد الشريكين شيئا ان كان المصالح عاقدا جاز حطه حط الكل او بعضه فى قول ابي حنيفة ومحمد رح ويضمن نصيب شريكه ان حط الكل وان لم يكن المصالح عاقدا جاز الحط فى نصيبه عند الكل وفى نصيب صاحبه لا يجوز عند الكل كذا فى فتاوى فاضيل خان * الباب الثالث فى الصلح عن المهر والسكاح والخلع والطلاق والنفقة والسكنى رجل تزوج امرأة على خادم ثم صالحها على شاة بعينه اجاز وان كان نسيت لا يجوز وان صالحها على شيء من المكمل او الموزون ان كان بعينه يجوز وان كان بغير عينه ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالا ان نقد فى المجلس حاز وان لم يتقد فى المجلس لا يجوز وان صالحها من الخادم على دراهم نسيت جاز ولو صالحها على خادم بعينه وزادها مع ذلك دراهم مسماة كان جائزا فان صالح على مرض بعينه ودفعه اليها ثم طلقها قبل الدخول بها كانت المرأة بالخيار ان شاءت ردت اليه نصف قيمة الخادم وان شاءت ردت اليه نصف العرض الذى اخذت ولو اشترت بها العرض فانها تعطيه نصف قيمة الخادم من غير خيار واذا صالحته على دراهم فانها ترد عليه نصف ما قبضت وكذلك لو اعطاها خادما وسطا ثم طلقها قبل ان يدخل بها ردت عليه نصفها من غير خيار هكذا فى المحيط * اذا تزوج امرأة على بيت وخادم ثم صالحها من البيت على ثياب هروبة الى اجل لم يجز وان صالحها من البيت والخادم على دراهم او دنانير الى اجل فهو جائز كذا فى المبسوط * ولا يجوز باكثر من قيمة البيت والخادم كذا فى التاتارخانية ناقلا عن العتائبة * اذا تزوج امرأة على مائة درهم ثم صالحها من ذلك على طعام بعينه فهو جائز وان كان بغير عينه ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالا ذكر انه لا يجوز ايضا فاذا تزوجها على كرخنطة ثم صالحها من ذلك على كرخشبع بعينه فهو جائز وان كان الشعيير بغير عينه ان كان الشعيير مؤجلا لا يجوز وان كان حالا ان نقد فى المجلس فالصلح صحيح على جواب الاستحسان او على احدى الروايتين

وان تعرقا قبل الغرض بطل الصلح ولو ادعى على امرأة انه تزوجها وهي تنكر فصالحته على مائة درهم على ان يبرئ من تزويجها الذي ادعى جازا اذا قبل ذلك فان اقام المدعي بيته بعد ذلك على النكاح لا تقبل بينته وكذا لو قالت اعطيتك مائة درهم على المبارات كان جائزا وكذلك لو قالت اعطيتك مائة درهم على انك بريء من دعواك ولو قالت اعطيتك مائة درهم على ان لا نكح بيني وبينك ذكر شيخ الاسلام على قول ابي حنيفة رح الصلح صحيح وعلى قولهما لا يصح ولو قالت اعطيتك مائة درهم على ان تقول لم اتزوجك فهذا باطل كذا في المحيط * ادعت المرأة ان زوجها طلقها لثلاثا وانكر الزوج فصالحها على مائة درهم على ان تبرئ من الدعوى لا يصح وللزوج ان يرجع عليها بما اعطاها من البدل وتكون المرأة على دعواها وكذلك لو ادعت تطليقة او تطليقتين او خاتمة كذا في خزانة المفتين * اذا طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها ثم اختلفا في المهر فقال الزوج مهرها خمسمائة وقالت المرأة مهرى الف درهم فاصطلحا على ثلثمائة من نصف المهر فهو جائز ولو قال الزوج لم افرض لك المهر وانما لك المتعة فاصطلحا على ان يسلم لها المتعة على ان ابرأته من دعواها فهو جائز وان اقامت بعد ذلك بينة على ان مهرها كان الفلا تقبل بينتها ولو كان الزوج قد اعطاها المهر ثم طلقها قبل الدخول بها وطالبها برد النصف واختلفا في النصف فقال الزوج النصف ثلثمائة وقالت المرأة مائتين فاصطلحا على مائتين وخمسين فهو جائز كذا في المحيط * لو ادعت المرأة على زوجها طلاقا بائنا فصالحها على مائة درهم على ان يطلقها بائنا فهو جائز وكذلك لو قالت على ان تقراني بهذا الطلاق الذي ادعيت وهو يحدد ذلك فهو جائز وان اقامت بينة على ذلك فشهدوا انه طلقها لثلاثا او واحدة بائنة رجعت عليه بالجعل الذي اعطته كذا في المبسوط *

(مردى زن ديگر براد دعوى كرد و صلح کردند) على ان يختلع من الدعوى بمال لا يجوز هذا الصلح كذا في خزانة المفتين * في المستقى بشر من ابي يوسف رح امرأة ادعت على رجل انها امرأته وان لها عليه الف درهم من مهرها وان هذا الصبي ابنه منها وجمد الرجل ذلك كله ثم صالحها على مائة درهم بدفعها اليها على ان ابرأته من جميع هذا الدعوى لم يبرأ بها الزوج من شيء ثم قامت البينة لها على جميع ما ادعت فان النكاح ثابت والنسب ثابت والصلح عن المهر جائز والمائة الدرهم سالمة لها وهي صلح من الالف التي ادعتها وهذا استحسان ولو ادعت نكاحا بغير ولد ولم يدع مهرافصالحها على مائة درهم لم يجز الصلح ولو صالحها على مائة درهم على ان ابرأته

من دعوى النكاح وعلى ان باراها الزوج من ذلك وليست هي مدعية قبله مهرا لانفقة لم يجز الصلح ويرجع في المائة التي اعطاها ولا سبيل للزوج على المرأة في النكاح من قبل انه قد باراها وكان هذا بمنزلة خلع ولو ادعت عليه نفقة ونكاحا فصالحها على مائة درهم على ان يباريها فالصلح جائز والمائة الدرهم بالنفقة ولا يرجع الزوج عليها بشيء ولا نكاح بينهما كذا في المحيط * الصلح من النفقة ان كان على شيء يجوز للقاضي تقدير النفقة به كالنفقة والطعام يعتبر تقدير النفقة ولا يعتبر معاوضة وان وقع الصلح على شيء لا يجوز تقدير النفقة به كالعبد والدابة يعتبر معاوضة وتصير مبرئة زوجها عن النفقة بما اخذت من البذل كذا في محيط السرخسي * اذا صالح الرجل امرأته ولم يدخل بها على ان طلقها على ان ترضع ولده سنتين حتى تطفمه وعلى ان زاداها هو ثوبا بعينه فقبضت المرأة الثوب فاستهلكته وارضعت الصبي سنة ثم مات الصبي بقيمة الثوب والمهر سواء فان الزوج يرجع عليها بنصف قيمة الثوب وربيع قيمة الرضاع ولو كانت المرأة زادة مع ذلك شاة قيمتها مثل قيمة الرضاع رجع عليها بربع قيمة الثوب وربيع قيمة الرضاع وسلمت له الشاة ولو استحققت الشاة مع ذلك يرجع عليها بثلاثة ارباع قيمة الثوب وربيع قيمة الرضاع ويرجع بنصف قيمة الشاة وان استحق الثوب ولم تستحق الشاة والمسئلة بحالها فان المرأة ترجع على الرجل بنصف الشاة باجر مثلها في نصف السنة التي ارضعت ويرجع عليها الرجل بربع قيمة الرضاع كذا في المبسوط * لو صالحت امرأة زوجها على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر فمضى شهر اخذته للشهر الماضي ولو صالحها مرة ثانية بعد ما صالحها على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر قبل مضي الشهر عليه على ثلاثة مخاتيم دقيق بعينه جاز الصلح كذا في خزائن المفتين * وان صالحته من الدراهم على مخاتيم دقيق غير عينه قبل مضي الشهر يجوز وبعد مضيه لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا صالحت المرأة زوجها من نفقتها على ثلاثة دراهم في كل شهر ثم قال الزوج لا اطيق ذلك فذلك لازم له الا ان تبرئه المرأة او القاضي او برخص السعر فيكفيها دون ذلك وان قالت المرأة لا يكفيني هذا كان لها ان تخصمه حتى يزيدا اذا كان موسرا ولو قدر القاضي نفقتها في كل شهر بشيء وقضى به كان لها ان تخصمه اذا كان ذلك لا يكفيها وتطالب بتمام كفايتها وكذلك هذا الحكم في نفقة الاقارب ولو اعطاها كقبلا بنفقة كل شهر فعلى الكفيل نفقة شهرا واحدا فان قال الكفيل ما عشت او ما دامت امرأته فهو كما قال وان مات الزوج وقد بقي لها على الزوج نفقة من هذا الصلح فاني ابطالها كذا في المبسوط *

ولو صالح امرأته من نفقتها سنة على حيوان أو ثوب سمى جنسه جاز مؤجلا وحالا بخلاف ما لو صالحها بعد الفرض أو بعد تراضيها من النفقة لا يجوز كذا في محيط السرخسي * ولو صالحته عن اجر رضاع الصبي بعد البينونة كان جائزا ثم ليس لها ان يصالح بما ثبت لها من دراهم الا جر على طعام بغير عينه كذا في المبسوط * رجل صالح امرأته المطلقة من نفقتها على دراهم معلومة على ان لا يزيدا عليها حتى تنقضي عدتها بالاشهر جاز ذاك وان كانت عدتها بالحيض لا يجوز لان الحيض غير معلوم فند تحيض ثلث حيض في شهرين وقد لا تحيض مشرة اشهر كذا في فتاوى قاضيخان * ولو صالحته مع الزوج من نفقتها ما دامت زوجة له على مال لا يجوز كذا في محيط السرخسي * لو كانت امرأته مكاتبة أو أمة قد بواها المولى بيتا فصالحها على دراهم مسماة من الكسوة والنفقة لكل سنة جاز ذلك وكذلك لو صالح مولى الأمة فلولم يكن بواها المولى بيتا لم يجز هذا الصلح وكذلك ان كانت المرأة صغيرة لا يستطيع الزوج ان يقربها فصالح أباهما على نفقتها لم يجز وان كانت كبيرة والزوج صغير فصالح ابوه على النفقة وضمن جاز واذا صالح المكاتب امرأته على نفقة كل شهر جاز كما يجوز صلحه في سائر الحقوق المستحقة عليه وكذلك العبد المحجور والتاجر بصالح امرأته على نفقتها كذا في المبسوط * رجل صالح امرأته من نفقتها سنة على ثوب وقبضه فاستحق الثوب رجعت بالنفقة ان فرض وان لم يفرض رجعت بتيممة الثوب كذا في محيط السرخسي * اذا كانت لرجل امرأتان احدهما أمة ودبواها بيتا فصالح الحرة على نفقة مسماة كل شهر وصالح الأمة على نفقة اكثر منها فهو جائز وكذلك لو كانت احدهما ذمية فصالحها على اكثر من نفقة المسلمة واذا صالح الفقير امرأته على نفقة كثيرة في الشهر لم يلزمه الا نفقة مثلها كذا في المبسوط * ولو صالح على نفقة المحارم ثم ادعى الاصا رصدي وبطل الصلح كذا في التاتارخانية فاعل العناية * اذا صالح الرجل بعض محارمه عن النفقة وهو فقير لم يجبر على اعطائه ان اقروا انه محتاج فان لم يعرف حاله وادعى انه فقير فالقول قوله ويبطل عنه ما صالح عليه الا ان تقوم بينة انه موسر فيقضى بالصلح عليه ونفقة الولد الصغير كنفقة الزوجة من حيث ان البسار ليس بشرط لوجوبها فالصلح فيه يكون ماضيا ان كان الولد محتاجا فان كان صالح على اكثر من نفقتهم بما يتغابن الناس فيه ابطلت الفضل منه وكذلك الصلح في الكسوة للحاجة والمعتبر فيه الكفاية كالنفقة ولو صالح امرأته من كسوتها

من كسوتها على درع يهودي ولم يسم طوله وعرضه ورفعته جاز ذلك وكذلك كسوة القرائة ولو صالح رجل اخاه وهو صحيح بالغ على دراهم مسماة لتفقه وكسوته كل شهر لم يجز ذلك ولم يجبر عليه كذا في المبسوط * ان صالحا تحت المبانة زوجها من سكنها على دراهم لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان * اذا صالح امرأته من نفقتها وكسوتها لعشر سنين على وصيف وسط الى شهر او لم يجعل له اجلا فهو جائز كذا في المبسوط * الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة والاجارة والمصارعة والرهن ان صالحا صاحب الوديعة على شيء فان ادعى صاحب المال الابداع وقال المستودع ما اودعني شيئا ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم وان ادعى صاحب المال الوديعة وطالبة بالرد فاقرا المستودع بالوديعة وسكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الاستهلاك ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم وان ادعى عليه الاستهلاك والمودع يدعي الرد او الهلاك ثم صالحه على شيء فاختلوا في قول ابي حنيفة ربح والصحيح انه لا يجوز هذا الصلح في قوله وهو قول ابي يوسف ربح الاول وعليه التنوين هكذا في فتاوى قاضيخان * ثم ان عامة المشائخ لم يفرقوا بين ما اذا قال المالك اولا استهلكتها وقال المودع بعد ذلك ضاعت او ردت وبين ما اذا قال المودع اولا ضاعت او ردت وقال المالك بعد ذلك استهلكتها كذا في المحيط * واجمعوا على انه لو صالح بعد ما حلف المستودع انه رد او هلك لا يجوز الصلح انما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل يمين المودع واذا ادعى المودع الرد والهلاك وصاحب المال لا يصدق في ذلك ولا يكذب به بل سكت ذكر الكرخي ربح انه لا يجوز هذا الصلح في قول ابي يوسف ربح الاول ويجوز في قول محمد ربح ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يصدق في ذلك ولم يكذب به فصالحه على شيء ذكرنا انه يجوز هذا الصلح في قولهم فان اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصلح انها قد هلكت او ردتها فلم يصح الصلح في قول ابي حنيفة ربح فان قال صاحب المال ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يطل الصلح كذا في فتاوى قاضيخان * ان انكر المستعير العارية اصلها ثم صالح صح الصلح وان اقربا لعارية ولم يدع الرد ولا الهلاك والمالك يدعى الاستهلاك صح الصلح وان ادعى الهلاك والمالك يدعى الاستهلاك فالمسئلة على الخلاف وكذلك الجواب في المساربة وكل مال اصلها مائة هكذا في المحيط * وان كانت الوديعة قائمة بعينها وهي مائتا درهم فصالحه منها على مائة درهم بعد اقراره وانكاره لم يجز اذا قامت البينة على الوديعة وان لم يقر بينه

وكان المودع منكراً فالصلح كذا في الظهيرية * ولا يحل للمودع الفضل فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط * ولو صالحه على عرض جاز الصلح مطلقاً ولو صالحه على عشرة دنانير فان صالحه وهو جاز بالوديعة فالصلح صحيح اذا تفرقا بعد قبض الدنانير سواء كانت الدراهم حاضرة في مجلس الصلح او غائبة عن مجلس الصلح اما اذا كان المودع مقرباً بالوديعة ان كانت الوديعة حاضرة في مجلس الصلح حاز اذا جدد المودع القبض و قبض المالك الدنانير في ذلك المجلس ولو لم يحدد المودع القبض فالصلح باطل وان كانت الوديعة غائبة عن مجلس الصلح فالصلح باطل كذا في الخلاصة * امرأة استودعت رجلاً وديعته كانت عندها لغيرها ثم قبضتها منه ثم استودعتها آخراً وقبضتها منه ايضاً فمقدت متاعاً منها فقالت ذهب بينكما ولا ادري من اخذاه ولا لاندري ما كان في وعائك فخير انك دفعت اليها فلم تفتشه ورددناه عليك فصالحتهما من ذلك على مال فهي ضامنة لصاحب المتاع والصلح بينهما جائز ثم صلحها على قيمة المتاع لا يخلو من وجهين اما ان كان بعد ما ضمنها المالك قيمة المتاع في هذا الوجه يجوز الصلح على اي بدل كان سواء كان مثل قيمة المتاع او اقل واما ان كان قبل ان يضمها المالك قيمة المتاع فهي هذا الوجه ان صلحت ببديل مثل قيمة المتاع او اقل قدر ما يتغابن الناس فيه فالصلح جائز وبرئاً عن ضمان المتاع حتى واقام صاحب المتاع بينة بعد ذلك على ما ادعى من المتاع لم يكن لها على المودع سبيل وان صلحت ببديل هو اقل من قيمة المتاع قدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز الصلح وللمالك الخيار ان شاء ضمن المرأة قيمة المتاع وان شاء ضمن المودع ان قامت له بينة على المتاع فان ضمن المودع عين رحعاً على المرأة بما دفعها اليها وان ضمن المرأة ندد الصلح عليها كذا في الذخيرة * اذا ادعى عبداً في بدي انسان فقال ذواليد هذا وديعة فلان او وديعة او دعيه فصالحه بعد اقامة البينة او قبله صح الصلح ولا يرجع على المصالح عنه كذا في العوائد * وان كانت الدابة قد نفقت تحت المستعير ثم انكر رب الدابة الاعارة وصالح المستعير على مال جاز فان اقام المستعير بعد ذلك بينة على العارية وقال انها نفقت بطل الصلح وان اراد استحلافه على ذلك فله ذلك كذا في المحيط * ومن استعار دابة الى وقت فعطبت فقال المستعير نفقت بحني وكذبه رب الدابة وهو متر بالعارية فاقتدى المستعير ثمنه فصالحه صلحاً لم يجز وكذلك لو قال المستعير دفعتها اليك كذا في خزانة المفتين * ولو ان لمضارب جحد المضاربة ثم اقربها او اقربها ثم جحد هاتم صالح من ذلك على مال جاز واذا كان

للمضارب دين على رجل ادانه من المضاربة فصالحه على ان اخّره عنه جاز وان حط عنه بعضه جاز وضمن ما حطه لرب المال ولو كان الحط بعيب في مبيع او صالحه من العيب على دراهم بدلها جاز ذلك على رب المال ولو صالح على ان اخذ بالدين كفيلا على ان ابرأ الذي عليه الاصل او احتال به فهو جائز كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل على رجل انه وهب هذا العبد له وقبضه والعبد في يذ الواهب والواهب يحدد ذلك فاصطالحا على ان يكون نصف العبد للمدعى عليه جاز هذا الصلح فان اقام المدعى بعد هذا بينة على الهبة والقبض لا تقبل بينته حتى لا يأخذ من المدعى عليه النصف الذي بقي في يده فان شرط مع ذلك احدهما على الآخر دراهم فهو جائز وان اصطالحا ان يكون جميع العبد لاحدهما ويعطي صاحبه دراهم كان جائزا ايضا وادعى الموهوب له الهبة واقرا انه لم يقبضه وجحد الواهب فاصطالحا على ان يكون العبد بينهما نصفين فالصلح باطل وان شرط مع هذا الاحدهما ان شرط الدراهم على الواهب لا يجوز وان شرط الدراهم على الموهوب له يجوز وان اصطالحا ان يكون العبد سالما لاحدهما ويدفع هو الي صاحبه كذا درهمان شرطان تكون الدراهم على الواهب كان باطلا وان شرط الدراهم على الموهوب له كان جائزا كذا في المحبّط * امرأة وهبت ارضها لالاخوين احدهما لاب وام والآخرا لاب ثم ماتت فورثها اخوها لاييها وامها وقال تلك الهبة كانت غير جائزة وادعى الآخر جوازها في قول بعض الفقهاء ثم اصطالحا بينهما على صلح ثم مات الاخ من الاب والام فاراد ورثته ابطال ذلك الصلح عند قاض يري اصل الهبة باطلة فانه يبطله في قول من يري تلك الهبة باطلة ويجعلها ميراثا وفي قول من يجيز الهبة يبطل الصلح ويجعلها هبة بينهما نصفين ولو كانت وهبها كلها للاخ لاب غير انه لم يقبضها في حيوة الاخت ثم خاصمه اخوة فيها فقال انها لم يجز لك لانك لم تقبضها وقال الآخر صدقت لم اقبضها ولكن لا اردا حتى يقضي القاضي عليّ بذلك فاصطالحا منها على صلح فهو باطل سواء اصطالحا على المناصفة او على اقل من ذلك او اكثر كذا في المبسوط * لو ادعى انه وهب له نصف هذه الدار مشاء ولم يقبضه منه وجحد الواهب ثم اصطالحا على ان يسلم له ربع الدار بالف درهم جاز كذا في الحاوي * اذا كانت الدار في يد رجل فادعى ان فلانا تصدق بها عليه وانه قبضها وقال فلان بل وهبها لك وانا اريد الرجوع فيها فاصطالحا على مائة درهم على ان يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا رجوع فيما بعد ذلك فان اقر الذي في يديه انها هبة بعد الصلح

او وجد رب الدار الهبة والصدقة جميعا قبل الصلح على ما ذكرنا وكذلك لو اصطالحا على ان تكون
 الدارينهم بالسوية على ان رد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز ولا يبطله معنى الشيوع
 كذا في المبسوط * استأجر رجلا على حنط بعينها فصالحه على درهم لم يجز كذا في محيط السرخسي *
 اذا استأجر من آخر دارا واختلفا في المدة فقال الآخر آجرتك شهرين بعشرة دراهم وقال المستأجر
 لابل آجرتي ثلثة اشهر بعشرة دراهم فاصطالحا على ان يسكنها شهرين ونصفا بعشرة دراهم فهذا
 جائز ولو اصطالحا على سكنى ثلثة اشهر على ان زاده الآخر درهما كان هذا جائزا ايضا ولو اصطالحا
 على سكنى هذه الثلثة على ان زاده قفزا بعينه او بغير عينه بعد ان يكون موصوفا في الذمة كان جائزا ولو
 اصطالحا على سكنى هذه الدار شهرين على ان زاده الآخر سكنى بيت آخر من دار اخرى هذين الشهرين
 كان جائزا ايضا والاصل في جنس هذه المسائل ان يظفر في الزيادة ان كانت مجهولة لا يجوز سواء
 كانت الزيادة من جنس ما آجروا من خلاف جنسه وان كانت من جانب المستأجر ان كانت
 من جنس ما استأجر لا يجوز وان كانت من خلاف جنسه جاز ولو اصطالحا على سكنى الاشهر الثلثة
 بعشرة على ان اعطاه المستأجر ارضا بعينها جاز استحسانا كذا في التاتارخانية * لو اصطالح الآخر
 والمستأجر على مدة من السكنى على ان يعطيه هذا كتبلا به ورضي بذلك الكفيل فهو جائز
 وان كان الكفيل غائبا فالصلح مردود وان اشترط على ان يزيد مع السكنى ركوب دابة الى
 موضع كذا جار وكذا الزادة خدمة عبده هذا شهر او زادة المستأجر سكنى دار معروفة شهر لم يجز
 هكذا في المبسوط * لو استأجر دابة الى مكان معلوم باجر مسمى فادعى رب الدابة اجرا اكثر
 من ذلك وادعى المستأجر موضعا ابعد من ذلك فاصطالحا على الموضع الذي عين رب الدابة
 بالا حر الذي ادعاه المستأجر فهذا الصلح جائز ووجد المستأجر الاجارة اصلا وادعاه رب الدابة
 فاصطالحا على ان يركبها المستأجر الى ذلك على اجر درهم فهو جائز ولو ادعى انه اسكرى هذه
 الدابة با Kaf يحمل عليه ثقله الى بغداد بخمسة فوجد ذلك رب الدابة فاصطالحا على ان يركبها هو بنفسه
 الى بغداد بسرجة فهو جائز كذا في التاتارخانية * اذا ادعى رجل عبدا في يدي رجل انه رهنه اياه
 بمائة درهم كانت له عليه قتال الذي في يده العبد العبد عدي والمائة عليك فاصطالحا على ان يبرأه
 المرتهن من المائة التي ادعى عليه ويزيد له خمسين ويترك المدعى الخصومة في العبد فهذا
 الصلح

الصلح جائز وان اقر المرتهن بعد هذا الصلح ان العبد كان رهنا في يده لا ينتقض الصلح ولو كان العبد في يد امرتهن فقال رهنته مني بمائة لي عليك وقال الراهن لك علي مائة الا اني مارهنت العبد منك فاصطالحا علي ان زاده المرتهن خمسين درهما قرضا علي ان يكون العبد رهنا بالمائة والخمسين فهذا الصلح جائز فيصير العبد رهنا بالمائة والخمسين وان اصطالحا علي ان يهب منه المرتهن خمسين درهما علي ان يجعل الراهن العبد رهنا بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمرتهن ان يرجع في هبته والراهن ان يرجع في رهنه ولو اصطالحا علي ان يبرأ المرتهن عن خمسين من المائة علي ان يجعل الراهن العبد رهنا بالخمسين الباقية فهذا جائز ولو ادعى المرتهن ثوبا في يد الراهن انه رهنه اياه بعشرة دراهم اقضها اياه واقرا له لم يقبض الرهن وقال الراهن لك علي عشرة دراهم الا اني لم ارهنته فاصطالحا علي ان يحط المرتهن عنه درهما ليرهنه الراهن الثوب فهو جائز وكذلك لو اصطالحا علي ان يقرضه المرتهن درهما ليجعل الثوب رهنا عنده فهو جائز وكذلك لو اصطالحا علي ان يرهنه اياه ليحط عنه درهما ويقرضه درهما جمعاً بين الحط والزيادة فانه جائز ايضا فان لم يدفع اليه الثوب وبدأه في امساكه فله ذلك الا ان الحط لا يثبت كذا في المحيط *

ولو رهن متاعاً بمائة درهم وقيمة الرهن مائتا درهم ثم قال المرتهن هلك الرهن وقال الراهن ما هلك فاصطالحا علي ان يرد المرتهن عليه خمسين درهما وبرأه عن الباقي كان باطلاً في قول ابي يوسف رح وكذا الجواب اذا ادعى المرتهن رد الرهن على الراهن وانكر الراهن ولو ان الراهن ادعى عليه الاستهلاك فلم يقربه المرتهن ولم ينكر فاصطالحا على شيء جاز الصلح في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كانت قيمة الرهن مائتي درهم والدين مائة فقال الراهن بع متاعي فلم يقرو ولم ينكر ثم اصطالحا جاز الصلح ولو اقر المرتهن انه باع المتاع بمائة درهم بوكالة الراهن وقال الراهن ما وكلتك بالبيع ثم اصطالحا علي ان أبرأه من المائة وزاد له المرتهن خمسين درهما جاز فان ظهر المتاع عند المرتهن فالصلح ماض ولو كان المرتهن باع المتاع ثم مات الراهن فصالح الورثة علي ان يبرأه علي ان يرد عليهم خمسين درهما فهو جائز فان جاء آخر فقال الرهن لي فصالحه المرتهن علي عشرة فهو جائز ايضا كذا في المبسوط * لو ان الراهن مات فادعى رجل ان المتاع له وانه كان اعاره ليرهنه فاصطالحا علي ان اقر المرتهن بذلك فان المرتهن لا يصدق علي ورثة الراهن كذا في المحيط * الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقه والاكره

والتهديد لو ادعى غصبا على انسان ثم صالحه على مال جاز الصلح كذا في المبسوط * فغصب ثوبا قيمته مائة فاتفق فصالحه منه على ازيد من مائة جاز ولا يبطل الفضل على قيمته بما لا يتغابن فيه والصحيح مذهب ابي حنيفة رح كذا في خزانة العناوين * اذا كان المغصوب عبدا فابق منه او هلك في يده فصالحه على اكثر من قيمته جاز عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يبطل الفضل على قيمته بما لا يتغابن الناس فيه ومن اصحابنا من قال الخلاف فيما اذا ابق العبد واما اذا كان مستهلكا فصالح على اكثر من قيمته لا يجوز عندهم والاصح ان الخلاف فيهما جميعا كذا ذكر فخر الدين قاصحان في شرح الجامع الصغير وعلى هذا الخلاف اذا غصب عبدا فهلك في يده فصالحه على مال ثم اقام الغاصب البيعة على ان قيمته اقل مما صالح عليه لم تقبل بيئته في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح تقبل بيئته وتزيد القيمة على الغاصب كذا في غاية البيان شرح الهداية * اجمعوا على انه لو صالحه على عرض جاز سواء كان كثير القيمة او قليل القيمة واجمعوا على انه لو قضى القاضي القاضي عليه بالقيمة ثم صالحه على اكثر من قيمته لا يجوز كذا في الخلاصة * قال محمد رح اذا ابق المغصوب فصالحه مولاه على دراهم مسماة دالة او الى اجل جاز ولو صالحه عن العبد الا بقى على مكمل او موزون ان كان بعينه او بغير عينه ولكن قضه في المجلس جاز وان كان بغير عينه ولم يقبضه في المجلس لا يجوز كما لو كان مستهلكا حثينة ولو كان العبد قائما بعينه في يده فصالحه على شيء مما ذكرنا بعينه او بغير عينه دالا كان او مؤجلا جاز وكان كالمبيع ولو اختلف الغاصب والمغصوب منه فقال احدهما هي آبنقة وقال الآخر هي حاضرة كان القول قول الغاصب فان قال هي في يدي جاز الصلح على جميع ما ذكرنا دالا كان او مؤجلا وان قال هي آبنقة جاز الصلح على الدراهم حالة كانت او مؤجلة وعلى المكمل والموزون جاز الصلح حالوا ولا يجوز مؤجلا كذا في المحيط * واذا غصب ثوبا من رجل فاستهلكه آخر عند الغاصب فصالح صاحب الثوب الاول على اقل من قيمته فهو جائز ويرجع الاول على المستهلك بقيمته ويتصدق بالفضل وان لم يصلح الاول ولكنه صالح الثاني على اقل من قيمته جاز ويكون براءة للاول ولا يتصدق الا بربشي وان توى ما على الآخر لم يكن له ان يرجع على الاول بشيء كذا في الحاوي * لو غصب كرخطة ثم صالحه على دراهم مسماة حالة او مؤجلة والكر قائم بعينه جاز الصلح وكذلك لو صالحه

على ذهب مسمى حالا ومؤجلا وكذلك الصلح على سائر الوزنيات ولو صلحه على كيلي
 مؤجل لا يجوز سواء صلحه عليه، حنطة او غيرها وان كان الكر مستهلكا فصالحه على دراهم
 او دنانير ان كان الى اجل لا يجوز وان كان حالا وقبضه فالصلح جائز وان افتراق قبل القبض
 بطل الصلح وان صلحه على مكيل او موزون ان كان حالا وقبضه جاز وان كان الى اجل
 ان كان المصلح عليه سوى الحنطة لا يجوز وان كان المصلح عليه الحنطة جاز وان صلحه على كر
 ونصف كر كان باطلا سواء كان الكرفائما ومستهلكا لمكان الربوا كذا في المحيط * ولو غصب كر حنطة
 وكر شعير فاستهلكهما ثم صلحه على كر شعير الى اجل على ان ابرأه من الحنطة فهو جائز وكذلك
 اذا كان احدهما قائما فصالحه عليه على ان ابرأه من المستهلك كذا في المبسوط * في المنتقى
 رجل غصب عروضا وحنطة وشعيرا وصالحه المعضوب منه على الف درهم الى سنة قال حصة الحنطة
 والشعير من الالف باطل ان كان ذلك مستهلكا ويجوز الصلح في حصة العروض وان كان قال الغاصب
 لم تكن الحنطة مستهلكة وقال المغصوب منه كانت مستهلكة والقول قول الغاصب كذا في المحيط *
 ولو غصب مائة درهم وعشرة دنانير فاستهلكهما ثم صلحه منهما على كر حنطة بعينه ثم استحق
 الكر او وجد به عيبا فردة رجع يالدراهم والدنانير وان صلحه على خمسين درهما حالة او مؤجلة
 فهو جائز وان استحققت بعد ما قبضها او وجد هار يوفيا واستوفى رجع بمثلها ولم ينتقض الصلح وكذلك
 لو صلحه على وزن خمسين درهما فضة تبر وكذلك لو غصب مائة مثقال فضة تبر وعشرة دنانير
 فصالحه على خمسين درهما حالة او مؤجلة فهو جائز اذا كانت الدراهم مثل الفضة في الجودة
 وان كان خيرا منها لم يجز كذا في المبسوط * اذا غصب كر حنطة ثم صلحه على نصف كر حنطة
 فان كان الكر المغصوب مغنيا فصالحه على نصف ذلك الكر لا يجوز الصلح سواء كان الغاصب
 مقرا بالغصب او كان جاحدا وان صالح على نصف كر آخر جاز الصلح مقرا كان او جاحدا الا انه
 لا يطيب له الفضل فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان الكرفائما في يده حقيقة ويلزم الرد على المغصوب منه
 وان كان الكر المغصوب حاضرا ان كان الغاصب جاحدا للغصب فصالحه على نصف الكر
 المغصوب او على نصف كر آخر يجوز الصلح في الحكم ولكن يؤمر فيما بينه وبين الله تعالى ان يرد
 النصف الباقي على المغصوب منه وان كان مقرا بالغصب لا يجوز الصلح على نصف الكر
 المغصوب او على نصف كر آخر استحسانا ولو كان صالحه على ثوب ودفعه اليه جاز حاضرا كان الكر

المغضوب أو غائباً مقرأ كان الغاصب أو جاحداً والذي ذكرنا من الجواب في الحنفية فهو الجواب في سائر المكيلات وكل ما يحتمل القسمة نحو الموزونات والعدديات المتقاربة وإن كان المغضوب شيئاً لا يحتمل القسمة بأن كان عبداً أو دابة أو أمة فصالح المغضوب منه الغاصب على نصفه إن كان مغيباً لا شك أنه لا يجوز الصلح وإن كان حاضراً فإن كان الغاصب مقرأ بالغصب لا يجوز الصلح أيضاً وإن كان جاحداً ذكر أنه لا يجوز الصلح هكذا في المحيط * رجل غصب من رجل الغاو أخفاها وغيبها وصالحه المالك على خمسمائة فأعطاها الغاصب من تلك الألف أو من غيرها جاز الصلح قضاءً وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى أن يرد الباقي وإن كانت الدراهم في يد الغاصب بحيث يراها المالك فإن كان الغاصب جاحداً كذلك الجواب فإن وجد المغضوب منه بينة بعد ذلك فأقامها يتقاضى له ببقية ماله فإن كان متراً بالغصب والدراهم ظاهرة في يده يقدر المغضوب منه على أخذها منه فصالحه على نصفها على أن أبرأه عن الباقي فهو في القياس مثل الأول يجوز الصلح قضاءً وفي الاستحسان لا يجوز وعليه أن يرد ما على المغضوب منه كذا في فتاوى تاضيخان * إذا غصب الرجل عبداً أو ثوباً أو ما شبهه من رجلين واستهلكه ثم صالحه أحدهما من نصيبه على دراهم أو دينار وقبضها فهو جائز ويشاركه الآخر فيما قبض ولا يكون للمصالح الخيارين أن يعطيه ما قبض وبين أن يعطيه غيره وإذا وقع الصلح على عرض واختار الآخر تضمين المصالح كان للمصالح الخيار أن شاء إعطاه نصف ما قبض وأن شاء أعطاه ربع الدين وإن كان العرض قائماً فصالح أحدهما الغاصب عن نصيبه فإن كان العرض في يد الغاصب ظاهر بحيث يراه المالك والغاصب مقرأ بالغصب لا يكون للساكت حق المشاركة مع المصالح في المقبوض وإن كان العرض غائباً لا يعرف المالك مكانه ولا الغاصب والباقي بحاله فللساكت أن يشارك المصالح في المقبوض وإن كان العرض قائماً في يد الغاصب يراه المالك إلا أن الغاصب جاحد للغصب ذكر في الأصل أنه ليس للساكت حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قالوا ما ذكر في الأصل قول محمد بن جرير بن سفيان عن أبي يوسف رحمه الله أن للساكت حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قال شيخ الإسلام ويجب أن يكون على هذا الخلاف ما إذا كان غائباً بحيث لا يعرف المالك مكانه إلا أن الغاصب يعرف مكانه كذا في المحيط * رجل استهلك على رجل أمانة وقضى القاضي عليه بالقيمة

بالقيمة فافتروا قبل قبض القيمة لا يبطل القضاء عندنا وكذا لو اصلحا على القيمة من غير قضاء وافتروا قبل القبض وكذا لو استهلك تبر فضة او دراهم فصالحه على اقل منها الى اجل جاز عندنا كذا في فتاوى قاضي خان * لو استهلك تبر فضة او دراهم فصالحه على عشرة دراهم مثلها الى اجل جاز كذا في خزائن المفتين * وفي نوادر من سماعة عن محمد بن رجل غصب اباء مصوغا من فضة فوضعه في بيته ثم اتى به المالك فصالحه منه على مثل وزنه من الفضة او على ذهب ثم فارقه قبل ان يعطيه لم يبطل الصلح وفيه اضرار جل غصب طوقا قيمته مائة دينار وضاع عن الغاصب وصالحه صاحب الطوق على خمسين دينارا فهو جائز وان وجد الغاصب كان رب الطوق شريكا فيه له نصفه ولو كان الغاصب صالحا رب الطوق على ما ذكرنا والطوق عنده لم يجز الصلح وفيه ايضا عن ابي يوسف رجل غصب من آخر قلب فضة وصالحه بعد ما غصبه على اكثر من قيمته لا يجوز وان استهلكه الغاصب ورضي المغضوب منه ان يأخذ مثل وزن القلب فضة تبر وبراءة من العمل جاز كذا في المحيط * رجل اخذ سارقا في دار غيره فاراد ان يدفعه الى صاحب السرقة بعد ما اخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلا وعليه ان يرد المال على السارق ولو كان هذا من صاحب السرقة لا يجب المال على السارق ويبرأ عن الخصومة اذا دفع السرقة الى صاحبها ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقة بعد ما دفع الى القاضي ان كان ذلك بلفظة الغفلا يصح الغفلا لا تعلق وان كان بلفظة الهبة والبراءة عندنا يسقط القطع والامام والقاضي اذا صالح شارب الخمر على ان يأخذ منه ما لا يعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الدفع او بعده كذا في فتاوى قاضي خان * اسكاف سرق من حانوته خفاف لا قوام صالح الا سكاف مع السارق فان كان المسروق قائما بعينه لم يجز الصلح الا باجازة اربابها وان كان مستهلكا جاز من غير اجازة اربابها بعد ان يكون الصلح على دراهم وان لا يكون فيه طرح كثير من القيمة كذا في خزائن المفتين * رجل اتهم بسرقة وحبس وادعى عليه قوم فصالحهم ثم اخرج وانكر فقال انما صالحتكم خوفا على نفسي قالوا ان كان في حبس القاضي فالصلح جائز وان كان في حبس الوالي لا يصح الصلح كذا في الظهيرية * دفع الى آخر بضاعة قطع عليه الطريق فاخذ ماله وبضاعة الدافع فصالح المستبضع كذا في الظهيرية * دفع الى آخر بضاعة يقول انما صالحت من بضاعتني فان كان وقت القبض المأص وبقول انما صالحت من مالي والمبضع يقول انما صالحت من بضاعتني فان كان سمي شيئا فهو سمي الدافع انه من جملة ما رجب عليه وهو من الجميع على قدر املاكهم وان كان سمي شيئا فهو

على ذلك الشيء ولا يدخل فيه غيره وان ابهما ولم يفسرا فان كان اللص حاضرا فالقول قوله من
اي مال ادى اذ لم يكن في ذلك ذكر الصلح وان كان غائبا لا يقدر عليه واتفق المبضع والمستبضع انه
لم يسم عباد فعنه وهو عن الجميع كذا في خزائن المفتين * صلح المكرة لا يجوز كذا في السراجية * اذا
كان المدعي رجلين ذكره السلطان المدعي عليه على صلح احدهما فصالحهما جميعا لم يجوز صلحه
مع من اكره على الصلح معه وجاز مع الآخر كذا في المبسوط * قوم دخلوا على رجل بيتا ليلا ونهارا
وشهروا عليه سلاحا وهددوه حتى صالح رجل عن دعواه على شيء او اكرهه على اقرار وابطأ
ففعل فلما في قياس قول ابي حنيفة رح بجوز الصلح والافرار والابراء لان عنده الاكره لا يكون
الا من السلطان وعند هذا يتحقق الاكره من كل متعلب يقدر على تحقيق ما اوعدته والغنوى
على قولهما وان لم يشهروا عليه السلاح وضربوه فان كان ذلك نهرا في المصر فالصلح جائز وان
هددوه بخشب كبير لا يلبث فهو بمنزلة سلاح في هذا الحكم . ان كان ذلك في الطريق ايلا ونهارا
او كان في رستاق لا يلحظه الغوث كان الصلح والافرار باطلا وان لم يشهروا عليه السلاح وانزوج
اذا هددها رأتها الصلح عن اصداق على شيء او تبرأه فهو بمنزلة الاحبي وان هددها بالطلاق
او بالتزوج عليها او بالتسري لم يكن ذلك اكرها هكذا في فتاوى قاضيخان * الباب السادس
في صلح العمال اذ ادعى الرجل الى قصار ثوبا لا يتصرفه فخرقه القصار بدقه فصالحه رب الثوب
على دراهم مائة ليكون الثوب للقصار او يأخذ رب الثوب ثوبه والصلح جائز حاله كانت
الدراهم او مؤجلة وكذلك اذا صالحه على دنانير وان وقع الصلح على ان يكون الثوب
لرب الثوب او للقصار وان كان المكيل او الموزون في الدمة ان وقع الصلح على ان يكون الثوب
للقصار والصلح جائز ما يحص الثوب باطل فيما يحص قيمة الخرق وان وقع الصلح على ان يكون
الثوب لرب الثوب لا يجوز هكذا في الذخيرة * ولو قل القصار قد نعت اليك الثوب وجحد رب الثوب
ذلك فصالحه على صلح لم يجوز الصلح على قول ابي حنيفة رح ولا يجب للقصار الاجر وعلى
قول محمد رح يجوز الصلح وكذا على قول ابي يوسف رح الآخر كذا في المحيط * ولو ادعى
القصار انه دفع الثوب الى رب الثوب وطلب الاجر وكذبه رب الثوب فصالحه من الاجر
على نصه جاز وكذا لو اقر بقبض الثوب فدعى انه اوفاه الاجر وانكر القصار فاصطالحا على نصف
الاجر جاز كذا في الخلاصة * ادعى الاجير المشترك ان العين قد هلك عنده ثم صالحه على

دراهم فعلى قول ابي حنيفة رح الاجير المشترك امين فلا يصح الصلح بعد قوله قد هلك العين
كما فى المودع وعندهما من فيصح الصلح كما فى الغاصب والراعى ان كان اجيرا مشتركا فهو
كالقصار وان كان اجيرا خاصا فهو اجير وحدوه امين بلا خلاف وكان الجواب فيه كالجواب
فى المودع كذا فى الذخيرة * دفع غزلا الى حائك فخالف الحائك شرطه بان امره ان ينسج له
ثوبا سبعة فى اربع فنقص ونسج خمس فى اربع اوزاد على ما شرط كان لصاحب الغزل الخيار ان شاء
اخذ الثوب واعطاه اجر مثله وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزلا مثل غزله فان صالحه
على ان يترك الثوب على الحائك على ان يعطيه الحائك دراهم مسماة الى اجل ذكر
فى الكتاب انه لا يجوز هذا الصلح قالوا واوله اذا ترك صاحب الغزل الثوب على الحائك
وضمنه غزلا مثل غزله ثم صالحه بعد ذلك على دراهم الى اجل لان الغزل دين فى ذمة الحائك
فاذا صالحه من ذلك على دراهم الى اجل كان ذلك ديناً بدين وهو حرام اما اذا اختار صاحب
الغزل اخذ الثوب ثم صالح الحائك على ان يكون الثوب للحائك بدراهم معلومة الى اجل
كان جائزا كذا فى فتاوى قاضي خان * وان صالحه على ان يأخذ الثوب ويعطيه بعض الاجر ويحط
عنه بهضه جاز كذا فى المبسوط * اذا دفع الى صباغ ثوبا ليصبغه بقفيز عصفور بدرهم فصبغه بقفيزين
حتى ثبت لرب الثوب الخيارين ان يأخذ ثوبه او اعطاه درهما وما زاد القفيز الآخريه وبين ان يترك
ثوبه على الصباغ وضمنه قيمة ثوبه ايض فصالحه رب الثوب على ان يأخذ الثوب على قفيز حنطة
بعينه اجاز سواء صالحه عن الاجر وما زاد القفيز للثاني فى ثوبه او صالحه عما زاد القفيز الثاني فى ثوبه
وان صالحه على قفيز حنطة الى اجل لم يذكر محمد رح هذا فى الكتاب وقد اختلف المشائخ فيه قال مشائخ
مراق يجوز وقال مشائخ بائع لا يجوز ولو صالحه على قفيز عصفوران كان بعينه يجوز وان كان بغير عينه
لا يجوز كذا فى المحيط * ولو صالح الصباغ على دراهم الى اجل جاز كذلك لو صالحه على قيراط
ذهب جاز اذا قبض الذهب فى المجلس وان لم يقبض او اجله فيه بان كان قيمة ما زاد القفيز الآخر
فى الثوب قيراط ذهب او اكثر يجوز هذا الصلح بطريق حط الاجر والتأجيل فيما زاد القفيز فيه وان كان
قيمة ذلك دون قيراط ذهب لم يجز الصلح هكذا فى المبسوط * الباب السابع فى الصلح فى البيع
والسلم لو باع منه عبداً بالف درهم سود ثم صالحه على الف او مائة زيوف او نبههم جة حالة او الى اجل
كان ذلك باطلا وكذلك لو صالحه عنها على شيء مما يكال او يوزن بغير عينه لم يجز كذا فى

المبسوط * لو اشترى رجل شيئا فادعى ذاك الشيء أو شقصا منه رجل فصالحه المشتري صح ولو اراد ان يرجع بذلك على بائعه لا يتدر كذا في الفصول العمدية * سئل الحسن بن علي عن ادعى على آخر فسادا في البيع بعد قبض المبيع ولم ينهيا له اقامة البيعة فصولح بينهما عن دعوى الفساد على دنانير مل يصح الصلح فقال لا فيل ولو وجد بيعة بعد الصلح هل تسمع البيعة فقال نعم كذا في التنازع خاتمة بائعا عن البيعة * اذا ادعى على رجل الف درهم ثم خادما باعها اياه بيعا فاسدا وقد استهلك الخادم فصالحه على خمسمائة وقد ادعى الطالب ان قيمتها كانت الف درهم وادعى المطلوب بان قيمتها اربع مائة فالصلح جائز كذا في المبسوط * وكان رب السلم واحدا وصالح مع المسلم اليه عن المسلم فيه على رأس المال جاز كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز الصلح عن المسلم فيه على جنس آخر سوى رأس المال كذا في المبسوط * لو كان عليه الف درهم وكرس لم فصالحه على مائة جاز كذا في البدائع * قال ابو حنيفة رح لا بأس بان يصالح الرجل في السلم على ان يأخذ نصف رأس ماله ونصف سلمه بعينه فاذا كان لرجل على رجل ثوب هروي سلم فصالحه على نصف رأس المال على ان يعطيه نصف السلم حتى جاز الصلح فجاءه المسلم اليه بنصف ثوب منطوع لم يجبر على اخذه فان شاء قبل ذلك منه وان شاء لم يقبل حتى يأتيه بثوب صحيح كذا في المحيط * لو كان السلم الى اجل فصالحه على ان يأخذ نصف رأس المال ويأقضه نصف السلم ويعجل له نصف السلم قبل الاجل جاز التنص في تنص رأس المال ولم يجز التعجيل كذا في المبسوط * اذا اسلم الى رجل في كرحنطة وجعل اجله الى شهر واسلم الى ذلك الرجل ايضا في كرحشعير وجعل اجله شهرين فهدى شهر من وقت العقد واجل الحنطة فصالحه على ان يأخذ الحنطة ويؤيد في اجل الشعير كان جائزا ولو صالحه على ان يؤخر الحنطة ويعجل الشعير لا يجوز كذا في المحيط * وأوحل اجل السلم فرد عليه من رأس المال شيئا على ان يؤخره شهرا جاز فيل يجوز الرد فاما شرط التاجيل فلا وجه رواية الكتاب وهو الفرق بين هذه وبين ما اذا كان السلم مؤجلا فخط عنه المسلم اليه ردما ليزيد في الاجل شهرا لا يجوز ان قبض رأس المال معتبر بقبض المسلم فيه لانهما يجريان مجرى واحد في حق القبض حال قيام السلم حتى لا يجوز الاستبدال بهما لما فيه من توقيت القبض ثم لو قبض بعض المسلم فيه والسلم حال ليؤجل في الباني جاز فكذا لو قبض بعض رأس المال ليؤجل فيما عليه من المسلم

من المسلم فيه يجوز اعتبارا لاحدهما بالآخر ولو قبض بعض المسلم فيه والسلم مؤجل ليزيد في اجل الباقي لا يجوز فكذا اذا قبض بعد رأس المال ليزيد في الاجل كذا في محيط السرخسي * ان كان السلم كرحنطة فصالحه على نصف كرحنطة على ان ابرأه عما بقي فهو جائز وكذلك لو كان السلم كرحنطة جيدة فصالحه على كرحنطة رديئة فهو جائز ولو كان السلم كرحنطة رديئة فصالحه على نصف كرحنطة جيدة لا يجوز في قول ابي يوسف رح الآخرو هو قول محمد رح كذا في المحيط * اذا كان السلم حنطة ورأس المال مائة درهم فصالحه من السلم ان ير عليه مائتي درهم او مائة درهم او خمسين درهما كان باطلا واما اذا قال صالحتك من السلم على مائة من رأس مالك كان جائزا وكذلك اذا قال صالحتك من السلم على خمسين درهما من رأس مالك كذا في الذخيرة * وان قال صالحتك من السلم على مائة درهم من رأس المال لا يجوز الزيادة وتقع الاقالة بدو رأس المال هكذا ذكر شيخ الاسلام و اشار شمس الائمة السرخسي الى انه تبطل الاقالة في هذا الوجه اصلا هكذا في المحيط * تقايلا السلم ورأس المال عرض فهلك او باعه قبل ان يقبضه ضمن المسلم اليه قيمته ولو وهبه من رب المال بغير عوض لا يضمن استحسانا كذا في محيط السرخسي * اذا سلم درهم معدودة في كرحنطة الى اجل ثم اصطالحا بعد زمان على ان زاده المسلم اليه نصف كرحنطة الى ذلك الاجل لم يجز بالاجماع ثم اذا لم يجز فعلى المسلم اليه ان يرد ثلث رأس المال الى رب السلم وعليه كرتام عنده وقال لا يرد شيئا وعليه كرتام كذا في المحصر شرح المنظومة * سلم ثوبا في كرحنطة ثم المسلم اليه بعد ما قبض الثوب سلم ذلك الثوب الى آخر ثم ان المسلم اليه الاول صالح مع رب السلم الاول على رأس المال ان كان هذا الصلح بعد ما عاد الثوب من المسلم اليه الثاني الى المسلم اليه الاول فان عاد اليه بسبب هو فسسخ من كل وجه نحو الرد بخيار رؤية او عيب بقضاء او افتراق عن المجلس قبل قبض رأس المال في السلم الثاني كان على المسلم اليه الاول رد عين الثوب الى رب السلم الاول وليس له رد القيمة وكذلك اذا كان زوال الثوب عن ملك المسلم اليه بطريق الهبة فعاد اليه بالرجوع في الهبة سواء كان الرجوع بقضاء او بغير قضاء وان عاد اليه بسبب هو ملك مبدأ من كل وجه نحو الشراء والهبة والميراث فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لاني عينه فان اصطالحا على اخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل ان يقضي القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ما قضى القاضي عليه بالقيمة لا يجوز قياسا وهل يجوز استحسانا فيه اختلاف المشائخ وان عاد اليه بسبب يشبه الفسخ

والتعليك نحو الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لافي عينه فان اصطالحا على اخذعين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ذلك لا يجوز قياسا ولا استحسانا وان كان الصلح من المسلم اليه الاول قبل ان يعود اليه الثوب من المسلم اليه الثاني ثم عاد اليه الثوب فان بعد ما قضى القاضي على المسلم اليه الاول بقيمة الثوب لا يجوز اصطلاحهما على اخذ العين باي سبب عاد اليه الثوب الا انه ان رد عليه بالعيب بقضاء القاضي فانه يرد الثوب على رب السلم الاول يأخذ منه قيمته وان عاد اليه الثوب قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب ان عاد بسبب هو فسخ من كل وجه برد الثوب على رب السلم الاول وان عاد بسبب يشبه التملك والنسخ فان عليه قيمة الثوب لرب السلم الاول وان اصطالحا على اخذ العين فقيد اختلاف المشائخ هكذا في المحيط * ولا يجوز صلح احدهما في السلم على اخف نصيبه من رأس المال عند ابي حنيفة ومحمد راجح ويتوقف على اجازة شريكه فان رد بطل اصلا وبقي المسلم فيه بينهما على حاله وان اجاز نفذ عليهما فيكون نصف رأس المال بينهما وباقي الطعام بينهما وقال ابو يوسف راجح جار اصالحا له نصف رأس المال وصاحبه ان شاء شاركه فيما قبض وان شاء اتبع المطلوب نصيبه الا اذا تبرع عليه فبرجع على شريكه كذا في الاختيار شرح المختار * هذا اذا كان رأس المال مخلوطا وان لم يخلط ونق - كل واحد منهما على حدة اختلفوا فيه فقال بعضهم عندهما ايضا وقال بعضهم هذه الصورة ايضا على الخلاف وهو الصحيح كذا في التبيين * وهكذا في الكفاي * اذا كان المستفاد من السلم على رجل فصالحه احدهما على رأس المال جاز وكذلك شريكا العنان كذا في المبسوط * قال اذا كان لرجل على رجل كمر حنطة سلم وبه كتب فصالحه الكفيل رب السلم على رأس المال فعلى قول ابي حنيفة ومحمد راجح الصلح يكون موقوفا على اجازة المسلم اليه ان اجاز حاز وصار حق رب السلم في رأس المال وان ابطل بطل وبقي حق رب السلم في الطعام وكذلك ان كان الكفيل بغير امر المسلم اليه فصالح رب السلم فهو على هذا الخلاف وكذلك الاجنبي اذا صالح على رأس المال وضمن المال هكذا في المحيط * ولو صالح الكفيل الطالب على طعام من جنس السلم الا انه دون السلم في الجودة جاز ويرجع هو على المسلم اليه بالجد كذا في فتاوى ناصيخان * ولو وهب الطالب الكفيل كله كان للكفيل ان يرجع بذلك على المكفول عنه ولو صالح الكفيل الطالب من السلم على ثوب وعلى شيء من الوزني لا يجوز بخلاف ما لو صالح الكفيل المسلم اليه

على شيء آخر سوى السلم كان جائزاً ثم الكفيل بالسلم اذا صالح مع المطلوب على غير جنس السلم
 برئ المطلوب عن دين الكفيل ولا يبرأ عن دين الطالب وبعد ذلك ينظر ان أدى الكفيل الطعام
 الى الطالب برئاً جميعاً وان رجع الطالب على المطلوب واخذ منه الطعام كان له ان يرجع على الكفيل
 وكان للكفيل الخيار ان شاء اوفاه طعام السلم وان شاء رد عليه عين ما اخذ هكذا في المحيط * ولو صالح الكفيل
 رب السلم على ان يزيده درهماً في رأس المال وقبضه لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا صالح الكفيل
 على ان زاد المسلم اليه مختوم حنطة في السلم لم يجز كذا في المحيط * وزاد رب السلم درهماً على ان زاده الكفيل
 مختوم حنطة لم يجز ذلك كذا في المبسوط * اذا جاء الكفيل بانقص مما كفل في المكيلات والزرعيات الى
 رب السلم فقال خذ هذا وار عليك درهماً لا يجوز من المسلم اليه عند ابي حنيفة ومحمد رحمك فكذا من الكفيل
 وان اتى باجر مما كفل به وقال خذ هذا وزدني درهماً فانه لا يجوز ولا في الزرعيات ولا في المكيلات وان كان
 هذا في الزرعيات يجوز من المسلم اليه هكذا في المحيط * ولو اوفاه الكفيل السلم في غير الموضع الذي شرط
 فقبله كان له ان يرجع على الاصيل في موضع الشرط كذا في المبسوط * ولو كان الكفيل صالح الطالب
 على ان يعطيه الطعام في غير موضع الشرط لم يجز ويرد الطالب الطعام والا جرح حتى يوفيه الطعام في موضع
 الشرط ولو كان المشروط ايعاء الطعام في السواد فصالح الطالب الكفيل على ان يوفيه اياه بالكوفة على ان يعطيه
 الطالب بذلك كذا كذا درهماً لم يجز وان كان الكفيل اوفاه الطعام بالكوفة من غير شرط يرجع على الاصيل
 بالطعام في السواد لا بالكوفة كذا في المحيط * لو امر رجل رجلاً فاسلم له في كرخ حنطة ثم صالح الذي ولي
 السلم على رأس المال جاز عليه ويضمن كرامته للأمر في قول ابي حنيفة ومحمد رحمك وكذلك اذا ابرأه
 بطريق الصلح على رأس المال ولو كان الأمر هو الذي صالح المطلوب على رأس المال وقبضه جاز بمنزلة
 ما لو ابرأه لا بطريق الصلح كذا في المبسوط * وان ادعى رجل قبل رجل مائة درهم وكر حنطة سلم فصالحه
 من ذلك على عشرين ديناراً فان كان رأس مال السلم درهماً بطل الصلح فيما يخص المائة والسلم جميعاً
 سواء تفردا قبل نقد الدينارين او بعده وان كان رأس مال السلم ديناراً كان رأس المال خمسة دنانير وقد شرطاً
 في الصلح بان يكون بازاء السلم خمسة دنانير ونقد عشرين ديناراً ونقد حصاة المائة كان الصلح جائزاً في الكل
 واما اذا لم يجعل خمسة دنانير بازاء السلم هل يجوز الصلح في الكل اذا نقد العشرين لم يذكر محمد رحمك هذا
 في الكتاب وقد اختلف المشائخ فيه كان العقيبة ابو جعفر الهندواني يقول بانه لا يجوز والعقبة ابو بكر البخاري
 استأذنا عقبة ابو جعفر يقول بانه يجوز ويجب ان لا يخص السلم من الصلح اذ قاله للسلم استحساناً بمقدار رأس

المال هكذا في المحيط * وإذا أسلم الذمبان الى ذمي في خمر ثم أسلم احدهما بطلت حصته من السلم ورجع اليه برأس ماله فان صالح من رأس ماله على طعام بعينه والى اجل لم يجز ولو نوى مال النصراني من هذا السلم كان له ان يشارك المسلم فيما قبض من رأس المال ولو أسلم نصراني خمر الى نصراني في حطة وقبض الخمر ثم أسلم احدهما لم ينتقض السلم ولو صالح المسلم منها على رأس ماله لم يجز وإذا أسلم نصراني الى نصراني خنزيرا في خمر وقبض الخنزير واستهلكه ثم أسلم احدهما انتقض السلم وعلمه قيسه الخنزير كذا في المبسوط * الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح من العيب اذا دعى رجل على رجل مائة درهم فصالحه عنها على عبد وشرط الخيار المدعى او لنفسه ثلثة ايام فالصلح جائز والخيار جائز ويسنوي ان يكون المدعى عليه مقرا او مكرا كذا في المحيط * وإذا كان لرجل على رجل الف درهم فصالحه منها على عبد على ان زاده المدعى عشرة دنانير الى شهر واشترط الخيار فهذا صحيح فان استوجب العقد برئ المطلوب من الالف وصارت الدنانير على الطالب الى شهر من يوم استوجب العقد هكذا في المبسوط * اذا كان لرجل على رجل عشرة دنانير فصالحه على ثوب واشترط المطلوب لنفسه الخيار ثلثة ايام ودفع الى الطالب الثوب فهلك الثوب عند الطالب قبل الثلثة فهو ضامن بقيمة ودنانيره على صاحبه وان كان الخيار مشروطا للطالب وهلك في يده في مدة الخيار فانه هلك مضمونا عليه بالثمن ولو لم يهلك الثوب ولكن هلك الذي له الخيار تم الصلح كذا في المحيط * لو كان لرجل على رجل دين فصالحه على عبده واشترط الخيار ثلثة ايام ففسخ الثلث ثم ادعى صاحب الخيار الفسخ في الثلث لم يصدق الا بسنة فان اقام بيته على الفسخ واقام الآخر البيته انه قد امضى الصلح في الثلث اخذت بيته الفسخ وان اختلفا في الثلث فالقول قول الذي له الخيار انه قد فسخ والبيته بيته الآخر كذا في المبسوط * اذا كان الدين لرجلين على رجل فصالحه المطلوب على عبد وشرط الخيار لهما ثم ان احدهما رضي بالعقد وادار الآخر فسخ العقد عند ابي حنيفة رحمه الله ليس له الفسخ وعندهما له ذلك وان كان الدين لواحد على رجلين فصالحه على عبد وشرط الخيار فيه ثلثة ايام فان كان الخيار مشروطا للطالب واجاز الصلح في حق احدهما وفسخ في حق الآخر لا شك ان على قولهما يجوز وعنه ابي حنيفة رحمه الله روايتان في روايته يجوز الفسخ في حق الآخر وفي روايته لا يجوز وان كان الخيار للطلوين

للمطلوبين فاجاز احد هما الصلح ولم يجز الآخر كانت المسئلة على الاختلاف عندابي خيفة رح يجوز الصلح في الكل وعندهما يجوز في حصة المجيز ولا يجوز في حصة الآخر كذا في المحيط * وفي الصلح عن الانكار اذا اشترط المدعى عليه الخيار ثم فسخ العقد بخياره فالمدعى يعود على دعواه ولا يكون ما صنع المدعى عليه اقراراً منه كذا في المبسوط * صالحه على شيء لم يره فله الخيار اذا رآه كذا في السراجية * اذا ادعى رجل قبل رجل دعوى فصالحه المدعى عليه منها على عدل زطي مقبوض لم يره ثم ان المدعى صالح على هذا العدل رجلاً آخر ادعى قبله دعوى لقبضه الآخر ولم يره فلا آخر ان يره على الثاني ولم يكن للثاني ان يره عليه الاول سواء قبله الثاني بقضاء او بغير قضاء ولو كان مكان خيار الرؤية خيار العيب ورد الآخر العدل على الثاني بالعيب بقضاء كان للثاني ان يره على الاول كذا في المحيط * خيار العيب يثبت في الصلح عن دعوى المال حتى لو ادعى ديناً وصالحه على عبد واراد المصالح ان يره بالعيب فله ذلك والحكم فيه كالحكم في المبيع انه اذا رده بالقضاء كان فسخاً للصلح وكان للذي رد عليه ان يرد على بائعه ولو رد عليه بغير قضاء كان بمنزلة بيع مبتدأ ولم يكن له ان يره على بائعه الاول كذا في الفصول العمادية * وفي حكم الرد بالعيب المصالح عليه كالمبيع يرد بالعيب اليسير والتفاحش ويرجع في الدعوى ان كان رده بحكم او غير حكم كذا في المبسوط * لو وجد بما وقع عليه الصلح عيباً فلم يقدر على رده لاجل الهلاك او لاجل الزيادة او لاجل النقصان في يد المدعى فانه يرجع على المدعى عليه بحصة العيب فان كان الصلح عن اقرار رجوع بحصة العيب على المدعى عليه في المدعى وان كان عن انكار رجوع بحصة العيب على المدعى عليه في دعواه فان اقام البينة او حلفه فنكل استحق حصة العيب منه فان حلفه فحلف فلا شيء له كذا في السراج الوهاج * واذا ادعى رجل داراً في يدي رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجوع المدعى على دعواه هذا اذا لم يجز المستحق الصلح اما اذا اجازة جاز وسلم العبد للمدعى فيرجع المستحق بقيمة العبد على المدعى عليه ولو استحق نصف العبد فالمدعى بالخيار ان شاء رضي بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء رد العبد وعاد على جميع الدعوى هذا اذا كان ما وقع عليه الصلح عيباً واما اذا كان ديناً كالدراهم والدنانير والكبلي والوزني بغير اعيانهما او ثياب موصوفة مؤجلة لا يبطل الصلح بالاستحقاق لكنه يرجع بمثله كذا في خزائن المفتين * رجل اشترى من آخر عبداً بالف درهم وتقاضاهم وجد به عيباً فانكر البائع كون العيب عنده او اقر فصالحه على دراهم حاله او مؤجلة جاز فان صالحه على

دنانير بشرط التقايب كذا في الخلاصة * وأن صلحه من العيب على ثوب بعينه فهو جائز وإن
صلحه على حنطة بعينها جائز وإن تفرقا قبل القبض وإن كان بغير عينه فإن كان مؤجلا فإنه لا يجوز
وإن كان حالا إن قبض الحنطة قبل أن يتفرقا جائز وإن لم يقبض حتى تفرقا بطل الصلح وكذلك لو كان
العبد قد حدث به عيب لا يستطيع أن يرده أو مات عند المشتري أو اعتقه قبل أن يعلم بالعيب ثم علم
بالعيب ووقع الصلح عن العيب جاز الصلح ولو قتل المشتري ثم أطلع على عيب به ووقع الصلح عن العيب
لا يجوز الصلح والأصل في جنس هذه المسائل أنه متى تعذر الرد على المشتري ولكن له الرجوع بنقصان
العيب إذا وقع الصلح من العيب يجوز متى تعذر الرد على المشتري ولكن ليس له الرجوع بنقصان العيب
إذا وقع الصلح عن العيب لا يجوز لأن في الوجه الأول وقع الصلح عما هو حق المشتري وفي الوجه الثاني
وقع الصلح عما هو ليس بحق للمشتري ولو اعتقه بعد ما علم بالعيب ثم صلح عن العيب لا يجوز وكذلك
لو عرضه على البيع بعد ما علم بالعيب ثم صلح عن العيب لا يجوز إذا اشترى الرجل عبدا بألف
درهم وقبضه ثم باعه من غيره ثم أطلع على عيب المشتري الأول فصالح البائع الأول على دراهم
فإنه لا يجوز كذا في المحيط * وأما العبد في بد المشتري الثاني ثم علم الثاني بالعيب يرجع على
بائعه وهو المشتري الأول بنقصان العيب وليس له أن يرجع على بائعه الأول بذلك النقصان
عند أبي حنيفة رحمه الله ولو صلحه لا يجوز صلحه وعند هائلة أن يرجع به عليه ولو صلحه يجوز صلحه
كذا في الفصول العمدية * لو أن رجلا اشترى ثوبا فقطعه قميصا وخاطه ثم باعه بعد ذلك ولم يبعه
حتى أطلع على عيب وكان البيع بعد ظهور العيب ثم صلحه من العيب على دراهم كان جائزا
وكذا إذا صبغه بصبغ أحمر ثم باعه ولم يبعه حتى صلحه من العيب ولو قطعه ولم يخطه حتى
باعه ثم صلحه من العيب لم يصح والسواد بمنزلة القطع المفرد عند أبي حنيفة رحمه الله والتقطع
مع الخياط كذا في المحيط * ولو صلحه من العيب على ركوب دابة في حوائج شهرها جاز قالوا
تأويله إذا استرطركوبه في المصر أما إذا اشترط ركوبه خارج المصر وأطلق لا يجوز كذا في الذخيرة *
لو اشترى شيء من امرأة فظهر به عيب فصالحته من ذلك على أن تزوجه كان السكاح جائزا وإن كان هذا اقترارا
منها بالعيب فإن كان يبلغ إرش العيب عشرة دراهم فهو مهرها وإن كان أقل من ذلك يكمل لها عشرة
دراهم كذا في السراج الوهاج * إذا اشترى دابة فلم يقبضها حتى صلح البائع على شيء على أن أبرأه
من كل عيب ثم حدث بها عيب لم يكن للمشتري أن يردّها به في قول أبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه

له ان يرد ها كذا في الحاي * لو صالح على ضرب من العيوب فقال اصالحك من الشجاج والقروح
او الشمط فهو جائز وهو بري من ذلك العيب خاصة فان ظهر عيب غيره كان له ان يخاصم فيه
ولو لم يظهر المشتري بعيب ولكن البائع خاف من ذلك فصالح المشتري من كل عيب على شيء
ودفعه اليه فالصلح جائز كذا في السراج الوهاج * لو صالحه من الخمسة والعشرين والخمسة المحدثات
على دراهم مسمائة كان جائزا وهذا اللفظ عبارة عن عيوب اصطلاح عليها اهل الكوفة في الدواب في زمن
ابي حنيفة رح فان بن ابي ليلى كان يقول لا يجوز البراء بدون تسمية العيب فنظر النحاسون وجمعوا العيوب
التي تكون في الدابة فبلغ ذلك خمسة وعشرين ثم ظهر لهم بعد ذلك خمسة اخرى فسموها الخمسة
المحدثات وكانوا يسمون ذلك كله عند بيع الدواب تحريزا عن قول بن ابي ليلى فانه كان قاضيا كذا
في الظهيرية * طعن المشتري بعيب في عين دابة اشتراها فصالح من عيبها على مسمى ولم يسم
العيب جاز كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى امة بخمسين دينارا وتقباضا فطعن المشتري فيها
بعيب ثم اصطالحا على ان يقبلها البائع ورد عليه تسعة واربعين دينارا فان اقر البائع ان العيب كان عنده فعليه
رد الدينار الباقي وكذا ان كان عيبا يعلم انه لا يحدث مثله في يد المشتري وان قال لم يكن عندي اولم يقر
وام ينكر ويحدث مثله في يد المشتري جاز له الدينار الباقي فهذا عندهما وعند ابي يوسف رح جاز في الوجهين
كذا في الخلاصة * ولو كان البائع اخذ من المشتري ثوبا وقبل منه السلعة على ان يرد عليه الثمن كله كان الرد
جائزا وهل يطيب للبائع الثوب الذي اخذه من المشتري ان كان البائع مقرا بالعيب فالثوب لا يطيب للبائع
عند ابي حنيفة ومحمد رح ويلزمه الرد على المشتري وان كان جاحدا للعيب والعيب عيب لا يحدث مثله
فكذلك الجواب وان كان يحدث مثله فانه لا يجب على البائع رد الثوب كذا في المحيط * ولو اشترى دابة
وتقباضا ثم طعن فيها بعيب وجحد البائع ثم صالحه على ان قبل الدابة وثوبا معها على ان يرد عليه الثمن
فهو جائز فان استحق الثوب رجع بخصته من الثمن وهو قدر العيب فان استحققت الدابة كان للمشتري
ان يأخذ الثوب من البائع لان الصلح والبيع كانا باطلين كذا في الحاي * اذا وجد بالمبيع عيبا وصالحه
على مال فقبضه المشتري ثم وجد به عيبا آخر له ان يرد مع ما قبض من بدل الصلح كذا في الفصول
العمادية * اذا اشترى امة فوجدها منكوبة فاراد ان يرد ها على البائع فصالحه البائع على دراهم
ثم طلقها الزوج طلاقا بائنا كان على المشتري رد الدراهم كذا في الذخيرة * واذا اشترى من آخر ثوبا فقطعه
فمبصا ولم يخطئه ثم وجد به عيبا اقر البائع انه كان عنده فصالحه البائع على ان قبل البائع الثوب وخط

المشتري منه الثمن مقدار درهمين كان جائزا ويجعل ما احتبس عند البائع من الثمن بمقابلة ما انتقص بفعل المشتري كذا في المحيط * رجل اشترى امة الف وتقابضوا طعن المشتري بعيب فاصطلحا على ان يحط كل واحد منهما عشرة دراهم ويأخذها رجل اجنبي رضي بذلك واخذ بما وراء المحطوط فالبيع من الاجنبي جائز وحط المشتري ايضا جائز وحط البائع لا يجوز والاجنبي ان شاء اخذ الجارية بتسعمائة وتسعين وان شاء ترك كذا في الخلاصة * اذا اشترى امة بالف درهم وتقابضاهما من آخر بالف درهم وتقابضاهما طعن المشتري الآخر بعيب فاصطلحا على ان ردها المشتري الآخر على البائع الاول بالف وخمس مائة فهو جائز وهو بيع مبتدأ وليس على البائع الثاني من ذلك شيء كذا في المبسوط * لو ان رجلا اشترى من رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقابضاهما طعن المشتري بعيب وجحد البائع فدخل رجل فيما بينهما على ان يأخذ الثوب بثمانية وعلى ان يحط البائع الاول عن البائع الثاني درهما من الثمن فان هذا جائز ويكون الثوب للمشتري بعبادة فان وجد الرجل بالثوب عيبا آخر رده على المشتري الاول وهل للمشتري الاول ان يرده على بائعه فهذا على وجهين ان قبله بغير قضاء لا يكون له الرد على بائعه وان قبله بقضاء كان له ان يخصم بائعه هكذا في المحيط * لو اشترى رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقابضاهما فسلمه المشتري الى قصار فقصره وجاء به متخرفا قال المشتري ما ادري اكان ذلك عند البائع او عند القصار فاصطلحا على ان يقبل المشتري الثوب ويحط عنه البائع درهما ويرد عليه القصار درهما ويأخذ منه القصار اجره فهو جائز وكذلك لو كان هذا الصلح على ان يقبله البائع فهو جائز ولو لم يصطلحا واراوا الخصومة في ذاك قيل للمشتري ادع على ايتهما شئت فان ادعى على البائع برئ القصار باقرار المشتري ان العيب كان في الثوب قبل ان يسلمه الى القصار وان ادعى على القصار برئ البائع باقراره ان العيب حدث عند القصار وكذلك لو كان هذا مع صباغ صبغه بعصفر فاصطلحا على ان يأخذ الثوب اجنبي بتسعة دراهم على ان يحط البائع عن المشتري الاول درهما ويرد الصباغ عليه درهما ايضا فهو جائز كذا في المبسوط * لو ان رجلا امر رجلا فابتاع له الامة وتقابضاهما طعن الآخر فيها بعيب فصالح البائع الامر من العيب على شيء من غير حضور المشتري كان الصلح باطلا في القياس ولكني استحسنت فاجيزه كذا في الحاوي * ان امرة بيع عبدة فطعن المشتري بعيب فصالحه الامر على ان يقبل السلعة على ان يحط عنه من الثمن شيئا

شيثا لو علم ان اخر عنه الثمن و ابرأ البائع فهو جائز وكذلك لو التقي الامر بالبيع و الامر بالشراء فاصطلحا من العيب على ان قبل منه المتناع على ان حط عنه من الثمن طائفة و اخر عنه ما بقي الى اجل مسمى فهو جائز كذا في المبسوط * اذا اشترى الرجل عبدا بثمن مسمى فتقابضاه طعن بعيب و زعم ان البائع قد دلسه فصالحه البائع على ان حط عنه من الثمن طائفة على ان ابرأه من كل عيب و اقام رجل آخر بينة انه كان امره ان يشتري هذا العبد له و قال لا ارضى بصلحه فان الصلح يلزم المشتري و لا يلزم الامر كذا في المحيط * لو اشترى جارية فولدت عند المشتري ثم وجدها عوراء و اقر البائع انه دلسها له فصالحه على ان يرد لها و ولدها و زيادة ثوب على ان يرد عليه الآخر الثمن فهو جائز وكذلك هذا في نقض بناء الدار و زيادة بنائها كذا في المبسوط * ادعى عياني جارية اشتراها و انكر البائع فاصطلحا على مال على ان يبرأ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن بها عيب او كان ولكنه قد زال فللبائع ان يسترد بدل الصلح كذا في العصول العمادية * المشتري اذا طعن بعيب في عين الدابة فصالحه على ان حط عنه درهمان ثم ذهب البياض بعد ذلك رد البذل و بطل الصلح و كذا الصلح في دعوى حل المبيع اذا بان بعد الصلح عدم الحمل يرد البذل و كذا اذا ادعى على انسان مالا و صالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر يرد البذل كذا في الوجيز للكردي *

رجل اشترى جارية و قبضها فلم تحض عنده فلراد ان يرد لها بالعيب بكونها منقطعة الدم فصالح مع البائع بشيء ثم حاضت هل له ان يسترد ما دفع فقال نعم يسترد ذلك كذا في التاتارخانية ناقلا عن البيهقي * لو اشترى كرحنطة بكر حنطة و تقابضاه ثم وجد احدهما بطعاه عيبا فصالحه الآخر على دراهم او على قفيز حنطة او قفيز شعير لم يجز فاما اذا اختلف النومان بان اشترى كرحنطة بكر شعير فهذا الصلح جائز و في هذا الفصل لو صالح على الدراهم الى اجل فان كان صاحب الحنطة هو الذي طعن بعيب و الشعير قائم بعينه فهو جائز و ان كان مستهلكا لم يجز كذا في المبسوط * اشترى رجلان شيئا فوجداه عيبا فصالح احدهما في حصته جاز و ليس للآخر ان يخاصم عند ابي حنيفة ر ح و عندهما الآخر على خصومته لان عند ابي حنيفة ر ح لو ابرأه احدهما عن حصته بطل حق الآخر خلافا لهما كذا في محيط السرخسي * اذا اشترى ثوبين كل واحد بعشرة دراهم و قبضهما ثم وجد باحدهما عيبا فصالح على ان يرد به بالعيب على ان يزيد في ثمن الآخر درهما فالرد جائز و زيادة الدراهم باطلة في قول ابي حنيفة و محمد ر ح كذا في الحاوي * لو اشترى جارية بالف درهم و تقابضاه فوجداه عوراء و اقر البائع

بذلك فصالحه منه على عبد رقبته فوجد بالعبد عيبا فصالحه منه على عشرة دراهم جاز فان استجفت
الجارية رجع بحصتها من الثمن وهو النصف ولو قامت البينة انها حرة رد العبد واخذ الا في هكذا
في المبسوط * اذا باع المكاتب حارية وطعن المشتري فيها لعيب فصالح على ان حط عنه شيئا من الثمن
فانه يجوز استحسانا ثم اذا حط شيئا من الثمن للعيب ان كان ما حط مثل نقصان العيب او اكثر بحيث
لا يتغابن الناس في مثله او قال والله يجوز عددهم جديعا اما اذا كان اكثر من نقصان العيب بحيث لا يتغابن
الناس في مثله تكون المسلمة على الاختلاف يجوز عند ابي حنيفة ربح ولا يجوز عددهما كذا في المحيط *
الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق والحرية اذا ادعى رجل على رجل مجهول النسب انه
عبده انكر المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه من ذلك على مائة درهم فدفعها اليه حتى يكف
عن هذه الدعوى فالصلح جائز فان اقام المدعى البينة بعد ذلك انه عبده لم تقبل بينته في اثبات
الرق وتنقل في حق استحقة الولاء ودون البينة لا يستحق الولاء واخذ المدعى منه كفيل بالمال
صحت الكفالة كذا في المحيط * ولو قال لجارته انت امنى وقالت لاني انا حرة وصالحهما من ذلك
على مائة درهم فهو جائز فان اقامت البينة انها كانت امنه اعتقها عام اول او انها حرة
الاصل من المولى او من العرب حرة الابوين رجعت بالمائة عليه ولو اقامت البينة انها كانت
امة لغلان فاعتقها عام اول لم اقبل ذلك منها ولم ترجع بالمائة كذا في المبسوط * وان كان مكان الامة
عبد فاقام العبد بعد الصلح بيده على حرية الاصل او على ان المدعى اعتقه وهو يملكه عام اول
ان كان الصلح مع العبد عن انكار قبلة بيته العبد ورجع بالمال على المولى عند دم جميعا
وان كان مع اقرار العبد بالرق للمدعى ثم اقام البينة فعلى ما قلنا وان اراد ان يرجع على المولى بما
اخذ منه من المال فكذلك الجواب على قول ابي يوسف ومحمد ربح لان البينة على عتق العبد تقبل
من غير دعوى عندهما فلما قصد في الدعوى لا تمنع قبول البينة كما في الامة وعند ابي حنيفة ربح
يجب ان لا تقبل لانه منافض في الدعوى والمنافضة تمنع صحة الدعوى فتقبل البينة من غير دعوى
والبينة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى عنده هكذا في المحيط * ولو اقام المدعى عليه البينة
انه كان عبد الغلان واعتقه العام الاول والمسئلة بحالها لم تقبل كذا في محيط السر خسي * وان ادعى
العبد ان مولاه اعتقه فصالحه مولاه على مائة درهم فدفعها للعبد على ان يبرأه من هذه الدعوى فالصلح
باطل ومتى اقام العبد البينة على عتقه عتق والامة في هذا كالعبد كذا في المبسوط * وام الولد والمدير

ان ادعى العتق على مولاها وصالحهما المولى على مال يعطيه اياهما ليكفا من الدعوى فهذا الصلح باطل وكذلك ان ادعى امومية الولد والتدبير وصالحهما المولى على مال يعطيهما ليكفا من الدعوى هكذا في المحيط * لو ادعى العبد على مولاه اعتاقا صحيحا فبجدة فصالح العبد على ما نثني درهم على ان امضى العتق فهو جائز فان وجد العبد بينة انه اعتقه قبل ذاك رجع على مولا به ما اعطاه كذا في المبسوط * اذا ادعى المكاتب على مولاه انه اعتقه وكان ذلك قبل ان يؤدي شيئا فصالحه مولا على ان حط عنه النصف من المكاتبه وادى النصف فهذا الصلح جائز كذا في المحيط * ثم ان اقام البينة انه كان اعتقه قبل ذلك فالصلح باطل هكذا في المبسوط * الباب العاشر في الصلح في العقار وما يتعلق به اذا ادعى دارا في يدي رجل فاصطلحا على بيت معلوم من الدار فان وقع الصلح على بيت معلوم من دار اخرى للمدعى عليه فهو جائز وكذلك ان وقع الصلح على بيت معلوم من الدار التي فيها الدعوى وهل تسمع دعواه بعد ذلك وهل تقبل بينته على باقى الدار ففيما اذا وقع الصلح على بيت معلوم من هذه الدار ذكر شيخ الاسلام في شرحه انه لا تسمع دعواه وهو ظاهر الراوية وروى بن سماعة عن محمد بن ابراهيم انه تسمع وهكذا كان يفتى الشيخ الامام ظهير الدين واتعقت الروايات على ان المدعى عليه لو اقر بالدار للمدعى انه يؤمر بتسليم باقى الدار اليه هكذا في المحيط * رجل ادعى حقا في دار في يدي رجل ولم يسمه وصالحه على بيت معلوم من هذه الدار او من دار له اخرى جاز وان صالحه على بيت معلوم من الدار التي ادعى فيها الحق ثم اقام المدعى بينة ان جميع الدار له لباخذ الباقي في ظاهر الرواية لا تقبل بينته وروى بن سماعة عن محمد بن ابراهيم انها تقبل ويتضمن له بجميع الدار ولو ان المدعى لم يقم البينة لكن المدعى عليه اقر ان الدار للمدعى صح اقراره ويؤمر بتسليم الدار الى المدعى كذا في الظهيرية * لو ادعى ان عامسة من دار رجل فصالحه المدعى عليه درهم مسماة جاز عند الكل ولو صالحه على نصيب المدعى عليه من دار في يد رجل مقر بذلك ان كان المدعى يعلم نصيب المدعى عليه من ذلك جاز عندهم جميعا لانه لو اشترى نصيبا من دارو المشتري يعلم مقدار النصيب جاز وان كان المشتري لا يعلم مقدار نصيب البائع او البائع لا يعلم ان لا يجوز البيع في قول ابي حنيفة رخص فكذلك الصلح وعند ابي يوسف رخص يجوز البيع كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى دارا في يدي رجل واذكر المدعى عليه فصالحه المدعى على درهم ثم اقر المدعى عليه فاراد المدعى ان ينقض صلحه وقال انما صالحتك

لاجل انكارك ليس له ان ينقض الصلح كذا في المحيط * لو ادعى في دار رجل حقا فصالحه من ذلك على مسيل ماء او على ان يضع على حائط منها كذا كذا جذا كان ذلك باطلا ان لم يوقت لذلك وقتا وان وقت لذلك وقتا لمعلومه اسندوا اكثر اختلف فيه المشائخ قال الكرخي رح يجوز هذا الصلح وقال الغنية ابو جعفر رح لا يجوز هذا الصلح ولو ادعى في الارض رجل حقا فصالحه على شرب نهر شهر الا يجوز ولو صالحه على عشرين نهر بارضه جاز اعتبار الصلح بالبيع كذا في فتاوى قاضيهان * واذا صالح على طريق في الدار لمادة ان اراد بالطريق رقعة الطريق لا شك انه لا يجوز الصلح وان اراده المدعي فيه رواية ان قياسا على بيع الممر فان بيع الممر روايتين على الرواية التي حوزة بنصرف الى مقدار مرور رجل واحد هكذا في المحيط * لو ادعى في بيت رجل حقا فصالحه المدعى عليه من ذلك على ان يبيت على سطحه سنة ذكر في الكتاب انه يجوز وقال بعض المشائخ هذا اذا كان السطح محجرا فان لم يكن محجرا لا يجوز الصلح كما لا يجوز احارة السطح وقال بعضهم يجوز الصلح على كل حال كذا في الظهيرية * لو كان بيت في يد رجل وادعى رجل فيه دعوى واصطالحا على ان يكون البيت لاحدهما وسطحه الآخر لم يحز اذا لم يكن عليه بناء فان كان عليه بناء فاصطالحا على ان يكون لاحدهما العلو والآخر السفلى جاز كذا في الحاوي * ادعى دارا لصالحه المدعى عليه على خدمته عدة سنة جاز ولدان يخرج بالعبد الى اهله قال الشيخ الامام الاحل شمس الائمة المحلواني لم يرد بقوله يخرج بالعبد الى اهله ان يسافر به اما اراد به ان يخرج الى اهله في القرى وافنية البلدة وكان الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي يقول لصاحب الخدمة هما ان يسافر بالعبد واصحاب الخدمة ان يؤجره بالعبد الخدمة كذا في المحيط * لو ادعى رجل حقا في دار في يدي رجل فصالحه على سكنى بيت معين من هذه الدار اذ او قال حتى يموت لا يجوز كذا في فتاوى باصحنان * اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على سكنى بيت معين من هذه الدار مدة معلومة حتى جاز هذا الصلح ثم ان المدعى صاح مع المدعى عليه من سكنى البيت الذي وقع الصلح فيه على دراهم مسماة يجوز كذا في المحيط * ادعى دارا في يدي رجل واصطالحا على ان يسكنها صاحب اليد سنة ثم يدفها الى المدعي يجوز وكذلك اذا اصطالحا على ان يسكنها المدعي سنة ثم يدفها الى صاحب اليد جاز وان ادعى على رجل دين واصطالحا على دار ان يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها الى المدعي لا يجوز كذا في الذخيرة

في الذخيرة * لو ادعى ارضا في يدي رجل اتها له فاصطلحا على ان يزرعها الذي في يده خمس سنين على ان تكون رقبة الارض للمدعي جاز ذلك كذا في فتاوى فاضل خان * اذا ادعى رجل حقا في دار فصالحة الذي في يديه على عبد الى اجل او على شيء من الحيوان الى اجل فان الصلح فاسد سواء كان الصلح عن اقرار او عن انكار وبعد هذا ان قال المدعى عليه وقت الصلح صالحتك من حقتك او من نصيبك كان هذا اقرارا منه فاذا فسد الصلح يقال له بين لما اقررت للمدعي وان كان قال صالحتك من دعواك لا يكون اقرارا كذا في المحيط * لو اشترى دارا فاتخذها مسجدا ثم ادعى رجل فيها دعوى فصالحة الذي جعله مسجدا او الذين المسجد بين اظهرهم جاز الصلح كذا في خزانة المفتين * اذا كانت دار في ايدي ثلاثة نفر في يد كل واحد منهم منزل منها وساحتها على حالها واختصموا فيها فلكل واحد منهم ما في يده والساحة بينهم اثلاثا فان اصابها قبل ان يقضي بينهم على ان تغلق نصف الساحة ولكل واحد من الآخرين ربعها فهو جائز وكذلك اذا اشترط احد هم لنفسه نصف المنزل الذي في يده صاحبه جاز كذا في المبسوط * اذا كانت الدار في يدي رجلين واختصما فيها وكل واحد منهما يدعيها فانه يقضى بينهما نصفان قضاء ترك فان اصابها قبل القضاء على ان لاحدهما الثلثين والآخر الثلث كان ذاك جائزا كذا في المحيط * لو كانت الدار في يدي رجل منها منزل وفي يدي رجل منها منزل آخر وقال احدهما الدار بيني وبينك نصفين وقال الآخر بل هي كلها لي فللذي ادعى جميعها ما في يده ونصف ما في يد صاحبه والساحة بينهما نصفان فان اصابها قبل القضاء على ان تكون الدار بينهما نصفان او على الثلث او الثلثين فهو جائز وكذا لو اصابها بعد القضاء فهو جائز ولو كان احدهما نازلا في منزل من الدار والآخر في علو ذلك المنزل وادعى كل واحد منهما جميعا فلكل واحد منهما ما في يده والساحة بينهما نصفان فان اصابها قبل القضاء او بعده على ان لصاحب السفلى العلو ونصف الساحة ولصاحب العلو السفلى ونصف الساحة جاز كذا في المبسوط * اختصم رجلان في حائط فاصطلحا على ان يكون اصله لاحدهما وللآخر موضع جذوة وان يبني عليه حائط معلوما ويحمل جذوة معلومة لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا اختصم رجلان في حائط فاصطلحا على ان يهد ما به وكان مخوفا وان يبنيه على ان لاحدهما ثلثه وللآخر ثلثه والنفقة عليهما على قدر ذلك وعلى ان يحمل عليه من الجذوع بقدر ذلك فهو جائز كذا في الحاوي * لو ادعى في علو رجل حقا فصالحة على بيت معين من هذا العلو وعلى بيت معين من علو آخر فهو جائز

لانه صالح من المجهول على معلوم كذا في فتاوى قاضيان * اذا ادعى رجل بناء دار في يدي رجل فصالحه من بنائها على دراهم مسماة فان الصلح جائز وكذلك لو ادعى نصف البناء له والنصف لغيره بان كانا غاصبين فبنا بخلاف ما لو ادعى يد شاة او عيناني بعد فصالح منه فانه لا يجوز كذا في المحيط * لو ان رجلين ادعيا دارا في يد رجل وقالوا رتناها عن ابينا وجدها الرجل ثم صالح احدهما من حصته من هذه الدعة على مائة درهم فاراد شريكه ان يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك وليس للآخر ان يأخذ من الدار شيئا الا ان يقيم البينة ولو صالح احدهما عن جميع دعهما على مائة درهم وضمن له تسليم اخيه فان سلم الاخ ذلك له جاز واخذ نصف المائة وان لم يجز فهو على دعواه ورد المصالح على الذي في يديه الدار نصف المائة كذا في المبسوط * لو ان رجلين في يدي كل واحد منهما دار فادعى كل واحد منهما في دار صاحبه حقا فاصطلحا من ذلك على ان يسكن كل واحد منهما في دار صاحبه جاز كذا في المحيط * لو ادعى كل واحد منهما في دار في يدي صاحبه حقا ثم اصطلحا على ان يسلم كل واحد منهما لصاحبه ما في يده بغير قسمة ولا اقرار فهو جائز كذا في المبسوط * اذا ادعى الرجل دارا في يدي رجل فصالحه منها على دراهم مسماة على ان يزيد الآخرة كرحضة فان وقع الصلح على ان يترك المدعى الدار على المدعى عليه وكانت الدراهم والكر من عند المدعى عليه ان كان الكر بعينه لا شك ان الصلح جائز وان لم يكن بعينه وكان في الذمة ان كان الكر موصوفا بانه جيد او وسط او ردي كان الصلح جائزا ايضا سواء كان الكر حالا او مؤجلا وان لم يكن الكر في الذمة موصوفا كان الصلح في جميع الدار باطلا واذ كان الكر من عند المدعى والدراهم من عند المدعى عليه ان كان الكر بعينه كان الصلح جائزا في الكل وان كان بغير عينه في الذمة ان كان موصوفا ووجد في ذلك جميع شرائط السلم بالاتفاق بان كان الكر مؤجلا وبين مكان الايفاء وبين حصة الكر من الدراهم كان الصلح في الكل جائزا اذا عجل الدراهم كلها في مجلس الصلح او ما يحص الكروان تغرقا قبل قبض الدراهم كلها بطل الصلح في حصة الكر وان لم يوجد في الكر جميع شرائط السلم بالاتفاق بان لم يبين مكان الايفاء ولم يبين حصة الكر من الدراهم فعلى قول ابي حنيفة رح يفسد الصلح في الكل عجل الدراهم ولم يعجل ومندهما ان عجل رأس المال جاز العقد في الكل وان لم يعجل الدراهم فسد الصلح بحصة الكر لا غير وان لم يضرب الاجل في الكر فانه تفسد حصة الكر من الدراهم عندهم جميعا وهل تفسد حصة العقد فيما يخص الدار.

فالمسئلة على الاختلاف على قولهما يجوز اذا كان الكر موصوفا وعلى قول ابي حنيفة رح لا يجوز . وان كان الكر من عند المدعى عليه والدرهم من عند المدعى ان كان الكر بعينه جاز الصلح في الكل . وان كان موصوفا في الذمة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا كان الكر من عند المدعى والدرهم من عند المدعى عليه هذا الذي ذكرنا اذا وقع الصلح على ان يترك المدعى دعواه فاما اذا وقع الصلح على ان يأخذ المدعى الدار من المدعى عليه والمسئلة بحالها فان كان الكر والدرهم من عند المدعى او كان الكر من عند المدعى عليه والدرهم من عند المدعى فالجواب في الوجوه كلها في هذا الفصل كالجواب في الفصل الاول ثم هذا الذي ذكرنا اذا كان الاجل مضروبا في جميع الكر فاما اذا كان مضروبا في البعض ان كان المؤجل من الكر قد راسل جاز الصلح في الكل وبصرف المؤجل من الكر الى الدرهم والحال الى ما يخص الدار احتياطا لجواز العقد اذا صالحه المدعى عليه من الدار على حيوان بعينه على ان يزيده المدعى كرحضة جيدة في الذمة ولم يكن مؤجلا قال لا يجوز ويجب ان يجوز وان لم يكن الكر بعينه بعد ان يكون موصوفا لان المكمل في الذمة متى قبل بغير الدرهم والدنانير من الاعيان يصير ثمنها والشراء بثمن عنده جائز بعد ان يكون موصوفا حالا كان او مؤجلا هكذا في المحيط * واذا صالح من دعواه في دار على كرحضة وسط ثم صالحه من ذلك الكر على كرح شعير بغير عينه جاز كذا في المبسوط في باب الخيار في الصلح * اذا وقع الصلح من دعوى الدار على درهم وانفراق قبل قبض بدل الصلح لا ينتقض الصلح كذا في المحيط * واذا صالح الرجل من دعواه في دار لم يعاينها الشهود ولا عرفوا الخذود او صالحه من دعواه في دار بغير عينها ثم خاصمه في دار وزعم انها غير التي صالحه عنها وقال المدعى عليه هي تلك تحالفوا وراى الصلح وعاد في الدعوى كذا في المبسوط * رجل ادعى في حائط رجل موضع جذع او ادعى في داره طريقا ومسبل ماء فبحمد المدعى عليه ثم صالحه على درهم مسماة فهو جائز لانه صالح من المجهول على معلوم كذا في فتاوى قاضي خان * رجل له باب او كوة فخاصمه جارة فصالحه على درهم معلومة يدفعها الى الجار ليرك الكوة ولا يسدها كان ذلك باطلا وكذا لو كان الصلح بينهما على ان يأخذ صاحب الكوة درهم معلومة ليسد الكوة والباب كان باطلا كذا في الظهيرية * رجل اشترى من آخر ضيعة ثم ان البائع باعها من رجل آخر ثم ان المشتري الثاني اخذ الضيعة واراد

الاول ان يخاصم فقال الثاني صالحني على مال معلوم و اترك الضيعة في يدي ففعل فهذا صلح جائز و تصير الضيعة ملك الثاني من جهة الاول ليس له ان يسترد ما اعطاه على هذا الشرط كذا في خزائن المفتين * لو ان رجلا دعى اذرع في ارض رجل فصالحه صاحب الارض من ذلك على درهم مسماة فالصلح جائز ولو كانت ارض لرجلين فيها زرع لهما فادعاه رجل فجدده فصالح احدهما على ان اعطاه مائة درهم على ان يسلم نصف الزرع للمدعي فان كان الزرع مدركا كان الصلح جائزا وان كان غير مدرك فانه لا يجوز الصلح الا برضاء صاحبه وهذا بخلاف ما لو صالح على ان يسلم له نصف الارض مع الزرع على مائة درهم كان جائزا ولو كان الزرع كله لواحد فجاء انسان وادعى فاعطاه المدعي دراهم على ان يسام له نصف الزرع من غير ارض ان كان مدركا فانه يجوز وان كان غير مدرك فانه لا يجوز هكذا في المحيط * لو ان نهرا بين قوم فاصطلحوا على كرية او تحصيله بمسناة او قطرة عليه على ان تكون النفقة عليهم بحصصهم فهذا جائز كذا في المبسوط * رجل له ظلة او كنيف شارع في الطريق الاعظم فخاصمه انسان في رفعها فصالحه صاحب الظلة على دراهم معلومة لينترك الظلة في موضعها لا يجوز هذا الصلح وكان لهذا المصالح اول غبرة من مرض الناس ان يخاصمه في رفعها سواء كانت الظلة قديمة او حديثة ولا يعرف حالها فان خاصمه الامام فصالحه على ان يعطي صاحب الظلة ما لا معلوم على ان يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثة ورأى الامام مصلحة المسلمين في ان يأخذ ما لا ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت الظلة لا تنصر بالعامه كذا في الظهيرية * وان كان المخاصم دفع المال لرفع الظلة جاز ان كانت قديمة وان كانت حادثة لا يجوز وهو الصحيح وان كان لا يعلم حالها فاعطاه المخاصم دراهم لي طرحها لا يجوز ولو صالح صاحب الظلة على ان يعطي دراهم الى المخاصم لرفع الظلة يجوز كيف كانت هكذا في محيط السرخسي * وان كانت الظلة على طريق خاص في سكة غير نافذة فان وقع الصلح على ان يأخذ المخاصم دراهم مسماة من صاحب الظلة وينترك الظلة لا يجوز اذا كانت الظلة قديمة وان كانت حديثة ان لم يكن المخاصم من اهل تلك السكة وليس له حق المرور تحت الظلة يتوقف الصلح على اجازة من له حق المرور واما اذا كان المصالح من اهل تلك السكة ان اضاف الصلح الى جميع الظلة فالصلح يصح في حصته ويتوقف في حصة شركائه فان لجاز شركاؤه جاز الصلح في الكل وان لم يجزوا صلحه ورفعوا الظلة لاشك ان الصلح يبطل في حصة شركائه

شركائه حتى كان لصاحب الظلة ان يرجع على المخاصم بحصة شركائه ان كان دفع اليه جميع بدل الصلح وهل يرجع بحصته اختلف المشائخ فيه والاصح انه لا يرجع عليه واما اذا كان الصلح مضافا الى نصيبه خاصة فانه يجوز الصلح وبعد ذلك ينظر ان تبرع الشركاء بترك الظلة سلم له جميع البدل وان رفعوا الظلة هل يرجع صاحب الظلة على المخاصم بجميع البدل فالمسئلة على الاختلاف وان كان لا يعرف حال الظلة لا يجوز الصلح واما اذا وقع الصلح على الطرح والرفع ان وقع الصلح على ان يأخذ المخاصم دراهم ويرفع الظلة فهو جائز على كل حال وان وقع الصلح على ان يأخذ صاحب الظلة من المخاصم دراهم ويرفع الظلة جاز ان كانت الظلة قد يمت وكذلك اذا كانت حديثه ولا بد روى حالها كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان لانسان نخلة في ملكه فخرج سعتها الى دار جارة فاراد الجار قطع السعف فصالحه رب النخلة على دراهم مسماة على ان يترك النخلة فان ذلك لا يجوز وان وقع الصلح على القطع فان اعطى صاحب النخلة جارة دراهم ليقطع كان جائزا وان اعطى الجار دراهم لصاحب النخلة ليقطع كان الصلح باطلا هكذا في المحيط * رجل ادعى نخلة في ارض باصلها و جحد المدعى عليه ثم صالحه على ان ما يخرج من ثمرها العام يكون للمدعى لا يجوز ذلك لان هذا صلح وقع على معدوم مجهول يحتاج فيه الى التسليم كذا في الظهيرية * ادعى في اجمة في يدي رجل حقانصا له منها على ان يسلم صيدها للمدعى سنة فان لم يكن الصيد الذي في الاجمة مملوكا للمدعى عليه لا يجوز الصلح على كل حال وان كان مملوكا بان كان اخذه وارسله في الاجمة ان كان بحيث يمكنه الاخذ من غير اضطبار يجوز الصلح وان كان بحيث لا يمكنه الاخذ الا بالاضطبار لا يجوز الصلح كذا في المحيط في متفرقات الصلح * رجل اشترى دارا لها شفع فصالح الشفع على ان يعطي للشفيع دراهم مسماة ليسلم الشفع الشفعة بطلت شفعته ولا يجب المال وان كان اخذ المال رده على المشتري كذا في فتاوى قاضيخان * ولو صالح المشتري مع الشفع على ان اعطاه الدار وزادة الشفع على الثمن شيئا معلوما فهو جائز كذا في المبسوط * وان صالح على ان يأخذ نصف المشتري او ثلثه او ربعة على ان يسلم الشفعة في الباقي كان جائزا فان وجد هذا الاصطلاح منهما بعد تاكد حق الشفع بطلت المواثبة وطالب الاشهاد فانه يصير اخذا للنصف بالشفعة حتى لا يتجدد فيما اخذ الشفعة مرة اخرى ويصير مسلم الشفعة في النصف حتى لو كان هذا الشفع شريكا في المبيع او في الطريق كان للجار ان يأخذ النصف الذي لم يأخذ هذا الشفع بالشفعة وان كان

هذا الاصطلاح قبل وجود الطلب من الشفيع فانه يصير آخذ النصف بشرى مبتدأ و يتجدد فيما
آخذ الشفعة هكذا فى المحيط * لو صالح المشتري الشفيع على ان يسلم الشفعة على بيت من الدار
بحصته من الثمن فالصلح باطل وحق الشفعة باقى وهذا اذا كان الصلح بعد تاكد حقه بالطلب
فاما قبل الطلب بطلت الشفعة كذا فى محيط السرخسي * اذا ادعى الرجل شفعة فى دار فصالحه
المشتري على ان يسلم له دارا اخرى بدراهم مسماه على ان يسلم له الشفعة فهذا فاسد لا يجوز كذا
فى المبسوط * اشترى دارا فخاصم رجل فى شتص منها وطلب الشفعة فيما بقي فصالحه على نصف
الدار بنصف الثمن على ان ينزأ من الدعوى جاز ولو صالحه على نصف دار اخرى على هذا الوجه
لا يجوز كذا فى محيط السرخسي * اشترى ارضا فسلم الشفيع الشفعة ثم ان الشفيع جدد التسليم
فصالحه المشتري على ان اعطاه نصف الارض بنصف الثمن جاز ويكون بيعا مبتدأ وكذا لو مات
الشفيع بعد الطلب ثم ان المشتري صالح ورثة الشفيع على نصف الدار بنصف الثمن جاز ويكون
بيعا مبتدأ ولو مات المشتري فصالح ورثة المشتري الشفيع على ان يعطوا له نصف الدار بنصف الثمن
جاز ويكون آخذا بالشفعة لا بيعا مبتدأ كذا فى فتاوى قاضى خان * اذا اختصم فى الشفعة شريك
وجار فاصطلحا على ان يأخذاها بينهما نصفين وسلمها لهما المشتري جاز كذا فى الحاوي * الباب
الحادى عشر فى الصلح فى اليمين ادعى على آخر ما لا فانكر فاصطلحا على ان يحلف المدعى عليه
وهو بريء من المال فحلف المدعى عليه فالصلح باطل والمدعى على دعواه ان اقام البينة
اخذه بها وان لم يجد بينه واراد ان يستحلنه ان لم يكن الاستحلاف الاول عند القاضي يستحلفه
القاضي ثانيا وان كان الاستحلاف الاول عند القاضي لا يحلفه ثانيا كذا فى الفصول العبادية *
ان اصطلاحا على انه ان حلف فهو بريء من الخصومة الى ان يجد البينة فحلف هل يبرأ من الخصومة
الى ان يجد البينة اختلف المشائخ منهم من قال لا يبرأ من الخصومة وهو الاصح حتى كان له
استحلانه مرة اخرى عند القاضي كذا فى الذخيرة * ان اصطلاحا على ان يحلف المدعى
على دعواه على انه ان حلف فالمدعى عليه ضامن له فحلف المدعى على ذلك فابى المدعى عليه
ان يضمن له شيئا او يعطيه لم يلزمه شيء والصلح باطل وكذلك لو اصطلاحا على ان يحلف
الطالب والمطلوب ثم يكون عليه نصف ما ادعى فهو باطل وان اصطلاحا على ان يحلف
الطالب اليوم على ما يدعى فان مضى ولم يحلف فلا حق له فمضى اليوم قبل ان يحلف

فهو على د مواة والصلح باطل وكذا لك لو اصطالحا على ان يحلف المطلوب فهو ضامن للمال ارقال فالمال عليه او فقد اقر بالمال كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل على رجل مالا او ماسواه فانكروا لم يكن عليه بينة فطلب يمينه فوجب القاضي ذلك عليه فصالحه على دراهم مسمائة على ان لا يستحلف على ذلك فالصلح جائز وهو بذلك بريء من اليمين وكذا لو قال صالحتك من اليمين التي وجبت لك علي او قال افتديت منك يمينك بكذا فرضي الآخر بذلك جاز الصلح ولو اشترى يمينه بكذا او باعها منه المدعي لم يجز كذا في السراج الوهاج * ولو اصطالحا على ان يحلف الطالب او المطلوب ونصف المال على المدعي عليه او على ان يحلف الطالب اليوم او المطلوب اليوم على انه لم يحلف اليوم فالمال عليه او على ان يحلف الطالب اليوم ان ما يأخذه حق فالصلح في الكل باطل لانه على خلاف الشرع كذا في الوجيز للكردي * اذا اصطالحا على ان يحلف الطالب بعق او طلاق او بحج او بايمان مؤكدة فان حلف على ذلك فالمال على فانه لا يلزم المطلوب بذلك شيء ولا يلزم الطالب الطلاق والعناق الا ان تقوم للمطلوب بينة انه اوفاه هذا المال او ابراه عنه فحينئذ يعنق عبده وتطلق امرأته لانه ثبت حنث المدعي بالبينة العادلة وكذلك ان اصطالحا على ان يحلف المطلوب بها على انه بريء من هذه الدعوى اذا حلف فحلف فانه لا يبرأ ولا يقع طلاق ولا عناق الا ان يقيم المدعي البينة على ما ادعى من الحق في اليمين فحينئذ يقع الطلاق والعناق لان حنث المطلوب ثبت بالشهادة العادلة كذا في المحيط * الباب الثاني عشر في الصلح من الدماء والجراحات يجوز الصلح من جنابة العمد والخطاء في النفس ومادونها الا انه لو صالح في العمد على اكثر من الدية حاز كذا في الاختبار شرح المختار * ويكون المال حالا على الجاني في ماله دون العاقلة كذا في الحاوي * وفي الخطاء لو صالح على اكثر من الدية لا يجوز كذا في الاختبار شرح المختار * وهذا اذا صالح على احد مقادير الدية اما اذا صالح على غير ذلك جازت الزيادة الا انه يشترط القبض في المجلس كيلا يكون افتراقا عن دين بدين اذا قضى القاضي عليه بالدية بمائة بعير فصالح القاتل الولي من مائة بعير على اكثر من مائة بقرة وهي عنده ودفع ذلك اليه جاز وان صالح بشيء من الابل على شيء من المكبل والموزون سوى الدراهم والدنانير الى اجل لم يجز لانه عارض دينه بدين وان صالح من الابل على مثل قيمة الابل واكثر من ذلك بما يتغابن الناس فيه فهو جائز وبما لا يتغابن فيه لم يجز وان قضى .

القاضي عليه بالدرهم والدنانير فصالح القاتل على طعام او شعير او ابل او بقرة وما ليس عنده لم يجزوا ان دفعه اليه قبل ان يفارقا لانه يبيع ما ليس عند الانسان لا يجوز الا في السلم واذا قضى القاضي ابلا او بقرا فصالح من ذاك على شيء من الطعام او غيره وليس عنده ثم دفعه اليه قبل ان يفارقه فهو جائز فان لم يدفع اليه الطعام او الشعير حتى يفارقه لم يجز هكذا في السراج الوهاج * ولو صالح غير الجاني على اكثر من الدية وضمن بطلت الزيادة ولو صالح على جنس آخر ولو قضى عليه بالدرهم فصالح على الفدي دينار وقبض في المجلس جاز ولو صالح قبل ان يقضي بشيء على مائتي ابل بغير اعيانه والمواجب مائة منها والخيار الى الطالب فان كان في الابل نقصان من الاسنان الواجد في الدية كان للطالب ان يرد الصلح كذا في الخاوي * رجل قتل رجلا عمدا وقتل آخر خطأ ثم صالح اولياء ومعا على اكثر من ديتين فالصلح جائز ولصاحب الخطاء الدية وما بقي فلصاحب العدد ولو صالح اولياء ومعا على ديتين او اقل منهما كان بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي * وبدل الصلح في دم العدد جاز مجرى المهر فكل جهالة تحملت في المهر تحمل ههنا وما يمنع صحة التسمية بمنع وحبوه في الصلح وعدم فساد التسمية يستط القود ويجب بدل النفس وهو الدية نحو ان يصالح على ثوب كما يجب مهر المثل في السكاح الا انهما يفترقان من وجه وهو انه اذا تزوجها على خمريجب مهر المثل ولو صالح عن دم العدد على خمري لا يجب شيء كذا في الكافي * وفي الخطاء تجب الدية كذا في الاختيار شرح المختار * واوصالح عن قطع اليد عمدا على خمري او خنزير لا يجوز التسمية ولكن يصح الغنول ويرجع المنظوعة يده على القاطع بشيء ولو كان القطع خطأ وباقي المسئلة على حالها للمقطوعة يده ان يرجع على القاطع بالدية ولو وقع الصلح على حرف هذا ومالووقع على خمري او خنزير سواء كذا في المحيط * ولو صالحه بعقوع دم على عقوع دم اخر جاز كالخلع كذا في الاختيار شرح المختار * جرح رجلا عمدا فصالحه منه لا يخلوا ما ان برئ او مات منها فان صالحه من الجراحة او من الضربة او من الشجة او من القطع او من اليد او من الجنابة لا غير جاز الصلح ان برئ بحيث بقي له اثر وان برئ بحيث لم يبق له اثر بطل الصلح فاما اذا مات من ذلك بطل الصلح عند ابي حنيفة رح ووجب الدية خلافا لهما وان صالحه عن الاشياء الخمسة وما يحدث منها فالصلح جائز ان مات منها واما اذا برئ منها ذكر ههنا ان الصلح جائز وذكر في الوكالة لو ان رجلا شج رجلا موضحة فوكل انسا ليصالح عن الشجة وما يحدث منها الى النفس

النفس فان مات كان الصلح عن النفس وان برئ يجب تسعة اعشار المال ونصف عشرة ويسلم للمشجوج نصف عشر المال وقال عامة مشائخنا اختلافًا اختلاف الوضع فان الوضع ثمة انه صالح عن الجراحة وما يحدث منها الى النفس وهو معلوم فامكن قسمة البدل على القائم والحادث جميعا وههنا صلحة عن الجراحة وما يحدث منها وهو مجهول قد يحدث وقد لا يحدث واذا حدث لا يدري اي قدر يحدث فتعذر قسمة البدل على القائم والحادث فنصار البدل كله بازاء القائم واما اذا صلحه عن الجنابة بجوز الصلح في الفصول كلها الا اذا ابرأ بحيث لم يبق له اثر كذا في محيط السرخسي * اذا كانت الجنابة عمدا فصالح المجروح الخارج على بدل يسير وهو مريض مرض الموت وقت الصلح فالصلح جائز وان كانت الجراحة خطأ فصالح وهو مريض وقت الصلح مرض الموت وحط عن البدل يعتبر ذلك من الثلث ثم هذه الوصية تصح للعاقلة للقاتل وان كانت الدية تجب على القاتل او لواله والعاقلة يتحمل عنه كذا في المحيط * اذا صلح المريض من دم عمد له على الف درهم حاله ثم اخرها بعد الصلح سنة جازنا خير من الثلث كذا في المبسوط * اذا قطع الرجل اصبع رجل عمدا او خطأ فصالحه منها على مال ثم شلت اخرى يجنبها فعلى القاطع ارشها في قياس قول ابي حنيفة رح ولا شيء عليه مندهما كذا في الحاوي * رجل قتل عمدا وله اثنان فصالح احدهما عن حصته على مائة درهم فهو جائز ولا شيء لاخيه فيها ولو كان يقتل خطأ فصالحه احدهما على مال كان لشريكه ان يشركه في ذاك الا ان يشاء المصالح ان يعطيه ربع الارش كذا في المبسوط * اذا صلحه على وصيف عن دم العمد فهو جائز ويصرف الى الوسط ولو صلحه على عبد بعينه فوجد العبد حرا كان على القاتل الدية ولو وقع الاختلاف بين القاتل وبين ولي القاتل فقال القاتل صالحتك على هذا العبد وقال ولي القاتل لابل على هذا العبد فان الصلح جائز والقول قول القاتل مع يمينه كذا في المحيط * صالح عن دم عمد على عبيدين فظهر ان احدهما حر فالعبد كل الحق عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح له العبد وقبضة الحر لو كان عبدا وعند محمد رح له العبد وتما ارشه من الدراهم كذا في الكافي * لو صلحه من دم عمد على سكران دارا وخدمة عبد سنة جاز وان كان صلحه عليه ابدا او على ماني بطن امته او على غلة نخلة سنين معلومة ابدا لم يجز كذا في النهاية * لو صلحه عن دم العمد على ماني بطن فغنه او على ماني ضررها او على ما تحمل نخيله عشر سنين لم تجب الدية على القاتل

كذا في المحيط * لو صالحه على ما في نخيله من ثمرة جاز كذا في المبسوط * لو صالح ولي القتل القاتل على ان عفاه عن هذا الدم على ان يعفو القاتل عن دم وجب له على رجل آخر فهو جائز وهذا الصلح في الحقيقة عفو بغير بدل ثم ان عفا القاتل عن الدم الذي وجب له فلا رجوع لولي القتل عليه بشيء وان لم يعف فهو على وجهين ان كان القصاص الذي وجب للقاتل على قريب العافي ابيه وابنه او من اشبههما رجع العافي على القاتل بالدية وان كان القصاص الذي وجب للقاتل على اجنبي لا يكون للعافي ان يرجع على القاتل بشيء كذا في المحيط * في المنتقى بن سامة عن ابي يوسف رح قال في رجل قطع يمين رجل فصالحه المقطوع يده على ان يقطع يسار القاطع فقطعه فهذا عفو عن الاول ولا شيء على قاطع اليسار ولا شيء له على قاطع اليمين وان اختصما قبل ان يقطع يساره وقد صالحه على ذلك فليس له ان يقطع يساره ولكن رجع بدية يمينه وان صالحه على ان يقطع يد القاطع وربطه او على ان يقتل عبد القاطع ان قطع يده ورجله رجع عليه بدية رجله وان قتل عبده فله عليه قيمة عبده مقاصدة منها بدية يده وبتراوان الفضل ولو صالح على ان يقطع يد هذا الحر او على ان يقتل عبد فلان ففعل يغرم بدية هذا الحر الاخر وقيمة عبده ويرجع المقطوع يده على القاطع بدية كذا في محيط السرخسي * ولو صالحه على ان يقطع رجله فهذا عفو مجانا ولو كان القتل خطأ كان عليه الدية كذا في المبسوط * ولو صالح من قطع اليد عمدا على ان يقطع رجله فان الصلح باطل ولا يرجع عليه بشيء وقد وقع العفو مجانا هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض روايات هذا الكتاب انه يرجع بالارش ولو كان القطع خطأ يرجع بدية اليد على الروايات كلها وكذلك لو صالحه من دم العمدة على كذا كذا مثقال ذهب وفضة فهو جائز وعابه من كل واحد منهما النصف هكذا في المحيط * لو كان قتل عمدا فصالح عنه رجل على الف درهم ولم يضمنها له لم يكن عليه شيء فان كان القاتل هو الذي امره بذلك كان البديل على القاتل ولو صالحه عنه على عهده ولم يضمن له خلاصه جاز فان استحق العبد لم يرجع عليه بشيء ولكن يرجع على القاتل بقيمته ان كان امره بذلك وان كان المصالح تبرع بالصالح عليه وضمن له خلاصه ثم استحق رجوع عليه بقيمته كذا في المبسوط * لو صالح الفضولي عن دم العمدة على الف درهم وضمنها له فاستحق الف رجوع ولي القتل بمنثلها على المصالح ثم الفضولي اذا ضمن بدل الصلح وادى لا يرجع بذلك على القاتل وان كان القاتل امره بالصالح ولم يأمره بالضمان فضمن وادى كان له ان يرجع بما ضمن على

القاتل كذا في المحيط * قتل العبد والحر رجلا عمدا واهر مولى العبد والحر رجلا ان يصلح
 عنهما فصالح عنهما بالى يكون عليهما نصفان وذكر في بعض الروايات وكذلك لو كان القتل خطأ كذا
 في محيط السرخسي * اذا قتل العبد رجلا عمدا وله وليان فصالح مولاة احدهما من نصيبه من الدم على العبد
 القاتل فالصلح جائز ويقال للذي صار له العبد ادفع نصفه الى شريكك او افده بنصف الدية على
 ان يسلم لك العبد ولو صالحه على عبد آخر مع ذلك لم يكن في العبد الا خرق ولو صالحه على
 نصف العبد القاتل جاز وصار العبد بين المولى والمصالح نصفين ثم انقلب نصيب الاخر مالا
 واستحق به نصفاً شائعاً من العبد في النصفين جميعاً فيدفعان نصفه الى المولى الاخر او يفديانه
 بنصف الدية ولو صالحه على درهم او على شيء من المكبل او الموزون حالا او مؤجلاً فهو
 جائز ولا حق للآخر في ذلك ولكنه يتبع العبد القاتل حتى يدفع اليه مولاة نصفه او يفديه بنصف
 الدية والامة والمدبرة وام الولد في الصلح عن قتل العمد سواء كذا في المبسوط * اذا قتل العبد
 المأذون له رجلاً عمداً لم يجز صلحه عن نفسه وان قتل عبده رجلاً عمداً فصالحه عنه جاز كذا في
 الكنز * اذا قتل العبد رجلاً خطأ فصالح المولى بعض اولياء الدم من ذلك على اقل من الدية
 او على عروض او على شيء من الحيوان بعينه فهو جائز وشركائه ان يشاركوه في ذلك المال
 كذا في المبسوط * عبد قطع يدرجل عمداً دفعه المولى بقضاء او بغير قضاء فاعتقه الملقطوعة يده ثم
 مات من القطع فالعبد صلح بالجنابة وان كان لم يعتقه رد على المولى ثم يقال للاولياء اقتلوه
 او اعفوه عنه كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد في باب جنابة العبد * اذا قتلت الامة رجلاً
 خطأ وله وليان ثم ولدت الامة ابناً فصالح المولى احد الوليين على ان دفع اليه ابن الامة بحقه
 من الدية فهو جائز ولا خسر على المولى خمسة آلاف درهم ولو صالحه على ان دفع اليه ثلث
 الامة بحقه من الدية كان جائزاً ويدفع الى شريكه نصف الامة او يفديه بنصف الدية فلم يجعل
 اختيارة في الدفع في البعض اختياراً في الكل في رواية هذا الكتاب وفي رواية الجامع في العتق في المرض
 قال اختيار الدفع في نصيب احدهما يكون اختياراً في نصيبهما كما في الغداء وتلك الرواية اصح
 وتاويل ما ذكرهنا ان احدهما صالحه على ثلث الامة وذلك دون حقه فمن حجة المولى
 ان يقول للآخر انما اخترت الدفع في نصيبه لانه يجوز بدون حقه فانت لا ترضى بذلك
 فلا يلزمني بذلك تسليم جميع حقك اليك من الامة ولكني في الخيار في نصيبك حتى لو كان صالح

احدهما على نصف الامة كان اختبارا منه للدفع في نصف الآخر كذا في المبسوط * ان قتل المدبر قتيلا عمدا يصلح عنه مولاة بالف درهم وهي قيمته فذلك جائز وان قتل المدبر بعد ذلك قتيلا خطأ ذكر ان على مولاة قيمة اخرى وان كان الاول خطأ فصالح مولاة عنه بالف درهم وهي قيمته ثم قتل المدبر قتيلاً آخر فان المولى لا يضمن قيمة اخرى بل يشارك الثاني الاول في القيمة هكذا في المحيط * اذا قتل المدبر رجلاً خطأ وفقاً عين آخر خطأ فعلى مولاة قيمته بينهما اثلاثا فان صالح المولى صاحب العين على مائة درهم وقيمته ستمائة وقبض المائة ولم يبرأه من المائة الاخرى فانهما يقسمان بينهما هذه المائة اثلاثا على قدر حقهما فان ابرأه عن المائة الاخرى بعد القسمة لا يتغير تلك القسمة وان صالح على مائة وابرأه عما بقي قبل القبض والقسمة فهذه المائة تقسم بينهما اخماسا لصاحب العين واربعة اخماسها لولي الدم وان قبض المائة ثم ابرأه عن المائة الاخرى قبل القسمة ففي قول ابي يوسف رح تقسم هذه المائة بينهما اثلاثا ثم رجع فقال لصاحب العين خمس المتبوض وهو قول محمد رح هكذا في المبسوط * اذا قتل المدبر رجلاً خطأ وفقاً عين آخر فصالحهما المولى على عبد دفعه اليهما فهو جائز فان اختلفا فقال كل واحد منهما انا صاحب الدم ولا بينة لواحد منهما فالعبد بينهما نصفان فان قال مولى المدبر لا احدهما انت ولي القتل وقال الآخر انت صاحب العين فالقول قوله مع يمينه هكذا في المحيط * اذا اقر المدبر بقتل عمدا ففراره جائز كقرار القتل فان صالح مولاة عنه احد ولي الدم على ثوب فهو جائز وللآخر نصف قيمة المدبر على المولى ان قامت له بينة او اقر المولى بذلك وان لم يبق بينة لم يكن له شيء كذا في المبسوط * اذا جرح الرجل امرأته جراحة فصالحته على ان اختلعت منه بذلك الجراحة كانت عمدا وقد اختلعت على الجراحة لا غير فان برأت من الجراحة فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون ارشها بدل الخلع ويكون الطلاق بائنا سواء وقع الطلاق بلفظ الخلع او بصريح اللفظ وهذا كله اذا برأت من الجراحة وبقي لها اثر واما اذا برأت ولم يبق لها اثر يقع الطلاق مجانا حتى لا يجب عليها رد المهر الى الزوج وان سمت في الخلع الجراحة هذا اذا برأت فاما اذا ماتت من تلك الجراحة فالخلع جائز والتسمية باطلة عند ابي حنيفة رح واذا بطلت التسمية عند ابي حنيفة رح فالقياس ان يجب القصاص وفي الاستحسان تجب الدية في مال الزوج ثم ينظر

ان وقع الطلاق بلفظ الخلع يكون بائنا وان وقع بلفظ الصريح يكون رجعيًا فاما على قول ابي يوسف ومحمد ر ح فان الخلع يقع مجابا حتى لا تجب على الزوج الدية ويكون عفوانا ينظر الى الطلاق ان وقع بلفظ الخلع يكون بائنا وان وقع بالصريح ذكر في رواية ابي سليمان انه يكون رجعيًا وذكر في رواية ابي حفص انه يكون بائنا هذا الذي ذكرنا اذا خالعهما على الجراحة واما ما يحدث منها فالجواب فيه عند الكل كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة لا غير عند هذا الذي ذكرنا اذا كانت الجراحة عددا وان كانت الجراحة خطأ ان خالعهما على الجراحة لا غير وقد برأت من ذلك وبقي لها اثر فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون الواقع بائنا وان برأت ولم يبق لها اثر وقع الطلاق مجابا ولا يلزمها رد المهر وان ماتت من ذلك فالجواب فيه عند ابي حنيفة ر ح كالجواب فيما اذا برأت من الجراحة ولم يبق لها اثر فاما على قول ابي يوسف ومحمد ر ح فالخلع جائز والتسمية جائزة ولو خالعهما على الجراحة وما يحدث منها والجراحة خطأ اذا ماتت من تلك كانت التسمية صحيحة ويكون الطلاق بائنا وقع بلفظ الخلع او بلفظ الصريح ويرفع عن العاقلة ويعتبر ذلك من ثلث المال ان اختلعت بعد ما صارت صاحبة فراش عند بعض المشائخ وان اختلعت والغالب من تلك الجراحة الموت فان خرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها كان وصية للعاقلة فجاءت وان كانت لا يخرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها فيقدر ما يخرج من الثلث يرفع عن العاقلة ويؤدون الباقي الى ورثتها ويعتبر من جميع المال ان اختلعت قبل ان تصير صاحبة فراش عند بعض المشائخ اولم يكن الغالب من تلك الجراحة الموت عند بعض المشائخ وكل جواب عرفته فيما اذا خالعهما على الجراحة فهو الجواب فيما اذا خالعهما على الضربة او الشجة او على القطع او على البدن او خالعهما على الجنابة فالجواب فيه كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها واذا جرح الرجل امرأته جراحة فصالحهما على ان طلقها واحدة على ان عفت له عن ذلك كله فالجواب فيه كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها كذا في المحيط * اذا جرح الرجل امرأة رجل خطأ فصالحهما زوجهما على ان طلقها واحدة على ان عفت له عن ذلك كله ثم ماتت منه والعفو من الثلث والطلاق بائن وان كان عمدا فهو جائز كله والطلاق رجعي ولو ضرب رجل سن امرأته فصالحهما من الجنابة على ان طلقها واحدة فهو جائز والطلاق بائن وان اسودت السن او سقطت او سقط من ذلك سن اخرى فلا شيء عليه كذا في المبسوط * اذا قتل المكاتب رجلا عمدا فصالح

المكاتب من ذلك على مائة درهم فالصلح جائز فان عتق بعد اداء بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وان عتق قبل اداء بدل الصلح فكما عتق بطالب بالبدل من ساعته وان عجز بعد اداء بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وان عجز قبل الاداء فانه لا يطالب حتى يعتق وهذا قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يطالب المولى في الحال فيقال له اما ان تدفع العبد او تغديه وان وقع الصلح على دراهم او طعام بعينه او بغير بعينه واقترا من غير قبض فالصلح على حاله فان كفل عن المكاتب كفيل ببذل الصلح وبذل الصلح دين فالكفالة جائزة وكذلك لو كان بدل الصلح مينا بان كان عبدا او ثوبا بعينه هكذا في المحيط * فان كان الذي صالح به عليه هبتا وقتل به كفيل فمات العبد قبل ان يدفع كان لولي الدم ان يضمن الكفيل قيمته فان شاء رجع بهذه القيمة على المكاتب واذا كان العبد قائما فله ان يبيعه قبل قبضه كذا في المبسوط * لو ان مكاتبا قتل رجلا عمدا فقامت عليه بينة بذلك فصالح من دمه على مال الى اجل كان جائزا كذا في المحيط * لو ان المكاتب صالح عن الدم على مال مؤجل في الذمة والقتل ثابت باقراره وبالبينة وكفل انسان بالبدل ثم عجز المكاتب ورد في الرق لم يكن للمصالح ان يأخذ المكاتب حتى يعتق وللدصالح ان يأخذ الكفيل قبل عتق المكاتب كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قتل المكاتب رجلا عمدا وله وليان فصالح احدهما على مائة درهم واداهما اليه ثم عجز ورد في الرق ثم جاء الولي الآخر فالمولى بالخيار ان شاء دفع نصفه الى الولي وان شاء فداه بنصف الدية وان لم يعجز ولكنه عتق ثم جاء الولي الآخر فانه يقضى له على المكاتب بنصف قيمته ديناه عليه ولو عفا احد الويين عن الدم بغير صلح فانه يقضى على المكاتب ان يسعى في نصف قيمته للآخر فان صالحه الآخر من ذلك على شيء بعينه جاز ولكن لا يجوز تصرفه فيه قبل القبض وان صالحه على شيء بغير بعينه وتفرق قبل ان يقبض بطل الصلح ولو صالحه على طعام بعينه اكثر من نصف قيمته جاز وكذلك العرض ولو صالحه على دراهم او دنائير اكثر من نصف قيمته لم يجز بمنزلة ما لو صالح من الدين على اكثر من قدره من جنسه ولو كفل له رجل بنصف القيمة جاز فان صالحه الكفيل على طعام او ثياب جاز ويرجع الكفيل على المكاتب بنصف القيمة ولو اعطاه المكاتب رهنا بنصف القيمة فهلك الرهن وفيه وفاء بنصف القيمة فهو بما فيه وان كان لقيمته فضل بطل الفضل كذا في المبسوط * الباب الثالث عشر في العطاء اذا كان في الديوان عطاء مكتوب باسم رجل فنازعه فيه آخر وادعى انه له فصالحه المدعى عليه على دراهم او دنائير حالة او الى اجل فالصلح باطل وكذلك لو صالحه على شيء بعينه فهو باطل كذا في المبسوط *

له عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطالحا علي ان يكتب في الديوان باسم احدهما وبأخذ العطاء والآخر لا شيء له من العطاء ويبدله من كان له العطاء مالا معلوما فالصلم باطل ويرد بدل الصلم والعطاء للذي جعل الامام العطاء له كذا في الوجيز المذكور ري * اذا ماتت المرأة فتزاع رجلان في عطائها وادعى كل منهما انها امه او اخته فاصطالحا علي ان كتب العطاء لاحدهما باسم الآخر علي ان اعطاه الآخر علي ذلك جعلاً فالعطاء لصاحب الاسم ويرجع فيما اعطى صاحبه وكذلك لو اصطالحا علي ان يكتب العطاء باسم احدهما علي ان ما خرج منه فهو بينهما نصفان فهذا باطل وهو لصاحب الاسم ولو كان للمرأة ابن فاكتب اخوها علي عطائها فخاصمه ابناها فصالح الاخ علي دراهم مسماة او عرض بعينه علي ان يسلم العطاء للاخ لم يجز ما اخذ من الدراهم وما خرج من العطاء والرزق فهو للذي ثبت اسمه في الديوان وكذلك لو كان الذي كتب اسمه اجنبي ليس بينه وبين المرأة قرابة واذا ماتت المرأة ولها ولد فورث الامام عطاها ولدها علي ان يكون بينهم على المواريث فهو مستقيم فان قال بقترون عليها فايهم خرج اسمه اثبت عليه فاذا اخذوا من الذي قرر في ذلك جعلاً فالجعل مردود فان اصاب رجلاً زيادة في عطائه فالتحق عليه ولده علي الديوان علي ان ما خرج منها من شيء فهو بين ولده هذا وبين اخيه نصفان فالعطاء لصاحب الاسم المثبت في الديوان والشروط باطل ولو بيعت رجل رجلاً بديلا مكانه في الاسم فجعل له جعلاً فخرج البديل في ذلك فاصابوا غنائم فالسهم يكون للبديل ويرد على المتخلف ما اخذ من الجعل وكذلك لو كان اسناً جره اشهرًا معلومة بدراهم مسماة يخرج عنه في بيعته لم يجز ذلك هكذا في المبسوط *

الباب الرابع عشر في الصلح من الغير انما يصح صلح الفضولي اذا كان حراً بالغاً فلا يصح صلح العبد المأذون والصهي كذا في البدائع * رجل ادعى علي رجل حقاً فصالح رجل اجنبي فان ادعى ديناً فاكراه المدعي عليه فصالح الاجنبي فان قال الاجنبي للمدعي صالح فلانا من دموك علي الف درهم فقال المدعي صالحت توقف الصلح علي اجازة المدعي عليه ان اجاز جاز ويلزمه البذل وان رد بطل وبخارج الاجنبي من البين وان قال صالحتك من دموك علي فلان علي الف درهم اختلف فيه المشائخ قال بعضهم هذا الاول سواء وقال بعضهم هذا بمنزلة قوله صالحتني من دموك علي فلان علي الف درهم ولو قال صالحتني علي الف درهم او قال صالح فلانا علي الف من مالي او قال علي الف علي اني ضامن ففي هذه الوجوه الثلاثة ينفذ

الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع بذلك على المدعى عليه هذا الذي ذكرنا اذا كان المدعى عليه منكرا او صالح الفصولي بغير امره فان صالح بامرته وهو منكرا فان قال المأمور للمدعي صالح فلانا من دعواك على الف درهم نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على المدعى عليه ويخرج المأمور من اليقين وان قال المأمور للمدعي صالحتك على الف درهم اختلف المشائخ فيه على نحو ما قلنا هكذا في فتاوى قاضيهان * وان قال صالحني بنفذ الصلح على المدعى عليه الا ان البدل على المصالح وكذلك الجواب اذا قال صالح فلانا على الف من مالي هكذا في المحيط * وان قال صالح فلانا على الف درهم على اني ضامن نفذ الصلح على المدعى عليه والمدعي بالخيار ان شاء طالب المدعى عليه بالبدل بحكم العقد وان شاء طالب المصالح بحكم الكفالة هذا كله اذا كان المدعى عليه منكرا فان كان مقرا بالدين وصالح الاجنبي بغير امره فان قال الاجنبي صالح فلانا على الف درهم يتوقف الصلح على اجازة المدعى عليه وان قال صالحتك اختلف المشائخ على الوجه الذي ذكرنا وان قال صالحني على الف درهم بنفذ الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على الف من مالي فهو بمنزلة قوله صالحني بنفذ الصلح عليه ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على اني ضامن يتوقف ذلك على اجازة المدعى عليه هذا اذا كان المدعى عليه مقرا بالدين والاجنبي غير مأمور بالصلح فان كان مأمورا فان قال صالح فلانا نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال عليه وان قال صالحني بنفذ الصلح على المدعى عليه ايضا ويطلب المأمور بالمال ثم هو يرجع بذلك على الامر وكذا لو قال صالح فلانا على الف من مالي او قال على الف على اني ضامن بنفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على الاجنبي بحكم الكفالة لا بحكم العقد حتى لا يرجع هو على الامر قبل الاداء هكذا في فتاوى قاضيهان * وان قال صالحتك قبل يلزمه العقد كما في قوله صالحني وقيل لا يلزمه كما في قوله صالح فلانا كذا في الفصول العمادية * هذا اذا كان المدعى به دينيا وان كان عينا فان كان المدعى عليه منكرا فصالح الاجنبي بامر المدعي او بغير امره فالجواب فيه كالجواب في الدين اذا صالح عليه بامرته او بغير امره اما اذا كان المدعى عليه مقرا فان صالح بغير امره فان قال صالح فلانا يتوقف على اجازة المدعى عليه ولا يتنقد على الاجنبي وان قال صالحتك فيه اختلف المشائخ على نحو ما سبق وان قال

وان قال صلحني او قال صلح فلانا على الف من مالي او على الف في هذه فانه ينفذ عليه وبصير العين له ولو قال صلح فلانا على الف على اني ضامن يتوقف ان اجاز صار كفيلا كذا في فتاوى قاضيان *

وان كان الصلح بامره ففي قوله صلح فلانا نفذ على المدعى عليه وخرج المصلح عن الوسط وفي قوله صلحتك اختلف المشائخ وفي قوله صلحني او صلح فلانا على الف من مالي ينفذ على المدعى عليه حتى كان هو المطالب بالبدل وان قال صلح فلانا على اني ضامن ينفذ الصلح على المدعى عليه وبصير كان العقد جرى بين المدعي وبين المدعى عليه ويلزم الضمان بحكم الكفالة لا بحكم العقد كذا في الفصول العمادية * ان كان المصلح صلح المدعي على دراهم ثم قال لا وديها ان كان اضاف العقد الى نفسه او الى ماله او ضمن بدل الصلح يجبر عليه وان لم يكن شيء من ذلك لا يجبر عليه هكذا في الذخيرة * رجل ادعى قبل رجل دعوى فصالحه رجل بغير امر المدعى عليه على مائة درهم فوجد المدعى الدراهم زبوا او بالصلح كان على عرض فوجد المدعى به عيبا فرده لم يكن على المصلح شيء وكان المدعي على دعواه كذا في المحيط * ان صالحه على عبد بعينه فاستحق او وجد حرا او مدبرا او مكاتبا عاد في دعواه ولم يكن له على المصلح شيء ولو صالحه على دراهم مسماة وضمنها له ودفعها اليه فاستحق او وجد منها زبوا او ستوقفت ان يرجع بذلك على الذي صالحه دون الذي في يديه الدار كما لو كان هذا الصلح مع المدعى عليه هكذا في المبسوط *

ولو استحق المدعى به فللمصلح ان يرجع ببديل الصلح سواء كان فضوليا او مدعى عليه كذا في الحاوي *

اذا وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على مال معلوم على ان يكون العين المدعى به للفضولي لا للمدعى عليه والمدعى عليه جاحد دعوى المدعي جاز الصلح سواء اضاف الفضولي الصلح الى ماله او لم يضاف وسواء ضمن ذلك او لم يضمن واذا جاز ذلك فللمصلح ان يطالب المدعي بتسليم المدعى به فان امكسه التسليم بان اقام بينة او اقر المدعى عليه للمدعي يسلم اليه وان لم يمكنه كان للمصلح ان يفسخ الصلح ويرجع ببديل الصلح عليه فان اراد المدعي ان يخاصم مع المدعى عليه ويقيم البينة على ان المدعى به ملك المصلح المشتري منه او اراد ان يحلفه لينكل والمدعى عليه جاحد صحت خصومته معه فان اقر المدعى عليه انه للمدعي يأخذه من يده ويسلمه الى المتبرع وان خاصمه المتبرع فان كان المدعى عليه جاحدا صحت خصومته وان اقر للمدعي لا تسمع خصومته كذا في الذخيرة * وان وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على ان يكون المدعى به للمدعى عليه

على ان يبرأ المدعى من العين المدعى به و اضاف الفضولي الصلح الى ماله و ضمن بدل الصلح
 حاز و كان المدعى به للمدعى عليه سواء كان المدعى عليه جاحدا او مقرا كذا في المحيط * لو صالح الاجنبي
 المدعى عليه على ان يسلم الدار الى المدعى بكذا جاز و كذا على ان تكون الدار شراء له و لو كان مأمورا بالصلح
 فضمن و أدى و الصحيح انه يرجع كذا في التاتار خانية نافلا عن العتائية * ادعى على رجل كرحنطة
 قرضا فجدده و صالحه فضواي ان اشتراه منه بعشرة دراهم و نقد ما اياه كان الصلح باطلا و لو لم يشتره لكن
 صالح منه على عشرة دراهم و دفعها اليه فهو جائز كذا في المبسوط * الوكيل بالخصومة اذا
 صالح لا يصح بخلاف ما اذا امر كذا في الذخيرة في المنقرات * اذا وكل الرجل وكيلا بالصلح
 فيما ادعى في هذه الدار او في هذه فأيما صالح الوكيل عنه فهو جائز و كذلك لو كان وكله بالصلح
 في دينه على فلان او على فلان و لو قال قد وكلته بالخصومة فيما ادعى في هذه الدار او الصلح فيها
 صح التوكيل حتى اذا صالح قبل ان يخاصم جاز و ان خاصم فيها ثم اراد ان يصالح لم يجز صلحه
 و كذلك لو قال و كنت ببيع عبدي هذا او بالصلح من دعوى قبل فلان فأيما صنع فهو جائز و ليس له
 ان يحدث في الثاني شيئا بعد الاول كذا في المبسوط * وكذا بالصلح عن الدعوى في دار فصالح
 الوكيل من بي يديه الدار على مائة و لم يصفه الى موكله و لم يسهه جاز استحسانا كذا في محيط السرخسي *

الباب الخامس عشر في صلح الورثة و الوصي في الميراث و الوصية اذا كانت التركة بين ورثة
 فاخرجوا احدثهم منها بمال اعطوه اياه و التركة عقار او عروض صح قليلا كان ما اعطوه او كثيرا
 و ان كانت التركة ذبا فاعطوه فضة او كانت فضة فاعطوه ذبا فهو كذلك لانه بيع الجنس بخلاف
 الجنس فلا يشترط التساوي و يعتبر التقابض في المجلس فان كان الذي في يده بقية التركة جاحدا
 بكتفى بذلك القبض و ان كان مقرا غير مانع لنصيبه فلا بد من تجديد القبض و هو ان يرجع الى
 موضع فيه العين و يمضي وقت يتمكن فيه من قبضه كذا في الكافي * و لو ترك دراهم و عروضاً
 و صواح على دراهم فان كان ما اخذه من الدراهم اكثر من نصيبه من الدراهم جاز و يجعل المثل
 من الدراهم بالمثل و الباقي بازاء العروض و يشترط قبض البدلين في المجلس اذا كانت الورثة مقربين
 بالتركة غير مانعين لنصيبه و ان صار نصيبه مضموناً على الورثة بان كانوا جاحدين للتركة او مقربين
 الا انهم كانوا مانعين نصيبه من التركة لا يحتاج الى قبض نصيبه في المجلس و ان كان ما اخذ مثل
 نصيبه من الدراهم لا يجوز و كذلك اذا كان اقل من نصيبه قال الحاكم ابو الفضل انما يبطل الصلح

على مثل نصيبه من الدراهم وعلى اقل منه حالة النصادق اما حالة المناكرة والصلح جائز وان لم يعلم مقدار نصيبه من الدراهم في التركة لم يجز الصلح وان صولح على عروض او دنانير جاز وان اقل وان كانت التركة دنانير وعروض فصولح على الدنانير فهو على التفصيل الذي قلنا في الدراهم وان صولح على دراهم جاز على كل حال هكذا في المحيط * وان كانت التركة ذهبا وفضة وغيرهما فصاحوة على فضة او ذهب فلا بد ان يكون المعطى اكثر من نصيبه من هذا الجنس ولا بد من التناقص فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة ولو كان بدل الصلح عرضا صح مطلنا لعوات الربوا ولو كان في التركة دراهم ودنانير وبديل الصلح دراهم ودنانير ايضا صح الصلح كيف ما كان ولكن بشرط التناقص كذا في الكافي * ولو صالح من نصيبه من العروض والعقار خاصة او عن بعض الاعيان دون البعض جاز هكذا في فتاوى فاضلخان * ولو لم يكن في التركة دين واعيانها غير معلومة والصلح على المكيل والموزون قبل لا يجوز وقبل يجوز ولو كانت التركة غير المكيل والموزون لكنها اعيان غير معلومة الاصح انه يجوز كذا في الهداية * اذا صولحت عن ثمنها وصدقاتها والورثة يقرون بكأحها فان كان في التركة دين على الناس فصولحت على الكال على ان يكون نصيبها من الدين للورثة او صولحت عن التركة ولم يطقوا بشيء آخر كان الصلح باطلا فان طلبوا يجوز هذا الصلح على ان يكون نصيبها من الدين الموارث بطريق ذلك ان تشتري المرأة عينا من اعيان الموارث بمقدار نصيبها من الدين ثم تحيل الموارث على غريم الميتم بحصتها من الدين ثم يعقدون عقد الصلح بينهم من غير ان يكون ذلك شرطا في الصلح كذا في الظهيرية * واذا صاحوها على ان تأخذهي من الغريم الدين وتترك حصتها في سائر الاموال كان باطلا وان لم يدخلوا الدين في الصلح صح الصلح عن باقي التركة وبقي الدين على الغريم على فرائض الله سبحانه وتعالى بينهم هكذا في المحيط * اذا صولحت عن ثمنها وصدقاتها على دراهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ولا تند حتى حار الصلح ثم ظهر للميتم دين لم يعلم به الورثة او ظهر فيها عين لم يعلم به الموارث هل يكون الدين والعين دخلا في الصلح اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون دخلا ويكون ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب موارثهم وقال بعضهم يكون دخلا في الصلح فعلى هذا القول ان ظهر للميتم دين فسد الصلح ويجعل كانه هذا الدين كان ظاهرا وقت الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل في الصلح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة ولا يبطل الصلح هكذا في فتاوى فاضلخان * ان كان عليه دين فصولحت المرأة عن ثمنها

على شيء لا يجوز هذا الصلح لان الدين في التركة وان قل يمنع جواز التصرف فان طلبوا الجواز
 فطريق ذلك ان يضمن الوارث دين الميت بشرط ان لا يرجع في التركة او يضمن اجنبي بشرط
 براءة الميت او يؤدوا دين الميت من مال آخر ثم تصالحوها عن ثمنها او صدقاتها على نحو ما
 قلنا وان لم يضمن الوارث ولكن عزوا عياله لدين الميت وفاء ثم تصالحوها في الباقي على نحو ما
 قلنا جاز بان اجاز غريم الميت قسمتهم و صلحهم قبل ان يصل اليه حقه **ك** ان له ان يرجع من
 ذلك كذا في الظهيرية * **ا**مرأة صالحت من ميراث زوجها على مال معلوم ثم ظهر على الميت
 دين بارمها بحصتها من التركة ويؤخذ من بدل الصلح **ك**ذا في الفصول العمادية * **ا**ذا ماتت
 المرأة وتركت زوجها و اخاهما صلح الاخ الزوج من ميراثها اجمع على درهم مسماة و مناع
 من متاع المرأة وسمى ذلك كله ثم اختلفنا في ذلك ان اختلفنا في اصل الصلح انه كان اولم يكن
 يحلف منكر الصلح وان اتفعا على الصلح والمعقود عليه و ادعى المصالح انه غصب منه ما وقع عليه
 الصلح بعده اقبصه وانكر صاحبه فالقول قول صاحبه مع يمينه ولا يتحالفان وان اختلفا في جنس
 المعقود عليه او في مقداره يتحالفان و يترادان وان اختلفا في صفته ان اختلفا في صفته العين فالقول
 قول المنكر ولا يتحالفان وان كان في الذمة يتحالفان و يترادان الصلح وان قامت لاحدهما بينة
 قبلت بينته ولو اقاما البينة فالبينة بينة من يثبت الزيادة وليقال الزوج الا لا يحل علي هذا المتاع
 الا انك خيرته وقطعته وقال الاخ لم افع ذلك فالقول قول الاخ مع يمينه كذا في المحيط * (يكي از ورثه
 غائب است حاضران زن ميت را بخارج کردند) ان كان التخرج على الماهم على ان نصيبها للحاضرين
 جازوا و كان على بعض التركة على ان يبقى الدل على الشركة يكون موقفا على اجازة الغائب وقضاء
 الغرضي كذا في الفصول العمادية * **ر**جل مات وترك ابين وعليه دين وللميت ارض وله دين درهم
 على رجل فصالح احد الابنين الاخر على درهم معلومة على ان يكون الضياع له وعلى ان الدرهم
 انتي هي دين لابيهم على حاله بينهما وعلى ان الدين الذي على ابيهما هو ضامن لذلك وهو
 كذا درهما ذكر من ابي يوسف رح في الامالي ان الصلح جائز وان لم يسم ما على الميت من الدين
 بطل الصلح كذا في فتاوى قاضيخان * **ا**دعى الدين في التركة على واحد من الورثة وانكر
 لوارث فصالح على مال من التركة وضمن (كه اگر باقي ورثه رواندارند و از تو اين مال كه من
 از تركه دادم

از تركه دادم بخوانند) فانما ضامن صح هذا الضمان كذا في الفصول العمادية * رجل مات وترك ابنين فادعى رجل على ابيهما مائة درهم واقبله احد الابنين وقال انا ادفع عليك حصتي من ذلك وهي خمسون على ان لا تأخذ ببقية الدين قال ابو حنيفة رح هذا باطل وله ان يأخذ ببقية الدين وقال ابو يوسف رح لا يأخذ بشيء وبأخذ الآخر ببقية الدين فان توى ما على الآخر او جحد رجوع على المقر ببقية الدين وكذلك ان كان الآخر غائبا فله ان يأخذ الحاضر بجميع الدين والصلح باطل كذا في محيط السرخسي * اذا كانت الدارين ورثة وهي في ايديهم جميعا ادعى رجل فيها حقا وبعضهم غائب وبعضهم حاضر فصالح الحاضر هذا المدعى فان وقع الصلح من جميع ما ادعاه المدعى في يد هذا المصالح وما في يد اصحابه فهذا الصلح جائز وبرئ هو واصحابه به من دعوى المدعى ولا يرجع المصالح على اصحابه بشيء وان صالحه عما في يده لا غير صح الصلح ايضا وكان المدعى على دعواه فيما في يد اصحابه وان وقع الصلح عن اقرار بان صدق الحاضر في جميع ما ادعى ثم صالح فان وقع الصلح عما في يده وبداصحابه يجوز الصلح ويصير المصالح مشتريا من المدعى ما في يده وبداصحابه بزعمهما فان امكنه اخذ ما اشترى مما في يداصحابه بان صدقه اصحابه في اقراره للمدعى لاختيار المصالح وان انكر اصحابه حق المدعى فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ الصلح ورجع عليه بجميع البدل وان شاء تبرص الى ان يتمكن من الاخذ بنوع حجة هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهرزاده وذكر شمس الائمة السرخسي في هذه الصورة ان المصالح يرجع على المدعى بحصة شركائه التي لم تسلم له ولا يرجع بحصة نفسه وكذلك او صالح الحاضر المدعى على ان يصبر حقه له وان صالحه الحاضر عما في يده لا غير سلم له ما في يده لا غير ولا خيار له هكذا في المحيط *

ادعى على بعض الورثة ديناً على الميت فصالح هذا الوارث وبعض الورثة غائب فحضر الغائب ولم يجز الصلح فان اثبت المدعى بالبينة وادى هذا الوارث بدل الصلح من التركة بامر القاضي صح الصلح وان ادعى من مال نفسه بامر القاضي له ان يرجع عليهم ولو دفع من التركة من غير قضاء القاضي كان للغائب ان لا يجز ويسرد بقدر حصته ولو دفع من مال نفسه لا يرجع على الغائب كذا في الفصول العمادية * ولو ان رجلا من اعداء دار في يدي رجل وارضا ولا هي ميراث ورثاها من ابينا وجحد الرجل ثم صالح احدهما من حصته من هذه الدعوى على مائة درهم فاراد شريكه ان يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك ولو كان صالح احدهما من جميع دعواهما على مائة درهم وضمن للمدعى عليه

لتسليم نصيب اخيه فان صاحبه بالخيار ان شاء سلم له ذلك واخذ نصف المائة وان شاء لم يسلم له ذلك فان سلم جاز الصلح في الكل وكان بدل الصلح بينهما وان لم يسلم بطل الصلح في نصيب الذي لم يسلم وكان المدعي على دعواه في نصيبه وسلم للمصالح نصف المائة هل للمدعي عليه الخيارين ان بمصي الصلح في نصيب المصالح وبين ان يفسخ ذكر في الزيارات مسئله تشبه هذه المسئلة فقال لو ان عبد ايين رجلين باع احدهما جميع العبد من رجل وضمن للمشتري ليسلم نصيب صاحبه فلم يسلم صاحبه البيع في نصيبه قال المشتري يتخير في نصيب البائع على قول ابي يوسف رح ان شاء اجازة وان شاء فسخ وعلى قول محمد رح لا خيار ولا فرق بين العبد والدار فاذا كانت مسئلة العبد على الخلاف فكذلك مسئلة الدار يجب ان يكون على الخلاف هكذا في المحيط * اذا دعى الوارث الكبير قبل الوصي ميراثا من صامت ورفيق وامتنعة فجدده ثم صالحه من جميع ذلك على عبد او ثوب معلوم جاز وكذلك لو قال اذني منك يميني بذلك كذا في المبسوط * اذا دعى الوارثان قبل وصيهما هبنا او دينا فصالح الوصي احدهما من غير اقرار فاراد الآخر ان يرجع على الوصي بحصته لم يكن له ذلك وان اراد الاخ الذي لم يصالح معه الوصي ان يشارك اخاه فيما اخذ من الوصي فان كان قائما في بدل الوصي لا يكون له ان يشارك اخاه فيما قبض من الوصي وان كان مستهلكا حتى وجب ذلك دبا على الوصي وصار مشتركا بينهما فاراد الآخر ان يشاركه كان له ذلك الا انه ان كان بدل الصلح عر صا فان المصالح يتخير وان كان بدل الصلح دراهم وكان الدين مثلامائة درهم وقد صالحه على خمسين درهما لا يتخير لمصالح ولكن يعطيه ربع الدين وذلك خمسة وعشرون فان كانت الورثة صغارا وكبارا فصالح الوصي الكبار من دعواهم ودعوى الصغار جميعا على دراهم مسماة وقبضها الكبار وانفقوا على الصغار حصتهم من ذلك فانه لا يجوز على الصغار ثم قال وللصغار ان يرجعوا بحصتهم على الوصي ولم يثقل يرجعون عليه بحصتهم في دعواهم ام يرجعون بحصتهم من بدل الصلح والحواب فيه على التفصيل ان بلغوا فاجازوا هذا الصلح رجوعا على الوصي بحصتهم من بدل الصلح ان شاؤا وكان للوصي ان يرجع بذلك على الكبار ولم يكن لهم ان يرجعوا على الصغار بشيء وان انفقوا ذلك عليهم وان ردوا الصلح رجعوا في الدعوى وكان للوصي ان يرجع على الكبار بما دفع اليهم من حصتهم ولا يرجع الكبار على الصغار بشيء وان انفقوا ذلك عليهم هكذا في المحيط * رجل مات وترك الف درهم ولرجلين لكل واحد منهما على

الميت ألف درهم حضرا أحدهما وصالح الوارث على خمسمائة وأخذ هاتم حضر الآخر فإنه يأخذ الخمسمائة الباقية التي في يد الوارث ونصف الخمسمائة التي أخذها المصالح فيكون للثاني ثلثة أرباع ألف وللأول الربع ولأن الأول حين حضر قضى القاضي له بخمسمائة ثم حضر الآخر فإنه لا يكون للآخر إلا الخمسمائة الباقية في يد الوارث كذا في الذخيرة * رجل أوصى لرجل بعبد أو دار وترك ابنا وبناتا فصالحا الموصى له من العبد على مائة درهم إن كانت المائة من مال الميراث فالعبد بينهما اثلاثا وإن كانت المائة مالهما غير الميراث فالعبد بينهما نصفان لأنه معاوضة بينهما كذا في محيط السرخسي * وإذا أقر الوصي أن عنده للميت ألف درهم وللميت ابنان ثم صالح أحدهما من حصته على أربعمائة درهم من مال الوصي لم يجز وكذلك لو كان مع ألف متاع ولو كان الوصي استهلكها جاز الصلح على أربعمائة كذا في المبسوط * رجل مات وأوصى لرجل بثلث ماله وترك ورثة صغارا وكبارا فصالح بعض الورثة الموصى له من الوصية على دراهم معاومة على أن يسلم لهذا الوارث حق الموصى له فهذا هو الموصالح بعض الورثة البعض سواء إن لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود ويجوز الصلح وإن كان فيهما دين على رجل لا يجوز وإن كان في التركة نقد فإن كانت ثلث النقد مثل بدل الصلح أو أكثر لا يجوز وإن كان بدل الصلح أكثر من ثلث النقد جاز إذا قبض الوصي له بدل الصلح قبل الافتراق وإن افتراق قبل القبض بطل في النقد كذا في فتاوى قاضيخان * لو كان الميراث بين أربعة نفر وارثان كبيران ووارثان صغيران وله وصي وموصى له فاجتمعوا وأصلحوا على أن قوموا ذلك قيمة عدل فيما بينهم ثم قسموا لأحد الوارثين الكبير بن حلي بعينه وثياب وللوارث الكبير الآخر حلي بعينه ومتاع ورقيق وللوارثين الصغيرين والموصى له مثل ذلك فهو جائز إلا أن ما يحص الحلي من الحلي صرف وما يحص المتاع والعروض يكون مبايعة فإن تفرقوا قبل القبض بطل الصلح فيما يحص الحلي ولم يطل فيما يحص المتاع والصلح في حصة الحلي لا يوجب فساد الصلح في حصة المتاع كذا في المحيط * لو صالح الورثة من الوصية قبل موت الموصي لم يجز كذا في خزنة المفتين * الأب إن كان عبدا ومكاتباً والصبي حراً لا يجوز صلحه عليه وكذلك الأب الكافر إذا كان له ابن مسلم لا يجوز صلحه عليه والكبير المعتوه والمجنون بمنزلة الصغير سواء بلغ مفيقا ثم جن أو بلغ مجنونا عندنا كذا في المحيط * إذا كان للصبي دين على آخر فصالحه الأب على مال قليل ولا يئنه له والآخر منكر للدين جاز وإن كان الدين ظاهراً بينة

او اقرار فصالحه على ما يتغابن الناس في مثله جاز وان حط مقدار ما لا يتغابن الناس في مثله فان كان
 الدين وجب بمبايعة الاب جاز على نفسه وخمن قدر الدين وان لم يكن وجوبه بمبايعة الاب
 لم يجز كذا في السراجية * وصي ادعى على رجل انما للينيم ولا بينة له فصالح بخمسائة من
 الالف من انكار ثم وجد بينة عادلة فله ان يحلفها على الالف وكذا اذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ
 وليس لهما ان يحلفا هكذا في القنية * اذا كان للصبي دارا ومبدا دعى رجل فيه دعوى فصالحه
 ابو الصبي على مال الصبي ان كان للمدعي بينة عادلة جاز الصلح بعد ان يكون بمثل القيمة
 او باكثر مقدار ما يتغابن الناس فيه وان لم يكن للمدعي بينة اصلا او كان له بينة غير عادلة لا يجوز
 الصلح وان كان شهوده مستورين قال مشائخنا لا يجوز الصلح وقال بعضهم يجوز الصلح على قول
 ابي حنيفة رح بناء على جواز الحكم بظاهر العدالة وقال بعضهم اذا كان ^{شهود المدعي} مستورين
 ينبغي للاب ان يصالح المدعي على الشروط وان كان الاب صالح من مال نفسه جاز الصلح على
 كل حال كذا في الذخيرة * ان كانت الورثة كلهم صفارا فصلح الوصي كصلح الاب وقع الدعوى
 لهم او عليهم كانت الدعوى في العقار او المنقول فاما اذا كانت الورثة كبارا كلهم وهم حضور فصالح
 عليهم فانه لا يجوز صلحه سواء وقع الصلح في دعوى عليهم او في دعوى لهم وقع الدعوى
 في العقار او في المنقول كان على ذلك بينة عادلة او لم تكن كذا في المحيط * وان كانوا غيبا كلهم
 ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز سواء كان للمدعي بينة او لم تكن كانت الدعوى
 في العقار او في المنقول وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الصلح في العقار فانه لا ينفذ صلحه عليهم
 من غيرا جاز نهم على كل حال وان وقع الدعوى في المنقول ان كان لهم على ذلك بينة فانه
 يجوز صلحه عليهم اذا كان ما اخذ من بدل الصلح مثل قيمة ما ادعى لهم او اقل بحيث يتغابن
 الناس في مثله وان كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله فانه لا يجوز وان لم تكن لهم بينة يجوز كيف
 ما كان كذا في التائا، خانية * واما اذا كانت الورثة صفارا وكبارا ان كان الكبار حضورا وقد وقع
 الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز في حصة الكبار عندهم جميعا وقع الدعوى في العقار او في المنقول
 كانت للمدعي بينة على ذلك او لم تكن ويجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم ضرر في ذلك
 وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الدعوى في المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار
 اذا لم يكن

اذا لم يكن في ذلك عليهم ضرر ولا يجوز اذا كان في ذلك عليهم ضرر سواء كانت لهم بينة مادية
على ذلك او لم تكن عند ابي حنيفة ر ح وعندهما يجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك
ضرر واما في حصة الكبار فانه لا يجوز سواء كان عليهم في ذلك ضرر او لم يكن وان كان الكبار غيباً
ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه يجوز بحصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز
بحصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر او لم يكن سواء كان للمدعي بينة او لم تكن وقع الدعوى
في العقار او في المنقول عندهم جميعاً وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الدعوى في المنقول
فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار عندهم اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر كانت لهم بينة او
لم تكن وان وقع الدعوى في العقار فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار في قول ابي حنيفة ر ح اذا
لم يكن عليهم في ذلك ضرر وان كان عليهم في ذلك ضرر فانه لا يجوز سواء كان لهم بينة او
لم تكن وعلى قولهما يجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز في حصة الكبار
كان عليهم في ذلك ضرر او لم يكن والجرح حال عدم الاب ووصيه بمنزلة الاب كذا في المحيط *
وكذلك وصي الجدة لا يجوز صلح الام والاخ على الصبي ولا عنه هكذا في المبسوط * صلح وصي
الام ووصي العم ووصي الاخ مثل صلح وصي الاب في تركه العم والام والاخ ان وقع الدعوى
للصغير ما خلا العقار فاما ما كان موروثاً للصغير من جملة غيره هؤلاء فلا يجوز صلح وصيهم هكذا في
الذخيرة * اذا ادعى رجل على الميت ديناً فصاحه الوصي من مال اليتيم على شيء فانه لا يجوز
اذا لم تكن للمدعي بينة وكذلك ان قضاء بغير صلح من مال الميت لم يجز وكانت الورثة بالخيار
ان شاؤوا ضمن الوصي وان شاؤوا ضمنوا المقتضي فان ضمنوا المقتضي لا يرجع بما ضمن على
احد وان ضمنوا الوصي فالوصي يرجع على المقتضي سواء كان ما قبض المقتضي قائماً في يده
او له كما كذا في المحيط * لو صالح الوصي من حق بدعي انسان على الميت او على الصغير ان كان
للمدعي بينة على دعواه او علم القاضي بذلك او كان قضي بذلك جاز الصلح وان لم يكن كذلك
لا يجوز كذا في الفصول العمادية * لو صالح الاب والوصي عن دم عدو وجب للصبي على مال
جاز الا اذا كان على اقل من الدية كذا في التهذيب * اذا وصى الرجل بخدمة عبده سنة لرجل وهو
يخرج من ثلثه فصاحه الوارث من الخدمة على درهم او على سكنى بيت او على خدمة خادم
آخر او على ركوب دابة او على لبس ثوب شهد انه وجاز استعسانا وكذلك لو فعل ذلك وصي

الوارث الصغير فان مات العبد الموصى بخدمته بعد ما قبض الموصى له ما صالحه عليه فهو جائز وان صالحه على ثوب فوجد به عيبا كان له ان يردّه ويرجع في الخدمة وليس له بيع الثوب قبل ان يقبضه ولو صالحه على دراهم كان له ان يشتري بها ثوبا قبل ان يقبضها ولو ان الوارث اشترى منه الخدمة ببعض ما ذكرنا لم يجز ولو قال اعطيك هذه الدراهم مكان خدمتك او عوضا عن خدمتك او بدلا من خدمتك او مفاصة بخدمتك او على ان نترك خدمتك كان جائزا ولو قال اهب لك هذه الدراهم على ان تهب لي خدمتك كان جائزا اذا قبض الدراهم ولو كان الوارث اثنين فصاعدا احدهما على عشرة دراهم على ان جعل له خدمة هذا الخادم خاصة دون شريكه لم يجز وانما جاز استحسانا اذا كان لجميع الورثة ولو باع الورثة العبد فاجاز صاحب الخدمة البيع بطلت خدمته وام يكن له في الثمن حق وكذلك لو دفع بجناية برضى صاحب الخدمة جاز ولو قتل العبد خطأ واخذوا قيمته كان عليهم ان يشتروا بها عبدا فيخدم صاحب الخدمة ولو صالحه على دراهم مسماة او طعام اجزت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض ولو قطعت احدى يدي العبد فاخذوا ارشها فهو مع العبد يثبت فيه حق الموصى له بالخدمة اعتبرا لبدل الطرف ببدل النفس فان اطلقوا ماله على عشرة دراهم على ان يسلم لهم بعينها والعبد اجزت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض كذا في المبسوط * اذا اوصى لرجل بسكنى دار ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسماة جاز وكذا لو صالحه على سكنى دار اخرى او على خدمة عبدة سنين معلومة او صالحه على سكنى دار اخرى او على خدمة عبدة مدة حيوته لايجوز ثم في الفصل الاول اذا مات العبد المصالح عليه قبل المدة او انه دمت الدار المصالح عليها قبل مضي المدة ينتقض الصلح ويعود حتى الموصى له في سكنى الدار التي اوصى له بسكنائها وكذلك الجواب فيما اذا اوصى بخدمته عبدة ارجل وصالحه الوارث على خدمته عبدة آخر سنين معلومة او صالحه على سكنى دار سنين معلومة ثم مات العبد المصالح عليه قبل مضي المدة ثم في مسئلة الوصية بسكنى الدار اذا عاد حق الموصى له في سكنى الدار ذكر انه ان كان وصيته بالسكنى الى ان يموت فله ان يسكنها حتى يموت قالوا وهذا الجواب محمول على ما اذا مات العبد المصالح عليه او انه دمت الدار المصالح عليها قبل استيفاء شيء من الخدمة او المنفعة فاما اذا مات العبد المصالح عليه بعد استيفاء شيء من خدمته فانما يعود حق الموصى له في السكنى بحساب ما بقي وبيان ذلك انه اذا صالحه من خدمة عبدة سنة فاستخدمه الموصى له ستة اشهر ثم مات العبد فانما يعود حق الموصى له بالسكنى في سكنى

نصف العمر نيسكن الموصى له يوما والورثة يوما وان كان وصية الموصى له بالسكنى سنة ومات العبد المصالح عليه بعد ستة اشهر فان الموصى له بالسكنى يسكن الدار الموصى به نصف السنة هكذا في المحيط * ولو اوصى له بما في ضررع غنمه فصالحه الورثة على لبن اقل منه واكثر لم يجز وان صالحوه على دراهم جاز وكذا الصوف على هذا كذا في الحاوي * اذا اوصى الرجل بغلة عبده لرجل ومات الموصى ثم ان الوارث صالح الموصى له على دراهم مسماة يجوز ان كانت غلته اكثر من ذلك ولو اوصى له بغلة العبد اذ فصالحه الورثة على مثل غلة شهر واحد وسمى ذلك يجوز وان لم يسم ذلك فلا يجوز ولو صالحه احد الورثة على ان تكون الغلة له خاصة لا يجوز كذا في المحيط * ولو استأجر احد الورثة منه العبد مدة معلومة جاز كما لو استأجر غير الوارث بخلاف الموصى له بالخدمة والسكنى هكذا في المبسوط * واذا اوصى له بغلة نخلة ابدان ثم ان الموصى له صالح مع الوارث على دراهم مسماة وكان ذلك قبل خروج الثمر فهو جائز وان كان قد خرج ثمرة عام فصالحه بعد ما خرجت وبلغت من الغلة الخارجة ومن كل غلة تخرج في المستقبل من هذه النخلة ابدان فهو جائز واذا جاز هذا الصلح كيف ينقسم البديل على الموجود وعلى ما يحدث ام يذكر محمد ر ح هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المتأخرون فيه كان الفقيه ابو بكر محمد بن ابراهيم الميداني يقول ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل نصفان نصفه بازاء الثمرة الموجودة للحال ونصفه بازاء ما يخرج في المستقبل وكان الفقيه ابو جعفر الهندواني يقول ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل على قدر قيمتها فان كانت قيمة الموجودة والتي تخرج على السواء ينقسم البديل عليهما نصفان وان كانت اثلاثا ينقسم عليهما اثلاثا وفاضة هذا الاختلاف انما يظهر فيما اذا صالحه على عبد مثل انما استحق نصف العبد من يد الموصى له فعلى قول الفقيه ابو بكر محمد بن ابراهيم يرجع الموصى له بنصف الثمرة الموجودة ونصف ما يخرج في المستقبل وعلى قول الفقيه ابي جعفر ان كانت قيمتها على السواء فكذلك الجواب وان كانت قيمتها اثلاثا يرجع بحساب ذلك وجه ما ذكره الفقيه ابو بكر محمد بن ابراهيم ان قيمة ما يخرج في المستقبل مما لا يمكن معرفته في الحال لانه قد يخرج في المستقبل منها شيء وقد لا يخرج وقد يزيد الخارج في المستقبل على الموجود في الحال وقد ينقص عنه فجعلناه مثل الموجود في الحال لانه هو البديل وجه ما ذهب اليه الفقيه ابو جعفر ان قيمة ما يخرج في المستقبل مما يمكن معرفتها في الحال بان ينظر الى ان هذه النخلة ولها غلة ابدانكم تشتري ولا غلة

ابدا بكم تشتري فان كانت تشتري ولها غلة بالف وخمسائة وتشتري ولا غلة لها بالف علم ان قيمة الغلة التي تخرج خمسائة ثم ينظر الى قيمة الغلة الموجودة فان كانت خمسائة علم ان قيمتها على السواء وان كانت القيمة الموجودة مائتين وخمسين علم ان قيمتها اثلاثا فيرجع بحساب ذلك هكذا في المحيط * قال الفقيه ابو جعفر وهكذا الجواب منى وقع الصلح من مسيل الماء او عن موضع الجذوع ينظر الى الدار بكم تشتري وليس لها مسيل وبكم تشتري ولها مسيل فالفضل بينهما يكون قيمة المسيل هكذا في محيط السرخسي * ولو كانت الوصية بغلة نخلة بعينها ابدافصالحه الورثة بعد ما خرج ثمرتها وبلغت منها ومن كل غلة تخرج ابدافعالى حنطة وقبضها جاز ولو صالحته على حنطة نسبتة لم يجز ولو صالحته على شيء من الموزون نسبتة جاز ولو صالحته على ثمر لم يجز حتى يعلم ان التدر اكثروما في رؤس النخيل وان صالحته عن غلة هذا النخيل على غلة نخيل آخر ابدافالسنين معلومة لم يجز كذا في المبسوط * رجال اوصى بغلة نخلة لرجل ثلث سنين والنخل يخرج من ثلثه وليس فيها ثمر فصالح صاحب الوصية الورثة من حصته على درهم مسامة وقبضها منهم على ان يسلم لهم وصيته من هذه الغلة وابرأهم منها ولم يخرج النخل شيئا تلك السنين الثلث او اخرجت من الغلة اكثر مما اعطوه فالصلح باطل قياسا ولكنى استحس ان اجيز الصلح كذا في الفصول الغمادية * اذا اوصى الرجل لغيره بما في بطن امته وهي حامل ومات الموصي فصالح الوارث الموصى له على درهم مسامة ودفعها اليه فهو جائز بطريق اسقاط حق الموصى له لا بطريق التملك ولو صالح احد الورثة على ان يكون له خاصة لم يجز بخلاف ما اذا صالح على ان يكون ذلك لجميع الورثة او صالح مطلقا ولو صالح عن الورثة غيرهم بامرهم او بغير امرهم يجوز كذا في المحيط * لو اوصى لرجل بما في بطن امته فصالحه الورثة على ما في بطن جاريته اخرى لم يجز كذا في المبسوط * لو اوصى له بما في بطن امته فوقع الصلح على درهم مسامة ثم ولدت الجارية غلاما ميتا فالصلح باطل ولو ضرب انسان بطنها فانقت جنينا ميتا كان الارش المورثة والصلح جائز كذا في الحاوي * ولو مضت سنتان قبل ان تلد شيئا كان الصلح باطلا كذا في المبسوط * اذا اوصى رجل لما في بطن فلانة بالف درهم فصالح ابو الحبل من الوصية على صلح لا يجوز وكذلك لو صالحت ام الحبل عن الوصية على صلح لا يجوز كذا في المحيط * لو اوصى لصبي بما في بطن امته او لمعنوه فصالح

اولمغوة فصالح ابوه او وصيه الورثة على درهم جاز وكذلك لو كانت الوصية لمكاتب فصالح وان اوصى بشيء لما في بطن فلانة وكان الحبلى عبدا فصالح مولاه منه لا يجوز فان صالح مولى الحبلى بعد موت المريض على صلح ثم اعتق المولى الامة الحامل واعتق ما في بطنها ثم ولدت غلاما فالغلام حر ولا وصية له والوصية لمولاه ولا يجوز الصلح ايضا وكذلك لو باع الامة وكذلك لو دبر ما في بطنها ولو كان الموصي حيا يؤم اعتق المولى الامة والولد واعتق الامة دون الولد ثم مات الموصي كانت الوصية للغلام دون المولى هكذا في المبسوط * الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد التاجر لو كانت المكاتبه الف درهم فادعى المكاتب انه قد اداها وجحد المولى ذلك فصالحه على ان يؤدى خمسمائة وببرئه عن الفضل كان جائزا كذا في المحيط * ان صالح المولى مكاتبه على ان عجل بعض المكاتبه قبل حلها وحط عنه ما بقي فهو جائز ولو كانت المكاتبه الف درهم فصالحه بزيادة على ان اخره سنة بعد الحل فهو جائز كذا في المبسوط * ولو صالحه بعد ما حلت المكاتبه على ان اخر بعضها وعجل له بعضها كان جائزا ولو صالحه من المكاتبه وهي درهم على ان ابر عجلها له كان جائزا ولو صالحه على ان ينير الى اجل لم يجز كذا في المحيط * ولو اطلقها على ان ابطا الدرهم وجعلها الكتابة كذا وكذا دينارا فهو جائز وكذلك لو جعلها على وصيف مؤجل كذا في المبسوط * كاتب على وصيف الى اجل ثم صالحه على الف الى سنة جاز كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى المكاتب على رجل ديناً فجدده الرجل فصالحه المكاتب على ان حط عنه البعض واخذ البعض فان كان للمكاتب على ذلك بينة فان الحط لا يجوز وياً خذ منه الباقي واذا لم يكن على ذلك بينة جاز هذا اذا حط المكاتب فاما اذا اخر قال يجوز تاخيرها اذا كان الدين من غير قرض هكذا في المحيط * لو ادعى رجل على المكاتب ديناً فجدده المكاتب ثم صالحه على ان ادعى اليه بعضه وحط بعضه جاز وابن المكاتب مثل ابيه و صلح المكاتب في وديعة تدعى قبله فجددها مثل صلح العكر كذا في المبسوط * لو صالحه بعد ما رد في الرق فان لم يكن في يده شيء من اكتسابه لا يجوز في حق المولى ويجوز في حق العبد حتى يؤخذ بعد العتق الا ان يقوم عليه بينة بذلك قبل العجز فيجوز صلحه وان كان في يده شيء من اكتسابه جاز صلحه عند ابي حنيفة رح خلا فالحما هكذا في محيط السرخسي * ان ادعى مولى المكاتب عليه ديناً فصالحه المكاتب على ان حط عنه بعضا واخذ بعضا فهو جائز وان ادعى المكاتب على مولاه مالا وجدده المولى فصالحه على ان حط منه بعضه واخذ

بعضه ان كانت له بينة على ذلك لم يجوز ان لم تكن له بينة جاز صلحه هكذا في المحيط * والعبد
التاجر كالمكاتب في الحط والتاخير والصلح كذا في محيط السرخسي * اذا صالح العبد التاجر من
دين له على بعضه جاز ان لم تكن له بينة وان كان له بينة لم يجوز كذا في الحاوي * لو ادعى رجل على
العبد التاجر ديناً فصالحه العبد من جحود او من اقرار على ان حط عنه الثالث واخر الثالث وادى
العبد الثلث فهو جائز ولو جحد المولى عليه ثم ادعى رجل عليه دعوى ولم تكن للمدعي بينة فصالح
العبد معه فان لم يكن في يده مال من كسب التجارة لا يجوز الصلح في الحال في حق المولى اما في
حق العبد فهو جائز حتى يتبع به بعد العتق وان كان في يده مال من كسب التجارة عند ادبي خيفة
رح جاز الصلح وعندهما لا يجوز هكذا في المحيط * لو ان عبداً محجوراً عليه ادعى رجل عليه
ديناً فصالحه منه على ان حط بعضه واجله في البعض لم يجوز لو استهلك الحر متاعاً في يدي عبد
محجور عليه لمؤالة فصالحه العبد من ذلك على دراهم مسمومة دون قيمة المتاع لم يجوز لو صالحه على
طعام لم يجوز وكذلك لو غصب دراهم فصالحه منها على دنانير كذا في المبسوط * لو ان عبداً محجوراً عليه
ادعى على عبد تاجر ديناً وصالحه على بعض ما دعه فان كان للمدعي على ذلك بينة
لا يجوز الصلح وان لم يكن له بينة جاز ولو كان المدعي عبداً تاجراً والمدعى عليه عبداً محجوراً
لا يجوز هذا الصلح سواء كان للمدعي بينة او لم تكن ان لم تكن له بينة لا يجوز الصلح لحق مولى المدعى عليه
لانه التزم ما لا يقوته وهو محجور عليه ولكنه يتبع به بعد العتق وان كان للمدعي بينة لا يجوز الصلح
لحق مولى المدعي كذا في المحيط * الباب السابع عشر في صلح اهل الذمة والحرابي كل صلح
جاز بين المسلمين جاز فيما بين اهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين لا يجوز بين اهل الذمة ما خلا خصلته
واحدة وهو الصلح من الخمر والخنزير فانه يجوز الصلح عليهما فيما بينهم كذا في المحيط * لو اشترى ذمي
من ذمي عشرة دراهم بدرهم وثقابض انهم اصلح اهل ان يرد عليه من العشرة خمسة فان كانت العشرة ثمانية
بعضها لم يجوز لمعنى الربوا وان كانت مستهلكة جاز الصلح بطريق الاسقاط واذا غصب نصراني من نصراني خنزيراً
ثم صالحه على شيء من المكيل والموزون سوى الدراهم والدنانير فان كان الخنزير قائداً بعينه فالصلح جائز سواء
كان المصالح عليه معينا او موصوفاً في الذمة حالا او الى اجل وان كان الخنزير مستهلكاً لم يجوز الصلح اذ صالح
على مكيل او موزون بغير عينه وان كان بعينه او بغير عينه حالا او قبضة في المجلس فهذا يجوز وان صالحه على
دراهم او دنانير الى اجل فهو جائز ولو كان الخنزير قائداً بعينه فصالحه على خنزير الى اجل لم يجوز ان كانا

قائمين بأعبائهما جاز كذا في المبسوط * لو أن جريبا غصب من حربي مالا واستهلكه أو لم يستهلكه ثم صالحه لم يجز عندهما. خلا لا أبي يوسف ربح وكذا إذا كان المسلم التاجر والذي أسلم هناك لو أتلف مال حربي أو غصب منه مالا ثم اعطى له ما كان له أو غصب من حربي أو غصب من حربي مالا ثم اعطى له ما كان له لا يجوز عندهما خلا لا أبي يوسف ربح هكذا في محيط السرخسي * وكذلك لو غصب حربي من مسلم هناك لم يجز الصلح هكذا في التآريخانية فافلا من العتابة * ولو غصب رجل من تجار المسلمين من أهل الحرب في دار الحرب شيئا فاصطاح من ذلك على صلح لم يجز في قولهم جميعا ولو أدا أن أحدهما صاحبه ديناً ثم صالحه على أن حط عنه بعضه وأخر بعضه ثم أسام الحربي فهو جائز كذا في المبسوط * إذا أسلم الحربيان في دار الحرب ثم غصب أحدهما من صاحبه شيئاً أو جرحه جراحة ثم صالحه من ذلك على صلح لم ينبع أن يجوز الصلح في قول أبي حنيفة ربح وهو قول محمد ربح كذا في الحاشية * إذا أدا من أسام الحربي في دار الحرب ديناً ثم صالحه على أن حط عنه بعضه وأخر بعضه فحل ما أخر عنه وخرج الحربي مستأمناً إلى دار الإسلام فاراد المسلم أن يأخذه بالدين ويرجع فيما حط عنه لم يؤخذ به عليه إلا أن يعطيه إياه ولم يرجع فيما حط عنه وكذلك لو كان الحربي هو الطالب للمسلم وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ربح ولو كانت هذه المعاملة بين حربيين ثم خرجا بأمان لم يقض القاضي لواحد منهما على صاحبه بشيء وأما إذا أسلما أو صار أمة فيقضى القاضي بذلك ينفذ الحط والتأخير الذي كان بينهما بطريق الصلح ويجبر المظلوب على أداء ما بقي عليه بعد حل الأجل وإذا دخل الحربي دار الإسلام بأمان وأدا أو استدان أو غصب أو غصب منه ثم صالح على حط أو تأخير فهو جائز سواء كانت هذه المعاملة مع مسلم أو مستأمن من دار أو من دار أخرى وكذلك لو لحق بأدارهما ثم عاد مستأمنين فذلك الصلح نافذ عليهما

هكذا في المبسوط * الباب الثامن عشر في بينة بقيمة المدعي والمدعى عليه والمصالح عليه
 بأن كان عبداً بعد الصلح يريدون إبطاله لو أقام المدعى البينة بعد الصلح لا تسمع بينته إلا إذا ظهر منها ببدل الصلح عيب وانكر المدعى عليه فأقام البينة ليرده بالعيب فتسمع بينته كذا في البدائع * هشام عن محمد ربح لو أقام المدعى عليه البينة أن المدعى أقر قبل الصلح أو قبل قبض بدله ليس لي على فلان شيء فالصلح ماضٍ وإن أقام البينة أنه أقر بذلك بعد الصلح بطل الصلح وإن كان القاضي علم بأن الرجل كان أقر عنده قبل الصلح بأنه ليس له عليه شيء

بطل الصلح وعلم القاضي ههنا بمنزلة الاقرار بعد الصلح هكذا في محيط السرخسي * ادعى عليه الفانكر فصولح على شيء ثم برهن المدعى عليه على الايفاء والابراء لا تقبل وان ادعى عليه الفانكادى القضاء والابراء فصولح على شيء ثم برهن المدعى عليه على احد هما يقبل ويرد البطل كذا في الوجيز للكردري * لو ادعى دارا في يدي رجل فصالحه على ألف درهم على ان يسلمها اذا اليد ثم اقام ذواليد البيعة انها له او كانت لفلان اشتراها منه او كانت لابيه فلان مات وتركها مبرأثا له فليس له ان يرجع في الالف ولو اقام البيعة انه اشتراها من الطالب قبل الصلح قبلت بينته وبطل الصلح ولو لم يقم البيعة على الشراء ولكن اقام البيعة على صلح صالحه وعلى دار قبل هذا مضيت الصلح الاول وابطلت الثاني كذا في محيط السرخسي * قال كل صلح وقع بعد صلح فالاول صحيح والثاني باطل وكذلك كل صلح وقع بعد الشراء فهو باطل وان كان شري بعد شري فالشراء الثاني احق وان كان صالحه ثم اشترى بعد ذلك اجزا الشراء وابطل الصلح كذا في المحيط * ادعى دارا في يدي رجل فادعى المدعى عليه الصلح قبل ذلك ولم يقم على ذلك بينة وقضى القاضي بالدار للمدعى عليه وباعها المدعى من رجل ثم ان المدعى عليه الدار اراد ان يحلف المدعى بالله ما صالحته عن دعواك في هذه الدار قبل هذه الدعوى فله ذلك فاذا حلفه ونكل من اليمين كان للمدعى عليه الخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء ضمنه كذا في الذخيرة * اذا ادعى دارا في يدي رجل ارثا من ابيه ثم اطلقا على شيء ثم ان المدعى عليه اقام بينة انه كان اشترى الدار من ابي هذا المدعى حال حيوته واقام بينة انه كان اشتراها من فلان وفلان كان اشتراها من ابي هذا المدعى لا تقبل بينته كذا في المحيط * لو ادعى عليه الفانكادى ارافصالحه من دعواه على مائة درهم ثم اقر المدعى بان احدهما كانت للمدعى عليه فالصلح جائز من الباقي ولا يرجع المدعى عليه بشيء وكذا لو اقام المدعى البيعة بعد الصلح على الالف والدار جميعا فالالف باطلة وكان على حقه في الدار بخلاف ما لو ادعى عبدا وامة فصالح منهما على مال ثم اقام البيعة عليهما صح وهما للمدعى ولو ادعى عليه الف درهم ودارا فصالحه من ذلك على الف درهم ثم اقام البيعة على نصف الالف ونصف الدار لم يكن له منهما شيء ولو اقام البيعة على الف درهم ونصف الدار كانت الالف قضاء بالالف واخذ نصف الدار لان هذا الصلح استيفاء لبعض حقه واسقاط للباقي والساقط لا يجتمل العود ولو استحققت الدار

الدار من يد المدعى عليه لم يرجع من الالف بشيء كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على عبد وقبضه واقام العبد البينة انه حر وقضى القاضي بحرية بطل الصلح وكذا الواقم البينة انه مدبر او مكاتب او كانت امته فاقامت بيئتها انها ام ولد او انها مكاتبه ومدبرة وقبل القاضي بينهما بطل الصلح كذا في المحيط * قال ابو يوسف رح رجل له على رجل الف درهم واقام الطالب البينة انه صالحه منها على مائة درهم وهذا الثوب فاقام المطلوب البينة انه ابرأه منها فالبينة بنية الصلح واواقم الطالب البينة انه صالحه منها على مائة فقط كانت بيئته البراءة الاولى كذا في محيط السرخسي * المديون بالالف برهن على ان الطالب صالحني على اربعمائة على ان اؤديها اليه وابرا نى الباقي وقال الطالب ابرأتك من خمسمائة وصالحت على خمسمائة وبرهنا وقتا وقتا واحدا او وقتين او ام يوقه فالبينة للمطلوب في جميع ذلك كذا في الوجيز للكردي * لو كان الدعوى فيما هو من ذوات الامثال نحو كرحظة او كرشعير فصالح على نصفه ثم اقام المدعى البينة على ان جميع ذلك له لا يصح دعواه ولا تسمع بيئته كذا في المحيط * ولو ادعى قبل رجل دارا الف درهم فصالحه على خمسمائة ونصف الدار ثم اقام البينة على خمسمائة والدار لا يقضى له بشيء من الالف ويتضى ببقية الدار وان اقام البينة على جميع الدار وثلاث الخمسمائة لا يقضى له بشيء كذا في محيط السرخسي * الصلح اذا وقع اقل من قيمة المستهلك على دراهم او دنانير ثم اقام المستهلك البينة ان القيمة كانت اقل من الذي وقع عليه الصلح بغبن فاحش فالبينة غير مقبولة عنده وعندهما مقبولة كذا في الثاقب خانية * اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فاقام الذي في يديه الدار شاهدين على انه صالحه على شيء فرضي به منه ودفعه اليه فهو جائز وان لم يسميا مقدارا وقع عليه الصلح وكذلك لو سمى احدهما دراهم ولم يسم الآخر شيئا او شهدا جميعا انه استوفى جميع ما صالح عليه فهو جائز ولو جحد صاحب الدار وادعى الطالب وجاء بشاهدين فشهد احدهما على دراهم مسماة وشهد الآخر على شيء غير مسمى او تركا جميعا تسمية البديل لم تقبل الشهادة فان شهد شاهد على صلح بمعاينة على دراهم مسماة وشهد الآخر على الاقرار بذلك فهو جائز كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فاختلف الشاهدان في مقدار المسمى شهد احدهما انه صالح على مائة وشهد الآخر على مائة وخمسين فلن كان المدعى للصلح هو المدعى للدار قبلت هذه الشهادة اذا كان المدعى يدهي اكثر المالين وان كان المدعى هو المدعى عليه الدار لا تقبل هذه

الشهادة سواء شهد بالقبض على المدعي أو لم يشهد اهكذا في المحيط * الباب التاسع عشر في
مسائل الصلح المتعلقة بالاقرار إذا ادعى رجل على رجل ألف درهم فانكر ثم صالحه من ذلك
على أن باعه بألف التي ادعى عليه عبد فهو جائز ويصبر مقرا بالدين حتى لو استحق العبد
أو وجد بالعبد مائة فإنه يرجع عليه بألف وإذا قال صالحتك عن الألف التي ادعيت على هذا العبد
فإنه لا يصبر مقرا بالألف حتى لو استحق العبد المصالح عليه أو وجد به مائة فإنه لا يرجع عليه بالألف
وإنما يرجع بالدعوى في الألف هكذا في المحيط * لو اصطاح الرجلان على أن يسلم أحدهما
للآخر دارا ويسلم الآخر له عبد الم يكن هذا اقرارا وكذلك لو اصطاحا على أن يسلم أحدهما
هذا العبد للآخر على أن أبرأه الآخر من الدين الذي له عليه لم يكن هذا اقرارا منه بالعبد ولو
اصطاحا على أن برئ فلان من هذه الدار و برئ الآخر من العبد فهو صلح وليس باقرار وكذلك
لو اصطاحا على أن خرج أحدهما من هذه الدار وسلمها له كان هذا جائزا ولم يكن اقرارا ولا
انكارا وإيهما استحق فهما على حجتهم في الباقي كما كان قبل الصلح كذا في المبسوط * صالح
عن دعواه حقا في دار على عبد عين إلى أجل أو موصوف في الدمة لم يجزئ أن صالحه من
حقه فقد أقر بالحق له والقول في بيان الحق له لأنه المجهل وإن صالح عن دعوى الحق لم يكن
اقرارا كذا في الوجيز المذكور * رجل ادعى على رجل عينا في بده فانكر فصالحه على مال
ليعترف له بالعين فإنه يجوز ويكون في حق المنكر كالبيع وفي حق المدعي كالزيادة في الثمن
هكذا في الاختيار شرح المختار * وإذا ادعى رجل على امرأة أنه تزوجها فجددت ذلك
فصالحها على مائة درهم على أن تقر له بذلك وفرت فذلك جائز والمال لازم فإن كان بمحض
من الشهود يسعها المقام معه وإن لم يكن بمحض من الشهود لا يسعها المقام معه فيما بينهما وبين
ربها إذا علمت أنه لم يكن بينهما نكاح كذا في المحيط * لو ادعى على رجل النافق له المدعي أقر
لي بألف على أن أعطه مائة فاقترج الحط كذا في الظهيرية * رجل ادعى على رجل دما
أو جراحة فإن ادعى عمدا وانكر المدعى عليه فصالحه المدعي على أن يأخذ المدعى عليه مائة
درهم ويقر بذلك كان الصلح والاقرار باطلا لم يؤخذ بهذا الاقرار وإن ادعى دم خطأ أو جراحة
خطأ فكذلك الجواب هكذا في فتاوى قاضيان * لو ادعى قبل رجل حدا في قذفه وصالحه
على مائة درهم على أن يقر بذلك فالصلح والاقرار باطل ولو صالحه المدعى عليه على مائة درهم على

ان ابراهم من ذلك لم يجوز ان كان ضرب الحد على اقراره في الفصل الاول فشهادته جائزة ولو ادعى عليه شرب خمر او زنى فصالحه على مائة درهم على ان يقر بذلك فهو باطل ولو ادعى قبله سرقة متاع فصالحه المدعى عليه على مائة درهم على ان ابراهم من السرقة جاز كذا في المبسوط * رجل ادعى على رجل سرقة متاع ثم صالحه على مائة درهم يعطيها المدعى السارق على ان يقر السارق بالسرقة ففعل فان كانت السرقة عروضا وهي قائمة بعينها جاز الصلح وتصير السرقة ملكا للمدعي بالمائة التي دفعها الى السارق وان كانت مستهلكة لا يجوز الصلح وان كانت دراهم ذكر في الكتاب انه لا يجوز الصلح سواء كانت قائمة اولم تكن قالوا تاويل ذلك ما اذا لم يعلم مقدار الدراهم المسروقة اما اذا علم انها كانت مائة جاز اذا قبض المائة في المجلس وان كانت ذهبا فصالح على الدراهم يجوز سواء كانت السرقة قائمة او مستهلكة لكن التاويل عند الاستهلاك اذا علم وزن الذهب اما اذا لم يعلم فلا يجوز هكذا في الظهيرية * اذا اختصم رجلان في دار وهي في يدي احدهما فاصطلحا على ان اترك واحد منهما صاحبه بالنصف منها فسلما جاز وكذلك لو اصطلحا على ان اترك احدهما للآخر بميت معلوم واقرا الآخر له ببقية الدار فهو جائز فان استحق البيت النبي وقع عليه الصلح كان للمدعي ان يرجع في دعواه في بقية الدار وكذلك لو صالحه على عبد على ان اترك المدعي ان الدار الذي في يديه كان الصلح جائزا واذا استحق العبد رجوع المدعي في دعواه كما لو وقع الصلح على هذا الوجه من غير اقرار كذا في المحيط *

الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح لو صالح من دار على خدمة عبد سنة او سكنى دار او كل ما جاز اجارته جاز وله حكم الاجارة حتى يبطل بموت احدهما ويأخذ المدعي او ورثة الداران كان عن اقرار وفي الانكار رجوع الى الخصومة وان استوفى بعض المنفعة ثم مات احدهما اخذ بقدره من الدار في الاقرار وفي الانكار رجوع في الخصومة كذا في التهذيب * لو مات العبد والداية قبل استيفاء شيء من المنفعة بطل الصلح وعاد المدعي الى دعواه وان مات بعد استيفاء النصف جاز الصلح في النصف وبطل في النصف وعاد المدعي الى نصف الدعوى بالاجماع ولصاحب الخدمة ان يؤجره كذا في محيط السرخسي * ولو استأجره المالك لم يجوز عند محمد رجوع كذا في الكافي * لو صالحه من دعواه في دار على خدمة عبد سنة فان اعتقه المالك عتق ثم ان العبد بالخيار ان شاء خدمه وان شاء لم يخدمه فان كان خدمه لا يبطل الصلح وان كان لا يخدمه يبطل ورجع الى دعواه فيما بقي ولا يضمن المعتق شيئا لصاحب الخدمة وان اعتقه صاحب الخدمة لا يعتق واذا قتله صاحب

العبد لا يضمن كمالا واعته وبطل الصلح فيما لم يستوف من المنفعة وان قتله صاحب الخدمة تزاممه القيمة وينتقض الصلح عند محمد ر ح وكذلك لو قتله اجنبي خطأ واخذ قيمته لا ينتقض عند ابي يوسف ر ح وله الخيار ان شاء اشترى بالقيمة عبدا آخر بخدمة سنة وان شاء عاد الى دعواه وعند محمد ر ح ينتقض الصلح وعاد الى دعواه هكذا في محيط السرخسي * ولو كان رب العبد باع العبد المصالح على خدمته من رجل لم يجز بيعه ولو باع المدعى العبد لا يجوز بيعه كما لا يجوز اعاقه هكذا في المحيط لا يجوز التصرف في بدل الصلح قبل القبض في نوع الصلح اذا كان منقولا فلا يجوز للمدعي بيعه وهبته ونحو ذلك فان كان عقارا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف ر ح كذا في البدائع * اذا ادعى دار في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على ثياب او حيوان بعينه او مكبل او موزون بعينه واراد المدعى ان يبيع ذلك قبل القبض لا يجوز ان كان المكبل او الموزون في الذمة جاز الاستبدال به قبل القبض الا انه اذا وقع الاستبدال من المكبل او الموزون في الذمة على شيء بعينه وتعرفا من غير قبض لا يبطل الصلح وان كان بغيره يبطل الصلح ذكره محمد ر ح في الاصل كذا في المحيط * صالحه من دم عمد على عبد جاز بيعه قبل القبض ولو صالحه من دار على عبد لا يجوز لانه بيع المبيع قبل القبض كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى في دار في يدي رجل حقا فصالحه من ذلك على عشرين فدفع اليه احدهما ومات الآخر في بده نال المدعي بالخيار ان شاء رد العبد الذي قبضه وعاد في دعواه وان شاء امسك ورجع في حصة العبد الملبت في دعواه كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل حقا في ارض في يدي رجل فصالحه من ذلك على ارض اخرى فغرقت الارض النسي وقع الصلح عليها قبل القبض كان المدعي بالخيار ان شاء انتقض الصلح ورجع في ارضه ان كان الصالح عن اقرار ورجع في دعواه في الارض ان كان من انكار وان شاء ترص الى ان يصب الماء عنه فان اختار الترص فان احدث الفرق نقصانا في الارض يخبر وقع الصلح عن انكاره واقراره وان لم يحدث الفرق نقصانا لا خيار له وان غرقت الارض النسي وقع الصلح عنها ان وقع الصلح عنها من اقرار وقد احدث الفرق نقصانا في الارض فان حصل الفرق بعد ما ذهب المصالح الى الارض وتمكن من قبضه فانه لا خيار له وان احدث قبل ان يذهب الى الارض ويتمكن من قبضه يتخير وان وقع الصلح من انكار لا خيار له سواء تمكن من قبضه اوله يتمكن وهذا عندنا في جميعا هكذا في المحيط *

ابن سماعة من محمد بن روح رجل ادمى دارا في يدي رجل فصالحه على الف وخدمة عبد سنة
فقبض العبد والالف ثم مات العبد قبل ان يخدمه قال يعود على دعواه فان اقام البينة على حقه قسم
حقه على الالف وقيمة الخدمة فما اصاب الالف جاز لصاحب البد وما اصاب الخدمة فهو للمدعي
وان لم يقم بينة سلمت له الالف وبطلت حصة الخدمة وصرح الصلح كذا في محيط السرخسي * اذا كان
الصلح من اقرار واستحق بعض المصالح منه رجع المدعي عليه بحصة ذلك من العوض واذا استحق
كل المصالح منه عن اقرار رجع المدعي عليه على المدعي بكل العوض ثم يرجع بالخصوصية على المستحق
ان شاء وان استحق بعض المصالح عنه او ثلثا او ربعا ونحو ذلك رجع بالخصوصية في ذلك القدر على
المستحق هكذا في غاية البيان شرح الهداية * ولو وقع الصلح من انكار وسكوت فاستحق المتنازع فيه
رد المدعي بدل الصلح على المدعي عليه وخاصم المدعي مع المستحق وان استحق بعضه رد حصته
ورجع المدعي بالخصوصية في ذلك القدر كذا في الكافي * رجل ادمى نصف دار في يدي انسان
فصالحه الذي في يديه على دراهم مسماة ودفع الدراهم اليه ثم استحق نصف الدار فان ادمى نصفها
شائعا فان قال المدعي النصف لي والنصف الآخر للمدعي عليه يرجع المدعي عليه على المدعي بنصف
البديل ولو قال النصف لي ولا ادري ان النصف الآخر لمن هو او قال النصف لي وسكت ثم استحق نصف
الدار شائعا لا يرجع المدعي عليه على المدعي بشيء من البديل وان قال المدعي النصف لي والنصف
الآخر لفلان آخر غير المدعي عليه ثم صالحه المدعي عليه فاستحق نصف الدار لا يرجع المدعي عليه
على المدعي بشيء من البديل وان كان المدعي ادمى نصفها فصالحه المدعي عليه ثم استحق
النصف الذي كان يدعيه المدعي رجع المدعي عليه بجميع البديل على المدعي وان استحق النصف الآخر
لا يرجع بشيء وان استحق نصف شائع من الدار رجع المدعي عليه بنصف البديل على المدعي هكذا في
فتاوى قاضيخان * وان ادمى حقا في دار لم يبينه فصالحه على دراهم ودفعها اليه ثم استحق بعض الدار
لم يرد شيئا من العوض فلعل دعواه فيما بقي دون ما استحق ولو استحق كل الدار من يد المدعي عليه
له ان يرجع بدراهمه كذا في الكافي * رجل ادمى نصف دار في يد رجل ولم يقل في النصف الآخر شيئا
فاقر بذلك الذي الدار في يديه له وصالحه منها على مائة درهم ثم ادمى رجل آخر نصفها ولم يقل
في النصف الآخر شيئا فاقر المدعي عليه بذلك ايضا ثم صالح المدعي عليه مع الثاني ايضا على دراهم
مسماة ودفعها اليه ثم استحق نصف الدار لم يرجع المقضي عليه عليهما بشيء وان استحق ثلثة ارباع

الداررجع عليه ما بنصف ما اخذ وكذلك لو لم يقر المدمي عليه للمدعي الثاني بشي حتى اقام المدعي الثاني بينة على ما ادعى وقضى القاضي له بنصف الدار ثم صالحه المقضي له من ذلك على دراهم معلومة وكان ذلك قبل ان يقبض المقضي له ما قضى القاضي له به ثم استحق نصف الدار وقضى القاضي للمستحق فالمدعي عليه لا يرجع على المدعي الاول ولا على الثاني بشي مما صالحهما عليه ولو ان المقضي له بالنصف الثاني قبض ما قضى له به ثم اشترى المقضي عليه من المقضي له ما قضى له به ثم استحق نصف الدار رجع المقضي عليه على المصالح الاول وعلى المستحق الاول بنصف ما اعطاها هكذا في المحيط * اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجوع المدعي على دعواه هذا اذا لم يجز المستحق الصلح اما اذا اجازة جازو سلم العبد للمدعي ويرجع المستحق بقيمة العبد على المدعي عليه وان لم يجزوا خذ بطل الصلح ورجع المدعي على دعواه فان كان الصلح من اقرار رجع المدعي عليه بما ادعاه وان كان غن انكارا وسكوت رجع على دعواه واواستحق نصف العبد فالمدعي بالخيار ان شاء رضي بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء رد العبد وما دعى على جميع الدعوى هكذا في شرح الطحاوي * اذا استحق بدل الصلح في المجلس او بعد الافتراق من المجلس او وجدته ستوفة او رصاصا او زبونا او نبهرجة فان وقع الصلح من جنس حقه بان ادعى الف درهم ووقع الصلح على مائة درهم فالمدعي يرجع بمثل بدل الصلح وذلك مائة من الجباد ولا يرجع باصل دعواه وان وقع الصلح على خلاف جنس حقه بان ادعى مائة دينار ووقع الصلح على مائة درهم فهذا الصلح معاوضة فيرجع بمثل بدل الصلح ان وقع الاستحقاق في المجلس وان وقع بعد الافتراق من المجلس يرجع باصل الدعوى كذا في الذخيرة * لو كان عليه كرحطة فصالحه من ذلك على كرشعير ودفعه اليه وتفرقا ثم استحق كرشعير انتقض الصلح واذا ابطال الصلح رجع باصل حقه وهو الحنطة فان ورد الاستحقاق وهما في المجلس بعد فانه يرجع عليه بشعير مثله ويكون الصلح ماضيا كذا في المحيط * ولو صالحه من الدراهم على فلوس وقبضها ثم استحققت يرجع بالدراهم كذا في الحاوي * رجل ادعى على رجل الف درهم ودارا فصالحه المدعي عليه على مائة دينار ثم استحققت الدار من يد المدعي عليه لم يرجع على المدعي بشي لو ان رجلا ادعى في دار في يدي رجل حقا فصالحه من ذلك على عبد وعلى مائة درهم كان ذلك جائزا

فان استحق العبد بكم يرجع المدعي في دعواه فانه ينظر الى قيمة العبد فان كانت قيمته ما نتي درهم انتقض الصلح في الثلثين وبقي في الثلث ويرجع بثلثي دعواه وان كانت قيمته مائة انتقض الصلح في النصف ورجع في نصف الدعوى ولو ان المدعي اعطى ثوباً للذي في يده الدار والمسئلة بحالها ثم استحق العبد وقيمة العبد مائة فانه يرجع المدعي على المدعي عليه بنصف الثوب ونصف الدعوى وان استحق الثوب من يد المدعي عليه فانه يرجع المدعي عليه على المدعي بنصف العبد ونصف المائة ان كانت قيمة العبد مائة درهم فان وقع الاختلاف بين المدعي والمدعي عليه في قدر الحق الذي ادعاه المدعي في الدار فقال المدعي كان حقي في الدار نصفها وقيمة الدار مثلاً ما نتي درهم فحقني من ذلك مائة والثوب مائة فيقسم حقي في الدار والثوب على العبد والمائة نصفان فانه اذا استحق الثوب كان لك الرجوع علي بنصف ما اعطيتني من العبد والمائة وقال المدعي عليه لابل حقت في الدار عشرها وقيمتها عشرون درهما وقيمة الثوب مائة وقد انقسم ذلك على العبد والمائة اسداسا فصار بازاء الثوب خمسة اسداس العبد والمائة فاذا استحق الثوب كان لي الرجوع بخمسة اسداس ما اعطيتك من العبد والمائة فاذا اختلفا على هذا الوجه كان القول قول المدعي عليه مع يمينه ويرجع على المدعي بخمسة اسداس العبد والمائة كذا في المحيط * ولو لم يسم مهر في اصل العقد لكنه صالحها من مهرها على ان يجعل العبد مهرها او فرضه لها بعد النكاح ثم استحق العبد رجعت بالقيمة بخلاف ما اذا تزوجها على الف ثم صالحها من الالف على عبد فاستحق العبد فانها رجعت عليه بالالف هكذا في المبسوط * ولو كان المدعي داراً فصالح على دار وبنى كل واحد منهما بناءً فالدار كالامة والبناء كالولد في التزام السلامة والحكم في رجوع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة بنائه عند الاستحقاق كما في الولد اختلفا في ساحة يد هي كل واحد اناله وفي يده لم يقض لاحدهما بملك ولا يد الابينة فان سلمها احدهما لصاحبه بعبد وقبضه وبنى الآخر وسكن فاستحق العبد او وجد حراً بطل الصلح ويعود لكل واحد منهما الى دعواه وليس له ان يقض بناء صاحبه ولا ان يمنعه من السكنى حتى يثبت بالبيينة ولو اشترى منه بعبد فبنى وسكن ثم استحق اجبر على نقض البناء كذا في الكافي * الباب الحادي والعشرون في المنفقات الامام او القاضي اذا صالحه شارب الخمر على ان يأخذ منه مالا ويعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان قبل الرفع او بعده كذا في فتاوى قاضيه خان *

لو قَدَف امرأته بالزنا حتى وجب اللعان ثم صالحها على مال على ان لا تطالبه باللعان كان باطلا وعفوها بعد الرفع باطل وقيل جائز كذا في انصoul العمادية * رجل زنى بامرأة رجل فعلم الزوج و اراد احدهما فصالحاه معا و احدهما على دراهم معلومة او شيء آخر على ان يعفو منهما كان باطلا لا يجب المال وعفوه باطل سواء كان قبل الرفع او بعده كذا في فتاوى فاضيل خان * لو كانت المرأة المزني بهامى النبي صالحته على دراهم اخذتها منه او دفعتها اليه فهو باطل ولكل واحد منهما ان يرجع بماله الذي دفع هكذا في المبسوط * لا ينبغي للقاضي ان يباشر الصلح بنفسه بل يعوض ذلك الى غيره من المنوسطين وسبيل القاضي ان لا يبادر في القضاء بل يرد الخصوم الى الصلح مرتين او ثلثا اذا كان يرجو الاصطلاح بينهم بان كانوا يميلون الى الصلح ولا يطلبون القضاء لا محالة فاما اذا طلبوا القضاء لا محالة وابوا الصلح ان كان وجه القضاء ملتبسا غير مستبين للقاضي ان يردهم الى الصلح واما اذا كان وجه القضاء مستبين فان وقعت الخصومة بين اجنيين يقضى بينهم ولا يردهم الى الصلح حين ابوا وان وقعت الخصومة بين اهل قبيلتين او بين المحارم يردهم الى الصلح مرتين او ثلثا وان ابوا الصلح هكذا في الذخيرة * لو صالح من الدعوى في الغنم على نصف الغنم على ان للمطلوب الاولاد كلها سنة لا يجوز وكذلك لو شرط الاولاد كلها للمطالب ولو صالح على صوفها على ان يجزمن ساعته جاز عند ابي يوسف رح خلافا للمحمد رح قيل عند ابي يوسف رح انما يجوز اذا صالح على صوفها وان صالح على صوف غيرها لا يجوز كذا في محيط السرخسي في باب الصلح الفاسد * ولو صالح على اللبن الذي في ضرعه او على الولد الذي في بطنه لا يجوز بالاتفاق كذا في المحيط * لو ادعى في عديد دعوى فصالحه من ذلك على مختاتيم دقيق معلومة من دقيق هذه الحنطة او على ارطال من لحم شاة حية لم يجوز وكذلك لو صالحه على عبد آبق كذا في المبسوط في باب الصلح الفاسد * لو ادعى انسان على انسان مالا او حقا في شيء ثم صالحه على مال فتبين انه لم يكن عليه ذلك المال وذلك الحق لم يكن ثابتا كان للمدعى عليه حق استرداد ذلك المال هكذا في خزائن الفتاوى * اذا قال المدعى بعد ما صالح مع المدعى عليه واخذ منه بدل الصلح اني كنت مبطلا في الدعوى كان للمدعى عليه ان يرجع عليه بما اخذ من بدل الصلح كذا في المحيط * اذا ادعى على انسان مالا وصالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر يرد البذل كذا في الوجيز للكردي * ادعى على

على آخران له خمسين دينارا في يده مال الشركة وعليه خمسون دينارا قرضا والمدعى عليه مقر
بمال الشركة ثم اصطالحا على خمسين دينارا لا يصح الصلح في حصة الشركة ويصح في حصة القرض
وان انكر المدعى عليه مال الشركة ثم اصطالحا فالصلح جائز في حصة القرض والشركة جميعا كذا
في الذخيرة * المطلوب اذا قضى حقه وانكر الطالب ثم صالحه بمال جاز الصلح في الظاهر وفيما بينه
وبين الله تعالى لا يحل للطالب اخذ مال الصلح كذا في الثا تارخانية * اذا كانت الدار في يدي
رجل فادعى ان فلانا تصدق بها عليه وقبضها وقال فلان وهبتها لك وانا اريد الرجوع فيها فاصطالحا
على مائة درهم على ان يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا يستطيع الرجوع فيها بعد الصلح وكذا
لو اقر الذي في يده الدار انها هبة واراد الواهب ان يرجع فصالحه على مائة حتى يسلم له الدار جاز
واذا جحد رب الدار الهبة والصدقة واراد اخذ دارة فصالحه الذي في يديه على ثوب على ان يسلم
له الدار بما ادعى من الصدقة جاز واذا اصطالحا على ان تكون الدار بينهما بالسوية نصفان على ان
يرد الذي في يديه الدار مائة درهم فالصلح جائز وان كان في يدي رجل عبد فادعى رجل انه تصدق
عليه وقبضه وجحده الذي في يديه العبد ذلك واقتدى منه الذي في يديه العبد بثوب فدفعه اليه
وصالحه على ان برئ من دعواه في هذا العبد فهو جائز كذا في المحيط * صالح عن العشرة بالخمس
ثم نقضا الصلح لا ينتقض الصلح كذا في القنية * في نوادر بن سماعة عن ابي يوسف رح في رجل
باع عبدا بالف درهم وقبض الثمن ولم يدفع العبد وضمن رجل للمشتري بتسليم العبد وطلب
المشتري العبد فصالح النصف من المشتري على ان يرد على المشتري الثمن قال هو جائز وللبيع الثمن
الذي قبض والعبد للنصف من قال لا يرى ان رجلا لو ادعى على رجل انه باعه عبده هذا بالف درهم
وانكر ذلك الذي العبد في يديه فصالحه عن دعواه على ان رد عليه الثمن وقبضه ثم اقر المدعى عليه بالبيع
فالعبد له والثمن للذي قبض كذا في المحيط * لو صالحه من الدين على عبد وهو مقر به وقبضه لم يكن له
ان يبيعه مراهجة على الدين كذا في المبسوط في باب الخيار في الصلح * له على آخر الف دفع
المديون اليه نصفها من جهة الصلح بلا تلفظ الصلح ثم اراد الاسترداد له ذلك وان كان اعطاء عرضا
لا يملك الاسترداد كذا في الوجيز للكردي في الصلح من الاشياء التي ليست بمال * الكفيل بالنفس
اذا صالح على مال على ان يبرأه من الكفالة فالصلح باطل وهل تبطل الكفالة فيه روايتان في رواية تسقط
هكذا في البدائع * وبه يقتضى كذا في الذخيرة *

كتاب المضاربة

هو يشتمل على ثلث وعشرين بابا الباب الاول في تفسيرها وروايتها وشرائعها وحكمها
 أما تفسيرها شرعا فهي عبارة من عقد على الشركة في الربح يمل من احد الجانبين والعمل من الجانب
 الآخر حتى لو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضا هكذا في الكافي *
 فلو قبض المضارب المال على هذا الشرط فربح او وضع او هلك المال بعد ما قبضه المضارب قبل ان يعمل
 به كان الربح للمضارب والوضيعة والهلاك عليه كذا في المحيط * وأما ركنها فالإيجاب والقبول وذلك
 باللفظ تدل عليها من لفظ المضاربة والمقارضة والمعاملة وما يؤدي معاني هذه الالفاظ بان يقول رب
 المال خذ هذا المال مضاربة علي ان ما رزق الله واطعم الله تعالى منه من ربح فهو بيننا على كذا من نصف
 اربع او ثلث او غير ذلك من الاجزاء المعلومة وكذا اذا قال مقارضة او معاملة ويقول المضارب اجزت
 او رضيت او قبلت او نحو ذلك يتم الركن بينهما هكذا في البدائع * ولو قال خذ هذه الالف فاعمل
 بالنصف او بالثلث او بالعشر او قال خذ هذه الالف وابتع بها متاعا فما كان من فضل الملك النصف
 ولم يزد على هذا شيئا او قال خذ هذا المال على النصف او بالنصف ولم يزد على هذا اجازت
 استحسانا ولو قال اعمل بها علي ان ما رزق الله تعالى او ما كان من فضل فهو بيننا اجازت المضاربة
 قياسا واستحسانا هكذا في المحيط * ولو قال خذ هذه الالف تشتري بها هروبا بالنصف او قال
 تشتري بها رقيقا بالنصف فهذا باطل وما اشترى بها يكون لرب المال وللمضارب اجر مثله فيما
 اشترى وليس له ان يبيع ما اشترى الا بما رزق المال فان باع بغير امره فحكمه كحكم بيع
 الفضولي لا يجوز الا باجازة المالك فان تلف ما باع ولم يقدر على المشتري منه ردة فهو ضامن
 لقيمته حين باع والتمن الذي باع به للمضارب فان كان فيه فضل على القيمة التي غرم
 له ان يتصدق به واذا اجاز رب المال بيع المضارب فان كان المبيع قائما بعينه نفذ بيعه وكذلك
 ان كان لا يدري انه قائم ام هالك والتمن لرب المال طيب لا يتصدق منه بشيء كما لو كان امره
 بالبيع في الابتداء وان علم هلاكه عند الاجازة فاجازته باطله فاذا بطلت الاجازة كان المضارب ضامنا
 للقيمة يوم باعه والتمن له يتصدق بالفضل ان كان فيه هكذا في المبسوط * ولو قال خذ هذه الالف
 مضاربة واشتر بها هروبا بالنصف او قال رقيقا بالنصف هل يجوز مضاربة ام لا لا روايتها في الكتب

على صاحب الدين فالربح له والخب المضا^ن المديون بربطه من الدين وله اجر مثل عمله
 على رب الدين كذا في المحيط * ولو^ن على ثلث فقال له اقض مالي على فلان فاعمل به
 مضاربة جاز كذا في الكافي * اذا كان لرجل آخر الف درهم دين فقال الآخر اقض ديني من فلان
 واعمل به مضاربة فقبض بعضها وعمل باز ولو قال اقض ديني من فلان فاعمل به مضاربة او ثم
 اعمل به مضاربة فقبض بعضها وعمل في مجوز وكذا اذا قال اقض ديني لتعمل به مضاربة او تعمل
 هكذا في المحيط * ولو قال رب المال للعاق والمستودع او المستبضع اعمل بمافي يدك مضاربة بالنصف
 جاز عند ابي يوسف والحسن رح كذا في السرخسي * في فتاوى رشيد الدين لو قال لمديون فادفع
 الدين الذي لي عليك الى فلان لين^ي فلان كذا ويبيع على ان ما يحصل من الربح يبتانصفا
 فدفع صح ذلك مضاربة كذا في الفصو^م مادية * ومنها ان يكون المال مسلما الى المضارب لا يد
 لرب المال فيه فان شرط ان يعمل رب مع المضارب تنفس المضاربة سواء كان المالك عاقدا او غير
 عاقدا كالأب والوصي اذا دفعا مال الصغير بشرط عمل الصغير كذا في الكافي * ثم اجر مثل المضاربة
 في عمله على الأب أو الوصي يؤدى بار^م من مال الابن كذا في المبسوط * ولو دفع احد المتقاضين
 او احد شريكي العنان مالا مضاربة^م عمل شريكه مع المضارب لا تصح كذا في الحاوي *
 واذا لم يكن العاقدا مالكا وشرط عمله سار^ب فان كان العاقدا ممن يجوز له ان يأخذ المال
 مضاربة بنفسه كالأب أو الوصي مال الصغير مضاربة وشرط عمل نفسه مع المضارب
 بجزء من الربح جازت المضاربة وار^ا اقدم من لا يجوز له ان يأخذ المال مضاربة فشرط عمل
 نفسه مع المضارب يفسد العقد كاملا^ا فع مالا مضاربة ويشترط عمله مع المضارب وان شرط
 المأذون عمل مولا^م مع المضارب وليه فالمضاربة فاسدة وان كان عليه دين جازت المضاربة
 في قول ابي حنيفة رح كذا في المجب^و كل رجلا يدفع ماله مضاربة فدفع الوكيل وشرط عمل
 نفسه مع المضارب وشيئا معلوما^ن كان ذلك فاسدا كذا في فتاوى قاضيخان * والمكاتب
 اذا دفع ماله مضاربة وشرط عمل^م تنفس مطلقا لانه كالأجنبي سواء كان عليه دين او لم يكن
 كذا في التبيين * فان عجز قبل^ا دين عليه فسدت المضاربة فان اشترى با بعد ذلك وباعها
 وربحها فالربح كله لرب المال ولا اجر له عمله ولو كان اشترى بالمال جارية ثم عجز المكاتب فباعها الجارية
 بغير

بغلام ثم باع الغلام بأربعة آلاف درهم فأن المولى يستوفي منه رأس ماله وما بقي فهو بينهما على ما اشترط
 كذا في المبسوط * لو دفع الفامضاربة فقال له اعمل فيه برأيك كان للمضارب ان يدفعها الى غيره
 مضاربة فان دفعها واشترط ان يعمل المضارب الاول مع الثاني او شرط عمل رب المال مع الثاني
 كانت المضاربة الثانية فاسدة ويكون الربح بين المضارب الاول ورب المال على ما اشترط في المضاربة
 الاولى ولا اجر لرب المال وان عمل رب المال كذا في فاعوى فاضيقان * ولا آخر اجر المثل كذا
 في محيط السرخسي * ومنها ان يكون نصيب المضارب من الربح معلوما على وجه لا ينقطع به الشركة
 في الربح كذا في المحيط * فان قال على ذلك من الربح مائة درهم او شرط مع النصف او الثلث عشرة
 دراهم لا تصح المضاربة كذا في محيط السرخسي * ولو شرط للمضارب ربح نصف المال او ربح ثلث المال
 كانت المضاربة جائزة واشترط لاحد هماربح مائة درهم لا يعينها من رأس المال جاز ولو شرط لاحد هماربح
 ربح هذه المائة بعينها او ربح هذا النصف بعينه من المال فسدت واذا اشترط لاحد هماربح نصف الربح الا عشرة
 دراهم وثالث الربح الا خمسة دراهم فسدت المضاربة كذا في محيط * ومنها ان يكون المشروط للمضارب
 مشروطا من الربح لا من رأس المال حتى لو شرط شيئا من رأس المال او منه ومن الربح فسدت
 المضاربة كذا في محيط السرخسي * واما الشروط الفاسدة فمنها ما تبطل المضاربة ومنها ما لا تبطلها
 وتبطل بنفسها اذا قال رب المال للمضارب لك ثلث الربح وعشرة دراهم في كل شهر عملت فيها
 للمضاربة فالمضاربة جائزة والشرط باطل كذا في النهاية فان عمل على هذا الشرط قريح فالربح
 على ما اشترط ولا اجر للمضارب في ذلك وكذلك ان اشترى ذلك الاجر لعبد له يعمل معه في المضاربة
 اوليت بشري فيه ويبع في الربح على ما اشترط ولا اجر له المضارب ولا لبينه ولو كان العبد الذي
 اشترط له الاجر عليه دين او كان مكاتب المضارب او ولده او ولده فهو جائز على ما اشترط والذي عمل
 بالمال مع المضارب من هؤلاء عشرة دراهم كل شهر على ما اشترط ولو اشترط ان يعمل عبد رب المال
 مع المضارب على ان للعبد اجر عشرة دراهم كل شهر اعلم مع هذا شرط فاسد والربح بينهما
 على الشرط ولو كان عبد رب المال عليه دين فاشترط له عشرة دراهم كل شهر واشترط ذلك
 لمكاتبه او لابنه جاز كذا في المبسوط * ولو دفع الفامضاربة بالنصف على ان يدفع رب المال
 ارضه اليه ليزرعها سنة او على ان يسكن داره سنة فالشرط باطل والمضاربة جائزة ولو كان المضارب
 هو الذي شرط عليه ان يدفع ارضه ليزرعها رب المال سنة او يدفع داره لرب المال ليسكنها سنة

فسدت المضاربة كذا في النهاية * من أبي يوسف ربح فيمن دفع مالا مضاربة على أن يبيع المضارب في دار رب المال أو دار المضارب كان جائزا ولو شرط أن يسكن المضارب دار رب المال أو دار المضارب فهذا لا يجوز كذا في المحيط * قال القنطري في كتابه كل شرط يوجب جهالة الربح أو قطع الشركة في الربح يوجب فساد المضاربة وما لا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب فسادها نحو أن يشترط أن تكون الوضعية عليهما كذا في الذخيرة * أما حكمها فانه أولا أمين وعند الشروع في العمل وكيل وإذا ربح فهو شريك وإذا فسدت ربحا وأجبر وإذا خالف فهو غاصب وأن اذن بعده ولو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كالمضارب كان قرضا كذا في الكافي * المضارب إذا عمل في المضاربة الفاسدة وربح يكون جميع الربح لرب المال وللمضارب أجر مثله فيما عمل لا يزداد على المسمى في قول أبي يوسف ربح والربح للمضارب كان له أجر مثله كذا في فتاوى قاضيخان * هذا جواب ظاهر الرواية كذا في المحيط * ولو كانت المضاربة صحيحة فلم يربح المضارب لاشي له ولو هلك المال في المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضيخان * وله أجر مثله فيما عمل كذا في المبسوط * البارد الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها نصا وما لا يجوز وما يجوز من الشروط * وما لا يجوز لو قال رب المال للمضارب على أن مارزق الله تعالى من الربح يكون بينا جاز ويكره الربح بينهما على السواء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو دفع إليه ألف درهم مضاربة على أنهما شرا شيئا في الربح ولم يبين مقدار ذلك فالمضاربة جائزة لأن مطلق الشركة يقتضي المساواة وكذلك إذا طعم إليه مالا وقال اعمل بها شركتي ولم يزد على هذا فهذا مضاربة جائزة والربح بينهما نصفان فبكر قال على أن للمضارب شركا والشرك والشركة عند أبي يوسف ربح واحد فهو بينهما نصفان وقال محمد ربح المضاربة فاسدة كذا في الذخيرة * ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة على أنهما يشرطا فلان لفلان من الربح فان علم رب المال والمضارب بما شرط فلان لفلان من الربح تجوز له ربحه وإن لم يعلم لا تجوز وكذا إذا علم أحدهما وجهل الآخر هكذا في المحيط * ولو دفع إليه مضاربة جاهل أن يعطي المضارب رب المال ما شاء من الربح فهذه مضاربة فاسدة كذا في المبسوط * ولو قال على ما للمضارب ثلث الربح أو سدسه أو قال على أن لرب المال ثلث الربح أو سدسه فالمضاربة فاسدة لا شرط له أحد النصيبين كذا في محيط السرخسي * إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن للمضارب نصف الربح أو ثلثه ولم يتعرض لجانب

رب المال فالمضاربة جائزة وللمضارب ما شرط له والباقي لرب المال ولو قال علي ان لرب المال نصفه او ثلثه وام يمين للمضارب شيئا ففى الاستحسان تجوز ويكون للمضارب الباقي بعد نصيب رب المال هكذا فى المحيط * ولو قال رب المال للمضارب علي ان لي نصف الربح ولك ثلثه كان للمضارب ثلث الربح والباقي لرب المال كذا فى فتاوى ذاصيخان * اذا شرط فى المضاربة بعض الربح لغير المضارب ورب المال فان شرط عمل الاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط جائز وبصير رب المال دافع مال المضاربة الى رجلين وان لم يشترط عمل الاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط غير جائز ويجعل لشرط للاجنبي كالمسكوت منه فيكون لرب المال وان شرط بعض الربح لعبد رب المال او لعبد المضارب فان شرط عمل العبد فالمضاربة جائزة والشرط جائز على كل حال وان لم يشترط عمل العبد ان لم يكن على العبد دين صح الشرط سواء كان عبد المضارب او عبد رب المال وان كان على العبد دين فان كان عبد المضارب فعلى قول ابي حنيفة رح لا يصح الشرط ويكون هذا المشروط كالمسكوت عنه ويكون لرب المال وعندهما يصح الشرط ويجب الوفاء به وان كان عبد رب المال فالمشروط يكون لرب المال بلا خلاف ان شرط بعض الربح لبعض من لا تقبل شهادة المضارب لشهادة رب المال له نحو الابن والمرأة والمكاتب ومن اشبههم فالجواب فيه كالجواب فيما اذا شرط بعض الربح للاجنبي وان شرط بعض الربح لقضاء دين المضارب او لقضاء دين رب المال فهو جائز ويكون المشروط هكذا فى المحيط * لو شرط ذلك للمساكين او للحج او فى الرقاب لم يصح الشرط لانه ليس للمشروط له مال ولا عمل لهم فصار كالمسكوت عنه فيكون لرب المال كذا فى محيط السرخسي * لو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان ثلث الربح للمضارب وثلثه لرب المال وثلثه لمن شاء المضارب فالثلثان من الربح لرب المال والشرط باطل ولو قال له ثلث الربح لمن شاء رب المال فهو المسكوت عنه سواء فيكون لرب المال كذا فى المبسوط * لو دفع رجلان الغامضاربة على ان للمضارب ثلث ربحها وثلث الباقي لاحدهما والثلثان للآخر فعلم المضارب وربح ثلثه للمضارب وما بقي بينهما نصفان ولو شرط المضارب ان له الثلث ثلثاه من حصته احدهما والثلث من حصته الآخر يصح وما بقي بين صاحبي المال على اثنين عشرهما خمسة اسهم لمن شرط من الثلثة الثلثين وسبعة للآخر كذا فى محيط السرخسي * لو دفع رجلان الى رجلين الف درهم وقال لهما نصف الربح بينكما فلان منه الثلثان لثلاث ذلك من نصيب احد صاحبي المال وثلث ذلك من نصيب الآخر ولفلان الآخر منه الثلث

ثلاث ذلك من نصيب احد صاحبي المال وهو الذي اعطى له ثلث نصيبه وثلث ذلك من نصيب
 الآخر والنصف الآخر من صاحبي المال نظمان فعلا وربحاً فنصف الربح بين المضاربين على
 ما اشترط والنصف الآخر من صاحبي المال على تسعة اسهم للذي شرط للمضارب ثلثي النصف
 من نصيبه من ذلك اربعة اسهم وللآخر خمسة كذا في المبسوط * دفع الفاعل على ان للمضارب
 ثلثي الربح على ان يخلط بالف من ماله يعمل بهما فخلطهما وعمل وربح فهو على الشرط ربح
 الف المضارب له حصة واثنان له من الربح الآخر بحكم عمله في مال الدافع ولو كان الدافع
 شرط لنفسه ثلثي الربح وللعاقل ثلثه فالربح بينهما على قدر مالهما لان الدافع شرط ان يكون ربح
 ماله كله له وهو نصف الربح فيكون هذا الربح بينهما مباداً لا مضاربة كذا في محيط السرخسي *
 ولو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان يخلطها بالف من قبله ويعمل بهما جميعاً على ان
 للمضارب ثلثي الربح نصف ذلك من ربح الف صاحبه ونصفه من ربح الف خاصة وعلى ان
 ما بقي من الربح للدافع فهذا جائز للمضارب ثلثا الربح على ما اشترط والثلث لرب المال ولو دفع
 اليه الف درهم على ان يخلطها بالف من قبله على ان الربح بينهما نصفان فهذا جائز فان كان
 الدافع شرط لنفسه ثلثة ارباع وللعاقل ثلثه فالربح بينهما اثلاثا على قدر مالهما كذا في المبسوط *
 دفع اليه الف وقال ان اشترى به برافله نصف وان اشترى به بديقه اقله الربع وان اشترى به شعيراً
 فله الثلث صح وما اشترى استحق المشاء وطان اشترى برا لا يملك بعده شراء شيء آخر لوقوع
 الشركة والعقد عليه ولو شرط ما من ان يبيع ان النعقة على المضارب اذا خرج الى السفر بطل الشرط
 وجازت كذا في الوجيز للكردي * ان افلاما من المنتقى * ولو قال له ان عملت في المصرف فلک
 الثلث وان سافرت فلک النصف فاشترى في المصرف وباع في السفر قال محمد ربح المضاربة على
 الشراء فان اشترى في المصرف فله ما شرط في المصرف سواء باعه في المصرف او غيره وان عمل ببعض المال
 في السفر وبالبعض في الحضر فربح على واحد على ما شرط دفع الى رجلين مضاربة على ان
 لاحدهما ثلث الربح والباقي لرب المال عليه اجر مثل الآخر فالمضاربة فاسدة بينهما وبين الآخر دون
 الاول لان المعسود هو عدم الشركة في ربح وجد في حقه ولا يتنرد احدهما بالتصرف لان الاذن
 بالنصرف لهما قائم كذا في محيط السرخسي * الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعضه مضاربة وبعضه لا

اذا دفع الى رجل الف درهم فقال نصفها قرض عليك ونصفها معك مضاربة بالنصف فاخذها على ذلك فهو جائز على مسمى كذا في الذخيرة * فان هلك المال قبل ان يعمل به فهو ضامن لنصفه ولو عمل به فربح كان نصف الربح للعامل ونصفه على ما شرط في المضاربة بينهما وان قسم المضارب المال بينه وبين رب المال بعد ما عمل به او قبل ان يعمل به بغير محضر من رب المال فقسمة باطلة لان الواحد لا يتفرد بالقطعة فان هلك احد المتسمين قبل ان يقبض رب المال نصيبه هلك من مالهما جميعا وان لم يهلك حتى حضر رب المال فجاز القسمة بان قبض نصيبه فالقسمة جائزة وان لم يقبض رب المال نصيبه الذي حصل له حتى هلك رجع بنصف نصيب المضارب ولو كان هلك نصيب المضارب لم يرجع المضارب في نصيب رب المال بشي وان هلك النصيبان جميعا بعد رضا رب المال بالقسمة رجع رب المال على المضارب بنصف ما صار للمضارب ولرب المال على المضارب قرض حسنة على حالها كذا في المبسوط * وتقال خذ هذه الالف على ان نصفها قرض عليك وعلى ان تعمل بالنصف الآخر مضاربة على ان الربح كله لي فانه يجوز ويكره لانه قرض جرت فعا كذا في المحيط والخبرة * وهكذا في المبسوط ومحيط السرخسي * فان عمل مع هذا فربح او وضع فالربح والوضيعة بينهما سفان كذا في المبسوط * وتقال خذ هذه الالف على ان نصفها قرض عليك ونصفها مضاربة تعمل فيه بالنصف فهو جائز ولو قل على ان نصفها مضاربة بالنصف ونصفها هبة للمضارب وقبضها المضارب على ملك غير مقسومة فهذه الهبة فاسدة والمضاربة جائزة فان هلك المال في يد المضارب قبل ان يعمل به او بعد ما عمل به فانه ضامن نصف مال حصة الهبة كذا في المحيط * ولا توجد رواية في الكتب ان الهبة الفاسدة مضمونة الا في هذا ولو ربح فنصف الربح حصة الهبة للمضارب والنصف الآخر على ما شرط في المضارب، والوضيعة عليهما نصفان ثم لم يذكر ان حصة الهبة من الربح هل تطيب للمضارب قال ابو جعفر روح لا يطيب عند ابي حنيفة ومحمد روح ويتصدق بها وقال النقيب ابواسحق الحافظ تطيب له بالا جماع لا يتصدق بها كذا في محيط السرخسي * ولو سمي نصفها بضاعة ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز وان هلك المال قبل العمل او بعده فانه هالك على رب المال وان ربح فلرب المال ثلثة ارباع الربح والمضارب ربع الربح كذا في الذخيرة * ولو دفعها على ان نصفها وضعة في يد المضارب ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز على مسمى فان تصرف في جميع المال كان ضامنا للنصف حصة الوضيعة وربح ذلك النصف له وعليه وضيعته كذا في المبسوط * فان قسم

المضارب المال نصفين ثم عمل باحد النصفين على المضاربة ووضع فالوضيعة عليه وعلى رب المال نصفان وان ربح فالربح بينهما نصفان الا ان كان من حصة الوديعه من الربح يتصدق به المضارب في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في المحيط * ولو دفع الى رجل جراب هروي فباع نصفه منه بخمسائة ثم امره ان يبيع نصف الباقي ويعمل بالثمن كله مضاربة فان شرطنا على ان الربح بينهما نصفان فالربح والوضيعة نصفان في قياس قول ابي حنيفة رح وفي قياس قولهما الرب المال ثلثة ارباع الربح وللمضارب ربه والوضيعة كلها على رب المال وان كان خلط المالين فليس اجر مثل عمله في النصف الذي فسدت وان لم يخلط احدهما بالآخر فله اجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة وان شرطنا ان يكون للمضارب ثلثي الربح وبالمال ثلثة فالربح بينهما على ما شرطنا في قياس قول ابي حنيفة رح والوضيعة عليهما نصفان واما عندهما فالمضارب ثلث الربح ورب المال ثلثة واذا شرطنا لرب المال ثلثي الربح وللمضارب ثلثة فعند الربح بينهما نصفان وعندهما للمضارب سدس الربح والباقي لرب المال هكذا في محيط السرخ * ومما يتصل بهذا الباب اذا دفع الرجل الى رجل جرابا هرويا فباع نصفه منه بخمسائة ثم امره ان يبيع النصف الباقي ويعمل بالثمن كله مضاربة على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من ربح فهو بينهما نصفان فباع المضارب نصف الجراب بخمسائة ثم عمل بها وبالخمس التي علم الربح والوضيعة نصفان في قول ابي حنيفة رح كذا في المبسوط * وفي قول ابي يوسف ودرج لرب المال ثلثة ارباع الربح وللمضارب الربح والوضيعة كلها على رب المال كذا في المحيط * ولو كان رب المال امره ان يعمل بالمالين مضاربة على ان للمضارب ثلثي الربح فعمل بها كالمضارب ثلثا الربح كذا في المبسوط * وان وضع كانت الوضيعة عليهما انصافا هذا على قياس قول ابي حنيفة رح وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح للمضارب ثلث الربح ان عمل في المالين وبيع ولرب المال ثلثا الربح والوضيعة كلها على رب المال هكذا في المحيط * ولو كان رب المال اشترط له الثلثين من الربح وللمضارب الثلث والمسئلة بحالها كان الربح بينهما نصفان والوضيعة عليهما نصفان كذا في المبسوط * هذا على قول ابي حنيفة رح وعلى قولهما لرب المال خمسة اسداس الربح والمضارب السدس هكذا في المحيط * وهل يستحق على رب المال اجر مثل عمله في النصف الذي فسدت المضاربة فيه بنظران خلط المالين فليس له اجر مثل عمله وان لم يخلط احدهما بالآخر فله اجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة

كذا في محيط السرخسي * الباب الرابع فيما يملك المضارب من التصرفات وما لا يملك الأصل ان ما يفعله المضارب ثلثة انواع نوع يملكه بمطلق المضاربة وهو ما يكون من باب المضاربة وتوابعها ومن جملته التوكيل بالبيع والشراء للحاجة والرهن والارتهان والاجارة والاستيجار والابداع والابضاع والمسافرة ونوع لا يملكه بمطلق العقد ويملكه اذا قيل له اعمل برأيك وهو ما يحتمل ان يلحق به فيلحق به عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة او شركة الى غيره وخطم ل المضاربة بماله او بمال غيره ونوع لا يملكه لا بمطلق العقد ولا بقوله اعمل برأيك الا ان ينص عليه رب المال وهو الاستدانة وهو ان يشتري بداراهم والدنانير بعد ما اشترى برأس المال السلعة وما شبه ذلك واخذ السعائج وكذا اعطاءها والعنق بمال وبغير مال والكتابة والاقرض والهبة والصدقة هكذا في الهداية * يجوز للمضارب ان يبيع بالنقد واثمة كذا في الكافي * وان باع شيئا من مال المضاربة واخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن شيئا كذا في غاية البيان * وان حط شيئا بغير مثل ما يحط التجار في مثل ذلك العيب او يتغابن به الناس فذلك جائز لانه من صنع التجار ولو حط عنه شيئا فاحشا وحط بغير عيب جاز ذلك على المضارب خاصة في قول أبي حنيفة ومحمد رحم وهو ضامن لذلك لرب المال وما قبضه من الثمن فعمل به فهو على المضاربة خالصة ورأس المال في ذلك الذي قبضه من المشتري كذا في المبسوط * وله ان يشتري دابة للركوب وان له ان يشتري سفينة للركوب وله ان يستكرتها وله ان يأذن لعبد المضاربة في التجارة في المشهور من رواية كذا في الكافي * وليس على هذا المملوك عهدة شيء مما باع وانما العهدة على المضارب كذا في المحيط في المتفرقات * ويملك المأذون من جهته من التصرفات ما يملكه المضارب دون ما لا يملكه فادرا يشتري العبد عبدا من تجارته فجنبي لا يدفعه ولا يفديه حتى يحضر المضارب ورب المال وان لحق عبدا من المضاربة دين كان للمضارب ان يبيعه فيه سواء كان المولى حاصرا او غائبا ولو رهن المضارب الله بدينه لم يجز سواء كان فيه فضل او لا لان الرهن ايفاء دين حكما وليس له ان يقضي دينه من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي * فان رهنه بدين من المضاربة وفيه فضل او ليس فيه فضل فالرهن جائز ولو لم يرهنه ولكن العبد استهلك ما لا لرجل او قتل دابة فباع المضارب في ذلك دون حضور رب المال او دفعه عليه بدينه او قضى الدين منه من مال المضاربة فذلك جائز كذا في المبسوط * ولو احتال بالثمن على الايسر والاعسر جاز كذا في الكافي * وليس له ان يزوج عبدا وامه من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي * ان دفع المضارب مال المضاربة

أو شيئاً منه إلى رب المال بضاعة فاشترى رب المال وباع فهي مضاربة بحالها أو يصير رب المال معينا للمضارب في العمل ويستوي في هذا أن يكون مال المضاربة ناصباً أو صار عرضاً وإن كان رب المال أخذ مال المضاربة من منزل المضارب بغير أمره وباع واشترى به أن كان رأس المال ناصباً فهو نقض للمضاربة وإن صار رأس المال عرضاً لا يكون نقضاً لها ثم إذا كان مال المضاربة عرضاً وباع رب المال العرض بالف درهم ورأس المال كان ألف درهم ثم اشترى بالغين عرضاً آخر يساوي أربعة آلاف درهم وعرض المشتري يكون لرب المال وضمن للمضارب خمسمائة هكذا في المحيط* ولودفع المضارب المال إلى رب المال مضاربة لا تصح المضاربة الثمانية ولا تفسد المضاربة الأولى عندنا ويكون الربح بينهما على ما شرط في المضاربة الأولى كذا في الكافي* إذا باع رب المال مال المضاربة من المضارب أو باعه المضارب من رب المال فهو جائز سواء كان في المال فضل على رأس المال أو لم يكن غير أنه متى باع رب المال من المضارب بطلت المضاربة ومتى باع المضارب من رب المال لم تبطل المضاربة يكون رب المال بالخيار أن شاء دفع الثمن إلى المضارب وبقيت المضاربة وإن شاء أمسك الثمن ونقض المضاربة كذا في المحيط* وإن استأجر أرضاً يضاء ويشترى ببعض المال طعاماً ليزرعها كذا في الحاوي* واستأجر أرضاً يضاء على أن يغرس فيها شجراً أو رطاً بانقال ذلك من المضاربة فهو جائز والوضيعة على رب المال والربح على المشتري كذا في المبسوط* ولو أخذ نخلاً أو شجراً أو رطاً بامعاملة على أن ينفق عليه من مال المضاربة لا يجوز ويضمن ما تنفق من مال المضاربة وإن كان قال له اعمل برأيك كذا في محيط السرخسي* ولو أخذ الأرض مزارعة وانبتها بطعام اشتراه ببعض مال المضاربة يجوز أن قال له اعمل برأيك وإن كان ابذر والبقر من قبل رب الأرض والعمل على المضارب فما حصل يكون للمضارب كذا في خزائن المفتين* كذا لو كان شرط البقر على المضارب كذا في الحاوي* ولودفع أرضاً بغير بذر مزارعة جاز سواء قال له رب المال اعمل برأيك أو لم يقل كذا في المحيط* ولا ينبغي للمضارب ولا لرب المال أن يطأ جارية اشتراها للمضاربة كان فيها فضل على رأس المال أو لم يكن لا يقبلها ولا يملسها كذا في المبسوط* وإن أذن له رب المال في وطئها فكذلك لا يحل له وطئها ولادواعيه كذا في المحيط* ولو زوجها رب المال من المضارب فإن كان فيها فضل فالتكاح باطل فبقيت على المضاربة كما لو كانت وإن لم يكن فيها فضل جاز التكاح كذا لو زوجها من جنبي آخر كذا في المبسوط في باب مضاربة أهل الكفر* وتخرج الجارية من المضاربة ويحتسب ذلك على رب المال من رأس ماله كذا في المحيط* وليس للمضارب أن يبيعها

يبيعها بعد ذلك كذا في المبسوط * وليس للمضارب ان يشتري من يعتق على رب المال لقراءة او يمين
وكذا لم يجز له ان يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان اشترى من يعتق على رب المال او من
يعتق عليه صار مشتر بال نفسه دون المضاربة وضمن ان نقد الثمن من مال المضاربة وان لم يظهر في المال
ربح جاز ان يشتري من يعتق عليه فان زادت قيمته بعد الشراء حتى يظهر الربح عتق حظه منه ولم يضمن
لرب المال شيئا وسعى العبد في قيمته نصيب رب المال ولو اشترى نصفه بمال المضاربة ولا فضل
فيه ونصفه بماله صح عليهما كذا في الكافي * وللمضارب في المضاربة المطلقة ان يسافر بمال المضاربة
في الرواية الطاهرة برا وبحرا وليس له ان يسافر سفرا محوفا يتحامي الناس عنه في قولهم وهو
الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى ابي الليث اذا دفع رجل الى آخر الف درهم
مضاربة ولم يقل له اعمل برأيك الا ان معاملة التجار في تلك البلاد ان المضاربين يخلطون
وارباب الاموال لا ينفونهم عن ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس ان غلب التعارف
بينهم في مثل هذهارجوت ان لا يضمن ويكون الامر في ذلك محمولا على ما تعارفوه كذا في
المحيط * اذا دفع الرجل الى الصبي او الى العبد المأجور عليه مالا مضاربة فاشترى به فربح
او وضع بغير اذن والد الصبي ومولى العبد جاز على رب المال والربح بينهما على ما اشترطوا والعهد
في البيع والشراء على رب المال ثم لا تنتقل العهدة الى الصبي وان كبر وتنتقل الى العبد اذا
اعتق ولومات العبد في عمل المضاربة وقتل الصبي وهم في عمل المضاربة بعد ما ربحا فان مولى
العبد يضمن رب المال قيمة عبده يوم عمل في ماله مضاربة فاما ما تضمن قيمته في ذلك الوقت
يملكه بالضمان فجميع ما ربح العبد لرب المال دون مولى العبد واما الصبي فعلى عاقلة القاتل
الدية وان شاء ورثة الصبي ضمنوا عاقلة رب المال ثم يرجع عاقلته على عاقلة القاتل ثم يسلم لورثة
الصبي حصته من الربح كذا في المبسوط * ولو اشترى المضارب او خنزيرا او مدبرا او اوما ولد
او مكاتباً ضمن رأس المال علم اولم يعلم كذا في محيط السرخسي * لو اشترى يعبا فاسدا مما يملك
اذا قبض فليس بمخالف وما اشترى فانه على المضاربة لان ما مر بالتصرف عام يدخل فيه الصحيح
والفاسد كذا في المحيط * وان اشترى شيئا بمالا يتغابن فيه اس يكون مخالفا قال له رب المال
اعمل فيه برأيك ولم يقل ولو باع مال المضاربة بمالا يتغابن فيه الناس او باجل غير متعارف جاز
هنا ابي حنيفة رج خلا فالصاحبه كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اشترى المضارب او باع ممن

لا تقبل شهادته بسبب القرابة أو الزوجية أو الملك كما كتبه والعهد المديون فان كان البيع والشراء بمثل القيمة جاز وعندهم جميعا وان كان بما لا يتغابن الناس بمثله لا يجوز عندهم جميعا وان كان بما يتغابن الناس في مثله لم يجز عند أبي حنيفة رح وعندهما يجوز الا من مكاتبه وعبد المديون هكذا في المحيط *
 أقر المضارب بدين في المضاربة لمن لا تقبل شهادته له أو مكاتبه وعبد، وعليه دين أو لزمه في ماله خاصة عند أبي حنيفة رح الا ما أقر لعبد ولا دين عليه فانه لا يلزمه وعندهما يجوز إقراره لهما الا لعبد أو لمكاتبه هكذا في محيط السرخسي * هذا اذا لم يكن في مال المضاربة فضل فاما اذا كان فيه فضل يصح إقراره هؤلاء في حصته نص عليه في المضاربة الصغيرة كذا في المحيط في المنقرات * اذا اشترى المضارب بالف المضاربة جارية وقضها ثم بعها بالف درهم فلم ينقد ثمنها حتى اشتراها لنفسه بخمسائة لم يجز وكذلك لو اشتراها رب المال لنفسه بخمسائة لم يجز وكذلك لو كان المضارب باعها بالفين وقبض الثمن الا درهمان ثم اشتراها المضارب لنفسه واشتراها رب المال لنفسه باقل من الثمن الاول وكذلك لو اشتراها ابن احدهما أو ابوه أو عبده أو مكاتبه في قول أبي حنيفة رح وفي قولهما شراء هؤلاء جائز الا المكاتب والعبد ولو وكل المضارب ابنه بشرائها أو ابن رب المال لم يجز الشراء في قول أبي حنيفة رح الموكل ولا للموكل ولو وكل المضارب رب المال ان يشتريها له أو وكل رب المال المضارب بذلك لم يجز كذا في المبسوط بشر بن غياث عن أبي يوسف رح رجلان دفعا إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ونهية عن الشركة فانشق الكيس الذي فيه الدراهم واختلط بدراهم المضارب من غير فعله فله ان يشتري بذلك ولا ضمان عليه والشركة بينهما ثابتة وليس له ان يخص نفسه ببيع شيء من ذلك المتاع ولا يشتري بثمنه شيئا لنفسه دون صاحبه ولكن لو كان قبل ان يشتري بالمال شيئا اشترى للمضاربة متاعا بالف درهم واشهد ثم نقدها من المال ثم اشترى لنفسه متاعا بالف درهم ونقدها من المال فهذا جائز كذا في المحيط * اذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارية ثم اشهد بعد ذلك انه اشتراها لنفسه شراء مستقبلا بمثل ذلك المال أو بريح وكان رب المال اذن له ان يعمل فيه برأيه أو لم يأذن فان شراءه لنفسه باطل ولا ينبغي له ان يطمأها وهي على المضاربة على حالها كذا في المبسوط * وقول محمد رح انه اشهد انه يشتريها لنفسه يحتمل وجهين أحدهما ان يشتري جارية للمضاربة من نفسه لنفسه بمثل الثمن الاول أو بريح أو بضيعة والثاني ان يشتري الجارية ثانيا من البائع الاول لنفسه بمثل الثمن الاول أو باكثر أو بضيعة فان اراد به الوجه الاول

فانه لا يجوز سواء اشترى ما بمثل الثمن الاول او باكثر او باقل لان الواحد لا يلي العقد من الجانبين في البيع والشراء الا الاب في مال ولده على الاتفاق والوصي في مال البنيم على الاختلاف وان اراد به الوجه الثاني فعلى ما عليه اشارة محمدرح لا يجوز لان محمدرح لم يفصل وان كان حين اشترى ما بمال المضاربة اشهد انه يشتريها لنفسه فان كان رب المال اذن له في ذلك فذلك جائز وما اشترى فهو له وهو ضامن لرب المال مانقذ وان كان رب المال لم يأذن له في ذلك فالجارية على المضاربة الا ان يكون رب المال حاضرا فقال عند حضرته انى اشترىها لنفسى هكذا في المحيط * قال محمدرح في الزيادات اذا قال الرجل لغيره خذ هذه الالف مضاربة فاخذها المضارب واشترى جارية للمضاربة بالف درهم جياذ كما اقتضاه مطلق تسمية الدراهم ثم نظر الى الدراهم فاذا هي نبهجة اوزيوف فان لم يعلم بالمشار اليه وقت الدفع والاخذ او علم به احدهما دون الآخر او علما الا انه لم يعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه بحال المشار اليه فالشراء جائز على المضاربة فبعد ذلك ان اعطى المضارب بائع الجارية تلك الدراهم وتجوز بها البائع فلا رجوع للمضارب على رب المال بشيء ويكون رأس المال الزيوف وان لم يتجه زبها البائع وردها على المضارب يردّها المضارب على رب المال ويرجع على رب المال بالجياذ ولو لم يكن رأس مال المضاربة الجياذ فان كان المضارب نظرا الى الدراهم قبل الشراء وعلم انها زيوف فاشترى بها جارية نفذ الشراء على المضارب وكان رأس المال الزيوف ولو كانت الدراهم التي قبضها المضارب ستوفة او رصا صا فاشترى المضارب جارية بالف درهم جياذ نهى لرب المال ولا يكون للمضاربة في الوجوه الثلاثة التي ذكرناها والمضارب اجر مثل عمله لو كانت الدراهم جياذا الا انها انقص من المبلغ بان كانت خمسمائة مثلا فاشترى المضارب جارية بالف درهم فنصف الجارية للمضاربة ونصفها لرب المال في الوجوه الثلاثة فاذا باع المضارب هذه الجارية بعد ذلك وربح فنصف الثمن يكون لرب المال وما سلف الاخر فيستوفي منه رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على الشرط وليس للمضارب اجر لمثل فيما اشترى لرب المال ولو كان المضارب ورب المال يعلمان بكون الدراهم زيوفا او ستوفا وناقصة ويعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه بذلك فالمضاربة تتعلق بالمشار اليه فان كانت الدراهم زيوفا ونبهجة فاشترى بها جارية فالشراء للمضاربة ولو اشترى بالجياذ يصير مشترى بنفسه وان كانت الدراهم ستوفة او رصا صا فاشترى بها شيئا كان لرب المال وكان للمضارب اجر مثل عمله فان كانت الدراهم ناقصة

فالمضاربة على ما قبض حتى لو اشترى جارية بالف درهم والمقبوض خمسمائة فنصف الجارية على المضاربة والنصف للمضارب كذا في الذخيرة * وإذا اشترى المضارب بالمال متاعا وفيه فضل او لا فضل فيه فاراد رب المال بيع ذلك فابى المضارب واراد امساكه حتى يجدر بحافان المضارب يجبر على بيعه الا ان يشاء ان يدفعه الى رب المال ولكن يقال له ان اردت الامساك فرد عليه ماله وان كان فيه ربح يقال له ادفع اليه رأس المال وحصته من الربح ويسلم المتاع لك كذا في البدائع * وليس لرب المال ان يابى ذلك عليه كذا في المبسوط * وإذا اشترى المضارب بالمال متاعا ثم قال المضارب انا امسكه حتى اجد ربحا كثيرا واراد رب المال بيعه فهذا على وجهين اما ان يكون في مال المضاربة فضل بان كان اشترى بها متاعا يساوي القافى الوجهين جميعا لم يكن للمضارب حق امساك المتاع من غير رضئ رب المال الا ان يعطي رب المال رأس المال ان لم يكن فيه فضل او رأس المال وحصته من الربح ان كان فيه فضل فحينئذ له حق امساكه واذا لم يعط رب المال ذلك ولم يكن له حق امساكه هل يجبر على البيع فان كان في المال فضل يجبر المضارب على بيعه الا ان يقول لرب المال انا اعطيك رأس مالك وحصتك من الربح ان كان في المتاع فضل او يقول اعطيك رأس المال ان لم يكن في المتاع فضل فاذا اختار ذلك فحينئذ لا يجبر على البيع ويجبر رب المال عليه قبول ذلك وان لم يكن في المال فضل لا يجبر على البيع ويقال لرب المال المتاع كله خالص ملكك فاما ان تأخذ برأس مالك وتبيعه حتى تصل الى رأس مالك كذا في المحيط * وكل ما جاز للمضارب في المضاربة الصحيحة من شراء او بيع او اجارة او بضاعة او غير ذلك فهو جائز له في المضاربة النائدة ولا ضمان على المضارب وكذلك لو قال اعمل برأيك جازا ما يجوز في المضاربة الصحيحة كذا في الفصول العبادية *

الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى رجلين اذا دفع رجل الى رجلين الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها عبد ايساوي الف درهم وقبضاه فباعه احدهما بغير امر صاحبه بعرض يساوي الف واجاز ذلك رب المال فذلك جائز وتكون على المضارب العامل قيمة العبد الف درهم الف من ذلك يأخذ رب المال برأس ماله والف اخرى ربحه يأخذ رب المال نصفه ونصفه بين المضاربين فيطرح عن العامل مقدار نصيبه من الربح وذلك ربع الف ويغرم ما سوى ذلك وحق المضارب الآخر

الآ خر تبع لحق رب المال فلا يمنع لاجله نفوذ اجازة رب المال في حصته ولو كان المضارب باع
العبد بالفى درهم و اجاز ذلك رب المال جاز على المضاربين ولا ضمان على البائع وتؤخذ من
المشتري الا لغان فيكون ذلك على المضاربة بمنزلة ما لو باعه جميعا ولو كان المضارب باع
العبد باقل من الفين بقليل او كثير بما يتغابن فيه فاجاز ذلك رب المال فاجازته باطله ولو كان رب
المال هو الذي باعه و اجاز احدا المضاربين فان كان باعه بمثل القيمة فهو جائز وان باعه بدون
القيمة بقليل او كثير لم يجز حتى يجبراه جميعا و او كان احد المضاربين باع العبد ببعض ما ذكرنا
من الثمن فاجازة المضارب الآ خر ولم يجز رب المال فهو جائز ان كان باعه باقل من قيمته بما
يتغابن الناس فيه وان كان بما لا يتغابن الناس فيه لم يجز في قول ابي يوسف ومحمد رح
وهو جائز في قول ابي حنيفة رح بمنزلة ما لو كان باعه جديعا كذا في المبسوط * دفع الف الى رجلين
مضاربة بالنصف وقال اعملوا بـ ايكما ولم يقل لا يتقردا احدهما بالبيع والشراء فان عمل احدهما
بنصف رأس المال بغير امر صاحبه صار ضامنا لذلك النصف كذا في محيط السرخسي * وما يحصل
بتصرفه من الربح له ويتصدق بالفضل لحصوله بسبب حرام كذا في المبسوط * وان عمل احدهما
باذن الآ خر لا يضمن ويأخذ رب المال رأس ماله منهما النصف من كل واحد منهما وما بقي في
يد العامل من ربح فهو بين رب المال والمضاربين على شرطهم فان توى ما على المضارب المخالف
اخذ جميع رأس ماله من المضارب الموافق وان بقي ربح يأخذ رب المال نصفه وأخذ المضارب الموافق
ربعه والربع الباقي الذي هو نصيب المخالف ينظر فيه ان كان مثل ما عليه يحسب ما عليه من نصيبه
من الربح وان كان نصيبه من الربح اكثر مما عليه يحسب ما عليه من نصيبه من الربح ويعطى له الباقي
من الربح الى تمام نصيبه من الربح وان كان اقل مما عليه يحسب قدر نصيبه بما عليه ويرد الباقي
اذا ايسر وصورته ان كان رأس المال الف درهم وفي يد المضارب الموافق الف وخمسمائة الف وربح وخمسمائة
رأس المال وخمسمائة دين على المضارب المخالف فيأخذ رب المال رأس ماله الف درهم يبقى
خمسمائة ربح يضم الى الخمسمائة الدين على المضارب المخالف فيصير الف فيكون بينهم ارباعا سهمان
لرب المال وسهم للمضارب الموافق وسهم للمخالف فظهر ان نصيب المخالف من الربح مائتان
وخمسون وعليه من الدين خمسمائة فيحسب بما عليه من الدين قدر نصيبه من الربح وذلك مائتان
وخمسون ويرد مائتين وخمسين اذا ايسر وان كان في يد المضارب الموافق الف درهم وخمسمائة

بضم الى الخمسمائة التي على المخالف فيصير الربح كله الذي دوهم فيكون نصيب المخالف من الربح
 خمسمائة وانه مثل ما عليه فلا يلزمه رد شيء وان كان في يد المضارب الموافق ثلثة آلاف فالربح
 القادرهم فيضم الى ما على المخالف فيصير الربح الفين وخمسمائة فنصيب المخالف منه ربعه وذلك
 ستمائة وخمسة وعشرون فيحسب ما عليه وهو خمسمائة من نصيبه من الربح فيرد عليه من الربح
 مائة وخمسة وعشرون تمام حصته والباقي من الربح يكون بين رب المال والمضارب الموافق
 اثلاثا على قدر حصتهما كذا في محيط السرخسي * ولولم يهلك ما في يد المخالف ولكن هلك ما في
 يد العامل بامر صاحبه فان رب المال يضمن المضارب المخالف نصف رأس ماله ليس له خير ذاك
 ولو كان حين قبض الالف مضاربة اقتسماها نصفين فاشترى احدهما بنصف المال عبدانم اجاز صاحبه
 شراء لم يكن العبد من المضاربة باجازه ولو اشترى جميعا بالالف عبدانم باعه احدهما بثمن معلوم
 فاجاز صاحبه جاز وكذلك لو اجازة رب المال كذا في المبسوط * اشترى باعدهما بعرض
 او جارية فاجاز صاحبه لم يجز قياسا وجزا استحسانا ولولم يجز صاحبه حتى قبض المشتري العرض
 او الجارية وباعه بالف ثم اجاز لم يجز ويرد العبد على المضاربة ويكون في ايديهما ويضمن قيمة
 الجارية والعرض وله ثمنه ولولم يجز صاحبه بيع العبد بالجارية او العرض فاجاز رب المال جاز البيع
 وضمن بائع العبد قيمة العبد لرب المال وما اشترى فهو له وبطلت المضاربة كذا في محيط
 السرخسي * وان ابضع احدهما بعض المال بغير امر صاحبه فاشترى المستبضع وباع وربح او وضع
 فربح ذلك للمضارب الذي ابضع ورضيعة عليه ولرب المال ان يضمن ان شاء المستبضع ويرجع
 به المستبضع على الآمر وان شاء ان المضارب الآمر فان ضمنه لم يرجع على المستبضع بشيء
 فان اذن كل واحد من المضاربين لصاحبه في ان يبضع ما شاء من المال فابضع احدهما رجلا او
 ابضع الآخر رجلا فذلك جائز عليهما وعلى رب المال وان باع المضاربان عبدا من رجل فلكل
 واحد منهما ان يقبض نصف الثمن من المشتري وان لم يأذن له شريكه في ذلك ولا يقبض اكثر
 من نصف الثمن الا ان يأذن له شريكه فان اذن له شريكه في ذلك فهو جائز ولو قال لهما حين
 دفع المال اليهما مضاربة لا تبضعا للمال فابضعا فهما ضامنان له وان ابضعا رب المال فهو جائز
 على المضاربة كذا في المبسوط * الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط الاصل
 ان رب المال منى شرط على المضارب شرطا في المضاربة ان كان شرط لرب المال فيه فائدة فانه يصح

ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به واذا لم يف به صار مخالفاً وعاملاً بغير امره وان كان شرطاً لافائدة فيه لرب المال فانه لا يصح ويجعل كالمسكوت عنه كذا في المحيط * ان خص له رب المال التصرف في بلد بعينه او في سلعة بعينها تنقيد به ولم يجزله ان يتجاوز ذلك وكذا ليس له ان يدفعه بضاعة الى من يخرجها من تلك البلدة فان اخرج الى غير ذلك البلد فاشترى ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعليه وضيعته وان لم يشتر حتى رده الى البلد الذي عينه برئ من الضمان ورجع المال مضاربة على حاله كذا اذا اشترى ببعضه في المصروف وبعضه كان المردود والمشتري في المصروف على المضاربة كذا في الكافي * وان كان اشترى بنصف المال شيئاً خارج الكوفة والنصف بعد ما رجع الى الكوفة فما اشتراه خارج الكوفة ضمنه والمشتري للمضارب له ربحه وعليه وضيعته وما رجع به الى الكوفة يعود الى المضاربة قال في الاصل في هذه المسئلة يتصدق بالربح عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في المحيط * ولو شرط ان يعمل في سوق الكوفة فعمل في مكان آخر يجوز استحساناً ولو قال لا تعمل الا في السوق فعمل في غيره يضمن كذا في محيط السرخسي * وما يفيد التقيد من الالفاظ ستة دفعت اليك المال مضاربة على ان تعمل به بالكوفة او لتعمل بالكوفة مجزوماً ومرفوعاً او فاعمل به بالكوفة او قال دفعت اليك مضاربة بالنصف بالكوفة وما لا يفيد لفظان دفعت اليك مضاربة واعمل بالكوفة او قال اعمل بالكوفة والضابطة ان رب المال متى ذكر قيب المضاربة ما لا يمكن التلفظ به ابتداءً ويمكن جعله مبنياً على ما قبله يجعل مبنياً عليه كما في الالفاظ الستة وان استقام الابتداء لا يبنى على ما قبله ويجعل مبتدأ كما في اللفظين الاخيرين وحينئذ تكون الزائدة شورية او كان له ان يعمل بالكوفة وغيرها كذا في الكافي * وفي القدوري اذا دفع اليه الف درهم فقال خذ هذه الالف مضاربة بالنصف على ان تشتري بها الطعام فهذا على الحنطة وديقها وكذلك اذا قال خذ هذه الالف مضاربة بالنصف فاشتر الطعام او قال خذ هذه الالف مضاربة بالنصف تشتري بها الطعام او قال في الطعام فهذا كله تفسير وتقيد للمضاربة بالطعام حتى لو اشترى بها غير الطعام يصير مخالفاً ما قال وله ان يشتري بها الطعام في المصروف وغيره ويضع في الطعام لان التخصيص ثمة من وجه واحد ففي غير ذلك من المكان واشباهه يبقى على العموم ولو قال خذ هذه الالف واشتر بها الطعام فله ان يشتري الطعام وغيره وكان قوله واشتر مشورة هكذا في المحيط * اذا دفع اليه مضاربة على ان يشتري به الطعام خاصة فله ان يستأجر لنفسه دابة اذا اخرج في الطعام خاصة كما يستأجر للطعام وله ان يشتري

دابة يركبها اذا سافر كما يشتري التجار وله ان يشتري ايضا حمولة يحمل عليها الطعام اذا لم يوجد الكراء او يكون الشراء اوفى في ذلك من الكراء كذا في المبسوط في باب ما يجوز للمضارب * ولا يشتري سفينة يحمل فيها الطعام الا ان يكون في بلد اعتاده التجار فيه ذلك فان كانت المضاربة عامة جاز شري السفينة ايضا كذا في محيط السرخسي * وله ان يستأجر بعضه بيتا يحرز فيه الطعام او يبيعه فيه كذا في المبسوط * اذا دفع اليه الف درهم مضاربة في الرقيق فليس له ان يشتري بها غير الرقيق وله ان يشتري الرقيق في المصر الذي دفع المال اليه وفي غيره وله ان يضع في الرقيق ايضا وله ان يستأجر دواب لحمل الرقيق وكذلك له ان يشتري ببعض المال طعاما او كسوة للرقيق كذا في المحيط * لو قال علي ان يشتري لي به من فلان ويبيع منه صح التقيد وليس له ان يشتري ويبيع من غيره كذا في الكافي * ولو دفعه اليه مضاربة علي ان يشتري به من اهل الكوفة ويبيع فاشترى وباع بالكوفة من رجل ليس من اهل الكوفة فهو جائز وكذلك لو دفعه اليه مضاربة في الصرف علي ان يشتري من الصيرفة ويبيع كان له ان يشتري من غير الصيرفة ما بدا له من الصرف كذا في المبسوط * وان وقت للمضاربة وتتابعينه بتقيد به حتى يبطل العقد بمضيه كذا في الكافي * ومن دفع الى غيره الف درهم مضاربة علي ان يشتري بالتقيد ويبيع به فليس له ان يشتري ويبيع الا بالتقيد كذا في المحيط * ولو امره ان يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالتقديع بالتقديع فهو جائز قالوا وهذا اذا باعه بالتدبير فتمت او اكثر او يمثل ماسمي له من الثمن فان كان بدون ذلك فهو مخالف كذا في المبسوط * لو قال لا تبعه باكثر من الف فباع باكثر جاز لانه خبر لصاحبه كذا في الحاوي * لو كانت المضاربة مطلقة فخصها برب المال بعد عقد المضاربة نحو ان قال له لا تبع بالنسيئة ولا تشتري دقيقا ولا طعاما ولا تشتري من فلان ولا تسافر فان كان التخصيص قبل ان يعمل المضارب او بعد ما عمل فاشترى وباع وتبض الثمن وصار المال ناضجا جاز تخصيصه وان كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال مرضيا لا يصح وكذا لو نهاه عن السفر فعلى الرواية يملك السفر في المضاربة المطلقة وان كان المال مرضيا لا يصح نهيه كذا في فتاوى قاضيخان * فاذا اشترى ببعض المال شيئا ثم قال لا تعمل به الا في الحنطة لم يكن له ان يشتري بالباقي الا الحنطة فاذا باع ذلك الشيء وصار نقدا لم يشتري به الا الحنطة كذا في الحاوي * اذا دفع اليه مالا مضاربة علي ان يشتري به الثياب ويبيع فاسم الثياب اسم جنس للملبوس في حق بني آدم فله ان يشتري به ما شاء

ما شاء من ذلك كالخزو الحرير والقز وثياب القطن والكتان والأكسية والآخنيات والطبالسة ونحو ذلك وليس له ان يشتري المسوح والستور والانماط والوسائد والطنافس ونحو ذلك ولو دفعه على ان يشتري به البزفليس له ان يشتري من ثياب الخزو الحرير والطبالسة والأكسية شيئا وانما يشتري ثياب القطن والكتان فقط كذا في المبسوط في باب شري المضارب وبيعه * الباب السابع في المضارب يضارب اذا دفع المال مضاربة بغير اذن رب المال لم يضمن بالدفع مالم يتصرف الثاني وهذا ظاهر الرواية كذا في التبيين * ثم رب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول والثاني والربح بينهما على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع على الاول بالضمنان وتصح المضاربة والربح بين المضاربين على ما شرطوا يطيب الربح للثاني ولا يطيب للاول كذا في الكافي * وان اختار رب المال ان يأخذ من الربح الذي ربح المضارب الآخر حصته التي اشترط على المضارب الاول ولا يضمن واحدا منهما شيئا فليس له ذلك كذا في المبسوط * وهذا اذا كانت المضاربتان صحيحتين كذا في التبيين * ولو كانت المضاربة الاولى فاسدة والثانية جائزة فلا ضمان على واحد منهما والربح كله لرب المال وللمضارب الاول اجر مثله وللثاني على الاول مثل ما شرط من الربح ولو كانت الاولى جائزة والثانية فاسدة فلا ضمان على واحد منهما وللثاني على الاول اجر المثل وللاول ما شرط له من الربح وكذا اذا كانتا فاسدتين لم يضمن واحد منهما كذا في الحاوي * ولو استهلك المضارب الآخر المال او هببه كان الضمان على الآخر خاصة دون الاول لانه في مباشرة هذا الفعل مخالف لما امر به الاول فيقتصر حكمه عليه بخلاف ما اذا عمل بالمال لانه في مباشرة العمل تمثيل امر المضارب الاول فلهذا كان له ان يضمن ايها شاء كذا في المبسوط * ولو غصب المال من المضارب الثاني غاصب قبل ان يعمل الثاني للمضاربة فلا ضمان على واحد من المضاربين والضمان على الغاصب خاصة كذا في الذخيرة * ولو ابضع المضارب الثاني مع رجل يشتري به ويبيع فلرب المال ان يضمن ماله اي الثلاثة شاء والربح الحاصل بين المضاربين على الشرط والوضعية على المضارب الاول ولا يربح لرب المال فان ضمن المضارب الاول صححت المضاربة الثانية وان ضمن الثاني رجع به على الاول وان ضمن المستبضع رجع به على المضارب الثاني ويرجع به الثاني على المضارب الاول كذا في المبسوط *

رجل دفع الى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك على ان ما رزق الله تعالى من الربح يكون بيننا اوقل يكون بيننا نصفان فدفع الاول الى غيره مضاربة بشرط لثاني ثلث الربح جاز ويكون للثاني ثلث الربح ولرب المال نصف الربح وللمضارب الاول سدس الربح وان شرط الاول للثاني نصف الربح كان نصف الربح للمضارب الثاني والنصف لرب المال ولا شيء للاول ولو شرط الاول للثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين ويغرم الاول للثاني مثل سدس الربح كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال رب المال للاول ما ربححت في هذا من شيء فهو بيننا نصفان او قال على ان ما نال لك من فضل او ربح او قال على ان ما كسبت فيه من كسب او قال على ان ما رزق الله فيه من شيء او قال على ان ما اصاب لك فيه من ربح فهو بيننا نصفان وقال له اعمل فيه برأيك ودفعه الى آخر مضاربة بالنصف او بثلثي الربح او بخمسة اسداس الربح كان كله صحيحا وللثاني من الربح جميع ما شرطه والباقي بين الاول ورب المال نصفان كذا في المبسوط *

في المنتقى بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف وامره ان يعمل فيه برأيه فدفعه المضارب الى آخر مضاربة وقال ما رزقني الله فهو بيني وبينك فنصف الربح لرب المال والنصف الآخر للمضاربين لكل واحد منهما نصته كذا في المحيط *

اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك فدفع المضارب الى غيره مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك كان للثاني ان يدفع الى الثالث مضاربة وكان المضارب الثاني في هذا مثل الاول كذا في الذخيرة * ولو كان الاول دفع الى الثاني مضاربة ولم يقل له اعمل فيه برأيك فليس للثاني ان يدفعه مضاربة كذا في المحيط *

اذا دفع الرجل مالا مضاربة بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب الى آخر مضاربة بالثلث ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى آخر مضاربة بالسدس فعمل فيه ورجع او وضع فالمضارب الاول بريء من الضمان ورب المال بالخيار ان شاء ضمن الثاني رأس ماله وان شاء ضمن الثالث فاذا ضمن الثاني لم يرجع على احد بشيء وان ضمن الثالث رجع على الثاني والربح بينهما على ما اشترطا ولو كان المضارب الاول حين دفع المال مضاربة الى الثاني بالثلث قال له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى الثالث مضاربة بالسدس فرجع او وضع فلرب المال ان يضمن اي الثلاثة شاء فان ضمن الثالث رجع على الثاني ورجع الثاني على الاول وان ضمن الثاني رجع على الاول وان ضمن الاول لم يرجع

كتاب المضاربة (٢١١) (الباب الثامن) الفصل الأول

على أحد من المضاربين ثم لما استقر الملك للأول صححت المضاربين جميعاً الثانية والثالثة والوصيفة على الأول واما الربح للمضارب الآخر سدسه وللثاني سدسه وللأول ثلث الربح كذا في المبسوط *

والمضارب ان يشارك غيره شركة منان ويقسم الربح بينهما على الشرط واذا قسم الربح بينهما يكون مال المضاربة مع حصة المضارب من الربح فيستوفي منه رب المال رأس ماله وما فضل يكون بينهما على الشرط هكذا في البدائع * ولو كان المضارب الأول دفع المال إلى رجل مضاربة على ان للمضارب الثاني من الربح مائة درهم فعمل به فربح او وضع او توى المال بعد ما عمل به فلا ضمان لرب المال على احد والوصيفة عليه والتوى من ماله وللعامل اجر مثله على المضارب الأول ويرجع به الأول على رب المال وان كان فيه ربح فانه يعطى اجر مثل العامل اولا من المال ثم الربح بين رب المال والمضارب الأول على الشرط ولو كان رب المال شرط للمضارب الأول من الربح مائة درهم ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب إلى آخر مضاربة بالنصف فعمل به فلا ضمان على المضاربين في الوصيفة والتوى ثم الربح كله لرب المال ههنا وعليه اجر مثل المضارب الأول وعلى المضارب الأول للمضارب الآخر مثل نصف الربح الذي ربحه في ماله خاصة كذا في المبسوط *

الباب الثامن في المراجعة والتولية في المضاربة وفيه ثلثة فصول * الفصل الأول في بيع المضارب مراجعة او تولية على الرقم او غيره قال محمد درج في الجامع الصغير اذا باع المضارب المتاع مراجعة بعد ما انفق حسب ما انفق على المتاع من الحمل وغيره ولا يحسب ما انفق على نفسه في كسوته وطعامه وركوبه ورهنه وغسل ثيابه وما لا يد منه والاصل الفقهي في ذلك ان كل ما يوجب زيادة في العين حقيقة او حكماً فهو بمعنى رأس المال فيضم اليه وكل ما لا يوجب زيادة في العين حقيقة او حكماً فهو ليس بمعنى رأس المال فلا يضم اليه واذا وجب الضم يقول المضارب عند بيعه مراجعة قام عليّ بكذا تحمزا من الكذب كذا في المحيط * لو اشترى المضارب متاعاً بالف درهم ورقمه بالف درهم ثم قال للمشتري منه ابيعه مراجعة على رقمه فان بين المشتري كم رقمه فهو جائز لا بأس به وان لم يعلم المشتري كم رقمه فالبيع فاسد فاذا علم بالرقم كم هو فهو بالخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه فان قبضه فباعه ثم علم ما رقمه فرضي به فراضا باطل وعليه قيمته والتولية في هذا كالمراجعة فان كان المضارب ولاه رجلاً برقمه ولا يعلم المشتري ما رقمه ثم باعه المضارب بعد ذلك من آخر بيعاً صحيحاً جاز ان لم يكن الأول قبضه وكذلك لو كان الأول علم برقمه فسكت حتى باعه المضارب من آخر بيعاً

صححان رضيه الاول بعد ما علم برقمه ثم باعه المضارب من آخر بيعا صحيحا فالبيع الثاني باطل ولو كان الاول قبض المتاع من المضارب في هذه الوجوه ثم باعه المضارب من آخر كان البيع الثاني باطلا وان علم الاول بالرغم فنقض البيع لم يجز البيع الثاني ايضا ولو كان المضارب اشترى المتاع بالف ثم قال لرجل ابيعك هذا المتاع مرابحة بربح مائة على الفهم ولم يسم رقما ولا غيره فاشتراه ثم علم ان المضارب كان اشتراه بالف درهم فالبيع لازم بالفهم ومائة درهم ولا بأس للمضارب بما صنع كذا في المبسوط * لو قال بعتك هذا بربح الدرهم درهما يكون الثمن عشرين اذا اشتراه بعشرة ولو قال بربح الدرهم درهمين يكون الثمن ثلثين ولو قال بربح العشرة خمسة كان الثمن خمسة عشر وكذلك لو قال بربح الدرهم نصف الدرهم ولو قال بربح العشرة خمسة عشر يكون خمسة وعشرين قياسا وفي الاستحسان يكون خمسة عشر وكذلك لو قال بربح العشرة احدى عشر ونصفا كان الربح درهما ونصفا ولو قال بربح العشرة عشرة وخمسة وعشرة كان الثمن خمسة وعشرين كذا في محيط السرخسي * لو اشترى ثوبا بعشرة دراهم من مال المضاربة وانقص عنده حتى يساوي ثلثة دراهم ثم باعه بوضيعة الدرهم درهما كان الثمن خمسة دراهم ولو قال بوضيعة الدرهم درهمين كالثمن عليه ثلثة دراهم وثلاث ولو قال بوضيعة الدرهم نصف درهم كان الثمن ستة دراهم وثلثين وكذلك لو قال بوضيعة العشرة خمسة عشر ولو اشترى المضارب عبدا وقبضه ثم باعه بجارية وقبضها ودفع العبد لم يكن له ان يبيع الجارية مرابحة على الثمن ولا تولية الا من الذي يملك العبد ولو كان الذي اشترى العبد باعه من رجل آخر او هبه وسلمه ثم باعه المضارب الجارية مرابحة او تولية كان باطلا ولو باع المضارب الجارية من رجل لا يملك العبد بربح عشرة دراهم على او تولية جاز ذلك ولو باع المضارب الجارية من رجل لا يملك العبد بربح عشرة دراهم على رأس المال با جاز رب العبد البيع جاز ثم الجارية تكون للمشتري من المضارب ويأخذ المضارب الغلام ويأخذ من المشتري منه الجارية عشرة دراهم ويرجع مولى الغلام على المشتري بقيمة الغلام ولو كان في يده المضارب جارية من المضاربة فباعها بغلام وتقابض ان المضارب باع الغلام من صاحب الجارية بربح العشرة احدى عشر كان البيع فاسدا ولو باع الغلام من رب الجارية بوضيعة العشرة احدى عشر كان البيع جائزا ويعطيه المشتري من الجارية عشر اجزاء من احدى عشر جزءا ولو قال ابيعك هذا

هذا الغلام بربح عشرة دراهم كان جائزاً وأياً أخذ الجارية وعشرة دراهم ولو قال أبيعك بوضيعة عشرة دراهم من رأس المال كان البيع باطلاً هكذا في المبسوط * لو كان رأس المال ألفاً نيسابورية فاشترى به عبدانم باعه بالف مروزية قال اشتريته بالف نيسابورية وأبيعك بمرا بحة مائة فعلى المشتري ألف نيسابورية ومائة مروزية ولو قال بربح العشرة أحد عشر كان الثمن والربح نيسابورية ولو قال بعنك بوضيعة مائة كان المائة نيسابورية كذا في محيط العرخسي * وإذا دفع مالا مضاربة إلى رجل فاشترى بها جارية وقبضها وباعها بغلام وثقاً بضافزادت الجارية في يد المشتري أو ولدت ثم باع المضارب الغلام من رب الجارية بربح مائة درهم وهو لا يعلم بالولادة فإن كانت الزيادة في البدن أحد الجارية ومائة درهم وإن كانت ولدت فإن شاء المضارب أخذ الجارية ومائة درهم وإن شاء نقض البيع ولا سبيل له على الولد والتولية في هذا كالمرا بحة وإن كانت المضاربة ألف درهم فاشترى بها جارية وباعها بالف وخمس مائة ثم اشتراها بالف باعها بمرا بحة على ألف درهم عندهما وعند أبي حنيفة ربح على خمس مائة ولو كان باعها بالف درهم وكر حنظلة وسط أو بالف درهم دينار ثم اشتراها بالف درهم لم يبعها بمرا بحة عند أبي حنيفة ربح ولو كان باعها بمائة دينار وقيمتها أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بالف درهم لم يبعها بمرا بحة في قياس قول أبي حنيفة ربح ولو كان المضارب باع الجارية بشيء من الكيل والوزن أو بعرض قيمتها أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بالف درهم فله أن يبيعها بمرا بحة على ألف كذا في المبسوط * الفصل الثاني في المرا بحة من المضارب ورب المال المضارب إذا اشترى من رب المال أو رب المال اشترى من المضارب وأراد أن يبيع مرا بحة فانه يبيع مرا بحة على أقل الثنتين وحصته المضارب من الربح كذا في التاتارخانية نافعاً عن الأسبجاني ربح * إذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة فاشترى رب المال عبداً بخمسمائة فباعه من المضارب بالف فإن المضارب يبيعه مرا بحة على خمسمائة إلا إذا بين الأمر على وجهه فبيعه كيف يشاء كذا في البدائع * وإن اشترى المضارب عبداً بالف وباعه من رب المال بالف ومائتين باعه رب المال مرا بحة بالف ومائة كذا في الكافي * ولو كان رب المال اشترى العبد بالف فباعه من المضارب بخمسمائة درهم من المضاربة باعه المضارب مرا بحة على خمسمائة كذا في المبسوط * أو اشترى رب المال بخمسمائة وباعه من المضارب بالف ومائة فانه يبيعه مرا بحة على خمسمائة وخمسين ولو اشتراه المضارب بستمائة باعه مرا بحة على خمسمائة لا يحسب المضارب شيئاً من حصته نفسه حتى يكون

ما نقد أكثر من ألف فيحتسب من حصة نفسه ما زاد على الألف وعلى هذا القياس يجري المسائل كذا في الحاوي * ولو اشتراه رب المال بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب بالالفين بعد ما عمل المضارب في الألف المضاربة ورجع فيها العا فإنه يبيعه مرابحة على ألف وخمسمائة وكذلك لو اشترى رب المال عبدًا بخمسمائة قيمته ألفان فباعه من المضارب بالالفين فإنه يبيعه مرابحة على ألف كذا في محيط السرخسي * ولو كان رب المال اشتراه بألف وقيمته ألف فباعه من المضارب بالالفين باعه المضارب مرابحة على ألف وإن كان اشتراه رب المال بخمسمائة وقيمته ألف فباعه من المضارب بالالفين باعه المضارب مرابحة على خمسمائة كذا في المبسوط * ولو كان العبد يساوي ألفًا وخمسمائة فاشتراه رب المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب مرابحة على ألف ومائتين وخمسين كذا في محيط السرخسي * ولو كان رب المال اشتراه بالالفين وقيمته ألف فباعه من المضارب بالالفين باعه المضارب مرابحة على ألف كذا في المبسوط * ولو اشترى رب المال سلعة بألف درهم تساوي ألفًا وخمسمائة فباعه من المضارب بألف وخمسمائة فإن المضارب يبيعه مرابحة بألف ومائتين وخمسين إلا إذا بين الأمر على وجهه كذا في البدائع * ولو كان رب المال ملك العبد بغير شيء فباعه من المضارب بألف المضاربة لم يبيعه مرابحة حتى يبين أنه اشتراه من رب المال كذا في المبسوط * واشترى المضارب عبدًا بخمسمائة قيمته ألف فباعه من رب المال بألف فإنه يبيعه مرابحة على خمسمائة كذا في محيط السرخسي * ولو دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالصف فاشترى المضارب بها عبدًا فباعه من رب المال بألف درهم فباعه من رب المال مرابحة على ألف وخمسمائة ولو كان المضارب اشترى العبد بخمسمائة من المضاربة فباعه من رب المال بألف درهم فإنه يبيعه مرابحة على ألف وخمسمائة الثمن الذي اشترى به المضارب وخمسمائة ربح المضارب ويطرح عنه خمسمائة ربح رب المال وخمسمائة أيضًا ما يكمل به رأس المال وإن كان بقي من المضاربة خمسمائة في يد المضارب لم يحتسب به في ثمن هذا العبد ويستوي أن كان قيمة العبد أقل من ذلك أو أكثر في هذا الوجه كذا في المبسوط * واشترى المضارب عبدًا بألف قيمته ألفان ثم باعه بألف من رب المال فإنه يبيعه مرابحة على ألف هكذا في محيط السرخسي * ولو اشترى المضارب بألف عبدًا فباعه من رب المال بالالفين ثم أن رب المال باعه من أجنبي مساوية بثلاث آلاف ثم اشتراه المضارب من الأجنبي بالالفين لم يملك أن يبيعه مرابحة في قول أبي حنيفة رح إلا أن يبين الأمر على

وجهه وعندهما يملك بعه مرابحة على الفين كذا في الحاوي * ولو كان المضارب باع العبد من رب المال ألف وخمسمائة ثم باعه رب المال من اجنبي بالف وستمائة ثم عمل المضارب بالف وخمسمائة حتى صارت الفين فاشترى بها العبد من اجنبي فانه يبيعه مرابحة في قولهما على الفين وهو ظاهر واما في قياس قول ابي حنيفة رح يبيعه مرابحة على الف واربعمائة كذا في المبسوط * اشتراه المضارب بالف وولاه رب المال ثم باعه من اجنبي مرابحة بالف وخمسمائة ثم اشتراه المضارب مرابحة بالفين ثم حط رب المال عن الاجنبي ثلثمائة وهو الخمس يحط الاجنبي عن المضارب الخمس وذاك اربعمائة ويبيعه مرابحة على الف ومائتين عند ابي حنيفة رح الا ان يبين وعندهما يبيعه مرابحة على الف وستمائة لان ما حط رب المال عن الاجنبي يقسم على الربح وعلى رأس المال اثلاثا لثلاثة من رأس المال والثلث من الربح فيكون المحطوط من الربح مائة ويبقى اربعمائة ثم يجب على الاجنبي ان يحط عن المضارب مثل ذلك فيحط الاجنبي من الثمن اربعمائة ثم يطرح ايضا عن ثمن المضارب ربح رب المال وذلك اربعمائة فاذا طرح اربعمائة من الف وستمائة تبقى الف ومائتان هكذا في محيط السرخسي * ولو كان المضارب حط من رب المال من الثمن الذي ولاه به العقد مائتي درهم فان رب المال يحط المائتين وحصتهما من الربح وهي مائة درهم عن الاجنبي ثم يحط الاجنبي عن المضارب هذه الثلثمائة وحصتهما من الربح وهي مائة فيبقى العبد في يد المضارب بالف وستمائة شراء من الاجنبي فان اراد ان يبيعه مرابحة باع في قول ابي حنيفة رح مرابحة على الف ومائتين وعندهما يبيعه مرابحة على الف وستمائة كذا في المبسوط * الفصل الثالث في المزابحة بين المضاربين قال محمد رح في الاصل اذا دفع رجل الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى احد المضاربين عبدا بخمسمائة من المضاربة فباعه من المضارب الآخر بالف فاراد الثاني ان يبيعه مرابحة يبيعه على اقل الثمنين ولو باعه الاول من الثاني بالف المضاربة والف من مال نفسه فان الثاني يبيعه مرابحة على الف ومائتين وخمسين لان الثاني اشترى نصقه لنفسه وقد كان الاول اشترى ذلك النصف الثاني بمائتين وخمسين كذا في البدائع * ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فعلم الآخر بالمال حتى صار الفين ثم اشترى الاول بالف المضاربة عبدا وابعه من آخر بالالفين اللتين في يده وقيمتها الفادهم

فان الثاني يبيعه مرابحة على الف وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة من المضاربة وخمسمائة من ماله والمسئلة على حالها باعه الآخر مرابحة على الف وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بالف من عنده وخمسمائة من المضاربة والمسئلة بحالها باعه الآخر مرابحة على الف وثمان مائة وثلاث وثلاثين ولو كان الاول اشتراه بالف المضاربة وخمسمائة من ماله فان الآخر يبيعه ايضا مرابحة على الف وثمان مائة وثلاثة وثلاثين وثلاث كذا في المبسوط * لو دفع الى احدهما الف والى الآخر الفين فاشترى صاحب الف عبداهما وباعه من صاحب الفين بالالفين باعه مرابحة على الف وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة باعه الثاني مرابحة على الف ولو اشترى الاول بالف المضاربة ثم باعه من الثاني بثلاثة آلاف الفان من المضاربة والف من ماله باعه مرابحة على الفين وصدس الف ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة من المضاربة والمسئلة بحالها باعه الثاني مرابحة على الف وخمسة اسداس الالف كذا في محيط السرخسي * ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة والى آخر الف درهم مضاربة فاشترى الاول عبدا بالف من ماله وخمسمائة من المضاربة ثم باعه من الآخر بثلاثة آلاف الف من ماله والف من المضاربة فان الآخر يبيعه مرابحة على الفين وستمائة وستة وستين درهما وثلاثي درهم كذا في المبسوط * ولو اشتراه الاول بالف المضاربة وخمسمائة من ماله ثم باعه من الثاني بالف المضاربة والف من ماله باعه مرابحة على الفين وخمسمائة كذا في محيط السرخسي * واذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ودفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى الاول جارية بالف من ماله وخمسمائة من المضاربة وباعها من الآخر بثلاثة آلاف درهم الف من المضاربة والفين من ماله فانه يبيعها مرابحة على الفين وثمان مائة وثلاثة وثلاثين وثلاث فاذا قبض الثمن اخذ لنفسه من الثمن حصة الف درهم وكان ما بقي من المضاربة فان كان الثمن الذي باعها به اربعة آلاف درهم كان له خاصة من ذلك اثني عشر جزء من سبعة عشر والباقي يكون من المضاربة كذا في المبسوط * ولو اشترى عبدا بالف المضاربة وخمسمائة من ماله وباعه من الثاني بثلاثة آلاف الف المضاربة والفين من ماله باعه على الفين وثلاثي الف وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي *

الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة لو كان رب المال اذن له في الاستدانة كان الدين عليهما

عليهما نصفين ولورهن وقيمته والدين سواء كان على المضارب نصف قيمته لان الاذن بالاستدانة
 عقد آخر وهو شركة الوجوه وكان الربح الحاصل من مال المضاربة على مباشر أو ما حصل بالاستدانة
 ان كان مطلقا يقضى التساوي سواء كان الربح في المضاربة نصفين او اثلاثا لانه لا تعلق لاحد هـ
 بالآخر كذا في المحيط * رجل دفع الى رجل الف مضاربة لم يكن للمضارب ان يشتري شيئا
 للمضاربة باكثر من ذلك المال قال له رب المال اعمل فيه برأيك او لم يقل فان اشترى سلعة باكثر
 من الف كانت حصة الالف مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه وضيعته وضمن الزيادة عليه
 خاصة ولا يضمن المضارب بذلك الخلط كذا في فتاوى قاضيهان * ولو اشترى بالف المضاربة
 سلعة لم يملك ان يشتري بعد ذلك شيئا ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بغير الاثمان كالمكيل
 والموزون ونحوه كان مشتريا بنفسه لانه اشترى بغير مال المضاربة فكان استدانة على المضاربة
 ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بالدينار او بالبر فاشترى بالدينار او درهم فاشترى بالمضاربة استحسانا لانهما
 كجنس واحد في حق المنة وفي حق المضاربة كذا في محيط السرخسي * وكذا اذا اشترى بالفلوس
 على قول من يجوز المضاربة بها وكذا اذا اشترى بالبيض وفي يده السود وبالصحاح وفي يده
 المكسورة كذا في الحاوي * ولو اشترى بتبر ذهب او فضة مرصوفة بجوزان يكون ثمنها كان مشتريا
 لنفسه واذا كانت المضاربة الف درهم فاشترى شيئا بمائة دينار وقيمة الدينار اكثر من الالف جاز
 على المضاربة بحصة الالف ولزم الفضل للمشتري وكان شريكا في المضاربة ولو كانت قيمة الدينار
 العا فاشترى بالدينارين يوي عن المضاربة ثم غلت الدينارين قبل ان ينقد فصارت الف وخمسائة فهذه
 وضيعته دخلت على المال فيشتري بالالف ذهب وينقده ثم يبيع المتاع فينقده ببقية الذهب كذا
 في المحيط * اذا كانت المضاربة الف درهم فاشترى عليها جارية بخمسمائة كرحنطة وسط وقبض
 الجارية وهلك الدراهم عند المضارب فالمضارب مشتر للجارية لنفسه وعليه ثمنها ولا ضمان عليه
 في المضاربة ولو كان اشترى بخمسين دينارا فقبضها ولم ينقد الثمن حتى ضاعت الدراهم رجع على
 رب المال بخمسين دينارا استحسانا فيعطيهما بائع الجارية فاذا باعها بعد ذلك بثلاثة آلاف او اقل او
 اكثر استوفى رب المال ماله الف درهم وخمسين دينارا والباقي ربح بينهما وكذلك لو كان
 رأس المال نقد بيت المال فاشترى الجارية بالف غلة كذا في المبسوط * ولو اشترى او لا عبدا
 بخمسمائة لم يملك ان يشتري بعد ذلك الا بقدر خمسمائة وكذلك كل دين يلحق المال

لان قدر المستحق يخرج من المضاربة وكذلك لو كان في يده جارية او عرض فاشترى جارية للمضاربة ليبيع العروض فيؤدي ثمنه منها لم يجز سواء كان الثمن حالا او مؤجلا ولو باع ما في يده قبل مجيء الاجل لم ينتفع بذلك لان الشراء حين انعقد وقع له فلا ينقلب للمضاربة كذا في محيط السرخسي * لو باع المضارب واشترى وتصرف في مال المضاربة فحصل في يده صنوف من الاموال من المكبل والموزون والمعدود وغير ذلك من سائر الاموال ولم يكن في يده دراهم ولا دينار ولا فلس له ان يشتري متاعا بثمن ليس في يده مثله من جنسه وصفته وقدرة بان اشترى عبدا بكرة حنطة موصوفة فان اشترى بكرة حنطة وسط وفي يده الوسط او بكرة حنطة جيدة وفي يده الجيدة جاز وان كان في يده اجود ما اشترى به او ادون لم يكن للمضاربة وكان للمضارب كذا في البدائع * اشترى بحنة نسبته وفي يده حنة جاز كذا في محيط السرخسي * لو كان امره ان يعمل في المضاربة برأيه فاشترى بها ثيابا ثم صبغها بعصفر من عنده فهو شريك في الثياب بما زاد العصفر فيها واصل الثياب على المضاربة والصبغ فيه ملك للمضارب خاصة كذا في المبسوط * ولو صبغها من ماله بصبغ يزيد فيها ولم يقل له اعمل فيه برأيك فهو ضامن للثياب ورب المال بالخيار ان شاء اخذ الثياب واعطاه زيادة الصبغ وان شاء ضمنه قيمة ثياب بيض كما في الغصب ان لم يكن فيه فضل على رأس المال فان باعها قبل ان يختار شيئا مساومة او مراوحة جاز ويرى عن الضمان ويقسم الثمن في المساومة على قيمة الثياب غير مصبوغه وعلى ما زاد الصبغ فيها فيكون حصة الصبغ للمضارب وحصة الثياب على المضاربة يستوفي منه رب المال رأس المال والباقي ربح وفي المراوحة يقسم الثمن على ما اشترى به المضارب الثياب وعلى قيمة الصبغ يوم صبغ وان كان فيه فضل بان اشترى الثياب بالف وهي تساوي الفين حين اشتراها ان شاء ضمنه ثلاثة ارباع قيمته ابيض وان شاء اخذ ثلاثة ارباعه واعطاه ما زاد الصبغ في ثلاثة ارباعه وان هلك الثمن في يده لا يضمن شيئا كذا في محيط السرخسي * وان كان صبغه اسود فعندهما الجواب فيه كالجواب فيما صبغ احمر وعند ابى حنيفة رح السواد في الثوب نقصان فهو بمنزلة الحمل والقسارة في انه لا حصة للمضارب من الثمن ولا ضمان عليه والاصح ان هذا في ثياب ينقص السواد من قيمتها فلما في ثياب يزيد السواد في قيمتها فهو بمنزلة ما لو صبغها اصفرا واحمر هكذا في المبسوط * لو اشترى ثيابا بجميع مال المضاربة ثم استأجر على حملها وقصارتها او قتلها وفعل ذلك من ماله فهو منطوع لانه يصير مستدينا على المضاربة وهو لا يملك ذلك ولا ضمان

عليه قال له اعمل فيه برأيك اولم يقل كذا في محيط السرخسي * وكذا ان زاد المضارب من ماله في ثمن ما اشتراه بمال المضاربة فهو متطوع منه ويلزم الزيادة عليه في ماله دون مال المضاربة وبيعه مرابحة على الثمن دون الزيادة كذا في الكافي * ولو ان المضارب لم يصبغ الثياب ولكن قصرها بمائة درهم من هذه وذلك يزيد فيها او ينقص منها فلا ضمان عليه في ذلك ان زادت او نقصت فان باعها بربح او وضيعة فهو متبرع فيما غرم من مال نفسه في قصرها قليل هذا على قولهما فاما عند ابي حنيفة رح ينبغي ان يكون الجواب في هذا كالجواب في مسئلة الكراء لان مؤنة التجارة جرى الرسم بالحائز برأس المال بمنزلة الكراء كذا في المبسوط * في المنتقى رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة فاشترى سفينة بمائة درهم والمال عنده على حاله ثم اشترى بالالف كلها طعاما وحمله في السفينة فهو متطوع بالكراء ولو كان اشترى بتسعمائة منها طعاما وبقيت في يده مائة فادأها في الكراء لم يكن متطوعا وباعه مرابحة على الكراء وكذلك لو نقد المائة في الكراء ثم اشترى بالالف درهم متاعا وقد امره رب المال ان يعمل برأيه فانه يبيعه مرابحة على الف ومائة مائة منها للمضارب والالف على المضاربة كذا في المحيط * واذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف وامره ان يستدين على المال فهو جائز لان الاستدانة شراء بالنسيئة ولو وكله بالشراء نسيئة على ان يكون المشتري كله للموكل جاز فكذلك النصف فان اشترى بالمضاربة غلاما ثم اشترى على المضاربة جارية بالف درهم ديناه وقبضها ثم باعها بالف درهم فقبض المال ثم هلك ما قبض ولم يدفع ما باع فان المضارب يلحقه نصف ثمن الجارية ويكون على رب المال نصف ثمنها ولو لم تهلك الجارية كانت بينهما نصفين يؤدى ان من ثمنها ما عليه من الثمن والباقي بينهما نصفان فان لم يبع المضارب الجارية ولكنه اعتقها ولا فضل فيها على رأس المال فعتقه جائز في نصفها ولو دفع اليه الف درهم مضاربة وامره ان يستدين على المال على ان مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما للمضارب ثلثا ولرب المال ثلثه فاشترى المضارب بالف جارية تساوي الفين واشترى على المضاربة غلاما بالف يساوي الفين فباعهما جميعا بأربعة آلاف فان ثمن الجارية يستوفي منه رب المال رأس ماله وما بقي فهو ربح بينهما على ما اشترط ثلثا للمضارب وثلثه لرب المال وامن الغلام فيؤدى منه ثمنه والباقي بينهما نصفان فان كان امره ان يستدين على المال على ان ما اشترى بالدين من شيء فرب المال ثلثه والمضارب ثلثاه على ان مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان

فاشترى المضارب بالمضاربة جارية تساوي الفين واشترى على المضاربة جارية بالف دينار تساوي الفين فباعهما بربعة آلاف درهم فحصة جاريته المضاربة يأخذ منها رب المال رأس ماله الف درهم والباقي بينهما نصفان على ما اشترطوا ثمن الجارية المشتراة بالدين بينهما اثلاث على قدر ملكهما واشترط المناصفة في الربح في هذا يكون باطلاً ولودفع اليه الف مضاربة على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فله رب المال ثلثه وللمضارب ثلثاه وامره ان يستدين على المضاربة على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما كذلك ايضا فاشترى بالمضاربة جارية تساوي الفين ثم اشترى على المضاربة جارية بالف دينار تساوي الفين فباعهما بربعة آلاف فحصة المضاربة يكون بينهما على شرطهما بعد ما يستوفي رب المال رأس ماله وحصة الجارية المشتراة بالدين بينهما نصفان وكذلك لو كان امرة ان يستدين على رب المال ولو كان امرة ان يستدين على نفسه كان ما اشتراه المضارب بالدين له خاصة ودون رب المال ولو كان امرة ان يستدين على المال او على رب المال فاشترى بالمضاربة جارية ثم استقرض المضارب الف درهم واشترى بها عبد افهو مشتري لنفسه وانقضى عليه خاصة لان الاستدانة هي الشراء بالسبيطة والاستقراض غيرها كذا في المبسوط * ولو قل له رب المال استقرض علي الف وابيع بها على المضاربة فنعل كان ذلك على نفسه حتى لو ملك في يده قبل ان يدفعه الى رب المال لزمه ضمانه لان الامر بالاستقراض باطل كذا في الحاوي * ولودفع الى رجل الف درهم مضاربة بالثلث وامره ان يعمل في ذلك برأيه وامره ان يستدين على المال فاشترى بالف ثيابا فسلمها الى صباغ يصبغها صفراء بمائة درهم ووصف له شيئا معروفا فصبغها به ثم ان المضارب باع الثياب مرابحة بالف درهم فان رب المال يأخذ رأس ماله الف درهم ويؤدى المضارب اجرة الصباغ مائة درهم وما بقي من الربح قسم على احد عشر سهما عشرة اسهم من ذلك حصة المضاربة بينهما اثلاثا على الشرط وسهم حصة المائة الدين بينهما نصفان ولو كان باع الثياب مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ فيها فما يخص قيمة الثياب فهو مال المضاربة يعطى منه رب المال رأس ماله ويقسم الباقي بينهما اثلاثا على الشرط وما اصاب قيمة الصبغ يعطى منه اجر الصباغ مائة درهم والباقي بينهما نصفان ولو اشترى المضارب بالف المضاربة ثيابا واستقرض على المال

على المال مائة درهم فاشترى بها زعفراناً فصبغ به الثياب ثم باعها مرا بحة على مال المضاربة على ما استقرض بالف درهم فانها يقسم على احد عشر سهماً عشرة اسهم منها مال المضاربة الى شرطهما وسهم للمضارب خاصة ولو باعها مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما اراد الصبغ في الثياب فما اصاب قيمة الثياب كان على المضاربة وما اصاب قيمة الصبغ كان للمضارب وكان عليه اداء القرض ولو كان اشترى الزعفران بمائة درهم نسيئة فصبغ الثياب فيه كان هذا والذي استأجر الصباغ بمائة ليصبغها سواء في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط * أمرو بالاستدانة على المال فاشترى بالمال متاعاً واستكرى دواب يحمله عليها بمائة درهم كانت المائة مشتركة ان باع المتاع مرا بحة قسم الثمن على احد عشر جزء عشرة مضاربة وجزء شركة يكون بينهما بعد اداء الكراء منه كذا في محيط السرخسي * وإن باعه مساومة كان جميع الثمن في المضاربة على الشرط بينهما ثم غرم الكراء على المضارب ورب المال نصفان ولو لم يكن استكرى به ولكنه استقرض مائة درهم فاشترى بها باعاً نهاد دواب فله ان يبيعها مرا بحة على الف ومائة وهذا قول ابي حنيفة رحمه وفي قول ابي يوسف ومحمد رحمه يبيع الثياب مرا بحة على الف درهم ولا يدخل في ذلك حصة الكراء وإن باعها مساومة كان الثمن كله مضاربة وضمان الكراء في مال المضارب خاصة لانه هو المستقرض فان قال المضارب لرب المال انما استكرت الدواب لك لحمل ثيابك وقال رب المال انما استكرت بمالك لنفسك ثم حملت ثيابي عليها فالقول قول رب المال كذا في المبسوط * دفع الفامضاربة بالثلث وامره بان يستدين على المضاربة فاشترى بالف المضاربة وبثلثة آلاف جارية تساوي خمسة آلاف وباعها بعد القبض بخمسة آلاف وقبض الثمن ثم هلكت الالف الاولى والجارية ونمناها في يده ضمن تسعة آلاف يؤدى اربعة آلاف من الجارية الى بائعها وخمسة آلاف الى مشتركيها كذا في محيط السرخسي * ثم يرجع على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة واحد واربعين درهما وثلثي درهم وعلى المضارب في ماله ثلثة آلاف واربعمائة وثمانية وخمسون وثلث فان هلكت الالف المضاربة اولاً ثم هلكت الجارية وخمسة آلاف بعد ذلك والمسئلة على حالها فانه يؤدى تسعة آلاف درهم كما بينا ويرجع على رب المال بخمسة آلاف وستمائة وخمسة وعشرين درهما كذا في المبسوط * الباب العاشر في خيار العيب وخيار الرؤية من دفع الى آخر الف درهم مضاربة فاشترى بها عبدان ثم طعن المضارب بعيب في العبد كان الخصم في ذلك هو المضارب دون رب المال وإذا

اقام البينة ان هذا العيب كان عند البائع فانه يرد عليه فان ادعى البائع الرضاء على المضارب فانه يستحل في المضارب على ذلك بالله ما رضيت بهذا ولا عرضت على بيع فان اقر المضارب انه قد رضي بالعيب وبراءة منه او عرضه على بيع منذ رآه فانه لا يرد عليه بائعه كالمكيل الخاص الا انه اذا لم يمكنه الرد على بائعه فانه يكون ما اشتراه على المضاربة ولا يلزم المضارب وذكر في كتاب الوكالة في الوكيل الخاص انه اذا رضي بالعيب ان كان قبل القبض يلزم الموكل وان كان بعد القبض يلزم الوكيل الا ان يشاء الموكل ان يأخذ به معيبا وفي المضارب لم يفصل بينهما اذا رضي بالعيب قبل القبض او بعده فمن مشائخنا من قال الجواب في المضارب كالجواب في الوكيل الخاص ومنهم من يقول المضارب اذا رضي بالعيب فانه لا يلزمه وانما يلزم المضاربة سواء رضي بالعيب قبل القبض او بعده بخلاف الوكيل الخاص فانه ان كان بعد القبض يلزمه وان ادعى البائع الرضاء على رب المال وانكر المضارب واراد ان يستحل رب المال والمضارب على ذلك فانه لا يستحل المضارب ولا رب المال كذا في المحيط * ولو اشترى المضارب عبدا لم يرد وقدره رب المال للمضارب ان يرد به بخلاف الروبة ولوراء المضارب ثم اشتراه لم يكن لواحد منهما خيار وان لم يرد به رب المال ولو كان رب المال قد علم انه اهو اقبل ان يشتريه المضارب فلشراء المضارب وهو لا يعلم به فله ان يرد به بالعيب والوكيل بشراء عبد الغير عينه بالغ درهم بمنزلة المضارب في جميع ما ذكرنا ولودفع الى رجل مالا مضاربة على ان يشتري به عبد فلان بعينه ثم يبيعه فاشترى المضارب ولم يرد وقدره رب المال فلا خيار للمضارب فيه وكذلك لو كان المضارب رآه ولم يرد به رب المال فهذا كالاول في هذا الحكم ولو كان العبد امورا وقد علم به احدهما لم يكن للمضارب ان يرد به ابدا وكذلك الوكيل بشراء بعينه عبدا اذا اشتراه وقد كان الآمر رآه او علم بعينه فليس للوكيل ان يرد كذا في المبسوط * اذا باع المضارب عبدا من المضاربة وطعن المشتري فيه بعيب بعد ما قبضه والعيب يحدث مثله فاقتر المضارب انه كان عنده ورده عليه القاضي باقراره او قبله المضارب بنفسه بغير رضاء او استقال المشتري فاقاله فذلك جائز على رب المال ولو لم يقر المضارب بالعيب بل انكره ثم صالح المشتري من العيب على شيء ان كان قيمة المصالح عليه مثل حصاة العيب من الثمن او اكثر بحيث يتغابن الناس فيه يجوز وان كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز ذكر المسئلة في الكتاب من غير ذكر خلاف فقبل هذا الجواب على قولهما واما على قول ابي حنيفة رح يجوز على كل حال وقيل ما ذكره قول الكل كذا في

الذخيرة * الباب الحادي عشر في دفع المالمين مضاربة على الترادف وخطأ أحدهما بالآخر وخطأ مال المضاربة بغيره * قال محمد ر ح من دفع الي غير الف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع اليه الف درهم اخرى مضاربة بالنصف ايضا فخطأ المضارب الاولى بالالف الثانية فالاصل في جنس هذه المسائل ان المضارب متى خطأ مال رب المال بمال رب المال لا يضمن ومنى خطأ مال المضاربة بمال نفسه وبمال غيره يضمن وهذه المسئلة في الساصل على ثلثة اوجه اما ان قال رب المال في كل واحد من المضاربتين اعمل فيه برأيك ولم يقل ذلك فبهما او قال له ذلك في احدهما دون الاخرى فاما ان خطأ المضارب مال المضاربة الاولى بالثانية قبل ان يربح فيهما او بعد ما ربح في احدهما دون الاخرى فان قال لرب المال في المضاربتين جميعا اعمل فيه برأيك فخطأ احدهما بالآخرى فانه لا يضمن واحد من المالمين سواء خطأهما قبل ان يربح في المالمين او بعد ما ربح فيهما او بعد ما ربح في احدهما دون الاخرى وان لم يقل له في المضاربتين جميعا اعمل فيهما برأيك فان خطأ احد المالمين بالآخر قبل ان يربح في واحد منهما فانه لا يضمن شيئا وان خطأهما بعد ما ربح في المالمين فانه يضمن المالمين وحصة رب المال من ربح المالمين قبل الخطأ واما اذا ربح في احد المالمين دون الآخر فانه يضمن المال الذي لا ربح فيه ولا يضمن المال الذي فيه ربح فان قال له اعمل فيه برأيك في المضاربة الاولى ولم يقل له ذلك في الثانية فخطأ مال المضاربة الاولى بالثانية فممسئلة لا تخلو عن اربعة اوجه اما ان خطأ احد المالمين بالآخر قبل ان يربح في احد المالمين او بعد ما ربح في المالمين او بعد ما ربح في مال الاولى ولم يربح في مال الثانية ولم يربح في مال الاولى وفي وجهين منها يضمن مال الثانية الذي لم يقل لرب المال اعمل فيه برأيك احدهما اذا خطأ احد المالمين بالآخر بعد ما ربح في المالمين والوجه الثاني اذا خطأ احدهما بالآخر وقد ربح في مال الاولى الذي قال له فيهما اعمل فيه برأيك لا يضمن مال الاولى ويضمن مال الثانية وفي وجهين منها لا يضمن لمال الاولى ولا الثانية احدهما اذا خطأ احد المالمين بالآخر قبل ان يربح في واحد من المالمين وكذلك ان ربح في مال الثانية الذي لم يقل له فيها اعمل فيه برأيك ولم يربح في مال الاولى الذي قال له فيها اعمل فيه برأيك وهو الوجه الثاني فان قال له في المضاربة الثانية اعمل برأيك ولم يقل ذلك في الاولى فالممسئلة لا تخلو عن اربعة اوجه ايضا على ما بينا وفي الوجهين منها وهما اذا خطأ احد المالمين بالآخر بعد ما ربح في المالمين او في مال الثانية الذي قال له فيه اعمل برأيك ولم يربح في مال الاولى الذي لم يقل له اعمل برأيك

يضمن مال الاولى ولا يضمن مال الثانية وفي وجهين منها وهما اذا خلط احد المالين بالآخر قبل ان يربح في المالين او ربح في مال الاولى ولم يربح في مال الثانية فانه لا يضمن شيئا لا مال الاولى ولا مال الثانية كذا في المحيط * اذا دفع الرجل الى الرجل مالا مضاربة ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفع المضارب المال الى رجل وقال له اخلط بمالك هذا او بمالي هذانم اعمل بهما جميعا فاخذ الرجل منه فلم يخلط حتى ضاع من يده فلا ضمان على المضارب ولا على الذي اخذه منه لانه بمنزلة الودعة في يده مالم يخلط والمضارب بمطلق العقد يملك الابداع والابضاع فلا يصير هو بالدفعة مخالفا ولا القابض بمجرد العقد منه غاصبا مالم يخلط كذا في المبسوط * دفع الغامضاربة بالنصف والغالبثلث ولم يقل فيها اعمل برأيك فخلطهما المضارب قبل العمل ثم عمل فلا ضمان ويقسمان نصف الربح نصفين ونصفه اثلاثا ولو ربح في احدهما ووضع في الآخر قبل الخلط لا يدخل في الوضعية المال الذي فيه الربح لانهما مضاربان فان خلطهما بعد ذلك صار ضامما للمال الذي وضع فيه ولا يضمن المال الذي ربح فيه فان ربح في المال الذي فيه وضعية فهو للمضارب بنصدق به هذا بي حنيفة ومحمد رح كذا في محيط السرخسي * اذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف يعمل فيها برأيه فربح الغانم دفع رب المال الى آخر الغا اخرى مضاربة بالنصف يعمل فيها برأيه فدفع المضارب الاول الفين الى رجل بالثلث يعمل فيها برأيه ودفع المضارب الثاني الف الى هذا الرجل ايضا مضاربة بالثلث يعمل فيها برأيه فخلط الف بالالفين فلا ضمان عليه فان ربح على ذلك كله الغا امسك ثلثا لنفسه وقسم الثلثين الباقيين المضاربان الاولان اثلاثا باعتبار ما دفعا اليه من المال فاذا اخذ صاحب الفين الثلثين من ذلك دفع الى رب المال رأس ماله الف درهم وما بقي فلرب المال نصف ما كان ربح المضارب الاول وذاك خمسمائة ونصف ذلك للمضارب ورب المال ايضا ثلثة ارباع ما كان من الربح الثاني وربعه للمضارب وبأخذ المضارب الآخر من المضارب الثاني ثلث الثنتين ثم يدفع الى رب المال رأس ماله ويقاسمه الربح اربعا ثلثة ارباع لرب المال وربعه ولو كان المضارب الاول لم يربح شيئا حين دفع المال مضاربة بالثلث وامره ان يعمل فيها برأيه فعمل فربح الغانم دفع اليه المضارب الثاني الف التي في يده مضاربة بالثلث وامره ان يعمل فيها برأيه فخلطها بالالفين ثم عمل فربح الغانم الربح على ثلثة والوضعية

والوضيعة على ثلثه بحساب المال فتصيب الالف ثلث الربح وبأخذ المضارب الآخر حصته من ذلك الثلث ثم يأخذ رب المال منه رأس ماله الفا واقتسما ما بقي بينهما رب المال ثلثة ارباعه وللمضارب ربعه فما اصاب الالفين وهو الثلثان من ذلك اخذ المضارب الآخر منه ومن الالف التي هي ربح الالف الاول ثلثه ورد ما بقي على المضارب الاول وأخذ منه رب المال رأس ماله وثلثة ارباع ما يبقى بعده من الربح وللمضارب ربعه هكذا في المبسوط * ولودفع اليه الفا مضاربة بالنصف ليعمل فيه برأيه فعمل فيه وربح الفا فدفعه الفا آخر مضاربة بالثلث ليعمل فيه برأيه فخطل خمسمائة من هذه الالف بالمضاربة الاولى فهلك بعد الخطل الف فالها لك ربح المال الاول وصار كأنه لم يربح وقال محمد ربح الالف تهلك من ذلك كله بالحساب حتى يكون اربعة اخماسه من المال الاول وخدسه من المال الثاني كذا في الكافي * وأن لم تهلك حتى عمل وقد ربح الفا اخرى فخمس هذا الربح من المضاربة الاخيرة واربعة اخماسه من الاولى كذا في محيط السرخسي * ولودفع اليه الف درهم مضاربة فاشترى المضارب بها وبالف من ماله جارية ثم خطل الالفين قبل ان ينقدهما بعد الشراء ثم نقدهما فلا ضمان عليه فان باعها بعد ذلك وقبض الثمن مختلطا فلا ضمان عليه فيه وانه ان يشتري بالثمن بعد ذلك ويبيع فيكون نصفه على المضاربة حصته ما اشترى من الجارية بمال المضاربة ونصفه للمضارب حصته ما اشترى منها بمال نفسه وان قسم المضارب المال بغير محضر من رب المال فقسمته باطله ولو ان المضارب حين اخذ الف المضاربة وخطلها بالف من ماله قبل ان يشتري بها ثم اشترى بها كان مشتريا لنفسه وهو ضامن لمال المضاربة ولو كان خطل المال بعد ما اشترى به ثم لم ينقده حتى ضاع في يده كان ضامنا لالف المضاربة حتى يدفعها من ماله الى البائع ولا يرجع على رب المال بشيء واذا قبض الجارية كان نصفها على المضاربة ونصفها للمضارب كذا في المبسوط * وان نقضت المضاربة لان من شرط قيام المضاربة ان يكون رأس المال امانة عنده كذا في محيط السرخسي * ولو كان المضارب اشترى مع رجل بالف المضاربة وبالف من عند ذلك الرجل جارية ودفع الالفين قبل ان يخطاها ثم قبض الجارية فنصفها على المضاربة ونصفها لذلك الرجل فان باعها بثمن واحد وقبض الثمن مختلطا فهو جائز ولا ضمان على المضارب فان قاسم المضارب ذلك الرجل الثمن فهو جائز على رب المال فان خطل مال المضاربة بمال ذلك الرجل بعد القسمة فالمضارب ضامن للمضاربة وان شارك المضارب بمال المضاربة باذن رب المال ثم قال المضارب للشريك قد قاسمتك والذي في يدي من المضاربة

وكذبه الآخر فالقول قول الشريك مع بمينه كذا في المبسوط * وقال محمد ربح في الجامع رجل دفع الى رجل مائة دينار قيمتها الف وخمس مائة وقال له اعمل بها وبالف من مالك على ان الربح بيننا نصفان فهذا جائز ولو لا هذا الشرط لكان الربح بينهما اخماسا على قدر المالين فاذا شرط المناصفة صار كان صاحب الدنانير شرط له سدس ربحه فيكون ذلك مضاربة بسدس الربح وهذا وان خرج مخرج الشركة ويكون المال مشروطا عن الجانبين الا انه لا يمكن تصحيحها شركة لاشتراطهما العمل على المدفوع اليه المال وفي الشركة يكون العمل مشروطا عليهما وكان هذا شركة صورة ومضاربة معنى وفائدة قول صاحب الدنانير بالف من مالك انتهاء الضمان من المضارب اذا خلط مال المضاربة بمال نفسه ولما صار هذا مضاربة في حق الدنانير شرط تسليمها واحضارها فان هلك احد المالين قبل الشراء هلك من مال صاحبه غير انه ان هلك الدنانير بطلت المضاربة وان هلك الدراهم فالمضاربة على حالها فان انتقصت قيمة الدنانير فصارت الف درهم ثم اشترى المضارب بها وبالف من ماله جارية ثم باعها بربح الف كان ربح كل واحد منهما خمسمائة غير ان الخمسمائة التي هي ربح الدنانير خمسة اسداسها لصاحب الدنانير وسدسها لصاحب الدراهم على ما شرطوا والخمسمائة التي هي ربح الدراهم لصاحب الدراهم خاصة ولو اشترى المضارب بكل مال سلعة على حدة ثم باع ما اشترى بالدراهم فلم يربح فيه وباع ما اشترى بالدنانير فربح فيه خمسمائة فله من هذا الربح سدسه بحكم الشرط ولو كان ربح فيما اشترى بالدراهم خمسمائة ولم يربح فيما اشترى بالدنانير شيئا فالربح كله لصاحب الدراهم ولو كانت الدنانير نقصت قيمتها فصارت تساوي ثمان مائة فاشترى المضارب بهما عبدا فخمسة اتساع العبد للمضارب واربعة اتساعه على المضاربة فان باع المضارب العبد وربح فيه اخذ كل واحد منهما رأس ماله واخذ المضارب خمسة اتساع الربح حصة رأس ماله فيكون له خاصة واربعة اتساع الربح المشتري بالدنانير فيكون مقسوما بينهما اسداسا للشرط الذي شرطاه في العتد ولو كان العبد لم يبعه المضارب حتى صارت قيمة الدنانير الغائم باع بثلاثة آلاف درهم اقتسما الثمن على تسعة اسهم خمسة اتساعه وهي الف وستمائة وستون وثلاثون حصة المضارب فيكون له الف من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون له خاصة واربعة اتساع الثمن وذلك الف وثلاثمائة وثلاث وثلاثون وثلاث حصة المضاربة بالف درهم من ذلك يؤخذ رأس المال والباقي ربح فيقسم بينهما اسداسا هكذا في المحيط * الباب الثاني عشر في نفقة المضارب اذا عمل المضارب

في المصر فليست نفقته في المال وان سافر فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه معناه شراء وكراء في مال المضاربة فلو بقي شيء في يده بعد ما قدم مصر رده في المضاربة ولو كان خرج وجه دون السفر ان كان بحيث يغدو ثم يروح فيبيت باهله فهو بمنزلة السوفي في المصري وان كان بحيث لا يبيت باهله فنفقته في مال المضاربة كذا في الهداية * والنفقة هي ما يصرف الى الحاجة الراتبه وهو الطعام والشراب والكسوة وفراش ينام عليه والركوب وعاف دابته كذا في محيط السرخسي * ومن ذلك غسل ثيابه والذهن في موضع يحتاج اليه كالحجاز واجرة الحمام والحلاق وانما يطلق في جميع ذلك بما يعرف حتى بضمن الفضل ان جاوزة هكذا في الكافي * وروني عن ابي يوسف رح انه سئل عن اللحم فقال كما كان يأكل كذا في الذخيرة * فاما الدواء والحجامة والكحل ونحو ذلك في ماله خاصة دون مال المضاربة وكذلك جارية الوطى والخدمه لا تحسب بشئها في المضاربة ولو استأجر اجيرا بخدمه في سفره وفي مصره الذي اتاه فيخبره ويطنج ويغسل ثيابه ويعمل له مالا بدله منه احتسب بذلك على المضاربة وكذلك لو كان معه غلمان له يعملون في المال كانوا بمنزله بدله منه احتسب بذلك على المضاربة ما دام في عملها كذا في المبسوط * لو اعانه رب المال بغلمانه او دوابه في السفر لا تقسد المضاربة ونفقة غلمانه ودوابه عليه دون مال المضاربة فان انفق المضارب عليهم بغيران رب المال ضمن من ماله كذا في محيط السرخسي * واذا صار ضامنا فان ربح في المال ربحا بدئي برأس المال يأخذ رب المال رأس المال كله وما بقي من الربح يقسم بينهم على ما اشترطوا فما اصاب المضارب من الربح فانه يحسب نصيبه من الربح بما عليه فان كان نصيبه من الربح اقل مما ضمن رد الزيادة وان كان نصيبه من الربح اكثر اخذ الزيادة الى تمام نصيبه من الربح وان كان رب المال امره بالنفقة على رقيقه ودوابه حسب ذلك من مال رب المال كذا في المحيط * وان كان اسرف فيما انفق على الرقيق فانما يضم الى رأس ماله من ذلك نفقة مثله كذا في محيط السرخسي والمبسوط * وسبيل النفقة ان يحسب من الربح ان كان وان لم يكن فهي من رأس المال لان النفقة جزء هالك والاصل في الهلاك ان ينصرف اولا الى الربح كذا في المحيط * فان انفق المضارب من مال نفسه او استدان على المضاربة رجع في مال المضاربة بذلك ويبدأ برأس المال ثم ينشئ بالنفقة ثم يثلث بالربح وان هلك مال المضاربة لم يرجع على رب المال

بشيء كذا في الذخيرة * فإن اتفق من مال المضاربة شيئاً على نفسه قبل أن يشتري به فإنه يستوفي رب المال رأس ماله بكما له كذا في محيط السرخسي * إذا استأجر دابة ليحمل عليها متاع المضاربة واشترى طعاماً للمضاربة فضاغ المال قبل أن ينقذ فإنه يرجع بذلك على رب المال هكذا في المبسوط * ولو اشترى طعامه وكسوته ودهنه واستأجر ما يركب عليه فضاغ المال لا يرجع بذلك على رب المال كذا في محيط السرخسي * لو كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة ووطنه فيهما جميعاً فخرج بالمال من الكوفة ليتجر فيه بالبصرة فإنه ينفق من مال المضاربة في طريقه فإذا دخل مصر كانت نفقته على نفسه مادام بها فإذا خرج منها رجع إلى الكوفة انتق من مال المضاربة في سفره ولو كان أهل المضارب بالكوفة وأهل رب المال بالبصرة فخرج بالمال إلى البصرة مع رب المال ليتجر فيه فنفقته في طريقه وبالبصرة وفي رجوعه إلى الكوفة من مال المضاربة كذا في المبسوط * إذا دفع الرجل إلى غيره درهم مضاربة وهما بالكوفة وليست الكوفة وطناً للمضارب منفقة المضارب مادام بالكوفة على نفسه فإن سافر بمال المضاربة ثم عاد إلى الكوفة في تجارته كان نفقته في مال المضاربة مادام بكوفة وكانت الكوفة وغيرهما من البلدان سواء في حقه كذا في المحيط * فإن تزوج امرأة فيها واتخذها وطناً زالت نفقته عن مال المضارب كذا في المبسوط * إذا خرج المضارب بالمال إلى مصر من الأمصار يشتري به متاعاً أو شيئاً من أصناف التجارة فأنتهى إلى ذلك المصرف لم يشتري شيئاً حتى رجع بالمال إلى مصر وقد انفق من المال فإن تلك النفقة تكون في مال المضاربة كذا في المحيط * وإذا دفع الرجل مالاً مضاربة وامره بأن يعمل فيه برأيه فدفع المضارب إلى آخر مضاربة فسافر الآخر بالمال إلى مصر يشتري ويبيع فنفقته على المضاربة لانه بمنزلة المضارب الأول كذا في المبسوط * ولو نوى المضارب الإقامة في مصر من الأمصار فنفقته من مال المضاربة وإنما تبطل نفقته عن مال المضاربة بإقامته في مصر أو في مصر يتخذ داراً إقامة كذا في الذخيرة * وأبصره المضارب مع رجل لم يكن المستبضع نفقة في مال المضاربة ولو أبصره المضارب مع رب المال فعمل به فهو على المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا نفقة لرب المال على المضاربة كذا في المبسوط * المضارب إذا سافر بمال المضاربة ومال نفسه يوزع النفقة على المالين سواء خلط المالين أو لم يخلط قال له رب المال اعمل فيك أو لم يزل له ذلك والسفر مبادون السفر في ذلك سواء إذا كان لا يبيت في أهله كذا في فتاوى صيخان *

وكذلك لو سافر بمالين لرجلين مضاربة فنفته على قدر ماليهما وان كان احدا مالين بضاعة فنفته
 في مال المضاربة الا ان يقرع العمل في البضاعة فينق من مال نفسه دون البضاعة الا ان يكون
 صاحبها اذن له كذا في محيط السرخسي * قال محمد ر ح في الزيادات رجل دفع الى رجل الف
 درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها جارية تساوي الف درهم واحتاجت الجارية الى
 النفقة فان النفقة تكون على رب المال ولا يجعل على المضارب نفقة حصته وهو ظاهر رواية وروى
 الحسن عن ابي حنيفة ر ح ان النفقة على رب المال والمضارب على قدر ملكهما كذا في المحيط *
 لو اتى مصر واشترى شيئا فمات رب المال وهو لا يعلم فاتى بالمتاع مصر اخر نفقة المضارب في مال
 نفسه وهو ضامن لما هلك في الطريق وان ساء المتاع جاز بيعه لبقائها في حق البيع كذا في الوجيز المذكور في *
 ولو كان المضارب خرج بالمتاع من ذلك المصر قبل موت رب المال لم يكن عليه ضمان وكان نفقته
 في سفره حتى ينتهي الى المصر وبيع المتاع على المال كذا في المبسوط * لو كان المضارب في الطريق
 فنهاه رب المال برسول عن السفر او مات فله ان يتوجه الى اي مصر احب وكان نفقته في مال
 المضاربة فاما اذا كان مال المضارب ناضا وهو في مصر او في الطريق فخرج الى غير مصر رب المال
 يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو كان رب المال مات والمضارب بمصر من الامصار غير مصر
 رب المال والمضاربة متاع في يده فخرج بها الى مصر رب المال في الاستحسان لاضمان عليه ونفقته
 حتى يبلغ مصر رب المال على المضاربة وكذلك لو كان رب المال حيا فارسل اليه رسولا لينهاه
 عن الشراء والبيع وفي يده متاع فخرج به الى مصر رب المال فاني لاضمنه ما هلك من المتاع في سفره
 واجعل نفقته في المال استحسانا ولو كانت المضاربة في يده دراهم او دنانير فمات رب المال والمضارب
 في مصر اخر او كان رب المال حيا فارسل اليه رسولا لينهاه عن الشراء والبيع فاقبل المضارب بالمال
 الى مصر رب المال فهلك في الطريق فلا ضمان عليه فان سلم حتى قدم وقد انفق منه على نفسه في سفره
 فهو ضامن النفقة كذا في المبسوط * اذا اشترى بالف المضاربة وبالف من عنده عبدا فانفق عليه
 فهو متطوع وان رفع الامر الى القاضي فامره بالنفقة عليه فما انفق فهو عليهما على قدر رؤس اموالهما
 كذا في الحاوي * كل مضاربة فاسدة لا نفقة للمضارب فيها على مال المضاربة فان انفق على نفسه
 من المال حسب من اجر مثل عمله واخذ بما زاد عليه ان كان ما انفق منه اكثر من اجرا مثل كذا
 في المبسوط * الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة وفي كتابته وفي دعوى نسب ولد جارية المضاربة

لو اعتق المضارب عبد المضاربة فلا يخلوا ما ان لا يرجم في مال المضاربة او فيه ربح ولا فضل في قيمة العبد على رأس المال او فيه فصل فان لم يكن ربح في المضاربة لا يصح مثقه فلو اعتقه رب المال يصح ويكون مستوفيا رأس ماله فاما اذا كان في المضاربة ربح ولا فضل في قيمة العبد بان اشترى عبد الخمسمائة وهو يساوي العا ورأس المال الف فاعتقه المضارب لا يصح ايضا لان مال المضاربة منى كان جنسين مختلفين وقيمة كل واحد مثل رأس المال فانه يعتبر كل واحد من المالين مشغولا برأس المال كانه ليس معه غيره ولا يعتبر برأس المال شائعا فيهما هكذا في محيط السرخسي *

ولو كان رب المال هو الذي اعتق العبد جاز اعتاقه وصار به مستوفيا برأس ماله بتمامه بقي خمسمائة ورجحان يكون بين المضارب وبينه نصفين كذا في المحيط * وان كان في قيمة العبد فضل بان اشترى المضارب بخمسمائة عبد يساوي العين فاعتقه جاز اعتاقه في الربع كذا في محيط السرخسي *

فيستوفي رب المال الخمسمائة القائمة في يد المضارب برأس ماله صار الاول المملوك للمضارب من العبد قدر سبعمائة وخمسين درهما فقد حدث للمضارب زيادة ملك في العبد لم يكن يوم اعتق ولا يعتق ما حدث له من الزيادة في العبد فيقول ان المضارب منى كان مؤسرا فلرب المال خيار ثلثة ان شاء ص من المضارب العا ومائتين وخمسين درهما ثم كان للمضارب ان يرجع على العبد بالف وخمسمائة ان شاء ويكون الولاء كله للمضارب وان شاء رب المال استسعى العبد في الف ومائتين وخمسين وللمضارب ان يستسعى العبد في مائتين وخمسين ان شاء وان شاء اعتق هذا القدر من العبد ويكون الولاء بينهما على ثمانية اسهم خمسة اسهم لرب المال وثلثة اسهم للمضارب وان شاء رب المال اعتق نصيبه وعند ذلك يعتق من العبد خمسة اسهم ويبقى للمضارب خيار في سهم واحد وهو ما حدث له من الزيادة بعد العتق فان شاء اعتق وان شاء استسعى واي ذلك فعل كان الولاء بينهما على ثمانية اسهم وان كان المضارب معسرا فلرب المال خيار ان شاء استسعى العبد في الف ومائتين وخمسين وان شاء اعتق هذا القدر من العبد ويكون للمضارب الخيار فيما حدث له من الزيادة ويكون الولاء بينهما على ثمانية اسهم من الوجه الذي ذكرنا وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه الله فاما على قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله لا يعتق المضارب العبد والربح ملكه عتق كله على رب المال والمضارب ثم يستوفي رب المال الخمسمائة الثانية في يد المضارب برأس ماله ثم يضم من المضارب ان كان مؤسرا النوا ومائتين وخمسين ولا يرجع به

المضارب على العبد وان كان معسرا فان رب المال يستسعى العبد في الف ومائتين وخمسين ويكون الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط * لو اشترى المضارب بالف المضاربة عبدين كل واحد منهما يساوي الف فاعتقهما المضارب فعقته باطل صدقا وان زادت قيمتها بعد ذلك كان العتق باطلا ايضا كذا في المبسوط * ولو اعتقهما رب المال يظن ان كان اعتقهما معا عتقا وضمن للمضارب خمسمائة مؤسرا كان او معسرا ولا سعاية على العبد وان اعتق احدهما بعد صاحبه عتق الاول كله وولاءه له ويعتق من الثاني نصفه كذا في محيط السرخسي * وان اشترى عبدين بالف درهم قيمة احدهما الف درهم وقيمة الآخر الف درهم ثم ان المضارب اعتقهما معا او متفرقا وهو مؤسر فعلى قول ابي حنيفة رح لا يصح اعتاق العبد الذي قيمته الف درهم ويصح اعتاقه في ربع العبد الذي قيمته الف درهم فانقضت المضاربة فيه وبقي العبد الذي قيمته الف درهم على المضاربة فاذا اراد رب المال ان يستوفي رأس ماله يبيعه المضارب فيستوفي ثمنه رب المال فوصير العبد الذي قيمته الف الفان فارضا عن الشغل وكان ربها كله بينهما نصفان فقد اعتق المضارب عبدا رب المال نصنه وهو مؤسر فيثبت لرؤب المال خيارا ثلثة عند ابي حنيفة رح ان شاء ضمن المضارب الف درهم ثم يرجع المضارب على العبد ان شاء بالف وخمسمائة ويكون الولاء كله للمضارب وان اختار سعاية العبد يستسعى في نصف قيمته ويستسعى المضارب العبد في خمسمائة هي الربع الذي ملكه بعد ما استوفى رب المال رأس ماله ولا يستسعه في الربع الذي كان ملكا له يوم العتق ويكون الولاء بينهما نصفين وان اختار الاعناق فان للمضارب ان يستسعى العبد في الربع الذي ملكه بعد استيفاء رأس المال وان شاء اعتق وايا ما فعل كان الولاء بينهما نصفان وان كان المضارب معسرا فكذلك في جميع ما ذكرنا الا انه يثبت لرؤب المال الخيار الاولان هكذا في المحيط * ولو لم يعتقهما المضارب وعقهما رب المال في كلمة واحدة فالعبد الذي قيمته الف حر من مال رب المال ولا سعاية عليه والعبد الذي قيمته الفان ثلثة ارباعه حر من مال رب المال واما الربع الباقي فان كان رب المال مؤسرا فالمضارب في قول ابي حنيفة رح بالخيار ان شاء عتق ذلك الربع وان شاء استسعى العبد فيه وان شاء ضمن رب المال ويرجع به رب المال على العبد وان كان معسرا فان شاء اعتق وان شاء استسعى وهذا ظاهر وضمن المضارب ايضا رب المال تمام حصته من الربح ونلك خمسمائة مؤسرا كان او معسرا ثم رب المال لا يرجع على العبد بما ضمن للمضارب من هذه الخمسمائة الاخرى كذا في المبسوط *

وان اعتقه ما رب المال متفرقا فان امتق اولا الاعلى فان على قول ابي حنيفة ربح يعتق من الاول
ثلاثة ارباعه ولا يعتق ربه ويعتق من الذي قيمته الف وقت الاعناق النصف ثم للمضارب خياران
ثالثة في العبدان ان كان رب المال مؤسرا ان شاء ضمنه ربع قيمة الاول ونصف قيمة الثاني وان شاء
اعتق ربع الاول ونصف الثاني وان شاء استسعى العبد الاول في ربه والثاني في نفسه فان اختار
تضمين رب المال يرجع على العبد الاول بربع قيمته وعلى الثاني بنصف قيمته ومنى رجع بذلك
عليهما كان ولاؤهما كله لرب المال وان اختار المضارب للسعاية او الاعناق يكون ولاء العبد
الاول بينهما على اربعة اسهم ثلثة ارباعه لرب المال وربعه للمضارب وولاء العبد الثاني بينهما
نصفان وان اعتق العبد الادنى اولا نقول على قول ابي حنيفة ربح لما اعتق العبد الادنى اولا اعتق
كله من غير سعاية وحين اعتق الاعلى عتق منه نصفه فيكون الجواب فيه كاجواب في عبد مشترك
بين اثنين اعتقه احدهما هكذا في المحيط * ولو اشترى بالانف عبدان كل واحد منهما يساوي العا
فاعتقهما المضارب معا واحدهما قبل صاحبه ثم فتراب المال عين احدهما او قطع يده فقد صار
مستوفيا نصف رأس ماله ثم ظهر الفصل في العبد الآخر الا ان المعتق الذي كان من المضارب قبل
ذلك فيه باطل وان اعتقهما المضارب بعد ذلك لم يجز عتقه في المجني عليه لانه لا فضل فيه مما بقي
من رأس المال واما العبد الآخر فيعتق منه ربعه نصف الفضل على ما بقي من رأس المال فيه ثم يباع
المجني عليه فيدفع الى رب المال تمام رأس ماله ويضمن المضارب ان كان مؤسرا لرب المال نصف
قيمة العبد الذي جاز عتقه لانه ظهر ان جميعه ربح وان نصفه لرب المال فيضمن له المضارب ذلك
ضمان العتق ويرجع به على العبد ويرجع عليه ايضا باثنتين وخمسين درهما في ذاس قول ابي حنيفة ربح
كذا في المبسوط * اذا كاتب المضارب عبدا وامة من المضاربة فان كانت القيمة مثل رأس المال
فانه لا يجوز كتابته واذا ادى العبد المكاتبه لا يعتق ويكون ما ادى من الكتابه على المضاربة وان كان
في القيمة فضل على رأس المال بان كانت القيمة الف درهم وكاتبه على الفين ورأس المال الف
درهم فانه تصح كتابته في حصته وهو الربع عند ابي حنيفة ربح ولا تصح الكتابه فيما كان منه نصيب
رب المال الا ان لرب المال ان ينتقض الكتابه فان لم ينقض حتى ادى العبد بجميع بدل الكتابه
فانه يعتق حصه المضارب عند ابي حنيفة ربح لا غير وعندهما يعتق الكل وما قبض المضارب
من الكتابه

من الكتابة فانه يسلم له ربع ذلك وثلاثة ارباع المكتابة تكون على المضاربة عندهم جميعا واذ اعتق
حصته المضارب انتقصت المضاربة فيستوفي رب المال رأس ماله من ثلاثة ارباع المكتابة فيبقى خمسمائة
والعبد كله ربها فيكون الخمسمائة بينهما نصفين والعبد بينهما نصفين فقد حدث للمضارب زيادة
شركة بقدر الربح لم يكن له يوم الاعتاق فلا يعتق هذا القدر على قول ابي حنيفة رح على ما عرف
ويكون لرب المال في نصيبه عند ابي حنيفة ربح خبارات ثلاثة ان كان المضارب مؤسرا هكذا في
المحيط * وان مات ولم يؤد المكتاتب شيئا وترك اقل من ثمانية آلاف مات عبدا وبطلت الكتابة
لانه مات عاجزا لان ما هو ملكه وهو ربع الكسب لا يفي ببدل الكتابة فيستوفي رب المال مما ترك
رأس ماله ألف درهم والباقي بينهما نصفان وان ترك ثمانية آلاف فقد مات عن وفاء ويعتق
فياخذ المضارب من ذلك الفين ويغرم لرب المال الف والواو خمسمائة قيمة ثلاثة ارباع العبد لانه بقي
ذلك على ملك المولى وقد افسدت المضاربة فيضمن ويكون الستة الآلاف القيمة من الكسب بين
المضارب ورب المال نصفين وان ترك المكتاتب تسعة آلاف اخذ المضارب الف في درهم بدل الكتابة
فيموت حرا وياخذ ايضا الالف الزائدة بحق الارث لان الولاء له لانه دتق كله عليه لانه ملكه
بالضمان فان كانت قيمته يوم كاتب الفانم ازدادت لم تغد الكتابة وان كانت قيمته يوم الكتابة الفين
ثم انتقصت ثم ادنى اومات فالجواب فيه كما في المسئلة الاولى لان الربع كان ملكه فنذت الكتابة
فيه لان المكتاتب بضمن قيمته يوم الاداء فيفارق الاولى في وقت الضمان كذا في محيط السرخسي *
اذ اعتق المضارب عبدا من المضاربة قيمته مثل رأس المال او اقل على الف في درهم ورأس المال الف درهم
فان عتته باطل كما لو اعتقه بغير مال وان كانت قيمة العبد اكثر من رأس المال بان كانت الف في درهم ورأس
المال الف درهم فاعتته المضارب على الف في درهم عنق من العبد نصيب المضارب خاصة عند
ابي حنيفة رح وعندهما يعتق جميع العبد وسلم للمضارب من بدل العتق حصته وهو الربع وما بقي يسلم
للعبد فلا يكون على المضاربة عندهم قالوا هذا اذا كان قال المضارب للعبد اعتقك على الف درهم
وقبل العبد ذلك حتى صار حرا بنفس القبول او مكاتب حتى يكون ما اكتسبه بعد ذلك كسب مكاتب
او كسب حر مديون فاما ان قال المضارب للعبد ان ادبت الي الفين فانت حر فادى العبد الف في
درهم وعنق حصته المضارب من العبد فان جميع ما اخذ من العبد يكون على المضاربة لانه كسب عبدا
المضاربة فياخذ رب المال من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على ما اشترط هكذا

في المحيط * أن كان مع المضارب ألف بالنصف فاشترى المضارب به ما قيمتها ألف فوطئها المضارب فولدت ولدا يساوي ألفا فدعى المضارب أنه ابنه ثم بلغت قيمة الغلام ألفا وخمسمائة والمضارب مؤسرا فأنشأ رب المال استسعى الغلام في ألف ومائتين وخمسين وإن شاء اعتقه وإذا قبض رب المال ألف درهم من الغلام ضمن المضارب نصف قيمة الأمة مؤسرا كان أو معسرا هكذا في الكافي * إذا دفع رجل إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي ألفا فولدت ولدا يساوي ألفا فدعى المضارب قد عوته باطلة وهو ضامن لعقر الجارية وله أن يبيع الجارية وولد ما فتد أبهم الجواب هنا وهو على التقسيم فإن كانت جاءت بالولد منذ اشتراها لاقبل من سنة أشهر فله أن يبيعها ولكن لا يلزمه العقر وإن كانت جاءت به لأكثر من سنة أشهر فعليه العقر وله أن يبيعها ما لم يستوف رب المال منه عقرها فإن استوفى عقرها وهو مائة درهم صحت دعوته ونبت نسب الولد منه وصارت الجارية أم ولد له ثم يغرم لرب المال من قيمة الجارية تسعمائة تمام رأس ماله وخمسين درهما ما بقي مؤسرا كان أو معسرا وأما الولد فهو ورث كره ويعتق نصيب المضارب منه وهو النصف ويسعى في نصف قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب في ذلك وإن كان مؤسرا فإن لم يبع واحدا منهما ولم يستوف رب المال عتقها حتى زادت الجارية فصارت تساوي ألفين فهي أم ولد للمضارب وعليه قيمة ثلثة أرباعها مؤسرا كان أو معسرا وأما الولد فهو ورث على حاله ما لم يؤد ما عليه من قيمة الأم أو يأخذ رب المال شيئا من العقر وله أن يبيعه فإن لم يبيعه حتى صار يساوي ألفين فإنه يصير ابن المضارب ويعتق منه ربعه كذا في المبسوط * ولا ضمان على المضارب في الولد إنما على الولد السعاية وإن كان المضارب مؤسرا وإذا عتق من الولد ربعه عند أبي حنيفة رح وعندهما كله فرب المال يأخذ ألف درهم من المضارب رأس ماله إذا كان المضارب مؤسرا لا من سعاية الولد وإذا استوفى ذلك من المضارب رأس ماله فما بقي من الجارية وعقرها على المضارب يكون ربحا وبقي الولد كله ربحا فما بقي من قيمة الأم والعتر يكون ربحا يختص به رب المال فإن كان العقر مائة درهم يجعل ذلك كله لرب المال فيؤدى المضارب ذلك إلى رب المال فالحاصل أن المضارب في هذه الصورة يضمن لرب المال تمام قيمة الجارية ألف درهم وعقرها مائة درهم فيصير رب المال مستوفيا من ذلك ألف درهم رأس ماله ويصير مستوفيا ألفا ومائة ربحا ثم يجعل للمضارب من الولد مثل ما استوفى من الربح

وذلك الف ومائة فيعتق من الولد بقدر الف ومائة حصة المضارب فيعتق على المضارب من غير سعاية بقي من الولد تسعمائة ربحا فيكون بين رب المال والمضارب نصفان فللمضارب من ذلك اربعمائة وخمسون فيعتق من الولد بقدر اربعمائة وخمسين من غير سعاية وذلك عشر الولد وربع عشرة لان قيمته الفان وعشر الالفين مائتان ويسعى الولد في اربعمائة وخمسين درهما لرب المال فاذا ادى الولد ذلك الى رب المال عتق كله وكان لرب المال من ولاء الولد عشرة وربع عشرة والمضارب سبعة اعشار وثلاثة ارباع عشرة عند ابي حنيفة رح وعلى قولهما الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط * ولو كان المضارب معسرا لا يقدر على الاداء فاراد رب المال ان يستسعى التجارية في رأس ماله وحصلته من الربح لم يكن له ذلك وان اراد ان يستسعى الولد كان له ذلك في الف وخمسمائة الف درهم رأس ماله وخمسمائة حصة من الربح في الولد ثم لرب المال ثلثة ارباع ولاء الولد كذا في المبسوط * وبقي على المضارب نصف قيمة التجارية ونصف العقر يؤدي ذلك من ايسر فان ادى الولد السعاية ثم اراد ان يرجع على المضارب لم يكن له ذلك كذا في المحيط * ولو كانت التجارية تساوي الفا فولدت ولدا يساوي الفا فدعا المضارب فغرمه رب المال العقر وهو مائة درهم واخذها صارت التجارية ام الولد للمضارب ويعتق الولد ويثبت نسبه ويضمن المضارب من قيمة الام تسعمائة وخمسين درهما تسعمائة ما بقي من رأس المال وخمسون حصة رب المال من المائة التي هي ربح في التجارية فاذا قبضها رب المال عتق نصف الولد من المضارب ويسعى في نصف قيمته لرب المال وولاؤه بينهما نصفان وان كان المضارب معسرا وقد ادى العقر لرب المال ان يستسعى الولد بتسعمائة درهم بقية رأس ماله ثم المائة الباقية منه ربح فيستسعى الولد لرب المال في نصفها ويكون لرب المال من الولاء تسعة اعشار ونصف عشرة ويكون له نصف قيمة الام دين على المضارب في قول ابي حنيفة رح كذا في المبسوط * ومن دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي الفا فولدت ولدا يساوي الفا فدعا رب المال فانه ابنه وتصير التجارية ام ولد له ولا يغرم للمضارب شيئا من قيمة التجارية ولا من الولد ولا من العقر وكذلك لو كان الولد يساوي الفين ولو كانت الام تساوي الفين فدعا رب المال صحت دعوته وصارت التجارية ام ولد له ويثبت نسب الولد منه وغرم رب المال ربع قيمة التجارية للمضارب مؤسرا كان او معسرا لم يضمن من قيمة الولد شيئا وغرم ثمن عقر التجارية للمضارب ولو كان المضارب هو الذي وطئ التجارية وقيمتها الفان فجاءت بولد

فدعا المضارب بعد ما ولدته وقيمتها الف فان الجارية تصيرام ولد له يضمن قيمته ثلثة ارباعها الرب المال وثلثة اثنان العترة مؤسرا كان او معسرا ولم يضمن الولد فيه شيئا ويكون الوالد عبدا للمضاربة يبيعه المضارب ولا يثبت نسبه منه فاذا قبض رب المال ما وجب على المضارب من قيمة الجارية وثلثة اذ ان عتق الجارية ثبت نسب الوالد وعتق نصفه ومعنى في نصف قيمته رب المال مؤسرا كان او معسرا وولاء الولد بينهما انصه ان في قول ابي حنيفة ربح في قولهما الولاء كله للمضارب كذا في المحيط *

الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء او بعده ما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي * اذا هلك مال المضاربة قبل التصرف فيه بطلت المضاربة والقول في الهلاك قول المضارب مع يمينه لو امتهلك المضارب رأس المال وانفقه اراطاه رجلا فاستهلكه لم يكن له ان يشتري على المضاربة شيئا وان اخذه من الذي استهلكه كان له ان يشتري به على المضاربة رواه الحسن عن ابي حنيفة ربح كذا في محيط السرخسي *

روي عن محمد ربح ان المضارب اذا افترضها رجلا فان رجعت اليه الدراهم بعينها رجعت على المضاربة وان اخذ مثلها لم يرجع كذا في الذخيرة * وان كان مع المضارب الف فاشترى به عبدا فلم ينقد حتى هلكت الف بدفع اليه رب المال الف اخرى واذا دفع اليه الف اخرى ثم هلكت قبل الدفع الى البائع له ان يرجع على رب المال ثم ورأس المال جميع ما دفع كذا في الكافي *

لو ان المضارب اراد ان يبيعه مرابحة بعد ذلك فانما يبيعه مرابحة على الف وان بين الامر على وجهه وراد ان يبيعه مرابحة على الكل فله ذلك كذا في المحيط * ولو كان اشترى بالف جارية فلم يقبضها حتى ادعى المضارب انه قد نقد البائع الثمن وجد البائع ذلك وحلف فان المضارب يرجع على رب المال بالف اخرى فيدفعها الى البائع ويأخذ الجارية فتكون على المضاربة واذا اقتسمت المضاربة اخذ رب المال رأس ماله الف درهم كذا في المبسوط في باب ما ربح في المضاربة * ومن دفع الى غيره الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية فصاعت الف قبل ان ينقد هاتق رب المال ضاع المال قبل ان تشتري الجارية وانما اشتريتها لنفسك وقال المضارب لابل ضاع المال بعدما اشتريتها فانما اربدان آخذك بالثمن ولا يعلم مني ضاع المال فاقول لرب المال وان اقام جميعا البينة فالبينة بينة المضارب ولو كان ولي المال قال للمضارب قد اشتريتها قبل ضياع المال فوقع الشراء على المضاربة وقال المضارب اشتريتها بعدما ضاع المال ووقع الشراء لي فاقول قول المضارب كذا في المحيط *

ولو لم يهلك الالف ولم ينقدها في ثمن الجارية ولكنه اشترى بها جارية اخرى على المضاربة وقال ابيعها فانقد الثمن الاول فانما اشترى الجارية الاخيرة لنفسه ولا تكون من المضاربة ولو اشترى بالجارية التي قبض جارية اخرى جاز وكان على المضاربة كذا في المبسوط * ولو اشترى بالالف جارية تساوي الفين فصاعت قبل النقذ غرم رب المال الالف كلها كذا في الحاوي * ولو اشترى المضارب جارية تساوي الفين بامه تساوي العا وقبض التي اشتراها ولم يدفع امه حتى ماتت فانه يغرم من قيمة التي اشتراها خمسمائة والباقي يخطى رب المال ولو كانت قيمة التي اشتراها الف والامه التي كانت عنده قيمتها الفان وقد قال له رب المال اشتر بالقليل والكثير حتى جاز هذا الشراء من المضارب فقبض التي اشتراها ثم هلكت ارجع على رب المال كذا في المحیط * واذا كان مع المضارب الف بالنصف فاشترى المضارب به بزا وباهه بالفين ثم اشترى بالفين عبد اولم ينقد الالفين حتى ضاع العلفان في يده يغرم رب المال الف وخمسمائة والمضارب خمسمائة ويكون ربع العبد للمضارب وثلثا رباعه للمضاربة وصار رأس المال الفين وخمسمائة ولا يبيع العبد مرا بحة الا على الفين فان باع العبد باربعة آلاف صار ربع الثمن للمضارب وثلثة ارباعه للمضاربة برفع رأس المال وذلك الفان وخمسمائة ويبقى خمسمائة ربحاً بين المضارب ورب المال كذا في الكافي * ولو عمل بالمضاربة حتى صار الفين درهم ثم اشترى بهما جارية قيمتها اقل من الفين وقبضها فهلك ذلك كله عنده معاً فعلى المضارب الفادره من ثمن الجارية ويرجع على رب المال بثلثة ارباعها كذا في المبسوط * اشترى بالف المضاربة جارية قيمتها الفان ولم ينقد الثمن حتى باعها بالفين وقبض الثمن ولم يسلم الجارية حتى هلك كله فهذا الا يخلو من اربعة اوجه اما ان هلكت الاموال كلها معا وهلكت الالف الاولى ولا ثم هلكت الجارية والمال الثاني وهي الالفان معا ومتعاقبا وهلكت الجارية ولا ثم المالان معا ومتعاقبا او هلك المال الثاني ولا ثم هلكت الجارية والمال الاول معا ومتعاقبا اما اذا هلكت الاموال كلها معا ضمن المضارب ثلثة آلاف الفالبائع الجارية والفين لمشتريها ويرجع على رب المال بالفين وخمسمائة واما اذا هلكت الالف الاولى ولا ثم هلكت الجارية والمال الثاني معا ومتعاقبا فالثلثة آلاف كلها على رب المال واما اذا هلكت الجارية ولا ثم المالان معا ومتعاقبا فعلى رب المال الفان وخمسمائة وعلى المضارب خمسمائة وكذلك لو هلك المال الآخرا ولا ثم الجارية والمال الاول الاصل ان المضارب بقدر ما كان ماملا لرب المال يكون قرار الضمان على رب المال لانه

لحقه الضمان بسبب عمله له فيرجع بالضمان على المعمول له ولأنه هو الذي أوتعه فيه فعليه تخليصه واخراجته عنه وبقدر ما كان عاملاً لنفسه يكون قرار الغرم على المضارب لأن غنمه له فيكون غرمه عليه كذا في محيط السرخسي * ولودفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي ألفاً فقبض الجارية ولم ينقد الدراهم حتى باعها بالفين فقبضهما ولم يدفع الجارية حتى اشترى بالالفين جارية تساوي الفين فقبضها ولم يدفع الدراهم فهلكت الدراهم كلها والجاريان جميعاً فعلى المضارب أن يؤدي إليهم خمسة آلاف إلى بائع الجارية الأولى ثمنها ألف درهم ويرد على مشتري الجارية الأولى ما قبض منه من ثمنها وذلك الفاد درهم لانفساخ البيع فيها بالهلاك قبل التسليم وإلى بائع الجارية الثانية ألف درهم ثمنها ثم يرجع على رب المال من هذه الجملة بأربعة آلاف درهم ألف ثمن الجارية الأولى وألف وخمسمائة مما قبض من ثمن الجارية الأولى بعد بيعها وألف وخمسمائة من ثمن الجارية الثانية ولو هلكت الألف الأولى ثم هلك ما بقي معاً يرجع بجميع الخمسة آلاف على رب المال ولو هلكت الجارية الأخيرة أو لآثم هلك ما بقي معاً يرجع على رب المال بأربعة آلاف درهم وكذا لو هلكت الجارية الأولى أو لآثم هلكت الألفان أو لآثم هلك ما بقي فهذا مال هلك الكل معاً في المعنى سواء هكذا في المبسوط * ولو اشترى بألف المضاربة جارية تساوي ألفاً وقبضها ولم ينقد الثمن ثم اشترى بألف جارية عبدًا تساوي الفين وقبضه ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالعبد جراً باهراً أو يأسوي ثلثة آلاف درهم وقبضه ولم يدفع العبد فهلكت عنده هذه الأشياء الأربعة كلها فهو على خمسة أوجه أن هلكت الأموال كلها معاً فعلى المضارب ستة آلاف درهم ألف منها ثمن الجارية وألفان قيمة العبد وثلثة آلاف قيمة الجراب يرجع على رب المال منها بأربعة آلاف وخمسمائة ويؤدي من ماله ألفاً وخمسمائة وإن هلكت الألف أو لآثم الباقي معاً يرجع المضارب على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة وإذا من ماله خمسمائة وإن هلك العبد أو لآثم البواقي معاً يرجع على رب المال بأربع آلاف وخمسمائة وكذلك لو هلك الجراب أو لآثم البواقي معاً وإن هلكت الجارية أو لآثم ما بقي معاً يرجع على رب المال بأربع آلاف وسبعمائة وخمسين ولو اشترى بألف جارية تساوي ألفاً فقبضها ثم اشترى بالجارية جارية تساوي كل واحدة منهما ألفاً فقبضها ثم هلكت الجوارى ورأس المال الأول معاً فعلى المضارب ثمن الجارية الأولى ألف درهم وألفان قيمة

الجاريين الآخرين ويرجع بجميع ذلك على رب المال بخلاف ما لو كان اشترى بالجارية الاولى جارية تساوي الفين وقبضها فهلكت الجاريتان ورأس المال معافان على المضارب ثلثة آلاف درهم ان من الجارية الاولى والفان قيمة الجارية الثانية ويرجع على رب المال بالفين وخمسائة وكذلك لو هلكت احدى الجاريتين اولاً ثم هلك ما بقي معها ولو هلكت الالف الاولى اولاً ثم هلك ما بقي معارجع بالثلثة آلاف كلها على رب المال كذا في المبسوط * ولودفع الي رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي الفا وقبضها ثم باعها بالف درهم وقبض الثمن ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالالفين وبالف الاولى وهي في يده جارية تساوي اربعة آلاف وقبضها ثم دفع رأس المال الاول الي صاحب الجارية الاولى ودفع الالفين الي الذي اشترى منه الجارية الاخيرة فان عليه الف درهم من ماله للذي اشترى منه الجارية الاخيرة فان لم ينقد الالف الاولى حتى هلكت وباع الجارية الاخيرة بستة آلاف درهم كان له من ثمنها الف درهم حصته ثلثها الذي كان اشترى لنفسه ويكون اربعة آلاف درهم على المضاربة يؤدي منها الف درهم الي الذي اشترى الاولى منه ثم يأخذ رب المال رأس ماله الف درهم من الباقي وما بقي وهو الف درهم ربح بينهما على الشرط فان كان المضارب لم ينقد الالفين اللتين اشترى بهما الجارية الاخيرة حتى ضاعنا والمسئلة بحالها فانه يؤدي ذلك ايضاً من ثلثي الجارية الاخيرة ولا يبقى فيه ربح كذا في المبسوط *

وفي نوادر بن سماعة عن ابي يوسف رح المضارب اذا اشترى بالف المضاربة متاعاً وقبضه ولم ينقد الالف حتى هلكت فابراه البائع منه لم يكن للمضارب ان يرجع على رب المال بشيء والمنازع على المضاربة كذا في المحيط * لو عمل بالمضاربة حتى صارت اربعة آلاف الفان منها دين والفان عين في يده فاشترى بهاتين الالفين جارية فلم يقبضها حتى هلكت الالفان فانه يرجع بثلثة ارباعها على رب المال واذا اخذ الجارية كان له ربعها من غير المضاربة فان هلكت الجارية في يده ثم خرج الدين بعد ذلك كان كله لرب المال لانه دون رأس المال ف رأس ماله الفان وخمسائة ولا يرجع المضارب في هاتين الالفين بشيء كذا في المبسوط * وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي * الباب الخامس عشر في جحود المضارب مال المضاربة عن ابي يوسف رح اذا قال المضارب لرب المال لم تدفع الي شيئا ثم قال قد دفعت الي الف المضاربة فهو ضامن للمال قال ابو حنيفة رح وان اشترى بهامع الجحود فهو مشتر لنفسه وان اشترى بعد الاقرار بالقياس ان يكون مشترى لنفسه وفي الاستحسان يكون على المضاربة

يبرأ من الضمان كذا في المحيط * وعن محمد ر ح في المضاربة اذا قال هذه الالف رأس المال وهذه الخمسمائة ربح وسكت ثم قال علي دين لفلان قبل قوله قال الحسن ان كان وصل قبل قوله وان فصل لم ينبل وهذا قياس قول ابي حنيفة ر ح كذا في الحاوي * لو دفع اليه الف درهم مضاربة بالنصف فذكر المضارب انه قدر ربح فيها ألفاً وجاء بالفين ثم انه جحد فقال لم اربح فيها الا خمسمائة فهلك الالفان في يده وقامت البينة على اقراره بما قال من الربح فانه يضمن الخمسمائة التي جحدها من الربح فيأخذها رب المال من رأس ماله ولا يضمن شيئاً غيرها ولو كان انكر ان يكون ربح في المال شيئاً والمستلة بحالها ضمن الالف الربح كلها فيأخذها رب المال من رأس ماله ولا ضمان عليه في رأس المال كذا في المبسوط في باب قسمة المضاربة بين رب المال والمضارب * لو قال المضارب لرب المال دفعت اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم ادفع ولكنه هلك فهو ضامن كذا في الحاوي * الباب السادس عشر في قسمة الربح الاصل ان قسمة الربح قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفة ان قبض رأس المال صححت القسمة وان لم يقبض بطلت كذا في محيط السرخسي * قال محمد ر ح اذا عمل المضارب بمال المضاربة فربح اقسما الربح ومال المضاربة في يد المضارب على حاله فاخذ رب المال من الربح خمسمائة والمضارب خمسمائة ثم ضاع ما عدا رأس المال في يد المضارب قبل العدل او بعده فان قسمتهما باطله والخمسمائة التي اخذها رب المال يحسب من رأس المال ويؤدى المضارب الخمسمائة التي اخذها لنفسه من الربح الى رب المال ان كانت قائمة بعينها وان هلك في يده رد مثلها على رب المال حتى يتم لرب المال رأس ماله والالف التي هلكت في يد المضارب هي الربح كذا في المحيط * ولو كان الربح الفين فاخذ كل واحد الفان الربح ثم ضاع رأس المال فالالف التي قبض رب المال رأس ماله يضمن له المضارب نصف الالف التي اخذها وان استوفى رأس ماله ثم اقسما الربح ثم دفع رب المال الالف التي قبضها برأس ماله الى المضارب وقال اعمل بالمضاربة التي كانت فان ربح او وضع لا تنتقض القسمة الاولى لان هذه مضاربة مستأنفة والمضاربة الاولى انتهت نهايتها متى اقسما وانما يريد بقوله على المضاربة التي كانت اي على الشرط الذي كان في الاولى هكذا في محيط السرخسي * لو اقسما الربح فسخا المضاربة ثم مقدها ثانياً فهلك المال بعد ذلك لم يتراد الربح الاول وهذه هي الحيلة فيما اذا خالف المضارب

المضارب ان يسترد منه الربح بعد القسمة بسبب هلاك ما بقي في يده من رأس المال كذا في التبيين * ومن دفع الى آخر اى درهم مضاربة بالنصف فربح المضارب الفى درهم ثم اقتسما فدفع المضارب الى رب المال رأس ماله الف درهم فاخذ المضارب حصته من الربح الف درهم وبقيت حصة رب المال فلم يأخذها حتى ضاعت في يد المضارب فالالف التي ضاعت في يده ضاعت منهما جميعا وما بقي في يد المضارب يبتقى بينهما فيرجع عليه رب المال بنصفها وذلك خمسمائة هذا اذا ضاعت الالف التي هي حصة رب المال قبل القبض اما اذا ضاعت الالف التي هي حصة المضارب بعد ما قبضها المضارب لنفسه فان القسمة لا تنتقض ويكون ما هلك حصة المضارب وما بقي حصة رب المال يأخذه رب المال كذا في المحيط * فان كان المضارب قاسم رب المال واخذ حصته ولم يقبض رب المال حصته حتى ضاع ما قبضه المضارب لنفسه وما بقي فان الذي لم يقبضه رب المال يهلك من ماله ما يصير كان لم يكن لان المضارب بقي اميا في ذلك ويغرم المضارب لرب المال نصف الربح الذي كان قبضه لنفسه وكان مستوفيا له بالقبض فيهلك مضمونا عليه وقد تبين انه جميع الربح فيغرم نصفه لرب المال كذا في المبسوط * دفع مضاربة بالنصف فاشترى به وباع ربح اولوا واشترى عرضا ولم يبعه حتى زاد رب المال له في الربح شيئا وحوط ثم ربح بعد ذلك جاز وبقتسمان عليه حصل الربح قبله او بعده ولو اقتسما ثم زاد احدهما وحوط فكذلك وعن محمد رح انه يجوز الحط من رب المال للمضارب دون الزيادة كذا في محيط السرخسي * اذا اخذ رب المال من المضارب مثلا العشرين او الخمسين والمضارب يعمل ببقية المال فان كان المضارب كلما دفع الى رب المال شيئا قال هذا ربح يكون ذاك ربحا ولا يتبل قوله بعد ذلك اني لم اربح وما اخذت مني كان من رأس المال واوان المضارب دفع الى رب المال شيئا ولم يقل هذا ربح روي عن ابي يوسف رح ان رب المال يأخذ رأس ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما ولا يكون ما اخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نقصانا من رأس المال كذا في فتاوى قاضيخان * دفع الى رجل الفامضاربة فربح فيها العاقل له رب المال ادفع الى رأس المال وما بقي فهو لك لا يجوز ذلك اذا كان المال قائما بعينه لانها مبة مجهولة وان كان مستهلكا فهو براءة له مما كان عليه وهي جائزة كذا في محيط السرخسي *

الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين هذا الباب يشتمل على سبعة فصول الفصل الاول فيما اذا اختلفا في مشترى المضارب هل هو للمضاربة

من دوع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى عبد بالف درهم ولم يقل عند الشراء انه اشتراه للمضاربة فلما قبضه قال اشترينته وانا انوي ان يكون على المضاربة وكذبه رب المال فقال اشترينته لنفسك هل يصدق المضارب فيما قال فهذه المسئلة لا تخلو من اربعة اوجه اما ان يكون مال المضاربة والعبد قائمين وقت اقرار المضارب او كاذبا الكين او كان العبد قائما ومال المضاربة هالكا او كان مال المضاربة قائما والمبدها المكافى الوجه الاول القول قول المضارب مع يمينه فان هلك مال المضاربة في يده قبل التسليم الى البائع فانه يرجع على رب المال بشئنه ويسلمه الى البائع وفي الوجه الثاني لا يصدق المضارب من غير يمينه ويضمن المضارب للبائع الف درهم ولا يرجع على رب المال بشئ وكذا في الجواب في الوجه الثالث وفي الوجه الرابع ذكر ان المضارب يصدق على رب المال في حق التسليم ما في يده من رأس مال المضاربة الى البائع واذا هلك في يده و اراد ان يرجع على رب المال بالف آخر فانه لا يكون مصدقا كذا في المحيط * ولو كان المضارب اشترى العبد بالف المضاربة ثم نقد ثمنه من مال نفسه وقال اشترينته لنفسى وكذبه رب المال فالقول قول رب المال وبأخذ المضارب الف المضاربة فصا صابما داه ولو كان اشترى العبد بالف درهم وام بسم مضاربة رد غير هائم قال اشترينته لنفسى فالقول قوله كذا في الميسرة في باب شري المضارب وبيعه * وان اتفنا اندام يحضر للمضارب نية وقت الشراء فعلى قول ابي يوسف رح يحكم النقد ان نقد من مال المضاربة كان الشراء للمضاربة وان نقد من ماله كان الشراء له وعند محمد رح يكون الشراء واقعا للمضارب نقد من ماله او من مال المضارب كذا في اوكيل الخاص على ما عرف في كتاب البيوع كذا في المحيط * اشترى عبد بالف ولم بسم ثم اشترى آخر بالف وام بسم فقال نوبتهما على المضاربة ولم ينقد المال بعد فان صدقه فيهما مال الاول على المضاربة دون الثاني وكذلك ان كذبه فيهما او صدقه في الاول وكذبه في الثاني فاما اذا صدقه في الثاني دون الاول فالقول لرب المال والعبد الثاني للمضاربة ولو اشتراهما صفقة واحدة كل واحد بالف وقال نوبت ان يكون كل واحد منهما بالف المضاربة فان صدقه فيهما كان نصف كل واحد على المضاربة والباقي للمضارب وكذلك ان كذبه فيهما وان صدقه في احدهما بعينه فقال اشتريت هذا للمضاربة كان للمضاربة هكذا في محيط السرخسي * ولو قال المضارب اشترينتهما بالف من هندي والف من المضاربة فقال رب المال اشتريت هذا بعينه بالف المضاربة فالقول قول المضارب ونصف العبدان على المضاربة

ونصفهما للمضارب كذا في المبسوط * الفصل الثاني فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص في المضاربة
لِوَادَعَى المضارب العموم في كل تجارة وادعى رب المال الخصوص فالقول للمضارب
كذا في الكافي * المضارب ورب المال اذا اختلفا قال المضارب دعني ما لا مضاربة
بالنصف وام تسم شيئا وقال رب المال انما اذنت لك في البزاق قال في الطعام ان كان قبل التصرف فالقول
لرب المال ويجعل انكار رب المال العموم نهيا له عن التصرف ولا يكون للمضارب التصرف في العموم
واما اذا كان هذا الاختلاف بعد التصرف فالقول قول المضارب مع يمينه استحسانا وعلى رب المال البينة
وبه اخذ علما ونا الثلثة كذا في المحيط * وان كان رب المال يدعى العموم فالقول قوله قياسا واستحسانا
كذا في الذخيرة * ولو اقام البينة فيما اذا ادعى احدهما العموم والآخر الخصوص ان وقت البينتان وقتا
احدهما قبل الاخرى فانه يقضى ببينة الذي ثبت آخر الامرين وان لم توقت البينتان وقتا
وقتا الوقتين على السواء او وقتت احدهما ولم توقت الاخرى ولم يعلم الاول من الآخر فانه
يقضى ببينة الذي يدعى الخصوص هكذا ذكر في الاصل وفي القدوري اذا اقام البينة والمضارب
يدعى العموم فان نص شهادة انه اعطاه مضاربة في كل تجارة فالبينة بينته وان لم يشهد وابهذا الحرف
فالبينة بينة رب المال كذا في المحيط * وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر كذا في الحاوي وإذا اتفقا
على الخصوص واختلفا في النوع الذي وقع منه الخصوص بعد ما تصرف المضارب في المال واقاما
جميعا البينة فالجواب فيه على التصيل الذي ذكرنا فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص اذا اقاما
جميعا البينة ان وقت البينتان وقتا احدهما قبل الاخرى فانه يعمل بها ويكون اخرهما ناسخا للاول
وان لم يعلم الاول من الآخر بان وقتا على السواء او لم توقتا او وقتت احدهما دون الاخرى
كان بينة المضارب اولى بالقبول كذا في المحيط * عن ابي يوسف ر ح اذا قال المضارب
امرني ان اخرج الى جميع البلدان او قال لم تأمرني بشيء وقال رب المال امرتك ان تخرج
الى البصرة وحدها فالقول قول المضارب ولو قال المضارب امرني ان اخرج الى البصرة
والكوفة وقال رب المال الى البصرة وحدها فالقول قول رب المال كذا في الذخيرة *
لو قال المضارب امرني بالنقد والنسيئة وقال رب المال امرتك بالنقد فالقول للمضارب
كذا في محيط السرخسي * الفصل الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط للمضارب
وفي متدار رأس المال وفي اختلافهما في جهة قبض المال اذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم

مضاربة وربح فيها ألف درهم ثم اختلفا فقال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح فالقول قول رب المال وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة المضارب كذا في المحيط * اذا اختلفا في الربح فقال رب المال شرطت لك الثلث وقال المضارب شرطت لي النصف ثم هلك المال في يدي المضارب فان المضارب يضمن السدس من الربح وبؤدبه التي رب المال من ماله خاصة ولا ضمان عليه فيما سوى ذلك كذا في الحاوي * اذا قال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك مائة من الربح او قال لم اشترط شيئا لك ونسدت المضاربة ولك اجر مثل عملك فالقول قول رب المال مع يمينه وكذلك اذا قال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة والقول قول رب المال فان اقاما جميعا البينة في هاتين المسئلتين فالبينة بينة المضارب كذا في الذخيرة * ولو كان المضارب قال شرطت لي ثلث الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم ولك علي اجر مثل عملك فان القول قول المضارب وله ثلث الربح ولا يصدق رب المال على ما ادعى من العساد فان اقاما جميعا البينة على ما ادعى كانت البينة بينة رب المال كذا في المحيط * لو وضع في المال فقال رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم او دفعه الي مضاربة ولم تشترطني شيئا علي اجر مثل عملي فالقول قول رب المال فان اقام رب المال البينة انه شرط له نصف الربح واقام المضارب البينة انه لم يشترط له شيئا والبينة بينة رب المال وان كان اقام المضارب البينة انه شرط له ربح مائة درهم واقام رب المال البينة انه شرط له نصف الربح فالبينة بينة المضارب كذا في المبسوط * مضارب معه الفان فقال لرب المال دفعت الي الف الف ورجحت الف وقال رب المال بل دفعت اليك الفين مضاربة فالقول للمضارب وادى اختلف رب المال والمضارب في رأس المال والربح فقال رب المال رأس المال الفان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال الف وشرطت لي النصف فالقول للمضارب في قدر رأس المال ولرب المال فيما شرط له من الربح وايهما اقام البينة على ما ادعى من الفضل قبلت بيئته كذا في الكافي * وان اقاما البينة فالبينة بينة رب المال في مقدار ما سلم اليه من رأس المال ويأخذ الالفين برأس ماله وان كان المال ثلاثة آلاف كانت البينة بينة المضارب فيما ادعى من الربح حتى ان الالف الفاضلة عن الالفين بينهما نصفان كذا في المبسوط * فان جاء

فإن جاء المضارب بثلاثة آلاف فقال ألف رأس المال وألف ربح وألف ودعة لآخر المضاربة لآخر
أو بضاعة لآخر وشركة لآخر وعلي ألف دين فالقول في الودعة والشركة والبضاعة والدين قول
المضارب في الأقاويل كلها كذا في البدائع * وإذا ادعى رب المال البضاعة وادعى المضارب
مضاربة صحيحة أو فاسدة فالقول قول رب المال كذا في الذخيرة * وإذا دفع الرجل إلى رجل
مالا فربح فيه ربما فقال العامل اقترضتني هذا المال وقال الدافع دفعت إليك بضاعة أو مضاربة
بالتك أو قال مضاربة ولم اسم لك شيئا أو قال سميت لك مائة درهم من الربح فالقول قول
رب المال وكذا لو ادعى رب المال المضاربة أو البضاعة وادعى الذي في يديه المال أنه اقترضني
وأن الربح كله لي فالقول قول رب المال والبينة بينة المضارب كذا في الذخيرة * فإن كان اقر
بالبضاعة فلا شيء للعامل وإن كان اقر له بربح الثلث أعطاه ذلك وإن اقر بمضاربة فاسدة أعطاه
أجر مثله كذا في المبسوط * وإن أقام جميعا البينة فالبينة بينة المضارب كذا في البدائع * فإن هلك
المال في يد المضارب بعد ما قال العامل أنه قرض وقال رب المال أنه بضاعة أو مضاربة صحيحة
أو فاسدة يضمن الأصل والربح إلا إذا قال رب المال دفعت إليك مضاربة بالتك فإنه لا يضمن
إلا ما وراء الثلث كذا في محيط السرخسي * وإذا قال المضارب دفعته إلي مضاربة وقال رب المال
دفعته إليك قرضا فالقول قول رب المال وإن هلك المال في يد المضارب بعد هذا ينظر إن هلك قبل
العمل فلا ضمان على المضارب وإن هلك بعد العمل كان المضارب ضامنا للمال وإن أقام جميعا
البينة على ما ادعى فالبينة بينة رب المال في الوجهين جميعا ضاع المال قبل العمل أو بعده ويكون
المضارب ضامنا كذا في المحيط ولو قال المضارب دفعته إلي مضاربة وقد ضاع المال قبل أن يعمل به
وقال رب المال أخذه غصبا فلا ضمان على المضارب فإن كان عمله ثم ضاع فهو ضامن للمال فإن
أقام البينة فالبينة بينة المضارب في الوجهين ولو قال المضارب أخذت منك هذا المال مضاربة فضا ع قبل
أن يعمل به أو بعد ما عملت وقال رب المال أخذه مني غصبا فالقول قول رب المال والمضارب
ضامن في الوجهين كذا في المبسوط * وفي المنتقى عن محمد ر ح إذا قال العامل أخذه منك غصبا
فالربح لي بالضمان وقال رب المال إنما امرتك لتعمل به فالقول لرب المال والبينة بينة أيضا ولو أقام
رب المال بيته على إقرار العامل أنه أخذه بضاعة وأقام العامل بيته على إقرار رب المال أنه أخذه غصبا فالبينة بينة
صاحب المال وهذا إذا لم يعلم أي الأقرارين أول فإن علم فالبينة بينة صاحب الإقرار الثاني كذا في المحيط *

الفصل الرابع في اختلافهما في وصول رأس المال الى رب المال قبل اقتسامهما الربح او بعده قال محمد ر ح من دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فربح فيها الف فقال لرب المال قد دفعت اليك رأس المال الف درهم وبقيت هذه الالف ربها وقال رب المال لم اقبض منك شيئا فالتقول قول رب المال مع يمينه فيحلف بالله ما قبضت رأس المال من المضارب فاذا حلف اخذ الالف الباقية برأس ماله ولا ينتظر الى استحلاف المضارب ثم يستحلف المضارب بالله ما استهلكته ولا ضيعته فان حلف برئ من الضمان وام يثبت قبض رب المال وان نكل المضارب عن اليمين فقد اقران رأس المال كان عنده وقد جحد فصار ضاماً لرأس المال وظهر ان مال المضاربة الف عين فياً خذ رب المال الالف العين برأس ماله فتكون الالف الدين على المضارب وربحها يرجع رب المال على المضارب بخمسائة درهم حصته من الربح كذا في المحيط * ولو ان المضارب حين اراد رب المال استحلته قال لم ادفعها اليك ولكنها ضاعت مني وحلف على ذلك فانه يغرم نصفها لرب المال ولو اقاما البينة فالبينة بينة المضارب ولو اقام المضارب البينة ان رب المال اقرانه قبض رأس ماله الف درهم واقام رب المال البينة على اقرار المضارب ان رب المال لم يقبض من رأس ماله شيئا فان لم يعلم اي الاقرارين اول فالبينة بينة المضارب وان علم ايها اول فالبينة بينة الذي يدعي اقرار الآخر كذا في المبسوط * وان اقسم المضارب ورب المال واقربها اخذ كل واحد منهما حصته ثم اختلفا فقال المضارب قد كنت دفعت رأس المال الى رب المال وهو ينكر فالتقول قوله ولا يكون اقراره بقسمة الربح اقرارا بقبض رأس المال وقوله في الكتاب القول قول رب المال يعني فيما يدعي المضارب على رب المال من خلوص الخمسمائة التي قبضها لنفسه فاما في حق براءة المضارب عن ضمان رأس المال فالتقول قول المضارب وقالوا يحلف كل واحد منهما ثم اذا حلفا انتفى الضمان عن المضارب بحلفه وانتفى قبض رب المال رأس المال بحلفه ايضا فكان الغا من مال المضاربة قد هلكت فينصرف الهلاك الى الربح فكان ما قبضه رب المال من الخمسمائة من رأس المال والخمسمائة التي قبضها المضارب من رأس المال ايضا فيرد على رب المال ان كانت قائمة وان كانت هالكة غرمها لرب المال حتى يتم له رأس المال هكذا في المحيط *

ولو اقاما البينة كانت البينة بينة المضارب كذا في فتاوى ناصيخان * الفصل الخامس

في اختلاف المضاربين واحدهما مع رب المال اذا دفع الرجل الى رجلين مالا مضاربة

بالتصاف فجاء اثنتان ألف درهم فقال رب المال كان رأس مالي الفين والربح الفا وصدقه احد المضاربين وقال الآخر كان رأس المال الفا والربح العا درهم فان رب المال يأخذ الف درهم من رأس ماله من يد المضاربين ويبقى في يد كل واحد منهما الف درهم فأخذ رب المال خمسمائة من الذي صدقه بحساب رأس ماله ويقاسم الآخر خمسمائة مما في يده اثلاثا لان رب المال يزعم ان هذه الخمسمائة من رأس ماله ايضا ومن في يده ينكر ويقول هو ربح وحق رب المال فيه ضعف فا حقي لان حق رب المال في نصف الربح وحق كل واحد من المضاربين في ربع الربح فلذا بال لابل خمسمائة اثلاثا للرب المال يأخذها بحساب رأس ماله بزمعه فتجتمع في يده الف ، الوتعدادنا وثلاثة وثلثون وثلث ثم يقسمون الالف الباقية ربما بينهم اربعا فيصير في يد رب المال عدان بالقرض من الربح وفي يد الذي صدقه مائتان وخمسون فيجمع ذلك يأخذ منه رب المال ب شركة المضارب * ماله على ما تصادفا عليه والباقى من الربح الذي في ايديهما بينهما اثلاثا هـ ربة فشهادتهم اولى الى رجلين الفاضل بالنصف فجاء ابالعين خمسمائة بيض والى المضارب لي نصف الربح الخمسمائة البيض ودية لغلان عندنا او يقول هي دين له او يقر به شرطه نصف الربح فالشهادة وقال الآخر الالف كلها ربح فهذه على اوجه امان كان وهو السدس وفي قول ابي يوسف او كله في يد المقر او البيض في يد المنكر والباقي في يد المقر . وكان ادعى المضارب نصف الربح رب المال العام السود وبأخذ المقر له نصف البيض الذي المال شرط ثلثي الربح فالشهادة باطله عندهم بينه وبين رب المال اثلا تسهمان لرب المال وسـ شهد احدهما انه شرط للمضارب مائتي درهم وشهد لرب المال ولكل مضارب ربع وكذلك ان سئل على الاختلاف لا تقبل عنده وعندهما تقبل على المائة افتران جميع المال في يده مضاربة نصرا ذاب يدعى المائة لا تقبل هذه الشهادة ولا يكون له ربح ولا اما اذا كان المال كله في يد المقر يد سئل على الاختلاف لا تقبل عنده وعندهما تقبل على المائة ويقسم خمسمائة اربعا واما ضبط ولو ادعى المضارب انه شرط مائة وخمسين وشهد له شاهد بها صاحبها يأخذ المالك رأهم جميعا كذا في المبسوط * ومن دفع الى رجلين الف درهم مضاربة الى المقر له وان كان ربح واحد هما ان رب المال شرط لهما نصف الربح وادعى المضارب الآخر الى رجلين الف اقاما شاهدين شهد احدهما بنصف الربح والاخر بثالث الربح فان قياس قول درهم في ايده

لفلان خلطها بالمال بامره فهو شريكنا في هذا المال بخمسمائة درهم وصدقه ثلثان بذلك وقال له المضارب الآ خر تلك الالف كلها ربح فان رب المال يأخذ رأس ماله العا و يأخذ المقر له بالشركة مائتين وخمسين مما في يد المقر و يقسم رب المال والمضاربان الخمسمائة الباقية ارباعا فيكون للمضارب المقر بالشركة منها مائة وخمسة وعشرون درهما فيجمعها الى ما أخذ المقر له بالشركة فيقسم ذلك كله بينهما على خمسة اسهم سهم للمضارب واربعة للمقر له بالشركة ولو كان بالله كله في يد المقر بالشركة يوم اقربها أخذ المقر له بالشركة جميع الخمسمائة من المال و يأخذ عن اليمين رأس ماله الف والخمسمائة الباقية بين المضاربين وبين رب المال ارباعا ولو كان المال المضاربة الف. للشركة أخذ رب المال رأس ماله الف درهم واقتسم هو والمضاربان الالف الباقية ربها فيرجع رب المقر بالشركة اقتسم هو والمقر له اخماسا للمقر خمسة وللمقر له اربعة اخماسه كذا المضارب حين اراد رب المضاربان بلفي درهم وقال احدهما كان رأس المال الف فشاركنا فلان فانه يغرم نصفها الرب المال ولما وربحا خمسمائة اخرى وانكر الآ خر ورب المال في ايديهما اقرا قبض رأس ماله الف درهم يدفع الى المقر مائتان وخمسون و يأخذ المقر له ايضا مما بقي من رأس ماله شيئا فان لم يعلم اي دفع مما في يد الآ خر مثل ذلك وهو ثلثمائة وثلثة وثلثون وثلث بينة الذي يدعي اقرار الآ خر كذا في المبسوم الباقي في يد المضاربين وهو ثلثمائة وثلثة وثلثون وثلث منهما حصته ثم اختلفا فقال المضارب قد كنته ثم يجمع ما اصاب المقر له وهو ثلثة وثمانون وثلث فوله ولا يكون اقراره بقسمة الربح اقرارا بقبض المقر ونمائية اتساع للمقر له كذا في محيط السرخسي * يعني فيما يدعي المضارب على رب المال من مضارب متى اشترى بالمضاربة ما لا يمكن في حق براءة المضارب عن ضمان رأس المال فالقول قول خلاف والوافق فالقول قول من يدعي ثم اذا حلفا انتفى الضمان عن المضارب بحلفه وانتفى قبض ربه فقال المضارب لرب المال هو ابنك الفاس مال المضاربة قد هلكت فيصرف الهلاك الى الربح فكان مال ال اولم يكن وكل وجه لا يخلو من رأس المال والخمسمائة التي قبضها المضارب من رأس المال او ابنك اما ان كان في العبد ان كانت قائمة وان كانت هالكة غرمها الرب المال حتى يتم له رأس مال وهو عبد المضارب ولو افا ما البينة كانت البينة بينة المضارب كذا في فتاوى ناصيخان * ب لابل هو ابنك في اختلاف المضاربين واحدهما مع رب المال اذا دفع الرجل الى رجلين م . فانه

فانه بعد المضارب وبضمن رأس المال لرب المال وان لم يكن فيه فضل بان كانت قيمته الفاقبال المضارب هو ابنك فان صدقة رب المال يثبت نسبه منه ويكون الغلام للمضارب وبضمن رأس المال وان كذبه فهو على المضاربة فان صارت قيمته الفين عتق ويسعى في ثلثة ارباع قيمته لرب المال وفي ربع قيمته للمضارب كذا في محيط السرخسي * ولو قال رب المال كذبت ولكنه ابنك فهو على المضاربة فان لم يبعه حتى زادت قيمته فصار يساوي الف درهم عتق ويسعى في قيمته بينهما ارباعا كذا في المبسوط * اذ قال رب المال للمضارب هو ابنك فلا يخلو اما ان كان في العبد فضل اولا فان لابل فيه فضل وصدقه المضارب يعتق وبضمن رأس المال وان كذبه المضارب يعتق العبد والوقت اذنا لرب المال وان قال المضارب لرب المال لابل هو ابنك فالعبد للمضارب وبضمن رأس المال ان بالقرض لم يكن في العبد فضل ان صدقة المضارب فهو ابنه مملوك للمضاربة وان زادت شركة المضارب * من المضارب وعتق عليه وسعى ارب المال في ثلثة ارباعه ولا ضمان على اربعة فشهادتهم اولى بالمضارب فالعبد للمضاربة كذا في محيط السرخسي * وان زادت قيمته المضارب لي نصف الربح عتق ويسعى في قيمته بينهما ارباعا كذا في المبسوط * وكذلك لو قال به شرط له نصف الربح فالشهادة في محيط السرخسي * ولو كان اشترى عبد ابا سوي الفين فقاا وهو السدس وفي قول ابي يوسف كذبت ثبت نسبه من المضارب ثم هذه دعوى تحرير فتكبر وكان ادعى المضارب نصف الربح بالخيار ان كان المضارب موسرا بين الاعتاق والاستبمال شرط ثلثي الربح فالشهادة باطله عندهم صدقه في ذلك عتق على المضارب وبضمن المضارب لرب المال انما دفعت اليك من المال بضاعة بعد ذلك فهو ابن المضارب يعتق عليه ويضمن بن شهد احدهما انه شرط للمضارب مائتي درهم وشهد المضارب هو ابني وكذبه رب المال لم يشرب يدعى المائة لا تقبل هذه الشهادة ولا يكون له ربح ولا عتق ربه وثبت نسبه من المضارب مسئلة على الاختلاف لا تقبل عنده وعندهما تقبل على المائة فيه ولو كان صدقه رب المال وفي محيط * ولو ادعى المضارب انه شرط مائة وخمسين وشهد له شاهد بها عتق ربه ويسعى في ثلثة ارباعهم جميعا كذا في المبسوط * ومن دفع الى رجلين الف درهم مضاربة المضارب ثم ادعى انه ابنه عتق احدهما ان رب المال شرط لهما نصف الربح وادعى المضارب الآخر بين ان يضمن المظالم الربح وادعى رب المال انه شرط لهما مائة من الربح حتى كان القول قول المضارب لهما ان اقاما شاهدين شهد احدهما بنصف الربح والاخر بثلث الربح فان قياس قول

الالف التي اقررت هي للمضاربة وقال رب المال الالف لي خاصة ليست من المضاربة
 فالقول لرب المال وان كان المضارب وصل اقراره بذلك صدق كذا في المحيط * اذا دفع الى
 رجل الف درهم مضاربة بالنصف واشهد عليه في العلانية انها قرض يتوثق بذلك حتى يجتهد
 المضارب في حفظ المال مخافة ان يأخذه رب المال بالقرض فعلم المضارب بالمال وربح او وضع
 فان تصادقا ان القرض كان تلجبة في الظاهر وان الثابت في الباطن هي المضاربة كان كماء تصادقا
 وان اختلفا في ذلك فقال رب المال كان القرض حقيقة ولم يكن تلجبة وقال المضارب لا بل
 كان القرض تلجبة والثابت في الحقيقة المضاربة واقام المضارب بينة على ما قال فهذا هو التصادق
 ان القرض كان تلجبة سواء كذا في الذخيرة * وان شهد شاهدان بالمضاربة وشاهدان بالقرض
 ولم يفسر واشيئا غير ذلك فالبينة بينة الذي يدعى القرض كذا في المبسوط في آخر باب شركة المضارب *
 وان شهد شهود المضاربة ان القرض كان تلجبة وان الثابت حقيقة المضاربة فشهادتهم اولى
 كذا في الذخيرة * واذا اقر رب المال للمضارب بسدس الربح وقال المضارب لي نصف الربح
 واقام شاهدين فشهد احدهما انه شرط له ثلث الربح وشهد الآخر انه شرط له نصف الربح فالشهادة
 باطلة في قول ابي حنيفة رح وكان للمضارب ما اقر به رب المال وهو السدس وفي قول ابي يوسف
 ومحمد رح الشهادة جائزة على ثلث الربح للمضارب ولو كان ادعى المضارب نصف الربح
 فشهد له شاهد على نصف الربح وشهد له آخر ان رب المال شرط لثلي الربح فالشهادة باطلة عندهم
 جميعا كذا في المبسوط في باب الشهادة * ولو قال رب المال انما دفعت اليك من المال بضاعة
 حتى كان القول قوله اقام المضارب شاهدين شهد احدهما انه شرط للمضارب مائتي درهم وشهد
 الآخر انه شرط له مائة ان كان المضارب يدعى المائة لا تقبل هذه الشهادة ولا يكون له ربح ولا
 اجر المثل وان ادعى المائتين فالمسئلة على الاختلاف لا تقبل عنده وعندهما تقبل على المائة
 ويقضى له باجر المثل كذا في المحيط * ولو ادعى المضارب انه شرط مائة وخمسين وشهد له شاهد بها
 وشاهد بمائة فله اجر مائة عندهم جميعا كذا في المبسوط * ومن دفع الى رجلين الف درهم مضاربة
 فعملوا بها وربحوا فادعى احدهما ان رب المال شرط لهما نصف الربح وادعى المضارب الآخر
 انه شرط لهما ثلث الربح وادعى رب المال انه شرط لهما مائة من الربح حتى كان القول قول
 رب المال فان اقاما شاهدين شهد احدهما بنصف الربح والآخر بثلث الربح فان قياس قول

ابي حنيفة رح لا تقبل هذه الشهادة ويكون لهما اجر مثل عملهما باقرار رب المال كما لو لم يقبما البينة اصلا واما في قولهما الذي ادعى النصف يكون له سدس الربح وليس له اجر مثل عمله والذي يدعى الثلث له اجر مثل عمله باقرار رب المال كذا في المحيط * الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه من التقاضي تبطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك او لم يعلم حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك السفر كذا في فتاوى قاضيخان * وتبطل بجنون احدهما اذا كان مطبقا ولو ارتد رب المال فباع المضارب واشترى بالمال بعد الردة فذلك كله موقوف في قول ابي حنيفة رح ان رجع النى الاسلام بعد ذلك نفذ ذلك والتحقت ردته بالعدم في جميع احكام المضاربة وكذلك ان لحق بدار الحرب ثم عاد مسلما قبل ان يحكم بلحاقه بدار الحرب على الرواية التي شرط حكم الحاكم للحكم بموته وصبر ورته ميراثا فان مات او قتل على الردة او لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقه بطلت المضاربة من يوم ارتد على اصل ابي حنيفة رح كذا في البدائع * واذا دفع الى الرجل مال المضاربة بالنصف فارتد المضارب او دفعه اليه بعدما ارتد ثم اشترى وباع فربح ووضع ثم قتل على ردته او مات او لحق بدار الحرب جاز جميع ما فعل من ذلك والربح بينهما على ما شرطوا والعهد في جميع ما باع واشترى على رب المال في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح حاله في التصرف بعد الردة كحاله قبل الردة فالعهد عليه ويرجع بذلك على رب المال كذا في المبسوط * ولو مات المضارب او قتل او لحق بدار الحرب بطلت المضاربة فان لحق وباع واشترى هناك ثم رجع مسلما فله جميع ما اشترى وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه في شيء من ذلك واما ارتداد المرأة وعدم ارتدادها سواء في قولهم جميعا كان المال لهما وكانت هي العاملة والمضاربة صحيحة على حالها حتى تموت او تلحق كذا في الحاوي * فان عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى وباع فنصره جائز وينعزل بعلمه بعزله وان علم بعزله والمال مروض فله ان يبيعها ولا يمنعه العزل عن ذلك ثم لا يجوز ان يشتري بثمرها شيئا آخر ولو كان مال المضاربة من جنس رأس المال لم يجز له ان يتصرف فيه وان لم يكن من جنس رأس المال بان كان دراهم ورأس المال دنانير او بالعكس له ان يبيعها بجنس رأس المال استحسانا وعلى هذا موت رب المال ولحقه بعد الردة في بيع العروض ونحوها

ونحوها كذا في الكافي * فإن كان مال المضاربة فلو ما فهمى ربح المال فالجواب فيه كما أجواب فيما لو كان مال المضاربة دنانير ورأس المال دراهم يعمل نهية عن الشراء من كل وجه حتى لو اشترى بالفلوس مرضا لم يجز على رب المال ولا يعمل نهية مما هو بيع من وجه شراء من وجه حتى لو باع الفلوس بالدرهم يجوز كذا في المحيط * لو تصرف المضارب وصار مال المضاربة ديناً على الناس وامتنع المضارب عن التقاضي فإن لم يكن في المال ربح كان له أن يمتنع عن التقاضي ويقال له أحل رب المال على الغرماء أي وكله وإن كان في المال ربح ليس له أن يمتنع عن التقاضي بل يؤمر بالتقاضي ليصير المال ناصاً كذا في فتاوى قاضيهان * وعلى هذا كل وكيل بالبيع إذا امتنع عن التقاضي لا يجبر على التقاضي ولكن يجبر على أن يحيل رب المال بالثمن على المشتري وكذا المستبضع كذا في الكافي * فاما الذي يبيع بالاجر كالبيع والسمسار فلا بد من أن يجبر على الاستيفاء ويجعل بمنزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة كذا في محيط السرخسي * وإذا صار مال المضاربة ديناً على الناس فنهاه رب المال عن التقاضي وقال انا تقاضي مخافة أن يأكل المضارب فإن كان في المال ربح فالتقاضي يكون للمضارب وإن لم يكن فيه ربح فله رب المال أن يمنعه من التقاضي ويجبر المضارب على أن يحيل رب المال على الغرماء كذا في فتاوى قاضيهان * ثم إن كان في مال المضاربة ربح واجبر المضارب على التقاضي هل تكون نفقته حال التقاضي في مال المضاربة أن كان الدين في مصر المضارب فلا وإن كان في مصر آخر فإن نفقة سفره ونفقة ذلك المسير مادام في حال التقاضي في مال المضاربة وإن طال سفر المضارب ومقامه حتى أنت النفقة على جميع الدين فإن فضل على الدين حسب له النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط * الباب التاسع عشر في موت المضارب واقراره في المرض إذا مات المضارب وعليه دين ومال المضاربة في يده معروف وهو دراهم وكان رأس المال دراهم بدئ برب المال قبل الغرماء بأخذ رأس المال كذا في المبسوط * وهل يأخذ الربح إن كان الربح ظاهراً وقد عرف وصوله إلى المضارب كان لرب المال أن يأخذ نصيبه من الربح قبل الغرماء ثم ما بقي من حصة المضارب من الربح يكون بين غرمائه كذا في المحيط * فإن قال ورثة المضارب والغرماء الدين الذي على المضارب من المضاربة وكذبهم رب المال فالقول قول رب المال مع يمينه على علمه وإن كانت المضاربة حين مات المضارب مروضاً ودنانير غاراد رب المال أن يبيعها مراً بجهة لم يكن له ذلك والذي يلي بيعها وصي المضارب فإن لم يكن له

وصي جعل القاضي له وصيا يبيعها فيوفى رب المال رأس ماله وحصته من الربح ويعطي حصته المضارب من الربح غرماء وقال في المضاربة الصغيرة يبيعها وصي الميت ورب المال وما ذكرنا أصح كذا في المبسوط * فإن أراد رب المال أن يأخذ من الدنانير بقدر رأس المال وحصته من الربح فأعطاه الوصي ذلك فهو حائز كذا في المحيط * وإن كانت المضاربة لا يعرف بعينها فرب المال أسوة للغرماء في جميع تركته كذا في محيط السرخسي * ومن دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالصف فأقر المضارب عند موته أنه باع بالمال واشترى مبيع الغائم مات المضارب والمضاربة غير معروفة وللمضارب مال فيه وفاء بالمضاربة وبالربح فإن رب المال يأخذ من مال المضاربة رأس ماله الغا ولا شيء له من الربح ولو أقر المضارب أنه قبض الربح حتى تثبت يده على الربح بصير ضامنا حصته من الربح وأوان المضارب قال في مرضه قدر بحت في المضاربة الغا ووصلت التي فضاع المال كله وكذبه رب المال وقال لا بل عندك وقد صرت ضامنا بالجحود فالقول قول المضارب مع يمينه وإن مات قبل الاستحلاف فإنه يستحلف الورثة على العلم فإن حلفوا برواوا نكل واحد منهم عن اليمين لزمه رأس المال وحصة رب المال من الربح من نصيبه خاصة وكذلك إذا قال المضارب في مرضه قد دفعت رأس المال إلى رب المال وحصته من الربح وكذبه رب المال فإن القول قول المضارب مع يمينه ولا ضمان عليه وإن مات المضارب قبل أن يستحلف فلرب المال أن يستحلف الورثة على ما بيناه في الفصل الأول إلا أن هذا يخالف الفصل الأول في شيء وهو أن ما في يد المضارب من حصته من الربح في زعمه فإن رب المال يأخذ منه رأس ماله فإن بقي شيء اقتسماه بينهما على ما شرطا فإن كان على المضارب دين محيط بماله وحصة المضارب من الربح غير معروفة وقد علم أن المضارب قد ربح ألف درهم ووصلت إليه فإن رب المال يحاسب الغرماء بما في يد المضارب من الربح ولا يحاسبهم بمقدار رأس ماله وحصته من الربح كذا في المحيط * لو أقر المضارب عند موته وعليه دين يحيط بماله أنه ربح في المال ألف درهم وإن المضاربة والربح دين على فلان ثم مات فلان أقر الغرماء بذلك فلا حق لرب المال فيما ترك المضارب ولكن يبيع رب المال المديون برأس ماله فباخذة وبأخذ نصف ما بقي منه أيضا حصته من الربح واقتسم نصفه غرماء المضارب مع ماله وإن قال غرماء المضارب أن المضارب لم يربح في المال شيئا وليس الدين الذي على فلان من المضاربة كان ذلك الدين مع سائر تركته

بين الغرماء ورب المال بالحصص يضرب رب المال برأس ماله ولا يضرب بشيء من الربح كذا في المبسوط * وهذا اذا كانت المضاربة معروفة في الصحة الا انه لا يعرف مال المضاربة الا بقوله واما اذا كانت غير معروفة ولم تعرف الا باقراره فانه لا يضرب برأس المال مع غرماء الصحة كذا في المحيط * وان قال هذه الالف مضاربة لفلان عندي ولفلان عندي وديعة كذا ولفلان كذا من الدين بدئ بالمضاربة وان لم يقربها بعينها كان جميع مال المضارب بين صاحب الدين وصاحب الوديعة وصاحب المضاربة بالحصص كذا في المبسوط * لو قال لفلان الف مضاربة وهي في هذا الصندوق ولفلان الف علي فلم يوجد في الصندوق شيء فالتركة بين رب المال والغريم بالحصص وان وجد في الصندوق الف كان هو اولى وان وجد في الصندوق الفان فلرب المال الف خاصة والثانية بين الغرماء مختلطة كانت الالفان او غير مختلطة فان علم ان المضارب هو الذي خلط المال بغير امر رب المال كان بينهم بالحصص في قول ابي حنيفة ر ح وعندهما نصفه لرب المال ونصفه للغرماء كذا في محيط السرخسي * ولو قال لفلان عندي الف درهم مضاربة وهي التي على فلان ولفلان علي الف درهم ولا مال له غيره فذلك الدين لرب المال ولو اقر المضارب في مرضه بمضاربة بعينها ثم اقر بها بديعة لاخر ثم اقر بدين ثم مات بدئ بالمضاربة ويتخاص صاحب الوديعة والدين فيما بقي من تركته كذا في المبسوط * دفع الى رجلين الفامضاربة فمات احد هما فقال الآخر هلك المال صدق في نصيبه وكان نصيب الآخر ديني في ذمته وتركته فان علم ان الميت اودع نصيبه صاحبه بصدق في الكل ولو قال دفعت ذلك الى صاحبي كان مصداق مع بمينه وكان ديني في مال صاحبه كذا في محيط السرخسي *

الباب العشرون في جنابة عبد المضاربة والجنابة عليه من دفع الفامضاربة بالنصف واشترى بها عبد ايساوي الفافجنى عنده خطأ فانه ليس للمضارب ان يدفع ولا ان يفدي من مال المضاربة وان كان مع العبد مال آخر للمضاربة فان فداه المضارب من ماله كان منتظوا لا يرجع به في مال المضاربة وبقي العبد على المضاربة كما لو فداه اجنبي وهذا بخلاف مالوك ان للمضارب شركة في العبد فاختر العبد فانه يبطل هذه المضاربة ولو كانا حاضرين يقال لرب المال ادفعه او افده فاذا اختارا جدهما انتقضت المضاربة فان اراد رب المال دفعه فقال المضارب انا افديه حتى يبقى يخلي المضاربة فايعه حتى اربح فيه ليس لرب المال الدفع واما اذا كان المضارب غائبا لم يكن

لرب المال ان يدفع وانما له ان يفدي هكذا في المحيط * لو كان مال المضاربة الفا واشترى عبدا قيمته العين فجنى جناية خطأ لا يخاطب المضارب بالدفع والفداء اذا كان رب المال غائبا وليس لاصحاب الجناية على المضارب ولا على الغلام سبيل الا ان لهم ان يستوثقوا من الغلام بكفيل الى ان يقدم المولى وكذا لا يخاطب المولى بالدفع اذا كان المضارب غائبا وليس لاحدهما ان يفدي حتى يحضرا جميعا فان فدى كان منظوما في الفداء فاذا حضر اذ فاه او فديا فان دفعه فليس لهما شيء وان فديا كان الفداء عليهما ارباعا وخرج العبد من المضاربة وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحم فان اختارا احدهما الدفع والاخر الفداء فلهما ذلك هكذا في البدائع * قال محمد رحم في الاصل اذا دفع الفامضاربة فاشترى المضارب بهما عبدا يساوي الفا واقل من ذلك او اكثر فادعى اولياء القتل على العبد انه قتل اباهم عمدا وجمد العبد ذلك فاقام اولياء القتل عليه بينة لذلك فان كان رب المال والمضارب حاضرين فان البينة على العبد مسموعة فاما اذا كانا غائبين او احدهما ففي رواية ابي حفص لا تسمع بينتهم على العبد ولم يحك فيه خلافا وفي رواية ابي سليمان عند ابي حنيفة ومحمد رحم لا تنبل البينة على العبد متى كانا غائبين او احدهما وعند ابي يوسف رحم تقبل كذا في المحيط * ولا خلاف ان العبد لو اقر بالقتل عمدا فانه يقضى عليه بالقود حضرا او لم يحضرا ولو اقر العبد بذلك وهما حاضران يكذبانه فيه وللمقتول وليان فعفا احدهما فان حق الوالي الاخر باطل وكذلك لو كان المضارب صدقه والعبد كله مشغول برأس المال فان المضارب فيه كالاجنبي فان كان في العبد فضل وقد صدق المضارب نظرا في حصته من الفضل فتيل له اذ دفع نصف حصتك الى الوالي الذي لم يعف او افده فاذا اختارا احدهما بطلت المضاربة فإخذ رب المال من العبد قدر رأس ماله وحصته من الربح يأخذ المضارب نصف حصته الذي بقي هكذا في المبسوط * فاما اذا كذب المضارب وصدقه رب المال فهذا على وجهين اما ان يكون قيمة العبد مثل رأس المال او اقل بان كان الفا واقل او كانت اكثر بان كانت اثنين ففي الوجه الاول يصح تصديق رب المال ويقال له اذ دفع نصف العبد للجناية او افده بنصف الدية فان اختارا الدفع بطلت المضاربة في النصف وبقي في النصف وكذلك اذا اختارا الفداء وفدى نصف العبد بنصف الدية وان ابقى النصف الباقي على المضاربة اذا تصرف المضارب فيه ورحم

وربح واراد ان يقسماكم بأحذرب المال رأس ماله من الباقي ان كانت قيمة العبد الف درهم يأخذ رب المال نصف رأس المال من الباقي وان كان قيمة العبد اقل من الف بان كانت سنمائه صار بدفع النصف مستوفياثلثمائه من رأس المال وبقي حصته في سبعمائة من رأس المال فيستوفي من الباقي سبعمائة تمام رأس ماله ثم ما بقي يكون ربحا فيقسمانه على ما شرطوا في الوجه الثاني يصدق رب المال على حصته فيقال له ادفع نصف حصتك وهو ثلثة اثمان العبد وادفعه بنصف الدية وليهما اختار بطلت المضاربة هكذا في المحيط * لو اشترى بمال المضاربة عبدا فقتله رجل عمدا فان كان فيه فضل لا قصاص فيه ويؤخذ قيمته في ثلث سنين ويكون على المضاربة وان لم يكن فيه فضل ينظر ان كان في بدا المضارب مال آخر من المضاربة سوى العبد فلا قصاص فيه فان لم يكن في بدا المضارب مال آخر يجب القصاص للمولى كذا في محيط السرخسي * فان صاحبه على الف درهم كانت لرب المال من رأس ماله وان صاحبه على الف درهم استوفى رب المال من ذاك رأس ماله وما بقي بمنزلة الربح بينهما على ما شرطوا كذا في المسوط * لو كان في بدا المضارب عبدا قيمته كل واحد منهما الف قتل احدهما عمدا لم يكن فيه قصاص وتجب القيمة كذا في الحاوي * الباب الحادي والعشرون في الشفعة في المضاربة اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم مضاربة فاشترى المضارب بها دارا نساوي الفا و اقل او اكثر ورب المال شفعها بدار له فله ان يأخذها بالشفعة من المضارب ويدفع اليه الثمن فيكون على المضاربة ولو اشترى المضارب دارا ببعض مال المضاربة ثم اشترى رب المال دارا لنفسه الى جنبها فللمضارب ان يأخذها بالشفعة بما بقي من مال المضارب كذا في المسوط * ولو باع المضارب دارا من المضاربة ورب المال شفعها بدار فلا شفعة له سواء كان في الدار ربح او لم يكن ولو باع رب المال دارا لنفسه والمضارب شفعها بدار من المضاربة فان كان في بدا المضارب من مال المضاربة وما به وفاء بثمن الدار لم تجب الشفعة وان لم يكن في بدء وفاء بثمن الدار فان لم يكن في دار المضاربة ربح فلا شفعة وان كان فيها ربح فللمضارب ان يأخذها لنفسه كذا في المحيط * لو ان اجنبيا اشترى دارا الى جنب دار المضاربة فان كان في بدا المضارب وفاء بالثمن فله ان يأخذها بالشفعة للمضاربة وان سلم الشفعة بطلت وليس لرب المال ان يأخذها لنفسه وان لم يكن في بدء وفاء فان كان في الدار ربح فالشفعة للمضارب ولرب المال جميعا فان سلم احدهما فلا خزان يأخذها جميعا لنفسه بالشفعة وان لم يكن في الدار ربح فالشفعة لرب المال خاصة كذا في البدائع * ولو لم يعلم المضارب

بالشفعة حتى تناقضا المضاربة واقتسما الدار التي من المضاربة على قدر رأس المال والربح ثم اراد ان يأخذ الدار المبيعة بالشفعة لانفسهما فلهما ذلك فان طلبا جميعا فهي بينهما نصفان وايهما سلم خذ الآخر الدار كلها واذا دفع الرجل الى رجلين مالا مضاربة فاشترى به دارا ورب المال شفعيها فله ان يأخذ حصة احدهما بالشفعة دون حصة الآخر وكذلك لو كان الشفع اجنبيا ولو كان المضارب واحدا فاراد الشفع ان يأخذ بعض الدار بالشفعة لم يكن له ذلك سواء كان الشفع رب المال او اجنبيا واذا دفع الرجلان الى رجل مالا مضاربة فاشترى به دارا واحد صاحب المال شفعيها فاراد ان يأخذ بعضها بالشفعة فليس له ذلك اما ان يأخذها كلها او يدعها واذا وجبت الشفعة للمضاربة فسلم احد المضاربين الشفعة لم يكن للآخر ان يأخذها وان كان رأس المال الف درهم فاشترى بها المضارب دارا يساوي الفا و اقل او اكثر و شفعيها رب المال بدار له والاجنبي ايضا شفعيها بدار له اخرى فلهما ان يأخذ الدار نصفين فان سلم رب المال الشفعة واراد الاجنبي ان يأخذها فالتقاس ان يأخذ الاجنبي نصف الدار بالشفعة وليس له غير ذلك وفي الاستحسان للاجنبي ان يأخذ الدار كلها او يدع كذا في المبسوط * الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين اهل الاسلام واهل الكفر اذا دفع المسلم الى النصراني مالا مضاربة بالنصف فهو جائز الا انه مكروه فان اتجر في الخمر والخنزير فربح جاز على المضاربة في قول ابي حنيفة رح وبنبغي للمسلم ان يتصدق بحصنه من الربح وعندهما تصرفه في الخمر والخنزير لا يجوز على المضاربة فان اشترى مينة فنقد فيه مال المصاربة فهو مخالف ضامن عندهم جميعا وان اربح فاشترى درهمين بدرهم كان البيع فاسدا ولكن لا يصير ضامنا لمال المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا بأس بان يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره له ذلك فان اشترى به خمرا او خنزيرا او مينة ونقد مال المضاربة فهو مخالف ضامن فان ربح في ذلك رد الربح على من اخذ منه ان كان يعرفه وان كان لا يعرفه تصدق به ولا يعطي رب المال النصراني منه شيئا ولو دفع المسلم ماله مضاربة الى مسلم ونصراني جاز من غير كراهة كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وهبته * واذا دخل الحربي اليها بامان فدفع اليه مسلم مالا مضاربة بالنصف فاودعه الحربي مسلما ثم رجع الى دار الحرب ثم دخل اليها بعد ذلك بامان واخذ المال من المستودع فاشترى به وباع فهو عامل لنفسه وبضمنه لرب المال رأس ماله ولو ان الحربي دخل بالمال دار الحرب فاشترى به وباع هناك فهو له ولا ضمان

عليه لانه صار مستوليا على المال حين دخل دار الحرب بغير اذن رب المال وان كان رب المال اذن له في ان يدخل دار الحرب فيشتري به ويبيع هناك فاني استحسن ان اجيز ذلك على المضاربة واجعل الربح بينهما على ما اشترط ان اسلم اهل الدار ورجع المضارب الى دار الاسلام مسلما او معاهدا او بامان كذا في المبسوط * وان استولى عليه المسلمون في دار الحرب يكون رأس المال وحصة رب المال من الثمن لرب المال والباقي لجميع المسلمين كذا في محيط السرخسي

واذا دخل الحريان دار الاسلام بامان فدفع احدهما الى صاحبه مالا مضاربة بالنصف ثم دخل احدهما دار الحرب لم تنقض المضاربة كذا في المبسوط * ولو دفع حربي الى مسلم مالا مضاربة ثم دخل المسلم دار الحرب باذن رب المال فهو على المضاربة كذا في خزائن المفتين * ولو دفع احد الحريين الى صاحبه مالا مضاربة على ان له من الربح مائة درهم فالمضاربة فاسدة وهما في ذلك بمنزلة المسلمين والذميين وقد التزموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات حين دخلوا دارنا بامان للتجارة وكذلك حكم المسلمين في المضاربة الفاسدة في دار الحرب ودار الاسلام سواء كذا في المبسوط * اذا دخل مسلم او ذمي دار الحرب بامان فدفع الى حربي مالا مضاربة بربح مائة درهم او دفعه اليه الحربي فهو جائز في قول ابي حنيفة ومحمد رح والربح بينهما على ما اشترط حتى اذا لم يربح الامانة درهم فهي كلها لمن شرط والوضيعة على رب المال وفي قول ابي يوسف رح المضاربة فاسدة وللمضارب اجر مثله فان لم يكن في المال من الربح الامانة فهي له وان كان اقل من مائة فذلك له وليس على رب المال شيء آخر كذا في الحاوي * واذا دفع المسلم المستأمن في دار الحرب مالا مضاربة الى رجل قد سلم هناك ولم يهاجر اليها بربح مائة درهم او اخذه منه بذلك جاز على ما اشترط في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح المضاربة فاسدة كذا في المبسوط * الباب الثالث والعشرون في المتفرقات لو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان يشتري بها الثياب ويقطعها بيده ويخطبها على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهو جائز على ما اشترط لان العمل المشروط عليه مما يصنعه التجار على قصد تحصيل الربح وكذلك لو قال له عاين ان يشتري بها الجلود والادم ويخزها خفافا ولا ورياء بيده واجزائه فكل هذا من صنع التجار فيجوز شرطه على المضارب كذا في المبسوط في باب شرط المضارب * لو دفع اليه الف درهم على ان يحتطب ويحنش على ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فان المضاربة لا يجوز

وان كانت الاجارة على الاحتطاب والاختشاش جائزة كذا في المحيط * واذا دفع في مرضه الف درهم مضاربة بالنصف فعمل المضارب وربح الغنم مات رب المال من مرضه ذلك واجر مثل المضارب اقل مما شرط له من الربح فيما عمل وعلى رب المال دين يحيط بما له فللمضارب نصف الربح بيد أبيه قبل دين المريض ولو لم يكن سمي للمضارب ربما كان له اجر مثل عمله وذلك دين على المريض كسائر الديون فيضرب به مع الغرماء في تركته ولا حق له في شيء من الربح لو دفع الصحيح الف درهم مضاربة الى مريض على ان للمضارب عشر الربح واجر مثله وخمسائة فربح الغنم مات من مرضه وعليه دين كثير فللمضارب عشر الربح لا يزاد عليه كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه * واذا استأجر رجلاً عشرة اشهر باجر معلوم ليشتري له البرجاز فان دفع اليه في المادة مالا مضاربة بالنصف فعمل وربح فيه فعند أبي يوسف رح المال كله لرب المال وله الاجر المشروط وقال محمد رح له نصف الربح وسقط اجر هذه المدة كما لو دفع اليه غير المستأجر مال مضاربة فانها تصح ويسقط اجره درم مئة عمله للمضاربة كذا في الكافي * ولو كان الاجير دفع الى رب المال مالا مضاربة بعمل به على النصف جاز والاجير على الاجارة والمستأجر على المضاربة فان استبضع رب المال الاجير مال المضاربة وبشترى به وبيع على المضاربة فقبضه الاجير فاشترى به وباع فهو جائز على ما اشترط في المضاربة والاجر على حاله كذا في المبسوط في باب شروط المضاربة * من دفع الى غيره الف درهم مضاربة وقال هذه مضاربة عندك شهر فاذا مضى الشهر فهو فرض فهو كذلك فاذا مضى الشهر وهي مئدة ورق كانت فرضا يعني اذا قبضها وان كان مرضا لم يكن فرضا حتى يبيعه فيصير ورقا فيكون فرضا عنده كذا في المحيط * ولو اقترضه شهران ثم بنى مضاربة لم يكن مضاربة كذا في التاتارخانية فافلاص الفتاوى العناية * في نوادر بشر من أبي يوسف رح رجل عنده الف درهم مضاربة فقال لرب المال اقترضتها ففعل وهي قائمة بعينها ثم اشترى بها قال اذا قبضها المضارب بيده من يده او صندوقه او كبسه وصرفها في حوائج نفسه فهي فرض عليه كذا في المحيط * رجل دفع الى غيره مالا مضاربة ثم ان المضارب شارك رجلاً آخر بدرهم من غير مال المضاربة ثم اشترى المضارب وشريكه عصيرا من شركتهما ثم جاء المضارب بدقيق من المضاربة فاتخذ منه ومن العصير فلانهم قالوا

قالوا ان اتخذ الفلأتم بأذن الشريك ينظر الى قيمة الدقيق قيل ان يتخذ منه الفلأتم والى قيمة العصير
فما اصاب حصته الدقيق فهو على المضاربة وما اصاب حصته العصير فهو بين المضارب وبين الشريك
لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأيك فان لم يكن قال له ذلك وفعل المضارب
بغير اذن الشريك فالفلأتم يكون للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصته
الشريك من العصير للشريك وان كان رب المال اذن له في ذلك والشريك لم يأذن فالفلأتم
يكون للمضاربة والمضارب ضامن حصته شريكه من العصير وان كان الشريك اذن له في ذلك
ورب المال لم يأذن فالفلأتم يكون بينه وبين الشريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق كذا في
فتاوى قاضيخان * اذا دفع الرجل غلوسا مضاربة بالنصف فلم يشتري شيئا حتى كسدت تلك الغلوس
واحدث فلوس غير هافسدت المضاربة فان اشترى بها المضارب بعد ذلك فربحها ووضع فهو لرب المال
وللمضارب اجر مثل عدله فيما عمل ولو لم تكسد حتى اشترى بها المضارب ثوبا ودفعها وقبض الثوب
ثم كسدت فالمضاربة جائزة على حالها فان باع الثوب بدراهم او عرض فهو على المضاربة
فان ربح ربحا واراد القسمة اخذ رب المال قيمة فلوسه يوم كسدت ثم الباقي بينهما على الشرط كذا
في المبسوط في باب المضاربة بالعرض * وفي نوادر المعالي عن ابي يوسف رح رجل دفع الى رجل
الف درهم مضاربة بطبرستان وهي طبرية ثم التقيا بيغداد قال يكون رأس المال قيمة الطبرية بطبرستان
يوم يختصمان كذا في المحيط * واذا ربح المضارب في المال ربحا فاقربه وبرأس المال ثم قل قد خلطت
مال المضاربة بمالي قبل ان اعمل واربح لم يصدق فان هلك المال في يده بعد ذلك ضمن رأس
المال لرب المال وحصته من الربح كذا في المبسوط * وفي نوادر بشرع ابي يوسف رح رجل دفع الى رجل
الف درهم مضاربة بالصف يشترى بها ويبيع ويشارك ويعمل برأيه فاشترى بها وبالف من عنده
متاعا ولم يخلط المالكين ثم اراد ان يبيع حصته او حصته المضاربة خاصة ليس له ذلك من قبل ان الشركة
وقعت في البيع فلم يكن لواحد منهما ان يخص نفسه كذا في المحيط * ومن كتاب المضاربة الصغيرة قال
اذا اشترى المضارب بالمال وهو الف درهم خادما ثم هلكت الالف فرجع بمثلها على رب المال
وتقدها ثم باع الخادم بثلاثة آلاف درهم فاشترى بها متاعا فهلكت قبل ان يتقدها فانه يرجع على
رب المال بالثمن وخمسائة ويؤدي من عنده خمسمائة فان باع المتاع بعد ذلك بعشرة آلاف كان
للمضارب سدس الثمن والباقي على المضاربة يستوفي منها رب المال ما غرم في المرات ودلك

اربعة آلاف وخمسمائة والباقي ربح بينهما كذا في المبسوط * وفي نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف رح رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها وباع وربح حتى صار ثلثة آلاف درهم ثم اشترى بالثلثة الآلاف ثلثة اعبد قيمة كل واحد منهم الف ولم ينقد المالك حتى ضاع كان ذلك على رب المال ويكون رأس المال اربعة آلاف درهم ولو ان رب المال اشترى عبد بالف فاشترى منه المضارب بالف في يديه من المضاربة وليس في يديه غير هافضاعت قبل ان ينقد هارب المال فلا غرم على المضارب وأخذ العبد بغير شيء فيكون على المضاربة ورأس المال فيه الثمان كذا في المحيطة * واذا اشترى المضارب بمال المضاربة جاريتين تساوي كل واحدة منهما الف درهم ثم باع احداهما بالف والاخرى بالثمن وقبضهما المشتري ثم لقيه المضارب وقال زدني في ثمنهما فزادته مائة درهم وقبضهما المضارب بدينار بينهما فيتوزع على قيمتهما كما صل الثمن اذا سمى بدينار بينهما فجملة وقيمتها سواء ولو كان المشتري طعن فيهما بعيب فصالح المضارب على ان يحط من الثمنين مائة درهم ثم وجد المشتري بالتى اشتراها بالف درهم عيبا ردها بالف غير ثلثة وثلثين وثلث ولو كان المضارب اشترى الجاريتين من المشتري بربح مائة درهم على ما باعهما به ثم وجد باحدهما عيبا ردها بثمنها وحصلتها من الربح اذا قسمت على الثمنين ولو كان المشتري اشترى احدى الجاريتين بالف والاخرى بالثمنين ثم اراد ان يبيعهما مائة ربحه على ثلثة آلاف درهم فله ذلك وان باع كل واحدة منهما مائة ربحه على حدة على ثمنها جاز عند ابي حنيفة وابي يوسف رح فان زاد في ثمنها مائة درهم واراد ان يبيعها مائة ربحه باعها جميعا على ثلثة آلاف درهم ومائة درهم وان اراد ان يبيع احداهما مائة ربحه على حدة لم يكن له ذلك كما لو كان اشتراها بثمن واحد له ان يبيعها جميعا مائة ربحه على الثمن وليس له ان يبيع احداهما مائة ربحه على حصتها من الثمن كذا في المبسوط في باب المضارب يبيع المتاع ثم يشتري لنفسه باقل من ذلك * وفي المنتقى رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها عبد ايساوي الذي درهم فنهاه رب المال ان يبيع الا بالنقد وقال المضارب ابيعه بالنسيئة او قال ابيع حصتي وهو الربع بالنسيئة فليس له ان يبيع الا بالنقد فان باع المضارب ثلثة ارباعه بالنقد لم يكن له ان يبيع الربع بالنسيئة حتى يقبض ثمن ثلثة الارباع ويوفي من ذلك رب المال رأس ماله ووربحه ثم يبيع بعد ذلك الربع بالنسيئة ان احب كذا في المحيطة * لو اشترى بالف المضاربة جارية نسيئة لا يبيعها مائة ربحه على الف مالم يبين هكذا في المبسوط * رجل دفع الى رجل عرضا

مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك وقال رددت العرض عليك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكون القول قوله في ذلك كذا في فتاوى فاصيخان * هشام سمعت ابا يوسف رح قال ليس للمضارب ان يشتري على المضاربة الا بالعين منها حتى انه اذا باع متاع المضاربة ثم اشترى على ذلك الدين على المضارب لم يجز على المضاربة كذا في المحيط * واذا دفع المكاتب مالا مضاربة بالنصف او اقل او اكثر او اخذ مالا مضاربة فهو جائز وكذلك العبد المأذون له في التجارة وكذلك الصبي المأذون له في التجارة وان دفعه الصبي بغير اذن ابيه او وصيه وهو غير مأذون له في التجارة فعمل به المضارب فهو ضامن له وملك المضمون باضمان والربح له ويتصدق به كذا في المبسوط * ولو اشترى المضارب دقيقا بمال المضاربة فاعطاه رب المال دقيقا آخر وقال له اخطأ بهذا الدقيق على سبيل ما تواضعنا فخطئ ثم باع الكل فالواققد ارث من دقيق مال المضاربة يكون على ما اشترطنا في عقد المضاربة واما متدارن من الدقيق الآخر فكله يكون لرب المال بربحه وعليه وضعيته وللمضارب اجر مثله فيما تصرف في ذلك من بيعه هكذا قال الفقيه ابو بكر البلخي رح وقال النقيه ابو الليث رح انما يكون للمضارب اجر مثله اذا لم يكن خطأ الدقيق بمال المضاربة اما اذا خطأ فلا اجر له لانه عمل في شيء هو شريك فيه كذا في فتاوى فاصيخان * بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح اشترى المضارب بمال المضاربة جارية وفيها فضل على رأس المال ثم ان المضارب استولدها ثم استحققت واخذ منه عقرا وقيمة ولدها لم يرجع المضارب على البائع بقيمة الولد كذا في المحيط * قال ابو يوسف رح اذا عمل الوصي في مال اليتيم فوضع او ربح فيه فقال عملت به مضاربة فهو مصدق في حال الوضعية دون الربح الا ان يشهد قبل العمل ولو قال استقرضت لا يصدق حتى يشهد قبله ان كان فيه ربح وان كان فيه وضعية ضمن وكذلك لو دفعه الى رجل عمل به ثم قال دفعته قرضا عليه او قال قرضا علي فصدقه الرجل ولو قال دفعته مضاربة او بضاعة وصدقه الرجل فيه فان كان فيه وضعية فلا ضمان وان كان فيه ربح يكون كله لليتيم الا ان يشهد قبل الدفع كذا في محيط السرخسي * روى الحسن عن ابي حنيفة رح انه اذا كانت المضاربة نائير فاودعها المضارب عند صير في فخطأها الصير في بماله بغير امره ثم اشترى المضارب متاعا بد نائير فهو مخالف كذا في المحيط * ومن محمد رح فيمن دفع الى عبد مالا مضاربة والعبد مأذون له في التجارة فاشترى نفسه للمضاربة جاز وصار محجورا عليه ويبيع ورأس المال لرب المال وكذلك لو اشترى نفسه وابنه وامرأته بالمضاربة

على المضاربة كذا في الملتقط * في نوادر من سمعته عن أبي يوسف رحمه الله رجل دفع ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها جارية وباعها من رب المال بالعين ثم ان المضارب اشتراها منه بالف درهم ومائة فالجارية على المضاربة ولا يكون هذا انتقضا للمضاربة والمضارب فيها مائة خاصة كذا في المحيط * ولو اشترى وباع بالف المضاربة حتى صار في يده الف درهم فاشترى بها جارية وقبضها ثم باعها بأربعة آلاف درهم نسبتة سنة وقيمتها يوم باعها ألف درهم واكثر او اقل فدفعها الى المشتري ثم هلك الالفان الاوليان قبل ان ينقدها بائع الجارية الاولى فانه يرجع بالف وخمسمائة على رب المال فيؤدبها مع خمسمائة من ماله التي بائع الجارية فاذا خرجت الاربعة الآلاف كان للمضارب ربعها من غير المضاربة ويأخذ رب المال من الثلثة الارباع رأس ماله الفين وخمسمائة كذا في المبسوط * اشترى بمال المضاربة جارية تساوي الفين فحال الحول ولا مال له غير ذلك فعلى رب المال زكاة ثلثة ارباع الجارية وعلى المضارب زكاة الربع وان كان اشترى جارتين كل واحدة تساوي الف فعلى رب المال زكاة ثلثة ارباع الجارتين ولا زكاة على المضارب وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله خاصة ولو اشترى بها جارية تساوي الفين فنقصت من سيب او سمر حتى صارت تساوي الفانم ازدادت فحال الحول من يوم اشترى وهي تساوي الفين فلا زكاة على المضارب وعلى رب المال زكاة ثلثة ارباعها ولو صارت قيمتها فوق الف فعليهما الزكاة ولو اشترى بها حقة وشعير او اذلا وغنما كل جنس يساوي الفانم يكن على المضارب زكاة ولو كان جنسا واحدا يجب كذا في محيط السرخسي * اذا اراد رب المال ان يكون مال المضاربة ديناً على المضارب ويحصل له منفعة الاسترباح قالوا يقرض المال من المضارب ويسلم اليه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يضع المضارب بعد ذلك فعمل فيه المضارب كذا في فتاوى قاضيخان * اذا دفع الرجل مال ابنه الصغير مضاربة بالنصف او باقل او باكثر فهو جائز وكذلك لو اخذه لنفسه مضاربة ولو اخذ الاب لابنه الصغير مال رجل مضاربة بالنصف على ان يعمل به الاب الابن فعمل به الاب فربح فالربح بين رب المال والاب نصفاً ولا شيء للابن من ذلك ولو كان مثله يشترى ويبيع فاخذه الاب على ان يشترى به الغلام ويبيع والربح نصفاً فالمضاربة جائزة والربح بين رب المال والابن نصفاً وكذلك لو عمل به الاب للابن با مرة وان كان الابن لم يأمره بالعمل فهو ضامن للمال والربح

والربح له ينصدق به والوصي في جميع ذلك بمنزلة الاب كذا في المبسوط * واذا باع رب المال مال المضاربة بشئ القيمة او اكثر جاز ان باع باقل من قيمته لا يجوز سواء كان بما يتغابن الناس فيه او لا يتغابن الا ان يجزئه المضارب وكذا اذا كان المضارب اثنين فباع ^{احدهما} باذن رب المال لم يجز الا بمثل القيمة او اكثر الا ان يجزئه المضارب الآخر كذا في الحاوي * مضارب نزل خانامع ثلثة من رفقاءه فخرج المضارب مع اثنين منهم وبقي الرابع في الحجرة ثم خرج الرابع وترك الباب غير مغلق وهلك مال المضاربة قالوا ان كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المتاع لا يضمن المضارب ويضمن الرابع وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضيان * واذا دفع الشئ رجل الف درهم مضاربة على ان ما يشتري بها من الهروي خاصة فالربح بينهما نصفان وما يشتري بها من النيسابوري فالربح كله لرب المال وما يشتري بها من الزطبي فالربح كله للمضارب فهو على ما سمي فان كان اشترى الهروي فهو على المضاربة كما اشترطوا وان اشترى بها النيسابوري فهو بضاعة في بده والربح لرب المال والوضیعة عليه وان اشترى به الزطبي فالمال قرض عليه والربح له والوضیعة عليه كذا في المبسوط * مر المضارب على السلطان فدفع اليه شيئاً ليكف عنه يضمن وان اخذها كرها لاضمان عليه كما اذا غصب منه البعض كذا في محيط السرخسي * اذا مر المضارب على العاشر بمال المضاربة واخبر به واخذ منه العشر فلا ضمان على المضارب فيما اخذ منه العاشر وان كان هو الذي اعطى العاشر بغير الزام من العاشر له فهو ضمان لما اعطى وكذلك ان صانعه بشئ من المال حتى كف عنه فهو ضمان لما اعطى قال الشيخ الامام الاجل الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب فيما يعطي من مال المضاربة الى شاطر طمع فيه ونصد اخذه بطريق الغصب وكذلك الوصي اذا صانع من مال اليتيم كذا في المبسوط *



كتاب الودیعة

وهو مشتمل على عشرة ابواب الباب الاول في تفسير الایداع والودیعة وركنها وشراؤها وحكمها اما تفسيرها شرعاً فالایداع هو تسليط الغير على حفظ ماله والودیعة ما يترك عند الامين كذا في الكنز * واما ركنها فقال المودع اودعك هذا المال وما يقوم مقامه من الاقوال والافعال

والقبول من المودع بالقول والنعل او بالنعل فقط هكذا في التبيين * الودیعة تارة تكون بصريح
الایجاب والقبول وتارة بالدلالة فالصريح قوله اود منك وقول الآ خر قبلت ولا تتم في حق الحفظ
الا بذلك وتم بالایجاب وحده في حق الامانة حتى لو قال للغاصب اود منك المغمصوب برئ
عن الصمان وان لم يقبل فاما وجوب الحفظ فيلزم على المودع فلا بد من قبوله والدلالة اذا
وضع عنده متاعا ولم يزل شيئا وقال هذا وديعة عندك وسكت الآ خر صار مودعا حتى لو غاب
الآ خر فضاء ضمن لانه ابداع وقبول مر فا كذا في خزائن المفتين * واما شرائطها فانواع منها كون
المال قابلا لا ثبات اليد عليه حتى لو اودع الآ بق والطير الذي هو في الهواء والمال
السايط في البحر لا يصح كذا في البحر الرائق * ومنها عقل المودع فلا يصح قبول الودیعة
من المجنون والصبي الذي لا يعقل واما باوغه فليس بشرط عندنا حتى يصح الایداع من الصبي
المأذون وكذا حرية ليست بشرط فيملكه العبد المأذون واما الصبي المحجور عليه فليس
يصح قبول الودیعة منه وكذلك حرية المودع ليست بشرط لصحة العقد حتى يصح القبول
من العبد المأذون ويترتب عليه احكام العقد واما العبد المحجور فلا يصح منه القبول
كذا في البدائع * واما حكمها فوجوب الحفظ على المودع وصيرورة المال امانة في يده
ووجوب ادائه عند طلب مالكه كذا في الشمني * والودیعة لانودع ولا تعار ولا تواجر ولا ترهن
وان فعل شيئا منها ضمن كذا في البحر الرائق * وضع في بيت دحية بغير امره فلم يحفظه حتى ضاع
لا يضمن لعدم التزام الحفظ ولو وضع عند آخر شيئا وقال احفظه فصاح باعلى صوته وقال لا احفظه
فضاع قال في المحيط لا يضمن لعدم التزام الحفظ كذا في الوجيز للكردري * وقام واحد من اهل
المجلس وترك كتابه او متاعه فالباقون مودعون فيه حتى لو تركوا وهاك ضمنوا لان الكل
حافظون فان قام واحد بعد واحد فالضمان على آخرهم لانه تعين الآ خر حافظا كذا في محيط
السرخسي * من ترك باب حانوته مفتوحا فقام واحد ثم واحد فضاء على آخرهم
كذا في الملتقط * رجل في يديه ثوب قال له رجل اعطني هذا الثوب فاعطاه اية كان هذا على
الودیعة كذا في الظهيرية * في فتاوى اهل سمرقند رجل دخل بدابة خانا وقال لصاحب الخان
ابن اربطها فقال هناك فربطها وذهب ثم رجع فلم يجد دابته فقال لصاحب الخان ان صاحبك
اخرج الدابة ليسقيها ولم يكن له صاحب فصاحب الخان ضامن كذا في المحيط * اذا دخل رجل

الحمام وقال لصاحب الحمام اين اضع الثياب فقال صاحب الحمام ثمة فوضع فدخل الحمام ثم خرج رجل آخر وذهب بثيابه فصاحب الحمام ضامن وان وضع الثياب بمرأى صاحب الحمام ولم يقتل شيئاً وباقي المسئلة بحالها فان لم يكن للحمام ثيابي وهو الذي يقال له بالعارسية (جامه دار) فالضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابي وهو حاضر فالضمان على الثيابي دون صاحب الحمام الا اذا نص على استحفاظ صاحب الحمام بان قال لصاحب الحمام اين اضع الثياب فحينئذ يجب الضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابي وهو حاضر هكذا في الظهيرية * وان كان الثيابي غائب ويدع الثياب بمرأى العين من صاحب الحمام كان استحفاظا من صاحب الحمام فحينئذ يضمن صاحب الحمام بالتضييع كذا في فتاوى قاضيخان * دخل الحمام ووضع الثياب وصاحب الحمام حاضر فخرج آخر من الحمام وابسها وصاحب الحمام لم يدرا نها ثيابه ام لائم خرج صاحب الثياب وقال هذه ليست ثيابي وقال الحرامي خرج رجل من الحمام وابس الثياب فليئت انها ثيابه ضمن صاحب الحمام لانه ترك الحفظ كذا في خزانه المفتين * وفي غصب فتاوى ابي الليث ر ح رجل دخل الحمام ووضع ثيابه بمرأى عين صاحب الحمام ثم خرج فوجد صاحب الحمام نائماً قد سرق ثيابه فانام قاعدا فلا ضمان وان وضع جنبه على الارض فهو ضامن كذا في المحيط * وفي مجبوع النوازل امرأة خرجت الى الحمام ودفعت الفتحانة الى صغيرة وقالت ادفعيها الى بنتي وهي في الحمام فلما جاءت اليها قالت لها البنت املائي من الماء واحمليها الى فملأت فانكسرت ان كانت المرأة في عيال الام لا تضمن وان كانت في بيت زوجها ان كانت اعارتها الام فكذلك وكذا لو قالت صبي على رأسك وان بعثت الى البنت للحفظ ضمننت البنت اذا غيبتها من بصرها كذا في الخلاصة * الباب الثاني في حفظ الوديعه بيد الغير وللمودع ان يدفع الوديعه الى من كان في عياله كان المدفوع اليه زوجته او ولده او والديه اذا لم يكن متهماً بخاف منه على الوديعه هكذا في فتاوى قاضيخان * وقال بكر ر ح عياله ان يضعها عند من في عياله كذا في الوجيز للكردي * وتفسير من في عياله في هذا الحكم ان يسكن معه سواء كان في نفقته ولا كذا في الفتاوى الصغرى * وهكذا في فتاوى قاضيخان * والعبرة في هذا الباب للمساكنة الا في حق الزوجة والابن الصغير والعبد فالابن الصغير اذا لم يكن في عياله فدفع اليه لا يضمن ولكن بشرط ان يكون الصغير قادراً على الحفظ والزواج اذا كان يسكن في محله والمرأة تسكن في محله

اخرى ولا ينفق عليها زوجها فدفع الوديعه اليها فلا ضمان عليه والعبد اذا لم يكن في عياله بمنزلة الابن الصغير هكذا في الظهيرية * المودع اذا دفعها الى عبده او اجبره مشاهرة او مسانهة مساكنامعه او الى ابنه الكبير في عياله او ابيه الذي في عياله لا يضمن كذا في الفتاوى العتائية * والابن الكبير اذا لم يكن في عياله فدفع اليه ضمن كذا في المحيط * والابوان كالا جنبي حتى يشترط كونهما في عياله كذا في الخلاصة * وهذا الذي ذكرنا فيما اذا اودع عنده شيئا ولم ينهه صاحب الوديعه حفظها بمن في عياله اما اذا نهاه عن ذلك ودفعها الى بعض من نهاه عنه فصاعت الوديعه بنظر ان كان المودع يجدد بدامن دفعها اليه ضمن وان كان لا يجد بدامن ذلك ودفعها اليه وضاعت لا يضمن وهذا كذا اذا اودع عند رجل دابة ونهاه ان يسلمها الى امرأته وهو لا يجد بدامن ذلك فسلم الدابة اليها فصاعت عندها فانه لا يضمن كذا في المضمرات * ويضمن بدفعها الى من يجري عليه النفقة كل شهر ولا يساكنه ويسمى (اجر خوار) والاجير الذي يعمل من الاعمال مياومة كذا في الفتاوى العتائية * ذكر الامام التمر تاشي والامام الحلواني عن محمد ربح المودع دفع الوديعه الى وكيله وهو ليس في عياله او دفع الى امين من امثاله ممن يثق به في ماله وليس في عياله انه لا يضمن لانه لما كان موثوقا به في ماله فكذا في الوديعه ثم قال وعليه الفتوى كذا في النهاية * سوقي قام من الحانوت للصلوة وفي الحانوت ودائع فصاعت الوديعه لا يضمن صاحب الحانوت لانه حافظ بجيرانه فلم يكن مضيعا ولم يكن هذا منه ايدا حال الوديعه بل هو حافظ بنفسه في حانوته وحانوته محرز كذا في فتاوى فاصيخان * ولودع الى شريك له مفاوض او عنان او عهد مأذون له في التجارة او عبد معتزل عن منزله فصاع لم يضمن وكذلك الصيرفيان اذا كانا شريكين فوضع عند احدهما وديعه فوضعها في كيسه او في صندوق وامر شريكه بحفظها فحمل الكيس فصاع لم يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو كان للرجل امرأتان ولكل واحدة منهما ابن من غيره يسكن معهما فهما في عياله لا يضمن كذا في الظهيرية * المودع اذا خاف على الوديعه الغرق فنقلها الى سفينة اخرى لم يضمن كذا في السراجية * وان اخرجها عن يده عند الضرورة بان وقع الحريق في دارة فخاف عليها الحرق او كانت الوديعه في سفينة فلحقها غرق او خرج اللصوص خاف عليها وما اشبه ذلك فدفعها الى غيره لا يكون ضامنا كذا في فتاوى فاصيخان * قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة ان احاط

ان احاط الحرق بالغالب دارة فناولها جاراله لا يضمن وان لم يكن احاط ضمن واشترط هذا الشرط في الفتاوى احق وانظر هكذا في الغياثة * هذا اذا كان الدفع لضرورة وان كان الدفع بغير ضرورة فهلك في يد الثاني ان هلك قبل ان يفارق الاول الثاني فلا ضمان على احد بلا خلاف وان هلك بعد ما فارق الاول الثاني فالاول ضامن بلا خلاف واما الثاني ففيه خلاف على قولهما يضمن وعلى قول ابي حنيفة ر ح لا يضمن كذا في المحيط * فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول هكذا في المضمرة * ولو استهلك الثاني الودیعة ضمن بالاجماع ويكون صاحب الودیعة بالخيار ان شاء ضمن الاول او الثاني فان ضمن الاول رجع بها على الثاني وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول كذا في السراج الوهاج * ولو ادعى المودع انه دفع الودیعة الى اجنبي لضرورة بان ادعى انه وقع الحريق في بيته ذكر القدوري انه لا يصدق الابينة في قول ابي يوسف ر ح وهو قاس قول ابي حنيفة ر ح كذا في الظهيرية * وفي الزاد وهو الصحيح كذا في التاتارخانية * وذكر في المنتقى انه ان علم انه قد احترق بيته قبل قوله وان لم يعلم لم يقبل قوله الابينة كذا في المحيط * واجمعوا ان مودع الغاصب يضمن اذا هلك الودیعة في يده والمغصوب منه بالخيار بين ان يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين ان يضمن المودع ويرجع المودع بما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوي * قال في الجامع الكبير اذا اودع عند عبد محجور فدفع العبد الودیعة الى عبد مثله فهلك فعند ابي حنيفة ر ح يضمن الاول بعد العتق ويضمن الثاني في الحال والاصح ان الثاني لا يضمن ابدا عند ابي حنيفة ر ح وعند ابي يوسف ر ح له ان يضمن ايها شاء في الحال ان بدأ العتق في الاول ولو اودع عند ثالث مثله فعند ابي حنيفة ر ح لا ضمان على الاول والثالث وله ان يضمن الثاني في الحال وعند ابي يوسف ر ح له ان يضمن ايهم شاء في الحال كذا في الينابيع * المودع اذا دفع الودیعة الى امرأته ثم طلقها وانقضت عدتها فلم يسترد منها حتى هلك في يدها هل يضمن قال بعض المتأخرين يضمن لانه يجب عليه الاسترداد كما ذكر محمد ر ح في ودیعة الاصل اذا وقع الحريق في دار المودع فدفع الودیعة الى اجنبي لا يضمن فلو فرغ من ذلك ولم يستردا حتى هلك في يد الاجنبي يضمن كذا في مسئلتنا وكذا اجاب صاحب المحيط ر ح وقال فاضحان لا يضمن كذا في الفصول العمادية * في التجريد وان اخرجها من يده الى يد غيره او امر غيره باستهلاكها

او بنقصها وادعى انه كان باذن المودع لم يصدق على ذلك وله ان يحلف المودع وفي
السفقاتي ان كانت الوديعة في بيت المودع واستحفظ المودع الوديعة في بيته بغيره بان ترك
الوديعة والغبر في بيته وخرج هو بنفسه ضمن كذا في التا تاريخانية * المودع اذا حفظ الوديعة في حرز
غيره ليس فيه ماله يضمن واذا استأجر حرز لنفسه وحفظ فيه الوديعة لا يضمن وان لم يكن فيه ماله
هكذا في خزائن المفتين * وادفع المودع عند موته الوديعة الى جاريه وليس بحضرة عند الوفاة
احد من في عياله فلا ضمان عليه كذا في الملتقط * المودع اذا أجز بينا من داره من رحل ودفع
الوديعة الى هذا المستأجر ان كان لكل واحد منهما غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل واحد
منهم يدخل على الآخر من غير حشمة لا يضمن هكذا في الخلاصة * ولو ترك امرأته او عبده
في حانوته لا يضمن ان كانا اميين والا يضمن كذا في الوجيز للكردي * ولو اجلس المولى عبده
في حانوته وفيه ودائع فسرفت ثم وجد المولى بعضها في يدي عبده وقد اتلف البعض فباع المولى
الغلام فان كان للمودع بيعة على ذلك فهو بالخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء نقض
البيع وباعه في دينه وان لم يكن له بيعة فله ان يحلف مولاه على علمه وان حلف لم يثبت وان نكل
فهو على وجهين ان اقر المشتري كان هذا ما لو ثبت بالبيعة سواء وان انكر ليس له ان ينقض البيع
بل يأخذ الثمن من المولى كذا في خزائن المفتين * الوالي اذا حبي نقتله بغير الشهرة ووضع عند
مير في فضاء ان وضع باسم حمر النهر او باسم الوالي ضاع من مال التجميع وان وضع باسم الرجل
الذي اخذه منه ضاع من مال الرجل خاصة كذا في الملتقط * الباب الثالث في شروط يجب
اعتبارها في الوديعة ولا يجب وان قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من تلك الدار
لم يضمن وهذا استحسان والقياس ان يضمن وكذلك لو قال ضعه في هذا البيت ولا تضعه في هذا
الآخر والبيتان في دار واحدة فهو على ما قدمنا من القياس والاستحسان قال في التبايع وهذا
اذ لم يكن البيت الذي حفظها فيه انتقص حرزا من البيت الذي امره بالحفظ فيه اما لو كان البيت
الثاني انتقص حرزا من الاول ضمن ولو قال ضعها في كيسك هذا فوضعها في غيره لم يضمن
كذا في السراج الوهاج * وان قال ضعه في كيسك فوضع في الصندوق لا يضمن كذا في الفصول
العمادية * ولو قال احفظها في كيسك ولا تحفظها في صندوقك او قال احفظها في صندوقك ولا تحفظها
في البيت فحفظ في البيت لا يضمن كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * وان قال اخبأها

في هذه فخبأها في دار أخرى في تلك المحلة فهو ضامن وإن كانت الثانية أحرز من الأول هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الودیعة وكذلك إذا قل أخبأها في هذه الدار ولا تخبأها في دار أخرى فخبأها في دار أخرى وفي شرح الطحاوي إذا كانت الدار التي خبأها فيها والدار الأخرى في الحرز على السواء أو كانت التي خبأها فيها أحرز فلا ضمان عليه سواء نهاه عن الخبأ فيها أو لم ينهه كذا في المحيط * ولو قال أحفظها في هذه البلدة ولا تحفظها في بلدة أخرى فحفظها في البلدة المنهية ضمن بالاتفاق ولو قال أحفظها في صندوقك هذا ولا تحفظها في هذا الصندوق والآخري في ذلك البيت فحفظها في المنهي لا يضمن بالاتفاق كذا في الغنيمة * والأصل المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا أن كل شرط يمكن مراعاته ويفيد فهم معتبر كل شرط لا يمكن مراعاته ولا يفيد فهم عدركذا في البدائع * فلو شرط عليه أن يمسكها بيده ولا يضعها أو يحفظها يمينه دون يساره أو ينظر إليها بعينه اليمنى دون اليسرى أو لا يخرجها من الكوفة فلا ينتقل منها ويحفظها في صندوق في بيت لم يعتبر كذا في التمرناشي * إذا لم يعين مكان الحفظ أو لم ينه عن الإخراج نصاً بل أمره بالحفظ مطلقاً فسافر بها فإن كان الطريق مخوفاً فهلك ضمن بالاجماع وإن كان آمناً ولا حمل لها ولا مؤنة لا يضمن بالاجماع وإن كان لها حمل ومؤنة فإن كان المودع مضطراً في المسافرة بها لا يضمن بالاجماع وإن كان له بد من المسافرة بها فلا ضمان عليه قربت المسافة فيه أو بعدت وعلى قول أبي يوسف رح أن بعدت يضمن وإن قربت لا هذا هو المخلص والمختار هذا كله إذا لم ينه عنها ولم يعين مكان الحفظ نصاً وإن نهاه نصاً وعين مكانه فسافر بها وله منه بد ضمن كذا في الفتاوى العتائية * أن أمكنه حفظ الودیعة في المصر الذي أمر بالحفظ فيها مع السفر بأن يترك عبداله في المصر المأمور به وبعض من في عياله فإذا سافر بها والحالة هذه ضمن وإن لم يمكنه ذلك بأن لم يكن له عيال أو كان إلا أنه احتاج إلى نقل العيال فسافر فلا ضمان كذا في التاتارخانية * الودیعة لو كانت طعاماً كثيراً فسافر بها فهلك الطعام فإنه يضمن استحساناً كذا في المصمرات * وأجدعوا على أنه لو سافر بالودیعة في البحر يضمن كذا في غاية البيان * والآب والوصي سافر بأمال الصبي وهلك لا يضمنان إلا إذا تركا زوجتهما فهنا كذا في الوجيز للكردي * والوكيل بالبيع المطلق إذا سافر به لا يضمن إن لم يكن له حمل ومؤنة وإن كان ضمن كذا في الخلاصة * وإذا دفع الرجل إلى غيره وديعة وقال له لا تدفعها إلى امرأتك فأنى اتهمها أو قال إلى ابنك أو قال إلى عبدك وما أشبه ذلك فدفع إليه فإن كان لا يجد

المودع بدامن الدفع اليه بان لم يكن له مبال سواه لم يضمن بالدفع اليه وان كان يجد بدامنه فهو ضامن كذا في التاتارخانية * المودع اذا وضع الودیعة في حانوته فقال له صاحبها لا تضع في الحانوت فإنه مخوف فتركها فيه حتى سرفت ان لم يكن له موضع آخر احرز من الحانوت لا يضمن وان كان له موضع آخر احرز من الحانوت فهو ضامن اذا كان قادرا على الحمل كذا في خزائن المفتين * رجل دفع الى آخر مرأى وقال له اسق به ارضي ولا تسق به ارض غيري فسقى ارض الامرئ ثم سقى ارض الغير فضااع المران ضاع قبل ان يفرغ من السقي الثاني ضمن وان ضاع بعد ما فرغ لا يضمن كذا في الخلاصة * امرأة قالت لا كارها لا تطرح انزالي في منزلك فوضع الاكار في منزله فجنى الاكار جاية وهرب فرفع السلطان ما كان في منزله قال القاضي ابو بكر البلخي رح ان كان منزله قريبا من موضع البيد فلا ضمان على الاكار كذا في فتاوى فاضلخان * قال ابو جعفر سئل ابو بكر قال المبضع للتاجر ضعها في هذا العدل واسار اليه فوضعها في الحقيقة قال ضمن وان قال ضعها في الجوالق من غير اشارة فوضعها في الحقيقة لا يضمن كذا في الحاوي للفتاوى * المودع اذا شرط الاجرة للمودع على حفظ الودیعة صح ولزم عليه كذا في حواهر الاخلاطي * ولو اودع غاصب المصوب عند رجل وشرط الاجر على حفظه يصح كذا في الوجيز للكردي * الباب الرابع فيما يكون تضييعا للودیعة وما يضمن به المودع وما لا يضمن في النوازل اذا قال المودع سقطت الودیعة او (يفتاد از من) لا يضمن ولو قال اسقطت او بالفارسية (بينكندم) ضمن قال الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رح لا يضمن في الوجهين لان المودع لا يضمن بالاسقاط اذ الم يترك الودیعة ولم يذهب والفتوى عليه كذا في الخلاصة * ولو قال لا ادري اضعها اولم تضع لا يضمن ولو قال لا ادري اضعها اولم اضع يضمن كذا في الفصول العمادية * رجل دفع الى دلال ثوبا لم يبيعه ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي وضاع ولا ادري كيف ضاع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا ضمان عليه ولو قال نسيت ولا ادري في اي حانوت وضعت يكون ضامنا كذا في فتاوى فاضلخان * وفي الفتاوى سئل بن فضل ممن دفع جواهر الى رجل لبيعه فقال القابض انا اريها تاجرا لا عرف قيمتها فضاعت الجواهر قبل ان يريها قال ان ضاعت او سقطت بحركته ضمن وان سرفت منه او سقطت لمزاحمة اصابته من غيره لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى *
لوقال

لوقال المودع وضعت الودیعة بين يدي فقت ونسبتها فضاغت ضمن وبه يقتضى كذا في جواهر
الاخلاطي * ولوقال وضعت بين يدي في داري ثم نمت ونسبتها فضاغت ينظر ان كانت الودیعة
مالا يحفظ في عرصۃ الدار ولا تعد حرز الہ كصرۃ الدراهم والذهب ونحوهما يضمن والا فلا كذا في
محیط السرخسي * اذا قال دفنت في داري او كرمي ونسبت مكانها لم يضمن اذا كان للدار
والكرم باب ولوقال دفنت في موضع آخر ونسبت مكانها يضمن كذا في الخلاصة * وكذلك لو لم يبين
مكان الدفن لكنه قال سرت الودیعة من المكان المدفون فيه فان كان للدار والكرم باب لم يضمن
وان لم يكن لهما باب يضمن كذا في المحيط * وان قال لا ادري وضعت في داري او في موضع آخر
يضمن كذا في المضمرات * سلم المودع الدار التي في بيت منها الودیعة الى آخر لحفظها ان كانت
الودائع في بيت مغلق حصين لا يمكن فتحه بغير مشقة لا يضمن والا فيضمن كذا في القنية * واذا
لم تكن مدفونة ان كانت موضوعة في موضع لا يدخل فيه احد الا بالاستئذان لا يضمن وان لم يكن له
باب كذا في المحيط * وضع الودیعة في دارة ويدخلها اناس كثيرة فضاغت فان كان شيئا يحفظ في الدار
مع دخولهم لا يضمن والا فيضمن كذا في القنية * المودع اذا وضع الودیعة في الجبانة فسرت
الودیعة ضمن كذا في المحيط * دفن في ارض ان اعلم بعلامة لا يضمن والا ضمن وفي المغارة يضمن
بكل حال كذا في الوجيز للكردي * ولو توجهت النصوص نحو المودع فدفن الودیعة حتى لا تؤخذ
من يده وفر من خوفهم ثم رجع فلم يظفر بالمكان الذي دفن الودیعة فيه ان امكنه ان يجعل له علامة
فلم يجعل ضمن وان لم يمكنه ذلك ان امكنه العود في اقرب الاوقات بعد انقطاع الخوف فلم يعد ثم جاء
ولم يجد الودیعة كان ضامنا كذا في الظهيرية * وان كان رب الودیعة معه يذهب ان جملة فلما توجهت
السراق قال له رب الودیعة ادفعها فدفعها ثم ذهب السراق وذهبوا ايضا بعد ذلك اذهبوا ولا ثم ذهب
السراق ثم حضر وا فلم يجد المدفون لا شك ان المودع لا يكون ضامنا في هذه الصورة حيث دفن
بامر المالك واما اذا كان المودع وحده والمسئلة بحالها فالجواب فيها على التفصيل ان ذهب
السراق اولوا لا يتمكن المودع من رفع الودیعة فلم يرفع وترك ثمه مع الامكان فهو ضامن واما اذا
مكث السراق ثمه ولم يمكن القرار ثمه لخوفهم فذهب ثم جاء فلم يجد فهذا على وجهين ان جاء
على قدر ما امكنه وزال الخوف فلم يجد لا يكون ضامنا وان اخر مع الامكان كان ضامنا كذا في
المحیط * المودع اذا وضع الودیعة في بيت خراب في زمان الفتنة فان وضعها على الارض يضمن

او نمرتها في المصرو لم يرفع حتى فسدت او كان في المفازة ولم يبع حتى فسدت لا يضمن هكذا في النمر تاشي * اودعه حيوانا وغاب فحلب البانها فخاف فسادها وهو في المصرف باع بغير امر القاضي ضمن وبامره لا يضمن وما اذا كان في المفازة فانه يجوز بيعه كذا في محبط السرخسي * الخفاف اذا ترك الخف الذي دفع اليه ليصلحه في الحانوت فسرقت ليلا ان كان فيه حافظ او في السوق حارس لا يضمن وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رح بفتي بعدم الضمان وان لم يكن فيه حافظ ولا في السوق حارس وقد قيل يعتبر العرف ان كانوا يتركون الحوانيت من غير حافظ ولا حارس هناك فلا ضمان عليه وان كان بخلافه ضمن وعليه الفتوى كذا في الغياثية * وكذلك قيل لو ترك باب الدكان مفتوحا وكان في موضع ذلك عرفهم وعادتهم لا ضمان وفي بخاري جرى العرف بترك باب الدكان مفتوحا باليوم وتعليق شيء على باب الدكان نحو الشبكة واشباه ذلك والرواية محفوظة فيما اذا ترك الحائك الثوب الذي نسج بعضه والغزل في ييب الطراز ولم يكن هناك حافظ ولا حارس في السوق انه لا ضمان على الحائك كذا في الذخيرة * خفاف خرج الى القرى لحرز الخفاف فدفع اليه خف فوضع مع رجله في دار رجل ودخل البلد فسرقت فان كان اتخذ دارا للسكنى بآي طريق كان لا يضمن ولو وضع في دار رجل لا يسكن هو في تلك الدار ضمن كذا في جواهر الفتاوى * الاسكاف اذا اخذ خما وجشكا ليصلحه فلبسه الاسكاف ضمن مادام لا بسا فاذا انزعهم مائم ضاع لا كذا في الملتقط * اذا سرفت الودیعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة رح كان ضامنا قیل لوان صاحب الدار دخل كرمه او بستانه وهو متلازق بالدار قال ان لم يكن في الدار احد ولا في موضع يسمع الحس اخاف ان يكون ضامنا وقال ابو نصر رح اذا لم يكن اغلق الباب فسرقت منه الودیعة لا يضمن يعني اذا كان في الدار حافظ كذا في فتاوى قضیخان * اذا ربط دابة الودیعة على باب دارة وتركها ودخل الدار فضاغت ان كان بحيث يراها فلا ضمان وان كان بحيث لا يراها فان كان في المصرف فهو ضامن وان كان في القرى فلا ضمان وان كان ربطها في الكرم او على رأس المبطخة وذهب قيل ان غابت عن بصره فهو ضامن وقيل يعتبر العرف في هذا واجناسه هكذا في الظهيرية * ولو جعل حمار الودیعة في الكرم ان كان للكرم حائط رفيع بحيث لا يرى المار في الكرم واغلق الباب لا يضمن وان لم يكن له حائط او كان لكنه غير رفيع ينظر ان نام المودع ووضع جنبه على الارض يضمن

ان ضاعت الدابة وان نام فاعد الايضمن وفي السفر لا يضمن وان نام مضطجعا كذا في الخلاصة *
 اودعه سكيناً فجعلها في ساق خفه لا يضمن ان لم يقصر في الحفظ كذا في القنية * المودع اذا جعل دراهم
 الودعة في الخف فسقطت عنه ان جعلها في الخف اليميني فهو ضامن وان جعلها في الخف اليسرى
 فلا ضمان عليه لانه منى جعلها في الخف اليميني فقد عرضها للضياع والسقوط عند الركوب على
 الدابة ولا كذلك اذا جعلها في الخف اليسرى وقيل لا ضمان على كل حال كذا في خزائن المفتين *
 اذا ربط دراهم الودعة في طرف كمة او جعلها في الذيل او في طرف العمامة فلا ضمان وكذلك
 لو شدد دراهم الودعة على منديل ووضع في كمة فسرت منه فلا ضمان كذا في المحيط * دفع اليه
 ذهباً ليحفظه فالتاه في فمه كعادة التجار فسبق اليه حلتة لا يضمن كذا في القنية * واذا كانت الودعة
 ذهباً او فضة فقال قد جعلتها في الكم فصاعت لا ضمان عليه كذا في الملتقط * مودع جعل دراهم
 الودعة في جيبه وحضر مجلس فسق فصاعت الدراهم بسرقة او سقوط او غيره قال بعضهم لا يضمن
 لانه حفظ الودعة في موضع يحفظ مال نفسه وهو جيبه وقال بعضهم هذا اذا لم يزل عقله اما اذا
 زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامناً لانه عجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضيعاً ومودعاً
 غيره كذا في فتاوى قاضيخان * وان ظن انه جعلها في جيبه فاذا هي لم تدخل الجيب فعليه
 الضمان كذا في المحيط * ولو وضعها في كيسه او شداها على التكة فصاعت لا يضمن كذا في خزائن
 المفتين * المودع اذا جعل خاتم الودعة في الخنصر او في البنصر يضمن بعد التلف وان جعله في
 الوسطى او السبابة او الابهام لا يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي * وان تختم به
 وعليه خاتم في ذلك الاصبع لا يضمن وذكر محمد رح ايضاً ان بعض مشائخنا رح قالوا اذا تختم
 وجعل النقص مما يلي الكف لا يضمن كذا في الذخيرة * ولو كان المودع امرأة فقي اي اصبع
 لبسته تضمن كذا في الفصول العمادية * في فتاوى اهل سمرقند امرأة اودعت صبية من بنات سنة
 فاشتغلت بشيء فوقع الصبية في الماء لا ضمان عليها فرق بين هذا وبين النصب هكذا ذكر
 المسئلة في فتاوى ابى الليث رح وفي الجواب نوع نظروني ينبغي ان يقال ان لم تغب عن بصرها
 فلا ضمان وان غابت عن بصرها وهي ضامنة كذا في المحيط * ومن اودع صبية ودية فهلكت في يده
 فلا ضمان عليه بالاجماع وان استهلكها ان كان مأذوناً في التجارة ضمنها اجماعاً وان كان محجوراً عليه
 الا

الا انه قبل الودیعة باذن وليه فانه يضمن ايضا بالاجماع وان قبلها بغير اذن وليه لا ضمان عليه
عند ابي حنيفة ومحمد رحم لافي الحال ولا بعد الادراك وقال ابو يوسف رحم يضمن في الحال كذا
في السراج الوهاج * واذا كانت الودیعة عبد افقتل الصبي كانت قيمته على عاقلة في قولهم
جميعا وان جنى عليه فيمادون النفس كان ارشه على عاقلة الصبي ان بلغ خمسمائة او اكثر وان
كان دونها كان في مال الصبي في قولهم جميعا ايضا كذا في السراج الوهاج * وان اودع طعاما
فاكله لم يضمن كذا في خزنة المفتين في كتاب الجنابات * ولو اودع عند العبد ودیعة فهلكت عنده
فلا ضمان عليه بالاتفاق كذا في جواهر الاخلاطي * وان استهلكها ان كان ماذونا او محجورا
او قبضها باذن مولاه ضمنها اجما عا ويكون دينا عليه الى ما بعد العتق وان كان محجورا وقبضها بغير
اذن مولاه لم يضمنها في الحال ويضمنها بعد العتق اذا كان عاقلا بالغاعنده وقال ابو يوسف رحم يضمنها
في الحال ويباع فيها كذا في الجوهرة النيرة * وان كانت الودیعة عبد افقتله العبد المحجور فان كان
عبد اقتل العبد كذا في السراج الوهاج * والودیعة لو كانت عبد افجنى عليه في النفس او فيمادون
النفس بئ اخذ مولاه بين الدفع والغداء ويضمن للحال كذا في خزنة المفتين * وام الولد والمدبر
بمنزلة العبد في جميع ما ذكر الا انهما اذا توجه عليهما الضمان سعي في ذلك كذا في السراج الوهاج *
ولو اودع رجلا شيئا فاستهلكه ابن له صغيرا وعبد له فعلى المستهلك ضمانه في الحال كذا في المبسوط *
واما كاتب يضمن في الحال باستهلاك الودیعة كذا في الفتاوى العنانية * وان نام المودع وجعل
الودیعة تحت رأسه او تحت جنبه فصامت فلا ضمان عليه وكذلك اذا وضعها بين يديه وهو الصحيح
واليه مال شمس الائمة السرخسي قالوا انما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعدا
اما اذا نام مضطجعا فعليه الضمان وهذا اذا كان في الحضر اما اذا كان في السفر فلا ضمان نام
قاعدا او مضطجعا كذا في المحيط * سئل ابو القاسم عن جعل ثياب الودیعة على دابته فنزل
من دابته في بعض الطريق ووضع الثياب تحت جنبه ونام عليه فسرفت الثياب قال ان
اراد به الترفق ضمن وان اراد به الحفظ لم يضمن وان كان مكان الثياب كيس فيه دراهم لم يضمن
كذا في الحاوي للفتاوى * وفي شرح ابي ذر وقع الحريق في بيت المودع فتركها مع امكان
الدفع الى غيره او الى مكان آخر حتى احترقت يضمن كذا في التمرقاشي * وان سرفت الودیعة
عند المودع ولم يسرق معه مال آخر المودع لم يضمن عندنا كذا في الكافي * وفي الجامع الاصغر

سئل ابو القاسم عن من عند ودیعة فرفعها رجل فلم يمنع المودع ان امكنه منعه ودفعه فلم يفعل فهو ضامن وان لم يمكنه ذلك لما انه يخاف دعارته وضربه فلا ضمان كذا في المحيط * المودع اذا دل انسانا على اخذ الودیعة انما يضمن اذا لم يمنع المدلول عليه من الاخذ دالة الاخذ اما اذا منعه لا يضمن كذا في الخلاصة * والمودع اذا فتح باب الاصطبل او حل قيد العبد يضمن كذا في الفصول العمادية * سئل عن مودع وضع الودیعة في حجرته في خان وفيه صحن لا قوام فربط سلسلة بابها بحبلها ولم يقفله ولم يغلقه وخرج فسرفت الودیعة هل يضمن قال ان عد شد هذا الربط في مثل هذا الموضع توثيقا لم يضمن وان عدا غفلا ضمن كذا في فتاوى السفی * رجل وضع عند رجل ودیعة ووضعها المودع في خانوته وذهب الى الجمعة وترك باب الخانوت مفتوحا واجلس صبيا صغيرا ليحفظ خانوته وذهبت الودیعة من الخانوت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان الصبي ممن يضبط الاشياء ويحفظها لم يضمن المودع وان كان ممن لا يضبط ضمن قال القاضي الامام علي السعدي لم يضمن علي كل حال لانه ترك الودیعة في حرزة فلم يضع كذا في فتاوى قاضيخان * غاب المودع وترك مفتاحه عند غيره فلما رجع لم يجد الودیعة في مكانه لا يضمن لدفع المفتاح الى غيره كذا في الوجيز للكردي * رجل اودع عند نامي ثيابا فوضعها النامي في خانوته وكان السلطان يأخذ الناس بمال في كل شهر جعله وظيفته عاييهم فاخذ السلطان ثياب الودیعة من جهة الوظيفة ورهنها عند غيره فسرفت قالوا ان كان النامي لا يقدر عايي منع السلطان من رفعها لا يضمن ويضمن المرتهن فيخير صاحب الثوب ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتهن كذا في فتاوى قاضيخان * اودع عامل الوالي ما لا فوضعه في بيته ثم في ايام السلطان نقل امتعته وترك الودیعة وتواری فاغبر عاي بيته والودیعة بضمن وان ترك بعض امتعته في بيته كذا في القنية * وسئل نجم الدين عن من عند ودیعة انسان وهي ثياب ملفوفة في لفاف فوضعها تحت رأس ضيف له في الليل كالوسادة ثم ردها على صاحبها فقال صاحبها كانت كذا كذا ثوبا وقد ذهب بعضها قال ما لم يثبت انها كانت كذا وكذا وقد ضاع منها كذا تلك الليلة بوضعها تحت رأس الضيف لا بدكن ايجاب الضمان وبعد ما يثبت ذلك لا يمكن ايجاب الضمان بمجرد اوضع تحت رأس الضيف مادام المودع حاضرا فاذا غاب الآن يصير ضامنا كذا في المحيط * اودع عند رجل زنبيل فيه آلات التجارين ثم جاء واستردّه وادعى انه كان فيه قدوم

قد ذهب منه نقول المودع قبضت منك الزنبيل ولا ادري ما فيه لاضمان عليه ولا يمين عليه ايضا وكذا اذا اودع د را هم في كيس ولم يزن على المودع ثم ادعى انها اكثر من ذلك فلا يمين عليه الا ان يدعي عليه الفعل وهو النضييع او الجنابة كذا في خزانة المفتين * المودع اذا اخذ ودیعة رجل آخر من يد المودع وترك ودیعة يضمن المودع ان هابن ذلك وان لم يكن عالما ان ما قبضه حقه ام حق الغير كذا في جواهر الفناوى * امرأة غسلت ثوب رجل بالاجر وعلقت على خص سطحها للتجفيف وطرف من الثوب من الجانب الآخر فضاع ضمنت كذا في الخلاصة * امرأة غسلت ثياب الناس ووضعت الثياب على سطحها ليجف ان كان للسطح خص لا يضمن وقيل ان لم يكن الشخص مرتعيا يضمن كذا في الفصول العمادية * رجل في بده مال لانسان فقال له سلطان جائر ان ام تدفع اليّ هذا المال حبستك شهرا او ضربتك ضربا او اطوف بك في الناس لا يجوز له ان يدفع فان دفع فهو ضامن وان قال اقطع يدك او اضربك خمسين سوطا فلا ضمان عليه هكذا في فناوى قاضى خان * سلطان هدد المودع باتلافه ماله ان لم يدفع اليه الودیعة فدفعها اليه ضمن ان بقى له قدر الكفاية وان اخذ كل ماله فهو معذور ولا ضمان عليه كذا في خزانة المفتين * المودع اذا اقرأ من مصحف الودیعة وهلك حال القراءة لا يضمن وكذا الحكم في الرهن كذا في جواهر الاخلاطى * ولأودعه فراطيس فوضعها في الصندوق ثم وضع فوقه ماء ليشربه فتناطرا الماء عابها فهلك لا يضمن كذا في التنبية * ولو قال ذهبت الودیعة ولا ادري كيف ذهبت اختلف المتأخرون والاصح انه لا يضمن ولو قال بعث الودیعة وقبضت ثمنها لا يضمن مالم يبل دفعها اليه كذا في الخلاصة * ولو قال للمالك وهبت لى الودیعة او بعثتها منى وانكر رب الودیة ثم هلك لا يضمن كذا في الفصول العمادية * أودع طستا عند غيره فوضع المودع الطست على رأس التنور في بيته فوقع عليه شيء فانكسر ان كان وضعه على رأس التنور ليغطي به التنور يضمن وان كان وضعه كما يوضع في العادة لا لاجل التغطية لا يضمن كذا في الذخيرة * أودع عند رجل طبقا فوضع المودع الطبق على رأس الجب فضاع ان كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن وان كان الوضع لا على وجه الاستعمال لا يضمن وطريق معرفة ذلك ان ينظر ان كان في الجب شيء نحو الماء والدقيق او نحو ذلك مما يغطي رأس الجب لاجله كان استعمالا وان كان الجب خاليا وكان فيه شيء لا يغطي رأس الجب لاجله لم يكن استعمالا كذا في المحيط * اذا سقط من يد المودع شيء فاسد

الوديعة ضمنها المودع والمودع اذا شهد على نفسه انه اخذ الوديعة قرضاً بغير محض من رب المال فلا ضمان عليه الا ان يحركها المودع كذا في الذخيرة * الوديعة اذا كانت قراماً فاخذها المودع ووصد بها السطح وتستر بها فثبت بها الريح واءادنها الى المكان الذي كانت فيه من البيت لا يبرأ عن الضمان لانه لم يوجد منه التصدي الى ترك التعدي كذا في خزائنة المفتين * وفي الصيرفة رضع امانته فقال (امانت من بدست هرکه خواهي بفرست) تبعث على يد امين وهلك في بده قال يضمن وقبل لا يضمن لان قوله (بدست هرکه خواهي) معلوم والامر عام بخلاف قوله ابعث على يد رجل ما يضمن لانه مجهول فلا يصح الامر كذا في التاتارخانية * وفي فتاوى النسفي طحان خرج من الطاحونة لينظر الماء فسرت الحنطة ان ترك الباب مفتوحاً وبعد من الطاحونة ضمن كذا في الخلاصة * بخلاف مسئلة النخاع وهي خان فيها منازل ولكل منزل متقل فخرج وترك الباب مفتوحاً فجاء سارق واخذ شيئاً لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * الدابة الوديعة اذا اصابها مرض او جرح فاهر المودع انساناً بعلاجها فعطبت فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن المودع او المعالج فان ضمن المودع لا يرجع على احد وان ضمن المعالج ان علم انها ليست له لا يرجع عليه وان لم يعلم انها غيرة او ظنها له رجع عليه كذا في الجوهرة البيرة * وفي فتاوى النسي ان كان بقراً مالاً في بدالكار فبعث الى الراعي السرح فضاع لا يضمن هو ولا الراعي والبقرا المستعار والمستأجر على هذا قال رح وقد اضطربت الروايات من المشائخ في هذه المسئلة فيفتي بهذا لان المودع يحفظ الوديعة كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقرته في السرح فكذا بقرا الوديعة ولو ترك البقر يدعى فضاع اختلف المشائخ فيه قال رح والتموى على انه لا يضمن كذا في الخلاصة في كتاب المزارعة في الفصل السادس في الضمان * اودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للحفظ فسرفت الغنم يضمن اذا لم يكن الراعي خاصاً للبودع كذا في القنية * رجل دفع حمارة الى آخر فغاب الحمار فقال المودع لصاحب الحمار خذ حماري وانتفع به حتى ارد عليك حمارك فضاع في بده ثم ان المودع رد حماره لا يضمن لانه مأذون بالقبض كذا في الخلاصة * المودع اذا جزل الثمار من نخيل الوديعة فلا ضمان عليه استحساناً اذا جزل كما يجز غيرة ولم يسكن فيه نقص من عمله فان تمكن نقص من عمله فهو ضمان كذا في الذخيرة * واذا تعدى المودع في الوديعة بان كانت دابة فركبها او ثوبا

او نوباً فلبسه او حيداً فاستخدمه او اودعها صدغيرة ثم ازال التعدي فرداها الى يده زال الضمان وهذا اذا كان الركوب والاستخدام واللبس لم ينقصها اما اذا نقصها ضمن كذا في الجوهره النبوة * فالتحصيل ان المودع اذا خالف في الوديعه ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقه المالك في العود وان كذبه لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود الى الوفاق وهكذا ذكر شيخ الاسلام ابو بكر في شرح كتاب الوديعه * ورايت في موضع آخر المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق وكذبه المودع فالقول قول المودع كذا في الفصول العمدية * ولو حمل الفحل على الوديعه فنسجت ثم هلكت من ذلك ضمن والولد للمالك كذا في محيط السرخسي * المودع اذا لبس ثوب الوديعه يوم اقترع نأوباً فلبسه ثانيا فتلف الثوب في خلاله بضمن كذا في جواهر الاخلاطي * لبس ثوب الوديعه فدخل المشرفة ليخوض الماء فنزع الثوب ووضع على الواح المشرفة فلما انغمس سرق الثوب لا يضمن كذا في خزائن المفتين * وقيل فيه نظردليل مسئلة المحرم فان المحرم اذا لبس المخيط ثم نزع ثم لبس ثانياً ان نزعته على قصد اللبس يتحد الجزاء وان نزعته لا على هذا القصد يتعدد الجزاء فعلى هذا ينبغي ان لا يبرأ كذا في الظهيرية * وصنع ثيابها مع ثيابه في صفة النهر ودخل للاغتسال ولبس ثيابه ونسي الوديعه او سرق حين انغمس في الماء بضمن كذا في الوجيز للكردي * عن ابن سماعه عن محمد بن رجل اودع رجلاً ألف درهم فاشترى بها اودعها ثم استرد هاهبة او شراء ورداها الى موضعها فصاحت لا يضمن كذا في خزائن المفتين * وروى عن محمد بن اذاقضاها غريمه با مرصاحب الوديعه فوجد هازي وفارد ما على المودع فهلكت ضمن كذا في الظهيرية * اذا كان عند رجل وديعه دراهم اودعها ثياباً وشيئاً من المكبل او الموزون وانفق شيئاً منها في حاجته حتى صار ضاملاً انفق لا يصير ضاملاً لما بقي وان جاء بمثل ما انفق فخطأ بالهافي صار ضاملاً للكل وهذا اذا لم يجعل على ماله علامة حين خلطه بمال الوديعه اما اذا جعل بحيث يتأتى التمييز لا يضمن الا ما ينفق كذا في الفخيرة * فان افتى بانه صار ضاملاً كلها فباع الوديعه ثم جاء رب الوديعه فضمنه اياها وفي منته فضل منه فانه يطيب له حصه ما خلطه بها ويتصدق بحصه الباقي من الوديعه في قول ابي حنيفة ومحمد بن وهب اذا كانت الوديعه شيئاً باع فان كانت دراهم فاشترى بها ينظر ان اشترى بها بعينها ونقد هالاً يطيب له الفضل ايضاً وان اشترى بها ونقد غيرها واشترى بدراهم مطلقه ثم نقد هالاً يطيب له الربح هنا وكذلك ان اشترى بها ما كلاً ولا ونقد هالاً يحمل ان يأكل ذلك قبل اداء الضمان ولو اشترى بدراهم مطلقه ثم نقد تلك الدراهم

حل له ان ينتفع بها كذا في المبسوط * فان اخذ بضعتها ~~من قبل~~ ^{من قبل} ~~الذات~~ ^{الذات} ولم ينفعها احتل خطيها
بالباقي ثم هلك كله لا ضمان عليه كذا في المصمرات * اذا اودعه كيسا مشدودا فحمله المستودع او
صنذ وقامقلا ففتح القفل ولم يأخذ منه شيئا حتى ضاع لا ضمان عليه هكذا في البدائع * وقد قال
اصحابنا اذا اخرج الودعة لينفقها والتوب ليلبسه فهل فلا ضمان عليه كذا في شرح القدروري
للشيخ ابي نصر احمد بن محمد البغدادي * المودع اذا خلط الودعة بماله او بودعة اخرى بحيث لا يتميز
ضمن كذا في السراجية * الخلط على اربعة اوجه احدها خلط بطريق المجاورة مع تيسير التمييز كخلط
الدراهم الابيض مع الدراهم السود وخلط الذهب والفضة فهذا لا ينقطع حق المالك بالا جتماع
ولو هلك قبل التمييز هلك امانته كما لو هلك قبل الخلط والثاني خلط بطريق المجاورة مع تعذر التمييز
كخلط الحنطة بالشعير وبهذا ينقطع حق المالك في بعض الروايات كذا في المصمرات * وهو الصحيح
هكذا في الجوهرة السيرة * والثالث خلط بطريق الممازجة للجنس بخلاف الجنس كخلط الدهن
بالعسل وبهذا ايضا ينقطع حق المالك بالا جتماع والرابع خلط بطريق الممازجة للجنس بالجنس كخلط
دهن اللوز بدهن الجوز ولا بطريق الممازجة كخلط الحنطة بالحنطة والدراهم البيض بالدراهم البيض وبهذا
ينقطع حق المالك عند ابي حنيفة رح لتعذر ايصال عين حقه اليه وقال هو مخبر ان شاء شاركه في المخلوط
وان شاء ضمنه مثله كذا في المصمرات * ونمرة الخلاف تظهر فيها اذا ابرأ الخاط فعد ابي حنيفة رح
لا يبقى له على المخلوط سبيل وعندهما بالا براء ينقطع خيرة الضمان فتعين الشركة في المخلوط وهذا
اذا خلط الدراهم بغير اذنه فاما اذا خلطها باذنه فاجواب ابي حنيفة رح لا يختلف بل ينقطع الملك بكل
حال وعن ابي يوسف رح انه جعل الاقل تابعا لاكثر وقال محمد رح بشاركه بكل حال وكذلك
ابو يوسف رح في كل مائع خلط بجنسه يعتبر الاكثر ابو حنيفة رح يقول بانقطاع حق المالك في الكل
ومحمد رح بالشركة في الكل كذا في الكافي * ولو خلطت الفضة بعد الاذابة صار من المائعات لانه
مائعة حقيقة معد الخلط فيكون على الخلاف المذكور كذا في التبيين * وفي الفتاوى العنانية
ولو كان عند حنطة وشعير لو احد فخلطهما ضمنهما كذا في التاتارخانية * وان كان الذي خلط الودعة
احدا ممن هو في عياله كزوجته وابنه فلا ضمان عليه والضمان على الخاط وقال ابو حنيفة رح لا سبيل
للسودع والمودع على العين اذا خلطها الغير وبضمنان الخاط وقال ابو يوسف رح ومحمد رح ان شاء
ضمننا الخاط وان شاء اخذ العين وكانا شريكين سواء كان الخاط صغيرا كبيرا كذا في السراج

الوهاب * حرا كان او عبد اسكنا في الذخيرة * وقد قالوا انه لا يسع الخاطا كل هذه الدنانير حتى
يودي مثلها الى اربابها وان غاب الذي خلطها بحيث لا يقدر عليه فان تراضيا على ان يأخذها
احدهما ويدفع قيمة مال الآخر جاز وان ايا ذلك اوابى احدهما وقالا يبيع ذلك فباها ما ضرب
كل واحد منهما في الثمن بحصته فان كان المخلوط حنطة وشعير اضرب صاحب الحنطة بقيمتها حنطة
مخلوطة وضرب صاحب الشعيرة بقيمة شعيرة غير مخلوطة كذا في السراج الوهاب * وان اختلطت
بماله من غير فعله فهو شريك لصاحبها فان انشق الكيس في صندوقه فاختلطت بدراهمه فلا ضمان
عليه وهما فيه شريكان وان هلك بعضها هلك من مالهما جميعا ويتقسم الباقي بينهما على قدر ما كان
لكل واحد منهما فاذا كان لاحدهما الف وللآخر المائتان يتقسم الباقي بينهما اثلاثا قال الولوالجي
في فتاواه هذا اذا كانت الدراهم صحاحا ومكسرة فان كان دراهم احدهما صحاحا ودراهم الآخر
مكسرة لا تثبت الشركة بينهما بل يميز مال كل واحد منهما فيدفع الى المودع ماله يمسك المودع
مال نفسه وان كان مال احدهما دراهم صحاحا جياذ وفيها بعض الردي ودراهم الآخر صحاحا
رديا فيها بعض الجياذ تثبت الشركة بين المالكين ثم كيف يقتسمان ان تصادقا ان ثلثي مال احدهما
جياذ وثلثه ردي وثلثي مال الآخر ردي وثلثه جيد يقتسمان الجياذ من المال المختلط اثلاثا والردي
اثلاثا على قدر ما كان لكل واحد منهما وان لم يتصادقا ان كان لا يعرف وادعى كل واحد منهما
ان ثلثي ماله جياذ وثلثه ردي ومال صاحبه ثلثه ردي وثلثه جيد يأخذ كل واحد منهما ثلث الجياذ
لانهما اتفقا على انه كان لكل واحد منهما ثلث الجياذ فبأخذان ذلك اختلفا في الثلث الآخر ادعى
كل واحد منهما لنفسه وذاك الثلث في ايديهما في يد كل واحد منهما نصف هذا الثلث وهو سدس
الكل فيكون القول قول كل واحد منهما فيما في يده ويحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان
حلفا برءا من الدعوى وترك المال في ايديهما كما كان وان نكلا قضي لكل واحد منهما بنصف الثلث
وهو سدس الكل الذي في يد صاحبه وكذلك ان قامت لهما جميعا البيعة فان حلف احدهما ونكل
الآخر برئ الحالف ويرد الباقي نصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يده الى صاحبه كذا في غاية
البيان * فان كان المخلوطان احدهما حنطة والآخر شعير فان لهما ان يتفقا على شيء فان لم يتفقا على
شيء يتوزم المخلوط وضرب صاحب الحنطة بقيمة الحنطة ومخلوطا بالشعير وضرب صاحب الشعير بقيمة
الشعير غير مخلوط بالحنطة كذا في الجامع * الباب الخامس في تجهيل الوديعه لومات المودع

ولم يعرف الودیعة فهو دين في تركته يساوي دين الصحة كذا في التهذيب * هذا اذا مات ولا يعلم حال الودیعة اما اذا عرف الوارث الودیعة والمودع يعلم انه يعرف فمات ولم يبين لا يضمن كذا في الفصول العمادية * فلو قال الوارث انا علمت الودیعة وانكر الطالب ان فسر الودیعة وقال كانت كذا وكذا وانا علمتها وقد هلك صدق هذا وما لو كانت الودیعة عنده فقال هلك سواء الا في خصلة وهي ان الوارث اذا دل السارق على الودیعة لا يضمن والمودع اذا دل ضمن كذا في الخلاصة * اذا اختلف الطالب وورثة المودع فقال المودع مات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته فالقول قول الطالب هو الصحيح ولو قال ورثته ندر الودیعة في حيوته لم يقبل منهم الا ببينة والضمان واجب في ماله فان اقام الورثة البينة ان المودع قال في حيوته ردديتها يقبل واذا مات المودع مجهلا وادعى الوارث الضمان حال حيوته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول العمادية * ولو ان المستودع لم يمت ولكن جنونا مطبقا وله اموال فطلبت الودیعة فلم توجد وقد يسر من ان يرجع اليه عقله كانت ديناً عليه في ماله ويجعل القاضي له ولها يقبضها من ماله وياخذ بها ضمانة من الذي يدفع اليه كذا في الذخيرة * فان افاق بعد ذلك وادعى انه ردّها اليه او ضاعت عنده او قال لا ادري ما حالها يحلف عليها ويرجع بماله كذا في البنایم * فان كان قد دفعها الى امرأته ثم ماتت اخذت المرأة فان قالت ضاعت او سرفت فالقول لها مع يمينها ولا شيء على احدوان قالت ندرديتها عليه قبل موته فالقول لها مع يمينها وصارت ديناً فيما ورثت المرأة من الزوج كذا في محيط السرخسي * وان لم يعلم انه دفعها الى امرأته الا بقوله بان قبل له قبل ان يموت ما فعلت بالالف النسي او دمكها فلان فقال دفعتها الى امرأتي ثم ماتت ثم سئلت المرأة فانكرت ان يكون دفعها اليها فانها تحلف ولا شيء عليها وان كان المبت ترك ما لا فهي دين فيما ورثت المرأة منها كذا في المحيط * اذا قال المضارب اودعت مال المضاربة فلان الصبر في ثم مات فلا شيء عليه ولا على ورثته فان قال الصبر في ما اودعني شيء كان القول قوله مع يمينه ولا شيء عليه ولا على ورثة المبت كذا في خزائن المفتين * ولو مات الصبر في قبل ان يقول شيئاً ولا يعلم ان المضارب دفعها الى الصبر في الا بقوله لا يصدق على الصبر في كذا في الخلاصة * وان كان دفعها الى الصبر في بيته او اقرار من الصبر في ثم مات المضارب ثم مات الصبر في ولم يبينها

كان ديناً في مال الصبر في ولا شيء على المستودع كذا في التارخانية * وأن مات المضارب والصبر في حيّ فقال الصبر في رددتها عليه في حيّوته كان القول قوله ويحلف ولا ضمان عليه ولا على الميت كذا في المحيط * الأمانات تنقلب مضمونة بالموت إذا لم تبين إلا في ثلث مسائل أحدها متولى الأوقاف إذا مات ولا يعرف غلتها التي أخذها ولم تبين لاضمان عليه الثانية إذا خرج السلطان إلى الغزو وغنموا فادع بعض الغنيمة عند بعض الغانمين ومات ولا يبين عند من ادع لاضمان عليه الثالثة أحد المتقاضين إذا مات وفي يده مال الشركة ولم يبين لاضمان عليه كذا في الصغرى * القاضي إذا قبض أموال اليتامى ومات ولم يبين فهذا على وجهين إن وضعها في بيته ولا يدري ابن المال ضمن وإن دفعها إلى قوم ولا يدري إلى من دفعها فلا ضمان كذا في الذخيرة * لو قال القاضي ضاع المال عندي أو انفقته على اليتيم لاضمان عليه ولو مات قبل بيان السبب ضمن كذا في الينابيع * في نوادر هشام وصي مائت وفي يده مال يتيم ولا يدري ابن المال ولم يبين ضمن ذلك في تركته وإن عرف أنه دفعه إلى إنسان ولا يدري إلى من دفعه لم يضمن لأنه إن يحفظ مال اليتيم بغيره وفي نوادر بن رستم عن محمد بن إسماعيل قال ضاع مال اليتيم عندي أو انفقته عليه لم يضمن ولو مات قبل بيانه ضمن كالمودع كذا في محيط السرخسي * شريكاً شركة مفوضة أو دعه رجلاً أحدهما فمات المودع بلا بيان ضمنا فلو قال شريكه الحي ضاعت في يد شريكه حال حيّوته لم يصدق هكذا في الذخيرة * وذكر في المتقن قال محمد بن قاض قبض الف درهم لصبي في كيس وأتاه أخى لصبي في كيس وانفق أحد الكيس ولا يدري أيهما الباقي فالألف الباقي بينهما نصفان فإذا كبرا كان لكل واحد منهما أن يدعي على صاحبه ما انفق عليه وبخلافه كذا في محيط السرخسي * من كان في يده ألف درهم فحضره رجلان كل واحد يدعي أنه أودعها آية وقال المودع أودعنيها أحدهما ولا أدري أيكما هو فالمدعيان إذا اصطلحا فيما بينهما على أن يأخذوا تلك الألف بينهما فاللهما ذلك وليس للمودع الامتناع عن تسليم الألف إليهما وبعد هذا الاصطلاح ليس لهما إلى الاستحلاف سبيل ولا يمين لهما على المودع وأما إذا لم يسطلحا ولكن كل واحد منهما يدعي أن الألف له خاصة وأراد أخذها من المودع فليس له ذلك ولكل واحد منهما أن يستحلف المودع فاما أن يحلف لهما أو ينكل لهما أو يحلف لأحدهما وينكل للآخر فإن حلف لهما فلدعواهما وليس لهما إلى الاصطلاح وأخذ الألف بينهما سبيل

بعد الاستحلاف في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح لهما ان يصطلحا بعد الاستحلاف على اخذ
الالف بينهما وهذا اذا حلف لهما واذا نكل لهما من اليمين يتضي بالالف بينهما ويضمن الفا اخرى
بينهما وان نكل لاحدهما وحسب بالآخر فضي بالالف للذي نكل له من اليمين خاصة ولا شيء للذي
حاف له منها كذا في غاية البيان * وينبغي للقاضي ان لا يتضي بالنكول للاول حين يحلف
لثاني ليظهر له وجه الحكم فلو قضى القاضي للاول حين نكل له مع انه ليس له ذلك لا ينفذ قضاءه
حتى لو حلف للثاني بعده فكل تكون الالف بينهما ويغرم الناقض لهما كذا في الكافي * وهو
احتماره شأنا هكذا في غاية البيان * ثم لا يحلف المدعى عليه للثاني بعد القضاء عليه للاول مقتصر
على توليه ما هذا العبد لي بالاجماع وهل يحلف اذا ضم اليه القيمة بان يقال له بالله ما لهذا عليك هذا
العبد ولا قيمته وهو كذا وكذا ولا اقل منه قبل ينبغي ان يحلف عند محمد رح خلافا لابي يوسف رح
كذا في التبيين * وان ادعى كل واحد منهما الودعة في هذا العين فاقربه لاحدهما ورفع اليه فعند
ابي يوسف رح ايس للأخران يستخلفه وعند محمد رح يستخلف كذا في الكافي * وفي الفتاوى العتبية
ولو اودعه كل واحد الغافله نكت الف ولا يدري مال من هلك فلا خصومة لهما حتى يدعيا فان
ادعى كل واحد ان القائم ماله حلف المودع لكل واحد ان حلف لهما اخذ القائم ولا سبيل
لهما عليه وان نكل لهما اخذاه لكل واحد خمس مائة اخرى كذا في التاتارخانية * وان اودع
جارية فمات المستودع ولم يبينها ثم رأوها حية بعد موته فلا ضمان على المستودع وان لم يروها
حية بعد موته فقالت ورثته قدرها عليه او ماتت في حبوته او هربت لا يقبل قولهم في شيء من ذلك
لانهم يدعون عن انفسهم الضمان ويضمن المودع بقيمتها يوم القبض كذا في المحيط * وان
تغيرت قيمتها بزيادة او نقصان كانت قيمتها خروما رأوها حية دينا في ماله نقصت قيمتها عما كانت
او زادت وكذا الجواب في العارية والاجارة كذا في البنايع * صبي يعقل البيع والشراء محجورا
عليه اودعه رجل الف درهم فدرك ومات ولم يدروا حال الودعة فلا ضمان في ماله الا
ان يشهدا شهودا انه درك وهي في يديه فحينئذ يضمن بالموت من تجهيل كذا في الظهيرية * والحكم
في المعتوة نظير الحكم في الصبي اذا افاق ثم مات ولم يدروا حال الودعة لا ضمان في ماله الا ان يشهد
الشهود انه افاق وهي في يده وان كان الصبي مأذونا له في التجارة والمسئلة بحالها فهو ضامن للودعة
وان لم يشهدا شهودا انه درك وهي في يده وكذا الحكم في المعتوة اذا كان مأذونا له في التجارة كذا في الذخيرة *

ولو أن عبداً محجوراً عليه أودعه رجل ما لائمه اعتقه المولى ثم مات ولم يبين الوديعة فالوديعة
 دين في ماله سواء شهد الشهود بقيام الوديعة في يده بعد العتق أو لم يشهدوا وإن مات وهو في يده
 فلا شيء على مولاه إلا أن يعرف الوديعة بعينها فترد على صاحبها كذا في الظهيرية * وإن أذن له
 المولى في التجارة بعد ما استودع ثم مات فلا ضمان عليه إلا أن يشهد الشهود أنها كانت في يده بعد الأذن
 فإذا شهد الشهود بذلك ثم مات وترك مالا فالوديعة في ذلك المال كذا في المحيط * ولو أودع ثلجاً أو بطيخاً
 أو عنباً وغاب ومات المودع ثم قدم المودع بعد مدة يعلم أن تلك الوديعة لا تبقى تلك المدة فهي دين
 في مال الميت لأنه لا تعلم حالها ولعل المودع أتلفها كذا في الفصول العمدية * وإن أقام ورثة المودع البينة
 أنه ذاب أو فسد في حال الحياة فلا ضمان في تركه المودع هكذا في الملتقط * وإذا مات الرجل وعليه دين وعنده
 وديعة ومضاربة وبضاعة فإن عرفت باعياً أنها ذابت أو باهت الحق بها من الغرماء وإن لم تعرف باعياً فإنها تقسم المال
 بينهم بالحصص وأصحاب الوديعة والمضاربة والبضاعة بمنزلة الغرماء عندنا كذا في المبسوط * الباب السادس
 في طلب الوديعة والأمر بالدفع إلى الغير إذا طلب الوديعة فقال طلبها غداً ثم قال في الغد ضاعت
 فانه يسأل أن قال ضاعت قبل قولي طلبها غداً يضمن وإن قال ضاعت بعده لا للتأخير
 في الأول دون الثاني كذا في الفصول العمدية * فإن طلبها صاحبها فحبسها عنه وهو يقدر على
 تسليمها ضمن وأما إذا لم يقدر على تسليمها حال ما طلبها بان يكون في موضع ناء لا يقدر في الحال
 على ردّها فإنه لا يضمنها كذا في السراج الوهاج * إذا طلبها المالك فقال لا أقدر على إحضارها
 الساعة فتركه المالك وذهب إن كان عن رضئ لا يضمن وإن كان عن غير رضئ ضمن وإن كان
 الطالب وكيل المالك يضمن كذا في الوجيز للكردي * ولو قال رب الوديعة للمودع أحملني
 اليوم الوديعة التي عندك فقال أعمل ولم يحملها إليه اليوم حتى مضى اليوم وهلكت عنده بعد ذلك
 لا يضمن كذا في فتاوى النسفي * أن طلبها صاحبها فحجداً أيها ضمنها إن أقام المودع عليه بينة
 بعد الجحود هكذا في البناء * فإن عاد إلى الاعتراف لم يبرأ عن الضمان إلا بالتسليم إلى صاحبها
 هكذا في خزائن المفتين * فإن جحد الوديعة بحضرة المودع أو بحضرة وكيله ضمنها وإن جحد بها غير
 حضرتهما قال أبو يوسف رح لا ضمان وبه نأخذ كذا في البناء * وفي الأجناس الوديعة إما تضمن
 بالجحود إذا نقلها من موضعها الذي كانت فيه حال إنكاره وهلكت فإن لم ينقلها وهلكت لا يضمن
 وفي المستقن إذا كانت الوديعة أو العارية مما يحول يضمن بالجحود وإن لم يحولها كذا في الوجيز

للكرد ري * وهكذا في الخلاصة * اذا جحد الوديعه في وجه المالك لابناء على الطلب من المالك بان قال المالك ما حال ود يعني لذكره على الحفظ فقال ليس لك عندي وديعه لا يضمن في قول ابي يوسف ر ح كذا في غايه البيان * انكرها في وجه العدد بحيث يخاف التلف ان اقرنم هلكت لا يضمن كذا في الوجه للكرد ري * اذا غاب المودع وطلبت امرأة الغائب النفقة من الوديعه فجحدا الوديعه ثم اقربها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذلك وصي الايتم اذا اجتمع اولياء الايتم والجيران وقالوا للوصي انفق بما عندك على هؤلاء الاطفال من مالهم فجحدا وقال ما لهم في يدي شيء ثم اقرب شيئا وقال قد ضاع بعد الطلب كان ضامنا كذا في فتاوى فاضيل خان * انكرها ثم اخرجها بعينها واقربها وقال ما لكها د عها وديعه عندك فصاحت عن تركها عنده وهو قادر على حفظها واخذها ان شاء فهو بري وان لا يقدر على حفظها فهو على الصمان الاول وكذا وقال له اصل به مضاربة وهذا كله في المنقول وفي العهده لا يضمن عند الامام الثاني وقال المحلواني فيه روايتان من الامام وبعض المشايخ على انه يضمن في العقار بالجحود اجماعا كذا في الوجيز للكرد ري * سئل عن مودع قال له رب الوديعه اذا طلب اخي فرد الوديعه عايه فلما طلب اخوه منه فقال عدالي بعد ساعة لا دفعه اليك فلما عاد اليه قال انه كان هلك فقال يضمن للمتناقض كذا في المحلواني * المودع اذا طلب الوديعه في ايام الفتنه فقال المودع لا اصل اليها الساعة فاغبر على تلك الناحية وقال المودع اغبر على الوديعه ايضا قال ابو بكر ر ح ان لا يقدر المودع على رد ما بعد ما اوصى بوقت فلا ضمان والقول قوله فيه والا يضمن كذا في الفصول العماديه * واو قال ادفع الي ابنك او الي ابنك يا تبنني بها فتعمل فضاع كان من مال الطالب كذا في التاثيرانيه * واو قال صاحب الوديعه للمودع ادفع الوديعه الي غلامي هذا وطلب غلامه تلك الوديعه فلما دفع اليه يصير ضامنا كذا في خزانه المفتين * قال صاحب الوديعه للمودع في السر من اخبرك بعلامه كذا ادفعها اليه فجاء رجل وزعم انه رسول المودع واتى بتلك العلامه فلما يصدق المودع وام يدفعها اليه حتى هلكت فلا ضمان كذا في المحيط * رسول المودع طلبها فقال لا ادفع الا الذي جاء به فسرقت يضمن مندا الثاني ر ح وفي ظاهر المذهب لا يضمن كذا في الوجيز للكرد ري * رجل بعث ثوبا الى القصار على يدي تلميذه ثم بعث الى القصار فقال لا تدفع الي من جاءك به ان كان الذي جاء به الى القصار لم يقل هذا ثوب فلان بعثه اليك لا يضمن القصار بالدفع اليه

البعوان قال هذا ثوب فلان بعته اليك فان كان الذي جاء بالثوب متصرفا في اموره فكذا لا يضمن وهو الا وجه فان لم يكن متصرفا في اموره يضمن كذا في الظهيرية * رجل دفع الى رجل الف درهم وقال له ادفعها الى فلان بالربي ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى رجل ليدفعها الى فلان بالربي فاخذ في الطريق فلا ضمان على المودع ولو كان الدافع حيا ضمن المودع الا ان يكون الآخر في ماله فلا ضمان عليه كذا في فتاوى قاضين خان * اعطاء الفا وقال ادفعها اليوم الى فلان فلم يدفعها اليه في اليوم وضاعت لا يضمن لانه لم يجب عليه ذلك كذا في الوجيز للكردي * سئل عن بلدي ترك عمامته عند فروي لخوف الطريق وقال له انا بغت اليك من يقبض عمامتي فادفعها اليه فلم يدفع الى من جاء بطلبها واتى القروي العمامة بنفسه بعد ايام ووضعها في بيت صديق له فسرق العمامة هل يضمن قال نعم لانه بالمنع صار غاصبا الا اذا كذب الرسول انه رسوله او قال لا اعلم انك رسوله لانه لا يكون مانعا بعد الطلب كذا في الحاوي للفتاوى * قال المودع ادفعها الى اي وكلاي شئت فطلبها احد وكلاي فلم يعطه ليعطيها الي وكيل آخر فانه يضمن بالمنع من احد وكلاي كذا في الوجيز للكردي * وسئل عن المودع اذا وكل رجلا بقبض ودعة بمحضر من المودع فانتهى اليه الوكيل بعد ايام وطالبه بالدفع اليه فامتنع ثم هلك ذلك الشيء هل يضمن فقال نعم قبل له وهل يفترق الحال بين التوكيل بمحضر منه وبين التوكيل في حال غيبته فصديقه في التوكيل في حال غيبته وقال نعم هكذا نص عليه في الجامع كذا في التار تار خانية * دفع عينا الى رجل وامره ان يدفعه الى فلان فاتاه وقال ان فلانا استودعك هذا فقبله ثم رده على الوكيل فهلك فللمالك ان يضمن ايهما شاء كذا في الفصول العمادية * رجل اودع صكا عند رجل وامره ان يدفع الصك الى غريمه ان دفع الغريم المال الى صاحب المال قبل مضي ثلثة اشهر فدفع الغريم الى صاحب المال الدراهم بعد مضي ثلثة اشهر فجاء الطالب يريد ان يسترد الصك ان كان المتوسط يعلم بيننا ان الغريم دفع المال الذي في الصك بكما له الى الطالب لا يدفع الصك الى الطالب سواء دفعه قبل مضي المدة او بعدها لان في دفعه الى الطالب اعانة له على الظلم كذا في الذخيرة * ولو اودعت المرأة كتاب وصيتها رجلا محضرة زوجها وامرته بان يسلمها الى زوجها بعد وفاتها فبرئت من مرضها وازادت ان تأخذ الكتاب فان كان في الكتاب اقرار للزوج بمال او قبض مهر فله ان يمنع وان كان القرطاس ملكا لها كذا في خزائن المفتين * العبد اذا استودع رجلا ودعة ثم غاب لم يكن للمولى ان يأخذ الودعة

ناجرا كان العبد او محجورا كان على العبد دين اولم يكن هذا اذا لم يعلم ان الوديعه كسب العبد اما
 اذا علم أنه كسب العبد فلمولى حق الاخذ كذا في الذخيرة * عبد محجورا وما ذون مديون
 او غير مديون او عرجا ملا ومات ليس للمولى ان يسترد الا اذا علم انه مال المولى فانه يسترد
 كذا في الصغرى * ذكر في رديعه الكافي ان العبد المحجور اذا اودع انسانا شيئا فجاء مولاه وطلبه فمنع
 فهلك في يده لا يضمن لانه ليس لمولاه ولاية استرداد ذلك وفي نوائد راحة وعبدا شترى مينا بهال
 اكتسبه في بيت مولاه فاودعه انسانا قد علم بذلك فطلبه مولاه فمنع المودع اولم يطلبه حتى هلك
 في يده ضمن لان العين ملك للمولى ووقع الابداع بغير اذنه فكان المودع غاصبا كذا في الفتاوى العنانية *
 وسئل عن عبد اتى بوفر من حنطة الى بيت انسان ورب البيت غائب فسلمه الى امرأة رب البيت
 وقال هو وديعه مولاي فلان بعته الى زوجك وغاب فلما حضر رب البيت اخبرته المرأة بذلك فلأمها
 بالقبول فارسل الى مولاي ذلك العبد ان ابعت من يحمل هذا الوقر اليك فاني لا اقبله فاجاب انه
 يكون عندك اياما ثم احمله ولا تدفع ذلك الى عبدي ثم طلبه المولى فقال لا ادفع الا الى العبد
 الذي حملة الي ثم سرق مع متاع رب البيت واغبر عليه هل يضمن رب البيت لمنعه من رسول
 مولى العبد ام لا فقال ان كان الرجل صدق العبد انه حملها من مولاه ضمن بالمنع وان لم يصدقه
 او قال لا ادري اهو لمولاه بعته به على يديه او هو في يد العبد بطريق غصب او وديعه من غيره وتوقف
 في الرد ليعلم ذلك لم يضمن بالمنع كذا في فتاوى النسفي * الباب السابع في رد الوديعه اذا اتى
 بالوديعه ووضعها في منزل المودع فصاعت ضمن المستودع وكذا لو دفعها الى بن المودع او الى
 عبده او الى احد ممن في عياله فصاعت ضمن وكان القاضي الامام ابو عاصم العامري اتى به
 وقبل المودع اذا رد الوديعه الى من في عياله لا يضمن وقال المتأخرون يضمن وعليه الفتوى كذا
 في جواهر الاخلاطي * واذا رد ما يد من في عياله فلا ضمان كذا في التا تاريخانية * المودع بعثها على
 يد ابنه الذي ليس في عياله ان كان بالغاً ضمن والآلان الصغير وان لم يكن في عياله فهو في ولايته
 وتدبيره عليه فالرد على يد عبده الذي آجره من غيره كذا في الوجيز للكردي *
 قالوا اذا كان الابن غير بالغ انما لا يضمن بالرد عليه اذا كان يعقل الحفظ ويحفظ الاشياء اما اذا كان
 لا يحفظ فهو ضامن كذا في المحيط * اذا قال المستودع لصاحب الوديعه بعث بها اليك مع رسولي
 وسمي بعض من في عياله بان قال مع امني او قال مع عبدي او ما عبده ذلك كان القول قوله

كذا في التاتارخانية * ولو قال ربّتها يدا جنبي ووصل اليك وانكر ذلك صاحب المال فهو ضامن الا ان يقربه رب الوديعة او يقيم المودع بينة على ذلك كذا في المحيط * مودع الغاصب اذا رد المصوب على الغاصب يبرأ من الضمان كذا في الذخيرة * المودع اذا رد الوديعة الى المودع ثم جاء مستحق واستحق الوديعة لا ضمان على المودع فرق بين هذا وبين ما اذا امر المودع المودع ان يدفعها الى رسوله فدفع وهلك في يد الرسول ثم جاء مستحق واستحقها فان المستحق بالخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن رسوله وان شاء ضمن المودع هكذا في الصغرى * غاب المودع ولا يدري حيوته ولا ممانته بحفظها ابدأ حتى يعلم بموته وورثته كذا في الوجيز للكردي * ولا يتصدق بها بخلاف اللقطة كذا في الفتاوى العتائية * واذا مات رب الوديعة فالوارث خصم في طلب الوديعة كذا في المبسوط * فان مات وام يكن عليه دين مستغرق يرد على الورثة وان كان يدفع الى وصيه كذا في الوجيز للكردي * المودع اذا دفع الوديعة الى وارث المودع وفي التركة دين بضمن للغرماء ولا يبرأ بالرد على الوارث كذا في خزائن المفتين *

الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الوديعة او المستودع غير واحد اذا استودع رجلان رجلا وديعة من دراهم او ثياب او دواب او عبيد ثم حضر احدهما وطلب حقه منه لم يكن له ذلك حتى يجتمعا ولو خاصمه الى القاضي لم يأمره بدفع نصيبه اليه في قول ابي حنيفة رح وقال يأمره بان يقسم ذلك ويدفع نصيبه اليه ولا تكون قسمته جائزة على الغائب كذا في المبسوط * وفي الجامع الصغير ثلثة استودعوا رجلا ثياب اثنان فليس للحاضران يأخذ نصيبه عنده وقال له ذلك ومن المشائخ رح من قال الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال وفيما هو من ذوات القيم سواء والصحيح ان الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات وفيما عداها من الثياب والدواب والعبيد فليس للحاضران يأخذ نصيبه بالاجماع كذا في الكافي * فان دفع اليه نصيبه فهلك في يده ثم حضر الآخر فله ان يأخذ ما بقي في يد المودع فان هلك ما في يد المودع هلك امانته بالاجماع كذا في البنايع * ولو هلك المقبوض في يد القابض فليس له ان يشارك الغائب في ما بقي كذا في غاية البيان * وفي المستقني لو دفع المودع الى الحاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال ابو يوسف رح ان كان الدفع بقضاء فلا ضمان على احد وان كان بغير قضاء فان شاء الذي حضر اتبع الدافع بنصف ما دفع ويرجع به الدافع على القابض وان شاء

اخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الذخيرة * ولو ان احدا المودعين بقيم لبينة على المودع على ان الودیعة كلها له او على اقرار صاحبه وقت الايداع بذلك لا تسمع كذا في الفتاوى العنانية * ولو ان المودع في هذه الصورة ادعى هلاك الودیعة او اخذ ظالم منه فقال احدا المودعين قد بقي في يدك شيء من الودیعة كان له ان يحلفه على ذلك بخلاف فابوحيفة رح ان كان لا يرى حق استرداد الودیعة لاحدهما يرى حق الاستحلاف لاحدهما رجلا ان بينهما الف درهم وضعها عند احدهما ثم قال احدهما لصاحبه خذ نصيبك منها فاخذ وضاع النصف الباقي فالنصف الذي اخذ صاحبه يكون بينهما لانه لا يكون مقاسما لنفسه فان كان ضاع النصف الذي اخذ سلم الباقي للشريك كذا في المحيط * رجلا ان اودع العائم قال احدهما ادفع الى شريكي مائة او قال مائتين الى مادون النصف فدفعها ثم ضاعت البقية سلم المأخوذ للأخذ حتى لا يرجع شريكه بشيء عليه ولو قال ادفع النصف اليه ثم ضاع النصف الباقي رجع الآخر على شريكه بنصف ما اخذ كذا في الفتاوى العنانية * ولو قال له ادفع اليه حصته فدفع فهو من حصته حتى لو هلك الباقي لا يرجع عليه شريكه بشيء كذا في المحيط * رجلا ان اودع رجلا الف درهم فمات المستودع وترك ابنا فدعى احد الرجلين ان الابن استهلك الودیعة بعد موت ابيه وقال الآخر لا ادري ما حالها فالذي ادعى على الابن الاستهلاك فتدبراً الاب منها حيث زعم ان اباه مات وتركها قائمة بعينها فاستهلكها ابنه وادعى الضمان على الابن فصدق في حق الاب ولم يصدق في حق الابن حتى لا يقضى له على الابن بشيء كذا في التاتارخانية * واما الآخر فله خمسمائة درهم في مال الميت لوجود التجهيل في حقه ولا يشاركه صاحبه فيها كذا في المحيط * ثلثة اودعوا رجلا مالا وقالوا لا ندفع المال الى احد منا حتى نجتمع فدفع نصيب احدهم قال محمد رح في القياس يكون ضامنا وبه قال ابوحيفة رح وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول ابي يوسف رح كذا في فتاوى قاضيخان * فان اراد المودع ان يخرج من الضمان والحيلة له في ذلك ان يقول للحاضر الذي يطالبه بعد ما دفع على الاول احضر خصمك حتى ادفعه اليكما ولا يقرب بالدفع اليه كذا في التاتارخانية * ولو كان المودع اثنين والودیعة مما يحتمل القسمة كان بينهما ان يقسماها للحفظ حتى يصير في يد كل واحد منهما النصف ولو سلم احدهما جميع الودیعة الى صاحبه فضاقت ضمن المسلم نصف الودیعة

عند أبي حنيفة ربح ولا يضمن القابض شيئا وعندهما لا يضمن ولو كانت الودیعة مما لا يحتمل القسمة فانهما يثبتان في الحفظ ولا يضمن كل واحد منهما بالتسليم الى صاحبه بالا جماع كذا في شرح الصحاوي * اودع رجلان فباع احدهما نصفه لا تقبل شهادة البائع مع آخرانه ملك المدعي لانه يريد نقض ما عقده كذا في التاتارخانية * رجل استودع رجلين جارية فباع احدهما نصفها الذي في يده فوقع عليها المشتري فولدت له ثم جاء سيدها قال ياخذها وعقرها وقيمة الولد ثم رد قيمة الولد كرد عين الولد في جبر نقصان الولادة به فان لم يكن في قيمة الولد وفاء بالنقصان اخذ تمام ذلك من المشتري ثم يرجع المشتري على البائع بالثلث ونصف قيمة الولد وان شاء رب الجارية ضمن البائع نصف النقصان فان لم يعلم ان الجارية لهذا الذي حضر الا بقول المستودع عين لم تقبل شهادتهما في ذلك ولكن الجارية ام ولد للمشتري باعتبار الظاهر ويضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها فيدفعه الى شريكه كما هو الحكم في جارية مشتركة بين شريكين يستولد احدهما كذا في المبسوط *

الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الودیعة والشهادة فيها في المنتقى بشرع أبي يوسف ربح رجل ادعى على رجل وديعة وجحد المودع واقام المدعي بينة على دعواه واقام المودع بينة على المدعي انه قال ما لي على فلان شيء قال ان كان مدعي الودیعة يدعي ان الودیعة قائمة بعينها عند المودع فهذه البراءة لا تبطل حقه كذا في المحيط * انا اقام رب الودیعة البينة على الابداع بعد ما جحد المودع واقام المودع بينة على الضياع فان جحد المودع الابداع بان يقول للمودع لم تودعني ففي هذا الوجه المودع ضامن وبينته على الضياع بعد الجحد مردودة سواء شهد الشهود على الضياع قبل الجحد او بعد الجحد وان جحد الودیعة بان قال ليس لك عندي وديعة ثم اقام بينة على الضياع ان اقام بينة على الضياع بعد الجحد فهو ضامن وان اقام بينة على الضياع قبل الجحد فلا ضمان وان اقام بينة على الضياع مطلقا ولم يتعرضوا لما قبل الجحد ولما بعد الجحد فهو ضامن وفي القدوري اذا قال المودع للقاضي حلف المودع ما هلكت قبل جحد دي حلفه القاضي وحلفه على العلم كذا في الذخيرة * ولو جحد الودیعة ثم ادعى انه ردّها بعد ذلك واقام البينة قبلت وان اقام البينة انه ردّها قبل الجحد وقال غلطت في الجحد او نسيت او ظننت اني دفعته وانا صادق في قلبي لم تستودعني قبلت بينته ايضا في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح كذا في الخلاصة * ولو طلب الودیعة فقال ما اودعني ثم ادعى الرد او الهلاك لا يصدق ولو قال لبس له علي ثم ادعى الرد

والهلاک بسمع کذا فی خزائن المفتین * رجل اودع رجلا عبداً وجمداً المودع مات فی يده ثم اقام المودع بيته على الابداع وعلى قيمته يوم الحجود قضي على المودع بقيمته يوم الحجود ولو قالوا لانعلم قيمته يوم الحجود ولكن علمنا قيمته يوم الابداع وهي كذا قضى القاضي على المودع بقيمته يوم النبط بحكم الابداع كذا فی الذخيرة * اذا قال المودع قد اعطيتكها ثم قال بعد ايام لم اعطكها ولكنها ضاعت فهو ضامن ولا يصدق فيما قال وفي الخاتبة وهو الصحيح كذا فی التاتارخانية * ولو قال المودع انها قد ضاعت ثم قال بعد ذلك بل كنت رددتها اليك انكني او همت لم يصدق وهو ضامن كذا فی البدائع * ولو قال المودع ضاعت الوديعة منذ عشرة ايام فاقام المودع بيته انها فی يده منذ يومين فقال المودع وجدتها ثم ضاعت قبل منه كذا فی الملتقط * فان قال حين خصمه ليس له عندي وديعة ثم قال بعد ذلك وجدتها فضاقت ضمن كذا فی غاية البيان * رجل قال لفلان عندي الف درهم وديعة ثم قال وجدتها فضاقت ضمن كذا فی غاية البيان * رجل قال لفلان عندي الف درهم وديعة ثم قال بعد ذلك قد ضاعت قبل اقراري فهو ضامن ولو قال كانت له عندي الف درهم وضاعت فقول قوله ولا ضمان ولو قال له عندي الف درهم وديعة قد ضاعت ووصل الكلام صدق استحساناً وصار تنقيح هذه المسئلة كانت له عندي الف درهم وضاعت كذا فی التاتارخانية * اذا قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت فالقول قوله مع يمينه ولا ضمان عليه وبه تأخذ كذا فی الملتقط * ولو قال ابتداءً لا ادري كيف ذهبت اختلفوا فيه والصحيح انه لا يضمن كذا فی الفتاوى العنابية * ولو قال ذهبت الوديعة من منزلي ولم يذهب من مالي شيء يقبل قوله مع يمينه كذا فی خزائن المفتين * وسئل عن قوم دفعوا الى رجل دراهم ليدفع الخراج من قبلهم فاخذ دراهم وشدها على مندبل ووضع في كده ودخل في مسجد فذهبت الدراهم منه ولا يدري كيف ذهبت منه وهم لا يصدقونه قال لا يقبل قوله ما لم يبين الذهاب كذا فی الحاوي للفتاوى * رجل اودع رجلاً مينا فادعى المستودع هلاكه وكذبه المودع واراد تحليفه فنكل عن اليمين فنكوله عن اليمين يكون اقراراً بقاء العين ويحبس الى ان يظهرها ويثبت انها لم تبق كذا فی جواهر الفتاوى * رجل قال لا اخراخت منك الف درهم وديعة فضاقت وقال الاخر اخذتها غصباً ضمن المقر ولو قال دفعنها اليّ واودعني وقال الاخر اخذتها غصباً لا يضمن كذا فی الخلاصة * اختلفوا وقال المودع كانت وديعة وقال المودع بل قرض لا يضمن كذا فی الوجيز للكردي * وان قل المستودع قد ضاع بعضها او اقرضتني البعض فالقول قول المستودع

في مقداره مع يمينه كذا في البنایع * أردعه الف درهم واقرضه الف فاعطاه المودع العائنه اخلفا فقال المودع
هذا قرضك وقد ضاعت الودیعة صدق مع يمينه كذا في محيط السرخسي * ولو قال لي عندك
الف درهم وودیعة ودفعته اليّ وقال المقر له كذبت وهي لي القول قول المقر له كذا في الخلاصة * اذا
اخلفا فقال المودع هلكت او قال رددتها اليك وقال المالك بل استهلكتها القول قول المودع
وكذلك اذا قال المودع استهلك من غير ادني وقال المالك بل استهلكتها انت او غيرك بامرک
كان القول قول المودع كذا في البدائع * اذا اختلف الطالب وورقة المودع فقال الطالب قد مات
ولم يبين فصارت ديناله في ماله وقالت الورثة كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة
نم هلكت بعد موته فالقول للطالب هو الصحيح كذا في الذخيرة * ويجب الضمان في مال الميت
كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال ورثته قد رد الودیعة في حيوته لم يقبل منهم الا بينة والضمان
واجب في ماله لانه مات مجهلا فان اقام الورثة البينة ان المودع قال في حيوته رددتها تقبل واذا
مات المودع مجهلا وادعى الوارث الضياع حال حيوته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول
العمادية * في الجامع ولو قال المستودع لصاحب المال قد قبضت بعض وديعتك ثم مات المستودع
ولا يدري الباقي وقال صاحب المال لم اقبض شيئا وقال ورثة المستودع قد قبضت تسعمائة وبقي
مائة لا يصدق الورثة ويقال لصاحب المال لا بد ان تقر بقبض شيء منها وتحلف على ما بقي بالله
ما قبضت منه ما قالت الورثة لان اقرار المستودع بقبض صاحب الودیعة جائزا كونه مؤتمنا
من جهة ولهذا الوارثان صاحب الودیعة قبض جميع الودیعة صح اقراره فهذا الولي ثم وقع الخلاف
بينه وبين ورثة المستودع في مقدار المقبوض لانه لو اقر بقبض شيء مجهول فكان هو المجهول فيكون
القول قوله في البيان كذا في محيط السرخسي * فان قال قبضت مائة وقالت الورثة تسعمائة فالقول
للمالك مع يمينه لانه ينكر الزيادة كذا في الكافي * ولو قال صاحب المال في حيوة المستودع او بعد
موته قد قبضت بعض وديعتي كان القول قوله في مقدار ما يقر مع يمينه وان قال في حيوته دفعت
الودیعة الي صاحبها الاشياء انفقته في حيوتي واستهلكته فالقول قوله في مقداره مع يمينه كذا في البنایع *
ولو قال بعد موت المودع رددتها على الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن كذا في فتاوى
قاضيخان * ولو فصب من المودع وهلك فاراد المالك ان يضمن الغاصب فقال المودع قد رده
عليّ وهلك عندي وقال المالك بل ملك عنده فالقول قوله كذا في التاتارخانية * اذا قال المودع

اود عنها عند اجنبي ثم ردها عليّ فهلكت مندي والمودع يكذّبه في ذلك فالقول قول المودع
ويضمن المودع لانه اقر بوجوب الضمان عليه ثم يدعي البراءة فلا يصدق الابينة بقيمة على ما ادعى
وحينئذ لا يضمن لانه اثبت بالبينّة ارتفاع سبب وجوب الضمان وكذلك لو قال بعثت بها اليك
على يدي اجنبي والمودع ينكر ذلك فالقول قول المودع كذا في الفصول العمادية * رجل
اودع رجلا وديعة فعاب رب الودیعة ثم قدّم بطلب الودیعة فقال المودع امرتني ان اتفقها على
اهلك وولدت وقد اتفقنا عليهم ورب الودیعة يقول لم آمرک بذلك فالقول قول رب الودیعة
والمودع صامن كذا في المحيط * وكذلك لو ادعى انه امره بان ينصدق بها على المساكين
او يهبها للذلان كذا في المبسوط * المودع اذا قضى دين المودع من مال الودیعة يضمن وان كان
الدين من جنس الودیعة وقيل لا يضمن وهو المختار عند البعض كذا في خزانة المفتين * مستودع
قال للمالك امرتني ان ادفع الودیعة لى فلان وكذبه المالك ضمن الابينة او اليمين كذا في
محيط السرخسي * اذا امر صاحب الودیعة المودع بالدفع الى رجل بعينه فقال دفعتها اليه وقال
ذلك الرجل لم اقبضها منك وقال رب الودیعة لم تدفع اليه ايها المودع فالقول قول المودع في حق
براءته عن الضمان لاني حق ايجاب الضمان على المدفوع اليه كذا في الظهيرية * رجل اودع
رجلا الف درهم ثم قال ابني امرت فلانا بقبضها منك ثم نهيته عن ذلك فقال المودع فلان اتاني
ودفعتھا اليه وقال فلان لم آتہ ولم اقبضها منه فان المستودع بري منها كذا في المحيط * رجل اقام
البينة على المودع ان صاحب الودیعة وكذا بتبض الودیعة منه ووقت لذلك وقتانم ان المودع اقام
البينة ان صاحب الودیعة اخرجته من الوكالة قبلت بينته وكذا لو اقام البينة ان شهود الوكالة عبيد
قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان * واذا قال رب الودیعة اودعك عبدا وامة وقال المودع ما
اودعني الا الامة وقد هلكت فاقام رب الودیعة بينته على ما ادعى ضمن المستودع قيمة العبد
قال شيخ الاسلام انما يقبل القاضي شهادة تهم ويقضي بقيمة العبد اذا اوصفوا العبد وبينوا للقاضي
والقاضي يعرف مقدار قيمة مثل ذاك العبد وان لم يعرف سأل المدعي حتى يقيم البينة على
مقدار قيمة العبد واما اذا لم يصفوا العبد وانما شهدوا انه اودعه عبدا فالقاضي لا يقبل شهادة تهم
كذا في المحيط * واودعه رجل امة وآخر عبدا ثم ادعى كل واحد ان الامة والعبد لا خرو قال
المودع

المودع ما اودعنا مني الا هذه الامه حلف ما اودع كل واحد الانصف الامه وفي فتاوى أهوارد ع احدهما
 خلا ما والاخر جارية ثم ادعى كل واحد الغلام لنفسه وانكر كل واحد ان يكون اودع الجارية واقر
 المودع بالجارية لاحدهما بعينه وصدقه المقر له وقال المودع لا ادري ايكم اودع هندي الغلام
 واعلم ان احدهما اودع منه لكن لا اعرف من كان منكما يدفع الجارية الى المقر له والغلام لهما جميعا
 ثم يحلف المودع لكل واحد منهما انه لم يودع عنده الغلام ثم بضمن لهما قيمة الغلام بينهما نصفان
 كذا في التا تاريخانية * رجل في بده امة والى درهم فقال رجلان كل واحد منهما له اودعك هذه
 فقال المودع لا ادري لا بكمما هذه وابتى ان يحلف لهما فالالف والامة بينهما نصفان وعليه قيمة امة
 والى آخر بينهما كذا في محيط السرخسي * اذا قال المستودع للمودع وهبت لى الوديعه او بعتهما
 مني وانكر رب الوديعه ثم ملكت لا بضمن المودع كذا في الخلاصة * اودع رجل رجلا دراهم فجاء
 رجل وقال ارسلني اليك صاحب الوديعه لتدفعها اليّ فدفعها اليه فهلكت عنده ثم جاء صاحبها
 وانكر ذلك فالمستودع ضامن فان صدقه المودع في كونه رسولا ولم يشترط عليه الضمان لا يرجع
 وان كذبه في كونه رسولا ومع هذا دفع او لم يصدقه ولم يكذبه ومع هذا دفع او صدقه ودفع اليه
 على الضمان يرجع ومعنى الضمان هنا ان يقول المودع للرسول انا اعلم انك رسول ولكن لا آمن
 ان يحضر المالك ويحمد الرسالة ويضمني فهل انت ضامن لي بما تأخذ مني فاذا قال نعم حصلت
 الكفالة بدین مضاف الى سبب الوجوب وانه جائز فيرجع المودع على الرسول بحكم الكفالة
 كذا في المحيط * ولو قال ردتها اليك على يدي من في عيالي وكذبه المودع فالقول قول المودع مع يمينه
 كذا في النصول العمادية * سئل ممن اودع عند آخر اواني صفر ثم استرد ها بعد زمان فرد عليه
 ستة فقال المالك كانت سبعة فاين السابع فقال لا ادري اودعني ستة او سبعة ولا ادري ضاعت
 او لم تكن هندي وتارة يقول لا ادري هل جاءني من عندك رسول فاسترد ها وحملها اليك ام لا
 هل يضمن قال لا لانه لم يقر باصا صته فلا يتقاضى كذا في الفتاوى النسفي * رجل له عند رجل
 الف درهم وديعه وله على المودع الف درهم فدفع المودع اليه الف درهم ثم اختلفا بعد ذلك بايام
 فقال رب المال اخذت الوديعه والدين عليك على حاله وقال المودع بل اعطيتك القرض وقد
 ضاعت الوديعه فالقول قول المودع لانه لا عبرة لاختلافهما في الف المردودة لانها وصلت الى
 المالك اي شيء كان وانما اختلفا في الف الهالكة فالمالك يدعي فيها الاخذ قرضا والمدعي عليه

يدعى الاخذ وديعة وفي هذا القول قول مدعى الوديعة كذا في المحيط * الباب العاشر في المنقولات
الوديعة عدا او امانة تقتل المودع بقتص في العمد وفي الخطاء يدفع او يغدي وان كانت ام ولد او مدبرا
غرم المولى القيمة او دعي فلان بل فلان فهو للثاني كذا في التاتارخانية * رجل له على رجل
دين مائة درهم وله عنده وديعة مائة درهم فقال جعلتها قصا صا بديني ان كانت الدراهم في يديه
او قريبة منه بحيث يقدر على قبضها جاز وصارت قصا صا وان لم تكن قريبة منه لا يكون قصا صا
مالم يرجع اليها كذا في الخلاصة * لو ادا جحد المستودع ما عنده من الوديعة ثم اودع من ماله عند المودع
مثل ذلك وسعه امساكه قصا صا بما ذهب به من وديعته وكذلك ان كان المال دينا عليه وانكره
ثم اودعه مثله فاما اذا اودعه شيئا من غير جنس حقه لم يسعه امساكه عنده كذا في المبسوط *
وفي الامال اذا حلف يحلف ليس لك علي شيء ولا يحلف ما اودعته كذا في التاتارخانية *
اذا كان لرجل الف درهم وديعة عنه اسان والآخر على المودع الف دين فلصاحب الدين وهو
الغريم ان يأخذ تلك الوديعة من المودع اذا ظفروا ان لم يكن للمودع ان يدفع الالف الى غريمه
كذا في شاهان * ادا اودع عند رجل عبدان ان المودع وهب العبد من المستودع والعبد ليس بحاضر
فقبله المستودع جاز وينوب قبض الوديعة من قبض الهبة ويصير المستودع قابضا للعبد بنفس الهبة
حتى لو مات العبد قبل ان يجدد الموهوب له فيه قبضا يهلك من مال الموهوب له حتى لو لم يرجع
كان الكس عليه فان استحقه رجل فهو بالخيار ان شاء ضمن الواهب وان شاء ضمن الموهوب له
فان كان الموهوب له قد جدد فيه قبضا قبل ان يضمه المستحق لا يرجع بما ضمن على المودع وان
لم يجدد فيه قبضا قبل ذلك يرجع هكذا في الدخيرة * وفي المنتقى عن ابي يوسف رح برواية بن سامة
في رجل عنده الف درهم وديعة لرجل فقال هي قضاء بمالك علي بان كان للمودع على صاحب
الالف درهم فلم يرجع اليه منزله اقبضها حتى ضاعت فهي من مال المودع مالم يقبضها اصل
هذه المسئلة ان قبض الوديعة لا ينوب عن قبض الضمان والقبض بجهة القرض والاقضاء قبض
ضمنان كذا في المحيط * اتلف وديعة انسان المودع ان يخاصم ويغرمه القيمة كذا في الوجيز للكودري *
واذا كان عند رجل وديعة او عارية او بضاعة فغصبها منه رجل فهو خصمه فيها عندنا كذا في المبسوط *
اودع رجلا تجارية فغصبها منه رجل فابقت من يد الغاصب كان للمودع ان يضمن الغاصب
القيمة بقضاء وبغير قضاء وتكون القيمة امانة في يد المودع فان ظهرت التجارية فللمولى الخيار ان شاء

اخذ الجارية وان شاء اخذ القيمة فان اخذ الجارية رجع الغاصب على المودع بما اخذ منه ان كانت قائمة وبمثلها ان كانت هالكة فان كانت هالكة حتى ضمن المودع مثلها رجع بها على المالك فان كان المودع اقرانه قبض القيمة من الغاصب وام يعلم ذلك الا بقوله برى الغاصب من القيمة فان ظهرت الجارية واختار المولى اخذها كان له ذلك ويرجع الغاصب على المودع بالقيمة التي اخذها منه ان كانت قائمة وبمثلها ان كانت هالكة ولا يرجع المودع على المولى هذا بما لحقه من العهدة كذا في الذخيرة * رجل اودع ودیعة عند رجل فضاغت فلما طلبها صاحبها ادعى انها هلكت فانكر المالك فحلف المودع على هلاك الودیعة فنكل عن اليمين فادعى مائة دينار الى المالك ثم ظهرت الودیعة في يد آخر فاراد المستودع ان يخاصمه وبأخذ ينظر ان دفع المائة بقول ايهما كان فان كان رب الودیعة قال كانت قيمة الودیعة مائة واقام البينة عليه فان المخاصمة الى المستودع لكن المستودع اداسنردها من صاحب اليد ان يرها الى رب الودیعة وبأخذ المائة منه لانه ما كان راضيا بان يملكها بهذا التقدير وان كان المستودع قال كانت قيمتها مائة وحلف على ذلك فالخصومة الى رب الودیعة كذا في جواهر الفتاوى * لو اتفق على الودیعة حال غيبة المالك بغير امر القاضي كانت متبرعا كذا في السراجية * وان رفع الامر الى القاضي سأله القاضي البينة على كون العين ودیعة عنده وعلى كون المالك غائبا فاذا اقام بينة على ذلك ان كانت الودیعة شيئا يمكن ان يؤجر وينفق عليه من فلتها مرة القاضي بذلك وان كانت الودیعة شيئا لا يمكن ان يؤجر فالقاضي يأمره بان ينفق عليه من ماله يوما او يومين او ثلاثة رجاء ان يحضر المالك ولا يأمره بالاتفاق زيادة على ذلك بل يأمره بالبيع وامساك الثمن والحاصل ان القاضي يفعل بالودیعة ما هو اصلح وانظر في حق صاحبها وان كان القاضي امره بالبيع في اول الوهلة كان جائزا وما اتفق المودع على الودیعة امر القاضي فهو دين على صاحبها يرجع به عليه اذا حضر غير ان في الدابة يرجع بقدر قيمة الدابة لا بزيادة على ذلك وفي العبد يرجع بالزيادة على قيمته كذا في المحیط * رجل استقرض من رجل خمسين درهما فاعطاه غلة ستين فاخذ العشرة ليردها فهلك في الطريق يضمن خمسة اسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي ودیعة كذا في السراج الوهاج * وهو الاصح هكذا في التاثير خانية * وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة اسداسه كذا في فتاوى قاضيخان * له على آخر خمسون فاستوفى غلطا ستين فلما علم اخذ عشرة للرد فهلكت

بضمن خمسة اسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي امانة كذا في الوجيز للكردي * استقرض منه رجل مشربين فاعطاه مائة فقال خذ منها مشربين قرضا والباقي عندك وديعة ففعل ثم اعاد المشربين النبي اخذها في المائة ثم دفع اليه رب المال اربعين درهما فقال اخطبها بئلك الدراهم ففعل ثم ضاعت الدراهم كلها لا يضمن الاربعين وضمن بقيتها كذا في خزائن المفتين * ولوا عطاء عشرة وقال خمسة قرض وخمسة وديعة فلو ضاعت ضمن الخمسة المقرض دون الوديعة كذا في التاتارخانية * هشام عن محمد بن حريز رجل له على رجل الف درهم دين فاعطاه الفين وقال الف منها قضاء من حقك والف تكون وديعة فقبضها وضاعت قال هو قابض حقه ولا يضمن شيئا كذا في المحيط * لودفع اليه الف درهم يشتري ويبيع رب المال باجرة في شهر كل عشرة دراهم فمات ولم يد رما فعله وقد ترك رقبته ونيابا صار كله دين في مال الميت وكذا ارض دفعها مزارعة والبذر منهما او من احدهما فمات المزارع والزرع قد احصر او احصد ولم يدربعد موته قال محمد بن حريز نيمه الزرع يوم مات او مثل الطعام الذي كان في يده يوم مات صار دين في مال الميت كذا في البناءيع * رجل اودع عند انسان الف درهم ثم ان صاحب الوديعة افترض الوديعة من الذي في يده قال ابو حنيفة رح لا يخرج الالف من الوديعة حتى يصبر في يد المستودع حتى لو هلك قبل ان تصل يده اليها لا يضمن وكذلك في كل ما كان اصله امانة وكذلك لو قال المودع لصاحبها ائذن لي ان اشتري بالوديعة شيئا وبيع لانه مؤتمن كذا في فتاوى قاضيخان * ابراهيم بن رستم عن محمد بن حريز رجل له على رجل مائة درهم فددفع المطلوب الي الطالب مائتي درهم وقال هذا مالك فخذها فاخذها فضاعت والآخذ لا يعلم كما هي قال ابو حنيفة رح لا شيء عليه وقال ابو يوسف ومحمد رح عليه مائة درهم كذا في المحيط * بعث لي رجل الف درهم بضاعة ليشترى بها مائة ما دفع المبعوث اليه الف الى سمسار واشترى مائة ما ثم بعث الي صاحبها فاصيب المتاع في الطريق لا يضمن ولو لم يقل صاحب الالف انها بضاعة والمسئلة بحالها يضمن الا ان يكون السمسار اشترى بمحض منه كذا في الظهيرية * سئل نجم الدين النسفي رح عن رجل اراد ان يخرج من تركستان الي سمرقند فابضعه رجل مالا يشتري له شيئا فذهب واشترى ثم لم يتهبأ الرجوع من سرعة فبعث مال البضاعة مع بعض امواله على يدي رجل الي تركستان ليوصله الي صاحب البضاعة فلما نزل بلدة في الطريق اخذوا الي تلك البلدة هذا المال ظلما منه هل يضمن المستبضع قال نعم كذا في الفصول

فی الفصول الاستروشنی فی الباب التاسع والعشرين فی انواع الضمانات الواجبة * رجل مات
وعليه دين وترك الف درهم وترك ابنا فقال الابن هذه الالف وديعة كان عند ابي لعلان وجاء
فلان يدعي ذلك وصدقه غرماء المبت في ذلك وقالوا الالف لفلان فان القاضي يقضي للغرماء
بالالف قضاء من المبت ولا يجعلها لمدعي الودیعة لكن القاضي اذا قضى بهاديون الغرماء
يرجع المودع اليهم فباخذها منهم باقرارهم انها له والواجب فی المضاربة والبضاعة والغارية والاجارة
والرهن كالودیعة كذا فی خزانه المفتين * اذا اودع وغاب فانام ابنه بينة ان اباه مات ولا وارث له
غيره واخذ الودیعة ثم جاء ابوه حيا يضمن الابن والشاهدين ولا يضمن المودع ولو كان فصبا
يضمن كل واحد منهم كذا فی الفصول العمادية * رجل غاب فجاءت امرأته الى القاضي
واحضرت والد زوجها وادعت ان للغائب وديعة في يدايه وطلبت النفقة من ذلك المال قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان في يد والد الزوج دراهم او ما يصلح لنفقة الزوجات من الطعام
والكسوة والاب مقربان ذلك في يده كان للسرأة ان تطالبه للقاضي ان يأمره بدفع ذلك اليها
وليس للاب ان يدفع ذلك بغير امر القاضي فان دفع بغير امره كان ضامنا وان انكر الاب كون
ذلك المال في يده كان القول قوله ولا يمين لها عليه وان لم تكن الودیعة مما يصلح لنفقة
الزوجات فلا خصومة بينهما ولو كان للغائب دين على رجل والغريم مقربا للمال والنكاح فالدين
بمنزلة الودیعة كذا فی فتاوى قاضيان * رجل اودع عند رجل خمسمائة درهم فانفق ثلثمائة
وردمائتين وحلف انه لم يحبس شيئا من الودیعة فالقول قوله ولا يحنث كذا فی الخلاصة * وان كانت
الودیعة امة فوطنها المودع فولدت فالولد مملوك لصاحب الاصل وعلى المودع الحد ولا يثبت
نسب الولد منه الا ان يدعي شبهة نكاح او شراء فحينئذ يسقط الحد منه وبغرم العقر للشبهة كذا
فی المبسوط * ولو كانت الودیعة جارية فزوجها المستودع فالنكاح فاسد ولودخل بها فالعقر لصاحبها
ولو اكرها فالكفر له فلوردها المستودع ثم استنحقت لا يضمن كذا فی محيط السرخسي * فان كانت
الودیعة جارية فزوجها المستودع من رجل واخذ عقرها فولدت ونقصتها الولادة ثم جاء سيد مالها ان يأخذها
وولدها ولد ان يفسد النكاح واذا فسد النكاح اخذ عقرها ويضمن المستودع نقصان الولادة
ان كانت نقصنها ولم يكن في الولد وفاؤها وان كان في الولد وفاؤها الجبر والنقصان بالولد
وان كان نقصانها من غير الولادة من شيء احده الزوج من جماعها فالمستودع ضامن لذلك

وان كان المستودع استهلك الواد ضمن قيمة الولد كذا في المبسوط * المودع اذا باع الودیعة وسلمها الى المشتري وضمن المالك المودع نفذ بیعه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة * الودیعة اذا كانت سینا فارد المودع اخذها بضرب نه رجلا بغير حق وتحقق ذلك للمودع له ان يمتنع من الرد اليه كذا في جواهر الاخلاطي * سئل القاضي ربيع الدين عن اودع عند رجل خط قبالة ومات المودع هل للورثة ان يطالبوا بذلك الخط قال يجبر القاضي بنسليم الخط اليهم اودع صكا وعرف اداء بعض الحق ومات الطالب وانكرت الورثة نقض الدين حبس المودع الصك ابدأ كذا في التاتارخانية * وسئل ابو بكر عن خاصم آخر بالف درهم وانكر الاخر ثم اخرج المذموم عليه الف درهم ووضع في يد انسان حتى يأتي المدعى بالبينة فلم يأت بالبينة واسترد المدعى عليه الدراهم فابى ان يرد عليه ثم اعاد واعلى الناحية وذهبوا بالالف هل يضمن قال ان وضع المدعي والمدعى عليه عنده فلا يضمن اذ ليس له ان يدفع الى احدهما وان كان صاحب المال وضعه بضمن بالمع م كذا في الحاوي للفتاوى * رجل كان له عند رجل وديعة فقال المودع لرب الوديعة نعت الوديعة اليك بمكة يوم كذا واقام رب الوديعة بينة ان المودع في اليوم الذي ادعى الدفع بمكة كان بالكوفة لم تجز هذه الشهادة واوامام البينة على اقرار المودع انه كان بالكوفة في ذلك اليوم قبلت الشهادة كذا في الذخيرة * اودعه بقره وقال له ان ارسلت ثيرانك الى المرعى للعلف فاذهب ببقرتي ايضا وذهب بهادون ثيرانه فصاعت لا يضمن كذا في القنية * فصب فرسا من عمره فقال المغصوب منه اني اودعت فرسي على يد فلان يعني الغاصب ثم هلك الفرس في يده بغير صنعته قبل ان يطالب المغصوب منه لا يضمن كذا في جواهر الاخلاطي * رجل دفع بضاعة من كرمان الى اصفهان فرجع الى كرمان وقال تركت البضاعة في اصفهان لا يضمن كذا في جواهر الفتاوى * اربعة سافروا وياكلون حملة وينزلون ويرتحلون كذا ومع واحد منهم دنانير وديعة لشخص خاطها في قبائه فترك القباء عند اصحابه فباع لا يضمن وكذلك المستبضع اذا ذهب الى الحمام وترك البضاعة في قبائه قد خبط للدراهم ويكون معه اربعة نفر ياكلون وينامون جميعا وقد ترك القباء عندهم ثم حضر القباء قد نقض واخذ الدراهم لا يضمن المستبضع كذا في جواهر الاخلاطي * (مودع م الك راكفت من باغ مبروم وديعت ثرابخانه همسايه حويش فلان نهم م الك راكفت بنه بنهاد و باغ غرفت و باز آمد و ديعت را از همسايه گرفت و بخانه حويش آمد و نهاده و ديعت از خانه او غائب شد تا ان دار شود مودع اول ياني بايد كه نشود)

كذافي الذخيرة * ولو كان مئدة كتاب ودية فوجد فيه خطأ يكره ان يصلحه اذا كره ذلك صاحبه كذا في
 الملتقط * اودع عند رجل صك ضيعته والصك ليس باسمه ثم جاء الذي الصك باسمه وادعى تلك
 الضيعة والشهود الذين بدلوا خطوطهم ابوان يشهدان حتى يروا خطوطهم فالتفاني يا مالمودع
 حتى يديهم الصك ليروا خطوطهم ولا يدفع الصك الى المدعي وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العنانية *
 دفع الى رجل مالا ينشره على الغرس فان كان المدفوع دراهم ليس له ان يحبس لنفسه شيئا
 ولو نشره بنفسه ليس له ان يلتقط منه كذا في محيط السرخسي * وكذا ليس له ان يدفع الى غيره لينشره
 هكذا في السراج الوهاج * المأثور بنشر السكر ليس له ان يحبس لنفسه شيئا ولا يدفع لغيره ان ينشر
 ولا يلتقط عند أبي بكر الاسكاف قال الصدرا الشهد بقول أبي بكرنا خذوا عليه الفتوى كذا في
 الغنائية * غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف شيئا يسيرا يساوي خمسة
 دراهم ونحوها وصاحب الدار فقير فله ان يأخذها لنفسه كذا في الجوهرة النيرة * رجل له على
 رجل الف درهم فقال ابعث بهما مع فلان فصاعت من يد الرسول فصاعت من مال المديون كذا في
 المحيط * مؤنة رد الوديعة على المالك لا على المودع كذا في السراجية * ان نقلها في بلدة من
 محللة الى محللة كان مؤنة الرد على صاحبها بالاتفاق كذا في الفتاوى العنانية * واذا سافر بالوديعة
 في الموضع الذي يجوز لها السفر بها تكون الاجرة على المالك كذا في السراج الوهاج * اودعه
 اجناسا وغاب ومات ولم يجد المودع وارثا له سوى بنت ابنه المراهقة يعذر في الدفع اليها اذا كانت
 تقدر على الحفظ كذا في القبة في كتاب العارية * وسئل عن امه اشترت سوارين بمال اكتسبت
 في بيت مولاها فاودعتهما امرأة فقبضت تلك المرأة ولم يكن ذلك باذن مولى التجارية فهاكت الوديعة
 هل تضدن فقال نعم لان ذلك ملك المولى ولا يدا عن بغير اذنه فصارت غاصبة كذا في الفتاوى
 النسفية * ولو دفع المودع الوديعة الى آخر باذن المالك او بغير اذنه فجاز للمالك حرج المودع
 من البين كذا في الخلاصة *

كتاب العارية

وهو مشتمل على تسعة ابواب * الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشرائطها وانواعها
 وحكمها اما تفسيرها شرعا فهي تملك المنافع بغير عوض وهذا قول أبي بكر الرازي وعامة اصحابنا

وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * وأما ركنها فهو الإيجاب من المعير وأما القبول من المستعير فليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة استحسانا والإيجاب هو ان يقول امرتك هذا الشيء او منحتك هذا الثوب او هذه الدار وقال هو لك منحة او اطعمتك هذه الارض او هذه الارض لك قطعة او أخذ منك هذا العبد او حملتك على هذه الدابة اذا لم ينوبه الهبة او اداري لك سكنى او اداري لك معمرى سكنى كذا في البدائع * والأصل في هذا انه اذا اصاب هذه الالفاظ الى ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فهو تملك للمنفعة دون العين واذا اضاف الى ما لا ينتفع الا باستهلاك عينه فهو تملك للعين فيكون مرضيا هكذا في السراج الوهاج * وأما شرائطها فانواع منها العقل فلا تصح الاعارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط حتى تصح الاعارة من الصبي المأثور ومنها القبض من المستعير ومنها ان يكون المستعار ما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه فان لم يمكن فلا تصح اعارته كذا في البدائع * قال الحاكم الشهيد في الكافي وعارية الدراهم والدنانير والفلوس فرض وكذا كل ما يكال او يوزن او يعدد مثل الجوز والبعض وكذلك الاقطان والصوف والابر يسر والمسك والكافور وسائر متاع العطور والصابون التي لاتقع الاعارة على منافعها فرض وهذا اذا اطلق العارية فاما اذا بين الجهة كما اذا استعار الدراهم او الدنانير ليعاير بها ميزانا او يزين بها دكانا او يتجمل بها او غير ذلك مما لا يتقلب به عينها لا يكون قرضا بل يكون عارية تملك بها المنفعة المسماة دون غيرها ولا يجوز له الانتفاع بها على وجه آخر غير ما سماه كذا في غاية البيان * اذا استعار آية يتجمل بها او سيفا محلي او سكينا محلي او منطقة مفضضة او خاتما لم يكن شيء من هذا قرضا هكذا في الكافي * ولو قل الآخر امرتك هذه القصعة من البريد فاخذها واكلها عليه مثلها او قيمتها وهو فرض الا اذا كان بينهما مباشرة حتى يكون ذلك دلالة الاباحة كذا في الخلاصة * في العيون استعار من آخر رفعة يرفع بها قميصه او خشبة يدخلها في بنائه او آجرة فهو ضامن لان هذا ليس بعارية بل هو فرض وهذا اذا لم يقل لاردع عليك اما اذا قال لاردع عليك فهو عارية كذا في المحيط * وأما انواعها فاربعة احدها ان تكون مطلقة في الوقت والانتفاع وحكمه ان للمستعير ان ينتفع بها بما يري نوع شاء وأي وقت شاء والثاني ان تكون مقبدة فيهما فلا يتجاوز ما سماهما المعير الا اذا كان خلافا الى خبر الثالث ان تكون مقبدة في حق الوقت مطلقة في الانتفاع والرابع عكسه فلا يتعدى ما سماه

ما سمعنا المعبر هكذا في السراج الوهاج * وأما حكمها فهو ملك المنفعة للمستعير بغير عوض أو ما هو ملحق بالمنفعة عرفا وعادة عندنا كذا في البدائع * والعارية أمانة إن هلكت من غير تعدل بضمنها ولو شرط الضمان في العارية هل تصح فالمشائخ مختلفون فيه وفي الخلاصة الفتاوى رجل قال لآخر اهرني فان ضاع فاناله ضامن قال لا يضمن وفي شرح الطحاوي ولو تعدى ضمن بالاجماع نحو ان يحمل عليها ما يعلم انها لا تحتمل مثله وكذلك اذا استعملها لبلال ونهارا فيما لا يستعمل فيها الدواب في العرف والعادة تعطبت ضمن قيمتها كذا في غاية البيان * الباب الثاني في الاعاظ التي تنعقد بها العارية وما لا تنعقد بها العارية تنعقد بملظ التملك كذا في الظهيرية * ولو قال ملكتك منفعة هذه الدار شهرا ولم يقل شهرا بغير عوض كانت اعاره كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو قال جعلت لك سكنى دارى هذه شهرا او قال عمري لك سكنى كانت عارية كذا في الظهيرية * وتصح بقول افرضتك هذا الثوب تلبسه يوما او افرضتك هذه الدار تسكنه سنة كذا في التاتارخانية * ولو قال حماك عليها في سبيل الله فهو اعاره كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو قال دارى لك هبة سكنى او سكنى هبة فهي عارية كذا في الهداية في كتاب الهبة * ولو قال دارى لك تحلى سكنى او سكنى صدقة او صدقة عارية او عارية هبة فهذا كله عارية كذا في الكافي في كتاب الهبة * ولو قال دارى لك رقبى او حبس فهو عارية عند ابي حنيفة ومحمد رحم وعند ابي يوسف رحم هبة وقوله رقبى او حبس باطل كذا في البدائع * ولو قال دارى رقبى لك او حبس لك كانت عارية بالاجماع كذا في البناء في الهبة * دفعت اليك هذا الحمار لتستعمله وتعلقه من عندك فهو اعاره كذا في التتية * وقوله اطعمتك هذه الجوز وعارية الا ان يريد به الهبة كذا في التمر ناشي * اذا قال لآخر آجرك هذه الدار شهرا بغير شيء او لم يقل شهرا لا يكون عارية وفي هبة شيخ الاسلام وقد قبل خلافه كذا في الذخيرة * رجل استعار من رجل شيئا فسكت المالك ذكر شمس الائمة السرخسي ان الاعاره لا تثبت بالسكوت كذا في الظهيرية * واذا استعار ارضا لبنى وبسكن وانا خرج فالبناء لرب الارض فالرب الارض اجر مثلها مقدار السكنى والبناء للمستعير كذا في محيط السرخسي * استعار دابة غذا الى الليل فاجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعارها غذا آخر الى الليل فاجابه بنعم فان الحق يكون للسابق منهما وان استعارها معافى لهما جميعا كذا في خزائن الفتاوى *

الباب الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملكها ايسر للمستعير ان يوافق المستعار
من غير قنوان كانت الاعاره تملك عندنا كذا في الظهيرية * فان آجر فطبخ ضمن حين سلمه الى المستأجر كذا

في الكافي * وكان الاجر له ويتصدق به في قول ابي حنيفة رح كذا في المحيط * وان شاء المبرر ضمن المستأجر فان ضمن المستعير لا يرجع على المستأجر وان ضمن المستأجر يرجع على المؤجر اذا لم يعلم انه كان عارية في يده وان علم بكونها عارية في يده لم يرجع عليه كذا في الكافي * ولا يبرهن كالوديعة كذا في التبيين * واختلف المشائخ في الابداع قال بعضهم لا يملك الابداع وهو الصحيح هكذا في شرح الجامع الصغير لفاضل خان * والصحيح ان له ان يودع وعليه الفتوى كذا في فتاوى العناية * وهو المختار كذا في محيط السرخسي * وهذا الاختلاف بينهم فيما يملك الاعارة اما فيما لا يملك الاعارة لا يملك الابداع بالاتفاق كذا في الذخيرة * وله ان يعبر غيره سواء كان شبيها بتفاوت الناس في الانتفاع به او لا يتفاوتون اذا كانت الاعارة مطلقة لم يشترط على المستعير الانتفاع بها بنفسه فاما اذا شرط عليه ذلك فله ان يعبر ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به دون ما يتفاوتون فيه كذا في خزائن المفتين * مثل هذا استعار من آخر ثوبا ليلبسه بنفسه او دابة ليركبها بنفسه فليس له لباس غيره ولا ركاب غيره ولو استعار دابة ليسكنها بنفسه فله ان يسكنها من شاء كذا في الظهيرية * ولو استعار ثوبا للبس ولم يسم اللباس او دابة للركوب ولم يسم الركوب فله لباس غيره او ركاب غيره كذا في الظهيرية * فان لبس او ركب بنفسه فاراد ان يعبر من غيره او اللبس غيره او الركب غيره اولان اراد ان يركب او يلبس بنفسه فقد اختلفوا فيه والاصح انه لا يملك ذلك ولو فعله ضمن كذا في الكافي * استعار دابة ليركبها بنفسه فركبها واراد غيره فغلبت يضمن نصف القيمة كذا في غاية البيان * هذا اذا اردف رجلا فان اردف صبيبا يضمن قدر الثقل هذا اذا كانت الدابة تطبق حملة فان كانت لا تطبق يضمن جميع القيمة كذا في شرح الجامع الصغير لفاضل خان * للمستعير ان يربط الدابة في الدار المستعارة كذا في المحيط * استعار كذا للقراءة فوجد في الكتاب خطأ ان علم ان صاحب الكتاب يكره اصلاحه ينبغي ان لا يصلحه والا فان اصلحه جاز ولو لم يقلعه لانه عليه كذا في خزائن المفتين * في المتن ابراهيم بن محمد رح رجل قال لرجل اعطني دابتك في فرسخين او قال لي فرسخين قال له فرسخان ذاهبا وجائيا فصيراربع فراسخ وكذا كل عارية تكون في المصر نحو تشييع الجنازة واشباهها وهذا استحسان اخذ به علماءنا كذا في المحيط * وعن ابي يوسف رح اذا استعار دابة ولم يسم لها موضع ليس له ان يخرج بها من المصر هكذا في فتاوى فاضل خان * وفي فتاوى رشيد الدين لو استعار دابة شهرا فهو على المصر وكذا في عارية الخادم واستيجارة وكذا الموصى له

بالخدمة فهو على المصر كذا في الفصول العمدية * استعار دابة للحمل فله ان يركبها كالاجارة
 كذا في القنية * الباب الرابع في خلاف المستعير استعار من آخر دابة للحمل عليها شيئا فحمل عليها
 مير ذلك فهذه المسئلة على اربعة اوجه ان حمل عليها غير ماساة المالك الا انه مثل ماساة
 المالك في الضرر على الدابة من جنسه بان استعارها للحمل عليها عشرة مخاتيم من هذه الحنطة فحمل
 عليها عشرة مخاتيم من حنطة اخرى او ليحمل عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره لا ضمان
 عليه واذا خالف في الجنس بان استعارها ليحمل عليها عشرة اقنزة حنطة فحمل عليها عشرة اقنزة
 شعير فهلك فلا ضمان عليه استحسانا واما اذا حمل عليها اكثر من عشرة مخاتيم من الشعير الا انه
 في الوزن مثل الحنطة ذكر الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام لا يضمن استحسانا وهو الاصح واذا
 خالف الى ما هو اضرر بالدابة بان استعارها ليحمل عليها حنطة فحمل عليها آجرا او حديدا او لبنا
 مثل وزن الحنطة فهو ضامن وكذلك اذا حمل في هذه الصورة قطاوتنا او حطبا او تمرا وان خالف
 في القدر بان استعار ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها خمسة عشر مخنوما فهلك الدابة
 يضمن ثلث قيمتها وهذا بخلاف ما اذا استعار نور البطحن به عشرة مخاتيمه طحن احد عشر حيث
 يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطبق حمل خمسة عشر مخنوما فان كانت لا تطبق يصير
 مطلقا لها فيضمن جميع قيمة الدابة هكذا في المحيط والذخيرة * واذا استعار دابة مطلقا لمستعير يحمل
 عليها ما تطبق و لو حمل عليها ما لا تطبق فعطبت ضمن وكذلك اذا استعملها الى الليل من غير علف فاذا
 حمل واعلفه لا ضمان عليه في اي مكان استعمل او في اي زمان او في اي حمل كذا في الملتقط * استعار
 دابة ليحمل عليها حنطة فبعث المستعير الدابة مع وكيله ليحمل عليها حنطة فحمل وكيله طعاما لنفسه
 لم يضمن نص عليه في كتاب الشركة وهذا عجيب هكذا في الصغرى * ولو كانت مقيدة بالمكان
 فحكمها حكم المطلقة الا من حيث المكان فلوجا وذلك المكان او خالف يضمن وان كان هذا المكان
 اقرب من المكان المأذون كذا في الوجيز للكردي * فان استعار دابة الى موضع سماه فسار بها
 في غير طريق ذلك الموضع فان كان تلك الطريق يسلك فيها الى ذلك الموضع في العادة لم يضمن
 وان عطبت فيه وان كان الطريق لا يسلك فيها الى ذلك الموضع في العادة فعطبت فهو ضامن
 كذا في السراج الوهاج * استعار دابة الى موضع فسلك بها طريقا ليس بالعادة فعطبت ضمن ولو عين
 طريقا فسلك طريقا آخران كانتا سواء لا يضمن وان كان ابعد او غير مسلوک ضمن وكذا اذا كانتا

تفاوتان في الامن حتى ان الطريق الذي سلك فيه اذا لم يكن آمنا يضمن كذا في خزانة المفتين *
 رجل استعار من آخر حمارا (تايبك سبوي آب آورد سه سبوا آورد) بثلاث دفعات وكان الحمار
 معيوباً فردة كما كان فمات الحمار في يد المالك ان لم يحدث في يد المستعير زيادة عيب لا يضمن
 كذا في جواهر الفتاوى * وفي فتاوى الدبناري (مردی خری عاریت خواست تا از موضعی
 بار آورد دهنده گفت که زیاده از چهار روز مدار و چهار روز این خر را یار یا نرزد روز داشت
 خر مرد این خر بر نده قیمت کدام روز را ضامن شود) قال (روز پنجم از وقت عاریت) كذا
 في الفصول العمادية * واذا استعار ليركبها في حاجته الى ناحية مسماة من النواحي في الكوفة فاخرجها
 الى العرات ليسبقها والناحية التي استعارها اليها من غير ذلك المكان فهلكت فهو ضامن بها
 كذا في المبسوط * استعار ثورا للبكر ارضاله ومن الارض فكب ارضا اخرى فطبط الثور
 بضمن لان الاراضي تختلف في الكراب سهولة وصعوبة وكذا لو امسك الثور في بيته
 ولم يكرب حتى عطب ضمن ايضا كذا في الصغرى * استعار دابة الى مكان كذا ذاهبا لا غير فجاوز بها
 عنه ثم عاد اليه فهو في الضمان عليه حتى يرد ما على المالك بلا خلاف فان استعارها ذاهبا وجائيا
 ثم عاد الى الوفاق يبرأ كالمودع مطلقا وهو الاصح والمختار كذا في الفتاوى العنانية * ولو استعارها
 ليحمل عليها كذا ما من الحنطة الى البلد وهلكت الحنطة في الطريق فله ان يركبها الى البلد وفي
 العود ايضا الى منزل المعبر كذا في القنية * ولو استعار فرسا ليركبها الى موضع كذا فركبها واردف معه
 آخر فاسقطت جنيبا فلا ضمان عليه في الجنين ولكن ان انتقصت الام بسبب ذلك فعليه نصف
 النصفان وهذا اذا كان الفرس بحال يمكن ان يركبه اثنان واما اذا كان لا يمكن فهو اطلاق
 فيضمن جميع النقصان كذا في الفصول العمادية * ولو استعارت ملاءة لمصيبة ثم خرجت منها الى
 مكان آخر فخرقت تضمن كذا في القنية * (يلى عاریت خواست که در باغ کار کند معبر مستعیر
 را گفت که در باغ مگذار و با خود یار) فتركه ثمه وسرق بضمن كذا في خزانة المفتين * استعار
 مراكبا يدق مطبخة فدتها و فرغ ثم اعارها من غيره فضا ع بضمن المالك ايها شاء كذا في القنية *

الباب الخامس في جميع العارية وما يضمنه المستعير وما لا يضمن قال محمد ربح في الاصل اذا كان
 الرجل على دابة باجارة او عارية فنزل عنها في السكة ودخل في المسجد ليصلي فغلي فيها عنها
 فهلكت

فهلكت فهو ضامن من المشائخ رح من قال اذا لم يربطها بشيء اما اذا ربطها بشيء فلا ضمان ومنهم من قال هو ضامن على كل حال واطلاق محمد رح في الكتاب يدل عليه فلا ضمان وبه كان يقتني شمس الائمة السرخسي رح كذا في الذخيرة * ولو ادخل المستعير الحمل في بيته وترك الدابة المستعارة في السكة فهلكت فهو ضامن سواء ربطها او لم يربطها لانه لما غيبها عن بصره فقد ضيعها حتى لو تصور انه اذا دخل المسجد او البيت والدابة لا تغيب عن بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى كذا في خزائن المفتين * لو كان يصلي في الصحراء فنزل عن الدابة وامسكها فانفلتت منه فلا ضمان عليه وهذه المسئلة دليل على ان الاعتبار ان لا يغيبها عن بصره كذا في الشهيرية * رجل استعار دابة ليشيع جنازة ابي هودج كذا فلما انتهى الى المقبرة دفعها الى انسان ودخل ليصلي فسرقت الدابة قال محمد رح لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى عن العقد كذا في التاتارخانية * جعل الدابة المستعارة في المربوط جعل تحت الباب خشبة حتى لا يخرج فسرقت لا يضمن كذا في اوجيز للكردي * رجل استعار ثورا من رجل على ان يعيره ثورا يوما ثم جاء يستعير ثورة وكان الرجل غائبا فاستعار من امرأته فدفعته اليه فذهب به الى ارضه فضاع ضمن كذا في المحيط * طلب من رجل ثورا عارية فقال له المعبر اعطيك غدا فلما كان الغد اخذ المستعير الثور بغير اذنه واستعمله فعطب الثور في يده ذكر في فتاوى ابي الليث رح ان عليه الضمان وفي مجموع النوازل لا ضمان عليه كذا في الذخيرة * ولو استعار بقرا واستعمله ثم تركه في المسرح الرعي فضاع ان علم ان صاحبه يرضى بكون البقر في المسرح وحده لا يضمن وان لم يعلم بذلك ضمن كذا في فتاوى قاضيخان * وذكر السيد الامام ابو القاسم رح في كتاب خلاصة المفتي استعار دابة واستعملها الى الظهر ثم تركها في الجبانة فاكلها الذئب ضمن وان كانت الجبانة مسرح هذا البئر للمير وكان المعبر رضي بكونه فيها وبان يرمى فيها وحده لا يضمن كذا في الفصول العمادية * ولو استعار حمارا الى موضع كذا فاخبر ان الطريق لصو صافذ هب فاخذ لا ضمان عليه اذا كانوا يسلكون مثل هذا الطريق كذا في الملتقط * استعار حمارا فخرج في العمل لا يضمن كذا في القنية * لو ربط الحمار المستعار على الشجرة بالحبل الذي عليه فوق الحبل في صنعه وتخنق ومات لا يضمن كذا في الخلاصة * استعار ثورا واستعمله ثم فرغ ولم يحل الحبل من الثور فذهب البقر الى المسرح نصار الحبل في عنقه فشده ومات ضمن كذا في خزائن الفتاوى * رجل

استعار من رجل دابة فنام المستعير في المفازة ومقودها في يده فجاء انسان فقطع المقود وذهب بالدابة
لاضمان عليه ولو مد المقود من يده واخذ الدابة وهو لم يشعر بذلك ضمن قال الصدر الشهيد ويجب
ان يكون تاويلها اذا نام مضطجعا اما اذا نام جالسا فلا قالوا وانما يضمن بالنوم مضطجعا اذا كان
في الحضرا اما ان كان في السفر فلا كذا في الظهيرية * اذا استعار دابة يوما او يومين فاذا مضت المدة
لم يرد هامة امكن الرد حتى عطبت ضمن قيمتها على وجه هلك كذا ذكر في الاصل من مشائخنا
من قال بان هذا اذا انتفع بها بعد الوقت فان لم ينتفع بها لم يضمن وهو المختار ولا فرق بين ان تكون العارية
موقفة نصا او دلالة حتى قبل ان من استعار قد وما لي كسر خطبا فكسره وامسك حتى هلكت عنده
ضمن هكذا في الفتاوى العنانية * (ستوري عاريت خواست وكس فرستاد تا از نزد معبر يار
مأمور سنور را در راه برنشت) وهلك يضمن المأمور ولا يرجع على الآمر اذا لم يكن مأمورا
من جهته وهذا اذا كانت تنقاد من غير ركوب فان كانت لا تنقاد الا بالركوب لا يضمن كذا
في الفصول العمادية * مثل القاضي بديع الدين استعار حمارا (ناخار آرد) فاعطاه الاجير (ناخا و آرد)
وذهب به وغاب قال لولم يكن الاجير معتمدا يضمن المستعير وقال القاضي جمال الدين ان كان الاجير
مياومة يضمن وقال القاضي بديع الدين لا كذا في التاثير خانية * ان ارسل رجلا يستعير لدابة الى موضع
سماء فجاء الرسول فقال لصاحب الدابة يقول فلان اعزني الى موضع سماء الرسول غير الموضع الذي
سماء المرسل فدفعها اليه ثم ان المرسل بداله من الموضع الذي اراده وسار بها الى الموضع الذي
سماء الرسول فعطبت فيه فلا ضمان عليه لانه قد ناوله الاذن فان ركبها الى الموضع الذي سماء المرسل
فعطبت ضمن قيمتها لانه قصد ما حافا صاب محظورا ولا يرجع بما ضمن على الرسول لانه ضمن
بجانيته وان كان الموضع الذي سماء المرسل في طريق الموضع الذي سماء الرسول لصاحب
الدابة مثل ان يقول له قل لفلان يعبرني دابته الى المعقر فيقول الرسول لصاحب الدابة يقولك فلان
اعزني دابتي الى سها م فيدفعها اليه فيركبها المرسل الى المعقر فعطبت فلا ضمان عليه لان المعقر على
طريق سها م وقد حصل الاذن فيه فلهذا لم يضمن كذا في السراج الوهاج * رجل استعار من آخر دابة
على ان يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يحمل عليها ولا ما يعمل بها فذهب بها المستعير
الى الحيرة او امسكها بالكوفة شهرا فحمل عليها فعطبت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك كذا
في تناوي فاضحان * استعار دابة وبعث غلامه الى المعبر ليأتي بها اليه فاخذ الغلام من المعبر ليأتي

بها إلى مولاه فعمل الغلام بالدابة قبل أن يأتي بها إليه وهلك من عمله يضمن العبد ويكون في رقبته بيع في الحال كذا في النصول العمادية * بعث الرجل أجيرة إلى رجل ليستعير منه دابة فأعارها عليها مائة فسقطت العارية أن سقطت العارية بعنى الأجير فهو ضامن والا فلا ضمان كذا في المحيط * رجل استعار حمارا في الرستاق إلى البلد فلما أتى البلد لم يتفق له الرجوع إلى الرستاق فوضع الحمار في بدرجل ليذهب به إلى الرستاق ويسلم إلى صاحبه فهلك الحمار في الطريق قالوا إن كان شرط في الإعادة أن يركب المستعير بنفسه كان ضامنا بالدفع إلى غيره ولو استعار مطلقا لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو استعار ثورا ليستعمله فقرنه مع ثور يساوي ضعفي قيمته فعطب الثور المستعار وكان الناس يفعلون مثل ذلك لم يضمن وإن كانوا يفعلون مثله ضمن كذا في البنابيع * استعار دابة نوجا يعني حاملا فان زلقت من غير عنقه واسقط الولد لا يضمن ولو كسبها بالجمام أو نقا عينها بالضرب يضمن كذا في خزائن الفتاوى * استعار حمارا فقال لي حماران في الاصطبل خذا أحدهما أيهما شئت فذهب بأحدهما لا يضمن لو هلك ولو قال خذا أحدهما وذهب به والباقي بحاله يضمن كذا في خزائن المعتبين * أعاره دابة ليحمل عليها وقال خذ عذارة ولم تخله فانه لا يستمسك إلا هكذا لما مضى ساعة خلي عذارة فأسرع في المشي فسقط وانكسر رجله يضمن كذا في الوجيز للكردري * قال أعرت دابتي أو ثوبي هذا الفلان ولم يكن حاضرا ولم يسمع فجاء وذهب به يضمن إلا إذا سمع هو أو رسوله أو خبره فعضوي قد سمع قال ينبغي أن لا يضمن إن كان عدلا عندي خضعة كذا في التاتار خانية * رجل استقرض من آخر ثورا يعني استعاره ليستعمله يوما فيعير هو ثوره أيضا فهلك الثور في الاستعمال لا يكون ضامنا كذا في خزائن الفتاوى * قروي استقرض ثورا فأعار عليه الأتراك لا يضمن كذا في الملتقط * عبد محجور استعار دابة فأعارها من عبد محجور مثله فاستهلكها ضمن الثاني للحال كذا في السراجية * وإذا أعار عبد محجور عليه عبد أمثله دابة فركبها فهلكت تحته ثم استحقها رجل فله أن يضمن أيهما شاء فإن ضمن الراكب لم يرجع على المعبر وإن ضمن المعبر رجع به مولاه في رقة الراكب وكذلك إن كانت الدابة لمولى المعبر فله أن يضمن الراكب كذا في المبسوط * العبد المحجور لو استعار شيئا فاستهلكه يؤخذ بعد العتق استعار دابة وأودعها في مدة الاستعارة لم يضمن به انتهى أبو بكر بن الفضل والفقيه أبو الليث وبه أخذ حسام الدين كذا في السراجية * رجل استعار فلانة ذهب فقلدها مصيبا فسرفت فان كان الصبي يضبط حفظ ما عليه لا يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو زلق

المستعير في السر او بل فتخرق لم يضمن كذا في البنابيع * وفي فتاوى الدينا ري اذا انتقص مدين المستعار في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب النقصان اذا استعمله استعمالا معهودا كذا في الفصول العمادية * ولو استعار ثوبا لبسطه فوقع عليه من يده شيء او عثر فوقع عليه فتخرق لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * استعار ثوبا للآذين ويقال بالفارسية (خوازه) فضاغ لا يضمن للمستعير اذا لم يترك حفظه كذا في الذخيرة * وفي الجامع الاصغر امرأة استعرت ملأة فوضعها داخل الدار والباب مفتوح فصعدت السطح فلما نزلت لم تجد الملأة قيل لاصمان عليها وقيل هي ضامنة كذا في المحيط * رجل استعار من امرأة شينا مما كان ملك الزوج فاعارت فهلكت ان كان شينا في داخل البيت وما يكون في ايديهن عادة لا ضمان على احد اما في الثور والغرس يضمن المستعير والمرأة كذا في الخلاصة * اذا وضع المستعير المستعار بين يديه ونام فاعد الاصمان عليه وان نام مضطجعا وهو في المصر يضمن والا فلا كذا في خزائن المفتين * قالوا لو وضع المستعار تحت رأسه او جنبه ونام مضطجعا لم يضمن كذا في الفتاوى العناية * رجل استعار من رجل مرايا سقي به ارضه ففتح الماء به ونام مضطجعا ووضع تحت رأسه كما هو عادة اهل الرساتيق فسرق منه وقعت هذه الواقعة بخار او فتوا انه لا يضمن كذا في الظهيرية * اذا وضع العارية ثم قام وتركها ناسيا فضاغت ضمن كذا في السراجية * رجل دخل الحمام فسقط قصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام وانكسر كور الفقامي من يده قال ابو بكر البخاري لا يكون ضامنا قيل هذا اذا لم يكن من سوء امساكه فان كان من سوء امساكه يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ركب دابة فبره ولم يحولها عن موضعها حتى عقرها آخر فالضمان على الذي عقرها دون الذي ركبها كذا في الخلاصة * رجل اعار شينا وشرط ان يكون مضمونا لا يكون مضمونا هكذا ذكر وهو الصحيح كذا في جواهر الفتاوى * قال لا خراعري نوبك فان ضاع فاني ضامن فضاغ لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * اعار فرسا وسيفالقاتل متلف لا يضمن كذا في التاتارخانية * ولو استعار من رجل سلاحيالقاتل به فضرب بالسيف فانقطع نصفين او طعن بالرمح فانكسر فلا ضمان عليه وان ضرب به حجرا فهو ضامن كذا في المبسوط * استعار قدرا لغسل الثياب ولم يسلمه حتى سرق لبلا ضمن كذا في الوجيز للكردي * صبي استعار من صبي شينا كالقدح ونحوه فاعطاه وذلك الشيء لغير الدافع فهلك في يده ان كان الصبي الاول مأذونا لا يجب

لا يجب على الثاني وإنما يجب على الأول لأنه إذا كان مأذوناً صح الدفع وكان الملاك بتسليطه ولو كان ذلك الشيء للأول لا يضمن وإن كان الأول محجوراً عليه يضمن هذا بالدفع ويضمن الثاني بالأخذ كذا في خزائن المشين * استعار فاساً وضربه في الحطب (وسخت شدد رهزم وتبر دبر گرفت وبهرة أن تبرزد) وانكسر يضمن كذا في القنية * وبه أنتمى القاضي جمال الدين وقال القاضي بديع الدين (اگر زدن معتاد بوده است) فلا كذا في النار خانية * أعار من آخر شيئاً وملك في يد المستعير ثم استحقه مستحق فله الخيار يضمن أيهما شاء فإن ضمن المعير فليس له أن يرجع على المستعير وإن ضمن المستعير فكذلك لا يرجع على المعير لأن المستعير في القبض عامل لنفسه فلما ضمن بسبب وعمل عمله لنفسه لا يرجع على غيره كذا في المحيط * ولو استعار محملاً أو قسطاً طالها وهو في المصر فساقرته لا يضمن ولو استعار سيفاً أو ثوباً أو عمامة فسافرته يضمن كذا في الفصول العمادية * رجل بعث رسولا إلى رجل يستعير منه مناعاً فذهب الرسول فلم يجد صاحب المناع في منزله ووجد المناع في منزله فأخذه وجاء به إلى المستعير ولم يثقل له شيئاً وضاع في يد المستعير فلصاحب المناع أن يضمن الرسول وإنه إن ضمن المستعير وإيها يضمن لم يكن له أن يرجع على الآخر كذا في جواهر الفتاوى * ولو استعار قدراً للطبخ فطبخ فيها مرققة ونقاها من الكانون مع المرققة وأخرجها من البيت فوفعت من يده فانكسرت فالصحيح أنه لا يضمن بخلاف الحمال إذا زلق كذا في القنية * الباب السادس في رد العارية ولورد العارية مع عبدة أو أجيرة مشاهرة أو مسانهة لا مباومة أو مع عبد المعير أو أجيرة فضا ع لم يضمن كذا في التمر تاشي * وإن ردها مع اجنبي ضمن كذا في الهداية * وأن ردها إلى عبد صاحب الدابة الذي يقوم عليها ويتعاهد ما يبرأ من الضمان وأراد به ضمان الرد لا ضمان العين ولو هلكت الدابة بعد ذلك في يد العبد لا يضمن ضمان العين قال شمس الأئمة السرخسي رح وهذا استحسان والقياس أن يضمن كذا في الظهيرية * ولم يفصل محمد رح في الكتاب بين عبدة الذي يقوم على الدابة والذي لا يقوم عليها ووضع المسئلة في الأصل في العبد الذي يقوم عليها وقال برئ من الضمان فلاجل ذلك قال مشائخنا رح إذا رد إلى عبدة الذي لا يقوم عليه وجب أن لا يبرأ من الضمان وقال فخر الإسلام عليّ البزدوي والصحيح أنهم سواء لأن الذي لا يقوم على الدابة قد يأخذها في بعض الاوقات كذا في غاية البيان * فإن رد المستعير الدابة مع غلامه فعقرها الغلام فهو ضامن بقيمتها يباع في ذلك أو يؤدى عنه مولاه كذا في المبسوط * ولورد إلى

منزل المعبر أو مربطه فضاء القياس ان يضمن وفي الاستحسان لا قبل هذا في عادتهم وعلى هذا البراءة عن ضمان الرد وفيل ان كان المربط خارج الدار لا يبرأ لان الظاهر انها لا تكون هناك بلا حافظ ولوردها الى ارضه لا يبرأ لان المعبر لا يحفظها بارضه كذا في التمر تاشي * ولو كانت مقد جوهر أو شيئاً يسافره الى عبد المعبر أو اجبره يضمن كذا في الوجيز للكردي * وفي البينة مثل والدي عن استعار شيئاً ثم جاء به الى بيت المعبر فقال للمستعير ضعه في هذا الجانب فوقع من يده فانكسر من غير تقصير منه فقال لا يضمن كذا في التاتار خانية * ولورد الثوب المستعار فلم يجد المعبر ولا من في عياله فامسكه الليل وهلك لا يضمن ولو وجد في عياله ولم يده يضمن كذا في القنية *

الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها للمعبر ان يرجع فيها اطلق او وقت كذا في الوجيز للكردي * ولو استعار ارضاً للزراعة لم تؤخذ منه حتى يحصد الزرع استحساناً وقت اوله يوقت لانه نهاية معلومة فيترك باجر المثل لان فيه مراعاة الحقين كذا في التبيين * فاذا استحصد الزرع ذكر في بعض روايات المبسوط ان صاحب الارض يأخذ الارض مع الاجر ولم يذكر هذا في بعض الروايات وكان الفقيه ابو اسحق الحافظ رح يقول انما يجب الاجر لصاحب الارض اذا آجر الارض منه صاحب الارض او القاضي فاما بدون ذلك فلا يجب الاجر فان ابى المزارع ان تكون الارض في يده باجر المثل وكرة قلع الزرع ايضا واراد ان يضمن رب الارض قيمة الزرع وقال زرعي متصل بارضك فاشبه الصبغ المنصل بثوبك فلي ان اضمنك قيمته لم يذكر هذه المسئلة في الاصل وذكر في المنتقى في موضع ان له ذلك الا ان يرضى رب الارض ان يترك الزرع في ارضه حتى يستحصد وذلك منه وفاء بالشرط الذي شرط في عقد العارية فلا يلزمه شيء آخر وقال في موضع آخر ليس للمزارع ان يضمن رب الارض قيمة الزرع كذا في المحيط *

لو اراد رب الارض ان يعطيه بذرة ونفقته وبأخذ الارض مع الزرع منه ورضي المستعير به وذلك قبل خروج الزرع لا يجوز وان كان بعده يجوز هو المختار كذا في الفتاوى العتبية * اذا استعار من آخر ارضاً ليبنى فيها او يفرس فيها ثم بدد المالك ان يخرجها فله ذلك سواء كانت العارية مطلقة او موقوفة غير انها ان كانت مطلقة له ان يجبر المستعير على قلع الغرس ونقض البناء واذا قلع ونقض لا يضمن المعبر شيئاً من قيمة الغرس والبناء كذا في البدائع * فان كانت بحال تنقض بذلك ان رضی المعبر بالنقض قلها فان طلب المستعير ان يضمن المعبر قيمة البناء والغرس من مقلوما فانه لا يجبر.

على ذاك ويكلفه على الباع وان لم يرض ان يسترد الارض ناقصة ضمن له قيمة البناء والغرس مقلوعا غير ثابت ولا يلتفت الى قول المستعير كذا في المصمرات * وان كانت موقنة فاخرجه قبل الوقت لم يكن له ان يخرج به ولا يجبر على النقص والقلع والمستعير بالخيار ان شاء ضمن صاحب الارض قيمة غرسه وبنائه قائما مبنيا وترك ذلك عليه ويملك صاحب الارض البناء والغرس باداء الضمان وان شاء اخذ غرسه وبنائه ولا شيء على صاحب الارض وانما يثبت خيار النقص والقلع للمستعير اذا لم يكن النقص والقلع مضرا بالارض فان كان مضرا بها فالخيار للمالك كذا في البدائع * ان شاء انتظر الى مضي المدة فيجبر على القلع او يغرم له قيمة البناء والغرس مقلوعا ان كانت الارض تنقص بالقلع وان شاء ضمن له قيمة البناء كما هو مبني وقيمة الغرس ثابتا فيكون البناء والغرس له وأمس له غير ذلك كذا في الباييع * هذا اذا اراد صاحب الارض اخراجه قبل الوقت وان مضى فصاحب الارض يقلع عليه الاشجار والبناء ولا يضمن شيئا عندنا الا ان يضر القلع الارض فحينئذ صاحب الارض يملك البناء والاغراس بالضمان ويعتبر في الضمان قيمته مقلوعا كذا في المحيط * اذا اعار من آخر ارضه واذن له ان يبني فيها بناء ففعل ثم جاء مستحق واستحق الارض قبل مضي المدة ونقص بناء المستعير فليس على المعير قيمة البناء للمستعير سواء كانت العارية موقنة او مطلقة وذكر الخصه ' فراح في شروطه فيما اذا كانت العارية موقنة فاستحق الارض قبل مضي الوقت ان على قول ابي حنيفة وابي يوسف راح يضمن المعير له قيمة البناء فابو حنيفة وابو يوسف راح على ما ذكر الخصه ' فراح في العارية الموقنة بينها ان كان نقض البناء من المعير وبينها اذا كان نقض البناء من المستحق ومحمد راح فرق بينهما فوجب القيمة على المعير اذا كان النقص من المستحق ولم يوجب القيمة على المعير اذا كان النقص منه كذا في الذخيرة * في النوارل استعار من رجل دارا وبني فيها حائطا بالتراب ويقال بالفارسية (باخسه) واستأجره لاجير بعشرين درهما وكان ذلك بغير اذن رب الدار ثم ان صاحب الدار يسترد الدار منه فليس للمستعير ان يرجع بما اتفق لانه فعل بغير اذنه وهل له بنقض الحائطان كان قد بناء من تراب صاحب الدار فليس له ذلك كذا في المحيط * رجل قال لغيره ابن في ارضي هذه لنفسك على ان اتركها في يدك ابد او قال الى وقت كذا فان لم اتركها فانا ضامن لك ما تنفق في بنائك ويكون البناء لي فاذا اخبرته من الارض بضمن قيمة البناء والغرس ويكون جميع ذلك لصاحب

الارض كذا في تناوي فاضيجان * واذا طلب المغير العارية فمنعها المستعير منه فهو ضامن وان لم يمنعه ولكن قال لصاحبه دعه عندي الى غد ثم اردته عليك فرضي بذلك ثم ضاع لاضمان عليه كذا في المحيط * طابا فقال نعم ادفع ومضى شهر حتى ملك ان كان عاجزا وقت الطلب من الرد لا يضمن وان كان قادرا ان صرح المغير الكراهة والسخط في الامساك وامسك يضمن وكذا ان سكت وان صرح بالرضي بان قال لا بأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يرد حتى ضاع ان كانت العارية مطلقة لا يضمن وان قيدت بوقت ومضى الوقت ولم يرد ضمن استعار كتابا فضاع فجاءه ملكه فلم يخبره بالضباع ان لم يكن انشأ وجودة لاضمان وان انشأ من وجودة يضمن وقال الصدر والشهيد هذا التفصيل خلاف ظاهر الرابطة فانه اذا وعد الرد ثم ادعى الضباع يضمن المتناقض اذا كان دعوى الضباع قبل الوعد وبه يفتى كذا في الوجيز للكردي * رجل استعار من رجل امة لترضع اباه فوضعته فلما صار الصبي لا يأخذ الا منها قال له المغير اردد علي امتي لبس له ذلك وله اجر مثل امته الى ان يعظم الصبي كذا في خزائن المنتبين * واذا استعار من آخر زقا فاجعل فيها زينا فاخذه في الصحراء فليس له ان يأخذ الزقاق وله اجر مثلها الى موضع يجد فيها زقا فاحول زبته كذا في المحيط * واذا استعار من رجل فرسا ليخرو عليه فاهارة اربعة اشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فاراد اخذه كان له ذلك وان لقيه في بلاد الشرك في موضع لا بقدر على الكراهة الشراء كان للمستعير ان لا يدفعه اليه وعلى المستعير اجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه الى ادنى الموضع الذي يجد فيه الركوب بكراهة او شراء كذا في الظهيرية * الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة فيه قال محمد رح في الاصل استعار من رجل دابة ليركبها الى حمام اعين فجاوز بها حماما اعين ثم رجع الى حمام اعين اوالى الكوفة والدابة على حالها ثم عطبت الدابة فقال رب الدابة قد خالفت ولم تردّها الى الموضع الذي اذنت لك فقال المستعير قد خالفت فيهما ثم رجعت بهما الى الموضع الذي اذنت لي فلا ضمان عليّ فالقول قول رب الدابة والمستعير ضامن فان اقام البينة انه قد ردّها الى الكوفة اوالى الموضع الذي اخذها اليه ثم نفقت بعدما ردّها قال هو ضامن لها حتى يدفعها الى صاحبها وتاويله انه استعاره الى ذلك المكان فاهبها لاجأ او متى كان كذلك كان ضامنا فاما اذا كان ذاهبا وجائبا فانه يبرأ عن الضمان لانه

لانه عاد الى الوفاق والعقد قائم فيبرأ عن الضمان كذا في المحيط * فان اقام صاحب الدابة البينة انها عطبت تحتها في الموضع الذي تجأ وزوعدى فيه واقام المستعير البينة انه ردها الى يد صاحبها اخذ ببينة صاحب الدابة كذا في السراج الوهاج * اذا انقعت الدابة تحت المستعير ثم اقام رجل البينة انها دابته يقضى القاضي له بالملك ولا يسأل البينة انه لم يبع ولم يهب فان ادعى ذلك الذي اراد ان يضمه او قال اذن لي في عاريتها يحلف على ذلك فان نكل كان نكوله كاقرار فلا يضمن المستحق احدا وان حلف كان له ان يضم ان يهما شاء فان ضمن المعير لم يرجع على المستعير وان ضمن المستعير لم يرجع على المعير ايضا لانه ضمن بفعل باشرة لنفسه كذا في المبسوط * اذا قال اعرتني دابتك وهلكت وقال المالك غصبتها مني فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان كان قد ركبها فهو ضامن وان قال اعرتني وقال المالك آجرتكها وقد ركبها وهلكت من ركوبه فالقول قول الراكب ولا ضمان عليه كذا في المحيط * اذا اختلف المعير والمستعير في الايام او في المكان او فيما يحتمل على العارية فالقول قول رب الدابة مع يمينه ولو تصرف المستعير وادعى ان المعير اذن له وجحد المعير ضمن المستعير الا اذا اقام بينة على الاذن كذا في الفصول العمادية * واذا قال المستعير في صحته او مرضه قد هلكت مني العارية فالقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط * وفي المنتقى رجل قال لغيره اعرتني هذه الدار وهذه الارض لابنيها واغرس فيها ما بدا الي من النخل او الشجر فغرستها هذا النخل وبنيتها هذا البناء وقال المعير اعرتك الدار والارض وفيها هذا البناء والاغراس فالقول قول المعير وان اقاما البينة فالبينة بينة المعير ايضا كذا في المحيط * جاء رجل الى المستعير فقال اني استعرت الدابة التي عندك من فلان مالکها وامرني ان اقبضها منك فصدقه ودفعها اليه فهلكت عنده ثم انكر المعير ان يكون امره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذي قبضها منه وان كان قد كذبه او لم يصدق ولم يكذب او صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع عليه كذا في خزائن المفتين * وان كان الذي جاء بقبض العارية منه خادم المعير وانكر مولاه ان يكون امره بذلك فلا ضمان على المستعير كذا في المبسوط * رجلان يسكنان في بيت واحد كل واحد في زاوية فاستعار احدهما من صاحبه شيئا فطلب المعير الرد فقال المستعير وضعت في الطاق الذي في زاويتك وانكر المعير فان كان البيت في يديهم لا ضمان عليه كذا في محيط السرخسي * الباب التاسع في المتفرقات ومؤنة رد العارية على المستعير او رد يعة على المودع والمستأجر على المودع والمغصوب على الغاصب

والمرهون على المرتهن والاصل ان مؤنة الرد على من وقع له القبض لان الخراج بالضمان كذا في الكافي * قال محمد ربح في الكتاب نفقة المستعار على المستعير قال القاضي ابو علي النسفي حاكيا عن استاذة ان المستعير لا يجبر على الاتفاق على العارية لانه لا لزوم في العارية ولكن يقال للمستعير انت احق بالمنافع فان شئت فانفق ليحصل لك المنفعة وان شئت فخل يدك منه اما ان يجبر على الاتفاق فلا كذا في الذخيرة * على الدابة على المستعير سواء كانت العارية مطلقة او مقيدة ونفقة العبد كذلك اما كسوته على المعير كذا في خزائن الفتاوى * قال لا آخر خذ عهدي واستعمله واستخدمه من غير ان يستعير والمدفوع اليه نفقة هذا العبد على مولاه كذا في الوحي للكردي * وصح التكبل برد العارية والمغصوب ولونوكل بالرد لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يجده كذا في الكافي * رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئا بغير اذنه ان عام ان صاحب الكرم لو علم لا يبالي بهذا رجوان لا يكون به بأس كذا في الخلاصة * اذا استعار ارضا يبصاء للزراعة يكتب المستعير انك اطعمتني ارضك وهذا عند ابي حنيفة ربح وقالوا انك اعترني كذا في التبيين * وفي الثوب والدار يكتب فدا عترني اجما عا ولا يكتب البستاني واسكنني هكذا في الكافي * وفي الجامع الاصغر ارض بين جماعة اذن واحد منهم للباقي ان ينو فيه قصورا به وانهم اراد الاذن ان يهدم بناء قصر منها كان لهم منعه وله ان يأخذهم برفع قصورهم اذا العارية لا تكون لازمة كذا في الحاوي للفتاوى * وذكر شمس الائمة في اول شرح الوكالة ان الاب يعير واده وهل له ان يعير مال ولده بعض المتأخرين من مشائخنا قالوا له ذلك وعامة المشائخ على ان ليس له ذلك كذا في المحيط * فان فعل وهلك كان ضامنا والصبي المأذون اذا اعار ماله صححت الاعارة كذا في فتاوى قاضيهان * وفي شرح بيوع الطحاوي للقاضي ان يعير مال اليتيم كذا في الملتنط * العبد المأذون يملك الاعارة كذا في السراجية * استعار الوصي دابة لعمل الصبي وام يرد لها بالليل حتى هلكت فالضمان على الصبي دون الوصي قال رضي الله عنه وانها عجيبة كذا في القنية * سئل برهان الدين (طشت هاريت خواست ناطشت را آب دارد يا جامه شويد مقيد شود بهمين آب داشتن وبهمين جامه شستن يائي) قال ينبغي ان يتوفت وبه فتى فاضي بديع الدين ومعناه (يكبار) وفتوى القاضي جمال الدين بخلافه كذا في التاتارخانية * اعارة الجزء الشائع تصح كيف ما كان في التي تحتمل القسمة ولا تحتملها من شريك او اجنبي وكذا اعارة الشيء من اثنين اجمل او فصل بالتنصيف او بالاثلاث كذا

في القنية * مات المعبر والمستعير ترد العارية كذا في محيط السرخسي * استعار سهما ان استعار ليغزو
الى دار الحرب لا يصح وان استعار لرمي الهدف صح كذا في التاتار خانية * اراد ان يستمد من
محبوبة غيره ان استأذنه له ذلك وان اعلم فكذلك ان لم ينهه وان لم يفعل شيئا من ذلك ان كان
بينهما انبساط فلا بأس به ايضا وان لم يكن احب ان لا يفعل ذلك كذا في الوجيز للكردي * رجل
رهن مندرجل خاتما وقال للمرتهن تختم فتختم فهلك الخاتم لا يهلك بالدين ويكون الدين
على حاله لانه صار عارية ولو تختم ثم اخرج الخاتم من اصبعه ثم هلك يهلك بالدين لانه عادرهنا قالوا
هذا انا امره ان يتختم في خنصره فان امره ان يتختم به في السبابة فهلك حاله التختم يهلك بالدين ولو امره
بان يتختم به في الخنصر ويجعل الفص من جانب الكف فجعل الفص من الخارج على ظهر الاصبع
كان اعاره وهو مالوا امره بان يتختم به في الخنصر ولم يأمره ان يجعل الفص في جانب الكف سواء
ويكون اعاره هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * وفي رهن الاصل لورهن عبدا قيمته الف بالف
ثم استعار الراهن ثم رده عليه وقيمه خمسمائة فهلك يهلك بجميع الدين تعتبر قيمته في الرهن يوم القبض
الاول ولو كان مكانه غصب فعلى الغاصب قيمته حين غصب ثانيا كذا في الفصول العمادية *
استعارة الشيء للرهن من غيره جائزة وانه معروف والاستعارة لبواجر غيره جائزة كذا في المحيط *
وفي الفتاوى عن ابي يوسف رح فيمن استقرض من آخر حنطة عفتة واستهلكها المستقرض ثم قضاها
جيدا قال المقرض كانت حنطتي جيدة فصداقه المستقرض ورد عليه جيداً ثم تصاد قائنه كانت عفتة
فله ان يرجع بما قضاها وان لم يقل شيئا لكن قضاها جيدا جاز كذا في الحاوي للفتاوى * وفي الجامع
الاصغر كان لرجل على آخر قنبر حنطة دين فاشترى منه ايضا قنبر حنطة معينة ثم دفع اليه غرارته
وامره ان يجعل فيها كلا القنبرين ففعل فهلكت الغرارة بما فيها ان صب فيها المستقرض الحنطة
المبيعة الا ان القرضية فالهلاك على الآمر وان صب الحنطة القرضية اولافهي على ملك
المأمر كذا في الحاوي للفتاوى * وذكر في الفصول رجل وضع الجذوع على حائط رحل
بأذنه او حفر سردابا تحت دارة بأذنه ثم باع صاحب الدار دارة ثم طلب المشتري رفع الجذوع
له ذلك وكذا السرداب الا اذا شرط البائع في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار فحينئذ
لا يكون للمشتري ان يطالبه برفع ذلك والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا ان الموات ان يأمره
برفع البناء والسرداب على كل حال كذا في الفصول العمادية في المنفقات من مسائل الحيطان *

من ابي حنيفة ر ح فيمن استقرض من آخر عطارفة ببخارا فالتباني بلدة لا يقدر عليها فها تال
يو جله قدر المسافة ذاهبا وجائيا حتى يعطيه مثلها ويستوثق منه كذا في الحاروي للفناوي * استعار
منشارا فأنكسر في الشر نصفين فدفعه الى الحداد فوصله بغير ان المعتبر ينقطع حقه وعلى المستعير
قيمه سد را وكذا الغاصب اذا غصبه منكسرا كذا في الفقيه في كتاب الغصب *



كتاب الهبة

وفيه اثني عشر بابا الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشرايطها وانواعها وحكمها وفيما يكون هبة من
الانثى وما يكون مقامها وما لا يكون اما تفسيرها شرعا فهو تمليك عين بلا عوض كذا في الكنز *
واما ركنها فنقول الواهب وهبت لانه تمليك وانما يتم بالمالك وحده والقبول شرط ثبوت الملك
للموهوب له حتى لو حلف ان لا يهب فوهب ولم يقبل الا خرجت كذا في محيط السرخسي *
واما شرائطها فانواع يرجع بعضها الى نفس الركن وبعضها يرجع الى الواهب وبعضها يرجع الى
الموهوب اما ما يرجع الى نفس الركن فهو ان لا يكون معلقا بماله خطر الوجود والعدم من دخول زيد
وقدوم خالد ونحو ذلك ولا مضافا الى وقت بان يقول وهبت هذا الشيء منك غدا او رأس شهر
كذا في البدائع * والرقى باطله وهي ان يقول داري لك رقبى ومعناه ان مت فهي لي وان
مت فهي لك كان كل واحد منهما يراقب موت الآخر كذا في الاختيار * واما ما يرجع الى الواهب
فهو ان يكون الواهب من اهل الهبة وكونه من اهلها ان يكون حرا عاقلا بالغاملا للموهوب
حتى لو كان عبدا ومكاتب او مدبرا او ام ولد او من في رقبته شيء من الرق او كان صبغرا او مجنونا
او لا يكره ما ذلك للموهوب لا يصح هكذا في النهاية * واما ما يرجع الى الموهوب فانواع منها ان يكون
موجودا وقت الهبة فلا يجوز هبة ما ليس بموجود وقت العقد بان وهب ما يثمر نخيله العام
وما تدا عتاقه السنة ونحو ذلك وكذلك لو وهب ما في بطن هذه البجارية او ما في بطن هذه الشاة
او ما في ضرعها وان سلطه على القبض عند الولادة والحلب وكذلك لو وهب زيدا في لبن اود هنا
في سمسم او دقيقا في حنطة لا يجوز وان سلطه على قبضه عند حد وثله لانه معدوم للحال فام يوجد
محل حكم العقد وهو الاصح هكذا في جواهر الاطلافي * اذا وهب صوفاعلى ظهر غنم وجزءه وسلمه
فانه

فانه يجوز ومنها ان يكون مالا متقوما فلا تجوز هبة ماليس بمال اصلا كالحر والميتة والدم وصيد الحرم والخنزير وغير ذلك ولا هبة ماليس بمال مطلق كام الولد والمدير المطلق والمكاتب ولا هبة ماليس بمال متقوم كاخمر كذا في البدائع * ومنها ان يكون الموهوب مقبوضا حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وان يكون الموهوب مقسوما اذا كان مما يحتمل القسمة وان يكون الموهوب متميزا عن غير الموهوب ولا يكون متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب حتى لو وهب ارضا فيها زرع للواهب دون الزرع او عكسه او خلل فيها ثمرة للواهب معلقة به دون الثمرة او عكسه لا تجوز وكذا لو وهب دارا او ظرفا فيها مناع للواهب كذا في النهاية * ومنها ان يكون مملوكا فلا تجوز هبة المباحات لان تملك ماليس بمملوك محال ومنها ان يكون مملوكا للواهب فلا تجوز هبة مال الغير بغير اذنه لا استحالة تملك ماليس بمملوك للواهب كذا في البدائع * وهي نوعان اتمليك واسقاط وعليهما الاجماع كذا في خزائن المفتين * واما احكامها فتبوت الملك للموهوب له غير لازم حتى يصح الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها فلو وهبه علي ان للموهوب له الخياء ثلاثة ايام صحت الهبة ان اختارها قبل ان يتفرقا وانها لا تبطل بالشرط الفاسدة حتى او وهب الرجل عبده علي ان يعتقه صحت الهبة وبطل الشرط كذا في البحر الرائق * واما الالفاظ التي تقع بها الهبة فانواع ثلاثة نوع تقع بها الهبة وضعا ونوع تقع بها الهبة كناية وعرفا ونوع يحتمل الهبة والعارية مستويا اما الاول كقوله وهبت هذا الشيء لك او ملكته منك او جعلته لك او هذا لك او اعطيتك او نحللتك هذا فهذا كله هبة واما الثاني فكقوله كسوتك هذا الثوب واعمرتك هذه الدار فهو هبة كذا لو قال هذه الدار لك عمري او عمرك او حيوتي او حيوتك فاذا مت فهي رد علي جازت الهبة وبطل الشرط واما الثالث فكقوله هذه الدار لك رقبتي او لك حبس ودفعها اليه فهي عارية عندهما وعند ابي يوسف رح هي هبة كذا في محيط السرخسي * ولو قال اطعمتك هذا الطعام فان قال فاقبضه فهو هبة وان لم يقل فاقبضه يكون هبة او عارية فقد اختلف المشائخ رح في شروحه كذا في المحيط * ولو قال حملتك علي هذه الدابة يكون عارية الا ان ينوي الهبة وقيل هو من السلطان هبة كذا في الظهيرية * والاصل في هذه المسائل انه اذا اتى بلفظ ينبي عن تملك الرقبة يكون هبة واذا كان منبئا عن تملك المنفعة يكون عارية واذا احتمل هذا وذاك ينوي في ذلك كذا في المستصفي شرح النافع * ولو قال داري لك هبة تسكنها وهذا الطعام لك تأكله او هذا الثوب لك تلبسه فهبة

وكذا لو قال احبوا فلانا ولم يقل مني فانه يعطى قدر ما يحبه وله ان لا يحجج وكذا لو اوصى
ان يدفع فلانا الف ليحجج او يعطى بحجة الف ونحو ذلك كذا في التمرناشي * رجل عنده دراهم لغيره
فقال له صاحب الدراهم اصره في حوائجك كان قرضاً ولو كان مكان الدراهم حنطة فقال له صاحب
الحنطة كلها يكون هبة كذا في خزائن المفتين * ولو قال نحلتهك داري او اعطيتك او وهبت منك
كانت هبة كذا في شرح الطحاوي * ولو قال جعلت لك هذه الدار وهذه الدار لك فاقبضها فهو هبة
هكذا في فتاوى قاضيخان * قوله هذه الدار لك او هذه الارض لك هبة لا اقرار كذا في القنية * ولو قال
هذه هبة لك ولعقبك من بعدك فهو هبة وذكر العقب لغو وكذلك اذا قال هي لك ولعقبك من
بعدك كذا في المحيط * رجل قال لغيره هذه الامنة لك قال ابو يوسف رح هذه هبة جائزة يملكها اذا
قبضها ولو قال هي لك حلال لا تكون هبة الا ان يكون قبله كلام يستدل به على انه اراد به الهبة
ولو قال وهبت لك فريضة فهي هبة يملكها اذا قبض كذا في فتاوى قاضيخان * وفي هبة الاصل اذا
قال هي لك فاقبضها فهي هبة كذا في المحيط * عدي هذا الغلان ولم يقل وصية ولا في ذكرها
وام يقل بعد موتي كانت هبة قياساً واستحساناً كذا في القنية * وان قال وهبت هذا العبد لك حيوتك
وحيوتك قبضه فهذه هبة جائزة كذا في غاية البيان * قال لاخر (ابن جبرتر) فهو هبة بشرط فيها القبض
او قال (تراست) فاقرا كذا في الوجيز للكردي * رجل قال اخنته (ابن زمين ترا) فان ذهب
فازرعها فان قال الختن عند ما قال هذه المقالة قبلت صارت الارض له فيتم بالقبول ولو لم يقل الختن
ذلك لا تصير الارض له كذا في الظهيرية * وذكر في الزبادات اذا قال لجماعة من المسلمين هذا المال
لكم يكون هبة كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال لاخر خذ هذا المال واغز في سبيل الله عز وجل فهو
قرض كذا في الظهيرية * ولو قال وهبت لك هذه الغرارة الحنطة وهذا الزرق السمّن دخل تحت هذه
الحنطة دون الغرارة والسمّن دون الزرق ولو قال وهبت لك غرارة الحنطة وزق السمّن دخل تحتها
الغرارة والزرق دون الحنطة والسمّن كذا في الظهيرية * ولو قال جميع مالي او كل شيء املكه لفلان فهو
هبة كذا في الاختيار شرح المختار * ولو قال جميع ما املكه لفلان يكون هذا القول هبة حتى لا تجوز زيدون
النبض ولو قال جميع ما يعرف لي او ينسب الي لفلان فهو اقرار كذا في فتاوى قاضيخان * ابو الصغير
غرس شجراً او كرم ما ثم قال جعلته لابني فهو هبة ولو قال جعلته باسم ابني فكذلك هذا هو الاظهر وعليه
اكثر مشائخنا كذا في الغيائية * وان لم يرد الهبة يصدق كذا في الملتقط * ولو قال اقرسه باسم ابني لا يكون

هبة كذا في فتاوى فاضيل خان * قال الاب جميع ما هو حقى وملكى فهو ملك لولدى هذا الصغير فهذا كرامة لا تملك بخلاف ما لو عينه فقال حانوتى الذى املكه اودارى لابنى الصغير فهو هبة وتتم بكونها في يد الاب كذا في القنية * رجل قال جعلت هذا الولدى فلان كانت هبة ولو قال هذا الشيء لولدى الصغير فلان جاز وتم من غير قبول كذا في التاثر خانية * قال لابنه (ابن مال تراكر دم) او قال (بنام توكر دم) او (آن توكر دم) او تكلم بكلام يجري مجراه فانه تملك من الابن كذا في جواهر الاطلافي * رجل قال لرجل قد منعتك بهذا الثوب او بهذه الدراهم فقبضها فهي هبة وكذا لو قال لامرأته قد تزوجها على غير مهر مسمى قد منعتك بهذه الثياب او بهذه الدراهم فهي هبة كذا في محيط السرخسي * عن محمد ربح اذا كان في يدي رجل ثوب وديعة لرجل فقال لصاحب الثوب اعطنيه فقال اعطيتك يكون هبة كذا في الظهيرية * وان كان في يد صاحبه فهو وديعة كذا في المحيط * لو قال منحتك هذه الارض او هذه الدار او هذه الجارية فهي امانة الا اذا نوى الهبة ولو قال منحتك هذا الطعام او هذه الدراهم او هذه الدنانير وكل ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة فان اضافها الى ما يمكن الانتفاع به مع قيامه حملناها على العارية لانها الادنى وان اضافها الى ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك حملناها على الهبة كذا في محيط السرخسي * وفي فتاوى آهوسئل عن دابة مشتركة بينهما قال احدهما (من حصه خود را بتوارزاني داشتم) قال لا يكون هبة كذا في التاثر خانية * ولو قال في الدار هي لك هبة اجارة كل شهر بدراهم او قال اجارة هبة فهي اجارة كذا في محيط السرخسي * رجل قال لا خرب مني هذا الشيء فقال (فدائي توباد) او قال (از تودريغ نيست) لم يكن هبة كذا في السراجية * رجل قال لامرأته (اين كنيزك خویش مرا بخش) فقالت (فدائي توباد) لا يصير ملكا للزوج رجل قال لامرأته (مي بايد كه اين غلام مرا ببخش تا آزاد كنمش) قال (از تودريغ نيست) لا يكون هبة كذا في جواهر الفتاوى * ذكر الحاكم في المنتقى اذا كان لرجل عبد في يدي رجل قال المودع لمولى العبد هبة لي فقال هلك فقال لا قبل فهو هبة كذا في المحيط * امرأة ماتت وترك ابنين من زوج آخر فقال احدهما عند قبرها وهبت لزوج امي المهر الذي كان عليه لامي فقيل لابن آخر مات قول انت فقال (وى چنان بايك نبود كه ويرا بيازارم) لا يكون هبة للمهر ولا ابراء فان طلبه بحصته من ذلك لا يكون ابدا كذا في جواهر الفتاوى * قال لمنقحه اصرف هذه الخشبة الى كتبك فهو هبة والصرف

الى الكتب مشورة كذا في الفنية * ذكر محمد ر ح في السير الكبير رجل قال لقوم قد وهبت جاريني فليأخذ من شاء فاخذها رجل تكون له كذا في محيط السرخسي * الباب الثاني فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز ويصح في محوز مفرغ من املاك الواهب وحقوقه ومشاع لا يقسم ولا يبقى منتفعا به بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير ولا يصح في مشاع يقسم ويبقى منتفعا به قبل القسمة وبعدها هكذا في الكافي * ويشترط ان يكون الموهوب مقسوما ومفرزا وقت القبض لا وقت الهبة بدليل انه لو وهب له نصف الدار شائعا ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم الكل تجوز كذا في الظهيرية * ولو وهب نصف الدار لرجل وسلم ثم وهب النصف الباقي وسلم لا تجوز وكنتاهما فاسدان هكذا في النهاية * ولا يتم حكم الهبة الا مقبوضة ويستوي فيه الاجنبي والولد اذا كان بالغاً هكذا في المحيط * والقبض الذي يتعلق به تمام الهبة وثبوت حكمها القبض باذن المالك والاذن تارة يثبت نصا وصرحا وتارة يثبت دلالة فالصريح ان يقول اقضه اذا كان الموهوب حاضرا في المجلس ويقول اذهب واقضه اذا كان غائبا عن المجلس ثم اذا كان الموهوب حاضرا اوقال له الواهب اقضه فقبضه في المجلس او بعد الافتراق عن المجلس صح قبضه وملاكه قياسا واستحسانا واوبهاه عن القبض بعد الهبة لا يصح قبضه لا في المجلس ولا بعد الافتراق من المجلس وان لم يأذن له بالقبض صريحا ولم ينهه عنه ان قبضه في المجلس صح قبضه استحسانا لا قياسا وان قبضه بعد الافتراق من المجلس لا يصح قبضه قياسا واستحسانا ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض ان كان القبض باذن الواهب جاز استحسانا لا قياسا وان كان بغير اذنه لا يجوز قياسا واستحسانا هكذا في الذخيرة * وهب لآخر فسا بهمة فاسدة وخلي بين الفرم والموهوب له فقبض الموهوب له لا يجوز كذا في حواهر الاطلافي * لو وهب شيئا حاضرا من رجل فقال الموهوب له قبضته صار قابضا عند محمد ر ح خلافا لابي يوسف ر ح كذا في السراجية * وفي البقالي عن ابي يوسف ر ح اذا قال اقضه فقال قبضت والموهوب حاضرا اذا لم يرح الموهوب له قبل قوله قبضت ولا يكفي قوله قبلت واذا لم يقل اقضه فانما القبض ان ينقله فاذا لم يقل قبلت لم يجز وان نقل الا ان تكون الهبة بمسئلة كذا في المحيط * لو قال لرجل هب لي هذا العبد فقال الآخرو هبت تمت الهبة كذا في الينابيع * قال لا خرب لفلان الف درهم على اني ضامن لها ففعل المأمور ذلك وقبل الموهوب منه كانت الهبة

كانت الهبة جائزة والآمر ضامن للدافع ويكون الواهب في الحقيقة هو الآمر دون المأمور حتى كان الرجوع في الهبة للآمر دون المأمور كذا في جواهر الاخلاطي * ولو قال الآخر على وجه المزاح هب لي هذا قل وهبت وقال الآخر قبلت وسلم اليه جازت الهبة كذا في الظهيرية * ولو قال وهبت منك هذا العبد والعبد حاضر فقبضه جازت الهبة وأن لم يقل قبلت كذا في الملتقط * ولو كان العبد غائبا فقال له وهبت منك عبدي فلا نافذ هب واقبضه فقبضه جاز وأن لم يقل قبلت وبه أنا خذ كذا في الحاموي للفتاوى * ولو قال هلك ان شئت فدفعه اليه فقال شئت عن الثاني رح انه يجوز كذا في الوجيز للكردي * اذا وهب غلامه من رجل والغلام بحضرتهم ولم يقل له الواهب اقبضه فذهب الواهب وترك الغلام فليس له ان يقبضه حتى يأمره بقبضه كذا في المحيط * ولو وهب لرجل غلاما فلم يقبضه الموهوب له حتى وهبه الواهب لرجل آخر ثم امرهما بالقبض فقبضاه فهو للثاني وكذا لو امر الاول بالقبض فقبضه كان باطلا كذا في خزائن المفتين * وفي بيع الفتاوى لو اشترى عبدا ولم يقبضه حتى وهبه من رجل اورنه وامره بقبضه فقبضه جاز كذا في الخلاصة * ولا تجوز هبة العبد المأذون فان اجازة مولاه ولا دين عليه جاز وان كان عليه دين لم يجز ذلك وأن اجازة المولى والغرماء كذا في المبسوط * قال لا خرو هبت لك فقبضت من هذه الصبرة فاكتال الموهوب بحضرة الواهب لم يجز ولو قال وهبت لك من هذه الصبرة فقبضت فاكتاله جاز كذا في السراجية * ولو وهب لرجل نيا بيا في صندوق فقل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا وان كان الصندوق مفتوحا كان قبضا كذا في محيط السرخسي * واذا كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له وديعة او عارية او امانة ملكها بالهبة والقبول وان لم يجد فيها قبضا كذا في الكافي * ولو وهب المستأجر من الآجر والمغصوب من الغاصب جاز وبرئ من الضمان كذا في محيط السرخسي * ولو كانت مضمونة في يده بالقيمة والمثل كالمقبوض على سوم البيع فوهب له صح ويثبت الملك بمجرد العقد كذا في الكافي * ولو كان الموهوب مرهونا في يده ذكر في الجامع انه يصير قابضا وينوب قبض الرهن من قبض الهبة واذا صحت الهبة بالقبض بطل الرهن فيرجع المرتهن بدينه على الراهن كذا في البدائع * وتفسير القبض المستأنف ان يرجع الى الموضع الذي فيه العين ويمضي وقت يتمكن فيه من قبضها كذا في المشتصفي شرح النافع * والاصل انه متى تجانس القبضان ناب احدهما عن الآخر واذا اختلفا ناب المضمون عن غير المضمون ولا ينوب غير المضمون عن المضمون كذا في الجوهرة النيرة *

استودع اخاه عبد الوثابا ومناحا ودارا اودابه ثم قال وهبت لك ود يعقوهي في يد المودع يجوز اذا قال قبلت ولو وهب عبد الاخيه وقبضه في المجلس او بعده بامرءه بالقبض نصاصم فشرط القبول في الاول دون الثاني كذا في القنية * وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة تجوز من الشريك ومن الاجنبي كذا في الفصول العمادية * هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تجوز سواء كانت من شريكه او من غير شريكه ولو قبضها هل تفيد الملك ذكر حسام الدين رح في كتاب الواقعات ان المختار انه لا تفيد الملك وذكر في موضع آخر انه تفيد الملك لكفا فسادا وبه يفني كذا في السراجية * ويشترط في صحة هبة المشاع ان لا يحتمل القسمة ان يكون قدر معلوما حتى لو وهب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يجز لانها جهالة توجب المنازعة كذا في البحر الرائق * واداعلم الموهوب له نصيب الواهب ينبغي ان تجوز عند ابي حنيفة رح وعهدهما لا تجوز هكذا في محيط السرخي * هبة المشاع فيما يحتمل القسمة من رجلين او من جماعة صحيحة عندهما وفاسدة عند الإمام وليست بباطلة حتى تفيد الملك بالقبض كذا في جواهر الاطلاعي * ذكر الصدر الشهيد اذا وهب من رجلين ما يحتمل القسمة حتى فسدت الهبة عنده ثم قبضها ثبت الملك ملكا فسادا قال وبه يفني كذا في العناوي العنابية * لا يثبت الملك للموهوب له الا بالقبض هو المختار هكذا في الفصول العمادية * والشروع من الطرفين فيما يحتمل القسمة مانع جواز الهبة بالاجماع واما الشروع من طرف الموهوب له مانع جواز الهبة عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كذا في الذخيرة * لو وهب من اثنين ان كانا فقيرين يجوز بالاجماع كالصدقة وان كانا غنيين فوهب لكل واحد منهما نصفها او ايهما فقال وهبت منكما او وهب على التفاضل فقال لهذا الثلثا ولهذا الثلثا قال ابو حنيفة رح لا تجوز في النصول الثلاثة وقال محمد رح تجوز في الثلاثة وقال ابو يوسف رح تجوز في فصلين وهما اذا وهب منهما او نصفين ولا تجوز على التفاضل وفي الكرخي قال بر. سماعة عن ابي يوسف رح اذا قال لرجلين وهبت لكما هذه الدار لهذا انصفها ولهذا انصفها جاز لانه وهبها جملة وفسر بما اقتضته الجملة من الحكم بعد وقوع الهبة ولو قال وهبت لك نصفها ولهذا انصفها لم تجز لانه افرد احد النصفين من الآخر بنفس العقد فوقع العقد مشاعا ولو قال وهبت لكما هذه الدار لثلاثها لهذا الثلثا لهذا الم تجز عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وجاز عند محمد رح فانفق ابو حنيفة وابو يوسف رح على فساد هذا العقد من اصلين مختلفين اما ابو حنيفة رح فافسده لوجود الاشاعة في القبض واما ابو يوسف رح فقال لما خالف بين نصيبهما دل على ان العقد لا حددهما غير

العقد للآخر فصارت أفرده بالعقد ولان القبض شرط في الهبة كالرهن كذا في السراج الوهاج *
 إذا وهب اثنان من رجل دارا فانه يصح بالاجماع كذا في المضمرات * والمفسد هو الشيوع للمقارن
 لا الشيوع الطارئ كما اذا وهب ثم رجع في البعض الشائع واستحق البعض الشائع بخلاف
 الرهن فان الشيوع الطارئ مفسد كذا في شرح الوقاية * أو وهب مشاعا فيما يقسم ثم أفرزه وسلمه صح
 هكذا في السراج الوهاج * ولو وهب النصف وسلم الجميع لم يجز ولو وهب الجميع وسلم متفرقا
 جاز كذا في التاتارخانية * قال ولو وهب نصف دار لرجل وسلمها اليه ثم وهب نصفها الآخر
 لرجل آخر لم يجز شي من ذلك وان لم يسلم النصف الى الاول حتى وهب النصف الثاني للثاني
 ثم سلم الدار اليهما جازت الهبة لهما عند ابي يوسف ومحمد رح بمنزلة ما لو وهب الدار لهما جملة
 كذا في المبسوط * ولو وهب درهما صحيحا من رجلين اختلفوا فيه والصحيح انه يجوز والدينار
 الصحيح قالوا ينبغي ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * ولو وهب بعض
 الدرهم من انسان جاز كذا في الصغرى * رجل معه درهمان قال لرجل وهبت منك درهما منهما
 قالوا ان كان الدرهمان مستويين في الوزن والجودة لا يجوز وان كانا متفاوتين جاز لان في الوجه
 الاول تناولت احدهما وفي الوجه الثاني تناولت وزن درهم منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة رجل
 اعطى رجلا درهماين وقال نصفهما لك وهما في الوزن والجودة سواء عن ابي حنيفة رح انه قال
 لم يجز وان كان احدهما ثقل او اجود او اردأ يجوز ويكون مشاعا لا يحتمل القسمة وان قال
 وهبت لك ثلثهما وهما في الوزن والجودة سواء ودفعهما اليه جاز وان قال احدهما لك هبة لم يجز
 كانا سواء او مختلفين كذا في فتاوى قاضيان * وفي فتاوى آهو وقيل سئل القاضي بديع الدين
 عن قال لذي رحم محرم (بكير ابن بنج دينار ترا وبسوى وي انداخت) فقبل ان يقبض
 (باز گرفت) قال لم تصح الهبة كذا في التاتارخانية * رجل دفع الى رجل تسعة دراهم وقال ثلثه قضاء
 من حقك وثلثه هبة لك وثلثه صدقة فضااع الكل يضمن ثلثة الهبة لانها هبة فاسدة ولا يضمن ثلثة
 الصدقة لان صدقة المشاع جائزة الا في رواية كذا في محيط السرخسي * اذا وهب الرجل
 للرجل نصف عبد او ثلثه وسلمه جاز كذا في المحيط * قال ولو وهب رجل لرجلين نصف عبد
 او نصف ثوبين مختلفين او نصف عشرة اثواب مختلفة زطي ومروي وهروي ونحو ذلك جاز
 وكذلك الدواب المختلفة على هذا فان كان ذلك من نوع واحد لم تجز هبته الا مقسوما كذا

في المحيط * وأذو هب نصيبا له في حائط أو طريق أو حمام وسمى وسلطه على القبض فهي جائزة كما لو هب بيتا له لا خرم مع جميع حدوده وحقوقه مقسوما مفرقا فقبضه الموهوب له بأذن الواهب لكن ممر البيت مشترك بينه وبين آخرجا ; كذا في جواهر الاخلاطي * رجل دفع ثوبين إلى رجل وقال أيهما شئت فهو لك والآ خر لفلان فان بين الذي له قبل ان يفترقا جازوا الا فلا كذا في السراجية * قال عبد مأنون عليه دين كثير و هبه مولا له لرجل لم تجهز هبته والدين في رقبته يباع فيه الا ان يؤدي عنه مولا الذي في يديه ومعنى قوله لا يجوز ان الهبة لا تنم وللغرماء ان يبطلوا هبته قال فان ذهب الموهوب له بالعبد ولم يقدر عليه فللغرماء ان يأخذوا الواهب بقيمة يوم وهب كذا في المبسوط * والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض نص في المضاربة انه اذا كان دفع إلى آخر الفا وقال نصفها مضاربة ونصفها هبة لك فهلكت الالف في يده ضمن المضارب حصة الهبة كذا في الفتاوى العتائية * رجل اعطى رجلا نصف دار هبة له والنصف الآخر صدقة عليه وقبل ذاك الرجل وقبضها فهو جائز وله ان يرجع في النصف الذي سماه هبة كذا في الظهيرية * ولو وهب نصف الدار او تصدق وسلم ثم ان الواهب باع ما وهب او تصدق ذكرني وقف الاصل انه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيخان * ونص في الاصل انه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجز نص في الفتاوى انه هو المختار كذا في الوجيز للكردي * عبد بين رجلين وهب احدهما لهذا العبد شيئا فان كان الموهوب مما يحتمل القسمة لا تصح اصلا وان كان مما لا يحتمل القسمة تصح في نصيب صاحبه لانه هبة مشاع لا يحتمل القسمة كذا في محيط السرخسي * وفي الفتاوى العتائية ولو وهب الحربي المستأمن المسلم وعاد إلى دار الحرب ثم عاد جاز القبض استحسانا ولو كان عليه مالان مختلفان فوهبه احدهما صح والبيان اليه كذا في التاتارخانية * ولو وهب دارا فيها متاع الواهب وسلم الدار اليه او سلمها مع المتاع لم تصح والحيطة فيه ان يودع المتاع اولاً عند الموهوب له ويخلي بينه وبينه ثم يسلم الدار اليه فتصح الهبة فيها وبعبارة لو وهب المتاع دون الدار وخلي بينه وبينه صح وان وهب له الدار والمتاع جميعا وخلي بينه وبينهما صح فيهما جميعا كذا في الجوهرة النيرة * وان فرق في التسليم نحو ان يهب احدهما وسلم ثم وهب الآخر وسلم ان قدم هبة الدار فالهبة في الدار لا تصح وفي المتاع تصح وان قدم هبة المتاع فالهبة صحيحة فيهما جميعا ولو وهب الارض دون الزرع

دون الزرع او الزرع دون الارض او الشجر دون الثمر او الثمر دون الشجر وخلي بينه وبين ذلك لم تصح الهبة في الوجهين لان كل واحد منهما متصل بصاحبه اتصال جزء بجزء فصا وبمنزلة هبة المشاع فيما يحتمل القسمة ولو وهب كل واحد منهما على حدة كما اذا وهب الارض ثم الزرع او الزرع ثم الارض ان جمع الارض في التسليم جازت الهبة فيهما جميعا وان فرق في التسليم لا تجوز الهبة فيهما ايهما قدم كذا في السراج الوهاج * ولو وهب الدار ولم يسلم حتى وهب المتاع وسلمهما جملة جازت الهبة فيما اذا وهب الجراب والجوابق ولم يسلم حتى وهب الطعام وسلم جملة جازت الهبة في الكل كذا في المحيط * ولو وهب فارغا وسلم مشغولا لم يصح ولا يصح قوله اقبضها وسلمت اليك اذا كان الواهب فيه او اهله او متاعه كذا في التاتارخانية * هبة الشاغل تجوز وهبة المشغول لا تجوز والاصل في جنس هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لان القبض شرط واما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثاله وهب جرابا فيه طعام لا تجوز ولو وهب طعاما في جراب جازت وعلى هذا نظائره كذا في الفصول العمادية * رجل وهب امه لرجل وسلمها اليه وعليها حلي وثيابها جازت الهبة وكذا الصدقة ويكون الثوب والحلي للواهب لا للموهوب له والمتصدق عليه لمكان العرف والعادة قال رضي الله تعالى عنه فان كان الثوب عليها قدر ما يسر عورتها ينبغي ان يكون ذلك للموهوب له ولو وهب الحلي الذي على الجارية والثوب ولم يهب الجارية لم تجز الهبة حتى ينزعه ويدفع الثوب والحلي الى الموهوب له كذا في فتاوى قاضيخان * اذا وهب دابة وعليها سرج اولجام دون السرج واللجام وسلمها اليه فالهبة تامة ولو وهب السرج واللجام دون الدابة فالهبة غير تامة كذا في المحيط * ولو وهب الدابة وعليها حمل لم تجز ولو وهب الحمل على الدابة وسلمه معها تجوز وكذلك لو وهب الماء في القمقممة بجوز ولو وهب القمقممة دون الماء لم تجز كذا في محيط السرخسي * وهبت دارها من زوجها وهي ساكنة فيهما مع الزوج جاز كذا في الوجيز للكردي * في المنتقى عن ابي يوسف رح لا يجوز للرجل ان يهب لامرأته وان تهب لزوجها او لاجني دارا وهما فيها ساكنان وكذلك للولد الكبير كذا في الذخيرة * ولو وهب زراعا في ارض او ثمراني شجرا وحلية في سيف او بناء في دار او قفيزا من صبرة وامر به بالحصاد والجزاز والزرع والنقض والكيل وفعل صح استحسانا ويجعل كانه وهبه بعد الجزاز والحصاد ونحوهما وان لم يأذن له بالقبض وفعل ضمن كذا في الكافي * ولو كانت الدار في يده

يا جارة فوهب له البناء جاز كذا في التناثر خانية * ولو وهب دارا بمناجها وسلمها ثم استحق المتاع
صحت الهبة في الدار كذا في الكافي * واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة
ذكر صاحب المحيط في الباب الاول من هبة الزيادات انه لا يمنع فانه قال لو اعار داره من انسان
ثم المستعير غصب متاعا ووضع في الدار ثم وهب المعير الدار من المستعير صحت الهبة في الدار
وكذلك لو ان المعير هو الذي غصب المتاع ووضع في الدار ثم وهب الدار من المستعير كانت الهبة تامة
وان تبين ان الدار مشغولة بما ليس بموهوب لمالم يكن مشغولة بملك الواهب وهو المانع من تمام
الهبة كذا في الفصول العمادية * لو اودعه المتاع والدار ثم وهب الدار صحت الهبة فان هلك المتاع
ولم نحوله ثم جاء مستحق المتاع كان له ان يضمن الموهوب له وذكر بن رستم ان هذا قول محمد بن ح
لما في قول ابي يوسف رح لو استحق وسادة منها تبطل الهبة في الدار كذا في التناثر خانية * ولو
وهب جوالقا بما فيه من المتاع وسلمه الى الموهوب له او وهب جرابا بما فيه من الطعام ثم استحق
المتاع والطعام كانت الهبة تامة في الجراب والجوالق كذا في المحيط * وكذا لو وهب جوالقا بما فيه
من المتاع وخلي بين الكل ثم استحق الجوالق صحت الهبة فيما كان فيه كذا في فتاوى قاضيهان *
وهب دارا وفيها متاع وسلم الكل فاستحق المتاع لا تبطل الهبة في الدار وان هلك المتاع ثم استحق
وقد حوله الموهوب له او لا فان شاء المستحق ضمن الموهوب له وان شاء ضمن الواهب قيل هذا قول
محمد بن ح فاما عندهما ما لم ينقل لا يضمن وقيل هذا قولهم جميعا وهو الصحيح كذا في محيط
السرخسي * ولو وهب دارا لرجل فقضها ثم استحق بعضها بطلت الهبة كذا في الينايع * ولو وهب
ارضا بما فيها من الزرع وسلمها او وهب نخيلا بما فيها من التمر وسلمها ثم استحق الزرع والتمر
بدون النخيل والارض فالهبة باطلة في الارض والنخيل كذا في المحيط * وهب ارضا وزرعها فيها
استحصد وسلم ثم استحق احدهما تبطل الهبة في الآخر كذا في محيط السرخسي * ولو وهب سفينة
فيها طعام بطعامها ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول ابي يوسف رح قال بن رستم وهذا قول
ابي حنيفة رح وقال محمد بن ح لا تبطل في السفينة كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال اغيرة وهبت لك
هذين البيتين واحدهما مشغول لا تجوز الهبة في واحد منهما ولو قال وهبت لك هذا البيت وحصني
من هذا البيت الا خرجا زت الهبة كذا في خزائن المفتين * في الفتاوى العنانية ولو وهب دارا لا مؤنثة
ولما في بطنها او تصدق عليهما لم يجز ولو وهب لحي وميت او جائدا جاز كله للحي كذا في التناثر خانية *

وَأَنْ وَهَبَهَا وَاسْتَتْنَى مَا فِي بطنِهَا جازت الهبة في الام والولد والاستثناء باطل كذا في المبسوط *
وَلَوْ اعْتَقَ مَا فِي بطنِ جَارِيَتِهِ نَهَى وَهَبَ الْجَارِيَةَ جازت الهبة في الام وذكر في عتاق الاصل لودبّر
مَا فِي بطنِهَا نَهَى وَهَبَ الْاِمَ لَمْ يَجْزِ قِيلَ فِيهَا رَوَيْتَانِ فِي رَوَايَةٍ لَا تَجُوزُ الهبة في الاعتاق والتدبير جميعاً
وقيل جازت الهبة فيهما والصحيح هو الفرق بين الاعتاق والتدبير في الاعتاق تجوز وفي التدبير
لَا تَجُوزُ كذا في فتاوى قاضيان * رَجُلٌ ضَلَّ لَوْ لَوْةً فَوَهَبَهَا لِآخِرٍ وَسُلْطَهُ عَلَيْهِ طَلِبُهَا وَقَبْضُهَا مَتْنِي
وَجَدَهَا قَالَ أَبُو يَوْسُفَ رَحَ هَذِهِ هَبَةٌ فَاسَدَةٌ لِأَنَّهَا هَبَةٌ عَلَيْهِ خَطَرٌ كَذَا فِي الظهيرية * أَذَا وَهَبَ مَالٌ
الْمُضَارَبَةُ لِلْمُضَارِبِ وَبَعْضُهَا عَلَى النَّاسِ وَبَعْضُهَا فِي يَدِهِ جازت الهبة فيما في يده وأما ما كان على
الناس فأن قال قبضها فهو جائز وإن كان في المال ربح فلا تجوز كذا في المحيط * أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ
إِذَا قَالَ لِشَرِيكِهِ وَهَبْتُ لَكَ حَصَنِي مِنَ الرِّبْحِ قَالُوا إِنْ كَانَ الْمَالُ قَائِماً لَا تَصِحُّ لَكُنَّ هَبَةُ الْمَشَاعِ
فِي مَا يِقْسَمُ وَإِنْ كَانَ الشَّرِيكُ اسْتَهْلَكَ الْمَالَ صَحَّتْ الهبة لكونها إسقاطاً حينئذٍ كذا في الظهيرية *
الْبَابُ الثَّلَاثُ فِي مَا يَنْتَلِقُ بِالتَّحْلِيلِ وَأَوْ قَالَ لَا خِرَانَتَ فِي حُلِّ مَا أَكَلْتَ مِنْ مَالِي فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ إِلَّا
إِذَا قَامَتْ أَمَارَةُ النِّفَاقِ كَذَا فِي الْمَلَقُطِ * رَجُلٌ قَالَ لِآخِرٍ مِنْ أَكْلِ مَنْ مَالِي فَهُوَ فِي حُلِّ الْفَتْوَى
عَلَيْهِ أَنَّهُ يَحِلُّ كَذَا فِي السَّرَاجِيَةِ * عَنْ ابْنِ مِقَاتٍ فِي مَنْ لَهُ شَجَرَةٌ فَقَالَ مَنْ أَكَلَ مِنْهَا فَهُوَ فِي حُلِّ لَا بَأْسَ
أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا الْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ هَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ كَذَا فِي الْفَتَاوَى الْعَنَائِيَّةِ * قَالَ لَا خِرَانَتَ لِي مِنْ كُلِّ حَقٍّ هُوَ لَكَ
مَلِيٌّ فَفَعَلَ وَابْرَأَهُ أَنْ كَانَ صَاحِبَ الْحَقِّ مَالِيَهُ بَرِيٌّ حَكَمَ وَدِيَانَتُهُ أَنْ لَمْ يَكُنْ مَالِيَهُ بَرِيٌّ حَكَمَ بِالْإِجْمَاعِ وَأَمَّا
دِيَانَةُ فَضْدَانِي يَوْسُفَ رَحَ بَرَأَ عَلَيْهِ الْفَتْوَى هَكَذَا فِي الْخُلَاصَةِ * دَفَعَ إِلَى آخِرٍ شَيْئاً فَخَلَطَهُ بِمَالِهِ ثُمَّ اسْتَحْلَ
صَاحِبُهُ وَكَانَ بَغْلَبَةً ظَنَّهُ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَمْيِيزُهُ فَجَعَلَهُ فِي حُلِّ وَسْعَةٍ ثُمَّ وَجَدَ ذَلِكَ وَعَرَفَهُ بِدَرَكَةٍ كَذَا فِي الْقَنِيَةِ *
وَلَوْ قَالَ لَا خِرَانَتَ فِي حُلِّ مَنْ مَالِي حَيْثُ مَا أَصَبْتَ فَخُذْ مِنْهُ مَا شِئْتَ عَنْ أَبِي يَوْسُفَ رَحَ أَنْ هَذَا
عَلَى الدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ خَاصَّةً وَلَوْ أَخَذَ مِنْ أَرْضِهِ أَوْ شَجَرَةٍ فَكَاهَتْهُ أَوْ لَوْزَةٍ أَوْ حَلَبَ بَقَرَةً أَوْ غَنَمَةً لَا يَحِلُّ
لَهُ ذَلِكَ كَذَا فِي الظهيرية * وَلَوْ أَخَذَ فَكَاهَتْهُ أَوْ بَلَا أَوْ غَنَمًا لَا يَحِلُّ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ * رَجُلٌ قَالَتْ ابْنَتِي
لَمَلَانَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالِي وَالْمُبَاحُ لَهُ لَا يَعْلَمُ بِذَلِكَ لَا يَبَاحُ لَهُ الْأَكْلُ كَذَا فِي مَحَبِّ السَّرْحَسِيِّ * فَإِنْ
نَاولَ فَلَانٌ مِنْ ذَلِكَ بِالْجَهْلِ فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ حَرَاماً وَلَا يَسَعُهُ ذَلِكَ مَا لَمْ يَعْلَمْ بِالْأَذْنِ وَالْإِبَاحَةُ كَذَا فِي
التَّائِيْدِ خَانِيَةِ * رَجُلٌ لَهُ عَلَى آخِرِ دِينَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِجَمِيعِ الْمَالِ فَقَالَ لَهُ الْمَدْيُونُ ابْرَأْتَنِي مِمَّا لَكَ
هَلِي فَقَالَ فِي الدَّارَيْنِ ابْرَأْتَنِي قَالَ فَصَبِّرْ لَا يَبْرَأُ إِلَّا بِقَدَرِ مَا يَنْوُوهُمْ أَنْ لَهُ عَلَيْهِ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ

يبرأ من الكل قال الفقيه ابو الميثم رح الجواب في القضاء كما قال بن سلمة وفي حكم الآخرة كما قال نصير كذا في الذخيرة * قال لا خرائت في حل مما اكلت من مالي واخذت او اعطيت حل له الاكل ولم يحل له الاخذ والاعطاء كذا في السراج الوهاج * قال جعلتك في حل الساعة اوفى الدنيا برئ في الساعات كلها والدارين كذا في الوجيز للكردي والخلاصة * ولو قال لا اخاصمك ولا اطلبك مالي قبلك قال ليس هذا بشي وحنه عليه على حاله كذا في الحاوي للفتاوى * وسئل ابو القاسم رح عن سبت دابته لعله فاخذها انسان واصلحها لمن يكون قال لمن سبتها وان قال من شاء فليأخذ فاخذها رجل فهي له قال الفقيه ابو الميثم الجواب هكذا اذا قال لقوم معينين من شاء منكم فليأخذها وان لم يقل ذلك لقوم معينين او لم يقل ذلك اصلا فالدابة على ملك صاحبها وله ان يأخذها بين وجدها وفي الفتاوى ذكر المسئلة مطلقة من غير فصل بين ما اذا قال ذلك القول او قال مطلقا كذا في المحيط * ولو سبت دابته وقال لا حاجة لي اليها ولم يقل هي لمن اخذها فاخذها انسان لا تكون له ولو ارسل طيرا مملوكا فارسل الطير بمنزلة تسبت الدابة قالوا في الطير لا ينبغي ان يرسلها اذا كان وحشي الاصل اذا لم يقل هي لمن اخذها هكذا في فتاوى قاضيخان * رجل سبت دابته فاصلحها انسان ثم جاء صاحبها واراد اخذها فافرو قال قلت حين خليت سبيلها من اخذ فهي له وانكر فاقامت عليه البيعة واستخلف فكل فهي للآخر سواء كان حاصرا سمع هذه المقالة او غاب فبلغه الخبر كذا في الخلاصة * سئل ابو بكر عن رمي ثوبه لا يجوز ان يأخذه احد حتى يقول حين رماه من اراد ان يأخذه فليأخذ وفي الوقعات عن رفع مينا فزعم الرافع ان الملقى قال من اخذها فهي له واقام البيعة عليه وحلف المدهي فابى فانه يكون الآخذ وان كان الملقى غير حاضر لكن اخبر بما قال الملقى وسعه ان يأخذها بالخبر كذا في الحاوي للفتاوى * وفي العيون ولو ان رجلا غصب من رجل دارا او دراهم وهي في يد الغاصب فقال المغموب منه انت منهما من حل فانه يبرأ من ضمانهما وهي على حالها للمغموب منه كذا في التاتارخانية * غصب مينا فحمله مالكه من كل حق هو له قبله قال ائمة بلخ التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لا على من فائم كذا في الفقيه * وعن محمد رح اذا كان لرجل على آخر مالا فقال قد احلته لك قال هو هبة وان قال حللتك منه فهو براءة كذا في الذخيرة * ولو قال (تراجل كردم) وله عليه

وله عليه دين يبرأ المديون ولو قال (ههه غريماني خود را بجل كردم) يبرأ غرماؤه ولا يدخل تحت هذا العمل الاجارة الطويلة كذا في الخلاصة * في نوادر هشام رح في سرقين الدابة في الخان اذا وهب صاحبها فهي لمن اخذها ولا يكون صاحب الخان اولي بها كذا في التاتارخانية * اذا وهب للصغير شيئا من المأكل قال محمد رح يباح لو اذبه ان يأكل منه وقال اكثر مشائخ بخارا رح لا يحل كذا في السراجية * واكثر مشائخ بخارا على انه لا يباح كذا في جواهر الاخلاطي * اهدى للصغير الفواكه يحل لو اذبه اكلها لان الاهداء اليهما وذكر الصبي لاستصغار الهدية ولو ان رجلا اتخذ وليمة للختان فاهدى اليه الناس اختلف المشائخ رح فيها قال بعضهم هي للولد سواء قالوا هي للصغير اولم يقولوا سلموها الى الاب والى الابن انه هو الذي اتخذ الوليمة وقال بعضهم هي للوالدين وقال بعضهم اذا قالوا للولد فهي له وان لم يقولوا شيئا فهي للوالد قال العقبة ابو الليث رح ان كانت الهدية مما يصلح للصبي مثل ثياب الصبي او شيء يستعمل للصبيان فهو للصبي وان كانت الهدية دراهم او دنانير او شيئا من متاع البيت والحيوان فان اهداه احد من اقرباء الاب او من معارفه فهي للوالد اذا اتخذ الرجل هذيرة للختان فاهدى الناس هدايا ووضعوا بين يدي الولد فسواء قال المهدي هذا للولد او لم يقل فان الهدية تصلح للولد مثل ثياب الصبيان او شيء يستعمله الصبيان مثل الصولجان والكرة فهو للصبي لان هذا تمليك للصبي عادة وان كانت الهدية لا تصلح للصبي عادة كالدرهم والدنانير ينظر الى المهدي فان كان من اقارب الاب او معارفه فهو للاب وان كان من اقارب الام او معارفها فهو للام لان التمليك هنا من الام عرفا وهماك من الاب فكان التعويل على العرف حتى لو وجد سبب او وجه يستدل به على غير ما قلنا يعتمد على ذلك وكذلك اذا اتخذ وليمة لزفاف ابنته فاهدى الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من التقسيم وهذا كله اذا لم يقل المهدي شيئا وتعذر الرجوع الى قوله اما اذا قال اهديت للاب واللام والزوجة والمرأة فالقول للمهدي كذا في الظهيرية * رجل قدم من السفر وجاء بهدايا الى من نزل عنده وقال له اقسم هذه الاشياء بين اولادك وبين امرأتك وبين نفسك فان كان المهدي قائما يرجع في البيان اليه وان لم يكن قائما فما يصلح للنساء خاصة فهي لامرأته وما يصلح للصغار من الاناث فهي لهن وما يصلح للصغار من الذكور فهي لهن وما يصلح له فهي له فان كان يصلح للرجال والنساء جميعا ينظر الى المهدي ان كان من اقارب الرجل او معارفه فله وان كان من اقارب المرأة او معارفها فله فاذا التعويل على العادة

هكذا في المحيط * رجل بعث اليه بهدية في اناء وظرف ان كان ثريدا او نحوه يباح له ان يأكلها في ذلك الاناء لانه مأذون في ذلك دلالة لانه اذا جعله في اناء آخر ذهبت لذته وان كان شيء من الفواكه ونحوها ان كان بينهما انبساط يباح له ايضا والا فلا ويقال اذا بعث اليه بهدية في ظرف او اناء ومن العادة رد الظرف والاناء لم يملك الظرف والاناء وذلك كالقصاع والجراب وما شبه ذلك وان كان من العادة ان لا يرد الظرف كقواصر التمر فالظرف هدية ايضا لا يلزم رده ثم اذا لم يكن الظرف هدية كان امانة في يده المهدى اليه وليس له ان يستعمله في غير الهدية وله ان يأكل الهدية فيه اذا لم تقتض العادة تفرغا فان اقتضت تفرغه وتحويله عنه لزمه تفرغه كذا في السراج الوهاج * سئل بن مقاتل عن قوم جالسين على خوان وتناولوا شئامن على خوان آخر ومن هوليس يجالس معهم بخدمهم قال ليس لهم ذلك ولوناول من معه على خوانه لا بأس قال الفقيه هذا قياس وفي الاستحسان ان كل من كان في تلك الضيافة اذا اعطاه جاز وبه تأخذ كذا في الحاوي للفتاوى * وقال لا خراد خل كرمي وخذ من العنب ولم يزد على هذا فالمختار ان يأخذ منه سبعة كذا في الفتاوى العتابية * وان قال خذ من البرأخذ منوين كذا في المحيط * صبي اهدى وقال ان ابني ارسل اليك بهذه الهدية يحل له التناول الا ان يقع في قلبه انه كاذب كذا في الملتقط * قال ابو يوسف رح لو اشترى ثوبا بعشرة فارجم له لا يقبل حتى يقول انت في حل او هو لك كذا في الحاوي للفتاوى * ولو قال الوكيل لا سلم من تناول مالك فقال الامر انت في حل من تناولك من مالي من درهم الى مائة درهم فدخل في وكالته ليس له ان يأخذ جملة مائة او خمسين وله ان يتناول من ماله من المأكول والمشروب والدرهم ما لا بد منه كذا في الملتقط * رجل اهدى اليه مقرضه شيئا فان كان لم يهد اليه شيئا قبل الاستقراض كره القبول كذا في السراجية * بقرة بين اثنين تراضيا على ان تكون عند كل واحد خمسة عشر يوما يحلب لبيها فهذه مهياة باطلة ولا يحل فضل اللبن لاحدهما وان جعل في حل الا ان يستهلك صاحب الفضل فضله ثم جعله في حل فحينئذ يحل لان الاول هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فلم يجز والثاني هبة الدين وانه يجوز وان كان مشاعا كذا في الفتاوى الحمادية * انتهب وسادة كرسي العروس وباعها يحل ان كانت وضعت للنهب كذا في التقنية * في الفتاوى قبل لصاحب الحق ان غريمك مات ولم يترك شيئا فقال فهو في حل فانه يبرأ وعلى هذا القول كذا فقال هو بري ثم تبين بخلافه فانه يبرأ ولو قال فهو بري لا يبرأ كذا في التارخانية *

ولم يبعث الى غيره صقراط هدية ثم بان انه من بقره ابن المهدي الصغير لا يجوز ولا يملكه
الاب بالعلاج حتى صار اللبن صقراط وكذا الوضوء المهدي كذا في القنية * الباب الرابع في هبة
الدين ممن عليه الدين هبة الدين ممن عليه الدين جائزة قياسا واستحسانا وهبة الدين من غير
من عليه الدين جائزة اذا امره بقبضه استحسانا كذا في التاتارخانية * هبة الدين ممن عليه الدين وابراؤه
بنم من غير قبول من المديون ويرتد بده ذكرا عامة المشائخ رح وهو المختار كذا في جواهر
الاخلاطي * وهذا اذا لم يكن الدين بدل الصرف فاما اذا كان بدل الصرف فابراؤه رب الدين
منه او وهبه منه فانه يتوقف على قبوله فان قبله بري وان لم يقبل لا يبرأ وفي سائر المديون يبرأ قبل
اولم يقبل الا انه ترد الهبة والابراء في سائر المديون بالرد هذا كله في حق الاصيل واما هبة الدين
من الكفيل وابراؤه عن الدين فالهبة منه لا تتم بدون القبول وترتد بالرد وابراؤه بنم من غير
قبول ولا يرتد بالرد وان وهب الدين الذي عليه الاصيل او ابرأه فمات قبل الرد فهو بري وكذلك
لو كان ميتا فابراؤه منه وجعله في حل منه فهو جائز فان رد الوارث هذا البراء يعمل رده ويقضى
بالمال وهذا قول ابي يوسف رح وقال محمد رح لا يعمل رده والبراء ماضية على حالها كذا في الذخيرة *
لو ابرأ الطالب الاصيل عن الدين او وهب الدين منه ان قبل بري الاصيل والكفيل
وان لم يقبل لا يبرأ كذا في الخلاصة * رجل عليه دين فمات قبل القضاء فوهب صاحب الدين لوارث
المديون صح سواء كانت التركة مستغرقة او لم تكن كذا في فتاوى قاضيخان * ولو رد الوارث الهبة ترد
بالرد خلافا لمحمد رح ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو ابرأ الوارث صح ايضا كذا في الوجيز
للكردي * وفي فتاوى آهو ولو ابرأ الغريم احد الورثة من الدين صح في نصيبه وفي الخزائن فقد ان يكون
الموت فيهما بمنزلة القبول في العقد هبة الدين من المديون اذا لم يقبله حتى مات المديون والوصية
اذا لم يقبله الموصي له حتى مات الموصي تجب الهبة والوصية وفي الفتاوى العنابية لو وهب الدين
لابن من عليه الدين وهو صغير لم تجز كذا في التاتارخانية * ولو قال له الغريم ابرأني عمالك علي فقال
قد ابرأتك من ديني عليك فقال لا اقبل فهو بري كذا في الخلاصة * وهب احد الورثة حصته
من الدين للمديون قبل القسمة وفي التركة نقود وعروض صح استحسانا كالصلح قال رضي الله
عنه وهبة حصته من العين لوارثا وغيره يصح فيما لا يحتمل القسمة ولا يصح فيما يحتملها كذا في
القنية * وفي فتاوى آهو ولو قبض المال من المديون ثم قال له (وامسى كه مرا بودة است بتوبخشيدم)

صحبت الهبة واذا صحبت الهبة كان للمدين ان يرجع طبق رب المال بماء نفع الى رب الدين
 كذا في التاتارخانية * وهب رب الدين من المديون فلم يقبل ولم يرد حتى افترقا من المجلس
 فجاء بعد ايام ورد اختلف فيه والصحيح انه لا يرد كذا في جواهر الاخلاطي * وهل يشترط لصحة
 الرد مجلس الابرأ اختلف المشائخ رح فيه كذا في التاتارخانية * ذكر في المأذون الكبير في باب
 هبة العبد التاجر من له دين على عبد رجل فوهبه لمولاه صح سواء كان على العبد دين مستغرق
 او لم يكن وهل يرد برد المولى قيل بانه يرد اجماعا هو المختار كذا في الفياينة * اذا كان الدين بين
 شريكين فوهب احدهما نصيبه من المديون صح وان وهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الربع
 وينوفى في الربع كما لو وهب نصف العبد المشترك كذا في الصغرى * من عليه الدين اذا وهب
 ما لا من رب الدين يملكه رب الدين بالهبة لا بالدين كذا في المحيط * رجل قال لمكاتبه وهبت
 لك مالي عليك فقال المكاتب لا اقبل عتق المكاتب والمال دين عليه كذا في السراج الوهاج *
 وفي فتاوى آهوسئل برهان الدين عمن مات مفلسا وعليه دين ف تبرع انسان بقضاء دينه هل
 يسقط دينه قال لا لان اسقاط الساقط لا يتصور لانه سقط بموته مفلسا ولا بطل حق المطالبة في الآخرة
 كذا في التاتارخانية * سئل ايضا عن المستأجر اذا مات حتى انفسخت الاجارة فقال ورقة المستأجر
 للأجر (ما ازین خانه بیزار شدم) هل يبرأ من مال الاجارة قال لا يبرأ بل يسقط اذا قال عند القبر
 (آزاد کن گردن این غریم را) فقال الوارث (وى خود آزاد است) لا يبرأ كذا في الملتقط *
 قلت سئل القاضي بديع الدين عن امرأة المتوفى قالت (هشت يك خویش و كابين بغرزندان
 ارزاني داشتم) هل يبرأ من التركة قال لا كذا في التاتارخانية * لو قال لمدبونه تركت
 ديني عليك او قال بالفارسية (حق خویش بنو ماندم) يكون ابراء حتى لا يملك ان يدعي
 ذلك كذا في الفصول العبادية * وسئل القاضي جمال الدين رح عمن تبرع بقضاء دين رجل
 فابرا الطالب المطلوب بعد استيفاء الدين هل يرجع المتبرع بما ادعى قال له ان يرجع ولو قال لا
 (گردن شوي مادر خود را از حقى كه مادر ترا بر گردن وي بود آزاد کن) فقال (آزاد كردم
 انگزوي مادر من بجل کند) فقال (كردم) هل يكون ابراء قال لا لانه تعليق بخطره وهذا باطل
 وكذا لو قال لرجل (مرا بجل کن) فقال (بجل كردم اگر مرا بجل کنی) فقال (بجل كردم)
 لا يصح

لا يصح ابرأؤه ويصح ابرأه الثاني ولو قال في الصورة الأولى (كردن او هزار كردم) او قال (اوان كردم) ولكن قاما دوماً بحل كند) يصح هذا الابداء قال ايضا ولو قال (مرا بحل كن تا ترا بحل كنم) فقال (بحل كردم) فقال (من نيز بحل كردم هر چه دين است) يبرأ منه (وهر چه مدين است) كالغصب والوديعة لا يبرأ منه كذا في التناظر خانية * الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع من الرجوع وما لا يمنع في الفتاوى العنايية الرجوع في الهبة مكروه في الاحوال كلها ويصح كذا في التناظر خانية * يجب ان يعلم بان الهبة انواع هبة لذمي محرم وهبة لاجنبي اولذي رحم ليس بمحرم والمحرّم ليس بذمي رحم وفي جميع ذلك الواهب حق الرجوع قبل التسليم هكذا في الذخيرة * سواء كان حاضراً وغائباً اذن له في قبضه او لم يأذن له كذا في المبسوط * ليس له حق الرجوع بعد التسليم في ذى الرحم المحرم وفيما سوى ذلك له حق الرجوع الا ان بعد التسليم لا يتفرد الواهب بالرجوع بل يحتاج فيه الى القضاء او الرضاء وقبل التسليم يتفرد الواهب بذلك هكذا في الذخيرة * وللواهب ان يرجع في بعض الهبة ان شاء كذا في الظهيرية * والفاظ الرجوع رجعت في هبتي او ارجعتها او ردتها الى ملكي او ابطلتها او قضيتها فان لم يتلفظ بذلك ولكنه باعها او رهنها واعتق العبد الموهوب او دبره لم يكن ذلك رجوعاً وكذا الوصيغ الثوب او خلط الطعام بطعام نفسه لم يكن رجوعاً ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقد ارجعتها لم يصح كذا في الجوهرة النيرة * اما العوارض المانعة من الرجوع فانواع منها هلاك الموهوب لانه لا سبيل الى الرجوع في قيده لعدم انعقاد العقد عليها ومنها خروج الموهوب عن ملك الموهوب الهبائي سبب كان من البيع والهبة ونحوهما وكذا بالموث لان الثابت للوارث غير ما كان ثابتاً للمورث لو وهب لعبد رجل هبة فقضها العبد للواهب ان يرجع فيها وكذا المكاتب اذا وهب له هبة فقضها فللواهب ان يرجع فان عجز المكاتب ورد في الرق فللواهب ان يرجع عند ابي يوسف روح ومنها موت الواهب كذا في البدائع * ولو اخرج بعضهم من ملكه فله الرجوع فيما بقي دون الزائل ولو وهب الموهوب له لآخر ثم رجع فيها كان الاول ان يرجع فيها كذا في الجوهرة النيرة * ومنها الزيادة في الموهوب زيادة منصلة سواء كانت بفعل الموهوب له او لا بفعله وسواء كانت متولدة او غير متولدة نحو ما اذا كان الموهوب جارية هزيلة فسميت او داراً فبنى فيها او ارضاً ففرس فيها فرساً او نصيباً ولاياً او غير ذلك مما يستتقي به وهو مثبت في الارض ومبنى عليها على وجه يدخل في بيع الارض من غير تسببه قليلاً كان او كثيراً

او كان الموهوب ثوباً نصبغه بعصفر او زعفران او قطعه قميصاً وخاطه اوجبة وحشاء واقهاء وان صبغ الثوب -
بصبغ لا يزيد فيه او ينقصه فله ان يرجع كذا في البدائع * الحسن بن زياد في المجرد عن ابي حنيفة رح
اذا وهب لرحل ثوباً نصبغه بسواد فله ان يرجع فيه كذا في المحيط * وعند صاحبيه لا يرجع كما
لو صبغه بشي آخر او ابي يوسف رح كان يقول ولا يقول ابي حنيفة رح ثم رجع وقال ربما ينق على السواد
اكثر مما ينق على صبغ احمر وقيل هذا اذا كان السواد لا يعد زيادة فان كان يعد زيادة فنزاد قيمته بذلك
لا يرجع عند الكل كذا في فتاوى قاضيهان * والزيادة المتصلة هو الزيادة في نفس الموهوب بشي
توجب الزيادة في القيمة كالحمال والخباطة والصبغ ونحو ذلك وان زاد من حيث السعر فله
الرجوع وكذا اذا زاد في نفسه من غير ان يزيد في القيمة ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت
قيمه واحتاج الى مؤنة النقل ذكر في المنتقى انه عند ابي حنيفة ومحمد رح ينقطع الرجوع ولو
وهب عبد اكرافا سلم في يد الموهوب له او وهب عبد احلال الدم فعفا ولي الجناية في يد الموهوب له
لا يرجع ولو كانت الجناية خطأ ففداه الموهوب له لا يمنع الرجوع ولا يسترد منه الفداء
كذا في التبيين * وان رجع قبل ان يفديه فالجناية على العبد يدفعه الواهب بها او يفديه كذا
في المبسوط * ولو قطعت يده واخذ الموهوب له ارشه كان للواهب ان يرجع ولا يأخذ الارش كذا
في البحر الرائق * ولو علم الموهوب له العبد الموهوب القرآن او الكتابة او الصنعة لم يمنع الرجوع
لان هذه ليست زيادة في العين فاشبه الزيادة في السعر كذا في التبيين * وان كانت الزيادة منفصلة
فانها لا تمنع الرجوع سواء كانت متولدة من الاصل كالولد واللبن والثمر وغير متولدة كالارش
والعقر والكسب والغلة واما نقصان الموهوب فلا يمنع الرجوع ولا يضمن الموهوب له النقصان
ومنها العوض كذا في البدائع * ومنها ان يتغير الموهوب بان كانت حنطة فطحنها او دقها فخبزه
او سويقاً فلقته بسمن او كان لبناً فاتخذ جبناً او سمناً واتطاه كذا في النصار خانية * ومنها الزوجية
سواء كان احد الزوجين مسلماً او كافراً كذا في الاختيار شرح المختار * واذا وهب احد الزوجين
لصاحبه لا يرجع في الهبة وان انتطع النكاح بينهما ولو وهب لاجنبية ثم تزوجها او وهبت لاجنبي
ثم تزوجت نفسها منه كان للواهب ان يرجع في الهبة لان النكاح بعد الهبة لا تمنع الرجوع كذا
في فتاوى قاضيهان * ومنها القرابة المحرمية سواء كان القريب مسلماً او كافراً كذا في الشمني *
ولا يرجع في الهبة من المحارم بالقرابة كالاباء والامهات وان علواً والاولاد وان سفلاً والاولاد البنين

والبنات في ذلك سواء وكذا الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والمحرمية بالسبب لا بالقربة
لا تمنع الرجوع كالأباء والامهات والاخوة والاخوات من الرضاع وكذا المحرمية بالمصاهرة
كامهات النساء والرثائب وازواج البنين والبنات كذا في خزائن المفتين * قال حربي دخل علينا بامان
وله عندنا خ مسلم فوهب احد هما لصاحبه شيئا وقبله فلا رجوع له فيه فان لم يقبض الموهوب له حتى
رجع الى دار الحرب بطلت الهبة فان كان الحربي اذن للمسلم في قبضه وقبضه بعد رجوعه الى
دار الحرب جاز استحسانا وفي القياس لا يجوز كذا في المبسوط * وهب لوكيل اخيه لا يرجع في الهبة لان
الملك والعقد وقع الاخيه بخلاف ما اذا وهب لعبد اخيه ولورد الوكيل الهبة وقبلها الموكل صح كذا
في القنية * واذا وهب عبد الاخيه ولاجنبي وقبضاه فله ان يرجع في نصيب الاجنبي اعتبارا للبعض
بالكل كذا في المبسوط * رجل وهب دارا فبنى الموهوب له في بيت الضيافة التي تسمى بالعارسية
(كاشانه) تنورا للخبز كان للواهب ان يرجع في هبته وكذا لو بنى اربابا معلما كذا في الظهيرية *
ولو وهب له حماما فجعله مسكنا ووهب له بيتا فجعله حماما فان كان البناء على حاله لم يرد فيه
شيئا فله ان يرجع وان كان زاد فيه بناء او غلق عليه بابا وجصصه واصلحه او طينه فليس له ان يرجع
فيه كذا في المحيط * وان هدم البناء رجع في الارض ولو استهلك البعض له ان يرجع في الباقي
كذا في الوجيز للكردي * رجل وهب دارا لرجل فجصصها او طينها او زخرفها بالذهب او اتخذ
فيها مغتسلا او رصا فبنى في طائفة منها بناء فلا رجوع في شيء من ذلك عندنا والزخرفة بالذهب
هكذا في الظهيرية * وان وهب له دارا فبناها على غير ذلك البناء وترك بعضها على حاله لم يكن له
الرجوع في شيء منها كذا في المبسوط * ان وهب لآخر ارضا يضاء فانبت الموهوب له في ناحية منها
نخلا او بنى بناء او دكانا وكان ذلك زيادة فيها فليس له ان يرجع في شيء منها فان كان لا يعد زيادة
او يعد نقصا فانه لا يمنع الرجوع حتى لو بنى دكانا صغيرا بحيث لا يعد زيادة اصلا ولا عبرة به وان
كانت الارض مطبقة لا بعد ذلك زيادة في الكل وانما يعد زيادة في تلك القطعة فله ان يرجع في
غيرها كذا في الكافي * ولو كانت الزيادة بناء فانهدم يعود حق الرجوع كذا في التا تاريخية * وان
بامها نصفها غير مقسوم رجع في الباقي وان لم يبع شيئا منها له ان يرجع في نصفها لان رجوع
في كلها فكذا في نصفها بالطريق الاول كذا في الجوهرة النيرة * واذا كانت الهبة دارا فهدم بناؤها كان له
ان يرجع في الارض كذا في المبسوط * ان كانت الهبة دارا فانهدم البناء كان له ان يرجع في الباقي وكذلك

إذا استهلك بعض الهبة بسقط حق الرجوع في المستهلك ويبقى في التمام كذا في غايه البيان *
 وإذا وهب دار فرجع في بعضها لا تبطل الهبة في الباقي كذا في التا تاريخانية * داوى العبد المربص
 أو الجريح حتى برئ أو كان اعمى أو أصم فسقط إذا بصير بطل الرجوع كذا في الخلاصة * ولو مرض
 عنده فدأوه فأنه لا يمنع كذا في البحر الرائق * وهب عبد أذيرة الموهوب له انقطع الرجوع وإن كاتبه
 فعجز ورده رقيقا فله الرجوع ولو زالت الرقبة من ملكه ثم عاد اليه بالفسخ فله الوهاب الرجوع
 ولو جنى العبد على الموهوب له فله الوهاب الرجوع والجناية باطله هكذا في محيط السرخسي *
 ولو وهب له وصي فاشتب وكبر ثم صار شيخا فأراد الرجوع وقيمة الساعة أقل من قيمته حين
 وهب فليس له ذلك لأنه حين زاد سقط الرجوع فلا يعود ذلك كذا في السراج الوهاج * ولو كان
 نجيفا فسمن أو ذمما فحسن لا يرجع فيه كذا في خزائن المفتين * ولو كان طويلا فوهبه فازداد طوله
 وهذا الطول نقصان كان اسمح له وينقص ثمنه ولا يزيد خيرا فله الوهاب الرجوع فيه كذا في
 محيط السرخسي * رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وهبه لاسان وسلم ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم
 وجد بالعبد ميبا كان له أن يرد على بائعه جعل الرجوع في هذه بغير قضاء بمنزلة الرجوع بقضاء
 القاضي كذا في فتاوى قاضيان * وإذا وهب العبد المديون من صاحب دينه بطل دينه
 وكذا لو كان على العبد جناية خطأ فوهبه لولي الجناية بطلت الجناية ويكون للوهاب
 أن يرجع في هبته استحسانا وإذا رجع في هبته لا يعود الدين والجناية في قول محمد بن حور ورواية
 عن أبي حنيفة ر ح في القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ر ح والمعلي
 عن أبي يوسف ر ح وهشام عن محمد ر ح وفي الاستحسان يصح رجوعه كذا في فتاوى قاضيان *
 وفي الزيادة صبي له على مملوك وصبه دين فوهب الوصي المملوك للصبي ثم أراد الرجوع
 في هبته عن محمد ر ح ليس له ذلك وفي ظاهر الرواية يرجع كذا في الخلاصة * رجل وهب عبدا
 لرجلين فله أن يرجع في نصيب أحدهما وكذلك أن جعل نصيب أحدهما هبة ونصيب الآخر
 صدقة كان له أن يرجع في الهبة كذا في المبسوط * رجلان وهبا عبدا لرجل وسلمان أراد أحدهما
 أن يرجع بحصته والآخرا فأنب كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيان * ولو وهب من غيره جارية
 فعلمها الموهوب له القرآن أو الكتابة أو المسط ليس للوهاب أن يرجع فيها هو المختار كذا في المضمرات *
 ولو وهب

ولو وهب جارية في دار الحرب فأخرجها الموهوب له إلى دار الاسلام ليس له الرجوع كذا في البحر الرائق * ولو ولدت الهبة ولدا كان للواهب ان يرجع في الام للحال وقال ابو يوسف ربح لا يرجع فيها حتى يستغني الولد عنها ثم يرجع في الام دون الولد كذا في الظهيرية * قال بشر قلت وان اخنصموا في الرجوع والولد صغير ثم ادرك الصغير وقد كان ابطل القاضي الرجوع له في الامة قال له الرجوع فيها كذا في الحاوي للفتاوى * ولو ازدادت الهبة في بدنها خیرا ثم ذهبت الزيادة كان للواهب ان يرجع في هبته كذا في الظهيرية * وهب لرجل جارية فان للواهب ان يرجع في الجارية دون ولدها وكذا في جميع الحيوانات والثمار وغير ذلك كذا في اليبايع * واذا اراد الواهب الرجوع وهي حبلان فان كانت قد ازدادت خيرا فليس له ان يرجع فيها وان كانت قد ازدادت شرا فله ان يرجع فيها والجواري في هذا تختلف فمنهن من اذا حبلت سميت وحسن لونها فكان ذلك زيادة في مبنها فيمتنع الرجوع ومنهن من اذا حبلت اصغر لونها ودق ساقها فيكون ذلك نقصانا فيهابها لا يمتنع الواهب من الرجوع كذا في المبسوط * ولو وهب امه فشبّت وكبرت لا يرجع وكذلك جميع الحيوانات كذا في محيط السرخسي * وان وهب جارية حاملا وبهيمة حاملا فرجع فيها قبل الوضع ان كان رجوعه قبل ان تمضي مدة يعلم فيها زيادة الحمل جازوا لا فلا وان وهب له يضاف صار فرو خاليس له ان يرجع في ذلك كذا في الجوهرة النيرة * اذا وهب الامة لزوجها بطل النكاح فان رجع في الهبة صح رجوعه ولا يعود النكاح كما لا يعود الدين والجنابة كذا في خزائن المفتين وفتاوى قاضيهان * اذا وهب المنكوحة لزوجها حتى فسد النكاح ثم رجع الواهب يعود النكاح ذكره الصدر الشهيد ربح في الخلافات ذكر محمد ربح في الكتب في مواضع ان الرجوع في الهبة يعود الى الواهب قديم ملكه والمراد منه العود الى قديم ملكه فيما يستقبل لا فيما مضى الا ترى ان من وهب مال الزكوة من رجل قبل الحول وسلمه اليه ثم رجع في الهبة بعد الحول لا يجب على الواهب زكوة ما مضى فلم يجعل قديم ملكه عائدا اليه في حق زكوة ما مضى وكذلك من وهب من آخرا دارا وسلمها الى الموهوب له ثم بيعت دار بجنبها ثم رجع الواهب فيها لم يكن للواهب ان يأخذها بالشفعة واودع اليه قديم ملكه فيما مضى وجعل كان الدار لم تنزل عن ملكه لكان له الاخذ بالشفعة كذا في الذخيرة * وان وهب له جارية فوطئها الموهوب له قال بعضهم له ان يرجع فيها لم تحبل وهو الاصح هكذا في الجوهرة النيرة * ولو وهب لاختيه وهو عبد لغيره فله

ان يرجع ولو وهب لعبد اخيه فله الرجوع عند ابي حنيفة ربح وهنדהما لا رجوع له ولو كانا جميعا
 ذارحم محرم من الواهب قال الفقيه ابو جعفر الهندواني ليس ان يرجع في قولهم كذا في محيط
 السرخسي * هو الصحيح كذا في فتاوى قاضى خان * ولو وهب للمكاتب وهو ذررحم محرم منه
 فان ادى المكاتبه فعتق لم يرجع وان عجز فعند محمد ربح لا يرجع وعند ابي يوسف ربح يرجع
 ولو كان المكاتب اجنبيا ومولاه قريب الواهب فان عتق المكاتب يرجع وان عجز فكذلك عند
 ابي حنيفة ربح كذا في محيط السرخسي * رجل وهب لعبد رجل جارية فقبضها ثم اراد الواهب
 ان يرجع فيها والمولى غائب فان كان المال في يد المولى ليس له ان يرجع فيها وان كان في يد
 العبد فان كان العبد مأذونه في التجارة فله ان يرجع كذا في خزائن المفتين * وان كان محجورا عليه
 لم يكن له ذلك حتى يحضر المولى فان قال العبد انا محجور وقال الواهب انت مأذون
 ولي ان ارجع فيها قبل حضور مولاك فالقول قول الواهب مع يمينه قالوا وهذا استحسان والقياس
 ان يكون القول قول العبد ثم انما حلفنا الواهب على العلم ولو اقام العبد بينته انه محجور لا تقبل
 بينته هذا كله اذ كان المولى غائبا والعبد حاضرا فان حضر المولى وغاب العبد فاراد الواهب ان يرجع
 في هبته فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كانت الهبة عينا في يد المولى كان المولى
 خصما فان قال المولى اودعني هذه الجارية عبدي فلان ولا ادري اوهبتها له ام لا فاقام المدعي بينته على
 الهبة فالمولى خصم وادعى القاضي القاضي بالتجارية للواهب فقبضها الواهب فزادت في بدنها في يد الواهب
 ثم حضر الموهوب له وانكر ان يكون عبدا فالقول قوله فكان له ان يأخذ الجارية ثم ليس للواهب ان يرجع
 في الهبة وان كانت الجارية قد ماتت في يد الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء ضمن الواهب قيمتها وان
 شاء ضمن المودع فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المودع لا يرجع على الواهب
 بما ضمن ايضا ثم اوجب الضمان في الكتاب على المودع وام يحك فيه خلافا وذكر الكرخي ان هذا قول
 محمد ربح فاما عند ابي يوسف ربح لا يضمن وان قال المولى قد علمت انك وهبتها للدي اودعني
 الا انه ليس بعبدي فاقام المدعي بينته على ان فلانا الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حيا وان
 قال الواهب ليست لي بينة وطلب يمين المودع بالله ان الغائب ليس بعبده له استحلفه القاضي فان
 حلف برئ من الخصومة وان بكل لزمته الخصومة ولو اقام المدعي بينته على اقرار المولى ان فلانا عبده
 تقبل بينته وقضي بالرجوع وان اقام المدعي بينته على ان الغائب كان عبدا هذا الرجل وانه

قد مات قبل بينته وصار ذواليد خصما وان اقام المدعي بينته على ان الغائب كان عبده وانه
 قد باعه من فلان بالف درهم وقبضه فلان منه بالف درهم لم تقبل بينته وان اقام المدعي بينته على
 اقرار الذي في يديه التجارية انه قد باع فلان الغائب من فلان ولم يقم البينة على اقراره ان الغائب
 عبده فالقاضي لا يقبل هذه البينة ولا يجعل الذي في يديه خصما كذا في الذخيرة * ولو وهب كرباسا
 فقصره الموهوب له لا يرجع لانه زيادة متصلة وصفة متقومة ولو غسله يرجع كذا في محيط السرخسي *
 وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد بذلك في الثمن كذا في الوجيز للكردي ، * ولو نطق المصحف
 باعراب فلا رجوع كذا في خزائن المفتين * وان وهب له حديثا فضرب منه سيفا او فزلا ففسخه
 لم يكن له ان يرجع في شيء من ذلك كذا في الميسوط * ولو وهب حلقة فركب فيها فصا ان كان
 لا يمكن نزعها الا بضرر لا يرجع وان امكده نزعها بلا ضرر يرجع وان وهب له ورقة فكتب فيها سورة
 او بعض سورة يرجع لانه لا يزيد بهذا في ثمنه وان قطعه مصحفا وكتب لا يرجع لان كتابة المصحف
 يزيد في الثمن وان كانت دفاتر ثم كتب فيها نقشا او حديثا او شعرا ان كان يزيد في ثمنه لا يرجع
 وان كان نقص يرجع كذا في محيط السرخسي * وهب له امرأة فصقلها فله الرجوع كذا في القنية *
 ولو وحد السكين لا يرجع كذا في الوجيز للكردي * وهكذا في المحيط * ولو وهب له سيفا فجعله
 سكين او كسره وجعل منه سيفا آخر لم يرجع فيه كذا في المحيط * ولو وهب لرجل اجذا عا فكسرها
 الموهوب له وجعلها خطبا او وهب له لينة فجعله طينا فله ان يرجع فيها وان اعاده لينا لم يرجع فيه كذا
 في الظهيرية * ولو وهب له ثوبا فبغله بالماء لا يرجع كذا في محيط السرخسي * ولو وهب له سويقا فلقه
 بالماء فله الرجوع كما اذا وهب له حنطة فبغها بالماء كذا في الجوهرة النيرة * ولو وهب له بخنجا
 فجعله خالما لم يرجع والبخنج المطبوخ من ماء العنب الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ثم بصب عليه من
 الماء مقدار ما ذهب منه ثم يطبخ ادنى طبخة ثم يترك حتى يشتد ويقذف بالزبد وهو معرب واصله
 (بخته) كذا في خزائن المفتين * رجل وهب شاة او بدنة او بقرة فاجبها الموهوب له لاضحية
 او هدي او جزاء صيد او نذرا وقد البدنة او البقرة او اجبها تطوعا فللواهب ان يرجع في الروايات
 الظاهرة وعن ابي يوسف رجلا لا يرجع كذا في محيط السرخسي * ولو وهب له شاة فذبحها فله
 ان يرجع فيها وهذا خلاف ولو ضحى بها او ذبحها في هدي المنفعة لم يكن له ان يرجع فيها في قول
 ابي يوسف رج وقال محمد رج يرجع فيها وتجزئه الاضحية والمنفعة ولم ينص على قول ابي حنيفة رج

واختلف المشائخ رحمهم الله قال بعضهم انه كقول محمد رحم وهو الصحيح كذا في المحيط * ولو وهب درهما
ثم استقرضه من الموهوب له فافترضها اياه جاز وليس للواهب ان يرجع ابد اكذا في خزائن المفتين *
رجل وهب لرجل درهما فقبضه الموهوب له وجعله صدقة لله تعالى فللواهب ان يرجع فيه ما لم يقبضه
المصدق عليه كذا في المبسوط * رجل وهب دينارا له عليه لم يرجع ووهب له ثمرة في نخل وامره
بالقبض فقبض كان له الرجوع كذا في السراجية * رجل وهب شجرة واذن له بقطعها فقطعها
وانتق في القطع كان للواهب ان يرجع فيه ولو وهب شجرة باصلها فقطعها الموهوب له كان للواهب
ان يرجع فيها وفي مكانها من الارض هو الصحيح فلوانه حمل الشجرة ابوابا وجذوعا لا يرجع
الواهب فيه وروى انه يرجع في الجذوع كما جعلها خطبا فانه يرجع في الحطب كذا في فتاوى
قاضيان * اذا وهب الرجل عبده من رجل ثم ان الموهوب له وهب ذلك العبد من رجل
آخر بعد ما قبضه وقبضه الموهوب له الثاني لا يكون للواهب الاول سبيل لاعلى الواهب الثاني
ولا على الموهوب له الثاني ولكن يرجع الواهب الثاني في هبته ان شاء ثم يرجع الواهب الاول
على الواهب الثاني كذا في الذخيرة * ولو وصل الى الواهب الثاني بهبة او صدقة او ارث
او وصية او شراى او ما شبه ذلك لم يكن للواهب الاول ان يرجع فيه كذا في المحيط * لو باع الموهوب له
الموهوب من آخر فردة المشتري بعيب ليس للواهب ان يرجع كذا في شرح مجمع البحرين * وفي
السفناي ولو وهب ما غصب او باع او تصدق او آجر او رهن او اودع او اعار فهلك ضمنوا قيمته
ولا يرجع الموهوب له والمتصدق عليه بما ضمنوا على الغاصب ويرجع المستأجر والمودع والمرتهن
بالقيمة عليه ويرجع المشتري بالثمن عليه ولا يرجع السارق من الغاصب ولا غاصب الغاصب
كذا في التاتارخانية * لا خلاف في ان الرجوع في الهبة بقضاء القاضي فسخ واختلف في الرجوع
بالتراضي فمسائل اصحابنا تدل على انه فسخ ايضا كالرجوع بالقضاء فانهم قالوا يصح الرجوع
في المشاع الذي يحتمل القسمة ولو كان هبة مبتدأة لم يصح مع الشباع وكذا لا تقف صحته على القبض
ولو كان هبة مبتدأة توفى صحته على القبض وكذا لو وهب لانياس شيئا ووهبه الموهوب له لا خرم
رجع الثاني في هبته كان للاول ان يرجع ولو كان هبة مبتدأة لم يكن له الرجوع فهذه تدل على
ان الرجوع بغير قضاء فسخ فاذا انفسخ بالرجوع عاد الموهوب الى قديم ملكه ويملكه
الواهب

الواهب وأن لم يقبضه لان القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في عود ملك قديم والموهوب بعد الرجوع يكون امانته في يد الموهوب له حتى لو هلك لا يضمن ولو لم يترصا على الرجوع ولا يقضى القاضي به ولكن الموهوب له وهب الموهوب للواهب وقبله الواهب الاول لا يملكه حتى يقبضه واذا قبضه كان بمنزلة الرجوع بالتراضي او بقضاء القاضي وليس للموهوب له ان يرجع فيه كذا في البدائع * ابن سماعه عن ابي يوسف رح ويجوز تصرف الموهوب له في الهبة ما لم يحكم القاضي بنقضها فاذا حكم فلا يجوز تصرفه وكذلك قول محمد وابي حنيفة رح كذا في المحيط * وان مات في يد الموهوب له قبل ان يقبضه الواهب بعد ما قضى القاضي به لم يكن للواهب ان يضمه الا ان يكون منعه بعد القاء وقد طلب منه الواهب ولو لم يرد الهبة بعد الرجوع ولم يحكم به الحاكم حتى وهب الموهوب له الهبة من الواهب وقبضه الواهب فهو بمنزلة ردة او رد الحاكم كذا في الدخيرة * وانما قضى القاضي بابطال الرجوع المانع ثم زال المانع عاد الرجوع كذا في المحيط * ادا وهب من التبرئة لا يملك الرجوع وقبل هذا اذا نوى الصدقة كذا في السراجية * وهب شيئا لرجل ثم قال الواهب اسقطت حقي في الرجوع لا يسقط حقه كذا في جواهر الاخلاطي * ولو صاحبه من حق الرجوع على شيء فانه يصح ويكرن عوضا على الهبة ويسقط حق الرجوع كذا في جواهر الفتاوى * رجل وضع حبلا في المسجد وعلق قنديلا له الرجوع بخلاف ما اذا علق حبلا للقنديل كذا في السراجية * ويستوي في الهبة حكم الرجوع ان كان الموهوب له مسلما او كافرا كذا في المبسوط * سئل من رجل دفع خمسة دنانير الى ام بنة الصغيرة وقال اجعلي لها جهازا ثم اراد الاب ان يرجع واخذها من الدنانير قال ايس له ذلك لانه هبة للصغيرة وقال غيره من الفقهاء له ذلك لانه توكيل كما اذا قال اشترى لها جهازا كذا في فتاوى ابي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشي * الباب السادس في الهبة للصغير ولو وهب رجل شيئا لولادة في الصحة واراد تفضيل البعض على البعض في ذلك لا روايته في الاعل عن اصحابنا وروي عن ابي حنيفة رح ان لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل الله في الدين وان كانا سواء بكرة وروى المعلى عن ابي يوسف رح انه لا بأس به انما يقصده الاضرار وان قصده الاضرار سوي بينهم يعطى الابنة مثل ما يعطى الابن وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيخان * وهو المختار كما في الظهيرية * رجل وهب في صحته كل المال للولد جار في القضاء ويكون اثما فيما صنع كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان في ولده فاسق لا ينبغي ان يعطيه اكثر من قوته كيلا يصير معينا في المعصية كذا

في خزانة المفتين * ولو كان ولده فاسقا واراد ان يصرف ماله الى وجوه الخير ويحرمه من الميراث
 فذا خبر من تركه كذا في الخلاصة * ولو كان الولد مشغلا بالعلم لا بالكسب فلا بأس بان يفعله
 ما لم يضره كذا في الملتقط * وهبه الاب لطفله ثم بالعقد ولا فرق في ذلك بينه ما اذا كان في يده او في يد
 مودعه بخلاف ما اذا كان في يد الغاصب او في يد المرنهين او في يد المستأجر حيث لا تجوز الهبة
 لعدم قبضه وكذا الوهبة ام، وهو في يد اهل الاب ميت وليس له وصي وكذا كل من يعوله كذا
 في النبيين * وهكذا في الكافي * واذا ارسل غلامه في حاجة ثم وهبه لابنه الصغير صححت الهبة
 فلو لم يرجع العبد حتى مات الوالد فالعبد للولد ولا يصير ميراثا عن الوالد كذا في الذخيرة * اذا
 وهب الابن الى دار الحرب لابنه الصغير لا يجوز ولو كان في دار الاسلام يجوز ويصير قابضا كذا
 في الصغير * واباعه بغير فاسد او سلمه اليه او باعه بشرط الخيار للمشتري ثم وهبه لابنه الصغير
 لم تجز كذا في المبسوط * والصدقة في هذا كالهبة كذا في الكافي * وصي اليتيم اذا وهب عبده
 للصغير وللصغير عليه دين صححت الهبة ويستطرد به فان اراد الواهب ان يرجع في هبته كان له
 ذلك في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان * الاب اذا وهب عبدا لابنه الصغير ثم مات العبد
 ثم استحق رجل العبد وضمن الاب والاب لا يرجع على كل حال وان ضمن الابن بعد البلوغ
 ان جدد الابن فيه قبض بعد البلوغ لا يرجع على الاب بما ضمن وان لم يجد دبر جمع كذا في الذخيرة *
 الاب اذا وهب داره من ابنه الصغير وفيها متاع الواهب فانه يجوز وهو المأخوذ به وعليه الفتوى
 كذا في التناوي الثانية * وفي المستقن من محمد رح رجل وهب دارا لابنه الصغير وفيها ساكن
 باجر قال لا يجوز او كان بغير اجر او كان هو فيها يعني الواهب فالهبة جائزة وعن ابي يوسف رح
 برواية بن سماعة لو وهب لابنه الصغير دارا وهو ساكن فيها يعني الواهب لا يجوز كما هو رواية عن
 ابي حنيفة رح كذا في الذخيرة والمحيط * ولو وهب دارا لابنه الصغير ثم اشترى بها دارا اخرى
 فثالثية لابنه الصغير كذا في الملتقط * رجل تصدق على ابنه الصغير دارا والاب ساكنها جاز عند
 ابي يوسف رح وعليه الفتوى كذا في السراجية * الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رح في رجل تصدق
 بداره على ابنه الصغير وله فيها متاع او كان فيها ساكن بغير اجر جازت الصدقة وان كان في يدي
 رجل باجارة لم تجز الصدقة وقيل حوا به في الصدقة فيما اذا كان فيها ساكن باجر او بغير اجر يوافق
 جوابه في الصدقة فيما اذا كان الساكن او كان فيها متاعه يخالف جوابه في الهبة فالمروي منه في الهبة

اذا كان الواهب في الدار او كان فيها مناع الواهب انه لا يجوز و كما ان الهبة تنقتر الى القبض
فالصدقة تنقتر الى القبض فيكون في المستثنين روايتان عنه كذا في المحيط والذخيرة * تصدق
بارض مزرعة على ابنه الصغير ان كان الزرع له جاز وان كان لغيره باجارة لا كذا في الوجيز للكردي *
قال صاحب كتاب الاحكام كتب الى ظهير الدين في رجل له ارض مزرعة بذر في يد مزارع
وهب ارب الارض من ولده الصغير مع حصته من الزرع هل تصح وهل يفترق الحال بينها اذ ارضي
المزارع بالهبة وبينهما اذا لم يرض اجاب لا تصح الهبة كذا في فتاوى ابي الفتح محمد بن محمود
بن الحسين الاسنوشي * قال لولده الصغير تصرف هذه الارض فاخذ بتصرفها لا تصير ملكا له كذا
في القنية * واذا وهب لابنه وكتب به على شريكه فما لم يقبض لا يملكه ولو دفع الى ابنه مالا
فصرف فيه الابن يكون للاب الا اذا دللت دلالة على التملك كذا في الملتقط * رجل دفع ابنه في صحته
مالا بتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فمات الاب ان اعطاه هبة فالكل له وان دفع اليه لان يعمل فيه الاب
فهو ميراث كذا في حواهر الفتاوى * رجل اخذ لولده اولاد بذر ثيابا ثم اراد ان يدفع اليهم *
الاخر اولاد بذر الاخر ليس له ذلك الا اذا بين وقت الاتخاذ انما عاربه كذا في السراجية * اشترى نورا
فقطعه لولده الصغير صاروا هبا بالقطع مسلما اليه قبل ان يخطا ولو كان كبيرا لم يصير مسلما اليه الا بعد الحياطة
والتسليم ولو قال اشتريت هذا صار ملكا له كذا في القنية * قال ابو القاسم لوجهت المرأة لولدها الذي
في بطنها ثيابا فولدت فان وضع الولد على الثياب فالثياب ميراث قال الفقيه وعندي ان الثياب لها لم تقبل المرأة
انها جعلته ملكا للصبي الا ترى انه لو كان الصبي مقدرا عشرين او نحو ذلك فبسطت كل ايلة فراشا
وبسطت عليه ملحفة او لحا فاهل بصر المولود ما لم تقل هذا له كذلك ههنا وليس هذا بمنزلة ثياب البدن
قال ابو القاسم لوجهه ابنته في حال صغرها او حال كبرها لكن سلمه اليها فانه يكون لها اذا كان ذلك
في صحته كذا في البايع * امرأة لها مهر على زوجها وهبت المهر لابنها الصغير الذي هو من هذا
الزوج الصحيح انه لا تصح هذه الهبة الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض فيجوز ويصير ملكا
للولد اذا قبض كذا في فتاوى القاضي خان * الموهوب له ان كان من اهل القبض فحق القبض اليه
وان كان الموهوب له صغيرا او مجنونا فحق القبض الى وليه ووايه ابوه او وصي ابيه ثم جده ثم
وصي وصيه ثم القاضي ومن نصبه القاضي سواء كان الصغير في مبال واحد منهم او لم يكن
كذا في شرح الطحاوي * فلوان الاب ووصيه والجد بالاب ووصيه فاب غيبة منتقطة جاز قبض

الذي يتلوه في الولاية كذا في الخلاصة * وأما غير الأب والجدي فجاءوا الأخ والعم والام وسائر القربات
ففي الاستحسان يملكون قبض الهبة إذا كان الصغير في عيالهم وكذلك وصي هؤلاء يملكه
استحسانا إذا كان في عياله وكذلك الأجنبي الذي يعول البتيم وليس للبتيم أحد سواه جاز له
قبض الهبة استحسانا ويستوي في هذه المسائل إذا كان الصبي يعقل القصد ولا يعقل وهذا
كله إذا كان الأب ميتا وحياءا ثباغية منقطعة فاما إذا كان حيا حاضرا أو صبي في عيال هؤلاء
هل يصح لم يذكر هذا الفصل في الكتب نصا إلا أنه ذكر في الأجنبي إذا كان يعول البتيم وليس لهذا
البتيم أحد سواه جاز قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضي أن لا يصح قبض هؤلاء إذا كان الأب
حاضرا وذكر في الجدا أيضا أنه لا يملك القبض على الصغير إذا كان الأب حيا ولم يفصل بين ما إذا كان
الصغير في عياله أو لم يكن فظاهره أطلقه يقتضي أن لا يصح كذا في الذخيرة * وأن كان الصغير
في حجر العم وعياله فهو للمصغر هبة ووصي الأب حاصر قبض العم قبل لا يجوز قبضه وإن قبض
الأخ أو العم أو الام والصغير في عيال أحسب لا يجوز وإن قبض ذلك الأجنبي الذي الصغير في
عياله جاز كذا في فتاوى قاصحان * والصغيرة التي تجامع مثلها وهي في عيال الزوج إذا قبضت
هي أو الزوج جاز القبض ثم شرط في قبض الزوج على زوجته الصغيرة إذا كان تجامع مثلها فمن
أصحابنا من قال إذا كان لا تجامع مثلها لا يصح قبض الزوج عليها وأصحح أنه إذا كان يعولها وهي
لا تجامع مثلها جاز قبضه عليها والصغيرة إذا لم يكن الزوج به لا يجوز قبض الزوج عليها ولكن يقص
الولي عليها هكذا في الذخيرة * ولو كانت الصغيرة في عيال الجد أو الأخ أو الام أو العم فهو الهبة
فقبض الزوج حاز كذا في التاترخانية * فإن أدركت لم يجز قبض الأب ولا الزوج عليها إلا بذاتها كذا
في الجوهرة البيرة * صغيرة في عيال أجنبي عيالها برضاء أبيها ولأب فأن قبض الأجنبي لها صحيح دون
قبض الأخ كذا في السراجية * ولو كان الصغير في عيال الجد أو الأخ أو الام أو العم فهو الهبة فقبض الهبة
من كان الصغير في عيال الأب حاضرا احتلف المشائخ فيه وأصحح الجواز كذا في فتاوى قاصحان *
وهو يقتضي كذا في الفتاوى الصغرى * وأن قبضه الصبي وهو بعل جاز وإن كان أبوه حيا
كذا في الوجيز المذكور * وهذا قول أماننا للزوج كذا في الذخيرة * وأن كان لا يعقل لم يجز
كذا في السراج الوهاج * قبول الهبة من الصبي صحيح إذا تحصنت الهبة منفعة في حق الصغير
أما إذا كان

اما اذا كان فيها ضرر للصبي لا يصح حتى انه اذا وهب رجل لصبي عبدا اعين او ثرا في دار قبل ان كان يشتري منه ذلك بشيء فانه يصح قبوله ولا يرد وان كان لا يشتري منه شيء ويلزمه مؤنة النقل ونفقة العبد فانه يرد ذلك ورد الهبة من الصبي الذي يعبر عن نفسه صحيح كذا في الذخيرة * وذكر الحاكم وهب دارا لابن له احدهما كبير والآخر صغير وقبض الكبير انها باطلة وهو الصحيح لان هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول فسبقت هبة الصغير فتمكن الشروع والحيلة ان يسلم الدار الى الكبير ويهبها منها كذا في الوجيز المذكور وي * ثم كل ما يتخلص به عن الحرام او يتوصل به الى الحلال من الحيل فهو حسن والصدقة على الصغيرين . كهي على الاجنبيين كذا في التمرثاشي * الباب السابع في حكم العوض في الهبة العوض نوعان . متأخر عن العقد ومشرط في العقد اما العوض المتأخر عن العقد فالكلام فيه في موضعين احدهما في بيان شرط جواز هذا التعويض وصيرورة الثاني عوضا والثاني في بيان ما هبة هذا التعويض اما الاول فله شرائط ثلاثة الاول مقابلة العوض بالهبة وهو ان يكون التعويض بلفظ يدل على المقابلة نحو ان يقول هذا عوض عن هبتك او بدل من هبتك او مكان هبتك او تحللتك هذا عن هبتك او تصدقت بهذا بدلا عن هبتك او كافاتك او جازيتك او اثبتك او ما يجري هذا المجرى حتى لو وهب لانسان شيئا وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له ايضا وهب شيئا للواهب ولم يقل عوضا عن هبتك ونحو ذلك مما ذكرنا لم يكن عوضا بل كان هبة مبتدأة لكل واحد منهما حق الرجوع والثاني ان لا يكون العوض في العقد مملوكا بذاك العقد حتى لو عوض الموهوب له ببعض الموهوب لا يصح ولا يكون عوضا وان كان الموهوب قد تغير عن حاله تغيرا يمنع الرجوع فان بعض الموهوب يكون عوضا عن الباقي هذا اذا وهب شيئا واحدا وشيئين في عقد واحد فاما اذا وهب شيئين في عقد بنفعين احدهما عن الآخر فقد اختلف فيه قال ابو حنيفة ومحمد رحم يكون عوضا لو وهب له شيئا وتصدق عليه بشيء فعوضه الصدقة من الهبة كانت عوضا بالاجماع والثالث سلامة العوض للواهب فان لم يسلم بان استحق من يده لم يكن عوضا وله ان يرجع في الهبة ان كان الموهوب قائما بعينه لم يهلك ولم يزد دخر او لم يحدث فيه ما يمنع الرجوع فان كان قد هلك واستهلكه الموهوب له لم يضمه كما لو هلك واستهلكه قبل التعويض وكذا اذا ازداد خيرا لم يضم من كما قبل العوض كذا في البدائع * وان استحق بعض العوض فما بقي منه فهو عوض عن الهبة كلها وان شاء رد ما بقي في يده من العوض ويرجع بالهبة كلها ان كانت

قائمة لم يخرج من ملك الموهوب له ولم يزد في بدنها كذا في السراج الوهاج * وأما سلامة المعوض وهو الموهوب شرط التعويض حتى لو استحق الموهوب كان له ان يرجع فيما عوض ولو استحق نصف الموهوب فللموهوب له ان يرجع في نصف العوض ان كان الموهوب مما يحتمل القسمة سواء زاد العوض او نقص في السعر او زاد في البدن او نقص فيه كان له ان يأخذ نصفه ونصف المتصان كذا في البدائع * وأن قال ارد ما بقي من الهبة وارجع في العوض كله لم يكن له ذلك وان كان العوض مستهلكا ضمن قابض العوض بقدره واجب الرجوع للموهوب له به من العوض كذا في السراج الوهاج * وإذا استحق كل الهبة والعوض مستهلك بضمن كل قيمة العوض كذا ذكر في الاصل من غير خلاف كذا في البدائع * هذا اذا كان الموهوب او العوض شيئا لا يحتمل القسمة فاستحق بعضه فاما اذا كان مما يحتمل القسمة فاستحق بعض احدهما بطل العوض ان كان هو المستحق وكذا تبطل الهبة ان كانت هي المستحقة واذا بطل العوض رجع في الهبة واذا بطلت الهبة يرجع في العوض هكذا في السراج الوهاج * الثاني بيان ماهيته فالتعويض المتأخر عن الهبة هبة مبتدأة بلا خلاف بين اصحابنا يصح بما يصح به الهبة ويبطل بما يبطل به الهبة لا يخالفها الا في اسقاط الرجوع على معنى انه يثبت حق الرجوع في الاولى ولا يثبت في الثانية فاما وراء ذلك فهو في حكم هبة مبتدأة ولو وجد الموهوب له بالموهوب عيبا فاحشالم يكن له ان يرد ويرجع في العوض وكذلك الواهب اذا وجد بالعوض عيبا لم يكن له ان يرد العوض ويرجع في الهبة فاذا قبض الواهب العوض فليس لكل واحد منهما ان يرجع على صاحبه فيما ملكه سواء عوضه الموهوب له واجنبي بامر الموهوب له او بغير امره كذا في البدائع * وبشروط شرائط الهبة في العوض بعد الهبة من القبض والحيازة والافراق كذا في حزانة المعتين * ولا يكون في معنى المعاوضة ابتداء وانتهاء فلا يثبت للشفع اشفعة ولا للموهوب له الرد بالعيب كذا في محيط السرخسي *

النوع الثاني العوض المشروط في عقد الهبة * فان كانت الهبة بشرط العوض شرط لها شرائط الهبة في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يحتمل القسمة ولا يثبت بها الملك قبل القبض ولكل واحد منهما ان يمنع من التسليم وبعد التقا بض يثبت لها حكم البيع فلا يكون لاحدهما ان يرجع فيما كان له ويثبت بها الشفعة ولكل واحد منهما ان يرد بالعيب ما قبض والصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة بشرط العوض وهذا استحسان والقباس ان تكون الهبة بشرط العوض بيعا ابتداء وانتهاء كذا في

فتاوى قاضيان * وهب دارا من رجلين بشرط عوض الف درهم ينقلب بيعا جائزا بعد التقابض
 كذا في القنية * ولو عوض عن جميع الهبة قليلا كان العوض او كثيرا فانه يمنع الرجوع ولو عوض
 عن بعض الهبة عن ملكه فله الرجوع فيما لا يعوض عنه وليس له الرجوع فيما عوض كذا في شرح
 الطحاوي * اذا تصدق الموهوب له على الواهب بصدقة او نحلة او عمرة فقال هذا عوض هبتك
 جاز كذا في الصغيرى * ويجوز تعويض الاجنبي سواء كان بامر الموهوب له او بغير امره ليس
 للاجنبي المعوض ان يرجع على الموهوب له سواء عوض بامر او بغير امره الا ان يقول الموهوب له
 عوض فلانا عني على اني ضامن وهو كما لو قال هب لفلان عبدك هذا عني فان المأمور
 لا يرجع على الامر الا ان يقول له الامر على اني ضامن هكذا في فتاوى قاضيان * والاصل
 في جنس هذه المسائل ان كل ما يطالب به الانسان بالجنس والملازمة يكون الآمر بادائه سببا
 للرجوع من غير اشتراط الضمان وكل ما لا يطالب به الانسان بالجنس والملازمة لا يكون الآمر
 بادائه سببا للرجوع الا بشرط الضمان كذا في الظهيرية * ولو وهب له هبة فعوضه عوضا على غير
 شرط فقبضه ثم استحق العوض فله ان يرجع في الهبة ان كانت قائمة في ملك الموهوب له ولم يزد
 ولم يحدث فيها ما يمنع الرجوع فيها كذا في السراج الوهاج * وان استحق العوض وقد ازدادت الهبة
 لم يرجع كذا في الخلاصة * وان كانت الهبة قد هلكت او استهلكها الموهوب له لم يضمنها في قولهم
 جميعا كذا في السراج الوهاج * ولو وهب لرجل الف درهم فعوضه الموهوب له درهما من تلك
 الدراهم لم يكن ذلك عوضا عندنا وكان له ان يرجع في هبته وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا منها
 كذا في فتاوى قاضيان * وفي الفتاوى العتائية ولو وهب دارا بشرط عوض وقيمتها الف فباعها
 بالفين قبل نقد الثمن اخذها الشفيع بالفين ويدفع الموهوب له للمواهب ما شرط او قيمته ولو حضر
 الشفيع بعد ما دفع المشروط الى الواهب اخذها به كذا في التاتارخانية * رجل وهب لرجل ثوبا
 وخمسة دراهم وسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب او الدراهم لم يكن عوضا عندنا استحسانا كذا في
 فتاوى قاضيان * ولو وهب له حنطة وطحن بعضها وعوضه دقيقا من تلك الحنطة كان عوضا
 وكذلك لو وهب له نيا با وصبغ منها ثوبا بعصفرا وخطه قميصا وعوضه اية كان عوضا وكذلك لو وهب
 له سويقا فلت بعضه وعوضه كذا في الذخيرة * ولو وهب نصراني لمسلم هبة فعوضه المسلم خمرا
 او خنزيرا لم يكن ذلك عوضا للنصراني ان يرجع في الهبة وكذا الرجل اذا عوض الواهب شاة

مسلوخة ثم ظهر انها مبيعة رجع الواهب في هبته كذا في فتاوى قاضيخان * وهب لرجل ثوباً لغيره وسلمه اليه واجاز رب الثوب الهبة جازت من ماله فله ان يرجع فيه مالم يعوضه الموهوب له او لم يكن ذارحم محرم منه وان عوض الرجل الذي وهب له او كان بينهما قرابة لم يمنع ذلك رب الثوب من الرجوع كذا في المبسوط * عبداً ذون له في التجارة وهب لرجل هبة وعوضه الموهوب له من هبته فلكل واحد منهما ان يرجع في الذي له والهبة با طلة وكذلك والد الصغير اذا وهب من مال الصغير شيئاً وعوضه الموهوب له كذا في المحيط * الصغير اذا وهب ماله لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لانه عوضه عن هبة با طلة كذا في فتاوى قاضيخان * اذا وهب للصغير هبة فعوضه الاب عنها من مال الصغير لم يجز تعويضه وان كانت الهبة بشرط العوض كذا في الجوهرة النيرة * ومن وهب لرجل جاريتين فولدت احدهما في يد الموهوب له فعوضه الولد عنهما لم يكن له ان يرجع فيهما كذا في السراج الوهاج * مريض وهب للصحيح عبداً يساوي الف ولا مال له غيره فعوضه الصحيح منه عوضاً وقبضه المريض ثم مات والعوض عنده فان كان العوض مثل ثلثي قيمة العبد او اكثر فالهبة ماضية وان كانت قيمة العوض نصف قيمة الهبة يرجع ورقة الواهب في سدس الهبة وان كان العوض شرطاً في اصل الهبة فان شاء الموهوب له رد الهبة كلها واخذ العوض وان شاء رد سدس الهبة وامسك الباقي كذا في المبسوط * الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة في الباقي عن ابي يوسف رح اذا قل لغيره هذا العين لك ان شئت ودفعه اليه فقال شئت يجوز ومن محمد رح في التمر اذا طلع فقال صاحب التمر لغيره هو لك ان ادرك او قل اذا كان غداً فهو جائز بخلاف دخول الدار كذا في الذخيرة * لو وهب غلاماً او شيئاً على ان الموهوب له بالخيار ثلثة ايام ان اجاز قبل الافتراق جاز وان لم يجز حتى افتراق لم يجز ولو وهب شيئاً على ان الواهب بالخيار ثلثة ايام صححت الهبة وبطل الخيار لان الهبة عقد غير لازم فلا يصح فيها شرط الخيار كذا في فتاوى قاضيخان * رجل له على آخر الف درهم فقال اذا جاء غداً فالألف لك او قال انت بريئ منها او قال اذا ادبت الي نصف المال فانت بريئ من النصف الباقي او قل ملك النصف الباقي فهو باطل كذا في الجامع الصغير * وفي الفتاوى العنابية اذا قال ابرأك علي ان تعنق صدك له قال انت بريئ علي ان تعتقه بابرائي اياك فقال نهلت او اعتقت له يبرأ من الدين كذا في التلخيص

في التاتارخانية * وفي تناوي ابي الليث رح سئل ابو نصر عن رجل قال لا اُخبر اُرتك من الحق الذي لي عليك على اني بالخيار قال البراءة جائزة والخيار باطل الا يرى انه لو وهب له شيئا على انه بالخيار جازت الهبة وبطل الخيار فالبراءة اولى كذا في المحيط * في المنتقى بن سماعه من محمد رح رجل قال لغيرة وهبت لك هذه الامة على ان تعوضني الف درهم فدفع اليه الامة فوطئها وولدت له قال امره ان يدفع العوض الذي شرط والقيمة كذا في الذخيرة * قال اصحابنا جميعا اذا وهب هبة وشرط فيها شرط فاسدا فالهبة جائزة والشرط باطل كمن وهب لرجل امة فاشترط عليه ان لا يبيعهها وشرط عليه ان يتخذها ام ولد او ان يبيعهما من فلان او يردّها عليه بعد شهر فالهبة جائزة وهذه الشروط كلها باطلة كذا في السراج الوهاج * وان وهب لرجل امة على ان يردّها عليه او على ان يعتقها او على ان يستولدها او وهب له دارا او تصدق عليه بدار على ان يرد عليه شيئا منها او يعوضه شيئا منها فالهبة جائزة والشرط باطل كذا في الكافي * والاصل في هذا ان كل عقد من شرطه القبض فان الشرط لا يفسده كالهبة والرهن كذا في السراج الوهاج * وجب له ما لا يصح تعليقه بالشرط ويبطل بالشرط ط الفاسدة ثلثة عشر البيع والعسمة والآجارة والرجعة والصّلم من مال والآبراء عن الدين والحجر على المأذون وعزل الوكيل في رواية شرح الطحاوي وتعليق الجاب الاعكاف بالشرط والمزارعة والمعاملة والآقرار والوقف في رواية * وما لا يبطل بالشرط الفاسدة ستة وعشرون الطلاق والخلع بمال وبغير مال والرهن والقرض والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والتحكيم عند محمد رح والكفالة والحوالة والآقالة والنسب واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصّلم عن دم العمد والجراحة التي فيها القصاص حالا او مؤجلا وجناية الغصب والوديعة والغارية اذا ضمن فيها رجل وشرط فيها كفالة او حوالة وعقد الذمة وتعليق الرد بالعيب بالشرط وتعليق الرد بخيار الشرط بالشرط وعزل الناضي والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط ولا اضافته ولكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط وكذا الحجر على المأذون وكذا الهبة والصدقة والكتابة بشرط متعارف وبغير متعارف يصح ويبطل الشرط وما يصح اضافته الى زمان في المستقبل اربعة عشر الآجارة ونسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والآقالة والكفالة والايضاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعناق والوقف * وما لا يصح اضافته الى زمان في المستقبل تسعة البيع واجازته ونسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصّلم

من مال والآراء من الدين هكذا في الفصول الاسنروشنبة * رجل وهب لآخرا رضا علي ان
ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب قال ابو القاسم الصفار ان كان في
الارض كرم او اشجار جازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الارض قراحا فالهبة فاسدة كذا
في فتاوى فاضيل خان * ولو كان الموهوب كرم او شرط ان ينفق عليه من ثمره نصح الهبة ويبطل
الشرط كذا في محيط السرخسي * وفي الاسبيجاي رجل وهب لرجل هبة او تصدق عليه بصدقة
على ان يرد عليه ثلثها او ربعها او بعضها او يعوض ثلثها او ربعها او بعضها فالهبة جائزة ولا يرد عليه
ولا يعوضه بشيء كذا في التاتارخانية * وفي المنتقى امرأة قالت لزوجها تصدق عليك بالالف
التي لي عليك على ان لا تسري علي او قالت علي ان لا نتزوج فقبل ثم تزوج وتسرى فلا
رجوع في الف كذا في المحيط * وهبت مهرها لزوجها على ان يجعل امر كل امرأة لزوجها عليها
ولم يقبل الزوج فالمختار ان الهبة تصبح بلا قبول المدبوع قبل ان يجعل امرها بيد هافا لآراء ما عس وان
لم يجعل والمختار انه يعود المهر وكذا لو أبرأت على ان لا يضربها ولا يخبرها او يهب لها كذا
فان لم يكن هذا شرط في الهبة لا يعود المهر كذا في الوجيز للكردي والخلاصة * قالت المرأة
لزوجها تركت مهري عليك ان جعلت امر يبيدي ففعل ذلك فمهرها على حاله ما لم تطلق
نفسها لانها جعلت المهر عوضا عن الامر باليد وهو لا يصلح عوضا كذا في المضمرات * امرأة
قالت لزوجها وهبت مهري لك ان لم تظلمني فقبل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال الفقيه
ابوبكر الاسكاف و ابو القاسم الصفار الهبة فاسدة لان هذا تعليق الهبة بالشرط بخلاف ما لو قالت
وهبت لك مهري على ان لا تظلمني فقبل صحت الهبة لان هذا تعليق الهبة بالقبول فاذا قبل
تمت الهبة ولا يعود المهر بعد ذلك وقبل مهرها على حاله اذا ظلمها والعقوى على هذا القول
وان ضربها الزوج بعد ما قبل الشرط ان ضربها بغير حق يعود المهر وان ضربها الزوج لتأديب
مستحق عليها لا يعود المهر كذا في الظهيرية وفتاوى فاضيل خان * وسئل ابوبكر عن امرأة قالت
لزوجها انخذ الوليمة وقت جهازي فما انتفته فانقص من مهري قال يكون كما قالت له كذا كذا
في الحاوي للفتاوى * اذا قال الرجل لامرأة ابرأتني من المهر حتى اهب لك كذا
فابرأتها ثم ابى الزوج ان يهبها قال نصير يعود المهر عليه كما كان وذكر في كتاب الحج
امرأة تركت مهرها على زوجها على ان يحج لها فلم يحج قال محمد بن المقاتل ان

المهر يعود عليه على حاله قال الصدر الشهيد ر ح في وافعائه المختار للفتوى ما قاله نصير
ومحمد بن مقاتل ر ح ان المهر يعود كذا في المضمرات * امرأة قالت لزوجها انك تغيب عني
كثيرا فان مكثت معي ولا تغيب فقد وهبت لك الحائط الذي في مكان كذا فمكث معها ما نائم طلقها
فالمسئلة على خمسة وجوه الوجه الاول اذا كانت عدة منها لاهبة للحال ففي هذا الوجه لا يكون
الحائط للزوج الوجه الثاني اذا وهبت له وسلمت اليه ووعدا ان يمكث معها ففي هذا الوجه
الحائط للزوج وان لم يسلم الحائط الى الزوج لا يكون له الحائط الوجه الثالث اذا وهبت على
شرط ان يمكث معها وسلمت اليه وقبل الزوج ففي هذا الوجه الحائط للزوج وهكذا ذكر الشيخ
ابو القاسم ر ح وعلى قول نصير ومحمد بن مقاتل ر ح وهو المختار لا يكون الحائط للزوج الوجه
الرابع اذا قالت وهبت لك ان مكثت معي ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الخامس
اذا اصابته على ان يمكث معها على ان الحائط هبة ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج كذا
في المصمرات^(١) * امرأة وهبت مهرها لزوجها ليقطع لها في كل حول نوباً مرتين وقبل الزوج ذلك
فمضى حولان ولم يقطع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك شرطاً في الهبة
فمهرها عليه على حاله وان لم يكن شرطاً في الهبة سقط مهرها ولا يعود بعد ذلك وكذا لو وهبت مهرها
على ان تحسن اليها فلم يحسن اليها كانت الهبة باطلة كذا في فتاوى قاضيخان * امرأة قالت
لزوجها (كايين ترا بخشيدم چنگ از من بدار) ان لم يطلقها لم يبرأ عن المهر كذا في الظهيرية *
امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان يمسكها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل ر ح ان لم تكن وقتاً للمساك وقتاً لا يعود مهرها على الزوج وان وقتت
وقتها فطلقها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فقبل اذا لم يوقت لذلك وقتاً كان قصدها
ان يمسكها ما عاش قال نعم الا ان العبرة لا بطلاق اللفظ امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان
لا يطلقها فقبل الزوج قال خلف ر ح صححت الهبة طلقها او لم يطلق كذا في فتاوى قاضيخان * وسئل
ابو جعفر ر ح عن منع امرأته عن المصير الى ابويها وهي مريضة فقال لها ان وهبت لي مهر
ابعتك الى ابويك فقالت المرأة افعل ثم قدمها الى اليهود فوهبت بعض مهرها واوصت ببعض
على الفقراء وغير ذلك وبعد ذلك لم يبعثها الى ابويها ومنعها قال الهبة باطلة قال الفقيه ر ح لانها
بمنزلة المكروهة في الهبة كذا في الحاوي للفتاوى * امرأة قالت لزوجها المريض ان مت من

مرضك هذا فانت في حل من مهرى او قالت فمهرى عليك صدقة فهو باطل لانها مخاطرة
وتعليق كذا في الظهيرية * مريضة قالت لزوجه ان مت من مرضي هذا فمهرى عليك صدقة
او فانت في حل من مهرى فماتت من ذلك المرض فتقوله باطل والمهر على الزوج كذا في
خزانة المفتين * المرأة اذا ارادت ان يتزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا اقترجك حتى
تهبني مالك علي فوهبت مهرها على ان يتزوجها فالمهر باق على الزوج تزوجها ولم يتزوجها
لانه جعلت المال على نفسها موصا من النكاح وفي النكاح العوض لا يكون على المرأة كذا في فتاوى
فاضيخان * لو اتى الاضطجاع عند امرأته فقال لها ابرئيني من الميثرنا ضطجع معك فابرأته وقيل يبرأ لان
البراء للنود الداعي على الجماع كذا في القبة * ولو قال لمديونه ان لم تقض مالي عليك
حتى تموت فانت في حل فهو باطل كذا في البحر الرائق * ولو قال لرب الدين اذا مت فانت في حل
فهو جائز كذا في فتاوى فاضيخان * ولو قال ان مت فانت بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله
ان دخلت الدار فانت بري مالي عليك لا يبرأ كذا في الوجيز للكردي * ابرأه من الدين
لبصالح مهمه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة كذا في القبة * الباب التاسع في اختلاف الواهب والموهوب له
والشهادة في ذلك عبد في يدي رجل جاء رجل وادعاه ان صاحب اليد وهبه منه وسلمه اليه
وجحد صاحب اليد ذلك فجاء المدعي بيينة شهدت على اقرار الواهب بالهبة والقبض كان
ابو حنيفة ر ح ولا يقول لا تقبل هذه الشهادة ثم رجع وقال تقبل وهو قول ابي يوسف ومحمد ر ح
وعلى هذا الخلاف الرهن والصدقة ولو كان هذا الاختلاف بين الشاهدين يمنع قبول الشهادة
بلا خلاف بان شهد احد الشاهدين على معاينة القبض وشهد الآخر على اقرار الواهب بذلك
ولو كان العبد في يد الموهوب له فتشهد الشهود على اقرار الواهب بالقبض جازت الشهادة على قوله
الاول والاخر كذا في الذخيرة * وان كان الواهب اقرب ذلك عند القاضي والعبد في يده اخذ
بأقراره هكذا ذكر المسئلة ههنا ولم يذكر لابي حنيفة ر ح قول اول واخر وذكر في كتاب الاقرار قوله
الاول قال مشائخنا ر ح ما ذكره هنا اصح كذا في المحيط * اذا اسنودع الرجل رجلا وبيعة ثم وهبها له
ثم جحد فشهد بذلك عليه شاهدان ولم يشهدا بالقبض فهو جائز فان جحد الواهب ان يكون في
يده يومئذ وقد شهدت الشهود على الهبة ولم يشهدوا على معاينة القبض ولا على اقرار الواهب
والهبة

والهبة في يد الموهوب له يوم يخاصم الى القاضي فذلك جائز اذا كان الواهب حيا فان كان ميتا
فشهادتهما باطلة كذا في المبسوط * رجل وهب لرجل مائة من الف قال انما كنت استودعك قال قول
قول صاحب المتاع مع يمينه واذا حلف اخذ المتاع فان وجدته هالكا فان كان هلك بعد ما ادعى
المستودع الهبة فالمستودع ضامن لقيمته وان كان الهلاك قبل دعوى الهبة فلا ضمان كذا في المحيط *
وهب لرجل عبدا وقبضه الموهوب له ثم جاء رجل واقام بينة انه كان اشتراه من الواهب قبل الهبة
والقبض بطلت الهبة وان لم يشهد واعلى الشراء قبل الهبة وانما شهد واعلى الشراء لا غير فهو للموهوب له
وكذلك ان ارخ شهود الشراء شهرا او سنة وان كان العبد في يد الواهب فاقام الموهوب له البينة
انه وهبه له وقبضه قبل الشراء واقام المشتري البينة انه اشتراه قبل الهبة وقبضه منه فالعبد لصاحب
الشراء كذا في الذخيرة * في المنتقى بشرع ابي يوسف رح اتفق الواهب والموهوب له ان الهبة
كانت بشرط العوض ولكن اختلفا في مقدار العوض فقال الواهب العوض الف وقال الموهوب له
خمسمائة والعوض لم يقبض بعد والموهوب قائم مقامه بعينه فلو اهب الخيار ان شاء قبض خمسمائة
وان شاء رجع في الهبة وان كان الموهوب مستهلكا رجع بقيمته ان شاء وان اختلفا في اصل العوض
فقال الموهوب له للواهب ما شرطت لك العوض اصلا فالقول قوله وبكون الواهب الرجوع
اذا كان الموهوب قائما وان كان مستهلكا فلا شيء على الموهوب له لكن يحلف الموهوب له ههنا على
دعوى الواهب بالله ما شرط الواهب العوض يريد به اذا كان الموهوب له مستهلكا كذا في المحيط *
رجل في يديه دار قال لرجل آخر تصدق بها علي واذنت لي في قبضها فقبضتها كان القول للمتصدق
ولو قال الذي في يده الدار كانت في يدي فتصدق علي فجازت وقال المتصدق لا بل كانت
حينئذ في يدي وقبضتها بغير اذني كان القول للمتصدق عليه ولو ادعى رجل عبدا في يد غيره
وزعم انه كان وهبه للذي في يديه وكان العبد غائبا عنهما فقبضه الموهوب له بغير اذنه وقال الموهوب له
وهبه لي وقبضه باذنيك كان القول للموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبه لي كان
في منزلك لا يحضرنا فامرني بقبضه فقبضته لا يصدق كذا في فتاوى قاضيخان * في المنتقى اذا
اراد الواهب الرجوع في الهبة وادعى الموهوب له انها هلكت فالقول قول الموهوب له ولا يمين
عليه فان عين الواهب شيئا وقال هذا هو الهبة حلف الموهوب له عليه كذا في المحيط * وقال الزوج
وهبت مهر فاني صحتها وقالت الورثة بل في مرضها فالقول قول الزوج كذا في خزائن الفتاوى *

اختلف الموهوب له الوارث مع وارث آخر ان الهبة كانت في الصحة او المرض فالقول قول من
 بدعي الصحة لان تصرفات المريض نافذة وانما ينتقض بعد الموت واختلف فيه فالقول لمن يكر
 التقص وقيل القول لمن ادعى المرض لانه ينكر لزوم العقد والملك كذا في القنية في باب الدعوى
 والخصومات في الهبة * رجل اشترى حلياً ودفع الى امرأته واستعملتها ثم ماتت واختلف
 الزوج وورثتها انها هبة او هاربة فالقول قول الزوج مع البين انه دفع اليها هاربة لانه منك
 للهبة كذا في جواهر الفتاوى * ولو قال للمدعي عليه وهب لك والدي هذا العين فلم يقبضه الا بعد
 موته وقال الموهوب له قبضته في حيوته والعين في بد الذي بدعي الهبة فالقول للوارث
 كذا في الذخيرة * واذا اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك او قال عوضتك
 او امانتدفت به علي وكذبها الواهب فالقول قول الواهب وكذلك ان كانت الهبة جارية فقال وهبتها
 لي وهي صغيرة فكبرت عندي وازدادت خيراً وكذبها الواهب فالقول قول الواهب وهذا استحسان
 والقباس ان يكون القول قول الموهوب له كذا في المحيط * وكذا هذا في كل زيادة منوطة كذا
 في خزائن المفتين * ولو ادعى الموهوب له انه سمن عندي وكذبها الواهب فالقول للواهب عندنا
 كذا في الكافي * ولو كان الموهوب ارضاً وفيها بناء او شجر او سويقاً وهو ملنوت او ثوباً وهو مصبوغ
 او مخيط فقال الموهوب له وهبتها لي وهي صحراء فبنيت فيها وغرست وقال وهبتها لي وهو غير ملنوت
 وغير مخيط وغير مصبوغ فلتت انا وصبغته وخطته انا وقال الواهب لا بل وهبت كذلك فالقول قول
 الموهوب له وكذلك اذا اخلته في بناء الدار وحلبة السيف كذا في المحيط * في المنقبي بن سامة عن
 محمد بن روح في رجل وهب جارية من رجل وقبضها الموهوب له وولدها ثم اقام الواهب بينة انه كان
 دبرها قبل ان يهبها قال يأخذها ويأخذ مقرها وقيمة اولادها وكذلك لو مات الواهب واقامت الامة
 بينة ان الواهب قد كان دبرها قبل ان يهبها من هذا الرجل كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط *
 وفي الفتاوى العتائية ولو استولدها الموهوب له فقامت الجارية بينة ان الواهب كان دبرها اخذها
 الواهب وعقرها وقيمة ولدها والولد حر بالقيمة كذا في التاتار خانية * رجل وهب عبداً لغير
 اذن المولى وسلم ثم ادعى مولاة انه عبده واقام البينة وقضى القاضي له ثم اجاز المولى له هبة العبد
 ذكر الخصاص في رح انه لا يجوز اجازته في قول ابي حنيفة رح وهذا على الرواية التي رويت عن
 ابي حنيفة رح ان قضاء القاضي للمستحق يكون فسخاً للعقد الماضية اما في ظاهر الرواية لا يكون

فسخا كذا ذكر شمس الائمة الحلواني رح واذا لم يتفسخ البيع بالاستحقاق لا تنسخ الهبة فتصح اجازة المستحق والنتوى في البيع على ظاهر الرواية قال الآ خر كنت وهبت لي الف درهم ثم قال بعده ما سكت لم اقبضها فالقول قوله وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي * ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها وادعت انه استكرهها في الهبة تسمع دعواها كذا في فتاوى قاضيهان * امرأة وهبت مهرها من الزوج وقالت انا مدركة ثم قالت بعد ذلك لم اكن مدركة وكذبت نفسها ان كان فدحا قدر المدركات في ذلك الوقت او كان بها علامة المدركات لا يصدق انها لم تكن مدركة وان لم تكن كذلك كان القول قولها كذا في خزائن الفتاوى * في الباقي ويجوز الرجوع فيما وهب للعبد بغية المولى ان كان مأذونا له ويصدق الواهب انه مأذون ولا تقبل بينة العبد على انه محجور الا ان يكون على اقرار الواهب ويحلف الواهب عند عدم البينة على العلم واوغاب العبد والهبة في يده فلا خصومة مع المولى وان كانت في يده فهو الخصم اذا صدقه واقامت عليه البينة كذا في المحيط * رجل قال لغيره وهبت لك هذا العبد امس فلم تقبل كان القول قول الواهب كذا في فتاوى قاضيهان * الباب العاشر في هبة المريض قال في الاصل ولا تجوز هبة المريض ولا صدقته الا مقبوضة فاذا قبضت فجازت من الثلث واذا مات الواهب قبل التسليم بطلت يجب ان يعلم بان هبة المريض هبة عقد اولست بوصية واعتبارها من الثلث ما كان لانها وصية ولكن لان حق الورثة يتعلق بمال المريض وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه بقدر ما جعل الشرع له وهو الثلث واذا كان هذا التصرف هبة عقدا شرط له سائر شرائط الهبة ومن جملة شرائطها قبض الموهوب له قبل موت الواهب كذا في المحيط * ان كانت الهبة دارا فقبضها ثم مات ولا مال له غيرها جازت الهبة في ثلثها ودر الثلثين الى الورثة وكذلك سائر ما يقسم وما لا يقسم كذا في المبسوط * مريض وهب لرجل جارية فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق ترد الهبة ويجب على الموهوب له العقر هو المختار كذا في جواهر الاخلاطي * وروي اذا وطئ الواهب المريض الامة لم يثبت النسب وعليه العقر للموهوب له وله ثلث الامة وثلث الولد وباقيها لورثة الواهب ولو قطع الواهب بداهة في وجوب الارش روايتان كذا في التاتارخانية * ان كانت الهبة جارية فكاتبها الموهوب له ثم مات المريض ولا مال له غيرها فعلى الموهوب له ثلثا قيمتها للورثة والا ترد الكتابة فان قضى القاضي عليه بثلثي قيمتها ثم عجزت المكاتبه لم يكن للورثة

عليها سبيل وان عجزت قبل القضاء اخذوا ثلثيها وكذلك ان كانت لها بعد موت المريض فالجواب على ما تقدم ماله بقض القاضي بثلثيها للورثة كذا في المبسوط * في الفتاوى العتبية ولو وهب المريض عبدا هو جميع ماله بشرط ان يكون له عوض قيمته مثل ثلثي الهبة او اكثر جاز وان كان اقل فالموهوب له ان شاء اكمل الثلثين وان شاء رد جميع الهبة واخذ عوضه وكذا اذا عوضه من غير شرط كذا في التارخية * مريض وهب لآخر عبدا وسلمه اليه ثم الموهوب له قتل الواهب عمدا او خطأ فانه يرد العبد الى ورثة الواهب كذا في القنية * رجل وهب لرجل عبدا في مرضه وقيمته الف درهم وسلمه اليه ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل الواهب يقال للموهوب له ادفعه او افده فان اختار الفداء فداء بعشرة آلاف وان اختار الدفع دفعه ولا شيء عليه لان المولى يتخلص من مهدة الجناية بدفع الجاني يدفع نصفه اليهم على وجه رد الهبة ونصفه على وجه الادفع بالجناية هكذا في المبسوط * مريض وهب عبدا ولا مال له غيره فباعه الموهوب له ثم مات المريض صح تصرفه وضمن ثلثي قيمته لورثته هكذا في السراجية * مريض وهب عبدا لرجل وعليه دين يحيط بقيمته ولا مال له غير العبد فاعتقه الموهوب له قبل موت الواهب جاز ولو اوعته بعد موته لا يجوز كذا في الظهيرية * مريض وهب لمريض عبدا وسلمه اليه فاعتقه وليس لواحد منهما مال غيره ثم مات الواهب ثم مات الموهوب له فان العبد يسعى في ثلثي قيمته لورثة الواهب ويسعى في ثلثي ثلث الباقي لورثة الموهوب له وان كان على الموهوب له دين الف درهم وقيمة العبد الف درهم يسعى العبد في قيمته بضرب فيه غرماء الموهوب له بدنيهم وورثة الواهب بثلثي قيمة العبد هكذا في المبسوط * واو وهب المريض دارا قيمتها ثلثمائة على ان يعوضه عبدا قيمته مائة وتقاضا للشفيع ان يأخذها بتيمة العبد فان مات وابتى الورثة الا جازة خبر الشفيع كالموهوب له اي رد الشفيع ثلث الدار او كل الدار واخذ عبدا وان لم يكن العوض مشروطا لا يأخذ بالشفعة كذا في الكافي * مريض وهب عبدا قيمته ثلثمائة لرجل صحيح على ان يعوضه عبدا قيمته مائة وتقاضا ثم مات المريض مر ذلك المرض ولا مال له غير العبد وابتى الورثة ان يجيزوا ما صنع الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء نقض الهبة ورد الموهوب كله واخذ عوضه وان شاء رد ثلث العبد الموهوب على الورثة وسلم ثلثه له ولم يأخذ من العوض شيئا وان قال الموهوب له ازبدني العوض بقدر الزيادة من المحاباة على الثلث لم يكن له ذلك

ذلك كذا في خزانة المفتين * اذا وهب المريض شيئاً لا يخرج من الثلث يرد الموهوب له ما زاد على الثلث من غير خيار وفي البيع بخير المشتري كذا في الصغرى * ولو وهب المريض كرتنم قيمته ثلثمائة على ان يعوضه الصحيح كرتنم يساوي مائة وتقابض ارمات ولم يجز الورثة رد ذكر الهبة واخذ كرتنم نفسه او رد نصف الكرواخذ نصف كرتنم ولو لم يشترط العوض ان شاء رد الهبة واخذ العوض وان شاء رد ثلثيها ولا يرجع شيء كذا في الكافي * مريض له عبد يساوي خمسة آلاف درهم وهبه لرجل وقبضه الموهوب له ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل المريض خطأ فانه يقال للموهوب له ادفعه او افداه فان اختار الفداء فداءه بالدية وسلم له العبد كله لان الدية بدل نفس الواهب بمنزلة مال خلفه فتبين به ان ماله خمسة عشر الفا وقيمة العبد خمسة آلاف فهو خارج من ثلثه فلهذا تنفذ الهبة في جميعه واذا ظهر نفوذ الهبة في جميع العبد ظهر ان على الموهوب له الدية كاملة للورثة باختياريه فان كان يساوي ستة آلاف درهم واخذ الفداء فانه يرد على ورثة الواهب ربعة ويفدي ما بقي بثلثة ارباع الدية كذا في المبسوط * وفي العيون هشام عن محمد رح رجل وهب عبدا في مرضه لرجل له على العبد الف درهم ثم مات الواهب ولا مال له غيره رجع الى الورثة ثلث المملوك وبطل الدين وهو قول ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف رح ثم رجع ابو يوسف رح قال يعود ثلث الدين فان وهب الرجل في مرضه غلاما لابنه ولا بنه على هذا الغلام دين قال فان صح فهو جائز وان مات فصارت الورثة عادية به كذا في التاتارخانية * واذا رجع الواهب في هبته الموهوب له مريض وقد كانت الهبة في الصحة فان كان بقضاء قاض فالرجوع فيه صحيح ولا سبيل لغرماء الموهوب له وورثته بعد موته على الواهب وان كان ذلك بغير قضاء قاض كان رد المريض له حين طلب الواهب الرجوع فيها بمنزلة هبة جديدة من المريض فيكون من الثلث ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين يحيط بماله ابطال ذلك الرجوع وردت الهبة الى تركته الميت كذا في المبسوط * مريض وهب جاريتة لمريض فردها الموهوب له على الواهب بهبة منه فهو جائز وليس لورثة الموهوب له ان يرجعوا في شيء مما وهب فقد اعتبر الرجوع في هذه المسئلة فسحوا من كل وجه وانه يوافق رواية ابي حنص رح من محمد رح كذا في الظهيرية * مريض وهب غلاما لامرأته فقبضته واعتقته ثم مات المريض فالتق ناقذ وتضمن القيمة كذا في خزانة المفتين * مريضة وهبت صداقها من زوجها فان برأت من مرضها صح وان ماتت من ذلك المرض فان كانت مريضة غير

مرض الموت فكذلك الجواب وان كانت مريضة مرض الموت لا يصح الا باجازة الورثة وتكلموا في حد مرض الموت والمختار للفتوى انه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كانت صاحبة الفراش او لم تكن كذا في المضمرات * قال ابوالميثرح هو ان لا يقدر ان يصلي فائما هو صاحب وبه نأخذ كذا في الجوهرة النيرة * مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم ماتت قال النقيه ابو جعفر ر ح ان كانت عند الهبة تقوم احاجتها وترجع من غير معين على القيام فهو بمنزلة الصحيحة تصح هبتها كذا في فتاوى فاصيخان * والمقعد والمفلوج والاشل والمسلول ان تطاول ذلك ولم يخف منه الموت فهبته من كل المال كذا في التبيين في كتاب الوصايا * والمرأة اذا اخذها المطلق فما فعلته في تلك الحالة يعتبر من الثلث فان سلمت جاز ما فعلته من ذلك كله كذا في الجوهرة النيرة * ولو وهبت المرأة مهرها من الزوج في حالة الطلق وماتت في النعاس لم يصح كذا في السراجية * وهبت مهرها من زوجها في مرض موتها ومات زوجها قبلها فلا دعوى لها عليه لصحة البراء ما لم تمت فاذا ماتت منه فلورثتهاد دعوى مهرها كذا في القنية * مريض مرض الموت طلق امرأته ثلثا وباع منها منزلا ووهب لها ثمنه واوصى لها بالف درهم ثم ماتت وهي في العدة والوصية وهبة الثمن على قول من اجاز البيع باطلاق فان اجاز سائر الورثة فهذا على وجهين ان قالوا اجزأه ما امر به الميت جازت الوصية وبطلت الهبة وان قالوا اجزأ ما فعل الميت جازت الوصية والهبة جميعه كذا في خزائن المفتين * واداهب المولى من ام ولده في صحته لا يصح وكذا الوهب المولى من ام ولده في مرض موته لا يصح ولا تنقلب وصيته اما اذا اوصى لها بعد الموت تصح كذا في جواهر الفتاوى الباب الحادي عشر في المتفرقات في مجموع النوازل رجل وهب لرجل شيئا وقبضه الموهوب له ثم اخذ منه الواهب واستهلكه غرم قيمته للموهوب له ولو وهب لرجل شاة وقبضها الموهوب له ثم ذبحها الواهب بغير امره او وهب له ثوبا ثم قطعها بغير امره ففي الشاة يأخذ الموهوب له الشاة المذبوحة ولا يغرم الواهب له شيئا وفي الثوب يأخذ الموهوب له الثوب ويغرم الواهب له ما بين القطع والصحة كذا في المحيط * وفي فتاوى آمل رجل له على آخر مائة وخمسون درهما مائة حال وخمسون مؤجل فوهب رب الدين للمديون خمسين فتلك الموهوب بنصرف الى الحال ام الى المؤجل افنى الامام الاجل برهان الدين المرفياني ر ح بانه بنصرف اليهما وبه افنى القاضي بدیع الدين ر ح كذا في التاتارخانية * المريضة اذا قالت لبس لي على زوجي صداق لا يبرأ عندنا كذا في خزائن الفتاوى * وسئل علي

السفدي ممن قال لا رأت هبي لي جميع ملاكك فقالت وهبت هل يدخل فيه المهرام لا فقال
لا كذا في التاتارخانية * رجل جهز ابنته بماله ووجه الابنة مع الجهار الى زوجها فماتت الابنة فادعى
الاب انه كان عارية وزوجها يدعى الملك اختلدوا به قال بعضهم القول قول الزوج والبيبة على الاب
وبه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح وقال بعضهم القول قول الاب لانه هو الدافع
والمملك قال رضي الله عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الكرام
والاشراف لا قبل قول الاب لان مثله يأنف من الاعارة وان كان من اوساط الناس يكون القول
قول الاب لانه هو الدافع وليس بمكذب فيما قال من حيث الظاهر كذا في فتاوى فاضيل خان *

اعطى لزوجته نايبر ليتخذها ثيابا وتلبسها عنده فدفعنها هي الى معاملة فهي لها كانت تدفع لزوجها
ورقا عند الحاجة الى النفقة او شيئا آخر وهو ينفق على ماله ليس لها ان ترجع بذلك عليه كذا
في القنية * امرأة قالت لم يكن لي على زوجي شيء هو ابرأ من المهر ولو جعلت زوجها في حل
بيرأ الزوج من المهر كذا في خزائن الفتاوى * قال لها وهي لا تعلم العربية قولي وهبت مهري
منك فقالت وهبت لا يصح بخلاف الطلاق والعناق ولهدوا كره على الهبة فهو هب لا تصح كذا
في الوجيز للكردي * ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها وادعت انه استكرهها في الهبة تسمع دعواها كذا في
فتاوى فاضيل خان * واذا ارادت المرأة ان تهب مهرها ثم لها ان تعيد المهر على الزوج فنصالح من المهر
على اللؤلؤة او على الثوب ولا تراه فتبرئ الزوج ثم رأت ذلك الشيء فردته بخيار الروية عاد المهر على
الزوج ولو ماتت لزم العقد وبطل خيار الروية كذا في خزائن الفتاوى * واذا ارادت المرأة ان تهب مهرها لزوجها
ان ماتت وان لم تمت بقي في ذمته ينبغي ان تشتري من زوجها ثوبا في مبدل بمهرها ان ماتت
بطل الخيار وان عاشت ترد الثوب بخيار الروية كذا في حسب المفتي * هبة المهر من الزوج الميت
نصح استحسانا كذا في السراجية * والبت لو وهبت مهرها من ايها ان امرته بالقبض صح
كذا في الخلاصة * قال في الاصل الوكيل في باب الهبة في معنى الرسول حتى يجعل العاقد
هو الموكل دون الوكيل وفي الباقي التوكيل بالهبة توكيل بالتسليم والوكيل بالتسليم ان يوكل غيره
بخلاف الوكيل بالقبض كذا في المحيط * وفي الفتاوى العناية ولو وكل الواهب رجلا بالتسليم وكل
الموهوب له رجلا بالقبض وغلبا صح التسليم من الوكيل فان امتنع وكيل الواهب خاصه وكيل
الموهوب له وينفردا حد وكيل التسليم به بخلاف وكيل القبض لا ينفردا كذا في التاتارخانية

في فصل فيما يجوز من الهبة ومالا يجوز * ولوانفق على معتدة الغير على طمع ان يتزوجها بعد مدتها فابت ان يتزوجها فان شرط في الاتفاق التزوج يرجع بما انفق والا فلا صح ان لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد رح وقال الاستاذ قاضيخان الاصح انه يرجع عليها زوجت نفسها ولم تزوج لانها رشوة ولو اكلت معه لا يرجع بشيء كذا في القنية * وسئل ابو القاسم عن امر شريكه بان يدفع ماله على ولده على وجه الهبة وكتب اليه كتابا بذلك وامتنع الشريك من الاداء هل للابن الخصومة معه قال هذا شيء لم يجب بعد ولا يجب له الا بالقبض فليس للابن خصومة في ذلك قال الفقيه رح ولولم يكن على وجه الهبة فللابن ان يخاصم اذا كان مقرا بالمال وبالوكالة كذا في الحاوي للفتاوى * امبرو هب جارية لرجل فاخبرته الجارية انها كانت اتا جرحقتل في غير يستولي عليها ونداولنها الايدي والموهوب له لا يجد دوزة المقتول هو يعلم انه لو خلاها ضاعت ولو امسكها ربما يقع في فتنة فله ان يرفع الامر الى القاضي لبيعها للغائب من ذي البدن حتى اذا ظهر الملك كان له على ذي البدن الثمن كذا في جواهر الفتاوى * وفي فتاوى ابى الفضل سئل عن رجل وهب لرجل ارضا كانت في يدايه مدة وبعد ابيه كانت في يده فجاء مدعي بخاصمه قال ابو حنيفة وابو يوسف رح خصومته مع الموهوب له دون الواهب وقال محمد رح ان اراد اخذ الارض فكذلك وان اراد اخذ القيمة حيث استهلكها بهبة كان له ان يخاصم الواهب كذا في الحاوي للفتاوى * قاض او غيره دفع اليه صحت لا صلاح المهم فاصلح ثم قدم يرد ما دفع اليه المتعاشقان يدفع كل واحد منهما لصاحبه اشياء فهي رشوة لا يثبت الملك فيها والدافع استردادها خطب امرأة في بيت اخيها فابى ان يدفعها حتى يدفع اليه دراهم فدفع وتزوجها يرجع بما دفع لانها رشوة كذا في القنية * اذا دفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه او احد من اهل بيته لم يأثم اذا جاء ملك دار الحرب لرسول ملك دار الاسلام جارية فهي له ولو اهدى ملك العدو الى امير العسكر فهي لجميع العسكر كذا في السراجية * وسئل بن مقاتل عما يهدي ابو الصبي الى المعلم او الى المؤدب في النيروز او في المهرجان او في العيد قال اذا لم يستل ولم يلج عليه في ذلك فلا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى * وسئل الحلواني ممن علق كوزة او وضعه في سطحه فامطر السحاب وامتلأ الكوز من المطر فجاء انسان واخذ ذلك الكوز مع الماء هل لصاحب الكوز ان يسترد الكوز مع الماء فقال نعم قال رض وجوابه في الكوز

في الكوز مما لا اشكال فيه فاما في الماء فانه ينظر ان كان اعدّه لذلك حينئذ يسترده وان لم بعده لذلك لا يسترده كذا في التا تاريخانية * وقبول الهبة والصدقة على اللقيط الى الملتقط وقبضه جائزا استحسانا كذا في الملتقط * لقيط في يد ملتقط نقله وينفق عليه وائس لهذا الصغير احد سواء جاز للاجنبي ان يقبض ما وهب من الصغير وان كان الصغير من اهل ان يقبض بنفسه ولهذا الاجنبي ان يسلمه لتعليم الاعمال وليس لاجنبي آخر ان يسترد منه نص عليه بسر خسي في كتاب الهبة كذا في الصغير * وسئل عن بن احمد رح عن رجل دخل الحمام وقد دفع الى صاحب الحمام الاجرة فاسترف من الازاء ماء بانه دفعه اليه صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا هل يصير ذلك الماء ملكا للمغتفر ام يكون ذلك لصاحب الحمام ويكون منه ابا حدة للداخلين فقال صار احق به من غيره ولكن ماصار ملكا له كذا في التا تاريخانية * دفع الى اجنبية عينا لارادة الزنا فان قال دعت اليك لازني بك فله الطلب وان وهبها ارادة الزنا وهي فائدة له الاسترداد والا فلا كذا في المقنية * وفي فوائد شمس الاسلام اذا حوّل امرأته بالصرب حتى وهبت مهرها لا تصح ان كلن قادر ا على الضرب كذا في الخلاصة * وسئل والدي عمن حاصم زوجته واذاها بالصرب والشم حتى وهبت الصداق منه ولم يعوضها هل لها حق الرجوع فقال هذه البراءة باطلة كذا في التا تاريخانية * في تناوي النسفي سئل نجم الدين عن امرأة اعطت زوجها مالا بسوءه ليتوسع بالتصرف فيه في المعيشة فظفر بالزوج بعض غرماء الزوج استولى على ذلك المال هل للمرأة ان تأخذ ذلك المال من ذلك الغريم قال ان كانت وهبته من الزوج او اقرضته منه فلا وان كانت اعطته ليتصرف فيه على ملكها فله ذلك كذا في المحيط * هبة البناء بدون الارض جائزة كذا في الذخيرة * ويدخل في هبة الارض ما يدخل في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر وكذا في الصلح على ارض او عنها تدحل ولا يدحل الزرع في الصلح من غير ذكر قال ركن الصباغي الزرع يدخل في الرهن والاقرار والتقي بغير ذكر ولا يدخل في البيع والقسمة والوصية والاحارة والكاح والوفى والهبة والصدقة وفي القضاء بالملك المطلق ولا يدخل النمار والاوراق المتقومة في هبة الاشجار بغير ذكر فاذا لم يذكر وفيها ثمر وورق فسدت الهبة لانه يمنع التسليم كذا في القنية * في اليتيمة سئل والدي عن رجل قال لا خرادفع الي اصطبلك حتى تكون فيه دابتي فدفعها له لمن يكون السرقين قال لصاحب الدابة قال رضي الله تعالى عنه وهكذا اجاب به علي بن الحسين السغدي وسئل علي مرة اخرى فقال هو لمن القى الحشيش سواء كان غاصبا

للأصطبل أو مستعيرا أو غاصبا للدابة أو مستعيرا لها إلا أن يكون جعل لذلك موضعاً معروفاً وقال صاحب الاصطبل لصاحب الدابة ادفع لى دابتك حتى تبيت في اصطبلي فحينئذ يكون لصاحب الاصطبل كذا في التاتارخانية * وفي فتاوى النسفي رجل قال لامرأته بين يدي الشهود غفر الله لك حيث وهبت لى المهر الذي لك عليّ فقالت (أري بخشيدم) فقال الشهود هل تشهد عليّ هبتك فقالت (هزارتن گواه باشيد) فقال يعرف الرد والتصديق في أثناء كلامها فيحمل عليّ ماترون كذا في الذخيرة * إذا وهب ابنه من رجل كان لك حاولو هب امرأته من نفسها كان طلاقاً ولو هب عبده من نفسه كان عتقاً كذا في خزنة الفتاوى * وفي جامع الفتاوى عبد مديون وهب فاراد الغرماء نقض الهبة للغرماء ذلك فلو فدى الواهب أو الموهوب له قبل النقض تمضى الهبة وكذلك الصدقة وبيع المولى من غيره كذلك ولو أجاز والهبة بطل حقهم إلا أن يعتق العبد ولو أوصى بالعبد لرجل ثم مات ليس للغرماء نقض الوصية بل يباع العبد في يده ولو فضل الثمن عن الدين فالفضل للموصى له وفي الصدقة والهبة لا يكون الفضل للموهوب له والمتصدق عليه كذا في التاتارخانية * وسئل أبو بكر عن هبة العبد المأذون من مال دفعه مولاه أو من كسبه قال إن كان يعلم أنه لو بلغ مولاه كره ذلك فلا يحل له ذلك والأفلا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى * قال لمكاتبه وهبت منك بدل الكتابة فقال المكاتب لا قبل عتق المكاتب والمال دين عليه كذا في الوجيز للكردي * أقرانه وهب من فلان داراً كان هذا اقراراً صحيحاً وفي الغيانية الاقرار بالهبة لا يكون اقراراً بالقبض هو الأصح كذا في جواهر الاطلاعي * وفي الجامع الأصغر خلف من محمدرح أنه قال فيمن وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضاً لها حتى يقطعها ويسلمها اليه وفي الشراء إذا خلي بينه وبينها صار قابضاً لها كذا في الذخيرة * وأهل الذمة في حكم الهبة بمنزلة المسلمين لأنهم التزموا أحكام الإسلام فيما يرجع إلى المعاملات إلا أنه لا تجوز المعاوضة بالخمير عن الهبة فيما بين المسلم والذمي سواء كان المسلم هو المعوض للخمير أو الذمي وإن صارت الخمير خلافاً في يد القابض لم تصر عوضاً ويرد إلى صاحبه وتجوز المعاوضة بالخمير والخنزير فيما بين الذميين كما يجوز ابتداء المبايعة ولا يجوز بالمدينة والدم كذا في المبسوط * وهب المرتد للنصراني أو النصراني له عليّ أن يعوضه خمراً فذلك باطل كذا في محيط السرخسي * مسلم وهب لمرتد هبة فعوضه منها المرتد ثم قتل أو لحق بدار الحرب جازت الهبة ولم يجز تعويضه

عند أبي حنيفة رح وفي قول أبي يوسف ومحمد رح تعويضه صحيح كسائر تصرفاته إلا أن عند أبي يوسف رح يكون من جميع ماله وعند محمد رح من ثلثه بمنزلة سائر تصرفات المرتد على وجه التبوع فإن كان المرتد هو الواهب وقد عوضه الموهوب له من هبته ثم قتل ولحق بدار الحرب يرد هبته إلى ورثته ويرد عوضه إلى صاحبه إن كان قائماً وإن كان قد استهلكه كان ذلك ديناً في مال المرتد سواء كان الآخر علماً بارتداده أو لم يعلم وإذا وهب الحربي المستأمن هبة لمسلم أو وهبها له مسلم فقبضها ثم رجع إلى دار الحرب ثم عاد مستأماً فلكل واحد منهما أن يرجع في هبته وإن سبي واخذت الهبة منه لم يكن للواهب أن يرجع فيها وإن حضر قبل القسمة وإن وقع الحربي في سهم رجل فاعتقه ثم وصلت تلك الهبة إليه بشري أو غيره لم يكن للواهب أن يرجع فيها وإن كان الحربي هو الواهب فسبي ووقع في سهم رجل لم يكن له أن يرجع في هبته وكذلك إن اعتق لا يستطيع الرجوع فيها كذا في المبسوط * نصراني وهب لمسلم شيئاً فعوضه خمره الرجوع في هبته كذا في محيط السرخسي * قال حربي وهب لحربي هبة ثم أسلم أهل الدار أو أسلموا جميعاً وخرجوا إلى دار السلام فله أن يرجع في هبته فإن كان عوضه من هبته لم يكن له أن يرجع فيها كذا في المبسوط * وفي اليئمة سئل عمر النسفي عن امرأ ولادة أن يقتسموا أرضه التي في ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فاقسموها وتراضوا على ذلك هل يثبت لهم الملك أم يحتاج فيه إلى أن يقول لهم الأب ملككم هذه الأراضي أو يقول لكل واحد منهم ملكتك هذا النصيب المفروض فقال لا وسئل عنها الحسن فقال لا يثبت الملك لهم بالقسمة كذا في التاتارخانية في الفصل السادس في الهبة من الصغير * سئل عن امرأة باعت كروباً من زوجها وأحالت بالثمن لابنها الصغير بطريق الإعام والصلة فمات الابن فلمن يكون الثمن أجاب يكون كله للمرأة ولا يكون ميراثاً كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الأستروشنى * رجل وابنه في المعازة ومعهما من الماء ما يكفي أحدهما من أحق بالماء منهما قال الابن أحق به لأن الأب لو كان أحق لكان على الابن أن يسقي أباه وإن سقى أباه مات هو من العطش فيكون هذا منه أعانة على قتل نفسه وإن شرب هو لم يعن الأب على قتل نفسه فصار هذا كرجلين أحدهما قتل نفسه والآخر قتل غيره فقاتل نفسه أعظم أثماً قال عليه السلام من قتل نفسه بحديدة جاء يوم القيمة وفي يده تلك الحديد يجاء بها بطن نفسه والوجاء الضرب بالسكين وأصله يوجأ كذا في الظهيرية * قال رضي الله عنه لما سأله عن كتب قصته إلى

السلطان وسأل منه تملك أرض محدودة فأمر السلطان بالتوقيع فكتب كاتب السلطان على ظهر القصة أنه جعلت الأرض ملكاً له هل يصير ملكاً له أم يحتاج إلى القبول من السلطان في مجلس واحد فإنه تملك يحتاج إلى القبول في المجلس هذا هو القياس لكن لما تعذر الوصول إليه أقيم السؤال بالقصة مقام حضوره وقبوله فإذا امره بذلك وأخذ منه التوقيع بملك كذا في جواهر الفناوي *

قال محمد رَح في السير الكبير إذا قسم الإمام الغنائم في أرض الحرب بين الغانمين أو باعها من قوم من التجار دخلوا معه فلحقهم العدوّ وعجزوا عن إخراجها إلى دار الإسلام ناراد المشترون والذين وقع ذلك في سهامهم أن يلتوا بالمتاع لبحر قوه فرموا به ثم بداهم فقالوا من أخذ من ذلك شيئاً فهو له فأخذ ذلك اقوام من المسلمين صار ذلك لهم حين أخذوا وأخرجوا إلى دار الإسلام أو لم يخرجوه علل محمد رَح فقال لأن هذا بمنزلة الهبة منهم كذا في الدخيرة * وذكر في كتاب الصيد حديثاً يدل على أن الهدية مشتركة بين جلسائه وبين المهدي إليه قال الطحاوي إذا كانت الهدية لا تحمل القسمة كالثوب أو مالا يוכל في الحال كاللحم ونحوه لم يجعل لأصحابه منه شيئاً وإن كانت الهدية تحمل القسمة وهو مهياً للأكل للحال يجعل لأصحابه من ذلك حظاً وبمسك البقية لأهله كذا في التآريخانية * رجل مات فبعث رجل إلى بن الميت ثوب ليكفنه فيه هل يملكه الابن حتى يكون له أن يكفنه في غيره وبمسكه لنفسه أن كان الميت ممن يترك بتكفينه لفقته أو ورع فإن الابن لا يملكه ولو كفه في غيره وجب عليه ردّه على صاحبه وإن لم يكن كذا جاز للابن أن يصرفه إلى حيث أحب كذا في السراج الوهاج * إذا وهب الأب لطفله داراً وأم بين حدودها وحقوقها وكانت الدار ودعة من أخروقت الهبة والمردع ساكن ملك الصغير بالعقد الصدقة في هذا مثل الهبة كذا في جواهر الاطلاحي * الباب الثاني عشر في الصدقة الصدقة بمنزلة الهبة في المشاع وغير المشاع وحاجتها إلى القبض إلا أنه لا رجوع في الصدقة إذا تمت ويستوي أن تصدق على غني أو فقير في أنه لا رجوع فيها ومن أصحابنا رجح من يقول الصدقة على الغني والهبة سواء كذا في المبسوط * إذا تصدق على رجل دار البس له أن يرجع سواء كان المتصدق عليه فقيراً أو غنياً كذا في المضمرات * ولو دفع إلى رجل ثوباً بنية الصدقة فأخذ المدفوع إليه طائفاً به ودفعة أو عارية فردّه على الدافع لا يحل للدافع أخذه لأنه قد زال عن ملكه حين قبضه الرجل فإن أخذه لزمه ردّه كذا

كذا في السراج النواهج * الهبة لا تصح الا بقبول بالقول واستحسن في صحة الصدقة من غير قبول
 بالقول لجريان العادة في كافة الاعصار بالتصدق على الفقراء من غير اظهارهم القبول بالقول كذا
 في القنية * والصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة كذا في الوجيز للكردي * ولو تصدق على غنيين
 جاز في رواية عن ابي حنيفة رح وهو قولهما ولو تصدق على فقير بن جاز بالا جماع كذا في السراجية *
 ولو تصدق قطعة نقرة على فقير بن جاز انفا كذا في التهذيب * رجل وهب لمساكين هبة ودفعها اليهم
 لم يرجع فيها استحسانا وفي القياس يرجع كذا في المبسوط * واذا اعطى سائلا او محتاجا على وجه
 الحاجة ولم ينص على الصدقة فلا رجوع فيه استحسانا كذا في الذخيرة * رجل في يده دراهم
 فقال لله علي ان تصدق بهذه الدراهم فتصدق بغيرها قال نصبر رح جاز وان لم يتصدق حتى هلك
 الدراهم في يده فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الفتاوى سئل بن سلمة ممن تصدق
 على امرأة وهي معسرة غير ان لها زوجا وموسرا قال ان كان الزوج يوسع عليها النفقة فهي موسرة بغناء
 الزوج كذا في الحاوي للفتاوى * وفي المنتقى ابراهيم من محمد رح رجل تصدق على رجل
 بصدقة وسلمها اليه ثم استقاله الصدقة فاقاله لم يجز حتى يقبض لانها هبة مستقلة وكذلك الهبة اذا
 كانت لذي رحم محرم وقال كل شيء لا يتفسخه القاضي اذا اخصما اليه فهذا حكمه وكل شيء
 فسخه القاضي اذا اخصما اليه واقاله الموهوب له فهو مال للواهب وان لم يقبض يجب ان يعلم بان
 الصدقة لا تقبل الا فالة والنسخ فيجعل اناله الصدقة تملكها مبتدأ وهبة مبتدأ كذا في المحيط * قال
 ابو يوسف رح لو تناقضا الصدقة فمات المتصدق عليه قبل ان يقبضها المتصدق فان المناقضة باطلة ولو
 كان ذلك في هبة كانت المناقضة جائزة كذا في البحر الرائق * عن ابي يوسف رح لو اعطى رجلا
 دارا على ان نصفها صدقة عليه ونصفها هبة وقبض الرجل فله ان يرجع في نصف الهبة لان كل نصف
 على حدة والاشيوع لا يمنع الرجوع كذا في محيط السرخسي * اذا تصدق بدارة على امرأته وعلى
 ما في بطنها هي حامل لم يجز شيء من الصدقة ولو قال لها تصدقت عليك وعلى غلامي او قل عليك
 وعلى نفسي هذه الدار لم يجز ولو قال تصدقت عليك وعلى الرجل الذي في هذا البيت وليس فيه احد
 انما هذا بمنزلة رجل قال تصدقت بهذه الدار على ابني الصغار الثلاثة وهو يظن انهم احياء وكان
 بعضهم ميتا وهو لا يعلم فالصدقة باطلة ولو قال هذا وهو يظن ان مات منهم جازت الصدقة
 وكلها للحي اشار الى ان الاجاب اذا وقع لمن يملك بوجه من الوجوه كان الاجاب بكما له

لمن يملك وعند ذلك لا يتمكن الشيوع أصلاً فيجوز الإيجاب وإذا وقع الإيجاب لشخصين كل واحد ممن يملك بوجه من الوجوه فلا إيجاب يكون لهما وعند ذلك يتمكن الشيوع من أحد الجانبين فيمنع جواز الإيجاب على قول من يرى الشيوع من أحد الجانبين مانعاً هكذا في المحيط * وإذا تصدق على رجل بصدقة وسلمها إليه ثم مات المتصدق عليه والمتصدق وارثه فورث تلك الصدقة فلا بأس عليه في الإصالة منها كذا في الظهيرية * إذا قال جعلت غلة دارى هذه صدقة في المساكين أو قال دارى هذه صدقة في المساكين فمادام حياً يؤمر بالتصدق وإذا مات قبل تنفيذ الصدقة فالدار والغلة ميراث عنه كذا في الذخيرة * وإن كان حياً وتصدق بقيمتها أجزاء كذا في المبسوط * من قال مالي أو ما املك في المساكين صدقة فهو على مال الزكوة ويدخل فيه جنس ما يجب فيه الزكوة وهي السوائم والنقدان وعروض التجارة سواء بلغت نصاباً أو لم تبلغ قدر النصاب وسواء كان عليه دين مستغرق أو لم يكن عليه دين وتدخل فيه الأراضي العشرية عند أبي يوسف ربح وعند محمد ربح لا تدخل ولا تدخل الأراضي الخراجية ولا يدخل الرقيق للخدمة ولا العقار واثاث المنازل وثياب البدنة وسلاح الاستعمال ونحو ذلك مما ليس من أموال الزكوة ومن مشائخنا من قال في قوله ما املك أو جميع ما املك في المساكين صدقة يجب عليه إن بتصدق بجميع ما يملك قياساً واستحساناً وإنما القياس والاستحسان في قوله مالي صدقة أو جميع مالي صدقة والصحيح هو الأول لأنهما يستعملان استعمالاً واحداً كذا في التبيين في مسائل شتى كتاب أدب القاضي * ويمسك من ذلك قوته فإذا أصاب شيئاً بعد ذلك تصدق بما أمسك ولم يبين في الكتاب مقدراً ما أمسك لأن ذلك يختلف بقلته وبكثرتة وقيل إن كان محترفاً أمسك قوت يوم وإن كان صاحب غلة أمسك قوت شهر وإن كان صاحب ضياع أمسك قوت سنة كذا في المبسوط * وذكر في الأجناس قال محمد ربح لو قال مالي في المساكين صدقة وله درهم على الناس لا يلزم التصديق بها وقال أبو يوسف ربح لو قال مالي في المساكين صدقة وله ديون ولانية دخل فيه ولو حلف أن يتصدق بما يملك دخل ذلك كله ومسكنه وخادمه ونيابه ومتاع البيت كذا في الينابيع * ولو قال مالي صدقة في المساكين إن فعلت كذا فنعل قال أبو حنيفة ربح لا يدخل إلا الصامت وأموال التجارة ولا يدخل ماله على الناس كذا في الملتقط * قال الشيخندي إذا قال لله علي أن أهدي جميع مالي أو جميع ملكي يدخل فيه ما يملك وقت النذر فيجب أن يهدي ذلك كله إلا قدر قوته

فاذا استفاد مالا آخر اهدى مثله هكذا في السراج الوهاج * ولو قال لله علي ان تصدق بهذا الثوب
 فعليه ان يصدق بتيمنه ويمسك الثوب وله ان يصدق بثمنه كذا عن خلف والفقيه وكذا الواوصي
 بالتصدق بهذا الثوب كذا في الملتقط * وذكر هلال بن يحيى في وقفه لو قال ارضي صدقة في المساكين
 لا نصير صدقة لانها مجهولة ولو قال ارضي هذه صدقة و اشار اليها ولم يحدد ها نصير صدقة لان الارض
 بالاشارة صارت معلومة وكذلك لو حدد ها ولم يشر اليها لانها بالتحديد صارت معلومة فاستغنى
 عن الاشارة وتكون هذه صدقة التملك لا صدقة موقوفة كذا في محيط السر خسي * وفي فتاوى
 آهور جل دفع الى رجل عشرة وقال تصدق بها علي فلان الفقير فتصدق بعشرة من عند نفسه
 وامسك تلك العشرة قال قاضي بدبع الدين يضمن بالاتفاق رجل دفع الى رجل عشرة دراهم
 او مائة من حنطة وقال ادفع الى فلان الفقير فدفع الى غيره في الحاوي انه يضمن وقال
 ظهير الدين روح لا يضمن لان المقصود ابتغاء مرصات الله تعالى وقد وجد في حق فقير كذا في التاتارخانية *
 محتاج معه دراهم فالاتفاق على نفسه افضل من التصديق على الفقراء وان اثرهم على نفسه فهو
 افضل بشرط ان يعلم من نفسه حسن الصبر على الشدة وان خاف ان لا يصبر ينفق على نفسه كذا
 في الملتقط * وسئل بعضهم عن التصديق على المكدين الذين بسألون الناس الحافوا ياكلون اسرافا
 قال مالم يظهر لك ان ما تصدق عليه ينفق في المعصية او هو غني لا بأس بالتصدق عليه وهو ماجور
 بما روي من مدخلته كذا في الحاوي للفتاوى * الصبي اذا تصدق ماله باذن الاب لا يصح
 كذا في السراجية * ذكر في المنتقى عن ابي يوسف روح اذا تصدق بعبد ابق له على ابنه الصغير
 لا يجوز وروى المعلي عنه انه يجوز فحصل عنه روايتان كذا في الظهيرية * رجل في يده دار فتصدق بها
 على ولده الصغير وام يقل قبضتها له ثم اخرجها من يده فبلغ الصبي وانام البينة على قول
 الاب فالدار له كذا في التاتارخانية * التصديق بشئ العبد على المحتاجين افضل من الاعاق كذا
 في السراجية * رجل تصدق على الميت او د ماله فانه يصل الثواب الى الميت اذا جعل ثواب
 عمله لغيره من المؤمنين جاز كذا في السراجية * تصدق على فقير طازجة على ظن انه فلس ليس له
 ان يسترد ما ظاهرا قال القاضي عبد الجبار ان كان قال ملكت منه فلسا ثم ظهر انه لها طازجة له
 ان يسترد وان قال ملكت هذا لا يسترد قال سيف السائي لا يسترد في السائلين كذا في الثقبية *
 رجل اخرج الدراهم من الكيس او من الجيب ليدفعه الى مسكين ثم بداله فلم يدفع فلا شيء

عليه من حيث الحكم كذا في السراجية * ولو تصدق بامه ودفعها وعليها ثياب او حلي جاز ويكون الثوب والحلي للذي تصدق بها كذا في خزانة المفتين * وقال محمد بن مقاتل فيمن قال لا خير كل منفعة تصل الي من مالك فعلي ان تصدق به فان وهب له شيئا وجب ان يتصدق به وان اذن له ان يأكل من طعامه فانه لا يحل له ان يتصدق به وانما يحل له ان يأكل من طعامه كذا في السراجي للقنوي * وعن الحسن البصري فيمن يخرج كسرة الى مسكين فلم يجده قال يضعها حتى يجي آخر وان اكله اطعم مثلها قال ابراهيم النخعي مثله وقال عامر الشعبي هو بالخيار ان شاء فضاها وان شاء لم يقسمها لا تجوز الصدقة الا بالقبض وقال مجاهد من اخرج صدقة فهو بالخيار ان شاء امسى وان شاء لم يمض وعن عطاء مثله قال الفقيه ابو الليث رح وهو لما خوذ كذا في المحيط * اختلفوا في التصدق على سائل المسجد فالوا لا ينبغي ان يتصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على اذى الناس وعن خلف بن ايوب رح قال لو كنت قاضيا لم اقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد وعن ابي بكر بن اسمعيل الزاهد رح قال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين فلسا تكون تلك السبعون كدابة عن الفليس الواحد ولكن يتصدق قبل ان يدخل المسجد وبعد ما خرج منه كذا في فتاوى قاضيخان * وفي تجنيس الناصري اذا قال السائل بحق الله او بحق محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان تعطيني كذا لا يجب عاينه في الحكم والاحسن في المروءة ان يعطيه وعن بن المبارك قال يعجبني اذا سأل سائل لوجه الله تعالى ان لا يعطى كذا في التاخرانية *



كتاب الاجارة

وهو مشتمل على اثنين وثلاثين بابا * الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها والفاظها وشرائطها وبيان انواعها وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها ام تفسيرها شرعا فهي عقد على المنافع بعوض كذا في الهداية * واما ركنها فالاجاب والقبول بالالفاظ الموضوعة في عقد الاجارة واما بيان الناطقها فنقول الاجارة انما تنعقد بلعظمن يعبر بهما عن المصى نحوان يقول احدهما آجرت هذه الدار ويقول الآخر قبلت او استأجرت ولا تنعقد بلعظمن احدهما يعبر به عن المستقبل نحو آجرتني فيقول

فيقول الآخر آجرت. كذا في النهاية * وذكر شمس الائمة الحلواني في شرح كتاب الصلح ان الاجارة تنعقد بلفظ الهبة والصلح وذكر شمس الائمة السرخسي رح ان الاجارة تنعقد بلفظ الاعارة واما اذا وهب منفعة الدار من آخر شهرا بعشرة دراهم او اعار عينا بعشرة دراهم شهرا حكى ابو طاهر الدباس عن ابي حنيفة رح انه لا يلزمه قبل استيفاء المنفعة وبعد استيفاء المنفعة يعتبر اجارة كذا في الظهيرية في باب العطية من هبة الاصل * اذا قال داري هذه لك اجارة كل شهر بدرهم او قال اجارة هبة فهي اجارة في الوجهين ولم يذكر في الكتاب ان هذه الاجارة هل تكون لازمة ذكر الخصاف رح انها لا تكون لازمة حتى كان لكل واحد منهما ان يرجع منهما قبل القبض ويكون لكل واحد منهما ان يفسخ قبل القبض وان اسكنها يجب عليه اجر المثل كذا في المحيط * لو قال ملكتك منفعة داري هذه شهرا بكذا كانت الاجارة جائزة ولو قال آجرتك منفعة هذه الدار شهرا بكذا يجوز على الاصح كذا في خزائن المفتين * وذكر في كتاب الصلح رجل ادعى شقصا من دار فانكر المدعى عليه فصالحه على سكنى بيت معلوم من هذه الدار عشرين سنين جاز فلوان المدعى اجر هذا البيت من الذي صالحه جاز في قول ابي يوسف رح ولا يجوز في قول محمد رح كذا في فتاوى قاضيخان * ولو باع المدعى هذا السكنى بيعا من رجل لم يجز بعض مشائخنا رح قالوا انما لم يجز بيع السكنى لترك التوقيت وقال بعضهم لا يجوز بيع السكنى وان كان موقتا كذا في الذخيرة * واذا قال لغيره بعث منك منافع هذه الدار كل شهر بكذا او هذا الشهر بكذا ذكر في العيون ان الاجارة فاسدة كذا في النهاية * ذكر شمس الائمة الحلواني ان في انعقاد الاجارة بلفظ البيع اختلاف المشائخ والظاهر تنعقد بلفظ البيع اذا وجد التوقيت كذا في الغياثة * رجل قال لغيره اشتريت منك خدمة عبدك هذا شهرا بكذا كانت اجارة فاسدة كذا في فتاوى قاضيخان * عن محمد رح اعطيتك هذا العبد سنة بخدمك بكذا جاز ويكون اجارة كذا في الخلاصة * وتنعقد الاجارة بالتعاطي بيانه فيما ذكر محمد رح في اجارة الاصل في باب اجارة الثياب اذا استأجر رجل من آخر قدورا بغير اعيانها لا يجوز للتفاوت بين القدر من حيث الصغر والكبر فان جاء بقدر و قبلها المستأجر على الكراء الاول جاز ويكون هذا اجارة مبتدأة بالتعاطي كذا في الظهيرية * ولا تنعقد الاجارة الطويلة بالتعاطي ولا بقوله (بمن گرو کردی) وقال الآخر (کردم) وان كان مرادهما الاجارة كذا في الخلاصة * وفي البيمة سألت ابا يوسف رح من الرجل يدخل السفينة او يحتجم او يدخل الحمام او يشرب الماء من السقاء ثم يدفع الاجارة

وتمن الماء فقال يجوز استحسانا ولا يحتاج الى العقد قبل ذلك كذا في الثاثر خانية * قال الآخر
هذه الدار بدينار في سنة هل رضينه فقال نعم ودفع اليه المفتاح هو اجارة بعث منك عبدي بمنافع
دارك سنة وقيل فهو اجارة كذا في القنية * رجل ذهب الى الصكاك ليكتب له صك الاجارة
الطويلة لمحدوده مع رجل وبين الحدود ومال الاجارة وامر الصكاك بالكتابة وبين ايام
النسخ اخر كل سنة فكتب الصك بحضرة الآجر والمستأجر والحضور كتبوا الشهادة ولكن لم يجر
بينهما زيادة على هذا لا تعتقد الاجارة بينهما كذا في الخلاصة * اذا اضاف الاجارة الى وقت
في المستقبل بان قال آجرتك داري هذه غدا او ما شبهه فانه جائز فلواراد نقضها قبل مجيء
ذلك الوقت فعن محمد بن رح فيه روايتان في رواية قال لا يصح النقص وفي رواية قال يصح كذا
في المحيط * رجل قال لغيره آجرت دابتي هذه غدا بدرهم ثم آجرها اليوم من غيره الى ثلثة
ايام فجاء الغد واراد المستأجر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية فيه روايتان عن اصحابنا في رواية
للاول ان يفسخ الاجارة وبه اخذ نصير وفي رواية ليس له ان يفسخ وبه اخذ العقبه ابو جعفر والعقبه
ابو الليث وشمس الائمة الحلواني رح وهو قول عيسى بن ابان وعليه الفتوى وذكر شمس الائمة
السرخسي رح الاصح عندي ان الاجارة المضافة لازمة قبل وقتها فلا يضر الثانية في حق الاول
هذا اذا كانت الاولى مضانة الى الغد ثم آجر من غيره اجارة ناجزة ولو كانت الاجارة مضافة
الى الغد ثم باع من غيره ذكر في المستنى فيه روايتان في رواية قال ليس للأخر ان يبيع قبل مجيء
الوقت وفي رواية قال اذا باع او وهب قبل مجيء الوقت جاز ما صنع والفتوى على انه ينفذ البيع
وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الائمة الحلواني ثم اذا نفذ بيعه فان رد عليه بعيب بنضاء
او رجع في الهبة قبل مجيء وقت الاجارة عادت الاجارة على حالها وان عادت بملك مستقبل
لا تعود الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى ابى الليث اذا قال لغيره اذا جاء رأس الشهر
فقد آجرتك هذه الدار واذا جاء الغد فقد آجرتك هذه الدار يجوز وان كان فيه تعليق كذا في المحيط *
وبه يفتى كذا في القنية * قال شمس الائمة السرخسي رح قال بعض اصحابنا اضافة النسخ الى
مجيء الشهر وغير ذلك من الاوقات صحيح وتعليق النسخ بمجيء الشهر وغير ذلك لا يصح
والفتوى على قوله كذا في فتاوى قاضيخان * والحر اذا قال بعث نفسي شهرا بكذا بعمل كذا
فهو اجارة صحيحة كذا في الظهيرية * وكذا في الخلاصة * من ابى يوسف رح رجل دفع ثوبا الى

رجل يبيعه على ان مازاد على كذا فهو له قال هذا على جهة الاجارة فهذا اجارة فاسدة ولو ضاع الثوب من يده ضمن كذا في المحيط * واما شرائطها فانواع بعضها شرط الانعقاد وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط الصحة وبعضها شرط اللزوم اما شرط الانعقاد فمنها العقل حتى لا تنعقد الاجارة من المجنون والصبي الدي لا يعقل واما البلوغ فليس من شرائط الانعقاد ولا من شرائط النفاذ عندنا حتى ان الصبي العاقل لو آجر ماله او نفسه فان كان مأذونا تنفذ وان كان محجورا يقف على اجازة الولي عندنا وكذا لو آجر الصبي المحجور نفسه وسلم وعمل وسلم العمل يستحق الاجر فيكون الاجر له وكذا حرية العاقد ليست بشرط لانعقاد الاجارة ولا نفاذها عندنا فينفذ عقد المملوك ان كان مأذونا ويقف على اجازة المولى ان كان محجورا واذ اسلم من العمل في اجارة نفسه او اجارة مال المولى وجب الاجر المسمى ويكون للمولى ولو هلك الصبي او العبد في يد المستأجر ضمن لانه صار غاصبا من حيث استعمالهما من غير اذن الولي والمولى ولا يجب الاجر ولو قتل العبد والصبي خطأ فعلى عاقلته الدية والقيمة وعليه الاجر والمكاتب ان يؤجر ويستأجر واما كون العاقد طائعا جارا عامدا فليس بشرط لانعقاد هذا العقد ولا لنفاذه عندنا لكنه من شرائط الصحة واسلامه ليس بشرط اصلا فتجوز الاجارة والاستيجار من المسلم والذمي والحربي والمستأمن وام اخلوا العاقد عن الردة اذا كان ذكرا فشرطي قول ابي حنيفة رح وعندهما ليس بشرط ومنها الملك والولاية فلا تنعقد اجارة الفضولي لعدم الملك والولاية لكنه ينعقد موقوفا على اجازة المالك عندنا ومنها قيام المعقود عليه فاذا آجر الفضولي فاجاز المالك العقد بعد استيفاء المنفعة لم تجز احارته وكانت الاجرة للعاقد لان المنافع المعقود عليها قد انعدمت واجارة الوكيل نافذة لوجود الولاية وكذلك الاجارة من الاب والوصي والقاضي وامينه نافذة لوجود الانابة من الشرع ولا تجوز اجارة غير الاب ووصيه والجدة ووصيه من سائر ذوى الرحم المحرم اذا كان له احد ممن ذكرنا ولو بلغ الصبي في هذا كله قبل انقضاء مدة الاجارة فله الخيار ان شاء امضى الاجارة وان شاء فسخ ومنها تسليم المستأجر في اجارة المنازل ونحوها اذا كان العقد مطلقا من شرط التعجيل عندنا حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا اجر له فيما مضى ومنها ان يكون العقد مطلقا من شرط الخيار فان كان فيه خيار لا ينفذ في مدة الخيار واما شرائط الصحة فمنها رضا المتعاقدين ومنها ان يكون المعقود عليه وهو المنفعة معلوما علما يمنع المنازعة فان كان مجهولا

جهالة مفضية الى المنازعة يمنع صحة العقد والا فلا ومنها بيان محل المنفعة حتى لو قال آجرتك
 حدى هاتين الدارين او احد هذين العبدين او استأجرت هذين الصابغين لم يصح العقد ومنها
 بيان المدة فى الدور والمنازل والحوانيت وفى استيجار الظنروا ما بيان ما يستأجر له فى اجارة المنازل
 فليس بشرط حتى لو استأجر شئاً من ذلك ولم يسم ما يعمل فيه جاز واما فى اجارة الارض فلا بد
 من بيان ما يستأجر له وفى اجارة الدواب من بيان المدة والمكان ومن بيان ما يستأجر له من الحمل
 والركوب ومنها بيان العمل فى استيجار الضباع وكذا بيان المعمول فيه فى الاجير المشترك بالاشارة
 والتعيين او بيان الجنس والنوع والقدر والصفة فى ثوب القصاره والخياطة وبيان الجنس
 والقدر فى اجارة الراعى من التخليل والابل والبقر والغنم وعددها واما فى حق الاجير الخاص فلا يشترط
 بيان جس المعمول فيه ونوعه وقدره وصفته واما يشترط بيان المدة فقط وبيان المدة فى استيجار الظنر شرط
 الجواز بمنزلة استيجار العبد للخدمة ومنها ان يكون مقدورا الاستيفاء حقيقة او شرعا فلا يجوز استيجار
 الآبق ولا الاستيجار على المعاصي لانه استيجار على منفعة غير مقدور الاستيفاء شرعا ومنها ان لا يكون
 العمل المستأجر له فرضا ولا واجبا على الاجير قبل الاجارة فان كان فرضا او واجبا قبلها لم يصح ومنها
 ان تكون المنفعة مقصودة معتادا استيفائها بعقد الاجارة ويجرى بها التعامل بين الناس فلا يجوز
 استيجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها ومنها ان يكون مقبوض المأجر اذا كان منقولا فان لم يكن
 فى قبضه فلا تصح اجارته ومنها ان تكون الاجرة معلومة ومنها ان لا تكون الاجرة منفعة هي جنس
 المعقود عليه كاجارة السكنى والسكنى والخدمة بالخدمة ومنها خلو الركن من شرط لا يقتضيه العقد ولا بلائه
 واما شرط الزوم فمنها ان يكون العقد صحيحا ومنها ان لا يكون بالمستأجر عيب فى وقت العقد ووقت
 القبض يخل بالانتفاع به فان كان لم يلزم العقد ومنها ان يكون المستأجر يرى المستأجر ومنها سلامة
 المستأجر عن حدوث عيب به يخل بالانتفاع فان حدث به عيب يخل بالانتفاع به لم يبق العقد لازما
 ومنها عدم حدوث مذر باحد العاقدين وبالمستأجر حتى لو حدث باحدهما او بالمستأجر مذر لا يبقى
 العقد لازما ومنها عتق العبد المستأجر حتى لو آجر رجل عبده سنة فلما مضى ستة اشهر اعتقه فهو
 بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ ومنها بلوغ الصبي المستأجر آجره ابوه او وصي
 ابيه او جده او وصي جده والقاضي او امينه هكذا فى البدائع * واما بيان انواعها فنقول انها نوعان
 نوع

نوع يرد على منافع الاعيان كاستيجار الدور والاراضي والدواب والثياب وما شبه ذلك
ونوع يرد على العمل كاستيجار المحترفين للامال كلقصارة والخياطة وما شبه ذلك
كذا في المحيط * واما حكمها فوقع الملك في البدلين ساعة فساعة الا بشرط تعجيل الاجرة
واما كيفية انعقادها فالاجارة عندنا تنعقد فيما بين المتعاقدين للحال وتنعقد ساعة فساعة
في حق الحكم وهو الملك على حسب حدوث المنفعة كذا في محيط السرخسي * واما صفاتها
فهو عقد لازم اذا كانت صحيحة مرية عن خيار الشرط والعيب والرؤية عند عامة العلماء هكذا في
البدائع * وما صح ان يكون ثمنه في البيع كالنقود والمكيل والموزون صح ان يكون اجرة في الاجارة
وما لا يصلح ثمنه اياها كاجرة ايضا كالاعيان مثل العبيد والثياب كذا في الكافي * ان كانت الاجرة
دراهم او دنانير فلا بد من بيان قدرانه كذا وبيان الصفة انه جيد او ردي ويقع على نقد البلد ان كان
في البلد نقد واحد كذا في النهاية * وان كان في البلد نقود مختلفة فان كانت في الرواج على السواء
ولا فضل للبعض على البعض فالعقد جائز ويعطى المستأجر ان النقود شاء وان كانت الاجرة مجهولة
لان هذه الجهالة لا تقضي الى المنازعة وان كانت النقود في الرواج على السواء والبعض صرف
على البعض فالعقد فاسد وان كان احدهما روج فالعقد جائز وينصرف الى الراجح وان كان للآجر
فضل عليه بحكم العرف كذا في المحيط * وان كانت الاجرة كيليا او وزنيا او معدا بامتقار يستلزم فيه بيان
القدر والصفة وان كان لحمله مؤنة يشترط فيه بيان موضع الايفاء عند ابي حنيفة رح وعندهما
لا يشترط واذا كان الاجرة حمل ومؤنة ولم يبين موضع الايفاء فسدت الاجارة في قياس قول
ابي حنيفة رح وعندهما لا تفسد ويدفع حيث الارض والدار وفي المحمولة حيث ما وجب له يعني
كل ما حمل من المسافة يأخذ حصته من الاجرة وفي العمل حيث يوفيه العمل فان طالبه في موضع
آخر لم يكلف بل يستوثق منه ليوفيه في موضعه فان لم يكن لها حمل ومؤنة اخذ به حيث شاء كذا في
محيط السرخسي * ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين صار مؤجلا كالثمن في المبيع وان كان
مروضا او ثيابا يشترط فيه بيان القدر والصفة والاجل لانها لا تنت في الذمة الا سلمت اعيان فيها
شرائط السلم وان كانت من العبيد والجراري وسائر الحيوانات فلا بد فيها من ان يكون معينة مشارا
اليها وان كانت منقعة فهو على الوجهين ان كانت من خلاف الجنس كالسكنى بالركوب
والزراعة باللبس ونحو ذلك فالاجارة جائزة وكذلك من استأجر دارا بخدمة عبده فهو جائز واما

اذا قبلت بجنسها كما اذا استأجر دارا بسكنى دارا اخرى او بركوب دابة بركوب دابة اخرى
او زراعة ارض بزراعة ارض اخرى فالاجارة فاسدة لان الجنس بانفراده يحرم النساء كذا في
السراج الوهاج * وفي نوادر بشر من ابي يوسف ر ح اذا كان الاجرة فلان نفلا او رخص قبل
القبض فلأجر الفل لا غير وان كسد فعليه قيمة المعقود عليه وكذلك كل شيء مما يكال او يوزن
مما ينقطع اذا استأجر بشي منه وجعل اجله قبل انقطاعه فهو مثل الفل كذا في المحيط * ولو استأجر
عبد بخدمة شهر بخدمة امته فهذا فاسد لان اتحاد الجنس كذا في السراج الوهاج * ولو اعطى البقر واخذ
الحمار جاز لاخلاف الجنس كذا في التاتار خانية * وفي فتاوى ابي الليث ر ح لا خير في معاوضة
الثيران بالثيران للاكداس لانها استبدال منفعة بمنفعة من جنسها ثم اذا قبلت المنفعة بمنفعة كانت
من جنسها حتى فسد العقد واستوفى الآجر بالمنفعة كان له عليه اجر المثل في ظاهر الرواية ولو كان عبدا واحدا
بين اثنين فتما بافخدم احدهما ولم يخدم الآخر فلا اجر له وقال ابو الحسن في جامعه اذا كان عبدا واحدا
بين اثنين آجر احدهما نصيبه من صاحبه بخبط معه شهرا على ان يصوغ نصيبه مع هذا شهرا فانه لا يجوز
في العبد الواحد وانما يجوز في العاملين المختلفين اذا كان في عبيدين كذا في المحيط * الباب الثاني في
بيان انه منى يجب الاجرة وما يتعلق به من الملك وغيره الآجر لا يملك بنفس العقد ولا يجب
تسليمه به عندنا عينا كان او دينا كذا في الكافي * هكذا ذكر محمد ر ح في الجامع في كتاب التحريم *
وعامة المشائخ ر ح على انه الصحيح هكذا في النهاية * ثم الاجرة تستحق باحد معان ثلاثة اما بشرط
التعجيل او بالتعجيل او باستيفاء المعقود عليه فاذا وجد احد هذه الاشياء الثلاثة فانه يملكه كذا في
شرح الطحاوي * وكما يجب الاجرة باستيفاء المنافع تجب بالنمك من استيفاء المنافع اذا كانت
الاجارة صحيحة حتى ان من استأجر دارا او حانوتا مدة معلومة ولم يسكن فيها في تلك
المدة مع تمكنه من ذلك تجب الاجرة كذا في المحيط * ولو آجر دارا وسلمها اليه فارغا الايتا كان
مشغولا بمناع الآجر وسلم اليه جميع الدار ثم انتزع بيتا منها من يده رفع عن الاجر بحصة البيت
وبشرط الشك من استيفاء المنافع في المدة التي ورد عليها العقد في المكان الذي اضيف اليه
العقد كذا في الخلاصة * فاما اذا لم يتمكن من الاستيفاء اصلا او تمكن من الاستيفاء في المدة في غير المكان
الذي اضيف اليه العقد او تمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد خارج المدة
لا يجب الاخر حتى ان من استأجر دابة يوما لاجل الركوب فحبسها المستأجر في منزله

ولم يتركها حتى مضى اليوم ^{فان} استأجرها للركوب في المصر يجب عليه الا جرتمكنه من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد وان استأجرها للركوب خارج المصر الى مكان معلوم لا يجب الا جرها اذا حبسها في المصر وان ذهب بالدابة الى ذلك المكان في اليوم ولم يركب يجب الاجر وان ذهب الى ذلك المكان خارج المصر بعد مضي اليوم للدابة لا يجب الا جروا ^ن تمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد لانه تمكن بعد مضي المدة كذا في الذخيرة * وان قال له المالك دونك المنزل فاسكنه الا انه لم يفتح الباب وقال المستأجر بعد المدة لم اسكنه ان قدر على الفتح بلا مؤنة يلزمه الاجر والا فلا وليس للمؤجر ان يحتج ويقول هلاكسرت الغلق ودخلت المنزل ثم الاجرة لو معجلة طالبة بها وله حبس الدار لاستيفائها وان مؤجلة لا مال تمض المدة ولو منجمة يجب اذا مضى النجم الواحد وان نقصت الاجارة بعد ما قبض المؤجر الا جرحط من الاجرة قدر المستوفى من المنفعة ورد الباقي الى المستأجر كذا في الوجيز للكردي * ولرب الدار والارض طلب الاجرة كل يوم وللقصار والخباز والخياط بعد الفراغ من عمله واذا عمل في بيت المستأجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجر على ما ذكره صاحب الهداية والتجريدون كذا في المبسوط وشرح الجامع الصغير لفخر الاسلام وقاضيان انه اذا خاط البعض في بيت المستأجر يجب الا جره بحسابه هكذا في التبيين * ان استأجر ليحملة الى موضع كذا فحملة بعض الطريق ثم طالبه بالا جر بمقدار ما حمل فله ذلك وكان عليه ان يعطيه حصته من الاجر ولكنه يجبر على ان يحمل الى المكان الذي شرط فاذا حمل يستوفي جميع الاجرة ولو استأجر ليحملة له حمولة من مكان الى مكان فحمل بعضه وطلب حصته من الاجر في ظاهر الرواية له ان يطالبه بالا جرة بمقدار ما حمل ويجبر على حمل الباقي ويعطى الباقي من الاجرة هكذا في شرح الطحاوي * ولو عجل الاجرة الى رب الدار لا يملك الاسترداد ولو كانت الاجرة مينا فاعارها واودعها الى رب الدار فهو كما لتعجيل ولا يملك الاجرة باشرط التعجيل في الاجارة المضافة وتملك بالتعجيل كذا في الغبائية * وفي فتاوى آهوا قال لآخر (ابن سبوي سر كره ابر تابدروا زة مرج) بكذا فحملها فاذا هي خمر هل تجب الاجرة قال لا عن ابي يوسف رح وعند محمد رح كذلك ان علم انه خمر والا فله الاجرامام له اجرة ارض فزرعها ولم يحصدها ولم يدرك الزرع ولم يأخذ من الاجر شيئا حتى مات دل لورثته ان يطلبوا ذلك من المنولي بقدر ما لزم لهم افني بلا كذا في التاتارخانية * ولو

استأجر حلياً يزين به عروسه عشرة ايام وقبض الحلبي ولم يزين العروس قال يلزم الاجر كذا
 في محيط السرخسي * وعن ابي يوسف رح في نوادر هشام قال سألت محمداً رح ممن اشترى محمداً ليركبه
 الى مكة فخلعه في اهله من غير عذر ولم يركبه فلا اجر له لعدم التمكن من استيفاء المنفعة في مكان الاستيفاء
 وهو صامن للحمل ان اصابه شيء وكذلك لو استأجر قميصاً ليلبسه الى مكة وكذلك لو استأجر المحمل
 شهر ليركبه الى مكة كذا في الذخيرة * وفي الاجارة الفاسدة يشترط حقيقة استيفاء المنفعة لوجوب الاجر
 وبعد ما وحد الاستيفاء حقيقة انما يجب الاجر اذا وجد التسليم الى المستأجر من جهة المؤجر
 اما اذا لم يوجد التسليم لا يجب الاجر بيانه فيما ذكر في الجامع رجل اشترى من آخر عبداً فلم يقبضه
 حتى آجرة من البائع شهر كانت الاجارة باطلة فان استعمله البائع يحكم الاجارة لا يلزم الاجر
 كذا في المحيط * سئل علي بن احمد عن اشترى من آخر شجرة قائمة وتركها في موضعها خمس
 سنين فازدادت الشجرة في تلك المدة ثم اراد ان يقطعها فقال صاحب الارض ادفع اليّ آجرة هذه
 المدة هل له ذلك فقال لا اجر له في تلك المدة كذا في التاتارخانية * رحل استأجر قميصاً ليلبسه
 ويذهب الى مكان كذا فلبسه في منزله ولم يذهب الى ذلك المكان قال الفقيه ابو بكر البلخي
 لا اجر عليه لانه مخالف ضامن قال الفقيه ابو الليث رح عندي عليه الاجر ولا يكون مخالفاً لان الاجر
 مقابل باللبس لا بالذهاب قال القاضي فخر الدين ان كان لبس الثوب في بيته مثل اللبس في ذلك
 المكان في الضرر بالثوب اودنه فالجواب كما قال الفقيه ابو الليث والا فكما قال ابو بكر رح هكذا في
 الكبرى * التصار اذا انكر ان يكون عنده ثوب هذا الرجل ثم اقر وقد فصره قبل الجحود فله
 الاجر وان فصر بعد الجحود لا اجر له كذا في خزائن المفتين * وفي الصباغ ان صبغ قبل الجحود
 فلا جر لازم وان صبغ بعد الجحود فرب الثوب بالخيار ان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد الصبغ
 وان شاء ترك الثوب وضمنه قيمة ثوبه ابيض وفي النسيج ان نسج قبل الجحود لا جر لازم وبعد
 الجحود الثوب للنسيج وعليه غزل مثله كذا في الخلاصة * ولو استأجر دابة ثم انكر في نصف الطريق
 قال ابو يوسف رح يلزمه الاجر قبل الانكار ولا يلزمه بعد الانكار وقال محمد رح لا يسقط منه الاجر
 لانه ليس للمؤجر ان يأخذ منه الدابة في نصف الطريق فيبقى في يده يحكم الاجارة كذا في
 محيط السرخسي * ولو استأجر عبداً سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة جحد الاجارة واداه لنفسه
 قيمة

وقيمة العبد يوم السجود الفان فمضت السنة وقيمته الف ثم مات العبد في يدا المستأجر وقيمته الف
 روى هشام عن محمد ر ح ان عليه الاجر ويضمن قيمة العبد بعد سنة قال هشام سألت محمد ر ح
 كيف اجتمع الاجر والضمان قال محمد ر ح لم يجتمعان فسر هشام ذلك فقال الاجر وجب للاستعماله
 العبد في السنة والضمان وجب بعد مضي السنة لان بعد مضي السنة وجب عليه رد العبد على
 المالك ولم يرد فوجب الضمان فاختلف سبب وجوبهما واختلف الزمان فكيف يظهر الاجتماع
 وعلى قياس قول ابي يوسف ر ح ينبغي ان يازمه الاجر قبل الانتكار وبسقط عنه الاجر بعد الانتكار
 كذا في المحيط * كل صانع ليس لصنعه اثر قائم في العين كالحمال والملاح والغسال لا يكون له حبس
 العين بالاجر بالاجماع كذا في الذخيرة * ومن لعمله اثر في العين يحبس العين بالاجرة الا اذا كان
 مؤجله والنساج ومن حلق الشعر وكسر الخطب وكل من صار العين بعمله شيئا آخر بحيث
 لو فطه الفاصب زال ملك البائع حبس العين وهذا كله اذا عمل في دكانه ولو في بيت المستأجر
 لا يملك الحبس كذا في الوجيز للكردي * واما القصار اذا قصر الثوب فان ظهر اثر عمله
 في الثوب باستعمال البشاشيم كان له حق الحبس وان لم يكن لعمله اثر لازالة الدرن اختلفوا
 فيه والاصح ان له حق الحبس بكل الحال كذا في النهاية * الذي له حق الحبس اذا حبس
 وهلك الشيء في يده فانه لا يكون له الاجرة ايضا وهذا عند ابي حنيفة ر ح كذا في شرح الطحاوي *
 ولو هلك العين في يدا الجير من غير صنعه ومن غير ان يحبس بالاجر فان كان لعمله اثر في العين
 كذا في الخياط والصباغ سقط الاجر وان لم يكن لعمله اثر في العين كالحمال والمكاري لا يسقط الاجر
 كذا في المحيط * فان حبس العين من ليس له حق الحبس فهلكت ضمنها ضمان الفصب والمؤجر
 مخير ان شاء ضمنه قيمتها معمول او اعطاء الاجرة وان شاء ضمنه قيمتها غير معمول ولا يعطيه الاجر كذا
 في المضمرات * اذا قال صاحب الثوب للنساج اذهب الثوب الي منزلك حتى اذا رجعتنا من
 الجمعة سرت الي منزلي واوفي عليك اجر ك فاختلس الثوب من يد الحائك في الرحمة قال
 الفقيه ابو بكر البلخي ان كان الحائك دفع ثوب الي صاحبه او مكّنه من الاخذ ثم دفعه الي
 الحائك ليوفي اليه الاجر يكون الثوب رهنا فاذا هلك هلك بالاجر وان كان صاحب الثوب
 دفع اليه الثوب على وجه الوديعة لا يضمن الحائك فيكون اجرة على صاحب الثوب على حاله
 ولو منعه الحائك باجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فان اطلقا على شيء كان حسنا كذا في فتاوى

فاضيخان * ولو كان الاجير قصارا فامرء بالامساك لبو في الاجر فهلك فهو على الاختلاف وعلى قياس مسئلة النساء يجب ان تكون هذه المسئلة على التنصیل ايضا كذا في المحيط * حاكك عمل نوبال رجل فتعلق الآجر به ليأخذها وابتى الحائك ان يدفع حتى يأخذ الاجر فتحرق من يد صاحبه لا ضمان على الحائك وان تحرق من يدهما فعلى الحائك نصف الضمان كذا في العصول العمادية * والسمسار اذا باع ما امر ببيعه من الثياب وامسك بامر صاحب الثياب الثمن حتى ينقذه الاجر فسرق منه الثمن لا يضمن في قولهم وكذلك صاحب الحمولة اذا قتل للحمال امسك الحمولة حتى اعطيك الاجر فسرفت الحمولة لا يضمن الحمال في قولهم لانه ليس بعمل السمسار ان ترى العين ومن لا اثر لعمله في العين لا يملك الحبس بالاجر فيكون امانة في يده ولا يكون رهنًا كذا في فتاوى فاضيخان * اذا استأجر الرجل من آخر دارا بدين كان للمستأجر على الآجر يجوز وكذلك لو استأجر عبدا بدين كان للمستأجر على الآجر يجوز فان فسخا الإجارة فاراد المستأجر ان يحبس المستأجر بالدين السابق كان له ذلك كذا في المحيط * استأجر دارا من مديونه وقاص بعض الدين بالاجر فاذا انقضت المدة ليس له ان يحبس الدار لما بقي من دينه واوسكها بعد مضي المدة الاجر عليه فيما سكن بعد مضي المدة كذا في الفتاوى الكبرى * اذا أجر داره وعمل الاجرة ولم يسلم الى المستأجر حتى مات الآجر وانفسخ العقد لا يكون للمستأجر ولاية الحبس استوفى الاجرة المعجلة كذا في التاتار خانية * وفي الاجارة الفاسدة للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الاجرة المعجلة كذا في الخلاصة * ذكر الحاكم استأجر عبدا للخدمة مدة معلومة وعجل الاجرة ثم مات المؤجر كان للمستأجر ان يمسك العبد حتى يرد حصة ما بقي من المدة من الاجر عليه وان مات العبد في يده لم يكن عليه فيه ضمان ويرجع بالاجرة فيأخذها كذا في المحيط * الباب الثالث في الاوقات التي يقع عليها عقد الاجارة يصح العقد على مدة معلومة اي مدة كانت فصرت المدة كايوم ونحوه او طالت كالسنتين كذا في المضمرات * ويعتبر ابتداء المدة مما سمي وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي استأجرها كذا في الكافي * واوآجر داره شهرا وهو المحرم ثم أجرها من آخر شهره وصغر العقد في العقد المحرم فانه يسلم الدار او لا صاحب المحرم فاذا انسلخ سلمها الى الذي استأجر في صفر كذا في السراج الوهاج * ولو أجر داره شهرا او شهرا معلومة فان وقع العقد في غرة الشهر يقع على الاهلة بلا خلاف حتى اذا انقضى الشهر يوم ما كان عليه كمال الاجرة وان وقع بعد ما مضى

بعض الشهر ففي اجارة الشهر يقع على ثلثين يوماً بالاجماع واما في اجارة الشهر ففيها روايتان من ابي حنيفة
رح في رواية اعتبر الشهر كلها بالايام وفي رواية اعتبر تكميل هذا الشهر بالايام من الشهر الاخير والباقي
بالاهله كذا في البدائع * وان وقعت الاجارة على كل شهر وكان ذلك في وسط الشهر يعتبر الشهر الذي
يلي العقد بالايام وكذلك كل شهر بعد ذلك بلا خلاف كذا في المحيط * فان استأجرها سنة مستقبلة وذلك
حين يهل الهلال يعتبر السنة بالاهلة اثني عشر شهراً وان كان ذلك في بعض الشهر يعتبر السنة بالايام ثلثمائة
وستين يوماً في قول ابي حنيفة رح وهو رواية من ابي يوسف رح وعند محمد رح يعتبر شهراً بالايام
واحد عشر شهراً بالاهلة وهو رواية من ابي يوسف رح كذا في المبسوط * وان أجرد اراكل شهر
بدرهم صح العقد في شهر واحد وفسد في بقية الشهر واذ اتم الشهر الاول فلكل واحد منهما ان تنقض
الاجارة لانتهاء العقد الصحيح ولو سمي جملة الشهر جاز وفي ظاهر الرواية لكل منهما الخيار
في الليلة الاولى من الشهر الداخل ويومها كذا في الكافي * والتتوى على ظاهر الرواية كذا في
فتاوى قاضيخان * ولو فسخ في اثناء الشهر لم يفسخ وقيل يفسخ به اذا خرج الشهر وبه كان يقول
محمد ابو نصر ولو قال في اثناء الشهر فسخت رأس الشهر يفسخ اذا اهل الشهر بلا شبهة ولو قدم
اجرة شهرين اربعة وقبض الاجرة فلا يكون لواحد منهما الفسخ في قدر المعجل اجرته كذا في التبيين *
ولو فسخ احدهما الاجارة بغير محضر صاحبه قبل لا يصح عند ابي حنيفة ومحمد رح وقيل لا يصح
في قولهم جميعاً كذا في محيط السرخسي * ولو قال آجرتك هذه اذار سنة كل شهر بدرهم جاز
بالاجماع لان المدة معلومة والاجرة معلومة فتجوز فلا يملك احدهما الفسخ قبل تمام السنة من غير
عذر كذا في البدائع * وان استأجر اذار سنة بعشرة دراهم صح وان لم يسم فسط كل شهر من الاجرة
لان المدة معلومة كذا في الكافي * رجل استأجر اجيراً يوماً ليعمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم
انهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان العرف انهم يعملون من
طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك وان كان العرف مشتركاً فهو من طلوع
الشمس الى غروبها اعتباراً بالذكر اليوم كذا في فتاوى قاضيخان * وخدمة الاجير في البيت
ان يقوم وقت الصبح فيسرج السراج ويأتي بالسحور ان كان ير بد الصوم ويأتي الوضوء ويحمل
الماء الى البهولة وايقاد النار في الشتاء بالغداة والعشاء وغمر رجليه وجميع بدنه الى ان ينام وغير
ذلك كذا في خزائن التناوي * ولو استأجر دابة للركوب يوماً كان له ان يركبها من طلوع الفجر

الثاني الى غروب الشمس ولو استأجر ليلا فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر
الثاني كذا في خزنة المفتين * وان تكارى دابة نهارا لم يذكر هذا في الكتاب قال بعضهم يركبها من
طلوع الشمس الى غروبها لان المهر اسم للبياض وقال بعضهم هذا اذا كانا من اهل اللغة يفرقان
بين اليوم والنهار اما العوام فلا يفرقون بين ذلك فيكون الجواب فيه كالجواب في اليوم كذا في
فتاوى قاصيخان * وان تكارى دابة من الغدوة الى العشي يردها بعد زوال الشمس فالواحد في عرفهم
فاما في عرفنا الاجارة لا تنتهي بزوال الشمس وانما تنتهي بغروب الشمس لان اسم العشاء في عرفنا
انما ينطلق على ما بعد غروب الشمس وكذلك اذا قال بالعربية (اين خربذرم كرفتم تاشبانگاه)
فهذا الى غروب الشمس في عرفنا كذا في المحيط * استأجر نجارا ليعمل له عشرة ايام يتناول الذي
يليه ولو قال عشرة ايام في الصيف لا يصح لانه مجهول ما لم يقل عشرة ايام من اول شهر كذا
في الوجيز للكردي * سئل ابو بكر عن اعطى رجلا درهمين ليعمل له يومين فعمل يوما وامتنع من
العمل في اليوم الثاني قال ان سمي له عملا جازت ويجبر على العمل فان مضى لا يطلب منه العمل
بعد مضي اليومين ولو قال مع تسمية العمل يومين من الايام فسدت الاجارة وله اجر مثله ان
عمل كذا في الحاوي للفتاوى * في فتاوى الفضلي اذا استأجر رجلا يوما لعمل كذا فعليه ان
يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يشتغل بشيء آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى اهل سمرقند
قد قال بعض مشائخنا راح ان له يؤدى السنة ايضا وانفقوا انه لا يؤدى نفلا وعليه الفتوى كذا في
الذخيرة * وفي غريب الرواية قال ابو علي الدقاق المستأجر لا يمنع الاجير في المصر من اتيان الجمعة
ويسقط من الاجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لم يحط عنه شيء من الاجر
فان كان بعيدا فاشتغل قدر ربع انهار حط عنه ربع الاجر فان الاجير حط من الربع مقدار اشتغالي
بالصلوة لم يكن له ذلك ثم قال يحتمل ان يحتمل من الربع مقدار اشتغاله بالصلوة كذا في المحيط *
استأجر نجارا شهرا ليعمل له كذا الا يدخل يوم الجمعة للعرف وابتداء من صلوة الفجر كذا في
خزنة الفتاوى * استأجر نجارا يوما الى الليلة فامره آخران يتخذ له دواة بدرهم فاتخذان علم انه
اجير لا يحل وان لم يعلم لا بأس وينقص من اجر النجار قدرة الا ان يجعله في حل كذا في الوجيز
للكردي * واذا وجد الاجير مكانا خيرا من الاول من حيث الطعام ونحوه ان كان الاول
بدرهم

بدرهم والثاني بدرهمين لم يجزله ان يعمل لغيرة وأن كان يدفعه مائة درهم كذا في التاتارخانية *

الباب الرابع في تصرف الاجير في الاجرة اذا ابرأ المؤجر المستأجر من الاجرة او وهبها منه او تصدق بها عليه وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط تعجيل الاجرة في العقد لم يجز في قول ابي يوسف رح عينا كانت الاجرة اودينا والاجارة على حالها لا تنسخ وقال محمد رح ان كانت الاجرة ديناً جاز ذلك قبل المستأجر او ام يقبل ولا تنقض الاجارة وان كانت عينا فوهبها منه وكان ذلك قبل ان يتقاضا فان قبل الهبة تبطل الاجارة وان رد الهبة لم تبطل وعادت الاجارة على حالها كذا في المحيط * ولو ابرأه من الاجر او وهبه منه فان كان ديناً وشرط التعجيل صح بالاجماع والعقد بحاله ولو ابرأه من الكل الا درهمين صح بالاجماع لانه بمنزلة الخط ولو كانت الاجرة عينا لا يصح البراء كذا في الغيائية * فان كانت هذه التصرفات عن المؤجر بعد استيفاء المنفعة جازت بخلاف كذا في المحيط * ذكر ابو الليث رح في بوازيه لو وهب المؤجر اجراً رمضان هل يجوز قال على قول محمد رح ان استأجر سنة يجوز وان استأجر مشاهرة يجوز اذا دخل رمضان ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي * وبه نأخذ كذا في الوجيز للردري *

ولو مضى من السنة نصفها ثم ابرأه عن جميع الاجرة او وهبه منه فانه يبرأ عن الكل في قول محمد رح وعند ابي يوسف رح تجوز البراءة عن النصف ولا تجوز من النصف كذا في محيط السرخسي * ذكر الحاكم الشهيد في المستقى رجل آجر ارضه من رجل بدراهم معلومة وقبض الاجرة فلم يزرع المستأجر حتى وهب الآجر الاجرة للمستأجر ودفعه اليه ثم انتقضت الاجارة بوجه من الوجوه كان للمستأجر ان يرجع على الآجر بما اعطاه من الاجر الا بحصة ما مضى من السنة والارض في يد المستأجر ولو وهب له قبل القبض لم يرجع بشيء كذا في المحيط * ولو اشترى المؤجر من المستأجر عينا من الاعيان جاز في قولهم جميعاً ويتعلق العقد بمثل الاجرة ديناً في الذمة وتقع المقاصة بين الثمن وبين الاجرة كذا في الذخيرة * فان تعذر ايفاء العمل رجع بالمديارهم دون المتاع كذا في محيط السرخسي * ولو كانت الاجرة دراهم فاخذ مكانها دقيقاً او زيتاً او موصلاً آخر جاز كذا في الغيائية * واذا تصرف الآجر والمستأجر بالاجرة فاخذ بالدرهم دنانير فان كان ذلك بعد استيفاء المنفعة او كانا شرطاً التعجيل في الاجرة حتى وجب الاجرة جازت المصارفة اجماعاً وان كان قبل استيفاء المنفعة وام يشترط التعجيل والمسئلة على الخلاف على قول ابي يوسف رح الاول وهو

قول محمد ر ح يجوز وفي قوله الآخر الصرف باطل اذا افتقر لقبول ايعاء العمل وهذا اذا كانت الاجرة ديناً
 فاما اذا كانت الاجرة مينا بان كانت نفقة بعينها فاعطاه المستأجر مكانه دنانير لا يجوز سواء كان قبل استيفاء
 المفعة او بعد ها وسواء كان قبل اشتراط التعجيل او بعده في الاصل اذا وقعت المصارفة بالاحرة وقد عقد
 الاحارة على حمل شيء بعينه بعشرة دراهم فمات قبل ان يحمل شيئاً او بعد ما سار نصف الطريق فانه
 يرد الاجر كله على المستأجر ان لم يكن حمل شيئاً وان سار نصف الطريق يرد عليه نصف الاجر وذلك
 خمسة دراهم وهذا انما يتأتى على قول ابي يوسف ر ح الاول وهو قول محمد ر ح واما على قوله الآخر
 'صرف لم يصح ولم تقع المقاصه ولم يصرف المستأجر موفياً الاجر فان مات الحمل قبل ان يحمل شيئاً كان
 على ورثة الحمل رد الدينار على المستأجر لان الحمل قبضه بحكم صرف فاسد ولا شيء لورثة الحمل
 من الاجر وان مات في نصف الطريق فان ورثة الحمل ترد الدينار على المستأجر ولورثة الحمل على
 المستأجر نصف الاجر هكذا في المحيط * ولو آجر داره من رجل فامى سنة بدراهم معلومة ثم استقرض رجل
 من رب الدار شهرين فامر الغامي ان يعطيه ذلك فكان الرجل يشترى به من الفأى الدقيق والزيت
 وغير ذلك حتى استوفى احر الشهرين فهو جائز وليس للغامي على المستقرض شيء ولكنه فرض لرب
 الدار على المستقرض بمنزلة ما وقبض بنفسه ثم اقرضه منه كذا في المبسوط * ولو اشترى المستقرض
 من الغامي بالاجر ديناراً فانه يجوز اذا اشترى الدينار بعد وجوب الاجر بان مضت المدة او شرط
 التعجيل عندهم جميعاً وان لم يكن وجب الاجر بان كان قبل مضي المدة واشتراط التعجيل فعلى
 قول ابي يوسف ر ح الاول وهو قول محمد ر ح يجوز وعلى قول ابي يوسف ر ح الآخر لا يجوز
 ولو كان للغامي على الرجل المستقرض ديناراً واحداً بيت عشرة دراهم كل شهر فمضى شهر فامر
 رب البيت الغامي ان يدفع اجر هذين الشهرين الى هذا الرجل فرضا عليه ورضي الرجل بذلك
 فهو جائز فان قاضه بالدينار الذي له عليه واخذ بالفضل حوائجه قال فهو جائز لان المقاصه في الجنس
 المختلف انما لا يجوز اذا لم يجد النراضي على المقاصه فاما اذا وجد يجوز الا انه يكون صرفاً ثم يجوز
 هذا الصرف بمدة ما وح من اجر شهر عندهم جميعاً وما بمحصه ما لم يجب من الاجر وهو الشهر
 الثاني يجب ان تكون المسئلة على الخلاف يجوز عند محمد ر ح وهو قول ابي يوسف ر ح الاول
 ولا يجوز في قول ابي يوسف ر ح الآخر كما لو باشر المقرض الصرف باجر لم يجب بعده وهو الشهر
 الثاني ثم قال وليس هذا الصرف فيما بين رب البيت والمستقرض لكنه صرف فيما بين المستقرض

والفامي هكذا في المحيط * ولو كان رب البيت اقترض الدراهم على ان يرد عليه ديناراً بعشرة دراهم لم يجوز ان يحاله على هذا الوجه بالدراهم فخاصه بالدينار فالما للمقرض على المستقرض مشرون درهما وان كان اقترضه اجر الشهرين قبل ان يسكن شيئاً وامره ان يعجله وطابت نفس الفامي بذلك واعطاه به دقيقا وزبنا ودينارا بعشرة دراهم منها ثم ملت رب البيت قبل السكنى او انهدم البيت او استحق لم يرجع الفامي على المستقرض بشيء ولكن يرجع على رب البيت بالدراهم ويرجع رب البيت على المستقرض بالدراهم كذا في المبسوط * ثم انما يرجع بعشرين على رب البيت في قول ابي يوسف رحمه الاول وهو قول محمد رحمه واما على قول ابي يوسف رحمه الآخر ما كانت حصنة الحوائج يرجع عليه بالدراهم فاما ما يخص الديار فانه لا يرجع على رب البيت بالدراهم ولكن يرجع على المستقرض فبأن خذ منه الدينار لانه قبضه بحكم صرف فاسد كذا في المحيط * ولو استأجر دارا وسكن فاستحققت فالاجرة للآجرو يتصدق به لانه ظهر ان المؤجر كان غاصبا للدار التي آجرها كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر بيتا بثوب فآجره بدراهم اكثر من قيمة الثوب طاب له الفصل وكذلك كل ما اختلف الجنس فيه حتى لو استأجره بعشرة دراهم وآجره بدينارين طاب له الفصل ايضا لانه لا يظهر الفصل بين الدينارين والدراهم الا بالتقويم كذا في المبسوط * ولو ان رب البيت اراد التعجيل في الاجر كله قبل الهلاك فابى المستأجر ان يعطيه فانه يجبر المستأجر على ان يعطيه بقدر ما سكن فاما حصنة ما لم يسكن لا يجبر على ايفاءه كذا في المحيط * واذا آجر دارة من رجل شهرا بثوب بعينه فسكنها لم يكن له ان يبيع الثوب من المستأجر ولا من غيره قبل القبض وكذلك كل شيء بعينه من العروض والحيوان والمكيل والموزون وتبر الذهب والفضة كذا في المبسوط * وان كانت الاجرة شيئا من المكيل والموزون بغير عينه موصوفا فلا بأس بان يبيعه من المستأجر قبل ان يقبضه وهذا اذا وجبت بالاستيفاء او باشتراط التعجيل كذا في المحيط * فان ابتاع به شيئا بعينه جاز قبضه في المجلس او ام يقبضه وان ابتاع منه شيئا بغير عينه فلا يفارقه حتى يقبض منه فان فارقه قبل ان يقبضه انتقض البيع وليس له ان يبيعه من غيره فان بيع الدين من غير من عليه الدين لا يجوز كذا في المبسوط * واذا استأجر دارا بعبد بعينه سنة واعتق رب الدار العبد قبل ان يقبض العبد من المستأجر وقبل ان يسلم الدار الى المستأجر فعقته باطل لان الاجرة لا تملك الا باستيفاء المنافع او بالتعجيل او باشتراط التعجيل ولم يوجد

شيء من ذلك وان كان رب الدار قد قبض العبد الا انه لم يسلم الدار الى المستأجر بعد حتى اعتق العبد
 جاز اعاقه كذا في المحيط * فان قبض الدار وتمت السكنى فلا شيء عليه وان انفسخ العقد باستحقاق
 الدار وموت احدهما او غرق الدار او انعدم التمكن من الانتفاع بالهدم فعلى المعتق قيمة العبد ولو
 لم ينقض العبد حتى سكن الدار شهران امتقا جميعا العبد وهو في يد المستأجر فانه يجوز عتق رب الدار
 بتدراج الشهر ويجوز عتق المستأجر فيما بقي منه وتنقض الاجارة فيما بقي كذا في المبسوط * ولو سكن
 المستأجر في بقية المدة يجب اجر المثل كذا في الغيائية * ولو استكمل السكنى قبل قبض العبد فمات
 العبد واستحق كان عليه اجر مثلها بالغاما بلغ وفي الاجارة الفاسدة يجب اجر المثل لا بجا وزبه
 المسمى كذا في محيط السرخسي * اذا رد الآجر العبد بخيار عيب او روية وقد سكن المستأجر
 الدار يجب اجر المثل لانفساخها من الاصل كذا في الغيائية * ولو كان المستأجر دفع العبد
 ولم يسكن الدار حتى اعتهه فعتقه باطل لان العبد خرج من ملكه بالتسليم الى رب الدار فاما عتق
 ما لا يملكه كذا في المبسوط * ولو سكن المستأجر الدار شهر او هلك العبد بعد ذلك في يد المستأجر قبل
 التسليم الى رب الدار فان على المستأجر اجر مثل الدار يعني بحصة الشهر بخلاف ما اذا كانت
 الاجارة فاسدة من الابتداء فانه لا يزاد اجر المثل على ما يخص الشهر من قيمة العبد كذا في المحيط *
 واوتبض الآجر بغير اذن المستأجر وهو عين وباعه ثم مضت المدة نفذ البيع ولو انفسخت الاجارة
 رجع المستأجر على الآجر بقيمة ذلك العين ولو كانت الاجارة عبدا فعجله فاعتقه الآجر او مات في بدها
 انفسخت الاجارة رجع المستأجر بقيمته وان مضى نصف المدة ثم انفسخت رجع بنصف قيمته كذا في
 الغيائية * رجل آجر دارا بعبد بعينه سنة فسكن المستأجر شهر او لم يدفع العبد حتى اعتهه صح
 اعاقه وكان على المستأجر الشهر الماصي اجر المثل بالغاما بلغ وتنقض الاجارة فيما بقي وكذا لو
 استأجر دارا بعين فسكن الدار ولم يسلم العين حتى هلك عليه اجر المثل بالغاما بلغ كذا في فتاوى
 قاضيه خان * الباب الخامس في الخيار في الاجارة والشرط فيها استأجر على انه بالخيار ثلثة ايام
 يجوز وعلى اكثر ملى الخلاف كذا في الوجيز للكردي * ويعتبر ابتداء مدة الخيار من وقت
 الاجارة كذا في السراج الوهاج * ولو شرط ثلثة فسكن في مدة الخيار سقط الخيار ولو انهدم المنزل
 بالسكنى لا ضمان لانه سكن بحكم الاجارة واول المدة من وقت سقوط الخيار كذا في الوجيز للكردي *
 وان كان

وَأَنَّ كَانَ الْخِيَارُ لِرَبِّ الدَّارِ فَسَكَنَ فِيهِ فَلَا جَرَّ وَيُضْمَنُ مَا نَهَضَ بِسَكْنَاهُ كَذَا فِي الْغِيَاثَةِ * وَأَنَّ كَانَ
 بَعْدَ الْإِجَارَةِ لَزِمَ الْإِجْرَ وَخِيَارُ الرَّوْثَةِ ثَابِتٌ لِلْمُسْتَأْجِرِ وَرَوْيَةُ الدَّارِ كَرَوْيَةُ الْمَنَافِعِ كَذَا فِي الْوَجِيزِ
 لِلْكَوْثَرِيِّ * وَأَذَا تَكَارَى دَارًا لَمْ يَرْهَأْ فَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَاهَا وَلَوْ كَانَ رَأَاهَا قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا خِيَارَ لَهُ فِيهَا
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَهَضَ مِنْهَا شَيْءٌ يَضُرُّ بِالسَّكْنِ فَحِينَئِذٍ يَتَخَيَّرُ بَالْتَفِيرِ هَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * ذَكَرَ الصَّدْرُ
 الشَّهِيدُ رَحِمَهُ فِي الْفَتَاوَى الصَّغْرَى إِذَا اسْتَأْجَرَ الرَّجُلُ رَجُلًا (تَابِيسْتُ دِيكَرُ وَتَيْنُ بَسَايِدُ) بِبَدَلٍ
 مَعْلُومٍ فَعَلَّ ذَلِكَ بِالْعَشْرَةِ وَامْتَنَعَ مِنَ الْبَاقِي قَالَ إِنْ كَانَ قَدَارُهُ الْقُدُورَ وَوَقْتُ الْاسْتِجَارَةِ يَجْبِرُ
 عَلَى الْبَاقِي وَإِنْ لَمْ يَبْرَهْ لَمْ يَجْبِرْ وَأَصْلُ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ مَا ذَكَرَ مُحَمَّدُ رَحِمَهُ فِي الْإِجَارَاتِ أَنَّ مِنْ شَارِطِ
 قَصَارِ عَلَى أَنْ يَقْصُرَ لَهُ عَشْرَةُ أَثْوَابٍ بِبَدَلٍ مَعْلُومٍ وَلَمْ يَبْرَهْ الثَّيَابَ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ كَانَ فَاسِدًا وَإِنْ أَرَادَ
 الثَّيَابَ كَانَ جَائِزًا كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * وَأَذَا سَمِيَ لَهُ جَنْسًا مِنَ الثَّيَابِ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاهِرُ زَادَهُ
 فِي شَرْحِهِ أَنَّ هَذَا نَظِيرُ مَا لَمْ يَبْرَهْ يَعْنِي يَكُونُ فَاسِدًا وَذَكَرَ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ السَّرْحَسِيُّ رَحِمَهُ فِي شَرْحِهِ
 أَنَّهُ إِنْ بَالِغٌ فِي بَيَانِ الصِّفَةِ عَلَى وَجْهِ بَصِيرَةٍ مَقْدَارِ عَمَلِهِ مَعْلُومًا فَهُوَ رَاءَةُ الثَّيَابِ سَوَاءً وَبِجُوزِ أَنْ يَكُونَ
 قَوْلُ شَمْسِ الْأُئِمَّةِ السَّرْحَسِيِّ فِي مَسْئَلَةِ الْقَدْرِ وَالزَّنْدِ يَجِي كَقَوْلِهِ فِي الْقَصَارِ فَيَتَأَمَّلُ عِنْدَ الْفَتَوَى
 كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَفِي نَوَادِرِ بَنِ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ قَصَارُ شَارِطُهُ رَجُلٌ عَلَى أَنْ يَقْصُرَ لَهُ ثَوْبًا
 مَرُوبًا بِدَرَاهِمٍ فَرَضِي بِهِ الْقَصَارُ فَلَمَّا رَأَى الْقَصَارُ الثَّوْبَ قَالَ لَا أَرْضِي بِهِ فَلَهُ ذَلِكَ قَالَ وَكَذَلِكَ الْخِيَاطُ
 وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ يَخْتَلِفُ فِي نَفْسِهِ بِاخْتِلَافِ الْمَحَلِّ ثَبِتَ فِيهِ خِيَارُ الرَّوْثَةِ عِنْدَ رَوْيَةِ الْمَحَلِّ
 وَكُلُّ عَمَلٍ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَحَلِّ لَا يَثْبِتُ فِيهِ خِيَارُ الرَّوْثَةِ عِنْدَ رَوْيَةِ الْمَحَلِّ وَالْقَصَارَةُ
 يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَحَلِّ وَكَذَلِكَ الْخِيَاطُ فَلَا جُلَّ ذَلِكَ ابْتِنَاءُ خِيَارِ الرَّوْثَةِ فِيهِمَا قَالَ (شَم) وَلَوْ اسْتَأْجَرَ
 رَجُلًا لِيَكِيلَ لَهُ كَرْحَنَةً فَلَمَّا رَأَى الْحَنَظَةَ قَالَ لَا أَرْضِي بِهِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ لَوْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيَحْتَجِمَ لَهُ
 بِدَانِقٍ وَرَضِي بِهِ فَلَمَّا كَشَفَ مِنْ ظَهْرِهِ قَالَ أَرْضِي بِهِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَمَلَ هَهُنَا لَا يَخْتَلِفُ كَذَا
 فِي الذَّخِيرَةِ * اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيَحْلِمَ لَهُ كَذَا مِنْ الْقُطْنِ أَوْ لِيَقْصُرَ لَهُ كَذَا ثَوْبًا وَلَيْسَ عِنْدَ الْإِجْبَرِ ثَوْبٌ
 وَلَا قُطْنٌ لَا يَجُوزُ أَنْ كَانَ عِنْدَهُ وَلَمْ يَبْرَهْ الْإِجْبَرَ فَلَا جَبْرَ خِيَارِ الرَّوْثَةِ فِي الثَّيَابِ لَا فِي الْقُطْنِ كَذَا فِي خَزَانَةِ
 الْفَتَاوَى * وَفِي نَوَادِرِ هِشَامٍ مِنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ غَلَامًا سَنَةً بِدَارِهِ فَاسْتَعْمَلَ الْغَلَامُ نِصْفَ
 السَّنَةِ وَنَظَرَ أَجْرَ الْغَلَامِ إِلَى الدَّارِ وَلَمْ يَكُنْ رَأَاهَا فَقَالَ لَا حَاجَةَ لِي فِيهَا قَالَ لَهُ ذَلِكَ وَلَهُ أَجْرُ مِثْلِ غَلَامِهِ
 كَذَا فِي الْمَحِيطِ * رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ كَرْمًا لَمْ يَبْرَهْ وَقَدْ كَانَ بَاعَ صَاحِبَ الْكُرْمِ الْأَشْجَارَ قَبْلَ الْإِجَارَةِ حَتَّى

صححت الاجارة كان للمستأجر خيار الرؤية في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف الملاك بطل خيار الرؤية كذا في الذخيرة * فلو اكل الثمار من تلك الكرم لا يبطل خيار الرؤية لانه تصرف في المشتري دون المستأجر كذا في فتاوى قاضيخان * وبثت خيار العيب في الاجارة كما في البيع الا ان في الاجارة يتفرد المستأجر بالرد قبل القبض وبعد القبض وفي البيع يتفرد المشتري بالرد قبل القبض وبعد القبض يحتاج الى القضاء والرضاء كذا في المحيط * اذا استأجر داراً قبضها ثم وجد بها عيباً يضر بالسكنى كالكسار الجذوع وما يوهن البناء له الخيار وان حدث عيب بعدها قبل قبضها يرد هالانه عند يرد على المنفعة فحدوث العيب قبل الاستيفاء كالموجود وقت العقد كذا في الوجيز للكردي * وعن ابراهيم بن محمد راجع رجل قال لغيره استأجرتك اليوم على ان تنقل هذا التل الى موضع كذا وذلك لا ينقل الا في ايام كثيرة قال هذا على اليوم ولا يكون على العمل فالاصل المستأجر ممنى بين العمل وبين الاضافة الى الزمان في العقد ومثل ذلك العمل مما لا يقدر الاجير على تحصيله في ذلك الزمان كان العقد على الزمان وكان استحقاق الاجير الاجر معلناً بتسليم النفس في ذلك الزمان كذا في الذخيرة * رجل قال آجرتك هذه الدار كل شهر بدرهم على ان اهبك اجر شهر رمضان وقال على ان لا اجر عليك بشهر رمضان فالاجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي * آجر حماماً سنة بكذا على ان يحط عنه اجر شهرين للتعطيل فالاجارة فاسدة ولو قال على ان يحط مقدار ما كان معطلاً يجوز ولو قال على مقدار عطلته لا اجر عليك وبين المدة جاز كذا في خزائن الفتاوى * استأجر حماماً على انه ان نابت نابتة فلا اجر له فسدت الاجارة كذا في الخلاصة * حانوت احرق فاستأجره كل شهر بخمسة دراهم على ان يعمره على ان يحسب بنفقته فعمره فهذه الاجارة فاسدة وان سكن المستأجر الحانوت فعليه اجر المثل بالغاً ما بلغ والمستأجر النفقة التي انتفها في العمارة واجرة مثله في قيامه على العمارة كذا في الذخيرة * خان بعضه خراب وفيه حوانيت عامرة استأجر رجل العامرة كل شهر بخمسة عشر والخراب كل شهر بخمسة على ان يعمر الخراب بماله وبحسب نفقته من جملة الاجر فاستيجار الخراب ليعمره وينتفع به بعد ذلك فاسد ان شرط تكون العمارة للأجر والمستأجر على المؤجر نفقته واجر مثله فيما عمل وللمؤجر ان يسترد الحوانيت التي عمرها المستأجر منه واما الحوانيت العامرة فالاجارة فيها جائزة لعدم الفساد هكذا في المحيط * ولا يجوز اذا شرط على المستأجر ان يرد

العين الى الآجر وله حدل وموئنة وان لم يكن له حمل وموئنة جاز هكذا في الغياثية * في الفتاوى سئل عن
استأجر مؤجلا شهرا ليطنخ العصير واشترط رده على المستأجر فسد العقد وان لم يشترط فعليه اجر شهر
فرغ في نصف الشهر او في آخره كذا في الحاوي للفتاوى * وفي الغياثية فاذا مضى الشهر فلا اجر
عليه وان بقي مدة كذا في التاتارخانية * ولو قال استأجرته منك كل يوم بكذا فاذا فرغ من عمله
سقط الاجر عند رده على المالك اولا فاذا فرغ في نصف اليوم يجب تمام اجر اليوم كما اذا فرغ في
نصف الشهر كذا في خزائن الفتاوى * استأجر جبايا وكيزانا فقال له المؤجر ما لم ترد ها علي
صحيحة فلي عليك كل يوم درهم فقبضها وقد انكسرت فالاجارة في الجباب فاسدة وفي الكيزان
جائزة يعني اذا سمى للكيزان اجرة وللجباب كذلك فيجب في الكيزان حصه ما سمى الى وقت
كسره وفي الجباب يجب اجر المثل كذا في الفتاوى الكبرى * قال القاضي فخر الدين الفتوى
على انه لا تفسد الاجارة في الكيزان الا اذا علم ان لها حملا وموئنة يجري فيها المما كسة وكذا لو
لم يسم اجرة الجباب واجرة الكيزان فالعقد فاسد وان لم يكن للكيزان حمل وموئنة كذا في التاتارخانية *
وفي الاصل رجل تكارى من رجل دار سنة على انه بالخيار فيها ثلاثة ايام فان رضى بها اخذها بمائة
درهم وان لم يرضها اخذها بخمسين درهما فذلك فاسد فان سكنها وجب عليه اجر المثل في الثلاثة
الايام وبعد الثلاثة الايام ولا يضمن ما انهدم من سكة لاني مدة الخيار ولا بعد مضي هذا الخيار وهذا
بخلاف ما لو كان الخيار مشروطا لصاحب الدار فانه يضمن المستأجر قيمة ما انهدم من سكة في مدة
الخيار وان قال انا بالخيار ثلاثة ايام فان رضى بها اخذتها بمائة درهم كانت الاجارة جائزة
فان سكنها في ثلاثة ايام فقد لزمت له الاجارة وكان عليه اجر ما سكن ولا ضمان عليه فيما انهدم
كذا في المحيط * ولو استأجر ارضا على انها كذا جريا وكانت اقل او اكثر فهي بالمسمى وله
الخيار في الاقل ولو قال كل جريب بكذا يلزمه الاجر بحسابه كذا في الفتاوى العتائية *
ولو استأجر دارا اشهر اسماء فلم يسلم عليه الدار حتى مضت بعض المدة ثم اراد ان يسلم الدار فيما
بقي من المدة فله ذلك وليس للمستأجر ان يابى ذلك وكذلك ان طلبها من المؤجر فمنعه
اياها ثم اراد ان يسلمها فذلك له وليس للمستأجر ان يمتنع فاذا استأجر دارين فسقطت احداهما
او منعه مانع من احدتهما او حدث في احدتهما عيب فله ان يتركهما جميعا كذا في البدائع *
ولو استأجر بيتين فانهدم احدهما بعد القبض فلا خيار له في الباقي بخلاف ما قبل القبض كذا

في المبسوط * وفي الفتاوى النسفي مثل ممن استأجر طاحونة على ان مسمى من الاجرا يام حري الماء وانقطاعه ايضا قال هذا شرط فاسد خلاف مقتضى الشرع اذا اجر لا يجب حال انقطاع الماء ففسد العقد كذا في الحاوي للفتاوى * رجل استأجر نورا من رجل على ان يطحن عليه كل يوم عشرين فقيرا فوجده المستأجر لا يطحن الا عشرة اقفرة كان المستأجر بالخيار ان شاء رضي به كذلك وان شاء رد فان رضي به لزمه اجر كل يوم بتمامه وان رد كان عليه اجر اليوم الذي استعمله بتمامه ولا يحط عنه شيء بسبب نقصان عن العمل لان الاحارة وقعت على الوقت ولهذا يستحق الاجر وان لم يطحن عليها شيئا كذا في الذخيرة * ولو تكاثر دابة التي بغداد فوجدها لا تبصر بالليل او جموحا او مشورا او تعض فان كانت الدابة بعينها فله الخيار لتغيير شرط العقد عليه وعليه من الاجر بحساب ما سار لانه استوفى المعقود عليه بقدره وان كانت بغير عينها فله ان يبلغه الى بغداد على دابة غير هالائه التزم العقد في ذمته وهذا اذا قامت البيعة على عيب هذه الدابة كذا في المبسوط * وفي الخلاصة الخاوية وتعليق الاجارة بانفساخ اجارة اخرى باطل كمالواجر دابة من انسان ثم قال لغيره ان انفسخت الاجارة بيتا آجرت مك فانه لا يجوز وفي الجامع الفتاوى ولو استأجر على ان يضرب له من هذا التراب او من تراب عندي في موضع كذا في كل يوم يضرب الف لبنه بهذا الملبن وسمى ملبنا معرو ويا يجوز كذا في التناارخانية * ولو اشترط رب الدار على البناء وضع الجذوع والهراروي وكس السطوح وتطينها وسمى ذلك فهو جائز وان استأجره لبنني له باللبن فعلى البناء الطين ونقله الى الحائط الا ان يكون مكانا بعيدا يكون بالخيار اذا علم ذلك فان كان اراه المكان فلا خيار له وان استأجر لبنني له حائط بالرهص وشرط عليه الطول والعرض والارتفاع فهو جائز لان العمل بما سمي يصير معلوما عند اهل الصنعة على وجه لا يتفاوت كذا في المبسوط في باب اجارة البناء * اذا استأجره لبنني له حائط بالرهص وشرط عليه الطول والعرض لا تجوز الاجارة لان العمل لا يصير معلوما كذا في المحيط * الباب السادس في الاجارة على احد الشرطين او على الشرطين واكثر الاصل ان الاحارة اذا وقعت على احد الشئتين وسمى لكل واحد احرا معلوما بان قال آجرتك هذه الدار بخمسة او هذه الاخرى بعشرة او كان هذا القول في حانوتين او عبيدين او مسافتين * مختلفتين نحو ان يقول الى واسط بكذا والى كوفة بكذا فذلك كله جائز عندنا ما ثنا وكذا لك اذا اخبر بين ثلاثة

ثلاثة اشياء وان ذكر اربعة اشياء لم يجز وكذلك هذا في انواع الصبغ والخياطة اذا ذكر ثلاثة اشياء
جاز وان زاد عليها لم يجز استدلالا بالبيع الا ان الاجارة تصح من غير شرط الخيار والبيع لا يصح من غير
شرط الخيار كذا في الذخيرة * اذا دفع الي خياط ثوبا فقال له ان خطنه فارسا فلک درهم وان
خطنه روميا فلک درهمان او قال لصباغ ان صبغت هذا الثوب بعصفر فلک درهم وان صبغته
بزعفر ان فلک درهمان فذلك جائز ولو قال ان خطنه انت فاجرک درهم وان خاطه تلميذک
فاجرک نصف درهم فهذا والخياطة الرومية والفارسية سواء كذا في البدائع * وكذا لو قال
لرادا الا بق ان ردته من موضع كذا فلک كذا وان ردته من موضع كذا فلک كذا جاز وكذا لو قال
للخياط ان خطت هذا الثوب فلک درهم وان خطت هذا الثوب الاخر فلک نصف درهم كذا
في فتاوى قاضيخان * ولو قال ان سكنت في هذه الدار عطارا فبدرهم وان سكنت حدادا
فبدرهمين او قال ان سكن فيها خياط فبدرهم وان سكن فيها حداد فبدرهمين فالاجارة جائزة
عند ابي حنيفة رح وعندهما فاسدة وان استأجر دابة الى الحيرة فبنصف درهم وان جازا الى الفارسية
فبدرهمين فهو جائز ذكر محمد رح هذه المسئلة ولم يحک فيها خلافا فاحتمل ان يكون قول الكل واحتمل
ان يكون قول ابي حنيفة رح وعندهما لا يجوز وان استأجر دابة الى الحيرة على انه ان حمل عليها كرشعير
فاجرة نصف درهم وان حمل كر خطة فاجرة درهم جاز عنده وهذا لا يجوز كذا في الكافي * اذا استأجر دابة
الى مكان معلوم على انه ان حمل هذه الحمولة فالاجرة عشرة وان ركبها فالاجرة خمسة فالعقد
جائز في قول ابي حنيفة رح الاخر خلافا لهما واختلف عبارة المشائخ رح على قول ابي حنيفة رح
في تخریج مسئلة الدابة والدارانه اذا سلم الدار ولم يسكن فيها واذا سلم الدابة ولم يحمل عليها شيئا
ولم يركبها بعضهم قالوا يجب اقل المسمين كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في التبيين * ذكر
الكرخي اذا استأجر دابة من بغداد الى القصر بخمسة والى الكوفة بعشرة فان كانت المسافة الى القصر
نصف المسافة الى الكوفة فالعقد جائز وان كان اقل او اكثر فالعقد فاسد وهذا على اصل محمد رح اما على
اصل ابي حنيفة رح فالعقد جائز في الوجهين وذكر الحاكم الشهيد في المنتقى ان من استأجر
من آخر دابة على انه ان اتى عليها الكوفة فبعشرة وان اتى القصر وهو المنتصف فبخمسة فهو جائز
قال وان قال وان اتى القصر وهو المنتصف فبسته لا يجوز قال لانه اذا اتى القصر لا يدري ما عليه ستة
او خمسة كذا في المحيط * ابن سامة عن محمد رح في رجل استأجر رجلا على عدل زطي وعدل هروي

قال احمل اي هذين العدلين شئت الى منزلي علي انك ان حملت الزطي فلك اجر درهم وان حملت الهروي فلك اجر درهمين فحمل الهروي والزطي جميعا الى منزله فلا جارة جائزة وايهما حمل اول مرة فهو الذي لا فاة الاجارة وهو منطوع في حمل الآخر ضامن له ان ضاع في قواهم جميعا وان حملها جملة فعليه نصف اجر كل واحد منهما وعليه ضمان نصف كل واحد منهما عند ابي حنيفة رح ان صاعا وعلي قولهما ضمنهما ان ضاعا وفي نوادر هشام عن محمد رح اذا قال لغيره ان حملت هذه الخشبة الى موضع كذا فلك درهم وان حملت هذه الخشبة الاخرى الى ذلك الموضع فلك درهمان فحملهما جملة الى ذلك الموضع فله درهمان اوجب اكثر الاجرين بكما له وانه يخالف رواية بن سامة في العدلين كذا في الذخيرة * اذا قال للخياط ان خطه اليوم فلك درهم وان خطه غدا فلك نصف درهم قال ابو حنيفة رح يصح الشرط الاول ولا يصح الشرط الثاني وقال صاحباه يصح الشرطان جميعا فان خاطه في اليوم الاول يجب المسمى في ذلك اليوم وان خاطه في اليوم الثاني يجب اجر المثل لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وفي النوادر يجب اجر المثل لا يزداد على نصف درهم ذكر القدوري الصحيح رواية النوادر كذا في فتاوى تاضيخان * وان خاطه في اليوم الثالث فله اجر مثله في قولهم ثم اختلفت الرواية عن ابي حنيفة رح في اجر المثل ايضا فروي عنه انه لا يزداد على درهم ولا ينقص من نصف درهم وروي عنه انه لا يجاوز به نصف درهم وينقص من نصف درهم ان كان اجر مثله اقل من نصف درهم وهو الصحيح عن ابي حنيفة رح وعندهما ايضا كذا في الفتاوى الكبرى * هذا اذا جمع بين اليوم والغدا فاما اذا اورد الغد على اليوم بان قال ان خطته اليوم فلك درهم فخاطه في الغد هل يستحق الاجر عند ابي حنيفة رح قيل لا اجرة وقيل له الاجر كذا في محيط السرخسي * ولو خاطه نصفه اليوم ونصفه غدا فله نصفه وفي الغد اجر المثل لا ينقص من ربع درهم ولا يزداد على النصف وهذا ثلاثة الارباع كذا في التمر تاشي * وان بدا بالغد ثم باليوم فعند ابي حنيفة رح الصحيح هو الشرط الاول لفظا كذا في الفتاوى العتائية * لو قال ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فلا اجر لك فان خاطه في اليوم فله درهم وان خاطه في الغد فله اجر مثله لا يزداد على درهم بالا جماء كذا في محيط السرخسي * ولو قال ما خطته اليوم فبحساب درهم وما خطته غدا فبحساب نصف درهم فيسبلا انه مجهول وكذا لو قال ما خطت من هذه الثياب روميا فبكذا وما خطته فارسيا فبكذا فهو فاسد لجهالة العمل ولو قال

استأجرتك عند التخطية بدرهم وخاطه في اليوم فلا اجر له لان الاضافة صحيحة كذا في الغباية *
ولو استأجر يوم بدرهم فان بداله فكل يوم بدرهم فالاجارة فاسدة قياسا وفي الاستحسان جائزة
كذا في محيط السر خسي * ومما يتصل بهذا الفصل اذا جمع في عقد الاجارة بين الوقت والعمل
اذا استأجر رجلا لعمل له عملا اليوم الى الليل بدرهم صباغة او خبز او غير ذلك فالاجارة فاسدة في قول
ابي حنيفة رح وفي قولهما يجوز استحسانا ويكون العقد على العمل دون اليوم حتى اذا فرغ منه نصف
النهار فله الاجر كاملا وان لم يفرغ في اليوم فله ان يعمل في الغد وعلى هذا الخلاف لو استأجر دابة من
الدوفة الى بغداد ثلثة ايام باجره مسمى فذكر المدة والمسافة والعمل وكذلك لو استأجره لينقل له طعاما معلوما
من موضع الى موضع اليوم الى الليل فهو على الخلاف الذي بيننا في الغد كذا في المبسوط * ولو استأجره
رجلا ليخط له هذا الثوب قميصا اليوم بدرهم لم يجز عند ابي حنيفة رح ولو قال ليخط لي قميصا
او ليخبز لي قفيزا ولم يقد رجا بالاتفاق ولو قال ليخط قميصا من هذا الثوب في اليوم جاز كذا في
الفناوى العنابية * وفي اجارة الاصل اذا استأجر رجلا من آخر ثورا يطحن عليه كل يوم عشرين
قفيزا فهداه الاجارة جائزة ولم يذكر فيها خلافا فدن مشائخنا رح من قال هذا الجواب يجب ان يكون
قولهما اما على قول ابي حنيفة رح ينبغي ان تفسد هذه الاجارة على قياس مسئله الخبز ومنهم من
قال لا بل هذه الاجارة جائزة على قول الكل وفي الاصل ايضا لو شرط على الخباز ان يخبزه هذه عشرة
المخاتيم دقيقا وشرط عليه ان يفرغ عنه اليوم تجوز هذه الاجارة عندهم جميعا وان ذكر الوقت
والعدل كذا في الذخيرة * رجل دفع الى خياط ثوبا ليقطعه ويخطه قميصا على ان يفرغ منه في يومه
هذا واكثرى من رجل ابلا الى مكة على ان يدخلها الى عشرين ليلة كل بعير بعشرة دنانير ولم يزد
على ذلك روي عن محمد رح عن ابي حنيفة رح انه تجوز هذه الاجارة فان وفى بالشرط
كان له المسمى وان لم يفه كان له اجر المثل لا يزداد على المسمى وهو قول ابي يوسف ومحمد رح وعن
ابي يوسف رح اذا استأجر دابة من رجل اياما مسماة ولم يذكر شيئا لا يجوز ذلك في قول ابي حنيفة رح
ويجوز عندهما ولو قال للخياط استأجرتك اليوم لتخط هذا القميص بدرهم او قال استأجرتك اليوم
لتخبز هذا القفيز الدقيق بدرهم لا يجوز في قول ابي حنيفة رح ويجوز عندهما وقال الكرخي ليس
في المسئلة اختلاف الروايتين عن ابي حنيفة رح والصحيح ان في المسئلة عن ابي حنيفة رح روايتين
والصحيح من مذهبه ان الاجارة فاسدة قدم العمل واخر اذا ذكر الاجر بعد الوقت والعمل اما اذا ذكر

الوقت اولاً ثم الاجر ثم العمل بعده او ذكر العمل اولاً ثم الاجر لا يفسد العقد هكذا في فتاوى قاضيخان *
ومتى فسدت الاجارة ان كان فسادها لجهالة المسمى من الاجر او لعدم التسمية يجب اجر المثل
بالغاما بلغ كمال الواسطة جرداراً واحانو تسنة بمائة درهم على ان يرميها المستأجر على المستأجر
اجر المثل بالغاما بلغ لانه لما شرط المرمية على المستأجر صارت المرمية من الاجر فيصير الاجر مجهولاً
الاذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسد كان له اجر المثل ولا يزداد على المسمى هكذا في الظهيرية *
قال في الاصل ايضاً واذا دفع الرجل عبده الى حائك ليعلمه النسيج وشرط عليه ان يحذقه في ثلثة
شهر بكذا وكذا فهذا لا يجوز وكان ينبغي ان يجوز هذا العقد على قولهما وان لم يكن التحذيق
في وسعه والاصل عند ابي حنيفة ر ح انه اذا جمع بين الوقت والعمل في عقد الاجارة انما يعدد
العقد اذا ذكر كل واحد منهما على وجه يصلح معقوداً عليه حالة انفراد الوقت والعمل اما اذا ذكر العمل
على وجه لا يجوز افراد العقد عليه لا يفسد العقد بانه فيما ذكر في آخرباب اجارة البناء اذا تناهى
رجل رجلا يوماً الى الليل لبني له بالخص والآجر جاز بلا خلاف وان جمع بين الوقت والعمل لانه
ما ذكر العمل على وجه يجوز افراد العقد لانه لم يبين مقداره وما لم يكن مقدار العمل معلوماً لا يجوز افراد العقد
عليه فان عقد العقد على المدة وكان ذكر البناء لبيان نوع العمل حتى لو ذكر العمل على وجه يجوز افراد العقد
عليه بان يبين مقدار البناء لا يجوز الاجارة عند ابي حنيفة ر ح كذا في المحيط * اذا استأجر الرجل رجلاً كل
شهر بدرهم على ان يطحن له كل يوم قفيزاً الى الليل فهو فاسد ذكر المسئلة من غير خلاف وهذا الجواب
مستقيم على قول ابي حنيفة ر ح مشكل على قولهما من مشائخنا من قال لهذه المسئلة ثبت رجوعهما
الى قول ابي حنيفة ر ح منهم من قال من ذكر في هذه المسئلة قياس قولهما وما ذكر فيما تقدم استحسان
على قولهما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الاصل في جنس هذه المسائل انه اذا
استأجر انساناً للعمل فان كان عملاً لواراد الاجران يأخذ في العمل للحال بقدر عليه صححت الاجارة
ذكر في ذلك وقتاً ولم يذكر نحو ان يقول استأجرتك لتخبز لي عشرين مناً من الخبز بدرهم
جاز ان كان المستأجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالدقيق ونحو ذلك وان لم يبين مقدار
العمل لكنه ذكر ذلك وقتاً قال استأجرتك لتخبز لي اليوم الى الليل بدرهم جاز ايضاً ولو قال
(بدين درهم ديوار من بازكن) جاز ايضاً لئلا يبين لذلك وقتاً ولم يبين ولو قال (بدين بكرم

اين خرمن، باركن) ان لم يذكر لذلك وقتا لا يجوز وان بين لذلك وقتا فهو على وجهين ان ذكر الوقت اولاً ثم الاجرة بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على ان تدرني هذا الكدس جازلانه استأجرة لعمل معلوم وانما ذكر اجرة بعد بيان العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة اولاً ثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على ان تدرني هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة اولاً وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فإذا كان العمل معدوماً ومجهولاً صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستعجال اي على شرط ان تعمل اليوم ولم تؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز كذا في فتاوى قاضيان *

الباب السابع في اجارة المستأجر الاصل هـ ان المستأجر يملك الاجارة فيما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به كذا في المحيط * ومن استأجر شيئاً فان كان منقولاً فإنه لا يجوز له ان يؤجره قبل القبض وان كان غير منقول فإراد ان يؤجره قبل القبض فعند ابي حنيفة وابي يوسف رح يجوز وعند محمد رح لا يجوز كما في البيع وقيل انه في الاجارة لا يجوز بالاتفاق وفي البيع اختلاف هكذا في شرح الطحاوي *

وإذا استأجر داراً وقبضها ثم أجرها فانه يجوز ان أجرها بمثل ما استأجرها أو اقل وان أجرها أكثر مما استأجرها فهي جائزة ايضا إلا انه ان كانت الاجرة الثانية من جنس الاجرة الاولى فان الزيادة لا تطيب له ويتصدق بها وان كانت من خلاف جنسها طابت له الزيادة ولو زاد في الدار زيادة كما لو تديفها وحفر فيها بئر أو طينها أو أصلح أبوابها أو شيئا من حوائطها طابت له الزيادة وما المكس فانه لا يكون زيادة وله ان يؤجرها من شاء إلا الحداد والقصار والطحان وما شبه ذلك مما يضر بالبناء ويوهنه هكذا في السراج الوهاج * ولو أجر مع ما استأجر شيئاً من ماله يجوز ان يعقد عليه عند الاجارة طابت له الزيادة هكذا في المحيط * وذكر الخصاص في كتاب الحيل انه اذا كان المستأجر داراً فكنسها من التراب ثم أجرها بأكثر مما استأجر لا تطيب له الزيادة وان أجرها بأكثر مما استأجر وقال عند الاجارة على ان اكس الدار يطيب له الفصل كذا في الذخيرة * ذكر شيخ الاسلام في كتاب شرح الحيل وان كان المستأجر راضاً فعمل بها مسنة فذلك زيادة ويطيب له الفضل قال وكذلك كل ما عمل فيها عملاً يكون قائماً فذلك زيادة ويطيب له الفضل وان كرى انهاراً ذكر الخصاص رح وانها زيادة توجب طيب الفضل قال القاضي الامام ابو علي النسفي رح اصحابنا في هذا مترددون وبعضهم يعدون هذا زيادة وقالوا ليس على المستأجر اجراء الماء اليها وتسهيل العمل فيها فكان ذلك زيادة وبعضهم لا يعدون هذا زيادة وفي نوادر بشر من

ابي يوسف رح اذا استأجر رجل شيئين صفقة واحدة وزاد في احدهما شيئا وفي بعض النسخ لو اصرح في احدهما شيئا له ان يؤاجرهما باكثر مما استأجرهما ولو كانت الصفقة متفرقة فليس له ان يؤاجرهما باكثر مما استأجرهما كذا في المحيط * وكان الامام ابو علي النسفي يحكي عن استاذة ان المستأجر لو آجره من المؤجر لا يصح وان آجره من غيره ثم ان الغير آجره من المؤجر يصح وقال الامام الحلواني وروي عن محمد رح ان الادارة من المالك لا يجوز مطلقا تخلل الثالث اولاً وبه قال عامة المشائخ وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكدري * وهل يسقط الاجر من المستأجر الاول ان كان الآحر قبض الدار من المستأجر بعد الاجارة الثانية يسقط الاجر وان لم يقبض لا يسقط كذا في فتاوى قاضيهان * ثم اذا كانت لا تصح عدنا هل يكون ذلك نقضا للعقد الاول فيه اختلاف المشائخ والصحيح ان العقد بنفسه ذكره الطحاوي كذا في السراج الوهاج * وذكر الحلواني المستأجر اذا آجر مستأجراً من المؤجر قبل تنسخ الاول وانته غير صحيح لان الثاني فاسد والفاقد لا يتدر على دفع الصحيح . والعامة على انه لا تنسخ الا انهما اذا ما على ذلك حتى تمت الاجارة بطلت الاول لان الثانية باسنة لاولى بل لان المنافع تحدث ساعة فساعة وعلى حسب حد ونها يقع التسليم الى المستأجر فاذا استأجره المالك منه ثانيا واسترد منه فذلك بمنعه عن تسليم المنفعة الحادثة الى المستأجر فاذا ما الى مضي المدة على ذلك فقد مضت قبل النكاح من الاستيفاء فتتسخ الاول ضرورة حتى لو اراد المستأجر الاول ان يسترده بعد مضي بعض المدة ليسكنه بقية المدة فله ذلك لان العقد الاول انما يتسخ في قدر المنفعة التي تلت ولم يحن حاله فيما بقي كذا في الوجيز للكدري * فان سكنها الآخر بحكم هذه الاجارة لا اجر عليه كذا في الحاوي للفتاوى * ولو ان المستأجر اعاد المستأجر من المالك لا يسقط عنه الاجر بخلاف بين المشائخ كذا في المحيط * ولو آجرها المستأجر من اب رب الدار او ابنه او مكاتبه او عبده المديون يجوز ولا تنسخ الاجارة الاولى باتفاق الروايات وان لم يكن على العبد دين لا يجوز فان سلمه اليه لا تنسخ الاجارة الاولى كذا في التاتارخانية * ولو استأجر ارضا ثم دفعها الى الآخر مزارعة ان كان البذر من قبل رب الارض لا يجوز لان ذلك نقض الاجارة في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستأجر جاز لان الآخر في الفصل الاول يصير مستأجراً وفي الفصل الثاني يصير اجيراً كذا في الظهيرية * المستأجر اذا استأجر صاحب الارض ليعمل في هذه الارض بشيء معلوم جاز كذا في فتاوى قاضيهان * وفي نوادر ابن سماعه عن

محمد رح رجل استأجر من آخر دارا وارضا وزاد المستأجر فيهما بناء ثم أجرها من الآخر وأعارها منه كان هذا نقضا للاجارة الاولى قال في فصل الاجارة في نوادر بن سماعة وعلي رب الدار حصته بناء المستأجر من الآخر قال الحاكم الشهيد في هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البناء وحده الغاصب اذا أجر المصوب من غيره ثم ان المستأجر أجره من الغاصب واخذ منه الاجرة كان للغاصب ان يسترد منه ما دفع اليه من الآخر كذا في المحيط * أجر الغاصب ثم اجازها المالك بعد مدة فلا جبر السابق على الاجارة للغاصب لانه العاقد وبعد الاجارة للمالك لان الغاصب فضولي ولولم يجز حتى تمت المدة فكلها للغاصب كما لو أجر المولى عبدة سنة ثم اعتقه في خلال السنة او اجاز العبد الاجارة فالماضي للمولى والآتي للمعتق وذكر القدوري ان الاجارة كسائر العقود فان اجاز قبل استيفاء شيء من المنفعة فلا جبر للمالك وان اجاز بعد استيفائها لم تغبروا الاجرة للعاقد وان اجاز بعد انقضاء بعض المدة فلا جبر لماضي والآتي عند الثاني للمالك وما ذكرنا ولا قول محمد رح كذا في الوجيز للكردي * ولو أجر الغاصب سنين ومضت السنون ثم ادعى المالك اني كنت اجرت عبده لا يقبل قوله الابينة ولو قال كنت امرته يقبل كذا في التاتارخانية * المستأجر اجارة فاسدة اذا أجر من غيره اجارة صحيحة جاز كذا في الصغرى * وفي النصاب هو الصحيح وفي السراجية وبه افتى ظهير الدين المرغيناني كذا في التاتارخانية * ثم على قول من يقول بان المستأجر اجارة فاسدة يملك ان يؤجر من غيره اجارة صحيحة اذا أجر كان للاول ان ينقض الثاني كما اذا اشترى شيئا شراء فاسدا وأجره من غيره اجارة جائزة المستأجر اذا أجر من غيره او دفع الى غيره مزارعة ثم ان المستأجر الاول فسخ العقد الاول هل ينفسخ العقد الثاني احتلف المشائخ فيه والصحيح انه ينفسخ اتحدت المدة او اختلفت كذا في المحيط * وتفسير اتحاد المدة ان تكون ايام الفسخ في الثاني ايام الفسخ في الاول كذا في الصغرى * استأجر من غيره موصعا اجارة طويلة ثم المستأجر أجره من عبد الآخر فان كان بغير اذن المولى لم يحسب على المستأجر ما اخذ من العبد من رأس ماله واما اذا كان العبد استأجر باذن المولى فقد توقف فيه الشيخ الامام والصحيح ان يقال استيجار العبد باذن المولى كاستيجار المولى بنفسه كذا في جواهر الاخلاطي * لو لم يكن عبدة مديونا كذا في الكبرى * رجل أجر داره كل شهر بدراهم وسلم ثم باعها من غيره وكان المشتري يأخذ أجر الدار من هذا المستأجر ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعد البائع انه

اذا رد الثمن عليه ترد اءاره عليه ويحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار وجاء البائع
بالدراهم واراد ان يجعل الإجر محسوبا من الثمن قالوا لما طلب المشتري الإجر من المستأجر
كان هذه اجارة مستقبله فيكون المأخوذ من المستأجر ملك المشتري لانه وجب بعقده وليس
للبائع ان يجعله ذلك من الثمن وما قال المشتري للبائع انه يحسب ما قبض من المستأجر
من ثمن الدار عند رد الدار وعدان انجز وعده كان حسنا والا فلا يلزمه الوفاء بالمواعيد
وان كانا شرط في البيع ذلك كان مفسدا للبيع كذا في الظهيرية * وفي الابانة استأجر خيمة الى
مدة له ان يؤاجر من غيره لان هذاممالا يختلف الناس فيه بمنزلة البيت وان اخذها مطبخا ضمن
الا اذا كان معد لذلك كخيمة المسح كذا في التاتار خاية * الباب الثامن في انعقاد الاجارة
بغير لنظ وفي الحكم ببقاء الاجارة وانعقادها مع وجود ما ينافيها استأجر دارا شهرا فسكن شهرا بن لا احر
عليه في الشهر الثاني هذا جواب الكتاب وروى عن اصحابنا يجب ومن الكرخي ومحمد بن
سلمة انهما يوفقان بين الرويتين بين المعد للاستغلال وغير المعد للاستغلال من غير تفصيل بين الدار
والحمام والارض قال الصدر الشهيد ر ح وبه يفتى كذا في خزائن الفتاوى * اذا سكن الرجل
في دار رجل ابتداء من غير عقد فان كانت الدار معدة للاستغلال يجب الاجر وان لم تكن معدة
للاستغلال لا يجب الاجر الا اذا تقاضاه صاحب الدار بالاجر وسكن به دما تقاضاه لان سكناه
حينئذ يكون رضيا بالاجر فالوا في المعدة للاستغلال انما يجب الاجر على الساكن اذا سكن على وجه
الاجارة عرف ذلك عنه بطريق الدلالة اما اذا سكن بتاويل عقد او بتاويل ملكة كبيت او حانوت
بين رجلين سكن احدهما فيه لا يجب الاجر على الساكن وان كان ذلك معدا للاستغلال كذا في
المحيط * خان نزل فيه رجل فانه يكون باجر ولا يصدق انه سكن بغير اجر كذا قال محمد بن سلمة
وابونصر بن سلام وبه اخذ الفقيه ابو بكر والفقيه ابواليث قال فخر الدين الفتوى على انه سكن
بالاجر الا اذا عرف خلافه بقربة نحو ان يكون الساكن معروفا بالظلم او الغصب او كان صاحب
جيش يعلم منه انه لا يستأجر مسكنا كذا في المضمرات * حوائث مستغلة سكن واحد في حانوت
منها قال بن سلمة يجب اجر المثل وان ادمى النصب لا يصدق اذا كان مقرا بالملك للمالك وان
ادمى الملك لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه وكذا لو دخل الحمام وادمى الدخول غصبا
لا يسمع

لا يسمع كذا في الوجيز للكردي * **و**ان كان المستغل لصغير بنظر المولى اجر المثل والمولى ضمان النقصان فايتهما كان النظر للصغير يجب مقصورة يعمل فيها القصارون ولرجل فيها احجار يؤجرها منهم فعمل بها قصار ولم يشارط صاحب الاحجار بشيء فان لم يكن معروفاً عندهم ان من شاء عمل عليها وادى الاجر فلا اجر عليه اذا عمل بلا اذن رب الاحجار ولو كان معروفاً عندهم ان من شاء عمل عليها وادى الاجر فعليه الاجر ثم ان كانت لها اجرة معروفة يجب ذلك والآ فاجر المثل كذا في الكبرى * **ا**ستأجرها سنة باجره معلوم فسكنها ثم سكنها سنة آخر ودفع الاجر ليس له ان يسترد هذا الاجر فالرض والتخريج على الاصول يقتضي ان تكون له ولاية الاسترداد اذالم تكن الدار معدة للاجارة كذا في الفقيه * **و**في المنتقى عن محمد بن ح في صاحب الدار اذا قال للغاصب هذه داري فاخرج منها فان نزلتها فهي عليك بكذا فجددوها للغاصب ثم اقام المالك عليه البيعة بعد اشهر فلا اجر له ولو كان مقرباً لدار للمدعي وباقي المسئلة بحالها كان سكنه رضى بالاجارة ويجب الاجر كذا في المحيط * **و**لو اكرى داراً سنة بالف درهم فلما انتقضت السنة قال له رب الدار ان فرغتها اليوم والآ فهي عليك كل يوم بدرهم فلم يفرغ زها نا والمستكرى مقر له بالدار يلزمه ما سمي من الاجر قال هشام لمحمد بن ابي جعفر فاجعلها في مقدار ما ينقل متاعه منها باجر مثلها قال هذا حسن اجعلها باجر مثلها فان فرغها الى ذلك الوقت والآ جعلتها بعد ذلك بما قال كل يوم كذا في خزائن المفتين * **ر**جل استأجر حانوتاً كل شهر بثلاثة دراهم فلما مضى شهر ان قال له صاحب الحانوت ان رضىت كل شهر بخمسة دراهم والا فرغ الحانوت ولم يقل المستأجر شيئاً ولكنه سكن فيه يلزمه كل شهر خمسة دراهم لانه لما سكن فقد رضى بذلك **و**لو قال المستأجر لا رضى بخمسة وسكن لا يلزمه الا الاجر الاول كذا في فتاوى فاضيل خان * **ا**رأى ان يستأجر غلاماً فقال صاحب الغلام هو بعشرين وقال المستأجر بعشرة واقرقاً على ذلك فانه يكون بعشرين **و**لو قال المستأجر بل بعشرة وقبض الغلام فالصحيح انه يجب الاجر الذي صرح به المستأجر كذا في جواهر الاطلاعي * **ر**جل قال لا آجر آجرتك هذه الدار سنة بالف درهم كل شهر بمائة درهم قال تقع الاجارة على الف ومائتين قال الفقيه ابو الليث هذا اذا قصد ان تكون الاجارة كل شهر بمائة اما اذا غلط في التفسير لا يلزمه الا الف فلماذا على الآجر انه قصد الفسخ وادعى المستأجر الغلط في التفسير فالقول قول الآجر كذا في الخلاصة * **و**لو سكن الدار بعض المدة ثم جددوها وقال هو ملكي او قال غصبتها وقال

عارية وهي ليست بمستغلة ثم اقيمت عليه البيعة فلا اجر عليه من حين جحد في قول ابي يوسف ر ح
لانه غاصب وعد محمدر ح ثبت الاجر لانه ثبت ان الدار كان في دة باجر ولو كان مكان الدار
دابة او عين آخر والمسئلة بحالها كان الرد على المستأجر بعد انقضاء المدة ويضمن لو هلك قبل
الرد لانه غاصب بزعمه وان رصي وارث الاجر ان يكون على الاجارة او طلب منه الاجر فسكن
يجب الاجر والقول قول من يريد ابقاء الاجارة من الورثة او الغرماء كذا في التاتارخانية * قال
لغيره بكم توأحر هذه الغرارة شهرا فقال بدرهمين فقال المستأجر لابل بدرهم وقبضها ومضى الشهر
فالصحيح انه يجب درهم هكذا في جواهر الاخلاطي * الراعي اذا كان يرعى الغنم كل شهر باجر مسمى
فقال لصاحب الغنم لا ارعى غنمك بعد هذا الا ان تعطيني كل يوم درهما لم يقل صاحب الغنم
شيئا وترك الغنم عنده كان عليه كل يوم درهم كذا في خزائن المفتين * قال الراعي لا ارعى غنمك
الا ان تعطيني يوما درهما لم يقل صاحب الغنم شيئا وترك غنما يجب كل يوم درهم وكذلك هذا
في احارة الدور كذا في الملتقط * رجل استأجر اجيرا ليحفظ نهرا كل شهر يكذا ثم مات المستأجر فقال
الوصي للاجير اعمل عملك على ما كنت تعمل فانالا احبس غنمك الاجر فأتى على ذلك اياما ثم باع
الوصي الضيعة فقال المشتري للاجير اعمل عملك فانالا احبس غنمك الاجر فمات ما عمل الاجر
في حيوة الاول يجب الاجر في تركته ومن حين قال له الوصي اعمل عملك يجب على الوصي
ومن حين قال المشتري يجب على المشتري الا ان الواجب في تركته الميت المسمى لوجود التسمية منه
والواجب على الوصي وعلى المشتري اجر المثل اذا لم يعلم مقدار المشروط من الميت اما اذا علم ذلك
وامره ان يعمل على ذلك الشرط فعليهما المسمى كذا في المحيط * رجل استأجر من رجل حمارا بعشرة
بعضها جياذ وبعضها زيوف فقال المكاري في الطريق انا اطلب الكل جياذا فقال المستأجر بالفارسية
(چان كنم كه توخواهي) فهذا وعدمه ولا يلزمه بذلك شيء وكذلك لو استزادة في الاجر
واجاب بذلك كذا في الذخيرة * قال في الاصل واذا استأجر دابة الى مكان مسمى فمات صاحب
الدابة في وسط الطريق كان للمستكري ان يركب الدابة الى المكان المسمى بالاجر وانما
لا تنقض لان الحال حالة العذر والاجارة تعقد ابتداءً بالعذر فان من استأجر سفينة شهرا فمضت المدة
والمستأجر في وسط البحر فانه تنعقد بينهما اجارة مبتدأة فلان يبقى حالة العذر كان اولى وبيان العذر انه
يخاف على نفسه وماله لان لا يجد دابة اخرى في وسط المعازة ولا يكون له قاض ليرفع الامر اليه

فيؤاجر الدابة منه ثانيا حتى قال مشائخ الوجود منه دابة اخرى يحمل عليها متاعه تنقض الاجارة وكذا لو كان الموت في موضع بجدة دابة في ذلك الموضع ينتقض الاجارة ثم اذا ركب المستكرى الدابة الى ذلك المكان وانفق عليها في الطريق كان متبرعا حتى لا يرجع على ورثة المكارى بذلك كذا في الذخيرة * واذا انفق بامر القاضي واثبت ذلك بالبينه يرجع هكذا في الخلاصة * اذا كان المستكرى استأجر رجلا يقوم على الدابة كان اجرة على المستكرى ولا يرجع بذلك على ورثة المكارى ثم اذا وصل الى ذلك المكان رفع الامر الى الحاكم ليقضي بما هو الاصلح لورثة الميت فان رأى القاضي الصلاح في ان يؤاجر منه ثانيا بان عرف المستأجر ثقة امينا ورأى الدابة قوية حتى عرف ان الورثة يصلون الى عين مالهم منى آجر منه فعل وان رأى الصلاح في بيع الدابة بان اتاهم المستأجر او رأى الدابة ضعيفة ظاهر افعل ان الورثة لا يصلون الى عين مالهم وان وصلوا يلحقهم ضم ، عظيم يبيع الدابة ويكون يبعه حفظ المال على الغائب لا قضاء على الغائب وان كان المستأجر قد عجل الاجر الى رب الدابة وفسخ القاضي الاجارة وباع الدابة فادعى المستأجر ذلك فالقاضي يأمره باقامه البينة على دعواه وينصب القاضي وصيا على الميت حتى يسمع البينة كذا في المحيط * ذكر محمد ربح في السبر الكبير مسألة السفينة اذا انقضت مدة الاجارة والسفينة في وسط البحر ومسئلة الزرق الذي فيه الزيت اذا انقضت مدة الاجارة في المعازة ولا يجدر المستأجر سفينة اخرى او زقا آخر وانى الآجر ان يؤاجر منه وقد حضرهم الامام ان كان الامام يجعل ذلك للمستأجر كل يوم بكذا شرط ان تكون هذه الاجارة من الامام وقد ذكر بن سماعه في نوادره هذه المسئلة عن محمد ربح ولم يشترط ان يكون المؤاجر هو الامام بل شرط ان يقول المستأجر استأجرت هذه السفينة كل يوم بكذا او يؤاجر واحد من اصحابه ورفقائه فان ابى الآجر بعد ذلك ان يعطيه السفينة والزرق استعان المستأجر باخوانه ورفقائه حتى يترك السفينة والزرق عليه الى ان يجد سفينة اخرى وزقا آخر وبهذه المسئلة تبين ان من سكن دار غيره لا يجب الاجر الا اذا كان صاحب الدار يابى ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال الا اذا استأجر الساكن بنفسه فيقول استأجرت كل شهر بكذا ثم ليس في مسألة السفينة والزرق اختلاف الرايتين ما ذكر في السير محمول على ما اذا حضر الامام وما ذكر في نوادر بن سماعه محمول على ما اذا لم يحضر الامام كذا في الذخيرة * رجل استأجر ارضا فزرع فيها ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ما سمي من الاجر الى ان يدرك الزرع لان الاجارة كما تنقض بالاعذار تبقى

بلا مذار وكذا الو مات المؤ اجر وبقى المستأجر تبقى الاجارة الى ان يدرك الزرع واذا انتقضت
مدة الاجارة والزرع قبل في القياس يؤمر المستأجر بقلع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت
فانقلع الزرع في الحال وان شئت فاتركه في الارض الى ان يدرك وعليك لصاحب الارض
اجر مثل الارض كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الاصل اذا انتقضت مدة الاجارة وفي الارض رطوبة
قلعت وفي المنتقى اذا انتقضت مدة الاجارة وفي الارض رطاب تركت فيها باجره ثلها حتى تجزوه
على اول جزء تدرك بعد انقضاء الاجارة وقال في الموت اذا مات مؤاجر في الارض رطاب ترك
بالمسمى حتى تجزوه من هذا الجنس اذا استأجر من آخر زقا وجعل فيها خلا ثم انتقضت مدة
الاجارة في الصحراء جعل باجره مثله الى موضع بجده فيه زقا ولومات المؤاجر قبل مضي المدة
لا يجعل باجره مثله لكنها ترك على الاجارة الاولى كذا في المحيط * ولو استأجر ارضا سنة فزرعها
ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر انتقضت الاجارة بترك الزرع في الارض حتى يستحصد ويكون
للشريك على صاحب الزرع مثل نصف اجر الارض كذا في خزائن المفتين * وعن ابي يوسف رخص
لو انتقضت المدة والزرع لم يخرج بعد فاختصا فسخت الاجارة وردت الارض الى صاحبها وان
خرج بعد ذلك ردتها باجره المستأجر ولو انتقضت والزرع بقل وام يختصموا حتى استحصد يجب
من الاجر بحساب ذلك ولا يصدق الزارع بالفضل وكذا ان اختصم فيه استحسن ان يترك
باجر المثل كذا في التمر تاشي * ولو خرج الزرع بعد انقضاء المدة تصدق به فان زرع فيها المؤاجر
ايضا ثم خرج الزرع وتصادفانها سواء فنصفان وان كان احدهما غالبا فهو لصاحب الغالب
ويضمن للآجر مثل ماله كذا في الغيائية * استأجر ارضا وغرس فيها اشجارا ثم انتقض وقتها فالصحيح
ان لرب الارض ان يطالب المستأجر بتفريغ ارضه اذا كان فيها غرس بخلاف ما لو كان فيها زرع
حيث يترك باجره وليس لرب الارض ان يملك الاشجار على الغرس بالقيمة اذا لم يكن في قلعها
ضرر فاحش بالارض هكذا في المحيط * فان كان في قلع الاشجار ضرر فاحش بالارض فحينئذ كان له
ان يملك الاشجار وعليه قيمتها مقلوعة دفعا للضرر من نفسه هكذا في خزائن المفتين * استأجر
من آخر حانوتا ووضع فيه جباب خل فانقضت مدة الاجارة والمستأجر يابى تفريغ الحانوت فان كان
الخل بلغ ميعالا يفسد بالتحويل يؤمر بالتحويل وان كان يفسد لا يؤمر بالتحويل ويقال للمستأجر

ان شئت فرغ الحانوت وان شئت فاستأجره منه الى وقت ادراكه والمراد بقوله استأجره منه الحكم
باجر المثل عليه لا الاستيجار ابتداءً ببدل مسمى ولومات المؤاجرا والمستأجر قبل انقضاء المدة
ولم يتيسر التفرغ بحجب المسمى استحساناً والقياس ان يجب اجر المثل كما بعد انقضاء المدة كذا
في المحيط * واذا انقضت مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه
الكراء لهذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو انقضت المدة والمستأجر غائب والدار
في يدا امرأته لان المرأة لم تسكنها باجر كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الامالي عن محمد بن رجل
استأجر ارضاً بدرهم معلومة سنة وزرعها ثم مات المؤاجر قبل ان يستحصد الزرع واختار المستأجر
المضي على الاجارة حتى يستحصد الزرع وبالاجر كفيل قال لا يبرأ الكفيل من اجر ما بقي الى
ان يستحصد الزرع وكذا لو لم يمت الاجر ولكن مات المستأجر واختار ورثته ترك الزرع في
الارض حتى يستحصد لم يبرأ الكفيل من الكفالة فان قال المؤاجر لا رضى الا ان يكون الاجر
على ورثته الميت ليس له ذلك ولو انقضت السنة ثم مات المستأجر والزرع بقل واختار ورثته ترك
الزرع باجر المثل فلا جرع عليهم في مالهم دون مال الميت كذا في المحيط * استأجر ارضاً فزرع
فيها زرعاً ثم انهما تفاخرا عقد الاجارة والزرع بقل هل تترك الارض في يدا المستأجر باجر المثل
الى ان يستحصد الزرع فقد قبل لا تترك وقد قبل تترك وهذا القائل يستدل بمسئلة ذكرها محمد بن
كتاب المزارعة وصورتها رجل دفع ارضه مزارعة الى غيره وأجر المزارع الزرع فيه في آخر السنة والزرع
بقل لم يستحصد فاراد رب الارض ان يطلع الزرع لا يمكن من ذلك ويثبت بينهما اجارة في نصف
الارض الى ان يستحصد الزرع صيانته لحق المزارع في الزرع وبغرم المزارع نصف اجر مثل هذه
الارض ههنا بطلان حقه في الزرع حيث آخر الزرع الى آخر السنة مع هذا صان الشرع حقه
واثبت الاجارة في نصف الارض كذا في الذخيرة * الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلماً مع
الفرغ منه وما لا يكون واذا استأجر اجيراً يعمل له في بيته عملاً مسمى ففرغ الاجير من العمل
في بيت المستأجر ولم يضع من يده حتى فسد العمل في يدا المستأجر او هلك فله الاجر كذا في
المبسوط * رجل استأجر رجلاً ليخبز له فلما اخرج الخبز من التور احترق لا بفعله كان له الاجر
ولا ضمان عليه وهذا اذا خبز في بيت المستأجر كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * واذا اخرج
بعض الخبز من التور استحق الاجر بحسابه كذا في البنايع * فان لم يكن في بيته واحترق لا اجر له

كذا في شرح الجامع الصغير لفاضل خان * ولو الزقه في التنور ثم جاء ليخرجه فسقط من يده فوقع في التنور فاحترق فهو صام من فان ضمن قيمته مخبوزا اعطاه الاجر وان ضمنه دقيقالم يكن له اجرة كذا في السراج الوهاج * وان احترق الخبز في التنور قبل الاخراج لاجر له سواء كان في بيت المستأجر او في بيت الاجير كذا في النهاية * وان سرق الخبز بعد ما اخرجته فان كان يخبز في بيت صاحب الطعام فله الاجرة وان كان يخبز في بيت الخباز فلا جر له ولا ضمان عليه فيما سرق عند ابي حنيفة رح وعندهما يضمن كذا في الجوهرية النيرة * لو استأجر خبازا لم يخبط له ثوبا في دارة فقطع الثوب وقتل الخبيط فسرق الثوب لا يستحق بازاء ما عمل شيئا وان وقع ذلك القدر مسلما لانه يعمل في دارة لان الاجر مشروط بمقابل بالخباطة وما صنع ليس خباطة انما هو عمل من اعمال الخباطة وكذلك اذا استأجر رجلا ليخبز له دقيقالم معلوما في دارة فنخل الدقيق وعجن ثم سرق قبل ان يخبزه لا يستحق الاجر لان الاجر مقابل بالخبز ولم يوجد الخبز انما وجد عمل من اعماله كذا في المحيط * ولو كانت بئر ماء بشرط عليه مع حفرة طيها بالآجر والجص ففعل منها ثم انهارت فله الاجر كاملا وان انهارت قبل ان يطويها بالآجر فله الاجر بحساب ذلك كذا في المبسوط * اذا استأجر رجلا لبنني له بناء في دارة او يعمل له ساباطا او جناحا او يحفر له بئرا او فتاة او نهرا وما شبه ذلك في ملكه او فيما في يده فعمل بعضه فله ان يطالبه بقدره من الاجر لكنه يجبر على الباقي حتى لو انهدم البناء وانهارت البئر او وقع فيها الماء والتراب وسواها مع الارض او سقط الساباط فله اجرا ما عمله بحصته ولو كان عين ذلك في غير ملكه ويده ليس له ان يطلب شيئا من الاجرة قبل الفراغ من عمله وتسليمه اليه حتى لو هلك قبل التسليم لا يجب شيء من الاجرة اذا اراد موصعا من الصحراء ليحفر فيه بئرا فقال محمد رح انه لا يصبر قابضا الا بالتخلية وان اراد الموضع وهو الصحيح وان كان عين ذلك في ملك المستأجر ويده فعمل الاجير بعضه والمستأجر قريب من العامل فخلي الاجير بينه وبينه فقال المستأجر لا قبضه منك حتى تفرغ فله ذلك هكذا في البدائع * وفي الاصل اذا استأجر ليحفر له بئرا في طريق الجبانة فحفرها فلا اجر له حتى يسلمها اليه صاحبه قال مشائخنا ان محمد رح سلم هذه الاجارة ولم يشترط بيان موضع الحفر قالوا وهذا اشارة الى ان بيان الموضع في غير ملكه ليس بشرط كذا في الذخيرة * ولو استأجر لبا نال يضرب لينا في ملكه او فيما في يده لا يستحق الاجرة حتى يجف اللبن وينصبه في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح حتى يجف وينصبه ويشرجه لا خلاف

في انه اذا ضربته ولم يقده انه لا يستحق الاجرة ولو هلك بعده فله الاجر وان كان ذلك في غير ملكه وبده لم يستحق الاجرة حتى يسلمه وهو ان يخلى الاجير بين اللبث وبين المستأجر لكن ذلك بعد انصبه عند ابي حنيفة رح . عندهما بعد ما شرجه كذا في البدائع * فان تلف قبل تسليمه الى المؤجر فهو من مال الاجير سواء كان بعد التثريب او قبله كذا في الينابيع * وان استأجره ليضرب له لبنا بملين معلوم ويطبخ له آجراً على ان الحطب من عند رب اللبث فهو جائز وان فسد اللبث بعد ما دخله الاتون ونكسر لم يكن له اجر ولو طبخه حتى نصبح ثم كف النار منه فاختلف هو وصاحبه في الاخراج فاخرجه على الاجير بمنزلة اخراج الخبز عن الثور وان انكسر قبل ان يخرج فله الاجر له وان اخرج من الاتون والارض في ملك رب اللبث وجب له الاجر ويبرأ من ضمانه وان كان الاتون في ملك اللبث فلا اجر له حتى يدفعه الى صاحبه كذا في المبسوط * وفي القدوري النخاط اذا خاطه في بيت المستأجر فان خاطه بعضه لم يكن له اجر لانه لا ينتفع به وان هلك فلا ضمان عليه فلم يوجب الاجر بخيطة بعض الثوب وانه يخالف ما ذكر في الاصل قال في القدوري وان فرغ منه فله الاجر وعلى قولهما اذا هلك قبل الفراغ من العمل او بعده قبل التسليم الى المالك فهو ضامن والمحل مضمون في يد الاجير عندهما فلا يخرج عن الضمان الا بالتسليم الى المالك فاذا هلك كان صاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ولا اجر له وان شاء ضمنه قيمته مخيطا واعطاه الاجر كذا في المحيط * الباب العاشر في اجارة الظئر ويجوز استئجار الظئر باجرة معلومة كذا في الهداية * وما جاز في استئجار العبد للخدمة جاز في استئجار الظئر وما بطل هناك بطل ههنا الا ان ابا حنيفة رح استحس جواز استئجار الظئر بطعامها وكسوتها وان لم يوصف شيء من ذلك ولها الوسط من ذلك وقال لا يجوز والتاقت شرط في استئجارها اجماعاً كذا في الفتاوى الكبرى * واذا شرطوا عليها الارضاع في منزلهم فليس للظئران تخرج من عندهم الا بعد كمرض او غيرة وليس لهم يحبسوا الظئر في منزلهم اذالم يشترطوا عليها ولها ان تخرج به الى منزلها كذا في محيط السرخسي * وعذرهما من مرض يصيبها لا تستطيع معه الرضاع ولهم ان يخرجوها اذا مرضت كذا في المبسوط * واذا لم يشترط ذلك عليها صريحاً لكن كان العرف الظاهر فيما بين الناس ان الظئر ترضع الصبي في منزل ابيه لزمها ذلك كذا في المحيط * وطعام الظئر وكسوتها على الظئر اذالم يشترطوا في عقد الاجارة على المستأجر كذا في الخلاصة * ولو ضاع الصبي في يدها او وقع فمات او سرق من حلي الصبي او نابه شيء لم تضمن الظئر شيئاً

كذافي المبسوط * ثم اذا استأجرها بالدرهم فلا بد من بيان قدرها وصفتها وان استأجرها بمكيل او موزون فلا بد من بيان قدره وصفته واذا استأجرها بنشاب يشترط فيه جميع شرائط السلم كذا في المحيط * فان سمي الطعام دراهم ووصف جنس الكسوة واجلها وذرعها فهو جائز بالاجماع ونقضى بنسبة الطعام دراهم ان يجعل الاجرة دراهم ثم يدفع الطعام مكانها ولو سمي الطعام وبين قدره جاز ايضا ولا يشترط تاجيله ويشترط بيان مكان الايفاء عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كذا في السراج الوهاج * ويجب عليها القيام بامر الصبي فيما يصلحه من رضاعه كذا في محيط السرخسي * وتغسل ثيابه من بوله ونجاسته لاعن الدرن والوسخ وهو الاصح كذا في جواهر الاخلاطي * وعليها غسل الصبي واصلاح دهنه هكذا في فتاوى قاضيخان * وعليها ان يصلح طعام الصبي بان تمضغ له الطعام ولا تأكل شيئاً يفسد لبنها ويضر به وعليها ايضا طبخ طعامه كذا في السراج الوهاج * فلو مرض الصبي فما يعالج به الصبيان من الريحان والدهن فهو على الظئر في عرف ديارهم اما في عرف ديارنا فهو على اهل الصبي وعليه العتوى كذا في جواهر الاخلاطي * فان كان الصبي يأكل الطعام فليس على الظئر ان تشتري له الطعام وذلك كله على اهله وعليها ان تهيبته له كذا في غاية البيان * والا صل ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من نوابع ذلك العمل ولم يشترط ذلك على الاجير في الاجارة فالمرضع فيه الى العرف كذا في المحيط * ليس على الظئر من اعمال ابوي الصبي شيء الا ان تبرع ولا تترك الصبي وحيداً كذا في الغيائية * وليس للظئر ولا للمسترضع ان يفسخ هذه الاجارة الا بعذر والعذر لاهل الصبي ان لا يأخذ لبنها او يتقبأ لان المقصود لا يحصل مني كانت هذه الحالة وكذلك اذا حبلت وكذلك اذا مرضت وكذلك اذا كانت سارقة وكذلك اذا كانت فاجرة بين فجورها وهذا بخلاف ما اذا كانت كافرة لان كفرها في اعتقادها واذا استأجر الرجل ظئراً ثم ظهر انها كافرة او مجنونة او حمقاء كان له ان يفسخ الاجارة كذا في الظهيرية * والعذر من جانب الظئر ان تمرض مرضاً لا تستطيع معه الارضاع الا بمشقة تلحقها وكذلك اذا حبلت كذا في الذخيرة * وان كان اهل الصبي يؤذونها بالسنتهم كفوا وان اساءوا اخلافهم معها كفوا عنها فان لم يكفوا عنها كان لها ان تخرج كذا في المبسوط * وان لم تكن معروفة بالطورة وهي ممن يعاب عليها فلها الفسخ بخلاف ما اذا كانت تعرف بذلك ان تكون هذه الاولى اجارة منها كذا في المضمرات * ويفسخ ان لم تعلم بمشقة الطارة ثم علمت هكذا في الغيائية * قد قالوا في الظئر اذا كانت

اذا كانت هي ممن يشينها الارضاع فلا هلهالان يفسخوالانهم يعيرون به وكذا اذا امتنعت هي من الرضاع فلهذا ذلك اذا كان يشينها كذا في الجوهرة النبوة * وان كان الصبي قد اتعها ولا يأخذ لبن غيرها وهي لا تعرف بالظورة كان لها الفسخ ايضا في ظاهر الرواية وروي عن ابي يوسف رح انه ليس لها الفسخ اذا كان يخاف على الصبي من ذلك قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح والا عندنا على رواية ابي يوسف رح وتاويل محمدرح اذا كان الصبي يعالج بالغذاء من الفانيذ والسمن وغير ذلك مما يعالج به الصبيان او يأخذ لبن الغير بنوع حيلة اما اذا كان لا يعالج بالغذاء ولا يأخذ لبن غيرها فاجواب محمدرح كجواب ابي يوسف رح وعليه الفتوى كذا في المحيط * فان كان لها زوج فآجرت نفسها للظورة بغير اذنه وللزوج ان يبطل عقد الاجارة قبل هذا اذا كان الزوج ممن يشينه ان تكون زوجته ظئرا وان كان لها زوج معروف فآجرت نفسها للظارة بغير اذن الزوج وللزوج حق الفسخ سواء كان ممن يشينه ان تكون زوجته ظئرا ولا هو الصحيح وان كان زوجها مجهولا لا يعرف اياها امرأته الا بقوله فليس له ان ينتقض الاجارة هكذا في الذخيرة * الظئر اذا كان لها زوج معروف وقد استوجرت شهرا فانقضى الشهر والصبي لا يأخذ لبن غيرها ان كانت آجرت نفسها بغير اذن الزوج وللزوج ان ياباها وان خيف موت الصبي وان كانت آجرت نفسها باذن الزوج فليس للزوج ان يمنعها اذا كان الصبي لا يأخذ لبن غيرها به يعني كذا في جواهر الا خلاطي * وفي العيون وان كان الزوج قد سلم الاجارة واراد اهل الصبي ان يمنعه من غشيانها مخافة الحبل وان يضر ذلك لصبيهم فلهم ان يمنعه عن ذلك في منزلهم وان لقيها في منزله ان يغشياها ولا يسع للظئر ان تمنعه عن ذلك كذا في الذخيرة * ولهم ان يمنعوا اقرباءها عن المكث في منزلهم كذا في الظهيرية * ولهم منعها من زيارة الاقارب وزيارتهم اياها اذا اضر بالصبي وان لم يضر فلا كذا في محيط السرخسي * ولا يسع للظئر ان تطعم احدا من طعامهم بغير امرهم فان زادها احدا من ولدها فلهم ان يمنعه من الكينة عند كذا في المبسوط * وكل ما يضر بالصبي نحو الخروج من منزل الصبي زمانا كثيرا او ما اشبهه فلهم ان يمنعه عنه وما لا يضر بالصبي فليس لهم منعها عنه لحاجتها اليه ذلك ويصير ذلك القدر مستثنى عن الاجارة كاوقات الصلوة ونحوها ومعنى قوله وكل ما يضر بالصبي لا محالة واما ما كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها عنه كذا في المحيط * ولومات الصبي او الظئر انتقضت الاجارة كذا في محيط السرخسي * وفي الاصل اذا استأجر الرجل ظئرا الولده

الصغير ثم مات الرجل لا تنتقض اجارة الظئر وكان الفقيه ابو بكر البلخي يقول لما تبطل اجارة الظئر بموت الاب اذا كان للصبي مال اما اذا لم يكن له مال تبطل بموت الاب منهم من قال لا بل في الحالين جميعا لا تبطل الاجارة بموت الاب والطلاق محمد ر ح في الكتاب يدل عليه ثم قال محمد ر ح واحدا للظئر في ميراث الصبي قيل اراد به احدا ما يستقبل من المدة بعد موت الاب الا ما وجب من الاحوال حية الاب يستوفى من جميع التركة وقيل الكل يستوفى من نصيب الصغير وهو الصحيح وفي الوازل استأجر الرجل ظئرا ترصع ابنه الصغير فلما ارضعته شهورا مات ابو الصغير فتالت عمه الصغير ارضعته حتى يعطيك الاجر فارصعته شهورا قال ان لم يكن للصبي مال حين استأجرها الاب فمن يوم مات الاب الاجر مالى العمه ثم ينظر ان كانت وصية للصغير رجعت بذلك في مال الصغير والا فلا وان كان للصبي مال يوم استأجرها الاب فالاجر كله في مال الصغير كذا في الذخيرة * ولو لم يكن للصغير مال حين استأجرها الاب ثم اصاب الصغير الاسفل والدي من هذه المسئلة قال قيل احدا ما مضى على الاب واجر ما بقي في مال الصغير كذا في الظهيرية * واذا استأجر الرجل ظئرا ترصع صبيين له فمات احدهما فانه يرفع عنه نصف الاجر وايس لاب الصبيين اقامه صبي آخر مقام الصبي كذا في المحيط * ولو استأجر وظئرين ترصعان صبيا واحدا فذاك جائز وينوزع الاخر بينهما على لبيهما فان كان لبيهما واحدا فالاجر بينهما نصفان وان كان متناوتا فبحسب ذلك فان مات احدهما بطل العقد في حقها العواب المعفود عليه والاخرى حصتها من الاجر كذا في المبسوط * وليس للظئر ان تأخذ صبيا آخر ترصعه مع الاول فان اخذت صبيا آخر فارصعته مع الاول فقد اساءت وانمت ان كانت قد اضرت بالصبي كذا في البدائع * ولها الاجر كاملا على الفريقين ولا تصدق بشيء منه كذا في خزانة المفتين * والاجر طيب لها ولا ينقص من الاجر الاول ارضعت ولد هم في المدة المشروطة ويطرح من الاخر بقدر ما يختلف كذا في الغيابة * واذا دفعت الظئر للصبي الى خادمتها حتى ارضعته فلها الاجر كاملا استحسانا واذا شرط عليها الارضاع بنفسها فدفعته الى خادمتها حتى ارضعته فالصحيح انها لا تستحق للاجر هكذا في الذخيرة * والاوجه انها تستحق كذا في الفتاوى الصغيرى * ولو ارضعته حولان لم يس لبيها فارصعت خادمتها حولان آخر فلها الاجر كاملا وكذلك لو كانت ترصعه هي وخادمتها فلها الاجر تاما ولا شيء لخادمتها ولو يس لبيها فاستأجرت له ظئرا

كان عليها الاجر المشروط ولها الاجر كاملا استحسانا وفي القياس لا اجر لها وتصدق بالفضل كذا في المبسوط *
وان ارضعته بلبس شاة او غذته بطعام حتى انقضت المدة فلا اجر لها وان جحدت الظئر ذلك وقالت
ما ارضعته بلبس البهائم وانما ارضعته بلبني فالقول قولها مع يمينها استحسانا وان اقام اهل الصبي
بينه على ما ادعوا فلا اجر لها قال الشيخ الامام شمس الآئمة الحلواني تاويل المسئلة انهم شهدوا
انها ارضعته بلبس الشاة وما ارضعته بلبس نفسها اما لو اكدتوا بقولهم ما ارضعته بلبس نفسها لا تقبل
شهادتهم لان هذه شهادة قامت على انفي مقصودا بخلاف الفصل الاول لان هناك النفي دخل
في ضمن الاثبات وان اقام البينة اخذت ببينة الظئر كذا في الذخيرة * واذ استأجر الاب ام الصغير
لارضعته ان استأجرها حال قيام النكاح بمال نفسه لا يجوز وكما لا يجوز استيجارها لايجوز استيجار
خادماتها ومدبرتها ولو استأجر مكاتبة لها جاز وان استأجرها بمال الصغير روى بن سماعة عن
محمد بن ح انه يجوز هذا اذا استأجرها حال قيام النكاح واما اذا استأجرها بعد الطلاق فان كان الطلاق رجعي
لايجوز ان كان الطلاق بائنا ففي ظاهر الرواية يجوز هذا اذا استأجرها لارضاع ولده منها فلو استأجرها
لارضاع ولده من غيرها يجوز هكذا في المحيط * ولو استأجرها بعد انقضاء العدة لارضاع ولده منها
جاز فاذا تزوجها بعد ذلك قبل انقضاء مدة الاجارة قال والدي لارواية لهذه المسئلة وسألت الشيخ
الامام الاجل ظهير الدين المرغيباني قال لا تبطل الاجارة كذا في الظهيرية * ولو استأجر امه او ابنته
او اخته ترضع صبياله كان حائزا وعليه الاجر وكذلك كل ذات رحم محرم منه كذا في المبسوط *
واذا التقط ليطاف استأجر له ظئرا فلا جرة عليه وهو متطوع في المنتقى رجل استأجر امه لترضع ولده
منها من مال الصبي فهو جائز كذا في محيط السرخسي * ويجب ارضاع اليتيم على من يجب
نفقته عليه وان كان اليتيم لا وارث له ولم ينطوع عليه احد بشي فرضه على بيت المال وان استأجر
الاب الظئر لولده وابنت الام ان تسلمه وقالت ترصعه الظئر عندي قيل للاب استأجر من ترصعه
هنا كذا في السراج الوهاج * وفي فتاوى اهل سمرقند اذا استأجر ظئرا لترضع ولده سنة بمائة
درهم على انه ان مات الصبي قبل ذلك فالدرهم كلها للظئر فهذا شرط يفسد الاجارة فان مات
الصبي قبل ذلك فلها بقدر ما ارضعت اجر مثلها وترد البقية الى المستأجر كذا في الذخيرة * رجل
استأجر ظئرا سنة بمائة درهم على ان يكون كل الاجر بمقابلة الشهر الاول وما بعده الى تمام السنة
ترضع بغير اجر فارضعت شهرين ونصفا مات الصبي قالوا يقسم اجر مثلها وترد البقية الى المستأجر كذا

في الدخيرة * رجل استأجر ظمرا سنة بمائة درهم على ان يكون كل الاجر بمقابلة الشهر واوله ابعد الى تمام السنة ترضع غير اجرا فصعت شهرين نصف اتمات الصبي قالوا يقسم اجر مثلها سنة على الشهر ونما اصاب شهرين ونصف كان له اذاك وتر الباقي لان هذه الاجارة فاسدة فكان لها اجر المثل لكن لا يزداد على المسمى من ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * والامة المأذونة ان تؤجر نفسها ظمرا والدكانبة ان تؤجر نفسها ظمرا وانها لا ينهمن الكسب وكذا للمكاتب والعبد المأذون ان يؤجر امته فان مجز المكاتب انتقضت عند محمد رح ونداني يوسف رح لا تنقض ولو استأجرت المكاتبه ظمرا ثم عجزت انتقضت كذا في الغيبة * ولا بأس للمسلم بان ترضع ولد الكافر باجر كذا في فتاوى قاضيخان * ولا بأس بان يستأجر المسلم الظمرا الكافرة او النبي ولدت من العجور كذا في المبسوط * ولو استأجر شاة لترضع جديا او صبيلا يجوز كذا في السراج الوداج * الباب الحادي عشر في الاستئجار للخدمة قال علماء نازح بكورة الرجل ان يستأجر حررة او امة يستخدمها ويخلو بها لان الخلوة بالاجنبية منهي عنها كذا في الظهيرية * حررة آجرت نفسها ذاعيل لا بأس به وكروله ان يخلو بها قال فخر الدين قاضيخان هذا تاويل ما جاء في الاصل وانه يقضى هكذا في الكبرى * وقال ابو حنيفة رح اذا استأجر الرجل امرأته لتخدمه كل شهر باجر مسمى لا يجوز كما لو استأجرها للعمل من اعمال البيت من الخبز والطبخ وارضاع ولده منها ولو استأجرها لتخدمه فيما ليس من جنس خدمة البيت كرمي دوابه وما اشبه ذلك يجوز لان ذلك غير مستحق لها كذا في المحيط * ولو كانت المرأة امة جاز كذا في الخلاصة * وفي الصيرفة استأجر امرأة لتخزله خبزا فللا كل لا يجوز والبيع جاز كذا في التاتار خانية * ولو استأجرت المرأة زوجها للخدمة او لرمي الغنم فهو جائز وله ان يفسخها ولا يخدمها في ظاهر الرواية وروى بن سماعة عن بن سعد بن معاذ المروزي عن ابي حنيفة رح انه باطل وهكذا ذكر الحاكم في مختصره وجه ظاهر الرواية انه خدمتها غير مستحقة عليه ومنافعه مملوكة له فجازت الاجارة بهذا الاعتبار ولو خدمها استحق الاجر كذا في محيط السرخسي * وبه يقضى كذا في جواهر الاطلاعي * ولو استأجر ابوه لم يجز حرين كانا او عبيدين لغيره او كافرين وله الاجر اذا عمل ولا ينقص الاجر منى كان اجرا المثل انتقص من المسمى كذا في محيط السرخسي * وان استأجر جده او جدته للخدمة لا يجوز ولو خدم فلما المسمى ويستوي في ذلك ان يكون الابن حرا

حرا او عبدا مسلما او كافرا كذا في المحيط * ولو استأجر ابنه والمرأة ابنها لخدمها في بيتها لم يجز ولا يجنب الاجرة اخذم الا اذا كان حرا او مكاتباً كذا في الخلاصة * وان كان الابن جرافاً استأجر احد الابوين ليرعى ضمناً او استأجره لعمل آخر وراء الخدمة فانه يجوز كذا في الذخيرة * وفي لقناتوى امرأة قالت لزوجهما اغمرر جلي على ان لك الف درهم فغمر الزوج رجلها الى ان قالت لا اريد الزيادة فلا جارة باطلة وهذا الجواب يوافق رواية ابي عصمة وبخالف ظاهر الرواية كذا في التاتارخانية * ويجوز الاستئجار للخدمة فيما بين الاخوة وسائر القرابات ومن مشائخنا من قال اذا استأجر عمة للخدمة والعم الاكبر واستأجر اخاه الاكبر للخدمة لا يجوز كذا في المحيط * المسلم اذا أجر نفسه من كافرا يخدمه جاز ويكره قال الفضلي لا يجوز للخدمة وما به الاذلال بخلاف الزراعة والسقي كذا في الخلاصة * اذا استأجر عبدا هذين الشهرين شهرا باربعة دراهم وشهرا بخمسة دراهم فهو جائز والاول منها باربعة حتى لو عمل في الاول دون الثاني استحق اربعة دراهم ولو عمل في الثاني دون الاول استحق خمسة دراهم كذا في شرح الجامع الصغير لحسام الدين * وان استأجر ثلثة اشهر شهرين بدرهم وشهرا بخمسة فالشهران الاولان بدرهم كذا في المبسوط * ومن استأجر عبد للخدمة فليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك وهذا اذا استأجره في المصر ولم يكن على تهية السفر اما اذا كان على تهية السفر فيه اختلاف المشايخ واما اذا كان مسافرا واستأجره فله ان يسافر كذا في الجوهرة النيرة * اذا استأجر عبدا بالكوفة ليستخدمه ولم يعين مكانا للخدمة كان له ان يستخدمه بالكوفة وليس له ان يستخدمه خارج الكوفة لان الاستخدام بالكوفة ثابت بدلالة الحال فيعتبر بما لو ثبت نصا فان سافر به ضمن هكذا ذكر محمد راجح المسئلة في اجارات الاصل ان من ادعى دارا وصالحه المدعى عليه على خدمة عبده سنة ان له ان يخرج بالعبد الى اهلكه قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني في شرح كتاب الصلح لم يرد بقوله ان يخرج بالعبد الى اهلكه ان يسافر به وانما اراد به الى اهلكه في القرى وافنية البلدة وكان الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي يفرق بين مسئلة الصلح وبين مسئلة الاجارة وكان يقول في مسئلة الصلح لصاحب الخدمة ان يسافر بالعبد وليس للمستأجر ان يسافر بالعبد المستأجر للخدمة كذا في المحيط * وقال محمد راجح وليس للمستأجر ان يضرب الغلام كذا في الظهيرية * ولو دفع المستأجر الى العبد وكان العبد هو العاقد فقد برئ من الاجر وان لم يكن عاقدا لا يبرأ وان حصل الرد الى من يده

بدا للمولى من حيث الحكم كذا في الذخيرة * والمسنأ جران يكلف العبد المسنأ جركل شيء من خدمة البيت ، بأمره ان يغسل ثوبه وان يحيط ويخبز ويعجن اذا كان يحسن ذلك ويعلف دابته وينزل بمثاءه من ظهره يته او ير في اليه ويحلب شاته ويستسقي له من البئر وليس له ان يعود خياطاً ولا في صناعة وأن كان حاذقاً في ذلك وليس على المسنأ جرعطامه الا ان يتطوع بذلك او يكون فيه عرف ظاهر وله ان يأمره بخدمة اضافه وله ان يؤاجر من غيره للخدمة وان تزوج المسنأ جراً امرأة فقال اخذ مني وعيالي فله ذلك وكذلك المرأة ان كانت هي المسنأ جرة فتزوجت فقالت اخذ مني وزوجي فلها ذلك هكذا في المبسوط * في المنتقى رواية ابراهيم بن محمد ر ج رجل أجر عبد له سنة ثم ار العبد اقام بينه ان المولى كان اعتقه قبل الاجارة فالاجرة للعبد ولو قال العبد اني حر وقد فسخت الاجارة ولم يكن له بينة دفعه القاضي الى مولاه واجرة المولى على العمل ثم اقام بينة انه حر وان المولى اعتقه قبل الاجارة فلا اجر للعبد ولا للمولى ولو لم يقل فسخت الاجارة كان الاجر للعبد ولو كان غير بالغ فادعى العتق وقد آجره المولى وقال قد فسخت ثم حمل وباتى المسئلة بحالها فلا اجر للغلام وهذا بمنزلة المقيط في حجر رجل آجره كذا في الذخيرة * لو آجر عبده سنة فلما مضت سنة اشهر اعتقه فهو بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسح فان فسح بطل العقد فيما بقي وسقط من المسنأ حر الا جر فيما باتى وكان اجر ما مضى للمولى كذا في البدائع * وهذا اذا لم يكن على العبد دين وان كان صرفه الى غرضه فله ما فضل يكون للمولى كذا في الغنيانة * وان اجاز ومضى على الاجارة فالاجرة فيما يستقبل الى تمام السنة يكون للعبد فان احتار الاجارة لم يكن له ان ينقضها بعد ذلك وقبض الاجارة كلها الى ولي وليس للعبد ان يقبض الاجرة الا بوكالة من مولى هذا اذا لم يكن المسنأ جراً عجل ولا شرط المولى عليه التعجيل فان كان عجل او شرط عليه التعجيل فان عتق العبد واختار المضي على الاجارة فلا جرة كلها للمولى وان اختار الفسخ يرد النصف الى المسنأ جراً سواء كان المولى آجره بنفسه او اذن للعبد ان يؤجر نفسه سنة فآجره ثم اعتقه المولى في نصف المدة الا ان قبض الاجارة هما الى العبد ولو كان العبد محجوراً وآجر نفسه من انسان بغير اذن مولاه فاعتقه المولى في المدة فلا حبار له كذا في البدائع * وان آجر العبد نفسه بغير اذن المولى ان سلم من العمل يصح ويجب الاجر وصح قبضه وليس للمسنأ جراً يسترد الاجر منه ولو عتق لا خيار له لانه باشر بنفسه وما يجب بعد العتق فله باتفاق الروايات وان هلك من العمل قبل

ان يعتق ام تصم الاجارة وضمن المستأجر قيمته للمولى ولا اجزله كذا في الغياثية * استأجر عبد اشهر وقبضه
ثم جاء آخر الشهر والعبد أبق او مريض فقال المستأجر ابق او مريض حين قبضه وقال المولى لم يكن ذلك
الأقبل هذا بساعة فالقول للمستأجر ولولم يكن حينئذ أبقا او مريضاً فالقول للمولى كذا في التمرناشي *
رجل فصب عبداً آجر العبد نفسه وسلم من العمل تصم الاجارة فيجوز للعبد قبض الاجر بالاجماع
فان قبض العبد ثم اخذ الغاصب منه الاجرة فاكله فلا ضمان عليه وقال ابو يوسف ومحمد رح هو
ضامن ولو وجد المولى الاجر قائماً اخذ منه بالاجماع كذا في الجامع الصغير * المكاتب اذا آجر
عبدانهم عجز لا تبطل الاجارة عند ابي يوسف رح وتبطل عند محمد رح ولو استأجر المكاتب عبدانهم
عجز تبطل الاجارة في قولهم ولو ادعى المكاتب وعق بقيت الاجارة عند الكل كذا في فتاوى
فاضيخان * ولو آجر الرجل عبد اله ثم استحق واجاز المستحق الاجارة فان كانت الاجارة قبل
استيفاء المنفعة جاز وكان الاجر للمالك وان اجاز بعد استيفاء المنفعة لا تعتبر الاجارة والاجر للعائد
وان اجاز في عقد بعض المدة فاجر ما مضى وما بقي للمالك في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح
اجر ما مضى للغاصب وما بقي للمالك كذا في الظهيرية * والاب والجدا بوالاب او وصيهما اذا
آجر الصغير في عمل من الاعمال التي يقدر عليها الصغير جاز ولا ولاية للجد مع قيام الاب ووصي
الاب مقدم على الجد فان لم يكن للصغير اب ولا جد بوالاب ولا وصيهما فآجره ذو رحم محرم من
الصغير وكان الصغير في حجره جاز وان كان الصغير في حجر ذي رحم محرم منه فآجره ذو رحم
محرم آخره واقر من الذي كان في حجره نحو ان يكون في حجر عمه فآجرته امه جاز في قول
ابي يوسف رح ولا يجوز في قول محمد رح وان آجر ذو رحم محرم وهو في حجره ليس له ان ينفق
الاجر على الصغير ان لم يكن له ولاية التصرف في ماله كما لو وهب للصغير مال كان لصاحب الحجر
ان يقبض الهبة وليس له ان ينفقها على الصغير كذا في فتاوى فاضيخان * وفي الغياثية ولا ينفق
عليه الا الاب والجد وقيل يجوز ان ينفق ما لا بد للصغير منه وان كان اطلق القاضي يجوز مطلقاً كذا
في التاتارخانية * وللأب والجد ووصيهما اجارة عبد الصغير وعقاره اما غير هؤلاء ممن هو في حجره
لا يؤجر عبده وعن محمد رح استحسن يؤجر عبده وكذا استحسن ان ينفق على الصغير
ما لا بد له منه قال استاذنا رح وبه يفتى هكذا في الفتاوى الكبرى * احد الوصيين يملك ان يؤجر اليتم
في قول ابي حنيفة رح ولا يؤجر عبده وقال محمد رح يؤجر عبده ايضا لان من ملك التصرف

عليه ملكه على عبده هكذا في السراج النواحي * اذا آجر الصبي ابوه او وصي ابيه او جده او وصي جده او القاضي او امينه فبلغ في المدة فهو عذر ان شاء امضى الاجارة وان شاء فسخ ولو آجر واحد من هؤلاء شيئا من ماله فبلغ في المدة لا خيار له هكذا في البدائع * اذا آجر ولده الصغير بالنفقة والنياب له سنة ومضت السنة للاب ان يطالبه باجر مثله لان الاجارة وقعت فاسدة وما دفع للصبي فهو متبرع وفي الفتاوى له ان يطالب (اگر آن مقدار جامه خرج نکرده باشد) كذا في التاتار خانية * قال قاضيخان يسترد الثوب ويعطى اجر المثل وهو الا صوب لانه ما اعطاه مجانا كذا في القنية في باب مسائل متفرقة في الاجارة الفاسدة * يتيم صغير ليس له اب ولا ام ولا عم استعماله واقرباؤه بغير اذن القاضي وبغير الاجارة عشر سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثله فيه كذا في القنية في باب بقاء الاجارة * ولو استأجر نفسه او عبده لعمل لليتيم لم يجز كذا في المبسوط * وهو الصحيح هكذا في جواهر الاخلاطي والمحيط * ولو استأجر الوصي اليتيم او عبده بمال نفسه ليعمل له قال ينبغي ان يجوز عند ابني حنيفة رح وابي يوسف رح الا خرا اذا كان باجرة لا يتغابن الناس في مثله كذا في الكبرى * ولو كان وصيا لليتيم فاستأجر لاحدهما مال الا خرا لا يجوز كما لو باع مال احدهما من الآخر كذا في فتاوى قاضيخان * والاب اذا استأجر الصغير لنفسه فلا شك في جواز هذه الاجارة كذا في الظهيرية * اما الاب اذا آجر نفسه للصغير او آجر ماله للصغير او استأجر مال الصغير لنفسه جاز كذا في فتاوى قاضيخان * واب الصبي المحجور اذا آجر نفسه لم يجز وكذلك العبد المحجور اذا آجر نفسه لم يجز فان سلم من العمل فقي الاستحسان يجب الاجر المسمى وان هلك من العمل ان كان صبي فاعلى ما قلته المستأجر دينه وعليه الاجر فيما عمل قبل الهلاك وان كان عبدا فاعلى المستأجر قيمته ولا اجر عليه فيما عمل له العبد هكذا في المحيط * ولو استأجر القاضي رجلا ليعمل لليتيم يجوز باجر المثل وان زاد على اجر المثل لا تجب الزيادة ولو فعل مستعملا فالزيادة في ماله ولو آجر دارا للصبي او عبده باقل من اجر المثل لا يجوز ولو سكن المستأجر يجب المثل بالغا ما بلغ ولو سكن داره انسان غصبا لا يجب الاجر وقبل ينظر الى نقصان الدار والى اجر المثل فايهما كان خيرا للصبي يجب ذلك كذا في الغياثة * رجل اقعده صبي مع رجل ليعمل معه فاتخذ له هذا الرجل كسوة ثم بدا للصبي ان لا يعمل معه قال ان كان اعطاه كرباسا والصبي هو الذي تكلف لخياطته لم يكن

لم يكن للرجل على الكسوة سبيل لانه انقطع حقه بالخطاطة كذا في فتاوى قاضيان *

الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة اذا وقع عقد الاجارة صحيحا على مدة او مسافة وجب تسليم ما وقع عليه العقد ائما مدة الاجارة كذا في المحيط * وتسليم المعقود عليه في الاجارة هو المالكين من الانتفاع به وذلك بتسليم المحل اليه بحيث لا مانع من الانتفاع به فان عرض في بعض المدة ما يمنع الانتفاع به كما لو غصب الدار من المستأجر او غرقت الارض المستأجرة وانقطع عنها الشرب او مرض العبد او ابق سقطت الاجرة بقدر ذلك كذا في محيط السرخسي * تسليم المفتاح في المصروع التخلية بينه وبين الدار تسليم للدار حتى تجب الاجرة بمضي المدة وان لم يسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم للدار وان حضر المصروع والمفتاح في يده كذا في الفقيه * آجر من آخر دانوتا ودفع اليه المفتاح فلم يقدر المستأجر على فتحه وضم المفتاح اياما ثم وجده فان كان يمكن فتحه الحانوت بهذا المفتاح فعليه اجر ما مضى وان كان لا يمكن فتحه به لم يجب الاجر كذا في الذخيرة *

ولو تكادى منزلا في دار وفي الدار سكان فخلى بينه وبين المنزل فلما جاء رأس الشهر طلب الاجر فقال ما سكنته حال بيني وبين النزول فيه فلان الساكن والساكن مقر بذلك او جاهد فانه يحكم الحال فان كان المستأجر فيه في الحال فلا اجر عليه وان كان الغاصب فيه فلا اجر عليه والقول فيه قوله وان لم يكن في المنزل ساكن في الحال فالمستأجر ضامن الآجر كذا في المبسوط * قال في المفتقى عن ابي يوسف رح المستأجر ان اجاء بالعبد المستأجر مريضا او قال قد ابق واقام رب العبد بينة انه كان عمل كذا وكذا واقام المستأجر بينة انه كان قد ابق يومئذ او كان مريضا فالبينة بينة رب العبد كذا في المحيط * ولو كانت الدار مشغولة بمناخ الآجر والارض مزرعة فالصحيح انه يصح لكن لا يجب الاجر ما لم يسلم فارغا او يبيع ذلك منه ولو فرغ الدار وسلم لمرمت الاجارة او سلم كل الدار الا بينا مشغولا بمناخه سقط الاجر بحصنه وله الخيار في الباقى لتفرق الصفقة عليه فان فرغ البيت قبل الفسخ لزممت الاجارة كذا في الغبائية * اذا انهدم بيت منها او حائط منها وسكن المستأجر في الباقي لا يسقط شيء من الاجر كذا في التاتارخانية * الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق برد المستأجر على المالك قال محمد رح في الاصل وليس على المستأجر رد ما استأجر على المالك وعلى الذي آجر ان يقبض من منزل المستأجر وليس هذا كالعارية كذا في الذخيرة * قال محمد رح في الاصل اذا استأجر الرجل رجلا يطحن عليه شهرا باجر مسمى فحمله الى منزله فمؤنة الرد على رب الرجل

والمصر وغير المصر في ذلك سواء في القياس في الاجارة والعارية ففي الاجارة مؤنة الرد على رب المال وفي العارية على المستعير قال مشائخنا وتاويل هذا اذا كان الاخراج باذن رب المال في الاجارة والعارية ففي الاجارة تجب مؤنة الرد على رب المال وفي العارية تجب مؤنة الرد على المستعير فاما اذا حصل الاخراج بغير اذن رب المال فمؤنة الرد على الذي اخرجته مستعيرا كان او مستأجرا كذا في المحيط * الرد في الاجير المشترك نحو القصار والصباغ والنساج على الاجير لان الرد نقص القبض فانما يجب على من كان منفعة القبض له ومنفعة القبض في هذه المواضع للاجير لان للاجير عينا وهو الاجرة ولرب الثوب المنفعة والعين خبير من المنفعة فكان الرد عليه بخلاف ما لو آجر عبدا او دابة وفرغ المستأجر فانه يجب الرد على المالك لان ثمة للمستأجر منفعة والآجر عينا كذا في الذخيرة في احكام الاجير الخاص والمشارك * استأجر دابة ليركبها في حوائجه في المصر وقتا معلوما فمضى الوقت فليس عليه تسليمها الى صاحبها وعلى الذي آجرها ان يقبض من منزل المستأجر حتى لو امسكها اياما فهلكت في يده لم يضمن سواء طلب منه المؤاجر اولم يطلب لانه لا يلزمه الرد الى بيته بعد الطلب فان لم يكن متعديا في الامساك فلا يضمن فان كان استأجرها من موضع مسدد في المصر ذاهبا وجائبا فان على المستأجر ان يأتي بها ذلك الموضع الذي قبضها فيه لان الرد واجب عليه بل لاجل المسافة التي تناولها العقد لان عقد الاجارة لا ينتهي الا بالرد الى ذلك الموضع فان حملها الى منزله فامسكها حتى عطبت ضمن قيمتها لانه تعدى في حملها الى غير موضع العقد فان قال المستأجر اركبها من هذه المواضع الى موضع كذا او ارجع الى منزلي فليس على المستأجر ردّها الى منزل المؤاجر لانه لما عاد الى منزله فقد انقضت مدة الاجارة فبقيت امانته كذا في البدائع * فلو ان المستأجر ساق الدابة ليردها على المؤاجر في منزله مع انه ليس عليه الرد وهلك في الطريق لاضمان عليه وذهب المالك الى بلد آخر وذهب هذا الرجل بالذابة ليردها على المالك فهلك في الطريق كان عليه الضمان فيصير بالاخراج عن البلدة غاصبا كذا في المحيط * وعن ابي يوسف رح فيمن استأجر دابة من مصر الى مصر فامسكها في بيته فهلك قال ان امسكها مقدارا يمسك الناس ليهيؤا امورهم فلا ضمان والاجر ثابت وان امسكها اكثر من ذلك خرجت من الاجارة وهي مغصوبة عنده وعن محمد رح انه قال بالضمان من غير هذا التفصيل كذا في الذخيرة * وفي المنتقى استأجر دابة وردّها الى منزل المؤاجر

كتاب الاجارة (٦١٩) (الباب الخامس عشر) الفصل الاول

وادخلها مربطها وربطها واغلاق عليها فلا ضمان اذا هلكت او ضاعت كل شيء يفعل بها صاحبها اذا ردت عليه فاذا فعله المستأجر ويرى ولو ادخلها ارض صاحبها او ادخلها مربطها ولم يربطها ولم يغلق عليها فهو ضامن اذا هلكت او ضاعت كذا في المحيط * الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد صحتها والزيادة فيها واذا زاد الاجار والمستأجر في المعقود به ان كانت الزيادة مجهولة لا تجوز الزيادة سواء كانت من الاجار او من المستأجر وان كانت معلومة من جانب الاجار يجوز سواء كانت من جنس ما آجر او من خلاف جنس ما آجر وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا يجوز وان كانت من خلاف جنس ما استأجر يجوز كذا في الذخيرة * المستأجر اذا ازداد في الاجر بعد ما مضى بعض المدة لا تصح الزيادة ويصح الحط كذا في التاتارخانية * ابراهيم من محمدرح استأجر من آخر ارضاً باكر حنطة فزاد رجل المؤجر كرافجرة المؤجر منه فذهب المستأجر الاول فزاده كرا ايضا وجدد الاجارة فالاجارة هي الثانية وانفسخت الاولى بمقتضى تجديد الثانية وذكرت هذه المسئلة عن ابي يوسف ر ح ووضعها فيما اذا ازداد المستأجر الاول على المستأجر الثاني في الاجر وسلمها رب الدار الاول بهذه الزيادة وبالاجر الاول وذكر ان الاجارة الاولى لا تنتقض وهذه زيادة زادت في الاجر وحاصل الجواب ان صاحب الدار اذا جدد الاجارة تنتقض الاولى واذا لم يجدد لا تنتقض الاولى وتكون الثانية زيادة كذا في المحيط * وسئل ممن غصب داراً ثم آجرها ثم اشتراها ابواجرها ثانيا قال الاجارة ماضية وان استقبلها فهو فضل واطيب كذا في الحاوي للفتاوى * ولا بأس باستئجار الارض الى طويل المدة وقصيرها بعد ان تكون معلومة كما اذا استأجرها عشر سنين او اكثر هذا اذا كانت مملوكة واما اذا كانت الارض موقوفة فاستأجرها من المتولي الى طويل المدة ان كان العسر بحاله لم يزد ولم ينتقص فانه يجوز عن محمدرح استأجر رجلاً شهراً يعمل له عملاً مسمى باجر معلوم ثم امره في خلال الشهر بعمل آخر مسمى بدرهم مثلاً فالاجارة الثانية فاسخة للاجارة الاولى بالتقدير الذي دخل في الاجارة الثانية حتى لا يكون له الاجران بل يرفع عنه بحصة ذلك القدر فاذا فرغ من العمل الثاني لزمه اجرة وذلك درهم وتعود الاجارة الاولى كذا في المحيط * الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الاجارات وما لا يجوز وهو يشتمل على اربعة فصول الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه الفساد قد يكون لجهالة قدر العمل بان لا يعين محل العمل وقد يكون لجهالة قدر المنفعة بان لا يبين المدة وقد يكون بشرط فاسد مخالف لمقتضى العقد فالفساد يجب فيه

اجر المثل ولا يزداد على المسمى ان سمي في العقد، الا معلوما وان لم يسم يجب اجر المثل بالغاً ما بلغ وفي الباطل لا يجب الاجر والعين غير مضمون في يد المستأجر سواء كانت صحيحة او فاسدة او باطلة هكذا في الغيائية * سئل عن ذل لا خراج ترك هذه الدار بحقوقها وكذا درهم موصوفاً بصفة كذا الى عشرة اشهر كذا من سنة كذا على ان تسكنها بنفسك ان شئت وذكر شرائط الصحة هل تصح هذه الاجارة فقال لا لانه لم يبين اول المدة فكانت مجهولة فلا بد من ان يقول من وقت كذا ومن هذه الساعة الى وقت كذا النصير المدة معلومة كذا في فتاوى النسفي * ولا بد في اجارة الاراضي من بيان ما يستأجره من الزراعة والغرس والبناء وغير ذلك فان لم يبين كانت الاجارة فاسدة الا اذا جعل له ان ينتفع بها بما شاء هكذا في البدائع * ولو لم يبين ما يزرع فيها ولم يقل على ان ازرع فيها ما اشاء فسدت الاجارة كذا في التبيين * وفي اجارة الدواب لا بد من بيان المدة او المكان فان لم يبين احدهما فسدت ولا بد ايضا من بيان ما يستأجره من الحمل والركوب وما يحمل عليها ومن يركبها وفي استئجار العبد للخدمة والثوب للبس والقدر للطبخ لا بد من بيان المدة فان احتصما حين وقعت الاجارة في هذه الاشياء قبل ان يزرع او يبنى او يغرس او يحمل على الدابة او يركبها او قبل ان يلبس الثوب او يطبخ في القدر فان القاضي يفسخ الاجارة فان زرع الارض وحمل على الدابة ولبس الثوب وطبخ في القدر فمضت المدة فله ما سمي استحساناً ولو فسخ القاضي الاجارة ثم زرع او حمل او لبس لا يجب شيء هكذا في البدائع * ولو استأجر دابة للركوب ولم يعين الراكب او ارضاً ولم يعين انه يزرعها واي شيء يزرعها فان عين ذلك قبل الفسخ صار جازاً كذا في الغيائية * ولو استأجر ارضاً ليزرعها حنطة فزرعها رطبة ضمن ما نقصها ولا جرله كذا في البدائع * اذا استأجر له زاملة بحمل عليها كذا من الدقيق والسويق وما يصلحها من الخل والزيت وما يعلق بها من المعاليق من المطهرة وما اشبهها ولم يبين شيئاً من ذلك فهو فاسد فياسا وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيط * ولو اكرى محملاً الى مكة بحمل جليلين بوطاء ودنر فلا بد وان يرى الرجلين لانه منصود ولا حاجة الى بيان الوطاء والدنر لانه تبع وان احتلنا في وقت الخروج يعتبر وقت خروج القافلة ولا يلتفت الى من يريد الخروج قبل وقته بايام كثيرة يريد تطويل السفر على صاحبه وتكثير المؤنة وكذا لا يلتفت الى قول المكاري اذا ذكر

اذا ذكر وقتا تخاف فوت وقت الحج غالباً ولو شرط شيئاً يجبر بان على موجب شرطهما ولا بأس بان يسلف بكراء مكة قبل ايام الحج بشهر أو سنة لأنه في معنى اجارة ضافة كذا في الغيانية * ولو تكرار حملاً وزاملة وشرط حملاً معلوماً على الزاملة فما اكل من ذلك الحمل ونقص من الكيل والوزن كان له ان يتم ذلك في كل منزل ذاهباً وجائياً وليس للحمال ان يمنعه من ذلك بخلاف المحمل فإنه اشترط فيه انسانين معلومين فليس له ان يحمل غيرهما الا برضا الحمال لان الضرر على الدابة يختلف باختلاف الراكب كذا في المبسوط * ولربين وزن المعاليق والهدايا كان احب البناء واذا اراد الاحتياء في ذلك فنبغي ان يسمي لكل محمل قريتين من ماء او اداوتين من اعظم ما يكون من ذلك ويكتب في الكتاب ان الحمال قدرأى الوطاء والدثراء القريتين والادوتين والخيمة والقبعة فان ذلك اتيق وانما يكتب الكتاب على اوثق الوجوه وان اشترط عليه عقبة الاجير فهو جائز ويكتب قدرأى الحمال الاجير وفي تفسير عقبة الاجير قولان أحدهما ان المستأجر ينزل في كل اليوم عند الصباح والمساء وذلك معلوم فتركب اجيرة في ذلك الوقت ويسمى ذلك عقبة الاجير والثاني ان يركب اجير كل مرحلة فرسخاً ونحوه مما هو متعارف على خشبة خلف المحمل ويسمى ذلك عقبة الاجير وفي كتاب الشروط قال ابو يوسف ومحمد ربح ترى ان بشرط من هدايا مكذ كذا وكذا ما كذا في المبسوط * سناً جرابلاً او حماراً يحمل عليها الحنطة ولم يبين مقدار الحنطة ولا اشار اليها لا يجوز عند البعض وعند البعض يجوز وينصرف الى المعتاد وهذا اظهر وعليه الفتوى كذا في حواهر الاخلاطي * ولو استأجر دابة او عيناً آخر ولم يعينها في العقد لم يجز الا اذا عين وقبل المستأجر جاز كذا في الفتاوى العنانية * استأجر دابة الى سمرقند يجوز لانه اسم لعين البلدة والى بخارا لا يجوز لانه من كرمية الى وردب والمختار للفتوى انه يجوز لانه يراد به عند اجارة المدينة عرفاً كذا في جواهر الاخلاطي * نكاري دابة الى فارس فالاجارة فاسدة لانه فارس وخراسان وخوارزم وشام وفرغانة وسغد وما وراء النهر والهند والخط والدشت والروم واليمن اسم الولاية وبلخ وهراة واوز جند اسم البلدة وفي كل موضع هو اسم الولاية اذا بلغ الادنى له اجر المثل لا يتجاوز عن المسمى وفي كل موضع هو اسم البلدة اذا وصل البلد بازم البلاغ الى منزله كذا في الوجيز للكردي * ولو استأجر دابة يطحن عليها كل شهر بعشرة ولم يسم ما يطحن وكم يطحن جاز ويطحن عليها ما هو متعارف وان جاوز الحد ضمن ولو لم يذكر المدة ولم يسم ما يطحن وكم يطحن

لا يجوز ولو قال يطحن عليها كل يوم عشرة اقفة حنطة جاز فان وجدها لا يطحن ذلك فله الخيار كذا في الغبائية * رحل استأجر ادة ليطحن كل يوم بدرهم وبين ما يطحن من الحنطة او الشعير ونحو ذلك ذكر في الكتاب انه يجوز وان لم يبين مقدار ما يطحن وهكذا قال بعض المشائخ قال الشيخ الامام ابو بكر المعروف بخواهر زادة لا بد من بيان مقدار ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى كذا في الظهيرية وفتاوى قاضي خان * رحل استأجر ادة او بيتا ولم يسم الذي يريد هاله ففي الاستحسان لا تفسد كذا في المحيط * اذا استأجر حررا لبيع له بكذا او يشتري له بكذا فهي فاسدة فان باع وقبض الثمن فهو امانة كذا في الغبائية * وان ذكر لذلك وقتا فان ذكر الوقت اول اثم الاجر بان قال له استأجرتك اليوم بدرهم علي ان تبيع لي او تشتري كذا جاز وان ذكر الاجرة اول اثم الوقت بان قال له استأجرتك بدرهم اليوم علي ان تبيع وتشتري لا يجوز واذا مدت الاجارة وعمل واتم العمل كان له اجر مثله علي ما هو العرف في اهل ذلك العمل وذكر محمد رح الحيلة في استيجار السمسار وقال يا مرة ان يشتري له شيئا معلوما او يبيع ولا يذكر له اجرا ثم بواسيه بشي اماهة او جزءا للعمل فيجوز ذلك لماس الحاجة واذا اخذ السمسار اجره مثله هل يطيب له ذلك تكلموا فيه قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة بطيب له ذلك وهكذا من غيره واليه اشار محمد رح في الكتاب هكذا في فتاوى قاضي خان * المستأجر في الاجارة الفاسدة اذا هلك فانه لا يضمن كما في الاجارة الصحيحة ومثل الحسن بن علي المرغيناني ممن عمله نقش النياب ونقشه بدم الشاة المختلط مع النقش الاسود ولا يصلح في هذا العمل شيء غير الدم وبأخذ اجرة بهذا العمل هل يطيب له هذه الاجرة فقال نعم كذا في التآثر خانية * واذا استأجر نهر ايا بسا ليجري فيه الماء الى ارض له او الى رعي ماله واستأجر مسيل ماء ليسيل ماء ميزابه فيه واستأجر ميزابا ليسيل فيه فضالته او بالوعة ليصب فيها بوله والنجاسات لا يجوز كذا في المحيط * لو استأجر بالوعة ليصب فيها وضوءه لا يجوز كذا في الظهيرية * وروي من محمد رح اذا استأجر موضع ارض معروف ليسيل ماءه فهو جائز لانه لما عين الموضع زالت الجهل كذا في محيط السرخسي * ولا تجوز اجارة ماء في نهر او قدة او بئر وان استأجر النهر والقة مع الماء لم يجز ايضا لان فيه استهلاك العين اعلا والفتوى على الجواز لعدم البلوى ولو استأجر ارضه مع الماء تجوز تبعه كذا في التهذيب * ولو استأجر علم منزل ليسني عليه لم يجز عند ابي حنيفة رح خلافا لهما لان ارض العلم بمنزلة ارض السفن ولو استأجر ارض الانية عليه حاز وان كان قدر البناء مجهولا فكذا هذا كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر طريقا يمر فيه او يمر الناس فيه ذكر في الاصل عند ابي حنيفة رح

لا يجوز ومندهما يجوز وفي العيون اختار قولهما كذا في الخلاصة * ولو استأجر عار منزل ايمر فيه الى حجرته لا يجوز عند ابي حنيفة ر ح وعندهما يجوز وكذلك اذا استأجر السعل ليمر فيه الى مسكنه لم يجز في قول ابي حنيفة ر ح وعندهما يجوز قال الشيخ الامام الزاهد احمد الطووسى ينبغي ان لا تجوز هذه الاجارة اجماعا كذا في المحيط * ولو استأجر ظهر بيت لبنت عايه شهر او يوضع مناعه عليه اختار في المشائخ فيه لاختلاف نسخ الاصل وذكر في بعضها انه لا يجوز وفي بعضها انه يجوز وهو الصحيح لان المعتود عليه معلوم كذا في البدائع * ولو استأجر سفلا وقاما معلوما لبنتي عليه علوا جاز كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الجامع الاصغر خلف عن محمد ر ح انه قال لا بأس المستأجر ان يبني بينا وارباني الدار المستأجرة اذا كان لا يضرب الدار قال ابوالميث الكبير وبه يؤخذ كذا في الحاوي للفتاوى * ولو استأجر موضع ارض مدة معاومة او السطح مدة معلومة ثم يسيل فيها الماء جاز آجر ارضه من آخر ليكرى المستأجر فيها نهرا او آجر حائط لبنتي عليه المستأجر بناء او يوضع عايه خشبة فان الاجارة لا تجوز في جميع ذلك كذا في الصغرى * ولو استأجر ميثا بالبركة في دارة كل شهر باجر معلوم جاز ولو كان الميثا بركة في حائط المؤاجر لا يجوز كذا في الظهيرية * ولا تجوز اجارة الآجام والانهار للسك وغيره ولا يجوز اجارة المرعى لم رده اجارة الاراضي فان اجارة الاراضي جائزة وما اراد به اجارة الكلا والحيطة في جوارها ان يستأجر موصعا من الارض ليرب فيه فسطاطا وليجعله حظيرة لغنمه فتصح الاجارة ويصح صاحب المرعى له الانتفاع بالمرعى كذا في المحيط * وفي جامع الفتاوى وله ان يمنع من يريد ان يدخل هذه الارض كذا في النائرة ذنية * ولو استأجر مرعى بعبد بعينه فرعاة في تلك السنة لم يضمن ما رعى وبأخذ عبده فان كان المؤاجر قد اعتقه او باعه جاز ذلك ويضمن قيمته كذا في المبسوط في كتاب الشرب * ولو آجره بكرة وحبل او دلو افسقى بها غنمه فهو فاسد للجهالة الا ان يسمي وقتا فيجوز كذا في المبسوط في كتاب الاجارات * ولو استأجر حائط البضع عليه جذوعا او شجرة او كوة لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان * واذا استأجر موضع معلوما من الارض لبنت فيها الا وتاد يصلح بها الغزل كي ينسج جاز لانه من اجارات الناس ولو استأجر حائط البنت فيها الا وتاد يصلح بها عليها الا يرسم لينسج به شعرا او ديا جالا يجوز كذا ذكره بعض مشائخنا ر ح لان هذا ليس من اجارات الناس وفي عرف ديارنا ينبغي ان يجوز كذا ذكره بعض مشائخنا لان الناس تعاملوا ذلك في المصالح جميعا وفي نوادرهم استأجروا ديارا يؤتد به جار معناه (مبيع بمزد گرفت تابخانه برد وبرد يوارخانه خود سخت كند) كذا في الذخيرة *

يصح استيجار الوتد الذي يصلح عليها الا برسم استأجر وتدا تغلق المتاع لا يجوز كذا في الوجيز
للكردي * ولا يجوز اجارة الشجر على ان اشمر للمستأجر وكذلك لو استأجر بقرعة او شاة ليكون
الابن او اولاده كذا في محيط السرخسي * وفي المستقى اذا استأجر الرجل سطحاً ليحفظ ثيابه عليه
حاز كذا في المحيط * ولو استأجر شجرة ليسط عليه الثياب ليحفظ لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان *
واذا تكارى دابة الى بغداد على انه ان باع اليها فله ما يرضى من الاجر فلا جارة فاسدة لجهالة
البديل وكذلك اذا استأجره بحكمه او بحكم صاحب الدابة فان قال رضائي مشرون لا يزداد على
عشرين ويتص من عشرين كذا في المحيط * وتكاري دابة بمثل ما تكارى به اصحابه ان لم يكن
ما تكارى به اصحابه مثل هذه الدابة معلوم بل مختلفا فسدت ولو كان معلوما بان كان عشرة
لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك جاز وان كان مختلفة بان كان اجر مثل هذه الدابة يختلف باختلاف
الاحوال قد يكون عشرة او اقل او اكثر بلزم الوسط نظر المجانبين كذا في الوجيز للكردي *
الفصل الثاني فيما يفسد العقد به لما ان الشرط والاجارة تفسدها الشروط التي لا يقتضيها العقد كما
اذا شرط على الاجير ان يخاص صمان ما تلف بفعله او بغير فعله او على الاجير المشترك ضمان ما تلف
بغير فعله على قول ابي حنيفة رحاء اذا اشترط شرط يقتضيه العقد كما اذا شرط على الاجير المشترك
بما ان ما تلف بفعله لا يفسد العقد كذا في المجوهرة النيرة * ولو استأجر عبد اشهر على انه ان مرض
او مرض المستأجر يدل من اشهر الثاني بقدره فهو فاسد كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر
دبدا كل شهر بكذا على ان يكون طعامه على المستأجر او دابة على ان يكون علفها على المستأجر
ذكر في الكتاب ان لا يجوز قال القية ابو البيث في الدابة تأخذ بقول المتقدمين اما في زماننا فالعبد
ياكل من مال المستأجر دابة كذا في الشهيرة * وكل اجارة فيها رزق او علف فهي فاسدة الا
في استيجار الطير طعامها وكسوتها كذا في المبسوط * تكاري من رجل بينا شهرا بعشرة دراهم على
انه اذا سكنه يوم ماتم خرج عليه عشرة دراهم كانت الاجارة فاسدة وانكارى دابة على انه كلما ركب
الاهير ركب هو معه فهذا فاسد ايضا لجهالة المعقود عليه كذا في المحيط * ولو استأجر دارا باجرة معلومة وشرط
الا جرتطين الدار وتغلق باب عليها وادخل جذع في سقفها على المستأجر فلا جارة فاسدة
وكذا اذا آجر راضا شرط كرمي نهرها او حفرتوها او ضرب مسنة عليها كذا في البدائع * دفع دارة
على

على ان يسكنها ويرمها فلا اجر عليه فهو عارية لانه لم يشترط الاجرة فان المرمة نفقة الدار ونفقة المستعار على المستعير كذا في الفتاوى الصغرى والغياثية * وان تكارى دابة الى بغداد على انه ان رزقه الله تعالى من بغداد شيئا ومن فلان شيئا اعطاه نصف ذلك فهذا فاسد وعليه اجر مثلها فيما يركب وان تكارها الى بغداد على انها ان بلغته بغداد فله اجر عشرة دراهم والا فلا شيء له فلا جارة فاسدة وعليه اجر مثلها بقدر ما سار عليها كذا في المبسوط * اذا شرط الخراج على المستأجر قال في الكتاب يفسد العقد من مشائخنا من قال ذلك محمول على خراج المتقاسمة او على الارض صلحية يختلف خراجها اما اذا كان خراج وظيفة فيكون الخراج والاجر المسمى سواء والصحيح انه لا يجوز العقد مطلقا وبه يقتضى كذا في الصغرى * لو كانت ارضا عشرية فأجرها وشرط العشر على المستأجر جاز في قول ابي يوسف ومحمد رحمهم الله وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز كذا في الذخيرة * واو قال ان خراجها ولا اجر عليك فهو جارة فاسدة وكذلك اذا شرط في الدابة ان بداله ان يرجع من بعض الطريق فعليه تمام الاجر او شرط انه ان لم يبلغه الى موضع كذا اليوم فلا اجر عليه فسد كانه وعليه اجر مثل ما ركب وكذلك ان شرط العلف على المستأجر وان لم يعلف حتى مات فلا ضمان عليه او شرط عليه ان يرد العين على الآجر وان حمل وموتة وان لم يكن له حمل وموتة جاز او شرط عليه ان يرد بلا عيب او شرط عليه ضمان العين او هلك وتعيب ولا يجوز اذا شرط على البناء ان يدخل في البناء كذا عدد دامن البان نفسه او شرط على الخياط ان يخط ثيابا ويبيطنه او يحشوه من عنده ولو فعل يجب اجر المثل وقيمة الالبان والقطن والبطانة وهذا بخلاف الداف والحلاج هكذا في الغياثية * واوستأجر رجلا ليقطع له اشجارا في قرية بعيدة عن المصر على ان اجرة الذهاب والرجوع يكون على المستأجر قالوا ليس على المستأجر اجر الذهاب واجر الرجوع واذا شرط ذلك على المستأجر ففسد العقد وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كانت الاشجار معلومة للمستأجر فكذلك وان لم تكن معلومة للمستأجر ما لم يذكر الوقت لا تصح الاجارة وان بين الوقت كان اجبر وحده في ذلك الزمان وكان عليه اجر ذلك الزمان فيجب عليه المسمى لا غير كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد رحمهم الله في الجامع الصغير رجل استأجر ارضا بدرهم على ان يكرها ويرمها او يسقيها ويزرعها فهذا جائز وان شرط عليه ان يسنيها او يسرقها ففسد واختلفوا في تفسير التنسية قال بعضهم ان يرد هامة فان كان تفسيره هكذا فهو شرط مخالف للعقد لانه شرط تعود منعه الى رب الارض بعد انتهاء العقد وقال بعضهم تفسير التنسية ان يكرها مرتين ثم يزرعها فان كان

تفسيره هكذا فالفساد يختص بديارهم لان في ديارهم تخرج الارض ربعا تاما بالكراب مرة وكذا في ديار
نسفى فيكون هذا الشرط في مثل هذا الموضع شرطا لا يقتضيه العقد ولا حده فيه منفعة وهو رب الارض لان
منفعة الكراب تبقى بعد مدة الاجارة فيوجب فساد العقد حتى او كانت لا تبقى لا يفسد العقد فاما اذا كانت
الارض في بلدة يحتاج الى تكرار الكراب فاشترط التنسية لا يفسد العقد وكذلك اذا شرط عليه ان يسرقها
وان كان السارقين من عند المستأجر فقد شرط عليه عينا هو مال فان كان تبقى منفعته الى العام الثاني يفسد
العقد وان كان لا تبقى منفعته الى العام القابل لا يفسد العقد كذا في المحيط * وذكر خواهر زاده اذا شرط
على المستأجر ان يرد ما مكروبة بكراب في مدة الاجارة فالعقد فاسد وهو الصحيح اما اذا شرط ان يرد ما
مكروبة بكراب لافي مدة الاجارة بل بعد ما فهذا على وجهين ان قال آجرتك بكذا وان تكر بها بعد
انتضاء مدة الاجارة فهو صحيح وان كان نبذ الماء قال في الكتاب وان قال آجرتك بكذا على ان تكر بها بعد
انتضاء المدة لا يصح فان اطلق الكراب اطلاقا فيصرف الى ما بعد انتضاء المدة فيجوز لكن هذا
خلاف ظاهر الرواية واستعدنا هذه التفاصيل من جهته وهو صحيحة وبها يفتى كذا في الصغرى *
واذا شرط كرى الانهار على المستأجر يفسد العقد ومن مشائخنا من فرق بين الجد اول والانهار
فقال اشترط كرى الجد اول صحيح والاول اصح كذا في المحيط * واذا تكرر دار من رجل سنة
بمائة درهم على ان لا يسكنها فالاجارة فاسدة ولو استأجر دارا وشرط على المستأجر ان يسكن هو
بنفسه ولا يسكن معه غيره فالاجارة جائزة وللموآجر في هذا الشرط منفعة قال شيخ الاسلام في شرحه
لا بد من التأويل ولا يحى بينهما فرق فنقول تأويل الصورة الثانية انه لم يكن في الدار بئر
بالوعة ولا بئر وضوء فان لم تكن فيها بئر فلا منفعة للموآجر في هذا الشرط لانه لا يتضرر باسكان
غيره اذا كانت الحالة هذه لان ما يجمع على ظاهر الدار فخراج ذلك على المستأجر وكثرة
السكان لا يوهن البناء فلا يفسده وتأويل الصورة الاولى انه كان في الدار بئر بالوعة وبئر وضوء
واذا كان كذلك كان لرب الدار في هذا الشرط نوع منفعة وانه شرط لا يقتضيه العقد فوجب
فسادها ثم ان فسدت الاجارة في الصورة الاولى فسكن فيها المستأجر فعليه اجر المثل بالغ ما بلغ
كذا في المحيط * ان جعل اجر الدار ان يؤذن لهم سنة او يوم فالاجارة فاسدة وعليه اجر مثل الدار
ان سكنها ولا اجر له في الاذان والامامة كذا في المبسوط * رجل تكرر من رجل دارا كل شهر
عشرة دراهم على ان ينزلها هو بنفسه او اهله على ان يعمر الدار ويرم ما كان فيها من خراب ويعطي

اجر حارسها وما نابها من جهة السلطان او غيره فلا جارة فاسدة قالوا وهذا الجواب صحيح في العمارة والنائب لان العمارة على رب الدار وانها مجهولة في نفسها فصار هو بهذا الشرط شارط لنفسه شيئا مجهولا فاما اجر الحارس فهو على الساكن فلا يكون بهذا الشرط شارط لنفسه شيئا مجهولا فلا يفسد العقد وان لم يسكنها فلا اجر عليه وان سكنها فله اجر مثلها بالغاما بالغ لا يجاوز به المسمى المعلوم فالاصل ان العقد اذا فسد مع كون المسمى كله معلوما لمعنى آخر يجب اجر المثل ولا يزداد على المسمى حتى ان المسمى اذا كان خمسة واجر المثل عشرة يجب خمسة لا غير واذا فسد العقد للجهالة المسمى او لانعدام المسمى يجب اجر المثل بالغاما بالغ وكذلك اذا كان بعضه مجهولا وبعضه معلوما كما في المسئلة المرمومة والنائبة يجب اجر المثل بالغاما بالغ وهذا هو كلامي في طرف الزيادة على المسمى واما الكلام في طرف النقصان عن المسمى نقول اذا كان المسمى كله معلوم القدر وفسد العقد بسبب آخر من الاسباب ينقص عن المسمى حتى انه اذا كان اجر المثل خمسة والمسمى عشرة يجب خمسة واذا كان المسمى بعضه مجهولا وبعضه معلوما لا ينقص عن القدر المعلوم كما في مسئلة النائبة والمرمومة فانه لا ينقص عن القدر المعلوم حتى ان في المسئلة النائبة والمرمومة اذا كان اجر المثل الى خمسة يجب عشرة وهو القدر المعلوم من المسمى كذا في المحيط *

الفصل الثالث في تقيز الطحان وما هو في غناه صورة تقيز الطحان ان يستأجر الرجل من آخر نور يطحن بها الحنطة على ان يكون لصاحبها تقيز من دقيقها او يستأجر انسانا ليطحن له الحنطة بنصف دقيقها او ثلثه او ما اشبه ذلك فذلك فاسد والحنطة في ذلك لمن اراد الجوز ان بشرط صاحب الحنطة تقيز من الدقيق الجيد ولم يقل من هذه الحنطة او بشرط ربع هذه الحنطة من الدقيق الجيد لان الدقيق اذا لم يكن مضافا الى حنطة بعينها يجب في الذمة والاجر كما يجوز ان يكون مشارا اليه بجوز ان يكون دينا في الذمة ثم اذا جاز بجوز ان يعطيه ربع دقيق هذه الحنطة ان شاء كذا في المحيط * ولو استأجر ان يطحن طعامه بقرص منه او بدرهم وتقيز منه او يذبح شاته بدرهم ورطل من لحمها فهو اسد كذا في الغيائية * ولو دفع سمسا الى دهان ليعصره على ان يكون بعض الدهن له او شاة ليدبحها على ان يكون بعض اللحم له لا يجوز كذا في خزائن المفتين * ولا تصح اجارة الرحى ليطحن برة ببعض دقيقه كذا في شرح ابى المكارم *

اذا استأجر رجلا ليحمل له طعاما بتقيز منه او استأجر حمارا ليحمل عليه طعاما بتقيز منه فانه لا يجوز ان حملة فله اجره ثلثه ولا يجاوز بالاجر تقيز بخلاف ما لو استأجر ليحمل نصف طعامه بالنصف الآخر حيث لا يجب الاجر وهذا بخلاف ما لو اشتركا في الاحتطاب فاحتطب احدهما وجمعه الآخر فانه يجب الاجر

بالغام بلغ عند محمد ربح كذا في الكافي * ثم الأصل فيه انه متى جعل المستأجر المحمول كله لنفسه وشرط له الاجر من المحمول فسدت الاجارة فاذا عمل الاجير استحق الاجر ومتى جعل المحمول بعضه له والباقى اجرة بطلت الاجارة وان حمل لا يستحق شيء كذا في النبيين * لو استأجر رجلا ليجني هذا القطن بعشرة اماء من هذا القطن لا يجوز ولو قال بعشرة اماء من القطن ولم ينل من هذا القطن جاز كذا في فتاوى قاضيهان * دفع غزلا الى حائك لينسجه بالصف فالثوب اصاحب الغزل ومشاغبه بلخ جوز هذه الاجارة لمكان الضرورة والتعامل والصحيح جواب الكتاب لانه في معنى فقير الطحان وللحائك اجر مثله لا يجاوز به قيمة المسمى هكذا في شرح الجامع الصغير قاضيهان * ولو تكارى عبدا مأذونا او غير مأذون نصف ما يكسبه على هذه الدابة فلا جارة فاسدة والله اجر مثله فيما عمل له ان كان مأذونا واستأجره من مولاة وان كان غير مأذون ولم يستأجره من مولاة فان عطب الغلام كان ضامنا لقبضته ولا اجر عليه وان سام فعليه الاجر استحسانا كذا في المبسوط * دفع ارضه ليعرس شجرة على ان تكون الارض والشجر بينهما نصفين لم يجز والشجر لرب الارض وعليه قيمة الشجر واجر ما عمل ولا يؤمر بقطعه واوكانا كلا الغلة حسب من اجر الغارس ما اكل كذا في محيط السرخسي * واذا دفع الرجل الى رجل دابة ليعمل عليها ويؤجرها على ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما فان اجر العامل الدابة من الناس واخذ الاجر كان الاجر كله لرب الدابة والعامل اجر مثل عمله وان كان لا يؤجر الدابة من الناس وانما يتقبل الاموال من الناس ثم يستعمل الدابة في ذلك فان الاجر يكون للعامل وعلى العامل اجر مثل الدابة هكذا في المحيط * واذا دفع الرجل الى رجل بغير البسقي به الماء ويبيع على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد وبعد هذا اذا استعمل البعير والراوية فباع الماء كان الثمن كله للعامل وعلى العامل اجر مثلي البعير والراوية وهكذا اذا اعطاه شبكة ليعصدها على ان ما صاد من شيء فهو بينهما فما اصطاد يكون للصائد وعليه اجر مثل الشبكة كذا في الذخيرة * واذا تكارى الرجل بغير الحمل فليها امةعة نفسه ويبيعها من الناس على ان يكون اجرا لغير نصف ما يحصل بتجارته فهذا فاسد وجميع ملاكتسب المستكري فهو له وعليه اصحاب البعير اجر مثل عمله كذا في التاتارخانية * واذا دفع الرجل الى رجل بيتا لبيع فيه اجر على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فقبض البيت وباع فيه اجر فاصاب

فاصاب ما لافان جميع ذلك لصاحب البر ولصاحب البيت عليه اجر مثل البيت ولو كان صاحب البيت دفع اليه البيت ليؤاجر ويبيع فيه البر على ان ما ررق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد فاذا آجر البيت واخذ اجرة كان الاجر كله لصاحب البيت فاذا استوفى عمله كان على رب البيت اجر مثل عمله كذا في المحيط * ولو قال استأجرتك كل يوم بدرهم فما تصيد فبيتنا فهو فاسد وما صاده فللمستأجر وللعامل اجر مثل عمله ولو استأجر عبد انصف ربح ما يتجر او رجلا يرعي غنما بابنها وبعض لبنها او صوفها لم يجز ويجب اجر المثل كذا في التاتارخانية * دفع بقرة الى رجل على ان يعلفها وما يكون من اللبن والسمن بينهما انصافا لاجارة فاسدة وعلى صاحب البقرة للرجل اجر قيامه وقيمة علفه ان علفها من علف هو ملكه لا ما شرحها في المرعى ويرد كل اللبن ان كان قائما وان اتلف فالمثل الى صاحبها لان اللبن مثلي وان اتخذ من اللبن مصلا فهو للمتخذ ويضمن مثل اللبن لا نقطاع حق المالك بالصنعة والحيلة في جواز ان يبيع نصف البقرة منه شمن ويرأه عنه ثم يأمره باتخاذ اللبن والمصل فيكون بينهما وكذا دفع الدجاج على ان يكون البيض بينهما او بذر الفيلق على ان يكون الابريس بينهما لا يجوز والحادث كله لصاحب الدجاج والبذر كذا في الوجيز للكردي * فلو ان المدفوع اليه دفع البقرة او الدجاجة الى رجل آخر بانصف فهل في يده فالمدفوع اليه الاول ضامن فلو ان المدفوع اليه بعث البقرة الى السرح فلا ضمان لمكان العرف كذا في المحيط * دفع بذر فيلق على ان يكون انصافا فلما خرجت الدودة قال الشريك اكترها هالك فقال صاحب البذر ادفع الي قيمة البذر وان ابري من الدود والشريك كان كاذبا في كله فالعيلق كله لصاحب البذر وعليه اجر مثله لشريكه في قيامه عليها وعليه قيمة ورق الفرصا كذا في الوجيز للكردي * ولو غصب من آخر دود القرا وبيض الدجاجة فامسكها حتى خرج العيلق او الفرخ لمن يكون الفرخ والفيلق حكى عن شمس الاثمة الحلواني انه قال ان خرج بنفسه فهو لصاحب الدجاجة في جنس هذه المسائل ان يبيع صاحب البيضة نصف البيضة وصاحب الدجاجة نصف الدجاجة من المدفوع اليه ويرأه عن ثمن ما اشترى فيكون الخارج بينهما كذا في المحيط * رجل له غريم في مصر آخر فقال لا خرا ذهب اليه وخذ المال فاذا قبضت ذلك منه فلك عشرة دراهم من تلك الدراهم فذهب واخذ يجب اجر المثل واشترط العشرة مما يقبض شرط فاسد لانه في معنى قفيز الطحان كذا في جواهر الفتاوى * وان استأجر ليعمل له كذا ولم يذكر الاجرا واستأجر على دم او ميتة لزم اجر المثل بالغا

ما بلغ وكذا اذا جعل عددا من الدراهم احرأوم يمين وزنها وفي البلد نقود مختلفة وان غلب واحد
بصرف اليد كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر رجلا ليحصله فصبا في اجمة على ان يعطي له
خمس حزمات من هذا القصب لا يجوز ولو قال استأجرتك بهذه الخمس الحزمات لتحصد هذه
الاجمة ذر ولو قال استأجرتك على ان تحصد هذه الاجمة بخمس حزمات من القصب لا تجوز الاجارة
لجهالة الحزمات كذا في فتاوى فاضيل خان * الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان المستأجر
مشغولا بغيره استأجر بينا هو مشغول بامتنعة الآخر ذكر الكرخي في مختصرة رواية عن ابي حنيفة رح
انه يجزى ربؤم والتفريع والتسليم وعليه الفتوى الا ان يكون في التفريع ضرر فاحش هكذا
في فتاوى فاضيل خان * ولو استأجر ارضا فيها رعي او كرم بمنع الزراعة فهي فاسدة فان قلع وسلمها
الى المستأجر جاز لان رال المانع ولو كان الزرع قد ادرك لا يضره حصاده جازت الاجارة ويؤمر
بالحصاد فان مضى من مدة الاجارة شيء قبل ان يختصما ثم قلع الزرع فالمستأجر بالخيار
ان شاء قبضها ودفع عنه اجر مال يقبض وان شاء ترك بخلاف ما لو استأجر دارا يسكنها ومنعه المؤجر
عن السكنى في بعض المدة يلزم العقد في الباقي ولا خيار له كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر
ارضا فيها رطبة سنة فالاجارة فاسدة عدابي حنيفة وابي يوسف رح فان قلع رب الارض الرطبة
وقال للمستأجر اقبض الارض بيضاء فهو جائز فان اختصما قبل ذلك فابطل الحكم الاجارة ثم
قلع الرطبة بعد ذلك لم يصح الا بالاستيفاء وان مضى من مدة الاجارة يوم او يومان قبل ان يختصما
ثم قلع الرطبة فالمستأجر بالخيار ان شاء قبضها على تلك الاجارة ويطرح عنه اجر مال يقبض وان شاء
لم يقبض كذا في السراج الوهاج * ثم الزرع اذا لم يدرك فاراد جواز الاجارة في الارض فالحيلة
في ذلك ان يدفع الزرع اليه معاملة ان كان الزرع لرب الارض على ان يعمل المدفوع اليه
في ذلك بنفسه واجرائه واعوانه على ان ما رزق الله تعالى من الغلة فهو بينهما على مائة سهم سهم
من ذلك للدافع وتسعة وتسعون سهما للمدفع اليه ثم يأذن له الدافع ان يصرف السهم الذي
له الى مؤن هذه الضيعة او الى شيء اراد ثم يؤجر الارض منه وان كان الزرع لغير رب الارض ينبغي
ان يؤجر الارض منه بعد مضي السنة التي فيها الزرع فيجوز وتصير الاجارة مضافه الى وقت في المستقبل
وكذلك الحيلة في الشجر والكرم يدفع الشجر والكرم معاملة كذا في المحيط * وحيلة اخرى ان كان
الزرع لرب الارض ان يبيع الزرع منه بثمان معلوم ويتقاضى ثم يؤجر الارض منه وان كان لغيره يؤجر

بعد مضي المدة ولو أجزع مع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصد ينقلب جائراً هكذا في الخلاصة *
 رجل أجزأرض بعضها مزروعة وبعضها فارغة فبقي المزروعة فاسدة وفي الفارغة أيضاً فاسدة لنفسه هاكذا في
 جواهر الفتاوى * وفي فتاوى الفضلي فيمن استأجر ضياعاً بعضها مزروعة وبعضها فارغة قال يجوز
 في الفارغة دون المشغولة وإذا اختلفا فالقول للمؤاجر كذا في المحيط * ولا يجوز استئجار الأرض
 السنبجة والنزة وهي لا تصلح للزراعة لأن منفعة الزراعة لا يتصور حد وثما منها عادة هكذا في
 البدائع * ولو اشترى رجل قصيلاً يقطعه أو أطلق العقد حتى صح الشراء ثم استأجر الأرض مدة
 معلومة وترك القصيل جازواً وتركه هذا المستأجر حتى بلغ الزرع يجب الاجر للبائع وطابت
 الزيادة له لصحة الاجارة ولو كان المشتري للقصيل استأجر الأرض الي ان يدرك ولم يذكر مدة
 معلومة فالاجارة فاسدة لجهالة المدة فان تركه في الأرض حتى ادرك لزمه احرار المثل بخلاف النخيل
 حيث لا يجب الاجر هناك اصلاً قال ويطيب له من الزرع بقدر النسي وما غرم من الاجر وينصدق
 بالفضل هذا الذي ذكرنا قياس قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما على قول ابي يوسف رحمه الله
 الزيادة في الوجوه كلها كذا في الذخيرة * وإذا اشترى ثمرة في النخل ثم استأجر النخل مدة ليبقيها
 فيها لم يجوز لانها ليست من اجارات الناس كذا في المحيط * ويرجع بالاجران كان نقده ويطيب له
 ما زاد في الشاركون في الذخيرة * ولو اشترى ثمرة في نخل ثم استأجر الأرض بدون النخلة لم يجوز
 لان النخل حائل بينه وبين الثمر وانه ملك المؤاجر والمستأجر مشغول بملك المؤاجر وكذلك اذا
 اشترى اطراف الرطبة دون اصلها ثم استأجر الأرض لابقاء الرطبة لا يجوز لان اصل الرطبة على ملك
 الاجر فقد حال بينه وبين المستأجر ملك الاجر ولو اشترى نخلة فيها ثمرة ليقبلها ثم استأجر الأرض ليقبلها
 جاز وكذلك لو اشترى الرطبة باصلها ليقبلها ثم استأجر الأرض ليقبلها جاز واستأجر الأرض في ذلك كله جاز
 كذا في المحيط واليتمية * سئل والدي من رجل استأجر من رجل أرضاً لاجل المبطخة بمقدار معلوم وعندهما
 من التراب والسرفين لاصلاحها ولم يبين المدة ولا ثمن السرفين من اجر الأرض هل يصح هذا الاستئجار
 بهذا القدر فقال لا يصح قيل له لو ان المستأجر اتفق فيها لرفع العالي من البذر وما يحتاج اليه في ذلك ثم تبين
 ان ذلك الاستئجار فاسد هل يلغو نفقته ام له ان يضم من رب الأرض فقال نعم ولا يضم من رب الأرض
 قيل لو لم يكن له التضمين في الشرع هل له بد على اتلاف اليقطين او فساد ما اصلح فقال له بد على
 اتلاف اليقطين فاما فساد ما اصلح فشقه ونخبته فلا يمكن من ذلك كذا في التاتارخانية * استأجر

مشتري العبد المائع قبل قبضه شهرا بدرهم لتعليم الخبز او الخياطة جازوله الاجران علم وان مات
في يد البائع قبل الشهر او بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستأجره
لغسله وخياطته جاز وان ملك فان كان نقصه القطع او الغسل صار قابضا فيهلك من المشتري والا
فمن البائع ولو استأجره المشتري ليحفظ له كذا بكذا فالاجارة فاسدة لان حفظه على البائع حتى يسلم
الى المشتري وكذا لو استأجر الرهن المرتهن لحفظ الرهن ولو استأجره لتعليم عمل حاز وكذا لو
استأجر المالك الغاصب على التنصیل المدكور كذا في الفتية * الباب السادس عشر في مسائل
الشيوخ في الاجارة والاستيجار على الطاعات والمعاصي والافعال المباحة اجارة المشاع فيما
يتسم وفيما لا يتسم فاسدة في قول ابي حنيفة رح وعلية الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان * وعندهما
بحر بشرط بيان نصيبه وان لم يبين نصيبه لا يجوز في الصحيح وفي المعنى الفتوى في اجارة المشاع
على قوليهما كذا في التبيين * وصورتها ان يؤاجر نصيبا من دار او حصة من دار مشتركة من غير
الشريك او يؤاجر نصف عبد او نصف دابة كذا في جواهر الا خلاطي * واجمعوا والآخر من شريكه
يجوز سواء كان مشاء احتمل التهمة او لا يحتمل وسواء آجر كل نصيبه منه او بعضه كذا في الخلاصة *
والشيوخ الطائري لا يفسد ما اجما كما لو آجر كلها ثم تفاسخا في نصفها او مات احدها واستحق
بعضها يبتنى في الباقي في المصاب والصغرى وطريق جواز في المشاع ان يلحقها حكم حاكم يسبر
متنا عليه او حكم الحكم ان تعذر المراجعة الى القاضي او يعقد العقد في الكل او لا ثم يفسخ في نصفه او ربعه
بقدر ما انتق عليه العائدان فيجوز كذا في المصمرات * ولو آجره من رجلين يجوز كل واحد
من المستأجرين يملك منعة المصنف شائعا كذا في الكافي * ولو آجر البناء دون الارض لا يجوز
ونذكر محمدرح في النوادر انه يجوز قال القاضي الامام الاجل ابو هلي النسفي به كان يعني
شعبا وكذا لو كان البناء ملكا والعرضة وقفآ جرب البناء لا يجوز لانه في معنى الشائع وقيل يجوز ولو آجر
الدار ويبيت منها في احارة الغير جازت الاجارة فيما وراء البيت وفي الحيل لشمس الائمة الحلواني
ولو كان البناء لرجل والعرضة لآخر آجر صاحب البناء بناء لا من صاحب العرضة اختلف المشائخ
فيه قال والفتوى على انه يجوز ولو آجر من صاحب العرضة لا اشكال انه يجوز ولو استأجر العرضة دون
البناء يجوز كذا في الخلاصة * في البيمة سئل ابو الحسن بن علي عن قال لا خرا جرت منك

نصف هذه النار ومشاء وهذه الدار الغارغة بكما لها هل تصح في الغارغة أم لا تصح فيها قل تصح في السارغة
 كذا في التناثر خاتمة * في الاصل لا يجوز الاستيجار على الطاعات كتعليم القرآن والفقه والاذان والتذكير
 والتدريس والحج والعمرة ولا يجب الاجر كذا في الخلاصة * يجوز الاستيجار على بناء المسجد والرباطات
 والقناطير كذا في البدائع * ويجوز الاستيجار على تعليم اللغة والادب بالاجماع كذا في السراج الوهاج *
 ومشائخ بلخ جوزوا الاستيجار على تعليم القرآن اذا ضرب لذلك مدة واقتوا بوجوب المسمى وعند عدم
 الاستيجار اصلا وعند الاستيجار بدون المدة اقتوا بوجوب اجر المثل كذا في المحيط * وتداستحسنوا جبر الوالد
 الصبي على المبرة المرسومة وكان الشيخ الامام ابيه بكر محمد بن الفصل يقول يجبر المستأجر على دفع
 الاجرة ونحبس بها قل وبديته وكذا جواز الاستيجار على تعليم النقه ونحوه والمختار للفتوى في زماننا
 قول هؤلاء كذا في الفتاوى العناية * ولو استأجر لتعليم واده الكتابة والنجوم والطب وانعبر جاز بالاتفاق
 وفي الفتاوى الفضلي واو استأجر المعلم على حفظ الصبيان او تعليم الخط او الهجاء جاز ولو شرط عليه
 ان يخذله ذكر في الاصل انه فاسد وفي الشربوط لودفع ابنه او غلامه ليعلمه الحساب لا يجوز ولو شرط عليه
 ان يقوم عليه في تعليم هذه الاشياء يجوز وفي الشرع ايضا عن محمد ر ح اذا استأجر رجلا ليعلم واده
 حرفه من الحرف فان بين المدة بان استأجر شهرا مثلا ليعلمه هذا العمل يصح العقد وينعقد على المدة
 حتى يستحق المعلم الاجر بتسليم النفس علم او لم يعلم وان لم يبين المدة ينعقد العقد فاسدا واوعده
 يستحق اجر المثل والا فلا فالحاصل ان فيه روايتين والمختار انه يجوز هكذا في المضمرات * دفع ابنه
 الى رجل يعلمه حرفه كذا ويعمل له الابن نصف عام لا يجوز وان علم يجب اجر المثل كذا في الوجيز
 للكردي * رجل استأجر رجلا ليعلم ابنه الادب فحبسه في عرض السنه هل يجب شيء قال
 (آنچه خواهد پدراز روی مروت بدهد) كذا في جواهر الفتاوى * وفي فتاوى استأجر مؤدبا مشاهرة
 كل شهر تسعة دراهم يعلم الصبيين احدهما الادب والاخر القرآن فقال تعليم القرآن ليس من حرفتي
 فاستأجر معلما بما يعلمون الناس واعطه من اجري ففعل ذلك فاذا الصبي ان يجعل الاجر
 مناصفة قال الاديب اجر المعلم عادة كل شهر نصف درهم او درهم فاننا لا ارضى بما تفعل قال هذا
 قريب من توكيله اياه بذلك بحط اجرة قدر ما استحق المعلم الذي ضم اليه الصبي كذا في الحاوي
 للفتاوى * واذا استأجر المعلم باجر معلوم ولم يبين عدد الصبيان يجوز كذا في الماتنظ * واختلفوا
 في الاستيجار على قراءة القرآن على القبر مدة معلومة قال بعضهم يجوز وهو المختار كذا في السراج الوهاج *

رجل دفع ابنه الصغير الى استاذة يعلمه حرفة كذا في اربع سنين وشرط على الاب لوجبه قبل اربع سنين فاستاذة عليه مائة درهم فحبسه بعد سنتين لا يلزمه المائة لكن اجر مثل تعليمه كذا في جواهر الفتاوى * في فتاوى آهوبعث صبيه الى معلم وبعث اليه اشياء كثيرة فعلم شهرافغاب هل لابي الصبي ان يأخذ ما اعطاه قال لو بدت ذلك لاجل الاجرة فما يكون فاضلا عن اجرة الشهر يأخذ كذا في التارخانية * ولو استأجر كتب البقرأ فيها شعرا كان وقتها وغير ذلك لا يجوز ولا اجر له وان قرأ وكذلك احارة المصحف وكان هذا كله نظير من استأجر كرم ما يفتح له بابه فينظر فيه للاستيناس من غير ان يدخله واستأجر مليحا لينظر الى وجهه فيستأنس بذلك او استأجر جربا مملوا من الماء لينظر فيه اذا سوي عما منه فهذا كله باطل لا اجر عليه بحكم هذه العقود فذلك فيما سبق كذا في المبسوط * واستاذة جرب لا يكتب له مصحفا او شعرا وبين الخط جاز و ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة انه لا بكرة ذلك كذا في فتاوى فاصيخان * ولو استأجر قلم لا يكتب به ان بين لداك وتناصحت الاجارة والا فلا كذا في خزائن المستبين * وعبي او متول اجر منزل اليتيم والوقف بدون اجر المثل بعضهم يجعله كاجارة فاسدة فيجب اجر المثل قبل الخصاف اتعني بهذا قال نعم قال بعضهم جعل المستأجر بالسكونة فيها غاصبا فلا اجر عليه وكذا الاب قال القاضي انا افني بايجاب اجر المثل في هذه الصورة ايضا كما قال الخصاف كذا في الحاوي للتاوى * ولا تجوز الاجارة على شيء من الغناء والنوح والمزامير والطبل وشي من اللهو وعلى هذا الحداء وقراءة الشعر وغيره ولا اجر في ذلك وهذا كله قول ابي حنيفة واني يوسف ومحمد ر ح كذا في غاية البيان * لو استأجر لتعليم الغناء واستأجر الذمي رجلا ليخصي عبدا لا يجوز وقبل في البقر والنرس يجوز هكذا في الغيانية * اذا استأجر رجلا ليحمل له خمر افله الا حر في قول ابي حنيفة ر ح وقال ابو يوسف ومحمد ر ح لا اجر له وان استأجر ذمي مسلما ليحمل له خمر اولم يقل لي شرب او قل لي شرب جازت الاجارة في قول ابي حنيفة ر ح خلافا لهما وان استأجر ذمي ذميا لينقل الخمر جاز عندهم لان الخمر عندهم كالحل عندنا كذا في المحيط * اذا استأجر ذمي دابة من مسلما او سفينة لينقل عليهما الخمر جاز في قول ابي حنيفة ر ح وقال صاحباه لا يجوز ولو استأجر المشركون مسلما ليحمل ميتا منهم الى موضع يدفن فيه ان استأجره وينقله الى مقبرة البداة جاز عند الكل وان استأجره لينقل من بلد الى بلد قال محمد ر ح انه ان لم يعلم الحمل انه جيفة فله الاجر وان علم فلا اجر له وعايه الفتوى هكذا في فتاوى فاصيخان * اذا استأجر الذمي من المسلم بية لبيع فيه الخمر جاز عند ابي حنيفة ر ح

خلا فلهذا كذا في المضمرات * ولو استأجر الدمي من ذمي بينا يبيع فيه الخمر جاز عندهم جميعا كذا في
 الذخيرة * وإذا استأجر الدمي من المسلم دارا يسكنها فلا بأس بذلك وأن شرب فيها الخمر أو عبد فيها
 الصايب أو أدخل فيها الخنزير ولم يلحق المسلم في ذلك لأن المسلم لم يؤجرها لذلك إنما أجرها
 للسكنى كذا في المحيط * ذمي استأجر دارا من مسلم فاتخذها مصلى لنفسه لم يمنع لأنه ليس
 في اتخذه مصلى لنفسه أحداث بيعة ولا اظهار شيء من شعائر دينهم في امصار المسلمين وإن اتخذه
 مصلى للجماعة وضرب فيها الناقوس فلصاحبها منعه وكذلك لو اراد بيع الخمر فيها إلا أن هذه اشياء
 يمنع عن اظهارها في بلاد المسلمين ولو كان بالسواد لا يمنع وقال محمد بن سلامة البخاري ما ذكر
 محمد ر ح في سواد العراق فإن عامة اهلها في ذلك الزمان اهل الذمة وما في سواد خراسان فانهم
 يمنعون من ذلك لأن الغالب فيه المسلمون وقال غيره من مشائخنا لا يمنعون من ذلك في سواد
 خراسان كذا في محيط السرخسي * وإذا استأجر الدمي مسلما ليحمل له ميتة أو داء يجوز عندهم
 جميعا ولو استأجر ذمي من ذمي بينا يصلي فيه لا يجوز ولو استأجر مسلما ليرعى له الخنزير يجب
 أن يكون على الخلاف كما في الخمر ولو استأجره لبيع له ميتة لم يجوز كذا في الذخيرة * مسلم أجر نفسه
 من مجوسي لبوقد له الباء لا بأس به كذا في الخلاصة * وفي نوادر هشام عن محمد ر ح رجل استأجر
 رجلا بصوره صورا أو تماثيل الرجال في بيت أو فسطاط فأنى اكره ذلك واجعل له الاجرة قال هشام
 تأويله اذا كان الاصباغ من قبل الاجير كذا في الذخيرة * ولو استأجر رجلا لينحت له اصناما أو يجعل على
 اثوابه تماثيل والصبغ من رب الثوب لاشي له كذا في الخلاصة * استأجر رجلا ليزخرف له بيتا بتماثيل
 والاصباغ من المستأجر فلا اجر له كذا في السراجية * وأن استأجر لينحت له طنبورا أو برطافن فعل طاب له
 الاجر الا انه يأثم به كذا في فتاوى قاضيخان * وأن استأجره ليكتب له فناء بالفارسية أو بالعربية
 المعصية لمختارانه بحال لأن هل لا يحل له الاجر وفي القراءة كذا في الوجيز للكردي * استأجره
 ليكتب له تعويذ السحر يصح اذا بين قدر الكاغذ والخط كمن استأجره ليكتب له كتابا إلى حبيبه أو حبيبها
 جاز وبطيّب له الاجر كذا في القية * ولو استأجر الدمي مسلما لينبني له بيعة أو كيسة جاز وبطيّب له
 الاجر كذا في المحيط * استأجر ذمي من ذمي أو من مسلم بيعة يصلي فيها لم يجوز وكذا لو استأجر
 المسلم من المسلم مسجدا يصلي فيه كذا في محيط السرخسي * اذا استأجر من المسلم بينا يجعله مسجدا
 ليصلي فيه المكتوبة أو النافلة فان هذه الاجارة لا تجوز في قول علماء نارج كذا في الذم يستأجر

رجلا من اهل الذمة ليصلي بهم فان ذلك لا يجوز كذا في الذخيرة * وسئل ابراهيم بن يوسف ر ح
عن اجر نفسه من المصارى يضرب لهم الناقوس كل يوم بخمسة ويعطي كل يوم خمسة دراهم في ذاك
العدل وفي عمل آخر درهمان قال لا يؤاجر نفسه منهم ويطلب الرزق من طريق آخر ويكره ان يؤاجر
نفسه منهم اعصر العنب ليتخذ وامنه خمر اكرافى الحاروي الفقه * رحل اسأجر رجلا يضرب المطبل
ان كان للهولا يجوز وان كان للغزو والتأمله يجوز كذا في غايه البيان * اذا استأجر طبل ايس
بأهوا وذكرا مدة يجوز ورجلا يحمل الحبة او يقتل مرزدا او ذبح شاة او غلبا يجوز ولو استأجر
طببا او كحالا او جراحا يد اوبه وذكرا مدة جاز كذا في الغياثة * دفع الغلام الى حائك على ان
يتقم عليه الاستاذ ويعلمه النسج سنة معلومة ويعطيه المولى كذا ويعطى الاستاذ للمولى كذا جاز كذا
في سائر الاعمال ويستخدمه اعدال نفسه كذا في العجيز المكدري * واذ دفع عبده الى عامل ليعلمه عملا على
وحدة الادارة ولم يشترط واحد منهما على صاحبه اجرا ينظر الى العرف ان كان عملا يعطي صاحب
العبد الاجر فلا اجر عليه وان كان عملا يعطى الاستاذ الا اجر فلا اجر عليه لان المعروف كالمشروط
كذا في محيط السرخسى * وفي الواقعات للناطقى اذا قل لرجل بع هذا المتاع ولك درهم ففعل
او قال اشتراني هذا المتاع ولك درهم ففعل فله اجر مثله لا يجاوز به الدرهم وفي الدلال والسمسار
يجب اجر المثل وما تواصعوا عليه ان من كل عشرة دنانير كذا فذلك حرام عليهم كذا في الذخيرة *
دفع ثوبا عليه وقال بعه بعشرة فما زاد فهو بيني وبينك قال ابو يوسف ر ح ان باعه بعشرة او لم يبعه
فلا اجر له وان تعب في ذلك ولم يباعه بائني عشرة او اكثر فله اجر مثل عمله وعليه الفتوى هكذا في الغياثة *
رجل اراد ان يبيع بالمزادة فامر رجلا لينادي ثم يبيع صاحبه فادى ولم يبع قالوا ان بين لذلك
قتنا جازت الاجارة وله اجر المسمى وكذا ان لم يذكر الوقت ولكن امره ان ينادي كذا صوتا
جار ذلك ايضا قال الفقيه ابو الليث ر ح لاشي لدلان العادة فيما بين الناس انهم لا يعطون الاجرا اذا
لم يندق البيع وهو المختار كذا في الظهيرية * وهكذا في فتاوى فاضل خان * قال لدلال اعرض ضيعتي
وبعها على انك اذا بعتهما فلك من الاجر كذا فلم يقدر الدلال على اتمام الامر ثم باعهما لدلال آخر
قال ابو القاسم لو عرضها الاول وصرف فيه روز جارا يعتد به فاجر مثله ثم واحب بتدري عتائه وعمله
قال ابو الليث ر ح هذا هو القياس ولا يجب له استحسان اذا تركه وبه نأخذ وهو موافق قول يعقوب ر ح
هو المختار

هو المختار هكذا في الفتاوى الكبرى * الدلالة في النكاح لا تستوجب الاجر وبه يفتى الفضلي في فتاواه وغيره من مشائخ زماننا كانوا يفتون بوجوب اجر المثل وبه يفتى كذا في جواهر الاطلاعي * الدلال في البيع اذا اخذ الدلالة بعد البيع ثم انسخ البيع بينهما بسبب من الاسباب سلمت له الدلالة كالخياط اذا خاط الثوب ثم فتقه صاحب الثوب كذا في خزانة المفتين * استأجره ليقطع له اليوم حاجا ففعل لاشي عليه والحاج للدأمر قال نصير سألت ابا سليمان عن استأجره ليحطب له الى الليل قال ان سمي يومه جاز والحطب للمستأجر ولو قال هذا الحطب فالاجارة فاسدة والحطب للمستأجر وعليه اجر مثله ولو كان الحطب الذي عينه مالك المستأجر جاز قال نصير قلت فان استعان بانسان يحطب له ويصطاد له قال الحطب والصيد للعامل وكذا ضرته القانص قال استاذنا وينبغي ان يحفظ هذا فقد ابتلى به العامة والخاصة يستعينون بالاس في الاحتطاب والاحتشاش وقطع الشوك والحاج واتخاذ المجردة فيثبت الملك للاعوان فيها ولا يعلم الكل بها فينفقونها قبل الاستيهاب بطريقه والاذن فيجب عليهم مثلها وقيمتها وهم لا يشعرون لجهلهم وغفلتهم اعادنا الله عن الجهل ووفقا للعلم والعمل كذا في القنية * لو استأجر ليصيد له اول يغزل له واستأجره للخصومة او لتقاضى الدين او لتبض الدين لا يجوز ان فعل يجب اجر المثل ولو ذكر مدة يجوز في جميع ذلك وقيل اذا عين الصيد لا يجوز وان ذكر المدة وان استأجر لتبض العين يجوز الا ان رواية عن محمد رح كذا في الغياثة * عن محمد رح فيمن قال لغيره اقتل هذا الذئب او هذا الاسد ولك درهم والذئب والاسد صيد فله اجر مثله لا يجاوز به درهمهما والصيد للمستأجر كذا في محيط السرخسي * وفي الاصل استأجره لبني له حائط بالآجر والجص وسمى كذا كذا آجرة من هذه الآجرات وكذا كذا كرامن الجص ولم يسم الطول والعرض كانت الاجارة فاسدة قياسا صحيحة استحسانا ولو سمي كذا كذا عدد من الآجرة او اللبنة ولم يسم الملبن ولم يره اياه ان كان ملبن اهل تلك البلدة واحدا او كان لهم ملابن مختلفة الا ان غالب عملهم على ملبن واحد جازت الاجارة استحسانا وان كان ملابنهم مختلفة ولم يغلب استعمال واحد منها كانت الاجارة فاسدة كذا في الذخيرة * استأجره لبني له حائط بالآجر والجص وعلم طوله وعرضه جاز كذا في محيط السرخسي * ولو استأجره ليحفر له بئرا او سردابا لبدان يبين الموضع وطول البئر وعمقه ودوره في السرداب يبين طوله وعرضه وعمقه كذا في الغياثة * ولو استأجره ليحفر البئر ان لم يبين الطول والعرض

والعمق جاز استحسانا ويؤخذ بوسط ما يعمل به الناس كذا في الوجيز للكردي * ولو استأجره ليحفر له
بئر في دارة وسمى عمقها وسعتها حتى جازت الاجارة فلما حفر بعضها وجد جبلا اشد عملا و اشد مؤنة
فان كان يقدر على حفرها بالآلة التي يحفر بها الآبار الا انه تلحقه زيادة مشقة وتعب فانه يجبر
على العمل وان كان لا يقدر على حفرها بالآلة التي يحفر بها الآبار لا يجبر عليه وهل يستحق الاجر
بذره ما عمل لم يذكر محمد رح هذه المسئلة في الكتاب وحكي فتوى شمس الاثمة الاوز جندي
انه يستحق اذا كان يعمل في ملك المستأجر بخلاف ما اذا كان يعمل في غير ملكه كذا في المحيط *
ولو حفر بعضها فوجد هار خوة من حيث يخاف عابه التلف لم يجبر هكذا في شرح الطحاوي *
وان شرط عليه ان كل ذراع في جبل او سهلة بدرهم وكل ذراع في جبل بدرهمين وكل ذراع في الماء
بدينارين مقدار طول البئر عشرة مثلاً فهو جائز كذا في الذخيرة * ولو حفر بعضها و اراد ان يأخذ حصتها
من الاجرة كذلك وان كان في ملك المستأجر فله ذلك وكلما حفر شيئا ارسلها الى المستأجر
حتى لو انهارت البئر فدخل السبل او اريح فيها التراب وسواء مع الارض لا يستأجر شيء من اجرة
وان كان في ملك غيره ليس للاجبر ان يطالبه بالاجرة ما لم يفرغ من الحفر ويسلمها اليه حتى
لو انهارت فامتلأت قبل التسليم بالتراب لا يستحق الاجرة كذا في البيع * وان لم يكن في ملكه
فالتسليم بالتخلية ولو حفر بعضها فلم يستأجر ان لا يسلم حتى يتم كذا في الغبائية * ولو استأجر ليحفر
له بئر في دارة فظهر الماء في البئر قبل ان يبلغ المنتهى الذي شرط عليه فان امكنه الحفر في الماء بالآلة
يحفر بها الآبار اجروا على الحفر وان احتج الى اتخاذ آلة اخرى لا يجبر عليه كذا في الذخيرة *
والسهر والقناة والسرداب والبالوعة اذا ظهر الماء فيه قبل ان يبلغ ما شرط عليه فان كان لا يستطيع
الحفر معه فهذا عذر هكذا في المبسوط * رجل استأجر حفارا ليحفر له حوضا عشرة في عشرة بعشرة دراهم
وبين عمقه فحفر خمسة في خمسة كان عليه ربع الاجر كذا في الظهيرية * ولو استأجر ليحفر له نهر او قناة
فاره منحنى او مصبها وعرضها وسمى له ام يكن له في الارض فهو جائز وان اشترط طيبها بالآجر والجص
من عند الاحير فهو فاسد وان شرط الآجر والجص من عند المستأجر ولم يسم عدد الآجر فهو في
القياس فاسد وفي الاستحسان جائز على ما يعمل الناس وان سمي عدد الآجر و كبل الجص
وعرض الطي وطوله في السماء فهو وثق لانه عن المداغة ابعد كذا في المبسوط * وان استأجر
لحفر قبران بين الطول والعرض والعمق يجوز استحسانا قياسا وان لم يبين الطول والعرض والعمق

في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما يعمل الناس كذا في التاخر خاتمة *
وان وضعوا له موضعا فوجد وجه الارض لينا فلما حفر ذراعا ووجد جبلا اجبره على ان يحفر ان كان
ذلك مما يحفر الناس وان لم يسموا له الحد الا شقا فهو على عادة اهل تلك الباحة فان كان بالكوفة فعظم
عمالهم على الحد وان كان في بلد عظم عملهم على الشق فهو على الشق كذا في المبسوط * وفي النوازل
سئل من اجر القبر ان يكون من جميع المال قل هو بمنزلة الكفن من جميع المال كذا في التاخر خاتمة * رجل
استأجر نوما يحملون جنازة او يغسلون ميتا ان كان في موضع لا يجد من يغسله غير هؤلاء
ومن يحملهم غير هؤلاء فلا اجر لهم وان كان ثمة اناس لهم الاجر وحفر الحفار على هذا وفي موضع
لا اجر لهم لو اخذوا والاجر لا يطيب لهم كذا في الخلاصة * واذا استأجر الرجل رجلا ليحفر له قبرا
فحفرناه او دفن فيه انسان قبل ان يأتي المستأجر بجنازته ان كان ذلك في ملك المستأجر فله
الا حرو ان كان في غير ملكه فلا اجر له كذا في الذخيرة * وان جاء المستأجر فخلى الاجير بينه وبين القبر
فاها ربع ذلك او دونه فيه اساء آخره الا اجر كما علم لانه قد سلم المعتود عليه الى صاحبه وان دفن
فيه المستأجر ميتة ثم قال للاجير احدث الثراب عليه فابى الاجير في الاستحسان لا يلزمه ذلك ولكني
انظر الى ما يصنع اهل تلك البلاد فان كان الاجير هو الذي يحشى الثراب اجبرته على ذلك
وكذلك يعدل بالكوفة وان كان الاجير لم يفعل ذلك في تلك البلدة لم اجبره عليه وان اراد اهل
الميت ان يكون الاجير هو الذي يضع الميت في الحدة وهو ينصب عليه اللبن لم يجبر الاجير على ذلك
كذا في المبسوط * ولو استأجره ليحفر له قبرا لم يسم في اي المقابر جاز استحسانا وينصرف الى المكان الذي
يدفن فيه اهل تلك المحلة موتاهم قال مشأئنا هذا الجواب بناء على عرف اهل الكوفة فان لكل محلة مقبرة
خاصة يدفنون موتاهم فيها ولا ينقلون موتاهم الى مدافن محله اخرى اذ في ديارنا ينقل الموتى من
محلته الى مقابر محله اخرى فلا بد من تسمية المكان حتى لو كان موضعا كان لاهل كل محلة مقبرة
خاصة لا ينقلون موتاهم الى محلة اخرى او كان موضعها لهم مقبرة واحدة بجوزله الاجارة من غير
تسمية المكان كذا في المحيط * وان امر به بحفر القبر ولم يسموا موضعا فحفر في غير مقبرة اهل تلك
البلدة او تلك الباحة فلا اجر له الا ان يدفنوا في حفرة فحينئذ يستوجب الاجر وان اراد وامنه تطيين
القبر وتجسيصه فليس ذلك عليه كذا في المبسوط * اذا وضعوا له موضعا يحفر القبر فحفر في موضع آخر
ان شاء اجاز للوافق في الاصل وان شاء تركه للخلاف في الوصف وان عملوا بعد ما دفنوا الميت فهو

في الاصل وان شاء تركه للخلاف في الوصف وان عملوا بعد ما دفنوا الميت فهو رضاء كذا في الخلاصة *
وان استقبل الحفار في حفرة البئر والتبر صخرة لا يزداد في اجرة كما لا ينقص من اجرة بسبب لبن المكان كذا
في خزانة المفتين * فصل في المتعزات اذا اتخذ الرجل مشرعة على شاطئ النهر يستقي منها السقاؤون
وبأخذ منه الاجر فان بنى على ملكه ان أجرها منهم لا يستقء لهم بجزء وان أجرها ملكه لان الاجارة
وقعت على استهلاك العين مقصود ان أجرها يقوم فيها السقاؤون ويضعون الثرب فيها ويوقعون
الدواب فيها جاز وما اذا بنى المشرعة على ملك العامة ثم أجرها من الستة ثلثين لا يجوز سواء أجر
منهم للاستقء او أجر منهم ليقوموا فيها ويضعوا الثرب كذا في الذخيرة * ولا يجوز اجارة الدراهم والدنانير
ولا تبرعدا وكذا تبر النحاس والرصاص ولا استيجار المكيلات والاوزونات لانه لا يمكن الانتفاع بالعين
الا بعد استهلاك اعيانها والدخل تحت الاجارة لمنفعة العين حتى لو اسأجر درهم والدنانير
ليعبر ميزان او حطة يعبر مكيلة ووزن ليعبر بدارطال او امنايا وبقناه علوه اذكر في الاصل انه يجوز وذكر
الكرخي انه لا يجوز ان قد شرط آخره هو كون المنفعة مقصودا كذا في البدائع * واستأجر درهم او الحنطة
يوم او مطلنا ولم يبين لما اذا اسأجرها لم يذكر هذه المسئلة في الاصل قال الشيخ الامام المعروف
بخواهر زاده واقل ان يقول يجوز بحمل على الانتفاع بها وزنا احتيالا لجوار العقد ولغالب ان يقول
لا يجوز العقد اليه مال الكرخي كذا في المحيط * ولا يجوز استيجار درهم والدنانير لثمين الحانوت
ولا استيجار المسك والعود وغيرهما من المشمومات للشم لانها ليست بمنفعة مقصودة كذا في البدائع *
اذا استأجر ميزان ليزن بها يجوز لا يملكه مصنعة كذا في التناوي الغنابية * استأجر حجر ميزان ليزن به
من اليوم الى الليل قال السرخسي يجب الاجر وقال الخصاص ان كان له قيمة ويستأجر عادة يجب
والالا وحمل البعض كلام شمس الائمة عليه وقيل يجب على كل حال كذا في الوجيز للكردي *
في اعيون اذا استأجر ارضا ليلين فيها فالاجارة فاسدة لانها وقعت على العين واللبس كماله للبان
وعليه فيمنع التراب ان كان له منه قيمة واجر مثل الارض وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع
او كان في دفع التراب قيمة في ذلك الموضع او كان في دفع التراب منفعة الارض فلا شيء عليه كذا
في الذخيرة * وان انتصت الارض ضمن نقصانه ويدخل اجر المنزل في نقصانه والا فلا شيء عليه كذا
في الوجيز للكردي * اذا استأجر القاضي رجلا لاستيفاء القصاص او الحدود قال الشيخ الامام
الاجل

الاجل شمس الائمة السرخسي ان لم يبين لذلك وقتا لا يصح وان استأجرة لاستيفاء القصاص والحدود او قطع اليد وليقوم عليه في مجلس القضاء شهرا باجر معلوم جازت الاجارة لان المعقود عليه عند بيان المدة منافعه في تلك المدة فكان له ان يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامة الحدود وغير ذلك اما اذا استأجرة لذلك ولم يبين المدة فان المعقود عليه مجهول لا يدري انه متى يقع فاذا فسدت الاجارة وفعل شيئا من ذلك كان له اجر المثل كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو استصحبه علي ان يجعل له رزقا كل شهر فهو جائز اما ان يبين مقدارا ما يعطيه فالتعد جائز لان المعقود عليه منافعه وهو معلوم وان لم يبين مقدار ذلك فهو في هذا كالتقاضي والتقاضي ان بأحذر زفا بقدر كفايته من بيت المال فكذلك من ينوب عن التقاضي في شيء من عمله وكذلك قسام التقاضي اذا استأجر ليتسم كل شهرا باجر مسمى فهو جائز كذا في المبسوط * ولو استأجر من له القصاص رجلا ليقتل له فلا جرم له وذكر في السير الكبير انه لا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف روح وعند محمد روح يجوز وكذا الامام اذا استأجر رجلا ليقال مرثدا او اسارى او لاستيفاء القصاص في النفس لم يجز عدهما خلافا له ولو استأجر لاستيفاء القصاص فيمادون النفس كقطع اليد جاز بالاجماع كذا في محيط السرخسي * ويجوز الا سنجار على الدكة لان المتصود منها قطع الوداج دون افاته الروح وذلك لا يقدر عليه فاشبه القصاص فيمادون النفس كذا في السراج الوهاج * امير العسكر اذا قال لمسلم او ذمي ان قتلت ذلك الفارس فلنك مائة درهم قتلته لاشيء له لان هذا باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر وقال محمد روح ان قال ذلك للذمي يجب الاجر ولو كانوا قتلى فقال الامير من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بجهاد كذا في فتاوى فاضيل خان * وهكذا في الصغرى * ذكر ابو يوسف ومحمد روح اذا قتل رئيس القوم فقال الامير من جاء برأسه حتى ينصب فيعلموا ان رؤسهم قد قتل فيعرفون فله كذا فذهب رجل وجاء برأسه فلا شيء له اذا كان المشركون قد تنحوا عن ذلك المكان ولا يحتاج في المجيء برأس الرئيس الى القتال ولو كان الامير عين واحد من اهل العسكر فقال ان جئتني برأسه او قال الامير لجماعة يا ايها انهم اتيكم جاءني برأسه فلنك كذا فاجاء رجل برأسه فله اجر المثل واذا كان امير العسكر للمسلمين في دار الحرب وقد اقاموا على مطمورة ليس فيها رجال يقاتلون وانما كان فيها النساء والصبيان والاموال وقال الامير من حفظ هذه المطمورة الليل حتى يصبح فلنك واحد حفظها كذا وحفظها قوم حتى اصبحوا فلنك رجل منهم مسمى له الامام وبعض مشائخنا قالوا

في مسئلة حفظ الحصن الاجارة لاتعقد حيث لم يخاطب قوما معينين وانما ثبتت في الزمان الثاني حين يشتغل الحافظ بالحفظ ويرضى به الامام فهو في معنى الاجارة بالتعاطي وذلك جائز كذا في التاتارخانية * من صل لدفن من دلي عليه فله كذا فدلّه واحد لا يستحق شيئاً وان قال ذلك لواحد فدلّه هو بالكلام وكذلك وان مشى معه حتى ارشده فله اجر المثل قال في السير الكبير قال امير السريه من دل له الى موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الا حر كذا في الودع للكردي * رجل استأجر كلباً معلماً ليصيد لا يجب الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات اذا استأجر الكلب او البازي وبين لذلك وقام معلوماً يجوز انما لا يجوز ان الم يبين له وقتاه معلوماً واستأجر سنوراً ليأخذ الغارة في بيته ذكر في المنتقى انه لا يجوز ولو استأجر كلباً ليحرس داره قال لا يجوز ذلك ولو استأجر فرد الكنس البيت قال مولا نارض ينبغي ان يجوز ان يبين المدة لان الفرد يضرب ويعمل بالضرب بخلاف السنور كذا في فتاوى قاضيخان * قال في المنتقى اذا استأجر ديكاً ليصبح لم يجوز ذكر ثمنه اصله لانه كل شيء من هذا يكون من غير فعل احد لا يستطيع الانسان ان يضرب حتى يفعل فلا يجوز البيع فيه والاجارة كذا في المحيط * ولا يجوز اخذ عسب التيس وهو ان يؤجر فحلاً لينزله على الاثاث والعسب هو الا حرة التي تؤخذ على ضرب الفحل كذا في السراج الوهاج * ولو استأجر ثوباً ليمسح بها في دارة لا يجلس عليه ولا ينام ولكن يتجمل بها لا يجوز وكذا الواسطة جرداً لئلا يتخذها جنباً كذا في الطهريه * رجل استأجر دابة ليربطها على باب ليرى الناس ان له فرساً وآتية يضعها في بيته ليتجمل بها ولا يستعملها اودار الا يسكن في الكن لبطن الناس ان له داراً او عداً على ان لا يستخدمه اودارهم يضعها في بيته فلا جارة واسدة ولا ادله الا اذا كان الذي يستأجر فديكون ان يستأجر لينتفع به كذا في الخلاصة * وفي المنتقى استأجر ثوباً او كسباً لدلالة ليسوق به الغنم لا يجوز كذا في المحيط * وهكذا في فتاوى قاضيخان * لو استأجر ارضاً ليرعى غنمه الفصيل او شاة ليجز صوفها فهو فاسد كله وعليه قيمة الصوف والفصيل لانه ملك الاجر وقد استوفاه بعقد فاسد بخلاف ما اذا استأجر الاجر ليرعى الكلاً حيث لا يضمن الكلاً لانه مباح كذا في الغياثية * وفي المنتقى استأجر سيفاً شهر البيت فله او استأجر قوساً شهر ليرمي عنه يجوز كذا في المحيط * استأجر ارضاً ليضع فيها الشبكة ووقت يجوز كذا في الوجيز للكردي * امره ليتخذ له قممته من الصفر المغصوب بكذا من الاجر فنعل وهو يعلم انه غاصب فله الاجر كذا في القنية * السارق والغاصب استأجر ليحمل المسروق والمغصوب لم يجز لان ثقل مال الغير معصية كذا

في محيط السرخسي * الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الآجر قال نفقة المستأجر على الآجر سواء كانت الاجرة عينا ومنفعة كذا في المحيط * وعلى الدابة المستأجرة وسقيها على المؤجر لانها ملكه فان علفها المستأجر بغير اذنه فهو متطوع لا يرجع به على المؤجر كذا في الجوهرة النيرة * وفي اجارة الدار وعدادة الدار وتطينها واصلاح الميزاب وما كان من الباء يكون على صاحب الدار وكذلك كل سترة تركها تخل بالسكنى يكون على رب الدار فان ابنى صاحب الدار ان يفعل ذلك كان للمستأجر ان يخرج منها الا ان يكون استأجرها وهي كذلك وقد رآها فحينئذ يكون راضيا بالعيب وفي عمدة الفتاوى لا وحدها الدين النسفي رح رجل استأجر بيتا وشحنه تبنا ثم وكف الماء من السنف لا يجبر صاحب البيت على اصلاح سننه لان الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه كذا في الظهيرية * ولو استأجرها ولازجاج فيها او في سطحها تلج وعلم به فلا خيار له كذا في القنية * واصلاح بئر الماء والبالوعة والمخرج على رب الدار ولا يجبر على ذلك وان كان امتلا من فعل المستأجر وقالوا في المستأجر اذا انقضت مدة الاجارة وفي الدار تراب من كُنسه فعليه ان يرفعه لانه حدث بفعله فصار كتراب وضعه فيها وان كان امتلا خلاها ومجاريها من فعله فالقياس ان يكون عليه نقله لانه حدث بفعله فيازمه نقله كالنساء والرماد الا انهم استحسنا وجعلوا نقل ذلك على صاحب الدار للعرف والعادة بين الناس ان ما كان معيبا في الارض فنقله على صاحب الدار فحملوا ذلك على العادة وان اصلح المستأجر شيئا من ذلك لم يحتسب له بما اتفق وكان متبرعا هكذا في البدائع * زجاج الكوة واصلاح السلم على الآجر وفي دفع اللج اختلاف المشائخ والمفتين والمعتبر فيه العرف كذا في القنية * كرمي الانهار واصلاح المسناة على الآجر كذا في خزانة الفتاوى * اذا استأجر دارا فيها بئر ماء كان له ان يسقي من ماء البئر للوضوء وغيره من غير اذن صاحب الدار لان له حقا من ماء البئر قبل اجارة على ما علم فبعد الاجارة الاولى وان ونعت في البئر فارة او نزل بها آفة فليس على كل واحد منهما اصلاحه كذا في الذخيرة * وفي اجارة الحمام نقل الرماد والسرفين وتفرغ موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهرا ومستقفا فان شرط ذلك على الآجر في الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط فان انكر المستأجر ان يكون الرماد من فعله كان القول قوله كذا في فتاوى قاضيخان * رجل

اكثرى حمارانعي في الطريق فامر المكنري رجلا ان ينفق على الحمار ففعل المأموران علم
المأموران الحمار لغير الامر لا يرجع بما انفق على احد لانه منبرع وان لم يعلم المأموران الحمار
لغير الامر ان يرجع على الامر وان لم يقل الامر على اني ضامن كذا في خزانه المفتين *

ومما ينصل بهذا الباب فصل التوابع والاصل فيه ان الاجارة اذا وقعت على عدل فكل ما كان
من توابع ذلك العمل ولم يشترط ذلك في الاجارة على الاجير فالمرجع فيه العرف كذا في المحيط *

وفي نسج الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب كذا في فتاوى قاضيخان * اذا استأجر خياط ليخيط
ثوبا كان السلك والابرة على الخياط وهذا في عرفهم اما في عرفنا له ملك على صاحب الثوب ولو كان
الثوب حريرا فالابريسم الذي يخاط به الثوب يكون على صاحب الثوب وفي استيجار الملبان
الملبن يكون على البائع والتراب على المستأجر واخراج الخبز من التور يكون على الخباز
وجعل المرفقة في القصاع يكون على الطماخ اذا استأجر لطبخ عرس او وائمة وان استأجر لطبخ
فدر خاص لا يكون ذلك على الطماخ هكذا في فتاوى قاضيخان * واذا تكارى دابة للحمل ففي
الاكاف والحبال والحوالي تعتبر العرف وكذا اذا تكاراهما للركوب ففي اللجام والسر ج يعتبر
العرف ايضا كذا في المحيط * استأجر دابة الى سمرقند وانى بخارا فاذا دخل المكارى البلدة
يجب عليه ان يأتي الى بيت المستأجر استحسانا كذا في خزانه الفتاوى * واذا تكارى دابة ليحمل
عليها صاحب الدابة الحمل فانزال الحمل عن الدابة يكون على المكارى وادخال الحمل
في المنزل لا يكون عليه الا ان يكون ذلك في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم كذا في خزانه المفتين *

واذا دخل الحمل في المنزل يكون على الحمل ولا يكون عليه ان يصعده على السطح او الغرفة
الا ان يشترط ذلك عليه وكذا صب الطعام في الحقق لا يكون عليه الا بالشرط كذا في فتاوى
قاضيخان * وذكرا بوالليث راح في النوازل وكذا كرى نهر راحى الماء على المؤجر لانه لا يمكن
الانتفاع بالرحى الا بالماء والماء لا يجري الا بكري النهر الا ان يكون شرط الكرى على المستأجر
كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر ورقا فان شرط عليه الحبر والبياض فاشترط الحبر جائز
واشترط البياض فاسد كذا في خزانه المفتين * وسئل محمد راح عن استأجر قصر البقصر له الثوب
فعلني من يجب حمل الثياب قال استحس ان يكون حمل الثياب على القصار الا ان يكون القصار
عدا مشروط

قد اشترط على رب الثياب كذا في محيط السرخسي * وان استأجر الحمل ليحمل الحنطة على ظهره وعلى دواب المستأجر فالحمل والجوارق يكون على المستأجر وقال الفقيه ابو الليث رح في عرفنا الجوارق يكون على صاحب الحمل في الاحوال كلها الا ان يشترط ذلك على الحمل لان الحمل يكون لصيانة الحمل عن الوقوع ولو ان رجلا استأجر حملاً لا يحمل له الاحمال الى موضع كذا فلما بلغ الحمل ذلك الموضع نزل في دار وانزل الاحمال في موضع من الدار ثم وزنها على صاحبها ورساها اليه فلم يرفعها صاحبها اياماً ثم اختصموا في اجر ذلك الموضع ورب الدار يطالب الحمل بالكراء قلوا ان كان احدهما استأجر ذلك الموضع لوضع الاحمال فيه كان الكراء على من استأجر وان وضع الاحمال من غير ان يستأجر احدهما ذلك الموضع فالكراء بعد الوزن والتسليم يكون على صاحب الاحمال وقيل ذلك يكون على الحمل وان طالب صاحب الاحمال من الحمل ان يزن ثيابا ليجبر عليه كذا في تناوئ فاضيخان * وسئل ابو بكر عن اجرة الكيال على من يجب قال على البائع ووزن الثمن عليه المشتري كذا في الحاوي للفتاوى * وسئل ابو بكر عن رجل باع الغنم في الكرم على نطف الغنم ووزنه قال اذا باع مجازفة فالتطف والجمع على المشتري واذا باع موازنة فعلى البائع الا ان يحتال البائع ان لا يجب عليه الوزن فيقول انها بالوزن كذا اما ان يصدقه المشتري فلا يكلته الوزن واما ان يكذب به فيكلفه وزنه كذا في التا تاريخية * وسئل ابو القاسم عن استئرض من آخر مختوم حنطة واستأجر المئرض من يحمله على من يجب الكراء قال على المئرض الا اذا قال له المستقرض استأجر لي من يحمل فلا اجر على المئرض وله الرجوع على المستقرض بذلك كذا في الحاوي للفتاوى * وسئل ابو نصر الدبوسي عن حمل وقف في الطريق اياماً حتى يلزم صاحب الاحمال اجر الاوعية اجرا كبيرا على من يكون اجرة الاوعية قال صار الحمل في وقفه في الطريق مخالفاً او غاصباً وعليه رد ما قبض من الاجرهما الى مالك الاحمال واجر الاوعية على صاحب الاحمال كذا في التا تاريخية * الباب الثامن عشر في الاجارة التي تجرى بين الشريكين واستيجار الاجيرين في العيون وجلان بينهما طعم استأجر احدهما من صاحبه دابداً ليحمل نصيبه من الطعام الى مكان كذا والطعام غير مقسوم فحمل كل الطعام الى ذلك المكان لا اجر له ولو كان لاحدهما سفينة فارد نقل الطعام الى بلد فقل احدهما للذي له السفينة آجرني نصف سفينتك احمل عليها حصني من الطعام وحصنك منه في نصف سفينتك ففعل جازوكذا اذا اراد ان يطحنوا ولا احدهما

رحى فاستأجر احد هما نصف الرحى النبي لشريكه ولو قال استأجرت منك عبدك ليحمل هذا
الطعام الذي بينا لم يجز وكذا لو استأجره للحفاظ قال محمد رح كل شيء استأجره احد هما من
صاحبه مما يكون منه عمل فانه لا يجوز وان عمل فلا اجر له مثل الدابة وكل شيء ليس يكون منه
العدل استأجره احد هما من صاحبه فهو جائز مثل الحوالب وغيره وقال ابو الليث رح هذا خلاف
رواية المبسوط وانه قال في كتاب المضاربة لو استأجر من صاحبه بيتا وحانوتا لا يجب الا اجر
وذكر التذويري ان كل شيء لا يستحق به الاجرة الا بائنا مع العمل في العين المشتركة فاذا استأجر
احد الشريكين الآخر لم يجز مثل ان يستأجر لينخل الطعام بنفسه او بعلامه او بدابته او لتصايرة الثوب
وكل ما لا يستحق الاجرة بغير ائنا مع العمل في المال المشترك فالاجرة جائزة من ان يستأجر منه دارا
لبحر ز فيها الطعام او سفينة او جوالقة او رحى قال فخر الدين قاضيهان التنوي على ما ذكر
في العيون والتذويري كذا في الكبرى * وفي نوادر من سماعة استأجر رجلين يحملان له هذه الخشبة
الى منزله بدرهم فحملها احدهما فله نصف درهم وهو متطوع اذ لم يكونا شريكين قبل ذلك في الحمل
والعدل وكذلك لو استأجرهما البناء حائط او حفرتروا وكانا شريكين في العمل يجب الا حركله ويكون
بين الشريكين وبصير حبل احدهما يحكم الشركة كعملهما كذا في المحيط * ولو استأجر نصيب
شريكه من العبد ليخيط له الثياب جاز كذا في محيط السرخسي * وفي الاصل اذا استأجر الرجل قوما
بحفرون له سردابا حارة صحيحة فعملوا الا ان بعضهم عمل اكثر مما عمل الآخر كان الاجر مقسوما بينهم
على عدد الرؤس واذا استأجر دابتين ليحمل عليهما عشرون مخنوما من الحطه بكذا لم يكن له
ان يحمل على احدهما اكثر من العشرة فلو حمل على واحدة اكثر من العشرة فانه يقسم الاجر
عليهما على قدر اجر مثلهما لان التفاوت بين الدابتين تفاوت فاحش يختلف الاجر بمثله والتفاوت
بين الاجراء في عمل واحد تفاوت يسير فلا يعتبر قال بعض مشائخنا هذا اذ لم يكن التفاوت بين
الاجراء في العمل في هذه الصورة تفاوتا فاحشا اما اذا فحش التفاوت لا يقسم الاجر على عدد الرؤس كما في
مسئلة الدابتين وان لم يعمل احدهما لمرض او عذر آخر ان لم يكن بينهما شركة بان لم يشتركا في تقبل هذا
العمل سقط حصة اجر المريض وان اشتركا في تقبل هذا العمل يجب كل الا حركه ويكون حصة المريض له
وفي فتاوى ابي الليث رح صانعا اجر احدهما آتة عمله من الآخر ثم اشتركا فان كانت
الاجارة على كل شهر يجب الاجر في الشهر الاول ولا يجب بعد ذلك لان في الشهر الاول الشركة

طُرأت على الاجارة الصحيحة فلا تبطلها وفي الشهر الثاني الشركة سبقت الاجارة فمنعت انعقادها فلا يجب الاجران اجرها عشر سنين فلا جبر واجب عليه في ذلك كله لان الاجارة قد صحت في كل المدة المسماة فلا تبطلها الجريان الشركة عليها وعن محمد بن سلمة الشركة توهن الاجارة وصورة ما نقل عنه رجل استأجر من آخر حانوتاً ثم اشترك في عمل يعملان ذلك في الحانوت وبقول محمد بن سلمة يفتى ويسقط الاجران عملانه لانه لم يسلم المعقود عليه كذا في المحيط * آجرت دارها من زوجها وسكنها جميعا ذكر ههنا انه لا اجر لها وهو بمنزلة استيجارها للطبخ او للخبز وينبغي ان يجوز قال قاضيخان الفتوى على انه يصح كذا في الكبرى * وفي آخر باب اجارة الدور من اجارات الاصل اذا تكرر دارا شهرا فاقام معدرب الدار فيها الى آخر الشهر فقال المستأجرا لا اعطيك الاجر لانك لم تخل بيني وبين الدار فعليه من الاجر بحساب ما كان في يده اعتبار الملبض بالكل كذا في المحيط * الباب التاسع عشري

فسخ الاجارة بالعدر وبيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيما يكون فسخا وفي الاحكام المتعلقة بالنفسخ وما لا يكون فسخا الاصل ان الاجارة متى وقعت على استهلاك العين بغير عوض كالاستئجار يقع على استهلاك الكاغذ والحبر وكرب الارض في المزارعة ان كان البذر من قبله فله ان يفسخ الاجارة والمزارعة بغير عذر ويخرج على هذا الاصل جواب كثير من الوائعات فيجب ان يحفظ كذا في القنية * الاجارة تنقض بالاعذار عندنا وذلك على وجوه اما ان يكون من قبل احد العاقدين او من قبل المعقود عليه واذا تحقق العذر ذكر في بعض الروايات ان الاجارة لا تنقض وفي بعضها تنقض ومشائخنا وقفوا فقالوا ان كانت الاجارة لغرض ولم يبق ذلك الغرض او كان عذرا يمنعه من الجري على موجب العقد شرعا تنقض الاجارة من غير نقض كما لو استأجر انسانا لقطع يده عند وقوع الآكلة او لقلع السن عند الوجع فبرأت الآكلة وزال الوجع تنقض الاجارة لانه لا يمكنه الجري على موجب العقد شرعا وان استأجر دابة بعينها الى بغداد لطلب غريم له او لطلب عبد ابقى له ثم حضر الغريم وعاد العبد من الاباق تنقض الاجارة لانهما وقعت لغرض وقد فات ذلك الغرض وكذا لوطن ان في بناء داره خلافا ستأجر رجلا لهدم البناء ثم ظهر انه ليس في البناء خلل او استأجر طباحا لوليمة العرس فمات العروس بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان * وكل عذر لا يمنع المضي في موجب العقد شرعا ولكن يلحقه نوع ضرر يحتاج فيه الى الفسخ كذا في الذخيرة * واذا تحقق العذر ومست الحاجة الى النقص يتفرد صاحب العذر بالنقص او يحتاج الى القضاء والرضاء اختلفت

الروايات فيه والصحيح ان العذر اذا كان ظاهرا يتفرد وان كان مشتبها لا يتفرد كذا في فتاوى قاضيخان *
العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان كان عيبا لا يؤثر في اختلاف المنافع لم يثبت للمستأجر
خيار نحو العبد المستأجر للخدمة اذا ذهبت احدى عينيه وذلك لا يضر بالخدمة او سقط شعرة او سقط
حائط من الدار لا يضر بالسكنى وان كان عيبا يؤثر في اختلاف المنافع كالعبد اذا مرض والادابة
اذا دبرت والدار اذا انعدم بعض بنائها او سقط حائط يضر بالسكنى فللمستأجر الخيار ان شاء استوفى
المففعة مع العيب ويلزمه جميع البدل وان شاء انتص العقد كذا في محيط السرخسي * فان بنى
الآخر الحائط قبل فسخ المستأجر العقد لم يكن للمستأجر حق الفسخ لزوال العيب كما لو برئ
العبد قبل الفسخ وان اراد المستأجر فسخ العقد قبل ارتداع العارض لما يكون له الفسخ بحضرة رب
الدار فان كان غائبا ليس له ان يفسخ ولو خرج حال غيبته الا جرفه اليه الا حر كذا الوسكن لان العقد
باق وهو ممكن من استثناء المففعة مع التغير كذا في البري * ان انهدمت الدار كلها فله الفسخ
من غير حضرة رب الدار لكن الاجارة لا تنسخ لان الانتفاع بالعرصة ممكن اليه ذهب خواهر زاده
وفي اجارات شمس الائمه اذا انهدمت الدار كلها الصحيح انه لا يفسخ لكن سقط الاجر منه فسخ ولم يفسخ
كذا في الصغير * اذا انهدمت الدار وسكن في العرصة لا يجب الاجر ولو انهدم بيت منها وسكن
في الباقي لا يستطشي من الاجر وكذا لو آجر دارا على ان فيها ثلث بيوت اذا هي بيتان يجب
ان يتخير ولا يستطشي من الاجر كذا في محيط السرخسي * المواجه اذا انتص الدار المستأجرة
برضا المستأجر او بغير رضاء كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة ولا تنتقض الاجارة بغير فسخ ويستط الاجر
عن المستأجر وهو كالموعدة ان صب كان له ان يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا تنتقض الاجارة
اليه اشارة في الاصل وعن محمد ربح اذا انهدمت الدار المستأجرة وبنائها الا جرفا راد المستأجر
ان يسكن بقية المدة لم يكن للآخر ان يمنع اراد بذلك اذا بنائها الا جرفا قبل ان يفسخ المستأجر الاجارة
كذا في فتاوى قاضيخان * وقال محمد ربح في السفينة اذا انتصت فصارت الواهائم ركبها لم يجبر
على تسليمها لان العقد قد انسخ بهلاك السفينة فاما اذا اعيدت صارت سفينة اخرى الا يرى
ان الغاصب اذا غصب اللواح فجعلها سفينة ملكها كذا في محيط السرخسي * وروي في الاصل
اذا خر المستأجر عن الدار بعذر سقط عنه الاجر وفي رواية الزيارات لا يستط الا اذا سكن الآخر
الدار

الدار فيكون رضا بالفسخ كذا في الغياثة * استأجر دارا فانهدم بعضها والآجر غائب او متمرد لا يحضر مجلس القاضي لا يفسخ وينصب القاضي وكيلا عنه فيفسخه كذا في القنية * ولو اراد رب العبد ان يسافر لا يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة كذا في المحيط * واذا آجر عقار اثم سافر فليس بعذر اذا المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة بعد غيبته حتى لو اراد المستأجر السفر فهو عذر لما فيه من المنع من السفر والزام الآجر بدون السكنى والانتفاع وفي ذلك ضرر هكذا في السراج الوهاج * وليس للمؤجر ان يفسخ الاجارة اذا وجد زيادة على الاجرة التي آجر بها وان كان اضعا فاكذا في غاية البيان * واذا اراد ان ينتقل الى حرفة اخرى مثل ان يترك التجارة ويأخذ في الزراعة او استأجر ارضا للزراعة فتركها واخذ في التجارة فهو عذر كذا في البنايع * استأجر حانوتا ليتجر في السوق ثم كسد السوق حتى لا يمكنه التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر كذا في القنية * اكترى ابلا من الكوفة الى بغداد ثم بداله ان يكتري بغلا فليس بعذرا ما لو اشترى بعيرا او دابة فهو عذر هكذا في الكبرى * ولو استأجر دابة الى بغداد ثم بداله ان يقعد عن السفر واكترى ابلا للحمج ثم بداله ان لا يحج عامة ذلك او مرض وعجز عن السفر كان عذرا كذا في فتاوى قاضيخان * واذا انهدم منزل المؤجر ولم يكن منزل آخر فاراد ان يسكنه لم يكن له ان ينقض الاجارة وكذلك ان اراد التحول من المصرا لانه لا يخرج المنزل مع نفسه فلا يلحقه ضرر فوق ما التزمه بالعقد وان كان هذا بيتا في السوق يبيع فيه ويشترى فلحق المستأجر دين او افلس فقام من السوق فهذا عذر له ان ينقض الاجارة وكذلك اذا اراد التحول من بلد الى بلد فان قال رب البيت انه يتعلل ولا يريد الخروج حلف القاضي المستأجر على ذلك وكذلك ان اراد التحول من تلك التجارة الى تجارة اخرى فهذا عذر كذا في المبسوط * استأجر حانوتا ليعمل فيه عملان اراد ان يتحول عن تلك الصنعة الى صنعة اخرى فان تهيأ له ان يعمل الصنعة الثانية في ذلك الحانوت ليس له النقض والا فله النقض لانه تحقق العذر كذا في الكبرى * وان وجد بيتا هو اخص منه لم يكن عذرا وكذلك لو اشترى منزلا فاراد التحول اليه ولو استأجر دابة بعينها الى بغداد فبد للمستأجر ان لا يخرج فهذا عذر ولو قال رب الدابة انه يتعلل فالسبيل للقاضي ان يقول له اصبر فان خرج فقد الدابة معه لان المعقود عليه خطوات الدابة فاذا قادها معه فقد تمكن من استيفاء المعقود عليه فيلزمه الاجروان لم يركب ولو مرض او لزمه غرم او خاف امرا او عثرت الدابة او اصابها شيء لا يستطيع الركوب معه فبعض هذا عيب

في المعقود عليه وبعضه عذر للمستأجر في التخلف من الخروج وان عرض لصاحب الدعوة مرض لا يستطيع الشخص مع دابته لم تنقض الاجارة وكذلك لو حبسه غريم هكذا في المبسوط * رجل استأجر رجلا ليذهب بمحمولته الى موضع كذا فلما سر بعض الطريق بداله ان لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الآخر نصف الاجر قالوا ان كان النصف الثاني من الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان له ذلك ولا يسترد بقدره كذا في فتاوى تاضيجان * آجر داره ثم اراد نقض اجارتها وبيعها لاند لا تخف له رعاياه فله ذلك كذا في الكبرى * واذا الحق الآجر دين فادح لا وفاء له الا من ندم اذ اراد المستأجر اموه من ثمن العبد المستأجر فهذا عذر في فسخ الاجارة وينبغي الآجر ان يرفع الامر الى القاضي يفسخ العقد وليس للآجر ان يفسخ العقد بنفسه كذا في المحيط * ولو باع المستأجر ليقضي دينه لم يصح ما لم يرفع الى القاضي وعليه الغنوى كذا في السراجية * ثم اذا رفع الآجر الامر الى القاضي ان طلب من القاضي ان يرفع الاجارة والقاضي لا ينقضها وان طلب من القاضي ان يبيع المستأجر بنفسه او بالآجر او غيره بالبيع اجابه القاضي الى ذلك فاذا رفع الامر الى القاضي وثبت البائع الدين بالبينة فلقاضي يرضى البيع ويتضمن ذلك نقض الاجارة فيأخذ الثمن من المشتري ويسلمه الى الغريم والى ان يرضى القاضي البيع فالاجرة واجبة على المستأجر وكان الآجر للآجر ويكون طيبا له وكذلك لو ان الآجر باع الدار بنفسه قبل ان يتقدموا الى القاضي ثم تقدموا الى القاضي فعلى المستأجر ارجاء الدار حتى ينتقض القاضي الاجارة بامضاء البيع وتنفيذ هذا اذا كان الدين على الآجر ظاهره معلوما للقاضي واما اذا لم يكن ظاهرا معروفا وانما عرف باقرار الآجر وصدقه المقر له في اقراره وكذبه المستأجر فعلى قول ابي حنيفة رح يبعث الارض وتنتقض الاجارة وعلى قولهما لا تباع الارض ولا تنقض الاجارة كذا في المحيط * واذا باعه القاضي يبدأ بدبب المستأجر من ثمنها فما فضل فللغرماء حتى لو لم يكن في الثمن فضل لم يفسخ وبعد الفسخ له ان يحبس الدار حتى يصل اليه ما عجل وقيل يحل له السكنى في الدار لان الآجر اذن له في السكنى مطلقا ما لم يصل الاجر اليه ولو هلك زمان الحبس يهلك امانته بخلاف الرهن ولو مات الآجر وعليه ديون فالمستأجر احق به من الغرماء كما هو في الرهن ولو كان ارضا زرعها لم يفسخ لعذر الدين حتى يدرك الزرع ويخرج الآجر من السجن الى ان يدرك ولو علم المشتري ان الدار مستأجرة ليس له ان يفسخ المشتري ويصبر حتى تنتضي مدة الاجارة ولو باعها الآجر بغبر اذن المستأجر

ورد المستأجر هل يفسخ البيع اختلف المشائخ فيه والاصح انه ليس له ان يفسخ ولو باعها باذن المستأجر .
انفسخت الاجارة واوحسها فان رضي بالتسليم ثم رد على الآجر بعيب بقضاء لا تعود الاجارة
كذا في الغبائية * ولو ان المستأجر احتاج الى مال الاجارة بسبب العجز عن الكسب او الفقر
او المرض ليس له ان يفسخ الاجارة كذا في الخلاصة * ومن آجر عبده ثم باعه فليس بعذر في فسخ
الاجارة لانه لا ضرر عليه في ايفاء العقد الا قدر ما التزمه عند العقد وهو الحجر على نفسه من التصرف
في المستأجر الى انتهاء المدة كذا في النهاية * لو اراد ان يبيع المنزل الذي آجره لربح ظهر له
في بيع المنزل لم يكن ان يفسخ الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان * رجل استأجر عبدا ليخدمه سنة
بمائة درهم ورطل من خمر وتقاضاه ثم اراد الآجر ان ينتقض عقده بحكم الفساد فله ذلك كذا
في التاتارخانية * خياط استأجر غلاما ليخيط معه فافلس او مرض فقام عن السوق فهو عذر لعجزه
عن المضي وانتقاله الى عمل آخر لانه لا يقدر على استعماله في الخياطة في ناحية من حانوت
عبد له الاخر كذا في التمر تاشي * واذا استأجر انسانا ليقتصر ثوبا له او ليخيطه او يقطع قميصا له او لينبي
ينه له او يزرع ارضه له ببذرة ثم بداله ان لا يفعل كان ذلك عذرا وكذلك اذا استأجر بحفر البئر
وكذلك اذا استأجر للحجامة والنصد ولو امتنع الآجير عن العمل في هذه الصورة بجر عليه
ولا تفسخ الاجارة كذا في المحيط * واذا استأجر ارضا فقلب عليها الرمل او حارت سمكة بطأت الاجارة
كذا في فتاوى قاضيخان * ولو غلب عليها الماء واصابها نزل لا يقدر على الزراعة فهذا عذر وفي النوازل
لو انقطع ماؤه ثبت له حق الفسخ وان كان في الارض زرع ترك الارض في يده باجر المثل
حتى يدرك الزرع وان سقاها فهو رضى هكذا في الخلاصة * استأجر ارضا ليزرعها ثم اراد
ان يزرع ارضا اخرى لم يكن عذرا وفي النوازل استأجر في قرية ثم بداله ان يترك ويزرع في قرية
اخرى ان كان بينهما مسيرة سفر فله ذلك وان كان اقل فلا ان مأدون السفر في كثير من الاحكام
كالانتقال من محلة الى محلة كذا في التمر تاشي * وان مرض المستأجر وعجز عن الزراعة
فان كان ممن يزرع بنفسه يكون عذرا وان كان ممن لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا كذا في خزائن
المفتين * وان استأجر عبدا لخدمة فمرض العبد كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة فان رضي المستأجر
بذلك ليس للآجر ان يفسخ كذا في فتاوى قاضيخان * وان ابق العبد المستأجر فهو عذر وان
لم يفسخ حتى عاد من الابق سقط من الآجر بقدره وبقي العقد لازما في الباق كذا في محيط السرخسي *

ولو كان سارقاً فللمستأجر ان يفسخ الاجارة وليس لمولى العبد فسخها هكذا في المبسوط *
ولو كان العبد غير حاذق للعمل الذي استأجره عليه فهذا الا يكون عذراً للمستأجر في فسخ الاجارة
فان كان عمله واسداً كان له الخيار كذا في المحيط * واذا وقعت الاجارة على دوابة بعينها الحمل
المنازع فماتت انفسخت الاجارة بخلاف ما اذا وقعت على دوابة لا بعينها وسلم الاجر اليه فماتت
لا يفسخ العقد وعلى الآجر ان يأتي بغير ذلك للمؤاجر كذا في الذخيرة * وان آجر دابة بعينها فمرضت الدابة
كان عذراً وان آجر بغير عينها فمرضت دابته لم يكن عذراً كذا في فتاوى قاضى خان * ولو مات المستأجر
في بعض الطريق عليه من الاجر بحساب ما سافر وببطل بحساب ما بقي كذا في الخلاصة * قال هشام من
ابى يوسف رح في امرأة ولدت يوم التحرق قبل ان تطوف ذابى الجمال ان يقيم معها قال هذا عذر وانقض
الاجارة لانها لا تقدر على الخروج مع ترك الطواف ولا يمكن الزام الجمال ان يقيم مدة النفاس ولو كانت
ولدت قبل ذلك وقد بقيت من مدة النفاس كمدة الحيض او اقل اجبر الجمال على المقام معها كذا
في السراج الوهاج * اذا استأجر اسناً ذابعله هذا العمل في هذه السنة فمضى نصف السنة فلم يعلمه
شيئاً والمستأجر ان يفسخ ما رايت روايته في هذا لكن افنى الشيخ الامام علي الاسي جابي فافيت
انها ايضا كذا في الصغيرى * وان اشترى شيئاً وأجره من غيره ثم اطلع على عيب به فله ان يرد
بالعيب وينسخ الاجارة كذا في المحيط * وفي التجريد لو آجر نفسه في عمل او صناعة ثم بدله ان يترك
العمل لم يكن له ذلك وان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو مما يعاب به كان له لفسخ كذا
في الخلاصة * وهكذا في المحيط * واذا آجرت المرأة نفسها بما تعاب به كان لاهلها ان يخرجوها من
تلك الاجارة كذا في فتاوى قاضى خان * واذا انتقص الماء عن الرحى فان كان النقصان فاحشاً للمستأجر
حق الفسخ وان كان غير فاحش فليس له حق الفسخ قال القدوري اذا صار يطحن اقل من نصف
طحنه فهو نقصان فاحش وفي واقعات الناطفي اذا اقل الماء وبدور الرحى ويطحن على نصف ما كان
يطحن فللمستأجر رده ايضا ولو لم يرد حتى طحن كان هذا رضى منه وليس له ان يرد الرحى
بعد ذلك واذا انتقطع الماء عن الرحى في بعض المدة نحو ان يستأجر رحى ماء كل شهر باجر مسمى
فانتقطع الماء عنها في بعض الشهر فلم يعمل فللمستأجر الخيار هكذا ذكر في الاصل فان لم يفسخ حتى
عاد الماء لزمته الاجارة فيما بقي من الشهر لزوال الموجب للفسخ ويرفع عنه الاجر بحساب ذلك هكذا

ذكر محمد رَح في الاصل ثم اختلف المشائخ في تفسير قوله بحساب ذلك بعضهم قالوا معناه بحساب ما انتقطع من الماء في الشهر حتى اذا انتقطع الماء عشرة ايام يستقط بحصة عشرة ايام من الشهر وهو ثالث المسمى قال شيخ الاسلام وهو الاصح هكذا في الذخيرة * رجل استأجر بيتا فيه رحى وذكر بكل حق هوله لا يدخله فيه الرحى والدو جران يرفع الرحى فان استأجره بالرحى والحجرين فله حقوق الرحى فان انتقطع الماء لم يردده حتى مضت السنة فان كان البيت مما ينفع به بدون الرحى يقسم الاجر عليهما ويستقط حصته الحجرين ويلزمه حصته البيت وان لم يكن البيت منتفعا به الا منفعة الرحى لا شيء على المستأجر وان لم يرد البيت كذا في فتاوى قاضيخان * وفي نوادر بن سامة عن محمد رَح رجل استأجر رحى ماء بآداتها وبيتها والماء جارٍ ثم انتقطع الماء عنها فهذا عذر قال ولو استأجرها والماء منقطع عنها وقال انا صرف ماء نهري اليها وكان ذلك بلا حفر ولا مؤنة لزمه الاجر صرف الماء اليه ولم يصرف ان كان سعى لذلك وحفر نهرا من نهرة الى نهر الرحى ومرو به فقال بدالي في حفرها كان له ان يترك الاجارة فان حفرها جرى الماء ثم بدله ان يصرف الماء الى زرعته ويترك الاجارة لم يكن له ذلك ويلزمه الاجر فان جاء من ذلك امر فيه ضرر عظيم يذهب فيه زرعته ويضر بماله اضرارا عظيما ان انتقطع الماء عنه جعل هذا عذرا له ان يترك الاجارة كذا في المحيط * رجل استأجر ارضا فانقطع الماء ان كانت الارض تستقي بماء النهر او ماء المطر ولكن انتقطع المطر لا اجر عليه وان استأجر ارضا فغرقت قبل ان يزرعها فهدمت المدة فلا اجر عليه كما لو غصبها غاصب وان زرعها فاصاب الزرع آفة فهل يك الزرع او غرقت بعد الزرع ولم ينبت عن محمد رَح في رواية كان عليه الاجر كاملا وعنه في رواية كان اذا استأجر ارضا فزرعها فقل ماؤها او انتقطع فله ان يخاصم الاجر الى القاضي حتى يترك الارض في يده باجر المثل الى ان يدرك الزرع فان سقى زرعته بعد ذلك لم يكن له ان ينقض الاجارة والمختار للفتوى انه ان هلك الزرع لم يكن عليه ما بقي من المدة بعد هلاك الزرع اذ كان متمكنا من ان يزرع مثل ذلك ضررا بالارض او قل ضررا من الاول وان اخلت الزرع ونقصت كان عليه الاجر كاملا وان لم يسعه اذا كان لم يرفعه الى الحاكم كذا في فتاوى قاضيخان * وهكذا في المحيط * وان انتقطع الماء فان امكنه الزرع بدون الماء لا يكون عذرا وان لم يمكن يكون عذرا وان لم يفسخ حتى مضت المدة فلا اجر وان لم يفسخ وسقاه سقط حق الفسخ وان كان الماء يكفي البعض دون البعض فله الخيار واذا

مضى لزومه الاجر في حصة ما صار روبا من الارض كذا في الغياثة * وَاذا قلع الآجر شجرة من اشجار الضياع المستأجرة للمستأجر حرق الفسخ ان كانت الشجرة مقصودة كذا في الذخيرة * وفي فتاوى آهوسئل قاضي بدیع الدین اذن المستأجر الاجر ببيع اشجار الضيعة قال لا تنفسخ الاجارة وسئل ايضا قبل للمستأجر تشتري المستأجر عشرة فقال اشترى بها بتسعة فقال البائع ابيعها بعشرة فقال ذلك لا يكون فسحا وسئل ايضا استأجر دارا باجرة معلومة وسكن مدة ثم ذهب خوفا من عسكر خوارجهم فأحرها المالك غيره معه! كان اخذ الاجر المعجل من الاول فجاء المستأجر الاول هل له ان يخرج الساني ويأخذ الاجر بقدر ما سكن قال نعم ان تركها لا على وجه الفسخ واجاز اجارتها لغيره وان لم يجز نصا حب الدار غاصب والا حرة له ولا شيء للمستأجر كذا في التاتارخانية * رجل استأجر عبدا من رجل كل شهر بدرهم مثلا فمرض العبد ولم يقدر على مثل ما كان يعمل الا انه قد يعمل عملا دون العمل الذي كان يعمل في الصحة فله ان ينتقض الاجارة وان لم ينقضها حتى مضى الشهر لزومه الا حروا من مرض مرضا لا يقدر على شيء من العمل فلا اجر عليه كذا في الذخيرة * رجل استأجر رجلا لحفر له بئر في موضع اراه آية واره قد استدارنها وشرط عليه ان يحفرها عشرة اذرع كل ذراع بكدا فحفر منها اذرا ثم مات فانه يقوم ما حفر ويقوم ما بقي ثم يقسم الاجر على القيمتين فيعطى حصة ما حفر لان كل ذراع منها شائع في اسفلها واعلاها ومعنى هذا انه ينظر الى قيمة ذراع من الاعلى والى قيمة ذراع من الاسفل لان في الاعلى الحفر يكون ارفع وفي الاسفل الحفر يكون اقل فلا بد من الجمع بين القيمتين لتحقيق معنى العدل ثم اذا ظهر قيمة الاعلى وقيمة الاسفل يجعل كل ذراع منها يكون كل ذراع من الذراعين وتكون حصته من القيمتين كذا في المحيط * وفي العيون اذا استأجر من آخر ارضا وزرعها ولم يجد ماء لبسقيها فببس الزرع قال ان كان استأجرها لغير شرب ولم ينقطع ماء النهر الذي برجى منه السقي فعليه الاجر وان انقطع كان له الخيار وان استأجرها بشرها فانقطع الشرب عنها من يوم فسد الزرع من انقطاع الشرب! الا حرة عنه ساقط كذا في الكبرى * وهكذا في المحيطين * استأجر ارضا للزراعة فحرب النهر الا عظم وعجز من السني كان له ان يفسخ الاجارة وان لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه اجرها لذا كان بحال يمكنه ان يحتال بحيلة فيزرع فيها شيئا وان كان لا يقدر على ذلك بوجه من الوجوه فلا اجر عليه وكذا اليوم يقطع الماء ولكن سال فيها حتى عجز من الزراعة فلا اجر عليه كذا في فتاوى قاضيخان *

استأجرة من اراضي الجبل فزرعها فلم يثمر ما به ولم ينبت حتى مضى السنة ثم امطرو نبت
ذكرين سماعة عن محمد ر ح ان الزرع كله للمستأجر وليس عليه كراء الارض ولا نقصانها قال
اسنادنا اراد به اندليس عليه كراء الارض فيما قبل النبات اما بعد ما نبت يجب ان يستسقي الزرع
في الارض باجر المثل كذا في الكبرى * وفي المنتقى لو لم يثمر ولم يخرج الزرع في تلك السنة
فلما مضت السنة خرج الزرع هو للمزارع ويتصدق بالفضل فان قال رب الارض انا اقلعه له ذلك
كذا في الخلاصة * وفي فناء وى ابى الليث ر ح رجل استأجر طاهونتين بالماء في موضع يكون الحفر
على المواجر عادة واحتاج النهر الى الكري وصار بحال لا يعمل الا احد الرحين فان كان بحال
لوصرف الماء اليهما جديعا عملا ناقصا فله الخيار لا خلال ما هو المقصود بالعقد وعليه اجرهما ان
لم يفسخ امكنه من الانتفاع بهما وان كان بحال لوصرف الماء اليهما لم يعمل فله اجر احد بهما ان
لم يفسخ فان تفاوت اجرهما فعليه اجر اكثرهما اذ كان كل الماء بكفيتها وان كان في موضع يكون الاجر
على المستأجر فعليه الاجر كاملا كذا في المحيط * ولو استأجر خيمة وانكسرا وتادها فالاجر واجب
وليس للمستأجر حق الفسخ لاجله ولو انقطع الاطباب فلا اجر كذا في الذخيرة * استأجر حانكا
ليحوك له هذا الغزل وانه ينقطع فلا يمكنه الحوك الابدية طويلة فله الفسخ اذا كان الانقطاع
فاحشا كذا في القنية * ولو اظهر المستأجر في الدار شيئا من اعمال الشر كشرب الخمر واكل الربوا
او الزنا واللواط فانه يؤمر بالمعروف وليس للأجر ولا للجيران ان يخرجوه من الدار وكذلك
لو اتخذ دارة ما وى للصوص كذا في خزائن المفتين * استأجر من آخر حانوتا سنة فظهر الحانوت الى
مسجد فمضت سنة وقد سرق من الحانوت من جانب المسجد في هذه المدة ثلث مرات هل للمستأجر
ان يفسخ العقد فقد قيل له ذلك كذا في الذخيرة * ولو استأجر اجرا يوما للعدل في الصحراء كاتخاذ الطين
ونحوه فمطر بعد ما خرج الاجر الى الصحراء لا اجر له هكذا كان يعني ظهير الدين المرغيباني
كذا في التاتارخانية * سئل شمس الائمة عن استأجر حاما في قرية مدة معلومة فنفر الناس ووقع
الجملاء ومضت مدة الاجارة هل يجب الاجر قال ان لم يستطع الترفق بالحمام فلا واجب ركن الاسلام
علي السغدري بلامطلقا ولو بقي بعض الناس وذهب البعض بحجب الاجر كذا اجابا كذا في الذخيرة *
وامتناع امرأته عن المساكنة معه ليس بعذر كذا في القنية * كل من وقع له عقد الاجارة اذامات تنفسخ
الاجارة بموته ومن لم يقع له العقد لا يفسخ العقد بموته واذا كان عاقدا يريد الوكيل والاب والوصي

وكذلك المتولي في الوقف اذا عقبت ثم مات كذا في الذخيرة * والآضي لو آجر ومات
لا تنفسخ الاجارة هكذا في الخلاصة * المستأجر اذا سكن بعد فسخ الاجارة بتاويل ان له حق الحبس
حتى يستوفي الاجر ادي اعطاه عليه الاجرة اذا كانت معدة للاستغلال في المختار وكذا في الوقف
على المختار سكن المستأجر بعد موت المؤجر فالمختار للفتوى جواب الكتاب وهو عدم الاجر قبل
طلب الاحرام اذا سكن بعد طاب الاجر يلزم ولا فرق بين المعدل للاستغلال وغيره وانما الفرق
بين ابتداء الطلب وفي المحيط الصحيح لزوم الاجر بعد انكل جال هكذا في الوجيز المذكور * وان
مات المتولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعدها لا تبطل كذا في
خزانة المفتين * شرط لصحة اجارة الغضولي قيام اربعة اشياء الاعتد والعقدان وامالك والمعتود عليه
وان كان الثمن عرضا شرط قيامه ايضا بنصر خمسة في هذه الصورة هكذا في الصغرى * ولا تبطل
الاجارة بجنون الآحر او المستأجر كذا في الظهيرية * واذا ارتد الآجر او المستأجر والعيان بالله ولحق
بدار الحرب وقضى الناضي بلحاظه بطلت الاجارة ان عاد مسلما الى دار الاسلام في مدة الاجارة عادت
الاجارة كما في خزانة المفتين * ان آحر رحلان دارا من رجل ثم مات احد المؤجرين تسقط في
نصيبه عندنا وتبقى في نصيب السحي على حالها وكذلك اذا استأجر رجلان من رجل دارا فمات
احد المستأجرين فان رعي الوارث بالبقاء على العقد ورضي العقد ايضا جاز كذا في البدائع *
رجلان استأجرا من رجل ارضا ثم مات احد المستأجرين لا تبطل الاجارة في حق السحي وتبقى
على حالها ولا يفسخ الا من عذروا ما الربع الحاصل على نصف الارض فهو المستأجر وعليه نصيبه
من الاحرة والربع على النصف الآخر فلو ورثه المستأجر وعليهم تسليم الاجرة من التركة والاجارة
لم تنفسخ بموته اذا كان الربع ثلثا في الارض حتى يستوفي الربع ويترك في يد ورثته بالاجر المسمى
الاجر المثل حتى يدرك النزرع هكذا ذكره هو الصحيح وهو بخلاف ما انقضت المدة وفيها زرع
فانه يترك في يده بالجر المثل كذا في جواهر الفتاوى * واذا امالك المستأجر العين المستأجر بميراث
او هبة او نحوه ذلك بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضي خان * واوقال للمستأجر ربع المستأجر فقال
هذا لا تنفسخ ما لم يبيع كذا في القنية * وحكي عن بعض المشائخ الآحر اذا قال للمستأجر ربع المستأجر من
فلان فباع من غيره جاز ولو كان مكان الاجارة رهن فقال الراهن للمرتهن بع الرهن من فلان فباع
من غيره

من غيره لا يجوز كذا في الذخيرة * المستأجر اذا طلب مال الاجارة في الاجارة الطويلة فقال الآجر نعم
او قال بالعارسية (هلا وهلا بدهم) او قال (زمان ده) تنفسخ الاجارة وان لم يدفع قال رح هكذا افنى
الشيخ الامام الاستاذ طه الدين المرغيناني ولو قال الآجر (روا باشد) لا تنفسخ ولو قال (روا باشد بدهم)
تنفسخ ولو قال ليس لي مال فاحصل لي دفع اليك لا تنفسخ الاجارة اذا ادعى بعض مال الاجارة من غير
طلب في الاجارة الطويلة لا تنفسخ الاجارة ما لم يود كل المال كذا اختار الصدوق والشهيد وبعض مشائخ اعتبروا
الاكثر وقال القاضي الامام الاجل الاستاذ اذا دفع البعض بدلالة العسخ او بطريق الفسخ ينفسخ في الكل قليلا
كان المال او كثيرا قل في المحيط وان احدى من غير دلالة تدل على الفسخ لا تنفسخ ما لم يأخذ الكل هذا قول
بعض المشائخ وبه افنى الامام الاجل ظهير الدين كذا في الخلاصة * في الفتاوى البخارية قال المستأجر
للآجر (ابن دارمستأجر را بمن فروش آجر كنت هلا) تنفسخ الاجارة وكذا لو قال الآجر (ابن خانه را
ميفروش مستأجر كنت هلا) ولو قال المستأجر للآجر (ابن خانه را بمن ميفروشي) فقال (مى فروشم) قال
برهان الدين وقاضيخان لا تنفسخ وقال القاضي بديع الدين تنفسخ ولو قال للمستأجر (ابن خانه را بفلان
بفروشم) فقال (بفروش) تنفسخ كذا في القنية * وقال الآجر (مال اجارة نقد كن) فقال هلا قال
تنفسخ ولو قال (مال اجارة خود بگير مرا خرج ميشود) فقال (توداني) قال برهان الدين لا تنفسخ
وقال القاضي بديع الدين ان نوى الفسخ تنفسخ والا فلا كذا في التاتارخانية * ولو قال الآجر
للمستأجر (مال اجارة خود بگير) فقال هلا تنفسخ الاجارة كالا جر اذا قال هذا بعد طلب المستأجر وبه
افنى القاضي جلال الدين وافنى قاضيخان انه لا تنفسخ بخلاف بعد طلب المستأجر كذا في الفصول
العمادية * قال رسول المؤجر للمستأجر (آجر تو كنت كه مال اجارت خود بگير) فقال المستأجر
هلا تنفسخ الاجارة كذا في القنية * ولو كان الآجر واحدا والمستأجر اثنين فادى الآجر مال احدهما
انفسخت الاجارة في حصته دون الآخر ولو كان الآجر اثنين والمستأجر واحد فادى احدهما
احدهما انفسخت في حصته دون الآخر وكذا لو مات احدهما قال في المحيط وكذا لو دفع المفتاح
الى احدهما وقبل هو انفسخت في حصته واذا بعث المستأجر الى الآجر فقال الآجر (سيم نقد شده است
بيانا بگيري) فلما جاء المستأجر قال الآجر قد انفتحت الدراهم لا تنفسخ الاجارة كذا في الخلاصة *
واذا قال المستأجر للآجر عند العسخ فسخت الاجارة في المحدود الذي استأجرته منك صح الفسخ
وان لم يذكر حدود المستأجر ولا اضاف المستأجر الى الآجر وكذلك اذا قال الآجر للمستأجر فسخت

الاجارة في المحدود الذي أجرته منك صح الفسخ كذا في الذخيرة * ومن أجر داره ثم باعها قبل انقضاء مدة الاجارة فان البيع جائز فيما بين البائع والمشتري حتى ان المدة لو انقضت كان البيع لازماً للمشتري له ان يمنع من الاخذ الا اذا طالب المشتري البائع بالتسليم قبل انقضاء مدة الاجارة فلم يمكنه ذلك وفسخ القاضي العقد بينهما فانه لا يعود جائز المضي المدة كذا في شرح الطحاوي * واذاباع الآجر المستأجر بغير اذن المستأجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى لو سقط حق المستأجر بعزل ذلك البيع ولا يحتاج الى تجديد له وهو الصحيح هكذا في المحيط * وان آجار المستأجر البيع نفذ البيع في حق الكل ولكن لا ينزع العين من يد المستأجر الى ان يصل اليه ماله وان رضي الباع فاعتبر رضاه بالبيع لفسخ الاجارة لا للانزعاع من يده وعن بعض مشائخنا ان الآجر اذا باع المستأجر بغير رضاه المستأجر وسلم ثم آجاز المستأجر البيع والتسليم بطل حقه في الحبس ولو آجاز البيع دون التسليم لا يبطل حقه في الحبس واذاباع الآجر المستأجر برضاء المستأجر حتى انفسخت الاجارة وانفسخ العقد وانتهت المدة والزرع بقل وقد صار بحال بجوز بيعه بلا خلاف او كان بحال في جواز بيعه اخلاف المشائخ فهو للمستأجر ولو ابرأ المستأجر الآجر عن جميع الخصومات والدعوى ثم ادرك الزرع ورفع الآجر الغلة فجاء المستأجر وادعى الغلة لنفسه وذاصم الآجر فيها هل تصح دعواه وهل تسمع خصومته فتقبل ينبغي ان تسمع لان الغلة حصلت بعد البراءة ولو كان الآجر قد رفع الغلة ثم ان المستأجر ابرأه عن الخصومات والدعوى ثم ادعى الغلة بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في المحيط * فلو باع المستأجر بان المستأجر جرتى انفسخ ثم ان المشتري رد المستأجر على الآجر بغير ان لم يكن بطريق النسخ لا تعود الاجارة ولا يشك فان كان الرد بطريق النسخ هل تعود الاجارة صارت واقعة الفتوى امضى القاضي الامام الزرنجيري وافتي جدي شيخ الاسلام محمد الرشيد بن الحسين انه يعود كذا في الخلاصة * ارتهن دارا واستأجر دهايزها سنة ثم قضى الدين قبل السنة تنفسخ الاجارة في الدهايز سواء قضى الدين برضاه او على كره منه كذا في القنية * واذان كروا في الصك الطويلة لكل واحد منهما ولاية الفسخ في مدة الخيار بخضرة صاحبه وغيبته فالقاضي الامام ابو علي وغيره ان العقد فاسد لمخالفة الشروط حكم الشرع وقال الفضلي لا يفسد العقد لان مدة الخيار غير داخلية في العقد فملك كل واحد الفسخ بهذا الحكم لا بحكم ملك الخيار وقد وجدنا رواية عن محمد راجح انه لا يفسد العقد كذا في الوجيز للكردي * وفي نواو آهوال

القاضي بديع الدين فسخ الاجارة وقبض بعض مال الاجرة وأجل في البعض قال جاز وسئل القاضي جمال الدين باع الآجر المستأجر فلما بلغ الخبر الى المستأجر جاء الى المشتري وقد قال سمعت (كذا) ابن خاتمه رآه در اجارة منست و تو بخريدی مرا زمان ده تا مال اجارة خود حاصل كنم) فانني بالفسخ ونفاذ البيع كذا في التارخا نية * آجر الوقف عليه عشرين سنين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر انتقضت الاجارة ويرجع بما بقي من الاجر في تركة الميت كذا في القنية * العبد المأذون له في التجارة اذا آجر شيئاً من اكتسابه ثم حجر عليه بطلت الاجارة ولو آجر المالك نفسه ثم عجز لا تبطل الاجارة وكذا العبد المأذون له اذا آجر نفسه ثم حجر المولى عليه لا تبطل الاجارة في قول محمد ر ح كذا في الظهيرية *

الباب العشرون في اجارة الثياب والامتعة والحلي والفسطاط وما اشبهها اذا استأجرت المرأة درها لتلبسه اياماً معلومة بيدل معلوم فهو جائز ولها ان تلبسه النهار كله ومن الليل اوله وآخره ولا تلبس فيمادون ذلك اذا كان الثوب ثوب صيانة وتجديل وان لم يكن الثوب ثوب صيانة وتجمل بل كان ثوب بذلة ومهنة كان لها ان تلبس الليالي كلها ثم فرغ على ثوب الصيانة فقال اذا لبسته الليل كله فتخرق ان تخرق في الليل فهي ضامنة وان تخرق في غير الليل بان تخرق في الغد فلا ضمان وان صارت مخالفة باللبس في كل الليل وليس لها ان تنام في ثوب الصيانة في النهار فان نامت فيه فتخرق الثوب من ذلك فهي ضامنة وليس عليها اجر في تلك الساعة التي تخرق فيها لانها كانت غاصبة حال لبسها نائمة ولا اجر على الغاصب وعليها اجر ما قبله وما بعده لانها لما انتهت فقد تركت الخلاف وعقد الاجارة باق فتعود امينة وطريق معرفة اجر تلك الساعة الرجوع الى من يعرف الساعات حتى يتسم الاجر على الساعات فيعرف حصته تلك الساعة من الاجر اذا كان الثوب ثوب صيانة فاما اذا كان ثوب بذلة كان لها اللبس حالة النوم هكذا في المحيط * ولو استأجرته لمخرج تخرج به يوماً بدرهم فلبسته في بيتها فعليها الاخر وكذلك لو لم تلبس ولم تخرج وكذلك لو اصابه قرض فأرأى حرق ناراً وحس سوساً ولو امرت خادمتها وابنتها فلبسته فتخرق كانت ضامنة كما لو لبسته احنبة ولا اجر عليها كذا في المبسوط * ولو لبسته جاريتها بغير اذنها فلا ضمان عليها كذا في محيط السرخسي * ولو استأجرت ثوباً لمخرج تخرج به يوماً بدرهم وضاع الثوب منها في اليوم فلا اجر عليها وان اختلفا في الضياع فقال رب الثوب لم يضع في اليوم وقالت هي لا بل ضاع في اليوم فانه يحكم الحال ان كان في يدها وقت المنازعة فالقول قول رب الثوب مع يمينه وان لم يكن في يدها وقت المنازعة فالقول قولها هذا اذا ضاع ثم وجدوا ان لم يوجد

لم يدكر محمد ر ح هذا الفصل في الكتاب وينبغي ان يكون القول قولها ايضا وان سرق الثوب منها فلا ضمان ولو تخرق الثوب من لبسها فلا ضمان عايتها وان حصل الهلاك بجناية يدها كذا في الدخيرة *
 ولو استأجر ثوبا يلبسه مدة معلومة فليس له ان يلبس غيره للتفاوت في اللبس وينصرف الى اللبس المعتاد في النهار واول الليل الى وقت النوم واخرها عند القيام لا ينام فيه بالليل وان فعل وتخرق ضمن وان سلم حين داء وقت لبسه برئ عن الضمان وان كان ثوبا ينام فيه في الليل يجوز ان ينام فيه ويجوز الارتداء به لانه ليس ولا يجوز الاتزار به وبضمن ان تخرق ولو لبس عبدة بغير اذنه فالضمان على العبد ينعلق برقبته ولو استأجر للخروج فلبس في بيته او امسكه لو لم يلبس لا يضمن ويدل الاحر وعلى العكس بضمن ولو استأجره للمسد كل شهر بدرهم فحمس في البيت سنتين فعليه لكل شهر درهم الى ان يعلم انه لو لبسه تخرق في تلك المدة ولو استأجر ثوبا يوما الى الليل على انه ان بداله لم يرده فلم يرده عشرة ايام فعليه احدى كل يوم استحسانا والحلي كالثوب والنسقاط والخيمة والقبعة كالثوب عند ابي يوسف ر ح وعند محمد ر ح كالبيت ولو استأجر قبعة لينصبها في بيته فنصبها في الصحراء ضمن وليس له ان يعطيها غيره بغيره او نحوه كالثوب عند ابي يوسف ر ح كذا في الغبائية * ر ح استأجر من آخر فسقاطا وقبض كان له ان يوجره من غيره كما في الدار كذا في فتاوى قاصيخان * ولو استأجر قبعة لينصبها في بيته ويبيت فيها شهرا فهو جائز وان لم يسم البيوت التي ينصبها فيها فالعقد جائز ايضا وان سمي بيتا فنصبها في غيره شهرا فهو جائز وعابه الاجر فان نصبها في الشمس او المطر وكان عليها في ذلك صرر فهو صام لما اصابها من ذلك وان سلمت القبعة كان عليه الاحر استحسانا كذا في المبسوط * ولو استأجرها ان ينصبها في دار نصبها في دار اخرى من قبيلة اخرى واكن في ذلك المصير فلا ضمان فان اخرجها الى مصر او الى اسود فلا ادر عليه سلمت القبعة او هلكت ولو استأجر فسقاطا يخرج به الى مكة ليستظل به فانه يجوز وله ان يستظل به لنفسه ولغيره لعدم تفاوت الناس فيه وان اسرج في الخيمة او في النسقاط او القبعة او علق به قد بلا فاسد فلا ضمان عليه وان اخذ فيه مطبخا فهو ضامن لانه صنع ما لا يصنع الناس عادة الا ان يكون معد لذلك العمل كذا في المحيط * ولو استأجر فسقاطا يخرج به الى سفره ذاهبا وجائيا وبحج به ويخرج في يوم كذا فهو جائز وان لم يبين متى يخرج فان لم يكن يخرج الحاج وقت معلوم بحيث لا يتقدم خروجهم عليه ولا يئأ خرفا لاجارة فاسدة قياسا واستحسانا

واستحسانا وان كان لخروجهم وقت معلوم بحيث لا يتقدم ولا يتأخر فالاجارة جائزة استحسانا
 كذا في الذخيرة * وان تحرق الفسطاط من غير عنف ولا خلاف فلا ضمان وان لم يتحرق ولكن
 قال المستأجر لم استظل تحته ولم اضربه وقد ذهب به الى مكة فعليه الاجر ولو انقطع الغنابه
 او تكسر عموده فلم يستطع نصبه فلا اجر عليه ولو اختلفا فيه فهذا على وجهين اما ان اختلفا في
 مقدار الانقطاع مع اتفاقهما على الانقطاع وفي هذا الوجه القول قول المستأجر وان اختلفا في
 اصل الانقطاع ذكر شيخ الاسلام في شرحه انه يحكم الحال فان كان المستأجر انخذاطنا من
 عند نفسه او عدوا من عند نفسه ونصبه حتى رجع فعليه الاجر كله كذا في المحيط * ولو انكسر الاوتاد
 فلا عبرة بدلان الاوتاد تكون من المستأجر عادة الا اذا كان حديدا فهو كالعمود ولو اخرجهما مع نفسه
 ولم ينصبهما مع المكان يجب الاجر كذا في الغنيائية * واذا ارقد نارا في الفسطاط كان كالاسراج
 ان او قد قبل ما يوقد الناس عرفا وعادة في الفسطاط فافسد الفسطاط واحترق الفسطاط فلا ضمان وان
 جاوز المنعار فهو ضامن فبعد ذلك ينظر ان افسد كله بحيث لا ينتفع به ضمن قيمة الكل ولا اجر
 عليه وان افسد بعضه لزمه ضمان النقصان وعليه الاجر كله اذا كان قد انتفع بالباقي وان لم يفسد
 شيء منه فسلم وكان جاوز المعتاد فالمسئلة على القياس والاستحسان القياس ان لا يجب الاجر
 وفي الاستحسان يجب وان شرط رب الفسطاط على المستأجر ان لا يوقد فيه ولا يسرج فيه فتفعل فهو
 ضامن وهما الاجر كله اذا سلم الفسطاط كذا في المحيط * واستأجر تركية بالكوفة كل شهر باجر
 معلوم ليوقد فيها ويبيت فهو جائز ولا ضمان عليه ان احترقت من الوقود فان ابات فيها عبدة
 اوضيفه فلا ضمان وان تكاثر فسطاطا يخرج به الى مكة فخلقه بالكوفة حتى رجع فهو ضامن ولا كراء
 عليه والقول قوله مع يمينه بالله ما اخرجه وكذلك لو اقام بالكوفة ولم يخرج ولم يدفع الفسطاط
 الى صاحبه فهو مثل الاول وكذلك لو خرج ودفع الفسطاط الى غلامه فقال ادفعه الي صاحبه
 فلم يدفع حتى رجع المولى فهو مثل الاول ولو دفعه الي آخر فحمله الرجل الي صاحب الفسطاط
 فابى ان يقبله برئ المستأجر والرجل من الضمان ولا اجر عليه هكذا في المبسوط * قال ولو كان
 المستأجر دفع الفسطاط الى رجل اجنبي ليدفعه الي صاحب الفسطاط فدفعه ذلك الرجل الي
 صاحبه فقد برئ جميعا وان ابى صاحب الفسطاط ان يقبله فليس له ذلك فان هلك الفسطاط عند
 هذا الرجل قبل ان يحمله الي صاحبه ذكر ان علي بن ابي يوسف ومحمد رجا صاحب الفسطاط

بالخيار ان شاء ضمن المستأجر وان شاء ضمن ذلك الرجل ولم يذكر قول ابي حنيفة رح قالوا
 وينبغي على قوله ان يقال ان كان المستأجر دفع الفسطاط الى ذلك الرجل قبل ان يصير المستأجر
 غاصبا بان امسك الفسطاط قدر ما امسكه الناس الى ان يرتحل ويسوي اسبابه اذا كانت
 الحالة هذه لا صلا على الثاني ومن مذهب ابي حنيفة رح ان المودع الثاني لا يضمن انما يضمن
 المودع الاول فاما اذا امسك المستأجر الفسطاط زيادة على ما يمسكه الناس حتى يصير غاصبا ضامنا
 لنتم دفع الى الثاني بخير المالك ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن المستأجر للمستأجر
 لا يرجع على ذلك الرجل وان ضمن ذلك الرجل يرجع على المستأجر كذا في المحيط * وان
 ذهب بالفسطاط الى مكة ورجع به فقال المؤجر للمستأجر احمله الى منزلي فليس له ذلك على
 المستأجر ولكنه على رب المتاع وان لم يخرج بالفسطاط وخلفه بالكوفة فضمنه وسقط عنه الاجر فالمحمولة
 على المستأجر كذا في لمبسوط * قال ابو حنيفة رح اذا استأجر الرجلان احدهما بصري والآخر
 كوفي فسطاطا من الكوفة الى مكة ذاهبا وجائيا باجر معلوم وذهبا به الى مكة واختلفا وقال البصري
 اني اريد ان آتي البصرة وقال الكوفي اني اريد ان ارجع الى الكوفة واراد كل واحد ان يذهب
 بالفسطاط الى حيث قصد فان ذهب البصري بالفسطاط الى بصرة ان ذهب به بغير امر صاحبه
 فالبصري ضامن للفسطاط كله ولا ضمان على الكوفي وليس عليهما اجر الرجعة واذا ذهب به بامر
 الكوفي والبصري ضامن لجميع الفسطاط والكوفي يضمن نصيبه وهو النصف ولا اجر عليهما واذا
 ذهب الكوفي الى كوفة فان ذهب به بغير امر البصري فانه يضمن نصف الفسطاط وهو نصيب البصري
 ولا يضمن نصيبه وعليه نصف الكراء في الرجعة ولا يجب على البصري شيء في الرجعة واذا ذهب به
 الى الكوفة بامر البصري فلا ضمان على البصري في نصيبه على قول محمد رح سواء اعار منه نصيبه
 او اودعه بان قال انتفع به يوما في نوبتك واحفظها به يوما في نوبتي وامافي قول ابي يوسف رح
 فكذاك الجواب ان اودعهما من الكوفي وان كان اعار نصيبه من الكوفي او اخرج به ان يضمن
 البصري نصيبه على قول ابي يوسف رح والكلام في وجوب الضمان على الكوفي نظير الكلام
 في وجوب الضمان على البصري وعليهما الاجر كمالا ان اودع البصري نصيبه لان امساك الكوفي
 كما مسكه وان كان اعار منه لا اجر على البصري لانه صار مخالفا وان ارتفع الى القاضي وقضى
 عليه القصة واختصا في ذلك فان القاضي ان شاء لم يلتفت الى ما قاله ما لم يقيما بينة على ذلك

وان شاء القاضي صدقهما فيما قالانم هو بالخيار ان شاء ترك ذلك في ايديهما وان شاء فسخ الاجارة فان رأى القاضي النظر للغائب في فسخ الاجارة فان فسخ الاجارة بعد هذا يؤجر نصيب البصري من الكوفي ان رغب في اجارة نصيب البصري حتى يصل الى الغائب عين الفسطاط مع الآجر ويكون هذا اولى من الاجارة من غيره وتجوز هذه الاجارة عندهم جميعا وان آجر المشاع وان لم يرغب الكوفي في اجارة ذلك يؤجر من غيره ان وجد وتجوز هذه الاجارة وان آجر المشاع وان لم يجد احد يؤجر نصيبه ويُدع نصيب البصري من الكوفي ان رآه ثقة حتى يصل الى المالك وان شاء ترك ذلك في ايديهما هكذا في المحيط * تَدَارَى الفسطاط الى مكة ذاهبا وجائيا وخلفه بمكة فعليه الكراء ذاهبا وجائيا وعليه قيمة الفسطاط يوم خلفه والفسطاط له فان لم يختصما حتى حج من قابل ورجع بالفسطاط فلا جر عليه في الرجعة كذا في محيط السرخسي * وَذَكَرَ عن الحسن انه قال لا بأس بان يستأجر الرجل حلي الذهب بالذهب وحلي الفضة بالفضة وبه تأخذ كذا في المبسوط * وَاذا استأجر دارا فيها صفائح ذهب بذهب فانه يجوز هكذا في المحيط * وَلَوْ استأجرت حليا معلوما يوما الى الليل يبدل معلوم لتلبسه فحبسته اكثر من يوم وليلة صارت غاصبة قالوا وهذا اذا حبسته بعد الطلب او حبسته مستعملة فاما اذا حبسته للحفاظ لا تصير غاصبة قبل الطلب والحد الفاصل بين الامساك للحفاظ وبين الامساك للاستعمال انه اذا امسك العين في موضع يمسك للاستعمال فيه فهو استعمال وان امسكها في موضع لا يمسك فيه للاستعمال فهو حفظ فعلى هذا اذا تسورت بالخلخال او تخللت بالسوار وتعمم بالقميص او وضع العمامة على العاتق فهذا كله حفظ وليس باستعمال وان البسته غير هاهنا في ذلك اليوم ضمننت يعني في مدة الاجارة لان الناس يتفاوتون في لبس الحلي كذا في الفصول العمادية * وَان استأجرته كل يوم باجر مسمى فحبسته شهرانم جاءت به فعليها اجر كل يوم حبسته وان استأجرته يوما الى الليل فان بداله حبسته كل يوم بذلك الا جر فلم ترده عشرة ايام فلا جارة على هذا الشرط فيما عدا اليوم فاسدة قياسا وفي الاستحسان تجوز كذا في الذخيرة * وَكُلُّ مُسْتَأْجِرٍ عَيْنِ حَيَوَانٍ اَوْ مَتَاعٍ اَوْ دَارٍ اَوْ فَسَدَ ذَلِكَ بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ سَقَطَ الْاَجْرُ وَيَجِبُ اَجْرُ مَا انْتَفَعَ بِهِ فَاِنْ اَخْتَلَفَا فِي فَسَادِهِ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي فِي جَمِيعِ الْمُدَّةِ بِحُكْمِ الْحَالِ وَالْقَوْلِ فِي الْمَاضِي قَوْلٌ مِنْ شَهْدَةِ الْحَالِ وَان كَانَ سَالِمًا فِي الْحَالِ وَاتَّفَقَا عَلَى فَسَادِهِ فِي بَعْضِ الْمُدَّةِ وَاخْتَلَفَا فِي مَقْدَارِهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُسْتَأْجِرِ مِمَّنْ لَانَهُ يَنْكُرُ بَعْضَ الْاَجْرِ كَذَا فِي الْغِيَاثَةِ *

الباب الحادي والعشرون في الاجارة لا يوجد فيها تسليم المفعود عليه الى المستأجر رجل دفع الى
حياط نوباً ليخيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال ابو سليمان الحوز جاني له احر النطع وهو الصحيح
كذا في الطهيرية ^(٣) قال القاضي فخر الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى * وعن ابي يوسف رح
فيما استأجر امة يذهب بها الى منزله ويركبها الى موضع قد سماه ودفعها اليه وذهب بها الى منزله ثم
بداله ذلك فرداه عليه من الاجر بحساب ما ذهب الى منزله وفي نوادر بن سداة عن محمد رح
في خياط خاط نوب رجل باجر ففتقه رجل قبل ان يقتض رب الثوب فلا احر للخياط ولا يجبر
الخياط على ان يعيد العمل لانه لو اجبر بحكم العقد الذي جرى بينهما فذلك العقد قد انتهى
بنام العمل وان كان الخياط هو الذي نتق فعله ان يعيد العمل لان الخياط لما نتق الثوب فقد نقص
عمله فصار كأن لم يكن وكذلك الاسكاف وكذلك المكاري اذا حصل في بعض الطريق فخوفوه
فروح واعاد الحمل الى الموضع الاول لا اجر له كذا ذكر في التناوي ولم يذكر الحبر وسبغ
ان يجبر كما في المسئلة المتقدمة ومسئلة السفينة التي بعدها وكذلك الملاح اذا حمل الطعام
الى الموضع المسمى في العقد فضربت الريح السفينة وردت الى مكان العقد فاحر للملاح ان لم يكن
الذي اكرى معه لان العمل لم يكن مسلماً اليه وان كان معه فعله الكراء لان العمل صار
مسلماً اليه وان كان الملاح هو الذي رد السفينة اجبره على الاعادة الى الموضع المشروط وان
كان الموضع الذي رجعت اليه السفينة لا يقدر رب الطعام على قبضه فيه فعلى الملاح ان يسلمه
في موضع يقدر رب الطعام على قبضه فيه ويكون له اجر المثل فيما سار وان قال الذي اكرى
السفينة بعدما ردها الربح لا حاجة في سفينتك فاكرى غيرها فله ذلك رواه هشام كذا في الدخيرة *
ولو اكرى بغلاً الى موضع معلوم مركبه فلما سار بعض الطريق جمع به فردة الى موضعه فعليه الاخر تقدر
ما سار فان قال المستأجر للقاضي مر صاحب البغل فليبلغني الى حيث استأجرته وله على الذي
شارطته عليه قال ان شاء الآحر فعل ذلك والاقيل للمستأجر استأجره الى ذلك المكان الذي
بلغت ثم هو يملك من ثمنه الى حيث استأجرته هكذا رواه هشام عن محمد رح قال وعليه هذا
السفينة كذا في المحيط * وان استأجره ليجيء بعباله فمات بعضهم فجاء بما بقي فله اجرة بحسابه قال
العتبة ابو جعفر الهندواني هذا اذا كان عباله معلومين حتى يكون الاجر مقابلاً لاجلهم وان
كانوا

كانوا احد امنهم لم يستوجب شيئا كذا في التاتار خانية * وان استأجره ليذهب بكتابه الى فلان ويجيء بجوابه فذهب بالكتاب فوجد فلانا قد مات فترك الكتاب ثم اوفرقه ولم يرد كان له اجر الذهاب في قولهم لانه لم ينقص عمله وقيل اذا افرقه ينبغي ان لا يجب الاجر لانه اذا ترك الكتاب ثم ينتفع بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا افرقه هكذا في فتاوى قاضيخان * ولواستأجره ليذهب بكتابه الى فلان بالبصرة ويجيء بجوابه فذهب فوجد فلانا ميتا فرد الكتاب لاجرله عندهما وقال محمد ربح له اجر الذهاب وان لم يرد الكتاب لكنه دفعه الى وارثه او وصيه يجب الاجر بالاجماع ولم يذكر انه اذا وجد فلانا غائبا فترك الكتاب هناك ورجع من مشائخنا من قال هذا على الاختلاف الذي ذكرنا ومنهم من قال ههنا يجب اجر الذهاب بالاتفاق هذا اذا شرط عليه المجيء بالجواب وان لم يشترط عليه المجيء بالجواب لم يذكر في الكتاب فنقول اذا لم يشترط وترك الكتاب ثم حتى يوصل اليه اذا حضر بان كان غائبا او الى وارثه ان كان ميتا فانه يستحق الاجر كاملا وكذا لو وجدته فدفع الكتاب اليه فلم يقرأ حتى عاد من غير جواب له الاجر كاملا لانه اتى بما وسعه ولو لم يوجد او وجدته لكن لم يدفع الكتاب اليه بل رد الكتاب لاجرله وقال محمد ربح له اجر الذهاب ولو نسي الكتاب ههنا لا يستحق اجر الذهاب بالاجماع كذا في الخلاصة * واجمعوا على انه لو ذهب الى فلان بالبصرة ولم يذهب بالكتاب انه لا اجر له وفيما اذا شرط عليه المجيء بجوابه اذا دفع الى فلان واتى بالجواب فله الاجر كاملا كذا في المحيط * استأجر رجلا لتبليغ رسالته الى فلان فيغدو فوجدته ميتا وغائبا فبلغ الرسالة الى وارثه ان كان ميتا او الى احد ليوصل اليه ان كان غائبا ولم يبلغهما الى احد وعاد استحق الاجرة بالاجماع هكذا في الصغرى * ثم لا يجبر يستحق الاجر على المرسل لا على المرسل اليه كذا في المحيط * واجمعوا على انه اذا استأجر ليذهب بطعام الى البصرة الى فلان فذهب ولم يجد فلانا او وجدته ولكن لم يدفع الطعام اليه بل رده انه لا اجر عليه كذا في الذخيرة * هشام عن محمد ربح رجل تكاري سفينة ليذهب بها الموضع فيحمل كذا ويجيء به فقد ذهب بالسفينة فلم يجد الذي امره بنقله فرجع قال يلزمه كراء السفينة في الذهاب فارغة وان قال اكتبها منك على ان تحمل اي طعاما الى ههنا من موضع كذا فلم يجد الطعام فلا شيء له من الكراء كذا في محيط السرخسي * استأجر دواب الى بلدة ليحمل عليها من هناك حمولة فقال المكاري ذهبت فما وجدت هناك حمولة ان صدقه المستكري

فيه لزمه اجر الذهاب وفي مجموع النوازل استأجر دابة من بغداد ليذهب بها الى المدائن ويحمل عليها طعاما من المدائن فذهب بها ولم يجد الطعام يلزم اجر الذهاب ولو استأجرها ليحمل عليها من المدائن ولم يستأجر من موضع اعتدلا اجر عليه كذا في الوجيز للكردي * استأجر رجلا ليحمل له علنا وطعاما من مطمورة سماها له فذهب فلم يجد شيئا قسم الاجر على ذهابه وحمولته ورجوعه ويلزمه مقدار ذهابه لان الذهاب كان للمستأجر هذا اذا سمى المطمورة فان لم يسم ينظر الى اجر مثله في ذهابه ولا يجاوز به مسمى له من ذلك يعني من حصته كذا في الكبرى * وفي فتاوى الفضلي استأجر دابة في المصر ليحمل الدقيق من الطاحونة او ليحمل الحنطة من قرية كذا فذهب فلم يجد الحنطة طحنت او لم يجد الحنطة في القرية فعاد الى المصر ينظر ان كان قال استأجرت منك هذه الدابة من هذه البادية حتى احمل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الاجر فاما اذا كان قال استأجرت منك هذه الدابة بدرهم حتى احمل الدقيق من الطاحونة فههنا لا يجب الاجر في الذهاب كذا في المحيط * ولو استأجر رجلا ليذهب الى موضع كذا ويد عوفلا نال به باجر مسمى فذهب الى ذلك الموضع فلم يجد فلا ناله الا حر كذا في خزائن المفتين * الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات التي يمنع المستأجر منها وما لا يمنع وفي تصرفات الآجر اذا استأجر دارا او بيتا ولم يسم الذي يريد هاله حتى جازت الاجارة استحسانا كان للمستأجر ان يسكنها وان يسكنها وله ان يضع متاعه فيها وله ان يعمل فيها ما بداله من العمل مما لا يضر البناء ولا يوهنه نحو الوضوء وغسل الثياب اما كل عمل يضر البناء ويوهنه نحو الرحن والحداة والتقصارة فليس له ذلك الا برضاء صاحبه بعض مشائخنا قالوا اراد بالرحى رحى الماء ورحى الثور لا رحى اليد وبعض مشائخنا قالوا ان كان رحى اليد يضر البناء يمنع عنه وان كان لا يضر البناء لا يمنع عنه والى هذا مال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة رح وعليه الفتوى كذا في المحيط * وللمستأجر ان يربط فيها دابته وبعبارة وشاته فان لم يكن هناك مربوط ليس له اتحازا المرطوب في شرح الشافي ما ذكر في الكتاب عرف الكوفة اما المنازل ببخارا فتضيق عن سكنى الناس فكيف الدواب ويربط الدابة على باب دارة ولو ضربت الدابة انسانا فمات او هدمت حائط لم يضمن كذا في الخلاصة * رجل تكاوى منزلا من دار وفي الدار سكان غيره فادخل دابة في الدار واقفها على بابه فضربت انسانا فمات او هدمت حائط او دخل ضيف له دابة في الدار واقفها على بابه فضربت انسانا من السكان فلا ضمان على الساكن ولا على الضيف

الا ان يكون هو على الدابة حين اطأت انسانا فحينئذ يضمن كذا في المبسوط * ولا يمنع من كسر الحطب المعتاد للطبخ وغيره لانه لا يوهن البناء وان زاد على العادة بحيث يوهن البناء فليس له ذلك الا برضاء صاحب الدار وعلى هذا ينبغي ان يكون الدق على هذا التفصيل فان القليل منه لا يستغني عنه وقد جرت العادة بان يدق اهل كل دار ثيابهم في منازلهم ولا يوهن ذلك القدر منه البناء هكذا في التبيين * فلو انه اقعد فيها حداد او قصارا او عمل ذلك بنفسه فانهدم شيء من البناء ضمن قيمة ذلك لان الانهدام اثر الحدادة والقصارة لا اثر السكنى ولا اجر عليه فيما ضمنه كذا في النهاية * ولم يقل في الكتاب انه هل يجب الاجر فيما لم يضمن وهو الساحة وينبغي ان يجب الاجر كذا في الذخيرة * وان لم ينهدم شيء من البناء من عمل الحدادة والقصارة لا يجب الاجر قياسا ويجب الاجر المسمى استحسانا فان اختلف الآجرو المستأجر في ذلك فقال المستأجر استأجرت للحدادة وقال الآجر آجرت للسكنى دون الحدادة فالقول قول الآجر وكذا اذا انكر الاجارة في نوع دون نوع وان اقاما البينة فالبينة بينة المستأجر كذا في النهاية * اذا استأجر الرجل من آخر دارا على ان يقعد فيها حدادا فاراد ان يقعد فيها قصارا فله ذلك ان كان مضرتهمما واحدة او كانت مضرة القصار اقل وكذلك الرحى على هذا كذا في المحيط * رجل تكارى منزلا ودارا من رجل على ان يسكن فيها فلم يسكنها واكنه جعل فيها طعاما من حنطة او شعيرا وتمر وغير ذلك فليس لرب الدار ان يمنعه من ذلك كذا في الظهيرية * رجل استأجر دارا وحفر فيها بئر الماء ليتوضأ فيها فعطب فيها انسان ينظر ان كان حفر باذن رب الدار فلا ضمان كما لو حفر رب الدار بنفسه وان كان قد حفر بغير اذن رب الدار فهو ضامن كذا في الذخيرة * ولو استأجر حانوتا من رجل وحانوتا من آخر فتقب احدهما الى الآخر ليرتفق بذلك فانه يضمن ما افسد من الحائط ويضمن اجر الحانوتين بتمامه كذا في الفصول العمادية * واذا تكارى منزلا من رجل سنة بعشرة دراهم فخرج الرجل من البيت وهمدا له فاكرؤا من المنزل بيتا وانزلوا انسانا بغير اجر فانهدم البيت الذي اسكنوه فيه فهذا على وجهين اما ان ينهدم من سكنى الساكن او من غيره وفي الحالين لا ضمان على المستأجر وهل يضمن الاهل والساكن ان حصل الانهدام لامن سكناه فلا ضمان على واحد منهما في قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الآخرو على قول محمد رح يجب الضمان بها ويكون لصاحب الدار الخيار على قوله فان ضمن الاهل فلاهل لا يرجع على الساكن وان ضمن الساكن

فالسّاكن يرجع على الاهل وان انهدم من سكنى الساكن فالسّاكن يضمن بالاجماع وهل له تضمين
الاهل فالمسئلة على الاختلاف الذي ذكرنا كذا في المحيط * واذا تكارى بيتا ولم يسم ما يعمل
فيه فسكنه واسكن معه فيه غيره فانهدم من سكنى غيره لم يضمن هكذا في المبسوط * وليس للآجر
ان يربط دابته في الدار المستأجرة بعد دخول المستأجر ويضمن ما عطب الا اذا دخل باذن المستأجر
بخلاف ما اذا اعار داره ثم ادخل الدابة بلا اذن المستعير حيث يجوز ولا يضمن ما عطب به هذا اذا
آجره كل الدار ما اذا كان لم يؤجر صحنه له ان يدخل فيه الدابة كذا في الوجيز للكردي * واذا
تكارى دار من رجل شهر ابد رهن وفي الدار بئر فامر الآجر المستأجر ان يكس البئر ويخرج ترابها منها فاخرج
فلقاها في صحن الدار فعطب به انسان فلا ضمان على المستأجر سواء اذن له رب الدار بالقاء التراب
في صحن الدار او لم يأذن هذا اذا كنس المستأجر البئر والقى الطين في صحن الدار وان فعل الآجر
ذلك والقى الطين في صحن الدار فعطب به انسان ان فعل ذلك باذن المستأجر فلا ضمان وان
فعل بغير اذن المستأجر فعليه الضمان والجواب فيه نظير الجواب فيما اذا وضع متاعا حوله في الدار
المستأجرة فعطب به انسان هذا اذا حصل القاء التراب في صحن الدار وان حصل الالتقاء خارج
الدار في طريق المسلمين فعطب به انسان فالملقي ضامن الآجر والمستأجر في ذلك على السواء
كذا في المحيط * لمستأجر الدار المسئلة القاء ما اجتمع من كنس الدار من التراب ان لم يكن له قيمة
وله ان يتد فيه وتدا ويستجى بجداره ويتخذ فيها بالوعة الا اذا كان فيه ضررين كذا في القنية * رجل
استأجر ارضا ليزرع فله الشرب والطريق وان لم يشترط ذلك وكذا اذا استأجر دارا كان له الطريق
من غير شرط كذا في شرح الجامع الصغير لقاصيخان * استأجر ارضا سنة على ان يزرع فيها ماشاء فله
ان يزرع فيها زرعين ربيعيا وخريفيا كذا في القنية * رجلان استكرا بيتين في دار كل واحد منهما بيتا على
حدة فعزل كل واحد منهما واعطى صاحبه بيته وسكن فيه صاحبه فانهدم احد البيتين او كلاهما فلا ضمان
على واحد منهما وان سكن كل واحد منهما بيت صاحبه من غير اذن صاحبه فانه يضمن كل واحد منهما
ما انهدم من سكنه عندهم جميعا كذا في المحيط * رجلان استأجرا حانوتا يعملان فيه بانفسهما فعزل
احدهما فاستأجرا جيرا فاقعدة معه في الحانوت وابى الآخران يدعه قال له ان يقعد في نصيبه من
شاء ما لم يدخل على شريكه في نصيبه ضررا بيتا الا انه اذا دخل ضررا على شريكه فحينئذ يمنع من
ذلك

ذلك وكذلك ان كان احدهما اكثر متاعا من الآخر وان اراد احدهما ان يبنى وسط الحانوت حائطالم يكن له ذلك كذا في المبسوط * ولو استأجرا حانوتا وشرطا فيما بينهما ان يسكن احدهما مقدم الدار والآخر مؤخرها فهذا امر لا يلزم شيئا وان كان هذا الشرط مع الآخر فسد العقد هكذا في الغيانية * استأجرا حانوتا مسبلا لدق الارض له ذلك ان لم يضر بالبناء وليس مستأجرا الدار المسبلة ان يجعلها اصطبلا كذا في القنية * واذا بنى المستأجر تنورا او كانونا في الدار المستأجرة فاحترق بعض بيوت الجيران او احترق بعض الدار لاضمان عليه فعل ذلك باذن رب الدار او بغير اذنه فان صنع المستأجر في نصب التنور شيئا لا يصنعه الناس من ترك الاحتياط في وضعه او اوقد نارا لا توجد مثله في التنور كان ضامنا كذا في الفصول العمادية والظهيرية * ومن استأجر ارضا او استعارها فاحرق الحصا دفا حرق شيئا في ارض اخرى فلا ضمان عليه لان هذا تسبب ليس بمباشرة والضمان في التسبب لا يجب بدون التعدي ولم يوجد لانه تصرف في ملك نفسه وقال الصدر الشهيد رجل احرق شوكا وتبا في ارضه فذهبت الريح بالشرارات الى ارض جارة فاحترق زرعه ان كانت النار يبعد من ارض الجار على وجه لا يصل اليه شرار النار في العادة فلا ضمان عليه لان ذلك بفعل النار وان كانت بقرب ارضه على وجه يصل شرار النار غالباً فانه يضمن ذلك لانه له ان يوقد النار في ارضه ولكن على وجه لا يتعدى ضرره الى ارض جارة هكذا في غاية البيان * استأجر دابة بعينها ليحمل عليها حملا مقدارا فاراد المكاري ليحمل عليها شيئا من متاعه مع متاع المستأجر فللمستأجر ان يمنع المكاري من ذلك ومع ذلك لو وضع وبلغت الدابة ذلك الموضع يجب لجميع المسمى بخلاف ما اذا استأجر دارا وشغل رب الدار بعضها بمتاع نفسه حيث يسقط عن المستأجر من الآخر حصته كذا في الصغرى * ذكر في شرح الطحاوي ان للمستأجر ان يعير ويودع ويؤجر ذكر المسئلة مطلقة وتاويلها اذا كان المستأجر شيئا لا يتفاوت الناس في الانتفاع به اما اذا كان شيئا يتفاوت الناس في الانتفاع به فليس له ان يؤجر ولا ان يعير حتى ان من استأجر دابة ليركبها بنفسه ليس له ان يؤجر غيره ولا ان يعيره كذا في الذخيرة * ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى الآخر فله ان يتخذ فيه مفتاحا آخر ويؤجره من غيره بغير اذن الحاكم كذا في القنية * وفي فتاوى آهوسئل القاضي بديع الدين اعطى المستأجر رهنا لغريمه فاجر المدة التي كانت في يد الغريم على من يجب قال لا يجب على المستأجر لانه دخل في ضمانه لما رهنه واذا وجب الضمان عند الهلاك لا يجب الاجر وان سلم اليه سليما واواخذها منه

بغير رضا يجب الاجر لان له ولاية الاسترداد كذا في التاتارخانية * الباب الثالث والعشرون
 في استئجار الحمام والرحى ويجوز اخذ اجرة الحمام والحمامة وهو الصحيح كذا في جواهر
 الاخلاطي * واذا استأجر الرجل حماما مشهورا معلومة باجر معلوم فهو جائز فان كان حماما
 للرجال وحماما للنساء وقد حدد هما جميعا الا انه سمي في الاجارة حماما للقياس ان لا تجوز هذه الاجارة
 وفي الاستحسان تجوز قال مشائخنا هذا اذا كان باب الحمامين واحدا والدهليز واحدا اما اذا كان
 لكل واحد منهما باب على حدة لا يجوز العقد حتى يسميها كذا في المحيط * استأجر حماما محدودا فدخل
 في العقد توابعة من غير ذكر الحقن نحو بئر الماء ومسبل الماء والحمام وموضع سرقبه لانه لا ينتفع به
 بدونه وعمارته على صاحب الحمام من الصاروج وعبارة حوضه ومسبل مائه وبثرة وقدره ولو شرط
 لهذه الاشياء على المستأجر عشرة دراهم في كل شهر بمرمته مع الآجر واذن له ان ينفقها عليه جاز
 وهو الحيلة ويكون هونا ثابعا في الاتفاق كما لو امر رب الدابة للمستأجر ان ينفق على دابته ببعض
 الاجرة يجوز استحسانا او يقول تركتك اجر شهرين لمرمة الحمام يجوز ولو قال انفقته في مرمته كذا
 لم يصدق الا بحجة او يحلف رب الحمام على العلم كذا في الغيائية * وان اراد المستأجر ان يقبل قوله
 في ذلك من غير حجة فالحيلة ان يدفع العشرة الى رب الحمام ثم يدفعها رب الحمام اليه وبأمره
 باتفاقها في مرمته الحمام فيكون اميا وحيلة اخرى لاسقاط الحجة عن المستأجر ان يجعل لمندار المرمة
 عدلا حتى يكون القول قول العدل فيما ينفق لان العدل امين كذا في المحيط * ولو جعل بينهما
 رجلا يقبضها وينفقها على الحمام فقال المستأجر دفعنها اليه وكذبه رب الحمام فان اقر العدل بقبضها
 برئ المستأجر وان كان العدل كفيلا بالا جر كان مثل المستأجر غير مؤتمن ولا يصدق كذا في المبسوط *
 وان فسد بئر الماء لا يجبر صاحب الحمام على نزع جميع الماء ولكن للمستأجر حق الفسخ كذا في الغيائية *
 وعلف الحمام ورماة عند مصبي المدة للمستأجر ويؤمر بالنقل ولو انكر المستأجر كون الرماة
 من فعله فالتقول قوله كذا في محيط السرخسي * وفي اجارة الحمام نقل الرماة والسرقين وتفرغ
 موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسبل ظاهرا او مستقفا فان شرط ذلك على الآجر في
 الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر اجازة الاجارة والشرط كذا في فتاوى قاضيخان * ولو شرط
 عليه رب الحمام كل شهر عشرة طلاآت فالاجارة فاسدة كذا في المبسوط * ولو امتلا البالوعة من جهة المستأجر
 فعلى الآجر تغريبه كذا في محيط السرخسي * واذا استأجر حماما مبن شهورا مسماة كل شهر بكذا

فانهدم احد هما قبل قبضهما فله ان يترك الباقي وان انهدم بعد قبضهما فالباقي له لازم بحصته من الاجر كذا في المبسوط * اذا استأجر حماما سنة بكذا فام يسلم الى المستأجر شهرين ثم سلم في الباقي وابى المستأجر فانه يجبر على قبضه كذا في المحيط * واذا استأجر حماما واحدا فانهدم منه بيت قبل القبض او بعده فله ان يترك كذا في المبسوط * رجل آجر حماما سنة ثم آجر في اثناء السنة من آخر فانه لا تصح الاجارة الثانية حتى يأخذ المستأجر بعد انتضاء المدة فانه تصح اضافة العقد الى زمان لم يأت بعد كذا في جواهر الفتاوى * استأجر حماما وعبد يقوم على الحمام فانهدم الحمام بعد قبضهما فله ترك العبد وان هلك العبد فليس له ترك الحمام وان كان استأجره لابقوم عليه لم يكن له ترك كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر حماما سنة بغير قدرة واستأجر القدر من غيره فانكسرت القدرة فلم يعمل في الحمام شهر فلصاحب الحمام اجرة لانه سلم الحمام اليه كما لو التزمه بعقد الاجارة والمستأجر متمكن من الانتفاع بان استأجر قدرا آخر فعليه الاجر لرب الحمام بخلاف ما اذا كان القدر لرب الحمام فانكسرت فان هناك المستأجر لا يتمكن من الانتفاع كما استحقه بعقد الاجارة ما لم يصلح رب الحمام قدرة ولا اجر لصاحب القدر من حين انكسرت لزوال تمكنه من الانتفاع بالقدر ولا ضمان عليه في ذلك سواء انكسرت من عمله او من غير عمله المعتاد كذا في المبسوط * دخل بدانق على ان ينور صاحب الحمام او نفلس على ان يغتسل فهو فاسد قياسا وجائزا استحسانا للعرف والتعامل كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر حماما سنة باجرة معلومة وصار الحمام بحال لا يحصل من الغلة قدر الاجرة واراد ان يرد الحمام قال ان لم يعمل الحمامية فله ان يرد الحمام كذا في جواهر الفتاوى * ولو استأجر حماما شهرا فعلم فيه من الشهر الثاني فلا اجر عليه في الشهر الثاني وروي عن اصحابنا ان عليه اجر الشهر الثاني بالنراخي وهكذا روي في الدار وحكي عن الكرخي ومحمد بن سلمة انهما كانا يوفقان بين الرايين وقال لا يجب الاجر محمول على دارو حمام لم يعد للاستغلال فاما اذا كان معد للاستغلال فانه يجب الاجر كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر حماما فوجده خرابا فله ان يفسخ وفي المدة التي مضت ان كان اصل المنفعة حاصله يجب الاجر بقدر ما مضى ولو استأجر حماما ودخل الآجر مع بعض اصدائه الحمام فانه لا يجب عليه الاجرة لانه يسترد بعض المعقود عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شيء من الاجرة لانه ليس بمعلوم كذا في جواهر الفتاوى * وفي مجموع النوازل استأجر حماما ما يبذل معلوم على ان

عليه الاجر حال جربانه وانقطاعه فهذا الشرط مخالف مقتضى العقد فيفسد كذا في الخلاصة *
قال محمد رَح في الاصل اذا استأجر الرجل رَحى بالبيت الذي هو فيه ومتاعها بعشرة دراهم كل شهر ثم طحن فيها طحنا بثلاثين درهما في الشهر فربح مشرين هل يطيب له الزيادة فهذا على وجهين
اما ان اصلح شيئا فينتفع به في الرحى بان كرى نهرها وتقب الحجر او لم يصلح فان لم يصلح فان كان يلى الطحن بنفسه يطيب له الزيادة فاما اذا كان رب الطعام هو الذي يلى الطحن بنفسه فانه لا يطيب له الزيادة وان كان اصلح شيئا فانه بطيب له وان كان لا يلى الطحن بنفسه كذا في المحيط *
اذا استأجر موضعا على نهر لبني عليه بناء ويتخذ عليه رَحى ماء على ان الحجارة والمتاع والحديد والبناء من عند المستأجر فهو جائز فان انتقطع ماء النهر فلم يطحن ولم يفسخ الاجارة فلا جرم لازم كذا في المبسوط * واذا خاف رب الرحى ان ينقطع الماء فيفسخ الاجارة فاكرى البيت والحجرين والمتاع خاصة فهو جائز فان انتقطع الماء يكون عذرا وكذلك لو شرط ان لا خيار منى انتقطع الماء لا يكون لهذا الشرط عورة كذا في المحيط * طاحونة او حمام بين رجلين استأجر نصيب كل واحد منهما رجل ثم اتفق احد المستأجرين في مرمة الحمام باذن مؤجرها فادان برجع بما اتفق على المالك الذي لم يؤجره فانه يكون ما اتفق على الذي اذن له في الاتفاق وهو مؤجرها لانه انفقها باذنه . . .
كان المؤجر هو الذي انفقها بنفسه وانما يرجع على الشريك في الطاحونة اذا كان الاتفاق والمرمة باذنه او بامر القاضي فان القاضي يأمره او لا بالمرمة فان لم يفعل ياذن لشريكه بالاتفاق والمرمة ليرجع على شريكه بنصيبه كذا في جواهر الفتاوى * استأجر رَحى لطحن الحنطة وطحن بها ما مثل الحنطة او دونهما ضرر الا بصير مخالفا فوفىها صار مخالفا غاصبا كذا في الوجيز للكردي *
قال رَض لما سأله عن طاحونة بين رجلين اثلاثا فاجر صاحب الثلثين نصيبه فتصرف المستأجر في الكل فاراد صاحب الثلث ان يأخذ نصيبه من المستأجر ليس له ذلك لانه فاصب في نصيب الشريك الذي لم يؤجر منه وكان له ان يمنعه من الانتفاع او اجرة نصيبه لان اجارة المشاع لا تصح وان حكم حاكم من حكام المسلمين لصحة ذلك فحينئذ كان للمستأجر ان ينتفع بها يومين ويترك الانتفاع بها في يوم حتى ينتفع بها صاحب الثلث ولصاحب الثلث ان يقول انا اغلِق الباب في اليوم الذي هو نصيبى لان ذلك مما لا يضر بالطاحونة ولو كان مكان الطاحونة حمام وقد آجر احدهما

نصيبه وحكم الحاكم بصفة الاجارة لم يكن لصاحب الثلث ان يغلق باب الحمام في اليوم الذي هو نصيبه لان ذلك يضر بالحمام ولا يضر بالطاحونة ولكن ينبغي ان يتهايا فينتفع به صاحب الثلثين بالحمام شهرين والاخر يغلق بالشهرا ويتهايا اكثر من الشهر كيلا يسقط الحمام من الانتفاع فان في المدة القليلة يضر بالحمام فلا يتمكن احدهما بما يضر به كذا في جواهر النواوي * واذا استأجر الرجل رحي من رجل وبيتا من آخر وبغيرا من آخر فاستأجر الكل صفقة واحدة كل شهر باجر معلوم فأجر واذلك فهو جائز كذا في المحيط * وان كان لرجل بيت على نهر وقد كان فيه رحي ماء قد ذهب وجاء آخر برحي اخرى ومناعها فنصيبها في البيت واشتركا على ان يتقبلا من الناس الخنطة والشعير فطحناه فما كسباه فهو بينهما نصفان فهو جائز وما تقبلناه وطحناه فاجرة بينهما نصفان وليس للرحي ولا للبيت اجرة ولو أجرة الرحي باجر معلوم على طعام معلوم كان الاجر كله لصاحب الرحي ولصاحب البيت اجر مثل بيته ونفسه على صاحب الرحي اذا كان قد عمل في ذلك قال ولا اجرة به نصف اجر مثل اجر الرحي في قول ابي يوسف ر ح كذا في المبسوط * قال واذا كان لرجل بيت ونهر ورحي ومناعها فانكسر الحجر الاعلى فجاء رجل ونصب مكانه حجر ابغير امر صاحبه وجعل يطحن للناس باجر معلوم ويتقبل الطعام بالاجر فهو موسي في ذلك ولا اجر عليه واو كان وضع الحجر الاعلى برضا من صاحبه على ان الكسب بينهما نصفان وعلى ان يعملانا بنفسهما فمضى أجر والحجر الاعلى كان جميع الاجر لصاحب الحجر الاعلى وان تقبل كل واحد منهم فهو بينهما هكذا في المحيط * طاحونة مشتركة عرصتها بين رجلين والطاحونة لاحدهما خاص يعني الاحجار آجر من رجل باجرة معلومة فالذي ليس له حق في الطاحونة يطلب نصف الاجرة قال له ذلك كذا في جواهر النواوي * قال ولوان رجلا بنى على نهر بيتا ونصب فيه رحي بغير اذن صاحب النهر ثم تقبل الطعام فطحنه واكتسب ما لا كان له الكسب ويصير غاصبا لارضه فيعتبر فيه لصاحب احكام الغصب فيضمن ما انتقص من ارضه كغاصب الارض ولكن لا يضمن الماء كذا في الذخيرة * ركب المستأجر في الطاحونة حجرا او حديدا او شيئا آخر ثم انقضت المدة واراد ان يأخذ ماله فيها ان يأمر المؤجر على ان يرفع من الغلة يرجع ويكون له وان بلا امره يأخذ غير المركب وقيمة المركب كذا في الوجيز للكردي * الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالاجر وباللعقود عليه قال وتجوز الكفالة والحوالة في جميع الاجارات بالاجرة في ما جلهما وأجلها سواء كانت الاجرة واجبة وقت الكفالة باستيفاء المنافع او باشتراط التعجيل او لم تكن واجبة ويكون على الكفيل مثل ما على الاصيل ان لم يشترط

خلاته في تعجيل او تاجيل وان عجل الكفيل بالاجر لم يرجع على الاصيل حتى يحل الاجل
 كذا في المحيط * وابس للكفيل ان يأخذ المستأجر بالاجر حتى يؤديه ولكنه ان لزمه صاحبه فله
 ان يلزم المكفول عنه حتى يفكه او يؤديه منه كذا في المبسوط * ولو اختلف الآجر والكفيل والمستأجر في
 مقدار الاحر فقال الكفيل دودهم وقال الآجر دودهمان وقال المستأجر هون في درهم فالقول
 قول المستأجر لانكاره الزيادة ويؤخذ الكفيل بدرهم ولا يرجع على المستأجر الا بنصف درهم ولو اتاوا
 جميعا البينة فالبينة الآجر كذا في المحيط * ولو اقام الطالب بينه يأخذ ايها شاء كذا في الوجيز
 للمكردي * وان كانت الاجرة شيئاً بعينه بان كان ثوباً بعينه وكفل به كفيل فهو جائز وان هلك الثوب
 عند المستأجر برئ الكفيل ويقضى على المستأجر باحر المثل كذا في المحيط * لو استأجر خياطاً ليخط له
 ثوباً وشرط عليه خياطته بنفسه فكفل به انسان ان كفل بتسليم نفس الخياطة صح وان كفل بخياطته
 لا يصح وان لم يشترط عليه خياطته فكفل انسان بالخياطة صح ثم في مسئلة الخياطة اذ لم يصح
 الكفالة بالخياطة وخط الكفيل رجع على صاحب الثوب باجر مثل عمله واذا صححت الكفالة وحاط
 الكفيل رجع على المكفول عنه باجر مثل عمله بالغاماً بلغ اذا كانت الكفالة بامره هكذا في المحيط *
 لو استأجر منه ابلاً بغير عيائها يحمل عليها ما عامسمى الى بلد معلوم وكفل له رجل بالحمولة جاز
 ولو استأجر ابلاً بعيانها وكفل رجل بالحمولة لم تجز الكفالة كذا في المبسوط * قال ابو حنيفة رح
 اذا عجل المستأجر الاجر وكفل له رجل بالاحران انتقضت الاجارة والكفالة جائزة كذا في المحيط *

الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الآحر والمستأجر وبين الشاهدين وهو مشتمل
 على فصلين * الفصل الاول في الاختلاف الواقع بين الآحر والمستأجر في البدل او في المبدل
 او بين الشاهدين وان اختلفا بعد انتضاء مدة الاجارة في تسليم ما استأجره في مدة الاحارة فالقول
 قول المستأجر مع يمينه والبينة بيسة الآجر ولو اتفقا انه مسلم في اول المدة والمسافة واختلفا في حدوث
 العارض فقال المستأجر عارض اي ما منع الانتفاع به من مرض او غصب او باق وجحد المجر
 ذلك فان كان ذلك العارض قائماً عند الخصومة فالقول قول المستأجر مع يمينه البينة وان لم يكن
 قائماً فالقول قول المؤجر مع يمينه على علمه ولو اتفقا على حدوث المنع واختلفا في مدة بقاء المنع
 فالقول قول المستأجر كذا في المحيط * ولو اختلفا في قدر الاجرة قبل القبض او في مدة الاجارة
 نتحالفان وتفسخ الاجارة كذا في التهذيب * اختلفا في مضي المدة فالقول للمستأجر كذا في القنية *

واذا اختلف شاهد الاجارة في مبلغ الاجر المسمى في العقد والمدعي هو المؤجر والمستأجر فشهد
احدهما بمثل ما ادعى والاخر باقل او اكثر لا تقبل الشهادة وسن اصحابنا من يقول هذا قبل استيناء
المنفعة لان الحاجة الى القضاء بالعقد ومع اختلاف الشاهدين في البذل لا يتمكن القاضي من
ذلك واما بعد استيناء المنفعة فالحاجة الى القضاء بالمال فينبغي ان يكون على الخلاف عند
ابي يوسف ومحمد رح يقضي بالاقل كما في دعوى الدين اذا ادعى المدعي ستة وشهد بها احد
الشاهدين والاخر بخمسة قال رض والاصح عندي ان الشهادة لا تقبل عندهم جميعا ههنا لان الاجرة
تدل في عقد المعاوضة كالثمن في البيع فلا بد ان يكون مكذبا احد شاهديه فيمنع قبول شهادته وان
لم يكن لهما بينة وقد تصادق على الاجارة واختلفا في الاجرة قبل استيناء المنفعة تحالفا وترادا وكذلك
ان كانت دابة فقال المستكري من الكوفة الى بغداد بخمسة وقال رب الدابة الى الصراط بعشرة
والصراط المنصف تحالفا وبعد ما حلفا ان قامت البينة لاحدهما اخذت ببينته وان قامت لهما بينة
اخذت ببينة رب الدابة على الآجرو بينة المستأجر على فضل المسير على قول ابي حنيفة رح وكان
يقول اولا الى بغداد باثنى عشر ونصف وان اتفقا على المكان واختلفا في جنس الاجر فالبينة
بينت رب الدابة وان كان قد ركبها الى بغداد وقال اعترتني الدابة وقد قال صاحبها اكريتها منك
بدرهم ونصف فالتقول قول الراكب ولا صمان عليه ولا اجر فان اقام المؤجر شاهدين فشهدا احدهما
بدرهم والاخر بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم كذا في المبسوط * انكر الصباغ دفع الثوب اليه
فشهد شاهداً دفع اليه لبصغه احمر وشهد الآخري لبصغه اصفر لا يقبل كذا في محيط السرخسي *
ولو ان رجلا ادعى قبل رجل انه اكره دابتين في اعيانها بعشرة دراهم الى بغداد واقام على ذلك
البينة واقام رب الدابتين البينة انه اكره احدتهما بعينها الى بغداد بعشرة دراهم كان ابو حنيفة رح يقول
اولا بانه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بخمسة عشر درهما اذا كان اجر مثلهما على السواء ثم رجع
وقال يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول ابي يوسف ومحمد رح هذا
الذي ذكرنا اذا اتفقا على جنس الاجر واما اذا اختلفا في جنس الاجران قال صاحب الدابة
اكريتك احدهما الى بغداد بدينار واقام البينة على ذلك واقام المستكري البينة انه استكراهما
جميعا الى بغداد بعشرة دراهم فانه يتقضى باجارة الدابتين الى بغداد بدينار وخمسة دراهم اذا كان
اجر مثلهما على السواء كذا في المحيط * ولو اكرت دابتين احدتهما بعينها الى الحيرة والاخرى

كتاب الاجارة (٦٧٦) (الباب الخامس والعشرون) الفصل الاول

الى القادسية فجازرها الى القادسية فنفت احدتهما واختلفا فقال المكري التي نفقت
فداكرتها الى الحيرة وقد خالفت فعلك الضمان وقال المستكري هي التي اكرتها الى القادسية فالقول
قول المكري وضمن المستكري قيمتها كذا في الغيانية * وان ادعى المستأجر الاجارة وجدها صاحب
الدابة فشهد شاهداه استأجرها ليركبها الى بغداد بعشرة وشهد الآخرا انه استأجرها ليركبها ويحمل
عليه هذا المناع والمستأجر يدعي كذلك لم تجز الشهادة وكذلك ان اختلفا في حملتين كذا في المبسوط *
رجل ركب سفينة رجل من ترمذ الى أمل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب حملتك الي أمل
بخمسة دراهم وقال الراكب استأجرني لأحفظ السكان الي أمل بعشرة دراهم يحلف كل واحد منهما
وليست البداية بيمين احدهما باولى من الآخر فكان للناسي ان يبدأ بايهما شاء وان اقرع كان حسنا فلان
حلفوا لاجل واحد هما على صاحبه وان اقاما البينة فالبينة بينة الراكب وهو الملاح ويقضى له بالاجر على
صاحب السفينة ولا اجر عليه لصاحب السفينة لانهما لما اقاما البينة يجعل كان الامرين كانا في بطل اجارة
صاحب السفينة من الراكب لانه لا بد للملاح من ان يكون في السفينة رجل قال الآخرا اني اركبتك بغلا
من ترمذ الي بلخ بعشرة دراهم وقال المدعى عليه لا بل استأجرني لابلغه الي فلان ببلخ بخمسة
دراهم فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا لا يجب شيء وان اقاما البينة فالبينة بينة صاحب البغل
لان حفظ البغل واجب على المستأجر فلا يجوز الاجارة على ذلك كذا في الظهيرية * قال
المستأجر اكرتها الى القادسية بدرهم وقال الآجر الي موضع آخر وقد ركبها الى القادسية فلا كراه
عليه لانه خالف كذا في السراجية * وان قال المؤجر اسأجرتك الدابة الي هذا الموضع وقال
الراكب لا بل امرتني الدابة وجاوز الموضع فهلكت الدابة فانه بضمن كذا في الذخيرة * ولو ركب
رجل دابة رجل الى الحيرة فقال رب الدابة اكرتها الي الجبانة بدرهم فجاوزت ذلك وقال
الذي ركب امرتنيها وحلف على ذلك فهو بري من الاجر فان اقام رب الدابة شاهدين انه اكره
الي الحيرة بدرهم لم تقبل الي ذلك وان ادعى رب الدابة انه اكرها الي الساحين بدرهم ونصف
وشهد له شاهد بذلك وآخر شهد بانه اكرها الي الساحين بدرهم فانه يقضى له عليه بدرهم اذا كان
تدركها كذا في المبسوط * فان اقام صاحب الدابة شاهدين فشهد له شاهد بدرهم ونصف فانه يقضى
له بدرهم واحد ولو كان الآجر يدعى الاجارة بدرهمين فشهد شاهد بدرهم واحد وشاهد بدرهمين
لا يقبل

لا يقبل في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان * رجل استأجر دارا سنة فادعى
المستأجر ان له اجرة واحدة عشر شهرا بدرهم وشهرا بتسعة وادعى الآخر ان له اجرة واحدة بعشرة دراهم
واقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى روي عن ابي يوسف رح انه يقضى بينة رب الدار وان اختلفا
في هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الاجارة او بعد ما وصل الى المكان الذي يدعي اليه الاجارة
فالقول قول المستأجر مع يمينه ولا يتحالفان عندهم ان اختلفا في الاجر بعد انقضاء بعض المدة او مسيرة
بعض المسافة فانهما يتحالفان واذا حلفا تنسخ الاجارة فيما بقي فيكون القول قول المستأجر في حصّة
ما مضى كذا في الظهيرية * وعنه ايضا رجل اقام البينة اني استأجرت هذه الدار من هذا الرجل شهرين
بعشرة دراهم واقام رب الدار بينة اني آجرتها منه شهرا بعشرة دراهم فاني اقبل بينة رب الدار
على الآخر واجعلها شهرا بعشرة واجعل على المستأجر في الشهر الثاني خمسة دراهم كذا في المحيط *
وفي جامع الفتاوى ولو قال آجرت منك هذا الشهر بعشرة دراهم وقال الآخر استأجرت هذا الشهر
وشهرا آخر بخمسة ففي الشهر الاول تجب عشرة دراهم وفي الشهر الثاني درهمان ونصف كذا
في التاتارخانية * رجل اقام بينة انه آجريته هذا بتسعة دراهم ثلثة اشهر كل شهر ثلثة دراهم واقام الآخر
بينة انه استأجر ستة اشهر كل شهر بدرهم فعليه ثلثة اشهر تسعة دراهم وثلثة اشهر ثلثة دراهم كذا في
محيط السرخسي * هشام قال سألت ابا يوسف رح عن رجل في يده دار سكنها شهرا فاقام رجلان
كل واحد منهما بينة انها داره آجرها منه يعني من صاحب اليد هذا الشهر بعينه بعشرة دراهم والذي
في يده الدار ينكر دعواهما قال ابو يوسف رح الدار بين المدعين نصفان لكل واحد منهما خمسة دراهم
استحسننا والقياس ان يكون لكل واحد منهما عشرة دراهم كذا في المحيط * وفي نوادر هشام عن ابي يوسف رح
رجل دفع الى خياط ثوبا ثم قال رب الثوب اعطينك الثوب على اجرة درهم وقال الخياط لم تسم
لي اجرا فالقول قول رب الثوب وان قال رب الثوب لم اسم لك اجرا وقد اخذته على سبيل الاجر
وقال الخياط سميت لي اجرا فانه يحلف رب الثوب وله اجر مثله كذا في الذخيرة * ذكر في الاصل
رجل دفع الى صباغ ثوبا ليصبغه احمر فصبغه احمر على ما وصف له بعصر ثم اختلفا في الاجر فقال
الصباغ عملته بدرهم وقال رب الثوب بدانقين فان قامت لهما بينة اخذت بينة الصباغ وان لم يقم
لهما بينة فاني انظر الى ما زاد العصفري في قيمة الثوب فان كان درهما او اكثر اعطيته به درهما بعد ان يحلف
الصباغ ما صبغته بدانقين ولا يزد عليه وان كان ما زاد في الثوب من العصفرا قل من دانقين

اعطيتهم دانتين بعد ان يحلف صاحب الثوب ما صبغته الابد انتين ولا ينقص عنه وان كان يزيد في
 ثوب نصف درهم قال اعطيت الصباغ ذلك بعد ان يحلف ما صبغته بدانتين وكذلك كل صبغ له
 قيمة كذا في البدائع * وان كان الصبغ سوادا فالقول قول رب الثوب مع يمينه ولو قال رب الثوب
 صبغت لي بغير اجر فالقول قوله وكذلك كل صبغ ينقص الثوب فاما كل صبغ يزيد في الثوب فقال رب الثوب
 صبغت لي بغير اجر وقال الصباغ صبغته درهم فعلى كل واحد منهما اليمين على دعوى صاحبه وليس
 هذا بشيء في الاختلاف في بدل العقد ولكن الصباغ يدعي لنفسه درهم على رب الثوب ورب الثوب منكر
 عليه اليمين ورب الثوب يدعي على الصباغ انه وهب الصبغ منه فقد تمت الهبة باتصاله بملكه
 والصباغ منكر لذلك فيحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ثم يضمن رب الثوب ما زاد الصبغ في ثوبه
 ولا يجاوز به درهمه اكد في المبسوط * ان اختلفا في اصل الاجرة فقال رب الثوب للتصاري عملت لي
 بغير اجر وقال التصاري لعل عملت لك باجر فان اختلفا قبل العمل يتحالفان ويبدأ اليمين المستأجر
 وان اختلفا بعد الفراغ من العمل فالقول لرب الثوب وان تصادقا على انه دفع اليه ولم يسم الاجرة
 لم يذكر في الكتاب وذكر ابو الليث رح في عيون المسائل فيه اقوال ثلاثة قال محمد رح ان اتخذ
 دكا وانصب لعمل التصاريه تجب الاجرة والا فلا وعليه الفتوى هكذا في محيط السرخسي *
 وان اختلف التصاري ورب الثوب في مقدار الاجرة فان لم يكن اخذ في العمل تحالفا وترا دكا وان كان
 قد فرغ من العمل والتول قول رب الثوب ولو كان الاختلاف بينهما بعد ما اقام بعض العمل
 ففي حصة ما اقام القول قول رب الثوب مع يمينه وفي حصة ما بقي يتحالفان اعتبر البعض بالكل
 كذا في المبسوط * اذا اختلفا في جنس الاجر انه درهم او دينار او في صفته انه جيد او ردي يتحالفان
 اذا كان الاختلاف قبل الشروع في العمل فان كانت الاجرة عينا ان اختلفا في جنسه او في قدره
 يتحالفان ولو اختلفا في صفته لا يتحالفان والقول قول المستأجر بخلاف ما اذا كانت الاجرة دينا
 ولو اختلفا في مقدار المنزل وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة تحالفا كما في بيع العين فبعد ذلك
 ان كان الاختلاف في الاجرة يبدأ اليمين المستأجر وان كان الاختلاف في المنفعة يبدأ اليمين المؤجر
 وابيها اكد عن اليمين انه دعوى صاحبه وان اقام البينة فالبينة بينة المؤجر ان كان الاختلاف في الاجرة
 وان كان الاختلاف في المنفعة فالبينة بينة المستأجر ولو ادعى فضلا فيما يستحقه من الاجر وادعى
 المستأجر فضلا فيما يستحقه من المنفعة الا مرفى التحالف على ما بيناه فان اقاما البينة قبلت بينة

كتاب الاجارة (٦٧٩) (الباب الخامس والعشرون) الفصل الاول

كل واحد على الفضل الذي يستحق نحو ان يدعى الآجر شهرا بعشرة والمستا جر شهرين بخمسة واقاما البينة يتضى بشهرين بعشرة وان لم يكن لواحد منهما بينة وقد استوفى بعض المنفعة فالقول قول المستأجر فيما مضى مع بمينه ويتحالفان ويفسخ العقد فيما بقي وان كان اختلا فهما في الاجارة في نوعين بان ادعى احدهما دراهم والآخر دنانير فالامر في التحالف والكنول واقامة احدهما البينة على ما بينا وان اقاما البينة فالبينة بينة الآجر وان اختلفا في المدة مع ذلك ارفى المسافة بان قال المؤجر آجرتك الى القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم واقاما البينة فهي الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم كذا في المحيط * وان اختلفا في الجنس فقول الآجر آجرتك الدابة الى القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم فانهما يتحالفان وايهما نكل لزمه دعوى الآخر وايهما اقام البينة قبلت وان اقاما البينة فانه يتضى الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم اذا كان القصر على النصف من بغداد الى الكوفة يقضى الى القصر بدينار وبمئة الآجر ومن القصر الى الكوفة بخمسة دراهم بينة المستأجر كذا في فتاوى قاضيخان * وان اختلفا في الاجر والمدة جميعا او في الاجر والمسافة جميعا فقال الآجر آجرتك الى القصر بعشرة دراهم وقال المستأجر لابل الى الكوفة بخمسة دراهم فانهما يتحالفان واذا اختلفا فسخ العقد بينهما وايهما اقام البينة قبلت بينته وان اقاما يتضى بالبنتين جميعا فيقضى بزيادة الآجر ببينة الآجر وبزيادة المدة والمسافة ببينة المستأجر وايهما يدعى الدعوى يحلف صاحبه ولا كذا في خزائن المفتين * قال ابو يوسف رح رجل دفع داء نعلان لخصفها فقال الحذاء امرتني بدرهمين وقال الآجر امرتني بدرهم ينظر ان كان يستطيع ان ينزعها من غير ضرر فالقول قول الحذاء وينزعها ان كان لا يستطيع ان ينزعها الا بضرر فله اجر ما زاد فيه كذا في محيط السرخسي * ولو اختلف الخياط ورب الثوب فقال رب الثوب امرتني ان تقطعه قباء وقد خطته قميصا وقال الخياط لابل امرتني ان اقطعه قميصا فالقول قول رب الثوب مع يمينه وهو بالخيار ان شاء اخذ القميص واعطاه اجر مثله وان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير مقطوع كذا في الظهيرية * وقال شيخ الاسلام علاء الدين الاسيحي في شرح الكافي وان اقاما البينة فالبينة بينة الخياط كذا في غاية البيان * ولو اختلف الصباغ ورب الثوب فقال رب الثوب امرتني بالعصفر وقال الصباغ بالزعفران فالقول قول رب الثوب في فوائهم جميعا كذا في البدائع * دفع ليصبغ بقبض عصفر فقال صبغته بقبض وقال رب الثوب برقع قبضيرى

اهل الصبغة فان قالوا مثل هذا الصبغ قد يكون برقع فقير فالقول قول رب الثوب والبيئة للصباغ
 كذا في محيط السرخسي * وفي اجارات الاصل لو امر حجاما ان يقطع سنه فقلع ثم اختلفا قال امرتك
 بان تقلع غير هذه السن وقال الحجام امرتني بقلع هذه القول قول الآمر ولو قلع ما امره لكن سن
 اخرى متصلة بهذه السن فانقلعت لا يضره لان الامر يستند من قبله هكذا في محيط السرخسي *
 قال ولو دفع الى نداف ثوبا يندف عليه قطا وامره ان يزيد من عنده ما رأى وقد ندف مشربين استارا
 فقال رب الثوب دفعت خمسة عشر استارا وامرتك ان تزيد فلم تزد الا خمسة وقال النداف دفعت
 الي عشرة وامرتني ان ازيد عشرة وقد زدت القول قول النداف وعلى صاحب القباء ان يدفع
 اليه عشرة اساتير من قطن ولو اختلفا فيما امر به ايضا فقال صاحب الثوب دفعت اليك خمسة عشر
 وامرتك ان تزيد خمسة عشر وقال النداف دفعت الي عشرة وامرتني ان ازيد عشرة فزدت
 صاحب الثوب بالخيار ان شاء صدقه ودفع اليه عشرة اساتير وان شاء اخذ قيمة ثوبه ومثل عشرة
 اساتير وكان الثوب للنداف كذا في المحيط * اعطى خياط ثوبا يقطعه قباء محشوا ودفع اليه البطانة
 والقطن فقطعه وخياطه وحشاه وانتفاذ الى العمل والاحر غير ان رب الثوب يقول البطانة ليست بطاني
 فالقول للخياط مع يمينه ان هذه بطانته فلو حلف يلزم البطانة لرب الثوب وبسعه ان يأخذها ويلبسها
 هكذا في الكبرى * ولو دفع الى قصار ثوبا يقصره بدرهم فاعطاه القصار ثوبا قال هذا ثوبك فقال
 صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول ابي حبيقة رح كذا في فتاوى
 قاصيخان * والاجر للقصار كذا في الخلاصة * وكذلك لو كان القصار يدعي رد الثوب صد
 ابي حنيفة رح لانه امين على قوله وكذلك كل اجير مشترك والفتوى على قوله كذا في فتاوى
 قاصيخان * فان قال رب الثوب هذا ثوبي ولم آمرك بقصره والذي دفعته اليك لتقصره غير هذا
 الثوب فانه يأخذ الثوب ولا اجر عليه ولو كان هذا في القطع والخياط لم يأخذ لكن يضمن الخياط
 قيمته ويتركه على الخياط ولم يثبت هذا الخيار في القصار ولو لم يكن هكذا لكانه جاء القصار فقال قصرته
 وغسلته وعليك الاجر وقال رب الثوب لم تقصره انت ولكني انا قصرته عندك او في بيتك او قال
 قصره غلامي هذا عندك لا يصدق رب الثوب والقول قول القصار وكذا ما اشبه هذا من الاعمال
 اذا كان

اذا كان في يد صاحب العمل اذا اختصا فان كانا خارجين او في يد المالك القول قوله فان طلب
القصار يمينه لم احلفه ما قصره ولكن احلفه ماله عليك كذا من قصارة هذا الثوب كذا في الخلاصة *
ولو ان التصار اعطاه ثوبا فقال هذا ثوبك وهو ينكر فاخذ ونوى ان يكون عوضا عن ثوبه قال محمد رَح
لا يسعه ان يلبس الثوب ولا ان يبيع الا ان يقول للقصار اخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم
كذا في فتاوى قاضى خان * من الفتاوى ارسل صاحب الكرايس الى القصار رسولا يسترد ثيابه
الاربعة فلما اتى به فاذا هو ثلثة قال القصار دفعت اليه اربعة وقال الرسول دفع الي ولم يعده قال
يسأل صاحب الثوب ايها صدق برئ عن خصومته وايها كذب فان حاف برئ وان ابى
لزمه ما ادعى فان صدق القصار وجب اجر الثوب الرابع وان كذبه وحلف القصار فللقصار على
صاحب الثوب اليمين على الاجروان حلف برئ عن خصومة الآخر بحصة الثوب الرابع كذا
في الحاوي للفتاوى * وفي متفرقات فتاوى الديناري (كازري راجامه وسيم داد كه قصارت
آن كني هم دوروز و يمن دهى نكرد و داشت چندا كه هلاك شد) قال (ضامن شود) ولو اختلفا فقال
رب الثوب (بدان شرط داده ام كه ده روز را تمام كنى) وقد انقضت المدة ثم هلك الثوب ولي عليك
الضمان وقال القصار لابل دفعت الي مطلقا لا قصر ولم تعين مدة فالقول لمن كان واقعة الفتوى
وينبغي ان يكون القول للقصار لانه ينكر الشرط ثم اذا شرط عليه ان يفرغ اليوم او نحوه من العمل
ولم يفرغ فيه وقصره بعد ايام هل يجب الاجرة كانت واقعة الفتوى ايضا وينبغي ان لا يجب
الاجر لانه لم يبق عقد الاجارة بدليل وجوب الضمان على تقدير الهلاك كذا في الفصول العمادية *
ولو اعطى حمالا متاعا ليحمله من موضع ثم اختلفا فقال رب المتاع هذا ليس متاعي وقال الحمل
هو متاعك فالقول قول الحمل مع يمينه لانه امين ولا يكون على الآخر الا ان يصدقه وياخذ
لانه لم يعترف باستيفاء المنافع وكذا لو حملة طعاما فقال الحمل هذا طعامك بعينه وقال رب الطعام
كان طعامي اجود من هذا فانه يفحش ان يكون القول قول رب الطعام ويبطل الاجر ويحسن
ان يكون القول قول الحمل وياخذ الاجر وان كان نوعين مختلفين بان جاء به شعير او قال
رب الطعام كان طعامي حنطة لم يجب الاجر حتى يصدقه كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر
حمالا ليحمل متاعه الى بلد كذا ويسلمه الى السمسار فسلم ووزن فقال السمسار للحمال وزن الحمولة
انقص مما كتب في البار جامة او في البارنا مجامة وانا لا اعطيك من الاجر بقدر النقصان ثم اختلفا

بعد ذلك فقال السمسار او فيتك الاجر وقال الحمال ما استوفيت القول قول الحمال ولا خصومة لكل واحد منهم اقبل صاحبه وانما الخصومة بين الحمال وصاحب الحمولة كذا في الخلاصة *

وفي العيون عن محمد بن رح فيمن دفع الى ملاح اكرار حنطة ان يحمل كرا بكذا فلما بلغ موضع الشرط قال رب الطعام نقص طعامي وقد كاله على الملاح وقال الملاح لم ينقص فالقول لصاحب الطعام وبقا لصاحب الطعام كله حتى يأخذ منك من كل كرم مقدار ما سمى ولو طلب الضمان من الملاح وقد كان دفع الاجرة فالقول قول الملاح ان الطعام وافر ويقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك ثم قال ههنا يقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك يحتمل انه اراد به حتى يسترد من الاجر بقدره انقص من طعامك ويحتمل انه اراد به تضمنين ما نقص من الطعام كما هو ظاهر اللفظ فان كان المراد به الاول فظاهر على قول الكل وان كان المراد به الثاني فعلى قول ابي حنيفة رح ليس لصاحب الطعام تضمنين الملاح الابحياثة او تقصير منه وعليه الفتوى

كذا في المضمرات * الفصل الثاني فيما اذا اختلف الاجر والمستأجر في وجود العيب بالاجرة المؤجر اذا وجد بالاجرة عيبا واراد ان يردّه على المستأجر ان كان دينارا بان كانت الاجرة دراهم او دنانير او مكيلا او موزونا في الذمة سوى الدراهم والدنانير او مينا كثوب بعينه او حنطة بعينها فان صدقه المستأجر كان له ان يردّه على المستأجر سواء كانت الاجرة دينارا او عينا وان كذبه المستأجر وقال ما اعطيتك هذا ان كانت الاجرة دينا ولم يكن اقرار المؤجر بقبض الجباد ولا بالاستيفاء واما اقرب قبض الدراهم لا غير القياس ان يكون القول قول المردود عليه وهو المستأجر وفي الاستحسان يكون القول قول الراد مع يمينه وهو المؤجر وان اقرب قبض الجباد بان قال قبضت الجباد او قال قبضت الاجر واستوفيت فانه لا يصدق ولا تقبل بينة المؤجر على ذلك هكذا في المحيط * ولو كان الاجر ثوبا بعينه فقبضه ثم جاء يردّه بعيب فقال المستأجر ليس هذا ثوبي فالقول قول المستأجر فان اقام رب الدار البينة على العيب رده سواء كان العيب يسيرا او فاحشا ثم ينسخ العقد بردة لفوات القبض المستحق بالعقد فيأخذ منه قيمة السكنى وهو اجر مثل الدار وان كان حدث به عيب لم يستطع رده رجوع بحصة العيب من اجر مثل الدار كذا في المبسوط * ولو استأجر فامي من رجل بيتا فباع فيه زمانا ثم خرج منه ادا خلافا فيما فيه من الزيدف واشباهه فقال رب البيت كان هذا في بيتي حين استأجرته وقال المستأجر لا بل انا احدثته فالقياس ان يكون القول قول رب الدار مع يمينه وفي الاستحسان القول قول

المستأجر وهكذا الجواب في الطحان وسائر الصناع اذا اختلف فيما يحدثه الصناع في العرف والعادة دون الاجر فالمسئلة على القياس والاستحسان والحاصل في جنس هذه المسائل ان كل شيء يحدثه المستأجر عادة لحاجته اليه فالقول قول المستأجر ولو اختلف رب الدار والمستأجر في بناء الدار غير ما ذكرنا وفي باب او في خشبة ادخلها في السقف فقال رب الدار انا آجرتك وهذا فيها وقال المستأجر انا احدثت فان القول قول رب الدار مع يمينه كذا في المحيط * والآجر المفروش والغلق والميزاب الظاهر ان رب الدار هو الذي يتخذ ذلك وما كان في الدار من لبن موضوع أو آجر أو حص او جذع او باب موضوع هو للمستأجر فان اقاما البينة ففي كل شيء جعلنا القول فيه قول المستأجر فالبينة بينة رب الدار ولو كان في الدار بئر ماء مطوية او بالوعة محفورة فقال المستأجر انا احدثتها وانا اقلعها فالقول قول رب الدار وكذلك الحص والسترة والخشب المبني في البناء والدرج والمراد من الدرج ما يكون مبنيا فاما ما يكون موضوعا فبذلك لسلم فالقول قول المستأجر كذا في المبسوط * فلو اقر رب الدار ان المستأجر حصصها او فرشها بالآجر او ركب فيها بابا او غلعا فللمستأجر قلعه فان اضر القلع برب الدار فعلى رب الدار قيمة يوم الخصومة كذا في الخلاصة * وان اختلفا في الاتون من بناء فالقول للمستأجر لان الظاهر ان المستأجر هو الذي بناء له حاجته اليه كذا في محيط السرخسي * ولو كان في الدار كوارات تخل او حمامات فذلك كله للمستأجر كما لمنا ع الموضوع كذا في المبسوط * ولو خرج المستأجر من الدار ثم اختلفا فيما في الدار فما كان مركبا نحو الباب والسرير وعلق الباب فالقول قول رب الدار وما كان مفصولا نحو الفرش والاواني والخشب الموضوع فالقول فيه قول المستأجر كذا في الغيائية * الا في احد مصرعي الباب اذا كان موضوعا والآخرة مركبا او لوح يعلم انه سقط من السقف فهو للآجر وفي التنور يعتبر العرف ولو انهدم بيت من الدار فاختلفا في نقضه فان كان يعرف انه بيت انهدم فهو لرب الدار وان لم يعرف ذلك وقال المستأجر هو لي فالقول قوله كان رب الدار مصره بالبناء في الدار على ان يحسبه له من الاجر فانفق ادى البناء واختلفا في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار والبينة بينة المستأجر وكذلك لو قال رب الدار لم تبني او بنيت بغير اذني فالقول قول رب الدار كذا في المبسوط * قالوا هذا اذا كان مشكل الحال بان اختلف في ذلك اهل الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب البيت انه يذهب في نفقة مثل هذا البناء قدر ما يدعيه رب البيت وقال بعضهم لا بل يذهب قدر ما يقول المستأجر حتى تعذر

معرفة قول احدهما من جهة الغير فيعتبر حينئذ الدعوى والانكار والمستأجر يدعي زيادة ايفاء ورب الدار ينكر فيكون القول قوله فاما اذا اجمع اهل تلك الصناعة على قول احدهما فالقول قوله كذا في المحيط * ولو كان على باب منها مصرعا ان احدهما سافط والآخر معلق بالباب واختلفا في السافط فالقول قول رب الدار اذا عرف انه اخوه وان كان منقولاً فالقول قول المستأجر في المنقول ولو كان يتأسقفه مصور بجذوع مصورة فسقط جذع منها وكان مطروحاً في البيت واختلف رب الدار والمستأجر فيه فقال رب الدار هو لسقف هذا البيت وقال المستأجر بل هو لي وتبين ان تصاويرة موافقة لتصاويرة البيت فان القول في ذلك قول رب الدار مع يمينه وان كان منقولاً كذا في الذخيرة * اذا تكاثر من رجل في الدار وفي الدار ساكن كل شهر بدرهم فادخله في الدار وخلي بينه وبين المنزل وقال اسكنه فلما جاء رأس الشهر طلب رب المنزل الاجر فقال المستأجر ما سكنته حال بيني وبين النزول فيه الذي كان يسكن في الدار او غاصب ولا بينة له بذلك والساكن مقر بذلك او جاحد لا يلتفت الى قول الساكن واذا لم يقبل قول الساكن بقي الاختلاف بين الآجر والمستأجر فينظر في ذلك ان كان المستأجر هو الساكن في الدار حالة المنازعة فالقول قول رب الدار وعليه الاجر وان كان الساكن في المنزل غير المستأجر فالقول قول المستأجر ولا اجر عليه رجل تكاثر من رجل بينة كل شهر بدرهم فلما جاء رأس الشهر طلب رب البيت اجر البيت فقال المستأجر انما اعرتنيته او اسكنته بغير اجر وصاحب البيت ينكر ذلك ولا بينة لهما فالقول قول الساكن مع يمينه وان اقاما جميعاً البينة فالبينة بينة صاحب المنزل وكذلك اذا قال الساكن ان الدار داري ولا حق لك فيه فالقول قول الساكن مع يمينه فان قال الساكن الدار لفلان وكلني بالقيام عليها فالقول قول الساكن ويكون خصماً للمدعي وان قال المستأجر انك وهبت لي المنزل فلا اجر لك وقال الآجر بل آجرتك فالقول قول المستأجر في الاجر وان اقاما جميعاً البينة بوخذ بينة الموهوب له وهذا كله اذا لم يكن اقر الساكن باصل الكراء فاما اذا اقر باصل الكراء ثم ادعى الهبة او العارية فانه لا يصدق وعليه الاجر الا ان يقيم بينة ولمستأجر خيار الرؤية ان لم يكن رأى المستأجر فان اختلفا فقال صاحب الدار قد كنت رأيت وقال المستأجر لم اراه فالقول قوله فاذا حلف انه لم يرها ردها الا ان تقوم بينة انه قدر آها كذا في المحيط

في المحيط * ولواستأجر دارا شهر اثم ادعى المستأجر ان الآجر باعها منه بعد الاجارة وانكر الآجر
ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيما مضى لانهما تصادفا على الاجارة والبيع
لم يثبت كذا في فتاوى قاضى خان * رجل تكاثر من رجل على ان اجرة ان يكفيه وعياله نفقتهم
ومؤنتهم مادام في الدار فالاجارة فاسدة فان سكن كان عليه اجر المثل كما في سائر الاجارات
الفاصلة فان قال المستأجر انفتحت على عيالك وقال صاحب المنزل لم تنفق فالقول قول صاحب
المنزل وان اقام البينة فالبينة بينة المستأجر ورجل تكاثر دارا شهر ابعشرة درهم فسكنها يوما ويومين ثم
تحول الى دار اخرى كان الآجر ان يطالبه باجر جميع الشهر فان قال انما استأجرتها يوما واحدا فالقول
قوله وان اقام البينة فالبينة بينة الآجر كذا في الذخيرة * واذا استأجر من آخر دارا شهر ابد رهن فسكنها
شهرين فعليه اجر الشهر الاول دون الشهر الثاني فان انهدم شيء من سكناه في الشهر الثاني يضمن
ولا ضمان فيما انهدم من سكناه في الشهر الاول فان اختلفا فيما انهدم فقال المستأجر انما انهدم من
سكنائي في الشهر الاول وصاحب الدار يقول انما انهدم من سكناك في الشهر الثاني فعليك الضمان
فالتول قول المستأجر مع يمينه والبينة بينة صاحب الدار كذا في المحيط * وان زاد على الشهر الاول
يوما او يومين فقال المستأجر انما انهدمت في الشهر الاول فالقول قوله لانه غاصب كذا في المبسوط *
تكاثر بيتا ودارا على ان يسكنها شهرا فاعطاه صاحب المنزل المفتاح فلما مضى الشهر يطالبه رب
المنزل بالا جر فقال المستأجر اقدر على فتحه وقال الآجر بل قدرت على فتحه وسكنت ولا بينة
لها فانه ينظر الى المفتاح الذي دفع اليه للحال ان كان مفتاحا لا يمكن فتح الباب فالقول
قول رب الدار ولا يصدق المستأجر في قوله لم اقدر على فتحه وان كان مادفع من المفتاح لا يلايم الغلق
ولا يمكن فتحه الباب به فالقول قول المستأجر وبه يفتى وان اقاما البينة فالبينة بينة رب المنزل وان كان المفتاح
مفتاحا لا يلايم الغلق كذا في جواهر الاطلافي * آجر داره سنة فلما انقضت اخذ الدار وكسها وسكنها
فقال المستأجر كانت لي فيها دراهم فكسستها ورميتها فلو صدقه رب الدار في ذلك ضمنها وانكرها فالقول له
مع يمينه كذا في الكبرى * اذا استأجر الرجل من آخر حيا مدة معلومة ثم اختلفا في قدر الحمام
انه لصاحب الحمام او للمستأجر فالقول قول صاحب الحمام ولو انقضت مدة الاجارة وفي الحمام
رماد كثير وسرقين كثير فقال رب الحمام السرقين لي وقال المستأجر هو لي وانا انقله فالقول قول
المستأجر ان لم يعرف كون المدعى في يد صاحب الحمام قبل هذا فاما الرمد فان كان ذلك من

عدل المستأجر وكان مفرا بذلك فعليه ان ينقله فان جحدان يكون من عمله فالقول قوله كذا في المحيط * وان استأجرت المرأة حلياً معلوماً لتلبسه يوماً الى الليل فهو جائز فان البست غيرها في ذلك اليوم فهي ضامته ولا اجر عليها وان اختلفا فقال رب الحلي لبسته والى لابل البست غيري ذكر ان القول قول صاحب الحلي معنى هذا انهما اختلفا في الاجر فقال رب الحلي ابسته بنفسك فعليك الاجر وقالت المرأة البست غيري فلا اجر عليّ فالواجب ان يكون الجواب فيه على قياس ما ذكر في الدار ان يحكم الحال ان كان في يدها وقت المنازعة فالقول رب الحلي وان كان في يد غيرها فالقول قولها فان هلك الحلي كان لرب الحلي ان يصدقها ويضمنها ولا اجر له كما لو ثبت الالباس معاينة وان كذبها فتدبراً هاهنا الصمان ثم يكون القول قول صاحب الحلي اذا اختلف رب الدابة والمستأجر ولم يركب بعد فقال المستأجر اكرتني من الكوفة الى بغداد بعشرة وقال رب الدابة بل اكرتني من الكوفة بعشرة دراهم الى قصر والنصر هو المنصف ان لم يقر لاحدهما يئنه فانهما يتحاذيان وتراذان وان فاست لاحدهما يئنه فانه يقضى بينته وان اقاما جميعاً البيته كان ابو حبيقة رح اولاً يقول الى بغداد بخمسة عشر درهماً ثم رجع وقال يقضى اليّ بغداد بعشرة دراهم وهو قول ابي يوسف ومحمد رح كذا في المحيط * وان استأجر الدابة الى مكان معلوم ولم يسم ما يحمل عليها فان اختلفوا ردت الاجارة وان حمل عليها او ركبها الى ذلك المكان فعليه المسمى استحساناً وكذلك لو استأجر عبد او لم يسم ما استأجره كذا في المبسوط * وان استأجر الرجل من آخر دابة ودفعها اليه بغير سرج ولا لجام وقال اكرتني عرباً ولم اكرك بسرج ولا لجام وقال المستكري استكرتني بسرج ولجام كان القول قول صاحب الدابة كذا في المحيط * اذا تكرر ثلث دواب من بغداد الى مدينة الري باعياها كانت الاجارة جائزة واذا حازت الاحارة او ان المكاري باع هذه الدواب من غيره او وهب او تصدق او آجر او اعار او اودع فجاء المستكري ووجد الدواب في يد غيره فاراد ان يقيم البيته على اجارته هل تقبل بينته فهذا على وجهين اما ان يكون المكاري حاضراً او غائباً فان كان المكاري حاضراً فانه يقبل بينته وان كان يقرانه آجره منه واذا سمعت بينة المستأجر وكان المكاري باعه من غيره ان كان باعه بعذر بان كان عليه دين قادح لم يكن للمستأجر سبيل على الدابة وان باعها بغير عذر كان المستأجر احق بها الى ان تقضي مدة اجارته وان كان آجر من غيره او وهب او تصدق كان المستأجر احق بها الى ان يستوفي اجارته

ثم يجوز في هذه التصرفات ويكون الجواب في حق هذه التصرفات كالجواب فيما اذا باعه بغير عذر هذا الذي ذكرنا ان كان المكاري حاضرا فاما اذا كان غائبا فان بينة المستأجر تقبل اذا كان الذي في يده الدابة مشتربا او متصدقا عليه او موهوبا له لانه يدعى الملك لنفسه فيما في يده فينصب خصما لكل من يدعي حقا في يده وبعد هذا ان كان باعه المكاري بعذر فلا سبيل له على الدابة وان كان باعه بغير عذر او وهب او تصدق كان المستأجر احق به الي ان يستوفي الاجارة فاما اذا كان الذي في يده الدابة مستأجرا او مستعيرا او مودعا وقد صدقه المستكري فيما قال لا تقبل بينته عليه ثم يقول في الكتاب والمستأجر احق بها حتى يستوفي اجارته ولم يذكر ان المستأجر الاول احق بها ام الثاني ويجب ان يكون المستأجر الثاني احق بها بخلاف ما اذا كان المكاري حاضرا ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادة المسئلة على هذا الوجه فلم يجعل المستأجر الثاني خصما للمستأجر الاول وذكر شيخ الاسلام الزاهد احمد الطوايسي والشيخ فخر الاسلام علي البزدوي ان بينة المستأجر على صاحب البد اذا كان مستأجرا مقبولة وجعله خصما له وفرا بين المستأجر وبين المستعير والمودع كذا في الذخيرة * ولو استكرى الدابة فقال له المكاري استكر غلاما يبتعك ويتبع الدابة واعط نفقته ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فان اعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسرقت منه ان اقر صاحب الدابة ذلك برئ المستكري وان اختلفا في الامر باستكراء الغلام او في الامر بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة كذا في الظهيرية * وعلى المستكري البينة انه استأجر الغلام وان كان المستكري وكيل الاستيجار فان اقام البينة على انه استأجر الغلام بعد هذا وافر الغلام انه قبض منه النفقة الا انه ضاع وسرق منه وانكر المكاري كان القول قوله لانه لما ثبت استيجار الغلام صار الغلام وكيل من جهة المكاري بقبض ما عليه من الكراء مقدار النفقة والوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت وهلك عندي كان القول قوله فكذا هذا كذا في الذخيرة * فان اقر صاحب الدابة انه امره بدفع النفقة الى الغلام وانكر الدفع فافر الغلام انه اعطاه قبل قول الغلام كذا في الظهيرية * رجل استأجر دابة ذاهبا وجائيات المكاري في الطريق فان الاجارة لا تنتقض فان استأجر رجلا حتى يقوم على الدابة جاز وكان اجرة على المستكري ولا يرجع بذلك على الورثة فان اختلفت الورثة والمستكري فقالت الورثة انما أجرک ابونا هذه الدابة على ان مؤنة الدابة عليك وانكر المستكري ذلك فالقول قوله وان اقاما بينة فالبينة بينة الورثة فاذا استأجر رجلا دابة من رجلين ذاهبا وجائيا

الى بغداد فقال احدهما اكرينها بعشرة دراهم وقال الآخر بخمسة عشر فان اختلفا قبل استيفاء المعقود عليه وليست لهم بينة والمستأجر يكذب كل واحد منهما ويدعي الاجارة بخمسة فانه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فاذا تحالفوا فسخ القاضي العقد في جميع الدابة كما في بيع العين وان كان المستأجر يصدق احد هما بان كان يدعي العقد بعشرة فانه لا يجب التحالف في حصة الذي صدقه ويتحالفان في حصة الذي يدعي العقد بخمسة عشر فاذا تحالفوا وطلب احدهما الفسخ من القاضي او طلبا جميعا وان القاضي يفسخ العقد في حصته وتبقى الاجارة في حصة الآخر بخمسة دراهم عندهم جميعا كالمومات احدهما وان وقع الاختلاف بعد استيفاء المعقود عليه فالقول قول المستأجر مع يمينه وان اقام جميعا البينة فانه يقضى لكل واحد منهما بنصف ما دعي من الاجر فيقضى لمدعي خمسة عشر سبعة ونصف ويقضى للآخر خمسة دراهم هذا اذا اختلفا في بدل المعقود عليه اما اذا اختلفا في قدر المعقود عليه في السير فقال احدهما اكرينها الى المدائن وقال الآخر الى بغداد واقفوا على الكراء فان كانوا اختلفوا قبل السير والمستأجر يكذب كل واحد منهما فيما يدعي ويدعي مكانا آخر اعدموا يتران فانه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فان حلفوا وطلبوا الفسخ من القاضي فسخ القاضي العقد في جميع الدابة وان كان المستأجر يصدق احدهما فيما يدعي فانه لا يجب التحالف في نصيبه انما يجب التحالف في نصيب الآخر فاذا حلف يفسخ العقد في نصيبه وتبقى الاجارة في نصيب الآخر جائزة عندهم جميعا هذا اذا اختلفا قبل السير وان اختلفا بعد السير الى حد المكاريين فالقول قول الآخر مع يمينه وان اقاموا جميعا البينة فالبينة بينة المستأجر اذا كان يدعي زيادة سير على ما يقولان كذا في المحيط * تَكَارَى شَقَّ مَحْمَلٍ فَقَالَ الْحَمَالُ عَنَيْتَ عِيدَانَ الْمَحْمَلِ وَقَالَ الْمُسْتَكْرِي بَلْ عَنَيْتَ الْإِبِلَ إِنْ كَانَ الْكِرَاءُ مِثْلَ مَا يَتَكَرَى بِهِ خَشِبَ الْمَحْمَلِ فَالْقَوْلُ لِلْحَمَالِ وَإِنْ كَانَ مِثْلَ مَا يَتَكَرَى مِنْ الْإِبِلِ فَالْقَوْلُ لِلْمُسْتَكْرِي لِأَنَّ اسْمَ الْمَحْمَلِ كَمَا يُطَاقُ عَلَى الْعِيدَانِ يَحْمَلُ عَلَى الْإِبِلِ فَيَكُونُ الْمُرَادُ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ مَجْهُولًا فَوَجِبَ اسْتِبَانَةُ الْمُرَادِ مِنَ الْمَلْفُوظِ بِالْمُسَمَّى كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحِيِّ * وَإِذَا اسْتَأْجَرَ الرَّجُلُ دَابَّةً وَغَلَا مَا لِيَذْهَبَ بِهِ بِكِتَابٍ إِلَى بَغْدَادٍ وَاخْتَلَفَ الْمُسْتَأْجِرُ وَالْأَجِيرُ فَاِنْ اِخْتَلَفَا فِي إِيْفَاءِ الْعَمَلِ وَالْمُرْسَلُ يَنْكُرُ فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ كَالْبَائِعِ إِذَا دَعَى تَسْلِيمَ الْمَبْعِ وَالْمُسْتَكْرِي يَنْكُرُ وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي إِيْفَاءِ الْإِجْرَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْغَلَامِ هَكَذَا فِي مُحِيطِ * رَجُلٌ تَكَرَّى غَلَا مَا لِيَذْهَبَ لَهُ بِكِتَابٍ

بكتاب الى بغداد فقال الغلام قد ذهبت بالكتاب وقال الذي ارسل اليه الكتاب له لم تأتني به فعلى الغلام البينة على ما يدعي لانه يدعي ايفاء المعقود عليه فان اقام البينة انه دفع الكتاب اليه كان الثابت بالبينة كالثابت باتقرار الخصم وله الاجر على المرسل دون من حمل الكتاب اليه وان قال المرسل اليه اعطيته اجرة عشرة دراهم فعليه البينة على ذلك كما لو كان المرسل هو الذي يدعي ايفاء الاجر وان اقام الغلام البينة انه قد اتى بغداد بالكتاب فلم يجد الرجل فله الاجر كذا في المبسوط * رجل تكاري دابة من رجل ولم يسم بغلا او حمارا فجاء بحمار فاختلعا فقال المستكري انما استكريت منك هذا البغل بخمسة دراهم وقال المكاري لا بل اكريتك هذا الحمار بخمسة دراهم فان اختلفا قبل الركوب وليس لاحدهما بينة فانهما يتحالفان وان اختلفا بعد الركوب ولم يقم لاحدهما بينة فالقول قول المستأجر فاما اذا اقاما جميعا البينة ان وقع بينهما الاختلاف في المعقود عليه وهي المنفعة فان اختلفا قبل الركوب فالبينة بينة المكاري كذا في المحيط * واذا تكاري دابة من الكوفة الى فارس ويسمى مدينة معلومة فالاجارة جائزة فان اختلفا في النقد فقال المستأجر اعطيتك نقد فارس لان الوجوب كان بفارس ونقد فارس انتقص وقال المكاري لا بل عليك نقد كوفة لان العقد كان بكوفة ونقد كوفة ازيد كان عليه نقد المكان الذي فيه العقد لا نقد المكان الذي حصل فيه الوجوب كذا في الذخيرة * استعمله في الرستاق باجارة فاسدة واختصما في البلد واجرمثل ذلك العمل يتفاوت في المكان يجب اجر مثل عمله في المكان الذي استأجره فيه كذا في القنية * فاذا استأجر الرجل الدابة الى الحيرة فقال رب الدابة هذه الدابة دونك فاركبها فلما كان بعد ما يرجع من الحيرة اختلفا فقال المستكري ولم اذهب بها الى الحيرة فلا اجر علي وقال صاحب الدابة لا بل ذهبت بها الى الحيرة ولي عليك الاجر فان لم يعلم خروجه وتوجهه الى الحيرة فالقول قول المستأجر وان علم خروجه الى الحيرة فالقول قول صاحب الدابة هكذا في المحيط * فان تكاري يوما الى الليل بدرهم فاره الدابة على اربها وقال اركبها اذا شئت فلما جاء الليل نازعاني الكراء والركوب فان كانت الدابة دفعت الى المستأجر فعليه الاجر وان كان لم يدفعها فلا اجر عليه وعلى رب الدابة البينة انه قد ركبها كذا في المبسوط * رجل استأجر عبدا يخط معه مشاهرة كل شهر باجر مسمى فمحمد الخياط الاجارة وادعى العبد انه عبده واقام رب العبد البينة على الاجارة فاختلعا الى القاضي في ذلك شهرانم زكي الشهود وقد استعمله قبل الجحود وبعده فعليه اجر جميع ذلك ولو عطب العبد في حال الجحود في الخياطة

فلا شيء على المستأجر انما عليه الاجرة وكذلك لو قال المستأجر هو عبدة ولكن غصبته والمستلة بحاله كذا في محيط السرخسي * واذا استأجر الرجل رحي ماء فانكسر احد الحجرين والدوارة فهذا عذرون له ان ينسخ الاجارة وكذلك ان انكسر البيت فان اختلفا فهذا على وجهين اما ان يختلفا في مدة الانكسار او اختلفا في اصل الانكسار والجواب فيه كالجواب فيما اذا اختلفا في قدر مدة انقطاع الماء او في اصل الانقطاع كذا في الذخيرة * اكثرى ابلا الى بغداد واختلفا في وقت الخروج فالامر اى المستأجر في الاصل وكذا في تعيين الطريق اذا لم يكن الطريقان متعاقبين ولو كان احدهما اصعب لابد من البيان كذا في الخلاصة * قال رجلان استأجرا دابة من الري الى الكوفة باجر مسمى فلما ذهبا الى الكوفة اختصما عند القاضي فقال احدهما اكترينا من فلان الى الكوفة ذاهبا وجائيا وقال الآخر اكترينا من فلان الى مكة ذاهبا وجائيا ولايسة لواحد منهما فان القاضي يقضي بالدابة ملكا للمقر له الغائب ولا يقضي فيها بالاجارة وينع القاضي كل واحد منهما من الراهب الى الموضع الذي يدهمي فان ادعى كل شيء ترهما القاضي وما اجمعا عليه فان اقام كل واحد منهما البيعة على ما ادعاه من الكراء وركبت البيعتان وقف الناصي الدابة في ايديهما ولا بأذن القاضي لواحد منهما في الركوب الى الموضع الذي يدهمي ولكن بأمرهما ان ينفقا عليها على ما يرى ان رجى قدوم صاحبها وان لم يرج لا بأمرهما بالنفقة بل بأمرهما بالبيع واذا باع الدابة بأمر القاضي وقف القاضي الثمن في ايديهما فان كان قد اتفقا عليهما بأمر القاضي وثبت ذلك عند القاضي فالقاضي يعطيهما من الثمن مقدار ذلك كذا في التاثير خاتمة * فان طلب كل واحد منهما الكراء الذي دفع الى صاحب الدابة لم يدفع لان فيه قضاء على الغائب ولكن يجعل الثمن في ايديهما موقوفنا الى ان يصرهنا ان ربهامات والقاضي ان لا يسمع خصومتها ولا يأمر بالبيع والنفقة لان فيه قضاء على الغائب بوجه وفيه حفظ مال الغائب فيميل الى اي جانب شاء كذا في الكافي * ولو اكترى دابة من بغداد الى الكوفة ذاهبا وجائيا فلما بلغا الكوفة بدا احدهما ان لا يرجع الى بغداد وكان ذلك عذرا في فسخ الاجارة فان رفع الامر الى القاضي في فسخ الاجارة وتصادق على ذلك ولم يقيما بيعة فالقاضي لا يتعرض لشيء من ذلك فان اقاما البيعة مع تصادقهما على ذلك فالقاضي لا يفسخ الاجارة لما في ذلك من القضاء على الغائب لكنه ان شاء آجر ذلك النصف من شريكه على سبيل النظر وفي الكتاب يقول ان شاء القاضي يكرى الدابة لكليهما من الذي يرجع الى بغداد ومعناه

ان القاضي يكرى النصف الذي كان لصاحب العذر من الذي يريد الرجوع اليه ، بغداد ويقرر الكراء في النصف الذي كان له وان شاء اكرى نصفها من آخر فتركبها جميعا وعلى سبيل النهائي كما كانا بعلان مع الاول ثم لم يذكر في الكتاب انه اذا لم يجد من يكرى ذلك النصف هل له ان يودع ذلك النصف من الذي يريد الرجوع الى بغداد وذكر في موضع آخر انه ان شاء فعل ذلك فيكون النصف في يده بالوديعة والنصف بالاجارة فيركب يوما وينزل يوما وهذا الاطلاق على قولهما اما على قول ابي حنيفة راح اجارة النصف من رجل آخر لا يجوز لمكان الشيوع كذا في المحيط * وفي نوار بن سماعة وهشام عن محمد راح رجل آجر دارا من رجل بدرهم معلومة فاستحقها رجل بالبينة وقال كنت دفعتها الى الآجر وامرته ان يؤجرها فالاجرة لي وقال الآجر كنت غصبتها منه رأجرتها فالاجرة لي فالقول قول رب الدار وياخذ الآجر وان اقام الآجر البينة على ما ادعى من الغصب لا تقبل بينته وان اقام بينة على اقرار المستحق بما ادعى من الغصب تقبل بينته وكانت الاجرة له ولو كان الآجر بنى في الارض بناءً وأجرها مبنية فقال رب الارض امرتك ان تبني وتؤجر وقال الآجر غصبتك وبنيتها وأجرتها قال يقسم الآجر على قيمة الارض غير مبنية وعلى البناء فما اصاب الارض فهو لرب الارض وما اصاب البناء فهو لصاحب البناء كذا في الذخيرة * قال ابو نكراسا جردابة وذهب الى سمرقند فجاء آخر وادعاه لنفسه ولم يصدق انه مستأجر واستحق عليه هل للآجر ان يرجع على بائعه قيل لا فان كان المدعي للدابة ادعى فعلا على الذي في يده الدابة بان قال هذه الدابة ملكي غصبتها مني ينتصب هو خصما ويسمع عليه البينة ويكون للآجر حق الرجوع على بائعه واذا ادعى على آخر اني استأجرت هذه الدار التي في يدك من فلان بتاريخ كذا قبل ان تستأجرها هل ينتصب صاحب اليد خصما للمدعي في حق اثبات الاجارة عاينه حتى لو اقام بينة على الاجارة هل تسمع بينته فهذا على وجهين اما ان ادعى على صاحب اليد فعلا بان قال استأجرت هذه الدار من فلان وقبضتها فاخذتها مني بغير حق او غصبتها عني تسمع بينته واما اذا قال استأجرت من فلان قبل ان تستأجر انت وقد سلم اليك ولم يدع عليه فعلا لا تسمع بينته كذا في المحيط * المستأجر اذا ادعى انه استأجر الارض وهي فارغة وادعى المؤجر انها كانت مشغولة ومزروعة يعتبر الحال وان كانت الارض فارغة فالقول للمستأجر وان كانت مشغولة فالقول للآجر وهو المختار كذا في خزائن المفتين * باع الدلال ضبعة رجل بامره

فقال صاحب الضيعة بعثها بغير اجر و قال الدلال بل باجر فان كان هذا الدلال معروفا بأنه يبيع اموال الناس بالا اجر لا يصدق الامر على دعواه ويجب اجر المثل كذا في جواهر الاخلاطي *
ولو قال الراعي خفت الموت فذبحتها فانكر المالك فالقول قوله وعلى الراعي البينة كذا في الوجيز للكردي *
وفي فوائد صاحب المحيط اختلف الراعي مع المالك فقال الراعي ذبحتها وهي مينة وقال المالك ذبحتها وهي حبة فالقول قول الراعي في صيد النوازل اما الاجنبى اذا قال ذبحت شاتك وهي مينة هل يكون مثل الراعي قال ينبغي ان يكون مثله حتى يكون القول قوله مع يمينه وهكذا قاله بعض الفقهاء رح لان في ضمانه شك بخلاف ما اذا قال ذبحت شاتك باذنك وانكر المالك الاذن حيث يكون القول قول المالك ولو قال الراعي ذبحتها لانها مريضة وقال صاحبها ما بها مرض فالقول قول رب الشاة ويضمن الراعي كذا في الفصول العبادية * دفع الاجر الى المؤجرو مات بعد شهرين فطالبه الورثة باجر عشرة اشهر وقال المؤجر اجرتها بهذه الاجرة شهرين وابحت له السكنى ببقية السنة وقالت الورثة بل اجرتها سنة فالقول للمؤجر لانه مالك الاجرة وادعت الورثة ابطال ملكه كذا في الفقيه * الباب السادس والعشرون في استيجار الدواب والركوب يجوز استيجار الدواب للركوب والحمل فان اطلق الركوب جاز ان يركب من شاء كذا في الهداية *
اذا ركب بنفسه او ركب واحدا ليس له ان يركب غيره كذا في الكافي * فان ركبها المستأجر او غيره بعد ما تعين فعطبت ضمن قيمتها كذا في الجوهرة النيرة * فان قال على ان يركبها فلان فاركبها غيره فعطبت ضمن كذا في الكافي * اذا تكارى من رجل ابلا مسماة بغير عينها من كوفة الى مكة فالاجارة جائزة قال الشيخ الامام خواهر زادة ليس تفسير المسئلة ان استأجر ابلا بغير عينها لان استيجار اهل بغير عينها لا يجوز لجهالة المعقود عليه بل تفسيرها ان يتقبل المكاري الحمل فيقول له المستكاري احملني الى مكة بكذا فيكون المعقود عليه الحمل في ذمة المكاري وانه معلوم بل آلة الحمل وجهالة الآلة لانوجب فساد الاجارة كما في الخياط والقصار وما اشبه ذلك قال الصدر الشهيد ونحن نفتي بالجواز كما ذكر في الكتاب وتفسير ذلك ما قلنا وصار ذلك معنى معتادا ولو لم يكن كذلك لاجوز هكذا في المحيط * ولو استأجر دابة الى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق بتحت الدابة وضعفت عن السير فان كان المستأجر استأجر الدابة بعينها كان للمستأجر الخيار ان شاء

نقض الاجارة وان شاء تبرص الى ان تقوى الدابة وليس له ان يطالبه بدابة اخرى وان كان المستأجر تكارى حمولة بغير عينها ليحمل الى ذلك المكان فاذا ضعفت الاولى وان كان له ان يطالبه بدابة اخرى كذا في خزائن المفتين * في جامع الفتاوى ولو استأجر دابة الى مكان معلوم ولم ينفذها الى ذلك المكان وقد استعملها فلا اجر عليه وان انفذ بها الى ذلك المكان وجب الاجر ركب اولم يركب وهذا اذا انفذ بها الى ذلك المكان من الموضع الذي استأجر الدابة ولو مكث ينظر ان مكثه مثل ما يكون انتظار خروج القافلة فعليه الاجر لذهابه الى ذلك المكان ركب اولم يركب ولو مكث كثيرا مقدارا ما لا يمكث في انتظار القافلة وقد تقرر عليه الضمان فلا يرتفع بالخروج فلا يجب الاجر كذا في التاتارخانية * رجل استأجر دابة يوما وانتفع بها فيه وامسكها تلك الليلة وقد ورم بطنها واعتلت فتركها في الدار التي هي فيها وهي دار غيره فماتت يضمن كذا في جواهر الفتاوى * ولودفع المكاري الدابة الى المكثري لا يجب عليه ان يبعث تلميذه او غلامه ومن محمد ربح انه يجب كذا في الغيائية * وفي الصيرفية استأجر دابة بعينها للحمل فحمل المكاري على غيره قال لا يستحق الاجر ويكون متبرعا كذا في التاتارخانية * وتكاري من العرلات الى جعفي وجعفي تبيانان بالكوفة ولم يسم اي قبيلتين هي او الى الكناسة ولم يسم اي الكناستين هي الظاهرة او الباطنة فعليه اجر مثلها ومثله بخارا اذا انكارها الى السهلة ولم يبين اي السهلين هي سهلة فوت او سهلة امير او تكارها الى خنوب ولم يبين اي القريتين والسهلة (ريگستان) وسهلة الامير ورب سمرقند كذا في الظهيرية * استأجر دواب من خوارزم الى بخارا بعشرين دينارا ولم يعين النقد والوزن فلمعتبر نقد خوارزم ووزنه لمكان العقد فيه كذا في القية * تكاري دابة باربعة دراهم الى مكان كذا على ان يرجع اليوم فلم يرجع الى ايام يجب عليه درهمان لانه مخالف في الرجوع كذا في الوجيز للكردي * استأجر بعيرا الى مكة فهذا على الذهاب دون المجيء وفي الغارية على الذهاب والمجيء كذا في الذخيرة * في فتاوى آهوا استأجر دابة ليحمل عليها مائة من من الحنطة فمرضت فلم تطق الا خمسين فحمل عليها هل يرجع على المكاري بحصة ذلك قال القاضي بديع الدين لا لانه رضي بذلك كذا في التاتارخانية * واذا تكارى دابتين احدهما الى بغداد والاخرى الى حلوان فان كانت التي الى بغداد بعينها والتي الى حلوان بعينها جاز العقد وان كانت بغير عينها لم يجز وعليه فيما ركب اجر مثله ولا ضمان اعتبار العقد الفاسد بالجائز كذا في المبسوط * ولو تكارى دابتين رجلان صفقة واحدة يقسم الاجر على اجر

مثلها على قدر حملها وكذا اذا استأجر غلامين للخياطة وبحو كذا في الغيائية * واذا تكارى قوم مشاة ابلا على ان المكاري يحمل ما به من مرض منهم او من اعبي منهم فهذا فاسد ولو شرط عليه مقبة الاجير وتفسيرها ان يركب واحد منهم ثم ينزل ثم يركب الآخر ثم ينزل فذلك جائز كذا في الخلاصة * واذا آجر الرجل دابة الى الجبانة او الى الجبارة فهذا لا يجوز قالوا انما لا يجوز الى الجبانة في بلدة لاهلها جبانتان احدهما بعيدة والاخرى قريبة بما كان في بلاد محمد رح جبانتان احدهما بعيدة والاخرى قريبة ولا يدري الى ايتهما آجر اما اذا كانت جبانة واحدة يجوز وتقع الاجارة على اول حدود من تلك الجبانه وفي الجبارة انما لا يجوز اذا كان المصلى اثنين او ثلثة ولا يدري الى ايتهما آجر اما اذا كان المصلى واحدا واكثر الا انه يعلم انه الى ايها آجر يجوز كذا في الذخيرة * وان استأجر دابة لبشيع عليها رجلا او لثقتي عليها رجلا لا يجوز الا ان يسمى موضعا معلوما كذا في الظهيرية * اذا استأجر من رجل دابة كل شهر بعشرة على انه متى بداله من ليل او نهار حاجة ركبها فان كان يسمى بالكوفة ناحية من نواحيها فهو جائز وان لم يسمى مكانا معلوما لا يجوز كذا في المحيط * وان تراه من بلد الى كوفة ليركبها فله ان يباغ عليها منزله بالكوفة استحسانا وفي القياس ليس له ذلك وكذلك لو استأجرها ليحمل متاعا فان حظ المتاع في ناحية من الكوفة وقال هذا من لي فاذا هو قد اخطأ فارد ان يحمله ثانيا الى منزله فليس له ذلك وكذلك لو تكارى حمارا من الكوفة ليركبه الى الحيرة ذاهبا وذا ثابا فله ان يبلغ عليه الى اهله بالكوفة اذ رجع عن موضع كما لو تكارى من الكوفة الى الحيرة واذا تكارى دابة بالكوفة من موضع كانت فيه الدابة الى الكناسة ذاهبا وذا ثابا فارد ان يبلغ في رجعه الى اهله لم يكن له ذلك انما له ان يرجع الى الموضع الذي تكارى فيه الدابة كذا في المبسوط * وفي المنتقى لو تكارى دابة على دخول عشرين يوما الى موضع كذا فاد حله المكاري في خمسة وعشرين يوما قال يحط عنه من الاجر بحساب ذلك وهذا يستقيم على قول ابي يوسف ومحمد رح اما على قول ابي حنيفة رح ينبغي ان يفسد الاجارة كذا في الخلاصة * وان تكارها من الكوفة الى بغداد على انه ان ادخله بغداد في يومين فله عشرة والا فله درهم فعند ابي حنيفة رح التسمية الاولى صحيحة والثانية فاسدة وعندهما تصح التسميتان كذا في المبسوط * ولو اكترى ابلا من كوفة الى مكة الحج ذاهبا وذا ثابا كان له ان يركبها يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وثلثة ايام التشريق كذا في خزانة المفتين * ولو اكترى الدابة رجلا ن فمات احدهما في بعض الطريق اجبر المكاري على

ان يكرى والذي يريد السير نصف بعيره بنصف الاجر وله ان يحمل معه مثل الذي مات ولو استأجر واستغنى ليحملهم فيها فمات بعضهم حمل الباقي بحصنهم وله ان يحمل مثل من مات او اكثر ما لم يضرب الباقي في سيرهم المشروط فان قال احدهم اقم هنا فان كان في بعض البوادي اجبر الى ان ينتهي الى اقرب العمران كذا في الغائية * رجل استأجر بعيرا من الكوفة الى مكة ذاهبا آتيا ثم مات بعد ما قضى المناسك فانما عليه من الاجر بحساب ذلك فان العقد فيما بقي قد بطل بموته فسقط من الاجر بحسابه ويجب في تركته بحساب ما استوفى ثم بين فقال يلزمه من الكراء خمسة اعشار ونصف ويبطل عنه اربعة اعشار ونصف وهذه مسئلة عجيبة قال شمس الائمة السرخسي وبيان تخريج هذه المسئلة ان من الكوفة الى مكة سبعة وعشرين مرحلة فذلك للذهاب وللإياب كذلك وقضاء المناسك يكون في ستة ايام في يوم التروية يخرج الى منى وفي يوم عرفة يخرج الى عرفات وفي يوم النحر يعود الى مكة لطواف الزيارة وثلاثة ايام بعده للرمي وبحسب كل يوم مرحلة فاذا جمعت ذلك كله كان ستين مرحلة كل ستة من ذلك عشرة فاذا مات بعد قضاء المناسك والرجوع الى مكة فقد تقرر عليه ثلثة وثلثون جزءاً من الاجر سبعة وعشرون جزءاً للذهاب الى مكة وستة اجزاء للمناسك وذلك خمسة اعشار ونصف عشر كل عشر ستة قال شمس الائمة ربما يشترط الممر على المدينة فيزداد ثلثة مراحل فان من الكوفة الى مكة على طريق المدينة ثلثين مرحلة فان كان شرط ذلك في الذهاب تكون القسمة على ثلث وستين جزءاً ويتقرر عليه ستة وثلثون جزءاً من ثلثة وستين جزءاً من الاجر ثلثون للذهاب وستة لقضاء المناسك فان كان اشترط الممر على المدينة في الاياب فعليه ثلثة وثلثون جزءاً من ثلثة وستين جزءاً من الاجر للذهاب سبعة وعشرين جزءاً ولقضاء المناسك ستة اجزاء وان كان شرط بينهما ان الذهاب من طريق المدينة والاياب كذلك فالقسمة على ستة وستين جزءاً وانما يتقرر ستة وثلثون جزءاً للذهاب ثلثون ولقضاء المناسك ستة فحاصل ما يتقرر عليه ستة اجزاء من احد عشر جزءاً من الاجر ولم يعتبر السهولة والوعورة في المراحل لقسمة الكراء عليها لان ذلك لا يمكن ضبطه والوعورة الصعوبة هذه مسئلة يمنح بها من يتبحر في علم الفقه هكذا كان يحكي والدي عن استاذة الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني كذا في الظهيرية * ولو اراد المكترى ان ينصب على الحمل كنيسة او قبة لا يملك ذلك ولا يملك ان يبدل من جنسها ما هو اعظم منها وان كان دونها او مثلها جاز ولو اراد المكترى ان يبدل البعير مثل الاول جاز ولو انكسر

المحمل فركب على الزاملة يجب الإحر بكماله وان هرب الحمل فانفق المكتري على الدابة
بامر الحاكم او بامر من نصبه الحاكم يرجع بما انفق على صاحب الدابة ولا يصدق في الاتفاق
الابينة كذا في الغائية * واذا تكارى الرجل دابة من رجل على ان يركب مع فلان بشيعة
الى مكان معلوم حتى جازت الاجارة فحبسها من الغد الى انتصاف النهار ثم بد الرجل ان لا يخرج
فرد الدابة عند الظهر فلا جروهل يضمن بهذا الحبس ان حبسها قدر ما يحبس اليه لا ينظر خروج
ذلك الرجل لا يضمن وان كان اكثر من ذلك يضمن كذا في الذخيرة * واذا استأجر دابة للحمل فله
ان يركبها واذا استأجرها للركوب لم يكن له ان يحمل عليها واذا حمل عليها لا يستحق الاجر
وفي التتالي اذا استأجر دابة يحمل عليها فحمل رجلا عليها لا يضمن كذا في المحيط * رجل تكارى
دابة الى بغداد على ان يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة ان يطالبه بالكراء
ما لم يرجع من بغداد وهذا مشكل لانه لا يدري ميثاق رجوعه من بغداد فان كان الاصل مجهولا
فان مات المستأجر في بغداد الآن يأخذ صاحب الدابة اجر الذهاب من تركته كذا في الظهيرية *

الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال والضياح والنفق وغير ذلك استأجر
دابة الى موضع كذا فركبها في المصر ولم يذهب الى ذاك الموضع يضمن ولو كان هذا في النوب لا
كذا في السراجية * ومن محمد رح استأجرها للركبها في المصر يوم ما فخرج عليها ثم ردها في ذلك
اليوم الى المصر برئ عن الضمان كذا في التاتار خانية * استأجر دابة ليحمل عليها شعير اكيلا
معلوما فحمل عليها برأ مثل كبله فعليه قيمة الدابة ان هلك ولا اجر عليه في قولهم جميعا لان الحنطة
اثقل من الشعير وهي اصلب واشد اند ما جا من الشعير فصار كما لو حمل عليها حجارة وحديدا
بخلاف ما لو استأجرها ليحمل عليها عشرة اقنرة من شعير وحمل عليها احد عشر قنبرا من شعير حيث
يضمن جزء من احد عشر جزء من قيمتها اذا كانت الدابة تقوى على حمل ذلك لان المحمول من
جنس المسمى ولو سمي عشرة اقنرة من حنطة فحمل عليها عشرة اقنرة من شعير ففي الاستحسان
لا يضمن ولو سمي حنطة وزنا فحمل عليها شعيرا مثل وزن الحنطة لا يضمن اذا لم يجاوز المحمول
من موضع الحمل من الدابة وان سمي شعيرا فحمل عليها وزن الشعير حنطة ضمن والا صل
ان المسمى متى كان في موضع الحمل والمحمول ايضا في موضع الحمل وقد استويا وزنا لان المحمول
يأخذ

يأخذ من موضع الحمل اقل مما يأخذ المسمى ضمن لان المحمول حينئذ يكون اضر بالدابة من المسمى كما لو سمي حنطة او شعير فحمل عليها حديد او حجر امثل وزن المسمى فان كان المحمول يأخذ من موضع الحمل اكثر مما يأخذ المسمى لا يضمن لانه ايسر على الدابة فلا يضمن بالخلاف اليه الا اذا جاوز المحمول عن موضع الحمل كما لو سمي حنطة فحمل بوزنها خطبا او تبنا او قنطارا بحيث جاوز موضع الحمل وبهذا يقتضى كذا في الظهيرية * ولو تكارها ليحمل عليها شعيرا كيلا معلوما فحمل عليها برّا مثل نصف ذلك من البر قال الامام السرخسي رح يضمن وقال الامام خواهرزادة لا يضمن استحسانا قال الصدر الشهيد رح في عارية الاصل هو الاصح كذا في الخلاصة * ولو استأجر دابة ليحمل عليها شعيرا فحمل عليها في احد الجوارقين حنطة وفي الآخر شعيرا فغطت قال اصحابنا يجب عليه نصف الضمان ونصف الاجرة كذا في البنابيع * ولو حمل الاكسية والطبالسة مكان الثوب الزطي ضمن كذا في الغياثية * اكثرى بعير المحمل فحمل زاملة يضمن وان حمل رجلا مكان الحمل لا يضمن لانه اخف كذا في محيط السرخسي * استأجره ليركب فاركب غيره ثم انزله وركب لا يبرأ عن الضمان ولو استأجرها ان يحمل الى موضع كذا افتادها الى هناك ولم يركب ولم يحمل وجب الاجر ولو لم يركب ولم يحمل بعذر في الدابة لا يجب الاجر كذا في التاتارخانية * وان استأجر سرجا ليركبه شهرا فاعطاه غيره فركب فهو ضامن ولا اجر عليه وان استأجر كافا ينقل عليه حنطة شهرا فهو جائز وحنطته وحنطة غيره سواء والجوالق كذلك كذا في المبسوط * واذا استأجر ليحمل عليها حمل نفسه فحمل عليها حمل غيره فلا ضمان ولو استأجر محملا ليركبه فليس له ان يحمل غيره كذا في التاتارخانية * ولو استأجر دابة على ان لاحد هما ثلثيها وللآخر ثلثها فحمل عليها الاول سبعة والآخرة عشرة ضمن هذا اربعة وثلثان من سبعة عشر لان المأذون له خمسة وثلثان كذا في الغياثية * واذا استأجر من آخر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها احد عشر مخنوما فغطت الدابة من ذلك بعد ما بلغت المكان المشروط فعليه الاجر كاملا ويضمن جزء من احد عشر جزء من قيمة الدابة ولم يملك شيئا من المستأجر قالوا تاويل المسئلة من وجهين احدهما اذا كانت الدابة تطبق حمل ما زاد وكانت تسير مع الحمل اما اذا كانت لا تطبق يضمن جميع قيمتها على قياس مسئلة تأتي بعد هذا والثاني ان يحمل عليها احد عشر مخنوما دفعة واحدة اما اذا حمل عليها عشرة مخاتيم حنطة ثم حمل عليها وغطت الدابة يضمن قيمتها بنماها هذا اذا حمل الحادي عشر

استأجروا للركوب في المصر واخرج المصر فان استأجر لحمل مروس بعينه فاركب غيرها صار ضامنا ولا يجب الاجر سلمت الدابة او هلكت وان كان لحمل مروس بغير عينها لم يضمن كذا في المحيط * تكرى ليجعل انسانا يحمل امرأة ثقيلا لا يضمن لان اسم الانسان يتناولها وان كانت ثقيلا بحيث لا تحملها الدابة يضمن لانه يكون اذا لا حملا كذا في محيط السرخسي * لو استأجرها ليركب فاركب صبيبا يستمسك ضمن الكل وكذا اذا لم يستمسك كذا في الغبانة * اكرى دابة ليجعل عابها امرأة فولدت فحمل ولدها معها يضمن بقدر الولد وكذلك لو ولدت الناقة فحمل ولدها مع المراء وان كان ولدت الناقة ملكا لصاحب الدابة كذا في محيط السرخسي * واذا استأجر حمرا يسرج فاسرجه لا يسرج بمثله الحمير فهو ضامن بقدر ما زاد باتفاق الروايات وان كان السرج الثاني اخف من الاول او مثله فلا ضمان وكذلك لو استأجره باكاف فنزع ذاك الاكاف واوكفه باكاف هو اخف من الاول او مثله فلا ضمان وان اوكفه باكاف هو اثقل ضمن بقدر الزيادة واذا استأجر حمرا باكاف ليركبه نزع الاكاف واسرجه فلا ضمان ولو استأجر حمرا يسرج ليركبه فحمل ما بهما كان السرج اكا ليركبه فهو ضامن هكذا ذكر في الجامع الصغير قالوا وهذا قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح فهو ضامن بقدر ما زاد وجه ما ذكر في الجامع الصغير وهو الاصح انه مخالف في الكل صورة ومعنى وهذا اذا كانت دابة تؤكف بمنزل هذا الاكاف اما اذا كان دابة لا تؤكف اصلا ولا تؤكف مثل هذا الاكاف يضمن جميع القيمة في قولهم جميعا كذا في المحيط * ولو استأجر حمرا عرابا فاسرجه، وركبه فهو ضامن قال مشائخنا اذا استأجر من موضع الى موضع لا يمكن الركوب اليه الا بسرج نحوان استأجره من بلد الى بلد لا يضمن وكذلك لو استأجره ليركب في المصر والمستأجر ممن لا يركب في المصر عرابا فلا ضمان ويثبت الاذن في الاسراج في حقه دلالة فان كان المستأجر ممن يركب في المصر عرابا فعليه الضمان ثم اذا ضمن يضمن جميع القيمة او بقدر ما زاد الاذ كر له هذه المستئلة في الاصل قال بعض المشايخ يضمن جميع القيمة وهو الصحيح هكذا في المحيط * وان استأجر دابة بغير لجام فالجملها او كانت ملحمة فنزع وابدله بلجام مثله وركب لا يضمن وان كانت تركب بغير لجام فالجملها بلجام لا تلجم بمثلها كان ضامنا كذا في خزائن المفتين * واذا كيم الدابة بلجامها اي جذبها الى نفسه بغنى او ضربها فعطبت ضمن عند ابي حنيفة رح وعليه

وعليه الفتوى كذا في الجوهرة النيرة * ومن اسمعيل الزاهد قال لو استأجرها ليركبها فضر بها فماتت ان كان يضر بها باذن صاحبها واصاب الموضع المعتاد لا يضمن اجماعا وان اصاب غير الموضع المعتاد يضمن بالاجماع الا ان يكون مأذونا له في ذلك الموضع بعينه كذا في المضمرات * فان كان في عنف في السير يضمن اجماعا كذا في الغيانية * رجل استأجر دابة للركوب الى الكوفة فجازرها من الكوفة مقدار مالا يسامح فيه الناس وركب في تلك الزيادة ولم يركب ثم ردها الى الكوفة كان عليه الاجر الى الكوفة فتكون الدابة مضمونة عليه ما لم يردّها الى صاحبها حتى لو هلك في طريق الكوفة يضمن قيمتها ولا يستقط عنه شيء من الاجر وهذا قول ابي حنيفة رح الآخرو هو قول صاحبيه كذا في فتاوى قاضيان * واو هلك المستأجر في بدا المستأجر فاستحقه رجل فضمن المستأجر قيمته رجوع على الآجر وما ضمن كذا في الينابيع * جامع الفتاوى اذا استأجر ليحمل عشرة اقتره تأجره من غيره ليحمل عليها عشرين فقبره فحمل فعطبت الدابة بتخير المالك في التضمن فان ضمن الثاني رجوع على الاول وان ضمن الاول لا يرجع على الثاني لانه هو الذي غره ولو استأجر الى همدان فعطبت الدابة في نصف الطريق والذي بقي اشد بقسم الكراء على السهولة والشدة لانه رب فرسخ كراؤه درهم ورب فرسخ كراؤه درهمان كذا في التاتارخانية * ولو استأجر دابة ليركب الى موضع كذا ذاهبا وجائيا بعلفها حتى فسدت ثم رجع واردف غيره بحجب اجر مثل الذهب ونصف اجر مثل الرجوع لان في الرجوع صار غاصبا في النصف وفي النصف فاسد ولو هلك ضمن نصف قيمة الدابة وان علفها بحسب ذلك مما عليه من الاجر كذا في الغيانية * ولو استأجرها ليركبها الى مكان عينه فركبها الى مكان آخر يضمن اذا هلك وان كان الثاني اقرب من الاول كذا في البدائع * واذا استأجر دابة ليركب الى مكان كذا فذهب بها في مكان آخر وسلمت الدابة او هلكت فلا اجر عليه والا صل في جنس هذه المسائل ان استيفاء المعقود عليه يوجب الاجر على المستأجر اذا تمكن المستأجر من استيفاء ما هو المعقود عليه اما اذا لم يتمكن فلا الايرى ان من استأجر من آخر ثوبا بعينه ليلبسه وفصب هذا المستأجر من هذا الآخر ثوبا آخر ثم ان المستأجر لبس الثوب المفصوب دون الثوب المستأجر فان كان في بيته فانه يجب الاجر على المستأجر في الثوب المستأجر وان لم يكن متمكنا بان كان فصب وجل الثوب المستأجر من المستأجر لا اجر على المستأجر اصلا كذا في الذخيرة * استأجر دابة ليحمل عليها حدا معين الى موضع معين في طريق

بعينه او استأجر حمارا يحمل متاعه في طريق بعينه فخذ في طريق آخر فسلكه الناس فهكمت او المتاع لم يضمن وان بلغ فله الاجر لان الطريق لما لم يتفاوت لم يقد تعيينه حتى لو اخذ في طريق لا يسلكونه او هو مخوف ضمن لان تعيينه متقيد وان حملته في البحر ضمن لان الهلاك فيه غالب وان بلغ فله الاجر ولا مبرة للخلاف عند حصول المقصود وكذا الجواب في البضاعة كذا في التمر تاشي * رجل استأجر حمارا ليحمل عليه الى المدينة فحمل عليه و سافه في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق لبول او غائط او اشتغل بالحدث مع غيره فذهب الحمار وضاع ان لم يغيب الحمار عن بصره لا يضمن فان غاب ضمن كذا في فتاوى قاضي خان * استأجر دابة من القرية الى المصرف فبعث صاحب الدابة رجلا مع المسافر فتشغل المبعوث في الطريق بامر من الامور فذهب المسافر وحده بالدابة فضاعت في يده لا ضمان على الرجل المبعوث كذا في خزنة المفتين * وقال ابو يوسف ومحمد رح فيمن استأجر دابة الى مكان بعينه فله اسارع بعض طريق ادعاه لنفسه وجد استجاره فارصا حبه ايدى الاجارة فلو نفقت من ركوبه لا ضمان عليه ولو نفقت قبل الركوب ضمن ولو انتصت المسافر فنجاه بها ليردها على صاحبها فثلث يضمن و ذكر القندوري ان عند ابي يوسف رح اجرة ما قبل جحوده وسقطت عنه اجرة ما بعد جحوده وقال محمد رح عليه اجرة الجميع كذا في الكبرى * قال واذا عطبت الدابة المسافر والعبء المسافر عند مسافرهما من غير تعد ولا خلاف ولا جناية فلا ضمان عليه وبطلت الاجارة لانه فات المعقود عليه كذا في شرح الطحاوي * اذا استأجر دابة ليحمل طعاما الى المدينة ثم حمل عليها في الرجوع فقيرين من الملح بغير اذن صاحب الدابة فماتت فعليه الضمان كذا في الملتقط * وفي النوازل رجل دفع الى رجل بعير او امرة ان يكرهه ويشتري له شيئا بالكراء فعمي البعير في يده فباعه واخذ الثمن فهلك في الطريق قال الفقيه ابو جعفر ان باع البعير في موضع لا يندر على الوصول الى الحاكم فباعه بالبيع لا ضمان عليه في البعير ولا في ثمنه وان كان في موضع يقدر ان يستطبع امساكه او يستطبع رده اعمى فهو صامن لثيمته كذا في الخلاصة * وسئل عن اجرة من الاخر ليحمل شيئا معلوما الى مكان معلوم ولم يذهب دونه الدابة لكن استأجر رجلا ليذهب به الدابة ثم يرجع بها وقال له ارجع بها الي مع البعير فوصل الى الموضع المقصود ورجعت البعير وتلف هذا الاجير فاستعمل هذه الدابة ايا ما في عمل نفسه ثم رجع بها مع غير اخرى فافتر على هذه الدابة هل يضمن الاجير قال نعم لانه اجيرها خالف حين استعمالها فضمن والاجير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عند ابي حنيفة رح

في قوله الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد رحم فان لم يستعمله الم يضمن وان لم يرجع مع العبر
الاولى لانه قال له مع العبر ولم ينل هذه العبر فوجب اجراؤه على اطلاقه وقد رجع مع العبر
فلا يضمن كذا في فتاوى النسفي * ولو استأجرة امة ليحمل عليها حنطة من موضع معلوم الى منزله
بوما الى الليل وكان يحمل الحنطة الى منزله وفي الذهاب الى موضع الحنطة ثانيا يركب الدابة
فعطبت يضمن قيمة الدابة وقيل يضمن ان لم تكن العادة فلو كانت عادتهم الركوب لا يضمن وهو
لمختار عند ابي الميثرح كذا في جزالة المفتين * استأجر حمارا ليحمل عليه عشرين وقرا من التراب
الى ارضه بدرهم وله في ارضه لبن وكلما عاد حمل عليه وقرا من لبن فان هلك في العود ضمن قيمته
ولا اجر وان سام حتى تم العمل فعليه ثمام الا جر كذا في الوجيز للكردي * استأجر حمارا ليحمل كذا
حملا فزاد على ما سمى وحمل الحمولة الى مكانها وجاء بالحمار سليما فضاع قبل رده الى صاحبه
نظر الى ما زاد يضمن من قيمة حمار ذلك القدر هكذا في الكبرى * وسئل عن استأجر حمارا لينقل
عليه السرفين باجر معلوم والحمار ضعيف وقال المستأجر انه لا يقوي على الحمل وقال الآخر بل
يتوي واحمل عليه حمل مثله فبعث فاصابت رجله آفة قل لا يضمن كذا في فتاوى النسفي * وفي
المستقى استأجر غلاما بشئوا بعشرة في الخيالة فاستعمله في اللبن ليلينه بعشرة فعطب في ذلك ضمن وان
لم يعطب في ذلك حتى رده الى الخيالة فعطب فيها فلا ضمان ولا يشبه هذا ما اذا استأجر دابة الى
مكان معلوم فجاوز ذلك المكان كذا في الذخيرة * في فتاوى ابي الميثرح رجل جاء بدابة الى بيطار
وقال انظر فيها فان بها علة فنظر فيها فنقل تحت اذنها علة يقال لها فارة يعني (موش) فامر به صاحب
الدابة باخراجها فخرج ذلك بامر صاحب الدابة فماتت الدابة فلا ضمان على البطار لانه
مأذون في ذلك كذا في المحيط * صير في نقد دراهم رجل باجر فاذا فيها زيوف او ستوفة لا يضمن
الصير في شبه الاله لم ينفى حقا على صاحب الدراهم وانما اولى بعض العمل وهو تمييز البعض فيرد من
الاجر بحساب ذلك حتى لو كان الكل زيوا فيرد كل الاجر فان كان الزيوف نصفين نصف الاجر
ويرد الزيوف على الدافع فان انكر الدافع قال هذا ليس ما اتخذت مني كان القول قول الآخذ مع
بمبته لانه ينكر اخذ غيرها وهذا اذا لم يكن الآخذ اقربا ستيفاء حقه او باستيفاء الجياد فان اقر بذلك
ثم اراد ان يرد البعض بعيب الزيافة وانكر الدافع ان يكون دراهم لا يقبل قوله كذا في فتاوى
في ضيخان * وسئل عن استأجر وراقا ليكتب له مصحفا وينتطه ويعشره بكذا ويعجمه فاخطأ في

بعض النقط والعواشرف قال ابو جعفر لو فعل ذلك في كل ورقة فالدفع بالخيار ان شاء اخذوا عطاءه
اجرمثله ولا يجاوز به المسمى وان شاء رد عليه واخذ ما عطاءه وان واقفه في البعض دون البعض
اعطاء حصه ما وافق من المسمى وما خالف من المثل كذا في الحاوي * ولو امر رجلا بصيغ ثوبه
بالزعفران او بالبقم فصبغه بصيغ من جنس آخر كان لرب الثوب ان يضمه قيمة ثوبه ابيض وترك
ثوبه عليه وان شاء اخذ لثوب واعطاءه اجر مثله لا يزداد على المسمى وان صبغه ما امر به الا انه خالف
في الوصف بان امره ان يصبغه برقع فقبز عصفور فصبغه بقبز عصفور وان بذلك رب الثوب خبر رب الثوب
ان شاء ترك الثوب عاينه وضمه قيمة ثوبه ابيض وان شاء اخذ الثوب واعطاءه ما اراد من العصفور فيه مع
الاجر المسمى كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيخان * ولو دفع اليه خاتما او امره ان ينقش اسم في النقص
فنقش اسم غيره عمد او خطأ ان شاء صاحب الخاتم ضمنه قيمته الخاتم وان شاء اخذ واعطاءه مثل اجر
عمله لا يزداد على المسمى وكذا اذا دفع اليه نجارا بابا او امره ان ينقش كذا عمل غير ما امره فله الخيار
وان وافق امره الا قليلا فلا عبرة به كذا في الغياثية * واذا امر رجلا ان يحفر بئر او حفره قال محمد بن
اعطاءه ما زادت الخضره فيه ولا اجر له ولكن يستحق قيمة الصيغ الذي رافق البيت كذا في البدائع *
وان امره ان ينقش بدا وجداره احمر فنقشه اخضره ان شاء ضمنه وان شاء اخذ واعطاءه ما زاد اصيغ فيه
ولا اجر له ولو امر النجار بسمك له سمك بينه وحمكه واقامه على حاله ثم سقط من غير فعله فله الاجر
ولا ضمان عليه وان سقط كما قام من عمله وتكسرت الاجزاء فلا ضمان ولا اجر كذا في الغياثية * رجل
استأجر راضا ليزرعها حنظل فزرعها رطبة ضمن ما تنقصها ولا اجر عليه كذا في الجامع الصغير * ولو قال اقطع
قميصا فخاطه قباء او امره ان يخيطه روميا فخاطه فارسيا فان شاء رب الثوب ضمنه قيمة الثوب وترك
الثوب عليه وان شاء اخذ واعطاءه اجر مثله ولا يزداد على المسمى ولو خاط سراويل بنقطع حق المال
الى الضمان والصحيح ان له الخيار لانه وافق امره في اصل الخياطة كذا في الغياثية * روى هشام
عن محمد بن حريش فيمن دفع اليه رجل شيئا ليضرب له طسما موصوفا فضرب لذكر زوال ان شاء ضمنه
مثل ماشبهه ويصير الكور للعامل وان شاء اخذ واعطاءه اجر مثل عمله لا يجاوز به ما سمى كذا في البدائع *
واذا دفع اليه حائك غزلا ينسجه سبعة في اربع فحاكه اقل او اكثر فله الخيار لانه تبر شرطه وان
شاء ترك الثوب عليه وضمنه فله مثله والقول قول الحائك في مقدار المقبوض وان شاء اخذ
الثوب

الثوب واعطاءه الاجر لكن في الزيادة ولا يعطي بالزيادة شيئا لانه نسج بغير امره وفي النقصان يعطيه اجر مثل ما جاء به لا يزداد على المسمى يريد به على حصة من المسمى وتفسيره انه امره سبعا في اربع ومكسرة ثمانى وعشرون وما جاء به سبع في ثلث وهذه احد وعشرون فالنقصان بالربع ينقص من المسمى ربعه فيجب اجر مثل ما جاء به ولا يزداد به على ثلثة ارباع المسمى وان اختلفنا في مقدار امره فالقول قول رب الثوب ويتخير ان خالفه في الشرط كذا في الغيائية * (مردى ريسان قريب افنده داد تا كر باس بافند بافنده بعضى از بين ريسان قزرداشت وريسمان پنبه در آورد) ونسج الثوب وعلم صاحب الثوب بما صنعه الحائك والثوب للحائك (وخداوند ريسان از بافنده مثل ريسان خود طلب كند) لان الحائك يصير غاصبا حيث خلط غزله بغزل الآ خر خلطا لا يمكن معه التمييز او كان يهـ كن ولكن بكلفة ومشقة فيضمن غزل ذلك الرجل ويكون الثوب له كذا في خزانه المفتين * دفع الى حائك نوعين من الغزل وامره ان ينسج احدهما ارق والآ خر اغلظ فخلط الحائك خلطا ونسجهما واحدا يضمن مثل غزله والمنسوج له كذا في الوجيز للكردي * زجل دفع الى نساج نوعين من الغزل احدهما ارق من الآ خر (وفرمودش كه اين باريك رانشصدي باف واين سبطه را پانصدي) فخلط النساج ونسج احدهما في الآ خر صار الكرباس للنساج بالخلاف ويضمن الحائك مثل غزله كذا في الخلاصة * في النوازل سئل ابو بكر عن اكار قال له صاحب الضيعة اخرج هذه الحنطة الى الصحراء وهذه الجوز فانه رطب حتى لا يفسد فتسوف في ذلك وتركه حتى يفسد قال ان قبل الاكار من صاحب الضيعة هذا وام ينعل حتى يفسد ضمن في الجوز وان كانت حنطة يغرم قيمتها والفساد له قال الفقيه اذا لم يجد من الرطب مثله فعليه قيسه وان كان يقد ر على المثل فعليه مثله كذا في التاتارخانية * وارجاء الى خياط بثوب فقال للخياط انظر الى هذا الثوب ان كنتاني قديما فاقطعه وخطب درهم فقال نعم ثم قال بعد ان قطعه ان لا يكتيك فالخياط ضام بقيمة الثوب ولو قال انظر يكتيني قديما فقال نعم قال انطعه فاذا هو لا يكتيه لم يضمن كذا في السراج الوهاج * ولو قال انظر الى هذا الثوب ا يكتيني قديما فقال نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه او قال انطعه ان افلسا فاقطعه ان الايكتيه لا ذكر لهذه المسئلة في الكتب وحكي من الفقيه ابي بكر البلخي انه قال لا يضمن كذا في الذخيرة * اذا دفع الى خياط ثوبا وقال انطعه حتى يصيب القدم وكمه خمسة اشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا قال ان كان قد را صبع ونحوه فليس بشيء وان كان اكثر منه يضمنه كذا في الخلاصة * ترك الحمار على الباب ودخل المنزل ليأخذ خشب

الحمار وضاع ان لم يغب من بصره لاضمان وان غاب ان موضعاً لا يعد تضييعاً فان كانت السكة غير نافذة او بعض القرى لا يضمن فان عد تضييعاً ضمن ربط الحمار على بابه ودخل الدار ليأخذ شيئاً او المسجد فهاذا وترك الربط سواء قبض من في المختار ذكره السرخسي كذا في الوجيز للكردي * استأجر حماراً فحمل عليه وله حمار آخر فحمل عليه ايضاً فلما سار بعض الطريق سقط حماره فاشتغل به فذهب الحمار المستأجر وهلك ان كان بحال لو اتبع الحمار والمستأجر لهلك حماره او متاعه لا يضمن والا يضمن استدلالاً بان البقرة اذا نذت من السرج وترك الاجير اتباعها التلا يضيع الباقي فهلك التي نذت لا يضمن قلت وفي اجارة الذخيرة واو كان المستأجر حمارين فاشتغل بحمل احدهما فضاع الآخر ان غاب عن بصره فهو ضامن فعلى هذا ينبغي ان يضمن في المسئلة السابقة ان غاب عن بصره فهلك فتأمل عند الفتوى كذا في خزائن المفتين * وفي فتوى الاعلى استأجر حماراً فاضل في الطريق فتركه ولم يطلبه حتى ضاع قال ان ذهب الحمار من حيث لا يشعر به وهو حافظ له فاذا علم فطلبه ولم يظفر به فلا ضمان عليه وكذلك لو لم يطلبه وكان آيساً من وجودة ولو طلب بالترب في حوالى الموضع التي ذهب منه لاضمان وان ذهب وهو يراه ولم يدعه فهو ضامن يريد به اذا غاب من بصره وعلى هذا مستأجر الحمار اذا جاء بالحمار الى الخبز وترك الحمار واشتغل بشرى الخبز فضاع الحمار ان غاب عن بصره فهو ضامن وان لم يغب عن بصره فلا ضمان عليه كذا في المحيط * وتورط الحمار على اري في سكة نافذة وليس له منزل في تلك السكة ولا يقربه ان استأجره ليركب بنفسه وضاع ضمن ولو استأجر مطلقاً ولم يبين من يركب وهناك قوم ينهون بسوا في عيال المستأجر ولا من احزابه ان لم يستحفظهم ضمن ان ضاع وان استحفظهم او بعضهم وقبلوا حفظه وكان الاغلب في مثل ذلك الموضع ان نوم من يحفظ الدواب فيه لا يكون اصابة لا يضمن وان كان ذلك موضعاً عد نوم من يحفظ الدواب اصابة ضمن يعني اذا لم يستحفظهم فاما اذا استحفظهم وقبلوا حفظه فالضمان على الذي قبل الحفظ لا على المستأجر كذا في الخلاصة * رجل استأجر حماراً واستأجر رجلاً ليحفظ الدابة فهلك الدابة في يد الاجير ان كان المستأجر استأجره ليركب بنفسه يضمن وان لم يسم الراكب فلا ضمان كذا في الذخيرة * استأجر حماراً فوقفه ليصلي الفجر فذهب الحمار وانتهبه انسان فان رآه ينتهب او يذهب ولم يقطع الصلوة ضمن كذا في الفصول العمادية * ان اشتغل بالصلوة في الطريق والحمار بين يديه فضاع فان غاب عن بصره ولم يقطع الصلوة ولم يتبعه ضمن وان لم يغب عن بصره حتى ضاع لا يضمن كذا في الفتاوى العنابية * وسئل ابو بكر عن امر آخر

ان يستكرمي حمار او يذهب الى موضع كذا حتى يوفي الآمر الا جر ففعل المأمور ذلك وادخل المأمور في الطريق الحمار في رباط فهجم اللصوص واستولوا على الحمار قال لا ضمان عليه ان كان الرباط على الطريق الذي كان ممر المستأجر عليه وعليه الا جران كان فرغ من استعماله كذا في الحاوي * استأجر رجلا ودفع له حمارا وخمسين ليشترى شيئا للتجارة في موضع كذا فذهب واشترى واخذ الظالم حمار القافلة فذهب البعض خلف الحمار ولم يذهب البعض والا جبر فمن ذهب بعضه استرد والبعض لا فان كان الذين استردوا يلومون الذين لم يذهبوا ضمن وان كان الذين ذهبوا لا يلومون لمانيه من تحمل المتاع لا ضمان وان توجه الى القافلة القطاع فالقاي المكارى المتاع وذهب بحماره فاخذ القطاع القماش ان كان يعلم لولا الفرار لاخذوا الحمار مع القماش لا يضمن وان امكنه الفرار مع القماش والحمار وترك القماش يضمن كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر دابة ليذهب بها الى موضع معلوم فاخبر ان في الطريق لصوصا فلم يلتفت الى ذلك فذهب فاخذ اللصوص وذهبوا بالدابة قال الفقهاء ابو بكر ان كان الناس يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر بدوا بهم واموالهم فلا ضمان والا فهو ضامن كذا في الظهيرية * جماعة آجروا رجل واحد منهم حمارا من انسان وسلموا اليه ثم قالوا لواحد منهم اذهب انت معه تنعاهد الحمار فذهب معه فقال له المستأجر قف هنا مع الحمار حتى اذهب بحمار واحد واخذ الجوالق فذهب بالحمار لا ضمان على المتعاهد ان لم يقدر على الاخذ منه لانهم امرؤه بتعاهد ما في يد غيره كذا في خزائن المفتين * رجل اكترى حمارا من كش الى بخارافعي الحمار في الطريق وصاحب الحمار كان بخارا فامر المكتري رجلا ان ينفق على الحمار في علفه كل يوم مقدارا معلوما وسمى له الاجر الى ان يصل اليه صاحب الحمار فامسك الاجير الحمارا بما فانفق عليه وهلك في يده قالوا ان كان المكتري اكتره لركوب نفسه ضمن وان اكتره ولم يسم الركوب لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان * واذ ادفع الرجل فرسه الى رجل ليذهب به الى قريته ويوصله الى ولده فذهب به وسار مرحلة ثم انه ذهب وسيب الفرس في رباط ومضى لوجهه فجاء رجل من اهل تلك القرية فمر على الرباط فعرف الفرس فاستأجر رجلا ليذهب به الى تلك القرية فذهب الاجير بالفرس فهلك الفرس في الطريق فضمن الفرس على من يجب قال لاشك ان الاول ضامن لتسيبه واما مستأجر الاجير الذي ذهب بالفرس الى منزله ان كان لم يأخذ الفرس فلا ضمان عليه وان اخذه ثم دفعه الى الاجير فان اشهد

انه انما اخذه لبرده على صاحبه وكان الاجير من في عياله لاضمان ايضا وان ترك الاشهاد
او شهد لكن الاجير لم يكن في عياله ضمن واما الاجير فهو ضامن على كل حال وهذا الجواب
مشكل في حق الاجير اذا كان المستأجر اشهد على انه اخذ ليردها على المالك والاجير في عيال
المستأجر وان سلم ذلك الفرس في ذلك الرباط الى بن اخي صاحب الفرس لا يبرأ عن الضمان
واذا ضمن الاجير لا يرجع بما ضمن على المستأجر كذا في المحيط * وفي بعض الفتاوى (خر كرى
در راه بماند كرى گيرنده رنت وخر را ماند خداوند خربا خرن بود) فاخذ اللصوص الحمار وذهبوا به
فلا ضمان على المستكري وكذلك ان كان المكاري مع الحمار الا ان المستكري لم يكن معه ذهب
المكاري وترك الحمار فاخذ اللصوص الحمار فلا ضمان على المكاري قالوا هذا اذا لم يمكن
للمكاري حمل المتاع على دابة اخرى فاما اذا امكنه فلم يحمل كان عليه الضمان كذا
في الذخيرة * استأجر حمارا وذهب مع حماره الى البلد فاخذ العوان حماره المملوك فاشتغل
بتخليصه من يده وترك المستأجر وضاع لا يضمن ان كان لا يعرف العوان قال فاضبخان لا يضمن
مطامنا قال القاضي بدع الدين يضمن كذا في الفقيه * استأجر حمارا لينزل ان تراب من خربة فاخذ في النقلة
فانهدمت الخربة وهاك الحمار ان انهدمت من معالجة المستأجر يضمن قيمة الحمار وان انهدمت
من غيره ولا يجتهد بل لرذوة فيها ولم يعلم المستأجر به فلا ضمان عليه كذا في الفصول العبادية * رجل استأجر
حمارا لينقل عليه اشوك فذهب في سكة فيها نهر جار فبلغ موضعا ضيقا فضرب الحمار فوق في النهر
مع الحمل واشتعل المستأجر بتقطع الحبل فهلك الحمار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا تسير فيه الحمار
وعليها احد الها كان ضامنا وان كان موضعا تسير فيه الحمار وعليها احمالها ويتجاوز فان غنف عليه المستأجر
حتى وثب الحمار من ضرره كان ضامنا وان وقع لا من ضرره وتعينند لا يضمن كذا في الظهيرية *
استأجر حمارا لينقل عليه الحطب من الكرم وكان ينقل عليه الحطب ويوفره كما يوفره مثله فصدم الحمار
على حائط ووقع في النهر وهلك ان لم يغنف عليه في السوق بل ساق مثل ما يسوق الناس مثل ذلك
الحمار في ذلك الطريق فلا ضمان وان كان بخلافه فهو ضامن كذا في الذخيرة * ولو حمل عليه الحطب الى
المصرف صدم الحمار حائطا فوقع في النهر فعطب فان كان يمر وفر الحطب ساهما غلب الم يضمن وان كان يعلم انه
قما سلم ضمن وكذا اذا ساقه على قنطرة ضيقة كذا في الغياثية * مستأجر الحمار قبضه وارسله في كرمه مع
برن صته

برد عنه فسرق البردعة واثرفه البرد ومرض ومات منه في يد المالك ان كان الكرم حصينا بان يكون له حائل رفيع لا يقع بصرا لما الكرم وله باب مغلق فان عدم واخذ لم يكن حصينا والبرد لا يضرة مع البردعة لا يضمن البردعة والحمار وان كان بحال بضرة مع البردعة ضمن قيمة الحمارة لا البردعة وان لم يكن حصينا وبضرة مع البردعة ضمن قيمة البردعة لا الحمارة الى وقت الرد الى المالك كذا في الوجيز للكردي * غصب الحمارة المستأجر والمستأجر يقدر ان يأخذ منه بعد التبيين فلم يفعل حتى ضاع لم يضمن كذا في القنية * زرع بين ثلاثة حصود وهائم استأجر واحد من الثلاثة حمارة من رجل لينقل عليه الحصاد فقبض المستأجر الحمارة ودفعه الى شريكه لينقل عليه الحصاد فغضب الحمارة عند المستعمل وكان المعتاد فيما بينهم ان يستأجر واحد هم الحمارة والبقر ويستعمله هو وشريكه لا يضمن المستأجر كذا في خزانة المفتين * استأجر قبة ناليزن به الحمل كان في عمود عيب ولم يعلم به المستأجر فوزن به وانكسر ان كان يوزن مثل ذلك الحمل بمثل ذلك القبان بذلك العيب لا يضمن والا يضمن وهذا اذا لم يعلم الا جر المستأجر بذلك العيب اما اذا علم فقد اذن له بان يوزن به القدر الذي يوزن فيه بدون ذلك العيب فاذا وزن ذلك القدر لا يجب الضمان كذا في الوجيز للكردي * قال فخر الدين وبه يفتى كذا في الكبرى * وفي بيع المنقلى استأجر قدرا فلما انقضت مدة ردها الى المالك فهالكت في الطريق لا يضمن وان لم يرد ها يضمن كذا في النصول العمادية * رجل استأجر قدرا فلما فرغ حمله على الحمارة وذهب به الى بيت صاحبه فزلق رجل الحمارة فانكسر لا يضمن ان كان حمارة يطبق ذلك وان كان لا يطبق يضمن كذا في خزانة الفتاوى * استأجر قدرا للخبز فطبخ فآخذه ليخرجه الى الدكان فانزلق رجله فوقع فانكسرت ضمن كالحمال اذا انزلق وقيل ينبغي ان لا يضمن كمن استأجر ثوبا للبس وتخرق من لبسه قبل وهو الصحيح وكذا في مسئلة القصعة لا يضمن ان سقطت حال الانتفاع بهذا كذا في القنية * رجل استأجر فاسا ودفعه الى الاجير ليكسر الحطب له فذهب به الاجير ولا يدري اين ذهب ان استأجر الاجير او لا يضمن لانه استأجر ليدفع اليه وعلى القلب يضمن والمختار انه لا يضمن مطلقا كذا في الخلاصة * والاصح انه اذا استأجر الفاس او لا يعدل لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا ان يكون الاجير معروفا بالخيانة وان استأجر الفاس لما يختلف فيه الناس فان استأجره ليعمل هو بنفسه ضمن بالدفع الى غيره وان استأجر الفاس ولم يعين المستعمل فدفعه الى الاجير قبل ان يستعمل هو بنفسه لا يضمن وان استعمل هو

اولا ثم دفع الى الاجير ضمن كذا في فتاوى قاضي خان * استأجر فاس القصاب فاخذه منه
العوان بالجارية ولم يخلصه بدراهم حتى ضاع لم يضمن كذا في القنية * استأجر من رجل مرا وجعله
في الطريق ثم صرف وجهه عن الطريق ودعا اجيرا لله ولم يرح عن مكانه ذلك ثم نظر الى المر
واذا قد ذهب به قال ان كان تحول وجهه لم يطل حتى لا يسمى به مضيعا للمرا لضمان عليه والقول
في ذلك قوله مع يمينه ان كذبه الا جروا ن طال الله ته فهو ضامن كذا في المحيط * واذا استأجر
مرا فجعله في الطين ثم اعرض عنه فسرق ان طال الا مرض ضمن وان لم يطل الا عراض لا يضمن كذا
في الملتقط * سمسار باع مائة ببيعته فامسك الثمن عنده بامر صاحب الدار فسرقت الثمن للاضمان
عليه بالا جماع كذا في محيط السرخسي * التحال اذا جاء بالحمل فقال صاحبه امسكه فهلك عنده
لا ضمان عليه اما التصاروا الخياط من له حق الحبس لاستيعاء الاجرا ان امسك بائة بعد العيل فهلك
ان قبض الاجر فهو على ما ذكرنا وان لم يقبض فهو على الاختلاف المعروف كذا في التاثير خانية * واذا قصد
التصاروا ونزع البراغ ولم يتجاوز الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عطف من ذلك فان تجاوز الموضع
المعتاد ضمن وهذا اذا كان النزع بادن صاحب الدابة اما اذا كان بغير اذنه فهو ضامن سواء كان تجاوز
الموضع المعتاد او لم يتجاوز كذا في السراج الوهاج * اذا حتم الحجام او ختن الختان فسات ام يضمن
بخلاف التصار لكن هذا اذا لم يتجاوز موضع النعل فان جاوز فقطع الحشفة ذكر في النوادر ان مات
عليه نصف بدل التنس وان برئ نكدها بدل النفس وفي ديات شرح الطحاوي لو قطع الحشفة
عليه القصاص ولو قطع بعض الحشفة لا قصاص عليه ولم يذكر انه ما انجب عليه وفي الفتاوى الصغرى
في كتاب الديات يجيب حكومة العدل كذا في الخلاصة * ولو استأجر جارا يقطع يده واصبه مدا وينزع سنه جاز او مات
لا يضمن كذا في التاثير خانية * استأجر خبازا ليصنع له طعاما في ليلة فافسد الطعام فاحرقه ارام ينضجه كان
صاما ولو لم يفسد الخباز شيئا ولكن رب الدار اشترى راوية من ماء وامر صاحب البعير فان دخلها
الدار نساق البعير فخر على القدر فكسرها وافسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا ولا ضمان على
الخباز فيما فسد وكذا الوسط البعير على راد صغير او عبد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير
كذا في فتاوى قاضي خان * لا يمتنع حلقوم الطاحونة وضاعت الحنطة ضمن الطحان كذا في السراجية *

الباب الثامن والعشرون في بيان حكم الاجير الخاص والمشارك وهو شتمل على فصلين

الفصل الاول في بيان الحد الفاصل بين الاجير المشترك والخاص وبيان احكامهما اختلف عبارة

المشائخ في حد الفاصل بينهما بعضهم قالوا الاجير المشترك من يستحق الاجر بالعمل لا بتسليم نفسه للعمل والاجير الخاص من يستحق الاجر بتسليم نفسه وبمضي المدة ولا يشترط العمل في حقه لاستحقاق الاجر وبعضهم قالوا الاجير المشترك من يتقبل العمل من غير واحد والاجير الخاص من يتقبل العمل من واحد وانما يعرف استحقاق الاجر بالعمل على العبارة الاولى بايقاع العقد على العمل كما لو استأجر خياطاً ليخيط له هذا الثوب بدرهم او استأجر قصاراً ليقصر له هذا الثوب بدرهم وانما يعرف استحقاق الاجر بتسليم النفس وبمضي المدة بايقاع العقد على المدة كما لو استأجر انساناً شهراً ليعمل له والاجارة على العمل اذا كان معلوماً صحيحاً بدون بيان المدة والاجارة على المدة لا تصح الا ببيان نوع العمل واذا جمع بين العمل وبين المدة وذكر العمل اولاً نحو ان يستأجر راعياً مثلاً ليرعى له غنماً مسماة بدرهم شهراً يعتبر هو اجير مشترك الا اذا صرح في آخر كلامه بما هو حكم اجير الواحد بان قال علي ان لا ترعى غنم غيري مع غنمي واذا ذكر المدة اولاً نحو ان يستأجر راعياً شهراً ليرعى له غنماً مسماة بدرهم يعتبر هو اجير وحده بول الكلام الا اذا نص في آخر كلامه بما هو حكم الاجير المشترك فيقول وترعى غنم غيري مع غنمي كذا في الذخيرة* والاوجه ان يقال الاجير المشترك من يكون عتده وارداً على عمل معلوم ببيان عمله والاجير الخاص من يكون العقد وارداً على منفعته ولا تصير منافعه معلومة الا بذكر المدة وبذكر المسافة كذا في الشيبين* وحكم اجير الواحد انه امين في قولهم جبه يعا حتن ان ما هلك من عمله لاضمان عليه فيه الا اذا خالف فيه والخلاف ان يأمر بعمل فيعمل غيره فيضمن ما تولد منه حينئذ هكذا في شرح الطحطاوي* وحكم الاجير المشترك ان ما هلك في يده من غير صنعه فلا ضمان عليه في قول ابي حنيفة رح وهو قول زفر والحسن وانه قياس سواء هلك بامر يمكن التحرز عنه كالسرقة والغصب او بامر لا يمكن التحرز عنه كالحرق الغالب والغارة الغالبة والمكابرة وقال ابو يوسف ومحمد رح ان هلك بامر يمكن التحرز عنه فهو ضامن وان هلك بامر لا يمكن التحرز عنه فلا ضمان كذا في المحيط* وبعضهم افتوا بالصالح عملاً بالقولين والشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني يفتي بقول ابي حنيفة رح قال صاحب العدة فقلت له يوماً من قال منهم يفتي بالصالح هل يجبر الخصم لو امتنع قال كنت افتي بالصالح في الابتداء فرجعت لهذا وكان القاضي الامام فخر الدين خان يفتي بقول ابي حنيفة رح كذا في الفصول العمادية* وفي الابانة اخذ الفقيه ابو الليث رح في هذه المسئلة بقول ابي حنيفة رح وبه افتى

كتاب الاجارة (٧١٢) (الباب الثامن والعشرون) الفصل الاول

كذا في التاارخانية * ويقولهما يمتني اليوم لتغيير احوال الناس وده يحصل صيانة اموالهم كذا في النبيين *
ثم عندهما انما يضمن اذا كان المتاع المستأجر عليه محدثا فيه عمل اما لو اعطاه مصحفا فيعمل له غلافا
او سيفا ليعدل لدهار او سكبنا ليعدل لها نصا بافضاع المصحف او السيف او السكين فانه لا يضمن
اجزاء كذا في السراج الوهاج * وفي المستمى عن ابي يوسف روح لودفع اليه مصحفا ينقطه باجر فضاع
خلاله لم يضمن وكذلك لودفع اليه ثوبا ليرموه في مندبل فضاع المندبل وكذلك اذا دفع اليه ميزانا
ليصالح كُتبت فضاع العود الذي يكون فيه الميزان كذا في المحبظ * وفي الخلاصة الخالبة فان شرط عليه
الضمان في العقدان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب لا يمكن الاحتراز منه كالموت فسدت
الاجارة في قولهم وان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب يمكن الاحتراز عنه كالسرقة ونحوها
فذلك عند ابي حنيفة روح وعنده يصح الشرط والعقد كذا في التاارخانية * ثم اذا وجب الضمان
على الاجير المشترك عنده فان هلك قبل العمل يضمن قيمته غير معمول ولم يكن له من الاجرة
شي وان هلك بعد العمل فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمته معمول او يعطي له الاجرة ويحط الاجرة
من الصمان وان شاء ضمن قيمته غير معمول ولم يكن عليه اجرة كذا في السراج الوهاج * وما هلك في
يده بعمله كالصارادق الثوب فتحرق او انه في السورة فاحرق او الحمل اذا تعثر فهو ضامن عند علمائنا
الثلاثة كذا في المحبظ * خالف او لم يخالف كذا في البنايع * ثم الاجير المشترك انما يضمن بما جنت
بده عندنا اذا كان محل العمل مسلما اليه تسليما يكفي لنقل ضمان العقد لو كان مشتريا والمضمون
منه يجوز ان يضمن بالعقد وفي وسع الاجير دفعه كذا في التاارخانية * ثم اذا وجب الصمان على الاجير
المشترك بما جنت يده عند علمائنا الثلاثة كان المستأجر بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير معمول ولا اجر
له وان شاء ضمنه قيمة معمول وعليه اجر المثل كذا في الذخيرة * وفي التجريد اذا احرق بيت الاجير
بسراج ضمن كذا في التاارخانية * ومن استأجر رجلا على خيطة ثوبه او على قصارة ثوبه فقبضه متلف
في يده بغير نعله وبغير تعد منه فلا ضمان عليه كذا في شرح الطحاوي * والاجير المشترك كالخياط والقصار
مؤنة ارب عليه لا على رب الثوب كذا في خزائن المفتين * ولو كان الاجير المشترك راعي بقر او غنم
او غيرها للعامه فما تلف من سوقه وضربه بخلاف العادة ضمن قيمته وامساق الدواب على المشروعة
فازدحموا على القنطرة ودفع بعضهم بعضا فوقعوا في الماء وعطروا ضمن قيمتهم كذا في البنايع *
هلك

هلك المتاع في يد الاجير المشترك ثم استحق عليه وضمن القيمة لا يرجع على المستاجر بها كما في العارية
 كذا في القنية * الاجير المشترك اذا ساق الدابة فتناطحت فقتلت بعضها بعضا او وطئت بعضها بعضا ضمن
 وان كان اجير وحده لا لرزاق الحمل انتهى فعطبت لم يضمن كذا في السراجية * المستاجر لحفظ الخان اذا سرق
 منه لا ضمان عليه لانه حافظ للابواب والاموال في ايدي الارباب وكذلك الحارس لا يضمن اذا
 سرق لئلا كذا في الملتقط * وفي الناصري اذا ترك البقرة ترعى ففسدت لا يضمن كذا في فتاوى ناصيخان
 والثاثر خانية * قال محمد ر ح في الجماع الصغير في رجل استأجر خيلا ليحمل له دنا من الفرات
 الى مكان معلوم باجر معلوم فوقع الحمل في بعض الطريق فانكسر الدن فان شاء ضمنه قيمته
 في المكان الذي حمله ولا اجبر له وان شاء ضمنه في المكان الذي انكسر واعطاه من الاجر بحساب
 ذلك وهذا مذهب علمائنا الثلاثة هذا اذا انكسر في وسط الطريق فاما اذا سقط من رأسه او زلق رجله
 بعد ما انتهى الى المكان المشروط فانكسر الدن فله الاجر ولا ضمان عليه هكذا حكى عن القاضي
 صاعد النيسابوري وهذا الذي حكى عن القاضي صاعد يوافق قول محمد ر ح آخر فاما على قول
 ابي يوسف ر ح وهو قول محمد ر ح اولا فالحمل يجب ان يكون ضامنا هذا اذا حصل التلف
 بجناية يده اما اذا حصل لا بجناية يده ان حصل بامر لا يمكن التحرز عنه لا ضمان عليه بالا جماع
 وله الاجر وان هلك بامر يمكن التحرز عنه فكذلك عند ابي خنيفة ر ح لا ضمان عليه وله الاجر
 بحساب ذلك وعندهما يجب الضمان والمالك الحيار لو حصل التلف بجناية يده كذا في الذخيرة *
 فان سرق المتاع من رأس الحمل فان كان صاحبه معه فلا ضمان عليه اجماعا وان اوجب الضمان
 على الاجير المشترك وان لم يكن صاحبه معه فهو ضامن على اصلهما وكذلك انقطاع الحمل
 الذي يشد به المكاري المحمل اذا كان انقطاعه في سوقه للدابة فهو ضامن وان كان انقطاعه من غير
 سوقه مثل ان تكون الدابة واقنة فتجيء ريح فتعثرها فتنتثر من ذلك فينقطع الحمل فلا ضمان عليه كذا
 في السراج الوهاج * ولو حمل بحمل صاحب المتاع فانقطع لا يضمن كذا في الغبائية * استأجر
 حمارا ليحمل عليه زقا من سمن فرفعه المالك والحمل حتى يضع على رأس الحمل وتخرق لا يضمن
 الحمل وفي المنتقى ووضعه الحمل في الطريق ثم اراد رفعه فاستعان برب الزق فذهب يضعه فرفع
 وتخرق ضمن الحمل لانه صار في ضمانه وان بلغ منزل صاحب الزق وانزله الحمل وصاحبه ووقع
 من ايديهما يضمن الحمل والقياس ان يضمن النصف وبه اخذ الفقيه وكثير من المشائخ كذا

في الوجيز للكردي * ولو قال له احمل ايها شئت هذا بدرهم وهذا بنصف درهم فحملهما معا ناله نصف
اجرهما يضمنهما ان هلكا ولو حمل احدهما اولاهو منطوع في الباقي ويضمنه ان هلك لانه حمل بغير
اذنه ولو استأجر ليحمل جلود ميتة فدبغها وهلك او تلفها فلا اجر ولا ضمان لانه ليس بمال ولو استأجر
ليحمل هذه الدراهم الى فلان فانفقها في نصف الطريق ثم دفع مثلها الى فلان فلا اجر له لانه ملكها
باداء الضمان كذا في التاتارخانية * ولو استأجر حمالين فحمل احدهما كلة ان كانا شريكين يجب الاجر
كاملا بينهما وان لم يكونا شريكين فله نصف الاجر لانه في حمل النصف متبرع ولو حمل الى المكان
الذي اشترط فقال لصاحب الحمل امسكه فامسك فصاع لم يضمن ويجب الاجر ولو حبسه
لاستيفاء الاجر حين طلب منه ضمن وعن ابي يوسف رح انه ليس له ان يطالب بالا جر ما لم يضع
عن رأسه ولو حمل الى دار المستأجر وادخله فعثر فسقط او اراد ان يضع عن رأسه فسقط ضمن ولو
كسره اسنان آخره يضمن هو ويجب له الاجر كذا في الغبائية * وفي فتاوى ابي الميث رح الحمل
اذا انزل في مغارة وتهيا له الانتقال فلم ينتقل حتى فسد المتاع بسرقة او مطر فهو ضامن وتاويله اذا كانت
السرقه او اطرها لبا كذا في النصول العبادية * استأجره ليحمل حقيبة الى مكان فانشقت بنفسها وخرج
ما فيها قال ابو بكر ضمن كمال انتطع حبله وقال ابو الليث في قياس قول ابي حنيفة رح لا يضمن
قال فخر الدين وعليه النعمان وبه نأخذ هكذا في الكبرى * في المستقى الحمل اذا كان يحملها على
عنقه فعثر واهرق وصاحبها معد فهو ضامن ولو زحمة الناس حتى انكسر لا يضمن بالا جماع ولو انه
هو الذي زحم الناس حتى انكسرافانه يضمن وصاحبها بالخيار ان شاء صمته وقت الكسر ويحيط عنه
من الاجرة بازاء ما حمل وان شاء ضمنه قيمته وقت الحمل في ذلك المكان الذي حملة كذا في الخلاصة *
المكاري كان ينقل الدبس من القرية الى المصريف في الطريق ونام وخرق الكلب الزرق فصاع
الدبس لا يضمن ان نام جالسا كذا في القنية * اليتيمة سئل ابو حامد عن رجل استأجر تركمانا ليحمل
له هذا الدبس من مرو الى بلخ فله بلخ وسط الطريق كان هناك فطرة وفيها حجر فلما اراد ان يمر به
البعير سقطت رجله فيه وتلف الدبس وتلك القنطرة مما يسلك مع هذا الحجر هل يضمن التركمان
ام لا فقال يجب الضمان على التركمان الذي كان يستعمله وسئل عنها يوسف بن احمد
فاجاب بكذا في التاتارخانية * وان نفرت الدابة فسقط المتاع لا يضمن وان عثرت بسوق
رب المتاع او بقوده لم يضمن المكاري وكذا اذا كان بسوقهما ولو كان صاحب المتاع على الدابة

ومتاعه على دواب آخر وهو يسير معها لم يضمن المكاري وهذا القسم على قول ابي يوسف رح ولوحمله على الدابة وصاحب المتاع راكب على الدابة فعثرت وسقطت لا يضمن صاحب الدابة وان لم يكن راكبا لكن يمشي معه ضمن عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في الغبائية * ولواصابه الشمس او المطر ففسد لا يضمن وعند هذا يضمن وكذا لو سرق من ظهرها ولو عليها عبد فساق رب الدابة فعثرت فهلك العبد لا يضمن لانه في يد نفسه بخلاف المتاع ولو كان العبد لا يستمسك ضمن كالثوب والبهيمة اذا هلك بسوقه كذا في الوجيز للكردي * والصحيح ان لا فرق ولا يضمن العبد بالعقد كالحركذا في التمر تاشي * قال ابو حنيفة رح لو كان على الدابة مملوك صغير لرب المتاع استأجر الدابة ليحمله فعثرت الدابة فوقما فمات المملوك وفسد الحمل فانه لا يضمن المملوك ويضمن الحمل وان كان الهلاك من جناية يده ثم انما يضمن المتاع اذا كان العبد بحيث لا يصلح لحفظ المتاع واما اذا كان يصلح لحفظ المتاع حينئذ لا يضمن المتاع كذا في المحيط * سئل ابو القاسم عن استأجر ليحمل عصيرا على دابته الى موضع فحمله فحين اراد ان يضعه اخذ احد العدلين ورمى بالعدل الآخر فانشق الرق من رميده قال ضمن نقصان الرق والعصير كذا في الحاوي للفتاوى * وفي فتاوى الفضلي اذا دفع حملا الى حامل ليحمله الى موضع كذا وشرط عليه ان يسير ليلا وصاحب الحمل معه يسير ان فضاعت الدابة مع الحمل ان كان المكاري يضع الدابة بترك الحفظ ضمن بلا خلاف وان كانت ضاعت من غير تضييعه لم يضمن عند ابي حنيفة رح خلافا لهما وينبغي ان لا يضمن ان كان رب المتاع يسير معه بلا خلاف ولكن المذكور في اول هذا الجنس وشروط المرغيناني رواية صريحة في وجوب الضمان ههنا بالاجماع كذا في الفصول العمادية * ولا يضمن الملاح ما غرق من موج او ربح او صدم جبل فان غرقت من صدم او معالجته ضمن وان انكسرت فغرقت فان كان من عمل الملاح ضمن والا فلا وان كان رب المتاع في السفينة او وكيله لا يضمن الملاح الا بالتعدي لان المتاع في يده ولو كانتا سفينتين وهو في احدتهما ومتاعه في الاخرى لم يضمن الملاح شيئا الا بالتعدي كما في الدابتين وكذا لو خرج صاحب المتاع لصلوة الغرض او لحاجة ولم يغيب عن بصره لم يضمن الملاح الا بالتعدي ولو بلغت السفينة الى موضع ثم اعادها الريح او الماء او عادت الدابة من بعض الطريق فان كان صاحب المتاع في السفينة او على الدابة وجب الاجر ولا يطالب بالعود الا ان يردّها الريح الى موضع

لا يمكن قبضه فيه فيجبره على مودته بالاحزان لم يكن صاحب المتاع او وكيله مع المتاع يجبر على العود بالاحزان الاول كذا في الغيابة * وان احترقت السفينة من نار او خلع الملاح الحاجة لم يضمن وان لم يكن فيها رب المتاع كذا في التمرنشي * استأجر سفينة معينة ليحمل عليها امتعة هذه فادخل الملاح فيها امتعة اخرى بغير رضى المستأجر وهي تطبيق ذلك وغرقت والمستأجر معها لا يضمن الملاح كذا في القنية * وسئل علي بن محمد عن ركاب سفينة موفرة خافوا الغرق وقد امسكت سفينتهم على الارض فخرج بعض الركاب واستأجروا سفينة ودخل فيها بعض الركاب وادخلوا بعض الاحمال وفعلا ذلك مرة بعد اخرى فخفت السفينة وجرت واتقوا في الاجرة قدر ما من الدنانير ان يكون تلك الاجرة على الذين باشروا العقد ام على جميع الركاب وصاحب الاحمال وقد كانوا راضين بما فعل اولئك فقال على العاقلين يجب الاجر والموافقة او على كذا في التارخانية * وفي المنتقى لو كانت سفن كثيرة وصاحب المتاع او الوكيل في احدها ولا ضمان على الملاح فيما ذهب من السفينة التي فيها صاحب المتاع او وكيله وضمن ما سوي ذلك قال هذا كله قول ابي يوسف ومحمد رحم قال ثمة ولا يبي يوسف رحم فيما اذا كانت السفن كثيرة قول آخر فقال اذا كانت السفن تنزل معا وتسير معا حتى يكونوا في رفقة واحدة فلا ضمان على الملاح وان تقدم بعضها بعضا وكذلك انصارا اذا كان عليها حمولة ورب الحمولة على بغير فلا ضمان على الحمل كذا في المحيط * ملاً سفينة من امتعة الناس وشدها في الشط ليلاً فظهر فيها ثقب وامتلأت ماء وغرقت وهلكت الامتعة لا يضمن ان كانت قنرك هذه عادة ولو قال مالك الامتعة للملاح شدة السفينة ههنا فلم يشدوا جراها حتى غرقت من الموج يضمن ان كان تشد في هذه الحالة كذا في القنية * ساج كان ساكناً مع صهره ثم اكتمى داراً وانتقل مع متاعه اليها وترك غزلاً هناك فضاغ ان لم ينقل الغزل من حيث كان الى بيت ثان من دار صهره ولا اودعه صهره لم يكن عليه ضمان في قول ابي حنيفة رحم وفي قولهما يضمن على كل حال كذا في الكبرى * وفي النوازل رجل دفع غزلاً الى رجل لينسجه كرساً فدفع هو الى آخر لينسجه فسرق من يده ان كان الثاني اجيراً الاول لا يضمن واحد منهما وان كان الثاني اجنبياً ضمن الاول دون الآخر وهذا عند ابي حنيفة رحم وصنדהما في الاول ضاه من مطلقاً في الاجنبى ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الآخر كذا في الخلاصة * وفي الجامع العناوى

الفتاوى وكذلك في الصابغ اذا دفع الى مثله كذا في التا تاريخانية * رجل اخذ غزل انسان لينسجه فوضع في بيت الاساذ فغاب يجب عليه الضمان كذا في جواهر الفتاوى * نسا ج ترك الكرباس في بيت الطراز فسرق الكرباس ان كان بيت الطراز حصينا يمسك فيه مثل هذا المتاع لا يضمن وان كان بحال لا يمسك فيه مثل هذا المتاع ان كان ارباب الكرباس رضوا بذلك لا يضمن وان لم يرضوا بذلك ضمن وليس عليه ان يبيت في بيت الطراز لكن اذا اغلق الباب في الليل وذهب لا يضمن فلو سرق من بيت الطراز مرة او مرتين لا يخرج من ان يكون حصينا الا اذا فحش كذا في الخلاصة * (بافنده كرباس راد ركارخانه مانند وشب بخانه رفت و در بست) وذلك في وقت غلبة السراق فسرق الكرباس ان كان يترك الكرباس في ذلك المكان في هذا الزمان لا يضمن والا يضمن كذا في خزائن المفتين * (بافنده كرباس بافت و درخانه نهاده و بمالك رد نكرد دزد برد) بل يضمن الحائك فعلى قول من يقول مؤنة الرد على الاجير المشترك يضمن اذا تمكن من الرد ولم يرد وعلى قول من يقول مؤنة الرد عليه لا يضمن كذا في الفصول العمادية * (بافنده كرباس بافت و خصم را گفت كه كرباس را برون كردم بياتا بيري وي گفت نزيديك تو باشد فردا بيايم و بيمر شب دزد برد بافنده تا وان دار نباشد) لانه يصير مودعا بقوله (نزيديك تو باشد) واذالم يقل (نزيديك تو باشد) وهلك بعد ما تم العمل قيل يضمن اذا تمكن من الرد ولم يرد وينبغي ان لا يضمن اذا حبس بالاجرة لانه لا يجب عليه الرد حينئذ كذا في خزائن المفتين * رجل دفع الى نسا ج كرباسا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج فسرق ذلك عند النسا ج ذكر في النوازل ان على قول من يضمن الاجير المشترك ما هلك في يده بغير صنعه يضمن النسا ج كل الثوب لان المنسوج مع غير المنسوج يحكم الاتصال كشيء واحد ونسج الباقي يزيد في قيمة ما كان منسوجا فكان النسا ج في الكل اجيرا مشتركا يضمن الكل وهذه جملة مسائل افتوائها على قول ابي يوسف ومحمد رح عنها هذه ومنها رجل دفع الى خياط كرباسا فخاط قميصا وبقية قطعة من الكرباس فسرق قالوا يضمن الخياط ومنها رجل دفع صرما الى خفاف ليخرز له خفافا ففضل شيء من الصرم فسرق قالوا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان * ولو دفع الى حائك ثوبا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج لينسجه الباقي فسرق عند ابي حنيفة رح لا يضمن شيئا وعند ابي يوسف رح يضمن غير المنسوج ولا يضمن المنسوج لانه فيه مودع وعند محمد رح يضمن كذا في الغياثية * (ريسمان بيافنده داد و شرط كرد كه دو روز را بيافند بيافت) وهلك الثوب بعده يضمن على ما اختار شيخ الاسلام الازرجندي وكذلك القصار كذا في الفصول العمادية * ولو استأجرة شهرا

لعمل الخياط فهو اجير وحدث ثم ان استأجره ليخيط له ثوبا بعينه في يوم من الشهر بدرهم جازو يرفع عنه اجر ذلك اليوم وهو درهم من اجر الشهر كذا في الغيابة * جاء الخياط بالثوب الى المالك فجذبه المالك من يده وتخرق من مد المالك لاضمان وان كان من مدهما من الخياط نصف نقصان التخرق كذا في الوجيز للكردي * سئل ابو القاسم عن قصار وضع ثوبا على الخشب في الحانوت واتعد ابن اخته حافظا نظرا لطارار الثوب قال ان كان بيت الاسفل بحال يغيب عن عين الداخل موضع الثوب فان كان ابن الأخت ضمه اليه ابوه او امه او ضمه الخال عند فوت ابويه فالضمان على القصار وان كان الصبي بحيث يراه مع دخوله في ذلك الموضع فان كان الصبي منضمما اليه فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن منضمما فالقصار ضامن كذا في الحاوي * للتناوي قصار سلم ثياب الناس الى اجيره ليتشمسها في المتصورة ويحفظها فنام الاجير ثم عاد بثياب وضاع منها خمسة قطع ولم يدرك كيف ضاعت ومتى ضاعت قال ابو جعفر اذا لم يدركانها ضاعت في حال نومه فالضمان على التصاريق والاجير ولو علم انها ضاعت في حال نومه فلا جبر ضامن بترك الاحتفاظ الواجب عليه ولو شاء صاحب الثوب ضمن القصار في الوجهين جميعا قال ابو الليث رح انما قال له ان يضمن القصار لانه كان يأخذ في مسئلة الاجير المشترك بقول ابي يوسف ومحمد رح اما في قول ابي حنيفة رح فلا ضمان على القصار وبه تأخذ قال استاذنا وعليه الفتوى هكذا في الكبرى * قصاران يتقبلان الثوب من الناس فترك احدهما العمل ودفع الثياب الى الآخر وذهب وضاع شيء لا يضمن بالدفع الى غيره اذا ضاع لانهما كانا شريكين فكان اخذ احدهما كما اخذ صاحبه كذا في خزائن المفتين * قصار رهن ثوب قصارة بدنه عند رجل ثم افكك الرهن وقد اصاب الثوب نجاسة عند المرتهن فلما نظر اليه صاحب الثوب كلف القصار بتطهير الثوب وازالة النجاسة فامتنع القصار عن ذلك فتشاجر وترك الثوب عند القصار فهلك الثوب عنده قالوا ان كانت النجاسة لم تنقص قيمة الثوب لاشي على القصار وان كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقصان ويهلك الثوب امانة كذا في فتاوى قاضيخان * ذكر في كتاب الضمان من فتاوى الديناري (پيراهن ريخته بكارزداد ونگفت كه ريخته است كازر پيراهن را بخم نهاد و پيراهن سوخت و كازر ندانست كه سوخته است) يضمن القصار لانه هلك بفعله والجهل ليس بعذر كذا في الفصول العمادية * قصار شمس ثوب التصارة فاحترق كان ضامنا وكذا اذا عصرت الثوب فتخرق وان فعل ذلك اجير القصار ولم يتعمد الفساد

لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ كذا في خزانة المفتين * وعن محمد ر ح اذا ادخل القصار سراجا في جانوته فاحترق به ثوب بغير فعله ضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه في الجملة وانما لا يضمن في الحرق الغالب الذي لا يمكن اطفاؤه وهذا قولهما فاما عند ابي حنيفة ر ح فلا يضمن ما هلك بغير صنعه كذا في الفصول العمادية * وتلميذ القصار او اجيره الخاص اذا دخل نار السراج بامر الاستاذ فوقعت شرارة على ثوب من ثياب القصار واصابه دهن السراج لا يضمن الاجير ويكون الضمان على الاستاذ لانه ادخل السراج باذنه فصار فعل الاجير كفعل الاستاذ ولو فعل الاستاذ كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * تلميذ الاجير المشترك اذا وقع من يده سراج فاحرق ثوبا من القصار فالضمان على الاستاذ وان لم يكن ثياب القصار ضمن الاجير كذا في الخلاصة * اطفأ السراج في الحانوت وترك المسرجة في الحانوت وبقيت شرارة فوقعت على ثوب رجل واحترق لا يضمن وبه يفتى كذا في الوجيز للكردي * وفي التجريد تلميذ القصار وسائر الصناع واجيرهم لا ضمان عليهم الا بما بعدونه ويضمن الاستاذ ولا يرجع اليهم كذا في التاتار خانية * اجير القصار اذا وطئ ثوبا في بيت القصار ان كان ثوبا يوطأ مثله لا يضمن وان كان مما لا يوطأ بان كان رقيقا يضمن سواء كان ثوب القصار او غيره كذا في الصغرى * ولو شرط الضمان على المشترك ان هلك قيل يضمن اجماعا والفتوى على انه لا اثر له واشترطه وعدمه سواء كذا في الوجيز للكردي * وارحمى شيئا في بيت الاستاذ باذنه فسقط على ثوب فتخرق ان كان من ثياب القصار لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ وان لم يكن من ثياب القصار ضمن الاجير كذا في الفصول العمادية * وان حمل الاجير شيئا في خدمة استاذة فسقط ففسد لم يضمن ولو سقط على يد عترة ففسد ما كان ضامنا اليه وكذلك لو عثر فسقط عليها فان كان بساطا او سادة استعاره للبسط فلا ضمان في ذاك على رب البيت ولا على اجيره كذا في المبسوط * ويضمن القصار ما تلف بدقه المعتاد واحرق بالنورة في الحب وبالششميس قرب الثوب ان شاء ضمنه قيمته معمولا واعطاه الاجير ان شاء ضمنه غير معمول ولا يعطى الاجير لو قال لرب الثوب لا يضمن هذا الثوب الدق او قال لرجل الزجاجي اقطع هذه الزجاجات فقال قلما يسلم من القطع فقال ان تخرق او انكسر فلا شيء عليك فدق الثوب وقطع الزجاج فتخرق الثوب وانقطع الزجاج فان كان لا يسلم مثله غالبا فلا يضمن له لانه رضي به وان كان يسلم احيانا ضمن كذا في الغبائية * ولو ان اجير القصار فيما يدق من الثياب انقلبته منه المدقة فوقعت على ثوب فتخرق فان انقلبت قبل

ان يقع على ثوب القصار على الخشبة التي يدق عليها وخرق ثوبان كان من ثياب القصار فلا ضمان عليه وانما الضمان على الاستاذ وان وقع على ثوب ليس من ثياب القصار فان الاجير يضمن فاما اذا انتقلت المدقة بعد ما وقعت على الخشبة التي يدق عليها ثياب القصار فاصابت ثوبا آخر ذكر في ظاهر الرواية انه لا يضمن بلا تفصيل بين ان يكون ذلك الثوب من ثياب القصار او لم يكن من ثيابه حكى عن ابي بكر البلخي انه كان يقول يجب ان يكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا وقعت المدقة ابتداء على هذا الثوب وقد ذكر الجواب فيه على التفصيل فكذلك هذا كذا في الذخيرة * في الولوالجية ولو اصاب ذلك انسا فقتله كان ضمانه على الاجير دون الاستاذ هكذا ذكر في الكتاب وذكر الشيخ المعروف بخواهر زادة هذا في الوجه الاول وهو ما اذا اصاب انسا ناقبل ان يقع المدقة على الخشبة اما في الوجه الثاني وهو ما اذا اصاب المدقة على الخشبة ولا فكذا الجواب على قول البعض فاما على ظاهر الرواية لا يضمن الا ان هذا غير سديد والصحيح هو الاول كذا في التاتارخانية * ولو انكعش شيء من ادوات القصار بعمل التلميذ مما يدق به او يدق عليه لا يضمن التلميذ وان كان مما لا يدق به ولا يدق عليه ضمن التلميذ كذا في الفصول العمادية وفتاوى قاضيخان * ولو دارجل قوما الى منزله فمشوا على بساطه فتخرق او جلسوا على وسادة فتخرق او كان الضيف متقلدا سيفا فلما جلس شق السيف بساطا او وسادة فلا ضمان عليه ولو طوى على آنية من اوانيه او ثوبا لا يسط مثله ولا يوطأ فهو ضامن كذا في المبسوط * ولو جفف القصار الثوب على حبل فمرت به حمولة فخرقته لا ضمان عليه في قول ابي حنيفة رح وعندهما يضمن والسائق ضامن كذا في الذخيرة * ولو استعان القصار من رب الثوب فداه فتخرق ولا يعلم من فعل ايهم اتخرق فعند ابي يوسف رح يضمن النصف وهو الصحيح هكذا في الغيائية * قال قاضي فخر الدين العتوي على انه لا يضمن بالنصف كذا في الكبرى * واذا لم يتخرق الثوب هل يسقط من الاجر مقدار ما يحصه من عمل المالك ذكر في كتاب الفوائد لصاحب المحيط انه يسقط وكذلك لوجاء صاحب الثوب وخاط بعض الثوب في يد الخياط او نسج بعض ثوبه في يد النساج فانه يسقط من الاجر بحصته وهو الصحيح هكذا في الفصول العمادية * واذا اراد صاحب الثوب ان يأخذ ثوبه من القصار فتمسك به القصار لاستيفاء الاجر فجذبه صاحب الثوب كان على القصار ضمان نصف الخرق كذا في التاتارخانية * وفي القصارين

وفي القصارين اذا اجنت بدا حدهما فالضمان عليهما يأخذ صاحب الثوب ايتهما شاء بجميع ذلك
 كذا في خزائنه المفتين * ^(٥)قصار ضمن الثوب بسبب ثم ظهر الثوب قال ابو نصير لا يملكه القصار كذا في
 الحاوي للفتاوى * ذكر في اجارات العدة اذا دفع الثوب الى قصار وقال اقصره ولا تضع من يدك
 حتى تفرغ منه او شرط اليوم او غدا فلم يفعل وطالبه صاحب الثوب مرات ففرط حتى سرق
 لا يضمن واستفتيت ائمة بخاراض القصار اذا شرط عليه ان يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وهلك
 في الغد هل يضمن اجابوا نعم يضمن كذا في الفصول العمادية * وفي النوازل سلم ثوبا الى قصار او خياط ثم
 وكل رجلا بقبضه فدفع اليه القصار غير ذاك الثوب لم يلزم ذلك رب الثوب ولا ضمان على
 الوكيل اذا هلك الثوب في يده ولرب الثوب ان يبيع القصار ثوبه هذا اذا كان الثوب المدفوع الى
 الوكيل ثوب القصار وان كان ثوب غير القصار كان لصاحب الثوب الخيار ان شاء ضمن الوكيل وان شاء
 ضمن القصار فان ضمن القصار فالتصار لا يرجع على الرسول وان ضمن الرسول رجع على القصار لانه
 مغرور ومن جهته كذا في الذخيرة * القصار لو دفع الى صاحب الثوب ثوب غيره فاخذه صاحب
 الثوب على ظن انه له كان ضامنا كذا في خزائنه المفتين * ولو دفع القصار ثوب انسان الى غيره خطأ
 فقتعه وخاطه قرب الثوب يضمن ايتهما شاء فان ضمن القاطع لا يرجع على احد وان ضمن القصار
 رجع هو على القاطع ويأخذ القاطع ثوبه من القصار وكذا لو دفع القصار ثوب نفسه في الثياب
 الى انسان ولم يعلم فقتعه الاخذ ضمن الاخذ القصار ثوبه وكذلك كل مودع دفع مئاع نفسه
 مع المودع على ظن انه له ولو قال القصار هذا ثوبك يصدق لانه امين وكذا هذا في كل اجبر مشترك
 وهل يحل الانتفاع ان اخذه عوضا من ثوبه يحل والا فلا ولا اجر عليه ان انكر ثوبه وكذلك اذا قال
 القصار ونحوه دفعت الثوب اليك يصدق عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يصدق الا بحجة كذا
 في الغيبة * ولو حبس القصار بامر المالك فهلك ان لم يقبض الاجر لا يضمن عند ابي حنيفة رح
 خلافا لهما وان قبض فهلك هلك امانة بالاجماع ومن ابي حنيفة رح ليس للقصار الحبس فان حبسه
 وهلك ضمن كذا في خزائنه الفتاوى * رجل بعث ثوبا الى قصار يريد تلميذه ثم قال للقصار اذا اصلحته
 فلا تدفعه الي تلميذي فلما اصلحته دفعه الي تلميذه فذهب التلميذ بالثوب هل يضمن القصار فقال
 ان كان التلميذ ذميم دفع الثوب الى القصار لم يقل له هذا ثوب فلان بعث به اليك لا يضمن فان كان
 قال ذلك للقصار فان صدق القصار التلميذ في ذلك ضمن والا فلا كذا في المحيط * وذكر صاحب

المحيط في اجارات فتاواه رجل دفع ثوبا الى قصار ليغسره فجاء صاحب الثوب بطلب الثوب فقال له
القصار دفعت ثوبك الى رجل ظننت انه ثوبه كان القصار ضامنا كذا في الفصول العمادية * وقعت
واقعة في زماننا صورتها قوم من السراق اتوا باب قصار بالليل وطلب واحد منهم من القصار ماء للشرب
وقال انا رجل رستاقى محتاج الى الماء حاجة شديدة وباقي السراق قد اختفوا ففتح القصار الباب
واخرج الماء فجلس طالب الماء على العتبة واشتغل بالشرب فحضر الباقون ودخلوا الحانوت واخذوا
القصار ومن معه وشدوهم وذهبوا بكر ايس الناس فانفتحت ابواب الفتاوى ان هذا لا يكون سرقا
غالبًا ويجب الضمان على القصار وقاسوا هذه المسئلة على مسئلة ذكرناها في شرح القدوري لو احترق
حانوت القصار من نار وقع من السراج ان ذلك لا يعتبر حرقا غالبا من قبل انه يمكن اطفاء ذلك لو علم
به في الابتداء والحرق الغالب الذي لا يمكن تداركه لو علم في الابتداء فسرق الغالب الذي لا يمكنه
استدراكه لو وقع العلم في الابتداء وهناك يمكن استدراكه والتحرز عنه حتى لو علم به لا يفتح الباب كذا
في الذخيرة * وفي الخانية ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يتخرق صح شرطه لان ذلك مقدور له
كذا في التناثر خانية * القصار اذا البس ثوب القصار ثم نزع فضاع بعده لا يضمن وكذلك الاسكاف اذا
اخذ خنا لينعله فلبسه ضمن مادام لا بسا فاذا نزع ثم ضاع لا يضمن كذا في الفصول العمادية * واذا دخل
رجل الحمام ودفع ثيابه الى صاحب الحمام واستأجره للحفظ واشترط عليه الضمان اذا تلف كان الفقيه
ابوبكر يقول ضمن الحمامي اجما عا وكان يقول انما لا يضمن الاجبر المشترك عند ابي حنيفة رح
اذا لم يشترط عليه الضمان اما اذا شرط يضمن وكان الفقيه ابو جعفر يسوي بين شرط الضمان وعدم
الشرط وكان يقول بعدم الضمان قال الفقيه ابو الميث رح به نأخذ ونحن نقف به كذا في الذخيرة * رجال دخل
الحمام ودفع الثوب الى صاحب الحمام ليحفظه فضاع لا يضمن اجما عا لانه مودع لان كل الاجر
بازاء الانتفاع بالحمام الا ان يشترط الاجر بازاء الحفظ ولو قال الاجر بازاء الحفظ والانتفاع بالحمام
فحينئذ يكون على الاختلاف فان دفع الى من يحفظ باجر كالتياجي فعلى الاختلاف كذا
في الصغرى * دخل الحمام وقال للحمامي ابن اضع الثياب فاشار صاحب الحمام الى موضع فوضع ثيابه
ودخل الحمام ثم خرج رجل منه واخذ الثياب فلم يمنعه صاحب الحمام فظنه صاحب الثياب
ضمن صاحب الحمام هذا قول بن سلمة وابي نصر الدبوسي ويقول ابو القاسم لاضمان عليه والاول
اصح هكذا في المحيط * نام التياجي فسرق الثياب ان نام قاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن كذا

في الوجيز للكردي * الثيابي اذا خرج من الحمام فضاغ ثوب ان تركه ضائعاً ضمن وان امر الحلاق او الحمامي او من في عبائه ان يحفظ لا يضمن كذا في الخلاصة * لنزع الثياب بين يدي الحمامي ولم يقل بلسانه شياً وترك عنده ودخل ثم خرج فلم يجد هان لم يكن للحمامي ثيابي يضمن الحمامي ما يضمن المودع لان الوضع بين يديه استخفاً وكذا قال محمد بن سلمة قال شيخ الاسلام خواهر زاده وبه يفتى كذا في التناوي العنابية * وان كان للحمامي ثيابي الا انه لم يكن حاضراً فكذلك الجواب ايضا وان كان حاضراً لا يضمن صاحب الحمام كذا في الذخيرة * ولو جاء رجل ووضع ثيابه عند جالس ولم يتقبل الجالس ولم يرد عليه بان قال لا تضع عندي ضمن عند الهلاك للتعارف كذا في الحاوي للفتاوى * امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في بيت المسلخ والحمامية فنظر اليها فدخلت الحمامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء لتغسل صبي ابتهاجاً بنتها مع صبيها في دهليز الحمام ترى امها فضاغت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب عن عين الحمامية وعن عين ابنتها ضمننت الحمامية والا فلا تضمن كذا في فتاوى قاضيخان * خرج من الحمام وقال كان في كيسي دراهم فضاغت ان لم يقربه الثيابي لاضمان عليه وان اقربه ان تركه ضائعاً ضمن وان لم يضعه ذكرناه في مسئلة القصار كذا في الفصول العمادية * قال محمد رح في الاصل الراعي اذا كان اجبر وخدمات من الاغنام واحد حتى لا يضمن لا ينقص من الاجر بحسابها وكان الاجران يكلفه رعي اغنام آخر ولو هلك منها شيء في السقي او الرعي لم يضمن هذا اذا كان الراعي اجبر وخدمات وما اذا كان اجبر مشترك نانه لا يضمن مامات من الاغنام عندهم جميعاً وهذا اذا ثبت الموت بتصادفهما او بالبينه فاما اذا ادعى الراعي الموت وجحد رب الاغنام فعلى قول ابي حنيفة رح القول قول الراعي فاما عند هـ القول قول رب الاغنام ولو ساقها الى المرعى فعطبت منها شاة لامن سياقه بان سعدت الجبل او مكاناً مرتفعاً فتردت منه فعطبت فلا ضمان عليه في قول ابي حنيفة رح وعلى قولهما ضمن وكذلك لو اورد هـ السقيها فغرقت شاة منها فعلى قول ابي حنيفة رح لا ضمان وعلى قولهما يضمن وكذلك لو اكل منها سبع او سرق منها فالمسئلة على الخلاف ولو ساقها او عطبت شاة منها من سياقه بان استعجل عليها فغرقت وانكسرت رجلها وان دق عنقها فعليه الضمان عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط * ولو اكل الذئب الغنم والراعي عنده ان كان الذئب اكثر من واحد لا يضمن لانه كالسرقة الغالبة وان كان ذئباً واحداً يضمن كذا في الوجيز للكردي * وان ساق البقر فتناطحت

فهو متطوع ولو تفرقت الغنم والبقر عليه فرة فام يقدر على اتباعها كلها وا قبل على فرة منها وترك ما سوى ذلك فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه لانه ترك حفظ البعض بعد روع على قولهما يضمن لانه يعذر بعذر يمكن الاحتراز عنه في الجملة كذا في الذخيرة * ولو استأجر من يجي بالنار فهو متبرع كذا في محيط السرخسي * استأجر را عباً ولم يبين مكان الراعي فان كان مشتركا فزعاها في موضع فهلكت واحدة منها بفريق او فتراس سبع ونحو ذلك فقال صاحبها شرطت لك ان ترمي غنمي في غير هذا الموضع فقال الراعي بل شرطت هنا فالقول قول صاحبها بالا جماع والبيئة بينة الراعي وان كان اجبر وحدثا خلتا كما قلنا فالقول قول صاحبها وان اقام الراعي البيئة فلا ضمان عليه بالا جماع كذا في الفتاوى العتائية * واذا خالف الراعي فرعاها في غير المكان الذي امره فعطبت فهو ضامن ولا اجر له وان سلمت الغنم القياس ان لا اجر له وفي الاستحسان يجب الاجر كذا في المحيط * سئل نجم الائمة الحكيم سلم امراسه الى الراعي ليحفظها مدة معلومة ودفع اليه اجرة الحفظ والراعي واشتغل الراعي بمهمته وترك الامراس فضاقت فهل يضمن فقال لا ان كان ذلك منعاً فانيما بين رعاة الخيل والآن نعم كذا في الفتية * راعى الرماك اذا توهق رمكة فوقع الوهق في عنقها فنجذبها فعطبت فهو ضامن فان فعل ذلك باذن صاحب المكة فلا ضمان هكذا ذكر في الاصل قال بعض مشائخنا هذا اذا كان الراعي اجبر وحدثا ما اذا كان اجبر مشترك فهو ضامن وعامتهم على انه لا ضمان عليه على كل حال كذا في الذخيرة * وفي الولو الجبية وهو الصحيح كذا في التا تاريخانية * اذا شرط على الراعي ضمان ما عطب بفعله جاز ولا يفسد به العقد وان شرط ذلك بعده لم يصح الشرط وام يفسد العقد هو الصحيح والمختار في الفتوى كذا في الفتاوى العتائية * اذا شرطوا على الراعي ضمان مامات منها ان كان شرط في العقد يفسد العقد هو الصحيح المختار للفتوى كذا في جواهر الاطلافي * ان كان الراعي مشتركاً برعى في الجبال واشترط عليه صاحب الغنم ان تاتيه بسمه ما يموت منها والا فهو ضامن فهذا الشرط غير معتبر ثم على قول ابي حنيفة ربح القول قوله وان لم يأت بالسمه وعندهما هو ضامن وان اتى بالسمه الا ان يقيم البيئة على الموت ولا يسمع المصدق ان يصدق غنما من الراعي حتى يحضر صاحبها فان اخذ المصدق الركوة من الراعي فلا ضمان على الراعي في ذلك كذا في المبسوط * واذا قال رب الغنم للراعي دفعت اليك مائة شاة قال الراعي لا بل تسعون فالقول قول الراعي وان اقاما البيئة فالبيئة بينة بينه صاحب الغنم وليس للراعي

ان يسقي من البان الغنم وان يأكل كذا في المحيط * وفي تجنيس خواهر زاده ولا يبيع فان فعله ضمن
 كذا في النار خانية * وليس الراعي اذا كان خاصا ان يرعى غنم غيره باجر فلوانه آجر نفسه من غيره
 بعمل الرعي ومضى على ذلك شهور ولم يعلم الاول به فله الاجر كملا على كل واحد منهما
 لا يتصدق بشيء من ذلك الا انه يأثم كذا في الذخيرة * وفي الواو الحجة بخلاف ما اذا استأجره يوما
 للحصاد او للخدمة فحصد في بعض اليوم او خدم لغيره لا يشترط الاجر كملا ويأثم كذا في النار خانية *
 قال ولو كان يبطل يوما ويومين عن الشهر او مرض سقط الاجر بقدره كذا في الذخيرة * وان
 اشترط عليه جبا معلوما وسمنا لنفسه وما بقي بعد ذلك للراعي فهو كله فاسد والراعي ضامن
 لما اصاب من ذلك وله اجر مثله كذا في المبسوط * قال وان دفع الراعي غنم رجل اليه فاستهلكها
 المدفوع اليه وقرب ذلك الراعي فان لصاحب الغنم ان يضمن الراعي وليس لئان يضمن القابض
 اذ الم يقران المقبوض ملك المدعي ولم يتم للمدعي بينة فان اقام المدعي البينة ان ما قبض كان
 له او اقر القابض بذلك ان كان ما قبض قائما بعينه في يد القابض كان للمدعي ان يأخذه وان كان
 مستهلكا كان المالك بالخيار ان شاء ضمن القابض وان شاء ضمن الراعي كذا في المحيط * ولا يقبل قول
 الراعي على المدفوع اليه ان كان الراعي اقروا وقت الدفع انها للمدفوع اليه كذا في الفصول العمادية *
 بقار اهل قرية ولهم مرعى ملتقا بالاشجار لا يمكنه النظر الى كل بقرة وضاع بقرة لا يضمن كذا في
 خزائن المفتين * الاجبر بالحفظ يضمن بترك الحفظ وذلك ان يغيب عن بصره حتى ضاع كذا في الغيائية *
 قال عين الائمة الكراباسي وابو حامد لوقال البقار لمشترك لا ادري اين ذهب الثور فهذا اقرار بالتضييع
 في زماننا كذا في التقييد * وفي الجامع الاصغر سئل الدبوسي عن البقار يدخل السرج في الشكلة وارسل
 كل بقرة في سكة صاحبها ولا يسلمها الى صاحبها وكذا يفعل الراعي فان ضاعت بقرة او شاة قبل ان تصل
 الى منزل صاحبها يضمن ما ضاع قل لاضمان على البقار والراعي وقال بكر بن محمد اذالم يعد ذلك
 خلافا منه لم يضمن كذا في الحاوي للثناوي * زعم البقار انه ادخل البقرة في القرية ولم يجد لها صاحبها فيها ثم
 وجدت بعد ايام قد هلكت ان اعتاد اهل القرية ان يكونوا راضين بالادخال في القرية من غير ان يذهب بها
 الى بيت كل فالقول للبقار انها ادخلها فيها فان ابى ان يحلف ضمن والا لا يضمن وكذا لو ادخل
 الباقور في مرابضها ثم خرج واحد وضاع لا يضمن الا اذا شرط تسليم كل ثور الى صاحبه كذا في الوجيز
 للكردي * وفي المنتقى اشترط البقار على اصحاب البقار اني اذا دخلت البقر القرية الى موضع

مسمى فانا برئ منها بالشرط جائز وهو برئ فان مات بقر رجل منهم فحاء بمثلها الى موضع البئر الذي اجتمع فيه البئر ثم اخرجها فهو على الشرط الاول يعني برئ الراعي اذا ادخلها في القرية كذا في النار خائفة * ولا ينبغي ان يشارطه الناس وان بعث رجل ببقرة الى ذلك الموضع ولم يسمع بالشرط الذي كان بينه وبين اهل القرية لم يبرأ البقار حتى يرد عليه وان كان سمع الشرط فالشرط جائز استحسانا قال القاصي فخر الدين والقنوعى على ما ذكر في المنتقى هكذا في الكبرى * وفي النوازل امرأة بعث ثورا الى بقرانم جاء الرسول اليه وقال الثوري واخذ منه فهلك الثوران فامت لها بيئته فلما ان ترجع على البقر ولا يرجع البقر على الرسول ان كان يعلم انه لها ومع ذلك دفع اليه وان لم يكن عام بذلك يرجع كذا في المحيط * وفي فوائد صاحب المحيط رجل بعث بقره الى البقار على بدي رجل فجاء الى البقار بهذه البقرة وقال ان فلا تبعت اليك بهذه البقرة فقال البقار اذهب بها فاني لا اقبله فذهب بها فهلكت فالبقار ضامن لانه اذا ادء بها الى البقرة فقد انتهى الامر فيصير البقار مينا وليس للمودع ان يودع كذا في الفصول العمادية * اهل قرية دفعوا لحمهم الى رجل ليرعاها فبعثوا معه رجلا من القرية فقالوا لا نعرف الراعي فقال الراعي للرجل كن مع الحمير حتى اذهب بهذا الحمير ما حمل عليه كذا فذهب بالحمير ولا يدري اين ذهب لا يضمن الرجل كذا في الغيائية * بقر غاب عن الباقورة فوفعت الباقورة في زرع رجل وامسدت الزرع لا يضمن البقار الا ان يكون البقار ارسل الباقورة في زرع رجل واخرج الباقورة من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع واتلف مال انسان في سوقها فيضمن البقار كذا في خزائن الفتاوى * (ارجلته رمة بزى بد وكان رء اس در آه دراعي در آمد تا برون راند جرها شكست) ضمن الراعي لانه سائفة كذا في الفصول العمادية * اهل قرية يرعون دوابهم بالوب فذهبت منها بقرة في نوبة احدهم قال ابراهيم بن يوسف هو ضامن في قول من يضمن الاجير المشترك وهو الصحيح لان الغنم على اهل القرية ان لا يضمن الاجير المشترك الا ما تلف بصنعه هكذا في الكبرى * وسئل عن اهل قرية اتفقوا على ان كل واحد منهم يحفظ يوما سرجهم فلم كانت نوبة احدهم استأجر آخر ليحفظها ما خرجها الاجير الى المفازة ودخل في بيته للاكل فصاع بعضها على من يجب ضمانها فقال ان ضاع عند غيبة الاجير فلا جبر صاع لترك الحفظ وان ضاع بعد ما عاد اليه من الاكل فلا ضمان لانه ترك الخلف بالعود فخرج من الضمان ولا ضمان على صاحب اليوم بحال كذا في فتاوى النسفي * هذا

هذا اذا لم يشترط عليه الحفظ بنفسه اما اذا شرط عليه الحفظ بنفسه يضمن بالدفع الى غيره وانما يضمن الاجير في هذه المسئلة اذا لم يترك مع الدواب احدا من اهله اما اذا ترك مع الدواب حافظا من اهله فلا ضمان عليه بحال ايضا كذا في خزائنة المفتين * بقار يحفظ باجر فترك البقر عند رجل يحفظها ورجع هو الى القرية ليخرج منها ما تخلف او لحاجة نفسه فضاع بعض ما كان خارجا قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا فلا كذا في فتاوى قاضيخان * البقار اذا ترك الباقورة على يد اجنبي ليحفظها هل يكون ضامنا قال ان تركها بمدة يسيرة مثل ان يبول او يأكل او يتوضأ او نحو ذلك لا يضمن لان هذا القدر عفو كذا في الفصول العمانية * بقار ترك البقر مع صبي ليحفظها فهلكت بقرة وقت السقي بآفة فان كان للصبي قدرة الحفظ لم يضمن وان لم يكن له قدرة الحفظ فقد ترك بلا حفظ فيضمن كذا في جواهر الفتاوى * الباقورة مرت على فطرة فدخلت رجل واحدة في النقب وانكسرت او وقعت بقرة في الماء وغابت وهلكت ضمن البقار وان لم يكن من سوقه اذا امكنه الحفظ كذا في الوجيز للكردي * (كواره بان كواره راما ند بدست كسي وگرگ گوسالنه را خورده من نبود چون بدست عيال خودش مانده بود كواره بان كواره راضائع ماند و بخانه رفت وزن را فرستاد زن نگاه داشت تا شبانگاه كاري غائب است و نمیداند كه چه وقت غائب شده است) يضمن البقار كذا في خزائنة المفتين * وان استأجر الحارس واخذ من اهل السوق هل للحارس ما اخذ منهم اذا استأجر رئيسهم ينفذ عقد الرئيس عليهم وان كرهوا كذا في الظهيرية * الفصل الثاني في المتفرقات في النوازل دفع سيف الى صيقل ليصقله ودفع الجفن معه فسرق لا يضمن الجفن كذا في المحيط * وفي فوائد جدي شيخ الاسلام برهان الدين دفع مصحفا الى وراق ليجلده فساقر به واخذة للصوص هل يضمن اجاب نعم قال عمي نظام الدين وقد اجبت انا انه لا يضمن معتمدا على ظاهر العقه ان المودع اذا سافر به بمال الوديعه لا يضمن ولا يقال بانه مودع باجر فيضمن لان الاجر ليس على الحفظ الا انه اشار الى فقه حسن وقال يجب ان يضمن لان الوديعه اذا كانت بغير اجر انما لا يضمن لانه ليس ثمه عقد حتى يتعين مكان العقد للحفظ وفي الوديعه باجر انما يضمن لانه تعين مكان العقد بالحفظ وهما ما امره بالحفظ مقصود وانما امر بالحفظ ضمنا في الاستيجار وفي الاجارة يعتبر مكان العقد فكذا ما في ضمنها فلا يضمن كذا في الفصول العمادية * اعطى صائغان هباليتخذ منه سوارا منسوجا ولم يكن من عمله نسج فطول الذهب واعطاه من نسجه فسرق منه فلوا عطاء الاول الثاني بغير امر مالكة ولم يكن الثاني اجيرة او تلميذة خبر مالكة

وضمن ايهاا عندهما وعند ابي حنيفة ر ح ضمن الازل واذكر الثاني انه سرق منه بعد عطله
لم يضمن اما مادام في عمله فيده يد ضمان هكذا في الكبرى * الرد في الاجير المشترك نحو النصار
والخياط والنساج على الاجير وهذا بخلاف مالوا جر عبدا او دابة و فرغ المستأجر فانه يجب الرد
على صاحب الدابة كذا في المحيط * ينم بان اجير مشترك حتى لو ضاع شيء من البتيم يضمن
عندهما وهذا اذا ضاع من خارج العجزة فان ضاع شيء من داخل العجزة بان نقب المص لا يضمن
على الاصح كذا في خزانة المفتين * النحاس اجير مشترك حتى اوضاعت جارية اوضاع غلام
عنه لا يصنع لا يضمن عند ابي حنيفة ر ح وكذلك الدلال اجير مشترك فلو دفع الدلال الثوب
الى رجل لبراءه ويشترى فذهب الثوب ولم يظهره فلا ضمان على الدلال ولو كان في يد الدلال
ثوب فقال له رجل هذا مالي سرق مني فدفع الدلال ذلك الى من اعطاه فلا ضمان عليه كذا في الذخيرة *
رجل دفع الى صباغ ابريسما ليصيفه بكذا ثم قال لا تصنع ابريسمي وردة علي كذلك
فلم يدفعه ثم هلك لم يضمن الصباغ كذا في خزانة المفتين * الكحال اذا صب الدواء في عين رجل
فذهب ضوءه لا يضمن كاللختان الا اذا غلط فان قال رجلان انه ليس باعل وهذا من خرق فعله
وقال رجلان هو اهل لا يضمن وان كان في جانب الكحال واحد وفي جانب آخر اثنان ضمن
وفي جنائيات مجموع النوازل لو قال الرجل للكحال ولو بشرطان لا يذهب البصر فذهب البصر
لا يضمن كذا في الخلاصة * الباب التاسع والعشرون في التوكيل في الاجارة اذا وكل الرجل
رجلا بان استأجر له دارا بعينها ببديل معلوم ففعل فالآجر يطالب الوكيل بالآجرة والتوكيل بطالب
الموكل وللوكيل ان يطالب الموكل بالآجرة وان لم يطالبه الآجر واذا ذهب الآجر الا جر من
الوكيل صح وللوكيل ان يرجع بالآجر على الآمر كذا في الذخيرة * ولا يضمن الوكيل في الاجارة
الفاسدة ويجب اجر المثل على المستأجر والوكيل بالآجرة الطويلة يطالب بمال الاجارة عند الفسخ
كذا في الخلاصة * والتوكيل بالاجارة اذا استأجر الدار من المستأجر لا يجوز لانه صار اجيرا ومستأجرا
وقيل يفتني به اولاً ثم نقل عنهم الرجوع والافتاء بالجواز كذا في جواهر الاطلافي * الموكل مع
المستأجر اذا اتفقا بساخنفسخ وهل يرجع المستأجر على الوكيل بسال الاجارة قال القاضي الامام
بديع الدين لا لان الفسخ لم يظهر في حقه وفي البتية سئل علي بن احمد عن رجل آجر ارض رجل
فسمع ذلك المالك فقال لا اجيز هذا العتد ثم قال بعد ايام اجزته هل يجوز ام لا فقال ان رده فليس له

ان يجيزه من بعد ذلك رضى هذا ليس بجواب للسؤال والجواب ان هذا رد العقد عندنا كذا
 في التاترخانية * الوكيل باستيجار دار بعينها بمشرة اذا استأجرها بخمسة عشر ودفعها الى الموكل
 وقال انما استأجرته بعشرة فلا اجر على الآمر وعلى الوكيل الاجر لرُب الدار وهذه المسئلة دليل
 على ان الاجارة لا تعقد بالتعاطي كذا في الذخيرة * الباب الثلثون في الاجارة الطويلة المرسومة
 ببخارا الاجارة الطويلة التي يفعلها الناس ببخارا انهم يؤجرون الدار والارض ثلثين سنة متوالية
 فبرثلثة ايام من آخر كل سنة ويجعل كل سنة من تسعة وعشرين سنة اجرا قليلا وبقية الاجر للسنة
 الاخيرة واختلفوا في جواز ما قبل لا يجوز عندنا بي حنيقة رح لانها اجارة واحدة شرط فيها الخيار اكثر
 من ثلثة ايام وهذا يفسد الاجارة وقيل تجوز عندهم جميعا وهو الصحيح لان هذا ليس بشرط الخيار
 في الاجارة بل هو استثناء ثلثة ايام في آخر كل سنة عن الاجارة على ان هذه الايام لم تدخل في الاجارة
 ولم يثبت حكم لاجارة في هذه الايام المستثناءة كذا في محيط السرخسي * ثم اختلف المشايخ الذين
 قالوا بجواز هذه الاجارة انها تعتبر عقدا واحدا او عقودا مختلفة بعضهم قالوا تعتبر عقودا حتى لا تزيد
 مدة الخيار على ثلثة ايام في عقد واحد فيفسد به العقد عندنا بي حنيقة رح وبعضهم قالوا تعتبر عقدا
 واحدا لانها لو اعتبرتها عقودا فاما سوى العقد الاول يكون مضافا في الاجارة المضافة لا تملك الاجارة
 بالتعجيل ولا بالشرط والغرض من هذه الاجارة تملك الاجارة كذا في المحيط * وثمرة الخلاف
 يظهر فيما اذا آجروا اليتم ثلث سنين كانت الاجرة في السنة الاولى والثانية اقل من اجر مثلها
 وفي الاستيجار لليتم كانت الاجرة في السنة الثالثة اكثر من اجر مثلها فنفسد الاجارة في السنة الثالثة
 ويتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقدا واحدا وعلى قول من يجعلها عقودا لا يتعدى
 كذا في خزائن المفتين * قال الصدوق والامام الاجل الشهيد الصحيح عندي انها تعتبر عقودا في حق سائر
 الاحكام وعقد واحد في حق ملك الاجرة بالتعجيل او باشتراط التعجيل والحيلة بجواز استيجار الدار
 اذا كانت للصغير ان يجعل مال الاجارة بنماء للسنة الاخيرة ويجعل بمقابلة السنين المتقدمة ما هو
 اجر مثله واكثر ثم يبرأ والا لصغير المستأجر عن اجر السنين المتقدمة ويصح ابرأه عندنا بي حنيقة ومحمد رح
 خلافا لابي يوسف رح وان اراد ان يصير مجمعا عليه يلحق به حكم الحاكم والحيلة فيما اذا استأجر الاب
 للصغير فصار ارضيا اذا كان مال الاجارة الف درهم مثلا واجر مثل هذه الدار كل سنة مائة يجعل بمقابلة
 عشرين سنة من اوائل هذه السنين شي قليل ويجعل بمقابلة العشرين سنين المتأخرة الف الاشئ قليل

فيجوز ويحصل المقصود كذا في الظهيرية * وأن كان الف درهم أكثر من أجر مثل العشر سنين بحيث لا يتغابن الناس فيه لا تجوز هذه الاجارة وكما تجوز الاجارة الطويلة في العقار والضياح تجوز في الدواب والمماليك وكل شيء ينتفع به مع بقاء ماله كذا في التاتارخانية * وفي فتاوى الفضلي الاجارة الطويلة لمالك الصبي لا تجوز كذا في الخلاصة * قال محمد ر ح في كتاب الشروط في رجلين أجر من رجل دارا عشر سنين فخاف المستأجر ان يخرجها منها فاراد ان يستوثق من ذلك فالحيلة ان يستأجر كل شهر من الشهور الأول بدرهم والشهر الآخر بقية الاجرة فان معظم الاجرة اذا كان للشهر الآخر فلهما لا يخرجانه من الدار وعن هذه المسئلة استخرجوا الاجارة الطويلة المرسومة بخار او جعلوا اجر السنين المتقدمة شيئا قليلا وجعلوا معظم الاجر للسنة الاخيرة كذا في المحيط * وفي الولوالجية قال أجرتك هذه الدار عشر سنين بكذا غير ثلاثة ايام في كل سنة فهذا جائز ولو قال على انه بالخيار ثلاثة ايام في آخر كل سنة لا يجوز عند ابي حنيفة ر ح كذا في التاتارخانية * في الاجارة الطويلة اذا جعلوا ايام الفسخ في آخر كل سنة والاجارة في نصف الشهر عند ابي حنيفة ر ح تعتبر السنة بالايام وعندهما يعتبر الشهر الاول والاخر بالايام والباقي بالاهلة فاذا كان المعبر السنة بالايام عند ابي حنيفة ر ح ولا يعرف كل واحد منهما آخر السنة فالحيلة ان يبيع الآجر المستأجر قبل تمام السنة من غير ان المستأجر حتى اذا جاءت ايام الفسخ ينفسخ وحيلة اخرى ينفسخ مضافا بعض المشايخ افتوا بقول ابي يوسف ومحمد ر ح دفعا للخرج كذا في الخلاصة * رجل دفع ارضه مزارعة على ان يكون البذر من العامل ثم ان صاحب الارض أجر الارض اجارة طويلة من غيره بغير رضى المزارع لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البذر من العامل كان العامل مستأجر الارض فيصير كأنه أجرتم أجر من غيره فلا تجوز الثانية وان رضى العامل وهو المزارع بذلك انفسخت الاجارة وتنفذ الاجارة الطويلة بخلاف ما اذا أجرتم أجر غيره فرضي به الاول حيث تنفذ الثانية على المستأجر الاول اذا كان بعد قبض الاول وهنا لا تنفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يختلف المقصود فلا تنفذ الثانية على الاول كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لغيره أجر لي دارك هذه اجارة طويلة بكذا فقال أجرتم وامر صاحب الدار كاتب لكتابة الصك فكتب على الرسم ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع المستأجر مال الاجارة الى الآجر لا يكون بينهما بهذا اجارة ولا يجب

ولا يجب الاجر على المستأجر لسكنى الدار وان كانت الدار معدة للاستغلال كذاني خزانة المفتين * اذا استأجر وقف من الاوقاف من المتولي مدة طويلة فان كان الواقف شرط ان يؤجر اكثر من سنة يجوز شرطه لا محالة وان كان شرط ان لا يؤجر اكثر من سنة يجب مراعاة شرطه لا محالة ولا يفتى بجواز هذه الاجارة اكثر من سنة الا اذا كان اجارتهما اكثر من سنة انفع للفقراء فحينئذ يؤجر اكثر من سنة كذاني التارخانية * وان كان لم يشترط شيئاً نقل من جماعة مشائخه انه لا يجوز اكثر من سنة واحدة وقال الفقيه ابو جعفر انا اجوز في ثلث سنين ولا اجوز فيما زاد على ذلك والصدر الشهيد حسام الدين كان يقول في الضياع نفتى بالجواز في ثلث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز في غير الضياع نفتى بعدم الجواز فيما زاد على سنة واحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا امر يختلف باختلاف الزمان والموضع ثم اذا استأجر الوقف على الوجه الذي جاز فرخصت اجرتها لا تفسخ الاجارة وان ازاد اجر مثلها بعد مضي بعض المدة ذكر في فتاوى اهل سمرقند انه لا يفسخ العقد وذكر في شرح الطحاوي انه يفسخ العقد ويجدد على ما زاد او الى وقت الفسخ يجب المسمى لما مضى ولو كانت الارض بحالة لا يمكن فسخ الاجارة فيها بان كان فيها زرع لم يستحصد بعد فالى وقت الزيادة يجب المسمى بحساب ذلك وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب اجر مثلها وزيادة الاجر انما يعرف اذا ازادت عند الكل ذكر الطحاوي هذه الجملة في كتاب المزارعة واما في الاملاك لا يفسخ العقد رخص اجر مثلها وغلبا اتفاق الروايات كذا في المحيط * رجل آجر منزلا كان والده وقفه على اولاده ابد امانا سلوا فآجرة هذا الرجل اجارة طويلة وانفق المستأجر في عمارة هذا الوقف بما رموئجر ان لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف بان لم يكن متوليا يكون المؤجر فاصبا وكان له على المستأجر الاجر المسمى وينصدق به ولا يرجع المستأجر بما انفق في العمارة على الآخر ولا على غيره لانه كان متطوعا وان كان متوليا كان على المستأجر الاجر المسمى ان كان ذلك مقدارا جراملا او اكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما انفق على العمارة كذا في خزانة المفتين * رجل آجر ارض وقف مدة طويلة مائة سنة من رجل واقرا انهما باشر الواحد من المسلمين وان حاكما حكم بصحة ذلك فالاجارة صحيحة اذا حكم حاكم بصحتها مع طول المدة ولا يفسخ بموت احدهما بعد اقرارهما بان العقد وقع لواحدهما وبكون المال حلالا له هكذا ان كروهو الصحيح وهذا ما لا خلاف فيه كذا في جواهر الفتاوى * واذا استأجر من آخر دارا او ارضا مقاطعة مدة قصيرة سنة

مثلاً ان الآجر آجرها من غيره اجارة طويلة مرسومة لاشك ان الاجارة الطويلة لا تجوز في مدة
الاجارة القصيرة وهل تجوز فيما وراها فمن جعلها عقداً واحداً يقول لا تجوز ومن جعلها عقوداً متفرقة
يقول تجوز كذا في المحيط * رجل استأجر من آخر كرم ما اجارة طويلة وقبضها وآجرها من غيره
مقاطعة كل سنة شهر يبدل معلوم فله اراه المستأجر الثاني وجد الاشجار قد احترق من البرد
ولم يجد آجره لبرده عليه حتى جاء ايام الفسح وحضر آجره ونسخ الاجارة وطلب مال المقاطعة وابتى
المستأجر الثاني واعتل بعلته ان الاشجار محترقة سمع عليه وسقط عنه مال المقاطعة اذ لم يعمل في
الكرم عملاً يبدل على الرضاء ولو كان آجره حاضراً حتى امكته الرد ولم يرد لا يستط مال المقاطعة
وعلى هذا اذا آجر داره واراد المستأجر ردها بخيار رؤية او عيب ان لم يمكنه الرد بان كان المؤجر
غائباً كان له الرد اذا حضر المؤجر ولا يجب الا جراً اذ لم يكن عمل في الدار عملاً يبدل على الرضاء
كذا في المحيط * في المتفرقات الآجر اجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جاء مدة الخيار هل ينفذ به فيه
روايتان والصحيح انه ينفذ وهو كما لو آجر اجارة مضافة ثم باع قبل مجيء وقت الاضافة وكان
الشيخ الامام الاجل ظهير الدين يقول عندي لا ينفذ به وفي ظاهر الرواية ينفذ به كذا في فتاوى
قاضخان * آجر الدار اجارة طويلة بخمسة دنانير وقبضها وسلم الدار ثم باعها بغير اذن المستأجر بخمسة
دنانير وقبض الثمن ومات ولا مال له سوى هذه الدار فالمستأجر احق بها وله ولاية الحبس حتى
يستوفي مال الاجارة لان بالموت بطلت الاجارة دون البيع فبقيت الدار على ملك المشتري لكنه
يخير ان شاء ادى الاجرة وقبض الدار وان شاء ترك وان اجاز بيعها ومال الاجارة عشرة والتمن
خمسة المستأجر لاجل الخمسة الباقية ولاية الحبس ايضا قال القاضي ببيع الدين ليس له ذلك
كذا في القنبه * رجل استأجر من آخر دار اجارة طويلة بمائة دينار وقيمة الدار خمسون ديناراً
فمات الآجر حتى انفسخت الاجارة بموته ولم يترك مالا سوى هذه الدار ثم ان وارث الآجر آجر
هذه الدار من المستأجر بمائة التي له على مورثه اجارة طويلة ثم انفسخت هذه الاجارة بين وارث
الآجر وبين المستأجر فالمستأجر لا يرجع على الوارث بالمائة الآن تركه الميت هذه الدار وقيمتها
خمسون فيطالبه المستأجر بقدر خمسين لا بالمائة كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى الصغرى اذا آجر
داراً من رجل اجارة طويلة ثم آجر من آخر اجارة طويلة لا تجوز ولا تنقلب جائزة بعدما انفسخت
الاولى بنسخها وانه مشكل وينبغي ان تكون المسئلة على روايتين لان في الاجارة الطويلة

بعض المعقود عليه مضاف وفي صحة فسخ الاجارة المضافة قبل مجيء الوقت المضاف اليه روايتان والاجارة الثانية دليل فسخ الاجارة الاولى كالبيع فيجب ان يكون في المسئلة روايتان كذا في المحيط * رجل استأجر دارا اجارة طويلة ثم ان الآجر نقض بناء هابرضاء المستأجر ثم جدد بناءها كانت الاجارة باقية ببقاء الاصل كذا في الظهيرية * فلو آجر المستأجر بالاجارة الطويلة من غيره يبين الايام المستثناة في الاجارة الثانية انها اليوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر مثلا من شهر كذا ويستثنى في الاجارة الثانية نصاليين الداخل من الايام في العقد الثاني من غير الداخل هكذا ذكر الحاكم الشهيد السمرقندي في كتاب الشروط وهذا اذا كتب ذكر الاجارة الثانية على حدة اما اذا كتب في الذكر الاول او على ظهرة فذكر فيه سوى الايام المستثناة المذكورة فيه يكفي لجواز العقد الثاني هكذا في المحيط * واذا استأجر شيئا اجارة طويلة صحيحة بدنانير دين موصوفة فاعطاء مكان الدنانير دراهم ثم تفاسخا العقد فالآجر يطالب بالدنانير لا بالدراهم ولو كان العقد فاسدا وباقي المسئلة بحالها يطالب الآجر باعطاء الدراهم كذا في الذخيرة * واذا غرس الآجر في الارض او الكرم في الطويلة للمستأجر المانع لانه ليس له ملك اليد والتصرف واذا قلع الآجر الاشجار او كسر الاغصان لا يملك المستأجر المانع لان اعتبار هذا البيع يظهر في حق الثمن لافي حق الشجر ولو احتطب المستأجر ليس له ذلك مع انه في بيعه كذا في الوجيز للكردي * استأجر ارضا اجارة طويلة واشترى الاشجار ليسح الاستيجار ثم انثرت الاشجار ثم فسخاها فائتمار على ملك المستأجر ولو قطع الاشجار ثم تفاسخا فهي للآجر ولو تلفها المستأجر فعليه قيمته لانه يبيع ضروري لجواز الاجارة فلا يترتب عليه احكام البات ولو اتلف الآجر الاشجار في مدة الاجارة فالصحيح انه لا ضمان عليه لكن يخبر المستأجر في الفسخ لانه عيب ولو قطعها المستأجر في مدة الاجارة قال برهان الدين صاحب المحيط وقاضيهان والقاضي بدفع الدين لا يضمن النقصان لكنه يخبر الاجر كذا في القنية * استأجر الكرم طويلة ثم دفعها معاملة الى الآجر ان كان طويلة بطريق بيع الاشجار جازت المعاملة وان كانت بطريق المعاملة ثم دفعها الى المالك معاملة لا تجوز كذا في الوجيز للكردي * ولو استأجر كرم مائة وقد كان صاحب الكرم باع الاشجار قبل الاجارة حتى صحت الاجارة كان للمستأجر خيار الرؤية في الكرم ولو تصرف في الكرم نصرف الملاك بطل خيار الرؤية ولو اكل من ثمار الكرم لا يبطل خيار الرؤية كذا في خزائن المفتين * اذا مات الآجر اجارة طويلة وعليه ديون كان المستأجر بمن

المستأجر احق من سائر الغرماء كالمرتهن بالرهن كذا في فتاوى فاضيل خان * الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستأجر اجر المثل لا يزداد على المسمى كذا في خزائن المفتين * اذا وهب المستأجر الاجارة في الاجارة الطويلة من الآجر قبل انفساخ الاجارة لاتصح لان الاجارة صارت ملكا للآجر باشتراط التعجيل فلا تصح لانه يكون هبة مع ملك الآجر كذا في الصغرى * استأجر سفانا ليتخذ له سفينة من خشبة في الارض اثني عشر شهرا باجرة معينة فقال السفان ان خشبك لا يصلح لهذا الغرض فاذن لي ان ازيد شهرا وانقص فاذن له ان يزيد فاتخذة ثلثة عشر شهرا ليستحق الاجر بالزيادة كذا في القنية * المستأجر اجارة طويلة اذا آجر من غيره اودفع الى غيره من مزارعة على ان يكون البذر من قبل العامل ثم ان المستأجر الاول مع آجره تفاسخا الاجارة الاولى هل تبطل الاجارة الثانية والمزارعة اختلعت وفيه الصحيح انها تنفسخ سواء اتحدت ايام الفسخ في العقدين او اختلعت بان كان ايام الخيار في الاجارة الاولى ثلثة ايام من آخر سنة ثمانين وايام الخيار في الاجارة الثانية كذلك او على خلاف ذلك كذا في فتاوى فاضيل خان * الباب الحادي والثلاثون في الاستصناع والاستيجار على العمل يجوز الاستصناع استحسانا لتعامل الناس وتعارفهم في سائر الاعصار من غير تكبر كذا في محيط السرخسي * والاستصناع ان يكون العين والعمل من الصانع فاما اذا كان العين من المستصنع لامن الصانع فانه يكون اجارة ولا يكون استصناعا كذا في المحيط * وفي تجنيس خواهر زاده الاستصناع ان يشتري منه شيئا ويستصنع البائع فيه مثل ان يشتري الاديم وبأمر البائع ان يتخذ له خفا يصنف له قدره وعمله فهذا جائز استحسانا وكذلك كل ما جرت العادة باستصناعه مثل آية الزجاج والنحاس والخشب والقدر وغير ذلك من القلنسوة واشباهها اذا بين صفته وقدره كذا في التاتارخانية * والاستصناع بيع هو الاصح والمستصنع بالخيار اذا رآه ولا خيار للصانع هكذا قال ابو يوسف ر ح اولا وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * ثم اذا رضى المستصنع ليس له الرد بعد ذلك وللصانع ان يبيعه قبل ان يرضاه المستصنع كذا في التهذيب * قال محمد ر ح واذا اسلم الرجل الى حائك في ثوب من قطن ينسجه له وسمى طوله وعرضه وجنسه ورفعه والغزل من الحائك حتى كان استصناعا فالقياس ان يجوز وان كان استحسانا وقال لا يجوز وان ضرب لذلك اجلا يصير سلما ذكر المسئلة في كتاب الاجارات من غير ذكر الخلاف وذكر في كتاب

في كتاب البيوع من شرح شيخ الاسلام ان الاستصناع فيما للناس فيه تعامل يصبر سلما بضرب الاجل في قول ابي حنيفة رح وعندهما لا يصبر سلما وفيما لا تعامل للناس فيه يصبر سلما بضرب الاجل بالاجماع، في القدوري وان ضرب في الاستصناع اجلا فهو بمنزلة السلم يحتاج فيه الى قبض البذل في المجلس والاخبار واحد منهما في قول ابي حنيفة رح وقال ابوسف ومحمد رح ليس بسلم من غير فصل بين مال الناس فيه تعامل وبين مال التعامل لهم فيه فذكر المسئلة في كتاب الاجارات من غير ذكر خلاف يؤيد ما ذكره شيخ الاسلام في شرح كتاب البيوع ان فيما لا تعامل فيه يصبر الاستصناع سلم بضرب الاجل بالاجماع كذا في الذخيرة * رجل دفع الى آخر منوبين من الابرسم ليضم اليه منوبين من عند نفسه وينسجه ويرفع اجر النسج والفاضل بينهما مناصفة من الربح ان لم يخالط ونسج كل واحد منفردا يأخذ اجر مثله والباقي لرب الابرسم وان خالط ونسج الكل فجميع ذلك مشترك بينهما مناصفة كما شرط ولا يجب احر المثل لانه عمل في محل مشترك كذا في حواهر الفتاوى * رجل سلم غزلا الى حائك لينسجه وامره ان يزيد في الغزل رطلا من عنده وقال مقرضني رطلا من غزلك علي ان اعطيك مثله وامره ان ينسج عنه ثوبا على صفة معلومة باجرة معلومة فانه جائز استحسانا سواء كان الاستقراض مشروطا في عقد الاجارة او لم يكن وان قال زدني رطلا من غزلك علي ان اعطيك غزلا مثل غزلك فانه جائز يكون قرضا وان قال زدني غزلا وسكت فانه يجوز ايضا ويكون قرضا ان لم يكن مشروطا في عقد الاجارة جازت الاجارة قياسا واستحسانا وان كان مشروطا والمسئلة على القياس والاستحسان الذي ذكرنا فان وقع الاختلاف بين رب الثوب وبين الحائك بعد ما فرغ الحائك من العمل وقال رب الثوب لم تزد فيه شيئا وقال الحالك لا بل زدت والثوب مستهلك بان باع صاحبه قبل ان يعلم وزنه والقول قول رب الثوب مع يمينه على علمه انه ما يعلم ان الحائك زاد في الغزل وعلى الحائك البيعة فان نكل رب الثوب من اليمين يثبت ما ادعاه الحائك فيلزم رب الثوب ذلك وان حلف برئ عما ادعاه الحائك فان كان الثوب قائما سبأتى الكلام فيه بعد هذا ان شاء الله تعالى وان قال زد رطلا من غزلك علي ان اعطيك ثمن الغزل واجر عملي كذا درهما والقياس ان لا يجوز في الاستحسان ان يجوزوا اذا جاز هذا فان اختلفا بعد الفراغ من الثوب فقال رب الثوب ام تزد فيه شيئا وقال الحائك زدت فيه ما امرتني ايضا فان كان مستهلكا ذكر ان القول قول رب الثوب مع يمينه على علمه فان نكل من اليمين ثبت الزيادة وكان عليه جميع ما سمي للحائك بعضه بازاء العمل

وبعضه بازاء ثمن الغزل وان حلف ايم تثبت الزيادة ذكر محمد ر ح في الكتاب انه يطرح عنه ثمن الغزل ويلزمه اجر الثوب ومعرفة ذلك وهو ان يقسم المسمى على اجر مثل عمله فيما امر به وذلك عمله في من ونصف وعلى قيمة الغزل المشروط على الحائك لانه قبل المسمى بالغزل وبالعمل في من ونصف لان من الغزل اعطاء المستأجر ونصف من اشترى منه فطرح عنه ثمنه وما اصاب العمل وهو اجر الثوب يلزمه حتى انه ان كان المسمى مثلثة دراهم بازاء الغزل وبازاء العمل وقيمة الغزل درهم واجرمثل عمله فيما امر به درهمان من المسمى يطرح عنه درهم ثمن الغزل فيقسم ما بقي من المسمى على اجر مثل عمله فيما عمل وفيما لم يعمل ويطرح عنه حصة اجر مثل العمل في الزيادة وكيف يتعرف حصة ما لم يعمل في الزيادة من الاجر ما عمل اختلف فيه المشائخ قال بعضهم يتعرف باعتبار الوزن ان كان ما رفع اليه صا من غزل وما شرط عليه نصف من يقسم الباقي من المسمى بعد ثمن الغزل وذلك درهمان عليهما اثلاثا ثلثة بازاء ما عمل وثلثة بازاء ما لم يعمل فطرح عنه الثلث ولا يعتبر السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبرة وقال بعضهم بانه يتعرف قدر الساقط من الثايم باعتبار السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبرة وهذا لان العمل قد يسهل على الحائك بطول الثوب ويصعب بصعرة فانه متى قصر يحتاج الى الوصل والى عمل الدقيق مرارا ومتى طال يحتاج الى ذلك مرة واحدة وهذا التفاوت معتبر فيما بين العملة من هذه الصناعة في زيادة الاجر بسبب صغر الثوب ونقصانه بسبب الكبر فلا بد من اعتبارهما واذا وحسب اعتباره الجب ان يقسم الباقي من المسمى وذلك درهمان على اجر مثل عمله في من واجرمثل عمله في من ونصف فان كان اجر مثل عمله في من ونصف درهمان ونصف وفي من درهمان يكون بازاء الزيادة نصف درهم فطرح من درهمين نصف درهم حصة ما لم يعدل الا ان يكون التفاوت بين القصير والطويل بذراع او ذراعين حينئذ لا يكون لهذا التفاوت هبرة في زيادة الاجر ونقصانه ثم ماذا يجب اجر المثل او المسمى فعلى قول بعضهم اجر المثل لا يجاوز حصته من المسمى وعلى قول بعضهم ان رضي بالعيب فعليه المسمى وان لم يرض بالعيب فعليه اجر المثل لا يجاوز به حصته من المسمى كما قلنا فيما تقدم من المسائل ومحمد ر ح ذكر الاجر في هذه المسئلة مطلقا ولم يقل المسمى فيجب تخريجها على حسب ما ذكر في المسئلة الاولى فاما اذا كان قائما ان كان لا يعرف مقدار ما دفع اليه صاحب الغزل فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان هالكا من اوله الى آخره الا في حكم واحد وهو انه

متى حلف ولم تثبت الزيادة له اربك الثوب عليه ويضمنه غزلا مثل غزله فاما اذا كان الثوب قائما وقد صرف مقدارا دفع اليه من نزل فان تصاد فاعلى ان مادفع اليه من فانه يوزن الثوب ولا يلتفت الى قول واحد منهما فان وى فاذا هو من واحد لم تثبت الزيادة بيقين فيكون القول قول صاحب الثوب من غير يمين وان كان منوين فالقول قول الحائك ان لم يدع رب الثوب ان الزيادة من الدقيق وان ادعى ان الزيادة من الدقيق فانه يزوي اهل البصر من تلك الصناعة فان قالوا قد يزيد الدقيق مثل هذا فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه وان قالوا الدقيق لا يزيد على هذا القدر صا لظاهر شاهد الحائك فيكون القول قوله لكن مع اليمين كذا في المحيط *

ولو دفع سدسما و قال شرة ور به ينسخ ولك درهم كان فاسدا فان كان تدر التفسخ معلوما عند التجار جاز بخلاف ما يدفع ثوبا الى صباغ يصبغه جاز وان لم يبين قدر الصفر كذا في محيط السرخسي *

واذا دفع حديد الى حداد ليصنعه عينا سماه باجر مسمى فجاء به الحداد على ما امر به صاحب الحديد فانه لا خيار لصاحب الحديد ويجبر على القبول ولو خالفه فيما امر به فان خالفه من حيث الجنس بان امره ان يصنع منه قدوما فصنع له مراصمن له حديد امثل حديدته والاذاء له ولا خيار لصاحب الحديد وان خالفه من حيث الوصف بان امره ان يصنع له قدوما يصلح للتجار فصنع له قدوما يصلح لكسر الحطب فصاحب الحديد بالخيار ان شاء ضمنه حديدا امثل حديدته وترك القدوم عليه ولا اجر له وان شاء اخذ القدوم واعطاه الاجر وكذلك الحكم في كل ما سلمه الى كل صانع ليصنع منه شيئا سماه كالجلد يسلمه الى اسكاف ليصنعه خفين وما شبه ذلك كذا في خزائن المفتين *

وسئل عن دفع السراج بعض آلات السرج وامره بان يتخذ سرجا بهذه الآلات وبآلات اخر يحتاج اليها لا تمام السرج من عند نفسه على ان يدفع اليه اجرة عمله وثمن ما جعله في سرجه من مال نفسه ففعل السراج ذلك وذكر جماعة ان اجرة عمله وقيمة الآلات ثلثون درهما فرضي الآمر بذلك واتفقا على ان يعطيه هذا فتد خمسة من ذلك ثم استولى بعض اعدوان السلطان والأتراك على ذلك السراج وغيبه بحيث لا يقدر عليه هل للأمر ان يضمن السراج قيمة سرجه فقال له ان يسترد ما دفع اليه لان العمل غير مسلم اليه والآلات مسلمة اليه قال ومع هذا اذا فرغ من السراج فاتصلت الآلات بعضها ببعض واتفقا وتراضيا على مال يعطيه على ذلك فقال كابتداء بيع فيجوز كذا في فتاوى النسفي *

واذا دفع الرجل جلد الى الاسكاف واستأجره باجر مسمى على

ان يخرز له خفين وسمى له المقدار والصفة على ان يتنعله الاسك وبطنه من عنده ووصف له البطانة والنعل فهو جائز استحسانا والقياس ان لا يجوز وكان بمنزلة كودفع ثوبا الى خياط ليخيط به جبة على ان يحشوه وبطنه من عنده باجر مسمى فانه لا يجوز ذكر محمدرح مسئلة الجبة في الاصل على هذا الوجه وفي المنتقى ذكر محمدرح مسئلة رجل دفع الى خياط لهارة وقال بطنها لي من عندك فهو جائز وقاسه على ما اشترى خفا وقال للبائع انعله بنعل من عندك فصارت المسئلة روايتان ولودفع اليه بطانة وقال ظهرها لي من عندك فهو فاسد باتفاق الرواة ثم ان محمدرح جوز هذا التصرف وان لم ير صاحب الجلد النعل والبطانة وصرفه الى نعله بطانته يليق بذلك الخف وكذا اذا امر الرجل اسكافا ان يخرز على خفيه ويكعبه اربع قطع من صر بكذا وامر الرجل القطع فهو جائز استحسانا وكذا ترقيع الخرق في الخفاف يجوز من غير ان يرى الاسكاف الرقاع وفي نوادر بن سماعه شرط الراء في النعل وهكذا في القطع الاربع وكذا في ترقيع الخرق واذا فيه روايتان واذا جازت هذه الاجارة استحسانا فاذا عمل الاسكاف وايج به ان كان مصلحه الحماقارنا لافساد فيه اجبر صاحب الجلد على القبول ولم يكن له خيار فقد اعتبر المقاربة للزوم لاحقيقة المواقفة من كل وجه وليس لصاحب الجلد خيار لرؤية لافي حق العمل ولا في حق النعل هذا اذا عمل عملا مقارنا صالحا ما اذا افسد بان خالف في صفة ما امر به ذكر ان صاحب الجلد بالخيار ان شاء ترك الخف عليه وضمنه قيمة جلده وان شاء اخذ الخف واعطاه الاجر فان ترك الخف عليه وضمنه فلا اجر عليه وان اخذ الخف فانه يعطيه اجر مثل عمله في خرز الخف غير منعل ثم بعد ذلك يعطيه قيمة ما زاد النعل فيه ومعرفة قيمة ما زاد النعل فيه ان ينظر الى قيمة الخف مخرزا غير منعل والى قيمته منعلا فان كان قيمته غير منعل عشرة وقيمته منعلا اثني عشر علم ان قيمته ما زاد فيه درهمان فيكون درهمان قدر ما زاد النعل فيه ثم ينظر الى اجر مثل عمله في خرز الخف غير منعل فان كان ثلاثة مثلا يضم الى قيمة ما زاد فيصير خمسة ثم يقابل المسمى فان كان خمسة مثل المسمى او اقل من المسمى فلا سكاف ذلك وان كان المسمى اقل من خمسة بان كان المسمى اربعة فانه يعطي له اربعة واذا اعتبر قيمة ما زاد النعل فيه لا يعتبر اجر مثل عمله في خرز النعل وفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا دفع مخرزا الى اسكاف لينعله بنعله من عنده باجر معلوم

حتى جازت الاجارة استحسانا للتعامل فعليه بنعل لا ينعل به حتى افسد الخف بذلك وثبت لصاحب الخف الخيار كما في هذه المسئلة واختار الاخذ فانه يعطيه اجر مثل عمله وقيمة ما اتصل به من النعل مزابلا غير مخرز لا يجاوز بهما مسمى به وهنا اوجب مع احرام المل قيمة ما زاد العمل فيه ولم يوجب عليه قيمة النعل والبطانة مزابلا غير مخرز والمتصل بخفه الاسكاف في الموضعين عين ما وعمل ثم في احد الموضعين اوجب قيمة ما زاد النعل فيه وفي الموضع الآخر اوجب قيمة النعل مزابلا غير مخرز ومن مشائخنا من قال فرق بين المسئلتين ما ذكر في تلك المسئلة ويكون ذكر في هذه المسئلة ان صاحب الخف اذا اراد ان يعطيه اجر مثل عمله في خرز الخف والنعل والبطانة ثم قيمة النعل والبطانة مزابلا فله ذلك كما في تلك المسئلة ومنهم من فرق وقال في مسئلتنا امكن ايجاب قيمة ما زاد فيه النعل والبطانة وفي تلك المسئلة لم يكن ايجاب قيمة ما زاد النعل فيه ثم قال محمدرح في المسئلتين جميعا لا يجاوز به مسمى فمن مشائخنا من قال اراد بقوله لا يجاوز به مسمى فيما يخص العمل فاما ما يخص النعل فانه يجب بالغاه اباغ ومنهم من قال بان لا يجاوز به مسمى في حق النعل والعمل جميعا كذا في المحيط * وكذا اذا دفع الى فلان شي قطعة وامر له ان يتخذ له ببطانة فهو على ما وصفنا فان جاء به غير جيد فلا خيار له الا اذا شرط عليه الجيد فتخير كذا في الغيائية * واد استصنع الرجل خفين عند اسكاف فعليه وفرغ منه قال المستصنع هذا ليس على المقدار والخرز والتقطيع الذي امرتك وقال الاسكاف بل بهذا امرتني واراد الاسكاف ان يحلف صاحب المال ليس له ذلك بخلاف الصباغ اذا ادعى ان ما صبغ كان بامره واراد استحلاف صاحب الثوب كان له ذلك كذا في الذخيرة * ولو دفع الى اسكاف ادبما يتقطع له خفا وخريزة باربعة دراهم فدفعه الى آخر بدرهمين ان اعطاه واداه من عنده او عمل بعض الاعمال طابت له الزيادة والا ينصدق بها كذا في التاتارخانية * ولو ان رجلا دفع خفه الى رجل لينعله من عنده باجر مسمى فعليه بنعل ينعل بمثله الخفاف فهو جائز عليه وان لم يكن جيدا ولا خيار له وان شرط الجردة فأتى بما ينطلق عليه اسم الجيد اجبر على قبوله ولا خيار له كذا في الذخيرة * ولو شرط عليه جيد افعله بغير جيد فان شاء ضمنه قيمة الخف وان شاء اخذ الخف واعطاه اجر مثل عماله وقيمة ما زاد فيه لا يجاوز به مسمى كذا في البدائع * قال ولو اختلفا في قدر الاجر بان قال الاسكاف شرطت لي درهما وقال رب الخف شرطت لك دانتين وقد خرزة على ما وصف له ولم يختلفا في ذلك واقاما جميعا ابينة فالبينة بينة العامل ولم يذكر الجواب فيما اذا لم يقم له ما بينة ويجب ان يحكم في ذلك قيمة

النعل مزابلا ويجعل القول قول من يشهد له قيمة النعل كما في الصبغ فان كان قيمة النعل درهمين كما يدعيه الاسكاف فالقول قوله مع يمينه وان كانت قيمة النعل تشهد لصاحبه بان كانت دانتين كما يدعيه صاحب الخف جعل القول قوله مع يمينه ولا يتحالفان وان كانت قيمة النعل لا تشهد لاحد هما بان كان نصف درهم فانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه هذا اذا اختلفا في مقدار الاجرة فاما اذا اختلفا في اصل الاجرة قال صاحب الخف عملته لي بغير اجر وقال الاسكاف لا بل عملته لك باجرانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا ولم يثبت واحد من الاجرين ذكر ان صاحب الخف يغرم قيمة ما راد النعل فيه قال ولو عمل الخف كله من عنده حتى كان استصنا عائم اختلفا قبل القبض في مقدار الاجل كان القول قول الاسكاف ولا يتحالفان هكذا في الذخيرة * قال لنجار ابن لي بيتا فاذا ابنته يقومون فما يقولون ندفعه اليك فرضياه وبناه وقومه رجل بائناهم ما وبى الصانع فله اجر مثله وقال ابو حامد وحمير بن عيسى وهو بمنزلة المقوم لا الحكم يعني فلا يلزمه تقويمه كذا في القنية * رجل دفع الى صائغ عشرة دراهم فضة وقال زد عليها درهمين يكون فرضا على وصعه فلما واجرك درهم فصاغه وجاء به محشوا وقال زدت عليها درهمين وقال صاحب الفضة لم تزد عليها شيئا فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا يخبر الصائغ ان شاء دفع القلب اليه واخذ منه خمسة دنانير درهم اجر العشرة وان شاء دفع اليه عشرة دراهم فضة واخذ القلب لان الصائغ يدعي على صاحب الفضة فرض درهمين وهو ينكر وصاحب القلب يدعي على الصائغ استحقاق القلب بغير شيء وهو ينكر فيحلف كل واحد منهما كذا في فتاوى قاضيخان * دفع مصحفا الى مذهب ليذهب من عنده واره المذهب انموزجا من الاشارة والاحماس ورؤس الآي واول السور فامر به المصحف ان يذهب كذا باجرة معلومة لا يصح لان مقدار الاشياء مجهول كذا في القنية * وان اشترى ثوبا على ان يخيطه بالثوب عشرة فهو فاسد ولو جاء الى حذاء بشر اكين ونعلين اسنأجرة على ان يحذو وهما له باجر مسمى جاز وان اشترط عليه الشراكين فارهما آية ورضيه ثم حذاهما له كان جائزا استحسانا كذا في المبسوط * واذا دفع ثوبا الى صباغ ليصبغه بعصفر من عنده فصبغه بما سمي الا انه خالف في صفة ما تعين به فان اشبع او قصر في الاصباغ حتى يعيب الثوب فصاحبه بالخيار ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه ايض وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثل عمله لا يجاوز به المسمى كذا في خزانة المفتين * ولو شرط على الخياط ان يكون كم القميص من عنده كان فاسدا لانعدام العرف فيه وكذا لو شرط

على البناء ان يكون الآجر والبص من عنده وكل شيء من هذا الجنس يشترط فيه على العامل شيئاً من قبله بغير عينه فهو فاسد اذا عمله فالعمل لصاحب المتاع وللعامل اجر مثله مع قيمة ما زاد كذا في المبسوط * الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات اذا قال لا آجر آجرتك داري هذه يوم واحد بكذا وباقي السنة مجاناً فسكنها سنة كان عليه اجر مثله في يوم واحد ولا شيء له في الباقي كذا في الذخيرة وفتاوى قاضيهان * استأجر مسحة للعمل فقال لا اريد الا اجر بل تعمل لي مقبضاً للمسحة من الخشب ثم طالب الاجران كان لما طلب له قيمته فيجب اجرا مثل والافلا كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر داراً مدة معلومة في محلة فتابت المحلة نائبة حتى هرب الناس ولم يقدر المستأجر على الانتفاع خوفاً على نفسه من النائبة قالوا لا يجب الاجر وهكذا كان انتهى والذي كذا في الظهيرية * الخياط اذا فرغ من الخياطة وبعث الثوب على يدي ابنه وهو ليس ببائع فطر الطراز منه في الطريق فان كان الصبي عاقلاً صابطاً يمكنه حفظه لا يضمن وان لم يكن صابطاً ولا يمكنه حفظه ضمن كذا في المحيط * دفع الى خياط ثوباً ليخيطه ثباً اوجبة ولم يشرطه الا اجر فلما فرغ منه اعطاه صاحب الثوب زيادة على اجر مثله قال القتيبي ابو الليث رح عندي ان الزيادة جائزة في قولهم جميعاً وبه يفتي هكذا في الكبرى * اذا قال للحمال احمل هذا الي بيتي او قال للخياط خذ ان كان الخياط معروفاً بانه يخيط باجر والحمال كذلك يجب الا اجر وما الا فلا كذا في المحيط * قال للخياط خذ باجر فقال لا اريد الا اجر فخاطه لا يستحق الا اجر كذا في الوجيز للكردي * اذا دفع الى خياط ثوباً فخاطه ولم يشترط الا اجر له الاجرة الا اذا قال لا اريد منك الاجرة كذا في السراجية * رجل اقترض انساناً دراهم او ديناراً واراد ان يسكن دار المستقرض به رجلين استأجر المقترض دار المستقرض مدة معلومة سنة او اكثر باجر معجل ثم يبيع من المستقرض شيئاً يسيراً بتب الاجرة حتى يصير قصاصاً بمن ماباع من المستقرض كذا في خزائن المفتين * قال رب الدين اديونه اكره في هذه الارض بجهة المراجعة فكريها فله اجر مثلها كذا في القتيبة * رجل استقرض من رجل دراهم ودفع الى المقرض حمارة ليستعمله المقرض ويكون عنده الى انه يوفي المستقرض دينه فبعثه المقرض الى سرج وسلمه الى بقار ليعلف فعقره الذئب ضمن المقرض قيمة الحمارة كذا في فتاوى قاضيهان * لو استقرض رجل دراهم من رجل وقال اسكن حانوتي هذا فان لم ارد عليك دراهمك لا اطالبك باجرة الحانوت والاجرة التي تجب عليك هبة لك فدفع المقرض الدراهم وسكن الحانوت مدة قال ان كان ذكر ترك الاجرة عليه مع

استتراه منه المال فالاجرة واجبة على المقرض يريد به اجر المثل وان كان ذكر ترك الاجرة قبل الاستدراج او بعد فلا اجر على المقرض والمخاتوت هذه عارية وقيل الصحيح انه يجب ادرا المثل في الوجهين كداني المضمرات * قال فخر الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى * رجل اقترض اسد دراهم ثم ان المقرض آجر حجر الميزان من المستقرض كل شهر بدرهمين قال ابو القاسم ان لم يكن الحجر الميزان قيمة ولا يستأجر له لا يجب على المستأجر شيء كداني فتاوى فاضيل خان * استسجار المقرض على حفظ عين متقوم قيمته ازيد من الاجرة كالسكين والمشط والملقعة كل شهر بكذا احتلف فيه الائمة المتأخرون فتبل يجوز بلا كراهة منهم الامام محمد بن مسلمة والامام صاحب الكمال مولانا حسام الدين عليا بادي وجمال الدين ابو الفتح محمد بن علي وصاحب الهداية وقد وقع على الجواز اجلة الائمة ولو جعل المقرض العين المستأجر في قبالة القرض وحفظهما معا بحسب الاجرو في القرض اذ لو حفظ العين مع القبالة لاجر له لانه يحفظ القبالة لنفسه لا لغيره والغير ههنا تبع وقد رأيت فتوى الاستاذ في هذه المسئلة بهذه الرواية كداني الوجيز للكردي * ولودفع المستقرض اليه قبالة واستأجره على حفظ الخط لم يجز لان حفظ الخط له لا حياء حقه ولو هلك السكين مثلاً واختلعا بعد السنة فقال المقرض هلك بعد السنة وقال المستقرض هلك منذ سنة والقول قول المستأجر المستقرض لانه يكثر زيادة الاجر ولودفعه الاجر الى امرأته او الى من في عياله ليحفظه بحسب الاجر ولودفع الى اجنبي لاشيء له ولو استأجره ليحفظه بنفسه ويبد من شاء فالشرط حائز ويصير الثاني وكيلًا بالاحتفظ ولو اذن له المستأجر ان ينتفع بهذا السكين فنقل المقرض لاجر له زمان الانتفاع كداني السية * استقرض من آخر خمسمائة دينار وكتب اليه صك الافراق بهذا المقدار واستأجر المقرض كل شهر بكذا كما هو المعهود كل ذلك فعل المستقرض قبل قبض المال ثم المقرض لم يدفع الا اربع مائة وخمسين ديناراً ورضي على ذلك شهوراً والمقرض معترف بجميع ذلك يجب الاجرة المشروطة كاملة ولم ينقص بقسط الخمسين التي لا يدفع اليه المستقرض بخلاف ما اذا قضى بعض مال القرض مثل النصف ومضت مدة بعد ذلك فان المقرض لا يمكن من مطالبة الاجرة كاملة للمدة التي بعد قضاء النصف المستقرض والمقرض فقد اعقد الاجارة المرسومة على حفظ عين كل شهر بكذا في دكان الصكاك وامره المستقرض بكتابة الوثيقة بالقرض

بالمقرض وبذل الاجارة وترك المقرض العين المستأجر على حفظه بعد ما قبضه من المستقرض عند الكاتب ليكتب ماهيته واصافه مستقضى في الوثيقة فمضى على ذلك اشهر ولم يكتب الكاتب الوثيقة برهة من الزمان والعين عنده هل يجب الاجر بالحفظ لتلك المدة ام لا اجاب بعض الائمة يجب لان المشروط على الاجر وهو المقرض مطلق الحفظ وكان له ان يحفظه يدكل من يعتمده وقد اعتمد هذا الكاتب على ذلك حيث تركه عنده كيف وانه يعلم المستأجر ورضي دفع المقرض العين المستأجر على حفظه الى من ليس في عياله وامره بالحفظ فحفظه زمانا يجب له لتلك المدة اجر على المقرض كذا في خزانه المفتين * استقرض من رجل واستأجره على حفظ العين ثم مات احد المستأجرين بطلت في حصته وبقيت في قسط الحي كذا في الوجيز للكردي * ولو وكل المستقرض رجلا ليستأجر المقرض لحفظ سكينه كل شهر ولم يقل بكذا فاستأجره كل شهر بدينار لم يجز على الموكل ما لم يعين الاجرة او يعم بان يقول على اية اجرة شئت ولو استأجره لحفظ سكينه سنة كل شهر بعشرين دينارا ليس له فسخها قبل مضي المدة وان لحقه ضرر لكن ضرر يقابله منفعة الحفظ كما سنجار الخياط والقصار والطحان بخلاف المستكتب اذا حضر من اراد الكتابة اليه ولو استأجره لحفظ السكين كل شهر بكذا مله العسخ في اليوم الذي يهل فيه الهلال بحضرة المقرض ولو استأجر رجلاين او ثلثة لحفظ السكين فحفظها احدهم فعليه كل الاجرا اذا كانوا شركاء في تقبل هذا لعمل والانصبيه كمن استأجر رجلين يحملان خشبة الى منزله بدينار فحفظها احدهما كذا في الفنية * قال رضي الله عنه الغبن الفاحش في الاجارة (بده يازده) كذا في جواهر التاوي * اذا استقرض الوصي او المتوحي لاجل الصغير والرف وعقد الاجارة المرسومة هل يتعدى التزامها الى مال الوقف والصغير قال بعضهم ان لم يجد بدامنه يتعدى الى مال الوقف ومال الصغير كما اذا انفق بعض مال الوقف او الصغير الى الظالم لتخليص ماله كذا في الوجيز للكردي * دفع الى آخر مالا وامره بان يدفعه الى فلان قرضا ويعقد له عقد الاجارة المرسومة فدفع الوكيل المال الى المقرض وقد استأجر المقرض الوكيل على ان يحفظ مينا دفعه اليه كل شهر بكذا ثم مات المستأجر الوكيل لا تنفسخ الاجارة بموته لان من عقده الاجارة باق وهو الموكل وهذا لان التوكيل بعقد الاجارة من المقرض توكيل بقبول العمل وهو الحفظ والتوكيل بقبول الاعمال صحيح كذا في خزانه المفتين * ولو وكل بان يستقرض ويعقد الاجارة المرسومة على ان يخرج الموكل من عهده كل مالزم عليه ففعل فالاجر والاستقرار على الوكيل

كذا في الوحيز المذكور في * رجال استأجر من آخر دار بمائة دينار ولم يسكنها حتى امره رب
 - ان يعطى رجلا عشرة دراهم من اجرة الدار على ان يكون قوصا لرب الدار على القابض
 لم انتصت الاجارة بينهما بموت واحد هما لا سيال للمستأجر على المستقرض فبعد ذلك ان كان
 المستأجر قد استقرض ارداء من اجرة الدار رجع على الآجر بما اعطى وان نقدا افضل لم يرجع
 على الآجر الا بمثل ما امره بالاداء ويرفع الآجر على المستقرض بمثل ما قبض من المستأجر
 - اي الدخيرة * واذا وجب للآجر على المستأجر مال بالفرض او نحوه قتال المستأجر بالآجر احتسب
 هذا من مال الاجارة ونار سينه (مرور وازمال ادارة) فقال الآجر (مرور فتم) فقد انفسخت الاجارة
 بغيره كذا في المحيط * او كان للمستأجر على الآجر دينار والاجرة دراهم فتقاصا يجوز وان كان
 الجبس مختلفا بامراض كذا في الوحيز المذكور في * رجال استأجر ارضا موقوفة على مسجد اجارة
 شرعية بغيره وزرعها وحصل له من مالها اكثر من الاجرة ان كانت التي سماها على احر مثله
 في وقت العقد طاب له المصل كذا في جواهر الفتاوى * جاء بالمال الى المقرض ليؤديه وتفسخ
 الاجارة له معهود فتواري المقرض او كمل بنفسه على انه ان لم يوافه غدا عليه الا في فجاء به فتواري
 المكفول له او حاف بطلاق امرأته ان لم يؤده اليوم الا في فجاء بالمال فتواري الدائن ان علم
 القاضي تغته ونصده الاضرار بنصب وكبلا يسلم له المال وتفسخ الاجارة ولا يكون كفيلا بالمال
 ولا تطلق امرأته فان لم يعلم نصده لا ينصب ولو نصب وكبلا مع هذا وسلمه اليه ثبت الاحكام
 المذكورة وينفذ القضاء لكونه محتهدا فيه كذا في الوحيز المذكور في * ساحة بين يدي حانوت
 لرجل في السارح فأجرهما من رجل يبيع الفاكهة كل شهر بدرهم فما يأخذ من الاجرة فهو
 له تدلانده غاصب فقال النقيع ابو الليث رح هذا اذا كان ثمة بناء او دكان لان بذلك يصير غاصبا
 اما بدونه لا يصير غاصبا وعندني ان الصحيح هو الاول كذا في المحيط * وسئل عن مستأجر
 احدث في المستأجر بناء او غرسا ثم انقضت مدة الاجارة هل يؤمر برفع ذلك قال يؤمر برفع
 ذلك قلت نعم بناء كثر ان لم يأخذ المالك بالقيمة قبل فان فعل باذن المالك قال وان كان
 قال وذن في الشرب ان من رضي باجراء غيره الماء في ارضه او بمرورة في ارضه واطاق
 له ملك ثم بدال ان يمنع من ذلك لانه غير لازم كذا في النسفي * وفي نوادر بن سماعه
 من ابي يوسف رح رجل استأجر من آخر ارضا على انها عشرة اجرة بعشرة دراهم فزرعها

ثم وجدها خمسة عشر جريباً او وجدها سبعة اجربة قال فله الاجر الذي سمي ولو قال كل جريب بدرهم حسب عليه جريب بدرهم كذا في المحيط * رجل أجر ارضاً من جملة قرية معظمة متفرقة سهامها فنقص ماء قناتها واحتيج الى نفقة زائدة وطلب اربابها النفقة فنفقة هذه الارض المستأجرة على الآجرام على المستأجر قال لا تجب النفقة عليه في ملكه وارضه ولا تجب النفقة على المستأجر ايضاً في غير ملكه وارض الآجر او كانت قرية متفرقة واحدة فاستأجرها منه آخر فنقص ماء قناتها وطلب المستأجر من الآجر نفقة القنات ليزيد في مائها ليس له ان يازمه الا اتفاق لا محالة لكن ينظر في التصان فان كان نقصاناً كثيراً بحيث ينقطع الماء عن بعض الارض التي وقعت عليها الاجارة فان الاجارة تنفسخ بقدر ما انتقطع الشرب عنه على الرواية التي اعتمد فيها المتقدم في فيما انتقطع الماء والشرب من الارض انه تنفسخ الاجارة في تلك الرواية وهو بالخيار في الباقى ان شاء امسك بحصته وان شاء فسخ وان كان نقصاناً يسيراً بحيث يصل الماء الى الارض ولا ينقطع عن شيء منه ولكن لا يكتبه ولا يشهده ويدخل فيه ضرر فاحش فهو بالخيار ان شاء فسخ الاجارة وردوا وان شاء مضى على الاجارة بما سمي من الاجارة هذا هو الجواب في هذه المسئلة فيما ارشدنا سيدنا واستاذنا شيخ الاسلام القاضي ابو المعالي نور الدين رحمه ووصاياه وام يذكر في الكتاب واولاً جارية وماء قناتها عشرين تسقى عشرين جريباً في (شبهه روز) فنقص وعاد الى عشرة تنفسخ الاجارة في عشرة اجربة وهو الصنف ويتخير في الباقي على قول استاذي شيخ الاسلام هكذا ذكر وهو الصحيح رجل استأجر ارضاً موقوفة على مصالح مسجد من متولى المسجد ستة بدرهم معاومة ثم دفع هذه الارض الى رجل مزارعة بالنصف على ان يزرعه بيزر الدافع فلما حصد قال اهل المسجد ان الآجر لم يكن متولياً ولا تصح الاجارة فبأخذ ثلث الغلة المسجد على صرف اهل القرية فقبضوا منه جبرافان اقام المستأجر بالبينة ان الآجر كان متولياً فان يسترد ما قبض اهل المسجد فيقسم ذلك مع بقية الغلة بينه وبين المزارع على الشرط المشروط وعليه للمسجد الآجر المسمى وان لم يقدر على اقامة البينة على كونه الآجر متولياً يجب عليه اجر المثل ويسترد ما قبض من اهل المسجد ويقسمان على الشرط كذا في جواهر الفتاوى * قال شرف الائمة المكي والتاضي عبد الجبار استأجر ارضاً وقفاً وغرس فيها وبنى ثم مضت مدة الاجارة للمستأجر ان يستسقيها باجر المثل ان لم يكن في ذلك ضرر قبل له ما ولو ابى الموقوف عليه الا القلع هل لهم ذلك

نقالا كذا في التنية * قرية فيها ارض سبيل آجرها اهل القرية سنين مطرومة ان كان فيه مصلحة
القرية يجوز تصرفهم فيها كذا في جواهر الفتاوى * وتكره اجارة اراضي مكة لقوله عليه السلام
من اكل اجور اراضي مكة فكانما اكل الربوا كذا في الكافي في كتاب الكراهية والاستحسان *
رجل استأجر ارضا مفردا اكثر مما كان في ملكه ان لم يرع المالك وفسخ نقد انفسخ في حقه وان
لم يتعرض المالك بذلك واقر الآجر عند الحاكم بذلك فللمستأجر ان يفسخ بقدر ذلك وان لم يقر
الآجر ولم يدع المالك شيئا ولا يتعرض ولا يمنعه من الانتفاع فليس للمستأجر حق الفسخ في ذلك
القدر وان علم انه ملك الغير وكبل السلطان اذا آجر قرية من رجل اجارة شريفة نزرعها المستأجر
ثم ازداد آخر في الاجارة ما خذ منه وآجر من آخر لا يجوز الشراء من هذه القرية يعني في غلاتها
وحجوباتها لانه ملك الاول هكذا في جواهر الفتاوى * مزارع بالثلث كرب الارض مرارا ثم آجرها
مع رب الارض لا تخاذ العايز فله الثلث من الاجر بعقده وان لم يستحق شيئا بمجرد الكرب
كذا في التنية * من آبي يوسف رح آجر عبدة من رجل وسلمه اليه ثم باعه من غير عذر وسلمه الى
المشتري ومات في يده فليس للمستأجر ان يضمن المشتري قيمته فالمستأجر في هذا يخالف الراهن
كذا في الدخيرة * ابن سامة عن محمد رح رجل اكرى من رجل دارا بعيدة سنة فسكن المستأجر
الدار ثم ناقض الاجارة في العبد فاعبرد العبد ويعطيه اجر مثل الدار واذا غصب رجل الدار للمستأجرة
من المستأجر ثم تركها المعاصب فاراد المستأجر ان يمتنع من قبضها في باقي المدة واراد الآجر ان يمتنع
عن التسليم فليس للمستأجر ان يمتنع عن القبض في باقي السنة ولا الآجر ان يمتنع عن التسليم فال بعض
مشائخنا هذا اذا لم يكن في السنة وقت يرغب في الاستيجار لاجله ولم يسلم في ذلك الوقت فان المستأجر
ينخير وفي الاصل اذا استأجر عشرة اشهر من ابل الى مكة بعبد بعينه او غير عينه فان كان العبد بعينه بالاجارة
جائز وان كان بغير عينه بالاجارة فاسدة ثم اذا كان العبد بعينه حتى جازت الاجارة فهلك
العبد قبل التسليم بعدما استوفى المعقود عليه كان على المستأجر اجر مثل الدار واذا كان العبد بغير
عينه حتى فسدت الاجارة كان على المستأجر اجر مثل مات العبد او لم يمت كذا في المحيط * استأجر
مشتري العبد ايماع قبل قبضه شهرا بدرهم لتعليم الخبز والخباطة جاز وله الاجران علم وان مات
في يد البائع قبل الشهر او بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستأجره لغسله
او خياطته

او خياطته جاز وان هلك فان كان نقصه القطع او الغسل صار قابضا فيهلك من المشتري والا فمن
البائع ولو استأجره المشتري ليحفظه له كذا بكذا فالاجارة باطلة لان حفظه على البائع حتى يسلمه
الى المشتري كذا في القنية في باب استيجار المستقرض المقرض * رهن دار غيرة وهي معدة للاجارة
فسكنها المرتهن لاشي عليه لانه لم يسكنها ملتزما للاجر كما لو رهنها المالك فسكنها المرتهن كذا في
القنية في باب بقاء الاجارة * استأجر الراهن المرتهن لحفظ الرهن لم يجز استأجر امواد ع للحفظ جاز كذا
في السراجية * وسئل عن استأجر دار مشاهرة وخرج منها وخلف امرأته ومناعه فيها فاراد المؤجر
اخراجها وفسخ الاجارة قال ليس له ذلك بغير محضر من الخصم والوجه فيه ان يؤجر من آخر
في بعض الشهر فمتى مضى هذا الشهر فقد انقضت الاجارة الاولى ودخل الشهر الثاني في اجارة
الثاني ثم يخرجها ويأمرها بتخيلة الدار وتسليم الدار الى الثاني كذا في المحاي للنتاوي * رجل تكارى
منزلا كل شهر بدرهم معلومة فطلق الرجل المستكرى المرأة وخرج من المصر وذهب هل لصاحب
المنزل سبيل على المرأة قال لا وليس لصاحب الدار ان يخرج المرأة من المنزل حتى الهلال
فان جاء الهلال والزوج غائب هل لصاحب الدار ان يفسخ الاجارة ويخرج المرأة من الدار يجب
ان تكون المسئلة على الاختلاف على قول ابي حنيفة ومحمد رح ليس له ذلك وعلى قول
بي يوسف رح له ذلك كذا في المحيط * وادان تكارى منزلا كل شهر بدرهم على ان ينزل ولا ينزل غيرة
فتزوج امرأة او امرأتين فله ان ينزلها وليس لصاحب الدار ان يابى وهذه المسئلة ماؤه وتاويلها ان
لا تكون للمنزل بئرا لوعة ولا بئرو ضوء كذا في الذخيرة * رجل تزوج امرأة وهي في منزل بكراء
فمكث معها سنة فيه ثم طلب صاحب المنزل الكراء وقد اخبرت المرأة الزوج ان المنزل معها
بكراء او لم تخبره فالاجرة على المرأة دون الرجل فان كان قال لها لك علي مع نفقتك اجر المنزل
كذا وكذا وضمنه لرب المنزل فهو عليه وان اشهد لها به ولم يضمنه لرب المنزل ثم لم يعطها فله
ذلك كذا في المبسوط * امرأة سكنت بيت اختها بغير رضاها سنين وكانت تقاصى عليها بالاجرة
فعليها اجر المثل كذا في القنية * قال في الاصل ايضا رجلان استأجرا منزلا من رجل كل شهر
بدرهم واشترطا فيما بينهما على ان ينزل احدهما في اقصى الحانوت والاخر في مقدمه ولم يشترطا
ذلك في اصل الاجارة قال الاجارة جائزة لكل واحد منهما ان يرجع عن ذلك ثم ذكر في الكتاب
ان الاجارة لا تفسد اذا لم يكن شرط ذلك في اصل الاجارة ولم يذكر انهما اذا شرط ذلك في اصل

الاجارة هل تفسد الاجارة قال مشائخنا ولقائل ان يقول بانه تفسد الاجارة ولقائل ان يقول بانه لا تفسد الاجارة كذا في الذخيرة * منزل بين غائب وحاضر قد قسم فللمحاضر سكنى نصيبه لاجمعيه وللغاصبي ان يؤجر كله اذا خيف عليه الخراب وامسك الاجروان لم يقسم سكن الشريك قدر حصته وعن محمد رح يسكن الجميع اذا خيف عليه الخراب كذا في الوجيز للمكروري * دار معدة للاجارة صارت اربابين ثلثة سكنها احد هم بغير اذن الآخرين مدة لا يجب عليه اجر كذا في القنية * رجل استأجر حجرة في خان مدة ووضع فيها متاعه واقفلها وغاب فجاء متقبلا الخان وفتح القفل بغير مفتاح واخرج المتاع منها ووضعها في موضع آخر عشرة ايام ثم اعاد متاعه الى الحجرة واقفلها ومضت على ذلك مدة لا يلزمه الاجرة من وقت اخراج المتاع كذا في الخلاصة * في البيمة سئل ابو ذر عن استأجر دارا فسكنها غاصب في مدة يمكن اخراجه فقال لا اجرة لمدة الغصب وسألت ابا الفضل الكروماني عن رجل غصب صفرا ودفع الى الصابغ لينخذله قممته بكذا من الاجر والصابغ يعلم انه غاصب هل له الاجر على الآمر فقال نعم قلت له لو غصب صفرا واتخذ قممته ثم جاء المالك هل له ان يأخذه فقال ليس له ان يأخذه قلت لو غصب تبرافجعله سوارا فجاء المالك فقال له ان يأخذه بغير شيء عند ابي حنيفة رح سئل علي بن احمد عن رجل له دكان وذلك الدكان في بدرجل آخر فطلب قوم من المالك ان يؤجر ذلك الدكان منهم فقال لا وجره منهم لانه لاحق لي فيه اليوم لاني آجرته من ذي اليد وقد بقي من المدة ايام فالتحو عليه وقالوا آجره منا وانا ندفع ذا اليد وتخرجه منه فأجره منهم هل يصح اقراره بانه بقي من المدة ايام وهل تصح الاجارة منهم بعد هذا الاقرار فقال لا تصح فيما بقي من المدة الاولى كذا في التاتارخانية * آجرها الغاصب وردا جرته الى المالك يطيب له ان اخذ الاجرة للاجارة قال رضى فجعل اخذ الاجرة اجارة من غير فصل قال القدوري الاجر للمالك ان اجاز قبل العمل وان اجاز بعده فللعاقدة كذا في القنية في باب الاجارة المضافة * سكن رجل دارا الوقف باهله واولاده وخدمه فاجر المثل عليه ولو غصب دارا معدة للاستغلال او موقوفة لليتيم وآجرها مدة معلومة باجر مسمى وسكنها المستأجر يلزمه المسمى لا اجر المثل قبل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يرد ما قبض على المالك وهو الاول ثم سئل يلزم المسمى للمالك ام للعاقدة فقال للعاقدة ولا يطيب له بل يرد على المالك وهو الاولى وعن ابي يوسف رح يتصدق به كذا في القنية في باب بقاء الاجارة * ولو استأجر

مشاطة لتزيين العروس قالوا لا يطيب لها الاجر الا ان يكون على وجه الهدية من غير شرط ولا تقاص وقيل ينبغي ان يجوز الاجارة اذا كانت موقته او كان العمل معلوما ولم ينقش التماثيل على وجه العروس ويطيب لها الاجر لان تزيين العروس مباح كذا في الظهيرية * في الكبرى اهل بلدة ثقلت عليهم مؤنات العمل فاستأجروا رجلا باجرة معلومة ليذهب ويرفع امرهم الى السلطان الاعظم لينخف عنهم بعض الحيف واخذ الاجرة من عامتهم غنيهم وفقيرهم ذكره هنا انه ان كان بحال لو ذهب الى بلد السلطان تهياً له اصلاح الامر يوماً ويومين جازت الاجارة وان كان بحال لا يحصل ذلك الا بمدة فان وقتوا للاجارة وقتاً معلوماً فالاجارة جائزة والاجر كله له وان لم يوقتوا فهي فاسدة وله اجر مثله والاجر عليهم على قدر مؤنتهم ومنافعهم في ذلك قال القاضي فخر الدين هذا منه توسيع ونوع استحسان اما على جواب الكتاب لا تجوز هذه الاجارة الا موقته وبه يفتى هكذا ذكر السرخسي في باب الرشوة من ادب القاضي انه لا بد من التوقيت وان كان مدة اصلاح الامر يوماً ويومين كذا في المضمرات * عين ماء لقرية استأجر بعض اهل القرية اجيراً ليقطع الاحجار ويحفر الجبل ويكسح العين فيزيد الماء فالزيادة لجميع اهل القرية وكذا لو حفر عينا اخرى في حريم هذه العين او زاد في سعة هذه العين او سفلها ليظهر زيادة في مائها فهي لجميع اهل القرية لا يستحق المستأجر فلو حفر عينا اخرى في غير حريم هذه العين فالماء له كذا في الصغرى * والاجر عليه كذا في الحاوي للفناوي * وليس له ان يجري تلك الزيادة في نهر اهل القرية الا برضاهم جميعاً بل يحفر نهرًا آخر في ارض الموات او في ملك نفسه كذا في الصغرى * رجل استأجر مراً من رجل عشرة ايام كل يوم بدرهم ثم ان المستأجر اراد المر عند الاجر خمسة ايام من هذه العشرة كان على المستأجر اجر العشرة الايام لان يد المودع كيد المودع ولو كان مكان الوديعه عارية وباقي المسئلة بحالها فهي وجوب الاجر في مدة العارية روايتان كذا في الذخيرة * وروى بشر عن ابي يوسف رح في رجل استأجر رجلاً لبني له حائطاً راه موضعه وسمى طولاً في السماء وطولاً على وجه الارض ومرضه على ان يبني كل الف آجرة بكذا وكذا من البص بكذا وكذا من الدراهم فبنى في السفلى فادخل الف آجرة بالبص المسمى لها ثم مات البناء فان الاجر يقسم على موضع ما بقي من الحائط وما بنى فيعطى بحصة ما بقي على القسمة كذا في المحيط * استأجر داراً وبني فيها حائطاً من تراب كان فيها بغير امر صاحب الدار ثم اراد الخروج واراد نقض الحائط هل له ذلك ينظر ان كان اتخذ من التراب البناء وبني الحائط

من اللبن فله ذلك وعليه قيمة التراب وان كان بنى الحائط من الطين (كه باخسه زده باشد) فليس له ان ينقض الحائط كذا في الذخيرة * في المحيط عن شمس الاثمة الاوزجندی قال لطيان اصلح لي هذا الخراب بعشرة فلما شرع في عمارته ازداد الخراب واصلح الكل فلا شيء له سوى العشرة كذا في القنية * في جامع الفتاوى ولو استأجر رجل لبني له منارة طولها كذا وعرضها كذا فلما بنى بعضها انهارت يجب الاجر بحسابه ولو استأجر ليحفري عشرة اذرع فحفر خمسة اذرع ثم قال اندران احتر البقية من غير عذر احبسه حتى يحفروا ودفع الي رجل مالا لدفع الي فلان في مصر كذا باجر مائة فقال الرسول دفعت وانكرا المرسل قال ابو يوسف رح يضمن وقال محمد رح لا يضمن كذا في التاتارخانية * قال محمد رح فيمن فصب من آخر ارضا وأجرها من رجل بعينه فلم يعلم المالك حتى مضى بعض السنة ثم علم واجازها قال اجر ما مضى من الاجارة للغاصب وما بقي لرب الارض الى وقت الاجارة ولو لم يجز حتى مضت السنة فالاجر كله للغاصب كذا في الحاوي للفتاوى * وفي التدويري لو استأجر من آخر دارين فانهدمت احدهما وغصبت او ما شبه ذلك فله ان يترك الاخرى كذا في المحيط * اذا ادعى اثنان عينا احدهما يدعى الاجارة والآخر الشراء فان ارد المدعى عليه للمستأجر فارد مدعى الشراء ان يحلنه على دعوى الشراء له ذلك ولو ادعى الاجارة فاقربه لاحدهما فاراد الآخر ان يحلنه ليس له ذلك كذا في الصغرى * في اليتيمة سئل علي بن احمد عن رجل وقف دار السكنى الامام هل له ان يؤجرها من غيره فقال ليس له ان يؤجرها وسئل عنها والدي فاجاب به كذلك كذا في التاتارخانية * ولو دفع اليه عبد اعلى انه ان شاء قبضه بالشراء بالف درهم وان شاء اجارة سنة بكذا فقبض وهلك عنده بعد الاستعمال فهو على الاجارة فلو قال اردت المالك ان كانت قيمته مثل الاجر او اكثر قبل قوله وان كان الاجر اكثر لا يصدق ولو لم يستعمل حتى هلك لاضمان عليه كذا في التاتارخانية * واذا اشترى شيئا وأجره من غيره قبل القبض لا يجوز كما لو باعه وهذا اذا كان منقولا فان كان عقارا فقبل هو على الخلاف في البيع وقبل لا يجوز الاجارة اجما ما كذا في المحيط * تعيب الحانوت عيالا يصلح العدل فاصلح المالك نصفه وترك النصف حتى تم السنة فعليه اجر كل الحانوت ما لم يرد له لكونه معيبا وليس له ان يرد النصف دون النصف كذا في القنية * رجل دفع الي آخر صجولا ليربها فاذا كبر باعها ففاضل الثمن بينهما فانها لصاحبها وللحافظ اجرة الحفظ مستأجر حانوت انلس وغاب ليسه لا قربائه ان يردوا الحانوت الي مالكيها ويفسخوا الاجارة ولو بقي العقد وبقى المستأجر

وبقي المستأجر غائباً حتى تنقضي المدة فان كان في تصرف المستأجر وعلقه تجب الاجارة بتماها
 كذا في جواهر الفتاوى * استأجر رجلاً ليحمل له خشبة معينة من كرمينة الى بخارا على العجلة
 فجاء بها على الماء قبل ان اجرا المثل كذا في الذخيرة * قال محمد رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى لو اُكْتِرِيَ من رجل
 ابلا على ان يحمل على كل بعير مائة رطل ثم اتاه الحمال بابل فامره المستكبري فحمل وقد
 اخبره المستكبري انه ليس في كل حمل الا مائة رطل فحمل الى ذلك الموضع وقد مطب بعض
 الابل لا ضمان على المستكبري ولو استأجر داراً شهر اثم بعد الشهر شهد انها للرجل الآخر
 تقبل شهادة تهما ولو استأجر طحاناً ليطحن له بدرهم فطحن وعجن وخبز واكل ان شاء ضمنه الدقيق
 وللعامل الاجر وان شاء ضمنه الحنطة ولا اجر عليه في ذلك رجلان استأجر اشياً ودفع احدهما
 الى صاحبه ليمسكه فلا ضمان عليه اذا كان شيئاً لا يحتمل القسمة كذا في الظهيرية * رجل تقبل من
 رجل طعاماً على ان يحمله من موضع الى موضع باثني عشر درهما اليوم فحمله في اكثر من ذلك
 لا يلزمه الاجر المسمى بل يجب اجر المثل وهذا يجب ان يكون على قول ابي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى
 قولهما فهذه الاجارة وقعت جائزة فيجب الاجر المسمى كذا في الذخيرة * وفي فتاوى آهوال سئل
 القاضي بديع الدين (درباغ مستأجر خاها برست) هل للمستأجر ان يأخذها كذا الثمار قال
 نعم كذا في التاتارخانية * اجرة الاديب والخنان في مال الصبي ان كان له مال والآف على ابيه واجرة
 القابلة على من دعاها من احد الزوجين ولا يجبر الزوج على استيجار القابلة واجرة سجان سجن
 القاضي لا تجب على المحبوس قال ظهير التمرناشي قيل في زماننا اجرة السجان يجب على رب
 الدين لانه يعمل له كذا في القنية * وسئل القاضي بديع الدين صاحب الارض اتخذ بالبزايذرة او
 بذرا راضه هل للمستأجر حصة ما يحصل منها قال لا لو اخذ كان له ان يأخذ منه ان كان قائداً وقيمه
 لو كان هالكا كذا في التاتارخانية * استأجر رجلاً ليذهب بحمولته الى موضع كذا بكذا فلما سار
 نصف الطريق بدا للحمال ان يذهب الى امر آخر فترك الحمولة على المستأجر ثمه وطلب نصف
 الاجر قال له ذلك اذا كان الباقي من الطريق مثل الاول في السهولة هكذا ذكر في الفتاوى وقد ذكرنا
 في فصل الاستصناع ان العبرة في قسمة الاجر بمقدار المراحل لا السهولة والصعوبة فيتم مل عند الفتوى
 كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل سئل شمس الاسلام الا وزجني عن رجل استأجر
 رجلاً ليقود النار في المظمورة ليلة ففعل ونام في بعض الليل فاحترقت المظمورة وما فيها هل يضمن

الاحير قال لا قيل له فان اوقد النار ثانيا بغير امره هل يضمن قال نعم كذا في التاتارخانية * رجل دفع الى
 آخر عشرة امساء من نحاس واستأجره باربعين درهما ليدققه فصار بعد التديق تسعة امساء يجب عليه
 اجرة عشرة امساء او تسعة امساء قال يجب عليه اربعون درهما كما شرط كذا في الخلاصة * وفي مجموع
 النوازل رجل يبيع الشيء في السوق فاستعان بواحد من السوينة على بيعه فاعلنه ثم طلب منه الاجر فان
 العبرة في ذلك لعادة اهل السوق فان كانت عادتهم انهم يعملون باجر يجب اجر المل والاولا وما
 تواضع عليه العساسة من المقدير في بيع الاشياء فذلك عدوان محض ولا شيء لهم سوى اجر المثل
 كذا في الظهيرية * واذا استأجر رجلا يبنى له في هذه الساحة بيتين ذوي سقفين او ذوي سقف
 واحد وبين طول وعرضه وما اشبه ذلك ذكر في فتاوى ابي الميث انه لا يجوز وينبغي ان يجوز اذا كان
 بالات المستأجر للتعامل كذا في المحيط * في النوازل سل ابو بكر عن رجل آجر من رجل دارا له
 كل شهر بدرهم ثم باعها من آخر وكان المشتري يأخذ احرة الدار من هذا المستأجر كل شهر فأتى
 على ذلك زمان وقد وعد المشتري البائع ان رد عليه الثمن ترد عليه دارة وبحسب عليه ما اخذ من
 المستأجر ففجاء البائع بدارهم فادان بحسب الاجر من ذلك قال لما طلب المشتري الاجر من المستأجر
 جاز له ذلك اجارة مدوارة بمنزلة اجارة مستقبله وجميع ما اخذ من الاجر فهو للمشتري وليس
 للبائع من ذلك الاجر قليل ولا كثير ومواضع قرب الدار منه وعد فان لم يفعل فلا شيء عليه
 وان كان الشرط في البيع فالباع فاسد كذا في التاتارخانية * وسئل شمس الائمة الاوزخندي
 عن دفع الي طبيب جارية مريضة وقال له عالجه بما لك فما يزداد من قيمتها بسبب الصحة فالزيادة
 لك ففعل الطبيب ذلك برئت الجارية للطبيب على المالك اجره من المعالجة وثمان الادوية والنفقة
 وليس له سوى ذلك شيء كذا في المحيط * دفع جارية مريضة الى طبيب وقال عالجه وان برئت فادان
 من قيمتها بالصحة بينما عالجه حتى صحت له اجر المل وقدر ما انفق في ثمن الادوية والطعام
 والكسوة ولا يملك حبسها لاستيفاء اجر المل كذا في لوجيز الكردي * معلّم طلب من الصبيان ثمن
 الحصير او النصب او شيئا آخر من مصالح المكتبة فجاءوا بدارهم فحاطها بالمعلم بدارهم نفسه او صرف
 بعضها الى حاجة نفسه او اشترى حصيرا وبعد استعجالهم زمانا زاروها وجعلها في بيته فله ذلك كذا
 في جواهر الفتاوى * الصغبر يدفع الى المعلم شيئا من المأكول يحل اكله في الاصم كذا في الوجيز
 للردري * قال الترخي قال اصحابنا جدي في المعلم والاسان الذي يسلم اليه الصبي في صناعة

اذا ضرباه بغير اذن ابيه او وصيه فمات ضمناه واما اذا ضرباه باذن الاب او الوصي لم يضمناه
وهذا اذا ضرباه ضربا معتادا يضربه مثله اما اذا لم يكن كذلك ضمناه على كل حال كذا في الجوهرة النيرة *
وفي الموازل مثل من رجل له اجير غير مدرك هل له ان يؤدبه اذا رأى منه بطلاه قال لا الا ان يكون
ابوه قد اذن له في ذلك وذكر عن خلف بن ايوب انه سلم ابنه الى رجل في السوق فرأى منه بطلاه
وشكا الرجل الى خلف وقال او دبه فقال نعم ثم قال له اني يؤدبه قال الحسن رح لا يؤدبه كذا في
التاريخ الخانية * رجل دفع غلامه او ابنه الى النساج واستأجره ليعلمه عمل النسج فاراد النساج
ان يسلم الغلام الى نساج آخر ليعلم له ذلك العمل فقد نبيل له ذلك وقيل ليس له ذلك وهو الاصح
كذا في الذخيرة * لو قال اريد انسا ناكذب لي صكا فقال رجل ادفع الي شيئا فاني اجده ودفعه
اليه وكتبه بنفسه لا يحل له اخذ ذلك الشيء كذا في القنية * وقيل في السكاك اذا غلط في جميع
حدوده او في بعضه فان لم يصلحه فلا اجر له وان اصلحه فلا امر الخبار ان رضي به فللكاتب اجر
مثله كذا في المحيط * امر صكا كان فكتب له صك الشري فافتنى العلماء بعدم صحته فلا شيء على
الامر كذا في القنية * يجوز للمعتني اخذ الاجرة على كتابة الجواب بقدره سواء كان في تلك البلدة
غيره او لم يكن لان الكتابة ليس عليه لان الواجب اما باللسان او بالكتابة ولفظ بعضهم اذا حكم
وطلب الاجرة ليكتب شهادته يجوز وكذا المعني اذا كان في تلك البلدة غيره كذا في فتاوى الغرائب *
ويجوز للقاضي ان يأخذ الاجر على كتابة السجلات والمحاضر والوثائق ويأخذ قدر ما يجوز اخذه
لغيره كذا في الملتقط * سئل شيخ الاسلام ابو الحسن السغدري عن مقدار اجرة الصكاكين فقال الوثيقة
اذا كانت بمال يبلغ العا فيها خمسة دراهم وان بلغ الثمن ففيها عشرة دراهم هكذا الى عشرة آلاف حتى
يجب خمسون درهما في عشرة آلاف ثم مازاد في كل الف درهم يضم الى الخمسين الواجبة في عشرة
آلاف وان كانت الوثيقة باقل من الالف ان لحقه من المشقة مثل ما يلحقه بوثيقة الالف ففيها خمسة
دراهم وان كان ضعف ذلك ففيها عشرة دراهم وان كان نصف ذلك ففيها درهما ونصف في
الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قال شيخ الاسلام هكذا ذكرنا السيد الامام الاجل الاستاذ
ابو شجاع رح قال شيخ الاسلام هذا كانه مروي عن ابي حنيفة رح وعن بعض اصحاب المنقذين
رح كذا في الذخيرة * واما اجر كاتب القاضي وقسمه فان رأى القاضي ان يجعله على الخصوم
فله ذلك وان جعله في بيت المال وفيه سعة فله ذلك واجره هذه الصحيفة التي يكتب فيها دعوى

المدعي وشهادة لشهود ان رأى القاضي ان يطلب ذلك من المدعي فله ذلك والاجعله في بيت
 ل بعضهم اجرة لسجل على من فقال على المدعي وقال برهان الدين على المدعي عليه
 ل ناضح ان على من استأجر الكاتب وان لم يستأجره احد فعلى الذي أخذ السجل
 واما اجرة الرجل على من يعملون له وهم المدعون لكنهم يأخذون في المصر من نصف درهم
 الى درهم واذا اخرجوا الرستاق لا يأخذون لكل فرسخ اكثر من ثلثة دراهم او اربعة وذكروا بعضهم
 اجرة الشخص في بيت المال وقيل على المتمرد كالسارق اذا قطعت يده فاجرة الجلود والدهن
 الذي يحسم به العروق على السارق لانه المسبب لوامر القاضي رجلا لا رمة المدعي عليه لاستخراج
 المال ويسمى مؤكلا ومؤنته على المدعي عليه وقيل على المدعي هو الاصح الماركي بما أخذ الاجر
 من المدعي وكذا المبعوث للتعديل ورأيت في بعض المواضع ان القاضي اذا بعث الى المدعي عليه
 بعلامة فعرضت عليه فامتنع واشهد عليه المدعي على ذلك فثبت عند القاضي يبعث اليه ثانيا
 فتكون مؤنة الرجل ثانيا على المدعي عليه ولا يكون على المدعي بعد ذلك شيء والحاصل
 ان مؤنة الرجل على المدعي في الابتداء فاذا امتنع واحتج اليه ثانيا يكون على المدعي عليه وكان
 هذا استحسانا مال اليه للزجر والا فالقياس ان يكون على المدعي في الانتهاء كما في الابتداء للحصول
 النفع له في الحالين واما الذي يسمى صاحب المجلس والجلواز وهو الذي نصبه القاضي حتى
 يتعد الناس بين يديه ويقبضهم ويقعد الشهود ويقيمهم لدوين جر من سوء الادب فانه يأخذ من المدعي
 شيئا كذا في فتاوى الغرائب * اجرة القسمة على عدد الرؤس الصغير والبالغ سواء قال ظهير الدين
 المرغيناني وشرف الأئمة المكي القاضي اذا تولى قسمة التركة لا اجر له وان لم يكف مؤنته من بيت
 المال وفي المحيط وشرح أبي ذر له الاجر ان لم يكف مؤنته من بيت المال لكن المستحب ان لا يأخذ
 قال استاذي وما اجاب به ظهير الدين المرغيناني وشرف المكي حسن في هذا الزمان لفساد القضاة
 اذا لو اطلق لهم في ذلك لا يقنعون باجر المثل كذا في القنية * رجل استأجر اجرين يعملان له عمل
 الزراعة ببقورعين له لا احدهما بقرين والآخر بقرين فاستعمل احدهما غير ما عين له فهلك ضمن
 المستعمل قيمته وهل يضمن الآخر بالدفع فقد قيل يضمن وهو الاصح وانه جواب ظاهر الرواية
 وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي وفي مجموع النوازل رجل اودع عند رجل احمالا
 من الطعام

من الطعام فترغ المودع الظروف وجعل فيها طعاما له ثم ان المودع سأل المودع ان يرد عليه احواله حتى يحمل الى مكة فدفع اليه طعام نفسه ولم يعلم به فحملها المودع على ابله حتى اتى بمكة كان للمودع ان يأخذ طعامه ولا اجر عليه كذا في المحيط * متولى الوقف او الوصي اذا اجر مال اليتيم او الوقف باقل من اجر مثله بدا لا يتغابن الناس فيه قال الشيخ الامام الاجل محمد بن الفضل رحمه الله يجب اجر المثل بالغام بالغ عند بعض علمائنا وعليه الفتوى الوصي اذا انفق من مال اليتيم على باب القاضي في خصوصية كانت على الصغير اوله قال الشيخ الامام ما اعطى الوصي من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن مقدار اجر المثل وما كان على وجه الرشوة يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان * ومن سكن دار الوقف او اليتيم باهله واتباعه فاجر المثل على الرجل المنبوع كذا في الوجيز الكردي * مريض آجر دارة باقل من اجر المثل جازت الاجارة من جميع المال ولا يعتبر من الثلث كذا في الظهيرية * استأجر حائونا موقوفاً على الفقراء واراد ان يبني عليه غرفة من ماله وينتفع بها من غير ان يزيد في اجرة الحائرت على قدر ما استأجره فانه لا يطاق له البناء الا ان يزيد في اجرة فحينئذ يبني على قدر ما لا يخاف على البناء القديم من ضرر وان كان هذا حائونا يكون معطلا في اكثر الاوقات وانما رغب فيه المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له ذلك من غير زيادة في الاجر كذا في المحيط * رجل استأجر حجرة موقوفة من اوقاف المسجد فكسرها الحطب بالقديم والجيران لا يرضون بذلك والمتولي يرضى به قالوا ان كان في ذلك ضررين بالحجرة مثل ضرر النصارى والحداد والمتولي يجد من استأجرها بتلك الاجرة كان على المتولي ان يمنعه عن ذلك فان لم يمنع اخرجه من الحجرة وبوجرها من غيره وان كان لا يجد من يستأجرها بتلك الاجرة للمتولي ان يترك الحجرة في بده الا اذا خاف من ذلك الضرر هلاك بناء الوقف كذا في فتاوى قاضي خان * جامع التاوى ولو استأجر حمارا كل شهر بعشرة فآجره شهرا مع سرج المستأجر بعشرين درهما طاب له حصه السرج كذا في التاوى خانية * رجل استأجر لحمل مائة من رطب الى بلد كذا فجف في الطريق وعاد الى خمسين فان كان استأجر الدابة لا يسقط شيء من الاجرة وان استأجر لحمل مائة من هنا الى بلد كذا يسقط النقصان من الاجرة كذا في جواهر الفتاوى * رجل دفع الى رجل ثلثة اوقار دهن ليتخذ منها صابونا ويجعل القلي من عنده وما يحتاج على ان يعطيه مائة درهم ففعل فالصابون لرب الدهن وعليه اجر مثل عمله وغرامة ما جعل فيه كذا في الخلاصة *

ولوا استأجر غلاما شهرا يعمل له عملا مسمى ثم قال له بلغ هذا الكتاب الى موضع كذا ولك درهمان لا يكون له اجران ولكن كانه فاسخه الاجارة في قدر ما يبلغ الكتاب وله درهمان واذا بلغ الكتاب ورجع عاد الى الاجارة الاولى ويرفع عنه من الاجرة بقدر ما بلغ الكتاب كذا في التاتارخانية * استأجر طاحونة وآجرها من غيره فانهدم بعضها فقال المستأجر الاول للثاني اتفق في عمارة هذه الطاحونة فانفق هل يرجع بذلك على المستأجر الاول ان علم الثاني انه مستأجر وليس بمالك لا يرجع وان ظنه مالكا فيه روايةان في رواية لا يرجع مالم يشترط الرجوع وفي رواية يرجع بدون الشرط كذا في المحيط * سئل ابو القاسم عن دار فيها حجرة لرجل واصطبل لآخر وربما يغلط باب الدار رب الاصطبل اراد رب الحجرة ان يمنعه هل له ان يمنعه قال له ان يغلق الباب في الوقت الذي يغلق الساس ابوابهم في تلك اللحظة كذا في التاتارخانية * رجل استأجر موضعا يعمل فيه الدباغة والجيران يمنعون من ذلك قال انه ضرر عام (بازدارند) كذا في جواهر الفتاوى * ثلثة استؤجروا على عمل بالشركة فمرض احدهم وعمل الآخرون ذلك العمل فالاجرة بينهم وكانا متطوعين في نصيبه كذا في السراجية * (مردی آسیا بمردی اجارة نهاد همین آجر گند مها فرستاد بنزدیک همین مستأجرا آرد کند آرد کرد مزد واجب نشود و اگر گشته باشد آجر که بیهی آسیا آرد کن مزد واجب شود) كذا في التاتارخانية * (مردی را از غله دارد و کان خویش غلهای گذشته میبایست و غله دار در گذاردن غلهای گذشته مما طلت میکرد و خداوند دوکان بتضیی مرافعت کرد قاضی دوکان مهر کرد و بنمدت که برین دوکان مهر بود باشد غله واجب شود بانی جواب آست که نی چه غله دار مهر قاضی را نتواند افکدن) فصار ممنوعا عن الانتفاع بالذات فيسقط عنه الاجر وفيه نظر والصواب انه تجب العلة (بافده شانه بافندگی بمزد گرفته است هر روز بیدل معلوم و آن بافنده در مغاک وقف بافندگی میکرد و متولی شانه را از جهت غله دوکان گروید چند روز بداشت مزد شانه در آن مدت که در دست متولی بوده است واجب شود جواب آست که اگر بافنده را فوت مقابله با متولی و ستاندن شانه از متولی نیست نی) وفيه نظر والصواب انه يجب كذا في الذخيرة * اذا استأجر الرعاة فزرع فاصطلمه آفة كان عليه اجر ما مضى وسقط عنه اجر ما بقي من المدة بعد الاصطلام كذا في خزائن المفتين * اذا باع الآجر المستأجر من اجبني ثم ان المشتري دفع الثمن الى المستأجر جهة مال الاجارة بنظر ان كان الآجر حاضرا كان متطوعا وان لم يكن حاضرا

لا يكون منطوعا كذا في التاثر خانية * الغاصب اذا آجر الدار او العبد ثم قال المصوب منه انا امرتك
بالاجارة فقال الغاصب ما تأمرني كان القول قول المصوب منه ولو آجر الغاصب فلما انتقضت مدة
الاجارة قال المصوب منه كنت اجزت عقدة قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الا بيينة كذا في فتاوى
فاضيخان * ولو غصب دارا فأجرها ثم اشتراها من صاحبها فالاجارة ماضية وان استقبلها كان
افضل للغاصب اذا آجر من غيره ان المستأجر آجر من الغاصب واخذ الاجرة من الغاصب
كان للغاصب ان يسترد الاجرة كذا في خزائن المفتين * اخذ الابن رجل وأجره فالاجرة للعاقدة
وينصدق بها فان سلمها الآجر مع العبد الى المولى وقال هذه غلة عبدك وقد سلمت اليك
فهى للمولى ويحل له كلها استحسانا لا قياسا كذا في الوجيز للكردي * رجل اشترى مشجرة
وقطعها فاستأجر ارضا ليضع فيها الاشجار حتى يبس والارض المستأجرة لها الحريق في ارض
رجل آخر فاد مشترى الاشجار ان يمر في الارض التي فيها طريق الى الارض
المستأجرة بخشبه وحمولاته واراد صاحب الارض ان يمنعه عن ذلك ليس له
ان يمنعه كذا في المحيط * رجل اشترى من آخر غلاما او عرضا وقبضه
وأجره من البائع مدة معلومة باجر معلوم ثم استحق المشتري
هل يطالب المشتري البائع باجرة ما مضى من
المدة فقد قيل ينبغي ان لا يطالب
كذا في الذخيرة *

والله اعلم

بالصواب

**

*



الفتاوى العالمگیریة

فی الفروع الحنفیة



الجلد الرابع منها

قد طبع فی المطبع المسمی

بایة وکیشن پریس

باموال رؤساء کمیته مدارس الهند نهار غرة الجمادی الاخری

سنة ۱۲۴۸ من الهجرة النبویة

على صاحبها الصلوة والتحية



مطابق يوم ثالث و تحشرین من شهر اکتوبر سنة ۱۸۳۲ من السنین المسیحیة



المصحح محمد سلیمان الهروي و غلام مخدوم و عبد الله

غفر الله ذنوبهم و ستر عيوبهم

